المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٧٩٠هـ)

صنعة
الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٧٩٠هـ)

الجزء الأول

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي – مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٣-٨٣٤-٠٣-٩٩٦٠ (ج١)

١-اللغة العربية – النحو ٢-اللغة العربية – الصرف / العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٣-٨٣٤-٠٣-٩٩٦٠ (ج١)

حُقُوقُ الطَّبع مَحفُوظَة

لمعهد البُحوث العلميَّة وإحياء التّراث الإسْلاميّ

جامعة أمّ القرى

مكّة المُكرّمَة

الطّبعَة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على صفوة خلقه، وخاتم أنبيائه ورسله، محمد وعلى آله وصحبه . وبعد :

فإن إحياء التراث الإسلامي أصبح من ألزم واجبات هذه الأمة؛ نظراً لما يمثله لها من حضارة وثقافة ومعرفة . وقد قام الأولون من السلف بوضع العلوم والمعارف المختلفة، والتصنيف فيها، وحَفِظَهَا التأريخ والزمن من عوامل الاندثار والضياع، حتى وصلت إلى الخَلَف، فقاموا بما يجب عليهم القيام به من بعث الحياة فيها من جديد، وتقديمها مُحَقَّقَةً منشورةً وفق القواعد العلمية المتبعة في تحقيق التراث وأصول نشره.

وكان تراث العربية حافلاً بالمؤلفات في جميع جوانبه : أصواتاً، وصرفاً، ونحواً، ودلالةً، ومعجماً، وعلى مدى سنوات ماضية عكف الباحثون والدارسون وقبلهم العلماء وأهل الدراية على نشر هذا التراث المخطوط وإخراجه للناس، فانتفع به طلبة العلم والمتخصصون في علوم العربية والدراسات الإسلامية .

وإذا يَمّمتْ صوب الدراسات النحوية وجدت كمّاً هائلاً من المؤلفات يَندُّ عن الحصر، مابين مُطَوَّل ومختصر، وعلمي وتعليمي، غير أن مؤلفات ابن مالك جاءت من بينها آيةً في بابها، واحتلت ألفيته مكانةً بارزةً ضمن المنظومات النحوية التي عرفها تأريخ العربية، فكان أن تناولها اللاّحقون بشرح أبياتها، وإعراب شواهدها، والكشف عن غوامضها .

ويأتي كتاب الإمام الشاطبي (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) في مقدمة شروح الألفية المطوَّلة التي اضطلعت بمهمة توضيح مشكلها، وفتح مقفلها، وبيان فوائدها وفرائدها، وشرح ما استبهم من

مقاصدها، ووقوف الناظر فيها على أغراضها من مراصدها، كما يقول صاحب هذه المقاصد في مقدمته .

وبحق فقد جاء هذا الشرح بَسْطاً لتعليل مسائل النحو، وإيراداً للقضايا الخلافية بين العلماء، معتمداً فيه على مصادر متنوعة في الفقه والأصول والحديث والنحو واللغة والعروض حتى غدا من أجلِّ مؤلفات النحو .

ثُمَّ أمَّا بَعْد : فهذا كتابٌ طال انتظار الناس له، وما فتئوا مُذْ سنين خلت يتساءلون عن أمره، وما وصل إليه من مراحل في التحقيق والتنقيح والمراجعة، والطباعة والصُّدور .

وقد بدأت قصة كتابنا هذا منذ العام ١٤٠٤هـ - فيما أعلم - ، حيث كلَّف مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بعض المحققين التابعين للمركز، وبعضاً من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامعة، بالعمل على تحقيق هذا الكتاب .

وتَمَّ بفضل الله بدء العمل به، وتواصلت جهود هؤلاء الباحثين سنوات عديدة تخللها انتهاء عقود بعضهم، ورحيل بعضهم الآخر إلى جوار ربه، ولمَّا يكتمل العمل بعد، ونتيجة لذلك اضطر المركز لتكليف آخرين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لاستكمال تحقيقه، كما أسندت مراجعته لبعض أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغة العربية، وبمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، ولا شك أن هذا كلَّه كان له تأثيره الواضح على مجمل سير العمل في تحقيق الكتاب، ومراجعته، وطباعته، وموعد صدوره .

ولما شاء الله سبحانه وتعالى أن أتولى مطلع هذا العام ١٤٢٨هـ عمادة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، وكنت قبل سنوات عشر

وكيلاً لهذه العمادة، ولديَّ علمٌ وصلةٌ وثيقةٌ بهذا الكتاب وببعض من كان يعمل على تحقيقه ونشره، اتصل بي كثرةٌ كاثرةٌ من أهل العلم ومحبي تراث العربية داخل الجامعة وخارجها ؛ مستفسرين عن موعد صدور هذا الكتاب التراثي النادر، ومبدين استغرابهم ودهشتهم من مضي زمن طويل على بدء مركز إحياء التراث الإسلامي العمل على تحقيقه والانتهاء منه دون أن يرى النور بعد، وملحِّين في الوقت نفسه على إخراجه بأقصى سرعة ممكنة، وخاصة أن الزمن لم يعد في صالح الجميع .

واستخرت الله عزَّ وجل فوقر في نفسي أن أمنح هذا الكتاب النفيس ما هو قمينٌ به من الرعاية والعناية، وأن يكون من ضمن أولويات اهتماماتي بتطوير عمادة المعهد من الجوانب الإدارية والفنية والتقنية والبحثية، بل إنه كان أوَّلها بلا منازع، وبخاصة بعدما علمته من المصادر الموثوقة من أهل العلم وأصحاب الصَّنْعة عن القيمة العلمية لهذا الكتاب، والفائدة المعرفية التي ستعود على طلبة العلم من الباحثين والدارسين.

ثم كان أن فاتحت معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عدنان ابن محمد وزان - وفقه الله - بشأن هذا الكتاب، فما إن علم بواقعه وحقيقة أمره، والظروف التي أحاطت به، وتعثر طباعته ونشره على مدى السنين الماضية، حتى أبدى رغبته الشخصية واستعداده التام لتذليل كافة العقبات التي تعترض طريقه، مادية كانت أو معنوية، وكان هذا فتحاً لباب الأمل من جديد، وإيذاناً بانتهاء المعاناة التي لقيها هذا الكتاب خلال رحلته الطويلة عبر عقدين من الزمان، فجزاه الله خيراً، وجعل ذلك في موازين حسناته يوم تجد كل نفس ما عملت من خير مُحْضَراً .

وطفقت على الفور بتكليف أستاذين فاضلين هما : الأستاذ الدكتور عيَّاد بن عيد الثبيتي، مدير مركز إحياء التراث الإسلامي

بالمعهد، والدكتور عبد الرحمن بن حسن العارف، مدير مركز بحوث اللغة العربية وآدابها بالمعهد سابقاً؛ للقيام بإعداد هذا المشروع العلمي المُنْجَز للطباعة والنشر. وقد بذلا ما في وسعهما، وقاما بأداء ما أوكل إليهما من مهمة على خير وجه حَسَبَ الطاقة والجهْد والفترة الزمنية المضروبة، رغم المشاقّ العسيرة والعقبات المثبِّطة التي واجهتهما أثناء مراجعة الكتاب، وترتيبه، واستكمال نواقصه، وإعادة صياغته بما يتلاءم والخطة الموضوعة من قَبْل لتحقيق هذا الكتاب، فجزاهما الله عن العلم وأهله خير ما يجزي عباده العاملين المحتسبين .

وها هو الكتاب يخرج للناس بعد طول أمد، وفترة ترقُّب وانتظار، في حلَّة قشيبة إخال أنها ستُضفي عليه حسناً وبهاءً إلى جانب ما هو عليه قَبْل من غزارة وعمق وثراء، ولا شك أن صدوره يُعَدُّ إنجازاً علمياً بارزاً في تأريخ جامعتنا العريقة يُحسب لبقية إنجازاتها في ميدان البحث العلمي بعامَّة والتراث العربي والإسلامي بخاصَّة، كما سيكون حدثاً ثقافياً مميزاً ستستقبله الهيئات العلمية، والمؤسسات الثقافية، والمراكز البحثية داخل المملكة وخارجها، بحفاوة بالغة وسعادة غامرة .

ونحن في واقع الأمر لا ندّعي بلوغ الكمال في هذا الإصدار العلمي الذي وفقنا الله إليه، وهيَّأ لنا أسباب دعمه وطباعته؛ حيث إننا أقرب الناس علماً بوجود ثغرات فيه، ونحسب أن ذوي العلم والقَدَم الراسخة في مجال تحقيق التراث سيلتمسون لنا من الأعذار ما يُتجاوز به عن تلك الهَنَات الهيِّنات التي وقعت دون قصد في هذا العمل العلمي الكبير، وسنكون سعداء غاية السعادة بما سيبدونه لنا من ملاحظات واستدراكات، ستكون محلَّ تقديرنا واعتزازنا أولاً ثم عنايتنا واهتمامنا ثانياً، وسَنُخَصِّص لها

- بإذن الله - مكاناً سوياً عند إعادة طبعه مَرَّةً ثانية، أو إذا سنحت فرصة أقرب من هذا .

ويطيب لي إذْ أختتم هذه الكلمة التقديمية أن أوفي لأصحاب الحقوق حقوقهم، وأعترف لأهل الفضل بفضلهم، عملاً بقول المصطفى ﷺ : ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس)) ، فأتوجه بالشكر والعرفان لكل من أسهم في هذا الكتاب، تحقيقاً، ومراجعةً، وتصويباً، وفحصاً وتحكيماً، وإعداداً للطباعة، أو دعماً ومساندةً ومؤازرةً، واعتذر في هذا المقام عن عدم ذكر أسمائهم لأنهم كثر، وأخشى ألا تسعفني الذاكرة فأقع في السهو والنسيان ومظنة القصد، وأدعو الله جلّت قدرته أن يثقل موازينهم نظير ما قدموه للغة القرآن الكريم من خدمة في بعث تراثها المجيد، ونشر نفائس مخطوطاتها .

ونرفع أكفَّ الضراعة إليه جلَّ وعزّ أن يُجزل المثوبة والأجر لمحققي هذا السِّفْر الموسوعي، وهم : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الذي حقق الجزء الأول منه، وكان صاحب فكرة تحقيق الكتاب، والدكتور عبد المجيد قطامش (يرحمه الله) الذي حقق الأجزاء: الخامس، والسادس، والرابع بالاشتراك، والأستاذ الدكتور السيد تقي الذي شارك في تحقيق الجزء السابع، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، الذي قام بتحقيق الأجزاء : الثاني، والثامن، والتاسع، والرابع والسابع بالاشتراك، والأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، الذي اشترك في تحقيق الجزء السابع، والأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، الذي حقق الجزء الثالث، وصنع الفهارس العامة للكتاب، ونترحَّم على من انتقل منهم إلى رحاب الله والدار الآخرة، جرَّاء ما بذلوه من جهد

وطاقة وصبر في سبيل إخراج هذا الكتاب وإذاعته بين الناس، بعد أن ظل زمنا طويلاً محبوساً بين أضابير الكتب وخزائن المخطوطات .

وختاماً نكرر الشكر والثناء للمسئولين في جامعتنا الحبيبة جامعة أم القرى، على ما لمسناه منهم من تشجيعٍ ورغبة صادقة في الإنجاز، مقرونين بدعمٍ وسخاءٍ لا حدود لهما . والشكر أيضاً لمعالي الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الله الصالح مدير الجامعة السابق، الذي عمل على دعم إخراج هذا الكتاب إلى حيِّز الوجود، وكذلك معالي الأستاذ الدكتور محمد بن علي العقلا، الذي أبدى حين كان وكيلاً للجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي تفهماً لأهمية طباعة مثل هذا العمل العلمي، ونسأل الله أن يثيبهما خيراً .

كما نشكر كل أولئك الغيورين على تراث هذه الأمة الخالد، الذين أمدُّونا بتمنياتهم الطيبة ودعواتهم الصادقة بأن يكلل الله مساعينا بالتوفيق والسداد .

وأخيراً ندعوه سبحانه وتعالى أن يتقبل منا أعمالنا، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يكلأنا على الدوام بعونه ورضاه، ويُهيِّأ لنا من الأسباب ما يعيننا على استكمال مسيرة الخير والعطاء في هذا البلد المعطاء، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات ،،،

عميد معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

أ.د. زايد بن عجير الحارثي

١٤٢٨/٦/١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فقد انتهى تحقيق الجزء الأول من شرح الألفية المسمى بـ « المقاصد الشافية في شرح خُلاصَة الكافية » لمؤلفه الإمام العالم العلامة برهان الدين إبراهيم بن موسى الشاطبي الأندلسي (ت ٧٩٠هـ) ، شيخ المتأخرين من أهل الأندلس ، وإمام نحاتها ولُغَوِيِّيها ، وأحد كبار فقهائها ومفتيها .

وكتابه هذا في شرح الألفيَّة يعتبر فتحًا جديداً في النحو لما تضمنه من التحليل والتعليل للمسائل النحوية ، ومااشتمل عليه من فكر ثاقب ورأي صائب في تحليل ألفية ابن مالك ، ومناقشة آرائه فيها ومحاولة الربط بين ماجاء فيها وماجاء في « التسهيل » للمؤلف نفسه ، ومحاولة الاعتذار عن المؤلِّف (ابن مالك) في بعض المسائل النحوية التي قد يظهر لأول وهلة أن ابن مالك خالف فيها نفسه بين الكتابين أو بدا أن عليه دركًا في بعض التَّعريفات والحدود، وأنت تلحظ أنه في إجاباته عنها ظاهر الإنصاف ، كثير التحري ، لا يؤاخذ على الزَّلة، ولايُهَوِّل الأمور إذا وجَدَ الهفوة ، وقد رجع الشاطبي على مصادر نحوية ولغوية كثيرة أصيلة ابتداء بالكتاب وما ألف عليه وحوله مروراً بمؤلفات أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني وانتهاءً بشيوخه الذين ختم بهم وبه بعدهم الاجتهاد في النحو في بلاد الأندلس إن صحَّ هذا التعبير .

وقد مَضَى مدَّةٌ طويلةٌ على تحقيق هذا الجزء ، وقد شغلت عنه بتوجُّهات علمية أخرى منها العمل على جمع تراجم علماء الحنابلة وتحقيق طبقاتهم التي لم تنشر ... وغير ذلك من البحوث التي أبعدتني كثيراً عن موضوع هذا الكتاب ، فكانت العودة إليه ليست بالأمر السَّهل لاسيما أنَّ المصادر قد تفرقت والذِّهن قد تشتت ، وحَمَاس الشبَّاب قد آذن بالرَّحيل ؛ لذا فإنَّ إدارة مركز البحث مشكورة قد كفتني هذا المهم ، فقاموا بمراجعة أصوله بعد طبعه المرة تلو الأخرى، وكلفت أستاذنا الدكتور محمد بن إبراهيم البناء حفظه الله تعالى بوضع مقدمة تعرف بالكتاب وبمؤلفه دون دراسة للكتاب لأن دراسة مثل هذا الكتاب العظيم تحتاج إلى جهد ووقت، وهو بحاجة إلى جهودِ جَمْعٍ من العلماء للكشف عن مااشتمل عليه من الفوائد، وماتميز به من الفرائد، فالشاطبي - رحمه الله - قد بث أثناء الكتاب فكره، كما أن الكتاب مصدرٌ مهم لأبراز آراء شيوخه وشيوخ شيوخه من أهل غرناطة الأندلس رحمهم الله ورضي عنهم .

لذا أشكر إدارة مركز البحث العلمي لمراجعتهم الأصول ، وأرجو أن يكون هذا العمل مدخراً عند الله تعالى ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

سيرةُ الشاطبى

(٠٠٠ - ٧٩٠هـ)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد فإن خير ماتُوزَن به أقدارُ العلماء هو ماقدَّموه في مجال العلم من بحوث ودراسات تُسهم في نهضته ، وتكشف عن جوانب منه كانت خافية ، وتُقَدِّم تأصيلاً لقضاياه ، ثم إنه لايكون لهذا العلم خَطَرُه ومكانتُه حتى يُرى أثرُه في حياة الناس ، يُقَدِّم حلولاً لمشكلاتهم ، ويُبَصِّرهم بما ينبغى أن يأخذوا به في شئونهم . وهذا ماكان يدعوه الأوائل بالعلم النافع الذى يواكب الحياة ولايكون بِمَعْزِلٍ عنها .

وإذا نظرنا في آثار أبى إسحق الشاطبى وجدنا عالما نَظَّاراً ، صاحب مشاركة فيما صَنَّف ، وإنَّ كتابه « الموافقات في أصول الأحكام » لدالٌّ على إمامته في عِلْم الأصول ، ثم إنَّ كتابه الذى نُقَدِّمه الآن ، وهو كتاب « المقاصد الشافيه شرح خُلاصةِ الكافية » ليشهد كذلك بإمامته في عِلْم العربية ، وكلٌّ من هذين العِلْمين يجذبه إليه ، فمن يطالع الموافقات يحسب أنَّ حياته لم تَتَّسع لغير علم الأصول وفقه الشريعة ، حتى إذا أقبل على مطالعة شرحه لألفية ابن مالك رآه كذلك علمًا من أعلام النحو ، عارفاً بتراثه وأعلامه وأصوله وقضاياه ، وكأنَّ النحو قد استفرغ جَهْدَه كلَّه . وسوف نرى من حديث الشاطبى أنَّ فِقْه العربية هو السبيل الأول لمن أراد أن يبلغ حظاً في علم الشريعة وأصولها . حتى إذا بلغ الشاطبى هذه المكانة كان لابُدَّ أن يكون مَفْزَع الناس في شئون حياتهم ، يسألونه

عن حكم الدين فيها ، وكان لابُدَّ كذلك أن يَعْرِض واقع هذه الحياة على ماتَهَيَّأ له من حكم الشريعة ، ومن هنا كان كتابه « الحوادث والبِدَعُ » ، وهو مايعرفه الناس الآن باسم الاعتصام ، وكانت كذلك فتاواه التى رواها الناس عنه ، وهى تشهد بحرصه على اتباع السنة ومجانبة البِدَع ، وقد امتُحِنَ الشاطبى بسبب ذلك ، حتى شكى غُرْبته عن جمهور أهل زمانه حين طلب الاستقامة على الطريق ، وهو ماسوف يحدثنا به في كتابه الاعتصام .

النشأة والطلب :

والشاطبى هو أبو إسحق إبراهيم بن موسى اللخمى ، كذا ذكر نسبه تلميذه أبو عبد الله المُجارِى في برنامجه ، وتزيدنا نسخة « المقاصد » المحفوظة بدار الكتب الوطنيه بتونس شيئاً من التعريف بنسبه ، ففى صَدْرِها : « يقول عُبَيد الله إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى بن أحمد بن علىٍّ اللخمىّ .... » . وقد نشأ أبو إسحق في غَرناطة ، وكانت غرناطة في ظلال الحكم الإسلامىّ جنَّةً من جنان الدنيا ، عامرة بالبساتين والخيرات . ويُمَثِّل القرن الثامن الهجرى الذى عاش فيه الشاطبى (.... - ٧٩٠ هـ) طَوْرَ النُضوج للحياة الفكرية في دولة بنى الأحمر ، أو كما تدعى الدولة النصرية (٦٣٥ - ٨٩٨ هـ) ، كما ازدهر فيها الأدب والشعر . وكانت غرناطة قاعدة هذه الدولة التى كانت تشمل القسم الجنوبى من الأندلس حتى شاطىء البحر الأبيض ومضيق جبل طارق ، وإلى غرناطة وإلى غيرها من القواعد الجنوبية انتقل النشاط العلمى بعد تخريب قرطبة ، فَحَفَلت غَرناطة بجمهرة من العلماء والأدباء والشعراء ، وسوف نرى ونحن نعرض لشيوخ الشاطبى صورة لهذا النشاط العلمى والأدبى :

وتدلّ آثار أبى إسحق وحواراته مع شيوخه على مابذله من جهد في طلب

العلم من مظانه ، وحرصه على لقاء الشيوخ ، وليس هناك نَصٌّ أبلغ مما تَحدَّث هو به عن نفسه ، يقول في مقدّمة كتابه الاعتصام : « وذلك أنّي – ولله الحمدُ – لم أزَلْ منذُ فُتِق للفهم عقلى ، ووُجِّه شَطْرَ العِلْمِ طَلَبِى ، أنظر في عقليّاته وشرعيّاته ، وأصُوله وفُرُوعه ، لم أقتصر منه على عِلْمٍ دون عِلْمٍ ، ولا أفردتُ من أنواعه نوعًا دون آخر ، حسب ما أقتضاه الزمانُ والإمكانُ ، وأعطته المُنَّةُ المخلوقة في أصل فطرتى ، بل خُضْتُ في لُجَجِه خَوْضَ المحسن للسباحة ، وأقدمت في ميادينه إقدام الجرىء ، حتى كِدْتُ أتْلَف في بعض أعماقه أو أنقطع في رُفْقَتى التى بالأُنْسِ بها تجاسَرْتُ على ماقُدِّر لى ، غائبا عن مقال القائل ، وعَذْلِ العاذل ، ومُعرِضًا عن صدِّ الصادِّ ، ولَوْمِ اللائم ، إلى أنْ منَّ علىَّ الربُّ الكريمُ ، الرؤوف الرحيمُ ، فشَرَح لى من معانى الشريعة مالم يكن في حسابى ، وألقى في نفسى القاصرة أنَّ كتاب الله وسُنَّة نَبيِّه لم يتركا في سبيل الهداية لقائلٍ مايقولُ ..... » .

وقد هُدِى الشاطبى إلى ماينبغى أن يُطْلَب من هذا العلم ، وله في هذا كلمات تُعَبِّر عن منهج سديد في الطلب ، وإذا كانت المناهج الحديثه تدعو إلى اعتمادِ أُمَّهات المصادر في البحث ، فإننا نجد الشاطبى يقول مثلاً في فتاويه : « وشأنى ألاَّ أعتَمِد على هذه التقييدات المتأخرة البتَّةَ ، تارةً للجهل بمؤلِّفها ، وتارةً لتأخر زمان أهلها جداً أو للأمرين معًا ، فلذلك لا أعَرِفُ كثيراً منها ، ولا أقتنيه » . وسوف نذكر – إن شاء الله – شيئاً من ذلك عند حديثنا عن شرح الألفية ونهجه فيه .

ولقد كان الشاطبىُّ يعى جيِّداً أموراً يجب أن تتوافر في العالم ، فيحدِّثنا في إفاداته عن أبى على الزواوى أن بعض العقلاء كان « لايُسمَّى العالم بِعلْمٍ مّا عالماً بذلك العلم على الإطلاق حتى تتوافر فيه أربعةُ شروطٍ ، أحدها : أن يكون قد أحاط

علماً بأصول ذلك العلم على الكمال . والثانى : أن تكون له قُدرة على العبارة عن ذلك العلم . والثالث : أن يكون عارفاً بما يلزم عنه . والرابع : أن تكون له قدرة على رفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم » . يقول الشاطبى : « وهذه الشروط رأيتها منصوصة لأبى نصر محمد بن محمد الفارابى الفيلسوف في بعض كتبه » وإن هذه الشروط التى اشترطها الفارابى تقتضى إذا تَمَثَّلَتْ في شخصٍ ما أنَّ صاحبها لابُدَّ أن يكون من أصحاب القدرات والاستعدادات الخاصة ، وقد دلَّت أخبار أبى إسحق على ماكان يتمتَّع به من نُبوغٍ مُبَكِّر ، وماحديثه الذى ذكر فيه قصة طلب العلم ببعيد ، ثم إن كتبه لَدَالَّة على إحاطة بالغة بأصول ماكتب فيه ، سواءٌ في مجال الشريعة أو النحو ، ودالَّةٌ كذلك على قُدرته على التعبير عن مُرادِهِ بعبارةٍ مستقيمةٍ مُحْكَمةٍ ، وعلى معرفته بتوابع ذلك العلمِ ولوازِمِهِ . أما قدرتُه على دَفْعِ الإشكالاتِ فواضحةٌ وضوحًا ساطعًا فى موافقاته ومقاصده .

ويحدِّثنا الشاطبى في إفاداته عن مجلس ضَمَّ أعلام شيوخه ، يقول : حضرت يومًا مجلسًا بالمسجد الجامع بغرناطة مَقْدَم الأستاذ القاضى أبى عبد الله المَقَّرِى في أواخر ربيع الأول عام سبعة وخمسين وسبعمائة / مارس – أفريل ١٣٥٦ ، وقد جمع ذلك المجلس القاضى أبا عبد الله ، والقاضى أبا القاسم الشريف شيخنا ، والأستاذ أبا سعيد بن لُبٍّ ، والأستاذ أبا عبد الله البلنسى ، وذا الوزارتين أبا عبد الله بن الخطيب ، وجماعة من الطلبة ، فكان من جملة ماجَرَى أن قال القاضى أبو عبد الله المقَّرِىّ : سُئِلت عن مسألة من الأصُولِ لم أَجِدْ فيها نصاً ، وهى تخصيص العامِّ المؤكَّد بمنفصل ، فأجبته بالجواز ، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ قل إنَّما حرَّم ربى الفواحش ما ظهر منها ومابطن ﴾ ، فهذا عامٌّ مؤكَّد ، وقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « لم يُحِلَّ الله من الفواحش إلا مسألة الناس » . فإجابَةُ الشاطبى على شيخه في حَضْرةِ شُيوخه ، ونَحْسِبُ أنَّ الشاطبى كان حينئذ

في العَقْدِ الرابع ، دليلٌ على مابلغه من مكانةٍ في العلم ، وقد تناول الشاطبى في « الموافقات » بالتفصيل تخصيص العامِّ بالمتصل والمنفصل دُون أن يذكر واقعة هذا المجلس [1] .

أما مَرْوِيَّاتِ الشاطبى عن شيوخه فسوف نذكرها في ترجمتهم ، وسوف نذكر فيها ماتهيّأ لنا من علاقته بهم :

شيوخ الشاطبى :

١ - أبو عبد الله محمد بن على بن الفخار البِيرىُّ (.... - ٧٥٤هـ) .

قال عنه ابن الخطيب :« أستاذ الجماعة ، وعَلَمُ الصناعة ، وسيبويه العصر ، كانت له مشاركةٌ في غير صناعة العربية من قراءات وفقه وعروض وتفسير [2] .... وَقَلَّ في الأندلس من لم يأخذ عنه من الطلبة » .

وكان الشاطبى يُجِلُّ شيخه ابن الفخار ، يقول عنه في بعض مروياتِه : « حدثنا الأستاذ الكبير الشهير أبو عبد الله بن الفخار شيخنا » [3] . وقد يذكره فيقول : « حدثنى الشيخ الفقيه الأستاذ الكبير ، النحوىّ الشهير » [4] ، أو يقول : « العلم الخطير [5] » . إلى غير ذلك من الألقاب التى تدل على مكانة ابن الفخار . وقد ذكر أبو عبد الله المجاري [6] أن الشاطبى قرأ عليه بالقراءات السبع

---

(١) الموافقات : ١٦٢/٣ .
(٢) الإحاطه : ٣٥/٣ - ٣٨ .
(٣) الافادات : ص ١٢١ .
(٤) الافادات : ص ٩٦ .
(٥) الافادات : ص ٩٨ .
(٦) برنامج المجاري ص ١١٩ .

في سبع ختمات، ثم يقول : « وقد أكثر عليه في التفقه في العربية وغيرها . وقد رَوَى عنه الشاطبي كتاب سيبويه [1] بسند يرفعه إلى سيبويه . وذكره في ختام شرحه للألفية وهو يذكر منهجه ، قال : « وقد سلكتُ فيه مسلك شيوخي - رضى الله عنهم - في البحث وتحقيق المسائل ..... فقد كان شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبد الله بن الفخّار - رحمةُ الله عليه - في هذه الطريقة إمامًا غير مُدَافَع ، وكان من طُرق تعليمه البسطُ والتعليلُ ، وفَصْلُ القضية بين المختلفين من أهل البَصْرَتين وغيرهم ، وضَربُ المسائل بعضها ببعض ، والاتّساع في التنظير ... » .

* * *

٢ - أبو سعيد فَرَجُ بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي الغرناطي (٧٠١-٧٨٢هـ) .

ذكره الشاطبي في كتبه مثنياً عليه ، وتعدّدَت أوصافه له بين الأستاذ الكبير والشهير والجليل والمشاور ، وقد روى عنه في الإفادات روايات كثيرةً في النحو والفقه وبعض أشعاره . وكان أبو سعيد شاعراً مجيداً . وعَرَض عليه الشاطبي مختصر ابن الحاجب في الأصول في مجلس واحد ، وأجاز له أن يرويه عنه ، وكذلك جميع مروياته ، وماقيّده من العلوم . ولابن لُبٍّ تقييدٌ على بعض جُمَل الزجاجي ، حققه في رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى الدكتور محمد الزين زروق سنة ١٤٠٦هـ ، كما أن له رسائل متعددة ، منها رسالة تعيين محل دخول الباء من مفعولي بَدَّل وأبدل ، وقد حققها الدكتور عياد الثُّبَيتي ، ونشرت في العدد الثاني من السنة الثانية ١٤٠٤-١٤٠٥هـ من بحوث كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى .

(١) برنامج المجاري : ص ١١٦ .

٣ - أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحَسَنِىُّ (٦٩٧-٧٦٠هـ) .

ذكره الشاطبى في كتبه ، ونَعَتَه بالشيخ الفقيه الشريف الجليل [١] ، قاضى الجماعة . وقد عَرَّف الشاطبىُّ بمكانته فى علم النحو وطريقته في التدريس ، وذلك في ختام شرحه للألفية ، قال : « وكان شيخنا القاضى أبو القاسم الشريف الحسنى - رحمة الله عليه - فى هذا العِلْمِ رفيع الشان ، عالماً بدفائن أئمته ، وكان من طرق تعليمه تحصيلُ مُضمَّن الفُصول والأبواب ، جامعاً لما تَشتَّت منها ، مُقَرِّباً للمبتدى ، يقف القارىء على نكت كتابه المقروءة واحدةً فواحدةً ، لايقنع بالفهم البرّانى فيه ، مُورِداً للإشكال ، مجيباً عنه ، لايخرج عن طريق كتابه إلا فى النُّدْرَةِ ، معتذراً عن غَفَلاته ، مرتضياً ماارتضاه شيوخُه في فهمه ، مُحمِضاً بفوائد المعانى ومسائل البيان ومقطعات الشعر الحسان » .

٤ - أبو عبد الله محمد بن على البلنسى (٧١٤ - ٧٨٢هـ) .

ذكره الشاطبى كذلك فى كتبه ، ودعاه بالأستاذ الفقيه النحوى . وروى عنه فى كتابه « المقاصد » فى شرح باب النكرة والمعرفة ، وفى هذا الموضع دعا له بالبقاء والحفظ ، ولشيخه أبى عبد الله بن الفخار بالرحمة ، كما روى عنه فى باب تثنية الممدود من شرحه عن شيخه أبى عبد الله الفخّار ، كما ذكره الشاطبى فى ختام شرحه معرفاً بطريقته ومنهجه فى النحو ، فقال : « وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله البَلَنْسِىّ - رضى الله عنه - فى هذا العلم عارفاً بطُرُق أئمته المتأخِّرين ، عالماً بمقاصدهم فيه ، وكان من طرق تعليمه بيانُ المقاصد بحسب القارىء من الابتداء والانتهاء ، مرشحاً لفهمه ، مُدرِّباً له ، وموقِظاً لفِكْرِهِ لاقتناص

---

(١) الافادات : ص ٨٩ .

الجواب وإيراد السؤال ، مُطَرِّزاً مجلسه بنَقْل نُكَتِ شيوخه ، متأدِّباً معهم ، إذا ذكر أحداً منهم طَرِب بذكراهم ، وأَمْتَع بالثناء عليهم ، كعادة شيخه أبى عبد الله بن الفخار » .

وأبو عبد الله البَلَنْسِيُّ هو صاحب « صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابى الإعلام والتكميل » ، وله تفسير للقرآن الكريم ذكره ابن الخطيب [(١)] .

٥ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبى بكر المَقَّرِىّ (..... -٧٥٩هـ) .

كذا ذكر الشاطبى نسبه فى « الإفادات [(٢)] » ، ودعاه بالشيخ الفقيه القاضى الجليل الشهير الخطير . وهو أول شيوخه ذكراً فى المقاصد ، وفى الإفادات . وقد روى عنه عن أبى حَيَّان أثير الدين - وله مع هذا الشيخ سند تلقين ومصافحة ينتهيان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد ذكر أبو عبد الله المجارى أنَّ الشاطبى سمع على الشيخ كتابه الحقائق والرقائق ، وأجازه به وبغيره من الكتب ، ومنها الشاطبية ، والتسهيل ، والجزولية ، وجمل الزجاجى .

٦ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مَرْزُوقٍ التلمسانى (٧١١-٧٨١هـ) .

هكذا أورد نسبه الشاطبى فى الإفادات [(٣)] ، ووصفه بالشيخ الفقيه الخطيب الجليل العالم . وذكر أبو عبد الله المجارى أنه سمع عليه الجامع الصحيح للبخارى ، وموطَّأ الإمام مالك ، وأجازه بهما وبجميع مايحمل .

---

(١) الإحاطه : ٣/٣٩ .

(٢) الإحاطه : ص ٨١ - ٨٢ .

(٣) ص ٨٦ - ٨٧ .

٧ - أبو عليّ منصور بن علي بن عبد الله الزَّواوِي (٧١٠-٧٧٠هـ) .

ذكره الشاطبي غير مَرَّةٍ في الإفادات ، ووصفه بالشيخ الفقيه الجليل الأصُوليّ وأحيانا كان يقول : الأستاذ العالم النَظّار . ورَوَى عنه ما سُقْنَاه من قبل من الشروط التي ينبغي توافرها في العالم . وذكر المجاري أنَّ الشاطبي قرأ عليه مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ، قراءة تَفَقُّهٍ ونَظَرٍ ، وأنَّه أجازه إجازة عامة بشرطها (١) .

هذا إلى شيوخ آخرين روى عنهم ، منهم الفقيه أبو بكر محمد بن عمر بن علي القرشيّ الهاشميّ ، وكان من أدباء الأندلس ، والأستاذ النحوي أبو عبد الله محمد بن محمد بن بِيبَشَ العَبدرِيّ (.... - ٧٥٣هـ) .

* * *

تلاميذه :

لم تسعفنا المراجع بحديث مستفيض عن التلاميذ الذين أخذوا عنه ، ولولا مانكره تلميذه أبو عبد الله المُجارِي في برنامجه عن مشيخة الشاطبي لفاتنا بعض ماينبغي أن نَتَعرَّفه عن علم هؤلاء الشيوخ .

أما المجاري وهو : أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد (٠٠٠-٨٦٢هـ) فقد حَدَّثنا عما أخذه عن شيخه بإفاضة ، وهو حديث نافع نستنبط منه أنَّ الشاطبيَّ كما عُنى بالتآليف عُنى كذلك بإشاعة العلم بين النابغين من طلبة العلم ، وفاءً بحق العلم عليه ، ويحسُن هنا أن نُورِد نص المجاري ، قال : « عرضتُ

(١) برنامج المجاري ص ١١٩ .

عليه ألفية ابن مالك عن ظهر قَلْبٍ ، وحدَّثني بها عن شيخه الإمام العلاَّمة أبي عبد الله البِيرىِّ ، عن الإمام النحوى أبي محمد عبد المهيمن الحضرمى السَّبتىِّ ، عن الشيخ إمام النحاة أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبى المعروف بابن النحاس ، عن مؤلِّفها أبي عبد الله بن مالك » .

قال المجارِى : « وأجاز لى عامَّةً ، قال رحمه الله : وأبحتُ له روايتها عنى ، وجميع ماروِيتُه أو قيَّدتُه ، وعلى شرْطِهِ المعروف عند أهل الحديث ، وبرئتُ إليه من الخطأ والتصحيف والوهم والتحريف . ولم يجز أحداً غَيرِى ممن قَرَأ عليه إجازةً عامةً – فيما أعلم – وكتبها بخطِّه ، رحمه الله ، وجزاه أفضل الجزاء » (١) .

ثم يقول : « وأخذت عنه من الكتب ما أذكر ، فمن ذلك :

كتاب الإمام النحوىِّ أبي عبد الله البيرِىِّ ..... » . ثم ذكر سلسلة السند إلى سيبويه . وذكر المجارى كذلك أنَّه أخذ عنه : مختصر الإمام أبي عمرو بن الحاجب فى أصول الفقه ، وقال : « سمعت عليه بعضه تَفَقُّهاً ، وحدَّث به عن الشيخ النظَّار أبي علىٍّ منصور بن على بن عبد الله الزواوى .... » ثم رفع سنده إلى ابن الحاجب ، كما أخذ عنه موطأ الإمام مالك . ثم قال : « وله – رحمه الله – تآليف منها كتاب الموافقات ، سمعت بعضه عليه ، وشرح رجز ابن مالك ، وكتاب الحوادث والبدع »

ويتبيَّن مما رواه المجارِى ماكان يدور فى حلقة شيخه الشاطبى من العلوم ، فقد كان التلاميذ يأخذون عنه النحو والأصول والفقه والحديث ، ويروون كتبه ، وأنَّ الشاطبى لم يكن يجيز طلبته إجازة عامَّةً إلا بحقها .

---

(١) برنانج المجاري ص ١١٦ .

ومن تلاميذ الشاطبى أبو يحيى بن محمد بن عاصم ، وأخوه أبو بكر محمد بن عاصم ، وينتميان إلى أسرةٍ ذات مكانة علمية ، ويذكر عن الأول أنه انتصر لشيخه أبى إسحق الشاطبى بردّه على الأستاذ أبى سعيد بن لُبٍّ فى مسألة الأدعية إثر الصلوات المكتوبة (١) . وكان الشاطبى يذهب إلى أنَّ دعاء الإمام للجماعة فى أدبار الصلوات ليس فى السنة مايُعَضِّدُه ، بل فيها ماينافيه (٢) . وكان ابن لُبٍّ يقول بالجواز . وقد استُشْهِدَ أبو يحيى سنة ٨١٣ . أما أخوه أبو بكر (٧٦٠-٨٢٩) فكان فقيهاً مُحَدِّثاً ، وله تصانيف فى النحو والقراءات ، وقد ذكر المقَّرِىُّ أنَّه لخَّص الموافقات وسمى تلخيصه : « نيل المنى فى اختصار الموافقات » (٣) .

* * *

مؤَلَّفاته :

١ - الأصول العربية :

ذكره الشاطبى أول مرة فى المقاصد الشافية عند شرحه لبيت ابن مالك :

والأصل فى المبنى أن يُسَكَّنا

فتناول فى هذا الموضع الأصل القياسى ، والأصل الاستعمالى . ثم قال : « وهذه المسألة مبسوطة فى الأصول العربية » . ويتردَّد ذكر هذا الكتاب فى غير موضع من المقاصد ، وهذا الكتاب مفقود . وقد ذكر التُّنْبكتى أنَّه أُتلِفَ فى حياته ، على أنَّه من الممكن أن نستخرج كثيرا من آرائه الأصولية من المقاصد .

---

(١) نفح الطيب ٥/٥١٤ .

(٢) فتاوى الشاطبي ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) نفح الطيب ٥/٢١ .

٢ – الاتِّفاق فى علم الاشتقاق .

هذا الكتاب مثل سابقه ، ذكر التُّنبكتى أنَّه أُتلِفَ فى حياته ، وللشاطبى كذلك فى المقاصد حديث يتردَّد عن الاشتقاق .

٣ – المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية :

وهو الكتاب الذى نُقَدِّمه مُحَقَّقاً ، وسوف نتحدث عنه وعن منهج صاحبه فيه فى حديث مستقل من هذه الدراسة . غير أننا نشير هنا إلى تسميته بالمقاصد ، ويَرْجع ذلك – فيما يبدو – إلى أمرين تعاونا على هذه التسمية ، أولهما حديثه المستفيض عن المقاصد فى كتابه الموافقات ، وهو يمثل القسم الثالث من هذا الكتاب ، وثانيهما مقالة ابن مالك فى صَدْرِ ألفيته :

وأَسْتَعِينُ اللَّه فى ألفيَّهْ مقاصدُ النحو بها مَحْوِيَّهْ

فجاء هذا العنوان المقاصد مُتَّفِقًا مع اتجاه صاحبه ، وإذا كان الشاطبى قد قسَّم المقاصد فى كتاب الموافقات إلى قسمين أساسيين ، أولهما قصدُ الشارع ، والآخر قصد المكلَّف ، فسوف نراه فى شرحه للألفية مَعْنيًا بمقابل هذين الأمرين الأساسيين كذلك فى النحو ، وهما قصد الواضع فيما وضع ، ثم مقصد ابن مالك من عبارته . وهو حديث نراه يتردد كثيراً فى هذا الشرح .

٤ – الإفادات والإنشادات :

قدَّم الشاطبى لكتابه هذا بقوله : « جمعت لك فى هذه الأوراق جملة من الإفادات المشفوعة بالإنشادات ، مما تَلَقَّيته عن شيوخنا الأعلام ، وأصحابى من ذوى النبل والأفهام قصدت بذلك تشويق المُتَفَنِّن فى المعقول والمنقول ، ومحاضرة المستزيد من نتائج القرائح والعقول ....

وهذه الإفادات متعدِّدة بحسب موضوعها ، ويغلب جانب النحو والصرف ، وبعضها فى البلاغة واللغة والأدب ، ومنها مانجده فى التفسير والحديث والفقه والعقيدة ، وغير ذلك . ويُعَدُّ شيخه أبو عبد الله المَقَّرى فى مُقَدِّمة شيوخه الذين روى عنهم ، ويليه شيخه أبو عبد الله بن الفخار ، ثم الزواوىّ وابن لُبٍّ . وقال ناسخه فى ختامه : « انتهى ماسَطَّره سَيِّدنا الأستاذ ، وقد قرأناها عليه ، الأبيات والشواهد ، وأنشدنى الأبيات فى أواخر رجب من عام تسعة وخمسين وسبعمائة / أوائل جويليه ١٣٥٨م » .

وقد حقق الكتاب الدكتور محمد أبو الأجفان ، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣ عن مؤسسة الرسالة ، وبلغت صفحاته ٢٣٨ بما فى ذلك مقدمة المحقق .

٥ – الموافقات فى أصول الأحكام :

يُعَدُّ هذا الكتاب أجل كتبه جميعاً ، وهو دَالٌّ على مابلغه من مكانة فى علمِ الأصول وفقهِ الشريعة ، وهو ثمرة مرحلة الطلب التى أقبل فيها على العلم ، باذلاً فيه غاية جهده ، لا يَخُصُّ علماً دون آخر ، وهو ما حَدَّثْناه من قبل ، وقد وضح ذلك فى هذا الكتاب الذى يمكن أن نجد فيه أثر هذه الدراسة الجادة . لقد قام كتاب الموافقات على خمسة أقسام ، القسم الأول فى المقدمات العلمية ، والثانى فى الأحكام ومايتعلّق بها والثالث فى المقاصد الشرعية ، والرابع فى حصر الأدلة الشرعية ، والخامس فى أحكام الاجتهاد والتقليد . وكان الشاطبى حين صنف الكتاب قد سماه بعنوان (التعريف بأسرار التكليف) ، ثم عَدَل عنه لرؤيا بعض شيوخه ، قال له :« رأيتُك البارحة فى النوم وفى يدك كتاب أَلَّفتَه ، فسألتُكَ عنه ،

فأخبرتني أنه (كتاب الموافقات) ، قال : فكنتُ أسألك عن معنى هذه التسمية الظريفة ، فتخبرني أنك وفَّقْتَ به بين مَذْهَبَي ابن القاسم وأبي حنيفة ..... » .

وقد أجمع السابقون واللاحقون على أنَّ كتاب الموافقات من أنبل الكتب، وأنَّ الباحثين في معاني الشريعة عالةٌ عليه . وقد طُبع هذا الكتاب عدَّةَ طبعات .

٦ - الاعتصام :

وهو كتابُ الحوادثِ والبِدَعِ ، كما ذكره أبو عبد الله المجاري . وقد وصفه السابقون بأنه في غاية الإجادة ، ويُعَدُّ من خير الكتب في موضوعه ، ولكنه لم يَتِمَّ ، وما خرج منه يقوم على عشرة أبواب ، الباب الأول في تعريف البدع ، والثاني في ذم البدع ، والثالث عن شبه المبتدعة ، والرابع في استدلال أهل البدع ، والخامس في البدع الحقيقية والإضافية ، والسادس في أحكام البدع ، والسابع في البدع بين العبادات والعادات ، والثامن في الفرق بين البدع والمصالح المرسلة والاستحسان ، والتاسع في سبب افتراق المبتدعة عن جماعة المسلمين ، والعاشر في الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه المبتدعة .

وقد صدر هذا الكتاب عن دار المنار بمصر سنة ١٩١٣م .

٧ - المجالس :

وهو كتاب شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري .

٨ - فتاوى الإمام الشاطبي :

وقد جمعها محمد أبو الأجفان من كتب كما يقول : « أُلِّفت بَعْدُ عن الشاطبي » ، وحقَّق هذه الفتاوى ، وصدرت طبعتها الأولى في تونس سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م في ٢٥٦ صفحة شاملة للدراسة .

المقاصدُ الشّافيةُ فى شرحِ خلاصةِ الكافية

فى نَحْوِ العربية مؤلفاتٌ ذاتُ بالٍ ، شُغِل بها النحاة فى مُختلِف العصور ، يكشفون فى شروحهم لها وتعليقاتهم عليها عن مقاصد أصحابها ، حتى غدَت أمّهاتٍ لغيرها من المصنفات . وفى مُقَدِّمتها كتابُ سيبويه ، وهو عمدةُ هذه الكتب ، وجُمَلُ الزجّاجى ، ومُفصَّلُ الزمخشرى ، وكافيةُ ابن الحاجب وشافيته ، وتسهيلُ الفوائدِ وتكميل المقاصد لابن مالك ، ثم خُلاَصته المشهورة بالألفية ، وهى نظم فريد استخلصه من أُرجوزته الكبرى « الكافية الشافية » - وكان لابن مالك غرامٌ بالنظم فى علم العربية نحواً وصرفاً ، وخلّف فى ذلك آثارًا جليلةً إلى جانب تآليفه الأخرى - وتُعَدُّ الخلاصةُ الألفيّةُ من أشهر ماترك من هذه المنظومات . وقد عُنِى بها العلماء من بعده ، فأقبلوا على شرحها ، والتعريف بِمُرَادِهِ منها ، ولهم فى ذلك منازع مختلفة ، على حين لم تحظ « الكافية الشافية » - وهى الأصل الذى انتُزِعت منه - بشىء من هذه العناية ، حتى إنَّ الإمام الشاطبى يقول فى ختام شرحه للألفية : « والكافية هى أرجوزتُه الكبرى المسمّاة بالكافية الشافية ، وهى قد احتوت من الأشطار المزدوجة على آلاف ، ولم أقف عليها بعدُ » ! ولانجد تعليلاً لعناية النحاة بالخلاصة إلاَّ أنهم رأوها وافيةً بالغرض مع وجازتها وإحكام نسجها ، ويبدو أنّه كان لصنيع أبى عبد الله بن مالك من مُعاودة النظر فى نظمه الأوّل « الكافية الشافية » ، واختيار الألفية منه ، أثرُه الكبيرُ فى إقبال النحاة على نظمه الجديد ، واحتفالهم بشرحه والتعليق عليه ، اعتقاداً منهم أنَّ ابن مالكٍ قد أضرب عن الكافية ، ومن هنا لم يُقَدَّر لها أن تشيع شيوع الألفيةِ حتى افتقدها الإمام الشاطبى . ثم إنّه لابُدَّ أنهم قد وَجَدُوا فى نظم الألفية مايستدعى الكشف عنه ،

وبسط القول فيه .

شَرَح الألفيَّة كثيرٌ من الأعلام ، وكلٌّ كان يذكر في صَدْرِ شرحه دواعي عمله ، يقول ابن الناظم : « فإني ذاكرٌ في هذا الكتاب أرجوزةَ والدي - رحمه الله - في علم النحو ، المُسمَّاةَ بالخلاصة ، ومُرَصِّعُها بشرحٍ يَحُلُّ منها المُشكِل ، ويَفتح من أبوابها كلَّ مُقْفَلٍ » . ويقول ابن هشام : « إنَّ كتابَ الخُلاصةِ الألفيّة في علم العربية ، نَظْم الإمام العلاَّمة جمالِ الدين أبي عبد الله بن مالك - رحمه الله - كتَابٌ صَغُر حجماً ، وغَزُر علماً ، غير أنَّه لإفراطِ الإيجاز يُعَدُّ من جملة الألغاز » . أمَّا الإمام أبو إسحق الشاطبيُّ - صاحب هذه الموسُوعة الفريدة - فيحدثنا في ختام شرحه عن دواعي بَسْطِهِ لهذا الشرح ، يقول شارحًا قول ابن مالك :

وما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قد كَمَلْ نظماً على جُلِّ المهمَّاتِ اشتملْ

أحْصَى من الكافيةِ الخُلاصهْ كما اقتضى غِنىً بلا خَصاصة

« يُريد أن هذا النظم قد حَصَّلَ لُبَابَ الكافية ، وعُيونَ فوائدها ، وأحاط بها » ويذكر أنَّ هذا النظم اشتمل على أمرين « أحدهما : تحصيلُ لُبابِ كتابه الأكبر حتى إنَّه لم يَفُتهُ منه إلاَّ مالا يُعَدُّ خُلاصةً ولا لُباباً ؛ إذ ليس في طبقة الضروريَّات . والثاني : أنَّه مع اشتماله على هذا الاختصار وعدمِ الإحاطة بالجميع ، فيه من العلم مايستغني الطالبُ به ، فيكفيه طَلَبَ غيرِه والافتقارَ إليهِ » .
وإن نحواً يُنْظَم في نحو ألف بيت ، يختصر فيه صاحبُه نَظْمَه الأول الذي تجاوزت أبياتُه ألفين وسبعمائة وخمسين بيتاً ، ويحوي مع ذلك خلاصة النحو ولُبَابه ، لابُدَّ أنَّ صاحبه قد لجأ إلى أساليب شَتَّى في عرض القواعد والأحكام ، وهو مايستدعي من شُرَّاحه الكشف عنها . وقد أشار إلى ذلك ابن الناظم ، وابن هشام ، وهو الذي يحدثنا عنه الشاطبي .

الشاطبيّ ينشىء موسوعة حول الألفية :

لم يَدَعْ لنا الشاطبيُّ أن نستقرىء شرحه لنتعرَّف الدواعيَ التي جعلته يُقيمُ هذا الشرح المستفيض حول الخُلاصة ، فقد وجدناه - كما عهدناه دائما - يجيب على هذا التساؤل على نحو مارأيناه في هذا الشرح يُجِيب على مايمكن أن يخطُرَ على ذهن القارىء من تساؤلات . بل لَعَلَّ هناك تساؤلات لم تكن لَتخطُر إلا على ذهن هذا العالم الأصوليِّ الفَذّ وهو هنا - بعد أن وَصَل بنا في شرحه إلى أسمى الغايات ، عارضاً مقالاتِ النُّحاة منذ نشأ هذا العلم حتى عصره - يقول : « وكما عَرَّف الناظمُ - رحمه الله - بما تَضَمَّن كتابُه من هذا العلم ، وما أعطاه فيه من الفائدة ، كان من الذى ينبغي أن أُعَرِّف أنا بما قصدتهُ في هذا الشرح ، وأُبَيِّن مُرتَكبي فيه ، وما أودعتُه فيه من منازع شيوخي - رضي الله عنهم ونفعني وإيَّاهم - وذلك أنِّي لم أقصد فيه قصد الاختصار الذى قصده غيري ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة :

أحدها : أنَّ واضعه لم يَضَعه للصائم عن هذا العلم جملةً ، ولو قصد ذلك لم يَضَعه هذا الوضع ؛ إذ كثير منه مَبْنِيٌّ على أخْذِ الفوائدِ والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهومِ والإشارات الغامضة . والمبتدئُ لايليق به هذا التعليم ، ولايسهلُ عليه قصدُ الإفادة ، وإنما يليق بالمتعلم جُمَلُ الزجاجيِّ ومأشبهه مما يَسْهل تَصَوُّرُه ، ويقربُ متناوله . أمَّا إذا كان الطالب قد شدا في النحو بخَتْمِ كتابٍ يَنْفَتِح له به اصطلاحُ العِلْم ، وزاول أبوابه ، وتَنَبَّه لجُملةٍ من مقاصده ومسائله - فهو المستفيد بنظم ابن مالك ، لأنه يَضُمُّ له ما انتشر ، ويجمع له ماتَشَتَّت عليه ، ويصير له في النحو قوانينُ يعتمد عليها ، ولا يُخافُ انطماسُ فَهْمِه عليه . وإذا كان كذلك لم يكن لائقاً بشرحه الاختصارُ المَحْضُ ، والاقتصار على مُجرَّد التمثيل ومايليه .

والثانى : أنَّ الناظم لم يقتصر فى كثير من هذا الكتاب على مُجردِ النقل الذى لايشُوبه تعليل ، ولا أضْرَبَ عن ذِكْر الخلافِ والإشارةِ إلى الترجيح ، بل نَبَّه على التعليل ، ورَمَز إلى الأخذ بالدليل ، وأرشد إلى أنَّ لِبَسْطِ العِلَلِ فيه موضعاً ، وللإدلاء بالحُجج وفصل القضايا بين المختلفين فيه مجالاً مُتَّسعاً . فلذلك بسطتُ فيه من المآخذ الحِكْميَّة العربيَّة مايسوغُ أن يقع تعليلاً لمسائله ، وأردتُ فيه من التنبيه على الخلاف فى المسائل المُورَدَةِ فيه ما وَسِعنى إيرادُه ، ومِلْتُ إلى الانتصار للناظم فيما رآه ، والاعتذار عنه ماوجدتُ إلى ذلك طريقاً ، حتى إذا لم أجِد لما ارتكبه مساغاً فى المنقول ولا فى المعقول ، بيَّنْتُ الحقَّ فى المسألة ، ورَدَدْتُ عليه غير مُزْدرٍ به ولا مُنْتَقِصٍ له ، علماً بأنَّ من كلام الناس المأخوذَ والمتروكَ ، إلا ماكان من كلام النبوَّة .

والثالث : أن فيه من القواعد الكُلِّية ، والقوانين العاقدة ، ماينبغى بسطُه ، ولايَسَعُ اختصارُه . فلو قَصَد قاصدٌ اختصارَ الكلام عليها ، أو اكتفى بالنظر الأول فيها ، كان إخلالاً بمقصدِ الشرح ، وإغفالاً لما تأكَّدَ طَلَبُه وبَسْطُه منه .

والرابع : أنَّ تعويله على الإشارة بالتمثيل ، وعَقْد الضوابطِ بها ، والاتكال على المفهوم ، والإتيان بالعبارات الغامضة المعانى ، مايدلُّ على أنَّ صاحبه قصد أن يشترك فى النظر فيه الشادى والمنتهى ، فلذلك حَمَّلْتُ العبارةَ ماتحتمله فى باب المفهوم والمنطوق ، وخدمتُها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن ، وتَتَبَّعتُ قواعده الكلية ، وعرضتها على أصول العلم ، فما وجدتُه منها صحيحاً أثبتُّ وَجْه صِحَّتِه ، وما كان فيه خَلَلٌ بَيَّنتهُ بقدر الإمكان ، إلى أن كَمُلَ منه بحمد الله مارأيتَ . وعسى أن يكون هذا المنزعَ الحِكْمِىَّ فى التعليم، والربَّانىَّ فى التحصيل، وهو الذى أرجو ، فإن وافق ذلك فبفضل الله ، وإلاَّ فقد حرصتُ على ذلك ، والله ينفع بالقصد » .

هذه هى الأمور التى دعت أبا إسحق الشاطبى إلى بسط شرحه حتى جاء على غير المعهود من شروح الألفيَّة ، تلك التى توخت الإيجاز . ولقد عرفنا بعض هـذه الشروح فلما قُدِّر لنا أن نعايش منهج الشاطبى هنا بدا لنا أنه قد فاتنا كثير من مرامى الألفية ، وأنَّه قد مررنا بكثير من مشكلاتها مرَّ الكرام كما يقولون ، وكنا نظن أننا قد أحطنا بها خُبرًا ، وصدق الله العظيم : ﴿ وفوق كُلِّ ذى علم عليمٌ ﴾ .

معالم هذا الشرح :

نعرِض هنا للمنهج الذى التزمه أبو إسحق فى شرحه ، فنتحدث عن مصادره التى رجع إليها لأنها عماد هذا الشرح ومعلمه ، وعليها كان يعتمد فى تحقيق الآراء والمسائل ، وتلك المصادر كانت تتعدد بين الكتب والروايات ، وقد كان الشيخ وثيق الصلة بهذا التراث منذ نشأ حتى عصره ، كما كان راوية للعلم حين جلس إلى أعلام الشيوخ فى عصره . والمطالع لهذا الجانب - أعنى جانب المصادر - يَهُوله خبرةُ أبى إسحق به ، ونفاذُه فيه . كما نتحدث عن المنهج الذى توخاه فى شرح أبيات الألفية ، وطريقةِ عَرْضِهِ لقضايا النحو ، وأسلوبِهِ .

أما عن مصادره فهى كما ذكرت عالية ، ويطول بنا المقام لوحاولنا سَرْدها ، وكتب النحو فى المنزلة الأولى ، فهو كثير الرجوع إلى كتاب سيبويه ، وشرحه للسيرافى ، وكتب الفراء ، والمبرِّد ، والزجاج ، وابن السرَّاج ، وأبى على الفارسىّ - ويحفظ لنا هذا الشرح نصوصاً فريدةً من كتابه التذكرة - والرمانى ، وابن جنى ، والجُزُولىّ ، والسهيلى ، وابن خروف ، والشلوبين . وقد احتفل غاية الاحتفال بكتب ابن مالك ، وخاصة التسهيل وشَرْحَه ، كما رَجَع إلى أبى حَيَّان وابن هشام . وهناك أعلامٌ آخرون غيرُ هؤلاء أفاد منهم الشاطبى ، هذا إلى مصادر أخرى

تتمثل فى كتب التفسير والحديث والتاريخ والأخبار .

لقد كان الشاطبى يرى أنَّ الرجوع إلى مصادر النحو الأولى ، وتتبع القضايا فى آثار الطبقات المتتابعة ، يُعَدُّ أعْدَلَ المناهج لمن يريد أن يَتَعرَّفَ أصول العلم ، بشرط أن يكون قد شافه العلماء وكاشفهم ، وأن تكون قد استقامت لديه ملكة النظر فى الكتب ، يقول فى كتاب الموافقات : « وإذا ثبت أنه لابُدَّ من أخْذِ العلم عن أهله فلذلك طريقان ، أحدهما المشافهةُ ، وهى أنفع الطريقتين ...... والطريق الثانى : مطالعةُ كُتُبِ المُصَنِّفين ومُدَوِّنى الدواوين ، وهو أيضاً نافع بشرطين ، الأول : أن يحصُلَ له من فَهْمِ مقاصدِ ذلك العلم ومعرفة اصطلاحاتِ أهلِهِ مايتمُّ به النظر فى الكُتُب ، وذلك يحصُل بالطريق الأول من مشافهة العلماء أو مما هو راجعٌ إليه . وهو معنى قَولِ من قال : « كان العلمُ فى صدور الرجال ، ثم انتقل إلى الكتب ، ومفاتحه بأيدى الرجال » والكتب وحدها لاتفيد الطالب منها شيئاً دُونَ فتح العلماء ، وهو مشاهد معتاد . والشرط الثانى : أن يَتَحرَّى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد ، فإنَّهم أقعدُ به من غيرهم من المتأخِّرين ، وأصل ذلك التجربةُ والخبرُ ، أما التجربة فهو أمرٌ مشاهَدٌ فى أىِّ علمٍ كان ، فالمتأخِّرُ لايبلغُ من الرسوخ فى علْمٍ مابلغه المتقدِّم .... وأما الخَبَرُ ففى الحديث : « خير القرون قَرْنِى ، ثم الذين يَلُونهم ، ثم الذين يَلُونهم » .

هذا عن مصادره ، وأما منهجه فى شرح الألفية فقد كان معنياً بشرح مفرداتها وبيان دلالتها ومدى مطابقتها للمعنى المراد ، كما حَرَص على إعراب أبيات الألفية ، والتنبيه على مشكلات تراكيبها . هذا فيما يتصل بلفظها ونسج عبارتها . أما عن القضايا التى عرض لها صاحب الألفية فقد كان دائم الوقوف عندها ، يحقق القول فيها ، ولايزال أبو إسحق يُجِيل النظر فيها حتى لايَدَع بعد

ذلك مجالاً للقول فيها ، ولانتكثّر بذكر مواقف الشاطبى فى هذا الجانب ، فكل صفحات الشرح تنطق بنظر سديد ، وحوارٍ رفيع .

وفى الشرح حديثٌ بالغُ المكانَةِ فى قضايا القياس والسماع ، وإنَّ للنحاة عهداً وثيقاً بهذه المسائل ، وبحسبك أن تنظر فى الخصائص لترى فيه علماً مستفاداً . ولقد ألف أبو إسحق كتاباً فى هذا الغَرضِ سماه « الأصول العربية » ، وقد ذهبت به الأيام ، لكن علمه منثورٌ فى هذا الشرح ، يستدعيه حين يقتضيه المقام ، فإذا قال ابن مالك مثلاً :

والأصلُ فى المبنى أن يُسَكَّنا

نرى الشاطبىَّ يُحَدِّثنا حديثاً جيِّداً عن الأصل القياسىِّ والأصل الاستعمالى ، ويقول : وهذه المسألة مبسوطة فى « الأصول العربية » . ولا أعتقد أن فى نحو العربية كتاباً حوى مقالاتٍ وتحقيقات حول القياس مثل هذا الشرح .

ومن معالم هذا الشرح أنَّه حافل بالاعتراض والاستدراك والتساؤلات على ابن مالك ، ولم يكن الشاطبى فى هذا طالب عَثْرَةٍ ، وإنما كان آخذاً فى ذلك بأدب العلماء ، وحَسْبِى أن أسوق هنا نموذجاً من تساؤلاته على الألفية ، قال وهو يشرح بيت الألفية :

مقاصِدُ النَّحوِ بها مَحْوِيَّه

: « إن الناظم نَصَّ على أنَّ قصيدته هذه محتويةٌ من النحو على جميع مقاصده بقوله : (مقاصد النحو) وهذه صفةُ عمومٍ تفيد الاحتواء من المقاصد على جميعها . وعلى هذا فيه سؤال ، وهو أن يقال : إنَّه قد نَصَّ آخر النظم على أنه إنما احتوى على الجُلِّ لا على الجميع بقوله هنالك :

نظمًا على جُلِّ المهمات اشتمل

ولم يقل : على المهمات اشتمل ، ولا على جميع المهمات ، ومهمات النحو ومقاصده بمعنًى .... » .

يقول الشاطبى : « والجواب أنَّ الكلامين غير متنافرين ، بل هما متوافقان ، وذلك أنَّ المُهِمَّات ليس بمرادف للمقاصد ، لأنَّ المقاصد أعم من المُهِمَّات ، لانقسامها إلى المهمِّ وغيره ، فمن مقاصد النحو ماهو مُهِمٌّ كالذى ذَكَر فى نظمه ، ومنها ماليس بمهم كباب التسمية ، وباب الأمثلة الموزون بها فى باب ماينصرف ..، وما أشبه ذلك . إلا أنَّه يبقى وجهُ إتيانه بلفظ العموم ، مع أنَّه لم يتكلَّم إلا على الجُلِّ من المقاصد ، بل على الجُلِّ من مُهِمَّاته . وذلك سهل ، لأنَّ العرب قد تُطْلِق لفظ الكُلِّ على الجُلِّ فتقول : جَاءنـي أهل مصر ، إذا جاءك جُلُّهم أو رؤساؤهم ، وأهل مصر صيغة عموم كمقاصد النحو » .

ومن معالم هذا الشرح أنَّ أبا إسحق مَعْنِيٌّ بذكر الآراء ، ونسبتها إلى أصحابها ، والموازنة بينها ، كذلك كان حريصًا على سَوْقِ العِلَل ، والتعريف بمصطلحات ابن مالك ، إلى غير ذلك من كُلِّ مايُؤَدِّى إلى الوفاء بالغرض من هذا الشرح .

أمَّا أسلوبُه فى شرحه فإنَّه يتسم بالدِّقة التامَّة ، وينبىء عن أنَّ صاحبه قد حَرَص على أن يُبلِّغَ المعنى من نفس قارئه وافيًا كما تَمثَّله هو . ومن هنا لانعتقد أنَّ ثَمَّة خلافًا يمكن أن ينشأ حول عبارته . وهذه الخاصيَّة لاتتهيَّأ إلا للعلماء الفاقهين ، وقد رُزِقَ أبو إسحق من الفقه والفهم ، وأتيح له من الشغف بالعلم والصبر على طلبه ما حقق له التوازن فى حياته ، فكان أسلوبه العلميُّ صورة صادقةً لنفس هادئةٍ مُتَّزنة ، ولعلك حين تتصفَّح هذا الشرح واجدٌ أنَّ أسلوبه هذا يُطالِعُك دائماً ، لايتخلف أبدًا من أوله إلى آخره .

توثيق المقاصد ووصف نسخه

ذكرنا من قبلُ أثَر « المقاصد » فى التأليف النحويّ بعده ، فقد غدت هذه الموسوعةُ عمدةَ الشارحين يجدون فيها البحث المستقصى لمسائل النحو ، ومن النحاة الذي أكثروا من الأخذ عنه الشيخ خالد الأزهرى ، ففى تصرِيحه نقولُ تزيد على الستِّين ، وهذه النقول مما نُوَثِّق به نِسْبَةَ هذا الشرح إلى أبى إسحق . وأوَّلها ما نكره الشاطبيّ فى توجيه إعراب الفعل المضارع ، فقد نقله الأزهرى ثم قال : « قال الشاطبى : وهذا التوجيه أحسنُ ماسمعت » . وكلام الشاطبى مذكور فى باب المعرب والمبنى عند بيت الألفية :

وأعربُوا مضارعاً إِن عُريا

وقد فَسَّر الشاطبيُّ الإطلاق فى بيت الألفية :

اسم يُعَيِّن المسمَّى مطلقا

ونقل ذلك الأزهرى ، وإن اختصر عبارته .

وممن رجع إلى هذا الشرح البغدادى فى شرح أبياتِ مغنى اللبيب ، وإن كان نقلُه محدوداً ، فعند بيت طرفة :

ألا تتجلى من الشراب ألا بَجَلْ

يقول البغدادى ٢/٤٠٢ : « وقال الشاطبى فى شرح الألفية : حكى سيبويه فى أسماء الأفعال : عليكنى . وقد نَصَّ ابن مالك فى شرح التسهيل على جواز إلحاق النون فى اسم الفعل مطلقًا » .

وقال البغدادى ٨/٧١ عند قول الشاعر :

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا   من هَؤُ لَيَّائكن الضَّال والسَّمُرِ ؟

« وقال الشاطبى فى شرح الألفية : علّل ذلك سيبويه بأنهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة ، كأنك قلت : مُلَيِّح . لكنهم عَدَلُوا عن ذلك وهم يعنون الأول ومن عادتهم أنهم يلفظون بالشىء وهم يريدون شيئاً آخر » .

* * *

وصف النسخ :

اعتمدنا فى تحقيق المقاصد على ست نسخ ، وقد ارتضينا نسخة الخزانة العامة بالرباط أصلاً نظراً لاكتمالها ، ووليها من حيث المكانة نسخة دار الكتب الوطنية بتونس فقد نقص من المجلد الأخير شرح غالب باب الإدغام . أما باقى النسخ فقد ذهب منها أجزاء كاملة ، وبعضها لم يبق منه إلا جزء واحد ، على مانُبيِّنه فى وَصْفِ كلِّ نسخة :

١ - نسخة الأصل :

هى كما ذكرنا نسخة الخزانة العامة بالرباط ، وفى مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القُرَى مُصَوَّرة لها ، وتقع فى خمسة مجلدات ، وأرقامها على التوالى : ٧٢٩ إلى ٧٣٣ . ولأنها مُخَمَّسة كُتِب فى أولها : الخمس الأول من الشاطبى على الألفية ، وكذلك على الجزء الثانى والثالث . وكُتِبت بخَطٍ نسخى جيد ، ونُسخِت فى عام ٨٦٢ هـ .

يقع المجلد الأول فى ٥٤٤ صفحة ، وأوله : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم . اللهم إنا نحمدك على ماعلّمت ، ونشكرك

على ما أنعمتَ ، ونستوهب منك علماً نافعًا يُزلِفُ إليك » . وينتهى هذا المجلد بباب الفاعل .

أما المجلّد الثانى فيقع فى ٤٩٢ صفحة ، ويبدأ بباب النائب عن الفاعل ، وآخره باب اسم المفعول .

ويبدأ المجلد الثالث بباب الصفة المشبهة ، ويقع فى ٤٣٧ صفحة ، وكتب فى آخره : « وكان الفراغ من نسخه فى يوم الخميس المبارك تاسع عشر رجب الفرد سنة اثنتين وستين وثمانمائه من الهجرة النبوية » . وقال الناسخ : « ويتلوه إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير افعل فلا » . وهو أول أربعة أبيات ينتهى بها باب إعراب الفعل .

ويبدأ المجلد الرابع بشرح بيت الألفية السابق ، وينتهى بنهاية باب النسب ويقع فى ٥٠٤ صفحة .

أما المجلد الخامس وهو آخر مجلدات الشرح ، فيبدأ بباب الوقف ، وتمام شرح آخر أبواب الألفية ، وهو باب الإدغام ، ويقع فى ٤٣١ صفحة .

* * *

٢ - نسخة المكتبة الأزهرية ورمزها : أ .

ورقمها ١٤٨٧ ، والموجود منها أربعة أجزاء : وخطُّها نسخي جميل يقع الجزء الأول فى ١٥٤ ورقة ، وينتهى بقوله - فى أثناء باب الأبتداء - : (تمَّ الجزء الأول ، ويتلوه الثاني . أوله :

وأخبروا بظرف أو بحرف جرّ ناوين معنى كائن أو استقرّ

والحمد لله وحده ...)

ويقع الجزء الثانى فى نحو ١٢٠ ورقة ، ويبدأ من حيث انتهى الأول ، وينتهى بنهاية باب الفاعل قال ناسخه : (.... يتلوه النائب عن الفاعل) .

ويقع الجزء الثالث فى ١٧٨ ورقه ، ويبدأ من حيث انتهى الثاني وينتهى بقول ناسخه : (تمَّ الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، وكان الفراغ منه في حادى عشر شوال المبارك سنة ثمانٍ وستين وثمانمئة على يد الفقير إلى الله تعالى عمر بن عبد الله المنظراوى غفر الله له ولوالديه ...)

وخطُّ سابقيه خطّه . وكذا الجزء الخامس ، والسادس الموجود بالمكتبة التيموريّة فكأنه إليها انتقل من المكتبة الأزهريّة .

أما الجزء الخامس فيقع فى ١٥٤ ورقة ، ويبدأ بشرح بيت الألفيّة :

والأمر إن كان بغير افعل فلا　　　تَنْصِبْ جوابه وجزمه اقبلا

وينتهى بنهاية باب النسب قال ناسخه (يتلوه الوقف)

والجزء السادس يقع فى ٢٠٤ ورقه - ويبدأ من باب الوقف وينتهى بنهاية الكتاب ، وجاء فى آخره قول ناسخه : (وكان الفراغ من نسخه فى سابع عشر من شهر الله المحرم سنة ثلاث وسبعين وثمانمئة) .

وإذا صحّ هذا - ونحسبه كذلك - فالنسخة لاينقصها سوى الجزء الرابع . وقد أُخِذَ بتجزئة هذا النسخة - غالباً - ، ولولا أنَّ فيها تصحيفاً وتحريفاً كثيرين وأسقاطاً فى مواضع عدّة منها بضع صفحات فى باب الحال لكانت تلى النسخة الأولى فى منزلتها .

* * *

٣ – نسخة دار الكتب الوطنية بتونس ، ورمزها : س

وتقع فى خمسة مجلدات ، وأرقامها من ١٥٣٧٩ إلى ١٥٣٨٣ ، ومنها مصورة بمركز إحياء التراث الإسلامي ، وأرقامها فيه من ٥٦٤ – ٥٦٧ نحو . وكتبت بخط مغربي .

المجلد الأول ، ويقع فى ٢٨٥ ورقة ، وينتهى بآخر باب الفاعل .

والثانى ، ويقع فى ٢٩١ ورقة ، ويبدأ بباب النائب عن الفاعل ، وينتهى بنهاية باب التمييز .

والثالث ، ويقع فى ٢٢٠ ورقة ، وتاريخ نسخه سنة ١٠٩٥هـ ويبدأ من أول باب الإضافة ، وآخره : (إذ لو لم ينقل لانكسر) ، وكأنَّه فى شرح بيت الألفية :

فى نحو : سعد سعد الأوس يَنْتَصِبْ   ثانٍ ، وضُمَّ وافتح أَوَّلاً تُصِبْ

وهو من أبيات الألفيّة فى تابع المنادى وسقط بين المجلد الثاني وهذا المجلد الثالث « شرح بابُ حروف الجر » كاملاً .

والرابع ، ويقع فى ٣١٤ ورقة ، وأوله : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وآخره : باب الجموع .

أما المجلد الخامس – وهو الأخير – فيقع ٢٤١ ، ويبدأ التصغير ، وينتهي عند البيت الثالث من باب الإدغام ، وهو قوله :

ولا كهَيْلَلَ وشَذَّ فى أَلَلْ   ونحوه فَكٌّ بنَقْلٍ فقُبِلْ

وبذا ينقص هذا المجلد شرح تسعة أبيات من باب الإدغام .

* * *

٤ - نسخة دار الكتب المصريّة : (التيموريّة) ورمزها : ت

وتقع فى ثلاثة مجلدات ، الأول والثانى برقم : ٤ ش .

والثالث برقم : ٣٨٧ نحو ، وهى ملفقة من عدّة نسخ ، وخطوطها مختلفة .

فالمجلد الأول كتب بخط مغربي ، ويقع فى ١٠٠ ورقة ، وآخره : « أنشد السيرافي قال : أنشدنا أبو بكر بن دريد :

إذ ذهب القوم الكرام ليسى »

أما المجلد الثاني فيشمل ثلاثة أجزاء : الثالث والرابع ، والخامس . وأوله :

« مع زيد ، وجئتُ ، وما أشبه ذلك . وأنشد سيبويه للراعى :

ريشى منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

وآخره باب التصغير . وآخره باب التصغير ، ويتلوه فى الجزء الذى بعده باب النسب . وقد كتب هذا المجلد بخط نسخي ، وعدد أوراقه ٤٠١ ، وعليه تملُّك ووقف لمحمد محمود ابن التلاميذ : العلامة الشنقيطي المرموز لمكتبته بـ (ش) فى دار الكتب المصريّة .

أما المجلد الثالث فيبدأ بباب الوقف حتى آخر ، ومضى أنّه الجزء السادس من نسخة المكتبة الأزهريّة ، وتاريخ نسخه سنة ٨٧٣هـ وصدِّر بفهرس لأبوابه كأنّه من خط العلامة أحمد تيمور .

* * *

٥ - نسخة فاس ، ورمزها : ف .

وتقع فى مجلد واحد ، ومنها فى مركز البحث العلمى مصورةٌ برقم ٥٦٨ .

ويبدأ هذا المجلد من أول الشرح ، وآخره باب الفاعل ، وعدد أوراقه ١٢٧ ورقة ، وخطها نسخى .

* * *

٦ - نسخة الأسكوريال ، ورمزها : ك .

منها مصورة فى مركز البحث العلمى بالجامعة ، ورقمها ٨٠٦ ، والمحفوظ منها مجلدٌ وحيدٌ ، ويبدأ من بيت ابن مالك فى باب الوقف :

وحذفُ يا المنقوص ذى التنوين ما لم يُنصب أولى من ثُبوتٍ فاعلما

وهو فى غاية الجودة ، وكتب بخط أندلسى ، وعدد أوراقه ١٦٦ ورقة ، ويرجع تاريخ نسخه إلى سنة ٧٧١ هـ فى حياة الشاطبى .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلم [١] ٢/

يَقولُ عُبَيدُ اللّه إبراهيمُ بن مُوسى بن محمَّد بن موسى بن أحمد بن عليّ اللخْميُّ (رَحمه اللّه تَعالى [٢]) وَرضِيَ عنه بمنِّه وكَرَمِه .

اللّهُمَّ إنّا نَحمدُكَ على ماعلَّمتَ ونَشكُركَ على ما أنعمتَ ، ونَستوهِبُ منك عِلْماً نافعاً يُزْلِفُ إليكَ [٣] . وَعَمَلاً صالِحاً [٤] نَرجو به الخَلاصَ بينَ يديك، فإنَّه لا حولَ ولا قُوةَ إلاّ بِكَ . ولا نَجاةَ إلاّ لِمُعْتَصِمٍ بحبلك [٥] ، لائذٍ بِجَنَابِك ، ونَسْألُكَ أنْ تُصلّيَ على خِيرَتِكَ من خَلقكَ القائمِ من تبليغ رسالَتِكَ بواجِبِ حقِّك . الذى بعثتَه إلى جميع العَالمين بلِسَانٍ عَربَيّ مُبينٍ ، مُحمّدٍ نبيِّك وعَبْدِكَ ، ورَحْمَتِكَ المُهْدَاةِ إلينا من عِندكَ وعلى آلِهِ الّذين أعَانُوا وآزرُوا ، وأووا ونَصرُوا من أجلكَ وفى ذاتكَ وابتِغَاء مَرضاتِكَ ، حتّى قَامَ دِينُكَ دينُ الحَقِّ على سَاقٍ ، واتَّسق شَمله أىَّ اتساقٍ ، وسلِّم تَسليمًا .

أمَّا بعدُ فإنَّ بعضَ من يَجِبُ عليَّ إسعافُهُ ، ولا يَسعُني خلافُهُ ، كان قد أشارَ عليَّ أنْ أُقيِّدَ على أرجوزةِ الإمامِ العَلاَّمةِ أبي عبدِ اللّه بنِ

---

(١) فى (أ) اللّهمَّ صلى على سيدِنا محمد وآله وصَحْبه وسلِّم .
وفى (س) صلى الله على سيدنا ونبينّا ومولانا محمد وآله وصَحْبه وسلّم .

(٢) غير واضحة فى الأصل .

(٣) فى (س) لديك . وأشار إليها فى الهامش مصحِّحُ الأصلِ .

(٤) فى (أ) و (س) " خالصا " .

(٥) فى (س) " بحولك " وأشار إليها فى الهامش مصحِّحُ الأصلِ .

مالكٍ الصُّغرى وهى المُسمّاة بـ (الخُلاصة) شَرْحًا يُوضحُ مُشْكِلَها ، وَيَفتَحُ ويَرفَعُ على منصّةِ البَيَانِ فوائدَها ، ويَجلُو فى مَحَكِّ الاختيارِ فَرائدَها ، ويَشرحُ ما استَبْهَمَ من مَقاصدها ، وَيقِفُ النّاظرَ فيها على أغراضِها من مَرَاصِدِها ، من غَيرِ تعرُّضٍ إلى ما سوى هذا الغَرَض ، ولا اشتغالٍ عن الجَوهر بالعَرَض ، فَسَمَحتِ الأيّامُ بما شاءَ اللهُ أن تَسمَحَ وسَرَحَ القَلَمُ فى ميدانِهِ إلى ما قُدِّرَ له أَنْ يَسْرَحَ ، ثمَّ عـاقَ عن إتمــامِهِ بعضُ الأمــورِ اللَّوَازِم ، ودَخَلت على فِعلَى الحالِ فيه الأدواتُ الجَوَازِمُ ، فَثَنَتْ عنه عنانى وأمسكتْ عن التَّفكيرِ فيه جَنَانِى ، وبَعدَ بُعدٍ وانتزَاحٍ ثابَت إلىّ نَفْسِى، وتخلصتُ من تَقييدِ تَشَخُّصِى بالرُّجوعِ إلى أبناءِ جنسى ، فقد بَقِىَ بَعضُ مَنْ أعتَمِدُ على صَفَاءِ ودّهِ وإخلاصِهِ ، إلى إتْمَامِ ذَلكَ المَقْصَدِ وخَلاصِهِ ، وحينَ رُفِعَ عنّى حِجابُ العُذرِ ، انتَدَبتُ إلى الوفـاء بذلكَ النَّذرِ ، مُستَنِداً إلى مَنِّ اللهِ وطولِهِ وخَارجاً مِنْ حَولى إلى حَولِهِ ، وهو المسئُولُ أن يَسنِىَ مقاصِدَنا لَديه ، وأن يقفَ آمالنا عَلَيه ، فإنّه لا مَلْجَأ ولا مَنجا منه إلاّ إليه ، وأنَا أعرفُ أنَّ النَّاظر فيه أحدُ ثَلاثةٍ :

إمَّا عالِمٌ طَالبٌ للمَزيدِ فى علمِهِ ، وَاقفٌ من أدبِ العُلماءِ عندَ مدّهِ ورَسمِهِ ، موقنٌ أنَّ كلَّ البَشَرِ سِوَى الأنبياءِ غَيرُ مَعصومٍ ، آخذٌ بالعذرِ فى المَنطوقِ به من الخَطأ والمفهومِ ، فلمثِل هذا بَثَثتُ فيه ما بَثَثتُ ، وإليه حَثَثت من خَيل عَزمى وركابِ فَهمى ما حَثَثتُ ، فهو الأمينُ على إصلاحِ مَا تَبَيَّن فَسَادُهُ ، حينَ تَخَلَّقَ بأخلاقِ أهلِ العِلْمِ والإفَادَة .

وإمَّا مُتَعَلِّمٌ يَرغَبُ فى فَهْمِ ما حَصّل ، ويَسْعَى فى بيانِ ماقصد وأشكل والنُّفوذِ فيما قَصَدَ وأمّل ، فَلأجلِ هذا حَالَفتُ عَناءَ اللَّيالِى والأيّامِ ، واستَبدلتُ التَّعبَ بالرَّاحةِ والسَّهرَ بالمَنامِ ، رَجَاءَ أنْ أكُونَ مِمَّن أثرَ بما أُسدى إِلَيه ،

وَشكَرَ ما أنعمَ به عليه .

وإمَّا طالبٌ للعَثَرَات ، مُتَّبعٌ للعَوْرَاتِ ، يُضعِّفُ ويُقَبِّحُ ، ويُحسِّنُ ظَنَّه / بنَفسِهِ ويُرجِّحُ ، ويُفْسِدُ ظَانًا أنَّه يُصلِحُ ، فَمِثْلُ هذا لا أعتَمِدُ عَلَيه ، ٣/

ولا أَلتَفِتُ فى ردٍّ ولا قَبُولٍ إلَيه ، وإن كان أعرب [(١)] من الخَلِيلِ وسِيبَوَيْهِ ، لأنَّه ناطقٌ عن الهَوى سَالِكٌ سَبيلَ مَن ضَلَّ وغَوى ، ولَم يَتَخلَّقْ بآدَابِ العُلَمَاءِ ، ولا أمَّ طَرِيْقَ الفُضَلاءِ ، واللّه هو الرَّقيبُ على القُلوبِ ، العَليمُ بسَرَائِرِ الغُيُوبِ ، ومَن عَمِلَ صالحًا فلِنَفْسِه ، ومن غَرَسَ جَنَى ثَمَرَةَ غرسِه ، " إنَّما الأعمالُ بالنيَّات وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نَوى ، فَمن كانت هِجرته إلى اللّهِ ورَسُولِهِ فَهِجرتُهُ إلى اللّهِ ورَسُولهِ ، ومَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلى دُنيا يُصيبها أو إلى امرأةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرتُهُ إلى ما هَاجرَ إليه " [(٢)] .

قال النَّاظمُ – رَحْمَةُ اللّه عليه – :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مَالِكِ ... أحْمَدُ رَبِّى اللّهَ خَيْرَ مَالِكِ

مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُصْطَفَى ... وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

ابتَدأ النَّاظِمُ – رَحمه اللّه – بأشياءَ ينبغى تَقْدِيمُها فى أوائِلِ الأمور المُعتنى بِهَا .

---

(١) فى الأصل : أعرف .

(٢) الحديث فى صحيح البخارى : ٦/١ وهو مشهور من حديث عمر رضى اللّه عنه .

أحدها : التَّعريفُ بنفسِهِ لئِلاَ يُجهلَ القَائلُ ، ثُمَّ الثَّناءُ على اللهِ عزَّ وجَلَّ الذى هو مُقدّمٌ على كلِّ أمرٍ ذِى بال ، ثمَّ الصلاةُ على رَسولِه محمّدٍ صلّى اللهُ عليه وسلَّم التى هى الوَسيلةُ لقبولِ الطّاعاتِ ، وتَعبيرُهُ عن القَولِ بلفظِ الفعلِ الماضى فيه سؤَالٌ ، إذْ يُقالُ : إنّ صيغةَ الماضِى حَقيقةٌ فيما وَقَعَ وانْقَطَعَ ، وهو بعدُ لم يَقُل شَيْئًا ، فكانَ مِنْ (١) حقِّه أن يأتىَ بلفظِ يَقُولُ ، الّذى صيْغتُهُ مَوضوعةٌ للاستقبالِ ؟

والجوابُ : أنَّ ذلك يَصِحُّ حيثُ يكونُ المُستقبلُ مَظنونَ الوُقوعِ كَهَذا الموضِعِ ، كما يَصِحُّ حَيثُ يكونُ معلومَ الوُقوعِ كقولِ اللهِ تَعالَى (٢) - ﴿ أتَى أمْرُ اللهِ ﴾ - وليس بواقعٍ بَعْدُ لِقَولِه (٢) : ﴿ فَلا تَستَعْجِلُوهُ ﴾ .

وقَولُهُ : " قَالَ مُحَمَّدٌ " هو اسمُ النَّاظِمِ - رحمه الله -

وقولُهُ : " هو ابنُ مالِكٍ هى المَعرفة التِّى اشتَهَرَ بها ، وهو (٣) محمَّدُ بن عبدِالله بنِ عبدِالله بن مالكٍ الطَّائِىُّ الجَيَّانىُّ يُكْنَى أبا عبدِالله ويُدعى جَمَالَ الدّين ، أحدُ أئِمَّةِ الصّناعةِ النَّحويَّةِ والعُلومِ العَربِيَّةِ ، صنَّفَ كُتُبًا مُفيْدَةً فى النَّحوِ والقِرَاءاتِ واللُّغَةِ ، ونَظَم رَجَزَيْن فى النَّحـــو .

أحدُهما : يَستَعمِلُهُ أهْلُ البلادِ المَشرقيَّةِ ، وهو الذى نَثَرَه فى كتابه

---

(١) فى الأصل فقط .

(٢) سورة النحل : آية (١) .

(٣) أخبار ابن مالك فى : مرآة الجنان : ١٧٣/٤ ، والوافى بالوفيات : /٢٥٩ ، وطبقات الشافعية للسبكى : ٦٧/٨ ، وبغية الوعاة : ١٣٠/١ .

المُسَمَّى بـ " الفَوائِدِ المَحْوِيَّةِ فى المَقَاصِدِ النَّحـوية " (١) .

والثانى : هذا الذى شَرَع فى الكلامِ عليه وهو عَظِيمُ الفَائدةِ ، استَولى من علم النَّحوِ على جلّ القَدْرِ المُحتَاجِ إليه ، موفَّى الأقســام ، مُحرَّر القَوانــين ، خاليًا عن الحَشو ، قليلَ الألفاظِ ، كثيرَ المعَــانى .

قالَ الإمامُ أبوعبداللهُ بن رُشَيْدٍ - (٢) رَحِمَهُ اللهُ - : أَخبرنى بتَصانيفه فى الجُملة الإمامُ المُقرئ نورُ الدِّين أبوالحَسَن علىُّ بن محمَّد بن بَركَات ،

---

(١) كتاب الفوائد المحوية فى المقاصد النحوية .
اختلف العلماء رحمهم الله تعالى هل لابن مالك كتاب بهذه التسمية أو لا ؟ ، وذلك مفصل فى بغية الوعاة : ١٣٠/١ ، ونفح الطيب : ٢٧٦/٧ .
وممن عرف هذا الكتاب الإمام عبدالقادر بن أبى القاسم المالكى نحوى مكة فى أول شرحه للتسهيل ، نسخة الأسكوريال ، ورقة ٥ ، ٨ ، والدمامينى .
وفى خزانة الرباط نسخة من كتاب صغير الحجم اسمه " الفوائد المحوية فى الفرائد النحوية " منسوب إلى ابن مالك بخط مغربى سنة ١٠٥٨ هـ تقع فى (٦٦) ورقة . ولعله هو المعنى هنا ، فإنى وجدت تطابقا فى نقول المؤلف عنه مع ما ورد فيه تطابقا كاملا كما سيأتى فى مواضع من هذا الجزء .
أما المنظوم الذى نثره المؤلف فى كتاب : " الفوائد المحوية " فلعله يقصد به كتاب : " الكافية الشافية " وهو كتاب منظوم شرحه المؤلف نفسه . وقد طبع مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى هذا الشرح فى خمس مجلدات .
وشرحه تلميذ ابن مالك محمد بن أبى الفتح البعلىُّ الحنبلى المتوفَّى سنة ٧٠٩ وقد وقفت على قطعة منه ، كما شرحه ابن خطيب الدهشة المتوفى سنة وسماه الحاشية فى شرح الكافية رأيته فى مجلدين ضخمين .. وله شروح أخرى .

(٢) ابن رشيد (٦٥٧ - ٧٢١ هـ) محمد بن عمر بن محمد ، أبو عبدالله الفهرى السبتى ، إمام مؤرخ محدث مولده بسبته ووفاته بفاس ، له رحلة معروفة سماها : " ملء العيبة ... " ، قال ابن حجر : فيها من الفوائد شئ كثير . توجد بعض أجزائها ويقوم بتحقيقها أستاذنا الدكتور/ محمد الحبيب بن الخوجة ، أعانه الله على إتمامها .
أخبار ابن رشيد فى الدرر الكامنة : ١١١/٤ ، وبغية الوعاة : ١٩٩/١ ونفح الطيب .

شُهِرَ بالبَدِيع (١) ، وقال لى : قَرَأتُ عليه بعضَ المُفَصَّل للزَّمَخْشَرِىِّ وبَعْضَ تَسهيلِ الفَوائد ، وأجازَ لى جميعَ رواياتِهِ ومصنَّفاتِهِ فى النَّحو وغَيره ، تُوفى - رحمه الله - عام اثنين وسبعين وستِّمائة .

قالَ لَنَا شيخُنا القاضى أبو عبدالله المَقَّرِىُّ (٢) - رحمهُ الله (٣) - وفى(٤) هذه السَّنة وُلِدَ شيخُنَا الوَزيرُ أبو محمَّدٌ عبدُالمهيمن بن محمَّد بن عبدالمهيمن / الحَضرمى السَّبْتِىُّ(٥) فكانَ يُقَالُ : " ماتَ فيها إمامُ نَحـو ٤/ ووُلِدَ إمامُ نَحوٍ انتـهى " .

وقال الإمامُ أبوعبدِالله بن النحَّاس الحَلَبِىُّ(٦) يرثِى ابنَ مالكٍ(٧) :

---

(١) البـــديع : (؟ - ؟) على بن محـمـد بن على بركات أبوالحسن نور الدين الأنصـارى الخليلى مقرئ مفسر . اجتمع به ابن رشـيد فى الخليل وضاعت ترجمته بضياع الجزء الرابع من رحلة ابن رشيد ، انظر الجزء الثانى : ٢٧ والثالث : ٤٨٢ .

(٢) هو أحد شيوخه ذكرته فى مقدمة التحقيق .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) تكررت كلمة (هذه) فى نسخة (ب) سهو من الناسخ .

(٥) عبدالمهيمن الحضرمى : (٦٧٢ - ٧٧٤ هـ)

والإمام النحوى اللغوى المحدث ، أخذ عن أبيه ، وعن أبى جعفر بن الزبير وغيرهما من أهل الأندلس ، وروى مؤلفات ابن مالك عن بهاء الدين بن النحاس ، ألف مشيخة فيها ألف شيخ ضاعت من يده . ونقل التنبكى فى (نيل الابتهاج) عن مشيخة الحضرمى فى عدة مواضع ، فلعله يقصدها .

أخباره فى : جذوة الاقتباس : ٢٧٩ ، والمراقبة العليا : ١٣٢ .

(٦) ابن النحاس : (٦٢٧ - ٦٩٨ هـ)

الإمام محمد بن ابراهيم بن محمد بن أبى نصر النحاس الحلبى الأصل بهاء الدين ، أخذ عنه كثير من العلماء . واشتهر بالتدريس والإفادة ولم يشتهر بالتأليف ، وقيل إنه لم يؤلف إلا التعليقة على المقرب منه نسخة الأزهرية .

أخبار ابن النحاس فى ملء العيبة : ١٠٧ ، وبغية الوعاة : ١٢/١ وغيرهما .

(٧) الأبيات فى المصدرين السابقين .

قُلْ لابنِ مالكٍ ان جَرَتْ بك أدْمُعِي حُمْـرًا يُحَاكِيـها النَّجِيْعُ القَانِي
فَلَقَدْ جَرَحْتَ القَلْبَ حِيْنَ نُعِيْتَ لِيْ فَتَـدَفَّقَتْ بِدِمَائِهِ أجْفَـــــانِي
لَكِنْ يُسهِّلُ ما أُجِنُّ مِنَ الأسـى عِلْمِي بِنُقْلَتِهِ إلى رِضْــوَانِ
فَسَقَى ضَرِيحًا ضَمَّهُ صَوْبُ الحَيَا يَهْمِي لَهُ بالرَّوحِ والرَّيْحَــانِ (١)

وقول النّاظم : " هُوَ ابنُ مَالِكِ " بالقَطع وإظهارِ المبتدأ ، أتى به كذلك لأنَّ الصِّفَةَ التى هى ابن مالك ، صفةُ بيانٍ ، وذلك فيها جائزٌ وإن كان قليلاً ، والأكثرُ الاتباعُ فى نُعوت البَيَانِ .

وقوله : " أحْمَدُ رَبِّى اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ " أمَّا الحَمدُ فمَعناه : الثَّناءُ على الله تَعالى بصفاتِ الكَمَالِ والإنعامِ والإفضالِ ، وهو أعمُّ من المَدحِ والشُّكرِ ، لأنَّ المَدحَ ثناءٌ على ما هو عليه من أوصافِ الكَمَالِ والجَلاَلِ ، والشُّكر ثَنَاءٌ على ما هو منه من أوصاف الإنعامِ والإفضال ، فالحَمدُ يشملُهما .

وقيل : إنَّ الحَمدَ والمَدحَ يَجريان مَجرَى المُتَرَادفَين ، وكذلك قيل فى الحمد والشُّكر : إنهما بمعنًى واحدٍ ، والتَّحقيقُ ما تقدَّمَ .

و (الرَّبُّ) : هو السَّيِّدُ القائِمُ على الأشياءِ المُصلحُ لها ، يقالُ : ربَّهُ يَرُبُّه ربًّا وربَّاه يُرَبِّيه تَربِيَةً ، إذَا قامَ بشئُونِه ومصَالِحِه . و (اللّه) : أصله الإلَه ، ومعناهُ : المَعبودُ ، والعَربُ تُطلقُ الإلَه على كلِّ مَعبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ ، إلاّ أنّهم حذفوا الهمزةَ تَخفيفًا ونقلُوا حركتَها إلى لامِ المَعرفة فصار اللاَّه ، فاجتمع عند ذلك مِثلان ، فاعتَدُّوا بالعارض وأدغموا أحدَهما فى الآخر على غير قياسٍ ، فصار اللّه ، وألزموا الكلمةَ الألفَ واللاَّمَ عوضاً مما حُذِفَ

(١) ساقط من صُلْب الأصل ، وعلق فى الهامش إلا أنه لم يظهر فى الصورة

منها ، ثم فَخَّموا اللاَّمَ تعظيماً للاسمِ ، وفرقاً بينَه وبينَ اللاَّت فصارَ مُختَصًّا بالإلَه المعبــودِ بحقٍّ (١) وهو ربُّ العِزَّة سُبحانه . و (خَيْرَ) بِنْيَةُ تفضيلٍ من الخَيْر ضدُّ الشَرِّ ، وأصلُ التَّفضيل بهما على أفعل فكان الأصلُ أن يُقال : فلانٌ أخيرُ من فلانٍ وأشرُّ منه ، ومِمَّا يدلّ على ذلك قولُهم : الخُورَى والشُرَّى تأنيث الأخْيَرِ والأشرِّ ، إلاّ أنَّهم رَفَضُوا الأصلَ لكثرة الاستعمالِ فيهما وحَذَفُوا الهمزةَ ، وقد جاءوا بهما على الأصلِ نادراً ، قال رؤبة (٢)

" بِــــلالُ خَيْرُ النَّـاسِ وَابنُ الأخْيَـــرِ "

وقَرأَ أبوقِلابَة : (٣) ﴿ مَنِ الكَذَّابُ الأشَـرُّ ﴾ (٤) . والـمَالِكُ : الَّذى يَمْـلِكُ الأشياءَ ويصرِّفها تحتَ يدِه وقَهرِه باستحقاقٍ ، وحَقيقةُ الـمُلْكِ : احتِوَاءٌ على الشَّئِ والقُدرة على الاستِبدادِ به ، وإضافةُ خيرٍ إلى مالكٍ هى من إضافةِ أفعل التَّفضيل إلى جنسه ، وأصلُه فى الإضافة خيرُ الـمَالكِين ، إلا أنَّهم اختصروا وأضافوا إلى الـمُفردِ ، إذ كان يُعطِى من الـمَعنى ما يُعطِيه الأصلُ . ومعناه : أنَّه خيرُ كلِّ مالكٍ قِيس مُلكه بملكه ، وسَيَأتى فى أفعل التَّفضِيلِ حُكمُهُ مُستوفىً إن شاءَ اللّه . ولفظ (اللّه) هنا بَدَلٌ من (رَبِّى) ، أو عَطفُ بَيَـانٍ ، و(خـيرَ مالكٍ) بدلٌ ، أو منصوبٌ على الـمَدح ، ولا يكون صِفَةً ، لأنَّه نكرةٌ ، وإنَّما أتى النَّاظم بفعلِ الحَمْدِ فقال : (أحْمَدُ رَبِّى) ولم يَقُل الحمدُ للهِ مع أنَّه أبلغُ ، لأنَّه قَصَدَ إظهارَ ولايَةِ ذلك بنَفسه وعَمَلِهِ فيه ، تَحقيقًا للعُبــودية بذكره ، مُضافًا

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) شرح التصريح : ٢/١٠١ والأشمونى : ٢/٤٢ .

(٣) أبو قلابة : محمد بن أحمد بن أبى دارة . طبقات القُرّاء : ٢/٦٢ .

(٤) سورة القمر : آية رقم : ٢٥ .

وقراءة أبى قلابة هذه نسبها الفراء فى المعانى : ٢/١٠٨ إلى مجاهد .

ذلك إلى قَصد الابتداءِ بالحَمْدِ لئَلا يكونَ كلامُه أجْذَمَ عن / البَرَكَةِ /٥ والخَيرِ، على ما جاءَ في الحَديث ، خرَّجَهُ أبو داود (١) . عن أبي هُرَيرةَ قالَ : قالَ رسولُ اللّه صلَّى اللّه عليه وسلَّم : " كلُّ كلامٍ لا يُبْدأ فيه بحَمْدِ اللّه فَهو أجْذَمُ ، وفي لَفظِ النَّسَائِيِّ : (٢) كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بالحَمْدِ لِلّه فهو أقْطَع .

وقَولُه : (خَيرَ مَالِكٍ) قَصَدَ به المُجانَسةَ لقولِهِ في القسم الأول:(هو ابن مالك) وليسا بمترادفين ، لأنَّ الأولَ معرفةٌ والثَّاني نكرةٌ، فهو سالمٌ عن الإيطاء (٣) ، إذ هذا عندَ أهلِ القافيةِ ممَّا يَقَعُ به الاختلافِ ، ونظيرُه ما أنشدَه أبوالحَسَن (٤) من قوله :

١- يَا ربِّ سَلِّمْ سَدْوَهُنَّ اللَّيْلَهْ وليلةً أُخْرَى وكلَّ لَيْلَهْ (٥)

لأنَّ النكرةَ والمَعرفةَ مُختلفان بالشّياعِ والخُصوص، بل الاختلافُ (٦) في كلامِ النَّاظمِ أتَمُّ منه في الشَّاهدِ ، لأنَّ العَلميَّةَ مخرجةٌ للمُسمى به عن أصلِ معناه ، وإن كانَ مَلحوظًا من طَرْفٍ خَفِيٍّ في مثل هذا ، فيُمكن أن يكونَ الجَرميُّ (٧) موافقًا هنا وإن خالَف في نَحوِ (٨) الشَّاهدِ ، وفي

(١) سنن أبي داود : ٥٦٠/٢ وفيه " بالحمد لله " .

(٢) لم أجده في النسائي وهو في سنن ابن ماجة : ٦١٠/١ حديث رقم ١٨٩٤ بلفظ " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع " .

(٣) الإيطاء : إعادة القافية بلفظها ومعناها قبل سبعة أبيات .

(٤) هو سعيد بن مَسْعَدَةَ المجاشعي بالولاء ، أبوالحسن الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٦ هـ .

(٥) النص في كتاب القوافي للأخفش : ٦٢ دون نسبة ، وانظر كتاب الوافي للتبريزي : ٢٤٤ .

(٦) في (أ) بل بلا .

(٧) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء البصري النحوي المتوفى سنة ٢٢٥ هـ . أخباره في تاريخ بغداد : ٣١٣/٩ ، وبغية الوعاة : ٨/٢ .

(٨) في الأصل : في نحو مثل الشاهد .

مثله حكِيَ الخِلافُ عنه فيما أَحْسِبُ ، لا في مثلِ كلامِ النَّاظِمِ ، وقد حَصَّلَ النَّاظم في هذه المجانسة مَعنى لطيفاً ، وهو أنَّ مالكًا العلمَ إنَّما سُمى بذلك ليكونَ ممن يملك وتحصُلُ له رُتبة المالكين ، على عادةِ العَربِ في التَّسمية بالصِّفاتِ كحارثٍ وقاسمٍ ونحوهما مِنْ قَصْدِ التَّفاؤُلِ بالأسماءِ ، فكأنَّه خَطَرَ للنَّاظم في نِسبَتِهِ إلى مالكٍ هذا المَعنى ، فَصرَفَ عِنَانَ الاعتِنَاءِ به إلى الدُّخول في خِفارة خَيرِ المالكين ، الذي له المُلكُ الصَّحيحُ والاستيلاءُ الحَقُّ ، وهو المُعتَصَمُ المانِعُ والحِصْنُ الثَّابِتُ بالأصلِ والاستحقاقِ والدَّوامِ ، وأيضًا فإنَّه قَصَدَ معَ ذلك التَّنبيه على أنَّه عَبدٌ دَاخلٌ تحتَ يدِ ذلك المَالكِ فَلْيَحْمدْهُ (١) بلسانِ الافتِقَارِ والاضطِرَارِ الذي هو أقربُ للنَّجاح وأحرى بالفَلاَحِ ، ولذلك أيضًا قال (أَحْمَدُ رَبِّى) بإضافة الرَّبِّ إلى ضَميرِ نَفْسِهِ ، إذ كان قَصدُهُ تَقْييدَهُ بالعُبُوديَّة التى هى مناطُ قِيَامِ الرَّبِّ لَهُ بما يُصلِحُهُ فى جَميعِ شُئُونِه وتَصَرُّفاته عموماً ، وفيما يُحاوله من هذه الإفادة التى أخذَ فيها خُصوصا ، وهذه كلُّها مقاصدُ حَسَنَةٌ مُجديةٌ بفضلِ اللَّه .

وقوله : (مُصَلِّيًا على الرَّسُولِ المُصْطَفَى) نَصَبَ (مُصليًا) على الحالِ من الضَّمير الفاعل فى أحمد ، أى أحمدُ اللَّه فى حالِ كونى مُصلِّيًا ، وأرادَ الجمعَ بين الثَّناءِ على اللَّه عزَّ وجلَّ ، والصَّلاةِ على رَسولِهِ (٢) لِمَا فى ذلك من البَرَكَةِ المَوعودِ بها فى الشَّرعِ ، وذلك مَرجوُّ القَبولِ والإجابةِ ، كما جاءَ فى

---

(١) فى (أ) و (س) ليحمده ، وقد نبه ممتلك الأصل إلى هذه القراءة فى هامش الورقة .

(٢) الحق فى هامش الأصل فقط " صلى الله عليه وسلم " .

حديثِ (١) فَضَالَةَ بن عُبَيْدٍ أنَّه قالَ : " بَيْنَما رسولُ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم قاعدٌ ، إذْ دَخَلَ رجلٌ فصلَّى فقال : اللَّهُمَّ اغفِرْ لِي وارْحَمْني . فقالَ رسولُ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم : عَجلت أيُّها المُصلِّي ، إذَا صلَّيتَ فَقَعَدْتَ ، فاحمدِ اللَّهَ بما هو أهلُهُ وصلِّ عليَّ ، ثمَّ ادعُهُ ، قال : ثُم صلَّى رَجُلٌ آخرُ بعد ذلك ، فَحَمِدَ اللَّه وصلَّى على النَّبى صلَّى اللَّه عليه وسلَّم فقال لَه النَّبى صلَّى اللَّه عليه وسـلَّم (٢) : أيُّها المُصلِّي ادْعُ تُجَب .

فإن قُلتَ : إنَّما جاءَ هذا فى السُّؤالِ ، فأينَ السُّؤالُ ، فى هذا الكلام ؟

فالجَوَابُ : أنَّ فى تَنصله أولاً بالثَّناء على اللَّه تَعَالى ، وإدخاله نفسه نصاً / تَحت الرّقِّ للمَالِكِ الحَقِّ ، واعتِصامهُ بإضافَتِه إلى اسمِهِ الرَّبِّ/٦ تَعَرُّضًا ببابِ مالِكِهِ القائمِ بِمَصالِحِهِ ، وهو مَعنَى السُّؤالِ بِلِسَانِ الحَالِ ، وهو مَعروفٌ عِندَ العَربِ ، ولَهُ أصلٌ فى الشَّرعِ ، ذَكَرَ الرُّشَاطِيُّ (٣) .

---

(١) الحديث فى مجمع الزوائد : ١٠/٥٥ .
وفَضالة بن عبيد : هو أبو محمد أوسيٌّ أنصاريٌّ ، أسلم قديماً ، ولم يشهد بدراً وشهد أحداً فما بعدها ، سكن الشام وولاَّهُ معاوية رضى الله قضاء دمشق بعد أبى الدَّرداء ومات بها سنة ٥٣ هـ رحمه الله ورضى عنه .
أخباره فى الإصابة : ٥/٣٧١ ، والاستيعاب : ١٢٦٢ ، وتهذيب التهذيب : ٨/٢٦٧ .

(٢) أشار فى هامش الأصل إلى قراءة أخرى هى " رسول الله " ، ولا توجد هذه القراءة فى النسخ الخمس التى تحت يدى .

(٣) الرشاطى : (٤٦٦ - ٥٤٢ هـ) .
عالم الأندلس ومحدثها وحافظها فى زمنه عبدالله بن على أبو محمد الرشاطى ، استشهد بالمريه عند غلب الروم عليها .
أخباره فى : الصلة ٢٩١ والمعجم لابن الأبار : ٢١٧ .

فى تَارِيْخِهِ (١) عن الحُسين بن الحَسَن المَرْوَزِيّ قالَ : سألتُ سُفيانَ بن عُيَيْنَةَ ، فقُلت يا أبَا محمَّدٍ : ما تَفسير قولِ النَّبى صلَّى الله عليه وسلَّم (٢) : كان من أكثرِ دُعاءِ الأنبياء قَبْلِى بعَرَفَة : لا إلهَ إلا اللّه وحده لا شريكَ لَه ، لَه المُلْكُ ولَهُ الحَمْدُ وهو على كلِّ شئٍ قَدير ، وليس فيه من الدُّعاء شئٌ ؟ فقالَ لى : أعرفت حَديثَ مالك بن الحارث ؟ إذَا شَغَلَ عَبدى ثَنَاؤُهُ علىَّ عن مَسالتى أعطيته أفضلَ ما أُعطى السَّائلين ، ثم قالَ : أعلمت ما قالَ أمية بن أبى الصلت حين خَرَجَ إلى ابن جُدعان يَطلبُ نائِلَه وفَضْلَهُ ؟ قلتُ : لا أدرى . قال : قال : (٣)

أأنكُرُ حَاجَتِى أَمْ قَد كَفَانِى ... حَيَاؤُكَ إنَّ شيمتَكَ الحَيَاءُ

إذَا أَثْنَى عَلَيْكَ المَرءُ يَوْمًا ... كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِكَ الثَّنَاءُ

ثم قال سُفيان : هذا مَخلوقٌ يُنسَبُ إلى الجُودِ ، قيل له : يَكفينا من مسألتك أن نُثْنِيَ عَلَيكَ ونَسكُتَ حتَّى تَأتِيَ على حاجَتِنَا ، فكَيْفَ الخالقُ ؟

---

(١) تاريخ الرشاطى ، الذى يقصده المؤلف هنا هو كتابه : " اقتباس الأنوار والتماس الأزهار فى أنساب الصحابة ورواة الآثار " ، قال ابن كثير : هو من أحسن التصانيف الكبار ، ونقل عنه ابن حجر فى الإصابة فى مواضع منها : ٢١/١ ، ٢٢ ، ٤٦٩ ، ١٢١/٤ ، ٣٧٥ منه قطعة فى المكتبة الأحمدية بتونس رقم ١٦٦٥ (فهرس الأحمدية : ٤١٥) . أو ١١٥١٤ عام (دار الكتب الوطنية وفيها فى مكتبة واختصره عبدالله بن عبدالرحمن الأزدى الأشبيلى ، ومن المختصر نسخة فى الأزهرية رقم : ١٢٣ مصطلح .

واختصره إسماعيل بن إبراهيم البلبيسى المتوفى سنة ٨٠٢ هـ ثم جمع بين مختصره هذا واللباب لابن الأثير فى مؤلف سماه : (القبس) ومنه نسخة فى مكتبة رئيس الكتاب فى تركيا ، والحسين بن الحسن المروزى المذكور هنا / إمام حافظ ، صدوق صحب ابن المبارك وحدث عنه بالكثير وعن سفيان ابن عيينة ، وجاور بمكة وتوفى سنة ٢٤٦ هـ .

أخباره فى الجرح والتعديل : ٣ والعقد الثمين : ١٨٩/٤ ، والشذرات : ١١١/٢ .

(٢) الحديث ، فى سنن الترمذي : ٥٧٢/٥ .

(٣) ديوان أمية بن أبى الصلت : ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

وذكرَ ابنُ عَبدِالبَرِّ (١) هذه الحِكاية فى " التَّمـهـيـد " على نَحـوٍ آخـرَ (٢) والمَقصدُ واحـــدٌ ، فـأردَف النّــاظم بالصّلاةِ على الرّسـول صلّى الله عَليه (وسلَّم) (٣) لتَحصيل الإجابة ؛ لأنَّ الصَّلاةَ على الرَّسولِ صلّى الله عليه وسَلمَّ مُستجابةٌ على القطعِ ، فإذا اقترَنَ بها السُّؤالُ شَفَعَت بفضلِ الله فيه فَقُبِلَ ، وهذا المَعنى مَذكورٌ عن بعضِ السَّلَفِ الصَّالحِ ، والصَّلاةُ أصلُها الدعاءُ ، أى دَاعيًا له بالرَّحمةِ والبَركةِ وزِيادةِ التَّشريفِ والإكرامِ ، والرَّسولُ هو الذى أرسله المَلِك ليُبلغ الرَّعية ، فالرَّسولُ صلَّى الله عليه وسلَّمَ مبعوثٌ إلى الخَلقِ المُرسل إليـهم بَشيـراً ونَذيراً ودَاعيـاً إلى اللهِ بإذنه وسِراجـاً مُنيراً ، و (النَّبى) هو المُنبِىءُ ، أى الـمُخْبِرُ عن الله تَعالى ، وهو أعمُّ من الرَّسُولِ والرَّسُولُ أخَصُّ ، لأنّ كلَّ رَسُولٍ نَبِىٌّ ، وليس كلُّ نَبىٍ رَسُولاً ، فقد يُخبر النَّبى من غير أن يُرسلَ ، ولا يُرسلُ الرَّسُولُ من غَـيـرِ أن يخـبرَ ، فـهـو إذًا أمـدحُ ، فـلأجلِ هـذا أتَى به النَّاظِـــمُ ، ولم يَقُل مُصَلّيًا على النَّبِىّ المُصْطَفَى .

و (المُصْطَفَى) : مُفْتَعَلٌ من صَفْوِ الشَّئ وصَفْوَتِهُ ، وهو خالِصُهُ ، أى الّذى اختَصَّه اللّهُ واختَارَهُ من سائر الخَلْقِ صَفوةً ولُبابًا منهم ، وهو محمَّد رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ويُعيِّنُهُ أمـــرانِ :

أحدُهما : أنَّه أخصُّ بهذِه الأمَّـة من سائرِ الرُّسُلِ عليهم السَّلام .

والثَّانى : أنّه صَفوةُ الصَّفوةِ الّذين هُم الأنبياءُ والرُّسُلُ . فالمصطفَون

---

(١) ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣) .
الإمام الفقيه المحدث ، عمدة المالكية أبوعمر يوسف بن عبدالله النمرى القرطبى ، أخباره فى : بغية الملتمس : ٤٧٤ ، والصلة : ٦١٦ .

(٢) التمهيد : ٤٤/٦ ، ٤٥ .

(٣) ساقط من الأصل فقط .

من الخَلقِ هم الأنبياءُ والرُّسُلُ ، ومحمَّد صلّى الله عليه وسلَّم مُصْطَفًى من أولئــك المُصْطَفين . ألاَ تَرَى إلى ما جاءَ من نَحْوِ قَولِهِ (١) : " أنَـا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ، وما فى معنى ذلك .

وقولُه : (وَآلِـهِ) أصلُ آل عندَ سيبويه ، أهلٌ بدليلِ تَصغيره على أهيلٍ وعندَ الكسائى (٢) أَوَلٌ ، وحَكَى فى تَصغيره أُوَيل والأولُ أشهرُ ، ولمَّا كثُر فيه التَّغيير قلَّتْ إضافته إلى المُضمرِ ، فالكثيرُ أن يُقال : آلَ فُلانٍ ، والقَليلُ نحو قَولِ عبدِالمُطَّلبِ (٣) :

٢- وانْصُــر على آل الصَّـلِيـ ... ـب / وعَابِدِيهِ اليَــوْمَ آلَكْ /٧

لَكنْ جَرَت عادةُ المُحدِّثين باستِعمال الوَجهِ القَليلِ ، فاتَّبعهم النَّاظمُ فيه وذَلك يَدُلُّ على جَوازِهِ عندَه خِلافًا لمن مَنَعَ ذلك ، ولا يُضاف " آل " إلا إلى مُعَظَّمٍ واختُلِفَ فى المُرادِ بآلِ الرَّسولِ عليه السَّلام فقيلَ : هم رَهْطُهُ الأقربون وعَشيرتُه الأدنَون .

فقوله : (المُسْتَكْمِلِيْنَ الشَّرَفَا) يعنى باتّباعه والإيمان به ؛ لأنَّ آله عليه السَّلام كانُوا هُم أهلَ ذُروة الشَّرفِ غيرَ مدافعين ، ثم باتباعه على مقدار الاقتداء به كَمُلَ لهم ذلك الشَّرف ، كما قال عليه السَّلام (٤) " خِيَارُكُم فِى الجَاهِلِيَّـةِ خِيَـارُكُمْ فى الإسْلاَمِ إذَا فَقِهُوا " وقيلَ : آل الرَّسول صلّى الله عليه وسلّم من يَؤُولُ إليه فى الدِّين - يعنى أمته -

---

(١) الحديث فى مسند الإمام : ٥/١ فى حديث طويل .
(٢) قول الكسائى فى تهذيب اللغة : ٤٣٨/١٥ ، قال : وروى الفراء عن الكسائى ...
(٣) البيت فى السيرة النبوية لابن هشام : ٥١/١ (هامش) .
وانظر : شرح الجمل لابن الفخار : ٢ .
(٤) صحيح البخارى : ١٦٣/٢ .

وهذا القولُ مبنيٌّ على مذهبِ الكِسَائيِّ في آل ؛ لأنَّ الاشتقاقَ من آل يَؤُول يَدُلُّ عليه ، بخلاف الأول : فإنه يَصِحُّ على مذهبي سيبويه والكِسَائي ، وعلى كلِّ تقديرٍ فقوله : " المُسْتَكْمَلِينَ الشَّرَفَا " يعني به الصَّحابَةَ رِضوان الله عليهم ، فإن هذا الكَلامَ يقتَضِي أنَّهم كانُوا أهلَ شرفٍ قبل الإسلامِ ، ثم جاءَ الإسلامُ فاستَكْمَلُوه بِهِ ، ولا أحدَ من الأمَّةِ أعظمُ شَرَفًا في الأصلِ مِنْهُم .

وقَد جَاءَ في الصَّحِيْحِ (١) عن واثِلَةَ بن الأسْقَعِ أنه قال (٢) : قالَ رَسُولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : " إنَّ الله اصطَفَى مِنْ وَلَدِ آدمَ إسماعيل ، واصْطَفَى من وَلَدِ إسماعيل بني كِنَانَة ، واصطَفَى من بَنِي كِنَانَةَ قُرَيشاً ، واصطَفَى من قُرَيشٍ بني هاشمٍ ، واصطفاني من بَنِي هاشم " .

وخَرَّجَ التِّرمذيُّ (٣) عن العبَّاس أنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قالَ : " إنَّ الله خَلَقَ الخَلقَ ، فَجَعَلَنِي في خَيرِهم فِرقةً ، ثُم جَعَلَهم قَبائل ، فجعلني في خَيرهم قَبيلةً ، ثم جَعَلَهم بُيُوتًا ، فَجَعَلَنِي في خَيرهم بَيْتًا ، والشَّرفُ : الرِّفْعة في نَسَبٍ أو دِينٍ ، وأَصلُهُ من الشَّرَفِ : وهو المُرتفعُ من الأرضِ .

* * *

وأستَعِين الله في ألفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبُ الأقْصَى بِلَفظٍ مُوْجَزِ ... وتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

---

(١) صحيح مسلم : ٢١٠/٢ ، ومسند أحمد : ١٠٧/٤ مع اختلاف في اللفظ وسنن الترمذي ٥٨٢/٥ ، وواثلة بن الأسقع من بني ليث بن عبد مناف ، كان من أهل الصُّفَّة ثم نزل الشام وتوفي سنة ٨٣ هـ في خلافة عبدالملك بن مروان رحمه الله ورضي عنه (الإصابة : ٥٩١/٦) .

(٢) ساقط من (أ) فقط .

(٣) سنن الترمذي ٥٨٤/٥ .

هُنا أخذ فى بَيَانٍ مقصده من هذا النَّظمِ ، وذلك بعدَ ما قدَّمَ ما ينبغى تقديمُه من التَّعريفِ بنَفسِهِ ، والثَّناءِ على اللَّه تَعالى ، والصَّلاةِ على النَّبى صلَّى اللَّه عليه وسلَّمَ . والاستعانةُ : طَلَبُ العَون ، وهو طلبٌ بالتَّصريح بعد ما قدَّم الطلب بالتَّعريض ، وأصلُ الاستفعالِ للطَّلب .

وقَوله : (وَأَستَعِينُ اللَّهَ) جُملةٌ مَعطوفةٌ على قَولِهِ : (أحْمَدُ رَبِّى اللَّه) أى : أحمَدهُ على جَميعِ نِعَمِهِ وأستَعينُه فى كَذَا ، وحرفُ الجرِّ متعلقٌ "بأستعين" ، وأتى بالحرفِ الذى يقتَضِى الظَّرفيَّةَ ليجعلَ هذه القَصيدة محَلّاً للاستعانةِ باللَّه ، وكأنَّه على حذفِ مُضافٍ ، أى : فى نَظمِ ألفيَّةٍ ، وفى هذا القَولِ معنى الدّعاءِ للَّه أن يُعينَه على ما قَصَدَ ، وهو محلٌّ صادَفَ فيه مَحَزَّ الدُّعاء ؛ لأنَّه وَقَعَ له بعدَ الثَّناءِ على اللَّه تَعالى والصَّلاة على رَسوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّمَ ، وعلى هذا التَّرتيب حَضَّ الشَّارِعُ كما تَقَدَّم ، والألفِيَّة مَنسُوبةٌ إلى الألفِ ، وهى صِفَةٌ لمَوصوفٍ / مَحذوفٍ ، أى فى قَصِيْدَةٍ ألفيَّةٍ ، والقَصِيدَةُ من الشِّعرِ من عَشَرَةِ أبياتٍ فما زَاد . ٨/

وَحَكَى القاضِى ابنُ الطَّيِّبِ (١) ، عن الفَرَّاء بسَنَدٍ يَرفعه إليه أنَّ

---

(١) الباقلانى (٢٢٨ - ٤٠٣ هـ)

محمد بن الطيب أبو بكر الباقلانى ، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد ، من علماء الكلام والأصول .

أخباره فى : تاريخ بغداد : ٥ / ٣٧٩ ، ووفيات الأعيان : ٢٦٩/٤ والنص من كتابه إعجاز القرآن : ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

والسند الذى رفعه إليه الباقلانى على ما جاء فى الإعجاز هو : سمعت إسماعيل بن عباد يقول ؛ سمعت أبا بكر بن مِقْسَم يقول : سمعت ثعلباً يقول ؛ سمعت سلمة يقول سمعت الفراء يقول : ....والفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد الموفى سنة ٢٠٧ هـ . إمام الكوفيين مشهور .

العربَ تُسمى البيتَ الوَاحدَ يتيمًا ، ومن ذلك الدّرة اليَتيمَة لانفرادها ، فإذا بَلَغَ الاثنين والثَّلاثةَ فهى نُتْفَةٌ ، والعَشَرَةُ تُسمى قِطْعَةً ، فإذا بَلَغَ العِشرين استحقَّ أن يُسمَّى قَصيدًا ، والعَرَبُ تَجعلُ القَصيدَةَ كلَّها تَارةً على رويٍّ واحدٍ وهو المَشهور فى أشعارها ، وتَارةً تَجعلُهُ على حُرُوفٍ مُختلفةٍ ، وتَستَعْمِلُهُ شَطرين شَطرين ، أو أربعةً أربعةً ، ولا يكونُ إلاّ مُزْدَوَجًا .

وهذه القَصيدةُ الأَلفيَّةُ التى ابتدأها الناظم من هذا القِسم ، ويُسمى المخمس ويَكثُر فى الرَّجز والسَّريع ، ومنه قول امرأةٍ من جَديس : (١)

لا أحَدٌ أذلُّ مِن جَديـــس أهكَذَا يفعلُ بالعَـــروسِ

يَرضى بهَذَا يَا لَقَومى حــرٌّ أسدَى وقد أعطى وسِيْقَ المَهْرُ

لأَخْذُه المَــوت غدًا بنَفسِه خَيرٌ مِنَ أن يُفعلَ ذَا بعُرْسِـهْ

ويَعنى النَّاظم بقوله : (أَلفِيَّة) النِّسبةُ إلى ألفٍ مزدَوَجٍ ، لا إلى ألف بيتٍ لأنَّها ألفا بيتٍ من مشطور الرَّجز ، ويَبعد أن يكونَ قَصده النِّسبةَ إلى الألفين وإن كان فى اللَّفظ مُمكنًا .

وقوله : (مَقَاصِدُ النَّحْــو بِهَا مَحْوِيَّة) معنى محوِيَّة : مَجموعةٌ محاطٌ بها، يعنى أنَّ هذه القَصيدة قد أحَاطت بمَقاصد النَّحوِ وجُملتُها مَجموعةٌ فيها .

وأَصلُ النَّحوِ فى اللُّغة : القَصدُ ، وهو ضِدُّ اللَّحنِ الذى هو العُدُولُ عن القَصد والصوابِ ، والنَّحوُ قَصد إليه وهو فى الإصطلاح : علمٌ بالأحوالِ والأشكالِ التى بها تَدلُّ ألفاظُ العَربِ على المَعانى ويعنى بالأحوال وضعُ الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعانى المُركَّبة ، ويعنى

(١) عن المؤلف فى حاشية لشرح بانت سعاد لابن هشام تاليف عبدالقادر بن عمر البغدادى : ٤٥/١ ، ٤٦ .

بالأشكالِ ما يعرضُ فى أحدِ طرفى اللَّفظ أو وَسَطِهِ أو جُملته من الآثارِ والتَّغييرات التى بها تدلُّ ألفاظُ العربِ على المَعانى، هذا حدُّ بعضِ المُتَأخِّرين

وقال الفارِسِيُّ (١) : النَّحوُ علمٌ بالمَقاييس المُستنبطةِ من استقراءِ كلامِ العَربِ ويَعنى بالمقاييس القَوانين الكلِّيةَ الحَاصلةَ فى مَلَكَةِ الإنسان من تَتَبُّعِ كلامِ العربِ .

ثُمَّ إنَّ النَّاظمَ نَصَّ على أنَّ قصيدتَه هذه محتويةٌ من النَّحوِ على جميعِ مقاصدِهِ لِقَولِهِ : (مَقَاصِدُ النَّحْوِ) وهذه صِيغةُ عُمومٍ تُفيد الاحتواءَ من المقاصدِ على جَميعِها ، وعلى هذا فيه سُؤالٌ وهو أن يُقال : إنه قَد نَصَّ آخِرَ النَّظم على أنه إنَّما احتَوى على الجُلِّ ، لا على الجَميعِ لِقَولِه هُنالك : (نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُـهِمَّـاتِ اشْتَمَل) ولم يَقلْ : على المُهمات اشتَمَل ، ولا على جَميعِ المُهمَّات ، ومهمَّاتُ النَّحوِ ومَقاصِدُهُ بمعنىً ، فإمَّا أن يكونَ نَظمُهُ مُشتملاً على الجَميع ، وإمَّا على الجُلِّ دونَ الجَميعِ ، وعلى كلا التَّقديرين يكون أحدُ الموضعين غيرَ صادقٍ ، ولاشَكَّ أنَّ الصَّادِقَ من الموضعين هو الآخِرُ من الموضعين ، إذْ قد فاتَهُ أشياءُ من مقاصدِ النَّحوِ ومهمَّاته كبابِ القَسمِ ، وبابِ التقَاءِ السَّاكنين ، وغيرِ ذلك مما يَتَبَيَّنُ فى موضعه إن شاءَ الله تعالى ، فَتَلَخَّصَ أنَّ كَلاَمَهُ هنا غيرُ صادقٍ .

والجَوَابُ :أنَّ الكلامين غَيرُ متنافرين ، بل هما مُتوافقان؛ وذلك أنَّ المهمات ليس بمرادفٍ للمقاصد،لأنَّ المقاصدَ أعمُّ من المُهمَّاتِ/لانقسامها ٩/

(١) هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغَفَّار الفارسى المتوفى سنة ٢٧٧ هـ وهذا الحد فى كتابه التكملة : ص : (٢) .

إلى المُهِمّ وغَيره ، فمِن مَقاصد النَّحو ما هو مهمٌ كالَّذى ذَكَرَ فى نَظْمِهِ ، ومنها ما لَيس بمهمٍ كبابِ التَّسمية ، ومَسألةِ الأمثلةِ المَوزونِ بها فى بابِ ما يَنصرف ، وفَصلِ الاستثناء من الاستثناء وما أشبهَ ذلك ، إلا أنَّه يَبقى وجهُ إتيانه بلفظِ العُمومِ ، مع أنَّه لم يتكلَّم إلا على الجُلِّ من المَقاصد ، بَل عَلى الجُلِّ من مُهماته ، وذلك سَهْلٌ ، لأنَّ العربَ قَد تُطلق لفظَ الكلِّ على الجُلِّ فتَقولُ: جاءَنى أهلُ مِصرَ ، إذا جاءَكَ جلُّهم أو رُؤَسَاؤُهم ، وأهلُ مصر صيغةُ العموم كمقاصد النَّحو ، ومن هنا صحَّ الاستثناء من العامِّ على ماهو مبسوطٌ فى موضِعه ، فإذَا كان كذلك سَقَطَ الاعتِراضُ فإن قلتَ : فلمَ لمْ يُبيِّن هُنا كما بَيَّن هناك ؟

فَالجوابُ : إن مقصدَه هنا ليس البَيَانَ عمَّا احتوت عليه على الحَقيقةِ ، وإنَّما مَقصدُه أمرٌ آخرُ خلافُ ما قَصَدَ هنالك ، وذلكَ أنَّه أرادَ هنا التَّعريفَ بأنَّ نظمَه احتَوى على الضَّرُورِىِّ من عِلْمِ النَّحوِ ، لأنَّ علمَ النَّحوِ يَحتوى على نَوعين من الكلامِ :

أحدُهُما : إحرازُ اللَّفظِ عندَ التَّركيب التَّخاطُبى للإفادة عن التَّحريفِ والزَّيغ عن معتاد العرب فى نطقها - وما وَقَعَ عليه كلامها ، حتى لايرفع ما وضعُهُ فى لسانهم أن ينصب أو يُخفض ، ولا يَنصب ما وضعُه فى لِسانهم على أن يُرفعَ أو يُخفضَ ، ولا أن يؤتى بما حَقُّه أن يكونَ عِندها على شَكْلٍ وهَيْئَةٍ على شَكْلٍ آخرَ وهَيئةٍ أُخرى ، بل يَجرى فى ذلك على مَهْيَعِ نُطْقِهِم، ومعروفِ تَواضُعِهِم . فإن كانَ المُتكلَّمُ فيه ممَّا قد تقدمت العَرَبُ لِلتَّكلم به ، وحفظ عنهم لم يُحرفه عما نَطَقُوا به وإن كان مِمَّا لم يُحفَظ عنهم من التَّركيب النُّطقى ، إمَّا لأنهم لم يَتَكَلَّمُوا به ، أو تَكَلَّمُوا به ولم يَبلغنا ، أو بَلَغَ بَعضاً ولم يَبلغ بعضاً، أعملنا فى ذلك المقاييس التى استقرأناها من كَلامِهِم

حتَّى تُوَصَّلَنا إلى مُوافَقَتِـــهم ، وحتَّى نَقطعَ أو يَغلبَ على ظُنُوننا أنَّهم لو تَكَلَّمُوا بهـذا لكانَ نُطقُـهم كـذا ، فـإذا تَـحَصَّلَ لنا مـجـاراتُهم فى ذلك ومُساواتهم كُنَّا جَديرِيْنَ بأن نُسمَّى مُعربين ، واستَحَقَّ المُتَّصف منا بذلك أن يُسمى نَحـوياً ، وهذا النَّوع هو المقصـود من علمِ النَّحوِ ، وهو الذى أرادَ النَّاظـم أن يَأتى به فى هذا النَّظم ، فلذلك قالَ : (مَقَاصِدُ النَّحْـوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ) .

والنَّوعُ الثَّانى : التَّنبيهُ على أصولِ تلك القَوانين وعللِ تلك المقاييس والأنحاءِ التى نَحتِ العَرَبُ فى كلامِها وتَصرفاتِها ، مأخوذًا ذلك كلُّه من استقراءِ كلامها ، وهذا النَّوعُ مُتممٌ وليس بواجبٍ ، ولا هو المقصودُ من علمِ النَّحو ، فلذلك لم يتَعرَّضْ له النَّاظم . إذ لا يُبنى عليه من حيث انتحاء سمتِ كلامِ العربِ شئٌ ، لكن لما كان هذا النَّوع لائقاً بغَرض الشَّرح لم أُخلِ هذا الكتاب منه فيما استَطَعْتُ ، وعلى ما أُعطيه الحال فى شَرح كلام النَّاظمِ والله المُستعان .

وقَوله : (تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَـزِ) له تَفسيران :

أَحَدُهُما : أن يكونَ معنى الكلامِ أنَّ هذه الأُرجوزة تَضمُّ (١) أطرافَ المعَانى البَعيدةِ عن التَّحصيل والضَّبط ، فتضبطها بقوانين وجَيزَةٍ مختصرةٍ ، حتى تَجمعها سَهلةَ الانقياد ، لا تَتَعاصى على ذِى فَهـمٍ ، ولا تَشذُّ عن الضَّبطِ، ولعمرى إنَّه / لكمـــا قال:إذ كان قد سهَّل فيها (٢) طَريقَ التَّحصيلِ ، ويَسَّر الأمرَ على منتحليه ، خلاف ما عليه كثيرٌ من المُتقدمين الذين لم يَصِلُوا من الضَّبْطِ والتَّنقيحِ إلى ما وصل إلَيه وعلى ١٠/

(١) فى الأصل : نظم وصوابه من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

هذا المعنى نَبَّهَ فى خطبة التَّسهيل (١) بقوله : وإذا كانت العُلُوم مِنَحاً إلاهيَّةً ومَواهب اختصاصية ، فغيرُ مستبعدٍ أنْ يُدَّخَرَ لبعضِ المُتَأخرين ما عَسُرَ على كثيرٍ من المُتَقَدِّمين .

والثَّانى : من التَّفسيرين أن يكونَ معنى قوله : (تُقَرِّبُ الأقْصَى) أى تجمع أشتات المعانى الكَثيرةِ فى اللَّفظِ اليَسيرِ ، إشارةً منه إلى الاختصار الذى نحاه مما بَعُدَ على غيره جَمْعُهُ من المعانى الكَثيرة قرَّبه هو باللَّفظِ المُوجز ، وإنَّه لكما قالَ : فإنَّه يَأتى بالقانون الوَاحد فى الألفاظ اليَسيرة ، يَضبط به ما يأتى به الأقدمون من النَّحويين فى ورقةٍ أو وَرَقتينِ ، ولَيس فى هذه الأرجوزة فى الغَالب لفظةٌ لغيرِ معنى ، ولا لِمُجرد ضَرورةِ وزنٍ أو قَافيةٍ ، بل كلُّ لفظٍ فيها تَحته معنىً أو مَعَانٍ ، فقد أخلاها من الحَشْو إلا نادِراً ، حتَّى أنَّه كَثيراً ما يشحُّ بالألفاظ إذا فُهِمَ معناها كحروف العَطف وغَيرها (٢) ، وقد يَأتى بالمثال ليستقرئ منه شُرُوط الباب أو قَانُونه حِرْصاً على قلّة الألفاظ وكثرةِ المَعانى ، وستَرى ذلك فى أثناء كَلامه إن شاءَ الله تَعالى ، ويَتعلَّقُ قَوله : (بِلَفْظٍ مُوْجَزِ) على هذا التَّفسير بالفعلِ المُتَقَدِّم ، وعلى الوجهِ الأوَّل باسمِ فاعلٍ حال : أى : تُقرب الأقصى كائناً بلفظ موجز ، وهذا الوجهُ أيضًا مما يدخل تحت مقصود كلامه فى خُطبة " التَّسهيل " وكان التَّفسير الأول أولى : إذْ كان يَتَضَمَّنُ الثَّانى بقوله (بلفظ موجز) ولايَتَضَمَّن الثانى الأول .

وقوله : (وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ) يَحْتَمِلُ وجهين أيضًا :

أحَدُهُما : أن يكونَ عبارةً عن إتيانه بالقَوانين والضَّوابطِ مُوَفَّاةً ،

(١) التسهيل : (٢) .

(٢) فى (أ) وغيره .

وبالأبواب مكمَّلة المَقاصدِ . مضمومةَ الأطراف ، بحسب ما يُحتاج إليه، لا يَنقصُ ذلك عن المَطلوبِ المَقصودِ ، ولا يَخْتَلُّ له فيه قانونٌ ، فمَتى طَلَبْتَ منها - أعنى من الأرجوزة - مسألةً أو بابًا أو قانوناً وجدتَه فيها موَفًّى لا تَفتَقِرُ إلى نظرٍ فى غيرها ، فوعدُه فيها مُنْجَــــزٌ لا تَأخيرَ فيه عن حالِ التماسكَ الفائدة ، ليست كغيرها من الكُتُبِ التى تَقَعُ فيها المَسائلُ ناقصةَ الأغراضِ والأبوابِ ، مبتورَةَ المَقاصِدِ ، غيرَ مُستوفاةِ الأقسام .

والثَّانى : أن يكونَ المَعنى مؤكداً لمَا تَقَدَّمَ فى القِسمِ الأوَّلِ من أنَّها سَهْلَةُ المُلْتَمَسِ لا يَصْعُبُ فَهْمُهَا على اللَّبِيْبِ ، ولا يَقِفُ دُونَ الوُصُولِ إلى حاجَتِه منها لقُربها من الأفهام ، وإحكام ضَبطها للقَوانين والمَسائل ، وهذا المَعنى غيرُ بعيدٍ أن يكون قَصده .

و (الأقصى) ضدُّ الأدنى ، أى تُقَرِّبُ الأبعد على الطَّالب، و(البَذْلُ): العَطَاءُ ومَعنى تَبسُطُ البَذْلَ ، أى تُوسِّعُهُ وتُكَثِّــرُهُ ، ويُقالُ : بَسَطَ يَدَهُ بالعَطَاءِ ، إذَا وَسَّعَهُ وكَثَّرَ فِيه ، وهو إشارةٌ إلى كثرة فوائِدِ هذه القَصيدة مع إيْجَازِ لَفْظِهَا ، والوعدُ المُنْجَزُ ، معناه المُحْضَرُ . يُقَــال: بِعْتُهُ نَاجِزاً بنَاجزٍ ، أى حاضِراً بحاضرٍ لا نسيئَةَ فيه .

* * *

وَتَقْتَضِى رِضًا بِغَيْرِ سُخْــطِ ... فَائِقَــةً أَلْفِيَّةَ ابنِ مُعْــــطِ /١١
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَــائِزٌ تَفْضِــيلاَ ... مُسْــتَوْجِبٌ ثَنَــائِىَ الجَمِيْــلاَ
واللّهُ يقضى بِهِبَــاتٍ وَافِرَهْ ... لِىْ وَلَــهُ فِى دَرَجَــاتِ الآخِـرَهْ

أصلُ قَــضَى أن يكونَ بمعنى حَكَمَ ، وعلى هذا الأصلِ جــرت مُتَصرَّفاتُها فى الاشتقاق وقَضى بمعنى أدَّى منه أيضًا . ويُقالُ : اقتَضَى دَينَهُ ، إذَا طَلَبَ قضاءه ، وكلامُ فلان يقتَضِى كذا ، أى يطلُبُ الحكمَ به .

والرِّضــا : مــصــدرُ رَضِىَ عنه يَرضى رضًــا بالقَــصْــــرِ ، وقــد

يكـون الاسمَ ، وحكَى الجَوْهَرِيُّ (١) عن الأَخْفَشِ المَدَّ فى الاســمِ . والسُّخْطُ والسَّخَطُ : خلافُ الرِّضا .

ويُقال : سَخِطَ عليه ، إذا غَضِبَ عليه فهو ساخطٌ ، وأسخطه ، أى أغضَبَهُ

ويُقال أيضًا : رَضِيْتُ عَمَلَ فُلانٍ وسَخِطتُهُ ، وعلى هذا المعنى الثَّانى يجرى كلام النَّاظم والله أعلمُ ، والمعنى أنَّها تقتضى الرِّضا ، أى الحكمَ به يعنى برضًا ناظِمها ، ولَيست بمقتضية سُخطاً أصلاً ، و (فائِقةً) حالٌ من الضَّمير فى تقتضى أى تَقتضى الرِّضـــا بألفية ابنِ مُعْطٍ ، حالَ كونها فائِقَةً لها ، وكأنَّ الكَلاَمَ جاء على الإعمال ، لأنَّ (ألفيَّةَ) فى البيتِ يَطلبه المَصدرُ الذى هو (رضًا) ، و (فائِقَةً) فى البَيت الآخر .

وإن قُلتَ : إنَّ سخط يطلبه كذلك فهو صَحيحٌ ، فيكون مما طلب (٢) : المعمول فيه ثلاثةَ عواملٍ ، كقول الحُطَيْئَةِ (٣) :

سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ طَـائلاً

على مَذهبِ المُؤَلِّفِ وجَماعةٍ . ويُقال : فَاقَ الرَّجُلُ أصحابَه ، إذَا عَلاَهُم بالشَّرَفِ أو غَيره ، ومُرادُه أَنْ ينبِّه على أنَّ نظمَه لهذه الألفيَّة لَيس معارضةً لابن مُعط فى ألْفِيَّتِهِ ، ولاَ لِسُخْطٍ يَتَعلَّقُ بها منه ، بل هو جارٍ على سَبيل الرِّضا بما صَنَعَ ابنُ مُعطٍ وإن كانت هذه قد فَاقَتْها بأوصافٍ حِسَانٍ كتَثْقِيف

---

(١) الصحاح : (رضى) ٢٣٥٧/٦ قال : والرضا ممدود عن الأخفش .

(٢) ساقط من (أ)

(٣) البيت بتمامه :

سئلت فلم تبخل ولم تعط طـائلا ... فسيان لاذم عليك ولا حمـد

وأنت امرؤ لا البخـل منك سجية ... فتعطى ولا يعدى على النائل الوجد

ديوان الحطيئة : ٣٢٩ .

الأبــواب ، وتَصْحِيح القَوانين والتَّوفيةِ بشُروطها ، واختصارِ الألفاظِ مع كَثْرةِ المَعَاني ، إذْ كلُّ من نَظَرَ فيهمَا يَعلَمُ أنَّها قد فاقَتها بهذه الأوصاف . فالنَّاظمُ بيَّن أنَّها في حالِ شُفُوفها على ألفيَّةِ ابنِ مُعْطٍ لَيست بمُقْتَضيَةٍ لسُخطٍ ، بل هي مقتضية للرِّضَا المَحْضِ الذي لايشوبه شئٌ ، وهذا شأنُ العُلَمَاءِ والفُضَلاَءِ، أن يَأتُوا بالفَائدَة مجردةً من التَّنكيتِ والاستصغارِ لما جاءَ بِه غيرهم وإن كان ما يأتون به أتمَّ وأكملَ ، وألفيةُ ابن مُعْطٍ مشهورةٌ بأيدى النَّاس ، وهى ذاتُ محاسنَ من تَقريب المُرام للأفهامِ وعُذوبةِ المَسَاقِ ، وسُهولةِ الحِفْظِ ، والبَيان بالمُثُلِ مع قلَّةِ الحَشْوِ ، مع أنَّها مُؤذِنَةٌ بفَصاحةِ صاحبِها ، شَاهدةٌ له بجَوْدَةِ القَريحةِ ، وَسعةِ العلمِ ، وقد نَظَمَ في مدحها بَعضٌ (١) مَنْ اعتَنَى بشَرْحِهَا فقَالَ (٢) :

الدُّرَّةُ المَنْظُومَةُ الألْفِيَّه ... أَجَلُّ مَا فِي الكُتُبِ النَّحْوِيَّهْ
لِكَوْنِهَا فِي حَجْمِهَا صَغِيرَهْ ... جَلِيلَةٌ فِي قَدْرِهَا كَبِيرَهْ
قَدْ ضَبَطَتْ أَصْلَ كَلامِ العَرَبِ ... واخْتَصَرَتْ ما فِي الطِوَالِ الكُتُبِ
مِنْ أَجْلِ ذَاكَ لُقِّبَتْ بِالدُّرَّهْ ... وَاشْتَهَرَتْ فِي النَّاسِ أيَّ شُهْرَهْ
نَظَمَهَا الشَّيْخُ الإِمَامُ يَحْيَى ... فَذِكْرُهُ يَبْقَى بِهَا وَيَحْيَا
عَلَى مَمَرِّ الدَّهْرِ وَالأَعْصَارِ ... وحَيْثُمَا حلَّتْ مِنْ الأمْصَارِ
فَرَحْمَةُ اللهِ مَعَ السَّلاَمِ ... عَلَيْهِ مِن عَلاَّمةٍ إمَامِ/ ١٢/

---

(١) هو الإمام الشريشى (٦٠١ - ٦٨٥ هـ)
محمد بن أحمد بن محمد بن سحمان البكرى الوائلى الشريشى الأندلسى .
قال السيوطى : ألف شرحًا جليلاً لألفية ابن معطٍ
أخباره فى البغية : ١/ ٤٤ .

(٢) الأبيات فى شرح الشريشى : ١/ ورقة : (٢) ونقلها عنه الرعينى فى شرح الألفية له أيضا : ١ / ورقة : (٢) ، وابن هانئ السبتى فى شرح ألفية ابن مالك : ١/ ورقة : ٢ .

وابنُ مُعْطٍ ناظم هذه الألفيـــة التى أشارَ إليها ابنُ مالكٍ (١) هو زَيْنُ الدِّين أبو زَكَريَّا يَحيى بن مُعط بن عَبدِالنُّور المَغْربِيّ الأصلِ والمَنْشَأ ، الزَّوَاوِيُّ القَبِيلَةِ الجَزَائِرِيُّ البَلَدِ ، اشتَغَلَ بالعَربيَّة فى المَغْرِبِ على شَيْخِهِ أبى موسى عِيسى بن يَلَلْبَخْت الجُزُولِيِّ فتَمَهَّرَ فيها ، ثم رَحَلَ إلى بلادِ المَشرقِ فَلَقِي المَشَايخَ ، وبَاحثَ العُلَمَاءَ وناظرَ الفُضَلاَء ، ثم أقامَ بدمشق فولاَّهُ المَلِكُ المُعَظَّمُ (٢) النَّظَرَ فى مَصَالِحِ المَسْجِدِ ، وفى ذَلك الوَقت نَظَمَ هذه الأرجوزة ، وكانَ معاصراً لتَاجِ الدِّين أبى اليُمن زَيدِ بن الحَسَن الكِنْدِيِّ البَغْدَادِيِّ (٣) ، فكانَا فى عَصرِهما رئيسَىْ أهل الأدبِ فى دِمَشق ، فلمَّا تُوفى المَلِكُ المُعَظَّمُ نَقَلَ المَلك الكامل أبا زَكريا إلى مِصْرَ ، فأقامَ بها إلى أن تُوفى - رحمه الله - يومَ الاثنين فى آخرِ يومٍ من ذى القَعدةِ ، ودفن يومَ الثُّلاثاء أولَ يومٍ من ذِى الحِجَّة بالقرافة ، سنةَ ثَمَانٍ وعِشرين وستِّمائة ، وكان رَحمه الله مُبَرِّزًا فى علمِ الأدبِ قَادراً على النَّظْمِ للعُلومِ ، نَظَمَ هذه الأرجوزة ونَظَمَ العَرُوضَ ، وشَرَعَ فى نَظمِ كتاب " الصِّحاح " للجَوهرى فتُوفى قبلَ إتْمامِهِ ، وله

---

(١) أخبار ابن معطٍ (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ) فى : وفيات الأعيان : ١٩٧/٦ ، ومراة الجنان : ٦٦/٤ ، والجواهر المضية : ٢١٤/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٤٤/٢ .

(٢) المعظم عيسى بن محمد بن أبى بكر بن أيوب ملك الشام من علماء الملوك أخذ عن التاج الكندى وغيره وكان حنفياً ، وكان فارساً شجاعاً محباً للكتب جعل لكل من يحفظ " المفصل " للزمخشرى مائة دينار توفى سنة ٦٢٤ هـ .

أخباره فى : الكامل : ١٩٥/١٢ .

(٣) الكندى : (٥٢٠ - ٦١٢) .

من مشاهير علماء النحو واللغة مولده فى بغداد وإقامته ووفاته بدمشق أخباره فى معجم الأدباء : ٢٢٢/٤ وإنباه الرواة : ١٠/٢ ، وبغية الوعاة : ٥٧٠/١ .

من التّواليف غيرُ المَنظومة كتابُ " الفُصُـــول " (١) وهـــو كتابٌ حَسَـنٌ ، و تَعليقات على أبوابِ الجُزُوليَّة وغيرُ ذلك ، ومَنْ وَقَفَ على تَصانيفِه المذكورةِ علمَ غَزَارَةَ عِلمِهِ وقُوةَ فَهمه ، وجَودةَ طَبعه ، وفَصَاحَةَ نَظْمِهِ .

ثم قال : (وَهْوَ بِسبقٍ حائزٌ تفضيلا) إلى آخره . الضّمير عائدٌ على ابن مُعْطٍ .

والسَّبقُ : التَّقَدُّمُ في الأمرِ ، والحائزُ هو المُستولي على الشَّئ . يقال : حازَ الشئَ ، إذا ضَمَّه إلى نَفْسِهِ . والتَّفضِيلُ : الحكمُ بالفَضلِ للشئِ على غيره أو تَصييره صاحبَ فَضْلٍ . يقالُ : فضَّلْتُ فلاناً على فـــــلانٍ : إذا حكَمْتَ له بالفضل عليه أو صيَّرته كَذَلِكَ والفَضْلُ والفَضِيـــلَةُ خلافُ النَّقْصِ والنَّقيصةِ ، ونَسَبَ إليه حَوْزَ التَّفضيلِ ، والتَّفضيلُ هو فعل المُفضّلِ ، لا وَصفٌ للمُفَضَّلِ ، وإنما وَصْفُهُ الفَضْلُ ، فكانَ الأولى أن يقـولَ : وهو بسبقٍ حائزٌ فَضْلاً لكن لما حازَ سَبَبَهُ وهو السَّبقُ في هذه المَكرمة صارَ كأنَّه حازَ المسبب، وهو التَّفضيل بحوزِه للسَّببِ الذي هو السَّبقُ ، أو لأنَّ التَّفضيلَ به يتعلقُ فنسب حَوْزَه إليه لأجلِ ذلك . والمُستوجب هو المُستَحِقُّ .

والثَّناءُ - بالمَدِّ وتَقديم الثَّاءِ : هو ذكرُ الرَّجُلِ بما فيه من الأوصافِ الحَسَنَةِ . يُقَالُ : أثنيتُ على أبي وعلى شَيخي ، أُثني عليه إثناءً ، والاسم الثَّنَاءُ

---

(١) كتاب الفصول لابن معطٍ مختصر في النحو ، عليه عدة شروح أشهرها وأحسنها " المحصول في شرح الفصول " لابن أياز البغدادي المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، وطبع الفصول بتحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي .

هذا ما ذكره الجَوهرى (١) والأعلم (٢) من أنّ الثَّنَـاءَ مختصٌ بالخَيْرِ بخلافِ النَّثَا - بتقديم النُّـونِ والقَصرِ - فإنّه فى الخَيْرِ والشَرِّ .

وحكَى غيرُهما أنّ الثّنـاء الممدود يكونُ فى الخَيْرِ والشَرّ كالنَّثَا المَقصـور وأنه يُقال : أثنيت عليه خيراً وأثنيت عليه شراً ، وإياه ذكر ابن القُوطية (٣) ، وإلى الأول مـاَل ابنُ السِّيْـدِ (٤) فذكرَ أنّ الغـالبَ على الثَّناء الـممَدود أنْ يُستـعمل فى الخــــيرِ دَون الشَرّ ، بخلافِ النَّثا المَقصورِ كما تَقَدَّمَ ، قال : وقد جَاءَ الثَّنَاءُ المَمْدُودُ فى الشَرِّ إلا أنَّه قليلٌ ، ومحمولٌ على / ضَربٍ من التَّـأويلِ ، وأنشدَ أبو عُمَرُ (٥) المُطَرِّزُ ١٣/ عن ثَعْلَب :

---

(١) الصحاح : (ثنى) .

(٢) فى الأصل فقط ، والأعلم : (٤١٠ - ٤٧٦) .

يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمرى الأندلسى ، من علماء اللغة والنحو والأدب ، أخباره فى : معجم الأدباء : ٣٠٧/٧ ، ونكت الهيمان ٣٣٠ ، وبغية الوعاة : ٣٥٦/٢ .

(٣) ابن القوطية : (؟ - ٣٦٧) .

محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم الأندلسى من علماء اللغة والنحو . والتاريخ ، أخباره فى : جذوة المقتبس : ٧١ ، وتاريخ ابن الفَرَضى : ٣٧٠/١ . والنص فى كتابه الأفعال : ١٣٧ ، وانظر أفعال ابن القطاع : ١٤١/١ .

(٤) ابن السيد : (٤٤٤ - ٥٢١) .

أبو محمد عبدالله بن محمد البطليوسى ، عالم باللغة والأدب والنحو أندلسى ، من مؤلفاته الاقتضاب فى شرح أدب الكُتّاب والمثلث فى اللغة وغيرهما ، أخباره فى : بغية الملتمس : ٣٢٤ والصلة : ٢٨٧ .

والنص من كتاب الاقتضاب .

(٥) المطرز (٢٦١ - ٢٤٥ هـ)

محمد بن عبدالواحد ، أبو عمر الزاهد المطرز المعروف بغلام ثعلب أحد الحنابلة : ٣٢٦ ، تذكرة الحفاظ : ٨٦/٣ .

أُثْنِى عَلَىَّ بِمَا عَلِمْتِ فَإِنَّـنِى أُثْنِى عَلَيْكِ بِمِثْـلِ رِيحِ الجَوْرَبِ (١)

ثمَّ جوَّز أن يكونَ المعنى : إنى أُقيمُ لك الذَّمَّ مقامَ الثَّناء ، كما قال تَعالى (٢) ﴿ فبَشِّرهُمْ بِعذَابٍ أَلِيْمٍ ﴾، والعَذَابُ ليس ببشارةٍ ، وإنما المَعنى : إنى أُقيم لهم الانْذَارَ بالعَذَابِ الأَلِيْمِ مُقَامَ البِشارَةِ . قال : فإذا حُمِلَ على هذا التَّأويل لم يكن فى البيتِ حُجَّةٌ ، ولما كانَ إطلاق لَفظِ الثَّنَاء مُحتملاً بحسبِ هذا الخلاف ، حَرَّر النَّاظِمُ – رحمه الله – عبارته وبيَّن مُرادَه وقَصْدَه ، فَوَصَفَ الثَّنَاء بالجَمَالِ فقال :" مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِىَ الجَمِيْـلاَ " لِيُظهرَ للعيان شُكرَه لما صَنَعَ ابنُ مُعْطٍ ، ومَدْحَهُ لَه . والجَمِيْلُ اسمُ فاعلٍ من جَمُلَ الرَّجُلُ – بالضَمِّ – جَمَالاً فهو جَمِيْـلٌ ، وامرأةٌ جميلةٌ ، وجَمْلاَءُ – بالمدِّ – ، والجَمَالُ : الحُسْنُ ، وهذا كلّه إقرارٌ منه لابنِ معطٍ بفَضْلِ السَّبْقِيَّةِ ، وأَنَّ لابنِ مُعْطٍ الفَضْلَ عَلَيه من جهةِ كَونِه تابعاً له ، ومُقْتَفِيا أَثَرَهُ ، وسالِكًا على طريقِه ، وهكذا الأمرُ فى نَفْسِه ، فإن السَّابق له فَضيلةٌ ظاهِرةٌ على غَيرِه من اللاَّحقين ، إذ كان اللاَّحِقُ مهتَدياً بناره ، مُقْتَدِياً بفِعْلِه ، فكانا كالإمامِ والمَأمومِ .

رُوِى أنَّ إسحاق بن إبراهيم (٣) لمَّا صَنَعَ كتابه فى " النَّغَمِ واللُّحُون "

---

(١) البيت فى الاقتضاب : ٥ بدون نسبة ، واللسان : (ثنى) .

(٢) سورة آل عمران : آية (٢١) .

(٣) اسحاق بن ابراهيم (١٥ – ٢٣٥) .

هو الموصلى التميمى أبو محمد ابن النديم ، من أشهر ندماء الخلفاء تفرد بصناعة الغناء وكان عالماً باللغة والموسيقى والآداب وغيرها .

أخباره فى : الفهرست : ١٤٠/١ ، والأغانى : ٢٦٨/٥ ، وتاريخ بغداد : ٢٢٨/٦ .

عَرَضَهُ على إبراهيم بن المَهديّ (١) فقال : لَقَد أحسنتَ يا أبا محمدٍ وكثيراً ما تُحسن ، فقال إسحاق : بل أحسن الخَليلُ ، لأنه جَعَلَ السَّبيل إلى الإحسان ، يَعنى بعلمِ العَروض فقال إبراهيم: ما أَحسَن هذا الكَلامَ ! فممَّن أخذتَهُ ؟ قال : من ابنِ مُقْبلٍ (٢) ، إذ سَمِعَ حَمَامَةً من المُطَوَّقات فاهتَاجَ لِمَن يُحِبُّ فقالَ (٣) :

فَلَوْ قَبْلَ مَبْكَـاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً بِلَيْـلَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنَدُّمِ

وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِى فَهَاجَ لِىَ البكَا بُكَـاهَا فَقُلْتُ الفَضْلُ للمُتَقَـدِّمِ

وهو فـضلٌ عندَ الكافة مَرعىٌّ ، ويَنضـافُ هاهنا إلى فَضلٍ شَرعىٍّ نبَّه عليه قوله صلّى الله عليه وسلَّم (٤) : " مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ له أَجْرُهَا وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إلى يَوْمِ القِيَـامَةِ" ، ثُمَّ لـمَّا بَيَّـنَ فضلَ السَّبقيةِ عملَ فى ذلك بما يلزمـه فى مكارم الأخـــلاقِ من الثَّـنـاء عليـه والدُّعـاءِ له ، وأدى حقَّ السَّابق

---

(١) ابراهيم بن المهدى (١٦٢ - ٢٢٤) .
هو ابن محمد المهدى بن عبدالله المنصور عباس هاشمى يكنى أبا إسحاق وهو أخو هارون الرشيد ولاه الرشيد إمارة دمشق ، دعا لنفسه بالخلافة فى فتنة المأمون والأمين فظفر به المأمون وسجنه ثم اعتذر إليه فأطلقه . أخباره كثيرة جدا . ينظر الأغانى : ٦٩/١٠ ، وتاريخ بغداد : ١٤٢/٦ ، ولسان الميزان : ٩٨/١ .

(٢) ابن مقبل : (؟ - ٣٧ هـ) .
هو تميم بن أبى بن مقبل ، شاعر جاهلى أدرك الإسلام فأسلم ، كان يبكى على الجاهلية ، من بنى العجلان من عامر بن صعصعة يكنى أبا كعب .
أخباره فى الإصابة : ١٩٥/١ ، وخزانة الأدب : ١٢١/١ .

(٣) ديوان ابن مقبل : ١٩٥

(٤) يظهر أن المؤلف - رحمه الله - روى هذا الحديث بالمعنى فلم أجده بهذا اللفظ ، وهو فى غير هذا اللفظ فى صحيح مسلم : ٤٠٧/١ ، ٤٦٥/ ، ومسند الإمام أحمد : ٣٥٧/٤ ، ٣٥٨ ، ٢٦٠ ، وسنن ابن ماجة : ٧٤/١ .

من أجلِ ذلكَ ، فَـحَـصَلَ للنَّاظم بِذَلكَ (١) أيضًـا فَضلُ الأدَب مَعَـهُ (٢) والإقرارِ لَه بالفَضْليَّةِ ، وهذه أخـــلاقُ أهلِ العِلْمِ والفَضْلِ ، ثمَّ أخَذَ فى الدُّعاءِ لَه بقوله : (واللَّهُ يَقْضِى بِهِبَـاتٍ وَافِرَةْ لِى ولَـهُ .....) إلى آخره .

معنى : يَقضِى بهباتٍ يُحَتِّمها ويَحْكُمُ بها ، والهِبَاتُ : العَطَايَا والهَدَايَا ، والوَافِرة : الكامِلَةُ التى لا يَنْقُصُ منها شيءٌ ، ومن كلامهم إذا عُرِضَ على أحدهم الطعام أو غيره أن يقول : تُوفرُ وتُحمدُ ، أى لا يُنقص من مـالِكَ ولا من عـرضِكَ شئٌ على مَـعنى الدُّعـاء ، وتُحـمَـدُ أى لا زلتَ محموداً . والدّرجات : المنازلُ بعضُها فوقَ بعضٍ ودَرَجَاتُ الآخرةِ أراد بها الجَنَّة ، أدخلنا الله إيَّاها برحمته ، وبدأ بالدُّعاء لنَفسه ، ثُمّ / لابنِ ١٤/ مُعط اقتداءً بالسُّنَّةِ فى أن يَبدأ الإنسان بنَفسه ، ثم بمن يَليه لِقَوله عَليه السَّلامُ (٣) : « ابْدَأ بنَفْسِكَ ، ثُمَّ بمَنْ تَعُولُ » وأبْيَنُ من هذا مـا خَـرَّجَ التِّرْمذِىُّ (٤) ، عن أُبَىِّ بن كَعْبٍ أنَّ رَسُولَ اللّه صلَّى اللّه عليه وسلَّم كانَ إذا ذَكَرَ أحَداً فَدَعَا لَـهُ بَدَأ بِنَفْسِهِ .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى صحيح مسلم : ٤٠٠/١ (باب الابتداء فى النفقة بالنفس) . ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيءٌ فلذى قرابتك .

(٤) سنن الترمذى : ٤٦٢/٥ حديث رقم ٣٣٨٥ .

الكلامُ وما يتألّفُ منه

الكلامُ فى التَّرجمةِ على حذفِ مُضافٍ ، أراد : بابُ الكَلاَمِ أوْ فَصلُ الكَلاَمِ ، وهو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ اختِصاراً تقديره : هذا بابُ كَذَا ، وأكثرُ المؤلِّفين يَقتصرون على الخَبَر ، ويَحذفون المُبتدأ اختِصاراً ، لكن يُبقون لفظَ الباب فيقولون : بابُ كذَا فاختَصَرَ النَّاظِمُ ذلك هُنا وفى سائر التَّراجم لعلمِ المُخاطب ما يعنى ، و (ما) عبارة عن الكَلِمِ ، وهى موصولة ، والعائدُ عليها الضَّمير المَجرور بـ " من " ، والضَّميرُ المُستتر فى (يَتَألّفُ) (١) عائدٌ على الكَلاَمِ ، أى وما يَتَألّفُ الكَلاَمُ منه .

وهذا البــاب مقدمة لابدّ من تقديمها قبل النَّظر فى شئٍ من أبوابِ النَّحوِ ، إذ لا يَتَحَصَّلُ شئٌ من تِلكَ الأبواب إلاَّ بعدَ تَحْصِيله ، ومضمَّنه بَيَانُ الكَلاَمِ وأجْزَائِهِ وتَمييز بَعضِها من بعضٍ ، فَأَخَذَ فى ذكر ذلك فقال :

كَلاَمُنَـا لَفظٌ مُفِيـدٌ كَاستَقِمْ ... واسمٌ وَفِعلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَـلِمْ

واحدُهُ كَلِمَـةٌ وَالقَـوْلُ عَـمّْ ... وكِلْمَةٌ بِهَا كَـلاَمٌ قَدْ يُـؤَمّْ

لمَّا كان الكلامُ يَنطَـلقُ على أشياء لُغـةً واصطلاحـاً ، فيُطلق فى اللُّغة على القـولِ بتَرَادفٍ ، ويَنْطَلِقُ أيضًا فى اصطلاحِ المُتَكَلِّمين على المعنى القائمِ بالنَّفسِ ، ومراد النَّاظم – رحمه الله – حدُّ الكلامِ فى اصطلاحِ النَّحويين وهو مغايرٌ لذينك الإطلاقين أخرجهما بقوله : (كَلاَمُنَا) يعنى كَلاَمَ النَّحـــويين وهم المُراد بضميرِ المُتَكَلِّم ومعه غيره ، أى كَلاَمُنَا أيَّتها الطَّائفة النَّحوية كذا ، وهو داخلٌ فيهم ، ولذلك أتى بضَميرِ المُتَكَلِّم ومعه غيره . وبعضُ

(١) فى (أ) يتالفه .

اللغـويين يُطلِقُ الكلامَ على الجُملِ المُركَّبـةِ المُفيدةِ وهو الذى اختـارَ ابن جِنّى فى تَفسيره لُغةً ، واحتَجَّ عليه فى (الخَصَائِصِ) (١) فهو على هذا فى عُرف اللُّغة موافقٌ لإطلاقِ النَّحويين .

وقَوله : (لَفظٌ) إتيان منه بالجِنْسِ القَريبِ ، والصَّوتُ أبعدُ منه : إذ الصوتُ يَنْطَلِقُ على ما لم يَتَقيَّدْ بحرفٍ بخلافِ اللَّفظ ، والإتيان بالأقرب أولى ، واللَّفظُ : ما نطق به الإنسان ، وتَحرَّزَ به مما ليس بلفظٍ ، فيخرج الكلام فى اصطلاحِ المُتكلِّمين ، وكذلك المكتوبُ فإنه لا يُطلق عليه كلام فى الاصطلاح إلا مجازاً ، وكذلك الإشارةُ لا تُسمَّى عندهم كلاماً وإن جاءَ ذلك فى الشِّعر ، ويُنشد النَّحويُّون عليه (٢) .

أَرادَتْ كَلَاماً فاتَّقَتْ مِنْ رَقِيْبِـــهَا ... فَلَمْ يَكُ إِلاَّ وَمْؤُهَـا بِالحَوَاجِبِ

أى فلَمْ يَكُنِ الكَلَامُ إلا وَمْـأها ، والوَمْءُ والإيماءُ : الإشـارةُ ، ولـمّـا كان اللفظُ منه ما تحَصُل به فائدةٌ كقولك : زَيدٌ قائمٌ قام زيدٌ ، ومنه ما لا يحصل به فائدة كقولك : زيدٌ ، فإن المُفرد لا إفادة له من حيثُ هو مفردٌ، وإنّما هو/ حالٌ خاصةٌ ، وكذلك قامَ هَلْ ، وهَلْ زَيْدٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ /١٥
وكانَ الأول هو الذى يسمى كلاماً عندَ النَّحويين لا الثَّانى أخرجَه بقوله : (مُفِيْدٌ) . والمُفِيْدُ : ما يَحصلُ منه عندَ السَّامع معنًى لم يكن عندَه ، وهذا التَّعريف جُملى ، وأمَّا على التَّفصيل فاللنَّحويين فى تَفسير الإفادة طريقان :

أحدُهما : أنَّها صلاحية اللَّفظ لأن يحصل منه عندَ السَّامع معنى

---

(١) الخصائص : ١/١٧ ، ٢٦ .

(٢) البيت فى شرح الجمل لابن الفخار : ورقة ؟ وهو مصدر المؤلف فيما يظهر فابن الفخار أحد شيوخ الشاطبى ، والبيت فى التذييل والتكميل :١ / ؟ واللسان : (ومأ) .

لم يكن عنده ، وذلك إذا كانَ فيه مسندٌ ومسندٌ إليهِ . فقولك : السَّماءُ فَوقَنا ، وتَكَلَّمَ إنسانٌ وما أشبهَ ذلك كلامٌ عند أصحابِ هذا الطَّريق ، لأنَّ مثلَ هذا وإن لم يُفدِ الآن صالح لأن يفيدَ في بعض المَواضع ، فيَخرج عن هذا ما ليس فيه مُسْنَدٌ وَمسندٌ إليه نحو : قَامَ هَلْ وضَحِكَ خَرَجَ .

والثَّانى : أنَّها كونُ اللَّفظِ بعدَ فهمه محصِّلاً عندَ السَّامعِ معنى لم يَكن عنده فأصحابُ هذا الطَّريق لم يَعتبروا هنا الإسنادَ ، وإنما اعتبروا حصولَ الفَائِدَةِ فقولنا : السَّماءُ فَوقَنَا ، وتكلَّمَ إنسانٌ ، عندهم ليس بكلام وإن حصل فيه الإسناد إذ ليس بمحصِّل الآن لِشَيءٍ ، وأولى ألاّ يكونَ قامَ هَلْ ونحوه كلامًا .

والطَّريقُ الثَّانى ظاهرُ كلامِ الجُمهورِ ، والأول رأىُ الرُّمَّانِىِّ (١) وليس فى كلام النَّاظِمِ تَعْيِينٌ لأحدِهِمَا .

وقَوله : (كاسْتَقِمْ) مثالٌ لما حَصَلَت فيه القُيودُ المَذكورةُ ، ثم يبقى النَّظرُ فى هذا الحَدِّ فى شَيئَين :

أحدُهما : أن يُقال : لِمَ لَم ينصَّ على قيدِ التَّركيب ، وعادةُ النَّحويين أن يَذكروه فى حدِّ الكلام فيقولون (٢) : الكلامُ هو اللَّفظُ المُرَكَّبُ المُفيدُ بالوَضعِ : لأنَّ كلَّ كلامٍ لابدَّ أن يكونَ مُركَّباً (٣) لَفظًا أو أصلاً ؟

---

(١) الرماني : (٩٦ - ٢٨٤ هـ) .

على بن عيسى أبوالحسن الإخشيدى ، إمام فى النحو واللغة والتفسير والقراءات وغيرها .

أخباره فى : تاريخ بغداد : ١٢/ ١٦ ، ومعجم الأدباء : ١٤/ ٧٣ ، وإنباه الرواة : ٢/ ٢٩٤ .

والنص فى شرح الكتاب للرماني : ١ / ورقة : ٩ .

(٢) فى (أ) فيقولوا .

(٣) ساقط من (ب) .

فيُقالُ في الجَواب عن هذا : إنّه استَغنى عنه لوجهين :

أحدُهما : أنّ قولَه : (مُفيدٌ) أغنى عن هذا القَيد ، لأنّ كلّ مُفيدٍ مركبٌ فلمّا استلزمته الإفادة استُغنى عنه بها ، ولذلك اعتُرض على أبي موسى الجُزولي (١) بأن قوله (٢) : " المَركّب " في حدّ الكلام حشوٌ : لأنّ قَيدَ الإفـــادة مُغنٍ عنه ، وهذا السُّؤال أورده طَلَبَةُ مالَقَةَ على شَيْخِنا أبي عبدالله بن الفَخّار (٣) - رحمه الله - وأجاب عنه في الحال بدخولِ أسماءِ الأعداد نحو : اثنان ثلاثة أربعة ، فإنّها مُفيدةٌ مع كونها غيرَ مركبةٍ ، والدَّليل على كونها غيرَ مركبةٍ نطقهم بها على الوقف .

وقَولهم : ثلاثة أربعة إذا أدْرَجُوا فهي مفيدةٌ ، مع أنّها لا يُسمّى واحدٌ منها كلاماً .

وقد يُجاب عن هذا الجَواب بأنّه إنّما أفـــادت مع القَرينَةِ ، ألا تَرَى أنّها لاتفيد إذا عدّ بها من غيرِ حُضُــور مَعــدودٍ ، فقد حَصَلَ التَّركيبُ بوجهٍ ما ، فلذلك حصلت الإفادة ، فليست ألفاظُ العَدَدِ إذا عُدَّ بها من المُفردات

---

(١) الجزولي : (٥٤٠ - ٦٠٧) .
عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت ، إمام جليل ونحوي كبير مغربي مراكشي وفد إلى مصر وأخذ عن ابن بري وعنه قيد " المقدمة " التي هي تعليقات على جمل الزجاجي ، أخباره في : التكملة لابن الأبار : ٦٩٠/٢ ، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢ . وكتابه الجزولية يعرف أيضاً بـ « القانون » و " المقدمة الجزولية " و " الكراس " .

(٢) الجزولية : ورقة : ٢ (الأزهرية) .

(٣) انظر " ابن الفخار " في شيوخ الشاطبي في مقدمة التحقيق ، وهذا الكلام لا يوجد في شرحه على الجمل ، فلعله في شرحه على الجزولية الذي لا يزال إلى الآن مجهولاً . نقل عنه تلميذه أحمد بن يوسف الرعيني في شرح ألفية ابن معطٍ في عدة مواضع . أو ربما أنه سمعه في بعض مجالسه الخاصة .

على الإطلاق ، وعلى هذا التَّقدير تُسمى كلاماً بلابُدّ . فإن قُلتَ : أفيكونُ إتيانُهم بقَيدِ التَّركيب عَبَثاً وقد أطبَقَ على اعتباره النَّحـويون ؟

فـالجَوَابُ : أنَّ له وَجْـهاً يَصِحُّ عندَ الـمُـعتَنِين بالكَلاَمِ على قَـوانين الحُدودِ ولَيس هذا مَوضعَ ذكرِ ذلك ، ولكن لعله يأتى ذكره للحاجة إليه بعد هذا إن شاء اللّٰه تعالى .

والوَجْـهُ الثَّـانى : أنَّ مـقـصـودَ النَّاظمِ / إنَّمـا هو التَّـقـريبُ على ١٦/ الـمُبتدئ

ومن يليه ، والتَّبيين بأوضح ما يمكن ، فلو قيَّد اللَّفظ بالتَّركيب لَسَبَقَ فهمه إلى إنكار كون (اسْتَقِم) كلاماً ، لكـونه ليس فـى اللَّفظ مركباً ، فضلاً عن إنكار كـون " نعم " و " لا " و " بلى " و " قاف " فى قول الرَّاجز (١) :

قُلْتُ لَـهَا قِفِى لَنَـا قَالَتْ قَـافْ

ونحو ذلك كلاماً مع أنَّها كلامٌ : لأنَّ كونَ هذه الأشياء مركبةً فى التَّقدير أو غير مـركبـة لا يتبين إلا بعدَ تَمـرينٍ وتَحـصيلٍ ، فكانَ تركُ

---

(١) هو الوليد بن عقبة بن أبى معيط . قُرَشِىٌّ من بنى أمية ، وهو أخو أمير المؤمنـين عثمان بن عفان لأمه ، ولاه الكوفة ، شرب الخمر وشهد عليه بذلك فأمر عثمان رضى الله عنه بشخوصه إليه ، فخرج فى ركب ينشد مرتجزا :

قلت لها قفى فقالت : قـــاف　　لا تحسبينا قد نسينا الإيحـاف

والنشوات من معتق صـــاف　　وعزف قينات علينا عـــــزاف

وبعد وصوله عزله عثمان وجلده حد الخمر .

أخباره فى الأغانى : ١٢/١ (ترجمة ابن أبى قطيفة) ٥ / ١٢٢ فما بعدها والبيت فى الخصائص ٢٠/١ ، ٨٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦١/ ، والمحتسب ٢٠٤/٢ مع بعض الاختلاف .

التَّقييدِ به أولى بما قَصَدَ له ، وللشَّلُوبين (١) نَظيرُ هذا الاعتذارِ في مسألةٍ ، وذلك أنَّه ذكرَ عن بعضِ النحويين أن من مُطَّرِدِ المَقصور ما كان على وَزْنِ فَعْلَى جَمْعاً نحو : قَتْلَى ومَرْضَى وصَرْعَى وجَرْحَى ونحو ذلك ، فلم يَرتَضِ الشَّلوبين هذا العقْدَ قال : لوجود مثل قَصْباء وحَلْفاء في الجمع قال : فإن قُلتَ ذلك اسمُ جمعٍ وهذا جَمْعٌ ، فالجَوَابُ : أنَّه لا يَتَبَيَّنُ الفَرْقُ بين اسم الجمع والجَمع في هذا إلا لمن قَتَلَ هذه الصِّناعة علماً . قال : فالإحالة للنَّاشئين أو المُتوسطين على ذلك خَطأ ، وهذه من الشَّلوبين نَزْعَةُ عـــالمٍ رَبَّانِيٍّ لا يَحمل الأمُورَ فوقَ ما تَحْتَمِلُهُ ، وقَد يكونُ تركه قيدَ التَّركيب بناءً منه على أنَّه لا يلزم في كلِّ كلام أن يكون مُرَكَّباً ، وإنَّما اللازِمُ الإفادة ، فحيثُ وُجِدَت فهو كلامٌ ، فـ « بَلَى » و "نعَم" ، و"لا" كلٌّ واحدٍ منها كلام ، وكذا ما كان نَحوها . فإن قيل : إنَّها في تقديرِ المركَّبِ .

فالجَوَابُ أن حملها على ما هو الظَّاهر فيها من الإفراد أولى من تَكَلُّفِ تقدير الجُملةِ عوضاً منها ، ومع ذا فإنه اعترافٌ بإفادة المفرد إفادة الجُملة ، ولا نَعنى بكونه كلاماً إلا هذا ، وعلى هذا يلزمُ إسقاط قَيدِ التَّركيب من الحَدِّ ، وهو ظاهرٌ ، ولا سيَّما وابن مالك ظاهِرِيُّ النَّحوِ في الغَالبِ على ما يَظهر من كلامِهِ في تَواليفه .

النَّظرُ الثَّاني : إنَّ النَّحويين يُقَيِّدُونَ اللَّفظَ المُركَّب المُفيد « بالوَضع » وهو لازمٌ على كلتا الطَّريقتين في تَفسيره ، أمَّا مَن يقول : معنى " بالوَضع

(١) الشلوبين : (٥٦٢ – ٦٤١)

أبو على عمر بن محمد الأزدى من كبار علماء الأندلس ونحاتها يلقب الأستاذ تخرج على يديه عدد كبير من العلماء تصدروا التدريس وتميزوا في حياته . له مؤلفات تشهد بفضله وعلمه وجلالة قدره .

أخباره في : إنباه الرواة ٢٠/٣٣٢ ، وبغية الوعاة : ٢/٢٢٤ .

والنص في كتابه شرح المقدمة الجزولية (الشرح الكبير) .

بالقَصد " ، أى بقصد المتكلم الإفادةَ تَحَرُّزاً من كلامِ السَّاهى والنَّائم والمَجنون وكلامِ بعضِ الطَّيْرِ ، فإنه لم يُقصد فى كلٍّ ذلك الإفادة ، فلَيس بكلامٍ اصطلاحاً فيقول صاحبُ هذا التَّفسير : إنَّ النَّاظِمَ يَدخُلُ عليه فى هذا الحد جَميع ما أفاد مما لم يُقصَدُ به الإفادة ، وأما من فسر " الوضع " بوضع العَرَبِ تحرُّزاً من كلام الأعجمِى ، فإنه لَفظٌ مُركَّبٌ مُفيدٌ ، لكنه ليس بوضعِ العَربِ ، فليس بكلامٍ اصطلاحاً ، فيقول : إنَّ النَّاظمَ يَدخلُ عليه كلامُ الأعجمى ، فإنه ليس معه ما يخرجه عن الحدِّ ، فإن قلتَ: ما تُنْكِرُ من أن يكونَ النَّاظمُ جارياً فى تفسير الوَضعِ على هذا الثَّانى ، ويكونُ قولُهُ : (كَاسْتَقِمْ) يريدُ به الإشارة إلى هذا القَيدِ الذى هو الوضعُ، فإنَّ العَرَبَ هكذا وضعته لمعناه الذى دَلَّ عليه ، وهذه عادَتُهُ أن يعطى القُيُودَ والأحكامَ بالأمثلة ، وهو كثيرٌ فى كلامِهِ فهذا من ذلك ، فكأنَّه يقولُ : كل ما كان من الكلامِ هذا سَبيله من كونِهِ على طريقةِ العَربِ ووضعِها، فهو الذى يُسمى كلاماً عند النَّحويين ، فهذا مُمكن أن يُقال لَولا أنَّ مذهب المُؤَلِّف فى غَيرِ هذا من تَواليفه أنه يُريدُ الوضعَ بالتَّفسيرِ الأولِ ، وقد صرَّحَ به فى " التَّسهيل "(١) فقالَ : والكلام ما تَضَمَّن من الكلمِ إسناداً مُفيداً مَقصوداً لذاتِهِ وفسَّره / فى "الشَّرح "(٢) على ذلك ، ١٧/ وقالَ : تَحَرَّزتُ به من حَديث النَّائم ، ومحاكاة بعضِ الطُّيورِ الكَلامَ ، فقد نَصَّ على أنَّه لم يَقصد هذا المَعنى الثَّانى فى تَفسير " الوَضْعِ " ، إلا أنَّه قد يُقال : إنه ذَهَبَ ها هنا إليه ولم يرَ ماارتضاه فى "التَّسْهِيلِ" ولا يَبْعُدُ هذا ، فقد يكونُ للعالمِ المُجتهدِ نَظرٌ فى وقتٍ لا يرتَضيه فى وقتٍ آخر ، فهما قولان للنَّاظم على هذا المَحملِ ، وهذه عادَتُهُ فى مسائل

(١) التسهيل : ٣ .

(٢) شرح التسهيل : ٦/١ .

كثيرة من هذا النَّظـم يُخالف فيها مذهبَهُ فى " التَّسهيل " وإذا اعتبرت الأمر فى نفسه وَجَدْتَ التَّقييدَ بالوَضْعِ على هذا الـمَعنى الثَّانى ضروريّاً فى الحدِّ إذ يَدخلُ على كلِّ من فسَّره بالـمَعنى الأول كلامُ الأعجميِّ ، فإنَّه لفظٌ مركبٌ مفيدٌ بالوضع ومدارُ علم العَربيَّة كُلِّه على التَّفرقة بينَ كلامِ العَربىِّ وكَلامِ العَجَمِىِّ وتفسير الوضع بوضعِ العَرَبِ يَتَضَمَّنُ معنيين :

أحدُهُما : ما تقدَّم من كونِه على طريقةِ العربِ وتَرتيبِ ألفاظِها على معانيها وبهذا خَرَجَ كلامُ الأعْجَمِىِّ .

والثَّانِى : اعتِبَارُ الإفَادَةِ الوَضْعيَّةِ - أى الـمُتَوَاضَعِ عليها - فَتَخْرُجُ بذلك الإفادة العَرَضِيَّة والعَقْلِيَّة ، فالعَرَضية : كما إذا قلتَ : جاءَنى غلامُ زَيدٍ ، فيفهم من إضافة الغُلام إلى زَيدٍ أن له غُلاماً ، فهذه فائدةٌ أفادها هذا الكلام ، لكنَّها إفادةٌ غيرُ وضعيَّةٍ ، إذ لم يُوضع لأنْ يدلَّ عليها ولا يُفيدها ، وإنَّما وضع للإخبارِ عن غلامِ زيدٍ بالـمَجِئِ ، فإفادته أنَّ لزيدٍ غُلاماً عَرَضيةٌ لا وَضْعِيَّةٌ ، فلم يكن كلاماً من جهتها ، والعَقلية كإفادةِ كلامِ الـمُتَكَلِّم من (١) وَرَاءِ حائطٍ ، أنَّ فى ذلك الموضع إنساناً حيّاً ، فإن هذه الإفادةَ عَقْلِيَّةٌ لا يَتَكَلمُ فيها النَّحوىُّ ، وإنما كلامه فى الإفادة التى وضع اللَّفظُ لها ، وعلى هذا فمثال النَّاظمِ قد أحرز ذلك كلَّه ، لأنَّ قَولَه : (استَقِمْ) مفيدٌ طَلَبَ الاستِقَامَةِ من الـمُخاطَب بالوَضع لا بالعَرَضِ ولا بالعَقْلِ وهذا كُلُّه حسنٌ إن كان الناظم قد قصده والله أعلم .

وقَولُهُ : (وَاسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ) أصلُ هذا الكلام على ما نَقَلَه

---

(١) ساقط من (أ) .

ابنُ خَرُوْفٍ (١) لعَلِىّ بن أبى طالبٍ رضى الله عنه ، فإنه أوَّلُ مَنْ قالَ : الكَلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحَرفٌ ، فنَظَمَهُ ابنُ مالكٍ على لَفْظِهِ ، إلاَّ أنَّه قَدَّمَ وأَخَّرَ وعَوَّضَ « ثُمَّ » من الواوِ ، فالكَلِمُ فى كلامه مبتدأ خبره ما قبله وإتيانه بثُمَّ الدَّالَّةِ على التَّراخى مشعرٌ بأنه قَصَدَ التَّنبيه على أنَّ الحَرفَ مُتَرَاخ عن الاسم والفعل فى المعنى ، إذْ لا يكون فى الكلام رُكنًا للإسناد ، بل هو من الفَضلات ، ولذلك قالَ ابنُ مُعْطٍ فى أرجوزته (٢)

والحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظٍ خَالِ مِنْ عَلَمِ الأسْمَاءِ وَالأفْعَالِ

ويَعنى أنَّ الكلم ثلاثةُ أنواعٍ : اسمٌ وفعلٌ وحَرفٌ ، لا زائدَ على هذه الثَّلاثة والدَّليلُ القَاطِعُ فى المسألة الإجماعُ والاستقراءُ ، وأمَّا اختلافُهم فى أعيان بعض الكلام أهى من قَبيل الأسماءِ أو الأفعال أو الحُروف فلا يَعودُ بخلافٍ فى مسألتنا إذْ لم يَخْرُجُوا فى ذلك عن الأنواع الثلاثة كاختلافهم فى (لَيس) أهى فعلٌ أم حرفٌ ؟ ، وفى (الألفِ واللاَّم) المَوصولة أهى اسمٌ أم حرفٌ ؟ وفى (أفعِل) فى التَّعَجُّب أهو اسمٌ أم فعلٌ ؟ وما أشبه ذلك ، وما أتى به النَّحويون من أدلَّةِ الانحصارِ / ١٨/ الدَّائرةِ بين النَّفى والإثبات كقولِ ابنِ مالكٍ :إن الكلمة إمَّا أن تَصلحَ لأن

---

(١) ابن خروف : (٥٢٤ - ٦٠٩ هـ)

هو أبو الحسن على بن محمد الحضرمى الإشبيلى ، إمام من أئمة النحو بالأندلس شارح كتاب سيبويه وجمل الزجاجى وغيرهما ، لازم الإمام ابن طاهر الإشبيلى وغيره وبرع فى النحو .

أخباره فى جذوة الاقتباس : ٣٠٧ ، وبغية الوعاة : ٢٠٣/٢ ، وخلط السيوطى وغيره بين الإمام ابن خروف هذا وبين سميه الشاعر الأديب أبو الحسن نظام الدين على بن محمد بن خروف . النحوى أندلسى لم يرحل على حين أن الشاعر رحل إلى دمشق وأقام بها . وتحول إلى القاهرة وناظر الشعراء وله معهم ملح ونوادر .

(٢) ألفية ابن معط : ورقة : ٦ (تيمورية) ، وشرح الرعينى عليها : ٢٦/١ (أكسفورد) .

تكونَ ركناً للإسنادِ أولا ، فإن لم تَصلح فهى الحَرْفُ ، وإن صَلَحَت فإن قبلت الإســـنادَ بطرفيه فهى الاسمُ وإلا فهى الفِعــلُ ، فضعيفٌ وغيرُ ثابتٍ عند الامتحــان ، وتأمَّلْ كلام ابن الحَـــاجٌ (١) فى كِتَابه المُؤَلّـف على (المُقَرّبِ)

(٢) على أنَّ بَعْضَهُم (٣) قد زَادَ نَوعاً رَابعاً وسمَّاه الخَالِفَةَ ، وعنى بذلك أسماءَ الأفعالِ كأنّها عندَ هذا القَائِل لَيْسَتْ بداخلة تحت واحد من الثّلاثة ، وذَلك قولٌ غيرُ صَحيحٍ لقيَامِ الإجماع قَبله على خلافِ قوله إذ هو فيما أحسِبُ مُتَأخِّرٌ جدًا عن أهلِ الاجتهادِ المُعتَبَرين من النَّحويين ، ولأنَّ خَوَاصَّ الأسماءِ مَوجودةٌ لأسماء الأفعالِ ، فكيفَ يَدَّعى خُرُوجَهَا عن الأسماءِ ، وتَسميتها أسماء أفعال يدلُّ على ذلكَ أيضًا ، فإنْ قِيلَ : أينَ الإجماع وقد خالف (٤) الفَرَّاءُ فى المسألة وهو من الصَّدرِ الأول الذين لا يَنْعَقِدُ إجماع دونهم ، لأنَّه فى الكـوفيين نـظيرُ سيبويه فى البَصريين ، ألا تَـرَى أنَّه يقول فى (كِلاَ) إنَّها لَيْسَت : باسمٍ ولا فعلٍ ولا حرفٍ ، بل هى بين الأسماءِ والأفعالِ ، فهى إذًا عِندَه نوعٌ رابعٌ ؟

فالجَـوَابُ : أنَّ قولَ الفَرَّاء فى (كِلاَ) هو الوَقف عن الحُكم عليها بأنَّها

---

(١) ابن الحاج (- ٦٥١ هـ)
أحمد بن محمد بن أحمد الأزدى الأشبيلى ، قرأ على أبى على الشلوبين وطبقته ، له أمال على سيبويه ، والإيضاح ، ونقود على الصحاح والمقرب وغيرها .
أخباره فى : بغية الوعاة : ٣٥٩/١ .

(٢) سماه السيوطى فى البغية : ٣٥٩/١ : " الإيرادات على المقرب " ولا أعلم له وجودا .

(٣) هو ابن صابر الأندلسى ، قال السيوطى فى بغية الوعاة : ٣١١/١ أحمد بن صابر أبو جعفر النحوى الذاهب إلى أن للكلمة قسمًا رابعًا ، وسماه الخالفة .
قال : قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير ورأىُ ابن صابر هذا فى التذييل والتكميل ١ / ورقة ٨ (الأسكوريال) قال : وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن أبى جعفر بن صابر أنه كان يذهب إلى أن ثم رابعًا وهو الذى نسميه نحن اسم فعل ، وكان يسميه خالفة ، إذ ليس هو عنده واحد من الثلاثة حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب .

(٤) لم أعثر على رأى الفراء هذا فيما لدى من مصادر .

اسمٌ أو فعلٌ لمّا تَعارَضت عنده فيها أدلةُ الاسميّةِ وأدلةُ الفعليّـة ، فلم يحكم عليها بِشَئْ ءٍ لا أنّه حكَمَ عليها بأنّها غيرُ الثّـلاثة ، فالوَقْفُ ليس بحكمٍ وإن عُدّ في الأصول قَولاً ، وإذا تَأمَّلتَ كلامَهُ وجدتَ الأمْرَ كَذَلِكَ ، فطَالِعْه في اسم ثَعْلَب من " طَبَقَات النّحْـوِيِّيْن " (١) للزُّبَيْدِيِّ (٢) .

وقَوله : (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) الضّميرُ في " واحدُهُ " يعُود على الكَلِم ، وأعاد عليه ضميرَ المُذَكّرِ ، لأنّ الكَلِمَ يُذكّرُ ويُؤنّثُ كسَائرِ أسماءِ الأجْنَاسِ ، فَتقولُ : هو الكَلِمُ ، وهي الكَلِمُ ، كما تَقولُ : هو النَّخْلُ وهي النَّخْلُ ، فقد قالَ تَعَالى (٣) : ﴿كَأَنَّـهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٌ﴾ وفي موضعٍ آخرَ (٤) : ﴿كَأَنَّـهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِـرٌ﴾ ويَعني أنّ الكلمَ جَمعٌ واحدُهُ كَلِمَةٌ والكلمةُ في اصطلاح النّحويين : هي اللفظة الدّالةُ على معنى ، فكلٌّ واحدٍ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ كلمةٌ ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منها لَفظةٌ دَالّـةٌ على مَعنى ، والكَلِمَةُ على وزن النَبِقَةُ هي لُغة أهلِ الحِجَازِ ، وجَمعها كَلِمٌ كَنَبِقٍ ، وأمّا التّميميُّون فيقولون : كِلْمةٌ على وزن سِدْرةٍ ، ويُوافقون الحجازيين في الجَمْعِ .

---

(١) طبقات النحويين للزبيدي : ١٢٣ (ترجمة الفراء لا ثعلب كما قال المؤلف) .

(٢) الزبيدي : (٣١٦ - ٣٧٩) .

هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي عالم بالنحو واللغة أخذ عن أبي علي القالي وغيره ، أخباره في : بغية الملتمس : ٥٦ ، معجم الأدباء : ٥١٨/٦ .

(٣) سورة الحاقة : آية : ٧ .

(٤) سورة القمر : آية : ٢٠ .

وقال ابنُ جنِّي (١) : إنَّ التَّميميين يقولون : كِلْمَةٌ وكِلَمٌ ، كسِدْرَةٍ وسِدَرٍ واستَعمل اللُّغتين فى هذين البيتين ، وحكى الفَرَّاءُ (٢) فيها ثلاثَ لُغَاتٍ : كِلْمَةٌ وكَلِمَةٌ وكَلْمَةٌ كوِرْقٍ ووَرِقٍ ووَرْقٍ . ثمَّ قالَ النَّاظمُ : (وَالقَوْلُ عَمّْ) أى : عمَّ جَمِيعَ ما تقدَّمَ يَعنى أنَّه يُطلَقُ القَولُ على الكَلَامِ ويُطلَق على الكَلِمِ وعلى الكَلِمَةِ فقولك : قامَ زَيدٌ كلامٌ وقَولٌ ، وقَولُكَ (زيدٌ وعَمرٌو كَلِمٌ وَقَوْلٌ ، وقولك : زَيْدٌ كلمةٌ وقَولٌ أيضًا ، فالقولُ أعمُّ من كلِّ واحدٍ منها . وبالجُملة فالقَول يَنطَلِقُ على كلِّ ملفوظٍ به ، سواءٌ كان مُفرداً أم مُرَكَّباً ، مُفيداً أم غيرَ مُفيدٍ .

وقَولُهُ : (وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ) استَعمل هاهنا كِلْمَةٌ على لُغة التَّميميين كما ذَكرتُهُ . ومعنى : (يُؤَمّْ) يُقصَدُ . يُقالُ : أمَّ الرَّجُلُ الشَّئَ يَؤُمّـهُ إذَا قَصَدَ نَحوَه ، يُريد أنَّ الكلمةَ قد تُطلقُ على الكَلامِ التَّامِ ويُقصدُ بها قصده وهذا الإطلاق لُغويٌّ ، لا اصطلاحيٌّ ، وهو الذى قَصَدَ، ومثال ذلك قَولُهُ تَعَالَى (٣) ﴿ وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا ﴾ / ، يعنى ١٩/ لاَ إلهَ إلا اللَّه ، وكذلك قوله (٤) ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى ﴾، وقالَ تَعالى(٥) :

﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾، يَعنى ما تَقَدَّم من كلامه . وفى الحَدِيثِ (٦) : (الكَلِمَةُ الطَّيِّبةُ صَدَقَةٌ) وفى الصَّحيح (٧) : أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا لَبِيْدٌ (٨) :

---

(١) الخصائص : ٢٥/١ ، ٢٧ .

(٢) رأى الفراء فى الصحاح : (كلم) قال : وحكى الفراء فيها ثلاث لغات .

(٣) سورة التوبة : آية : ٤٠ .

(٤) سورة الفتح : آية : ٢٦ ، وتكررت الآية فى (أ) .

(٥) سورة الزخرف : آية : ٢٨ .

(٦) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ٣٧٤/٢ .

(٧) الحديث : البخارى : ٥٢/٤ . بلفظ مختلف .

(٨) ديوان لبيد : ٢٥٦ والبيت بتمامه :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... وكل نعيم لا محالة زائل

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِـلُ

والكَلِمَـةُ أيضًا : القَصِيدَةُ بطولِـهَا يُقالُ : كلمةُ فلانٍ بمعنى قَصيدة فلانٍ .

* * *

بِالجَرِّ وَالتَّنْـوِيْنِ وَالنِّـــدَا وَأَلْ ومُسْنَدٍ للاسْمِ مَيْـزُهُ حَصَـلْ

جَرَتْ عادَةُ النَّحويين أنْ يُعَرِّفوا هؤلاء الكَلِم بطريقين :

أحدهما : طَرِيق الحَدِّ ، والآخرُ : طريقُ التَّعريفِ بالخَوَاصِّ ، وقَصدهم في ذلك أنَّه لما كانت الأسماءُ والأفعالُ والحُرُوفُ على ضَربين : ضربٌ ظاهرُ الدُّخول في الحَدِّ . وضربٌ غير ظاهرِ الدُّخول فيه ، لعدمِ ظُهُورِ ذَاتياتِهِ بسببِ شَبَهِهِ بغيرِه ، والحَدُّ الحقيقيُّ إنَّما هو المعَرف بالذَّاتِيِّ ، أرادوا أن يتموا قَصْدَ التَّعريفِ مع ذلك بالخواصِّ والأحكامِ ، وذلك أن النَّحويين إنَّما حَكَمُوا للضَّربِ الثَّاني بإلحَاقه بالضَّرب الأوَّلِ : لأنَّهم وَجَدُوا أحكامَ الضَّربِ الأولِ جاريةً في الضَّرب الثَّاني ، ولولا ذلك ما ادَّعوا أنَّه منه ، بل من نوعٍ آخر ، وأيضًا فإنَّ الحدَّ تَمييزٌ (١) للمَحدود من جهةِ معناه ، والتَّعريف بالخَواص تَمييز له من جهة لَفظه ، وتَعريف النُّحاة بالأمر المعنوي إنما يكون مقيَّداً باللَّفظ ؛ لأنَّ نظرهم بالقَصد الأول في اللَّفظِ ، وبالقَصد الثاني فِي المَعنى ، فلما عَرَّفوه بمالَهُ من جهة المَعنى أرادوا أن يعرِّفوه بماله من جِهةِ اللَّفظ ، ولما كان التعريف بماله من جهةِ اللَّفظ أقرب إلى القَصد النَّحوي وأسهل على المُبتَدِيء وهو التَّعريف بالخَواص اجْتَزَأ النَّاظِمُ - رحمه الله - بِهِ فقال : (بِالجَرِّ والتَّنْوِيْنِ .... إلى آخره) أمَّا الجَرُّ فهو عبارَةٌ عن عَمَلِ الجَارِّ ، والجَارُّ مُختص بالاسمِ حَرفًا كان أو اسمًا ، فكذلك عمله نحو : مررتُ بزيدٍ ، وجئتُ من الدَّارِ إلى

---

(١) في (أ) تعيين .

المَسجدِ ، وجاءني غُــلامُ زَيدٍ ، وصَاحِبُ عَمرو ، وَقَعَدتُ خَلْفَ دَارِ زَيْدٍ ، وما أَشبَهَ ذلك ، ووجهُ اختصاصه بالاسمِ يَتَبيَّنُ إن شاءَ اللّه في قَوله :

وَالاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِما

وما جاءَ من نَحوِ قَوله (١) :

وَاللّهِ مَا لَيْــلِى بِنَــامَ صَاحِبُهْ

وقَولِ الآخر (٢) :

وللّهُ عَنْ يَشْفِيكَ أغْنَى وَأَوْسَعُ

وَقولِهِم (٣) : (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ) ، وقولِهِم (٤) : (اذْهَبْ بِذِيْ تَسلَم) وما أشبه ذلك فقليلٌ في كثيرٍ ، وأيضا هو خَــارِجٌ عن كلامِ النَّاظم حيثُ قال : (بالجَرِّ) ولم يَقُلْ بحروفِ الجَرِّ ، والجرُّ مفقــودٌ في هذه الشَّواهد وإن وجدت أدواتُهُ إلا أن يُقالَ : إنه أرادَ بحروفِ الجَرِّ ، لكن حَذَفَ المُضاف ، فَـهَذَا خـلافُ الظَّاهِرِ فَلا يُـدَّعى إلا بدَليـلٍ ، وإن سُلِّم فـذلــك كلُّه مؤوَّلٌ ، فلم يَعْتَبِرْ به ووكل أمره إلى أبوابه ومَواضعه ، إذ ليس من قَبيلِ ما يُنَبِّهُ المُبتدىء ولا مَن يَليه عليه في مثلِ هذا المَوضع ، وقد تقدَّم نحو هَذا في مسألةِ الكَلام .

وأمَّا : (التَّنوين) فهو نونٌ ساكنةٌ مزيدةٌ في آخر الاسم لمعـنى يختص به، وإنَّما كان مختصًا بالاسمِ، لأنَّه إمَّا أن يَدُلَّ على تعريف ماهو صالح للتنكير

---

(١) البيت

وهو في الخصائص : ٣٦٦/٢ (وما زيد بنام) ، وأمالي ابن الشجري : ١٤٨/ ، وخزانة الأدب : ١٠٦/٤ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١٤٧/٢ ، والإنصاف : ٩٨/١ ، ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٥٨/٣ ، والأصول : ١٢/٢ ، ١٥ .

بَقَاءُ الأصَـالةِ ، وهو تَنـوينُ الصَّـرفِ ، والأصـالة/ إنَّمـا هى للاسم فَـلا ٢٠/
يَلحق ما يدلُّ على بقائِـها غَيرَه نحو : ابنٌ ورَجُلٌ وزَيْدٌ وعَمْرٌو ، وإمَّا أن يَدُلَّ على تَنكير ما هو صالحٌ للتَّعريف وهو تَنـوين التَّنـكير ، فـلا يَلحق غَيرَ الاسمِ لعدمِ الحاجةِ إليه فى ذلك الغَير نحو : صَهٍ ومَـهٍ أفٍّ ، وإما أن يكون عوضـاً من مـضـاف إليه ، فـلا يَلحق غيـر الاسم لاختـصـاصِ الإضـافة به نَحو : يَومَئذٍ وحَيْنَئذٍ ، وإمَّا أن يكون دَليلاً على مقابلةِ جمعِ مؤنَّثٍ بجمعِ مذكَّرٍ ، فلا يكون فى غيرِ الاسمِ : لأنَّ الجمعَ لا يكونُ فى غـيرِه نحـو : مُسلمـات وهِندات ، وأمَّـا التَّنوين اللاَّحِقِ عـوضـاً من مـدَّةِ الإطلاقِ نحوَ قَولِ جَريرٍ (١) أنْشَدَهُ سِـيْبَوَيْـهِ : (٢)

أقِلِّى اللَّـومَ عَاذِلَ والعِتَـابَنْ وَقُـولى إنْ أصَبْت لَقَدْ أصَـابَنْ

والتَّنوين الـمُسَمَّى بالغَـــالِى نحو ما أنْشَـــدَهُ أبو الحَسَن فى (كِتَابِ القَـوَافِى) (٣) لرُؤْبة بن العَجَّاج (٤) :

وَقَـاتِمِ الأعْمَـاقِ خَاوِىْ المُخْتَرَقْن

فَهما غيرُ مختصين بالاسمِ : لأنَّ الرَوِىَّ قد يكونُ بعضَ فعلٍ وبَعض حَرفٍ ، كما يكون بعضَ اسمٍ ، ولا يُعتَرَض على النَّاظم بذلك ، لأنَّه يُبنى فى التَّنـوين على الغـالب فى الكلامِ ، والغَـالبُ فى الكلامِ مـا اخـتُصَّ بالاسم فـاكتَفَى به، وأمَّا النِّداءُ وهو ممدودٌ فـأتى به مقـصـورًا لضَرورة الوَزن فمـختَصٌّ بالأسمـاءِ أيضاً، وهـو تَصويتك بـمن تُريدُ إقبالَهُ عليكَ لتُخاطبه بحرفٍ من حـروفه ، ووجهُ اختصـاصه بالأسمـاءِ أنَّ المُنادى

(١) ديوان جرير : ٦٤ .

(٢) الكتاب : ٢/ ٢٩٩ .

(٣) كتاب القوافى للأخفش : ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ .

(٤) ديوان رؤبة بن العجاج : ١٠٤ .

مفعول فى المَعنى ، لأنَّ معنى يا زيدُ : أنادى زيداً أو أدعو زيداً ، والمفعولية من خَصائص الاسمِ ، فكذلك النِّداء ، وما جاءَ من نحو : (يا نِعْمَ المَوْلَى ويا نِعْمَ النَّصِيْرُ) وقِراءَةِ الكِسَائِيِّ (١) : ﴿ ألاَ يَااسْجُدُوا ﴾ (٢) وقولِ الرَّاجِزِ (٣) :

يَا دَارَ سَلْمَى يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي

ونَحو ذلك فغيرُ داخلٍ على النَّاظم ، إذْ لم يَجعلِ الخَاصَّةَ هى حرفَ النِّدَاء وإنَّما جعَلها نَفْسَ النِّداء ، ونِداءُ هذه الأشيَاء لا يَصِحُّ ، إذ لا يُنادى إلا مَنْ يُجيب . أو مَن يُقام مُقامه كالمَندوب ، وأيضاً كلُّ ما جاءَ من ذلك أصله وُجود المُنادى فى اللَّفظ ، إلاَّ أنَّه عَرَضَ له الحَذْفُ على ما هو مَذْكُورٌ فى بابِه فلا يُعترض به . وأمَّا (أل) وهى أداةُ التَّعريفِ المُعبَّر عنها بالألِف واللاَّمِ ، - وإنَّما عُبِّر عنها " بأل " اختصاراً - فمختصةٌ أيضاً بالأسماءِ على جَميع وُجُوهِهَا من كونِها لتَعريفِ العَهْدِ أو الجِنْسِ أو زائدةً أو موصولةً أو غيرَ ذلك من أقسامها ، وذلك أنَّ المقصود بها التَّعريفُ ، والفِعل لا يَتَعَرَّفُ لأنَّ مدلولَه جِنْسٌ ، فهو أبداً مُبْهَمٌ فى جنسه ، وإذَا جاءت زَائدةً فإنما تَدخل على ما كانَ شأنها أن تَدخَل عليه ، وهو الاسم كقولِ ابنِ مَيَّادَةَ (٤) :

رأيتُ الوَلِيْدَ بن اليَزيدِ مُبَاركاً ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ شَدِيْداً بأعْبَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُه

وكذلك الموصولة ؛ لأنَّها للتَّعريفِ أيضاً ، وإن جرَى مع ذلك كَونها موصولةً إذ ليس المَعنيان بمُتَنَافِيَيْنِ ، ولا يُعتَرَضُ عليه بِها ، وإن كانَ قَدْ أجازَ أن تدخلَ على الأفعال اختياراً على ما سَيأتى ، وقد جاءَ ذلك فى الشّعرِ

---

(١) انظر السبعة لابن مجاهد : ٤٨٠ وإيضاح الوقف والابتداء : ١٦٩/١ .

(٢) سورة النمل : آية : ٢٥ .

(٣) هو العجاج ، انظر ديوانه : ٤٤٢/١ .

(٤) شعر ابن ميادة : ٨١ .

على وجهِ الضَّرورةِ عندَ غيره نَحو ما أَنْشَدَهُ أبو زَيْدٍ (١) من قولِ ذي الخِرَقِ الطُّهَوِيّ (٢) :

يَقُوْلُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً   إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

ولا بِدُخُولِهَا على الجُملة نَحو قولِه (٣) :

مِنَ القَوْمِ الرَّسُوْلُ اللهِ مِنْهُمْ   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

لأنَّ النَّاظِمَ قد نَصَّ على أن /دُخُولها على الفعل قليلٌ ، ألاَ تَرَاهُ /٢١ كيفَ قالَ في بابِ المَوصولِ : (وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ) . وأمَّا دُخُولُهَا على الجُملةِ فقد اتَّفق الجَميعُ على شُذُوذِهِ فلا يُعْتَدُّ به وعلى الجُملة فدُخولُ الألفِ واللاَّمِ على الاسمِ واختصاصها به هو الشَّهيرُ والكثيرُ ، فيَكفي في كونها معرفة .

وأمَّا قوله : (ومُسْنَدٍ للاسْمِ) فَمُسندٌ فيه اسمُ مصدر من أسند إسنادًا ، أي وإسنادٍ للاسم ، وهو مَجرور عطفاً على ما قبله ، واللامُ في الاسم بمعنى إلى ، والاسنادُ إلى الاسمِ هو الإخبار عنه ، وقد عرَّفَهُ ابنُ مالكٍ بأنَّه تعليقُ خَبَرٍ بمخبَرٍ عنه ، أو طلب بمطلوب منه، يعنى أن من خصائص الاسمِ أن يُسند إليه ، بخلاف الفعلِ والحَرفِ ، فإنَّهما ليسا كذلك. أمَّا الفعلُ فيُسندُ ، لكن لا يُسنَدُ إليه، أي يُخبر به ولا يُخبَرُ عنه .

---

(١) النوادر : ٢٧٦ .

(٢) انظر أيضا شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٢ ، والخزانة : ١٤/١ ، ٤٧٧/٢ ، وذو الخرق الطهوى هو : خليفة بن حمل بن عامر شاعر جاهلى . أخباره فى الخزانة : ٢٠/١ ، والمؤتلف والمختلف : ١٠٩ ، ١١٩ .

(٣) لم ينسب إلى قائل معين . أورده ابن عصفور فى ضرائر الشعر : ٢٨٩ ، وأورده ابن مالك فى شرح التسهيل : ٣٤/١ ، وشرح الكافية : ٢٠١/١ .

وأمَّا الحَرْفُ فلا يُسْنَدُ إليه ، أيْ : لا يُخبر به ولا (يُخبر) عنه ، ووجه ذلك أنَّ معناهما لا يَقبَلُ الإخبارَ عنه ، فإنَّك لو قلت : ضَحِكَ خَرَجَ ، أو كَتَبَ يَنْطَلِقُ لم يكن له مَعنى ، وكذلك الحَرفُ لو قلت هَلْ زَيْدٌ أو زَيْدٌ هَل ، وهو أجدر ، فإن ورد إسنادٌ إلى غير الاسم فعلَى تأويلِ الاسم فقولهم : تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ من أنْ تَرَاه مَحمولٌ على مَعناه ، وإن كان " تَسْمَعُ " في اللَّفظ مخبراً عنه بخَيرٍ ، وكذلك قول الله تعالى (١) : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ فَفَاعِلُ " بَدَا " في اللفظ " لَيَسْجُنُنَّهُ " ، ومن هذا النَّوع كثيرٌ ، فهذا كلُّه غيرُ داخل على النَّاظم ، لأنَّ الإسنادَ بمَعنى الإخبار، والإخبارُ عن الفعلِ بهذه الأشياء على حَقيقَتِهِ لا يَصِحُّ ، فالإسنادُ إليه فيها مَفقودٌ ، وإذا حُمِلَ الكلامُ على معناه صار الإسناد فيه إلى الاسم فشمله تَعريفُهُ ، وذلك صَحيحٌ ، فعلَى كلا الاعتبَارين تعريفه صَحيحٌ .

واعلم أنَّ الإسنادَ عندَ المُؤَلِّفِ على وَجْهَين : إسنادٌ باعتبارِ المَعنى وإسنادٌ باعتبارِ اللَّفظِ .

فأمَّا الأول فهو المُخْتَصُّ عنده بالأسماءِ ويُسمَّى إسناداً حَقِيْقِياً وإسناداً وضعياً كقولك : زَيدٌ فاضلٌ ، فإنَّما أخبرتَ بالفَضلِ عن مدلُولِ زيدٍ لا عَن لَفظِهِ ، وهذا هو المُختصُّ عنده بالأسماء .

وأمَّا الثَّاني فَيصلُح لكلِّ واحدٍ من أنواعِ الكلمِ . فيصلح للاسمِ نحو زَيْدٌ معربٌ ، وللفعل نحو قامَ : فعلٌ ماضٍ وللحَرف نحو " في " حَرفُ جَرٍّ ، وأيضًا

(١) سورة يوسف : آية : ٣٥ .

يصلح للجُملة نَحــو : " لاَ حَــوْلَ ولا قُــوَّةَ إلا باللّه كَنْــزٌ من كُنُــوزِ الجَنَّــة " (١) وهذا الـمَنْزَعُ ذَهَبَ إليـه القَـرافى (٢) ، واستَـحسنه ابنُ هانِئٍ (٣) من شُيُوخِ شُيُوخِنَا ، وهم فى ذلك مُخـالفون لِجَميعِ النَّحويِّين ، فلَيس الإسنادُ عندهم إلاّ على وجهٍ واحدٍ وهو الإسنـادُ الحـقيقىُّ فَكلُّ لَفْظٍ أُسـنِدَ إليه إنَّما أُسند إلى مَعناه فإذَا قُلت : زيدٌ قائمٌ ، فـإسناد القيـام إنَّما هو لمدلولِ زَيدٍ ، لا لمُجرَّد لَفظِهِ ، والتَّقدير عندهم ذُو زَيدٍ قائمٌ ، أى مدلول هذا اللَّـفظِ قائمٌ ، ثم يتَّسِعون فـيَنسبـون الإسنـادَ إلى اللَّفْظِ مَجَـازاً ، وكـذلك الحَـالُ إذا قُلتَ : قـامَ فِـعـلٌ مـاضٍ ، فـعبـارتُك لَفْظٌ مـدلوله الفعل الـمَعلوم الذى هو قـامَ الدَّال على الحَدَث والزَّمـان الـمَـاضِي ، وليس الفـعلُ هو نفسُ عـبـارَتِكَ ، بل هـو مَـدلولها ، وكـذا القَولُ فى سائرِ البابِ .

وإذَا تَقَـرَّرَ هذا فـالإسنادُ فى كـلامِ النَّاظِمِ هو الحَـقـيـقى بلا بُدٍّ ، لأنَّه جعـــله من خَصائص الاســمِ ، فهو بذلك موافقٌ للنَّاسِ ، ومُخَــالفٌ لـمَذهبه

---

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ٥/١٥٦ .

(٢) القرافى : (؟ - ٦٨٤ هـ)

أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافى شهاب الدين أبوالعباس ، من أشهر علماء المالكية فى القرن السابع فقيهٌ أصولى نحوى : أخباره فى : الديباج المذهب : ٦٢ ، .

(٣) ابن هانئ : (؟ - ٧٣٣ هـ)

محمد بن على بن هانئ اللخمى السبتى أبو عبدالله إمام من أئمة النحو وفَرَضىٌّ بارع ومؤرخ ، أصله من الأندلس ونزل سبتة وبها توفى .

أخباره فى طبقات القراء : ٢/٢١١ ، وبغية الوعاة : ١/١٩٢ . له شرح على ألفية ابن مالك موجود فى مركز البحث (قطعة منه) وقطعة أخرى فى جامعة الإمام فى الرياض .

ويغلب على ظنى أن نسخة شرح التسهيل المجهولة الموجودة فى المكتبة الحمزاوية فى المغرب هى من تأليف ابن هانئ هذا والله أعلم .

فى " التَّسهيل " (١) و " شَرْحِهِ " (٢) ، بدَليل إطلاقِهِ (هنا) ، إذ لَو / كان ٢٢/ بِمَذهَبِهِ هُنَا مُوافقاً له هنالك لَجَعَلَ الإسناد إلى المَعنى كما جَعَلَه فى " التَّسهِيلِ " وإلاَّ دَخَلَ عليه فى التَّعريفِ الفعلُ والحَرفُ والجُملةُ ، وهو لم يَفعَلْ ذلك ، بل قالَ : (وَمُسنَدٍ للاسْمِ) فنَسَبَ الإسناد إلى الاسمِ ولَم يَنسبه إلى المُسَمَّى ، فعُلِمَ بذلك مُوافَقَتُهُ للجَماعةِ ، وهو المَذْهَبُ الصَّحيحُ ، والدَّليلُ عليه أمرانِ .

أحدُهُما : الإجماعُ قَبله وقبل مَنْ وافَقَه على أنَّ غيرَ الاسمِ لا يُخبر عنه .

والثَّانِى : أن يُقالَ له إذَا قُلت : قامَ فعل ماضٍ ، فمَا إعرابُ قامَ ؟ فلامحيصَ له عن أن يَقولَ : مبتدأ ، وهو عَيِن التَّنَاقُضِ فى مَذهبه ؛ لأنَّه زَعَمَ أولاً أنه فعل ثُمَّ أقرَّ بأنَّه مبتدأ ، والمُبتَدأ فى مَذهبه لا يكونُ فِعلاً ولا حَرْفاً ولاجُملة ، فَصَحَّ أنَّ مذهَبَه مُتَنَاقضٌ فى المَسألة ، وكذلك إذا قُلتَ : " فى " حَرف جرٍ ، و " لا حول وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللَّه كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ " القول فى الجَميع واحدٌ وقوله : (ومُسنَدٍ للاسم مَيْزُهُ حَصَلْ) مَيْزُهُ : مُبتدأ ، خبره حَصَلَ ، و (بالجَرِّ) متعلقٌ بحصل ، والتقدير : مَيْزُهُ حصل بالجرّ والتَّنوين ، وكَذَا إلى آخره ، وفى هذا الكَلامِ وضعُ الظَّاهر مَوضع المُضمر ، والمُضمر موضع الظَّاهر ، فأصلُ الكلامِ أن يقولَ : مَيْزُ الاسم حَصَلَ بالجَرِّ والتَّنوين والنِّداء ، وأل وإسناد إليه ، لكن لما افتقر إلى التقديم والتَّأخير لأجلِ الوَزن عوَّض من المُضمر فى " له " الظَّاهر لتقدُّمِه فى اللَّفظِ . ومن الظَّاهِرِ فى مَيز الاسم المُضمر ليكون عائداً على ما قبله .

---

(١) التسهيل : ٣ .

(٢) شرح التسهيل : ١٣/١ .

ويُروى : (ومُسْنَدٌ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ) وهو بمعنى الأول إلا أن في إعرابه إشكالاً فيصعب تَنزيله بسبب ذلك على المعنى المُراد فانظر فيه ، وذلك أن قولَه : (للاسم) إمَّا أن يجعَلَه خبرَ المُبتدأ الّذى هو تَمْيِيزٌ فيتعلق حينئذٍ باسم فاعلٍ مقدَّرٍ ، و " حَصَلَ " فى موضعِ الصِّفة لتَمْيِيزٍ ، كأنَّه قال : (للاسم) تَمْيِيزٌ حاصِلٌ بالجَرِّ والتَّنوين وكَذا وكَذا والإسناد ، والمَعنى على هذا غيرُ صَحِيحٍ إذ الاسنادُ من حيثُ هو إسنادٌ غيرُ مختَصٍّ بالإسمِ لاشتراكِ الفعلِ معه فيه ، فالاسمُ يَتَعَلَّقُ به الإسناد من جهَتَيْنِ ، والفعلُ يتعلق به من جهةٍ واحدةٍ ، وهو كونُهُ يَقَعُ مسنداً إلى غيره فليس بخالٍ من الإسنادِ كالحَرفِ ، فالإسنادُ ليسَ بمعرفٍ للاسمِ على هذا التقدير .

وإمَّا أن تَجعل " للاسم " مُتَعَلِّقًا بمسندٍ وتَمييز مبتدأ خبره حَصَلَ، كأنَّه قالَ : تَمييز حَصَلَ بالجَرِّ والتَّنوين وكذا والإسناد للاسمِ، والمعنى على هذا أيضاً لا يتمُّ ، لأنَّ التَّمييز لا يُدْرَى لماذَا هو ، ألِلاسمِ أم للفعلِ أم للحَرفِ ؟ والمراد تَمييز الاسم بخصوصه عن غَيره ، وليس فى اللَّفظِ ما يُعَيِّنُ ذلك ، والكلامُ مُحْتَمِلٌ للبَحث فتَأَمَّلْهُ .

وعلى الجُملة فالعِبارةُ الأولى أحسنُ وأسلَمُ مِنَ الاعتِراضِ ، فلذلك اعتمدتها وباللّه التَّوفِيْق .

فهذه خَمْسُ خَوَاصٍّ تُحيط بتَعريف الأسماء جميعها أو أكثرها .

ولما أتى على تَعريف الاسمِ بخواصه جَعَلَ يَذْكُرُ للفِعل مثلَ ذلكِ فقَالَ :

بِتَا فَعَلْتَ وأَتَتْ وَيَا افْعَلِيْ وَنُوْنِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي/ ٢٣/

تاء فعلتَ يَحْتَمِلُ أن تُضْبَطَ بالثَّلاث ، لأنَّ المقصودَ من الجَميع واحدٌ ، ويريد أنَّ التَّاءَ التى تَلحق آخرَ الكلمةِ ، على حدِّ لحاقِها

فى فَعلتَ ، تُمَيِّزُ الفعــلَ عن غَيره ، لأنَّــها لا تَلحق إلا الفعلَ وعادته أنْ يُعطى الأحكَامَ بالأمثلة و (يقرر) (١) الأصُول بها ، طلباً للاختِصَار ، واتّكالاً على فهم المُراد منها ، ويعبر عن هذه بأن يُقال: الاتصال بضميرِ الرّفع البَارزِ ، فيدخل تَحت هذه العبـــارة أيضاً ياء الواحدة المُخاطبة ، وهى المُرادةُ بقوله : (ويَا افْعَلِى) أى : الياءُ التى تَلحق الكلمة على حدٍّ لحاقها فى افعلى يا هند ، وفى معنى ذلك الياء اللاحقة فى تَفعلين ، فمثالُ التَّاء فى فعلت قولك : ضربتَ وضربتُ وضربتِ وكذلك خَرجتُ وقمتَ وقَعدتِ ، وما أشبه ذلك ، فكلُّ ما لحقته هذه التَّاء فهو فعلٌ ، وعلى هذا يكون عنده "ليس" و "عسى" فِعلين ، لأنك تقول : لستُ ولستَ ولستِ ، وعَسيتُ وعَسيتَ وعَسيتِ ، وذلك صحيحٌ ، وقد خالفَ البغداديُّون(٢) فى " لَيس " فعدُّوها فى الحروفِ لما لموافقتها فى المعنى .

---

(١) فى الأصل (يقدر) .

(٢) ذهب إلى هذا الرأى ابن السرَّاج وتلميذه أبو على الفارسى وغيرهما . قال أبو على فى الحلبيات : ١٧١ - ١٧٤ .

ومما يدلك على أنها ليست كالأفعال أنه قد جاء فى الشعر (ليس) بلا نون متصلة بعلامة ضمير المتكلم ، وذلك قوله :

* قد ذهب القوم الكرام لَيْسِي *

ثم قال : ولا نعلمهم حذفوها من فعل فى اختيار ولا ضرورة ، إلا أن تكون فى تضعيف كقوله :

* بسوء الفاليات إذا فلينى *

فَحَذْفُهم له من " ليس " كَحَذْفِهِم له من " ليت " على أنه جار عندهم مجرى ما ليس بفعل ، كما أن " ليت " كذلك ، ومما يدل على أنه ليس بفعل على الحقيقة ككان وأخواتها ، أن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضى والحاضر أو الآتى ، فلما خلت " ليس " من أن تكون داخلة على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدخل عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها ، وإذا لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفى الحال كدلالة " ما " التى لا إشكال أنها حرف .

ثم قال : .... ولم يكن فى " ليس " دلالة على ضرب من هذه الضروب الثلاثة ثبت أنها ليست بفعل على الحقيقة وانما أجروها مجرى الأفعال فى اللفظ كما أجروا " ما " مجراها وكما أجروا " إن " وأخواتها مجراها .

وانظر : الأزهية : ٢٠٤ ، ورصف المبانى : ٣٠٠ ، والجنى الدانى : ١٩٩ ، والمغنى : ٣٢٥ .

وأمّا البَصريون[1] فهى عندَهم فى الأفعـــالِ اعتباراً بجريان أحكامِ الأفعـالِ عليـها ، ومن جُملتهـا الاتصـال بضـمير الرفع البـارز الذى عرفْ به الناظم ، ويدخل له أيضا فى الأفعال : هيتَ و هيتُ[2] و هِئْتُ و هُيِّيتُ وما أشبه ذلك، وإن كانت عندَ غيرِه أسماءَ أفعالٍ ، لأنّ مذهَبَهُ فى غيرِ هذا الكتاب أنّ ما لحقه ضَمير الرَّفع البارز فهو فعلٌ ، وإن كان ليس على صيغة الأفعال . ألا تراهُ قال فى " التَّسـهيل " [3] فى بـابِ أسـمـاءِ الأفـعـالِ والأصـوات : وبروزه - يعنى الضَّمـير - مع شـبهها فى عدم التَّصرف . يعنى شَبه أسماءِ الأفعالِ دَليلُ فعليَّته .

وتعريفه الفعل هنا بذلك يدلُّ على أنّه ذهبَ فيها إلى مذهبه فى "التَّسهيل" وهو ظاهرٌ ؛ لأن الضمائرَ البارزةَ إنّما شَأنُها أن تَلحقَ الفعلَ لا الاسمَ ، لكن قد وَجّه ابنُ جِنىٍّ بروزَ الضَّميرِ فى اسمِ الفعلِ بأنّها لَمَّا كانت دالةً على الأفعالِ ونائبةً منابَها ، وقويتِ الدلالةُ عليها حتَّى كأنها هى ، ظَهَرَ فيها الضَّميرُ فى بَعضِ الأحوالِ ، لِيَدلَّ على قوةِ شَبهها بالأفعالِ التى نابَتْ عنها . قالَ : وأيَّد ذلك كـونُ الموضـعِ للأمـرِ ، والأمـرُ إنما بابه أن يكونَ للأفـعـالِ . قـال : فـتـضـارعت الحَـالان ، أعنى وقـوعَ هذه الأسمـاء نائبـةً عن تلك الأفـعـال ، وغَلَبَـةَ الأمـرِ على الفعلِ فبَرَزَ ما بَرَزَ من الضَّميرِ هنا فى بعضِ الأحوالِ ، مُناسباً لما هُمْ بسبيله من إرادةِ الفعلِ الذى نابَ الضَّمير له ، وتَمكنه فيه ، هذا ما قال فى توجيهه منضمـاً إلى مُعـارضٍ عَارضـه فى دَعوى الفِعلية ، وهو أنّـهـا فى الغالبِ غيـرُ جـاريةٍ على أوزان الفـعـــلِ كـهِيتَ ، وهيتِ ، وهَيْتَ وهِجْـدِ ، إذ يُقـال هـكذا

(١) هو مذهب سيبويه وجمهور النحـــاة ، الكتاب : ٢٨/١ ، ٢٧٦ .

(٢) ساقط من الأصل ومن (ت) .

(٣) التسهيل : ٢١٠ .

للوَاحِدِ ، مع أنّها قد لحقتها الضمائر ، أمَّا ما هو جارٍ على أوزانِ الفِعلِ فلا إشكالَ فى دعوى الفعلية فيها ، إذا لحقتها الضَّمائر كَهلُمَّ فى لُغةِ بنى تَميمٍ ، فالحاصلُ أنَّ سببَ الخِلافِ تَعارض الدَّليلين ، دَليلُ الفِعليَّةِ وهو بروزُ الضَّمير ، ودليلُ الاسميَّةِ وهو عَدَمُ الجَرَيانِ فى الغالب على أوزان الفِعْلِ ، فغلَّبَ ابن مالك جانبَ بروز الضَّمير وغلَّبَ ابن جِنِّى ومَنْ قَالَ بقوله جانبَ عَدَمِ الجَرَيَانِ على الفِعْلِ .

ومثال الياءِ فى/ (افعلى) قَولك : اضربى يا هندُ ، وقُومى /٢٤ واخرُجِى وأنتِ تَضربين وتَقومين وتَخرجين وما أشبه ذلك ، فكلُّ ما لَحِقَتْهُ هذه الياء فهو فعلٌ ، وعلى هذا يَدخل له فى قبيل الأفعال ما كان من نَحوِ: اجدم وهب وياي من أسماء الأصوات للحاقِ الياءِ المُشبهة لياء افعلى . ومنه قولُ عَدِىٍّ بن الرِّقاع (١) :

هنَّ عُجْمٌ وَقَدْ عَلِمْنَ مِنَ القَـوْ ل هبى واجدمى ويَاىَ وقومى (٢)

فهذه أصواتٌ لَحقتْها الياءُ المذكورةُ ، فحُكِمَ لها بحُكمِ ما شَأنها أن تلحقه وهو الفِعل ، وابنُ جِنِّى على مَذهبه فى أنَّها باقيةٌ على أصلها من الاسمية ، إلا أنَّها لحقتها من الضَّمائر الياءُ الدَّالةُ على التأنيثِ اعتباراً بما تضمَّنته من معنى الفعل ، ومذهب النَّاظم فى : اجدمى ظاهرٌ

(١) عدى بن زيد بن مالك بن عدى بن الرقاع العاملى شاعر كبير مقدم عند بنى أمية معاصر لجرير ، كانت بينهما أهاج ومنافرات توفى سنة ٩٥ هـ . أخباره فى الأغانى : ١٧٢/٨ ١٧٧ ، ورغبة الأمل : ٥ / ٢١٢ .

(٢) ديوان عدى : ١٤١ ورواية الديوان :

.... هبى واجدمى وهابى وقومى

قال شارحه أبوالعباس أحمد بن يحيى ثعلب - رحمه الله - " اجدمى وهابى وقومى كل هذا زجر للخيل " يراجع المخصص : ١٨٢/٦ .

لموافقته لوزن الفعل مع لحاق الضّمير وكذلك " هَبى " و " يـاي " لموافقتها دعى ورامى بخلافِ هجِدا وهجِدْنَهْ وما أشبه ذلك ، فإن تَعارض الدَّليلين فيها قائمٌ . واحمل على هذه الأشياء ما كان مثلها .

وأمَّا قولـه : (وأتَتْ) فـهو مَعطـوفٌ على فَعلَت ، أى وبتَاءِ أتَتْ ، يعنى أن التَّاءَ اللاحقَةَ آخرَ الكلمــةِ على الصِّفةِ التى هى عليها فى أتَتْ من كونها ساكنةً لازمةً للسُّكون فى أصلـها ، تَدُلُّ على أنَّ تلك الكَلِمَة فعــل لا اسمٌ ولا حرفٌ ، ومثال ذلك قامت هندٌ وقَعدَتْ وأكَلتْ وما أشبه ذلك ، ويدخل له فى حكمِ الفعليَّةِ بهذه الخاصة " نِعم " و " بِئس " و " لَيس " و " عَسى " ، لأنّك تَقول : نعمت المرأةُ هندٌ ، وكذلك بِئست ولَيست وعَست ، ولا يدخل عليه رُبَّتْ وثُمَّتْ من الحروف ، لأنَّ هذه التــاءَ غيرُ لازمةٍ للسُّكون بل الأكثرُ فيها الفَتْحُ ، فهى غيرُ الأولى المُقيَّدة بالسُّكون اللاَّزِمِ الذى أعطاه المثَـالُ .

وقَوله : (ونونِ أقْبِلَنَّ) يعنى أنَّ النُّونَ اللاَّحقةَ فى آخرِ أقبل هى من خَوَاصِّ الفعــل أيضًا ، تدلُّ على أنَّ أقبل وما أشبـهه مما يَصِحُّ لحــاقها له فعــلٌ ، وهى نونُ التوكيــدِ ، ونون التَّوكيــدِ على نوعين : شَـديدةٌ وخَفيفةٌ ، فالشديدةُ : هى الممثل بها ، وفى معناها الخَفيفة ، فكلتاهما مُعطيةٌ للمقصودِ من التَّمييــزِ ، وهذه النُّون تَدخُلُ على الفعــل الماضى وذلك قليـلٌ ، وتَدخل على الفعلِ المُضارع وفعل الأمرِ ، فمثال الأول قول النَّبى صلَّى الله عليه وســلَّم : " فَإمَّا أدْرَكَنَّ أحدٌ منكم الدَّجَّال .. الحديث " [1] ، فلحقت " أدرك " وهو ماضٍ ، وكذا ما أنشده فى " شرح التَّسْـهيل "[2] :

---

(١) جاء الحديث بلفظ (فإمَّا أدركنَّ واحدا منكم فليأت النهر ...) كنز العمال : ٣٠٥/١٤ .
(٢) شرح التسهيل : ١٣/١ .

دَامَنْ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا   لَوْلاَكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا[1]

فلحقت " دام " ولحاقها المُضارعَ والأمرَ كثيرٌ نحو : لتقومَنْ وأكْرِمَنْ عمراً ، والمقصود بإتيانه بنون التَّوكيد فى الخَواص أن يدخلَ له مع سائرِ الأفعالِ فعلُ التَّعجب ، لأنه لم يدخل بخاصة من الخواص المذكورة ، ونون التَّوكيدِ تَدخُلُ عليه نَحو ما أنشده ابنُ الأعرابى[2] .

وَمُسْتَبْدِلٍ من بعد غَضيا صُرَيْمَةً   فأحرِ به لطُولِ فَقْرٍ وأحريا

أراد وأحْرِيَنْ فأبدلَ النُّون الخَفيفةِ ألفـًا للوَقف ، وبهذا البيت استدلَّ فى " شَرْحِ التَّسْهِيل " على فِعلية (أفْعِل بِهِ) فى باب التَّعَجُّبِ، وإذا لحقت هذه النُّون أحدَ الفِعلين أعنى فِعْلَى التَّعجب ، ودَلت على فعليته حُمل عليه الفعل / الآخر وهو ما أفعله على ما يتبين فى موضعه إن شاء اللّه . ٢٥/

واعلم أن النُّون التُّوكيدية قد تدخل على الاسمِ لكن شاذًا فى الشِّعرِ نحو ما أنشدَه ابنُ جِنِّى[3] :

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

وأنشدَ أيضًا[4] :

(١) لم أعثر على قائله ، وهو فى شرح العينى : ١٢٠/١ ، والتصريح : ٤١/١ وشرح أبيات المغنى : ٤٣/٦

(٢) ابن الأعرابى المعنى هنا هو محمد بن زياد الأعرابى المشهور عند الإطلاق صاحب كتاب "النوادر" المتوفى سنة ٢٣١ هـ .
وقد أورد هذا البيت نقلا عن ابن الأعرابى الأزهرى فى التهذيب : ١٥٧/٨ والصَّغاني فى التكملة : ٤٨٠/٦ ، وغيرهما ، والغَضيا : مائة من الأبل والصريمة : تصغير صرمة – بكسر الصاد – وهى القطعة من الإبل نحو الثلاثين وصاحب الشاهد مجهول ، استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل : ١٤١/١ ، وابن عقيل فى المساعد : ١٥٣/٢ وغيرهما .

(٣) أنشده ابن جنى فى الخصائص : ١٣٦/١ ، وفى المحتسب : ١٩٣/١ ، والبيت لرؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٣ .

(٤) هو رؤبة بن العجاج ، ديوانه : ١٧٩ .

أشَاهِرَنَّ بَعدَنَــا السُّيُوفَـــا

فليس بقادحٍ فى كونِ النُّـون خاصةً بالفعلِ ، فلا يعترضُ على النَّـاظم به ، لأنَّه إنَّما بَنَى على المشهور من حالها ، مع أنَّـها لم تَدخُلْ إلا على ما هو من الأسماءِ جارٍ على الفعلِ من جهةِ لفظه ومَعناه ، وهو اسمُ الفاعل ، فكأنَّهم إنَّما أدخلوها على المضَارع ، ولأجلِ هذا استَغْنَوا عن الخَبَــر فى نَحوِ : أقائمٌ (١) الزَّيدان لكان المُبتدأ بمعنى الفعل . فَصارَ الكلامُ كَأنَّه مركبٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، فلم يأتُوا بخبرِ المُبتدأ اعتباراً بالمَعنى ، على ما سيأتى ذكره إن شاء الله ، فإذًا خصوصية النُّـون بالفعـلِ ظاهرَةٌ كما ذكر .

وقَوله : (فِعْلٌ يَنْجَلى) مُبتدأٌ وخَبرٌ ، وابتَدأ بالنَّكرة لأنَّها غير مُرادة بعينها كقَولهم : رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأةٍ ، أو لأنَّ الجُملةَ خارجةٌ مخرجَ الجوابِ لمن قالَ أفعْلٌ ينجلى بِشَىْءٍ ؟ فقال فى الجَواب : فعل يَنجلى بكَذَا وكَذا ، أو لأنَّ النَّكرة هنا قد تَقدم عليها شئٌ من معمولاتِ خَبرها ، لأنَّ قَوله : بتاء فعلت إلى آخره مُتَعَلِّقٌ بـ "يَنْجَلِى" ، فصارَ كقولهم : فيها أسَدٌ رَابِضٌ ، فأسَدٌ مبتدأ ورابضٌ هو الخَبَرُ ، وفيها مُتَعَلِّقٌ برابضٍ لقولهم : إن فيها أسداً رابضٌ .

و " ينجلى " معناه يظهرُ ويتبَينُ من غيره ، وتَقدير الكلامِ : فعلٌ ينجلى بتَـاءِ فَعلْتَ وأَتَتْ ، وياءِ افعلى ، ونُون أقبلنَّ .

وقَصْرُ تا فعلت ويا افعلى ضَرورةٌ ، وكان الأصلُ أن يقولَ : بتاء فعلتَ وأتت وياءِ افعلى ، وقد جاءَ مثله فى الكلامِ شاذًا ، حكى الكسائى : شربت ما يافتى ، إلاَّ أنَّ الذى فى كلامِ النَّاظم أمثلُ لاعتمَاد الاسم على الإضافة فصار مثل قولك : فو زيدٍ ، وذُو مالٍ ، ونحوهما ، بخلاف شَربت ما يافَتى ، والحاصل

---

(١) فى (أ) أمام .

أنَّ النـاظمَ أتَى بأربـعٍ خـواصٌ للفعل ، أحَـاطت بالتَّعـريـف بجـميـعِ الأفعالِ أو أكثرها .

سِـوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وَفِي ولَـمْ	فِعلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَـــمْ
وَمَاضِيَ الأفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ	بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ
والأمْرُ إِنْ لَمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَحَلْ	فِيْهِ هُوَ اسمٌ نَحْوَ صَهْ وَحَيَّـهَـلْ

لَمَّا عرف الاسمَ بخواصّه ، وعرَّفَ الفعْلَ كذلك بخَواصِّه ، أخبرَ أنَّ ما عداهما هو الحَرفُ ، فكلُّ كلمةٍ لم يَصلح فيـها شَيْءٌ مما تقدَّمَ من خَواصِّ الأسماءِ أو خواصِّ الأفعالِ فهى حرفٌ ، وهذا يَدلُّ من كلامه على أنَّ تلك الخَواص لم يَشذَّ عنها شَيْءٌ فعَلَيْكَ باختيَارِ ما التزم عهدته .

ومثَّل الحرف بثلاثةِ أمثـلةٍ :

أحَدُها : (هَلْ) وهو حرفُ استفهامٍ ، ويُطلقُ عليه سيبويه(١) أنَّه بمعنى " قَد " وهو مشتركٌ بين الأسماءِ والأفعالِ ، يَدخل على كلٍّ واحدٍ من النَّوعين فتقولُ : هل زَيدٌ قائمٌ ؟ وهل قامَ زيدٌ ؟ وهل يَقومُ زيدٌ ؟ فلا / ٢٦/ يَختصُّ بأحدِهما دونَ الآخرِ .

والثَّانى : (فِى) وهو حرفُ جرٍّ ، أصلُ معناه الظَّرفيَّة ، وقد يأتى لمعانٍ أُخَر ذكرها النَّاظمُ فى بابِ حُروف الجَرِّ ، وهو مختصٌ بالاسمِ نحو : قَعَدتُ فى الدارِ وفى المَسجدِ ، ولا دُخُولَ له على الفعلِ .

والثَّالثُ : (لَمْ) وهو حرفُ جزمٍ ينفى الماضى ، مختصٌ بالفعلِ لا دخولَ له على الاسمِ نحو : لَم يَقمْ ولم يَخرجْ .

وقَد أتَت هذه الأمثلةُ على جميعِ أقسامِ الحروف ، إذ لا يخرجُ حرفٌ

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٩٢ .

منها عن أن يكونَ مختصاً بالاسم أو بالفعل أو مشتركاً بينهما بثلاثة الأمثلة على ثلاثة الأقسامِ الحَاصرة لأنواعِ الجنسِ ، وهو تَنبيه حَسَنٌ وجميعها لا يَصلحُ فيه شَىءٌ من الخَوَاصِّ المُتَقَدِّمَةِ للأسماءِ والأفعالِ .

ولما كَمُلَ له التعريف بأنواع الكلمة وهى الاسمُ والفعلُ والحرفُ ، أخذَ يُبَيِّنُ أنواعَ الفِعل بخصوصه ويُمَيِّزُ بعضَها من بعضٍ ، وهى الماضى والأمرُ والمضارعُ ، فقال : " فعلٌ مضارعٌ يلى لم " وفعل مبتدأ خبره " يلى لم " وابتدأ بالنكرة لأنه وصفها بقوله : مُضَارِعٌ ، و " لم " منصوب الموضع على المفعولية بـ " يلى " أى : يلى هذه الكلمة .

ويريد أنَّ الفعل المضارعَ خاصته التى تُمَيِّزُهُ عن غيره صلاحِيَتهُ لأنْ يقعَ بعدَ " لم " تابعاً لها من غيرِ فاصلٍ بينهما، هذا معنى (يَلِى لَمْ) أى يَصلحُ لذلك لا أنَّه يريد وجودَ ذلك فى الكلامِ نحو ما مثَّل به من قوله : (لم يشم) وهو من شَمَّ زيدٌ رائحة كذا يَشَمُّها ، الماضى على فَعِلَ - بالكسرِ - أصله شَمِمَ والمضارع على يفعَل بالفتح ، والمَصدرُ : شَمٌّ .

و (يَلى) من ولىَ الشَّئَ يليه ولايةً ، إذا تبعه على أثره ليس بينهما حاجزٌ ، والفعل المضارع هو ما فى أوله إحدى الزَّوائد الأربع المجموعة فى قولك : (أَنَيْتُ) ، ويصلح لدخول البَواقى عليه على جهةِ التعاقب نحو : اضرب ونَضرب ويَضرب وتَضرب وما أشبه ذلك ، وإنما سُمى مضارعاً لمضارعته الاسمَ أى : لمُشابهته إياه من جهةِ اللَّفْظِ ومن جهة المَعنى ، كما سيذكر فى البابِ بعد هذا إن شاءَ الله تَعالى (١) .

---

(١) فى الأصل فقط .

ثُمَّ قال : (وماضِيَ الأفعالِ بالتا مِزْ) ماضى مفعولٌ بـ " مِزْ " و " بالتَّا " متعلقٌ به أيضًا ، والتقدير : مِزْ الفِعْلَ الماضىَ بالتَّـــاءِ . ويُقال : مازَ الشىءَ من الشَّىْءِ يمَيزه ، وميَّز منه غيره ، إذا أبرَزَه وأخرجه عنه ، ومنه القراءتان [1] : ﴿حَتَّى يَمِيْزَ الخَبِيْثَ مِنَ الطَيِّبِ﴾ و ﴿حَتَّى يُمَيِّزَ الخَبِيْثَ مِنَ الطَيِّبِ﴾ .

وقصر التَّاء ضَرورةً كما تقدَّم ، وهذه عادَتُه فى أمثالِ ذلك لا يتحَاشى عنه ولا عن غَيره من الضَّروراتِ الشِّعريةِ ، واستعمالِ اللُّغات النَّــادرة ، لداعيةِ الوَزنِ والقافية وسترَى ذلكَ كله إن شاء الله .

وأرادَ (بالتَّاء) التَّاءَ المُتَقَدِّمَةَ الذِّكرِ فى قوله : (بتَا فَعَلْتَ وأتَتْ) فالألف واللاَّم فى التَّا للعَهدِ الذِّكرى ، يُريد أنَّ الماضى من الأفعالِ وهو المَوضوع فى الأصلِ للزَّمان الماضى ، تُميِّزه من غيره من الأفعال بلحاقِ التَّاءِ المتقدِّمة الذِّكر له ، أى : بصلاحيته للحَاقها له ، فكُلُّ فعلٍ لَحقَتْهُ تاء الضَّميرِ نحو : قمتُ وقمتَ وقمتِ وخَرَجتُ وضربتُ ، أو تاءُ التَّأنيث السَّاكنة نحو : ضَربتْ ولَيستْ وعَسَتْ فهو فعلٌ ماضٍ .

ثُمَّ قال : (وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأمْرِ) (سِمْ) فعلُ أمرٍ من وَسَمَه يَسِمُه / سِمَةً وَوَسْماً : إذَا جَعَلَ عليه علامةً تُعرِّفُهُ من غيره ، أى : /٢٧ اجعل النُّون سِمَةً على فعلِ الأمر تُميزه عن غَيره ، وأراد بالنُّون المتقدِّمة الذِّكر فى قوله : (وَنُوْنِ أقْبِلَنَّ) فالألفُ واللاَّم فيها أيضاً للعهدِ الذِّكرى ، وفعلُ الأمرِ هو الدَّالُّ بوضعه الأولِ على الأمرِ للمُخاطب .

ولمَّا كانت هذه النُّون تَلحق الماضِى والمُضارعَ ، كما تَلحق الأمرَ

---

(١) سورة الأنفال : آية : ٣٧ .
قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو بفتح الياء خفيفًا .
وقراءةُ حمزةَ والكِسائىِّ ، بضمِّ الياء والتَّشديد (السبعة لابن مجاهد : ٣٠٦) .

على ما تقدَّم ، وكان لو سكَتَ أو اقتَصرَ [١] على تَعريفِه بالنُّون وحدَها لم يَصلُح[٢] للاشتراك الواقع بينه وبين الماضي والمُضارع في لَحَاقِها ، ضَمَّ إلى ذلك قرينةً أُخرى ليكونَ المَجموعُ معرِّفاً للأمر .

فقال : (إنْ أمرٌ فُهِم) أي : وَسِمْ بالنُّون المَذكورة فعلَ الأمر لكن بشرط أن يُفهَمَ من الفعل معنى الأمر تحرُّزاً من الماضي والمُضارع ، وبضَمِّ هذه الشَّريطة تم له ما أراد من التَّعريف ، وكذلك فَعَل في " التَّسهيل "[٣] فقال : والأمرَ معناهُ ونونُ التَّوكيد أي : ويُمَيِّزُ الأمرَ هذان الأمران معاً .

فإن قيلَ : تَمييزه بينَ الأفعال الثَّلاثة غير مخلص لخُروج فعل التَّعجب الذي هو ما أفعله عن كونه ماضياً ، إذ لا يصلح للتَّاء المَذكورة ، وخُروج "أفْعِلْ بِهِ" عن الثَّلاثة ، إذ لا يصلحُ لِلَمْ ولا للتَّاء ، وإن صَلَح للنُّون المُمَيِّزَة للأمر ، لم يَتَمَيز بها إلا مع اقتران مَعنى الأمر ، وهو مفقود في " أفْعِل به " فظَهَرَ أنَّه لم يَذكر من أيِّ نَوع هما ، وكذلك " حَبَّ " من حَبَّذا لا يَصلح للتَّاء ولا لِلَم ولا للنُّون فَخَرَجَ عن كونه ماضياً وهو ماضٍ بلا بُدٍّ ؟

فالجَوَابُ : أنَّ التَّعريفَ بالكَلم إنَّما يكونُ مع اعتبارِ أصلها قبلَ عروض العَوَارِض ، فإذْ ذاك يَتَمَيَّزُ بعضُها من بعضٍ لظُهُورِ أوصافها الذَّاتيَّة ، فإذا طَرَأَ التَّركيبُ لم يُنظرْ إليها في تلكَ الحالِ ؛ لِطُرُوء العَوَارِض المانعَة من ظُهور آثار تلك الأوصاف ، ألاَ تَرى أنَّ من الأسماء : سُبْحَانَ الله وَرَيْحَانَهُ ، ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ودَوَالَيْكَ ، وياهَنَاهُ ويالَكَاعِ ، وكَثيراً من ذلك لا يَصلُحُ واحدٌ منها لخاصَّة من تلك الخَواصِّ المُتقدمة حالةَ التركيب ، مع أنَّها لم يُعتَرَضْ بها عليه وإن اعتَرَضَ الشُّيوخُ بها على غَيره على جِهَةِ التَّدريب [٤] وتَفهيم حَقائق

---

(١) في (أ) واقتصر .
(٢) في (أ) يصح .
(٣) تسهيل الفوائد ٤ .
(٤) في الأصل فقط " من جهة ما عرض لها في التد ريب " .

المسَـائلِ ، لأنَّ عدمَ صـلاحيَتِها لتلك الخَوَاصِّ ليس من جهةِ ذَواتها ، بل من جهةِ ما عرض لها فى التركيب والاستعمال من التزام طَريقةٍ وَاحدةٍ ، لأنَّها فى أنفسها إذا نُظر فيها[1] مع قَطعِ النَّظرِ عن حالةِ التَّـركيبِ صالحةٌ لتلك الخَوَاصِّ وكذلك مَسألتُنا ، أمَّا (أفْعَلَ) من مَا أفْعَلَـهُ فهو فِعلٌ ماضٍ كَأكْرَمَ وأعْلَمَ ، فكما أن أكْرَمَ صالحٌ للتَّاء فى فعلت وأتت ، كذلك أكرم فى ما أكرمه قبـل حُصُول التَّركيب ودخـولِ مَعنى التَّعَـجُّبِ ، وكذلك " حَـبَّ " من حبَّذا إذا اعتبرته حالةَ إفـراده ، صارَ كشَجُعَ وجَبُنَ يَصلحُ للحاقِ التَّـاءِ ، وأمَّا أفْعِلْ فى (أَفْعِلْ بِهِ) فأصله الأمرُ ، كـأكْرِمْ زَيْداً وأعْلِمْهُ ، ثم لما استُعمل فى التَّعجب ذَهَبَ مَعنى الأمرِ منه على مذهب الجُمهـورِ ، فَبِالنَّظَرِ إلى أصله يَصلحُ للدُّخولِ تَحت خاصَّةِ الأمرِ؛ لأنَّه فى الأصلِ أمرٌ حقيقةً . وأمَّا على مذهب الفَرَّاء ومَن تَبِعَهُ[2] على القَولِ ببقاءِ معنى الأمرِ مع التَّعجب فلا إشكال ، وعلى هذه/ القاعدةِ ٢٨/ يَنْبَنِي الجَوَابُ عن الاعتراضِ على " التَّسهيلِ " بفعل التَّعَجُّبِ فى قوله فى حدِّ الفعل : قابلةٌ لعلامةِ فَرعية المسند إليه ، لأنَّ فعلَ التَّعَجُّبِ غيرُ قابلٍ لها . ألاَ تَرى أنَّك تَقولُ : ما أَحْسَنَ هِنْداً ، فلا تَلْحَقُ الفعلَ علامةٌ البتةَ وقد كان أورده عليَّ بعضُ مُقرئى مالَقَة ، وزَعَمَ أنَّه اعتِرَاضٌ لازمٌ لابنِ مالكٍ فأجَبْتُهُ بأنَّا لا نُسلِّم أنَّ أحسنَ فى قولك : ما أَحْسَنَ زيداً ، غيرُ

---

(١) فى الأصل فقط " إليها " .

(٢) هو رأى أبى الحسن الأخفش ، وأبى إسحاق الزَّجاج قال أبو على : حكِيَ لنا عنه ولم أسمعه منه .
وحكى عن الكوفيين واختاره الزَّمخشرى ، المغنى لابن فَلاَح : ١٠٩ (المتحف البريطانى) وقال ابن الخبَّاز فى شرح الدرة : ٨٣ (الأسكوريال) وقال أبو إسحاق أحسن أمرٌ صريح " ... قال وصوبه الزَّمخشرى .

قابلٍ للعَلامة ، بل هو قابلٌ لها ، وإنَّما لَزِمَ عَدَمَ لحاقِها في الاستعمال لأمرٍ خارجٍ ، وذلك أن أحسن إنما يُسند أبداً لمُفردٍ مذكَّرٍ ، وهو ضَميرُ "ما" ومَدلولُ ما مذَكَّرٌ ، وهو شَيءٌ عندَ سيبويه [1] أو غَير ذلك عندَ غَيره ، فهو أبداً في الاستعمال مفردٌ مذكرٌ .

فإذا قُلتَ : ما أحسن هنداً ، فأحسن ليس مسنداً إلى ذلك الظَّاهر ، بل إلى ضَمير ما ، فلو فَرضنا إسناده إلى مُؤنَّث للحقته العلامة ، فلا يلزمُ من كونه استُعمِلَ على طَرِيقةٍ واحدةٍ عدمُ قَبولِه لعلامةِ فرعيَّة المَسند إليه ، بل هو في نفسه قابلٌ لذلك فاستَحْسَنَ هذا الجَوَابَ واستَمْلَحَهُ ، فقد ظَهَرَ أنَّ النَّــاظِمَ لا اعتراضَ عليه من هذه الجِهَة إلاَّ أن يُعتَرض عليه قوله : (إنْ أمرٌ فُهِم) لأنَّه احتَرَزَ عن دخولِ اسمِ الفِعلِ عليه ، فَدَخَل عليه الأمرُ باللاَّمِ إذا قلتَ : لتَفْعَلَنَّ يا زيدُ فإنَّ النون قد دَخَلَت مُقترنَةً بفهمِ الأمرَ ، فيقتضي كلامُه كون المضارع بلام الأمرِ فعلَ أمرٍ وذلك غيرُ صَحيحٍ .

وقد يُجابُ عن هذا بأنَّه إنَّما يعني بفهم الأمرِ الفَهم من نَفْسِ الفعل لاما يلحقه من خارجٍ ، وهذا أيضًا من نَمَطِ ما تَقَدَّمَ آنفاً ، إذ المُعْتَبَرُ ما للفعلِ في نفسه لا مَا يعرض له في التَّركيب .

فإن قيلَ : إنَّما قال النَّاظِمُ : (إنْ أَمرٌ فُهِمْ) مُطلقاً ، ولم يُقَيِّد ذلك بكونِهِ من نَفسِ الفِعل أو مِن أمرٍ خارجٍ .

فالجَوَابُ : أنَّ سياقَ كلامِــه يدلُّ على أنَّه قَصَدَ الفَهـم من نَفسِ الفعـلِ ، فكان الكلامُ على حَذفٍ منه ، أي : (إن أمْرٌ فُهِمْ) مِنْ ذلك الفِعل وهو ظاهرٌ .

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٧ .

ثُمَّ قال : " والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم " يعنى أنَّ ما يفهم منه الأمر من الكلم ، إما أن يصلحَ للحاق النُّون المتقـدمة أولا ، فإن صَلَحَ لها فقد تَقَدَّم أنه فعلُ الأمرِ ، وإن لم يَصلح فليسَ بفعلِ أمرٍ وإن فُهِمَ منه الأمرُ ، بل هو اسمُ فعلٍ نحو : صَهْ وحَيَّهَلْ ، فإنه لا يصلح أن تقول : صهنَّ ولا حيهلنَّ كما تقول : اضربنَّ وقُومنَّ ، ومثله " مَه " و" إيه " و" بيد " و" رُويدَ " و"هَلُمَّ" الحِجَازيَّة كقولِ اللّه تَعالى[1] : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم ﴾ وما أَشبَه ذلك .

وهذان المُزدوجان أخذَ النَّاظم يفرِّق فيهما بينَ فعل الأمرِ واسمِ فعله وهذا التَّفريق هو الذى دَعاه إلى أن ضَمّ إلى خاصة فعلِ الأمرِ ، وهى معنى الأمر نونَ التَّوكيد لعدمِ صلاحية اسمِ الفِعل لها ، فقد يقال : إن هذا غير محتاجٍ (إليه) لأمُورٍ ثلاثة :

أحدُها : أنَّ كلامَهُ هنا فى تَمييز الأفعالِ بعضِها من بعضٍ ، لا فى تمييز الأفعالِ عن الأسماءِ ، إذ قد تقدَّم له ذلك حين أتى بخواصِّ كلِّ واحدٍ منهما .

والثَّانى : أنْ يُقالَ يلزمه حين فرق بين فعلِ الأمرِ واسمِ فعله . أن يفرق بينَ الفعلِ الماضى واسم فعله نحو : شتَّان وسَرعان ووشكان وهيهات ، وأن يفرق بين الفعلِ المُضارعِ واسمِ فِعلِه نحو : أوَّه وأُفٍّ ، لكنَّه لم يفعل ذلك فتخصيصه / الأمر بذلك دون الماضى والمضارع تَرجيحٌ من ٢٩/ غيرِ مرجِّحٍ ، وعلى أنه لو ذكر ذلك لم يفد لتقدُّمِ خَوَاصِّ كل نوع منها .

والثَّالثُ : أنَّ هذه التَّفرقةَ حاصلة له فى قَوله : (وَسِمْ بالنُّوَنِ فعْلَ الأمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ) فإنَّ معنى الكَلامِ أنَّ هذين الأمرين خاصةٌ لفعلِ الأمرِ ، فهو يعطى بمفهومه أنَّ أحدَ الأمرين إذا فُقِدَ فليست الكلمةُ بفعلِ أمرٍ ، فلو تَخَلَّفَ شرطُ معنى الأمرِ لكانت فعلاً مضارعاً ؛ لأنَّها – حينئذٍ

(١) سورة الأنعام : آية : ١٥٠ .

- صالحةُ لِلَمْ ، فكَذلك لو تَخَلَّفَ شرطُ لَحَاقِ النُّون لكانت اسمًا لعدم صلاحيتها لخواصِّ الفعل والحَرف ، فَإِتْيانُه بالتَّفرقة بعد ذلك من قبيل غَيرِ المُحتاج إليه .

ووجهٌ رابعٌ : وهو أنَّ هذا الكَلامَ يقتضى أنَّ لامَ الأمرِ اسمٌ لِصدقه عليها ، فإنها كَلمةٌ مُفيدةٌ بنفسها معنى الأمرِ وضعاً ، وليست بقابلةٍ للنُّون أصلاً ، فهى مثلُ صَه وحَيَّهل فى هذا المعنى فَدَخَلت له بمقتضى هذا الكلام فى نوعِ الأسماءِ وذلك غيرُ صَحيْحٍ ، فهذا الكلام فيه ما تَرى .

والجَوَابُ عن الأولِ أنَّ كلامَه فى تَمييزِ بعضِ الأفعالِ عن بعضٍ قد تَمَّ ، وإنَّما يتكلَّمُ الآن على شَيءٍ ضَروريٍّ بقى لَه من جُملة البابِ فاستدركه آخراً ، وذلك أن أسماءَ الأفعالِ خرجت له عن كونها أفعالاً كما تقدَّم ، ولم تدخل له فى الأسماء لأنَّها لا تَقبلُ واحدةً من خواصِّ الأسماءِ ، فالجرُّ لا يدخلها ، لأنَّ عواملَها غيرُ صالحةٍ أن تَدخل عليها لما فيها من معنى الأفعالِ ، والتَّنوين كذلك إلا الذى للتَّنكير فإنه يَدخُل بعضَها لا جَميعَها ، لأنَّ دُخُولَه عليها موقوفٌ على السَّماعِ كما سَيَأتى فى بابِه إن شاءَ اللّه تَعالى [2] فليست أسماءُ الأفعالِ بصالحةٍ أن يدخلها فإذًا ليس بِجارٍ فى التعريف بجميعها فلم يَعتبره جملةً ، ولذلك مثل بصَهْ وحَيَّهَلْ وإن كانا يُنَوَّنان ؛ لأنَّه لما لم يَعتَمِدْ على تَنوينهما صارا عنده كَنَزالِ وبابه.

فإن قيلَ : إذا كانت قد دَخَلَ بعضَها التَّنوينُ فقد صَلَحَ الباقِى لأنْ يَدخُلَ عليه ، إذ لا فرقَ بين أفراد النَّوعِ فى المعنى كما كان سُبحان وبابه صالحًا للإسناد إليه لمَّا صلَح بعضُها له كزيد ورجل ، وإذا كان الأمرُ كذلك دَخَلَتْ له أسماءُ الأفعال تحت خاصَّة التَّنوين .

---

(١) فى الأصل فقط .

(٢) ديوان زهير بشرح ثعلب : ٨٩ من قصيدة أولها :

لمن الديار بِقُنَّة الحجر   أَقْوَيْنَ من حجج ومن دهر

والشاهد فى كتاب سيبويه : ٢/٣٧ ، والمقتضب : ٣/٢٧٠ ، والجمل للزجاجى : ٢٣٣ .

فالجوابُ : أنَّا لم نَحْكُم على (سُبحان) وبابه بصلاحيته للإسناد إليه إلا بَعد أن وَجَدْنَا غالبَ الأسماءِ كذلك بالاستقراء ، فحينئذ ساغ لنا الحَملُ على الأكثر فيما خَفى حُكمه ، لأنَّ الثابتَ فى الأصول أنَّ الكثرةَ دليلُ الأصَالةِ . فعندنا فى (سُبحان) أصلٌ يُعتَمَدُ عليه ، ويُرَدُّ غَيره إليه بخلافِ أسماءِ الأفعالِ بالنِّسبة إلى تَنوين التَّنكيرِ فيها ، فإنَّه لم يَثبت اطراده فيها فنَجعل قبولها له أصلاً يُرَدُّ إليه غيره ، وإذا لم يكن مطَّرِداً لم يَسُغْ لنا أن نقول فيما لم يلحقه منها هذا التنَوين إنه صالحٌ له ، إذْ لعلَّ له مانعاً فى الأصلِ ، ويبين ذلك أنَّ منها صنفاً لم يُسمع تنوينه ، وهو ما كانَ منها على فَعَالِ ، فلقائل أن يقولَ : لو كان صالحاً لذلك التنوين لسُمع فيه ولو يوماً ما ، فلمَّا لم يُسمع دَلَّ على أنَّه غيرُ صالحٍ له وكذلك تقول فى كلِّ ما لم يُسمع فيه التَّنوين منها بإطلاقٍ وهو واضحٌ ، والنِّداء لا يَدخلها أيضاً لأنَّها لا تَقَعُ معمولةً لعاملٍ كما سَيَأتى إن شاءَ اللّه ، وكذلك ألْ لا تَدخل عليها لمنافاةِ معنى الفعل للتَّعريف ، وأسماءُ /الأفعالِ معناها معنى الفعلِ ، وأمَّا الإسنادُ إليها فغيرُ جائزٍ ، لأنَّها وضعت لأنْ تُسند أبداً ، ولا يُسند إليها كالأفعال . ٣٠/

فإنْ قُلتَ : فقد اسنَدُوا إليها فى نحو قول زُهَيْرِ بن أبى سُلمى(١) :

وَلَنِعمَ حَشْوُ الدِّرعِ أنت إذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِى الذُّعْرِ

واستَدَلَّ النَّحويُّون بذلك على اسميتها ، فقال (بعضهم) (٢) ، - بعد ما أنشد البيت - : قد صح كون هذا الضَّرب اسماً من حيث ذكرنا من كونه فاعلاً ، ولو كان فعلاً لما كان فاعلاً يعنى بالضَّرب المُشار إليه

---

(١) زيادة من (س) .
(٢) شرح ابن الناظم : ٦ .

جَميع أسماءِ الأفعالِ ، لأنَّه إذا صحَّ فى بعضِها الإسناد إليه صحَّ فى جَميعها ، وإذا كان كذلك فقد دَخلت تحت قوله : (ومُسْنَدٍ للاسْمِ) وصار الاعتراض وارداً من أوله .

فالجوابُ : أنَّ مثلَ " دُعيَتْ نَزَالِ " ليس بإسنادٍ يُعتبر عند النَّاظم ولا عند غَيره من أهلِ التَّحقيقِ ، وليس عَمَلُ الفعلِ هُنا مما يعتَدّ به فى الأسماء إذ كان المُراد هنا مجرّد الكلمةِ الملفوظ بها ، أى إذا دُعِيَتْ هذه اللَّفظة فقولك : دعيت نَزَالِ ، كقولك : أُعلَّتْ قِيلَ ، وكُتِبَتْ ثُمَّ ، فكما أنَّ الاسنادَ إلى "قِيلَ" و "ثُمَّ" لا يحكم عليهما بالاسميَّة إلا فى حالةِ التَّركيبِ المُعين ، وأمَّا فى حالةِ الإفرادِ فكلٌّ واحدٍ على بابِه ، كذلك الحالُ فى نَزَالِ فى كلامِ زُهَيْرٍ وغَيره ، واستدْلالُ مَنْ استدل على اسمية نَزَالِ وبابه بقولِ زُهيرٍ غيرُ صَوَابٍ ، ولهذا جَعَلَ النَّاظِمُ هذا الضَّرب مما لا يُسند إليه البَتَّة ، كما سيأتى فى البابِ بعد هذا إن شاء الله ، فإذا لم تَدخل له تحت خاصَّة من خواصّ الاسم لَم يبقَ إلا أن تَدخل له فى الحُرُوف على مُقتضى قوله : (سِوَاهُمَا : الحَرْفُ) ولكنَّ هذا باطلٌ ؛ لأنَّهما من قَبيل الأسماء ، فاستَدرك الحُكم فيها هاهنا جَبْراً لذلك الإيهام .

والجَوَابُ عن الثَّانى أنَّه لم يقصد بكلامه التَّفرقة بين فعلِ الأمرِ واسمِ فِعلِه فَقط ، بل قَصَدَ التَّفرقة بين الفِعلِ واسمِ فِعله مطلقاً ، إلا أنَّه لما كان الغَالب فى اسمِ الفِعل أن يكون بمعنى الأمرِ ، ويَقِلُّ كونه بمعنى الماضى وبمعنى المُضارع ، اقتَصَرَ على الأمرِ لكثرته وتَرَك ما عداه لقلَّته وهذا غَايةُ ما وجدته فى الاعتِذار عنه ، وهو ضعيفٌ ، وقد أشار ابن الناظم إلى جوابٍ آخر مبنى على أنّه قَصَدَ التَّفرقَةَ بينَ الفعل واسمِ فعلِهِ مُطلقاً ، وإنَّما اقتَصَرَ على

أحدِ الأفعالِ لِيَنبِهكَ على ما بَقِيَ ، فقال في شَرْحِ كلامِ أبيه[1] إذا دَلَّت الكلمــةُ على معنى فعل الأمرِ ولم تَصلح لِنُـــونِ التَّوكيد[2] فهي اسمٌ نحو : (صَه) و (حَيَّهَـل) فهذان اسمان لأنَّـهما يَدلان على الأمرِ ولا تدخلهما نونُ التَّوكيد لا تقول : صهنَّ ولا حيهلنَّ وكذا إذا رادفتِ الكلمةُ الفعلَ الماضي ولم تَصلح لتاءِ التَّـأنيث نحو : هيهات ، أو رادفت الفعل المُضـارع ولَم تصلح لِلَمْ كـأوَّه . قـال : والحَاصل أنَّ الكلمـةَ متى رَادفت الفعلَ ولم تَصلح لعلاماتِه فهي اسمٌ ، لانتفاءِ الفعلية لانتفاءِ لازمِها ، وهو القَبولُ لعلاماتِ الفعلِ ، وانتِفَاءِ الحَرْفِيَّة لكون مـا رادفَ الفعلَ قد وَقَعَ أحدَ ركني الإسنادِ ، فوجب أن يكونَ اسماً وإن لم تَصلح فيه العَلامات المذكورة للأســماء لأنَّ الاســمَ أَصلٌ فالإلحاق [3] به عند التَّـرددِ أولى ، هذا ما قال . وعين هذا الجواب فراره .

والجَوابُ عن الثَّالث : أنَّ قَولَه : " وسِمْ بالنُّونِ فِعْلَ الأمْرِ إنْ أمْرٌ فُـهِمْ " لايُعطيه مـا قَـصَدَ /، وإنّمـا يُفـهَم منه أنَّه إذا تَخلَّف الوصـفان أو ٣١/ أحدُهما فليس بفعلِ أمرٍ ، وكونه ليس بفعلِ أمرٍ لا يَسْتَلْزِمُ كونه اسمًا لتَرَدُّده بين أن يكونَ اسماً وبين أن يكون حرفاً ، فكان الواجبُ أن يأتيَ ببيان مَقصوده من تَعيين جهةِ الكلمةِ التي لا تَقْبَلُ النُّـون .

وأمَّـا الرابعُ فَمـا أَجِدُ له الآن جَوَاباً إلا إن صحَّ جواب ابنه من أنَّه عنى بالأمرِ الكَلِمَةَ الدَّالةَ على معنى فعلِ الأمرِ ، فإذ ذاك تَخْرُجُ لامُ الأمرِ؛ لأنَّها لاتدلُّ على معنى فعلِ الأمـر ، وإنَّمـا تَدُلّ على معنى الأمرِ خـاصةً وهذا التَّفسير غيرُ مسلَّم ، إذ لا دَليلَ يدلُّ عليه من كلامه ، وإنما قوله : (والأمر) على حذف مضافٍ واحدٍ يُضطر إلى تقديره ، لأنَّ حقيقةَ الأمرِ هو فعل الأمر وفعلُ الأمرِ لايصحُّ نسبة لَحَاقِ النُّون إليه ، فهو إذًا على

(١) ساقط من (أ) .
(٢) في (أ) فلا إلحاق .
(٣) مسند الإمام أحمد : ٦ / ١٤٨ .

تَقدير كلمة أو لَفظة أى : وكلمة الأمرِ أو ولَفظُ الأمرِ ، ولا يُقدر هنا الفعل فيقال : وفِعْلُ الأمرِ لأنَّه مُنَافٍ لقوله بعدُ : هو اسم فَتَأمَّلْهُ ، فهذا المضاف المقدر هو الذى يدل عليه الكلام . وأما تقدير ابن الناظم فغيرُ مفهومٍ من كلامه البَتَّة .

وقوله : (هو اسمٌ) خبرُ المبتدأ الذى هو (والأمرُ) لا جوابُ الشَّرطِ لكن جملة المُبتدأ والخَبر دالةٌ على جَواب .

و (صَهْ) معناه أُسكُتْ . (وحَيَّهَلْ) معناه أقبل أو أسرع أو اعجل ، ومنه ما جاءَ فى الحَديْثِ (١) : " إذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهلاً بِعُمَر ، قال أبو عُبَيْدٍ(٢) : معناه عَلَيْكَ بِعُمَرَ ادعُ عُمَرَ . وقيل مَعنى " هَلا " اسكن ، أو (٣) أسرع حتَّى ينقضى ذِكر . عُمرَ . وفيه لُغَاتٌ يَحْتَمِلُ كلامُ النَّاظم منها ثلاثاً :

إحداها : حَيَّهَلْ ، بسكُون اللاَّم على ظاهرِ لفظِه .

والثانية : حَيَّهَلَ ، بفتحِ اللاَّم من غيرِ تَنوينٍ ، إلا أنَّه سكَّن اللام للوَقْفِ .

والثالثة : حَيَّهَلاً - بالتَّنوين - لكن لما وَقَفَ حذف التنوين من المَفتوح على لغةِ من قال (٤) :

" وآخُذُ مِنْ كلِّ حَىٍّ عُصُمْ "

أرَادَ : عُصُمًا .

---

(١) غريب الحديث لأبى عبيد : ٤ / ٨٧ .

(٢) فى (أ) أى .

(٣) هو الأعشى ، ديوانه : ٣٧ من قصيدة أولها :

أتهجر غانيــة أم تــلم ... أم الحبل واه بها منجــذم

والبيت بتمامه :

إلى المرء قيس أطيل السرى ... وآخذ من كل حى عصـم

والعصم : هى العهود والمواثيق .

وعلق أحد متملكى الكتاب فى هامش هذا الموضع من نسخة الأصل : " وقف على لغة من يحذف التنوين من المفتوح كما قال " قراءة نسخة أخرى .

(٤) ساقطة من (أ) و (س) .

النَّظر فى هذا العِلم فى قِسمين

أحدُهما : الأحكامُ المُتَعَلِّقَةُ بالكَلِم من حيثُ هى مفرداتٌ .

والثَّانى : الأحكامُ المُتَعَلِّقَةُ بها من حيثُ هى مركباتٌ . وجرت عادةُ النَّاس بتَقديمِ النَّظرِ فى القِسمِ الثَّانى ؛ لما فيهِ من الفائدةِ (العائدة)[1] على النَّاظرِ فى هذا العلمِ حسب ما يُذكر فى مقدمة التَّصريف إن شاءَ الله ، لكن هذا القسم يفتقرُ إلى تَقديمِ مقدمتين واجبٌ ذِكرهما قبلَ الشُّروع فيه ؛ لأنَّ الأحكامَ التَّركيبية مبنيةٌ عليهما .

إحْدَاهُما : مقدمةُ الإعرابِ والبِنَاء ، والثَّانيةُ : مقدمةُ التَّعريف والتَّنكير . فَأمَّا الأُولى فهى التى شَرَعَ الآن فيها ، وإنَّما كانت ضروريةً ومفتقراً إليها ؛ لأنّ المَعانىَ الثَّلاثةَ اللاَّحقةَ بعدَ التَّركيبِ وهى الفاعِليَّةُ والمفعوليَّةُ والإضافةُ لا تتَبَيَّنُ إلا بالإعرابِ ، والإعراب لا يكونُ فى جميع الكلم فاحتِيج إلى النظرِ فى الإعرابِ والبِنَاء وأنواعِهما وعلاماتِهما وموضوعهما وهما المُعربُ والمَبْنِىُّ .

وابتدأ بذكرِ المُعربِ والمَبنى وقدَّمَ الكلامَ على ما الإعرابُ أصلٌ فيه من الكلمِ الثَّلاثِ وهو[2] الاسمُ فقالَ :

وَالاسمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِــــى ‏ ‏ لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِــــى/ ٣٢/

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فى اسْمَى جِئْتَنَا ‏ ‏ والمَعْنَوِىِّ فِى مَتَى وَفِى هُنَـا

وكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِــــلا ‏ ‏ تَأثُّـرٍ وكَافْتِقَـارٍ أُصِّــــلا

---

(١) ساقط من (ب) فقط .

(٢) فى (س) فقط .

المُعربُ والمَبنى لَفظان مُشتقَّان من الإعرابِ والبِنَاءِ ، فبمعرفةِ الإعرابِ يُعرف المُعربُ ، وبمعرفةِ البِنَــاءِ يُعرفُ المَبْنِيُّ ، فلابدَّ من التعريف بهما على جهة [1] التَّقريبِ فتَقُولُ : أمَّا الإعرابُ فرَسَمَهُ فى " التَّسهيل " [1] بأنَّه ما جيْءَ به لبَيَانِ مُقتضى العامِلِ من حَركةٍ أو حَرفٍ أو سُكونٍ أو حَذفٍ . فإذا قلتَ : ضربَ زيدُ غلامَ عمروٍ فالضمُّ فى زيدٍ جيْءَ به بياناً لِمَا اقْتَضاهُ فيه العاملُ الذى هو ضَرَبَ من الفاعليةِ ، والفتحُ فى غُلامٍ جِيْءَ به بياناً لما اقْتَضاهُ فيه ضَرَبَ من المفعولية : والجرُّ فى عَمرو جيْءَ به بياناً لما اقْتَضاهُ فيه العاملُ الذى هو غُلامُ من الإضافةِ ، وكذلك الحَرف فى نَحو : ضَرَبَ أَخُوك حَمَا أبِيْهِ ، وأكْرَم أهــلُوكَ ضاربِى الزَّيدين ، وكذلك السُّكون فى نحو : لِتَقمْ ولا تَضْرِبْ مَنْ لَمْ يكرمْكَ ، وكذلك الحذفُ نحو : لم يَغْزُ ولم يَخْشَ ولم يَرْمِ ، فالحاصلُ أنَّ هذه الأشياء التى يُطلق عليها إعرابٌ علاماتٌ على معانٍ تعتور[2] المُعربَ والألفاظ الدَّالة على تلكَ المعانى هى العواملُ .

وأمَّا البِناءُ : فهو ما جِيْءَ به لا لبَيَانِ مُقتَضى عاملٍ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حَذفٍ ، وليس بحكايةٍ ولا إتباعٍ ولا نَقلٍ ولا تخلُّص من سُكونين بهذا عرَّف البناء فى " التَّسهيل "[3] .

فإذا قلتَ : جَلَسْتُ حيثُ جَلَسْتَ [4] ، وجئتُ من حيثُ جِئتَ ، فضمَّةُ حيثُ لم يقتضها العاملُ ، وكذلك الفَتحُ فى أَيْنَ والكسرُ فى أمسِ ، وكذلك السُّكون فى نحو : كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ ؟ وعلى كَم جِذْعٍ بيتُك مبنيٌّ ؟ وكذلك الحَرفُ إذا قلتَ : جاء ني الَّذين قامُوا ، ورأيتُ الذين قامُوا ، ومَررت بالَّذين قامُوا ، ومثله الواو

(١) التسهيل : ٧ ، وشرحه : ١/٣٤ .
(٢) أثبت فى هامش الأصل (تعترى) قراءة من نسخة أخرى .
(٣) التسهيل : ١٠ ، وشرحه : ٥٧ .
(٤) فى (ب) مشتت .

فى يا زيدون ، والألف فى : يا زَيدان ، واليـاءُ فى لا رجلين فى الدَّارِ ، وكذلك الحذف فى نحو : اغزُ واخشَ وارمِ ، وضربا وضَربوا ، واضربا واضربوا . هذه كلُّها ليست بإزاءِ معانٍ اقتضتها العَوامل بدليلِ أن العواملَ المختلفةَ المقْتضيةَ لمعانٍ مختلفةٍ تَعتَورُ على هذه الكَلِم فلا يَتَغَيَّرُ آخره ، وقد تُوجد هذه الأشياء ولم يدخلْ على الكلمةِ عاملٌ نَحو : ضَرَبَ واضرب واغزُ وما أشبه ذلك ، وأمَّا ما تحرَّزَ منه من الحكاية نحو : مَنْ زيداً ؟ والإتباعُ نَحو : الحمدُ لُلّه ، والنَّقل نحو : مَنَ ابُوك؟والتَّخلص من سكونين نحو : مَنِ الرَّجل ، فليست بإعرابٍ ، إذ لم يَقْتَضِها عاملٌ وليست ببِنَاءٍ أيضاً ، إذ ليس فيما هى فيه شَبَهُ حَرفٍ ولا مبنىٌّ عنده إلا لشبهِ الحَرْفِ.

ولنَرجع إلى بيانِ لَفْظِهِ فقوله : (الاسمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِـىْ) يعنى أنَّ الأسماءَ على قِسمين : قسمٌ يُسمى معرباً وهو ما ثبت لآخرِه حكمٌ اقتَضاه العاملُ الدَّاخلُ عليه وقسمٌ يُسمى مَبنيًا وهو ما ثَبَتَ لآخرِه حكمٌ لم يَقتضه العاملُ .

وقوله : (مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِىْ) لا يريدُ أنَّ منه هذين الشَّيئين على أنَّهما قسمٌ واحدٌ ، لأنَّ ذلك يَقتضى قسماً آخر فى الاسمِ غير ذلك ، وحينئذٍ يَصحُّ التقسيم وهو غيرُ موجودٍ بالنسبة إلى ما تعرَّض لبَيَانه ، فإنَّما الكلامُ على تقديرِ : منه معربٌ ، ومنه مبنىٌ فيحصل بهذا التَّقدير قسمان ، لكن حذف لفظ « منه » فى الثانى لبيانِ المَعنى مع الحَذفِ ، ونظيره قولُ اللّه تَعالَى(١) :﴿ ذَلِكَ/ مِنْ أَنْبَاءِ القُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا /٣٣

(١) سورة هود : آية : ١٠٠ .

قَائِمٌ وَحَصِيْدٌ ﴾ المعنى – واللّه أَعْلَمُ – منها قائمٌ ومنها حَصِيدٌ . ومثله قَولُهُ تَعالى(١) : ﴿فمنهم شَقِيٌ وَسَعِيدٌ ﴾وهو كثيرٌ .

والألفُ واللامُ في الاسم للتَّعريف الجِنْسِيِّ ، أي : جنسُ الاسمِ منقسمٌ إلى كذا وكذا .

ولما قَسَّمَ الاسمَ إلى هذين القسمين أخذَ في بيانِ كلٍّ واحدٍ منهما وابتدأ بالقسم الثَّاني وهو المَبنى لخُروجه عن أصلِ الأسماءِ فهو آكدُ في البيانِ ، وذلك أنَّ أصلَ الأسماءِ الإعرابُ على ما سيذكر ، وما كانَ منها مَبنيًا فَعَلى غيرِ الأصلِ وما كانَ على غَيرِ الأصلِ فإنَّما يَأتي كذلك لمُوجبٍ ، فأخذَ النَّاظمُ يذكر موجب الخُروج عن الأصلِ فَقَالَ : (لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوْفِ مُدْنِي) اللاَّمُ متعلقةٌ بمبنى ومن الحُرُوف متعلِّقٌ بمدْنٍ ، ومُدْنٍ صِفَةٌ لشبه . والتَّقدير : ومنه ما بنى لشبه مُدنٍ من الحُرُوف ، ومعنى مُدنٍ مقرِّبٌ ، يُريد أنَّ سببَ البِنَاءِ في الأسماء شبهها بالحُرُوف الشَّبه المُقَرِّب منها . والشَّبهُ الذي يَلحق الأسماء على ضربين :

أحدُهما : شَبَهُ الفِعْلِ ، وحُكْمُ هذا أن يَمنعَ الاسمَ ما يَمتنع منه الفعل من التَّنوين والخَفضِ بالكَسرةِ ، ولا يَقْوَى هذا الشبَه عند النَّاظم أن يبنى لأجله الاسمُ كما زَعَمَهُ قومٌ من النَّحويين ، فإنهم أدخلوا شبه الفعلِ في أسباب البِنَاءِ وذلك من أوجهٍ ثَلاثةٍ :

أحدُهما : كثرةُ موانعِ الصَّرف فإنَّه كَثرةُ شَبَهٍ بالفعلِ ، قال به المُبَرِّدُ في فَعَال المَعدولة نَحو : يَسَارِ وجَعَارِ ويا فَجَارِ .

والثَّاني : تَضَمُّن معنى الفعلِ ، وعبَّر عنه السِّيرافي بالوقوعِ موقعَ الفعلِ

---

(١) سورة هود : آية : ١٠٥ .

المَبنى ، وهو رأىُ السيرافى والجُزولى وابنُ عصفورٍ وغَيرهم فى بناءِ أسماء الأفعالِ المُرادِ بها الأمرَ أو الماضى .

والثَّالثُ : الاستغناءُ باختلافِ الصِّيَغ لاختلاف المعانى عن الإعرابِ ، قال به ابن مالكٍ فى بناءِ المُضْمَرَات ، ولم يَرَ ذلك النَّاظِمُ هُنا ، بل موجب بناء أسماءِ الأفعالِ وبناءِ المُضمرات عنده شبهُ الحَرْفِ على وجهٍ يتبيّن فى ثالث هذا البيت الذى نَحن بِسبيل الكَلامِ عليه . وأمَّا فَعَالِ المَعدولة فموضع الكلام عليها بابُ مالا يَنصرف ، فهنالك يتبيَّن - بحول الله - أنَّ موجبَ بنائِها شَبَهُ الحَرفِ

الضَّربُ الثَّانى : شبهُ الحرفِ ، وهذا هو الذى يؤثِّر فى الاسمِ فيخرجه عن أَصلِه من الإعرابِ إلى البِنَاءِ ، وهو الذى أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فيه ، وأتى له بأربعةِ أنواعٍ :

أحدُهما : الشَّبَهُ الوَضعىُّ وهو كونُ الاسمِ وُضِعَ وَضْعَ الحَرفِ ، على حَرفٍ واحدٍ أو حَرفين على ما يتبيَّن ، فلمَّا أشبَهَهُ من هذا الوَجه حكَمَ عليه بالبِناءِ الذى هو أصلٌ فى الحَرفِ ، إعمالاً للشَّبَهِ المَذكورِ ، ومثَّلَهُ النَّاظم باسمى جِئْتَنَا وهما التَّاء ونَا ، فالتَّاء : مَوضوعةٌ فى الأصلِ على حرفٍ واحدٍ كاللَّامِ والباءِ والكافِ والوَاوِ والهَمزةِ وما أشبهها ، ويَدخل فى ضِمنِ هذا المثال كلُّ ما وُضِعَ من الأسماء ذلك الوَضعِ كالكافِ فى أكْرَمَكَ ، والياءِ فى تَضْرِبِين على مذهبِ سيبويه ، والواوِ فى ضَرَبُوا ، والألفِ فى ضربا . والنُّونِ فى ضربْنَ ، وما كان مثلها ، و " نا " فى قوله : (جِئْتَنَا) موضوعةٌ على حَرفين ، ثانيهما حرفُ لينٍ وضعاً أولياً كـ « ما » و " لا " و " يا " [1] . فإن شَيئاً

(١) ساقط من (أ) .

من الأسمـاءِ على هذا الوَضعِ غيـرُ / مَوجـود ٍ، نَصَّ عليـه سِـيْبَـويه /٣٤ والنَّحويون بخلاف ما هو على حَرفين وليس ثانيهما حرفَ لينٍ ، فليسَ ذلك من وضعِ الحرفِ المُخْتَصِّ به ، إذْ من الأسماءِ ما هو على حَرفين نحو : يَدٍ ودَمٍ وهَنٍ ، وهى مع ذلك معـربةٌ ، فلو كـان وَضعـها على حَـرفـين مطـلقاً مُعتَبَـراً لكان يدٌ ودمٌ مبنيين ؛ لأنَّهما موضوعان على حَرفين : كمِن وعَن وإنْ [١] ولَمْ ، وبهـذا بعينه اعـترضَ ابن جِنِّى على من اعتل لبنَـاءِ " كَمْ " و " مَنْ " و " مَـا " ونحو ذلك بأنَّـها موضوعةٌ عَلى حرفـين فأشـبهت " هَلْ " و " بَلْ " و " قَدْ " .

فإن قيلَ : إن يَداً [٢] ودماً ونَحوهما لاماتُها مقدرة بدليلِ ظهورِها فى التَّصغيرِ والتَّكسيرِ فليست بِثُنائيَّةٍ فى الأصلِ فلذلك أعربت .

فالجوابُ : أنَّ هذا التَّقديرَ أمرٌ حُكمىٌّ اضطُرَّ إليه عندَ [٣] الاحتياج إلى [٣] الحرفِ الثَّالث لإقامةِ بِنْيَةِ التَّصغير أو التَّكسير . ألا تَرَى أن " من " و " عَن " ونَحوهما على حرفين حقيقةً ، فإذا سَمَّيتَ بواحدٍ منهما تَركته على حاله ولم تحتج إلى حرف ثالث كيدٍ ودمٍ ، بخلاف ما إذا سمَّيت " بما " أو " لا " أو فى أو " لو " أو نَحو ذلك مما ثانيه حرف لين فإنَّك لا تَتركه على حالِهِ بل تَزيدُ عليه حَرفاً ثالثاً حتَّى يدخلَ فى بناتِ الثَّلاثة لفظاً ، ليخرجَ عن وضعِ الحَرفِ الأصيل له إلى وضعِ الاسمِ الأصلِ [٤] ، فعلى الجُملةِ وضع الحَرف المخُتص به إنما هو إذا كان ثَانِى الحَرفين حَرفَ لِيْنٍ على حدِّ ما مَثَّل به النَّاظِمُ ، فما أشار إليه هو التَّحقيق ، ومن

---

(١) فى الأصل و (أ) أن وصوبها فى الهامش من نسخة أخرى " لن " وهى هكذا فى (ت) و (ف) .

(٢) فى الأصل و (أ) يد ودم وصوبها فى الهامش من نسخة أخرى وهى هكذا فى (ت) و (ف).

(٣ - ٣) فى الأصل فقط " عنده احتياج إليه أعنى إلى ..... " .

(٤) ساقط من الأصل و(أ) ومصحح على هامش الأصل من نسخ خرى بسقوط و " له " والعبارة ثابِتَةٌ فى (ت) و (ف) .(١) فى (أ) " ما " .

أطلق القَولَ فى الوَضع على حرفين وأثبتَ به شبهَ الحَرفِ فليس إطلاقه بسديدٍ ، وعلى إطلاقه أخذه ابن الناظم فى شَرح هذا النَّظمِ ، ويَدخُلُ فى ضِمْنِ هذا المِثَال كلُّ ما وُضِعَ من الأسماءِ على حرفين ثانيهما حرف لين نحـو : " ذَا " و " ذِى " و" تَـا " و " تِـى " أسمـاءُ الإشارة و" ها " و " هو " و" هى " وما أشبـهها مما إذَا سُمى بـه لم يُترك على حـاله ، كما يُترك " من " و " عن " وما أشبـههما ، وكذلك يدخل له أسماءُ حروفِ التَّـهجى نحو با تا ثا حا خا طا ظا : لأنَّها حالة الوقف على حرفين ثانيهما حرفُ لين ، وهى أسماء حروفِ الكلمِ الملفوظ بها لا حروفٌ كـ" لا "و " يا " فـاقـتَضـى كـلامُـه أنَّــهـا مـبنــيةٌ ، وكـذا يـقـولُ السِّـيرافى وابنُ جنِّى وغَيرهما .

النَّـوعُ الثَّـانى : الشَّبهُ الـمَعْنَـوِىُّ ، وهو كون الاسمِ وُضع دالاً على مـعنى ليس فى الأصـل إلا للحـرف وذلك قـوله : (والـمَـعنَــوىِّ) وهو مخفوض عطفاً على (الوَضعىِّ) أراد وكالشَّـبه المَعنوى ، فالأسماءُ التى وُضـعت لتُؤَدِّى مَـعانى الحُروف لما أدت مـعـانيـهـا صـارَ لهـا بذلك شبـهُ بالحروف فبُنِيَت بِناءَ ها ، ولمَّا كانت معانى الحروف على قِسمين : قِسمٌ وَضَعَت العربُ له ألفاظاً تدلُّ عليه كالاستفهامِ الموضوع له الهَمــزة وهل ، والنَّفى الموضـــوع له " ما " و " لا " و " لن " ، والشَّرط الموضوع له " إن " و " إذما " على ما ذَهَبَ إليه النَّـاظم ، وقسمٌ لم تَضع له لفظًا وهــو حـقيــقٌ بذلك كـالإشــارةِ والتَّكثيـرِ ، وكلٌّ إذا تَضَمنه الاسم بُنى لِشَبـهِ الحـرفِ الحاصلِ فيه من كونــه دالاً على مَعناه ، أتى النـاظم - رحمه الله - بمثالين يُشيرُ بهما إلى القِسمين (١) / وهمـا " مَتَى " و"هُنَا". أما " مـتى " فـإنَّهـا تَضـمنت مـعنـى الهَـمزة فى الاسـتفـهـام نَحـو قـول الله (٢) ٣٥/

(١) فى (أ) إلى الاسم القسمين .
(٢) سورة يونس : آية : ٤٨ .

تَعـــالى : " وَيَقُولُونَ مَتَى هذا الوَعْدُ " – ومَعنى " إنْ " فى الشَّرط نحوَ قَولِ الكِنْــدِىِّ (١) :

متَى مَا تَرَقَّ العَـيْنُ فيه تَسَهَّلِ(٢)

ويَدخُلُ تَحتَ مُقتضى هذا المِثــال جَميعُ ما أَدَّى مَعنى حَرفِ الاستفهامِ " كَمن " و " كَمْ " وجَميـع ما أدَّى معنى حرفِ الشَّرط نحو : " مَن " و " مَهما " و " أيَّان " وما أشبهه وأمَّا " هُنَا " فإنَّها قد تَضَمَّنت مَعنى الحَرْفِ ، لكنَّ العَرَبَ لم تَضَعْ لذلك المَعنى لَفْظاً وهو حقيقٌ بذلك ، كما وُضِعَ (٣) للتَّنبيه والاستِفْتَاحِ وغَيرهما من المعانى الزَّائدة على مدلولاتِ الأسماءِ والأفعالِ ، والمعنى الَّذى تَضَمَّنَتْهُ " هُنَا " هو معنى الإشارة لكنَّهم استَغنوا عن وضعِ حرفِها بالاسمِ الذى تَضمن مَعناها ، فلم يَضَعوا لها حَـــرْفاً يَدُلُّ عليها ، وإن كانت من المَعانى التى تَستحق أن يُوضع لها حرفٌ ، ويدخل فى ضمن هذا المثال " كَمْ " الخَبَريَّة ، لتضمنها معنى الحَرف وهو التَّكثير ، ولم يَضَعُوا للتَّكثير حَرْفًا ، وإن زَعَمَ ذلك ابنُ مَـــالكٍ فى " رُبَّ " (٤) بل الأصح أنها للتَّقليــل ويَدخلها مَعنى الافتِخَارِ ، وليس فى تَشبيه سيبويه لها بكم دليلٌ على ما قالَ ، ولم يتعرض فى هذا النَّظم لتفسير معناها ، فلِذلك لم نتَعرض لتحقيق مَعناها ، ولا لبَيَانِ حُكمها ، وهذه قاعدةٌ فى تضمن معنى الحَرف صحيحةٌ نبَّه عليها هُنا(٥) وذَكَرَها فى " شَرْحِ التَّسهيل " (٦) ، وأَصلها – فيما أظنُّ – للفَارِسىِّ فى

(١) ديوان امرئ القيس : ٢٣ . والبيت بتمامه :

ورحنا وراح الطرف ينفض رأسه   متى ما ترق العين فيه تسهل

(٢) رواية الديوان : " تسهل " .

(٣) فى هامش الأصل " وضعت " . قراءة نسخة أخرى .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) ساقط من (ت) .

"التَّذْكِرَة " نَبَّـه عليها فى مَسألة وَضع (هَذَا) اسم الإشارة فى أوائـل الأبواب وخَـرَجَ عن حكمِ البنـــــاءِ مع وجـودِ هذا الشَّـبـهِ ، أى : فـأُعـربت مع أنَّـهـا مَوضـوعـة على تَضمُّن معنى الحَـرفِ وهــو الهَمــزة فى الاستـفـهامِ و " إنْ " فى الشَّـرطيـة ، وكـذلك خـرجت عنه فى المَوصـولة مع وجـود الافـتـقـارِ الأصـيل المَذكور بعد هــذا ، وسيأتى بيانُ خُروجها عن أصلها من البِنَـاءِ ، وعِلَّـةُ ذلك إن شاءَ الله .

النَّوعُ الثَّـالِثْ : شبـه النِّـيابةِ عن الفعلِ بلا تأثر وهو كون الاسم نائباً عن الفعـلِ فى تَـأدِيَـةِ معناه والعَملِ عمله من غيرِ أن يَعمل فيه عـاملٌ ولا يَقبـلَ عمَلـه فيه ، وذلك قَوله : (وكنيـابة عَنِ الفِعْلِ بَلاَ تَأثُّر) يـعنى أنْ الاسم يُبنى [١] أيضًا إذَا أشْبَهَ الحرفَ هذا الشَّـبه المَذكور ، والذى حـازَ هذا الشَّبه أسـماءُ الأفـعالِ فإنَّها مؤديـةُ مـعنى الفعل على جهةِ اللُّـزوم وعاملةُ عملَه ، وهو معنى النِّـيـــابة عنه وهــى لا تقبل أيضاً عمل عـامل فيها فتتـأثرُ به ألَفــاظها [٢] وهو [٣]معنى قوله (بلا تأثــرٍ) [٤]

فـإذا قلتَ : (صَهْ) فـهـو مؤدٍّ لمعنـى اسكت وعـاملُ عمله ، ولا يَصلحُ أنْ يكونَ معمولاً لعاملٍ البتـة ، وكذلك (نَزَالِ) فى النِّيابة عن انزل و " هيهات " فى النِّـيابة عن بَعُدَ و « أُفٍّ » فى النِّيابة عن اتَضَجَّرُ ، ومـع ذلك لا تَصلح أن تكونَ مـعمولاتٍ لعاملٍ ، ووجه الشَّبهِ فـيها أنَّها[٥] اشبَهَتِ الحُرُوفَ الناسخةَ للابتداء فإنها لازِمةٌ لتَـأدية معنى الفعل ، لأنَّ مَعَانيها كمعانـى الأفـعالِ ، وهى عاملةٌ

(١) فى الأصل فقط " وهى " .

(٢) فى (أ) لأنها .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) في (أ) شتان .

(٥) ساقط من (أ) .

عمَلَها ؛ لأنَّها تَعَملُ الرَّفعَ والنَّصبَ ، وأيضاً لا تأثيرَ للعواملِ فى ألفاظها لكونها لا تَصلح أن تَدخلَ عليها ، هذا وَجهُ الشَّبَه بينَ هذه الأسماءِ وبين الحُروفِ ، وهو الذى أوجبَ البناءَ عندَه على ما قرَّر فى " شَرْحِ التَّسهيل " ، والتأثُّرُ قبولُ التَّأثير فـ (تأثُّرٍ) مُطاوِعُ أثَّرَ ، ومعنى / أثَّرتُ فى كذا ٣٦/ : جعلتُ فيه أثراً فتَأثَّرَ؛ أى قَبِلَه وحَصَلَ فيه . وتَحرَّزَ بقوله : (بِلاَ تَأثُّرٍ) من المَصَادرِ النَّائبةِ عن أفعالِها نَحو (: ضَرْباً زَيْداً ، وزيدٌ سيراً سيراً ، فإنَّها وإن أدت معانى أفعالها النائبة هى عنها قابلةٌ لأنْ تكونَ معمولةً لعامل من جهةِ معانيها)[١] فَخَرَجَت بذلك عن شبهِ إن [٢]، وما كانَ من بابها فَدَخلها الإعرابُ ، فالحاصلُ أن التَّأثُّرَ فى هذا التَّفسيرِ مَعنوى ، وقد يقرر على نحوٍ آخر يكون التاثر فيه أو عدمه بالنَّظر إلى الاستعمال فيُقالُ : إنَّا وجدنا أسماءَ الأفعالِ لم تُسْتَعْمَلْ قَطُّ معمولةً لعاملٍ ، (وإنَّما استُعملت عاملةً غيرَ معمولةٍ ، فأشبهت " إنّ " بخلاف المصادر فى نَحو : ضَرْباً زيداً ، فإنَّا وجدناها استُعملت معمولةً لعاملٍ) [٣] فى نَحوِ : ضَرَبْتُ زيداً ضَرْباً ، فلم يَتَقَرَّر (فيها)[٤] بسببِ ذلك شبهُ الحرفِ فأُعربت وعلى هذا النَّحو قرَّر ابنُ النَّاظمِ هذا الشَّبه ، وارتَضاهُ بعضُ أصحابِنَا والنَّحو الأول عليه جَرى بعضُ الشُّيوخ الأندَلُسِيِّين ، وكثيرٌ من النَّاسِ يَفهم هذا الموضع على[٥] أنَّه يتحرر بقوله : (بِلاَ تَأثُّرٍ) من المصادرِ المنصوبةِ بالأفعالِ التى نابَت عنها كما ذُكر ، لكن على معنى أنَّ

---

(١) ساقط من الأصل فقط .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) في الأصل اسم الفعل ، وفي (أ) اسم الفاعل ، وما ثبتناه في (ت) ، (ف) .

(٥) في (أ) قبل .

هذه المَصادر قد تأثَّرت ألفاظها بالعاملِ فأخرجها بقوله : (بِلاَ تَأثُّرِ) . قال بعضُ الشُّيوخ : وهذا تفسير[1] لا محصولَ له ، فإنَّ تقديره على هذا من شرطِ بناءِ الاسمِ[2] ، أعنى الاسم النَّائب عن الفعلِ أن لا يكونَ العامل مؤثِّراً فى لفظه، وهذا هو نتيجةُ وجوبِ البناءِ لا شرطُه ولا سببُه ، فحاصلُ المعنى على هذا من شرط بناءِ اسمِ الفعلِ أن لا يكونَ معربًا ، وهذا مُحالٌ . وهذا التَّفسير الذى فُسِّر به شبه اسم الفعل للحرف أولى من تَفسير من فسره بأنه تَضَمَّن معنى لامِ الأمرِ فى اسم فِعلِ الأمرِ . وأما غيره من اسمِ الفعلِ الماضى كشتَّان ، واسمِ الفعلِ المضارعِ كَأوَّه ، فمحمول على اسمِ فعلِ الأمرِ ؛ ليُجرى البابُ كلُّه مُجرى واحداً ، وهو رأىُ الفارسىِّ وابنِ جِنّى وغيرهما ، فإنَّ هذا المَذهب فيه أمرٌ مَرجوحٌ وهو جعلُ العِلَّةِ خاصةً ببعضِ المبنى وسائِرُهُ لا عِلَّةَ فيه إلاَّ الحَمْلُ على ما فيه العلَّة بخلافِ علةِ النَّاظمِ فإنَّها عامةٌ فى الجَميع ، وكونُ العِلَّة عامةً فى مَعلولاتِهَا أولى من كونِها خاصَّةً ببعضِها ما وجد ذلك ؛ لكن يَرِدُ على ما اختاره إشكالٌ ما، وذلك أنَّ النَّحويين استَدَلُّوا على هذا الصِّنف من الكلمِ من[3] قبيلِ الأسماءِ بإسنادِ الفعلِ إلى بَعْضِهَا فى نحو قَولِ زُهَيْرٍ[4]:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أَنْتَ إذَا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ فى الذُّعْـرِ

وقد تقدَّم ذكرُ ذلك ، فإذا كان (نَزَال) هنا قد صحَّ كونه مسنداً إليه وصح تأثُّر معناه للعاملِ بدليلِ عَمَلِ الفعلِ فيه ، فإذَنْ قَبُولُ التَّأثُّر حاصلٌ فى جميع البابِ لوجودِهِ فى فردٍ من أفرادِهِ ، فقد استوى إذن (نَزال) وبابهُ مع

(١) ديوان زهير ٨٩ .

(٢) في الأصل فقط لتاثير .

(٣) في (أ) أبداً .

(٤) ساقط من (أ) و (ت) .

(ضَرْباً زيداً) وبابِهِ ، إذ كانا معاً يؤدِّيان معنى الفعلِ ويَعملان عَمَلَهُ وهما قابلان (لتأثُّرِ)[1] العاملِ فيهما ، فيَقَعُ الإشكالُ هنا من وجهين :

أحدهما : فى قول النَّاظِمِ هنا " بِلاَ تَأثُّرِ " حيث نفى التأثر مع صحته ووجوده .

والثانى : ما يلزمُ على ذلك من إعرابِ أسماءِ الأفعالِ ، كما أُعرب (ضرباً زيداً) ، أو بناء (ضرباً زيداً) ، كما بنيت أسماءُ الأفعالِ .

والجَوَابُ : أنَّ مثل " دُعِيَتْ نَزَالِ " ليس الإسنادُ فيه بمعتبرٍ / كما ٣٧/
تَقَدَّمَ والذى يُستَدَلُّ به على اسميَّةِ أسماءِ الأفعَالِ غيرُ ذلك ، وقد ذكر ، فنَزَالِ وبابُه [2] ممَّا يسند أبداً ولا يسند إلَيه البَتَّةَ ؛ لعدمِ قَبوله للتأثر للعوامل كما قَرره النَّاظِمُ ، وإذا كان كذلك ظَهَرَ الفَرْقُ بين القبيلين ، وأيضًا فإنَّ دِلالة نَزَالِ وبابه على معنى الفِعل ونيابته عن الفعل بحقّ الأصل ، وبالوضع الأول كما كان ذلك فى " إنَّ " وأخواتها ، فتمحَّض الشَّبه بخلافِ (ضرباً زيداً)، فإن نيابتَه عن الفعل عارضةٌ بعد التَّركيبِ، فلم يُؤَثِّرِ البِنَاءُ لعَدَمِ أصليَّة الشَّبهِ وفَقْدِ تَمَحُّضِهِ .

فإن قيلَ : يخرجُ عن هذا على رأيه " دُوْنَكَ " و " وراءك " و " أمامك " ونحوها ، فإنه قد عدَّها فى أسماءِ الأفعالِ مع أنَّها معربةٌ باتِّفاقٍ على ما نقلَ ابنُ خَرُوفٍ ، وإن نَصبها بالأفعال التى نَابت عنها كضرباً زيداً فهى خارجةٌ بقوله : (بِلاَ تَأثُّرِ) لصحَّةِ تأثرها للعاملِ ووجودِ ذلك فيها ،

---

(١) في الأصل فقط لتاثير.

(٢) في (أ) أبدا .

فكيفَ يَجتمع هذا مع دَعوى أنَّها من أسماءِ الأفعالِ ؟ .

فالجوابُ : أنَّها على رأيه أيضاً مبنيةٌ لقوله في باب[1] أسماءِ الأفعالِ والأصوات – بعد ذكر " دونك " وشبهه – : (والْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ) ومَا ظَهَرَ في أواخرها ليس بتأثيرِ العاملِ ولا هي قابلةٌ لأن تتأثر ، وما نقل ابن خَرُوفٍ من الاتِّفاق لا يَثْبُتُ ، وكلُّ ذلك سيأتي تَقريره إن شاءَ اللَّه تَعالى .

النَّوعُ الرَّابعُ : (الشَّبَهُ الافْتِقَارِيُّ) وهو كونُ الاسمِ وُضِعَ مُفتقِراً إلى ما يُفَسِّرُ معناه ويُبَيِّنُهُ ، وهو المُراد بقَوله : (وَكَافْتِقَارٍ أصِّلا) ويريد أنَّ الاسمَ إذا وُضِعَ على الافتِقَارِ بني كالمَوصولات ، فإنَّها وُضِعَت على الافتِقَارِ في فَهْمِ معانيها إلى صِلاَتِها ، فهي لا تَسْتَقِل بالمَفْهُوميَّة دُوْنَ أن يُؤْتَى بما يُبَيِّنها ، كما أنَّ الحُروف كذلك ، وكذلك المُضمرات وُضعت على الافتِقارِ إلى مفسِّرٍ يعود عليه ، فهي متوقفةٌ في فهمِ معانيها على غَيرها ، كما أنَّ الحروفَ كذلك ، ولذلك قيل في الحُروف : إنَّها تدلُّ على معنى في غَيرها ، وقيد الافتقارَ بكونِه قد أُصِّلَ ، أي جُعل أصيلاً .

وأُصِّلَ ، أي ثَبَتَتْ لَه الأصَالَةُ استظهاراً على كلِّ ما وُضِعَ في الأصل غير مفتَقِرٍ ، وإنَّما عَرَضَ له الافتِقَارُ حالةَ التَّركيبِ كالأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ فإنَّها مُفتقرةٌ ، ولذلك لَزِمَ تَفْسِيرها بالمُضاف إليه ، وكذلك أسماءُ العَدَدِ كعشرين وثلاثين هي مفتقرةٌ إلى ما يُفسر معناها لكن بعد التَّركيب ، وأمَّا وضعها الأولى فعلى أن تَكون غير مفتقرةٍ ، فلذلك لم يُعتبر فيها الافتقار ، فلم تُبْنَ لعروض السبب الموجب وعدَم أصالته . وبهذا المعنى نُجيب عن إعرابِ

(١) ساقط من (أ) و (ت) .

الظُّروف نَحو : صمتُ يوماً ، وأقمتُ شهراً ، وإن تُوُهِّم كونُها مستحقةً للبناءِ للشَّبَهِ المعنوى ؛ لأنَّ ذلك ليس بحقِّ الأصلِ ، وإنَّما هو لاحقٌ بعدَ التَّركيب ، فلم يكن لذلك الشَّبه تأثيرٌ ، فجاءَت على أَصلها من الإعرابِ ، ومن هذا النوع ما حدَّثنا به الأُستاذُ أبوعبدالله بن الفَخَّارِ شَيْخُنَا - رحمةُ اللَّه عليه - أن الشَّلَوْبِينَ حكِيَ عنه أنَّه قال فى بعضِ مَجَالسِ إقرائهِ فى " كم " إنَّها بُنِيَت لشبهها بالحَرْفِ فى افتقارها إلى مُفَسِّرٍ ، فَنَقَدَهُ بعضُ طَلَبَتِهِ / فقال له : يلزمُ على هذا بناءُ جميعِ أسماءِ الأعدادِ ٣٨/ لتَساويها فى هذه العلَّةِ ، فلما رأى الشَّلَوبِين ورود هذا النَّقد على عدم تقييد الافتقارِ بالأصالةِ زادَ زيادةً أخرج بها أسماء الأعداد فقال : بُنِيَتْ لِشَبَهِهَا بالحَرْفِ فى افتقارها إلى مُفَسِّرٍ لا يُعقل لها معنى إلا بِهِ ، فخرج قولك : عشرون وثلاثون وبابه ، فإنَّ لها فى أَنْفُسِهَا معنى معقولاً [١] وهو المِقدارُ ، وإنَّما بقى بيانُ جنس ذلك المقدار فجئ بالمفسر لأجله ، هذا معنى الحِكَاية ، وحاصِلُها ما تقدَّم من أنَّ المُؤَثِّرَ من الشَّبهِ إنما هو ما كانَ فى الاسمِ بحقّ الأصلِ ، فبحقٍّ ما قيَّد النَّاظِمُ الافتقار بالأصالة وباللَّهِ التَّوفيقُ .

ويَخْرُجُ له عن مُقتضى هذا الشَّبَهِ - وإن كانَ مَوجوداً - " أى " الموصولة فإنَّها معربةٌ مع وُجُودِ شَبَهِ الحَرْفِ وهو الافتقارُ الأصيلُ ، لكن عارَضَهُ شَبَهٌ بالمُعرب آخر فأعربت ، وبيان ذلك فى بابِ المَوصول ، فقد نَصَّ (هنالك)[٢] على خُروجها عن هذا الحُكم ، وكذلك يَخرج له " الذى " و

---

(١) في (أ) معقول .

(٢) في الأصل في ذلك .

" التى " حالةَ التَّثنية ، كما خَرَجَ " ذَا " و "تا " فى حالةِ التَّثنية أيضًا عن مقتضى الشَّبه المعنوى ، لمعارضة موجب الإعراب كما سيأتى فى بابه إن شاءَ اللَّه . ويبقى فى كلامِ النَّاظم سؤالان :

أحدُهُما : أن يُقالَ : هَلْ يَشْمَلُ كَلاَمُه ما بُنِيَ بناءً عارضاً ، وعلى الجواز مع ما بُنى بناءً لازماً ، وبحقِّ الأصلِ كالبِنَاءِ للقَطْعِ عن الإضَافَةِ ، والبناء للإضافةِ إلى مبنىٍّ ، والبِنَاء لتركيب الاسمِ مع " لا " أو مع (اسم)[1] آخر كخَمْسَةَ عَشَرَ وما أَشبه ذلك ، أم هو مقتصرٌ به على المَبنى بناءً لازماً وبحقِّ الأصلِ ؟

والثَّانى : أن يُقال : هذه الأنواع التى ذَكَرَ هل هى مُحيطةٌ بجميعِ أنواعِ شَبَهِ الحَرْفِ أَمْ لا ؟ فإن لم تَكن محيطةً وإنَّما أتى بها تَنْبيهًا على البَاقى فَما الذى بَقِيَ له منها ؟ وإن كانت محيطةً فكيفَ يرجعُ إليها سائر الأنواعِ التى ذَكَرَهَا النَّاسُ ؟

والجوابُ عن الأولِ : أن الظّاهر من كلامه أنَّه إنما أراد الكلام على البناء اللاَّزم ، وعلى المَبنى بحقِّ الأصل لا الذى بناؤُه عارضٌ وعلى الجواز والدَّليل على ذلك أن جميعَ هذه الأنواعِ التى ذكرَ إنَّما تقتضى الأول لا الثانى ، أمَّا الشَّبَهُ الوَضْعِيُّ فظاهرٌ ، إذْ لَيس فى المَبنى على الجَوَاز ما يُوجد فيه هذا الشَّبَهُ فى حالٍ دونَ حالٍ ، ولا أيضًا يوجد هذا الشَّبه مقتضيًا لبناءِ جائزٍ ، وأما المَعنوى فقد قيَّده بالمِثالِ حيثُ قال : (وَالمَعْنَوِيِّ فِى مَتَى وَفِى هُنَا) أى : وكالشَّبه المَعنوى المَوجودِ فى هذين المِثالين ، ولاشَكَّ أنَّ الشَّبَهَ فى المثالين لازمٌ وبحقّ الأصلِ ، فـ « لا رَجُلَ » إذا عللنا بناءَه بتضمنه معنىً

(١) ساقط من الأصل فقط .

مِن " فليس التَّضمن فيه على حدِّ التَّضمن فى مَتَى وهُنَا .

وأمَّا الاستغنائي : فكذلك أيضًا ، لأنَّ تقييده بقوله (بَلاَ تَأثُّرٍ) منع أن يدخل فيه المَبنى على الجَوَاز (١ لأن المبنى على الجواز ١) صالحٌ للتأثر ألاَ تَرَى : أنَّا إذَا سمينا بـ " نَزَالِ " فصلح للتَّأثر لم يبق بناؤه على اللُّزوم ، بل صار فيه وجهان بلحظَين مُختلفين ، فالبناءُ لأجلِ الشَّبَهِ بأصله ، والإعرابُ اعتبارٌ بِحالِهِ من كونه قابلاً للتَّأثر للعامل ، وليس اسماً للفعلِ الآن ، وأمَّا الافتقارى فتقييده له بالأصالة يُخرج له بناء قبلُ وبعدُ وسائرَ / ما يُبنى لقطعه عن الإضافةِ ، وكذلك الـمُرَكَّبُ وسائرُ ما ٣٩/ فيه بناء على الجواز مما يَرجع بناؤه إلى علة الافتقار ، وإذا تقرَّر هذا ظَهَرَ أنَّه لم يَتَعَرَّض لما البناء فيه عارضٌ وعلى الجواز

فإن قلتَ : فمن أينَ يُؤخذ له وجه البِناء فيه وهو لم يعرف به فى واحدٍ من أفرادِ هذا الصِّنف ؟

فالجوابُ : إن ذلك يرجعُ بالتَّأويل (٢) إلى ما ذَكَرَ من أوجهِ شبهِ الحَرْفِ وعلى عدِّ العارض من البناء كاللا (٣) الأصلى ، وستَرى ذلك فى مواضعه من هذا الشَّرح إن شاء الله ، لكنَّ الناظمَ تَرَكَ ذكر الطَّريق إلى ذلك إحالةً للنَّاظر فى نظمه على نَظَرِه ، إذ ليس من ضَرورياته .

والجَوَابُ عن الثَّانى : أنَّ كلامَه محتملٌ لأن يكونَ أراد أن أنواع شبه الحَرفِ غير منحصرة فى هذه الأربعة إلا أنه ذَكَرَ ما ذكر منها

(١ - ١) ساقط من(أ) .

(٢) في (ب) يرجع التأويل .

(٣) في (أ) كاللام الأصل .

تنبيهاً على ما لم يذكره ، فكأنه قال : إن أنواعَ الشَّبَهِ متعدِّدةٌ منها هذه ، ويُحتمل أن يُريدَ أن وُجُوهَ الشَّبَهِ وإن تعددت معاقدها هذه الأربعة ، فكل ما يذكر دونها فإليه يَرجع من جهةِ المَعنى .

والوَجْهُ الأوَّلُ : أسعد بلفظه من جهةِ اتيانه فيها بالكاف التَّشبيهية؛ لأنَّ المعَهود فى الكلامِ إذا قيل فى التَّمثيل : مثل كذا ، أو كقولك : أو ككذا أو نَحو كذا ، أن تُريد التَّنبيه على أشياء لم تُذكر وإلا فقد كان الوجه أن يقولَ : فى كذا وكذا ، ولا يَقول : فى مثل كذا .

فقوله : (كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ ... وكَنَيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ .. وكَافْتقَارٍ أُصِّلاَ) تَنبيهُ على أَشياء لم يَذكرها ، والكافُ هُنا نظيرةُ من جهةِ المعنى [1] لقوله فى باب الابتداء – حين ذكر أوجهاً من الابتداء بالنَّكرة – : (وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ) وأما الوَجْهُ الثَّانى : فهو – وإن كان مرجوحاً – محتملُ فى لَفْظه ، وتَكونُ الكافُ داخلةً باعتبار تَعَدُّدِ المُثُلِ المَذكورة ، لا باعتبارِ ما لم يَذكره ، وقد يَفعلُ مثل هذا المُتَأخِّرون . ألاَ تَرى إلى قَولِ ابن الحَاجب [2] فى كتابه " الفِقْهِيّ " : " الصِّامِ الوَاجبِ مع إدخال الكافِ ، لأنَّ صيامَ التَّمتُّعِ فى الحَجِّ وصِيامَ فِدْيَةِ الأذَى وجَزَاءُ الصَّيْد دَاخِلُ ذلك كلُّه فى الكَفَّاراتِ فيُمكن أن يكونَ النَّاظم فَعَلَ مثل هذا .

فإن أرادَ الوَجهَ الأوَّلَ فلِشَبَهِ الحَرفِ أنواعُ أُخر . منها : سقوطُ موجب

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) هو الإمام المشهور (٥٧٠ – ٦٤٦ هـ) .

أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي النحوي ، الفقيه ت ٦٤٦ أخباره في ذيل الروضتين : ١٨٢ ، المذهب : ١٨٩ ، وغاية النهاية ٥٠٨/١ .

الإعرابِ قاله ابنُ أبى الربِّيع [١] فى بِنَاءِ أسماءِ الأفعالِ ، لأنَّ الإعرابَ إنَّما يكونُ فى اللَّفظِ أمارةً على اعتقَاب المعانى الثَّلاثة التى هى الفاعليَّةُ والمفعوليَّةُ والإضافةُ ، وهو المُوجب للإعرابِ ، كَما أنَّ الحُرُفَ كذلك لا تَقبلُ معنًى من تلك المعانى فبُنِيَت لهذا الشَّبه ، ومثلُ ذلك أسماءُ العَددِ المُطلَقَة لَمَّا كانت فى حينِ العدِّ بها لا تَقَعُ فاعليةً ولا مَفعولةً لم تكن على الحَدِّ الذى تَستَوْجِبُ معه الإعراب فصارت كالأصواتِ فبُنيت ، وكذلك حُرُوفُ التَّهَجِّى كألفاظ العَدَد سوادُ ، وأسماءُ الأصواتِ داخلةُ أيضًا هنا ، أمَّا ما يُحكى به منها كقَب وطِيخ فظاهرُ ، وأمَّا ما يكون زَجْراً أو دُعاء كَهلاً وتَشُؤْ فلأنَّها / لا مَدلولَ لها من الفعل كَمَا لأسماءِ الأفعالِ مدلولُ من ٤٠/ الفعل فكانت مثل قَب وطِيخ ونَحو ذلك :

وَمنها الوُقوعُ موقعَ الحرفِ علَّل به بَعضهم بِنَاء " غَيرُ " من قَولهم : لَيْسَ غَيرُ ، فإنَّها عندَه موضوعةُ موضعَ " إلاَّ " فرجعت إلى شَبَهِ الحَرْفِ ؛ لأنَّ للوَاقِعَ شَبَهًا بالموقوعِ فى مَوضعه ، وأولى من هذا المثال فى المَوضعِ ما حُكِيَ فى أسماءِ الأصواتِ الحكائيَّة من قولهم : مِضٍّ فى حكايةِ صُوَيت ، مُغْنٍ عن قولك " لا " ، فـ ، " مِضٍّ " واقعة " لا " فقد يُقال إنَّها بُنيت لذلك.

ومنها الإبهام فى الأشياءِ كلِّها فليس[٢] شبهُ اسمِ الإشارةِ والضَّمير بالحرُوف[٢] والدُّخول عليها علَّلَ به السِّيرافِيُّ بناءَ اسمِ الإشارةِ والضَّميرِ

---

(١) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله العثماني الأموي القرشي الأشبيلي ، أخذ عن أبي على الشلوبين وطبقته وتصدر للتدريس بسبته . ألف شرحاً للإيضاح كبيراً جداً اسمه (الإفصاح) وشرحاللجمل سماه (البسيط) والملخص في ضبط القوانين النحوية وغيرها . أخباره في : بغية الوعاة : ١٢٥/٢ ، وغاية النهاية : ٤٨٤/١ . ورأى ابن أبي الربيع هذا في شرح الإيضاح .

(٢-٢) في (أ) .

فإنَّهما مبهمان يَقعان على كلِّ شَىءٍ من الحَيَوَان وغَيره ، فهما داخلان على (كلِّ شَىءٍ) فأشبها[1] الحُرُوفُ ، لأنَّ الحروفَ أعراضٌ تعترض فى الأشياء كلِّها .

فإن قيلَ : وكذلك لَفظ " شىء " يقع على الأشياء كلِّها ، فليس شَبَهُ اسمِ الإشارةِ والضَّميرِ بالحُروف بأولى[2] من شَبَهِهَا بلفظ شيءٍ ، بل هذا الشَّبه أولى لأنَّه شبهُ [3] يردُّ إلى الأصلِ بخلافِ شَبَهِ (الحُرُوفِ) [4] .

فالجوابُ : أنَّهما ليسا كشىء فى الوقُوع على الأشياءِ كلِّها ، لأنّ شيئًاً لازِمُ لمسمَّاهُ فى جَمِيعِ الأحوالِ بخلافِ اسمِ الإشارةِ والكِنايةِ والحُروف فإنَّها أعراضُ تدخلُ فى الأشياء كلِّها ، ومثل ذلك عند السِّيرافى أيضًا . حَيْثُ بنيت لإبهامها فى الجِهات السِّت وفى كلِّ مكانٍ ، فتُبِّهت لإبهامها بإذِ المُبهمة فى الزَّمان الماضِى كلِّه ، إلا أنَّ بنَاءَها عندَه فى حالٍ دُونَ حالٍ كما بيَّن فى كتابه .

ومنها قلَّةُ التَمكُّنِ واللُّزومُ فموضعٍ واحدٍ ، علَّل به السِّيرافى [5] بناءَ الآن يريد عَدَمَ التَّصرف الذى فيها من جهةِ المعنى ، إذ هى دالةُ على آخر الزمان الماضى وأولِ الزَّمان الآتى ، وهذا شأنُ الحروف ، لأنَّه لا يَعدو موضعه الذى وُضِعَ له إلى غيرِه فهو لازمُ لموضعٍ واحدٌ ، فبنى الآن لذلك ، وكذلك " لدن " بنيت للزُومِهَا موضعاً واحداً وهى تُعطى معنى عندَ ، إلا أنهم أعربوا " عندَ " حيث تَوسَّعوا فيها فَأوقعوها على ما بِحضرتكَ ، وعلى ما بَعُدَ عنكَ ، وإن كان

---

(١) في الأصل " فأشبه " .

(٢) في الأصل أولى .

(٣) ساقط في (أ) .

(٤) في الأصل الحرف .

(٥) رأى السيرافي في الإنصاف : ٥٢٣ .

أصلها الحاضر ، تقولُ عندى مالٌ ، وإن كان بخُراسان وأنتَ ببغداد ، وقد كان حقُّ "عند" البناءَ لولا ما لحقها من التَّصرف ، بخلافِ " لَدُن " فإنَّها لا يُتجاوز بها حضرةَ الشَّىء ، فلذلك بُنيتَ وعلّل بهذا بعضُهم بناءَ " قط " ، وقَدْ " بمعنى «حَسْبُ» ؛ لأنَّهما لم يَتَمَكَّنَا فى الكلام تَمَكُّنَ الأسماء، ولم يُستعملاً استعمالها فأشبها ما وُضع كذلك من الكلمِ وهو الحَرْفُ .

ومنها شَبَهُ ما أشبه الحَرف كفَعَالِ المَعدولة فى غير الأمر ، فإنَّها أشبهت فَعَالِ فى الأمر فى الوَزن والتَّأنيث والعَدْل فبُنيت بناءَها . ومنها الوُقوع موقعَ ما أشبهَ الحَرف كالمُنادى المُفرد ، لوقوعه موقعَ المضمر على قولِ من يُعلِّل بناءه بذلك ، ووجه كون هذين النَّوعين من أنواع شبه الحَرفِ أن يُقالَ : أمَّا الأولُ : فلأن " فَعَالِ " حينَ أشبهت ما أشبه الحرفَ صارت مشبهةً للحَرفِ بواسطةٍ / ، ومُشبِهُ مِشْبِهِ الشَّىءِ شبيهٌ للشىءِ . ٤١/

وأمَّا الثَّانى : فلأنَّ الوقوعَ موقعَ الشَّىءِ يُوجبُ للواقعِ شَبَهاً بالمَوقوع موقعه ، فإذا كان المَوقوعُ موقعه الحرفَ فالواقع يُشبِهُ الحرفَ ؛ لأنَّ مشبه المُشبهِ مشبهه ، وردَّ هذا ابنُ عُصفُورٍ بأنَّ قولَ القائلِ بُنِيَتْ لشَبَهِ مُشْبِهِ الحرفِ إقرارٌ بأنَّ البِنَاءَ يكونُ لغيرِ مُشْبِهِ الحرفِ ، وهو مُشبهُ ما أشبهَ الحرفَ .

والجَوَابُ : أنَّه رَاجعُ فى الحَقيقةِ إلى نَوعٍ من أنواعِ الشَّبه ، وأيضاً فالشَّبَهُ يكونُ قريباً كالذى تقدَّمَ ، ويكونُ بَعيداً وهذا من ذَلكَ البَعيد ، وبُعْدُهُ لا يَمْنَعُ وجوبَ الحُكم له ، فهذه أنواعٌ من شَبَهِ الحَرفِ وَقَعَ التَّنبيهُ من النَّاظم عليها بالكَافِ ، على فَرضِ أنَّه أرادَ الوجهَ الأَوَّلَ ، وإن أراد الوَجْهَ الثانى فيُمكن ردُّ هذه الأنواع إلى ما نكره . أمَّا الأول فراجعُ

بالحَقِقَةِ أو بالتّأويل إلى النوعِ الثّالثِ مما ذَكَرَه النّاظِمُ . أمّا أسماءُ الأفعالِ فقد تَقَدَّمَ ذلك فيها ، وأمّا أسماءُ الأصواتِ فراجعةٌ إليها بالشّبه ، فَما هو منها للدُّعاء أو للزَّجرِ ظاهرُ الشّبهِ باسمِ الفعلِ ، وماعدا ذلك محمولٌ عَليه ، لأنّ الجميعَ تَصويت أو نقولُ : إنها اجتَمَعَت فى كَونها غيرُ متأثرةٍ للعاملِ ، إذْ لا تُستَعملُ فاعلةً ولا مفعولةً ولا مضافةً ، فحُكِمَ لها بالبِناء كهذا الشّبه ، وهذا أولى من مُطلق الحملِ ، لأنّ العلّة هنا عامّةٌ وفى الأول خاصّة ، وعلى هذا يَجرى الحكم فى أسماءِ العَددِ المُطلقةِ ، وفى حروفِ الهِجَاءِ ، فإذاً سُقُوط موجبِ الإعرابِ هو معنى عَدَمِ التّأثُّرِ للعاملِ ، غيَر أنّ العربَ أهملت ها هنا جزءَ العلّةِ ولم تُعمله فى أسماءِ الأفعالِ على رأى النّاظم ، إلا مع النّيابةِ عن الفعل على ما قرّره ولو قيل بإسقاطِ جُزءِ النّيابة وإعمال الجزْء الأخير لصحَّ واستتب . وأمّا الثّانى فساقطُ الاعتبارِ فى الحَقيقة لأنّ " غيرُ " فى قَولهم : لَيس غَيْرُ إنما لنى لقَطعه عن الإضافة كقبلُ وبعدُ ، وليس الكلامُ هنا فى البناءِ العارضِ وإنْ سَلَّمنا ذلك فهو فى الحَقيقةِ تَضمينٌ لغيرِ معنى " إلاّ " فرجع إلى النّوع الثانى .

وأمّا الثّالثُ : فغَيرُ محتاجٍ إليه ، لأنّ المُضمراتِ والمُبهماتِ قد تقدَّم دُخولها فى النّوعِ الأوّل والثانى وكذلك فى الرّابعِ ، وأيضاً فَمِنَ الأسماءِ ما هو كذلك وليس بمبنيٍّ ، وذلك " كلُّ " و " بعض " ونحوهما . ألا ترى أنّ مدلولَهُما عَرَضٌ يُعتَرض به فى الأشياءِ كلِّها ، ويتَحقّق ذلك فى " بَعض " حيث وافقت "من" التّبعيضية فى معناها ، حتّى قال لنا بعضُ شيوخنا : لا فرقَ بين قولنا أكلتُ من الرّغيف . وقولنا أكلت بعضَ الرّغيف من جهةِ المَعنى ، وإنّما فرّق بينهما الأحكام اللّفظيّة ، فأنتَ تَرى أنّ هذا السّبب غيرُ مطّردٍ ، فبحق ما ترك ذكره النّاظم .

وأمّا الرّابعُ : فإنَّ قِلَّةَ التَّمَكُّن وإنْ كانت أَصلاً فى الحُرُوفِ قد وُجدت فى الأسماء ، ولم يكن ذلك موجباً للبناءِ نحو قولك : جئتُ من عَل ، وأشياء من هذا النَّمَطِ ، ويكثُرُ فى الظروف ، فقلَّة التَّمَكُّنِ إنْ سلَّمنا أنَّها تقتضى البناءَ ففى بَعْض / دُونَ بَعْضٍ . ألاَ أنَّ نحو : صاد وقاف من ٤٢/ حروفِ الهِجَاءِ إذا جُعل اسماً للسُّورة جَازَ فيه الإعرابُ والبنَاءُ ، وعُلِّل البناء بقلَّة التَّمَكُّنِ ، وإذا كان كذلك فما كان من العِلَلِ مُطَّرِداً فى معلوماته أَولى مما كان غيرَ مُطَّرِدٍ ، وقد وَجَدنا لبِنَاءِ " الآنَ " عِلَّةً مُطَّرِدةً غير ما ذكره السِّيرافى ، وهى تضَمُّن معنى الحرف فعندَ الفارسى وابنِ جِنّى أنَّها ضُمِّنت معنى ألفٍ ولامٍ سوى التى ظَهرت عليها ، وبها حَصَلَ تعريفها لا بالظَّاهرةِ ، فإنَّها زائدةٌ حسب ما نصَّ عليه الناظم فى باب المُعَرَّفِ بالأداةِ ، وعند الزَّجاج أنَّها بُنِيَت لما فيها من معنى الإشارة ، فإذاً لا يَتَعَيَّن ما قالَهُ السِّيرافى فى مَذهب النَّاظم ، لإمكان قَوله بما سِوَاه ، وكذلك " قَطُّ " لا يَتَعَيَّن تَعليل بنائِها بِقلَّةِ التَّمكُّنِ ، فإنَّها عندَ السِّيرافى اسمُ فعل نائبُ عن فعلِ الأمرِ فى أول أحوالِهِ ، فمعنى : قَطْكَ دِرْهَمَان ، بمعنى لِيَكْفِكَ [1] دِرْهَمَان ، أو اكْتَفِ بِدِرْهَمَين ، وكذلك " قَدْ " بمعناها [2] إذَا قُلت : قَدْكَ دِرْهَمَان .

وأمَّا الخَامِسُ والسَّادِسُ : فقد ظَهَرَ رجوعها إلى ما ذكره ، ففَعالِ المعدولة فى غيرِ الأمرِ راجعةٌ فى بنائها إلى بناءِ المَعدولة فى الأمرِ . والمنادى المفُرد راجعُ إلى بِنَاءِ المُضمر . وإن قلتَ : إنَّ المُنادى بنى

(١) في (أ) ليكفيك .

(٢) في (أ) معناها .

لتَضَمُّنه معنى حرف الخِطَاب زَالَ هذا الشَّغَبِ .

فإن قيل : إنَّما الكَلاَمُ هنا فى المَبنىّ اللاَّزم البِنَاءِ بأصلِ المَوضع والمُنادى ليس كذلك . فالعُذرُ فى ذلك ما قالَه بَعضُهم من أنَّ المُنادى وإن كانَ أصلُ وَضعه على التَّمكُّنِ لمَّا وَجَبَ له البِنَاءُ من غيرِ تَخْيِيْرٍ كان كغير المُتَمَكِّنِ ، غيرَ أنَّه شَبيهٌ بالمُتَمَكِّن ، ولذلك بُنى على حركةٍ ، وقد جَنَحَ [1] بنا الكَلامُ فى هذا الفصلِ، لكن فِما لابُدَّ منه لشَرْحِ كَلاَمِ النَّاظِمِ فَلنَثْنِ عِنَانَه .

* * *

ولمَّا تكلَّم على أحد قِسمَى الاسم وهو المَبنى وذَكَرَ أنواعَ مُوجب البِنَاءِ فيها أَخَذَ فى تَعريف القسم الثانى الذى هو قِسْمُ المُعْرَبِ فَقَالَ :

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا   مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

تَعرَّض فى هذين المُزدوجين لمسألتين :

إِحْدَاهُما : الإشارةُ إلى أنَّ الاسمَ معربٌ بحقِّ الأصلِ ، ليس أصلُه غيرَ ذلك لخلوه من العِلَل المُوجبة للبِنَاء ، ولا شكَّ أنَّ السَّلامةَ من العِلَلِ هى الأصلِ فالإعرابُ هو الأصلُ من غَيرِ تَخيير فى ذَلك ، وهو مَذهبُ الجُمهور وهو صَحيح[2] فإنَّا وَجَدْنَا بابَ المُعربات من الأسماء أوسع بابًا من المَبنيات بكثيرٍ

---

(١) في (أ) جمح .

(٢) هذه مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين بسطها الزجاجي في إيضاح علل النحو : ٧٧ – ٨٢ ، بسطاً شافياً ومثله فعل العكبري في التبين مسألة رقم : (٨) وابن عصفور في شرح الجمل : ٢/٣٣٠ ، وذكرها ابن جنى في الخصائص : ١/٦٣ ، وابن الخشاب في المرتجل : ٣٤ ، وابن الأنباري في أسرار العربية : ٢٤ ولم يذكرها في الإنصاف .

وقَد ثَبَتَ أنَّ الكَثْرَةَ لها الأصَالة ، فالإعـرابُ إذًا هو الأصلُ ، وأيضًا فحقيقة الاسميَّة إنَّما تظهر غالباً في الأسمَاءِ المُعربةِ ، وأمَّا الأسماء المَبنيَّة فليست بأسماءٍ حَقيقةً ، إلا القَليل منها ، بل هي أشبَهُ بالحروفِ منها بالأسماء ، وإنَّما قيل فيها أسماء لوجودِ بعض أحكامِ الأسماءِ فيها.

وأمَّا ابن خَرُوفٍ [1] فقرَّر أنَّ الإعراب فرعٌ في الأسماءِ ، بمعنى أنَّه أمرٌ طارئٌ على الكلمةِ ، لأنَّ الكلمَ كلَّها قَبلَ التَّركيبِ أصلُها الوَقْفُ ، وهذا صحيحٌ وهو الأصلُ الأولُ ، وليس الكلامُ فيه ، وإنَّما الكلامُ / في الأمرِ ٤٣/ الطَّارئِ بعدَ التَّركيب ، من الإعراب أو البِنَاءِ ، أيُّهما الأصلُ في الأسماءِ؟ فقال يُمكن الأمران في الأسماءِ أن يكونَ أصلُها البِنَاء ، ثُمَّ دَخَلَها الإعرابُ للمَعَاني الطَّارئةِ عَلَيها ، وما بُنِي منها بَقِيَ على أصلِهِ ، أو يكون أصلها الإعراب ، لأنَّها لم تُجْعَلْ علامات للأشخاصِ والأجناسِ إلاَّ للإخبار عَنها وتصرفها في الإسنادِ للمَعاني المحتوية عليها ، والمانعُ من إعرابها تضمنُها مَعانيَ الحُرُوفِ أو شبَهُها بها أو خروجُها عن أصلِها ونَظائِرها ، ثم جَعَلَ الأظهَرَ القَولَ بأنَّ أصلَها الإعرابُ ، وهذا في الحَقيقة راجعٌ إلى الوِفَاقِ ، حيثُ رجَّح ما ذَهَبَ إليه غَيره إلا أن في كلامِهِ نَظراً فَتَأمَّله ، فليس موضعُ ذِكرِهِ هذا المَوضع .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : حَصرُهُ البِنَاْء العَارضِ للأسماء فيها أشبه الحرف لأنَّه ذكر أولاً أنَّ بناءَ ما بُنِي لأجلِ شبهِ الحَرفِ ، ثُمَّ ذكر هنا أن

---

(١) قال في شرح الجمل له : ولذلك صيره النحويون في الفعل فرعاً .

المُعربَ ما سلِمَ عن شَبَهِ الحَرْفِ ، فاقتَضى أنَّ شيئاً من الأشياءِ غيرُ شبهِ الحرفِ لا يُبنى له الاسم ، وهذا مذهبُ سيبويه . ألاَ تَرَاهُ قال :[1] وأمَّا الفَتْحُ والضَمُّ والكَسْرُ والوَقْفُ فللأسماءِ غَيرِ المُتَمَكّنةِ المُضارِعَةِ عندهم ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ مما جاء لمعنى لَيس غَيرُ نحو : " سَوفَ " و " قَد " . فموجب البِنَاءِ عنده شَيْءٌ واحدٌ ، وقد اختَلفت عباراتُ النَّاس في عدِّ موجبات البِنَاء ، فالمُحققون على أنَّ ذلك واحدٌ كما ذَكَرَ النَّاظم ، وإياه عَضَّدَ الشَلَوْبِين حتَّى حَمَلَ قولَ سيبويهِ ليس غير ، على أنَّه يَرجعُ إلى الأسماء غَيرِ المُتمكِّنَةِ ، والمَعني عنده أنَّ علَّةَ البِنَاءِ في الأسماءِ إنمَّا هو عدمُ تَمكنِها ، أي مُضَارعتها للعَديم التَّمكُّن من الكلم الثَّلاث وهو الحَرف لَيس غيرُ ، ثمَّ تأوَّلَ ما كانَ غيرِه خارجاً عن شبهِ الحَرف .

ومنهم من عدَّ وَجهين وهما شَبَهُ الحَرْفِ وتَضَمُّن مَعناه كالفَارسيِّ[2] وابنِ جِنِّي وهو بمعنى الأول ، لأنَّ تَضَمُّن معنى الحرفِ من أنواعِ شَبَهِ الحرفِ ، إذ ليس شَبَهُ الحرفِ آتياً على وَجْهٍ واحدٍ كما تَقَدَّمَ ، فهذا غيرُ مخالفٍ لمذهبِ سيبويه .

ومِنْهُم من ذَكَرَ ثَلاثةَ أوْجُهٍ فزادَ خُرُوج الاسمِ عن أصلِه ونَظائره ، ذكرَ ذلك ابنُ خَرُوفٍ ونَبَّه به على بناءِ " أي " عندَ سيبويه إذا حذف المبتدأ من صِلَتِهَا نَحو : أَكْرِمْ أيُّهم أَفْضَلُ .

(١) الكتاب : ٣/١ .

(٢) رأي الفارسي في شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٩/٢ ، وشرح الجزولية للأبذي : ٥٥/١ .

ومنهم من عدَّ أربعةَ أوجه كالسِّيرافى حيث قَال [(١)] : البِنَاءُ فى الأسماءِ إمَّا لِمُشابهة الحُرُوف ، أو للتَّعلُّق بها ، أو لوقُوع المَبنى موقعَ فعلٍ مَبنى ، أو لِخُروجه عمَّا عَليهِ نَظائره . ولعلَّه يريد بالتَّعلُّق بالحروف تَضَمُّنَها لِمَعانيها أو الإبهام فى الأشياء وقد تقدَّم ذلك .

ومنهم مَن عدّ خمسةَ أوْجُهٍ كالجُزُولِىِّ [(٢)] ، وهى شَبَهُ الحَرْفِ وتَضَمُّن معناه والوُقوع مَوْقعَ المبنى ، ومُضَارَعَةِ ما وَقَعَ مَوْقِعَ المَبْنِىِّ ، والإضافة إلى المبني وقَد عُدّت أكثر من ذلك حتَّى إن بعضَ تَلاميذ شيخِنَا الأُستاذِ أبى عبدِ الله الفَخَّار – رحمة الله عليه – رَفَعَها إلى اثنين وعِشرين وَجهاً ، لكنَّها إذا ضُبطت تَرجع إلي أقل من ذلك . وحاصِلُ ما زَادوه على ما ارتَضاه النَّاظِم ثمانيةُ أوجه : الوُقوع مَوقع الفِعل المبنى ومضارعته / ٤٤/ وكثرة مَوانع الصرّف والإضافة إلى مَبنى ، والتَّركيب ، والقَطع عن الإضافة ، والخُروج عن النَّظائر (وكثرة الاستعمال) [(٣)] .

فأمَّا الأوَّل : فَعَنَوا به أسماء الأفعال ، وقد تقدَّم أنَّ الوقوعَ موقعَ الشَّيْءِ يُوجب للواقع شَبَهاً بالمَوقوع موقعه ، وإذَا كان كذلك فَشَبَهُ الفعلِ لا يوجبُ أكثرَ من مَنْعِ الصَّرف ، أمَّا أن يوجب البِنَاء فلا ، وإنَّما الذى

---

(١) وعبارته في شرح الكتاب : ٤٧/١ .

أبو سعيد اعلم أن الأسماء المبنية كلها لا يخرج بناؤها عن أن يكون لمشابهة الحروف ومضارعتها ، أو للتعلق بها وملابستها أو لوقوع المبنى موقع فعل مبني أو لخروجها عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكاله .

(٢) الجزولية : ورقة : (٥) نسخة جامعة القاهرة .

(٣) في (س) . وتلقت في هامش الأصل .

يوجب البِنَاءَ مضارعةُ ما لا يكونُ إلا مَبْنِيًا ، وهو الحَرف بخلافِ الفِعلِ فإنَّه قد يكون مُعرباً ، وممَّا يَدُلُّ على أَنَّ مضارعةَ الاسمِ للفعلِ بوقوعه موقعه لا يوجبُ بناءً أنَّ مضارعتَه له قد تكونُ بتضمنُّه معناه ، وهو معنى وقوعه موقعَه وشَبَهُهُ به في اللَّفظ ، فإنْ كان وقُوعه مَوْقِعَ الفِعْلِ المَبْنِيِّ يُوجب البناء فليكن شَبهه به في اللَّفظ مُوجباً للبِناء أيضاً ، كما إذا سَمَّيْتَ رَجُلاً بالفعلِ الماضي نَحو : انفعل وافتَعل وَفَعَل وفُعِلَ وما أَشبه ذلك ، إذْ لا فرقَ بينَ الشَّبهِ بالمَبنى[1] والوقوع موقِعَه في إيجابِ البِنَاءِ ، كما لم يَكن بينهما فَرقٌ بالنِّسبة إلى الحرْفِ ، لكنَّ العَرَبَ إنمَّا يُوجب شَبَه الفِعل عِندها مَنْعَ الصَّرفِ فَقَط ، ولا يُوجِبُ بَنَاءً البَتَّةَ فكذلك وقُوعه مَوقِعَه لا يُوجب بِنَاء ، وأَيضاً قد وَجَدْنَا الأسماءَ تَقَعُ مَوْقعَ الفِعْلِ المبنى ، ولا يُوجب ذلك بناءً ، وذلك اسمُ الفاعل إِذَا كانَ صِلةً للألِف واللاَّمِ فإنه إنمَّا عَمِلَ هنالك وإن كان بمعنى الماضي لِوقُوعه مَوقعه ، فكما عمل لوقوعه مَوقعه كذلك يَنبغي أَن يُبنى ، لكنَّ العربَ لم تَفعل ذلك ، فدلَّ على أنَّ الوقوعَ موقعَ الفعلِ المبنيِّ لا يوجب بناءً البَتَّة ، بهذا المعنى استَدلّ الشَّلوبين على عَدَمِ صحَّةِ ما ذَهَبَ إليه السِّيرافي وغَيره . وأمَّا المُضَارَعَةُ لما وَقَعَ مَوْقِعَ المَبْنِيِّ فذلك في : جَعَار وسَفَارِ ، حيثُ أشبه نَزَالِ ، وهذا الشَّبَهُ يَقولُ به النَّاظم على طَريقته في نَزَالِ ، لأنَّ مشبه المُشبه مُشْبِهُ كما تقدَّم وأمَّا كثرةُ موانعِ الصَّرفِ فهو مَذْهَبُ المُبَرِّدِ في جَعَارِ ونحوها قال : بُنِيت لأنَّها معرفةٌ مُؤَنَّثَةٌ لا تَنْصَرِفُ فَزَادَهَا العَدْلُ ثُقْلاً . وليس بعدَ مَنْع الصَّرفِ إلاَّ البِنَاء وردَّ[2] عليه السِّيرافي

(١) في (أ) بالمعنى .

(٢) في (أ) ورده .

بأنَّ صَحراء إذا سَمَّينا بها مُؤنثًا لم تُبْنَ اتفاقاً وكَذلك مَساجد مُسمَّى به المُؤنث ، ولا يُزاد فيها على مَنْعِ الصَّرف ، لأنَّ كثرةَ مَوانِعِ الصَّرْفِ إنَّما هِي كَثْرة وجُوه شَبَهِ الفعلِ ، وشَبَهُ الفِعلِ لا يُوجب البِنَاءَ فَعلى هذا كلُّ ما استدلَّ به على بُطلان الوَجه الأول ، به يستدل على بطلان هذا الثالث .

وأمَّا الإضافةُ إلى المَبنى فخَارجةٌ عمَّا نَحن بِسَبيله ، لأنَّها لا تُوجبُ بناءً لِطُروئها بعدَ التَّركيب ، وكلاَمُنا فى المَبنى بحقِّ الأصلِ ، وإنَّما الإضافة إلى المبنى - إنْ ثبتت علَّةٌ تُجوِّزُ البناء لا تُوجبه ، وأيضاً فالبناء معها لشبهِ الحرفِ على ما سيذكرُ فى مواضِعِه إن شاءَ اللَّه تَعالى[(١)]. ومثالُهُ قَولُ النَّابغة [(٢)] :

عَلَى حَيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا

وكذلك التَّركيب نحو : لا رجلَ ، وخَمْسَةَ عَشَرَ ، والقَطع عن الإضافة نحو" لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ " [(٣)]. وأمَّا الخُرُوج عن النَّظائر، وذلك فى "أى" فهو فى الحَقيقة رجوعٌ إلى الأصلِ من البِنَاء، لأنَّ أصل[(٤)]أىٍّ أن تَكون مَبنيَّة كسائرِ ما تكون بمعناه من المَوصولات / أو ٤٥/

---

(١) ساقط من (ب) .

(٢) البيت بتمامه :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصْحُ والشيب وازع

ديوان النابغة الذبياني : ٣٢ .

(٣) سورة الروم : آية : ٤ .

(٤) ساقط من (أ) .

أسماءِ الشَّرط وأسماء الاستفهام ، إلاّ أنَّها أُعربت لتَمكنها بالإضافة ، فلمَّا حذف المبتدأ من صلتها إذَا كانت موصولةً [1] وصارَ المُضاف إليه أيٌّ كالعِوَضِ منه تَوَهَّمُوا زَوَالَ الإضَافَةِ منها ، فَصَيَّرُوها [2] إلى أصلها من البِنَاءِ وخَرَّجوها عن نَظائرها ، إنَّما معناه أنَّها انفردت بحسنِ حَذف المُبتدأ من صلتها إذَا كان هو الضَّميرَ العائدَ عليها دونَ سائرِ المَوصولات حيثُ قَبُح ذلك فيها ، وإن دخلَ تحت هذا الوَجه بناء " حيثُ " لانفرادها دونَ سائر ظروف المَكان بالإضافة إلى الجُملة لزوماً ، فشبه الحَرف أولى أن يُعَلَّلَ به بِنَاؤها ، كما ستَأتى فى هذا الباب إنِ شاءَ اللّه وأيضاً فهذا الوَجه مما يكون البناء مَعه فى حالٍ دونَ حالٍ .

أمَّا فى " أى " فعلى رأى سيبويه [3] وغيره ، وأمَّا فى " حيثُ " فعلى رأى السِّيرافى ، فانظر فيه فى باب المَجاري من " شَرْح الكِتَاب " [4] وأما كثرة الاستعمال وذلك فى " لهى أبوك " على ما قاله بَعضهم ، فلم يعتبرها المؤلف علة بناء ، إذ لم يَثبت لكثرةِ الاستعمالِ إلا التَّغيير بالزِّيادة والنُّقصان كلم يَكُ ، ولَم أُبل ، وأَيْشٍ ، ويا بنَ أُمَّ ، أو بتَغيير الحركات نحو : يا زيدَ بنَ عَمْروٍ وما أشبه ذلك ، ولم نَرَ شَيْئاً من ذلك بُنى لكَثرةِ الاستعمالِ ، فكذلك « لهى أَبوك » ، فَهم وإنْ غيَّروه – وكان أصله : للّه أَبُوك – لم يَبْنُوه لما ذكره بل لأمرٍ آخر وأولى من

---

(١) الواو ساقطة من (أ) .

(٢) ذكر في هامش الأصل قراءة " فردوها " في مسند أخرى .

(٣) الكتاب : ٣٩٩/١.

(٤) شرح السيرافي : ٢٢٧/٣.

ذلك ما قلّه المُؤلِّفُ من أنّه ضُمِّنَ معنى التّعَجُّب الذى كانَ حقُّه أن يُوضع له حرفٌ ، فإذَا تَقَرَّر هذا لم يَستقر من هذه الأوجه المتقدمة سبباً للبِنَاءِ فى الأسماءِ إلاّ الحَرْفِ ، وهو ما أراد النَّاظم - رحمه الله - تَقريرَه .

وقوله : (منْ شَبَهِ الحَرْفِ) أراد به الشَّبه فى أىِّ نَوْعٍ كانَ من تِلكَ الأنواع التى ذَكَرَها ، وهذا إن قلنا : إنّه قَصدَ حَصْرَ الشَّبَه فى تلكَ الأربعةِ أو الشَّبَه العَامَّ فيما ذَكَرَ . وفيما لَم يَذكر مما تَقَدَّم لنا ذكرُهُ فى شرح كلامه ، أو لم يتقدَّم فيه ذكرٌ ، وهذا إن قلنا أنَّه (١) قَصَدَ بإتيانه بالأنواعِ الأربعةِ قَصْدَ التَّمثيلِ لا الحَصْرِ ، ومثَّل ما سَلِمَ من شَبَهِ الحرفِ بمثالين ، وهما أرض ومعناه بيِّنٌ ، وسَمَا وأصله سَمَاءُ - بالمَدِّ - من السُّمو وهو الارتِفَاع ، لكن قَصره للشِّعر ، ووقع فى نُسَخٍ مَضْبُوطاً بِضَمِّ السِّين على وَزْنِ هُدًى وتُقًى ، وعليه شَرَحَ ابن النَّاظم (٢) وهى لُغَةٌ فى الاسم ، إذ فيه خَمْسُ لغَاتٍ : اِسم وأُسم - بكسر الهمزة وضَمِّها - وسِم وسُم - بكسر السين وضَمِّ مع النَّقْصِ - وهذه هى اللغات المَشهورة فى النَّقل ، واللغةُ الخَامِسَةُ هى (٣) التى فى كَلامِ النَّاظم نُقلت عن ابنِ الأعرابى ، وذكرها ابن السيد ، وهى غَرِيْبَةٌ ، واستشهد عليها بما أَنْشَدَهُ الفَارِسِيُّ عن أبى زَيْدٍ (٤) :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) شرح ابن الناظم .

(٣) في (أ) هذه .

(٤) أنشدها أبو زيد في النوادر : ٤٦٢ كما أنشدهما ابن جني في المنصف : ٦٠:١ ، والبغدادي في شرح شواهد الشافية : ١٧٧/١.

فَدَعْ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهْوِ واقْصِدْ بِمَدْحَةٍ   لِخَيْـرِ مَعَدٍّ كلِّها حَـيْثُ انْتَمَى
لأعْظَمِـهَا قَـدْرًا وأكْـرَمِهَا أبـًا   وأحْسَنِها وَجْـهاً وَأعْلَنِهَا(١) سُـمَا

ويما أنشدَهُ الزَّجاجُ وغيره من قولِ الآخر (٢) :

اللَّهُ أسْمَاكَ سُـمًا مُبَارَكَـا   آثَرَكَ اللَّه بِهِ إيْثَـارَكَـا

وَلاَ دَلِيْـلَ فى هذين الشَّاهدين(٣) على إثْبَاتِ هذه اللُّغة ، لأنَّ سُماً فى / ٤٦/ الـمَوضعين منصوبٌ ، فيمكن أن تكونَ الألفُ ألفَ التَّنْـوين كَيدٍ ودَمٍ ، إذا قلتَ رأيتُ يداً ودماً ، وإنَّما أتى الفَارِسِيُّ بالشَّاهدِ الأول على أنَّ سُماً منقوصٌ ، وكذلك الزَّجاجُ والجَوْهَرِيُّ فى الشَّاهد الثَّانى ، وفَسَّر القَالِى سُماً على غير هذا المعنى فقال : سُما الرُّجلِ : بُعْدُ ذَهابِ اسمِهِ ، فلم يَجْعله مُـرادفاً للاسمِ وأرادَ بِبُـعْدِ ذَهَابِ الاسمِ انتِـشارَ ذكـره فى الأقطار وطَيـرانه كلَّ مطارٍ . وأتى بمثـالين ولم يَقتـصر على مثـالٍ واحدٍ ليُعلِمَ أنَّ الاسمَ المعربَ منه ما يظهر فى آخره الإعراب كأرضٍ ، ومنه ما يُقَدَّر(٤) فى آخرِهِ كسُماً ، فإنَّ جميع ما آخره ألفٌ يقدر فيه الإعرابُ كلُّه، فأتى بمثـالٍ منه لئلا يَتَـوَهَّم المبتدئ أن مـا آخره ألفٌ ليس بمعـربٍ لعدم ظُهُـورِ الإعرابِ فيه ، وهذا المَعنى يُشير إلى صحةِ ما ثَبَتَ فى النُّسَخِ من ضَمِّ سينِ سُمـا، إذ لو أتى بسَمـا المَمْدودِ لم يَحصل ذلك المَعنى بالمثالين لاستبعادِ أن يكونَ المثالُ الثَّانى لغيرِ معنى زائد لأنَّه قلَّما يَفعل ذلك ، ويُمكن أن يكونَ الضَّـبط- بفـتح السِّين -على مـا يقع فى بعضِ

(١) فى الأصل " أغلبها " .

(٢) هو أبو خالد القنانى كذا قال العينى فى شرح الشواهد : ١٥٤/١ وهما فى الصحاح واللسـان " سمو " والإنصاف : ١٥/١ ، والتصريح : ٥٤/١

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) يظهر .

النُّسخ ، ويكونَ المِثالان لمعنىً واحدٍ أو يكونَ كالضَمِّ في القَصد ، لأن سَمَاءً المَمدود لما قُصِرَ للشِّعر صارَ من قبيلِ المَقصورات كفتىً ورحىً (١) . ألاَ تَرَى أنَّك تَكتُبُه بالياءِ إن كان من ذَوات اليَاءِ نحو : قَضَى مقصورُ قضاءٍ ، فهو إذًا كسُما المَضموم السِّين في إعطاء المَعنى المَقصود .

ثُمَّ قالَ (١) :

* * *

وفِعْلُ أمْرٍ ومُضِيّ بُنِيَا وَأعْرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيَا

مِنْ نُوْنِ تَوكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُوْنِ إنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

لمَّا فَرَغَ من بيان قِسمةِ الاسم إلى المُعرب والمَبْنِيّ أخَذَ في بَيَانِ ما للفعلِ من ذلك ، ثمَّ ما لِلحرفِ فَقَسَّم الفِعْلَ أيضاً إلى المُعرب والمَبنى ، فَأمَّا المبنى منه فَصِيْغَةُ الأمرِ وصِيْغَةُ الماضِي ، وذلك قولُه : (وفعلُ أمْرٍ ومضىٌ بُنِيَا) وألف بُنِيَا ألفُ تَثْنيةٍ ، وهو ضَميرٌ عائدٌ على الفِعلين : فعلِ الأمرِ وفعلِ الماضى وتَقديره : وفعلُ أمرٍ وفعلُ مضِيٍّ بُنِيا . وفعلُ المُضِيِّ هو الفِعْلُ المَاضِي وأضَافَهُ إلى المُضِيِّ لأنَّهُ من صِفَتِهِ ، فمِثَال (فِعلِ)(٢) الأمرِ : قُم واضرِب وكُلْ واشْرَب ومثالُ الفعل الماضِي : قامَ وضَرَبَ واقتَدَرَ واستَكْبَرَ وما أشبَهَ ذلك ، فهذان مَبنيان حَتْماً كما ذَكَرَ ، لا إعرابَ يدخلهما البَتَّةَ ؛ وإنَّما بُنِيَا لفقدِ العِلَّةِ المُوجبةِ للإعرابِ فيهما ، وذلك التَّفرقة بين المعانى الحَادثةِ بعدَ التَّركيبِ وهى الَّتى إذَا اختلَفت على الكلمةِ لم يَتَبَيَّن بَعْضُها مِنْ بَعضٍ إلا بالإعرابِ كالفَاعليَّةِ والمَفعوليَّة والإضافةِ في الأسماءِ ، فلمَّا كانَا كذلك لم يكن لدخول الإعراب فيهما معنًى فبُنِيَا لِذَلك(٣) ، وما ذَهَبَ إليه في الأمرِ هو مذهبُ

(١) ساقط من (أ) .
(٢) فى (أ) .
(٣) فى الأصل كذلك .

البصريين ، وذهبَ الكُوفيون إلى أنه مُعربٌ مجزومٌ [1] . وأصلُ ارمِ واخشَ واغزُ[2] عندهم لِتَرمِ ولِتَغزُ ولِتَخْشَ ، فليس أصلُ بناءٍ ، وإنَّما هو محذوفٌ من المُضارعِ ، والمُضارع معربٌ . وأدَلُّ دَليْلٍ عندهم على ذَلِكَ حذفُ آخره وجَرَيَانُه في ذلك على المُضارع ، والظَّاهر/مَذْهَبُ البَصْرِيِّين[3] مِنْ كَونه مَبْنِيّاً . /٤٧

وأصلُ بنَائِهِ[4] لوجهين :

أحدُهما : أنَّ ما زَعَمُوا من الحَذْفِ دَعوى .

والآخر : أنَّ طريقَ الحَذْفِ أن يكونَ للتَّخفيفِ ، وإذَا كان كَذَلِكَ ، فلو أرادُوا التَّخفيف لَحَذَفُوا اللاَّمَ ويَبْقَى حَرْفُ المُضَارَعَةِ ، فَحَذْفُهُم له وإتْيَانُهمْ بالهَمْزَةِ بَعِيدٌ عن مَقْصَدِ التَّخفيفِ ، وأيضاً حذفُ الجازمِ وإبقاءُ عَمَلِهِ مَحْذورٌ كَمَا كانَ ذلك في الجارِّ الَّذى هو نَظِيْرُهُ .

وأمَّا حَذفُ الآخرِ : فإن هذا البِنَاء كما اطَّرد في الأمرِ وأشبه المجزوم لموافقته له في السُّكون ، وحَركات الفعل وسكُونه حكَمَ له بحكمه فحُذِفَ آخرُه المعتلُّ ، كما حُكم للمَبنى في النِّداء وفي بابِ " لا " بحكم المُعرب على ما سَيَأتي إن شاءَ اللّه تَعالى [5] .

وأمَّا المُعْرَبُ منها فهو الفِعلُ المُضارعُ ، وذلك قولُه : (وأعْرَبُوا مُضَارِعًا) أي : فِعْلاً مُضَارِعا ، يُريد أنَّهم لم يعاملُوه معاملةَ أخويه

(١) الإنصاف : ١/٥٢٤ المسألة رقم : (٧٢) .

(٢) في (أ) واعز واخش .

(٣) في (أ) الناظم .

(٤) في (أ) بنا .

(٥) ساقط من (أ) .

فَيَبْنُوه بل أعربوه كما أعربوا الاسم ، وضَمير أعربوا عائدٌ على العَرَبِ ، وهو من قَبيل ما يُفَسِّره السِّياق ، إذ لم يَتَقَدَّمْ لِلْعَرَبِ ذِكْرٌ ، لَكِنْ لمَّا كان هذا العـــلم تَقْريرًا لكلامهم صارَ ذلك قَرينةً تدل على أنَّهم المَقصودون بالضَّمير ، فصارَ كقوله تَعالى (1) ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ ﴾ ، والمُضارع مشتقٌ من المُضَارَعَةِ وهى المُشَابَهَةُ ، وإنَّما سُمِّى مضَارِعًا لمُضَارَعَتِهِ الاسمَ ، أى مُشَابَهَتِهِ ، وهذه المُضارعةُ هى التى أوجبت الإعرابَ فيه عندَ البَصريين ، إذ لَيس فيه عِندهم (2) مُوجِبٌ له كما كان فى الاسمِ موجبٌ ، بل هو فى ذلك كأخويه الأمرِ والمَاضى ، إلاَّ أنَّ العَرَبَ من شَـــأنِهم مُراعاة الشَّبَهِ ، فيُعاملون المُشبَّهَ معاملةَ ما شُبِّهَ بِـــهِ فى بعضِ الأحْكَـــامِ ولمَّا كان المُضارع شَبيهًا باسمِ الفاعلِ من جهةِ اللَّفْظِ ، لِجَرَيَـانِهِ عليه فى الحَرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ وعَدَدِ الحُروف مطلقاً ، وفيما زَادَ على الثَّـلاثة شابهه أيضـاً لجريانه مَعَهُ فى تَعيين الحُروف الأصول والزَّوائد ، وتَعيين محالِّها ماعدا الزِّيادة الأولى ، ومن جهةِ المَعنى ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَأتى بمعنى الحالِ وبمعنى الاستِقبالِ أُعربَ بالحَملِ عليه ، كَمَا عَمِلَ اسمُ الفَاعِلِ بالحَمْلِ على المُضـارع ، وهذ الوَجهُ أحسنُ ما سـمـعتُ فى تعليلِ إعـراب المُضارع من شُيُوخنا وما رأيته مما ذكره النَّحويون ، وإيَّاه كانَ يَعْتَمدُ شَيخُنا القَاضِى أبو القَاسِمِ الحَسَنىُّ(3) - رَحِمَهُ الله - . وللبَصـريين فى تقـريرِ هذا الشَّـبَـهِ أوجـهٌ لا حـاجـةَ بنا إلى إيرادها . واعلَم أنَّ قـولَ النَّاظِمِ : (وأَعْـرَبُوا مُضَارِعاً) ليسَ فيه ما يَدُلُّ على أصَالة الإعرابِ فى المُضارع ولا على فَرْعِيَّتِهِ فيه ، بَلْ قالَ : (وَأَعْرَبُـوا) كما قال فى الأمرِ والمَاضى " بُنِيَا " أىْ بَنَتْهُمَا

---

(1) سورة ص : آية : 32 .

(2) ساقط من (أ) .

(3) هو المعروف بـ " الشريف الغرناطى " انظر ثبت شيوخه .

العَرَبُ ، فتَرك التَّنبيه على ذَاك لأنَّها مسألةٌ فى مَحَلِّ النَّظَرِ بَعْدُ ، ولأنَّها غيرُ ضَروريةٍ ولا يَنْبَنِى عليها فى اللّسان العربى فائدةٌ ، وقد اختلَف أهلُ البَصْرَتَيْنِ [١] فيها ، فأهلُ البَصْرَةِ ذَهَبُوا إلى أنَّ الإعرابَ فى المُضارع فرعٌ دَخَلَهُ بالشَّبهِ المنبَّهِ عليه وأهلُ الكُوفَةِ ذَهَبُوا[٢] /إلى ٤٨/ أنَّه أصلٌ فيه ،

والسَّبَبُ فى دُخُولِهِ فيه كالسَّبب فى دُخوله فى الاسمِ من التَّفرقة بين المَعانى الحَادثةِ بعدَ التَّركيبِ ، فكما أنَّ الإعرابَ فى الاسمِ للتَّفرقة بين الفاعليةِ والمَفعوليةِ والإضافةِ فى قولك : ما أحسنَ زيدٌ إذا نَفَيْتَ ، ومَا أحْسَنَ زَيْداً ! إِذَا تَعَجَّبْتَ ، ومَا أَحْسَنُ زَيْدٍ[٣] ؟، إذَا اسْتَفْهَمْتَ ، كَذلك هو فى الفِعل إِذَا قُلتَ : لا تَأكلِ السَّمك وتَشْرَبَ اللَّبن . للتفرقة بين النهى عن الفعلين مطلقاً وبين النَّهى عن الجَمع ، وبينَ الاستئناف والتَّخييرِ فى الفِعل الثَّانى والنَّهى عن الأوَّلِ ، ثُمَّ حُمِلَ فى البَابَيْنِ ما لا يَفْتَقِرُ إلى التَّفرقة على ما يَفْتَقِرُ إليها ، ومِنْ هذا المَذْهب الأخير استَنْبَطَ المؤلِّفُ مَذهباً ثالثاً هو أَضْعَفُ المَذَاهب ، فلم نُطَوِّل بذكره ، ثمَّ شَرَطَ فى إعرابِ المضارع شَرطاً فقال : (إن عَرِيا مِنْ نُوْنِ تَوكِيْدٍ .. إلى آخره) يُقال : عَرِيَ الرَّجلُ من ثِيَابه يَعرى عَرْيَةً وعَرْوَةً ، إذا تَجَرَّدَ منها فهو عَارٍ وعُرْيَانٌ ، والمرأةُ عُريانةٌ ، هذا أصله ، ثُمَّ يُستعمل فى غيرِ ذلك مجازاً

---

(١) يقصد البصرة والكوفة ، كذا ذكر الإمام اللغوى عبدالواحد بن على أبو الطيب فى كتابه المثنى : ١٢ ، وأنشد :

فقرى العراق مسير يوم واحد والبصرتان وواسط تكميله

وهذه المسألة لم يذكرها ابن الأنبارى فى الإنصاف .

(٢) فى (أ) قد ذهبوا .

(٣) فى (أ) زيداً .

كهذا المَوضع ، ويَعنى أنَّ إعرابَ الفعْل المُضارع مَشْرُوطٌ بسَلامَتِهِ من لَحَاقِ نُونين، إحْدَاهُمَا : نُونُ التَّوكِيدِ المُبَاشِرَةِ ، ونُونُ التَّوكيد على وجهين : خفيفةٌ وثَقيلةٌ وكلتاهما مُرادة ، ولذلك أُطلق ولم يُقَيِّد بواحدةٍ دونَ أُخرى ، فالخَفِيْفَةُ نَحو قَول الله تَعالى[1] : ﴿ لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيةِ ﴾ ، ﴿ وليكوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [2]، والثَّقِيلةُ : نحو قَوله[3]: ﴿ فَلَيَعلَمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعلَمَنَّ الكَاذِبِينَ ﴾. والمُباشر : وصفٌ للنُّون على اعتبارِ التَّذكيرِ ، ولو اعتَبَر التَّأنيث فيه لقَال مباشرةٍ ، والحُرُوف كلُّها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ باعتبار أنَّه لَفظٌ وأنَّه كَلِمَةٌ وأَنْشَدَ سِيْبَوَيْهِ على التَّذكِيرْ [4] :

كَافًا ومِيْمَيْنِ وسِيْنًا طَاسِمًا

وأَنْشَدَ عَلَى التَّأنِيْثِ[5] :

كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيْمُـهَا

وإنَّما قيَّد النُّون بالمُبَاشَرَةِ وهى المُلامَسَةُ والمُلاصَقَةُ من غيرِ حائلٍ لأنَّ نونَ التَّوكيد تارةً تكون مُباشِرةً للفِعل من غيرِ فاصلٍ يَفصل بينهما كالمُثُل المُتقدمة ، وتارةً تَكون غيرَ مباشرةٍ ؛ إمَّا حَقِيقةً كالشَّديدة مع أَلِفِ الاثْنَين إذا

---

(١) سورة العلق : آية : ١٥ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٣٢ .

(٣) سورة العنكبوت : آية : ٣ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣١ ، لم يعرف قائـله ، وهو من شواهد الجمل : ٢٨٦ وانظر : المخصص : ٤٩/١٧ ، وشرح ابن يعيش : ٢٩/٦ .

(٥) الكتاب : ٣١/٢ ، والبيت بمتامه :

أشاقتك أيات أبان قديمها كما بُيِّنَتْ كاف تلوح وميمها

وهو للراعى النميرى واسمه عبيد بن حسين شاعر أموى مشهور والبيت فى : ٢٥٨ وانظر : المقتضب : ٢٣٧/١ ، والجمل : ٢٨٦ ، وشرح ابن يعيش : ٢٩/٦ .

لَحِقَت الفعْلَ نحو : هل تَضربانٌ يا زَيدان ؟ ، وإما حُكْماً كما إذا لحقَ الفعلَ واوُ جَمَاعَةٍ أو ياءُ واحدةٍ مخاطَبَةٍ نحو : هَلْ تَضْرِبُنَّ يا زَيْدُونَ ؟ وهل تَضْرِبِنَّ يَا هِنْدُ ؟ فإنَّ النُّون وإن باشرت الفِعل لَفظاً ، هي غيرُ مباشرةٍ حكماً إذ أصله هل تَضربونَّ وهل تَضربينَّ ؟ لكن حُذِفَ حرفُ العلّة لالتقاءِ الساكنين وبَقيت الضَّمَّةُ دالةً على الواوِ المَحذوفةِ ، والكَسرةُ دالةً على الياءِ ، كذلك فالفَاصِل هنا في حكمِ المَوجود .

فأمَّا المباشِرةُ : فهي الَّتي تحرز منها ، وإنَّ المضارع إنَّما يُعرب إذا سَلِمَ منها ، وأمَّا غَيرُ المُباشِرَةِ : فلم يَتَحرَّز منها ، لأنَّ لحاقَها عنده وَعَدَمَ لَحَاقِهَا سواءٌ ، فالمُضارع إذا لَحِقَته معربٌ كما لو لَم تَلْحَقْهُ .

فإذَا قُلتَ : هل تضربان؟ وهل تضرِبُنَّ وهل تضرِبِنَّ ؟ فهي معرباتٌ، كما إذا قُلت : هل تَضربان ، وهل تَضربون[1] ، وهل تَضربين ؟ إلا أن علامةَ الإعرابِ وهي النُّون / حذفت لاجتماع الأمثالِ ، وهذا المَذْهَبُ/٤٩ الذي ذَهَبَ

إليه هو أحدُ المَذاهبِ الثَّلاثةِ في المَسألةِ لأنَّهم اختَلَفُوا في الفِعلِ المُضارعِ إذا لحقته نُون التَّوكيدِ ، هَل يَرجع إلى أصله من البِنَاء أم يَبقى على حاله من الإعراب ؟ على ثلاثةِ أقوالٍ :

أحدُها : أنَّه باقٍ على حاله من الإعراب مُطلقاً، ولا تَأثير للنون التَّوكيديَّة فيه ، لكن يَصيرُ الإعراب فيه مُقَدَّراً ، ونَظيره في الأسماءِ المُضاف إلى ياءِ المُتَكَلِّم، ومن النَّاسِ مَن يُطلق على الفعلِ هنا أنَّه لا معربٌ ولا مبنيٌّ كالمُفرد المُضاف إلى ياءِ المُتَكَلِّم، فَله حالٌ بينَ حالين.

---

(١) ساقط من (أ) .

والثّـانى : النُّون ، تُؤَثّر فـيه المَنع من الإعـرابِ فـيَصِـيرُ إلى أصله من البِنَـاء مُطْلَقاً ، وعلى هذا المَذهب أكثرُ النَّحـويين .

والثّالثُ : مَذهب النَّاظم ، وهـو التَّـفرِقـةُ بين مـا لَحِقَه ألِفُ اثنين أو واوُ جَمَاعَةٍ أو ياءُ واحدةٍ مخـاطبـةٍ وبينَ غَيـرِه ، فالأوَّلُ باقٍ على أصله الثانى وهو الإعراب ، والثّانى مُنْتَقل عنه إلى أصله الأول وهو البِنَـاءُ ، وإليه ذَهَبَ الخِدَبُّ[1] على مـا حَكَاهُ عنه تِلمِيذُه ابنُ خَروفٍ ، وأنَّ نونَ الرَّفـعِ إنما حُذفَت لاجـتمـاعِ النُّونات ، قال : وهو الأظهرُ مِنْ قَولِ سِيْبَوَيه ؛ لأنَّه لو حُذِفَ للبِنَاءِ لم يُحتَجْ إلى عِلَّـةِ اجتماعِ النُّونات ، يَعنى أنَّ سِيْبَويه علَّل حذفَ النُّون باجتماعِ النُّونات .

ألاَ تَرَاهُ يَقُولُ[2] : وإذَا كان فِعلُ الاثنين مرفوعاً فأدخلت[3] النُّون الثَّقيلة حذفت نُون الاثنين لاجتماعِ النُّونات . وقالَ : نحو ذلكَ فى فعلِ الجَميع ولم يُعَلِّل بغيرِ الاستثقالِ باجتماعِ النُّونات ، ثم نَظَّرَ ذلك بقراءَةِ مَنْ قَرَأ[4]: ﴿أتُحَاجُّونِىْ﴾ و﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ ﴾ [5] ولو كـان الحَـذْفُ للبِنَاءِ لعلل به ، فـهـو كان الأحَقُّ فى المَوضع ، فدلَّ على أنَّ مذهَبَه فيه عَدَمُ البِنَاءِ بخلافِ ما لم تَلحقه ألفٌ ولا واوٌ

---

(١) الخدب : (– ٥٨٠ هـ)
وهو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصارى الأشبيلى ، نحوى أخذ عن ابن الرماك وغيره وأخذ عنه ابن خروف ألف حواشىّ على كتاب سيبويه أفاد منها ابن خروف فى شرحه قال السيوطى : وقفت على حواشيه على الكـتاب بمكة المشرفة . أخباره فى تكملة الصلة : ٢٤٩ ، والوافى بالوفيات : ١١٣/٢ ، والبغية : ٢٨/١ .

(٢) الكتاب : ١٥٤/٢ ط بولاق .

(٣) فى الكتاب : وأدخلت .

(٤) سورة الأنعـام : آية : ٨٠ وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر . انظر السبعة لابن مجاهد : ٢٦١ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ ، وقراءة التخفيف مع كسر النون وهى قراءة نافع أيضاً ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى ، " فبم تبشرون " بفتح النون نصبا ، السبعة ": ٣٦٧ .

ولا ياءً ، فإنَّه قد نَصَّ في باب المجاري [١] على أنه مبني فَثَبَت أنَّ مذهبَ الناظم هو مذهب الكتاب ، وقد رجَّح ما ذهبَ إليه بأن المؤكَّدَ بالنون إنَّما بني لتركيبه معها ، وتنزُّلِه منها منزلة صدر المركَّب من عجزه وذلك مُنْتَفٍ منْ يفعَلان وأخويه هذا مذهب المُحققين ، ويدلُّ على صحته أن البناء المشار إليه إمَّا للتركيب وإمَّا لكون النُّون من خصائص الفعلِ ، فيضعف بلحاقها شبه الاسم . والثاني : باطلٌ لأنَّه مرتبٌ على كونِ النُّون من خصائص الفعل ، ولو كان ذلك مُؤثِّراً لبني المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياءِ المُخاطبة لأنَّها مساويةٌ للمؤكَّد بالنُّون في الاتصال بما يخصُّ الفعل ، بل تأثيرُ هذه الثلاثة أشدُّ من تأثيرِ النُّون ، لأنَّ النُّونَ وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم معناها به لائقٌ بخلافِ هذه الثَّلاث ، فإنَّها لا تَليقُ بالاسم لَفظاً ولا معنىً ، لكن الفعلَ معها لم يُبنَ ، فدلَّ على أنَّ بِناء المُؤكَّدِ بالنون إنَّما هو للتَّركيب ، إذْ لا قائل بثالثٍ ، وإذا كان للتَّركيب لم يكن فيه ليفعلان وأخويه نصيبٌ /، لأنَّ الفاعلَ البارزَ ٥٠/
خارجٌ، وثلاثةُ أشياءَ لا تركب وأيضاً فإنَّ الوقف على نحوِ : هل تَفعلُنَّ ؟ بحذفِ نونِ التَّوكيدِ وثُبوت نون الرَّفع ، فلو كان قبلَ الوقفِ مبنياً لبقي بناؤُهُ ؛ لأنَّ الوقفَ عارضٌ فلا اعتدادَ بزوال ما زالَ لأجله ، كما أنَّه لا اعتدادَ بزوال ما زال لالتقاء الساكنين نحو : هل تذكرَ الله ؟ الأصل : تذكرنْ ، فحُذفَتْ النون الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت فَتحةُ الرَّاء النَّاشئةُ مع النُّون ، ولم يعتبر زوالها لأنَّه عارضٌ فلم يُعْتَدَّ به ، ولافرقَ بينَ العروضين ، فَلَو كان ليَفْعَلُنَّ ونحوه قبل الوقف بناءٌ لاستصحب عند عروض الوقف ، كما استصحب بناء هل تذكُرَنْ ؟ عند عروض التقاء الساكنين ، هذا ما قال المؤلف في الاستدلال على مذهبه في إعرابِ[٢] ما

---

(١) الكتاب ١ / ٢٠ .

(٢) في (أ) إعداد .

لَحقه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ، ثم لحقته نون التّوكيد واستَدَلّ غيره على بِنَاءِ ما لم يَلحقه ذلك مع النون بأنّها إذا وقعت على الفعل المعتل[1] الآخر، وقد حذف منه الآخر للجزم ردّ معها ما قد كان حذف فنقول فى نحو : لِتَغْزُ ولِتَرْمِ ولِتَخْشَ ، لتَغْزُونَّ ولترمِينَّ ولتخشينَّ ، وكذلك الموقوف الشّبيهُ بالمجزوم نحو : اغز وارم واخش ، فلو كان الإعرابُ باقياً مع لحاق النّون لكانت علامة الجزم باقيةً ، ولا يصحُّ أن يُقالَ : إنَّ الإعراب مقدرٌ مع لحاقِ النُّونِ ؛ لأنَّ ذلك وإنْ تأتّى فى المعرب بالحركةِ والسُّكون غير متأتٍ فى المعرب بالحرفِ أو بحذفِ الحرفِ ، فثبت إذاً ما ارتضاه النّاظِم مذهباً ، ويكفى من الاستدلال هذا المقدارُ وبالله التّوفيق . وقد اقتضى هذا الشرط الذى شرطه الناظم فى إعرابِ المضارع فى قوله : إن عرى من كذا مفهوما ، وهو أنّهُ إن لم يعرَ من نون التّوكيدِ المُباشرِ فلا يُعربونه ، وضدُّ الإعرابِ البناء فالذى لحقه نون التّوكيد المباشر إذاً مبنىٌّ نحو : هل تقومن ؟ وهل تخرجن ؟ وقد تقدمت الدلالة على كونه مبنياً ، وإنما بُنى لأحد أمور أربعة :

أحدُها : أن الفعلَ لحقه ما لا يلحقُ إلا الأفعال ، فقوى فيه جانب الفِعليَّة ، فرجع إلى أصله من البناء ، وكان ذلك أقرب من خروجه عن أصله إلى الإعراب لأجلِ الشّبَهِ بالإسْمِ والرُّجوع إلى الأصلِ يكون بأدنى سبب .

الثانى : أنه ركب مع النُّون وصُيِّر معها كصدر المُرَكَّب مع العَجزِ والتركيب سببٌ من أسبابِ البناءِ كما فى خمسة عشر وحضرموت .

الثّالثُ : أنَّ الفعل لما لحقته النون فخصصته من آخره بالمستقبل بَعُدَ عن شبه الاسم ، إذْ المُضارع إنما أُعربَ لشبهه بالاسم فى الإبهام والتخصيص

---

(١) ساقط من (أ) .

بالحرف من أوله ، فلما اختص هذا من آخره بَعُدَ عن شبه الاسم بذلك فعاد إلى أصله من البناء ، والرُّجوع إلى الأصلِ يكون بأدنى سَبَبٍ ، وهذا الوجه لم يَطَّلع عليه المُؤَلِّفِ ، وهو فيما أحسب لابن جِنِّى فى " الخصائص " .

الرَّابِعُ: ذكره ابنُ أبى الرَّبِيْعِ وهو أنَّ الفِعْلَ عند لَحَاقِ النُّون له أَشْبَهَ صِيْغَةَ الأمرِ فقولك : لَتَفْعَلَنَّ / مثل قولك : افْعَلَنَّ ، وكذلك ما ٥١/
أشبهه فبُنى لمعارضة هذا الشَّبه شبهه بالاسم ، كما بُنِى إذا لحقته نُون جماعةِ المُؤَنَّثِ لِشَبَهِهِ بالماضي كما يَأتى بحول الله وقُوَّتِهِ .

النون الثانية نون جماعة المؤنَّث وهى المُرادة بقَوله : (وَمِنْ نُوْنِ إنَاثٍ) وهو معطوف على نون توكيدٍ المتقدم ، فكأنه يقول : أعربُوا مضارعاً إن عرى من نون الإناث ، فإذا سلمَ المُضارع من هذه النُّون بإطلاقٍ كان معرباً نحو : يقوم زيدٌ ، وهندٌ تخرجُ وما أشبه ذلك ، وكذلك يعرب وإن لحقه ألف اثنين نحو : الزَّيدان يقومان ويقومان الزَّيدان ، أو واو جمعٍ نحو : الزَّيدون يقومون ، ويقومون الزَّيدون أو ياء الواحدة المُخاطبة نحو : أنت يا هند تقومين ، وكذلك يُعرب وإن لحقته نون الوقاية نحو : يكرمنى ويذكرنى وما كان نحو ذلك ، فَإِنَّما يشترط فى إعرابه السَّلامة من هاتين النُّونين خاصةً .

ونونُ الإناثِ هى النُّونُ الموضوعةُ للدَّلالةِ على جماعةِ الإناث كنايةً عنهن نحو النون فى قُمْنَ وضَرَبْنَ وما أشبه ذلكَ وقد أعطى مفهومُ هذا الشَّرط فى قوله : إن عرى من كذا ، أنَّ الفعلَ إذا لم يعرَ من نون الإناث فليس بمُعربٍ ، إذا لم يكن مُعْرَباً فليس إلاَّ البَناء ، وهذا صَحيحٌ فإنَّ النُّونَ عندَ الجمهور كذلك .

فإذَا قُلتَ : هن يَضربن أو يَخرجن ، فالفعلُ هنا مبنىٌّ خلافاً لمن زَعَمَ أنَّه باقٍ على إعرابه لوجود سبب الإعراب فيه ، وهو شبهه

بالاسم كما تقدم ، وإنّما تغيّر إعرابه لشَغل محلّه وهو آخر الفعل بالتّسكين لأجلِ النُّون اللاحقة ، كما تغير إعرابُ الاسمِ المُضاف إلى ياء المُتكلم لشغلِ محلّه بالكسرة لأجل الياء وهذا مذهب السُّهيلى[1] وابنِ طلْحَةَ[2] ولم يَرتضه النَّاظم ، ووجه ما ذهب إليه أنَّ الضَّميرَ المرفوعَ يتنزلُ مع ما يتصلُ به منزلةَ الشّئْ ءِ الواحدِ ، ولذلك سكن آخر الماضى عندَ لحاقِ ضمائرِ الرفعِ ماعَدا الألف والواو ؛ لأنَّه لو لم يسكن لتوالى أربعُ متحركاتٍ فيما هو كالشّئ ء الواحدِ، وذلك غيرُ موجودٍ ، فلهذا لم يمكن أن يبقى المضارع معرباً ؛ لأن الإعراب لا يكونُ وسطاً ، ولا يمكن أن ينتقلَ إلى النون لأنَّها متحركةٌ فصار المضارعُ بذلك شبيهًا بالماضِى فى أن لحق المضارع ما لَحِقَ الماضى . وفى أن سكن من المضارع عند لحاقها ما سكنَ من الماضى وهو الآخر الذى كان متحركاً قبل لحاقها ، وقد كان أصلُ المضارعِ البناءَ فصار لهذا السبب إلحاقُه بأصله من البناء أقربِ ، ولا يمنع خروجه عن الإعراب إلى البناء وجودُ سببِ الإعراب فيه . كما لم يَمنع ذلك الاسم خُروجه عن الإعراب لما أشبه الحرف .

وقيل : إنَّما بُنى لتركيبه مع النُّون ؛ لأنَّ الفعل والفاعل كالشى ء الواحد

---

(١) السهيلى : (٥٠٨ – ٥٨١)

أبو القاسم وأبو زيد أيضاً عبدالرحمن بن عبدالله السهيلى الخثعمى الأندلسى . عالم باللغة والنحو واسع الاطلاع له مؤلفات تدل على علمه وفضله منها شرح السيرة النبوية المعروف بـ " الروض الأنف " ونتائج الفكر فى النحو والأمالى وغيرها .

أخباره فى تكملة الصلة : ٥٠٧/٢ ، والمطرب : ١٣٣٠ . ورأيه فى نتائج الفكر : ١١٠ .

(٢) ابن طلحه : (٥٤٥ – ٦١٨ هـ)

أبو بكر محمد بن طلحة بن عبدالملك بن خلف بن أحمد الأموى الأشبيلى أخذ عن ابن ملكون وجابر بن محمد الحضرمى . قال السيوطى : كان يميل فى النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثنى عليه .

أخباره فى بغية الوعاة : ١٢١/١ .

فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال لكونه على حرفٍ واحدٍ تأكدَ امتزاجُهُ ، وجعله مع ما اتصل به شيئًا واحداً ، لكن مقتضى هذا / ٥٢/ التَّعليل

أنْ يبنى المُتَّصل بألفِ الضَّميرِ أو واوِهِ أو يَائِهِ ، غيرَ أنَّه مَنَعَ من ذلك شَبَهُهُ بالاسمِ المُثنى والمَجموع على حدِّه ، فيضربان ويضربون يشبه ضَاربان وضَاربون ، فلم يُبْنَ كما مَنَعَ من بناءِ " أى " ، وإن وُجِدَ فيها شَبَه الحرف شَبَهها ببعضٍ وكلّ .

وقِيلَ : إنَّما بُنِيَ المُضارع لنُقصان شَبَهِهِ بالاسم من حيثُ لحقه مالايلحق الاسم ؛ لأنَّ هذه النّون مختصةٌ بالفعل ، فما لحقته من الأفعال إن كان مبايناً للاسم مثل الماضي زادت بها مباينته ، وإن كان مشابهاً له نقصت مشابهته ، وأتى لهذه النُّون بمثالٍ وهو قوله : (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ) ويرعن : من راعه يَروعه رُؤُعاً - بالهَمْزِ - ورُوُوعاً - بغيرِ همزٍ - عن ابنِ الأعرابيّ[(١)] وروَّعــه : إذا أفزَعَهُ بجماله أو كثرته . وقال الجَوْهَرِيّ[(٢)] : راعني الشَّيءُ أى : أَعْجَبَنِي ، ورجلٌ أروع وامرأةٌ روعاء ورائِعةٌ أيضًا من نسوةٍ روائعَ .

ويقال : فُتِنَ الرَّجُلُ فهو مفتــون ، إذا أصابته فِتْنَــةٌ فذهبَ مالُه أو عَقلُه وفَتَنَــتْهُ المَرأةُ : إذا[(٣)] أذْهَـلَتْـهُ بحبِّها ، وحقيقتُهُ عند الخليل جَعَلَت فيه الفِتْنَـة[(٤)] .

---

(١) اللسان : (روع) عن ابن الأعربى أيضاً .

(٢) الصحاح : (روع) .

(٣) فى الأصل (إذ) .

(٤) الكتاب : ٥٦/٤ ، وانظر شرح الشافية للرضي ١ / ٨٧ .

وإذا قلتَ : أفْتَنْتُهُ فمعناه صيَّرته ذا فِتْنَةٍ ، وقد يَجيئان بمعنى واحدٍ ، ومنه ما أنشدَهُ أبو عُبَيْدَةَ(١) لأعشى هَمْدَانَ(٢) :

لَئِنْ فتنتنى لَهِىَ بالأمْسِ أفْتَنَتْ ... سَعِيْداً فَأمْسَى قَدْ قَلاَ كُلَّ مُسْلِمِ

ويَعنى أنَّ هؤلاء النِّسوة لحُسنهن وجَمالهن يَرُعنَ من فُتِنَ بهنَّ .

وقد اقتَضَى كلام النَّاظم أنَّ المضارعَ فيما سوى هذين المَوضعين معربٌ ، إذ لا موجبَ للبناء فيه ، فلم يَرتَضِ إذًا مذهب من ادَّعى سبب بناء غير ذلك ، وقد وجد لبعضهم دعوى البناء لغير ذلك فى بعض المَواضع . فمنها وُقوعُ المُضَارِعِ موقع الأمرِ فى نَحو : ﴿ وَقُل لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾(٣) فليس معناه الجَزَاء ، أى إن قلت لهم فَعَلُوا ، لأنَّه لو قال : فلم يفعلوا .

قال الجَرْمِيُّ : فوقع يفعلوا موقع أفعلوا ، وأفعلوا غير متمكن فبنى المُضارع لوقوعه موقِعَه ، كما بُنى المُنادى لوقوعه موقعَ أنت ، ومنها ما كان

---

(١) هو معمر بن المثنى التيمى والبيت فى مجاز القرآن له : ١/١٦٨ .

(٢) هو عبدالرحمن بن عبدالله أبو مصبح الهمدانى الشاعر المشهور بأعشى همدان ، قتله الحجاج بن يوسف ، أخباره فى المؤتلف والمختلف ١٢ ، ١٣ ، والموشح : ٣٠١ وشرح شواهد الشافية : ٤/٢٩٥ والبيت فى الصبح المنير : ٣٤٠ .

وسعيد المذكور هو : سعيد بن جبير على ما روى الزجاجى فى أماليه عن الأصمعى وانظر : لسان العرب : " فتن " نقلاً عن ابن برى عن الزجاجى .

وبعده :

وألقى مَصَابيحَ القِراءَة واشترى ... وِصَالَ الغَوَانِي بالكتابِ المُتَمَّمِ

(٣) سورة الإسراء : آية : ٥٣ .

من نحـو : (فـاليَوْمَ اشْرَبْ)[1] ونحـو : (فَـلاَ تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ)[2] مما سَكَنَ للضَّـرورةِ [3] قد جوِّز فيه أنَّه مردودٌ إلى أصله من البِنَاءِ اضطراراً ، كما رُدَّ غير المُنصرف إلى أصله من الانصراف اضطراراً ، وانظر فى الحادى عشر من " التَّذكرة "[4] ، فـالناظم لم يرَ فى هذين إلا الإعـراب ، أمَّا نحـوَ : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يقولوا ﴾ [5] ، ﴿ وقُل لِّعِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوا يُقِيْمُوا ﴾ [6]

* * *

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَـــا والأصْلُ فى المَبْنِى أنْ يُسَكَّنَا
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَـمّْ كَأيْنَ أمْسِ حَيْثُ والسَّاكِنُ كَمْ

لما أتمَّ الكلامَ على مـا لِلْفِـعْـلِ من الإعـرابِ والبِنـاءِ ، أخَـذَ فى بَيَـانِ مـا

---

(1) هذا البيت لامرئ القيس وهو بتمامه

فاليوم فاشْرَبْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

ديوانه : ٢٥٨ ، ويروى : (فـاليـوم اشـرب) وهى رواية المفـضل وأبى زيد فى النوادر ٣١٣ وإصلاح المنطق : ٢٤٥ . وروى الأصـمـعى (فـاليـوم أسـقى) وهى رواية المبرد فى الكامل : ١٤٣/١ ، وانظر : التنبيهات : ١١٧ والخزانة : ٥٣٠/٣ .

(2) هذا آخر بيت لجرير ، والبيت بتمامه :

سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

ديوانه : ٤٨٠ والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٢٤٠ والمحتسب : ١١٠/١ ، ١٢٣ ، ٥٩/٢ .

(3) انظر ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ١٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٣ ، ٩٤ .

(4) " التذكرة " أحد مؤلفات أبى على الفارسى الجيدة النادرة ويظهر من كلام العلماء عنه ووصفهم له أنه كتاب كبير الحجم جداً يقع فى عدة أسفار ومن خلال نُقول العلماء عنه يظهر أنه فى تفسير أبياتٍ من مشكل الشعر وعويصه إلى جانب مسائل مفردة فى النحو واللغة والقراءات ولعله قريبُ الوضعِ من كتابه المعروف بـ " كتاب الشعر " أو " الإيضاح الشعرى " أو " شرح الأبيات المشكلة الإعراب . ويكثر علماء المغرب والأندلس من النقل عنه ، وذكر أنَّ منه قطعة فى مكتبة خاصة بزنجان فى إيران .

(5) سورة الإسراء : آية : ٥٣ .

(6) سورة ابراهيم : آية : ٣١ .

لِلْحَرفِ من ذَلك ، فأخبَر أنَّ الحُرُوفَ كلّها مبنيةٌ لا تَستحق إعرابًا ؛ لأن الإعرابَ إنَّما يُحتاج إليه ليُفْرَقَ به بين المعانى [1] اَلمُعتورة على الكَلِمَةِ اللاَّحقة لها بَعدَ التَّركيبِ، والحُرُوفُ خَلِيَّةٌ عن لَحَاق المَعَانى لها سوى ما كان لها بأصلِ/ الوَضعِ ، فلم تَستحق أن يَدخُلَهَا إعرابٌ فبُنِيَت لِذَلك . /٥٣

وفى إتيانه بلفظ (مُستَحِقٌّ) هنا نَظَرٌ ، وهو أنَّه إنما قَصَدَ أن يبين أن الحُرُوفَ كلُّها مبنيةٌ ، وليس فيها ما يعربُ ، كما كان ذلك فى الاسم والفعل فكان من الواجب عليه أن يأتى بلفظ يُعطى هذا المعنى ، لكنه لم يفعل ذلك من جهة أن لفظ (مُستَحِقٌ) إنَّما يُعطى أنَّ البِنَاء من حقِّ الحُرُوف ولا يدلُّ على حُصوله له . ألاَ تَرَى أنَّك تَقُولُ : فلانٌ الشَّريفُ مُستَحِقٌّ للإكرامِ ، وإن لم يحصل له إكرامٌ أصلاً . وتقول : الأجيرُ مستحقٌ الأجرة وإن لم يُعطه . ومن هذا فى مسألتنا الفعل المُضارع هو مستحقٌ للبِنَاء من حيث أن فائدةَ الإعرابِ من التَّفرقة بين المعانى التَّركيبية غيرُ موجودةٍ فيه على مذهبِ البَصريين ، ومع ذلك فقد أُعرب ، فلم يستلزم استحقاقه للبِنَاء حصوله ، ومن ذلك " أىّ " فإنَّها مستحقةٌ للبِنَاءِ لتَضَمُّنها معنى الحرفِ فى الشَّرط والاستفهامِ ، ولافتقارها إلى غيرها فى بابِ الموصولات ثم لم يَحصل لها البِنَاءُ ، وينظرُ إلى هذا المعنى ما قاله جَمَاعةٌ من العُلماء فى قَوله تَعالى[2] : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ الآية . قالوا المعنى ذلك جزاؤُهُ ، إنْ جَازَاهُ ، إذ لا يَلْزَمُ مِن تَقْدِيرِ الجَزَاءِ للمُجَازى حصوله ، أى هو مستحقٌ لهذا النَّكال الشَّديد ، ويبقى حصوله مسكوتاً عنه فالحاصلُ أنَّ الاستحقاق للشَّىْءِ لا

(١) من هنا سقط من نسخة (أ) لوحة كاملة .

(٢) سورة النساء : آية : ٩٣ .

يلزم منه حُصُول ذلك الشَّئْ ءِ

فقَولُ النَّاظِمِ : (وكلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَـا) لا يُعطى أنَّ الحروفَ مبنيةٌ وهو المَقصود بالذِّكرِ ، فلفظ الاستحقاق هنا فيه ما تَرى .

والجَـوَابُ : أنَّ لفظَ الاسـتِـحـقـاقِ وإن لم يَدُلَّ بمنطوقـه على حُـصُـولِ المُسْتَحَقِّ فمُقتضٍ[1] بمعناه لحُصوله ؛ إذْ لا يُطلق على المستَحِق أنّه مُستَحِقٌّ حتَّى يكون مـقـتـضـيـاً للمُسـتـحق ، ويَدُلُّ على ذلك الاشـتِقـاق . ألا تَرى أن الاستحقاق مشتقٌّ من قولك : لفلان عليك حقٌّ ، أي شي ءٍ واجبٌ له أَخذُهُ منك ويقال : استَحَقَّ[2] فلانٌ حقَّه أي : استَوْجَبَهُ ، فإذًا لَفظُ الاستحقاقِ يقتضي بمعناه[3] الحُصُول ، لكن قد يعارض معارض فلا يحصل المُستحق لأجلِ ذلك المُعارض ، لا لِعَدَمِ اقتضاء اللَّفظِ له ويتبينُ ذلك في المُثُلِ المُتَقَدِّمةِ ، فالفعلُ المضارعُ كان حقُّه البناء إلا أنَّ شبهَ الاسمِ عارَضَ فيه فلم يَحصل لأجلِه ، وكذلك " أي " عارضَ فيها شَبَهُهَا بالمعربات[4] ، فمنع ذلك من اقتضاء شبه الحَرفِ البناء فيها ، وكذلك قوله تَعَالى[5] : ﴿ فَجَزَاؤُه جَهَنَّمُ ﴾ يقتضي الحُصول وإلا لم يُسمَّ جزاءً . لكن جاء في الشَّريعة ما مَنَعَ من اقتضاءِ اللَّفظِ معناه حُصُولاً ، وهو ما ثَبَتَ من أنَّ[6] الذُّنوبَ سِوَى الكُفْرِ لا تَقْتَضِي نُفُوذَ الوَعِيْدِ بدخولِ النَّار لِقَوله تَعالى[7] : ﴿ إنَّ اللّه لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ

---

(١) في الأصل مقتضٍ .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) في (أ) معناه .
(٤) في (أ) للمعربات .
(٥) سورة : النساء ، آية : ٩٣ .
(٦) ساقط من الأصل .
(٧) سورة النساء : آية : ٤١ .

مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ وقد استفادت طائفةٌ من عُلماء السَّلف من الآية نفوذَ الوَعيد على القــــاتل حَتْماً نظراً إلى ما ذُكر ، وجعلوا هذا الذَّنب مـخـصـوصـاً من عُـمـــوم الآيةِ الأُخـرى لنصِّ هذه/الآيـــة على أن ٥٤/ القاتـــلَ يَدخُلُ النارَ بلابدٍّ ، فمسألتنا مثل هذه المَسَائل فى اقتضاءِ حُصُولِ المُسْتَحَقِّ ، والمعارض فى الحروف مفقودٌ ، فلم يكن مانعٌ من حصولِ البِنَاءِ فيها ، فهى إذًا مَبنيَّةٌ بمقتَضَى[1] الاستحقاق والله أعلمُ .

وقد حَصَلَ من كلامِ النَّاظمِ فى هذا الفَصلِ أنَّ المُعربَ من الكَلِمِ صنفان : ما سَلِمَ من الأسماءِ من شبهِ الحرفِ ، وما سَلِمَ من لَحاقِ إحدى النُّونين من الأفعالِ المُضارعةِ ، وأنَّ المَبنى منها خمسةُ أصنافٍ ، الحُروفُ كلُّها ، ومَا أشبهها من الأسماء ، والفعلِ الماضى ، وفعلِ الأمرِ ، وما لَحقه إحدى النُّونين من الأفعالِ المُضارعة .

ولمَّا فَرَغَ من ذكرِ المَبنىِّ من الكَلِمِ شَرَعَ فى ذِكرِ أنواعِ البِنَاءِ وهى الضَمُّ والفَتحُ والكَسرُ والسُّـــكونُ ، وابتدأ بذكـرِ ما هو الأصلُ من ذلك فـقـال : (وَالأَصْلُ فِي الـمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَـا) الـمَبْنِيُّ هُنا لَفظٌ عَامٌّ يَشْمَلُ جَمِيْعَ ما تَقَدَّمَ من الـمَبنيِّـات اسماً كانَ أو فعلاً أو حَرفاً .

ويَعنى أنَّ التَّسكين[2] فى المَبنى هو الأصلُ ، يُريد تَسكينَ آخره ؛ لأنَّ البِنَـاءَ ضـدُّ الإعـرابِ ، والإعـرابُ أصله أن يكونَ بالحـركـات كـمـا سيأتى، فضدّه الذى هو البنَاء يَنْبَغى[3] أن يكون على ضـدِّ الحَركة وهو السُّكُونُ ، فلذلك قال : إن الأصلَ فى المَبنىِّ التَّسكين .

---

(١) فى (أ) بمقتضى معناه الاستحقاق .

(٢) فى الأصل السكون .

(٣) فى (أ) يبقى .

ثم قـــال : (وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّ) أىْ : ومنه ما خَـرَجَ عن أصله من السُّكون فبنى على حركةٍ ، والحركات إمّا فتحةٌ نحو : أينَ ، أو كسرةٌ كـ " أمسِ " أو ضَمٌّ كـ " حَـيثُ " ، وأمَّـا مـا بنى على السُّكون الذى هـو الأصلُ فنحو "كَمْ " وقَدْ حَصَلَ فى ضمن هذا الكَلام أنَّ أنواعَ البِنَاءِ أربعةٌ : وهى الضَمُّ والفَتْحُ والكَسْرُ والسُّكون ، وهى تُناظر أنواعَ الإعرابِ التى يذكرها بعد هذا .

ثُم يَبقى فى كلامِ النَّاظم النَّظَرُ فى مسائل :

إحداها : أنَّ قولَه : (والأصْـلُ فِى المَـبْنِىِّ) يحتمل أن يكون أراد بالمبنى جـميعَ مـا يدخله البِنَـاءُ ، عـارضـاً كـانَ أو لازمـاً ، فـتكون الألف واللاَّمُ فـيـه للتَّعريف الجِنْسِىِّ ، وهى التى يُراد بها الشُّمُولُ والعُمُـــــومُ كقوله تعَالى[1] : ﴿ والعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ فيكونُ معنى كلامِه أنّ الأصلَ فى كلِّ ما دخله البِناء ولو فى حالةٍ ما أن يسكن آخره ، ومنه مـا يخرج عن هذا الأصلِ ، لأحدِ الحركات الثَّلاث ، ويحتمل أن يريدَ بالمبنى ما تقدم ذكرُهُ ، وهو ما البِنَاء لازمٌ له، فتكون الألفُ واللاَّمُ فيه للعَهدِ الذُكرى كقَول اللّه تَعالى[2] : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾ فيكون المعنى أنَّ الأصلَ فيها جرى مَجرى الحَرفِ ، فى لزومِ البِنَاءِ أن يسكن ويَخـرج عنه مـا البناء له عـارضٌ ، وقد يَتَرَجَّحُ هذا الاحتـمـال الثانى بتَمثيله بما هو مبنىٌّ بناءً لازِماً كـ " أينَ " و " حيثُ " ، لكنَّ الأول أولى ؛ لأنَّ النَّحويين إذَا ذَكَرُوا خروجَ المبنى من أصلِ السُّكون إلى الحركة لعلَّةٍ مَثَّلوا بالعارضِ البِنَـاءِ واللاَّزمِهِ ، فيَبعُدُ [3] أن يكونَ النَّاظِمُ ذكر أحد القسمين[4] دونَ الآخرِ مع استوائهما فى الحكم الذى يذكره .

---

(١) سورة العصر : آية : ١ ، ٢ .

(٢) سورة المزمل : آية : ١٦ .

(٣) فى (أ) فبعيد .

(٤) هنا ينتهى السقط من نسخة (أ) .

المَسألَةُ الثَّانيَةُ[1] : أنَّه رتَّب السُّكونَ معَ الحركةِ رتبتين ، فجعل السُّكونَ في رتبة الأصَالةِ . وجعلَ أنــــواعَ الحَركَةِ في رُتبة ثانيةٍ تَليها حيث قال :(والأصْلُ في المَبْنِيِّ أنْ يُسكَّنَا) فهذه رتبةٌ ، ثم قال:(ومنه / ذو فتح) إلى آخره ، فهي[2] رُتْبَةٌ ثانيةٌ [3] جَعلَهَا تَلِي /٥٥ الرُّتبة[3] الأولى وهي في الحقيقة ثلاثُ رُتَبٍ : رتبة السكونِ ، ورُتبةُ جنسِ الحركةِ ، ورتبةُ نَوعها ، فتَرك[4] الرّتبةَ الوسطى ، وهي رتبةُ جنسِ الحَركةِ، ولابدَّ منها ؛ لأنَّ الحركةَ المَخصوصةَ وهي الضمَّةُ أو الفتحةُ أو الكَسرةُ نائبةٌ[5] بالطبعِ عن الحركةِ المُطلقةِ ، التي هي أعمُّ من كلِّ واحدةٍ منها ، وإنَّما تركها لبَيَانِ معناها بين الرُّتبتين ، وأيضاً لَمَّا بَيَّنَ أصالةَ الرُّتبةِ الأولى وهي رُتبةُ السكون، اقتَضى ذلك فرعيَّةَ ماعَداها وأنَّها ليست على الأصل، وما خرج عن الأصل فَلِعلَّةٍ ، فإذًا التَّحريكاتُ لِعِلَّةٍ ، والضَمُّ أو الفتح أوالكَسْرُ اتٌ لعلَّة ، وهذا يَدعو إلى بيانِ عللِ مُطلق التَّحريكِ وعلل نَوعه، فأمَّا عِللُ مُطلقِ التَّحريك فثَمَاني عللٍ في الغالب .

إحداها : التقاء السَّاكنين نحو : " أينَ " و " حيْث " و " كيفَ " و " أمسِ " إذ لو بنى مثل هذه على السُّكون لالتقى ساكنان على غيرِ شرطهما ، وذلك محذورٌ .

والثانيةُ : كونُ المبنى على حرفٍ واحدٍ ، وهو معرَّض لأن يبتدأ به ولا يبتدأ بالسَّاكنِ ، فحرك لذلك نَحو واوِ العطفِ وفائِهِ وهمزةِ الاستفهامِ .

---

(١) في (أ) .
(٢) في (أ) فهذه .
(٣) ساقط من (أ) .
(٤) في (أ) بترك .
(٥) في الأصل ثانية .

والثّالثةُ : حصولُ المَزيّة للمبنى على ما هو من نَوعه نحو : ضَرَبَ وسائر الأفعال الماضية فإنَّها بنيت على حركةٍ للمَزيَّةِ التى لها على فعلِ[1] الأمرِ ، وذلك وقوع الماضى مَوقعَ المضارعِ فى الشّرطِ ، وموقع الاسمِ فى الصّفة والحالِ وخبر " إن " و " كان " وأخواتها ، ومَوقع[2] المَفعول الثّانى من ظَنَنْتُ ، والثّالث من أعلمت وأخواتِها ، بخلافِ فعلِ الأمرِ ؛ فإنّه لا يقع[3] فى واحدٍ من هذه المَواضع .

والرّابعةُ : طُرُوءُ البناءِ نحو : قَبلُ ، ويا زيدُ ، ولا ريبَ ، فإن هذه الأشياء لما كان البناءُ طارئًا عليها أرادوا ألا يجعلوها فى درجةِ ما أصله البِنَاء ، وأصلُ هذا أن يقالَ : إنّما بُنيت على حركةٍ للمزيّة التى لها على ما لم يُعرب قَطُّ .

فإنْ قيلَ : إنّما بُنى " قَبلُ " وما ذكر معه على حركةٍ لالتقاءِ السّاكنين ، قيل : لاَ ؛ لأنّك تقول : أولُ ويا حكمُ ، ولا رجل [4] ، فيكون البناءُ على حركةٍ فلو كان لالتقاءِ الساكنين لبُنى هذا على السُّكون لانتفاءِ العِلّة .

والخامِسَةُ : الشّبه بالمعرب نحو : " عَلُ " المُعرفة ، فإنّها بُنيت على حركةٍ عندَ قَومٍ لشبهها بـ " عَلُ " النّكرة ، وقد يظهر أنَّ محصولَ هذه العلّة مع ماقبلها واحدٌ ، وإن كان سِيْبَوَيه[5] قد فرّق بينهما فقالَ فى قبل وبعد والمنادى : إنّها بنيت على حَرَكَةٍ ؛ لأنَّ كلاًّ منها مُتَمكّنٌ صُيِّر فى موضعٍ بمنزلة غيرِ المُتَمكّن .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) وموضع .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى الأصل : يارجل .

(٥) الكتاب : ٢٨٨/٣ (هارون) .

وقال فى : " عَلُ " [1] أنّه ضارعَ المُتَمَكِّن ولم يقل فيه : أنه متمكنٌ صُيِّر فى موضع كفيرِ المتمكنِ مع أنّهم أعربُوه حالةَ التَّنكيرِ ، والمَعرفةُ أصلُها النَّكرة فاستَوى مع قَبلُ ويا رَجلُ فى هذا المَعنى ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما معربٌ حالةَ التَّنكير .

والجَوَابُ : أنَّ " عَلُ " المَنقوصَ إنما استُعملَ مَعرفةً فى حال القَطعِ عن الإضَافةِ ، وأمَّا فى حالةِ الإضافةِ الظَّاهِرةِ فلم يُستَعمل إلاَّ مُتمَّماً فقالوا : من عَليه ولم يقولوا : من علَهُ . فالمنقوصُ المعرفة إذاً لم يُعرب قَطُّ ، فلذلك شبَّهه عندهم بـ « علُ » النَّكرة المَنقوص مثله، ولم يَقل إنه/أُعرب فى حالةٍ مَّا؛ /٥٦

لأنّه قد أُعرب عَلُ النَّكرة ، كما يُقال فى : يا رجلُ المَقصود ، أنّه قد أُعرب فى حالِ التَّنكير ؛ لأنَّ « علُ » المَعرفةَ هنا ليس فرعاً عن النَّكرةِ معرفاً منه ، بل هو المُتمم فى المعنَى ، ومنه قُطع عن الإضافة إلا أنَّه نَقَصَ عنه ، فالمعرفة والنَّكرة متباينان فلذلك قالَ سيبويه هنا ما قالَ .

والسَّادِسَةُ : التَّقوية للكَلمَةِ المَبنية لكونها فى أصلِ الوضع على حرفٍ واحدٍ كالضمائرِ المتصلةِ نحو : التَّاء والكاف ، فأرادوا [2] تقويتها لضعفها ولذلك تقول فى ياءِ المتكلم : إنَّ الأصلَ فيها الحركة وإنّما سكنت لثقل الحركةِ فى حرفِ اللين .

والسَّابعةُ : قوةُ الطَّلب للحركةِ نحو : " ذية " و " كية " اللتين يكنى

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٨٧ .

(٢) فى الأصل فإن فأرادوا .

بهما عن الحديث ، فإنَّهما مبنيان على حركةٍ لأنَّ آخرهما تاء[1] التَّأنيث وهي يحرك ما قبلها لأجلها ، فإذا كانت طالبةً لتحريك ما قَبلها فهي أقوى في طلبِ الحركةِ في الضَّمير لنفسها [2

والثَّامِنَةُ : الفرقُ بين أداتين نحو " أنا " فإنَّها بنيت على حركةٍ فرقاً بَينها وبينَ " أنْ " المَصدرية وإنَّما جُعلت الحركة في الضَّمير دون الحرفِ لمزيَّة الاسمية ، فهذه علل التَّحريك مُطلقاً 2] . وأمَّا عِلَلُ نَوعِ التَّحريك فاثنتا عَشْرَةَ علَّة .

الأولى : الخِفَّة نحو : " هُوَ " و " هِيَ " وخَمْسَةَ عَشَرَ ، فإنَّ الفَتحةَ أخفُّ الحركاتِ عندهم وكذلك الفعل الماضي ، إذ لو بني على كسرةٍ للزمَ فيه تَوالِي كسرتين في مثل علم ، والخُروج من ضَمٍّ إلى كَسْرٍ في مثل ظرف ، ولو بني على الضَّم للزم فيه توالي ضمتين في مثل : ظرف ، والخُروج من كَسرٍ إلى ضَمٍّ في مثل : علم فكانت الفَتحةُ أخفُّ الحَركات فيه ، وكذلك هي في غيره .

والثَّانية : مناسبةُ اللَّفْظِ للعمل نحو باءِ الجَرِّ ، بُنيت عندهم على الكسر ليناسب لفظها عملها اللاَّزم لها وللزومها الحَرفيَّة ، وتَحرز بقيد اللُّزوم من واوِ القَسَمِ ، وبلزومِ الحَرفيَّةِ من كاف التَّشبيه هكذا قالُوا . وقد قِيلَ نحو هذا في لامِ الجَرِّ ، ومنه عندَ السُّهَيْلِيِّ لامُ الأمرِ قال : بنيت على مثل عَمَلِهَا ، كما بُنِيَت لامُ الجَرِّ وباؤُهُ كذلك ، ولذلك سكنت مع الواوِ والفاءِ كَثيراً ، قالَ : وكُسِرَت في الابتداء ضَرورةً ، ولم يُؤتَ لها بهمزةِ الوَصلِ لِقلَّةِ ذلك في الحُرُوفِ .

والثَّالثةُ : الفرقُ بينَ أداتين نحو : لامِ الجَرِّ ، بُنيت على الكسرِ فرقاً بينها [3] وبينَ لامِ الابتداءِ ، ولم يُقتَصر على التَّفرقةِ بالإعراب لعدم ظهوره في

(1) في الأصل " هاء " .

(2-2) ساقط من (أ) .

(3) ساقط من (أ) .

المَنقوص والمَقصورِ والمضافِ إلى ياءِ المُتكلِّم ، وعَدمه فى المبنى والوَقف ، وفتِحت مع المُضمَرِ ؛ لأنَّ الضَّميرَ يَردُّ الشَّئَ إلى أصله ، ولم ترد مع الياءِ [1] مخافةَ الإعلالِ والالتباس بـ " لا " ، أو لأنَّها تسكن[2] فيجب قلبُ الفَتحةِ لأجلِ ذلك فصنِعَ ذلك ولم يُرَاعَ اللَّبس فى لهم ولهما ولهنّ لقلته ، واختُصَّ الكسرُ بلامِ الجَرِّ ليناسب لفظها عملها .

والرَّابعةُ : الفَرقُ بين معنى أداةٍ نحو: يا لَزيدٍ لِعَمرو فُتحت مع المُستغاث به وكُسرت مع المُستغاثِ من أجله فَرْقاً بين المَعنيين ، وكذلك الكسرة فى ضَرَبتِ ، والفَتحة فى ضَرَبْتَ ، والضَّمةُ فى ضَرَبْتُ ، وجُعلت الضَّمةُ للمتكلم ؛ لأنه أول . وأول أحوالِ الاسمِ الرَّفعُ ، والضَمُّ نَظيْرُهُ ، والكَسرة للمُؤنَّثِ ؛ لأنَّ الكسرةَ من الياءِ ، والياءُ مما تكون للمُؤَنَّثِ فلم يبقَ للمُخاطب إلاَّ الفَتحة .

والخَامِسَةُ : الإتباعُ كما قيلَ فى " منذُ " أنها بُنيت على الضَّمة للإتباع لضمةِ الميْمِ ، ومثل ذلك/قيلَ فىْ " كيفَ [3] إنَّما بُنيت على الفتحةِ للإتباع وأين أيضاً [3] . /٥٧

السَّادِسَةُ : مناسبةُ النَّظيرِ مثل " نَحنُ " ، فإنَّها بُنِيَت على الضَمِّ ؛ لأنَّها [4] تَدُلُّ على الجَميع [4] ، والواوُ تدلُّ على الجَميعِ ، فكانت الضَّمة فى نحنُ كالواو فى الزَّيدون ويَضربون ، وحُملت الدَّالة على الاثنين محملَ الدَّالةِ على الجَميع ؛ لأن الاثنين جمع[5] كما قال سيبويه .

---

(١) فى (أ) الفاء .

(٢) فى (أ) تسكين .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

(٤-٤) فى (أ) لأنها للجمع .

(٥) فى الأصل و (أ) جميع .

والسَّابعةُ : الفرقُ بينَ حركتي الإعرابِ والبِنَـاءِ في الكلمةِ الواحدةِ نحو : قـبلُ وَبعـدُ ، بنيـا على الضـمِّ ، همـا ومـا كـان من بابِـهمـا فَـرقـاً بين حـركتي إعرابهما[1] وبِنَائهما ، وكذلك المُنادى المبنى على الضمِّ فرِّق به بين إعرابه وبنائه في بابِ النِّداءِ ، ولم يُبنَ على الكسرةِ ، لَئـلاَّ يلتَبِسَ بالـمُضاف إلى ياءِ المُتَكَلِّم.

والثَّامنةُ : الشَّبَه بما فيه ذلك ، ومـثاله : " حَيثُ " فإنـها بنيت على الضَمِّ لشبهها بـ « قـبلُ » و « بعدُ » ، إذْ هـى مقطوعـةٌ عن الإضـافـة إلى الـمُـفرد ، الذى كـانَ حقُّها أَن تُضاف إليه كسائرِ أَخواتِها ، كما أنَّ " قَـبـلُ " و " بَـعْـدُ " مقطوعـان عن الإضافــة إلى الـمُفرد ، وهــو شأنُهما[2] ، فبُنِيَت على الضَمِّ ، كما بنى عليه قبْل وبعدُ .

والتَّاسِعةُ : كونُ الحركةِ المبنى عليها لها الأصالة في الموضع نحو : هؤلاءِ وأمسِ ، فإِنَّهما بُنِيَا على الكسرِ ؛ لأنَّ أصلَ الساكنين إذا التقيا في مثل هذا أن يكسرَ ثانيهما ، وإنَّما كان الأصلُ ذلك لأنَّ الكسرةَ لا تَلتَبِسُ بحركةِ الإعرابِ ، إذ لا تكونُ حـركـةَ الإعـرابِ إلا مع التَّنوين أو الألِف واللاَّمِ أو الإِضَـافـةِ ، وأمَّا الضَّمَّةُ فى « مُذُ اليَومِ » فليست بحركةِ بناءٍ فيمثل بها هذا الموضع ، وإنَّما هى حركةُ التقاءِ الساكنين .

والعـاشِرَةُ : الحَمْـلُ على الـمُـقـابل ، كـلامِ الأمرِ ، بُنِيَت[3] على الكَسْرِ حملاً على لامِ الجَرِّ ، لأنَّ الجَزْمَ فى الأفعالِ نَظير الجرِّ فى الأسماءِ ، وهذا على مَذْهَبِ غيرِ[4] السُّهيلى .

---

(١) فى (أ) إعرابها وبنائها .

(٢) فى (أ) شأنها .

(٣) فى (أ) وفى الأصل « فَبُنِيَت » بالفاء .

(٤) ساقط من (أ) .

والحاديَةَ عَشْرَةَ : كونُ الحَركةِ مشعرةً بالتَّأنيثِ نحو : حَذَامِ ورَقَاشِ وغَلاَبِ ؛ فإن باب فَعَالِ إنَّما بُنِى على الكَسرِ ؛ لأنَّ الكسرَ مِمَّا يؤنَّثُ به ، ألاَ تَرى أنَّ تاءَ خطابِ المؤنثِ مكسورةٌ نحو : أنتِ أكرمتِ ، وقد مرَّ ذلك .

والثَّانيَةَ عَشْرَةَ : شبهُ محلِّ الحركة بما فى كنف هاءِ التأنيث ، نحو: خمسةَ عَشَرَ وحَضْرَمَوْتَ ، فإن أخر الصَّدر بنى على الفتحِ ؛ لأنَّ محله من العجز محل ما قبل هاء التَّأنيث منها نحو : طَلْحَةَ ، ووجه هذا سيأتى بعد هذا إن شاء الله تَعالى(١) .

هذه عِلَلُ البِنَاءِ على الحَركةِ المَخصوصةِ وإليها يَرجع غالبُ مانكره النَّاس من ذلك ، وقد ذَكَرُوا غير هذه لكنَّها إمَّا راجعةٌ إليها وإمَّا ضَعيفةٌ فى أنفسها .

المَسألةُ الثَّالثةُ : أنَّ النَّاظمَ بيَّن أنَّ أصلَ الأسماءِ الإعرابُ ، وأن البِنَاءَ فيها لعلَّةٍ ، وهى(٢) شَبَهُ الحَرْفِ ، فعلى هذا ما جاء منه معرباً فلا سؤال فيه وما جاءَ منها مبنيًا فيتوجه السُّؤالُ عَلَيه لِمَ بُنى ، ولَمْ يَبْقَ على أصلِهِ من الإعراب ؟ وبَيَّن أيضا أنَّ الحُروفَ أصلها البِنَاء ، فعلى هذا لا سؤَالَ فيها لمَجِيئِهَا على الأصلِ .

وأمَّا الأفعال فلم يبين منها ما هو الأصل فيها من الإعراب أو البِنَاء لكن بيَّن فى " التَّسهيل "(٣) وغَيرِهِ أنَّ أصلَها البِنَاءُ ، فالفِعلُ /الماضى إذن لا سؤَالَ فيه لِمَ بُنِى ، لمجيئه على الأصل . والأمرُ /٥٨ كذلك أيضاً على مذهبه ومذهب البَصريين ، والمُضارع

---

(١) فى (أ) .
(٢) فى (أ) وهو .
(٣) التسهيل : ٢٢٨ .

يَحـــتَمل أن يكـــونَ قوله فيه هنا[1] ما قـالَه فى " التَّسهِيل " . فيُسـأل لِمَ أُعرب إذْ ليسَ الإِعراب فيه عنده بأصلٍ ، وهــو مذهــبُ جُمهور البَصريين [2] ، ويَحتمل أن يكونَ قولُـه [3] فيه مـاقالَه [3] الكُوفيُّون ، فلا يَتَوجَّه عليه السُّؤَال لِمَ أُعرب لمَجيئه عندهم على الأصلِ ، وإنَّما يتَوَجَّه السُّؤَالُ عليه إذا بُنِى وكذلك الأمر عندهم ، لذهابهم إلى إعرابه ، وأنَّ أصلَه المُضارع كما تقدَّم ، وأيضًا قد تقرَّر أنَّ أصلَ البِنَـاءِ السُّكون ، فإذَا ما جاءَ مبنياً عليه فلا سُؤَالَ فيه وإن من المبنيات مـا خرج عن الأصل إلى التَّحريكِ ، ففيـه السُّؤَالُ فى الـمَرتبتين فيُقال : لِمَ بُنِىَ على حركةٍ ؟ ولِمَ اختُصَّ بالحَركة المُعينَة ؟ [4] فـإذاً لابدَّ من النَّظرِ فى أمثلة ذلك كلِّه [5] وقد ذكر أربعةَ أمثلةٍ من الأسماء فليُنظر فيها .

فأمَّا " أينَ " فمن ظروفِ المكانِ فَيرِدُ عليه السُّؤال لِمَ بُنِى ؟ لأنَّ أصلَه الإعـراب ، ولم بُنى على حــركـةٍ وأصلُ البنـاء السُّكون ؟ ولِمَ اخــتُصَّ بتلك الحَركةِ ؟

فأمَّا بناؤُهُ فإنَّه على وجهين : أداة شرطٍ ، وأداةُ استفهامٍ ، وهو فى كِلاَ الوَجهين مبنىٌّ ، لشبهِ الحَرفِ المَعنوى ، وذلك تَضَمُّن معنى " إنْ " فى الشَّرط وتَضَمُّن معنى الهَمزة فى الاستفهام ، وأمَّا بناؤُهُ على حركةٍ فلئلا يلتقى ساكنان لو بُنى على السُّكون .

وأمَّا اختصاصه بالفتحة فلأنَّها أخف الحركات ، أو للإتباع لحركة

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) تقدم ذكر الخلاف فى هذه المسألة .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) المعية .

(٥) فى (أ) .

الهمـزة .

وأمَّا " أمسِ " فظَرفٌ من ظُرُوفِ الزَّمان ويَرد عليه ثلاثة أسئلة كما وردت على ما قَبله ، فأمَّا بناؤُهُ فلتَضَمنُّه معنى الألفِ واللاَّمِ ، لأنَّـك إذَا أردت به اليَوم الَّذى قبلَ يَوْمِكَ صارَ معرفةً بالإشارةِ إليه[1] ، فَخَـرَج بذلك عن حكمُ النَّكرات ؛ لأنَّ بابها أن تَتَعَرَّف بالألفِ واللاَّمِ ، فمن بناه جعله كـأنَّه تضمن معنى حرف التَّعريف أو فى حكم أسماءِ الإشارة ، لأنَّ تعريفَه بالإشارة إلى اليومِ الذى قَبل يَومِكَ ، فإن قيل : تمثيله بأمس من أىّ قَبِيلٍ هو ، أمِن تَمْثِيلِ البِنَاءِ غيرِ اللاَّزمِ ، أم من اللاَّزم ؟ قيلَ : لا نُبالى من أىِّ قبيلٍ هو ؛ لأنَّ الظاهرَ من قصده هنا النَّظر فى المَبْنِىِّ مُطلقًا كما مَرَّ ، فإذا عددنا " أمس " من المَبنى اللاَّزم أو غير اللازم كان مطابقاً ، لكن مُثُلَه الباقية من اللاَّزمِ البِناءِ فالأظهر أنَّ " أمْسِ " عنده كذلك وهو صَحيحٌ ، وذلك أنَّ " أمْسِ " إذَا عُرِّىَ عن الألفِ واللاَّمِ والإضافة وأُريد به المَعرفة ذُو لُغَتَيْنِ ، فأهلُ الحِجَازِ يبنونه البَتَّةَ ، فهو عندهم كالمَبنى بحقِّ الأصلِ ، لتَضَمُّن معنى الحَرفِ ، كـ " أينَ " و " كَمْ " وما أشبههما . وعلى هذه اللُّغة أتَى بالمثال . وأمَّا بنو تَميم فهو عندهم ذُو حالين فيوافقون الحجازيين حالةَ النَّصبِ والجَرِّ بغير " مُذ " و" مُنْذ " ، ويعربونه حالةَ الرَّفعِ والجَرِّ بـ " مُذ " أو " مُنْذ " لجواز الرَّفع بعدهما[2] ووجه الإعراب التَّشبيه له بـ " سَحَرَ " إذا أُريدَ

---

(١) فى (أ) تمثيله بأمس .

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة فى : كتاب سيبويه : ٢/٥٠ ، ونوادر أبى زيد : ٢٥٧ ، وشرح ابن يعيش : ٤/١٠٦ ، ١٠٧ ، وشرح الكافية : ٢/١١٧ ، واللسان والتاج : (أمس) ، وخزانة الأدب : ٢/٢٢٠

به يوم بعينه ، فيمنع (١) الصَّرف كما مُنِعَ " سَحرُ " ، للعَدلِ عن الألفِ واللاَّمِ والتَّعريفِ ، فالإعرابُ عندهم بتقديرِ العَدْلِ ، والبِنَاءُ بتقدير التَّضمن فإذًا قَد حَصَلَ في هذا التَّمثِيْلِ تَمْثِيْلان على اللُّغَتَيْنِ ، وإذْ ذَاك نَقُولُ يَحتَمَلُ أن يَكُون النَّاظِمُ قَصَدَ هذا المَعنى ، وهو مقصدٌ صَحِيْحٌ وحَسَنٌ من التَّنبيهِ ، والله أعْلَم

وقد حَصَلَ أنَّ بناءَ " أمسِ " للشَّبه المعنوى ، وأمَّا بناؤُهُ على حركةٍ فلالتقاءِ السَّاكنين . وأمَّا اختِصَاصُهُ بالكَسْرة فعلى أصلِ التِقَاءِ السَّاكنين .

وأمَّا " حَيْثُ " فمنْ ظُرُوفِ المَكَانِ ، فحقُّه في الأصل الإعرابُ ، إلا أنَّه بُنِيَ على حَرَكَةٍ ،،فترد الأسئلة الثَّلاثة، فأمَّا بناؤُهُ ؛ فلأنَّه لا يُفْهَمُ / له ٥٩/ مَعنى إلاَّ مع غَيره ، فهو موضوعٌ على الافتِقَارِ ، فهو راجعٌ إلى الشَّبه الافتقارى ، هذا في غير الشَّرط ، وأمَّا في الشَّرط فيضمن معنى " إنْ " فيرجع إلى الشَّبَهِ المَعنوى . وفي حَيْثُ لغات أشهرها ما ذكر ، وأمَّا بِنَاؤُهُ على حركةٍ فلالتقاءِ السَّاكنين ، وأمَّا كونُها ضَمَّةً فبالحمل على بابِ " قَبلُ " و " بَعدُ " كما تَقَدَّمَ .

وأمَّا " كَمْ " فاسمٌ يُعبَّرُ به عن العدَدِ في سُؤَالٍ أو ما هو جارٍ مجراه فأصله الإعراب ، إلا أنَّه خَرَجَ عن أصلِه إلى البناءِ ، فيُسأل عن بنائِه ، وإنَّما بني لشبه الحَرف المَعنوى ، لأنَّ " كَمْ " إمَّا استفهاميَّة وبناؤها لتضمُّنِ مَعنى الهَمزةِ . وإمَّا خَبَرِيَّةٌ ، وبناؤُها إمَّا بالحَمْلِ على الاستفهامية ، لموافقتها لها في كثيرٍ من أحكامها ، وفي أصلِ معناها(٢).

---

(١) في (أ) فمنع .

(٢) في (أ) معها .

إذْ لا تَخلو الخَبَرِيَّةِ من مَعنى الاستفهامِ . وإمَّا لِتَضَمُّنها معنى " ربَّ " إن اعتَقَدْتها للتَكثيرِ ، كما ذَهَبَ إليـــه فى " التَّسْهِيلِ[1] ، أو معنى التَّكْثـير الذى حقّه أن يوضعَ له حَرفٌ ، كما نبه عليه فى موضعه ، إن اعتَقدت أن " رُبَّ " للتَّقليل ، ولما كان بناؤُها على السُّكون لم يَتَوَجَّه عليها غير هذا السُّؤال .

وقَولُ النَّاظِمِ : (كَأَينَ أَمْسِ حَيْثُ) على حذفِ العَاطفِ ، أى : كأَينَ وأَمْسِ وحَيْثُ ، فحذفَ لضرورة الوزن كالذى أنْشَدَ ابن جِنِّى وغيره [2] .

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الوُدَّ فى فُؤَادِ الكَرِيْمِ

وقد جاءَ نظيره فى النَّثر قليلاً ، حكى ابنُ جِنِّى[3] : أكلت لحماً سمكًا تمرًا ، أى : وسَمَكًا وتَمْرًا ، كما أنَّه أرادَ فى البيتِ : كيفَ أصْبحتَ وكيف أمسيتَ .

ولما قدَّم أنَّ أصلَ المَبنى أن يُسَكَّنَ ، ومثَّل الضمَّ والفَتحَ والكَسرَ فيما جاءَ [4] على غيرِ الأصلِ ، أتى للسُّكون الذى هو الأصل فى المبنيات بمثال فقال:(والسَّاكِنُ كَمْ) أى : ومثال المَبنى على السُّكون الذى هو الأصل قولك : "كَمْ " ويُريد وما كان مثلها ، كما قال : (كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ) فقرنَها بأداةِ التَّشبيه ، ليَدلَّ على غيرها من المَبنيات التى على شاكلَتها ، فمن الأمثلةِ المَبنِيَّة على الفتحِ كأينَ قولك : " كيفَ " و " كيتَ " و " ذيتَ " و " حيثَ " فيمن بناها على الفتح ، و " لاريبَ فيه " ، ومن المبنى على الكسر : " نَزالِ " و "حَذامِ"

---

(١) التسهيل : ١٤٧ .

(٢) أنشده ابن جنى فى الخصائص : ١/٢٩٠ ، ٢/٢٨٠ والبيت فى ديوان المعانى : ٢/٢٢٥ ، والهمع : ٢/١٤٠ .

(٣) الخصائص : ١/٢٩٠ .

(٤) ساقط من (أ) .

و " أولاءِ " ، والتَّاء فى قمتِ وضربتِ ، ومن المبنى على الضم : " عَلُ " و " قَبلُ " و " بَعدُ " و " منذُ " الاسمية و " يا حكمُ " ، ومن المبنى على السكون : " من " و " ما " و " صه " و " مه " ، وألف با تا ثا جيم دال ذال ... وما أشبه ذلك .

المَسألةُ الرَّابِعَةُ : أنَّ ما جاءَ فى هذا الباب على أصله فلا سُؤَالَ فيه ، لأنَّه أتى على ما ينبغى[1] فيه فَلا يُقال : لم جاءَ كذلك ؟ وأمَّا ما خرج عن أصله إلى غيره فيتوجه عليه السُّؤَالِ : لم جاءَ كذلك ولم يبق على أصله ؟ إذ لايكون الخُروج عن الأصلِ إلا لسببٍ ، وقد تقدَّمت أمثلةُ ذلك ، لكن قد يَصير الأصل استعمالياً ، بعدَ أن كان قياسياً، فيُسأل عمَّا جاءَ على الأصلِ : لِمَ جَاءَ كذلك ؟ وذَلك إذا كان فى الآتى على الأصل علَّة تقتضى خُروجه عن أصلِه فلم يَخرج ، ومثال ذلك " أىٌّ " أصلها الأول الإعراب [2] كسائر الأسماء ، ثمَّ إنها أشبهت الحرف فكان حقُّها البِنَاءَ ، إلا أنَّهم أخرجوها عن حكم البِنَاءِ إلى الإعرابِ [2] ، لشَبهها بالمعرب ، فلابدَّ من إيرادِ السُّؤَالِ فِيها لِمَ أُعربَتْ مع قيامِ سَبَبِ البِنَاءِ وهو شَبهُ الحَرْفِ ؟ ولذلك نبَّه الناظمُ على إعرابها فى بابِ المَوصولِ، إشارةً إلى أنَّها خَرَجَت عن/أصلِها الثَّانى وهو البِنَاء، وكَذلك /٦٠

تَقول فى الفِعل المَاضى أصلُه البناء على السُّكون كسائرِ المَبنيات، ثم إنَّهم بَنوه على حَركةٍ للمزيَّة التى له على فعل الأمرِ ، حَسْبَ ما تقدَّم ، لكن أَخرجوه عن ذلك إلى البناء على السُّكون عند اتصال أحدِ الضَّمائر الثَّمانية به ، خَوفاً من تَوالى المُتحركات ، فيرد السُّؤال هنا :

---

(١) فى (أ) بلغنى .

(٢-٢) حررت هذه العبارة مرتين فى (أ) .

لم بنى على السُّكون وأُخرج عن البناء على الحركةِ مع قيام مُوجبها وهو المَزيةُ؟ وكذلك تقولُ على مذهبِ البَصريين : الأصلُ فى الفعل المُضارع البِناءُ كسائرِ الأفعالِ ، إلا أنَّه أعربَ لشبهِهِ بالاسمِ ، فإذَا اتَّصل به أحدُ النُّونين بُنِيَ، فسبيله أن يُسأل عنه لم بُنِيَ ؟ ولم يبقَ على أصلِهِ الثانى من الإعراب مع قياس سببه وهو الشَّبه بالاسمِ ، ووجه هذا أنَّ ما استَحَقَّه من الخُروج عن أصلِهِ الأول صارَ له أصلاً قياسياً ، فإذا بقِىَ على الأصل الأول عُدَّ خارجاً عن أصلِهِ الثَّانى ، أعنى الذى استَحَقَّه بسببِ العِلَّةِ المَوجودة فوجبَ السُّؤَالُ عن ذلكَ ، والحاصِلُ : أنَّ الأصلَ صارَ فرعاً والفَرعَ عادَ أصلاً لكن باعتِبَارين وهذه المَسألةُ مبسوطةٌ فى " الأُصُول العَرَبِيَّةِ " [1]. ومن هُنا يَظهر أنَّ قولَ النَّاظم : (وَمُعْرَبُ الأسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ) معْتَرَضٌ بـ "أىّ" ، وقَوله : (وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنا معْتَرَضٌ بالماضِى اللاَّحق له الضَّمائر الثَّمانية ، والاعتذار عنه فى "أىّ" أنَّه قد ذَكَرَها فى بابِها ، وفى المَاضِى أنَّ تَسكينَه للضَّمائر عارِضٌ ، وإنَّما يَتَكلَّم فى الأصُولِ الثَّابِتَة ، لا فى الطَّوارئ الزَّائلةِ ، ومن هنا قال الزَّجَّاجِى[2] فى الماضِى : « وهو مبنىٌّ على الفَتْحِ أبَداً » ، إذْ لَمْ يَعتَبِر عُرُوضَ اتِّصالِ الضَّمائر ، وحَسَنٌ ما فَعَلَ .

المَسألةُ الخَامسةُ : أنَّ تَمثيل النَّاظِمِ بما مَثَّل به بيَّن أنَّ الأسماء تُبنى على الضَّمِّ ، وعلى الفَتحِ ، وعلى الكَسرِ ، [3] وعلى السُّكون [3] ، وذلك صَحيحٌ ، ولم يذكر للأفعالِ ولا للحُرُوفِ مثالاً فيتَبَيَّن به أمرها ، والذى بَيَّنَ الاستقراءُ أنَّ الحروفَ تُبنى على الأوجهِ الأربعةِ أيضاً ، فمثال الضَّمِّ فيها

(١) هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبى مؤلف هذا الكتاب تنظر المقدمة .
(٢) الجمل للزجاجى : ٢١ .
(٣-٣) ساقط من (أ) .

" مُنْذُ " الحَرفية ، ومثال الفَتحِ : " ثمَّ " و " سوفَ " و " لَيْتَ " و "لعلَّ " ، ومثالُ الكَسرِ : الباءُ واللاَّمُ فى بِزيدٍ ولِزيدٍ ، ومثال السُّكون " مِنْ " و " عَنْ " و "لو" (١) و " أوْ " وما أشبه ذلك ، وأنَّ الأفعالَ تُبنى على الفَتْــحِ نحو : ضَــرَبَ وعَلِمَ ومَكُثَ ، وعلى السُّكون نحــو : اضــربْ واعلمْ وامكثْ ولا يَدخـلها الضَمُّ ولا الكَسْرُ وقد تقدمت علَّـة ذلك قبل .

الـمَسألَةُ السَّادِسَةُ : أنَّ قولَ النَّاظم : (وَالأصلُ فى المَبْنِــىِّ أنْ يُسكَّنَا ..) إلى آخره ، لايَقتضى حَصْرَ علامات البِنَاءِ فى الأربعِ التى ذكر، وإنَّما فيه أنَّ الأصلَ فى الـمَبْنِـىِّ أن يُبنى على السُّكون ، ومنه ما بُنِيَ على الضَمِّ ومنه ما بُنِيَ على الفَتحِ ، ومنه مـا بُنِيَ على الكَسْرِ وتقـدير كَلامه ، ومنه ذُو فَتْــحٍ ومنه ذُو كَسْرٍ ومنه ذُو ضَمٍّ كما تَقَدَّم فى قوله أول البـاب (الاسمُ مِنهُ مُـعْرَبٌ ومَـبْنِى) فـالحاصل : أنَّه لم يَتَـعَرَّض لحصرِ علاماتِ البِنَاءِ فلا يُعْتَرَضُ عليه بأن يقال : إنَّه لم يَستَوْفِ علامات البِنَــاءِ ، إذْ مِنَ الـمَبنيات ما يُبنى على غيرِ ما ذُكِرَ ، فـفعل الأمـرِ يُبنى على ما يُجْزَمُ به الـمُضَارِعُ ، وقد بَيَّن هو أن للجَزْمِ علامتين : إحداهما الحَذف ، وأن الحَذف نوعان : حذفُ النُّون ، وهو عـلامةٌ للجَزمِ فـيمـا اتَّصل / به ٦١/ب ألفُ اثنين ، أو واو جَمْعٍ ، أو ياءُ واحدةٍ مُخاطبة . وحذفُ آخرِ الـمُعْتَـلِّ الآخرِ بالألفِ أو الوَاوِ أو اليَاءِ ، فعلى هذا النَّحوِ يُبنَى فعلُ الأمرِ الذى هو نَظيرُ الـمُضارع فتَقُول : افعلا وافعلوا وافعلى ، كما تقول : لم تفَعلا ولم تَفعلوا ولم تَفعلى . وتَقولُ : اخشَ واغزُ وارمِ ، كما تَقولُ : لم يَخشَ ولم يَغزُ ولم يَرمِ ، وعلى هذا النَّحو يَجرِى القَولُ فى الـمَاضِى الـمُتَّصل به ألفُ الاثنين أو واوُ الجَمعِ ، فقاما نظير قوما ، وقاموا نظير قُوموا . والدَّليل على ذلك رجوعُ النُّون فى التَّسمية إذا كـانت الألفُ أو الواوُ عـلامةً لا

ضميراً .

والاسمُ أيضاً يُبنى على ما يُرفعُ به من واوٍ أو ألفٍ كالمُثنى والمَجموع على حدِّه فى النِّداءِ ، هذا فى البناءِ العارضِ ، وكذلك فى اللازِمِ كأسماءِ العددِ المُطْلَقَةِ كقولك : اثنان ، ثلاثون ، أربعون ، مائتان ، ألفان ، ويبنى أيضاً على ما يُنصب به كياءِ المُثنى والمَجموع على حدِّه فى باب " لاَ " التى [١] لنفى الجنس ، فقد ظَهَرَ أنّه يُبنى على الألفِ والوَاوِ واليَاءِ . ويُبنى على حذفِ الألفِ والواوِ والياءِ والنُّونِ ، لأنّا نُجيب عن ذلك بوجهين :

أحدُهُمَا : ما تقدّمَ من أنّه لم يتعرَّض للحصرِ ، بل قد يُقالُ : إنَّه لما ذكر العلامات الأربع استوفى ما عادةُ الناسِ أن يَذكروه ، ونبَّه بـ " مِنْ " المقتضية للتَّبعيضِ ، على أنَّ ثمَّ علاماتٍ أُخَر يُبنى عَليها ، وإذَا كان كذلك فلم يَفُتْه ذِكرُ شئٍ يُحتاج إلى ذكره .

الثّانى : أنّا لو سلَّمْنَا أنّه لم يُنَبّه على ما ذُكر فى السُّؤَالِ من علامات البِنَاءِ لما كانَ ذلك قَدْحاً ، لأنَّه جَرَى على ما جَرَى عليه غَيره فى بابِ البِناء من الاقتِصارِ على هذه العَلامات الأربع ، ووجه الاقتِصارِ أنَّ غيرَها مُتَفَرِّع عنها ونائبٌ منابها ، كما كان ذلك فى علامات الإعرابِ ، إذ كانت الواوُ أو الألفُ أو غَيرها إنَّما تَلحق الفَرع كالمُثنى والمَجموع الذى على حدِّه ، فإذًا لا اعتراض على كلامِ النَّاظمِ واللَّه أعلمُ .

* * *

ولما فَرَغَ من بَيَان أسبابِ البِنَاءِ وأنواعه ، أخذَ فى الكَلامِ على أنواعِ الإعرابِ وعَلاماته ووجوهه فقالَ :

---

(١) فى (أ) الذى .

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجعلَنْ إعْرَابَا ... لاِسْمٍ وفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

وَالاسمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

أراد أنَّ الرَّفعَ والنَّصبَ من أنواعِ الإعرابِ يَشتَرِكُ فيهما الأسماءُ والأفعالُ فالرَّفعُ نحو : زَيْدٌ يقوم ، وعبدُالله يَذْهَبُ . والنَّصبُ نحو : إنَّ زيداً لن يَرْكَبَ ، وإن عبدَالله لَنْ يَذْهَبَ وما أشبه ذَلك ، ومثَّل النَّصب في الفِعل بقوله : (لَنْ أَهَابَا) ، وهو من قولك : هابَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ يَهَابُهُ[(١)] ، وهابَ منهُ أيضاً أيْ خَافَ منه ، هَيْبَةً ومَهَابَةً ، وقالَ الجَوْهَرِيُّ [(٢)] : الهَيْبَةُ وَالمَهَابَةُ : الإجْلالُ والمَخَافَةُ .

وأمَّا الجَرُّ فمختصٌّ بالأسماءِ ، فلا يَدخلُ الأفعالَ كقولك : مَرَرْتُ بعبدِ الله / صاحبِ زَيدٍ ، وجئت إلى أخيك صاحبِ الدَّارِ . ٦٢/

وأمَّا الجَزْمُ فمُختصٌّ بالأفعال فلا يدخلُ الأسماءَ كقولك : لَم يَقُمْ ، ولَمْ [(٣)] يَخْرُجْ ، وإنْ [(٤)] تَضْرِبْ أضربْ ، وهذا المَعنى أرادَ بقوله : (وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ..) إلى آخره ، وقد حَصَلَ بهذا التَّقريرِ أنَّ أنواعَ الإعرابِ أربعةٌ : رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجَزْمٌ ، فالجرُّ مُختصٌّ بالاسمِ ، والجَزْمُ مُختصٌّ بالفعلِ ، وماعدا ذلك مُشتَرَكٌ بين الاسمِ

(١) في (أ) هابه .

(٢) الصحاح : ٢٣٩/١ (هيب) .

(٣) في قراءة أخرى في الأصل ولا يخرج .

(٤) في (أ) ولن .

والفِعْـلِ ، وعلّة ذلك على طريقةِ المُؤلّف فى " التّسهيل " [1] و " شَرحه " [2] أنَّ الاسمَ لمّا كانَ فى الإعرابِ أصلاً للفِعْلِ كانت عَوَامِلُهُ أصْلاً لعَوَامِلِهِ ، وعَوَامِلُ الرّفعِ والنّصبِ فى الاسمِ قويةٌ لاستِقلالِهَا بالعملِ ، وعدمِ تعلقها بعاملٍ آخر ، فَشَارَكَ المُضارِعُ الاسمَ فى الرّفعِ والنّصبِ لقوّةِ عواملهما بالاستقلالِ ، وإمكانِ التّفريع عليها . بخلافِ عاملِ الجرِّ ، فإنّه ضَعيفٌ لِعَدَمِ استِقْلالِهِ ، ألاَ تَرَى أنّه مُفْتَقِرٌ إلى مُتَعلِّقٍ من فِعلٍ أو جارٍ مَجراه فلم يقوَ أن يُفَرَّعَ عليه غَيره ، فلذلك لم يَكُن إلا فى الاسمِ ، فَجُعِلَ الجَزْمُ فى الفِعْلِ عِوَضاً مِمّا فاتَهُ من المُشاركة فى الجرِّ ، وانفَرَدَ به ليكونَ لِكُلِّ واحدٍ من صنفى المُعرب ثلاثةُ أوجهٍ من الإعرابِ ، ثم عُودل بينهما بأن جُعِلَ الجَزْمُ راجحاً بأنّه غيرُ محتاجٍ إلى تَعلقه ، وجعل الجرّ راجحاً بكونه ثبوتاً بخلافِ الجزمِ ، فإنّه حَذْفٌ فتعادلا ، هذا ما عَلَّلَ به المُؤلِّف ، وللنّاس فى تَعليلِ هذه المسألةِ طرقٌ كثيرةٌ لا يحتاج إلى إيرادها لضَعْفِ أكثرِها ، وقلة الفائدة فيها ، وأقربها طريقةُ من قالَ : لم يَدخل الفِعلَ جرٌ لضَعفه عن مَرتبة الاسمِ ؛ لأنَّ إعرابه بالشّبه لا لأجلِ المَعانى كما كان دخولُ الأنواع الثّلاثة من الإعرابِ فى الاسمِ للتّفرقةِ بين المَعانى الثّلاثة فنَقَصَ عنه[3] درجةً وعوِّض من ذلك الجَزم فَكَمُلَ له ثَلاَثَةُ أنواعٍ من الإعرابِ كالاسمِ ، وهذه الطّريقةُ نحو مِمّا قَالَه المؤلّف ،إلاّ أنَّ المُؤلِّف كمَّلها .

والكافُ فى قولِهِ : (كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ) كافُ تشبيه التّنظير كالكافِ التى فى قولِ سيبويه ، ولَيس فى الأفعال المُضارعة جَرٌّ . كما أنّه ليس فى الأسماء جَزْمٌ ، فإن التّشبيه هنا تَشبيه تَنْظِيرٍ ، لا تَشبيه

(١) التسهيل : ٧ .

(٢) شرح التسهيل : ٤٢/١ .

(٣) فى (أ) عنده .

تَعليلٍ ، وكان الأصل أن يقولَ : الاسمُ قد خصَّ بالجرِّ كما قد خُصَّ الفعلُ ، لأنك تقولُ : خَصَّه بالشئ ء[1] خُصُوصاً وخَصوصيَّةً وخُصُوصيَّةً والفتحُ أفصحُ وخِصِّيصَى ، إلاَّ أنَّه ضَعَّفَ العَينَ فجعله من خُصِّصَ بذلك المَعنى ، وكذلك كانَ الأولى أن يقولَ : كما قَد خُصِّصَ الفعلُ بأن يُجْزَمَ أو بالجَزْمِ ، فإنَّ قولَه : (بِأَنْ يَنْجَزِمَ) مُقَدَّرٌ بمصدَرِهِ الذى هو الانجِزَامُ ، والانْجِزَامُ غيرُ مُسْتَعْمَلٍ في معنى الجَزْمِ . ولا مُصطلح على استعماله بذلك المعنى ؛ لأنَّ الرَّفعَ والنَّصبَ والجَرَّ والجَزمَ في استعمالهم على وجهين :

أحدُهما : أنْ يكونَ عبارةً عن الحركاتِ التى أحدَثَتْها العَواملُ وما ناب عَنها ، فالضَّمَّة رَفعٌ والوَاوُ رفعٌ وكذلك سائِرُها .

والثَّانى / : أنَّ المُرادَ بالرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ والجَزْمِ الحكمُ الذى ٦٣/ أحدَثَهُ العامِلُ ، والعلاماتُ دالةٌ عليه ، وهو معنى المَصدرِ ، وكلا المَعنيين فى الجَزم مغايرٌ لمعنى الانجزامِ ، إذْ كان عبارةً عن حصولِ الجَزمِ فى المجزومِ على أى معنًى أُطلقَ الجَزْمُ ، وإذا كان كذلك فتَعبيرُهُ بالانجزامِ معترضٌ من وجهين :

الخُروج عمَّا اصطَلَحُوا عَليه ، والإيهامُ بمعنىً لم يَتَعَرَّضُوا له[2] .

والجَوَابُ : أنَّ ضرورة النَّظمِ دعته إلى أن يُغيِّرَ لفظَ الجَزْمِ إلى لفظِ الإنجِزَامِ ووجه ما فَعَلَ من ذلك أنَّ الانجزامَ لما كان لازماً عن الجزمِ إذْ هو مطاوِعُه فصار كالمسبب مع سَبَبه ، اكتفى عنه اتِّكالاً على فهم

---

(١) فى الأصل بالاسم .

(٢) فى (أ) .

المُراد والله أعلمُ .

* * *

ثم أخذ فى ذكر العلامات فقال :

فَارفَع بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وجُرْ كَسْـراً كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

واجْزِمْ بتَسْكِينٍ وغيرُ مَا ذُكِـرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أخُو بَنِي نَمِرْ

يعنى أنَّ الرَّفع فى الكَلمةِ المُعربةِ يَكونُ بالضَمِّ نحوَ : زَيدٌ قائِمٌ ، ويقومُ زيدٌ ، والرِّجالُ فى الدَّارِ ، وخَرَجَتِ الهِنْدَاتُ ، والنَّصبُ يكون بالفَتْحَةِ نحو : إن زيداً لن يذهبَ ، وأعجبنى أن تُكرِمَ الزُّيودَ ، والجرُّ يكون بالكسر نحو : مررتُ بغلامِ زيدٍ ، وجِئتُ إلى الرِّجالِ والهِنداتِ ، والجَزْمُ يكونُ بالسُّكونِ نحو : لم يَذْهَبْ زَيْدٌ ، وإنْ تَذهبْ(١) أكرِمْكَ . وأتى النَّاظمُ بأمثلةٍ للرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ فى الاسمِ ، ومثالُ الرَّفع فى الفعلِ وهو (ذِكْرُ اللهِ عبدَه يَسرّ) فـ "ذكرُ" مرفوعٌ بالضّمة على الابتداءِ ، ولفظُ " اللهِ " مَجرورٌ بالكسرةِ بإضافةِ ذكرٍ إليه و " عبدَهُ " منصوبٌ بالفتحة بذكرٍ ؛ لأنَّه مَصدرٌ مَوصولٌ(٢) و "يَسرُّ" مرفوعٌ بالضَّمة أيضاً ، إذْ لم يدخلْ عليه نَاصبٌ ولا جَازمٌ ، وهو فى مَوضعِ خَبَرِ المُبْتَدَإِ .

وقوله : (وانْصِبَنْ فَتْحاً وجُرْ كَسْراً) على حذفِ الجَارِّ ، أراد : وانْصِبَنْ بفتحٍ ، وجرٌّ بكسرٍ ، دلّ على ذلك قوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ) وقوله : (وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ) فحذف الباء ضَرورةً ، وذلك فى كلامِ العَربِ قَلِيلٌ .

---

(١) فى (أ) أن يذهب .

(٢) ساقط من (أ) .

وأنشدَ المبَرِّدُ[1] وغيرُهُ قولَ الشَّاعرِ[2] :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولَنْ تَعُوجُوا ... كَلامُكُمْ علىَّ إذًا حَرَامُ

وقَوله : (وغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنُوبُ) يَعنى أنَّ ماعَدَا ما ذُكِرَ من الرَّفْعِ بالضَّمةِ والنَّصبِ بالفَتحةِ والجَرِّ بالكسرةِ والجَزمِ بالسُّكون يَنُوبُ عنها ، ثلاثة أصنافٍ :

أحدُهَا : الحركات لكن على نحوٍ آخر وذلك الكسرةُ تنوبُ عن الفتحةِ فى الجَمع بالألفِ والتَّاء ، والفَتحة تَنُوب عن الكَسرةِ فى جرِّ ما لا يَنْصَرِف من الأسماءِ .

والثَّانى : الحُروفُ وذلك الألفُ فى المُثنى والواو فى الجمعِ الذى على حدِّه والأسماء السِتّه والنُّون فيما لَحقه من الفعل ألفُ اثنين أو واوُ جَمْعٍ أو ياءُ واحدةٍ مُخاطبة ، كلّها تَنُوبُ عن الضمَّة ، والألفُ فى الأسماءِ السِتَّةِ ، والياءُ فى المُثنى والمَجموع على حَدِّه كلاهما ينوبُ عن الفَتحة، والياء / فى الأسماء السِتَّة والمُثنى والمَجموع على حدِّه تَنوبُ عن /٦٤

(١) أنشده المبرد فى الكامل : ٣٤/١ ، قال : فأما قول الشاعر :– وهو جرير – وإنشاد أهل الكوفة له وهو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم على إذاً حرام

ورواية بعضهم له : " أتمضون الديار " فليسا بشئ ، لما ذكرت لك والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة . وأخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال : قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير .

مررتم بالديار ولم تعوجوا

فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة .

(٢) هو جرير ، ديوانه ٢٨٧ من أبيات أولها :

متى كان الخيام بذى طلوح ... سقيت الغيث أيتها الخيام

ورواية صدر البيت فى الديوان :

أتمضون الرسوم ولا تحيى

والبيت فى شرح المفصل لابن يعيش : ٨/٨ ، ٩ ، ١٠٣ ، والمقرب : /١١٥ وضرائر الشعر : ١٤٦ ، ورصف المبانى : ٢٤٧ ، والخزانة : ٦٧١/٣ .

الكَسرةِ .

والثّالثُ : الحذفُ ينوب عن الفَتحة فى نَصب الفعلِ المَرفوع بالنُّون وعن السكون فيه وفى الفعل المُعتَلّ الأخر ، وجَميعُ ذلك مفصَّلٌ فى الباب ، وقد ظَهَرَ من النَّاظمِ أنَّ أصلَ الإعرابِ للحركاتِ والسُّكونِ ؛ لأنَّه أحلَّ غيرَها محلَّ النِّيابةِ عنها ، وذلك لا يَسوغُ إلا بتقديرِ كَونِ المَحلِّ للمَنوبِ عنه بحقِّ الأصلِ وبذلك صَرَّحَ فى " التَّسهِيْل " [١] فقال : والإعراب بالحَرَكَةِ والسُّكون أصلٌ وينوبُ عنهما الحَرفُ والحَذفُ ، وكذلك قالَ الجُزولى[٢] : أصلُ الإعراب للحَركات ، والحُروف عند مَن يَرى الإعراب بها تَبَعٌ . والدَّليل على ذلك أن الإعراب بها أكثرُ ، والكثرةُ دَليلُ الأصالةِ ، وأيضاً فإنه لايُصارُ إلى الإعراب بغيرها إلا عندَ تعذُّرها أو اعتقاد تعذُّرها . قال المؤلِّف فى "شَرحِ التَّسهيل" [٣] : ولذلك اشتَرَكَ الفعلُ والاسمُ فى الرَّفعِ بضمةٍ ، والنصبِ بفتحةٍ ولم يشتركا فى الإعراب ، وإنما كانت الأصالة للإعراب بالحركة فى غيرِ الجَزم ؛ لأنَّ الحركةَ أخفُّ من الحرف وأبينُ فى إعطاءِ المَعنى المَقصود . وأمَّا كونُها أخفُّ فظاهرٌ ، فإنَّ زيادةَ بعضِ حرفٍ أخفُّ وأهونُ من زيادةِ حرفٍ كامل .

وأمَّا كونُها أبينَ فلأنَّها لا تَخفَى زِيادتها على بِنْيةِ الكلمةِ لسقوطِها وإدراك مفهومِ الكَلمةِ بدونها ، بخلافِ الحَرفِ ، فإنَّه قَد يُخِلُّ سقوطه بمفهومها ، ولذلك اختَلفوا فى المُعرب بحرفٍ هل هو قائمٌ مقامَ الحركة

---

(١) التسهيل : ٨ .

(٢) المقدمة الجزولية : ٧ (الأزهرية) .

(٣) شرح التسهيل : ١/٤٢ ، ٤٣ .

أو الحَرَكَةُ مقدَّرةٌ فيه ؟ وإنَّما كان السكونُ في الجَزْمِ أصلاً ؛ لأنَّ نقصان حركةٍ زائدةٍ على الكلمةِ أسهلُ من سُقُوطِ حرفٍ من نفسِ الكلمة ، وأتى النَّاظم بمثالين مما يَنوب فيه الحَرفُ عن الحركةِ .

أحدهما : مما يعرب بالواوِ رفعاً ، وبالألفِ نصباً ، وبالياءِ جرًّا وذلك الأسماء السّتة (١) التي يَذكُرُها على أثرِ هذا وهو الأخُ في قوله : (جَا أَخو بَنِي نَمِر) .

والثّاني : مما يُعرب بالواوِ رفعاً ، وبالياءِ نَصباً وجرًّا ، وذلك الجَمع على حدِّ التَّثنية وهو " بني " في المثال ، أصله : بنون وبنين وحذف النون للإضافةِ ، وبَنُو نَمِر من العَرب قَبيلةٌ (٢) منهم ينسبون إلى أبيهم نَمِر ، وهو نَمِر بن قاسطٍ بن هنب بن أفصى بن دُعْمِيّ بن جَديلَةَ بن أسد بن رَبيعة بن نزار بن مَعدِّ بن عَدنان . ويُقال : يا أخا بَنِي فلانٍ لمن كان يُنسب إليهم وكان منهم ، وحذفَ النَّاظم همزة "جاء" للهمزة التي بعدَها وهي قراءةُ أبي عَمرِو ابن العَلاء(٣) في نَحوِ ﴿ جَا أَجَلُهُم ﴾(٤) :

* * *

(١) ساقط من (أ) .

(٢) جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٣٠٠-٣٠٢ ، والاشتقاق لابن دريد ٣٢٤ .

(٣) قراءة أبي عمرو في الإتحاف : ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٤) سورة الأعراف : آية : ٣٤ .

ثم قال(١) :

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وانْصِــبَنَّ بالأَلِفْ   واجْرُرْ بِيَاءٍ مَامِنَ الأَسْمَا أَصِفْ
مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَــا   والفَمُ حَيْثُ المِيْــــمُ مِنْهُ بَانَا
أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَــــــذَاكَ وَهَنُ   والنَّقْصُ فِى هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِى أَبٍ وتَالِيَيْـــــــهِ يَنْدُرُ   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْــهَرُ / ٦٥/

لَمَّا قَدَّمَ آنِفاً أَنَّ ماعَدا الحَرَكات الثَّلاث المذكورة المَخصوصة بالمَواضع المذكورة ينوب عنها ، أخذ يذكرُ الأصنافَ النَّائبةَ ومحالَّها ، فإذا حَصر مواضعها عُلِمَ أنَّ ما عداها حكمهُ ما تَقدَّم من الرّفعِ بالضمةِ، والنَّصبِ بالفتحةِ والجرِّ بالكسرةِ ، والجَزمِ بالسُّكون ، فابتدأ بذكرِ ما يرفع بالواوِ وينصب بالألفِ ويُجرُّ بالياءِ فقالَ : (وَارْفَعْ بِوَاوٍ .....) إلى آخرِه ، وهذا التَّقرير فى الأسماء السِّتة نَصٌّ منه على اعتمَاد القَولِ بأنَّ الحروفَ فيها هى نفس الإعرابِ بحكمِ الاستقلالِ ، وهو أحدُ المَذاهبِ فى هذه الأسماء السِّتةِ المُفسَّرة ، وهو مذهب أبى القاسم الزَّجاجى(٢) ، وظاهر كلامِ الفارسى(٣) فى أولِ كتابهِ " الإيضاح " وعليه طائفةٌ من المُختصرين . ومِنَ النَّحويين مَن ذَهَبَ إلى أنَّ إعرابَها بالحَركاتِ مقدّرةٌ فى حُروف العلَّةِ ، وأُتبِعَ فيها ما قبل الآخرِ الآخرَ ، دلالةً على الإعرابِ المُقدَّرِ فى حروفِ العلَّةِ ، وهو مختار شيخنا(٤) الأستاذ رحمةُ الله عليه ، وعليه جَماعةٌ أيضاً . ومنهم من ذهب إلى أنها معربةٌ بالحركات ، كإعرابها عارية عن الإضافَةِ من غير فرق وحروفُ العلَّةِ إشباعُ تلك

(١) ساقط من (أ) .
(٢) الجمل : ١٩ وشرحه لابن عصفور : ١٢٠/١ .
(٣) الإيضاح : ١٨ .
(٤) هو الإمام أبوعبدالله بن الفخار البيرى ، والنص من شرح الجمل له : ٢٠ ، ٢١ .

الحَركات قبلها ، ومنهم من جَعَلَ إعرابَها بالحَركاتِ والحروف معاً ، ومِنهم مَنْ ذهبَ إلى غيرِ ذلك ، والكَلامُ فى ذلك يَطولُ ، وإنما اختَارَ النَّـاظم ما تقدَّم ؛ لأنَّه أبينُ الـمَـذاهبِ ، وأبعدُها عن التَّكَلُّفِ ، لأن الإعـرابَ إنَّـمـا جِي ءَ بِه لبَـيَـانِ مقتَضى العاملِ ، ولا فائدةَ فى جَعْلِ مقدَّرٍ متنازع فيه دَليلاً ، وإلغـاءِ ظاهرٍ وافٍ بالدَّلالة المطلوبة . قال الـمُؤَلِّفُ : ولا يمنعُ من ذلك أصالة الحرُوف [1] لأن الحَرف الـمُختلف [1] الهيئات صالحٌ للدَّلالةِ أصلاً كان أو زَائداً ، مع أنَّ فى جعل الحُروفِ المشـارِ إليها نفسَ الإعرابِ مزيدَ فـائدةٍ وهو كون ذلك توطئـةً لإعراب الـمُثنى والـمَجموع على حدِّه ، لأنَّهما فَرعان عن الواحد ، وإعرابهما بالحُروف لا مندوحةَ عنه ، فإذَا سيق مثله فى الآحـــاد أمن من الاستبعاد ولم يَخرجْ عن الـمُعتاد ، هـذا ما وَجَّه به مذهبه ويكفى هذا القدر إذْ لا فائدةَ فى جَلب الحُجج مع أن الـمَسألة لا يُبنى[2] عليها حكمٌ .

وقَوله : (مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ) " ما " موصولةٌ صلتها "أَصِف " : وهى مـفعولـةٌ بارفع وانصب واجـرر من بابِ الإعمالِ أُعْمِلَ فـيـهـا الآخـرُ ، " ومن الأسماء " متعلّقٌ بـ " أَصِف " وضَمير ما محذوفٌ ، أى ما أَصِفُهُ[3] مِنَ الأسمَاء وقَصَرَ الأسماء ضرورةً .

ثم قالَ : (مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) يعنى أنَّ من الأسماءِ التى تُرفَعُ بالواوِ وتُنصبُ بالألفِ وتُجرُّ بالياءِ هذا الاسمُ الذى هو " ذُو " وذلك بشَرطين :

أحدُهما : مَنصوصٌ عليه وهو قَوله : (إِنْ صُحْبَةً أبانَا) والآخـر قيَّده بالـمِـثال وهو أن يكون " ذُو " بلفظِ المذكَّرِ ، فـأمَّا الأولُ فـيريدُ به أن يكونَ ذو

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) ينبنى .

(٣) فى (أ) أصف .

بمعنى صاحبٍ ، وذلك إبانته للصُّحبة كقولك : مَرَرْتُ برجلٍ ذِى مالٍ ، وجاء [1] زَيدٌ ذُو العِلمِ ، ورأيتُ رجلاً ذَا ثَوْبٍ ، معناه : صاحبُ مالٍ وصاحبُ العلمِ وصاحبُ ثَوبٍ ، وتَحرَّزَ بذلك إن كان قُصد التَّحرز من ذَا / وذُو وذِى التى ليست بذلك المعنى فإنها لا تُعرب كذلك إن أعربت ، فأمَّا /٦٦ " ذو " فتَأتى بمعنى الذى وهى " ذوُ " الطَّائيَّة نَحو ما أنْشَدَ الجَوهَرِيُّ [2] مِنْ قَولِ الشَّاعِرِ [3] :

ذَاكَ خَلِيـلِى [4] وَذُو يُعَاتِبِنِى يَرْمِى وَرَائِى بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

٥) وقول الآخر [6] :

وإنَّ الـمَالَ مَالُ أبِى وجَدِّى وبِئـْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ ٥)

وأمَّا "ذَا" و "ذِى" فتَأتيان [7] للإشارةِ نحوَ قولِ اللَّه تَعالى [8] ﴿ هذا مِنْ شِيعتِهِ وهذا من عَدُوِّهِ ﴾ .

---

(١) فى (أ) جاءنى

(٢) الصحاح : ١٩٥١/٥ (سلم) .

(٣) البيت لبُجَيْرِ بن عَنَمَةَ الطَّائي ، قال ابن بَرِّى : وصوابه

إن مـــولاى ذو يعاتبنى لا إحـنة عنـده ولا جَـرِمَـهْ
ينصرنى منك غيرَ مُعتذرٍ يَرمى وَرَائي بامسهم وامسلمه

(اللسان : " سلم ")

وتخريج البيت وترجمة الشَّاعر فى شعر طيئٍ وأخبارها : ٣٤٤ .

(٤) فى (أ) " وذا يعاتبنى " .

(٥-٥) ساقط من (أ) .

(٦) البيت لسنان بن الفحل الطائى ، شاعر إسلامى لم أقف على أخباره من أبيات اختارها أبو تمام فى الحماسة : ١٦٥ ، ١٦٦ (رواية الجواليقى) والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ٣٠٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٧/١ وخزانة الأدب : ٥١١/٢ . ويراجع : شعر طيئ وأخبارها :

(٧) فى (أ) فيأتيان .

(٨) سورة القصص : آية : ١٥ .

وقالَ أبو الطَّيِّب المُتنبى[1] :

هَذِى بَرَزْتِ لَنَــا فَهِجْتِ رَسِيْسًا

فـهذه الثّلاثة لا تُبين صُـحْبَةً ، وإنّما تُبِنُ شَـيْئاً آخـرَ ، فـلا تُعـرَبُ ذلكَ الإعراب .

فإن قلتَ : فهذا الشّرطُ غيرُ محتاجٍ إليه أبداً [2] . لأنّ ما تَحَرَّزَ منه خارج عن بابِ الإعراب فَضلاً عن كونه يُعرب بالحروفِ أو بالحَركات ، فلو قال : " من ذَاك ذو " كذا وكذا ولم يُقَيِّــده - بمعنى الصُّحبة لم يُفهم له سِوَاهُ ، إذ لايُتَـوَهَّم ذلك فى "ذُو" الطَّائية ، ولا فى "ذَا" و "ذِى" اللتين للإشارة ، لفقد الإعراب فيهما ، وإنما يَسـبق إلى الذّهن مـا هو مُـعـربٌ ، وليس ثمّ مـعـربٌ ، إلا الذى بمعنى صاحب ، فقد تَعين بنفسه ، فيكون هذا الشّرطُ ضـائعاً ، فـالاعتذارُ عنه أن يُقــالَ : لعلّه لم يَقصد بذلك إلا مجرّد البَيَــان عن معنى "ذُو" وإن ساق ذلك مَسـاقَ الاشـــتِـراط والتَّـحـرُّزِ مما يَدخُل عليـه ، على أنّه قـد أتى به فى التّسـهيل[3] كذلك ، فقالَ : وفى "ذى" بمعنى صاحب ، وذكر فى " الشّرح "[4] أنه تحرز بالقَيدِ من " ذى " المُشار بها ، فاللّه أعلمُ . فإنْ أراد هنا ما صرّح به هنالك تَوجه الاعتراضُ عليه .

---

(١) البيت بتمامه :

هذى برزت لنا فهجت رسيسا ثم انثنيت وما شفيت نسيسا

وهو مطلع قصيدة قالها فى مدح محمد بن رزيق الطرسوسى فى ديوانه بشرح العكبرى : ١٩٣/٢

(٢) فى (أ) " أذن " .

(٣) التسهيل : ٨ .

(٤) شرح التسهيل : ٤٧/١ .

وأمّا الشّرطُ الثّانى المقيد بالمثال وهو أن يكون " ذو " بلفظِ المذكّرِ فذكره ضروري ، فإنّ المؤنث لا يُعرب هذا الإعراب ، وإنّما يرجع إلى الإعرابِ بالحركاتِ ، كما ذكر أولاً كقولك : جاءَتنى امرأة ذاتُ مالٍ ، ورأيتُ امرأة ذاتَ مالٍ ، ومررتُ بامرأةٍ ذاتِ مالٍ ، وكذلك يُعتَبر فى المثال أيضًا الإفراد ، فإنّ المُثنى والمجموع سيأتى ذكره .

فأمّا إذا كان مفرداً مذكراً فهو المُعرب بالحروفِ[1] كما قال .

ثم قال : (وَالفَمُ حَيْثُ المِيْمُ مِنْهُ بَانَا) فاعل " بانَ " ضَميرٌ مذكّرٌ عائدٌ على المِيم ، وذكّره لأنّ المِيم كسائرِ حروفِ المعجمِ تُذكر وتُؤنّث ، أنشد سيبويه فى التّذكير[2] :

كَافاً ومِيْمَيْنِ وسِيْنًا طَاسِما

وأنشدَ فى التّأنيثِ[3] :

كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ ومِيْمُها

ومَعنى بانَ : بَعُدَ . ويقال : بانَ الشّئُ عنّى يَبين بينًا وبينونةً : إذا بَعُدَ عَنك وتَفرّقَ مِنكَ ، والمُبَايَنَةُ : المُفَارَقَةُ ، وتَبَايَنَ القَوْمُ : تَهَاجَرُوا فيعنى حيثُ زالت المِيمُ عن الفَمِ ، وأراد أنّ الفَمَ إذا كان بغيرِ ميمٍ معدودٌ من تلكَ

---

(١) فى الأصل بالحركات .

(٢) الكتاب ٢١/١ ، والجمل : ٢٨٦ ، والحلل : ٣٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/٦ وهو من الشواهد التى لم تنسب إلى قائل معين .

(٣) الكتاب :٢ / ٣١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣١٨/٢ ، والبيت للراعى النميرى ديوانه : ٢٥٨ ، وهو بتمامه :

شاقتك آياتُ أبانَ قديمها كَمَا بُيِّنَتْ كافٌ تَلُوحُ وميمُها

وهو فى المقتضب : ٢٣٧/١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى : ٤٥٠ ، والجمل للزجاجى : ٢٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٦/٦ .

الأسماء التي تُعرب هذا الإعراب المذكور ، وذلك في قولك : هذا فُو زيدٍ، ورأيتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه ، وإنّما اشترط فَقد الميم ؛ لأنّه إذا وُجدت فيه لم يُعرب بالحُروف ، بل بالحركاتِ على حدّ ما نصّ عليه في قوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ كَسْراً) فتقولُ : هذا فَمٌ ، ورأيتُ فماً ، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ ، هذا إن كان مَنقوصاً ، وكذلك في لغةِ القَصْرِ تَقولُ : هذا فَمًا ، ورأيتُ فماً ، ونظرت إلى فَماً ، إذَا ثَبَتَ أنّها لُغَـةٌ كقولِ الشّاعر[1] يا حبّـذا عَينا سُليمى والفَمَـا

فإعرابُ هذا كإعرابِ فتًى ورحًا . وقوله :(أَبٌ أَخٌ حَمٌ / كَذَاكَ وَهَنْ) /٦٧

يعني أنّ هذه الأسماءَ أيضاً حُكمها في الإعراب ما تقدّم من الرّفع بالواوِ والنّصبِ بالألفِ والجرِّ باليَاءِ ، فتقول : هذا أبوكَ وأخوكَ وحَموكَ ، ورأيتُ أباكَ وأخاكَ وَحماكَ ، ومررتُ بأبيك وأخيك وحَميك .

وحَمُو المَرأة أبو زَوجها ، وكذلك مَن كان مِنْ قِبَلِهِ ، وحَمُو الرَّجُل أبو امرأته أو أخوها[2] أو عمها . وقيل : الأحماءُ من قبلِ المَرأة خاصةً، والأختان من قبل الرَّجُل ، والصِّهر يَجمع ذلك كلَّه ، هكذا حكى صاحب "المُحْكَم "[3] وعكَسَ الجَوْهَرِيّ[4] فقال : وكلُّ شيءٍ من قبلِ الزَّوج مثل الأبِ والأخِ فهم الأحماء واحدهم حَمًا وفيه أربعُ لُغاتٍ : حَـمًا مثل

---

(١) لم ينسب إلى قائل معين ، وبعده :

والجيدُ والنَّحرُ وثدى قد نَما

وهو من شواهد الخصائص : ١٧٠/١ ، والجمهرة : ٤٨٤/٣ ، واللسان : (فوه) .

(٢) في (أ) وأخوها ، وما في المحكم موافق لما في الأصل .

(٣) هو الامام الجليل أبو الحسن على بن اسماعيل بن سيده الداني الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٨ ، أخباره في : بغية الملتمس : ٤٠٥ وإنباه الرواة : ٢٢٥/٢ النص في المحكم : ٢٣/٤ .

(٤) الصحاح : ٢٣١٩/٦ (حمو) وما بين القوسين ساقط من الأصل .

قَفَا ، وحمــو مثل أبو ، وحَمٌ مثل أبٌ ، وحَمْءٌ ساكنةُ الميمِ مهموزةٌ عن الفَرَّاءِ. ثم قال : وكلُّ شيءٍ من قبل المَرأة فهم الأختان ، والصِّهر يجمع ذلك كلّه ، فهذا خلافُ ما حكى ابن سِيْدَه ، والنَّاسُ على ما ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ . قال الأصمعي[1] : الأحماء من قبلِ الزَّوج والأختان من قبلِ المَرأة ، وقال يَعقُوبُ[2] : كلُّ شيءٍ من قِبلِ الزَّوج - أخوه أو أبوه أو عمه - فهم الأحماء . وقال أبو عُبَيْدٍ[3] : الحَمُ أخو الزَّوجِ . ويُقال للمَرأةِ حَمَاةٌ لا لغةَ فيها غيرَ ذلك . " وهَنُ المرأة " فرجها وكذلك هَنُ الرَّجلُ . وأصل الهَنِ في اللُّغة الكِنَايَةُ عن اسم الشَّيءِ[4] . قال الجَوْهَرِيُّ[5] : تَقُولُ هذا هَنُكَ أيْ شَيْئُكَ . هذا أصلُهُ ، ثم كَنَوا به عمَّا يَقْبُحُ التَّصريحُ باسمه ، واستَعملوه حتَّى غَلَبَ عليه . ويُقال : ذَهبت فهنَّيتُ (6 أي : فَعَلْتُ 6) من قولك هَنُ ، وقد حَصَلَ من المثال في الحَمِ والهَنِ أنَّ المُؤَنَّثَ خارجٌ عن هذا الحكم لأنَّك تَقولُ : هذه حَمَاةُ فُلانٍ ، فيعرب بالحَرَكات ، وكذلك هنه كما خَرجت الأُخت عن حكمِ الأخِ . وقد ظَهَرَ أنَّ المُعرب بهذا الإعراب ستة أسماءٍ ؛ وهي ذُو بمعنى صاحب ، وفُو زَيْدٍ ، وأخو زَيْدٍ ، وأبوه ، وحَمُوكَ ، وهنوها ، لكنْ ليسَ ذلك على الإطلاقِ ، وفي كلِّ لغةٍ ، بل العَرَبُ فيها مختلفون ، فمنهم مَن يُعربها بالحُروف كما قال ، ومنهم من يعربها بالحَركات ، وأيضاً فالذين يعربونها بالحُروف ليسوا فيها على سَنَنٍ واحدٍ بل هي عندهم على دَرَجَاتٍ مُتَبَاينةٍ ، فقد يكون الإعراب

(1) رأى الأصمعي في تهذيب اللغة : ٢٧٣/٥ أيضا .
(2) إصلاح المنطق : ٣٤٠ .
(3) في غريب الحديث لأبي عبيد : ٣٥٢/٣ ، قال : " الحمو أب الزوج " .
(4) ساقط من (أ) .
(5) الصحاح : ٢٥٣٦/٦ (هنو) .
(6-6) ساقط من (أ) .

بالحُروف فى بعضِها نادراً ، وبالحَركَاتِ هو الأشهرُ كما فى " هَنُ " وقد يكونُ الأمرُ بالعكسِ كما فى أخٍ وأبٍ ، وقد يَشتهر الوَجهان على تَساوٍ أو مقاربةِ التَّســاوى كما فى " حَمُ " ، هذا كلُّه فيما عدا الفَم بلا ميمٍ ، و"ذَا " بمعنى صاحبٍ فإن العربَ متَّفقـون فيها على الإعرابِ بالحروفِ ، فلما كـان الأمـرُ على هذا لم يكتَفِ النَّـاظِمُ بما قـدَّمَ من الإطلاقِ ، بل ذَكَـرَ اختلافَ العَربِ فى أبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ ، وسكَتَ عن ذكرِ ذُو وفُو ، فدلَّ ذلك على أنَّها معربةٌ بالحروفِ على الإطلاقِ ، وذلك صَحيحٌ .

فقَوله : (والنَّقْصُ فِى هَذَا الأخِيْرِ أَحْسَنُ) أرادَ به أنَّ جَعْلَ " هَنُ " وهو الأخيرُ فى الذِّكرِ من بابِ الـمَنقوصِ كيَدٍ ودَمٍ أحسنُ وأفصحُ من جَعله من هذا الصِّنف ، فـالذى يَقـول: هذا هنوها، ورأيت هنـاها، ونظرت إلى هنيـها /أقلُّ مِمَّن يقـولُ : هذا هَنُــها ، ورأيتُ هَنَــهَا ، ونظرت إلى ٦٨/ هَنِــها ، وعلى اللُّغة الشَّهيـرةِ جَاءَ فى الحَديثِ[1] : " من تَعَـزَّى بِعَـزَاءِ الجَاهلِيَّـة فـأعِضُّوه بِهَنِ أَبِيْه ولا تَكنوا " ، وقول علىٍّ رَضى الله عنه[2] : مَنْ يَطُـل هَنُ أَبِيْـه يَنْتَطِقْ به ، ومعناه من كَثُـر وَلَـدُ أبيـه يتَقـوَّى بهم . وأنشدَ سِيبويَهِ[3] :

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ١٣٦/٥ .

(٢) أصبح قول على رضى الله عنه مثلاً ، انظر جمهرة الأمثال : ٢٠٤/٢ ومجمع الأمثال : ٣١١/٣ (أبو الفضل) .

(٣) الكتاب : ٢٩٧/٢ ، وهو عجز بيت لعبدالله بن قيس الرقيات بديوانه وقبله .

وأنت لو باكرت مشمولة   صهباء مثل الفرس الأشقر

رحت وفى رجليك ما فيها   وقد بدا هنك من المئزر

والشاهد فى الخصائص : ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٩٥/٣ ، والمحتسب : ١١٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٧/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٥ والخزانة : ٢٧٩/٢ ، وربما نسب البيت إلى الفرزدق وإلى الأقيشر الأسدى .

رُحْتِ وَفِى رِجْلَيْـكِ ما فِيْهِمَا وَقَدْ بَـدَا هَنْكِ مِنَ الـمِئْـزَرِ

أراد هَنَك ، فـسكَّن النُّـون . والنَّقصُ فـى الاسمِ هو أن ينقصَ من آخـره حـرفٌ ، ويَجرى الإعرابُ على الحَرفِ الذى قبله . ثم قال : (وَفِى أبٍ وتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ) ضـمـيـرُ " يندر " عـائدٌ على النَّـقصِ فى قَـولِـهِ : (وَالنَّقْصُ فِى هَذَا الأخِيْرِأحْسَنُ) وضَمير تَالييه عائدٌ على الأبِ ، والتَّالى هو التَّـابعُ يقال : تَلَوتُ الرَّجلَ أتلُوه تَلواً : إذا تَبِعْتَهُ . ويقال : ما زِلتُ أتـلوهُ حتَّى أتليتُهُ ، أى : حتَّى تَقَـدَّمـتُـــهُ وصَار خَلفى يَتْـلُونى ، ويَنْدُرُ : مـعناه : يقلُّ وأصله من النُّدُورِ وهو السُّقُوطُ والخُروجُ عن الغَـيـر ، ونَدَرَ الرَّجلُ من القَومِ خَرَجَ منهم ، فَلمَّا كانت لَغـةُ النَّقصِ خَارجـةً عن جُمهورِ كلامـهم أطلَقَ عليـهـا لفظَ النُّـدورِ لذلك ، وفى أصلِ اللُّغـة يرادف لفظُ النُّدور لفظَ الشُّـــذوذ إذ همـا بِمـعنَى الخُـروج عن الجُمهور، يُقال : شَذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذاً إذا انفرَدَ عن الجُمهور ونَدَرَ ، بهذا فسَّره الجَوهـــرى[1] ، كمـا أنه قـال فى النُّدور[2] : نَدَرَ الشَّئ يَنْدُرُ ، سَـقَطَ وَشذَّ ، ففسره كما ترى أحدهما بالآخرِ .إلا أنَّ النَّاظِمَ اصطلَح فى كلامِه على إطلاق النُّـدور على مـا ندر فى الكلام المنثـــور ، وإطلاق الشُّـذوذ على مـا نَدَرَ فى الشِّعر ، هذا فى الغالب فليعرف ذلك من اصطلاحه ، فـيريد هنا أنَّ النَّقص فى أبٍ وتالييه جاءَ فى الكلام قليلاً ، فتقول على القلة فى أب : هذا أبُك ، ورأيت أبَك ، ومررت بأبِك ، وهى لغـةٌ مـحكيةٌ عن أحمد بن يَحيى أنه قال[3] : يقـال : هذا أبوك وهذا أباك ، وهذا أبك فمن قـال : هذا أبوك أو أباك ، فـتـثنيتـه أبوان

(١) الصحاح : (شذذ) .

(٢) الصحاح : (ندر) .

(٣) هو الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب انظر مجالس ثعلب : ٤٠٠ .

ومَن قال : هذا أَبُكَ ، فتثنيته أبان ، وأبوان[1] وأنشد[2] :

سِوَى أَبِكَ الأدْنَى وأنَّ[3] محمداً عَلاَ كلَّ عَالٍ يا ابنَ عمِّ مُحَمَّدِ

وتقول في أخٍ : جاءني أخُك ، ورأيت أخَك ، ومررت بأخِك ، وعليه قولُ بعضِ العربِ في تَثْنِيَتِهِ أخان . وتقول في حَمٍ : هذا حَمُك ، ورأيت حمَك ومررت بحمِك . ومنه ما أنشده الفرَّاء من قَولِ الشاعر[4] :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تِيْذَنْ فإنِّى حَمُهَا وَجَارُهَا

هكذا أنشده القَالِي[5] عنه ، وأنشد أبو عَمرو على ما حَكى الجَوهري[6] عنه حَمْؤُهَا .

ثم قال : (وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ)[7] الضَّميرُ في قَصرها عائد

---

(١) مصححة على هامش الأصل على أنها قراءة نسخة أخرى ، وهذه الزيادة موجودة في الخصائص : ١/٢٣٩ وهو مصدر المؤلف .

(٢) مجالس ثعلب : ٤٠٠ ، دون نسبة ، والخصائص : ١/٢٣٩ ، واللسان : (أبو) .

(٣) في الأصل " فإن " وهذا مخالف للنسخ الأخرى والمصادر .

(٤) البيتان لمنظور بن مرثد الأسدي شاعر اسلامي أخباره في المؤتلف والمختلف : ١٠٤ ، ومعجم الشعراء : ٣٧٤ ، والخزانة : ٢/٥٥٣ .

والبيتان أنشدهما العيني قال : هو من رجز منظور بن مرثد الأسدي وهو :

جاريــــــة بسفوان دارها لم تدر ما الدهنــا ولا تسْفَارها

قد أعصرت أو قد دنا إعصارها تمشي الهُوينا ســاقطًا خِمارها

ينحل من علمتــــها إزارها قلت لبــــواب لديه دَارُهَا

تيذن فإني حموها وجـــارها

(٥) أنشده القالي في " المقصور والممدود " والنص عنه في شرح أبيات المغني : ٣/٣٤١ .

(٦) الصحاح : ٦/٢٣١٩ ورواية الجوهري بالهمز عن الفراء لا عن أبي عمرو .

(٧) ساقط من (أ) .

لأب وتاليه ، وإليها يعود ضمير " قصرهن " ، وكلا الضميرين يجوزُ أن يعودَ على جمعِ القِلَّةِ كهذا الموضعِ ، ويجوزُ أن يعودَ على جَمْعِ الكَثْـرَةِ، وإن كان الأكثرُ أن يعودَ " ها " على جمعِ الكَثْـرَةِ ، و " هُن " على جمعِ القِلَّة . والقَصرُ فى الاسمِ هو أن يكونَ آخرَهُ ألفٌ والاسمُ بذلك مقصورٌ ، ويعنى أن فى الأسماء الثلاثة لغةً أخرى وهى القَصر ، وهى أشهرُ فيها من النَّقص فتقول : هذا أبـاك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك ، ومنه ما أنشده ابنُ جنِّى / وغيرُه[1] : ٦٩/

إنَّ أبَـاهَا وَأبَا أبَاهَـــا قَدْ بَلَغَـا فِى المَجْدِ غَايَتَـاهَا

وتقول : هذا أخـاك ، ورأيت أخـاك ، ومررت بأخـاك ، ومنه المثل " مُكْرَهٌ أخَاكَ لاَ بَطَل " [2] .

وحَكَى سيبويه[3] : لا أخَا - فاعلم - لَكَ . قال ابنُ سِيدَةَ : قوله : " فاعلم " اعتراضٌ بين المُضاف والمُضاف إليه ، كذا الظَّاهر ، وأجازَ أبو على[4] أن يكونَ لَكَ [5] خَبَراً ويكون أخا اسماً مَقصوراً تاماً غيرَ مضافٍ كقولك : لاعصا لك ، قال ابنُ جنى : ويدلك على صحةِ هذا القول أنهم قد كَسَّروه على أفعـال وفـاؤُهُ مفتوحةٌ ، فهو إذاً فعل ، وذلك قولك : أخ وآخاء ، فيما حكاهُ يُونس ، وقال بعضُ وَلَدِ المُهَلَّبِ[6] :

---

(١) البيتان لأبى النجم العجلى ، ديوانه :
وأنشدهما ابن الأنبارى فى الإنصاف ، وابن يعيش فى شرح المفصل : ٥١/١ ، ١٢٩/٣ ... وغيرهما .

(٢) جمهرة الأمثال للعسكرى : ٢٤٢/٢ .

(٣) الكتاب : ٢٥٦/١ .

(٤) الخصائص: ٣٣٨/١ .

(٥) من الخصائص

(٦) فى الخصائص : ٢٠١/١ قال أبو الفتح قال بشر بن المهلب ، وفى ص ٢٣٨ : وقال بعض آل المهلب وهو الموضع الذى نقل عنه الشاطبى هنا .

وَجَدْتُم بَنِيكُمْ دُونَنَا إذا نُسِبْتُمْ وأىُّ بَنِى الأَخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهْ (١)

قال : فغير منكرٍ أن يخرجَ واحدها على أصله ، كما خرج واحد الآباء على أصله . وتقول فى حَمٍ : هذا حَمَاك ، ورأيت حَمَاك ، ومررت بحَمَاك وعليها جاءت حماة المرأة لأمٍّ زوجها .

قال الجَوْهَرِىُّ (٢) : لا لغةَ فيها غيرُ ذلك .

والحاصل من نقله أنَّ فمًا بلا ميمٍ ، وذَا بمعنى صاحب ، ليس فيهما إلاَّ لغةٌ واحدةٌ . وأنَّ هنًا فيه لُغَتَان . وأنَّ أباً وأخاً وحماً فيها ثلاثُ لغاتٍ .

وإذا تقرَّر هذا وردَ على النَّاظمِ سُؤَالٌ وهو أن يُقال : كان من حقِّه حين أراد أن يذكر فى هذه الأسماء اختلافَ العربِ فيها أن يَستوفى ذكر ذلك فيأتى على جميع لُغاتها . لكنَّه لم يَفعل ذلك ، بل ذَكر بعضها وأهمل البَعض ، فكان معتَرَضاً ، ولا يُقال إن نَظْمَهُ هذا غير موضوع لنقلِ اللُّغات وإنما وضع لضبط القَوانين ، فلم يلزمه أن يستوفيها فى هذه الأسماء ولا فى غيرها ، لأنَّا نقول : فكان الأولى به ألاَّ يتعرَّض لذكرها رأساً ، إذ كان نَظمه على ما ذكرتَ .

فإن قيل : لو لم يَذكر ماذكر لأوهمَ أنَّها تُعرَبُ بالحروفِ مُطلقاً فى كلِّ لُغَةٍ وليس كذلك ، فأراد أن يرفعَ هذا الإيهام ، ولذلك لما نَبَّه فى "التَّسهيل" (٣) على قلةِ إعرابِ " هَنٍ " بالحروفِ ذكر فى " الشَّرح " (٤) أنَّ عادةَ النَّحويين جرت بذكر "هَنٍ" مع هذه الأسماءِ ، وذلك يُوهِم مساواته لهن فى الاستِعمال ، وليس كذلك ، بل المَشهور فيه اجراؤُهُ مُجرى يَدٍ ، فى ملازمته النَّقص إفراداً وإضافة

---

(١) فى (ب) ماسبة .
(٢) الصحاح : ٢٣١٩/٦ . (حمو) .
(٣) التسهيل : ٨ ، ٩ .
(٤) شرح التسهيل : ٤٧/١ .

و إعرابه بالحركات . ومن العربِ من يقول : هذا هَنوك ، ورأيت هَنَاك ، ومررت بهنيك وهو قليلٌ ، فمن لم ينبه على قلته فليس بمُصيبٍ ، وإن حظى من الفَضائل بأوفر نَصيب . وما قاله صَحيحٌ كما ترى ، فغَيره من إخوته بهذه المَثابَةِ ، فلما كانَ تَرك التنبيه على لُغاتها مخلاً بالفَهم مُخَيِّلاً لما لا يَستقيم نَبَّه على ما يجبُ التَّنبيه عليه .

فالجواب : أنَّ الإحالةَ باقيةٌ لأنه[1] حينَ اقتَصَرَ فى حمٍ مثلاً على نقل لغتين سوى الأولى ، أوهم أن سائرَ العربِ سوى أصحاب هاتين اللُّغتين متفقون على الإعراب بالحُروف ، وهذا غيرُ صحيحٍ ، بل للعربِ فى حَمْ ست لغات : الثَّلاث المذكورة ، والرَّابعة : حَمْوٌ كَدلْوٍ ، والخامسة : حَمْءٌ كَخَبْءٍ ، والسَّادسة : حَمَا كَرَشا .

كما أنَّ فى أخٍ خمسَ لغات : الثَّلاث التى ذكر ، والرَّابعةُ : أخٌّ مشددًا كفخٍّ ، والخامسة : أخْوٌ كَدلْوٍ ، وكما أنَّ فى أبٍ أربعَ لُغات : رابعهن / أبٌّ مشدَّدًا كَحبٍّ . /٧٠

وكما أن فى " هَنٍ " ثلاثَ لغاتٍ : ثالثتهن هَنٌّ مشدّد كـ " مَنٌّ " ، لا يقال : إنَّ ما ذكرت لُغات قليلة غير مشهورة ، فلذلك لم ينكرها ، بخلاف ما ذكر فإنَّها شهيرةٌ ، لأنَّا نقول ليس كذلك ، لأنَّه قد ذكر فى " هن " الإعراب بالحُرُوفِ ، وهو قليلٌ ، وذكر النَّقص فى أبٍ وأخٍ وهو نادرٌ [2] . وكذلك فى " حَمٍ " على ما نَصَّ عليه هنا ، وكذلك القَصر فيهن على ما

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى هامش الأصل " قليل " قراءة من نسخة أخرى .

نَصَّ عليه في " التَّسهيل " حيث قال[1] وربما قُصِرا أو ضُعِّفَ دَمٌ ، يعنى أخا وأبا ، وترك ذكر حمو وحمء ، وأهلُ اللُّغة لا يصفونهما بالقِلَّة ، بل إطلاقهم يدل على خلافِ ذلك ، فقد ظَهَرَ أنَّ كلامَ النَّاظم معترضٌ عليه .

والجَوَابُ من وجهين :

أحدهما : أنه لو اقتَصَرَ على ذكرِ الإعراب بالحُرُوفِ فيها كلها لأوهمَ اتِّفاق العَرَبِ فيها على ذَلك ، وهو غيرُ صَحيحٍ ، فلمَّا ذكر فيها لغات أُخر ارتَفَعَ ذلك الإيهام ، وحصَلَ أنَّ إعرابَها بالحروفِ جائزٌ على الجُملة ، لا واجبٌ يَعنى[2] أنَّ[3] ماعَدَا فُوك وذُو مالٍ ، كما أنَّه لو ذَكَرَ جميعَ لُغاتها لم يزدنا على جوازِ الإعراب بالحُروف شيئاً سوى استيفاءِ لُغاتٍ لا حاجةَ بنا إليها وما ذكر من بقاءِ الايهامِ بالاقتصارِ على ذكرِ البَعضِ فغيرُ متَّجهٍ على قصد الناظم ؛ لأنَّ ظاهرَ قصدِهِ أن يُبين لنا كَيف نَحتذى كلامَهم ، فذكرَ أنَّ لنا أن نعربها بالحُروف على القِياس الذى ذَكَرَ ، ولنا ألاَّ نُعربها إلا بالحَركات على الأصلِ ، لأنَّ العربَ فيها مختلفون .

فإذا قيلَ له[4] : فاشرح لَنَا ما للعربِ فيها من الخِلاف . كان جوابه أن هذا من وظائفِ اللُّغوى ، وحَسبك هنا أن يتبين لَكَ أنهم ليسوا بمتفقين على الإعراب بالحُروفِ . فلقائل أن يقولَ : إنَّه لم يَقصد بنقلِ تلك اللُّغات بيان اختلافِ العربِ فى هذه الأسماء ، وإلاَّ كان منتقلاً من علمٍ إلى علمٍ لغير ضَرورة .

---

(١) التسهيل : ٩ .

(٢) فى (أ) أعنى .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) لنا .

والوَجهُ الثّـانى : أن إعرابها بالحُروف بيّنَ أنّها معتلةُ الأواخرِ مـذبذبة فى الاعتـلال بين النّقص والتّمـام ، فهى فى الإضـافة إلى غيـرِ اليَـاءِ تامّةٌ غيرُ منقوصةٍ ، وفى الإفراد والإضافة إلى اليَاء على خلافِ ذلك ، فأراد أن يُبيِّن اختلافَ العربِ فيها إذا كانت معتلةَ الأواخر ، لأنها من مادة [1] واحدةٍ ، وعلى حكمٍ واحدٍ ، تكملة لما قصد نكره ، ويكون قصده بذكر " هن " هنا ما ذكره من التّنكيت على إطلاقِ النحـويين فيه ، وأنهم ليسوا على صواب فى ذلك الإطـلاق، أمّا مَن قال فى حَمٍ " حَمْءٌ " أو حَمًا فهذا من مادة أُخرى غير مادة حم ، وكذلك أخٌّ وأبٌّ وهَنٌّ المُشَدَّدات هى من مواد أُخَرَ غيرِ مواد أخٍ وأبٍ وهَنٍ ، فصارت منها كالأجنبيات وكالألفاظ المُترادفة فَعَدُّ[2] هذه فى جملة لغات تلك كَعَدِّ الألفاظ المتباينة فى اللّفظِ المُترادفة فى المَعنى فى جملةِ اللُّغـات كالأسد واللّيث والسَّبع ونحو ذلك، وهذا غيرُ لائقٍ بالقَصد النَّحـوى ، وأمّا أَخْوٌ وحَمْوٌ فلما جَرَيَا مُجرى الصَّحيح كغَزْوٍ ودَلْوٍ فارق المُعتلّ الآخرِ ، وأشبه الصَّحيح الآخرِ ، فلم يَعده فى اللُّغات ، كما لم يَعدّ المُضاعف والمَهموز ، وهذا حسنٌ / من القَصد وبالله التوفيق . /٧١

* * *

---

(١) فى (أ) مدة .

(٢) ساقط من (أ) .

ثم ذَكَرَ شَرْطَ هذا الإعرابِ فقال :

وشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ   لِلْيَا كَجَا أَبُو[1] أَخِيكَ ذَا اعْتِلاَ

الإعـراب الذى أشـارَ إليـه هـو الرَّفعُ بالواوِ ، والنَّصبُ بالألفِ ، والجَـرُّ باليـاءِ ، فى الأسمـاءِ السّتـة ، والضَّميـر فى " يُضَفْنَ " عـائدٌ على الأسمـاءِ المذكورةِ ، ويعنى أنَّ شرطَ حصولِ هذا الإعرابِ المَذكورِ فى هذه الأسماءِ السِّتـة أن يَكُنَّ مضافات ، وأن تكونَ الإضافةُ إلى غيرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ ، فهذان شرطان لابدَّ منهما ، ساقهما مساقَ الشَّرط الواحد فى قـولِه : (أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَـا) فإنَّهن إذا لم يضفن البتـة أعربن بالحَركات ، فتقول : هـذا لـك أخٌ ، ورأيت أخـاً لك ومررت بأخٍ لك ، وكذلك أبٌ وحَمٌ وهَنٌ ، وأنشد الجوهرى فى إفراد حم[2] :

هِـىَ مَا كَنَّتِـى وَتَــزْ   عُـمُ أنِّى لَهَـا حَـمُ[3]

و " فـو " كذلك لأنَّهـا إذا لم تُضف يبدل من واوها المِيمُ ، فتقول هذا فَـمٌ ، ورأيت فمـاً ، ونظرت إلى فمٍ ، وأمـا " ذُو " فـهى لازمـةٌ للإضافـة أبداً لاتتَجَرَّدُ عنها . فأمَّا قولهم لملوك اليَمَـنِ : الأذواء والذَّوون ، فليس على تَجريد

(١) فى الأصل و (أ) .. ويظهر أن هذه رواية المؤلِّف والثابت فى الألفية وشرح ابن عقيل والمُرادى والأشمونى .. وغيرهم هكذا

كجا أخو أبيك ذا اعتلا

وليس التقديم سهو من الناسخ لأن المؤلف يقول : " ... فالأب مضاف إلى الأخ " كما سيأتى ، وهى رواية أبى حيان فى شرحه : ٩/١ ، نسخة (شيكاغو) .

(٢) الصحاح : ٢١٣٩/٦ (حمو) .

(٣) قال فى اللسان : " حما " قال ابن بَرِىٍّ هو لفقيد ثقيف قال : والواو فى حمو للإطلاق وقبل البيت :

أيها الجيرة اسـلموا   وقفوا كى تُكَلَّمُـوا

خرجت مزنـة من الـ   بحر ريـا تجمجـم

هى ما كنتى وتـز   عم أنى لها حـم

" ذو " من الإضافة ، وهى بمعنى صاحب ، كما كانت فى أصل الوضع بل على تجريدِ التّسمية بذو لكلٍّ واحدٍ منهم ، حين تَسمَّوا بذو كذا ، نحو: ذو يَزَن ، وذو الكَلاَعِ ، وذو جَدَنٍ ، وذو نُوَاسٍ ، وذو أصْبَح ، وهم التَّبابعة[1] من قُضاعة فسمُّوا الأذواء على تقدير التَّسمية بـ " ذو " ، فشرط الإضافة فى " ذو " حاصلٌ بحكم الأصلِ ، وكذلك إذا أُضفن إلى ياءِ المُتكلم ، لم يعربن بهذا الإعراب ، أعنى إعراب الحروف .

فإذا قلت : هذا أبى وأخى وحَمى[2] وهَنِى كان معرباً بالحركات ، مقدرة فى أواخرها ، واتّفق فى ذو أنْ كان لا يصح فيه أن يضاف إلى الياءِ ، لأنَّ أصلَه ألاَّ يُضَافَ إلا إلى أسماءِ الأجناس ، إذ كانَ وَضْعُهُ لأن يكون وُصلة إلى الوصف بأسماءِ الأجناس ، فلا يُضاف إلى الضَّمير مطلقاً إلا شاذاً ، وعادَةُ بعضِ الشُّيوخِ أن يُضيف إلى هذين الشَّرطين شرطاً ثالثاً ، وهو : أن تكونَ مكبرةً غيرَ مُصَغَّرةٍ ، لأنَّها إذا صُغِّرت رَجَعَت أواخرها المَحذوفة ، وأُدغمت فى ياءِ التَّصغيرِ ، فأُعربت بالحَرَكَاتِ ظاهرةً فيها ، وإن كانت مضافةً فقلت : هذا أُخَىُّ زيدٍ وأُبَيُّه وحُمَيُّه وما أشبه ذلك ، فيظهر لبادى الرَّأى أن مثل هذا داخلٌ على النَّاظم ، إذ هو معربٌ بالحركات مع توفر الشَّرطين ، فكان من حقِّه أن يزيد هذا الشَّرط الثَّالث . وقد يجابُ عنه بأن مثال النَّاظمِ أغنى عن اشتراط التَّكبير تَنْصِيصاً ، لأنَّه أتى بالأمثلة مكبرةً ، فقد حَصَلَ الشَّرطُ بالإشارة وأيضاً من حيث قصد بيان إعراب المعتل الآخرِ ، قد خرجَ له أُخَىُّ ونحوه ، كما خرج له اعتبار حَمْوٍ وأَخْوٍ لجريانها بعد التَّصغير مَجرى الصَّحيح فصارت كحَمْوٍ وأَخْوٍ ، وعلى الجُملة فإنما يَأتى بهذا الشَّرط مَن يَأتى به تقريباً على

---

(١) فى (أ) التتابعة .

(٢) ساقط من (أ) .

المبتدئ ، والأمر / فى ذلك قريبٌ ، وجاءَ لما ذكر من الاشتراط بثلاثة /٧٢ أمثلة

توفر فيها الشّرطان وهى قوله : (كَجَا أبُو أخِيْكَ ذَا اعتِلاَ) فالأب مضاف إلى الأخِ والأخُ مضافٌ إلى الكاف ، وذو مضافٌ إلى الاعتلاء ، وحَصَلَ فى الأمثلة الثّلاثة وجوهُ الإعراب الثّلاثة والإضافة إلى الظاهر ، وإلى الضّمير غير الياء والاعتلاء والعَـلاء الرِّفعة والشّرف . يقال : اعتَلى اعتِلاءً ، وعَلاَ عَلاءً ، والاعتلاء أيضًا : الاعتماد ، كذا قال ابن سِيده(١) ، وأنشدَ لأبى ذُؤَيْبٍ(٢) :

عَلَوْنَـاهُمُ بالـمَشْرَفِيِّ وعريَتْ ... نِصَالُ السُّيُوفِ تَعْتَلِي بالأمَاثِـلِ

قال(٣) : تَعتلى : تَعتمد ، وعَدّاه بالباءِ لأنّه فى معنى تَذهب بهم وهذا التّفسيرُ محتاجٌ إلى التّفسيرِ ، ولعلّه يريد الاعتِماد بالشّىء ، أى:الاضطلاع به والاستقلال ، وهذا المَعنى فى بيتِ أبى ذُؤَيْبٍ واضحٌ ، ولا يحتاج معه إلى تَضمين الفعل ، والعَرَبُ تقول : عَلاَ بالأمرِ : إذا استَقَلَّ به واضطَلَعَ وأنْشَدَ الجَوْهَرِيُّ(٤) .

اعمَد لِمَا تَعْـلُو فَمَالَكَ بالّذِى ... لاَ تَستَطِيْعُ مِنَ الأمُـورِ يَدَانِ

اعْتَلَى من هذا بَلاشَك .

* * *

(١) المحكم : ٢ : ٢٥٢ .

(٢) ديوان الهذليين : ٨٥/١ ، وشرحها للسكرى : ١٦٣/١ ، واللسان (علا) .

(٣) المحكم : ٢٥٢/٢ .

(٤) الصحاح : ٢٤٣٧/٦ (علا) واللسان والتاج .

أما قائـل البيت فقد نسبه صاحب اللسان إلى كعب بن سعد الغنـوى يخاطب ابنه على بن كعب ، قال : وقيل : هو لعلى بن عدى الغنوى المعروف بـ " ابن العرير " ، ثم أورد ابن منظور رواية الجوهرى وهى رواية المؤلف ، ثم قال : قال ابن برى : صوابه فاعمد بالفاء لأن قبله .

ثُمَّ قَالَ :

بِالألِفِ ارْفَعِ الـمُثَنَّى وكِـــلا إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِـــلا
كِلْتَـا كَذَاكَ اثْنَـــانِ واثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وابنَتَيْنِ يَجرِيَـــانِ
وتَخْلُفُ اليَا فِى جَمِيْعِهَا الألِفْ جَرّاً ونَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِـفْ

هذا ضربٌ ثانٍ تَنوب فيه الحُروف عن الحَركاتِ ، على وَجهٍ آخر غير ما تقدَّم وذلك الـمُثنّى . والـمُثنّى : هو ما حَصل فيه التَّثنيةُ من الأسماءِ ، ولم يَحتج إلى بَيان كون الـمُثنّى من الأسماءِ لأمرين :

أحدُهما : كونُ التَّثْـنيةِ من خَواصِّ الأسماءِ .

والثَّـانى : أنَّه قد جَعَله محَلاً للجرِّ فى قَولِهِ : (جَرّاً ونَصْباً) فدلَّ على أنَّ (١) كلامَه فيما يدخُلُه الجَرُّ ، وهو الاسم ، وأيضـاً ليس قـولُك : يَفعـلان بتَثـنية ليَفعل ، لأنَّـك لم تُرد أن تضمَّ إلى يَفعلُ هذا يَفعلُ آخر ، كما كنت فاعلاً فى الاسمِ ، فليس الـمُثنّى إلا الاسم ، ولم يُبـيِّن النَّاظمُ معنى التَّـثنية وكان ذلك مما يَنبغى له أن يبيِّنه ، والتَّـثنيةُ : أن تَزيدَ فى آخرِ الاسمِ ألِفـاً ونُوناً فى الرَّفع ، وياءً ونوناً فى النَّصب والجَـرِّ ، ليصيرَ الاسمُ بذلك يدلُّ على اثنين مما كانَ يدلُّ عليه قبلَ ذلك ، وحدَّها الـمؤلِّف فى " التَّسهيل " بحدٍّ آخر جَمَعَ فيه شَروطَ التَّـثنيةِ التى يَذكرها هؤلاء الـمُتأخِّرون فقال(٢) : التَّثْنيَةُ : جعلُ الاسمِ القابلِ دَليـلَ اثنين متّفقين فى اللَّفظ (٣ غالباً وفى ٣) المعنى على رأى بزيـادةِ ألفٍ فى آخره رَفعاً ، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلها جرًّا ونصباً ، تليهما نـونٌ مكسورةٌ

---

(١) ساقط من الأصل

(٢) التسهيل : ١٢ .

(٣-٣) ساقط من (أ) موجود كذلك فى التسهيل .

فتحها لغةٌ ، وقد تضم . فقوله : " جعل الاسم القابل " يجمع من شُروط التَّثنية الإفراد والإعراب والتَّـنكير .

وقـوله : مـتَّـفـقين فى اللَّفظ غـالباً ، وفى المعنى على رأيٍ همـا الشَّـرطان البـاقـيان على أن مـذهبَ النَّـاظـم هُنا وفى " التَّسـهـيل " أنَّ الإعـرابَ ليس بشـرطٍ لازمٍ، ألا /تَرَى أنَّ اسمَ الإشـارةِ والمَـوصـولَ إذا /٧٣ جُعلاَ للمُثنى نحو: هذان واللَّذان فهما عنده من قَبيلِ المُثنّى حَقيقَة كما سيَأتى إن شاءَ اللّهُ تَعَالَى(١) .

ثم نَرجعُ إلى كلامه :

فـقـولُـه (بِالألِفِ ارْفَعِ الـمُثنّى) أرادَ به أنَّ الاسمَ الـمُـثنّى رَفـعُـه بالألفِ خـلافَ ما تقدَّم ، فإنَّ رفـعه بالواوِ ، وهذا منه نصٌّ فى أنَّ الألفَ هى العلامـةُ كالضَّمةِ فى الـمفردِ ، وهو أحدُ المذاهبِ فى إعرابِ الـمُثنّى ، وكذلك يقول فى اليـاءِ فى الجَرِّ والنَّصبِ إنّها العلامةُ بنفسِـها من غيرِ تَقديرِ شىءٍ ، وهو الذى اختـارَ فى " التَّسهيل " واحتجَّ على صحَّتـه فى " الشَّرح " (٢) ببطلان ما عَدَاه .

وقد ذَهَبَ قومٌ إلى أنّ الرَّفعَ فيه بغيرِ عَلامةٍ ، بل صارَ عدمُها علامةً له وأمَّا النَّصبُ والجَرُّ فـعلامـتـهـمـا التَّـغـيُّرُ والانقلابُ وإليـه ذَهَبَ ابنُ عُصفورٍ(٣) . ومنهم مَنْ جَعَلَ الإعرابَ بالحَركاتِ مقدَّرة فى الألفِ والياءِ ، فهو عندَ هؤلاءِ لم يَخرج عن قاعدةِ الإعرابِ بالضمَّـةِ رَفعاً وبالفَتحةِ نَصباً

(١) ساقط من (أ) .

(٢) شرح التسهيل : ٧٩/١ .

(٣) فى شرح التسهيل : ٧٩/١ قال ابن مالك : وهذا ظاهر قول الجرمى واختاره ابن عصفور . ورأى الجرمى فى المقتضب : ١٥٣/٢ ، وإيضاح علل النحو : ١٤١ ، والإنصاف ٣٣/١ ، ورأى ابن عصفور فى شرح الجمل له : ١٢٤/١ .

وبالكَسرةِ جَرًّا . وذَهَبَ الأخفشُ والمُبَرِّدُ [1] إلى أنَّ الإعرابَ مقدَّرٌ فى الحرفِ الذى قبلَ العَلامة ، وحرف اللِّين علامة على ذلك . ومنهم من ذَهَبَ إلى غيرِ ذلك ، ولا حاجةَ بنا إلى الكلامِ فى إبطالها ، وتَصحيحِ مذهب النّاظِمِ ، وهو مَذهبُ الفَرّاء ، وأبى إسحاق الزِّيادى ، وأبى القاسم الزَّجاجى ، وجَمَاعة.

ولَنَا التَّمَسُّك بالظّاهر الذى هو أصلٌ من أُصول العَرَبِيَّة ، فإنَّ حروف اللِّين نَجدها تَختلفُ لاختلافِ العوامل ، كما تَختلف الحركات ، فندعى أنها هى الإعراب ، ولو زَعمنا أنَّ الإعرابَ غَيْرُها لما ساغَ لما فيه من تكلّف التَّقدير المنافى لقصدِ البيان .

فإن قيلَ فقد ثَبَتَ أنَّ علاماتِ الإعرابِ زَوَائدُ على الكلمةِ ، وهى الحركات فادعاء غَيرها مما ليس بزائدٍ على الكلمة دَعوى عاريةٌ عن الدَّليل .

فالجوابُ : أنَّ العذرَ عن هذا قد تقدَّم فى فصلِ إعراب الأسماء السّتة فلا نُعيدُهُ . وقوله : (وكِلاَ) مَعطوفٌ على المُثنّى ، يَعنى أنَّ رفعَ " كلا " بالألف أيضاً ، فتقول : جاءَنى الزَّيدان كلاهما ، فتَكون علامةُ الرَّفع فيها الألفَ ، كما كانت الألفُ علامةَ الرَّفع فى المُثنّى ، إذا قلتَ : جاء الرَّجلان ثم إنَّه لم يَجعلْ ذلك فيها مُطلقاً ، بل شَرَطَ فى ذلك وهو أن يُضاف إلى المُضمر ، وذلك قَولُه : (إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلا) . فقوله : (بمضمرٍ) متعلّقٌ بـ

(١) المقتضب : ١٥٢/٢ قال : والقول الذى نختارُه ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبى الحسن الأخفش وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغى أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان فى الدال من زيد ونحوها لكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ولا يكون إعراب إلا فى حرف .

وضم إليهماابن الأنبارى فى الإنصاف أبا عثمان المازنى ، والمسألة موضحة فى الإنصاف : ٣٣/١ والتبين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء الكعبرى .

(وصلا) ، وضمير (وصل) عائدٌ على (كلا) [1] باعتبار كونِه لَفظاً ، و(مضافاً) حـال من ضميرِ وُصِلَ ، والتّقدير : إذا وُصِلَ بمضمرٍ حالَ كونه موصولاً بـه ، يعنى أنَّ (كلا) إنَّما تُعرب إعرابَ المُثنّى إذَا أُضيفت إلى مُضْمَرٍ فتقول : جاءا كلاهما ، ورأيتهما كليهما ، وجئت إليهما كليهما ، وسواء كان هذا المضمر لمتكلمٍ ، أو مخاطبٍ ، أو غائبٍ ، نحو : أتينا كلانا ، وأكرمتكما كليكما ومررت بهما كليهما ، أمَّا إذا كانت مضافةً إلى الظّاهر فمفهومُ شرطِه أنها لا تعرب هذا الإعراب ، وإذا لم تُعرب كذلك رَجَعَت إلى أصله المتقدّم ، وهو الإعرابُ بالحَركَات حسْبَ ما تقدّم ، فقول الفَرزدق[2] :

كِلاَهُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْىُ بَيْنَـهُمَا / قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِ /74

الأولى فيه : مُعربةٌ بالحُرُوفِ و الثّانيةُ : مُعربةٌ بالحَركاتِ .
فالحاصلُ أنّ " كلا " عنده تارةً تُعرب بالحروفِ كالمُثنى ، وتارةً تعربُ بالحركات كالمفردِ المُنصرف ، وهذا مذهبه فى " كلا " فى تواليفه مثل " التّسهيل " و " الفَوائد " و " لبُّ الألباب " ووجه هذه التّفرقة عنده أنَّ (كلا) لما كانت مفردةَ اللفظِ مثنّاة المعنى أعربت إعرابَ المُفردِ فى مَوضعٍ ، وإعرابَ المثنى فى موضعٍ ، إلاَّ أنَّ آخره مُعْتَلٌ ، فلم يلق به من إعراب المُفردِ إلا المُقَدَّرُ فجعل ذلك مضافاً إلى مظهر ليتخلص من اجتماعِ إعرابَى تَثْنيته فى شيئين كشىءٍ واحدٍ ، وجعلَ الآخر له مضافاً إلى مضمر ؛ لأن المَحذور فيه قد أُمن . بهذا وجّهه فى " شرح

(١) ساقط من (أ) .
(٢) ديوان الفرزدق : ٣٢ من أبيات يهجو بها جريراً ، وقد ورد الشاهد فى نوادر أبى زيد : ٤٥٣ ، والخصائص : ٤٢١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٤/١ ، والخزانة : ٤٨٠/١ .

التسهيل " [1] وكلامه هنا إنما هو على اللُّغة المشهورة فى " كلا " وقد تَرَكَ وَجهين للعرب فيهما :

أحدُهما لكنانةَ ، وهو إجراؤها مُجرى المُثنى مطلقاً ، مضافةً إلى المضمر أو إلى الظاهر فيقول هؤلاء : رأيت كِلَىْ أخويك ، ومررتُ بكلى أخويك ، كما يقول الجُمهور : رأيتُهما كليهما ، ومررت بهما كليهما .

والثَّانى: إجراؤُها مُجرى المَقصورِ مُطلقاً، وهو الجارِى على لغةِ بلحارث بن كَعبٍ ، وعلى لُغَةِ مَن قال : إلاك وعَلاك ، وإنَّما تركَ ذكرهما لقلتهما ، فاكتفى بما هو الشَّهير فى الكلامِ ويُمكنُ أن يكونَ غَيرَ تاركٍ لَهما ، فتكون "كلا" على لغةِ كنانة عنده مما جَرى مَجرى المُثنى كاثنين واثنتين، وأشارَ إليها بهما ، وتكون على لُغةِ بلحارث جاريةً مجرى المُفرد المقصور ، فترجعُ إلى الأصلِ المتقدّم من الإعراب بالحَركات مُطلقاً ، وعلى هذا دَلَّ كلامُه فى "التّسهيل" حيثُ قَال[2] : " وما أعرب إعراب المُثنى مُخالفاً لِمَعناه أو غيرَ صَالحٍ للتَّجريدِ ، وعَطفِ مثلِه عليه فَمُلحَقٌ به . ثم قالَ : وكذلك " كِلا " و " كِلتا " مُضافين إلى مُضْمَرٍ ، ومطلقاً على لغة كنانة . انتهى ، وترك لغة بلحارث لدخولها فى حُكم المُفرد المنصرف ، ثم قال : " كلتا " يحتمل فى إعرابها وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ منصوبةَ الموضعِ عطفاً على "كلا " فى قوله : " بالألف ارفع المثنى وكلا " فكأنه قالَ : ارفع المثنى وكلا وكلتا ، إلا أنه حذف حرف العَطف ، كما قالَ القائل : أكلتُ لحماً سمكاً تمراً . قال ابنُ جنى[3] : أراد

---

(١) شرح التسهيل : ٧٢/١ .

(٢) التسهيل : ١٢ .

(٣) الخصائص : ٣٣٨/١ .

لَحماً وسَمكاً وتَمراً ، وعلى هذا يكون قوله : (كذاك) خبراً للمُبتدأ الذى هو اثنان واثنتان . وقوله : (كابنَين وابْنَتَيْنِ يَجريان) بَدَلٌ من (كذاك) .

والثّانى : أن تكونَ " كلتا " مَرفوعةً على الابتداءِ ، وخَبرُها كذاك ، ويكون " ذاك " إشارةً إلى " كِلاَ " وعلى الأول يكونُ إشارةً إلى المُثنى[1] . وقوله : (اثْنَانِ واثْنَتَانِ ..) إلى آخره " مبتدأ ، خبره المجرور بعده على هذا الوجه الثانى ، وعلى كلا الوجهين أراد أن " كلتا" حكمُها حكمُ " كلا " فيما ذكر ، فترفعها بالألف إذا أضيفت إلى مُضمر ، وبالحركات إذا فقد هذا الشّرط ، والكلام فيهما واحد .

واعلم أنّ كلامَ النّاظِمِ يَقتضى فى " كلا " أمرين :

أحدهما : أن "كلا" عنده من قبيلِ المُفردات ، لا من قَبيلِ المُثنيَات وذلك أنه عطفها على المثنى حيث[2] قال : (بِالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وكِلاَ) ، فَدَلّ[3] على أنّها ليست من / المثنى حقيقةً ، وإلاّ فكان يكفيه إطلاقُ /٧٥ لفظِ المُثنى فيدخل فيه . وهذا المَذهب هو رأى أهلِ البَصرة[4] ، وذَهَبَ أهل الكُوفة إلى أنّها من قَبيلِ المُثنى حَقيقةً ، كفلاما زَيْدٍ ، وصاحِبَا عَمْرٍو ، وكذلك كلتا ، وواحد " كلا " كلّ، فخففت اللام ، وواحد

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) حين .

(٣) فى (أ) يدل .

(٤) المسألة مفصلة فى الإنصاف : ٤٣٩/٢ .

كلتا كلت ، وأنشدوا(١) :

فى كلتَ رِجْلَيهَا سُلاَمَى واحِدَهْ   كِلْتَاهُما مَقْرُوْنَةٌ بِزائِدَهْ

فأفردَ فى البيت الأول وثنَّى فى الثانى ، وإذا كانا كذلك استَوَيَا مع سائرِ المثَنَّيَاتِ ، وحداهم إلى هذا انقلابُ ألفهما مع المُضمر ، نَحو : رَأيْتُهُما كليهما ، ومررت بهما كليهما . والصَّحيحُ ما ذهبَ إليه النَّاظم والبَصريون إذ ليس " كلا " من لَفظ كلٍّ بسبيل ، ولا " كلتا " مفردها "كِلت" ، بل " كلت " محذوفة من " كلتا " ، وأبقيت الفَتحة فى التاء دليلاً عليها ، كذا قالَ ابنُ الأنبارى(٢) والسِّيرافى(٣) ، وأيضاً انقلابُ الألفِ مع المُضمر لا يَدلُّ على أنَّهما مثنيان ، بل يدلُّ على خلافِ ذلك ، إذ لو كانا كذلك لم يختص انقلاب الألف بالمضمر ، بل كانت تنقلب مطلقاً ، والمُضمر كالمثنى من كلِّ وجهٍ ، فلما لم تكن كذلك دلَّ على مخالفةِ ما هى فيه للمثنى ، وأيضاً لو كانا من قبيل المثنى لم يَعد عليهما ضميرُ المفردِ فى غير ندور ، بل كان يكون الضمير العائد عليهما ضميرَ المُثنى ، لكنَّهم لم يَفعلوا إلا العكس ، قال الله تَعالى(٤) : ﴿ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ولم يقل آتتا أكلهما ، وكذلك الحال فى " كلا " قال الأعشى(٥) :

---

(١) أنشده من الكوفيين الفراء فى معانى القرآن : ١٤٢/٢ قال : وقد تفرد العرب أحدى " كلتا " ، وهم يذهبون بافرادها إلى اثنيتها أنشد فى بعضهم .
والبيت مجهول القائل ورد فى الانصاف : ٤٣٩/٢ ، وشرح الرضى / ٢٨ ، وشرحه البغدادى فى الخزانة : ٦٢/١ .

(٢) الإنصاف : ٤٤٩/٢ .

(٣) شرح الكتاب :

(٤) سورة الكهف : آية : ٣٢ .

(٥) البيت منسوب لعدى بن زيد فى كتاب سيبويه : ٧٣/٣ ، ٧٤ وهذه النسبة ثابتة فى بعض النسخ فقط ، وليس فى ديوانه ، والبيت كذلك فى المقتضب : ٢٤١/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٨٨/١ ، والإنصاف : ٢٠١/١ ، ٤٤٣ ، وشرح ابن يعيش : ٥٤/١ ، وهو فى ديوان الأعشى : ٢٤٧ .

أُكاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلانَـــا   عَلَى مَا سَاءَ صاحِبَهُ حَرِيصُ

والكلامُ فى الاحتجاج يطول

الأمرُ الثّانى : أنّ إعرابهما عنده على وَجهين بالحُروف تارةً ، وبالحركات أُخرى ، وذلك أحد المَذَاهِبِ الثّلاثةِ ، وهو ظاهرُ كلامِ الفارسى فى الجزء الأوّلِ من " الإِيضاح " (١) وظاهرُ كلامِ (٢) ابن جنى فى كتاب " التّعاقُب " وعليه طَائفَةٌ من المَشَارِقَةِ .

والثّانى : أنّهما معربان بالحَركات مطلقاً ، وهو رأىُ الجَمهور ممن نَفى التّثنية عنهما ، وإنّما انقلبت ألفُهُما فى الجرِّ والنّصبِ حملاً على " لدى " فى الجرّ ، و " إلى "و "على " ، أعنى مع المُضمر فقالوا فى النّصب كليهما كما قالوا : لَديهما . وقالوا فى الجرّ كذلك ، كما قالُوا : إليهما .

قال سِيبويه(٣) : وسَألتُ الخليلَ – رحمه الله – عمّن قالَ : رأيتُ(٤) كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك . ثم قالَ : مررت بكليهما . فقال(٥) جعلوه بمنزلةِ عليكَ ولديكَ فى الجرّ والنّصب ، لأنّهما ظرفان يستعملان فى الكلام مجرورين ومنصوبين ، فَجُعِلَ " كلا " بمنزلتهما حين صارَ فى موضع الجرِّ والنّصبِ .

والثّالثُ : من المذاهب أنّهما معربان بالحروف مطلقاً كالمثنى ، وهو رأىُ الكوفيين ، وقد تقدّم وجه ما ذهب إليه النّاظم ، وقد رجّح ما ذهب إليه بثلاثةِ

---

(١) الإيضاح : ٢٢ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) الكتاب : ١٠٥/٢ .

(٤) زيادة من الكتاب .

(٥) فى الأصول " قال " والتصحيح من الكتاب .

أشياء [١] .

أحدُها : أنَّ كنانةَ أجرتهما مع الظَّاهر مُجرى المُثنى أيضاً ، وبذلك يتبيَّن صحةُ قول من جَعَلَ : " كلا " و " كلتا " من المُعرب بحرفٍ ، لا بحركةٍ مقَّدرةٍ . فإنَّ القائلَ : إنهما معربان بحركةٍ مقدرةٍ ، يَزعمُ أنَّ انقلابَ ألفهما ياءً مع المُضمر بالحَمل على ألفِ " لَدى " و " إلى " و " عَلى " ، ولو كان الأمرُ كما قال لامتنعَ انقلابُ ألفهما ياءً مع الظَّاهرِ في لُغةِ كنانة ، كما يمتنعُ عندهم وعند غيرهم انقلابُ / ألفِ " لَدى " و " إلى " و " عَلى " مع الظَّاهر . ٧٦/

والثَّاني : أنَّ مُنَاسبتَهما للمُثنى أقوى من مناسبتهما لـ " لَدى" و "عَلى" ومُراعاةُ أقوى المُناسبتين أولى[٢] من مراعاةِ أضْعَفِهِما .

والثَّالث : أنَّ تَغَــيرَ ألفِها حادثٌ عن تغــيِّر عاملٍ ، وتغيِّر ألفِ " لدى " و " إلى " و " على " حادثٌ بغير تغــيِّرِ عاملٍ ، فتباينا ، وامتَنَعَ أن يُحملَ أحدُهما على الآخرِ .

ثم قال : (اثْنَانِ واثْنَتَانِ كابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ [٣] يَجْرِيَانِ) يعنى أن هذين اللَّفظين حكمهما حكمُ المثنى حقيقةً فى الإعرابِ .

فتقولُ : هذان اثنان كما تقول : هذان ابنان ، وتقولُ : هاتان اثنتان ، كما تَقُول : هاتان ابنتان وكذلك الحُكمُ فيهما جراً ونَصباً حَسْبَ ما نَبَّه عليه ، وبيَّن هذا فيهما لأنَّهما لَيسا من

(١) فى هامش الأصل : " أوجه " قراءة أخرى .
(٢) فى (أ) أقوى .
(٣) ساقط من (أ) .

قَبيلِ المُثنى حَقيقةً كـ " كلا " و " كلتا " ، إذْ ليس لهما مفردٌ فيجريا على وزان ماله مفردٌ كابنين وابنتين ، ولا يُحتاج إلى التَّنبيه عليهما . فقوله : " كابنين وابنتين " أيْ كجَرَيَان المُثنى حقيقةً يجريان ويَجرى مَجراهما ثنتان فى أنَّ حكمَه حكم قولك : بنتان .

واعلمْ : أنَّا إذا جعلنا قوله : (كابنين ...) إلى آخره " خبر اثنان واثنتان ، كذلك[1] على تقديرِ أن يكونَ قولُه : " كذاك " خبرَ كلتا ، فلا إشكالَ فى حصولِ الفائدةِ بقوله : (كابنين وابنتين يَجريان) إلا أنَّ " كذاك " إشارةٌ إلى البَعيدِ ، وإنَّما أشارَ إلى قَريبٍ فيكون عاملَه معاملةَ البَعيد ومثلُ هذا الاستعمال سَائغٌ ، وإن كان على خلافِ الأصلِ ، وأمَّا إذا جعلنا " كذاك " خبرَ اثنان و " اثنتان " والإشارة إلى المُثنى فيقعُ السُّؤَال عن الفَائدة فى قَولِهِ :(كابنين ...) إلى آخره " إذ قد حَصَلَ " ذاك بالإشارة إلى المُثنى ، لاسيَّما وقد أشارَ "بذاك" المقتضية غيرَ القريب ، فلذلك كانَ يكفى ، إذْ لا يُتَوَهَّمُ معها أنَّ المرادَ " كلا " لأنَّ الإشارة إليها إنَّما تكون بذا المُقتضية للقُربِ ، لابذاك المقتضيةِ لغيرِه ، فالحاصلُ للفهم أن اثنين واثنتين كالمُثنى ، فما الفائدة فى قوله : (كابنين وابنتين يجريان) ؟

والجَوَابُ : أنَّ الإشارةَ بذاك ليست بنصٍّ فيما [2] دونَ القَريبِ إذ قَد [3] يقعُ ذو البعدِ موضعَ ذى القُربِ وبالعكس لمقاصدَ ، أو للاتساعِ [4] فى الكلامِ ، وإذَا كان كذلك أوهمَ الموضع أن تكونَ الإشارةُ بذاك إلى القريبِ كما

(١) فى (أ) " كذاك " .

(٢) فى (س) .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) فى (أ) الاتباع .

هى للقَريبِ فى الوجهِ الآخر ، حيثُ جعلنا كذاك خبرَ " كلتا " ، إذ ليست الإشارة فيه إلا [1] لكلا ، وهى أقربُ فى الذكر من المثنى فرفعَ الناظم هذا الإيهام بقوله : " كابنين وابنتين يَجريان " وعيَّن أنَّ الإشارةَ للمثنى لا لكلا والله أعلم .

فإن قيلَ : اقتصارُ النَّاظمِ على أربعةِ ألفاظٍ مما أُجرى مُجرى المُثنّى مشكلٌ ؛ فإنّه إمّا أن يريدَ أنَّ هذه الألفاظ وما كان مثلها مما شذَّ عن الباب فيكون اقتصاره عليها تَنبيهاً على ما هو فى معناها مما لم يُذكر ، وإمّا أن يريدَ أنَّ هذه الألفاظ بخصوصها شذَّت ، وتركَ ذكر ما عداها ، وعلى كلا التَّقديرين يردُ الإشكالُ ، فإن أراد الأول فليس فى لَفظه ما يدلُّ عليه إذ لم يَقل بالألف ارفع المثنى وكذا وكذا ، وما كان نحوها ، ولا ما أشبه ذلك ، وإن أراد الثَّانى كان اقتصارهُ على ماذكر قُصوراً مع القدرة على التَّنبيه على مابَقِيَ، بأقلِّ إشارةٍ ، ولإيهام أن هذه المذكورة هى التى شذَّت عن بابِ المُفردات ، وذلك قادحٌ ، وقد جعلَ فى " التَّسهيل " وشرحه ما شذَّ من ذلك على ضربين :

أحدهما : ما خَرج عن حَقيقةِ التَّثنيةِ ، بكونِه مخالفاً لمعنى المُثنّى وإن صَلح للتجريد وعطف مثله .

والثَّانى: ماوافقَ معنى المُثنّى لكنه غيرُ / صالحٍ للتَّجريدِ وعَطفِ مثله /٧٧

عَليه فمن الأوَّل ما أُريد به التَّكثير نحو قَولِ اللهِ تَعالى[2] : ﴿ ثم ارجِعِ البَصر كرَّتين﴾ المعنى كرَّات كَثيرة لقوله[2] :﴿ يَنقلب إليكَ البَصَرُ خاسِئاً﴾ أى : مُزدجراً ، ﴿ وهو حَسير ﴾ [2] أى : كَلِيلٌ ، وقالوا : سُبحان الله

(١) فى (أ) لا لكلام .

(٢) سورة الملك : آية : ٤ .

وحنانَيه ، المعنى : حَنانٌ بعدَ حَنانٍ . وأنشد البَغداديون(١) :

ومَهْمَهَينِ قَذفين مَرْتَيْـــن

قالَ الفَرّاءُ (٢) : أرادَ ومَهْمَهٍ بعد مَهْمَهٍ . ومنه مما يراد به الجَمع قولُ اللّه تعالى(٣) : ﴿ فأصْلِحوا بَينَ أخَوَيكُمْ ﴾ أىْ : بينَ إخوانِكم . وفى الحَديث(٤) : " البَيِّعان بالخِيَارِ " . والمُراد البَيِّعون . ومن الثانى : مما هو مفرد ولا يَصلح للتجريد ، قولهم للذى يأخذُ به الحَدّادُ الحَديدَ (٥) المُحمى : كَلْبَتَانِ . وقولهم : البَحران وأبانان ونَحو ذلك . ومنه ما يَصلُــــحُ لعَطفِ مخالفه عليه ، لا مثله كالقَمرين فى الشّمس والقَمر ، والزُّهْدَمَيْن فى زَهدم وكَرْدَمٍ .

ومن ذَلك قَولُهُم لما هو فى وَسَطِ الشّىء : هو بينَ ظَهريهم وظَهرانَيْهِمْ ولقيتُه بينَ الظّهرين والظّهرانين ، أى : فى اليَومين أو فى الأيّام ، وقالوا : جاءَ فلانٌ يَضربُ أصدَرَيْهِ . وقالوا : المذْرَوَان ، ومنه ما هو مساوٍ لمفرده نحو : نَزَلَ فلانٌ حَولَنا وحَوالَنا(٦) وحَوالَينا . وفى الحَديث(٧) : " اللّهُمّ حَوَالَيْنَا

---

(١) أنشده الفراء فى معانى القرآن : ١١٨/٣ .
والبيت لحطام الرِّيح المجاشعىّ ، واسمه بشرٌ بن نصر بن رياحٍ . أخباره فى المؤتلف والمختلف : ١١٢ ، والخزانة : ٣٦٩/١ .
والبيت فى الجمل : ٣٠٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٢/١ ، ٢٠٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٥٥/٤ .
(٢) معانى القرآن : ١١٨/٣ .
(٣) سورة الحجرات : آية : ١٠ .
(٤) صحيح البخارى : ٩/٣ .
(٥) ساقط من الأصل .
(٦) ساقط من (أ) .
(٧) مسند الإمام أحمد : ١٠٤/٣ .

ولاعَلَيْـنا " ، وأنشدوا(١) .

ماءٌ رِوَاءٌ ونَصِيٌّ حَوليـه

وأجازَ الفَرَّاءُ أن يكونَ من هذا النَّـوع قولُـه تَعالى(٢) : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴾ ويَدخل تَحت هذا الضَّرب ما ذكره النَّاظم فكان الأولى به أن يقولَ كما قالَه فى " التَّسهيل " فيَجمع الضَّربين ، أو يأتى بما يَرفعُ عنه هذا الإيراد .

فَالجَوَابُ : أنَّا نَلتَزِمُ أنَّه قَصَدَ الأمرَ الثَّانى، ولا يلزمُ عليه اعتراضٌ ، وذلك أنّ الضَّربَ الأوَّلَ مما ذُكرَ فى السُّؤالِ غيرَ خارجٍ عن كونه مُثَنًّى حَقيقةً إذا تَأمَّلْتَه ، ولولا الإطالة لبين ذلك . وأمَّا الضربُ الثانى فليس بضروريّ الذِّكر لوجهين :

أحدُهُما : أنَّه غيرُ مَقيسٍ ، وإنَّما هو موقوفٌ على السَّماعِ ، فلو لم ينبِّه على شىءٍ منه لما لَزِمه اعتراضٌ ؛ لأنَّ النَّحوىَّ لا يتكلَّمُ إلا فيما كانَ مقيساً خاصةً .

---

(١) هذا البيت للزفيان السعدى ، راجز من بنى سعد من تميم اسمه عطاء بن أسيد وسمى الزّفيان لقوله :

والخيل تزفى النعم المعقورا

أخباره فى المؤتلف والمختلف : ١٩٥ ، ١٩٦ ، معجم الشعراء : ١٥٩ من أبيات فى ديوانه (مجموع أشعار العرب : ٢/١٠٠) وقبله :

يا إبلى ما ذامة فتابيه

وبعده :

هما بأفواهك حتى بأبيه   حتى تروحى أصلا تباريه

تبارى العانة فوق الزازيه

والبيت فى نوادر أبى زيد : ٣٣١ ، والخصائص : ١/٣٣٢ .

(٢) سورة الرحمن : آية : ٤٦ .

والثّاني : أنّ ما لم يُذكر منه قليلٌ في الكَلام ، وغَيرُه مُتَدَاولٌ في الاستِعمال بخلافِ الألفاظِ الأربعةِ التي ذَكَرَ ، فإنَّها كَثيرةُ الدّوران في الاستعمالِ ، فاقتصرَ على ذكرِ حكمها[1] في النّحو ، لشدّةِ الحاجةِ إليها، كما اقتَصَرَ في الجمعِ أيضاً على المُحتاج إليه ، الدّائرِ على الألسنة دون غيره مما له حكمه . وذلك في قوله : "وبه عشرونا وبابه ألحق والأهلونا.. " إلى آخرها ولم يَتَعَرَّضْ لنحو " صَرِيفين " و " قِنَّسرين " و " نَصيبين " و « صفِّين " و " مَرئين " في جمع مَرْءٍ ، المراد به امرؤٌ ، وقولُهم أطعمنا مَرقةً مَرَقَين[2] ، وما كان نَحو هذا ، وفي نَظمه مواضعُ من هذا النّحو ، يأتي التّنبيه عليها حيثُ نَعرض لها إن شاء الله ، فكذلك يُقال في هذا المَوضع ، وهو قصدٌ صَحيحٌ بالنّسبة إلى علمِ النّحو عُموماً ، وإلى ما انْتَصَبَ له في هذا النّظم من الإتيان بجلائل النّحو وما يَليها خُصوصاً .

واعلم أنّ " هذان " و " هَذين " و " اللّذانِ " و " واللذين " و " اللّتان " و " اللّتين " عند النّاظمِ من قَبيلِ المُثنّى حَقيقةً ، فهي داخلةٌ تحتَ قولِه : (بالألف ارفع المُثنّى) لكن لما كانت عندَ جمهورِ البَصريين غيرَ مثناةٍ حقيقةً ، ومخالفةً في بعض الأحكام للمُثنى لم يَقتصر على دُخولها هنا ، بل نبّه عليها في أبوابها / حَسب ما يأتي إن ٧٨/
شاء الله .

ثم ذَكَرَ حكمَ الجَرّ والنَّصبِ فقال : (وَتَخلُفُ اليَا فِي جَمِيْعِهَا

(١) في (أ) حكمها .
(٢) في (أ) مرقس .

الألفْ جَرًا ونَصْباً) يعنى أنَّ الياءَ تقعُ خلفاً من الألفِ فى الجَرِّ والنَّصبِ معاً فتكـون علامةً لهما ، وذلك فى جميعِ ما ذكر من الـمُثـنّى والجَارى مَجراه ، وذلك قــوله : (فى جَميعها) فالضَّميرُ عائدٌ على الـمُثَنّى ، وما نكر مما جَرى مَجــراه ، وشرط أن تكون الياءُ (بعد فتحٍ قد أُلف) تحرُّزًا من أن تكونَ بعدَ كسرٍ ، فإنه كان يَلتبسُ بالجَمعِ ، فجُعلَتْ الفَتحةُ فى الـمُثَنّى قبلَ اليــاءِ فَرْقًا بينهمـا وبَينَ ياءِ الجَـمعِ ، هذا تَعليلُ طائفةٍ فتـقـول : مررتُ بالزّيدين ، ورأيتُ الزّيدين كليهما ، ومررتُ بهما كليهما ، ورأيتُ الهَندين كلتَيهما ، ومررتُ بهما كلتيهما وغَرستُ من الشّجر اثنَـين ، ورأيتُ من الرّجال اثنين وما أشبه ذلك .

وقَيَّـدَ الفَـتـحَ بأنّه قد أُلِفَ من حيثُ كـان مَـألوفًـا فى الرَّفع ؛ لأنَّ الألفَ تطلبُ بفتح ما قبلها أبَدًا ، فلمـا جاءَت الياءُ فى موضـعها تُرِكَ ما قبل ذلك على فتحه ، ولذلك أتى بلفظ (تَخلف) ، أى : تكون خلفاً منها وعوضـاً ، لأنَّ الخالفَ للشئ مـحرزٌ لموضعِ ما خَلَفَـه ، فلا ينبغى أنْ يُغـيَّرَ من حكمِهِ شيئاً ، وكأنّه - والله أعلم - أشـارَ بـهذا إلى علةِ هذا الفَـتـح ، وأنّه الذى أُلِف فى الرَّفع فلذلك ثَبَتَ هنا قـبلَ اليـاءِ ، ولم يكن كَـسْـراً ، وهو الذى يُناسب اليـاء ، وكـأنّه لـم يرَ التّعليل بالتّفرقة بينَ ياءِ الـمُثَنّى والـمَجموعِ تَعليلاً كافياً . إذ يقال له : فما وَجهُ الاختصاصِ ؟ فنَبَّـه على أنّه إنّما اخـتصّ الـمُـثَـنّى بالفَتح ، لكونِهِ مَـألوفا فيه ومُـعـتـاداً ، وذلك حـالَـةَ الرّفعِ ، وأيضـاً فـلا يَردُ السُّـؤَالُ على الكَسـر قـبلَ اليــــاء ، لأنّه المناسب لها ، بخلافِ الفَتح فإنّه غيرُ مناسبٍ ، فلذلك نبَّه على علةِ الفَتـح هـنا ، بعدَ ما نبّه على أنه الذى يجبُ فى التَّـثـنية ، ولما كان الكسرُ هو الجـارى على القِـيـاس والـمُناسب لليـاءِ لم ينبّـه عليه فى الجـمــع ولا على علّتــه ، بل قالَ : (وَارْفَعْ بِـوَاوٍ وبيَا اُجْرُرْ وَانْصِبِ) وتَرَكَ التّنبيه على كونِ الياءِ مَكسوراً ما قَبـلها ، كما لم يُنبّـه على ضَمِّ ما قبلَ الواوِ أيضـاً ، للعلم بأنَّ

ذلك هو المُناسب فيهما ، وهذا (التَّنبيه) (١) حَسَنٌ فى معناه . ويُقالُ : خَلَفَ فُلانٌ فلاناً ، إِذَا صَارَ خَلِيفةً له ، وخلفتُهُ فى قومه خِلافة . ومنه قول الله تعالى – حكايةً عن موسى عليه السَّلام – (٢) : ﴿ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِيْ﴾ الآية . وخلفتُهُ أيضاً إذا جئتُ بَعده . وخَلَفَ قَومٌ بعدَ قَومٍ منه أيضاً . ومنه قَولُ الله تَعالى(٣) : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ ﴾ و " أَلِف ": من أَلفتُ الشَّىء آلَفُهُ إلفاً . ويقال : آلَفْتُه أُولِفُهُ إيلافا ، وآلَفْتُهُ أُوالِفُه مُؤَالَفَةً ، وكلُّه ضدُّ فارقْتُهُ ، وقدّم النَّاظمُ الجَرَّ على النَّصب فى قوله : جَرًّا ونصباً لأنَّ الجَرَّ أحقُّ باليَاءِ من النَّصب ، إذْ اليَاءُ من الكسرةِ(٤) والكَسرةُ هى علامةُ الجَرّ فى الأصلِ وحُمِلَ النَّصب على الجَر(٥) .

* * *

ثُمَّ :

اوارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

أولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا / ٧٩/

وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا البَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

هذا نوعٌ ثالثٌ من نِيابة الحَرفِ عن الحَركةِ فى الإعرابِ ، وهو أن تكونَ الواوُ نائبةً عن الضَّمةِ ، والياءُ نائبةً عن الفتحةِ والكسرةِ ،

(١) من (س) وفى الأصل و(أ) التَّنبه .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٤٢ .

(٣) سورة الأعراف : آية : ١٦٩ .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) فى (أ) وحمل الجر على النصب .

فتكون الواو علامةَ للرفع ، والياءُ علامةَ الجَرّ والنَّصب ، وذلك فى الجمعِ السّالم المختص[*][(١)] بنحو : عامرٍ ومذنبٍ ، وهو الجَمع الذى على حدّ التّثنية ، ويسمى جمع المذكّر السّالم ، وإنما سماه سالِماً لسلامة بناءِ[(٢)] الواحدِ فيه . فإذا قلتَ: عامرون فى عامرٍ ، ومُذنبون فى مُذنبٍ ، فلم تزد على أن ألحقتَ العَلامتين آخر المُفردِ فهو سالمٌ عن التّغييرِ ، وتحرّر بذلك عن المجموع جمعَ تكسيرٍ ، وهو ما تغيَّر فيه بناءُ الواحِدِ بزيادةٍ أو نُقصانٍ أو تَبديلِ شكلٍ ، فإنَّ مثلَ هذا إنَّما يُعربُ بالحركاتِ لا بالحُروف ، نحو : جاءَ : الزُّيودُ ، جمع زَيدٍ ، ورأيتُ الزُّيودَ ، ومررتُ بالزيودِ .

وقوله : (وَبِيَا اجررْ) أصلُه وبياءٍ اجرر ، لكنَّه قَصره ضَرورةً وكثيرًا ما يفعل هذا ، كما قالَ بعد هذا : (وَمَا بِتَا وَألفٍ قَدْ جُمِعَا) ثُمَّ لما قصره بقى التّنوين ساكناً ، وألف اجرر ساكنةٌ أيضاً ، فالتقى ساكنان ، فكان القياسُ كسرَ التّنوين ، إلاّ أنَّ النّاظمَ اضطر إلى حذفِه فَحَذَفَه ، كما حَذَفَه أبو الأسود فى قَوله[(٣)] :

فَألْفَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ   ولا ذاكرِ اللَّهَ إلا قَلِيلاَ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) هو أبو الأسود الدؤلىُّ ، واسمه ظالم بن عمرو ولى البصرة فى خلافة على بن أبى طالب رضى الله عنه .

أخباره فى الأغانى : ١٢/٢٩٧ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢ .

والبيت فى ديوانه : ١٢٢ ، ١٢٣ ، قالها فى امرأة تزوجها ثم طلقها وهو أيضًا فى كتاب سيبويه : ١/٨٥ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١/٩١ ، ومعانى القرآن للفراء : ٢/٢٠٢ ، والمقتضب للمبرد : ٢/٣١٣ ، والإنصاف : ٢/٣٤٩ .

وقُرِئَ فى الشّواذ(١) : ﴿ قُلْ هُوَ اللّه أَحَدُ اللّه الصَّمَدُ ﴾ (٢) وجَعل إعراب هذا الجَمع بالحُروف أنفسها ، كما ذَهَبَ إليه فى التّثنية ، وهو أحد المَذاهب فيه ، والخِلافُ فى المَوضعين واحدٌ والتّرجيح واحدٌ فلا نُعيده .

وقَوله : (سَالِمَ جَمْعِ عَامرٍ ومُذْنِبٍ وَشِبْهِ ذَيْنِ) إعلامٌ بأنّ هذا الإعراب إنّما يُجعل لجَمعٍ ما كان مثل هذين الاسمين ، إذَا جُمِعَ جمعَ سلامةٍ ، تَحرُّزًا مما لم يكن مثلهما ، فإنه لا يُعرب هذا الإعراب لكونه لا يُجمعُ هذا الجَمعَ ، وكأنّه قصدَ فى هذا الكلام إدْراجُ مسألةٍ فى مَسألةٍ أُخرى ، وذلك أنّ قَصدَه أن يُبيّن علامات الإعرابِ فى جَمعِ المُذكّرِ السّالمِ ، كما بَيّنَ ذلك فى التّثنية والأسماء السّتة غير أنّ هذا الجَمع يَبقى غيرَ معرّفٍ به ، فَأدْرَجَ ذلك فى كَلاَمِهِ ، وأشارَ إلى أنّه الجَمعُ الّذى يُجمع عليه عامرٌ ومَذنبٌ وما أشبههما مما كان على وَصفهما فخرج بذلك جَمع السّلامة . بالألفِ والتّاء ، إذْ له إعرابٌ آخرُ سنذكره .

والقَاعدة عند النّحويين فى هذا أن يُقالَ : الاسمُ المجموعُ جمعَ سلامةٍ بحرفِ العلّةِ والنّون على ضربين : جامدٌ وصفةٌ ، فأمّا الجامدُ : فيُشترط فى جمعِهِ كذلك أربعة شُروطٍ ، زيادةً إلى شروط التّثنية :

أحدُهما : الذُكورية فى المَعنى ، فإنّه إن كان مُؤنّثَ المَعنى لم يُجمع هذا الجَمع ، نحو : هِنْدٍ ودَعْدٍ وزَيْنَبَ . فلا تَقولُ : هِندون ولا دَعدون ولا زَينبون .

والثّانى : العَلميّة ، تحرُّزًا من النّكرة ، والمعرف بغير العَلَميّة فإنهما

---

(١) فى (أ) الشاذ .

(٢) سورة الأخلاص : الأيتان : ١ ، ٢ .

لا يُجمعان هكذا لا تقول : فى رجلٍ : رجلون ، ولا فى الغُلام وغلام زيد الغُلامون / وغُلامو زَيدٍ . ٨٠/

والثّالثُ : العقلُ ، فإنّ ما ليس بعاقلٍ لا يصلُحُ لهذا الجَمعِ ، وإن كان مذكّراً فى المعنى وعلَماً فلا تَقولُ فى لاحقٍ اسمَ فَرَسٍ : لاحقون ، ولا فى شَدْقَمٍ اسمِ فَحلٍ من الإبل شَدْقَمٍ ، ولا ما أشبه ذلك .

والرّابعُ : خلوُه من هاءِ التّأنيث تحرُّزًا من نحو : طلحةَ وحمزةَ ، فإنّك لاتقولُ فيهما طَلحون ولا حَمزون . وإن وُجد فيهما[1] شرطُ التّذكيرِ فى المعنى والعَلميّةِ والعَقل ، وهذه الأوصافُ الأربعةُ موجودةٌ فى عامرٍ الذى نبّه به النّاظم ، إذ هو مذكّرٌ فى المَعنى ، علمٌ عاقلٌ ، خالٍ من هاء التّأنيث فتجمعه وما كان مثله هذا الجمع ، فتقولُ : العامرون والعامرين ، ومثله الزّيدون والزّيدين ، والجَعفرون والجَعفرين ، والخالِدون والخالِدين وما أشبه ذلك ، وقد ظهرَ بهذا مخالفتُهُ للكُوفيين فى إجازتهم جمعَ ما سمى به مما فيه التّاء[2] هكذا ، فيقولون فى حَمزه : حَمزون ، وفى هُبيرة هُبَيْرُون . والصّحيح مذهبُ البَصريين [3] الذى ذهب إليه النّاظم ؛ لأنّ السّماعَ بذلك مَعدومٌ فضلاً عن كونه مما يُقاس عليه ، فإن سُمع من ذلك شىءٌ فمن النّادر غيرِ المعتبرِ ، ورد أيضاً بأن قيل لهم : إذا جمعتم ذلك بالواو والنّون ، فإمّا أن تبقوا العلامة أو تحذفِوها ،

---

(١) فى (أ) فيها .

(٢) فى (أ) الهاء .

(٣) المسألة فى الإنصاف : ٤٠-٤١ ، والتبيين للعكبرى مسألة (٢٦) .
والمسألة فى الكتاب : ٢/١٨١ ، والمقتضب : ٢/١٨٨ ، والأصول لابن السراج : ٢/٤٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١/٤٧ .

فإن أبقيتموها لزمَ اجتماع علامتين متضادتين ، وهما التـــاء والواو ، لأنَّ الواو علامة تذكيرٍ والتاء علامةُ تأنيثٍ ، وذلك غيرُ جائزٍ ، وإن حذفتموها غيَّرتُم بِنْيَةَ المفــردِ بإذهــاب حَرْفٍ دَالٍّ على مَعنى ، ولا عوض عنه ؛ لأنّه إنّما جازَ حذفُها في الجمعِ بالألفِ والتّاءِ ، لتَعويضِ تاءِ الجمعِ منها وحذفت في التّكسير في نحو : " أعقابٍ " جمعِ عقبةٍ ؛ لأنّه محلّ تَغييرٍ بخلاف جمعِ السّلامةِ ، ولاحجّةَ لهم في جمعِ ما فيه ألف التأنيثِ أو همزته إذا سُمّي به وإن كان يجوز جمعه بالواو والنّون . فتقولُ في رجلٍ اسمه حُبلى أو حَمراء : حُبلَون وحَمراوون ؛ لأن ما فيه الألف أو الهمزة قد تَنَزلتا منزلةَ الجُزءِ ، فَجُمِعَ الاسم مع بقائهما بخلاف التّاء فإنّها زَائدةٌ على الكلمةِ فلم يَسغْ إبقاؤُها ولا حَذفُها دونَ تَعويض ، فاختصّ ما هي فيه بالجمعِ بالألفِ والتّاءِ دونَ ما فيه الألفُ أو الهَمزةُ لذلك[1] .

وأمّا الصِّفَةُ فيُشتَرَط في جَمعها هكذا زيادةً إلى شُرُوطِ التّثنيةِ ثلاثةُ شُرُوطٍ :

أحدُها : الذُكورية لَفظاً ومعنىً ، فإنه إن كانت مُؤنّثةً لفظاً لم تُجمع هذا الجَمع ، ولو كان مدلولها مذكّرًا نحو : رَجلٍ ربعةٍ ، ورجلٍ هُزَأةٍ ، وعلاّمةٍ ونَسّابةٍ ، فلا تقولُ : رَبعون ولا هُزَؤون ولا عَلاّمون ولا نَسّابون ، وكذلك إن كانت مؤنّثة معنى ، وإن كان لفظها مذكّرًا نحو : حائِض وطامثٌ ، فلا تقولُ حائِضُون ولا طامِثُون ، وكذلك لو اجتمع التّأنيثان نحو : حُبلى وحَمراء لا تقول الحُبلون من النّساء جئنني[2] ولا الحَمراوون أتينني .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ)

والثَّـانى : العَقلُ ، تَحـرُّزاً من الصِّفـةِ الجاريةِ على غَيـرِ العـاقلِ نحـو : سابقٍ إذا أردت به فرساً فلا تقولُ : سابقون ، ولا فى قاطعٍ إذا أردتَ به سَيفاً قاطعون ، ولا ما أشبه ذلك ، وما جَاءَ على خلافِ ذلك فمسموعٌ نحو ما أنشدوا من قوله[1] :

لا خمسَ إلاّ جَنـدَلُ الإحَـرِّيـن والخمسُ قد يُجَشِّمُكَ[2] الأمَرِّيـن

وقال الآخرُ[3] :

فأصْبَحَتِ المَذَاهِبُ قَدْ أذاعت بها الإعصارُ بعدَ الوَابِلِيْنَــــا

لكن قد يُعاملَ غَيرُ العَاقلِ مُعاملةَ العَاقلِ إذا وصف بوصفٍ من أوصافه فيَجوزُ إذْ ذَاكَ جَمعه كما قالَ اللّٰه تَعالى- حِكَايةً عن نَبِيِّه يوسف عليه السلام-

---

(١) البيت لزيد بن عتاهه التميمى .

قال ابن دريد فى الاشتقاق : ١٣٦ أخبرنا عن أبى عبيدة : لما فرغ على رضى الله عنه من الجمل فرق فى رجال ممن أبلى فأصاب كل رجل منهم خمســمائة فكان فيمن أخذ رجـل من بنى تميـم ، فلما خرج إلى صفين خرج إلى ذلك الرجل فلقى ضربا أنساه الدراهم فرجع إلى الكوفة فقالت له ابنته أين المال ؟ فانشا يقول :

إنَّ أباك فر يوم صفــــين لما رأى عكا والأشعـــــريين
وذا الكلاع سيد اليمانيـــن وحابساً يستن فى الطائييـــن
وقيس عيلان الهــــوازنيين قال لنفس السوء هل تفــرين
لا خمس الاجندل الإحَرِّيـــن والخمس قد احشمت الأمــرين
حمزا إلى الكوفة من قنسرين

الأبيات فى وقعه صفين : ١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح السيرافى فى : ٥/٢٥ عن ابن دريد قال : أنشدنا ابن دريد فى آخرون – بالكسر – على ما حكاه سيبويه ، وقد حكاه الأصمعى : .... وأورد الأبيات والشاهد فى المخصص : ١٠/١٣٦ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢/٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٠ ، واللسان والصحاح والتاج (حرر) .

(٢) فى هامش الأصل " يجشمك " قراءة نسخة أخرى وفى المصادر " أحشمت " .

(٣) البيت فى شرح التسهيل : ١/٨٤ ، ومعانى القرآن : ٣/٢٤٧ ، واللســان : (وبل) دون نسبة فيها .

﴿ يَا أَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوكَبًا وَالشَّمسَ والقَمَرَ رَأَيْتُهُم لِى سَاجِدِينَ﴾(١) فعاملها معاملةَ العاقلِ حين وصفَها بما يَختصُّ بالعاقلِ / ٨١/ وهو السُّجود ، وأنشد فى " شَرحِ التَّسهيل "(٢) قولَ الشَّاعر - يَصِفُ قَوْساً ونَبْلاً - :

لَهَا فِتْيَةٌ ماضُون حَيثُ رَمَتْ بِهِم   شَرَابُهُم قَانٍ مِنَ الدَّمِ أَحْمَرُ

قالَ : وهذا مطَّردٌ فيما جرى هذا المجرى مما لا يَعقِل ، فإنْ كان الناظمُ لم يتعرَّض لهذا النَّوع ، بل أخرجه بقوله : (مذنب) من حيثُ لا تكونُ هذه الصِّفة إلا لمن يَعقل ، وهو الظَّاهر ، فيكون هذا النَّوع عنده غيرَ مَقِيْسٍ ، وهو الذى يظهرُ من سيبويه وغَيره ، وإن كان إنَّما أرادَ بقوله : (مذنب) أنَّ مثلَ هذه الصِّفة التى هى جاريةٌ على العَاقل ومُخْتَصَّةٌ به تُجمَعُ هذا الجَمع مُطلقاً سَوَاءً استعملت على حَقيقتها ، أَمْ جَرَت على غَير عاقل عُومل معاملةَ العاقل فإنَّها فى الاستعمال المَجازى جاريةٌ على عاقلٍ كما جَرى (ماضون) فى البيت على النَّبل لما عبَّر عنها بعبارةِ مَن يَعقل ، وذلك فِتْيَة ، فكذلك يكون لفظ (مُذنب) فقد تُجريه على ما يَتَعاصى عليك فيما تريد منه ، كبعض الدَّواب والآلات فتقول : هؤلاء عَبيدٌ مذنبون وعاصُون فإن تأتَّتْ لك وانقادَت قلتَ : هؤلاء مُطيعون كما قال فى البيت (ماضُون(٣) حيثُ رَمَتْ بِهِم) فالحاصلُ : فى هذا الوَجهِ اشتراطُ كون الصِّفةِ فى الأصل تَجرِى على العاقلِ ، وفى الأوَّلِ جريانها عليه فى الحالِ ، وهذا أظهرُ فى المَقصد النَّحوى ،

---

(١) سورة يوسف : آية : ٤ .

(٢) شرح التسهيل : ٨٤/١ وقبله فى شرح التسهيل : ٨٤ .

فحالفنى دون الأخلاء نبعة   ترن إذا ما حركت وتزمجر

(٣) من (أ) .

وهو مرادُ من اشترط العقل .

والثّالث : صِحّةُ لحاقِ هاءِ التّأنيث فى مُؤَنّثِها ، تحرُّزاً من نحو : قَتيل وصَبور وأحمر وَسكران فإنّك إذَا أردتَ المُؤنّث منها لم تُلحق التاء فيها ، وإنما تقول : امرأةٌ صبورٌ وقتيلٌ بغير تاءٍ ، وامرأة حمراء وسكرى ، فتَأتى للمؤنث ببنية أُخرى ، فلا يصحّ إذًا أن تقولَ : رجالٌ قَتيلون ولا صَبورون ولا أحمرون ولا سَكرانون ، وما جاء من ذلك فَشَاذٌ نحو قول قَيس بن رِفَاعة (١) :

مِنّا الّذِى هُوَ مَا إنْ طَرّ شَارِبُهُ ... وَالعَانِسُون ومِنّا المُردُ والشّيّبُ

وقالَ الشاعر(٢) :

فَمَا وَجَدَتْ نِسَــاءُ بَنِى نِزَارٍ ... حَلاَئِلَ أسودِين وأحْمَرِيـنا

فـإذا اجـتـمـعت الشُّروط الثّلاثة جـازَ فى الصّـفـةِ هذا الجَـمع نَحـو : الصّالحـون والحامدون والظّالمون والمُسلمون والحَسنون و " المُذنِبُون " فى مثالِ النّاظم ، وهو الذى أشارَ به إلى هذه الشُّروط ؛ لأنّ هذه الصِّفات كلّها تَلحقها التّاء ، إذا أُريد بها المُؤنّث ، فإذًا شروطُ الجامدِ مشارٌ إليها بمثالِ عامر ، وشروط الصِّفة مشارٌ إليها بمثال مُذنبٍ ، وحصَل بذلك ضابط ما يجمع على حدّ التّثنية وما لا ، بأوفى كمالٍ فى أشدِّ اختصارٍ ، وهذه عوائده فى هذا النّظمِ كما ستَراه في أثناء هذا الشّرحِ بحولِ اللّه تعالى .

وقَوله : (وَشِبْهِ ذَيْنِ) تَنبيهٌ على أنّه لم يرد خصوصَ المثالين ، بل أرادَ مع ذلك كلَّ ما كان فى معناهما ، ثمّ ذَكَرَ ما أُلحِقُ بهذا الجَمْعِ فى الإعراب

(١) اللسان : " عنس " .

(٢) ينسب إلى حكيم بن الأعور بن عياش الكلبي من شعراء بنى أمية . أخباره فى معجم الأدباء : ٢٤٧/١٠ ، كما ينسب إلى الكميت بن زيد الأسدى ، والبيت فى شرح ابن يعيش : ٦٠/٥ ، والخزانة : ٨٦/١ وديوان الكميت : ١١٦/٢ .

بالحروف فقال: (وَبِهِ عُشْرُونَ وَبَابُهُ أُلْحِقَ) / ضَمِيرُ " بِهِ " عائدٌ على /٨٢
الجمعِ السَّالِمِ المُذَكَّرِ(١) ، يَعنى أنَّ العرَبَ قَد ألحقت بهذا الجمعِ فى الإعرابِ ما لَيس من بابِهِ ، إمّا لأنَّه اسمُ جَمعٍ ، وإمّا لأنَّه جمعُ تكسيرٍ أو هو جمعُ سَلامةٍ ، لكنَّه غيرُ مُستوفٍ للشُّروطِ ، أو مفردٌ ليس فيه معنى جمعٍ . فأمّا " عشرون وبابه " وذلك ثلاثون وأربعون وخمسون إلى التّسعين فملُحقات بالجَمعِ كما قالَ ، وإنْ لَم تَكن جُمُوعاً حَقيقةً ، إذ لَيس " عشرون " مما له مفردٌ ولا ثلاثون مفرده ثلاثةٌ ولا أربعون مفردُهُ أربعةٌ (٢) ، وكذلك سائرها ، إذْ كانَ يلزمُ أن يكونَ أقلَّ ما ينطلق عليه ثلاثون تسعين ، وأقل ما ينطلق عليه أربعون مائة وعشرون ، وذلك فاسدٌ ، وإنّما هى أسماء تشبهُ أسماءَ الجموعِ أعربت إعراب جمعِ السّلامة ، وقد حكى المُؤَلِّف عن بعضهم أنّها جُمُوعٌ على سبيل التّعويض ، كأرضٍ لما سَقطت منها تاء التّأنيث حينَ عُدَّ بها المُؤَنَّث ، ولم يكن من حَقِّها أن تسقطَ ، جمعت هذا الجَمع تَعويضاً، وما تقدّم يردّ عليه، وأمّا الأهلون فجمع أهلٍ ، إلا أنّه غيرُ مستوفٍ لشروط الجمعِ إذْ لَيس علماً ولاصفةً ، لكنَّ أهلاً قد يُستعمل استعمالَ مستحقٌ فى قولهم: هو أهلٌ(٣) لكذا ، بمعنى مستحقٌ له ، فعومل معاملتَهُ . قالَ اللّه تَعالى(٤) : ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا

---

(١) فى الأصل ، وفى (أ) المذكور والتصحيح من هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .
(٢) فى (أ) مفرد لأربعة .
(٣) فى (أ) هو .
(٤) سورة الفتح : آية : ١١ .

وَأَهْلُونَـا ﴾ ، وقال[1] : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُـونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، وفى الحَديثِ[2] : (إنَّ للّه أهلين مِنَ النّـاس) ، وقوله (وَالأَهْـلُونَـا أُولُو) أى وأُولـو ، وعَالَـمُـون ... إلى آخره مبتدآت معطوفٌ بعضُها على بَعضٍ خَبرها قَـوله : (شَذٌّ) ، وضَـميرُ شذَّ عائدٌ على جَميعِ ما ذكر على المعنى ، كأنّه قـالَ : " شَذَّ " ما ذكر ومثله ما قالَ رُؤْبَـةَ [3] :

فِيـهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ كَأَنَّـهُ فِى الجِلْدِ تَوْلِيـعُ البَهَـقْ

قالَ أبوعُبَيْدَةَ قُلت لرُؤْبة : إن كانت الخـطوط فقل كأنّـها ، وإن كان سوادٌ وبياضٌ فقل كأنّهما . فقال : كأَنَّ ذلك وَيْـلك تَوليعُ البَهَـق ، فحمل الكـــلام كما تَرى على معناه ، فكذلك قول النّـاظمِ : " شذّ " وأما " أُولو " فاسمُ جَمعٍ وليس له واحدٌ من لفظهِ ، فليس على سبيل الجمعِ ، ولكنّـك تقول : جاءَنى أولو العِـلمِ ، ورأيتُ أولى العلمِ ، ومررتُ بأولى العلمِ ، كما تقول : جاءَنى حاملوا العِلم ، ورأيتُ حاملى العِلم ، ومررتُ بحـاملى العِـلم ، قالَ اللّه تَعـــالى[4] : ﴿ والمَـلاَئِكَةُ وَأُولواْ العِلْمِ﴾ . وَقَالَ [5] : ﴿ واتَّقُونِ يَا أُولِى الأَلْبَابِ ﴾ ، ومُفْرَدُهُ من جهةِ المَعنى " ذو " الذى بمعنى صاحب ، فهو مرادفٌ لذووا ، إذَا قلتَ : ذَوُو العلمِ، إلا أنَّ ذووا جَمعٌ حقيقةً ، فلذلك لم يذكره فى الملحقات بالجمع ، وأمّا "عَالَمُـون" فهو عندَ النّاظمِ على ما ظَهَرَ منه اسمُ جَمعٍ ، وليس بجَمع

---

(١) سورة المائدة : آية : ٨٩ .

(٢) مسند الإمام أحمد : ١٢٧/٣ .

(٣) ديوان رؤبـة : ١٠٤ ، والبيت فى مجـالس ثعلب : ٣٧٥ ، ومجـالس العـلماء للزجاجى : ٢٧٧ ، والمحتسب : ١٥٤/٢ ، وسر صناعة الأعراب : ٢٣/١ .

(٤) سورة آل عمران : آية : ١٨ .

(٥) سورة البقرة : آية : ١٩٧ .

عـالِمٍ وعلى مُقتضى هَذا الظّاهر نصٌّ في "شَرحِ التَّسهيلِ" فقال[1] :

وأمّا "عَالَمُون" فاسمُ جَمعٍ مَخصُوصٍ بمَن يَعْـقِـلُ قـال : ولَيس جمعَ عالمٍ ؛ لأنّ العـــالمَ عـــامٌّ ، والعالمين خاصٌّ ، وليس ذلك شأن الجموعِ[2] ولذلك أبى سـيبـويه أن يجـعلَ الأعـرابَ جـمعَ عَـرَبٍ ؛ لأنَّ العَـرب يعمُّ الحاضرين والبادين ، والأعراب خاص بالبادين وما قالَه بناءٌ منه على أنّـه خاصٌّ[3] بمَن يعـقلُ ، كمـا ذكر ، وفـيـه اختـلافٌ ، وقـد ذهبَ كثـيرٌ من العلمـاءِ وأهلِ اللُّغـةِ إلى أنّـه جَمعُ عـالمٍ /على حـقيقـةِ الجَـمعية ، لكنّهم اختلفُوا في تَفسير العَوالم التي جُمعت هذا الجَمع . فمنهم من ذهبَ إلى أنّهـا أصنافُ الخلقِ مـا عـقلَ منهـا ومـا لم يَعـقل ، وهذا ظاهـرُ كـلامِ الجَوهري[4] ورأيُ أبي الحَـسن ومنهم من ذَهب إلى أنّـهـا أصنـافُ العُـــقلاء وهم الإنسُ والجنُّ والملائكةُ ، وهو رأي أبي عُبَـيْدٍ . ومِنهم من ذَهب إلى غَير ذلك مما لا يُحتاج إلى ذكره ، فالأوّلُ صَحيحٌ في القياس من باب التّغليب ، كما تقولُ في رجل ســابق وفرسين سابقين سابقون . والثّـاني كـذلك أيضـاً صَـحـيحٌ وليس مـفـرَدُه إذْ ذَاكَ أعمُّ منه ، بل هو بالعكسِ ، فـقد خـالفَ العربَ مع الأعـرابِ ، وصـارَ كـعـالم مع عـالمون ، ولكن لا يخرج عن كونه جارياً مَجرى الجَمع . وليس بجمعٍ حقيقةً ، لعدمِ استيفاءِ شروطِه ، إذ قد فاتـه شرطان : ٨٣/

أحدُهما : أنّـه ليس بِعَـلَمٍ ، ومن شروطِ الجامدِ أن يكونَ علماً .

---

(١) شرح التسهيل : ١/٨٨ .

(٢) في الأصل ، و (أ) وليس ذلك بجمع من شأن الجموع وما أثبته من (س) و(ف) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) الصحاح : ٥/١٩٦١ (علم) .

والثّاني : أنّه[1] لَيس بعاقلٍ ؛ لأنَّ لفظَ " عالمٍ " عبارة عن الصّنْفِ والصّنفُ من جهةِ ما هو صنف ليس مما يوصفُ بالعقلِ ، وإن كانت مفرداته توصفُ به ، وقد حَكى هو هذا القول الثّاني ، وأنّه جُمعَ هذا الجمع لتقوم جمعيته مقام ذكره ، موصوفاً بما يدلُّ على عقله ، ثم ردّه بأن هذا لو كان جائزاً في عالمٍ لكان جائزاً في غَيره من أسماءِ الأجناسِ الواقعةِ على ما يَعقلُ وما لا يَعقلُ ، فكنت تقولَ في جَمع شَيْءٍ إذا أردتَ به جميع مَنْ يَعقل شَيئون ، وفي امتناع ذلك دَليلٌ على فَسادِ ما أفضى إليه .

وأمّا " علِّيُّون " فهو الاسمُ لأعلى الجَنّة ، جعلنا الله من أهلها (٢ بمَنّه وكَرَمِه ٢) فهو مُفردٌ جارٍ مَجرى الجَمع ، كصَريفين وصِفّين ونَصيبين . قال الله تعالى[3] : ﴿ كلاّ إنَّ كِتَابَ الأبْرَارَ لَفِي عِلّيِّينَ وَمَا أدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ وكأنّه في الأصلِ جَمْعُ عِلّيٍّ على فِعّيل ، ثم سُمّيَ به أعلى الجنّة ، وذكر الغَزنَويُّ عن يُونس أنَّ واحدَ عِلّيين عِلّيٌّ على وعلّيّة ، والعِليّة : الغُرفةُ . وقولُ النّاظِمِ (عِلّيُّونا) هو على حَذفِ العاطفِ ، أي : وعِلّيُّون .

وأمّا " أرضون " فَخُلُوُّه من شروطِ الجَمع أيضاً ظاهرٌ ؛ لأنّه جمعُ أرضٍ وأرضٌ اسمٌ جامدٌ مؤنثٌ لِمَا لاَ يعقلُ ، إلاّ أنّه جُمِعَ هذا الجَمعَ لأنّه ربما[4] يوردُ في مقامِ التّعجُّبِ والاستِعظامِ . ألاَ تَرى إلى قَولِهم : لَقِيْتُ منه البِرُحَين

(١) ساقط من الأصل .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) سورة المطففين : آية : ١٨ .

(٤) في (أ) مما .

والفِتَكْرِين ، وهى الشَّدائدُ والدَّواهى ، وبذلك علّل الفَرَّاء [١] عِلّيّين ، وقولُ العرب : أطعمنا مَرقة مَرقين ، بهذا علّل المُؤلّف وأنشدَ على وروده فى أرضٍ فى مقام الاستِعظام قولَ الشّاعر[٢] :

لقد ضَجّت الأرضُون إذْ قامَ مِنْ بَنِى سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوقَ أعْوَادِ مِنبَرِ

وأنشد بيتاً آخرَ لم أقيِّده[٣]. وقولُه : " شَذّ " خبرُ قولِه : (والأهلون) وما عطفَ عليه ، أى : أنّ هذا الذى تقدّم شاذٌ عن القياس ، فبابه الحفظُ . ثم قالَ : (والسِّنُونا وَبَابُهُ) يَعنى أنّه شذّ أيضاً كشذوذِ ما تقدم من الألفاظِ ، فهو مبتدأ محذوفُ الخَبرِ ، كقولك : زيدٌ قائمٌ وعَمرو [٤] .

فإن قلتَ : لِمَ فَصَلَ السّنين وبابه عمّا تقدّم وكان قادراً على أن / ٨٤/ يقولَ : وأرضون والسِّنون وبابه شذّ ، هذا كان يكون وجه الكلام فلمَ عدلَ عنه .

فالجَوابُ : أن يُقالَ : إنّما عَدَلَ إلى فَصلِ السّنين وبابِه عمّا قَبله ، وإن كان الجميع على غيرِ قِيَاسِ الجَمعِ ؛ لأنّه مخالفٌ لما تقدّم بحكمٍ يذكرُ فيه ، وهو قوله : (وَمِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ ...) إلى آخره ، فلأجلِ هذا فَصَلَه ليَتَعيّنَ إذا أشارَ إليه بَعْدُ وأحالَ عَلَيه وإشارته

---

(١) عبارة الفراء فى معانى القرآن : ٢٤٧/٣ هكذا : وسمعت بعض العرب يقول : أطعمنا مرقة مرقين ، يريد : لألحم إذا طبخت بمرق .

(٢) البيت لكعب بن معدان الأشترى ، ولا يوجد فى مجموع شعره الذى جمعه الدكتور نورى حمودى القيسىّ ، وهو فى المحتسب : ١١٨/١ ، وشرح التسهيل : ٨٩/١ ، والتصريح : ١٢/١ ، ٧٣ ، وفيه : " من بنى هذاد " .

(٣) هو قول الشاعر :

وأية بلدة ألا أتينا من الأرضين تعلمه نزار

(٤) ساقط من (أ) .

بقول:(والسُّنونا وَيَـابُهُ) إلى ما حذفت لامُه فَجُعِلَتْ هاءُ التأنيث فيه عوضاً مما حُذِفَ منه نحو : سنة وبرة وقلة وظُبة ورئـة وثُبـة ، فإنَّهـم قالوا فيها على جهةِ الشُّذوذ ، سِـنون وبُرون وقِلون وظِبـون ورِئـون وثِبـون ، وفى القُرآن الكريم[1] ﴿ فِي بِضْعِ سِنِيْنَ ﴾ ، وأنشدَ أبو زَيْـدٍ[2] :

فَغِظْنـاهُمُ حتَّى أتى الغَـيظُ مِنهُمُ قُلُوبًا وأكْبَاداً لَهُمْ وَرِئِيْنـــا

وأنشدَ أبو عَمروٍ[3] :

نَحْنُ هَبَطْنَـا بَطْنَ والغِينـــا والخَيْلُ تَعْـدُو عُصَباً ثُبِيْنَـا

وقالَ الكُميتُ[4] :

يَرَى الرَّاؤُونَ بالشَّفَرَاتِ مِنْهَــا كَنَـارِ أَبِى حُبَاحِبَ والظُّبِينَـا

وقال كعب[5] :

تَعَــاوَرُ أيْمَـانُهُـم بَينَهُــم كُؤُوسَ المَنَـايَا بِحَدِّ الظُّبِيْنَـا

---

(١) سورة الروم : آية : ٤ .

(٢) النوادر : ١٩ ، أنشدها للأسود بن يعفر ، وهو شاعر جاهلي من نهشل بن درام بن مالك بن حنظلة بن تميم . أخباره فى الأغانى ١٣/١٥ . والخزانة ١/١٩٥ ، ١٩٦ ، والأبيات فى مجموع شعره : ٣٠٩ ، ٣١٠ (الصبح المنير) وفى ديوانه ، وأمالى ابن الشجرى : ٢/٦٥ ، واللسان : (رأى) .

(٣) فى (أ) أبو عمر فلطه الزاهد ، وأما أبو عمرو فهو إما أبو عمرو الشيبانى ، أو أبو عمرو بن العلاء . والثانى هو الغالب عند الإطلاق . والبيت للأغلب العجلى فى معجم البلدان : ٥/٣٥٥ ، قال والغِينُ : اسم وادٍ ، قال الأغلب العجلى .. وأنشد الأول ولم يردا فى مجموع شعره الذى نشره الدكتور نورى حمودى القيسىُ ضمن شعراء أمويون : ١٣٣ - ١٩٠ .

(٤) هو ابن زيد الأسدى ديوانه : ١٢٦ .

وهو أيضاً فى أمالى ابن الشجرى : ٢/٥٨ ، والعينى : ٤/٣٦١

(٥) هو كعب بن مالك الأنصارى ، والبيت فى ديوانه : ٢٧٦ ، وشرح السيرافى : ٤ / ١٨٣ .

وقالَ عدَى بنَ زَيدٍ [١] :

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بالبُـرِينَ وَتَبْـــ دُو بالأكُفُ اللاَّمِعَــــاتِ سُوُرْ

فـسَنَةٌ : أصلُ لامـه الواو لقـولهم : سَنَــــوات ، أو الهــــاءُ لقـولهم : ســانَهتُ، وقُـلة من الواو كـذلك لقـولهم : قَـلَوْت ، وهى عُـودان يَلْعَبُ بِهِـمـا الصّبيانُ، وبُرَةٌ من الواو أيضاً، وهى حَـلْقَةٌ من صُفْرٍ تُجْعَلُ فى أنْفِ البَعِـيْرِ .

قالَ أبو عَلِيٍّ : أصلُها بَرْوَةٌ ؛ لأنّها جُمعت على بُرًى ، كقرية وقُرىً . وظُبَةُ السّيفِ حدّهُ ، وهى من الواو ، ورِئَةٌ أصلُها الياء ؛ لقولهم : رأيتُهُ إذا أصبتَ رئَتَـهُ ، فهذا الباب كلّـه على غَيرِ قياسٍ ، بل إنّما مَجراه مَجرى التّكسير ، ولذلك غُيّرت أوائل المفردات فى الجَمع فقالوا : فى قُلة قِلون ، وفى ثُبة ثِبون ، وفى سَنَة سِنون ، والهاءُ فيها كلُّها عوضٌ من المَحذوف ، ولما كانت تُحذف فى الجمع أتو بهذا الجَمعِ المَخصوص عِوَضاً من[٢] ذلك المَحذوف ، فإذا تَقَرَّرَ هذا ورد على كَلامِ النّاظم سُؤالانِ :

أحدهما : أنَّ هذا النّوع الذى فَصَله مما قَبله ، وهو بابِ " سنين " كان حقُّه أن يَذكُرَ معه " أرَضون " ؛ لأنّه مثله فى التّعــويض ، فقد قالوا فى أرضٍ ، إنّما جُمع هذا الجَمع ليكونَ عِوَضاً مما كان حقُّه أن يَلحقه فلم يلحقه[٣] ، لأنَّ الأرضَ مؤنّثة وحقُّ المُؤنّث أن تَلحقه علامة التّأنيث ، فلمّا لم تَلحقه ، وكان من الواجبِ فى الأصلِ لحاقها عوّضوا منها هذا الجَمع فساوى

---

(١) ديوان عدى بن زيد : ١٢٧

والبيت فى رسالة الغفران : ١٩٧ ، والمنصف : ٣٣٨/١ ، والعجز فى الكتاب : ٣٦٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٤٢٥/٢ ، والمقتضب : ١١٣/١ ، واللسان (لمع) .

(٢) فى هامش الأصل (عن) قراءة نسخة أخرى .

(٣) فى (أ) .

بذلك باب " سنين " من حيثُ كان حقُّه في الأصل أن يستعمل تاماً ، فلما[1] لم يُستعمل كذلك جَعَلُوا له هذا الجَمع عوضاً مما فاتَه من ذلك ، وإذا ثَبَتَ هذا فإخراجُه لأرضين عن باب " سِنين " المَفصول غيرُ سَديدٍ في بادِي الرَّأي .

والثَّاني : أنَّه جَعَلَ باب " سنين " من الشّاذّ في هذا الاستعمال ، إذ عطفه على ما بَيَّن أنَّه شاذٌ كما تقدّم في التّفسير ، وليس من الشّاذّ . ألا ترَى أنَّ طائفةً من النّحويين يقولون بالقياس فيه حسب ما يأتي إثرَ هذا بحولِ الله. ولا يُقال بذلك /إلا فيما كَثُرَ مِثله في الاستعمال /٨٥ ، وعلى هذا نصَّ

في " التّسهيل " [2] حَيثُ قالَ : وشاعَ هذا الاستعمال فيما لم يُكسَّر من المعوض من لامه هاء التأنيث فعدّه من الشّائع المستمر لا من الشّاذّ ، وهو هُنا قد عدَّهُ من الشّاذّ ، كما تَرَى ، فلابدَّ من صحةِ أحدِ كلاميه وعدمِ صحّةِ الآخر ، لكن ما قاله في " التّسهيل " صَحيحٌ جارٍ علَى ما ذَكره غَيره من النَّحويين ، فَثَبَتَ أنَّ ما قالَه هنا غيرُ صَحيحٍ .

والجوابُ عن الأول أنَّ ما قيلَ : في أَرضين ، من العِلّة لم يَعتبرها المُؤَلِّفُ ، وإنّما اعتبرَ فيه معنى الاستِعظامِ كما مَرَّ ، فهو عندَه كعليِّـــين لاكَسِنِيْنَ ، وإذا كان كذلك لم يَلزمه اعتراضٌ ، إذْ ليسَ قائلاً بأن هذا الجَمع في أرضٍ عوضٌ من الهاءِ المَحذوفة ؛ لأنَّه أمرٌ تَوَهّمِيٌ لا يبنى عليه ولا يُرجَعُ في قِيَاسٍ إليه .

---

(١) في (أ) فلم .

(٢) التسهيل : ١٤ .

والجَوَابُ عن الثّاني أن يُقالَ : يَحْتَمِلُ أن يكونَ مرادُ الناظمِ أنّ بـــاب " سنين " شاذٌ أيضاً حسب ما تقدّم ، غير أنَّ شذوذَه على غَيرِ جهةِ شذوذِ ما تقـدَّمَ فـإنَّ القـاعـدةَ الأصـوليـة أنَّ الشّـاذَّ على ثلاثـةِ أضـربٍ : شـاذٌ فى القيـاسِ والاستعمـالِ معاً ، وهذا هـو الذى لا يُوجد إلا فى الشّـعرِ ، أو فى[1] قليلٍ من الكلام

ومثله ابنُ جنّى بتصحيحِ عينِ[2] مفعول مما عينُه واوٌ نحو : فرسٌ مَقْـوود ورجلٌ مَعْوُودٌ ، وما ذكره الناظم من أهلين وأولى وعالمين وأخواتها هو من هذا الضّرب ، إذ ليس بشائع ، وإنّما هو قليلٌ وشاذٌ فى القياسِ دونَ الاستعمال وهو الذى يُوجد كثيراً فى الكلامِ ، ولكنّه مع ذلك غيرُ مقيسٍ ، ومثّـله ابن جنّى بتصحيحِ عينِ[3] أفـعل واسـتـفـعل فى مـثل : أخْـوَص الرّمث ، وأغـيلت المرأةُ واستحوذَ فلانٌ على البَـلد ، واستَصويت الأمرَ ، فمثلُ هذا شائعٌ فى الكلامِ إلا أنّه لم يبلغْ مبلغَ القياس ، وما ذكرتُ من باب " سنين " من هذا القَبيل عنده ، إذْ هو مع[4] شِياعه لم يَبلغ مبلغَ القِياس ، فلم يَخرج عن بابِ الشُّذوذ ، فإذًا لادَرْكَ عليه فى اطـلاق لفظ الشذوذ على القسمين لصحة الإطلاق .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) غير .

(٤) فى الأصل موضع .

وشاذٌ بعكس هذا الثّانى كماضى يَذَرُ ويَدَعُ ونحوه من مسائلِ باب الاستغناء و [1] لا حاجة بنا إلى هذا الضّرب ، والحاصلُ أن كلامَه هنا وفى "التّسهيل" صَحِيْحٌ ، وقد يَحتمل أن يكونَ مرادُ الناظمِ أن باب سنين أجرى أيضًا مُجرى الجَمع السّالم فى الإعرابِ هكذا على الجُملة ، من غيرِ تَعرض لكونه شاذًا أو غيرَ شاذٍ بل يقدّر خبرُ المبتدأ الذى هو " والسّنون وبابه " كأنّه قال : والسّنون وبابه كذلك ، أو مثل ما مرَّ ، يعنى فى الإعراب ، أو ملحق بالجمع ، كما قالَ فى باب عشرين أنّه أُلحق به ودلّ على هذا المقدّر الكلام قبله ، فيكون قد أتى بثلاثةِ أنواعٍ مما أُجرى[2] مُجرى الجَمعِ ، وليس به .

أحدها : أسماءُ الأعدادِ كعِشرين .

والثانى : بابُ سنين .

والثالث : ألفاظٌ شذّت لا ضابطَ لها .

وإنّما أخّر باب " سنين " لما تقدّم ، ولا يَبقى بعد هذا فى كلامِهِ إشكالٌ ، والله أعلمُ .

ثمَّ قالَ : " ومثلَ حينٍ قد يَرِدْ ذا البابُ " مثلَ " منصوبٌ على الحالِ من "ذا" ويريدُ أنّ هذا الباب الذى أشار إليه بقوله : " والسّنونا وبابه " قد يَردُ عن العربِ مثل حين ، أى / فى جعل الإعرابِ على النُّون ، فتعاملُ ٨٦/
النُّون فيه معاملتها فى حين ، كأنّها من أصل الكلمةِ ويُجرى الإعراب عليها ، بالرّفعِ والنّصبِ والجَرِّ بالحركاتِ ، ويَتبعها التّنوين ، لكن بشرطٍ نبّه عليه التّمثيل بحين ، وهو أن يكونَ قبلَ النُّون الياء ، كما كان

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) جرى .

ذلكَ فى لَفظ " حين " . قال فى " شَرح التَّسهيل "[1] : وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحَركات الياءَ دون الواوِ ؛ لأنّها أخفُّ عليهم ؛ ولأنَّ بابَ الياءِ فى مثلِ هذا كغِسلين أوسَع من بابِ الواوِ كالسَّيلَجُون ولأنَّ الواوَ كانت إعراباً صريحاً إذ لم يشترك فيها شيئان فلو لزمت عند الإعراب بالحركات لكان الرفعُ بالضمَّةِ معها كرفعين ، وليست الياء كذلك ، إذ لم ينفرد بها شىءٌ واحد لوجودها علماً للنصب والجرّ ، فعلى هذا تقول : فى " سنين " على ما قرر الناظمُ : أتت عليه سنين حَسَنَةٌ " وإن سنيناً يطاعُ اللّه فيها لسنين " وفى سنينك كثرةٌ ، ولا تَسقط النُّون للإضافة ، بل حُكمها حكمُ حين على الإطلاق ومما جاءَ فى ذلك فى السَّماع قولُ الشَّاعر – أنشدَه السِّيرافى –[2] :

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِيْنَهُ   لَعِبْنَ بِنَا شِيْباً وشَيَّبْننا مُرْدَا

وقول الآخر – وهو كثيِّر عزة –[3] :

حرامٌ علىَّ الدَّهرَ نَشرُ أمانَةٍ   لِذَاتِ هَوىً عِنْدِى وإنْ طالَ حِيْنُهَا
طوالَ اللّيالى ما بَقِيتُ وما مَضى   شُهُورٌ وأيَّامٌ لَهَا وسنينُهَا[4]
حَيَاتِيَ مَاغَنَّت حَمَامَةُ أَيْكَةٍ   وَمَا طَاوَعَتْ يُسْرَى يَدَىَّ يَمِينُهَا

(١) شرح التسهيل : ٩٣/١ .

(٢) شرح السيرافى : ٢٦/٥ ، والرواية فيه " ذارنى " ، وهو للصمة بن عبدالله القشيرى ، شاعر أموى ، أخباره فى الأغانى ، ١/٦ ، فما بعدها (دار الكتب) والبيت من أبيات أوردها الهجرى فى التعليقات والنوادر : ٤٨ وروايته " دعونى " ، والشاهد فى معانى القرآن للفراء : ٩/٢ ، ومجالس ثعلب : ١٧٧ ، ٣٢٠ ، وكتاب الشعر لأبى على : ٤٤ (برلين) ، وأمالى ابن الشجرى : ٥٣/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٢٠ ، والخزانة ٤١١/٣ .

(٣) لم أجدها فى ديوانه .

(٤) ساقط من (أ) .

وأنشدَ بعضُهم هذا البَيت هكذا :

أرَى مَرّ السِّنينِ أخَذْنَ مِنّى كمَا أخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلاَلِ[1]

وحكى أيضاً فى جمع مائة مئين ، ومنه قولُ حسّان بنِ ثابت – رضى الله عنه –[2] :

وَذَاكَ بأنَّ ألفكم قليـلٌ بِوَاحِدِنَـا أجَلْ أيضاً وَمِيْنُ

أراد : ومِئِين ، فحذَف الهَمـزة ، ومثل هذا فُعلَ بقُلة ، أنشد السِّيرافى[3]

مِثْـلُ المَقَـالِى ضُرِبَتْ قُلينُها [4]

وفى البُـرَةِ أيضًا[5] :

إلىَ بُرين الصُّفْرِ المَـلْويّات

---

(١) البيت لجرير من ديوانه : ٥٤٦ من قصيدة أولها :

لقد نادى أميرك باحتـمال وصَدّعَ نيّةَ آلأنسِ الحِـلاَلِ

أمن طرب نظرتَ غداة رهْبى لتنظر أين وُجّهَ بالجِمـال

ويروى بيت الشاهد هكذا " رأت مر السنين " .

(٢) ديوان حسان : ١٤٣/١ من قصيدة قالها فى هجاء أبى قيس بن الأسلت الأوسى أولها :

ألا أبلغ أبا قيس رسـولاً إذا ألقى لها سمعا تبـين

نسيت الجسر يوم أبى عقيل وعندك من وقائعنا يقـين

ورواية الديوان :

" وذلك أن .... لواحدنا "

(٣) لم أهتد إلى مكانه فى شرح الكتاب .

(٤) فى هامش الأصل قلينا قراءة نسخة أخرى .

(٥) معانى الفراء : ٩٢/٢ .

وَقَدْ فُعِل هذا ببَنِين . أَنْشَدَ السِّيرافى[1] :

وإنَّ لَنَا أَبَا حَسَنٍ عَلِيًّا أَبٌ بِرٌّ ونَحنُ له بَنِيـنُ

كَما جُمِع ما فيه الهاءِ جَمعَ سَنَةٍ ، وإن لم يُحذفْ منه شى ءٌ . وقوله : (وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِد) مَرجع الضَّمير يَحتَمِلُ وَجهين :

أحدُهما : أن يَرجع إلى الحُكمِ الذى قرَّره بقوله : (وَمِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ) ويَعنى أنَّ هذا الإعراب يَطَّرِدُ عندَ قومٍ فى سِنِين وبابه مما حذف فيه اللَّامُ وعوِّض منها الواوُ والياءُ ، والقَوم ها هنا عنده العَربُ لا النَّحويون . قال[2] فى " شَرْحِ التَّسهيل " : من العَرَبِ من يشبه سنين ونحوه بِغِسْلِين ، فيلزمه اليَاءَ ويعربُهُ بالحركات ، ومثَّل ذلك ، ثم قالَ : وإنَّما اختصَّ هذا النوع بهذه المعاملة لأنَّه أُعرب إعرابَ جَمعِ التَّصحيح ، وكانَ اللأَئقُ به إعراب جمعِ التَّكسير لخلوِّ واحده من شُروطِ جمعِ التَّصحيحِ ، ولعدمِ سلامة نظمه ، وكان جَديراً بأن يُجرى مُجرى صِنوان وقِنوان ، فلمَّا كان ذلك له مُستحقًّا ولم يأخذه نَبَّه عليه بهذه المُعاملة وكان بها مُختصًّا قالَ : ولو عُومل بهذه المُعاملة نحو : رِقِين ،

---

(١) البيت لسعيد بن قيس الهمدانى من قصيدة قالها لما قتل عمر بن الحصين السكونى ورجلا من ذى رعين من اليمن وكانا أثيرين عند معاوية رضى الله عنه قتلهما دفاعا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه فقال القصيدة التى منها البيت وأولها

لقد فجعت بفارسها رعين كما فجعت بفارسها سكون

ومنها :

ألا يا عمرو عمرو بنى حصين وكل فتى سيدركه المنون

ارجو أن تنال أمام صدق أبا حسن ونا مالا يكون

ورواية البيت فى القصيدة هكذا :

ألم تر أن والينا عليا أب بر ونحن له بنون

والقصيدة فى الخزانة : ١١٩/٣ ، والشاهد فى : ضرائر الشعر : ٢١٩ وشرح التسهيل : ٩٢/١ ، والعينى : ١٥٦/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٩٢/١ .

يعنى مما حذفت فاؤُهُ لا لامه لجازَ وكان قياساً وإن لم يَرِدْ به سَمَاعٌ . ثم نَكَّرَ أنّه لو عُومل بهذه[1] المعاملة عشرون وأخواته لكان حَسَناً ؛ لأنَّها (ليست)[2] جُمُوعاً . فكان لَـها حَقٌّ فى الإعرابِ بالحركاتِ /كسنين، وحُمل /٨٧ ذَلك الأربعين فى بَيْتِ سُحيم[3] :

وَمَاذَا يَدَّرِىْ الشُّعراءُ مِنِّى وَقَد جَاوَزتُ حدّ الأربَعِينِ

قالَ[4] : ويمكنُ أن يكونَ كَسْرُه ضَرورة . ثمّ قال[5] : وإذا جازَ لهم الانقياد إلى التَّشبيه اللّفظى فى الخُروج عن أصلٍ إلى فَرعٍ ، فالانقِيَادُ إليه فى الخُروج عن فَرعٍ إلى أصلٍ أحقُّ بالجَوازِ ، وذلك أنَّهم قالوا فى نحو : يَاسمين وشَيَاطين ، ياسمون وشَيَاطُون ، فأعربوهما إعرابَ جمعِ التَّصحيحِ تَشبيهاً للآخر بالآخر ، وإن كان نـــون بعضها أصليًا ، مع أن هذا الإعراب فَرعٌ ، والإعرابُ بالحركات أصلٌ ، فكان تَشبيه باب سِنين وظُبين بباب قَرين ومُبين أنسبَ وأقربَ .

---

(١) فى (أ) هذه .

(٢) فى الأصل لو كانت ، وما أثبته يوافقه نص شرح التسهيل .

(٣) هو سحيم بن وثيل الرياحى .

وقد أورد ابن مالك فى شرح التسهيل : ٩٣/١ قبل الشاهد بيتين ليدلل على أن القوافى مجرورة فقال : ويمكن أن يكون هذا معتبراً فى " الأربعين " من قول جرير :

عرين من عرينة ليس منا برئت إلى عرينة من عرين
عرفنـا جعفرا وبنى أبيه وأنكرنـا زعانف آخرين
وماذا يدرى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

والبيت الذى أورده المؤلف (الشاطبى) هو لسحيم بن وثيل الرياحى من قصيدة له فى الأصمعيات : ١٩ وأوردها البغدادى فى خزانة الأدب : ٤١٤/٣ ، والبيتان الأول والثانى لجرير فى ديوانه : ٥٧٧ ، ولمزيد من الفائدة عن الشاهد يُرجع إلى : المقتضب ٣٣٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١١/٥ ، ١٢ ، والعينى : ١٩١/١ .

(٤) شرح التسهيل : ٩٣/١ .

(٥) ساقط من (أ) .

فإذًا يكونُ معنى كلامِ النّاظمِ هذا الإعرابُ بالحركاتِ على حدٌ إعراب "حِين " يَطّردُ عند ناسٍ من العَرَب فى كلِّ ما كان من بابِ " سنين " .

والثّانى : أن يكونَ الضّميرُ عائداً على إعرابِ سنين وبابِهِ ، بالواوِ رَفعاً وبالياءِ نصباً وجرًا ، أى : وإلحاقه بالجَمعِ الحَقيقىّ فى الإعرابِ يطّردُ عندَ قَومٍ ، والقَومُ هنا هُنا النّحويون وهم سِيبويهِ ومُتابعوه ، فإنّ القاعدةَ عندهم : أنّ ما حُذفت لامه من الثّلاثى ، ولم يُعوض منها ألفُ الوصلِ ، فإنّ قياسه أن يُجْمَعَ بالألفِ والتّاء ، وبالواوِ والنّون، وإذا جُمع بالألفِ والتّاء لم يُرَدّ المحذوف ، وإذا جُمع بالواو والنّون غيّر أوّله إلى الكَسرِ إن لم يكن مَكسوراً ، وهذا كلّه ما لم تُكَسّرهُ العَرب ، فإن كسّرته لم يُجمع هذا الجَمعَ ، استغناء به عن هذا الجَمع ، والتّكسيرُ فى هذا النّوع شاذٌ نحو : أمَةٌ وإماءٌ وآمٍ ، وشَفَة وشِفاه ، وشَاة وشِياه ، وكان القياسُ فى بابِ "سنين" الجَمعَ بالألفِ والتّاء ، ليكون محذوفاً فى الجَمعِ ، كما كان فى المفردِ محذوفاً ، ولما لم يمكنهم ذلك فى التّكسير للزومِ ردٌ المحذوفِ فيه ، جَمعوه بالواوِ والنّون ، وكَسَرُوا الأوّلَ ، فكان ذلك نوعاً من التّكسيرِ ، وقد لا يكسرون وهو قَليلٌ ، وقد يكونُ الكسرُ فى النّيةِ ، إذا كان أوّلُ المفردِ مكسورًا ، ولما صحّ أن القياسَ عدمُ ردٌ المحذوفِ كان التّكسيرُ فيه شاذاً ، وكان ردّه فى الجمعِ بالألفِ والتّاءِ قليلاً كذلك ، ودلّ على قياسِ الجمعِ بالواوِ والنّون فى هذا عندَ سِيبويهِ قوله – فى بابِ جَمعِ الرّجال والنّساء –(١) : ولو سَمَّيتَ رجلاً برُبَة فى لغةٍ من خفّف [*فقال : ربة رجل ، فخففت ثم جمعت*] قلتَ : رُبات وربون

---

(١) الكتاب : ٢/٩٩ .

فى لغةٍ من قال : سُنون ، وقالَ أيضًا (١) : وإن جاء شىءٌ مثلَ بُرَةٍ لم تَجمعه العَرب ، ثمّ قستَ ألحقتَ التّاء والواوَ والنُّون ؛ لأنَّ الأكثرَ مما فيه هاء(٢) التّأنيث من الأسماء التى على حَرفين ، جُمِعَ بالتاء والواو والنون ولم يكسّر على الأصلِ . فهذا قِياسٌ نحوىٌّ فيما اجتمعت فيه أربعة الشُّروطِ . وهى أن يكون محذوف اللاّم ، وألاّ (٣) يعوّض منها ألفُ الوصل ، وألاّ تكون العَرب قد سُمع منها تَكسيره ، وأن يكون مؤنّثًا بالهاء ، وهذه الشُّروطُ موجودةٌ فى تمثيله بسِنِين ، فإن مفرده سنة ، وهو محذوفُ اللاّم ، غيرُ لاحقٍ له ألف الوَصل ، ولا سُمِعَ له جَمعُ تكسيرٍ ، وهو مؤنّث /بالهاءِ، فلا يُلحق به ما لم يُحذف لامه وإن جُمع هكذا ٨٨/
فشاذٌّ نحو : حَرَّة وحرون وأرض وأرَضُون وإوزة وإوَزُّون ، وكذلك ما لحقته ألفُ الوصلِ ، لايُجمع إلاّ شاذًا نحو : بنون فى ابن ، وكذلك ما جُمع تَكسيراً يشذُّ جمعه هكذا نحو: ظُبَةٍ وظُبًا وظُبِون وبُرة [وبُرًى] وبُرون ، وكذلك ما لم تكن فيه الهاءُ نحو : أخٌ وأبٌ . فقولهم : أخون شاذٌّ ، وكذلك لايلحق به على مقتضى الشّرط الأول ما حذفت فاؤُهُ ، لأنَّ جمعه عنده بالواو والنُّون قليلٌ نحو : رِقَةٌ ورِقون ، ولِدةٌ ولِدون ، نَصَّ على ذلك فى " شَرح التَّسهيل " (٤) ثم إنَّ تمثيلَهُ بالجمعِ مكسورَ الفاءِ دلَّ على طَلَبِ هذا التّغيير فى المَجموعِ جمعَ سنين ، إذ غُيِّر من الفَتح إلى الكسرِ فكذلك يَنبغى أن يكونَ المَضموم الفاءِ كثُبة . تقول : فيه ثِبُون ،

(١) الكتاب : ٢/١٠٠ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) ولا .

(٤) شرح التسهيل : ١/٩١ .

* * مابين المعقوفين ساقط من الأصل وهو فى نص كتاب سيبويه ٢/٩٩ .

وفى قُلَة قِلون .

فإن قُلتَ : فإنَّ المَضمومَ الفَاءِ فيه وَجهان : الكَسْر وبقاؤُه على حاله ومثاله يُعطى وجهاً واحداً وهو الكَسرُ . قيلَ : نعم . وهو مراده هنا وإن أجازَ فى " التَّسهيل " (١) الوَجهين . فإنّ ظاهرَ كلامِ سيبويهِ أنَّ البَقَاء على الضمِّ قَليْلٌ ، فلذلك لم يُنَبِّه عليه ، وهو حَسَنٌ .

فإن قيلَ قوله : (وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ) إذا حملته على هذا التَّفسير الثَّانى اقتضى أن قوماً آخرين قائلون بعدمِ اطّراده ، فمَن هؤلاءِ القوم ؟

فالجَوابُ : أنَّ ظاهرَ كلامِهِ فى " التَّسهيل " القولُ بعدمِ الاطّراد ، ألا تراه قالَ : وشاعَ هذا الاستعمال فيما لم يُكسر من المعوض من لامه هاء التأنيث فلم يلتزم فيه القيــاس ، بل أَخبَرَ بشيَاعه فحسب ، فدلّ ذلك على أنه عنده غيرُ مطّرد ، وأيضاً فإنّ الجُزولى(٢) قالَ : وربَّما جاءَ هذا الجَمع فيما لا يَعقِل عوضاً من نَقص الكَلِمَةِ لفظاً أو تَوَهُّماً كسنين وأرضين وإوَزِّين فهذا الكلامُ أيضًا ظاهرٌ فى عدم القياس والاطرادِ ، ولا يَبعُدُ أن يكونَ ثمّ مخالفٌ غيرُ مَن نكر ، وبمثل هذا يَخرُجُ قصيرُ الباعِ مثلى عن عهدةِ النَّقل ، وقد يمكن فى هذا الكلامِ وجهٌ ثالثٌ من التَّفسير ، وهو أن يكونَ شاملاً للتفسيرين معاً ومتضمّناً للمسألتين، ويكون المرادُ بقومٍ فى قوله : (وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطّرد) النَّحويين خاصةً . أمّا فى التَّفسير الثانى فقد ظَهَرَ ، وأمَّا فى الأوّلِ فقد نَصّ السّيرافى على أن كثيراً من النحويين أجازوا فى المنقوص الذى يجمع بالواو والنُّون أن يعربَ فى النُّون وتلزمُ الياء قالوا : لأنَّ النونَ قامت مقامَ الذَّاهبِ من الكلمةِ ، ولو كانَ الذَّاهبُ موجوداً لكان الإعرابُ فيه كسائرِ المفرداتِ ، فكذلك

---

(١) التسهيل :

(٢) الجزولية : ٦ (الأزهرية)

يكونُ ما قامَ مقامَه ، وأنشدَ على ذلك الأبيات المُتَقَدِّمَةِ ، فإذاً يكون الضَّمير عائداً على معنى ما ذَكَرَ من الحكمين كما قال رُؤْبَةَ :

كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ

وَقَدْ تَقَدَّمَ (١) مِثْلُهُ .

* * *

ثُمَّ قالَ (٢) :

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ... فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

نونَ منصوبٌ بـ " افْتَحْ " و" ما " مَجرورةُ المَوضعِ عَطفاً على مَجموع وهي عبارةٌ عما جَرى مَجرى الجَمع ممَّا تقدَّم /، و" به " متعلِّق بـ ٨٩/ " التحَقْ " والضَّمير عائدٌ على مَجموع ، وفاءُ " فَافْتَح " فاءُ جوابِ شَرطٍ مَحذوفٍ ، دلَّ عليه تقديمُ معمولِ افتح ، والتَّقديرُ : مهما يكُن من شيءٍ فافتَح نونَ مجموعٍ وما التَحق بالمجموع ، والتَحقَ افتَعَلَ من قولهم : لَحِقْتُ فُلاناً ولحِقْتُ به لِحاقا وألَحقته أيضاً ، ومنه في القُنوت(٣) " إنَّ عذَابَكَ (الجِدَّ) بالكَافِرِيْنَ مُلْحِقٌ " أيْ : لاحقٌ ، ولحاق غير المَجموع به هو كونه أعرب بإعرابه ، ويريد أن النُّون اللاحِقة للمَجموع وما جَرى مَجراه يلزمُ فَتحها ، ولا يَجوزُ فيها الضَمّ مُطلقاً ، ولا الكَسر إلاّ قَلِيلاً يحفظُ ولا يقاسُ عليه ، وكان أصلها أن تكونَ ساكنةً ، لأنَّها في مقابلةِ

---

(١) ص (١٨٣) .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) مصنف ابن أبي شيبه : ٣٠١/٢ . وينظر : الزاهر لابن الأنباري : ١٦٦/١ .

التَّنـوينِ والتَّنـوينُ سَاكنٌ ، فكذلك كان الأصلُ فى مقابله ، وأيضاً أصـلُ البناءِ السُّكون ، وإنَّما حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحَرَكَةُ فتحةً ، لأنَّها أخَفُّ من الضَّمةِ والكَسْرَةِ ، وأيضاً فلِمَا يلزمُ فى الضَمِّ والكَسرِ من تَـوَالى الأمثـالِ . أمَّا الضَمَّـةُ فكان يلزم باجتماعها مع الواوِ اجتماعُ الأمثالِ ، وأمَّا الكَسْرَةُ فكذلك إذا اجتَمعت مع الياء ، يلزم اجتماع الأمثال فانتقلوا إلى ما ليس فيه ذلك من الحركات وهى الفَتحة ، وأيضاً فللفَرقِ بينها وبينَ نونِ التَّثْـنية .

وقـوله : (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرَهِ نَطَـقْ) أراد به أنَّ الذين كَسَرُوا هذه النُّون من العَرب قليلٌ ، وإنَّما ذكر قِلَّة النَّاطقين بالكسرِ مع أنّ قَصده قِلّة المنطوقِ به ، لأنه إذا قَلّ مَنْ نَطَقَ بالكسرِ فقد قلّ الكَسرُ فى نَفسهِ ، فاستغنى بذكر السَّبَبِ وهو قِلّة النَّاطقين ، عن ذكر المُسبب وهو قلّة الكَسرِ ، وأطلقَ لفظ القلَّة ها هنا ومُراده به الشُّذُوذُ ، وغالبُ استعماله له(١) مُراداً به ما جاءَ فى الكَلام قَليلاً ، لا على ما اختَص بالشّعر ، كما أنَّ أصلَ استعماله للفظ الشُّذُوذِ أن يكونَ مراداً به الاختصاص بالشّعرِ كما تقدَّم ، لكن قد يَخرج عن هذا الأصل فيُطلق الشُّذوذ(٢) على ما جاءَ فى الكلامِ ، كما قالَ : فى أهـلين ونحـوه ، ويطلق لفظُ القلَّـةِ على الشّاذّ كهذا المَوضع ، اتساعًا واتكالاً على فهم المقصود ومثالُ كسرِ نونِ المَجموع حَقيقة قولُ الشَّاعرِ وهو سُحَيْمُ بن

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

وَمِثْلِ فيما ذكره الجَوهرى (١) :

عَرين من عُرينة ليس منـا	بَرِئْتُ إلى عُرينــة من عَرين
عَرفْنَا جَعْفَراً وَبنِى عُبَيْـدٍ	وَأنْكَرْنَـا زَعَانِفَ آخَـــرِيْنِ

وقالَ ذو الإصبع العَـدْوَانِى (٢) :

إنّى أبىٌّ ذُو محَافَظَـــــــةٍ	وَابنُ أبىٍّ أبِىٍّ من أبِيِّيـــــن
لا يُخْرِجُ القَسْرُ مِنِّى غَيْرَ مابيه	وَلاَ ألِيـنُ لِمَن لا يَبْتَغِى لِينِى

ومثال ذلك فيما جرى مجراه قول سحيم (٣) :

---

(١) أنشد الجوهرى البيت الأول فى الصحاح : ٢١٦٣/٦ (عرن) ونسبه إلى جرير والبيتان لجرير فى ديوانه : ٥٧٧ .

قال البغـــــدادى فى الخزانة : ٣٩١/٣ والبيت آخر أبيات أربعة لجرير خاطب بها فضالة العرنى ، أوردها محمد بن حبيب فى المناقضات ، وبيت سحيم هو :

* وقد جاوزت حد الأربعين *

فقط ، ولم أجد من نسبها إلى سحيم إلا ابن مالك في شرح لتسهيل : ٩٣/١ على أن ابن مالك نفسه أوردهما فى شرح الكافيـــــة : ٢٠٠/١ ولم ينسبها والبيان فى ضرائر الشعــــر : ٢١٩ ، والتصريح : ٧٩/١ . وينظر ما تقدَّم فى ص ١٩٥ .

(٢) هو حرثان بن محرث شاعر جاهلى من عدوان بن عمرو سمى " ذو الإصبع " لأن له أصبعا زائــدة .

أخباره فى الشعر والشعراء : ٧٠٨/٢ ، والأغانى : ٧٩/٣ واللآلى للبكرى : ٢٧٩/١ .

والبيتان فى ديوانه : ٩٣ ، ٩٥ من قصيدة أولها :

يا من لقلب شديد الهم محــزون	أمِـنْ تذكر ريا أم هـــــارون
أمس تذكرها من بعد ما سخطت	والدهر ذو غلظة حينا وذو لـــين

وهما غير متتالين فى ديوانه .

(٣) بيتا سحيم فى الأصمعيات : ٦ ، والكامل : ٣٠٤/١ ومجالس ثعلب : ٢١٣ وإصلاح المنطق : ١٥٦ وأغلبهم يورد البيت الأول منهما فقط .

وماذا يَدّرى الشُّعراء منِّــــى وقد جاوزت حد الأربعـــــينِ
أخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أشُـدّى ونَجَّدنِى مُدَاوَرَةُ الشُّـــــؤُونِ

وفى الحَمَاسة[1] :

أقُولُ حِينَ أرَى كَعْباً وَلِحْيَـتَهِ لاَ بَارَكَ اللّه فِى بِضْعٍ وسِتِّينِ
مِنَ السِّنِينَ تَمَلأَّهَا بَلاَ حَسَبٍ وَلاَ حَيَـاءٍ وَلاَ عَقْلٍ وَلاَ دِيـــنِ

وقـوله : (ونُـونُ مـا ثُنِّى وَالـمُلْحَقِ بِهْ) إلى آخـره ، يعنى أنَّ نونَ الـمُثَنَّى من الأسماءِ حقيقةً وما أُلحق به مما ليس بمثنًى حقيقةً استَعملوه بعكس نون الـمَجموعِ وما لَحِقَ به . أى :جَعَلُوا كسرَ النُّون منه واجِباً وقلَّ من /نَطَقَ بفتحه ، ومعنى العَكس لُغـةً : ردُّ آخرِ الشئِ أوله ، ومنه ٩٠/ عكس الوليَّة وهى النَّاقةُ الـمَتروكة عندَ قَبرِ صاحِبها ليُحشر عليها بزَعمهم كانُوا يربطونَها معكوسةَ الرَّأسِ إلى مُؤَخَّرِها مما يَلى صَدرِها وبَطنها ويقال : مما يلى ظَهرها ويَتْركُونها هُناك[2] حتَّى تَموت جُوعاً وعَطَشاً ، وعلى هذا الـمَعنى جاءَ فى اصطلاحِ أهلِ الـمَنطق ، فالعَكس فى القَضيِّة عندهم هو تَصيير موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً ، على وجهٍ يصدق الكلام به ، فالعَكس فى كلامِ النَّـاظمِ أن تَقـول : فاكسر وقلَّ من بفتحه نطق ، وذَلك راجـعٌ إلى الكلامِ الأوَّلِ ، وهو قوله : (فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) وهو الـمُنعكس هنا ، وإنَّما حُرِّكت[3] النُّـون هـنا لالتِقَاءِ السَّـاكنين ، وخُصَّت بالكسرِ على أصلِ التقاءِ السَّـاكنين ومثال فَتحها قول

(١) الحماسة : ٤٩٣ (رواية الجواليقى) واللسان : (بضع) عن الحماسة لبعض العرب .
(٢) فى (أ) هنالك .
(٣) فى (أ) حركة .

حُميد بن ثَوْرٍ(١) :

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وقالَ الآخرُ (٢) :

فَعْلَتُهُ لاَ تَنْقَضِى شَهْرَيْنَه شَهْرَىْ رَبِيعٍ وَجُمَادَيَيْنَهْ

وأَنْشَدَ السِّيْرَافِىُّ وغَيْرُهُ(٣) :

أعْرِفُ مِنْهَا الأنفَ وَالعَيْنَانَا وَمِنْخِرَيْنِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا

ويَرِدُ على النَّاظم سؤَالاَن :

أحدُهما : أنَّه عبَّر هنا بالكسرِ فى قوله : (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) والكسرُ إذا أُطلقَ فى الاصطلاحِ المَعهودِ فالمُرادُ به كسرُ البناءِ ، لا كسر الإعراب ، وإذَا كانَ كذلك أشكل هذا الإطلاق ؛ إذْ لا دَليلَ على كونه كسرَ بناءٍ ، لاحتمال أن يكونَ كسرَ إعرابٍ ، بل ثَمَّ مَا يَدُلُّ على كونه كَسْرَ إعرابٍ ، وهو أنَّه لم يأتِ جميع ما استَشهد به على الكَسرِ إلا مع تقدُّمِ عاملِ الجرِّ على ذِى النُّون كقولِهِ : (مِنْ أَبِيِّينِ) وقول الآخر :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ *

(١) هو حميد بن ثور بن عبدالله . من مخضرمى الجاهلية والإسلام ، وقيل إنه أدرك الرسول - صلى الله عليه وسلم - ورآه . وتوفى فى خلافة عثمان بن عفان ، أخباره فى الشعر والشعراء ، ٨٧ ، ومعجم الأدباء : ٨/١١ ، البيت فى ديوانه : ٥٥ ، ومعانى القرآن للفراء : ٤٢٣/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٧ .

(٢) البيتان لامرأة من فقعس ، وهما فى ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٢/٤ ، والخزانة : ٣٣٨/٣ .

(٣) البيتان لرجل من ضبة ، قال أبوزيد فى النوادر : ١٦٨ أنشدنى المفضل لرجل من ضبه هلك منذ أكثر من مائة سنة . وقد تنسب إلى رؤبة ديوانه : ١٨٧ .

وهما فى ضرائر الشعر : ١١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٧/٤ والخزانة : ٣٣٦/٣ .

وقولُ الآخرِ : (وَفِى بِضْعٍ وسِتِّيْنِ) ولم يأت فى حالةِ رفعٍ ولانصبٍ ، فدلَّ ذلك على أنَّه جارٍ على مُقتضى العاملِ ، وقد نصَّ فى " شَرْحِ التَّسهيل " [1] على جوازِ كونِها كسرةَ إعرابٍ وقد تَقدَّم التَّنبيه على شىءٍ منه ، وعلى القطع بهذا الاحتمال حَمل الأخفش الأصغر[2] والأعلم[3] هذا النَّحو فقال الأخفش فى بيتِ ذى الإصبع جعله بمنزلة الجَمع المُكَسَّرِ ، وجعل إعرابه فى آخره ، كما يفعل فى فتيان وغلمان فيقول : هؤلاء أبينٌ فاعلم ، ورأيتُ أبيناً فاعلم ومررت بأبينٍ فاعلم ، ونحو هذا ذكر الأعلم فى بيتِ الحَماسةِ إلاَّ أنه قال : وهو فى الستِّين ونَحوها من العُقودِ أمثلُ منه فى المُسلمين ونَحوه ؛ لأنَّه لفظٌ مُخترعٌ للعُقُودِ غيرُ جارٍ [4] على واحد [4] ، فهو أشبه بالوَاحدِ الذى إعرابه بحركة آخره من المُسلمين ونَحوه ، وإذَا ثَبَتَ هذا كانَ قطعه بأنَّه كَسرُ بناءٍ مُعْتَرَضاً عَليه .

والجَوَابُ من وَجهين :

أَحَدُهُما : أنَّ النَّحويين لم يتَّفِقُوا على ما قال الأخفش والأعلم ، بل منهم

---

(١) شرح التسهيل : ٩٣/١ .

(٢) الأخفش : (؟ - ٣١٥ هـ)

هو أبو الحسن على بن سليمان بن الفضل سمع ثعلباً والمبرد وغيرهما ، أخباره فى تاريخ بغداد : ٤٣٣/١٢ ، وأنباه الرواه : ٢٧٦/٢ ، ومعم الأدباء : ٢٤٦/١٣ .

ورأى الأخفش هذا يظهر أنه فى كتابه : " الاختيارين " إلا أن النص فقد بفقد الجزء الأول منه فالمطبوع الجزء الثانى فقط .

(٣) الأعلم : (٤١٠ - ٤٧٦ هـ)

هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمرى الأندلسى ، شارح أبيات سيبويه والحماسة وغيرهما ، أخباره فى : معجم الأدباء : ٣٠٧/٧ ، وإنباه الرواه : ٥٩/٤ ، ونكت الهيمان : ٣١٣ ، والنص فى شرحه للحماسة .

(٤-٤) ساقط من (أ) .

من ادَّعى أنه كَسْرُ التقاءِ السَّـاكنين ، نصَّ ابنُ جِنِّى فى " التَّنْبيه "[1]

على أنَّ الـمُبَرِّدَ قالَ بذلِكَ فى قولِ سُحَيْمٍ :

* ... حَدَّ الأَرْبَعِـــينِ *

وحَمَلَ عليه ابنُ جِنِّى قولَ الآخرِ : (فِى بِضْعٍ وَسِتِّيْن) و[2] ذكر أنَّـه فَعَـلَ ذلك ضَرورةً ، ولذلك فَتَـحَ نـون " السِّـنين " فى البيتِ/ الثَّـانى /٩١ على الأصلِ كما ذكر الأعـلم فى مذهبه أنَّ ذلك ضَرورة وإلى هذا ذهب الـمُؤَلِّف فى "التَّسـهـيل" ، وإن أمكنَ عنده الوَجـه الآخـر ، ويَظهـر هذا الـمَذهب من كثيرٍ من النَّحـويين وإذا كان كذلك لم يَبعد أن يكونَ ذهبَ إلى رأى من رآه كسرَ بنـاءٍ .

والثَّـانى : أنَّ الـمَذهبين فى حقيقةِ المسألةِ لا فرقَ بينهـما ؛ لأنَّ الجـميعَ ضَرورةٌ . فإنْ قُلْتَ : بَلْ الفَرقُ بَينهـما ظَاهرٌ فى التَّفريعِ عليهما ألاَ تَرى أن القائلَ بأنَّه كسرُ بناءٍ يلتزم أنَّه إن اضطر إلى الكسرِ كَسَرَ ، وإن تَقدم عامل النَّصب ؛ فيكسر النُّـون فى نَحو : رأيتُ الزَّيدين ، وجاوزتُ الأربعين بخلافِ القائلِ بأنَّه كَسرُ إعرابٍ ، إذ لا يَتَـأَتَّى إلاَّ مع عامل الجَرِّ كالشَّواهدِ المتقدمة .

فالجوابُ : أنَّ هذا ليس بفرقٍ فى حقيقةِ قَصدِهِ ، إذ كـلامـه وكـلام غَـيره فى المسـألةِ فى تَوجيـهِ شَىءٍ مَسـمـوعٍ ، لا فى القِيَـاس عليه ، فطائفة تقولُ : إنَّـه كسرُ إعرابٍ ، وأُخرى تقول : كسرُ بناءٍ ، وكلا القولين لا ينبنى عليه فى ذلك الـمَسموع شىءٌ ، وإنَّما يُحتـاج

---

(١) " التنبيه " هـو المسمى شـرح مستغـلق الحـماسة ، وإعراب الحماسة ، والنص فى التنبيه : ورقة : ٩٩ .

(٢) ساقط من الأصل .

إلى الفَـرقِ الـمَـذكـور ، ويكون مُـفـيـدًا حـيـثُ يُتَكَـلَّمُ فى القِيَـاسِ على ذلك الـمَسموعِ، وذلك من بابِ[1] الضَّرائرِ الشِّعرية ، وهو لم يَتَعَرَّض لذلك ولا غيرُه، حين وجَّهـوا الـمَسموعَ ، فإذًا لا فرقَ بين القَولـــين فى هذا القَصد . نَعم يبقى الاعتِذارُ عن تَعـبيره بالكسرِ فى هذا الوَجهِ وهو قـريبٌ ، إذ الكسرُ الـمُطلق يطلق على كسرِ الإعرابِ ، كما يُطلق على كسر البناءِ ، وهو على هذا الاطلاق أعم من كَونه كسرَ بناءٍ ، أو كسر إعرابٍ ، فعبَّر بالعِبَارةِ العامَّةِ تَحاميًا أن يلتَزم أحد المذهبين ، أو فَسْحًا لمجالِ النَّظر فى المدركين ، واللهُ أعلمَ .

والسُّؤَالُ الثَّـانى : أنَّ قولَ النَّـاظِمِ : (ونُونَ ما ثُنِّى والـمُلْحَقِ بِـهْ بعَكْس ذَاكَ استَعْمَلُوهُ) يَقتضى أنَّ الفتحَ قد سُمِع فيما أُلحق بالـمُثنى ، وهو اثنان واثنتان ، كما كان مَسموعاً فيما لحق بـالـمَجموع ولم يَحكه أحدٌ من النَّحويين فى اثنين ولا اثنتين ، ولا فيـمـا أشبـههـمـا فـيـمـا أعلمُ ، فكان الأولى أن يخص القَليل بما ثُنى وحده .

والجَوَابُ : أنَّ قولَه : (ونُونَ ما ثُنِّىَ والـمُلحَقِ بِـهْ) شىءٌ واحدٌ لا شيئان وإنَّما يعنى أنَّ كلَّ ما كان مَرفوعاً بالألفِ ، ومَنصوباً ومَجروراً بالياءِ ، فإن نَونَـــه قد تُفـتح فى بعضِ المواضِعِ فـلا يلزمُ فى الفَتـــحِ ، وإن كان قليـلاً أن يأتى فى كلِّ قسم من أقسامه ، بل فى أىِّ قسمٍ أتى يلزم وجوده فى الجُملة ، كما تقدَّم فى الاستشهادِ عليه ، وكذلك قوله : (ونُوْنُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَـقْ) معناه أنَّ كلَّ مَرفوعٍ بالواوِ ، ومنصوبٍ ومجرورٍ بالياء ، قد تُكسر نونه قَليلاً ، فالبابُ واحدٌ وإنْ كانَ الكَسْرُ قد حَصَلَ فى الـمُلحق كما تقدَّم ، لكنه لم يُعَيِّنْه النَّاظم من حيثُ قال : (وَمَـا بِهِ الْتَـحَقْ) ، بل من حيثُ الجُملة ، واتَّفق أن وجد ذلك

(١) فى باب .. قراءة نسخة أخرى فى هامش الأصل .

فى المُلحق وهذا حَسَنٌ فى[1] الجَوَابِ فتدبَّره ، وبالله التَّوفيق .

وقوله : " فانتَبِـه " معناه انتَبه لتَحقيقِ العَكس وتَنزيله على كلامِ العَرَبِ/ ٩٢/

* * *

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَـــا يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسمًا قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِـــلْ

هذا نوعٌ آخرُ من أنواعِ النِّيابة ، وهو من (المَواضع)[2] التى تنوب فيها الحَركات عن الحَركات على غير[3] ما تقدَّم ، وذلك مَوضعان : أحدُهما : جمعُ المؤنَّثِ السَّالمِ وما جَرى مَجراه . والثَّانى : الاسمُ الذى لاينْصَرف ، فأخذ أولاً فى ذكرِ جمعِ المؤنَّث السَّالم ، فبَيَّنَ أنَّ ما جُمع بالألفِ والتَّاء حكمه أن يكونَ فى الجرِّ والنَّصب معاً مكسوراً ، على أنَّ الكسرةَ هى العلامةُ فى النَّوعين فتقولُ : مررتُ بالهِندات ، ورأيتُ الهِندات . قالَ اللهُ تعالى :[4] ﴿ إنَّ المُسلِمِينَ والمُسلِمَاتِ والمُؤمِنِينَ والمُؤْمِنَاتِ ... ﴾ إلى آخرِ الآيةِ . وأمَّا الرَّفعُ فَسَكَت عنه ، لأنَّه دَاخلٌ له فى حُكمِ الكُلِّيَّةِ التى قدمها فى قوله[5] (فَارْفَع بضَمٍّ ..) إلى آخره فلم يَحتج هاهنا إلى ذكر ذلك ، لأنَّه إنَّما يذكر ما خالف تلك الكُلِّيَّة ،

وهنا يقال له : كان الأولَى ألاَّ تذكرَ الجَرَّ ؛ لأنَّه بالكَسرِ وقد تقدَّم

---

(١) فى (أ) من الجواب .

(٢) فى الأصل : " الأنواع " .

(٣) فى (ب) على الوجه ما تقدم .

(٤) سورة الأحزاب : آية : ٥٣ .

(٥) قراءة نسخة أخرى فى هامش الأصل .

الكلّية وإنّما يخالفها هذا النوع فى النَّصْبِ خاصةً ، ووجه ما فَعَـلَ من ذلك أنّـه لم يقصد الإخبار بحكمِ الجرِّ ، بل قَصَدَ الإخبَارَ بالـمُشاركةِ الحاصلةِ بينَ النَّصْبِ والجَرِّ ، فكأنّه أراد بيانَ حكمِ النَّصبِ ، وبَيَـانَ كونِهِ مُشـارِكاً للجَرِّ ، كما شَاركه فى التَّثْـنيةِ والجَمعِ الذى على حدِّها ، وقدَّم الجَرَّ فى قـولِهِ : (يُكْسَرُ فى الجَـر وفى النَّصبِ) لأنَّـه الأحقُّ بالكسرةِ كما تقدَّم ، وإنَّما كان النَّصبُ ها هنا تابعاً للجر فى كونه بالكَسرةِ ، لأنَّـه نَظيرُ جَمعِ المذكَّر السَّالِم ، وجمعُ المُذكَّرِ السَّالِمِ حُمِلَ فيه النَّصب على الجَرِّ فى كَونه باليَاءِ ، فكذلك حُمِلَ النَّصب هاهُنا على الجَرِّ فى كونه بالكَسرَةِ ، لنوع من المُقَابَلَةِ ، كما جَعَـلُوا ها هُنا التَّنوين فى مقابلة النُّـون هُنالك ، فلم يَزَل مع وجودِ مانعِ الصَّرْفِ فى اللُّغةِ الفُصحى ، كما لَم تَزَل النُّـــون هنالك .

وقولُه : (مَعاً) أتى به على مَعنى التَّوكيد لإثباتِ مشـاركةِ النَّصبِ للجرِّ فى الكسرِ ، ثم نَكَرَ مـا أُلحق بهذا الجَمع فى الإعراب ، وإنْ لم يكن منه حَقِيْقَـــةً . فقال : (كذا أُولاتُ) وهو بمعنى ذَوَات : اسمُ جمعٍ لذات ، مُـؤَنَّث ذى بمعنى صـاحب ، وأراد أن حكمَ " أولات " حكمُ هذا الجَـمعِ من النّصب بالكسرةِ كالجرّ ، كقولِه تعَـالى[1] : ﴿ وإنْ كُنّ أولاتِ حَمْـلٍ فَأنْفِقُوا عَلَيْهِنّ ﴾ ورفعه بالضّمةِ من مقتضى الكليّة الأولى ، كقولِهِ تَعالى[2] :

﴿وَأُولَاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْـلَهُنَّ ﴾ .

---

(١) سورة الطلاق : آية : ٦ .

(٢) سورة الطلاق : آية : ٤ .

ثُم قالَ : (وَالَّذِيْ اسْمَا قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَاتٍ ..) إلى آخره يَعنى أنَّ الذى سُمى بهِ من هذه الجُموع يُقبَلُ فيه هذا الحُكم ، أى : الإعرابُ كإعرابه قبل أن يسمى به [1] ومثَّل بأذرعات . قال ابنُ سِيْده [2] : هما مَوضعان ، وقال الجَوْهَرِى[3] مَواضعُ بالشَّامِ تُنسب إليها الخَمْرُ ، وأنشد لأبى ذُؤَيْبٍ الهُذَلِى[4] :

فَمَا إِنْ رَحِيْقٌ سَبَتْهَا التِّجا رُ مِنْ أَذْرِعَات فوادى جَدَرْ

وهو اسمٌ علمٌ لها ، وأنشد سِيبويه لامرئِ القَيْسِ[5] :

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

ومثله : " عَرَفَات " حكمه هذا ، وهو اسمٌ / علمٌ للموضعِ المعروف /٩٣ واستَدلَّ سيبويهِ على ذلك بقولهم : " هذه عَرَفَات مُباركًا فيها " فنصب مباركاً على الحالِ ، ولو كان نَكرةً لجرى عليه صفةً ، وبأنَّه لو كان نكرةً لدخلت عليه الألفُ واللاَّم ، وهى لا تدخل عليه ، ولم يُفصِّل النَّاظم فى حكمِ هذا الجمع بعد التَّسمية بين كونه منوناً وكونه غيرَ منونٍ ، بل أطلقَ القَول فى إعرابه هكذا ، ولم يلتَفِت إلى صَرفٍ أو غيره ، والإطلاقُ صحيحٌ ، فقد ذَكَرُوا أنَّ للعربِ هنا وَجهين :

أحدُهما : بَقَاءُ التَّنوين كما كان قَبلَ التَّسميةِ به ، وهى اللُّغةُ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) المحكم : ٢/٥٩ .

(٣) الصحاح : ٣/١٢١١ (نرع) .

(٤) شرح أشعار الهذليين : ١/١١٥ من قصيدة لأبى ذؤيب أولها :

عرفت الديار لأم الرهين بين الظباء فؤادى عشر

(٥) البيت فى الكتاب (بولاق) : ٢/١٨ (و (هارون) ٣/٢٣٣ . .

الفَاشِيَةُ وبها نَزَلَ القُرآن .

والثَّــانى : تركُ صَرْفِهِ ، إلاَّ أنَّ مَن لَم يَصرِفْهُ من العَرَبِ قسمان : فمنهم من يَتْرُكُه على حالِهِ كما لو كَان مُنَـوَّناً ، فيَنْصِبَه ويجرُّه بالكسرةِ فيقول : هذه عـرفـاتُ ، ورأيتُ عـرفــاتِ ، ومـررتُ بعـرفـــاتِ ، وعليـه أنشـد بعـضُـهم بيتَ الأعشَى[1] :

تَخَــيَّرَهَا أَخُو عانات شَــهْراً

ومنهم مَنْ يَجعله مثل : أرْطَاةَ ، إذا سُمى به ، فيَجرُّهُ ويَنصبُهُ بالفَتحةِ فيقول : رأيتُ عَرَفَــاتَ ، ومَرَرْتُ بِعَرَفَاتَ ، وعليه أنشدوا :

تَخَــيَّرَهَا أَخُو عَانَـــاتَ شَهْراً

وقول امرئ القَيس[2] :

تَنَــوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَـــاتَ

وقول الهُـذَلِى[3] :

مِنْ أَذْرِعَـــاتَ فوادى جَــدَرْ

---

(١) ديوان الأعشى (الصبح المنير) والبيت بتمامه

تخيرها أخو عانات شــهرا ورجى أولها عاما فعـــاما

من قصيدته التى أولها :

عرفت اليوم من تيا مقــاما بجو أو عرفت لها خيـــاما

والمنشد هو المبرد فى المقتضب : ٣٣٣/٣ ، وفيه : " دهراً " .

(٢) ديوان امرئ القيس : ٣١ ، والبيت بتمامه

تنورتها من أذرعات وأهـلها بيثرب أدنى دارها نظر عـالِ

(٣) هو أبو ذؤيب ، وقد تقدم ذكره .

بفتح التَّاء في الجميع . قال ابنُ خَروف[1] : كذا وَقَعَ بخطٍّ [2] ابن خَالَوَيه [3] ، يعني بيتَ الهذَلِيِّ ، بفتحِ التَّاءِ وهذه اللُّغة الأخيرة نادرةٌ فلم يَعتبرها النَّاظمُ ولم يُشرْ إليها ، وإنَّما أشارَ بمقتضى إطلاقه إلى اللُّغتين المتقدمتين ، والإشارةُ بذا في قوله : (فِيْه ذَا أَيْضاً قُبِلْ) إلى النَّصب بالكسرِ المُتقدم الذِّكر ، أي أن هذا الحكمَ مَقبُولٌ فيما سُمِّي به من هذا الجمع وبَقِي في هذا الفَصل مُشَاحَّةٌ لفظيَّة في مواضعَ ثلاثةٍ من كلامه :

أحدُها : قوله : (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) فأطلقَ القولَ في التَّاءِ والألفِ ، ولم يقيِّدهما مَعا بالزِّيادة ، ولابُدَّ من ذَلِكَ ، لأنَّ عبارته إنْ دَخَلَ فيها الهِندات والزَّينبات ، فكذلك يَدخُلُ تحتها نَحو : قُضاة وأبيات ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَصدُقُ عليه أنَّه مجموعٌ بالألفِ والتَّاء ؛ لأنَّ ألفَ قُضاةٍ منقلبةٌ عن أصلٍ ، لا زَائدة ، وتاءُ أبياتٍ[4] أصلٌ لا زائدة ، فلم تَجتمعا معاً في الزِّيادة ، فَلَم يَكن من الجَمعِ السَّالم بالألفِ والتَّاءِ ، فالحاصِلُ أنَّ جَمْعَ التَّكسيرِ يدخلُ عليه ما كان آخره ألفٌ وتاءٌ ، فيقتضي أنَّه يُنصب بالكسرِ وهذا غيرُ صَحيْحٍ ، ولأجل هذا قَيَّد الألفَ والتَّاء بالزِّيادة في " التَّسهيل "[5] حين ذَكَرَ نيابةَ الكسرةِ عن الفَتْحَةِ وعيَّن لذلك نَصب أولات ، والجَمع بالألف والتاء الزَّائدتين ، وبيَّن في " الشَّرحِ " [6] أنَّه تحرَّز مما ذكرتُه ، فكان ينبغي أن يَتَحَرَّزَ هنا من

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ٧٢ (قطعة في التيمورية) .

(٢) في (أ) " لخط " وما في الأصل يوافقه ما في شرح ابن خروف .

(٣) ابن خالوية : (؟ - ٣٧٠ هـ) .

أبو عبدالله الحسين بن أحمد ، نحوي لغوي مفسر ، أصله من همذان وتصدر بحلب

أخباره في إنباه الرواة : ٣٣٤/١ ، ويتيمة الدهر : ٧٦/١ .

(٤) في (أ) التائيث .

(٥) التسهيل .

(٦) شرح التسهيل : ١٠٩/١ .

ذلك أيضاً .

والثّاني : قوله : (وَالَّذِيْ اسْمًا قَدْ جُعِلْ) جُعِلَ هنا بمعنى صُيِّرَ ، أي : لم يَكُن اسماً ثم صارَ اسماً ، وهذا اللّفْظُ غيرُ مبيِّنٍ للمَقصود ، لأنَّ أذرعات مثلاً لم يكن غير اسمٍ ، ثم صيِّر اسماً ، بل هو اسمٌ في الحالتين معاً ، حالة العَلَمِيَّةِ وقبل ذلك ، فكان الأولى به أن يُقَيِّد لفظه فيقول : والَّذِيْ اسْماً عَلَماً قَد جُعِلَ أوو الذي نُقِلَ إلى العَلَمِيَّةِ ، أو ما كان نَحو هذا ، ليظهرَ مقصودُهُ .

والثّالثُ : قولُه : (فِيهِ ذَا أيضاً قُبِل) أراد أن هذا الإعراب فيه مقبولٌ ، وذلك لا يُعطي / كونه قياساً أو سماعاً ، إذْ كلاهما مقبولٌ في الجُملة ، ومرادُنا نَحن أن نُبَيِّنَ أهو قياسٌ أم سماعٌ ؟ وذلك لا يُعطيه لفظ القَبول ، فكان لفظه غَيرَ مُحَرَّرٍ . ٩٤/

والجَوَابُ عن الأول : أنَّ المَجرورَ في قَوله : (بِتَا وأَلِفٍ) متعلق بـ " جُمِع " وذلك يقتضي أن بهما حصول الجَمع ، فالباءُ باءُ الاستعانةِ أو السّببية ، وتَقديرُ الكلامِ : وما بسبب حصولِ ألفٍ وتاء (١) جُمِع ، أو ما بهذه الآلة جُمع ، فإذًا الألفُ والتّاءُ هما اللّذان حَصَلَ بهما الجَمع ، فهما لاحقانِ لأجله ، وإذا لحقَا لأجله فهما زائدان بلاشَكٍ ، فقوة الكَلام أعطت هذا الشّرط ، وأيضاً لا يصدق على هذا التّقدير في قُضاة وأبيات أنهما جُمعا بالألف والتّاء ، إذ ليستا آلة للجَمْع ولا سببًا فيه ، وإنّما سبب الجَمْع فيهما تَغيير بِنْيَةِ المفردِ إلى فُعَلَةٍ أو أفعال ، وإنّما كان يحتملُ ما قال على فَرضِ أن تكونَ الباءُ متعلقةً باسمِ فاعلٍ محذوف ، يكون حالاً من ضميرِ جُمِعَ ، أي : وما جمع حال كونه بتاء وألفٍ ، أي : ملتبساً بهما ، لكن هذا المعنى لا محصولَ له ، إذا تدّبرته ،

---

(١) ساقط من (أ) .

فوجب أن تكونَ مُتعلِّقةٍ بالفعل نفسه ، وإذْ ذَاكَ لا يَبقى إشكالٌ .

وعن الثَّانى : أنَّ مرادَه أنَّه جُعِلَ اسماً علماً ، كأنهُ قال : والذى جُعِلَ اسماً خاصاً وهو العَلَمَ أو الذى جُعِلَ اسماً ، أى : مُفرداً بعد أن كان جَمْعاً وذلك إنَّما يكونُ بالتَّمية ، وها ظاهرٌ من قُوةِ كَلامه .

وعن الثَّالث : أن مرادَه القَبولُ القِياسىُّ ، والّذى عَين مرادَه وأنَّه القَبولُ القِياسىُّ ما هو آخذٌ فيه من بَيان الأصولِ القياسيةِ ، فهو السَّابقُ للفَهم ، بحَسَبِ صناعَتِهِ ، والله اعلم .

و"فيه" مُتعلّقٌ بـ " قُبل " وضَميره عائدٌ على الذى ، و " ذا " مبتدأ خَبره " قُبل " وفى تقديمه المَجرورَ على المبتدأِ وهو معمولُ الخَبرِ نَظَرٌ ، وفى جَوازِهِ خِلافٌ ، ولكنَّ النَّاظم يَرتكبه فى هذا النَّظم (١ كثيراً ، وهو مذهبه فيه ١) ومنهُ ما قد مَضى ، وسَنُنَبِّهُ على بعضِه إن شاءَ الله عَزَّ وَجَلَّ .

* * *

ثم قال (٢)

وَجُرَّ بالفَتْحَـةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ   مَا لَمْ يُضَفْ أوْيَكُ بَعْدَ ألْ رَدِفْ

هذا هو المَوضع الثَّانى من المَوضعين اللذَين تَنوب فيهما الحركةُ عن الحركةِ ، وهو ما لا يَنصرف ، وما لا ينصرف - هو عندَ المُؤَلّفِ - ما منع التَّنوين لعلَّتين ، أو علَّةٍ قائمةٍ مقامهما ، فأراد أنَّ ما لا ينصرف من الأسماء حُكمه أن يجر بالفَتحة(٣) كأحمد وأحمر ويُوسف وإبراهيم وغَضبان وغَضْبَى

(١-١) ساقط من (أ) .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) ساقط من (أ) .

وأسماء وعمر وثلاث ومَعدى كرب ونَحو ذلك تقول : مررتُ بأحمدَ ، وجئتُ إلى رَجُلٍ أحمرَ غَضبان وكذلك سائر الأمثلة ، ولم يَذكر حكمَ الرَّفعِ والنَّصبِ لدخولِه تحت الكُلِّيَةِ المُتقدِّمَةِ [١] ثمَّ شَرَطَ فى هذا الإعرابِ شرطاً ، وهو ألاَّ يُضافَ ولا يَصحبَ الألفَ واللاَّمَ ، وذلك قوله : (مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ) يَعنى أنَّه إنما يُعرب كذلك إذا لم يُضَف إلى غيره ، ولم تَدخل عليه الألف واللاَّم ، فإنَّها إن دخلت عليه لم يُجَرَّ بالفَتحةِ ، وإذا لم يُجَرَّ بالفَتْحَةِ رَجَعَ إلى ما تقدم أولاً ، من الجَرِّ بالكسرةِ نحو : مَرَرْتُ بأحمرِ القَومِ ، وبالحَمراءِ ، وجئتُ إلى مساجدِ بنى فلان ، فلذلك لم يذكر حُكمه إذا أضيف أو صحب الألف واللاَّم ، و " رَدِف " / معناه تَبِعَ ، ومنه قولُه تَعالى[٢] : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ أى : تَبِعَكُم ، يريد ما لم يكن الاسم رَدِفَها، أى الألف واللاَّم ، فحذف الضَّميرَ لفهم المُراد ، ومعناه أن يكونَ الاسمُ الذى لا يَنصرف تابعاً لها ، وفى رِدْفِهَا ، متَّصلاً بها ، ومذهب المُؤلِّف أنَّ العِلَّتين إنما مَنَعَتَا التَّنوين فقط . وأمَّا الجَرُّ فلشىءٍ آخر[٣] . قال : لأنَّه لو جُرَّ بالكسرةِ مع عدمِ التَّنوين لَتُوهِّم أنه مضافٌ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ ، وحذفت الياءُ لدلالة الكسرةِ عليها ، أو أنَّه مبنى على الكسرةِ ؛ لأن الكسرةَ لا تكونَ إعرابيَّةً إلا مع التَّنوين ، أو ما يُعاقبه من الألِفِ واللاَّمِ أو الإضافةِ ، ولذلك إذا أُضيف أو دخلت عليه الألف واللاَّم انجرَّ بالكَسرةِ . ٩٥/

وقوله : (مَا لَمْ يُضَفْ) أطلقَ القولَ فى الإضافة ولم يقيِّدها فدل

(١) فى (أ) المقدمة.
(٢) سورة النمل : آية : ٧٢.
(٣) ساقط من (أ) .

على جريان الاحترازِ من كلِّ إضافة ، محضةً كانت أو غيرَ محضةٍ ، فتقول : مررت برجلٍ أحمرِ الوجهِ ، أزرقِ العينين ، غَضبان الأبِ ، ومررتُ بأحمدِكَ ، أحمد بنى فُلانٍ ، وإبراهيمِهِم ، وما أشبه ذلك ، وكذلك قوله : (أَوْيَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ)[1] أرادَ أنَّ هذا عامٌّ فى جميعِ أقسامِ الألفِ واللامِ ، فلا يَفْتَرِقُ الحكم فيها بكونِها / زائدةً أو مَوصولةً أو غيرَ ذلك كقَولِ الشّاعر[2] :

رَأيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُبَارَكًا　　　شَديدًا بأعْبَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

وَقَالَ الآخر[3] :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أكمؤًا وَعَسَاقِلاً　　　وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأوْبَرِ

وَقَالَ الآخر[4] :

وَمَا أَنْتَ بِاليَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا　　　رَضِيتَ بِمَا يُنْسِيكَ ذِكْرَ العَوَاقِبِ

* * *

ولمَّا أتمَّ الكلامَ على النِّيابة فى الأسماءِ ، شرعَ فى ذكرِ نحوِ ذلك فى الأفعال فقال :

واجْعَل لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا　　　رَفْعًا وتَدْعِينَ وتَسْأَلُونَا

وَحَذْفُها للجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَه　　　كَلَمْ تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمَه

يعنى أنَّ النُّونَ تكونُ [5] علامةً للرَّفعِ فيما كان من الأفعال على نحو :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت لابن ميادة فى شِعْرِهِ : ٨١ وقد تقدم .

(٣) مجهول القائل ، وقد تقدم ذكره .

(٤) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح التسهيل : ١ /٤١ وغيره

(٥) ساقط من (أ) .

يَفعلان وتدْعِين وتَسالُونا ، وضابط ذلك – على ما أشار إليه تَمثيله – : كلُّ فعلٍ مُضارع[1] لَحِقَهُ من آخره ألفُ اثنين أو واوُ جماعةٍ أو ياءُ واحدةٍ مخاطبة ، فألف الاثنين نحو : يَفعلان ، وواو الجماعةِ نحو : تَسالون ، وياء المخاطبةِ نحو : تَدْعِين ، أصله تَدْعُوِيْن ، ثم نَقَله الإعلال إلى تَدعين ، فَوزنه فى الأصل تَفعلين وفى اللَّفظ تَفعين ، وإطلاقه القول فى يفعلان ويَفعلون يدخلُ له ما كانت الألفُ فيه والواوُ ضميرين نحو : أنتما تَفعلان ، وهم يفعلون وما كانت فيه علامة نحو : يَفعلان الزَّيدان ويَفعلون الزَّيدون ، ومنه قولُ الشّاعر – أنشدَهُ[2] السِّيرَافِيُّ – [3] :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيْـ ... ـلِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَعْـذِلُ

وذلك على[4] لغةِ " يَتَعَاقَبُوْنَ فِيْكُم مَلائِكَةٌ بالَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بالنَّهَارِ " [5] و (رفعًا) مفعول ثانٍ ، لـ (اجعل) على حذف المضاف ، أى : علامةَ رفعٍ أو أداة رفعٍ على أن تكونَ (جعل) بمعنى صيَّر ، أو حالاً ، أى : رافعاً ، أو ذَا رفعٍ على أن تكون بمعنى الوضع أو نحوه .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) أنشد .

(٣) شرح الكتاب : ١٧١/٢ ، قال : وقال آخر فى جمع التذكير

يلومنني فى اشتراء النخيل ... أهلى فكلهم يعـــــــذل

وأهل الذى باع يلحـــــونه ... كما لحى البائـــــع الأول

قال : وأنشد الفراء البيت الأول من هذين بالميم فقال : " فكلهم ألوم " وهى أبيات لامية لولا كراهية الإطالة لأنشدتها كلها "

والبيت الأول فى معانى القرآن للفراء : ٣١٦/١

وقائله أحيحه بن الجلاح . ديوانه : ٧١ . فلتراجع هناك

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) الحديث فى صحيح البخارى .

وفى قوله / : (تَدْعِيْنَ) وتَخصيصه دون أن يقولَ : تَرمين فائدةٌ ، ٩٦/
ومطلق الإتيان بالمعتلّ فائدة أخرى ، فأمّا إتيانه بفعلٍ معتلٍّ فلبيان كون هذا الحُكمِ شامِلاً للمعتَلِّ وغيره من الأفعال ، فتضربان مع تَدعوان أو تَرميان على حكمٍ واحدٍ رفعاً لتوهُّم المُخَالفة ولو بوجهٍ ما ، كما فى الفعلِ المعتلِّ إذا لم تَلحقه من آخره أحدُ هذه الثَّلاثة . فإنَّ الحُكمَ فيه يَختلف بحسبِ التَّقدير للإعرابِ وعدمِ التَّقدير ، وأمَّا هذا القسم فلا يَختلف الأمرُ فيه ، بل النُّون هى العَلامةُ مُطلقاً [1] فى الرَّفع والحَذْف فيما سواه ، وكذلك إذا قلتَ : أنت يا هند تَدعين حكمه حكم تَخرجين فى الإعراب من غيرِ مخالفة ، وأمَّا تَخصيصه المُعتل بالواو دون الياء فى مثال لحاقِ ياءِ المخاطبةِ ، فليتبين ما أشار إليه ، إذ لو أتَى بالمعتلِّ بالياءِ مثل : تَرمين لم يَتَبَيَّن كونُهُ مما لحقه ياءُ المُخاطبةِ دونَ ما لَحقه نون جَمعِ المُؤَنَّثِ : لأنَّك تقولُ : أنتن يا هندات تَرمين ، فيكون الفعلُ هنا مبنيًا للحاقِ نونِ المُؤَنَّثِ وتقول : أنتِ يا هندُ تَرمين ، فيكون هُنا مُعرباً بالنُّون رَفعاً وأصله تَرمِيِين كتَضْرِبِين بخلافِ الأول فإنَّه ترمين كتضربن ، فلمَّا أتى بما هو من ذَوات الواو [2] لم يُشكل أنه مِمَّا[3] النُّونُ فيه علامةٌ [4] للرَّفع والياءُ للمُخاطبةِ ، إذ لو كان لجماعةِ المؤنَّث لقلتَ : أنتن تدعون بالواوِ على تَفعلن كتَخرجن لا بالياءِ ، وهذا

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل : الياء وهو خطأ .

(٣) فى (أ) مسمى .

(٤) ساقط من (أ) .

الموضعُ مزلة أقدام الشّـادين ، فقد قـالَ الحَضْرَمِيُّ[1] فى " إعـراب أشْـعَارِ السِّـتة " فى قـولِ امرئِ القَيْس[2] :

يَظَـلُّ العَذَارَى يَرْتَمِيْنَ بِلَحْمِهَا وَشَحْمٍ كَهُدَّابِ الدِّمَقْسِ المُفَتَّلِ

إنَّ النون من " يَرْتَمِيْنَ " نونُ الرَّفعِ ، وإنَّما هى نونُ جَماعةِ المُؤَنَّثِ فـهو مبنيٌّ لا معربٌ . ولو قـالَ النَّاظِمُ : وتَدعون وتَسـألينا ، لما تَبَيَّن مثـال ما قَصدَ لاحتمال أن تكونَ النُّون ضميرَ جمعِ المؤَنَّثِ ، وكذلك لو قال : وتخشين وتسـألون ولو قال : وتَخشون وتَسـألينا ، لما التَبس ، كما لم يلتبس فى " تَدعين وتسـألونا" فـالحاصلُ أنَّ هذا الموضع مما يُحتـاج إلى التَثَـبُّت فـيه ولأجل هذا لـم يُمـثّل النَّاظم بمُحْتَمِلٍ ، بل عيَّن ما لا يُغْلَطُ فيه ، واللّه أعلم .

حدَّثنا شيخُنا الأستـاذُ أبو عـبدالله بن الفَخَّـار رحمةُ الله عليه قـال : حدَّثنى بسَبْتَةَ بعضُ المذاكرين أنَّ أبا عبدالله بن خَمِيْسٍ[3] لما وَرَدَ عليها بقَصدِ

---

(١) (الحضرمى ؟) ، لعله محمد بن إبراهيم اليسانى أبو عبدالله ، من تلاميذ ابن بشكوال وطبقته . قال المراكشى فى الذيل : ١٠٨/٦ كان ذا حظ من العربية واللغة ، مع الصلاح والفضل ، وقال : استقضى ببلده مدة طويلة ، وصنف يذكر شيئاً من تصانيفه ، وانظر التكملة : ٥٨٥ . أما الكتاب الذى نسبه المؤلف إليه وهو : " إعراب أشعار الستة " فقد عثرت عليه وهو منسوب إليه فى خطبة الكتاب وأما على الغلاف فنسب إلى ابن خروف الحضرمى ٦٠٩ هـ .

ويظهر لى أن الخلط جاء من أمرين ، أحدهما : اللقب فكلاهما حضرمى والثانى : أن ابن الآبار جعل وفاة الحضرمى اليسانى سنة ٦٠٩ هـ وفى هذا العام نفسه وفاة ابن خروف . ونسخة هذا الكتاب فى الخزانة العامة بالرباط رقم :٩٢٣ مكتوبة سنة ١٢٧٣هـ والنص فى ورقة : ١١ .

(٢) ديوان امرئ القيس : ١١

قِصَّة ابن خميس وتلاميذ ابن أبى الربيع هذه مذكورة فى الإفادات والإنشادات للمؤلف : ١٢١ ونقلها عنه الراعى فى الأجوبة المرضية : ١٣٤ (رسالة فى الأزهر) وابن عازى فى إتحاف ذوى الاستحقاق : ورقة ٣٠ نسخة الأحمدية بتونس ، ويراجع : نفح الطيب : ٣٥٦/٥ .

(٣) ابن خميس : (؟ - ٧٠٨ هـ)

أبو عبدالله محمد بن عمر بن خميس التلمسانى الرعينى مولده بتلمسان وإقامته بغرناطة من علماء العربية، توفى قتيلا سنة ٧٠٨ ، أخباره فى نفح الطيب : ٣٥٩/٥ ، وبغية الوعاة : ٢٠١/١ .

الإقراء بها اجتَمَعَ إليه عيونُ طَلَبـتِها ، فألقوا عليه مسائل من غوامض الإشتغال ، فحادَ عن الجَواب عنها بأنْ قالَ لهم : أنتُم عِنـدى كَرجـلٍ واحدٍ يعنى ابنَ أبى الرَّبِيْـعِ ازدراءً بهم ، فاستَقبله أصغَرُ القَـومِ سناً وعلمـاً بأن قـال لَه : إن كنتَ بالـمَكَانِ الذى تَزْعُمُ فـأجـبنى عن هذه الـمَسـائل من باب معرفة علاماتِ الإعرابِ التى أذكُرُها لَكَ . فإن جئتَ فيها بالصَّوابِ لم تَحْظَ بذلك فى نفوسنا لصِغَرها بالنَّظر إلى تَعاطيك من الإدراك والتَّحصيلِ ، وإنْ أخطأت فيها لم تَسَعْكَ هذه البلاد وهى عشرٌ ، الأولى : أنتم يا زَيدون تَغزون ، الثَّانيةُ : أنتن يا هندات تَغزون ، الثَّـالثةُ : أنتُمْ يا زيدون ويا هندات تغزون ، الرَّابعةُ : / أنتن يا هندات تَخشَين ، الخَـامِسَـةُ : أنت يا هندُ تَخـشين ، السَّادسَـةُ : أنت يا هندُ تَرمين ، السَّابِعَةُ : أنتُن يا هندات تَرمين ، الثَّـامِنَةُ : أنتُن يا هندات تَمحون أو تَمحين كيفَ تقولُ ؟، التَّاسعة : أنت يا هند تمحون أو تَمحين كيف تَقول؟، العاشِرةُ : أنتما تَمحوان أو تَمحيان على لُغـةِ من قال : مَحوت كيف تَقولُ؟ ، فهل هذه الأفعال كلُّـها مبنية أم معربة أم بعضُها معربٌ وبعضها مبنيٌّ ، وهل هى كلُّها على وَزْنٍ واحدٍ أو على أوزانٍ مُختلفةٍ علينا السُّؤَال وعَلَيْكَ التَّمْـيِيْزَ هَلُمَّ الجَوَاب .

قال : فبُهتَ الشَّيخُ وشَغَلَ الـمَحَلّ بأن قال : إنَّما يُسـأل عن هذا صغار الوِلدان .

فقال له الفَتَى : فأنت دُونهم إن لم تُجِبْ ، فـانْزَعَجَ الشَّـيخُ وقال : هذا سُوءُ أَدَبٍ ونَهَضَ مُنْصَرِفـاً ، ولم يُصبِح إلا بمَـالقة مُتَـوَجِّـهًا إلى غَرْنَـاطَة ، فلم يَزلْ بها مع الوَزِيْـرِ ابن الحَكِيْمِ إلى أن ماتَ جميعهم - رحمهم الله - .

وإنَّما أَتَيْتُ بهذه الحكاية لما تَضَـمَّنته من فَوائد الـمَسألة التى نبَّه عليها النَّاظم - رَحِمَهُ اللّه - بإشارته ، وبَيَانُ الـمَسَائِلِ العَشْرَةِ موكولٌ

إلى النَّاظرِ فى هذا التَّقيـيد وبالله التَّوفيق .

ثُمَّ قـالَ : (وَحَذْفُها للجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ) ضميرُ (حذفها) عائدٌ على النون التى هى علامة الرَّفع ، والسِّمةُ : العلامةُ ، يقالُ : وَسَمَه وَسْمًا وسِمَةً ، إذا جَعَلَ فيه علامةً يُعرف بها أو غَيْرِه . ويُريد أنَّ حذفَ النُّون التى هى علامةُ الرَّفع علامةٌ للجَزْمِ والنَّصبِ فى هذه الأفعال المَذكورة وما كان نَحوها كقولك : إن تكرموا زيداً فـاكـرموا أخـاه ، وأعـجبنِى أن تـأتيَـا زَيداً ، وإنْ تُكْرِمِي غلامَيك يخدماك[1] ومـا أشـبـه ذلك ، وقـدَّم الجَـزْمَ على النَّصبِ ؛ لأنَّه أولى بالحَذْفِ لوجودِهِ[2] فى المُعتل على ما سيَأتى ، فكأنَّه أصلٌ فيه ولأنك إذا اعتَبَرتَه وجدت عَمَلَ الجَزْمِ الحَذف مطلقاً ، أمَّا فى المُعتل فحذفُ حرفٍ ، وأمَّا فى الصَّحيح فحذفُ حركةٍ ، ولذلك كان يقول الأستاذ أبو عبدالله بن عبدالمنعم[3] شيخ شَيْخِنَا : ليس للجزمِ إلا علامةٌ واحدةٌ وهى الحَذْف ، فالنَّصبُ إذاً فى هذا الحذف محمولٌ عليه ، فكما حُمِلَ النَّصبُ على الجرّ فى الأسماء ، كذلك حُمِلَ النَّصبُ عَلى الجَزْمِ فى الأفعالِ ؛ لأنَّ الجَزمَ فى الأفعالِ نظيرُ الجرِّ فى الأسماءِ كما تقدَّم التنبيهُ عليه فى قولِ النَّاظم :

والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَـا

وأتى بمثالين للجزمِ والنَّصبِ وهما قوله : (كَلَمْ[4] تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمَـه) فالأولُ حذفَ النُّون فيه للجازم وهو " لم " . والثَّانى : حذف النون فيه للنَّاصب

---

(١) فى الأصل : كقولك يخدماك ، باقحام (كقولك) .

(٢) فى الأصل : " وجودها " .

(٣) صنهاجيٌ سبتى حافظ للغات العرب قال ابن خميس ، كان له قيام على الأصول والنحو وقال : كان يحكم قراءة كتاب سيبويه أتم إحكام ويستظهر شواهده كلها ويطرح ما عداه من مصنفات فنــه (بلغة الأمنية ومقصد اللبيب) (مجلة البحث العلمى المغربية : ١٧٥) .

(٤) فى (أ) لم .

وهو " أنْ " المقدرة بعد لام " لِتَرومى " ، تقديره : لأنْ تَرُومى ولكنّهم التَزَمُوا حَذفها بعد هذه اللاّم وتُسمَّى لام الجُحُود ، ولم يبين النَّاظم حركة هذه النُّون وكان يَنبغى له ذلك ، ولعلّه تَرَكَ ذلك تَعويلاً على التَّمثيل إذْ أتى بها مَكْسُورَةً مع الألفِ غالباً ، ومَفتوحةً فيما عَداها ؛ ولأنَّ النُّونَ هنا تُشبه النُّون فى المُثنى والمَجموع وهى مكسورةٌ فى المُثَنَّى مفتوحةٌ فى الجَمعِ بالوَاوِ والياءِ ، وقد ذَكَرَ ذلك هُنالك ، فَتَرَكَ هنا ذكرَ ذلك، لسبق الفَهمِ إلى أنَّها /مِثلُها ؛ لأنَّ كلَّ وَاحدةٍ منهما وَاقعةٌ بعدَ الأحرفِ الثَّلاثةِ ٩٨/ الدَّالةِ على المُثَنَّى والمَجموع . وفى كلِّها(١) حمل النصب فيها على غيره فكان فى ذلك إشعارٌ باستحقاقِ الكَسْرِ مع الألفِ ، والفَتح مع الواوِ والياءِ وقد نَدَرَ هُنا فتح النُّون مع الألف كقراءة الحَسَن (٢): ﴿أَتَعِدَانَنِي أن أُخْرَجَ ﴾(٣) وهى أيضاً مَرويَّةٌ عن نَافعٍ وأبى عَمروٍ ، كما أنَّ النُّونَ قد تُحذف فى الرَّفعِ وتَثبت فى النَّصب ، فالأولُ نَحو قَولِ الشَّاعرِ – أنْشَدَهُ ابنُ خَروفٍ –(٤) :

أَبِيتُ أَبكِى وتَبِيتى تَدْلُكِى   وجهكِ بالعَنْبرِ والمِسكِ الذَّكِى

وأنشد أيضاً لأيـمَن بن خريم (٥):

---

(١) فى (أ) كلمة .

(٢) قراءة الحسن مروية عن عبدالوارث عن أبى عمرو وكما تروى عن هـــارون بن موسى وأبى جعفر ، يراجع : إعراب القراءات لابن خالويه : /٣١٨ ، والبحر المحيط : ٦٢/٨ .

(٣) سورة الأحقاف : آية : ١٧ .

(٤) لا يوجد هذا الإنشاد فى القطعة الموجودة من شرحه على الكتاب وهو موجود فى الخصائص : ٣٨٨/١ ، والمحتسب : ٢٢/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٠ والخزانة : ٥٢٥/٣ .

(٥) شاعر إسلامى من بنى أسد ، كان أبوه صحابيا ، أخباره فى الشعر والشعراء ٥٤١ والبيت فى ضرائر الشعر للقزاز : ١٢٦ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٠.

وَإِذْ يَغصبُوا النَّـاسَ أَمْوَالَهُـــم إِذَا مَلَكُوهُمْ وَلَم يَغْضَــبُوا

وقال عُمَرُ فى قَتْلَى بَدْرٍ(١) : " يا رسولَ اللّه كَيْفَ يَسْمَعُونَ ، أَنَّى يُجِيْبُوا وَقَدْ جَيَّفُوا ؟

والثانى : كقولِ الشَّاعِرِ - أنشَدَهُ السِّيرَافِيُّ -(٢) :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّى السَّلاَمَ وأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا

وأنشدَ غيرُهُ (٣) :

أَن تَهْبِطِينَ بَلاَدَ قَــوْ مٍ يَرْتَعُــونَ مِنَ الطِّـــلاَحِ

وقَد نبَّــه على هذا فى الجُملة فى النَّواصب حيث قال :

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَــلاَ

ولكنَّ الجميعَ قليلٌ لا يفتقرُ إلى التَّنْـبِيه عليه لعدَم القِيَاسِ فيه ، والله أعلمُ .

* * *

(١) الحديث فى صحيح مسلم : ٥٤٦/٢ بلفظ : " يسمعوا "

(٢) شرح الكتاب : وقبله :

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تقرآن على أسماء ويحكــمـا .... البيت

(٣) الذى أنشده الفراء فى معانى القرآن : ١٣٦/١ قال : وأنشدنى القاسم بن معن :

إنـى زعيــم يانُــــوَيـ ـقة إن أمنـت مــن الــزواج
وسلمت من عرض الحتــو ف من الغــــدو إلى الرواح
أن تهبطين بــلاد قــــو م يرتعــون من الطــــلاح

والقاسم بن معن : (؟ - ١٧٥)

هو بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود ، كان من علماء الكوفة ولى قضاءها وكان عالما باللغات والآداب والفقه والتفسير ، أخباره فى معجم الأدباء : ١٧/٥ ، وبغية الوعاة : ٢٦٣/٢ .

ثم قال [1] :

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَـا   كَالمُصْطَفَى وَالمُرْتَقِي مَكَارِمَـا

هـذا فصلٌ يذكرُ فيه ما يقدَّرُ فيه الإعرابُ كلُّه أو بَعضُهُ ، فى الأسماءِ أو الأفعالِ ، وكان ما تَقَدَّم إنَّما تَكلَّم فيه على مَجيءِ الإعراب بحقِّ الأصلِ ، وهو أن يكونَ ظاهراً ، وذلك إذا كان آخرُ المُعرب صحيحاً على غالبِ أحواله وأمَّا المُعتل الآخر فيختلف الحال فيه ، فأخذَ فى ذكره ، ولما كان السَّبَبُ فى الخَفَاءِ فى الغالب هو الاعتلالُ ، وكان موجوداً فى الأسماءِ والأفعالِ أخذَ فى ذكرِ مَعنى الاعتِلال أولاً ، ثم فى الخَفَاء ثانياً - بالنِّسبةِ إلى كلٍّ من الضَّربين ، وابتدأ بذكرِ المعتلِّ من الأسماءِ ، فعرَّفَهُ بأنَّه : ما كان آخره ألفاً أو ياءً قبلها كسرةٌ ، كما أعطاه مثال :[2] المُصطفى والمُرتَقِي وذلك أن الأسماءَ على ضَربين ، صحيحُ الآخرِ ، وهو ما آخرُه حرفٌ صحيحٌ كزيد وقائمٍ وعامرٍ ، ومعتلٌّ : وهو ما آخره حرفُ علّةٍ ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ، والمعتل ينقسم إلى قسمين : جارٍ مَجرى الصَّحيح ، وهو ما كان الحرفُ الذى قبل حرفِ العلةِ فيه ساكناً ، نحو : غَزْوٍ وعَدْوٍ وظَبْيٍ ورَغْيٍ ، يدخلُ فى ضِمْنِهِ المُضاعف ، نحو : عدوٌّ وعتوٌّ وولىٌّ وكمىٌّ . أمَّا الألفُ فلا يكون ما قبلها ساكناً أبداً ، فخرج ما آخره ألفٌ عن هذا القِسم ، وهذا القِسمُ حكمه فى ظهورِ الإعرابِ كلِّه حكمُ الصَّحيح ، كما ظَهَرَ فى الأمثلة .

والقسمُ الثَّانى : ما كانَ الحرفُ الذى قبلَ حرفِ العـلَّةِ فيه مُتَحَرِّكاً ولا يَتَحَرَّكُ فى الاستعمالِ إلاَّ بمجانسِ الحرفِ المُعتلِّ ، وذلك نحوَ : الفتى

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل مثل .

والرَّحى والقَاضِي والغَـازِي . أمَّا ما آخره واوٌ قبلها ضَمَّةٌ فمعـــدومٌ في كلامِ العرب ، وإن اقتضى ذلك قياسٌ رُفِضَ نحو : أجرٍ وأدلٍ في جمع جروٍ ودلوٍ ، أصله أجروٌ / وأدلوٌ فَرُفض ذلك وصُيِّرَ إلى جنسِ ما آخره ٩٩/ ياء قبلها كسرة ، إلا " ذو " بمعنى صاحب و " فُو " في قولك : فُو زَيدٍ وهما عند النَّاظم من الأسماءِ المعربة بالحروفِ ، فعلى هذا لا يُسمى من الأسماء مُعتَلاً بحسبِ قصده ، إلاَّ ما كان آخره ألفًا أو ياءٌ قبلها كسرة ، لأنَّ القسم الأول قد جَرى في ظهورِ الإعرابِ فيه مَجرى الصَّحيح ، فدخل في قسمِ الصَّحيح ، فيَجري بالحركاتِ مثله ، وهذا هو الذي قَصَدَه الناظم بقوله :

وَسَمِّ مُعْتَـلاً مِنَ الأسْمَاءِ ما   كالمُصْطَفَى وَالمُرْتَقِي مَكَارِمَا

فكأنه يقول : كلّ ما آخره ألفٌ مطلقاً ، أو ياءٌ قبلها كسرةٌ ، فهو المُسمى معتَـلاً عندَ النَّحويين ، وما عَداه ليس كذلك ، فما آخره واوٌ هو من قَبيل الصَّحيح ، إذ لا يُوجد إلا وما قبل الواوِ فيه ساكنٌ ، وكذلك ما آخره ياءٌ من غير ما ذكر هو من قَبيل الصَّحِيح في الحُكم ، لا من قبيلِ المُعتل فالمثالِ الأول يدخل له فيه جَميع ما آخره ألفٌ ، كانت أصلاً أولا ، نحو : الفتى والقَفا(١) والحُبلى والذِّكـرى والحِثـيثى وجُمادى ، وما أشبه ذلك .

والثاني : يدخل له به جميع ما آخره ياء قبلها كسرة ، كان ذلك بحق الأصل نحو : القَاضِي والدّاعي والعَمِي والمُستجدِي والمُعتَدِي ، أو محـولاً إليه نحـو : الأدْلِي والأجْـرِي والتَّـداعِي والتَّنَـاهِي ، والقَلَنْسِي

(١) في الأصل : القنا .

والعَرقِى ، جمعُ قلنسوةٍ وعرقوةٍ ، وما أشبه ذلك ، فإن قيْـلَ : هذا الاصطلاح في المعتلّ ، إمّا أن يكون فيه ناقلاً لكلامٍ غيره ممّن اصطلح ، وإمّا أن يكونَ مُخترعاً لاصطلاحٍ غير سابق فلا يجوزُ أن يريدَ هذا الثانى لقوله فى الأفعال(١) : (فَمُعْتَـلاً عُرِفْ)(٢) يعنى أن هذه المعرفة كانت معروفة قبلُ فى الفعلِ ، فكذلك الاسم ، لأنّهما سواءٌ فى هذا الاصطلاحِ ، فليس مراده إلا أنّه يُسمى معتلاً عند النّحويين ، وإذ ذاك فيشكل كلامه فيه ، لأنّ المعتل فى اصطلاحهم أعمُّ من هذا ، فالمعتلُّ الفاء أو العين يُسمى عندهم معتَلاً ، وكذلك المُعتل اللاّمِ لكن على أعمّ مما قال ، فمثال غَزْوٍ وظَبْيٍ يُسمى أيضا عندهم(٣) معتَلاً . وإذا ثَبَتَ هذا فتخصيصه هذه التّسمية بما كان معتلُّ الآخرِ مطلقاً فى الفعلِ ، أو بالألفِ والياءِ التى قبلها كسرةٌ فى الاسم ، إخلالٌ بالاصطلاح المَعروف .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنّ لفظَ المُعتَلّ فى اصطلاحهم يطلق باطلاقين : إطلاقٌ بحسب النظر التّصريفى ، وهو الإطلاق الأعم ، المُعترض به ، وليس بمرادٍ هنا ، وإطلاق بحسبِ خفاءِ الإعرابِ فيه ، استثقالاً أو تَعَذُّراً ، وذلك لا يكون فى المُعربِ إلا فيما ذِكر دونَ ما سواه ، وهو المُراد هاهُنا .

فقوله فى الاسم : (وَسَمِّ مُعْتَلاً) وفى الفِعْلِ : (فَمُعْتَلاً عُرِفْ) أراد فى هذا الباب وَحده ، وأمّا بابِ التّصريف فله اصطلاحٌ آخرُ ، أوسعُ من هذا لا حاجةَ به إليه هاهنا ، وإذَا كان كذلك لم يكن فى كلامه إشكالٌ لاختصاص ما

(١) فى (أ) الافتعال .
(٢) فى الأصل عرفا .
(٣) ساقط من (أ) .

نص عليه ببابـه .

والوَجهُ الثَّـاني : إذا سَلَّمنا أنَّ المُعتلَّ إنّما يُطلق بالإطلاق الأعمِّ دون ما سِوَاه فلا يلزمُ عليه اعتراضٌ ؛ لأنَّه إنما ذكر أن ما كان نحو : المُصطفى والمُرتَقِي يُسمى معتَلاً ، وكذلك ما كان نَحو : يَخشى ويَغزو ويَرمي ، وذلك صحيحٌ هنا ، وفي بابِ التَّصريف / ؛ لأن مُعْتَـلَّ اللأمِ يُسَمَّى مُعْتَـلاً في كلِّ بابٍ ، ولم يَقُـل إنَّ ماعَدَا هذه الأشـياء لا يُسمى مُعتَـلاً ، بل أثْبَتَ إطـــلاق لفظِ المُعتـل عليها فقط ، مع قَطع النَّظر عما عَدَاها ، إذ لم يَحتج هنا إلى غيرِ ذلك(١) ، وإنَّما كان الإشكالُ يَلزم أن لو أشـار إلى نفي الاعتـلال عـمَّا سِـوَاه ، فـإذًا لم يخـرج عن الاصطلاح التَّصريفي ، وإذا كان كذلك لم يَبْقَ إشكالاً ، والحمدُ لله . ١٠٠

والمُصْطَفَى معناه المُختار ، مأخوذٌ من صَفْوِ الشَّيء وصفْوَتِه ، وقد تقدم تَفسيره .

والمُرتَقِي : مفتَعِلٌ من الرُّقِيِّ ، وهو السُّمُوُّ والارتِفَاعُ ، إمَّا حِسًّا كارتقاءِ السُّلَّمِ ونحوه ، وإمَّا مَعنى كالارتِقَاءِ في مَنَازِلِ الشَّرَفِ أو الكَرَمِ وهو المُرَادُ هُنا .

والمَكَارِمُ : جمعُ مَكْرُمَةٍ ، وهي الفَعلة التي بها يُنسب الإنسان إلى الكَرَم ، ونَصَبَ مكارماً على الظَّرف مَجازاً ، كأنَّه ارتقى في نفسِ المَكَارِمِ أو على حذفِ المُضاف ، أي : دَرَجَ المَكَارِمِ ، أو مَنَازِلَ المَكَارم ، والنَّاظِمُ جَعَلَ في البَيت الثَّاني « مَكارما » قافيةً مع قَوله في الأول : " الأسماء ما " فاعتَدَّ بالألفِ في " الأسماء ما " تأسيساً ، مع

---

(١) في (س) غير ما ذكر .

كون كلمةِ الرّوى منفصلةً منه وليست بضَمير ، والوجـه أن يكون متّصلا بكلمة الـرّوى ، ما لم يكن ضَميراً أو لم يعتد بها تَأسيساً ، مع إتيـانه بالتّأسيس فى البيتِ الثّانى فى قوله : " مَكَارِمَا " وكلا الأمرين عَيْبٌ فى القافية عندَ الجُمهور ، ومذهب سيبويه جوازُ كونِ التاسيسِ من كلمةٍ أُخرى مطـلقاً ، كما[1] فى كلامِ النّـاظم فـإيّـاه اتبع فى هذا الموضـع ، وأيضاً فـقد جاءَ الـمؤسس مع غيـر المؤسس قليلاً ومنه قولُ الرّاجز :

تحلفُ لا تَنْزِعُ عَنْ ضِرارِيَهْ		حتى لَطَمْتُ خدّها بِكَفِّيَـهْ

فيُحمَل هذا على ذلك ، وعادة النّـاظم ارتكاب الشّذوذات والنوادر فى هذا النّظم ، حسب ما تَراه إن شاء الله عزّ وجلّ .

* * *

ثُـمّ قَـالَ :

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيْهِ قُـــدِّرَا		جَمِيْعُـهُ وَهْوَ الَّذِىْ قَدْ قُصِـرَا

والثَّـانِ مَنْقُوْصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ		وَرَفْعُهُ يُنْـوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّ

يعنى بالأولِ هنا[2] مثالُ الـمُصطفى وما كان مثله ، فهذا القسمُ يُقَدَّرُ فيه جميعُ الإعرابِ ، أى : جَميع الأنواعِ التى تَصلح له وهى الرَّفعُ والنَّصبُ والجَرُّ فتقول : جاءَنِى الفَتى ، ورأيت الفَتى ، ومررت بالفَتى ، وإنّما قُدِّرَ لتعذرِ تَحريكِ الألفِ بخـلافِ الواوِ واليـاءِ ، فـإنّهـمـا يَقبَـلان الحَركَـةَ ، وإن كـان التَّـحـريكُ مُسـتَثْـقَلاً فيـهمـا ، والألفُ لا يصحُّ فيـهـا التَّـحـريك ، فلما اضْطَرُّوا يومـاً إلى تحـريكهـا أبدلوا منهـا حَـرفـاً يَصحُّ تَحـريكه وهو الهَـمْـزَةُ ، كـمـا قَـرأَ أَيُّوبُ

(١) ساقط من (أ) .
(٢) ساقط من (أ) .

السَّخْتِيَانِيُّ (١) ﴿ ولا الضَّـألِّين ﴾ فِرَاراً من اجتماعِ السَّاكنين ، وكما قال(٢) :

خِطامُها زَأَمَّها أَنْ تَذْهَبـا

وهو مبينٌ فى التَّصريف . ثم قال : (وَهْوَ الَّذِى قَدْ قُصِرا) يعنى أنه الذى(٣) سُمِّى مَقصوراً ، وإنما سُمِّى مَقْصُورًا ؛ إمَّا لأنَّه فى مقابلةِ المَمْدُودِ فكأنَّه قَصُرَ عن التَّمام ، وإمَّا لأنَّه قُصِرَ آخره ، أى : حُبِسَ عن أن يَظْهَرَ فيه الإعرابُ فيختلف فكأنَّه قصِرَ على حالةٍ واحدةٍ .

ثم قال : (والثَّـانِ مَنْقُوصٌ) الثَّانى هو مثال المُرتقِى ، وما جَرَى على شاكلته ، ويعنى أن هذا القسم يُسمى منقوصاً ، للنَّقْصِ الحاصلِ فيه ، إذا قُلتَ /:مُرتقٍ وقَاضٍ وغَازٍ ؛ لأنَّ اليَاءَ لما استُثقِلَت الضَّمَّةُ أو الكسرةُ عليها حُذِفَتَا ، فالتَقى ساكنان ، وهما اليَـاءُ والتَّنـوين ، فوجَبَ حذفُ اليـاءِ لالتقاء السَّاكنين ، وتَسميةُ نحو : قَاضٍ وغَازٍ مَنقوصًا هى التَّسمية الغالبة ، وإن كان نَحو : يدٍ ودمٍ يُسمى منقوصاً ، فلذلك قال فى " التَّسهيل "(٤) فإن كان – يعنى حرف الإعراب – ياءً لازمةً تلى كَسرة فمنقوصٌ عُرفى ، وذكر فى "الشَّرحِ "(٥) أنَّـه تَحَـرَّزَ من نحو : يَدٍ وعِدَةٍ ؛ لأنَّ العُرف الصِّناعى قد غلَّب إطلاقَ المَنقوص على نحو : شَجٍ وقَاضٍ ، فإذا أراد بالمَنقوص هنا التَّسمية العرفية ، وحذف الياء من الثانى فذلك ١٠١/

(١) سورة الفاتحة : آية : ٧ ، والقراءة فى المحتسب : ٤٦/١ .

(٢) مايحتمل الشعر من الضرورة للسيرافى ١٥٦ ، وهذه الرواية هي رواية ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ٣٤ ، والرواية المشهورة (خاطِمَها) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) التسهيل :

(٥) شرح التسهيل : ١/(٥)

جائزٌ . قال الله تَعالى(١) : ﴿ مُهْطِعِـينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾ وقال (٢) : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ﴾ وهو كثيرٌ .

ثم ذكرَ حُكْمَه فقالَ : (وَنَصْبُهُ ظَهَر، وَرَفْعُه يُنْوَى ..) إلى آخره(٣) يعنى أنَّ النَّصبَ يَظْـهَرُ فى المَنقوصِ ، على حدِّ ما يَظْـهَرُ فى الصَّحيحِ ، فتقولُ : رأيتُ القاضىَ ، وأجبت الـدَّاعـىَ ، وكذلك ما أشبهه . وأما الرَّفـعُ والجـرُّ فلا يظهران بل يكونان مَنويين فى آخرِ المَنقوص ، كما يُنوى جميعُ الإعراب(٤) فى آخر الـمَقصورِ ، فتقول : جاءَ القاضِى ، ومررتُ بالقاضِى ، وهذا رَامٍ ، ومررت بداعٍ ، ووجه ذلك أنَّ الضَّمةَ والكسرةَ مُستثقلتان على حرفِ العلَّة ، فأدى الاستثقال(٥) إلى أن قدَّرُوا الحَرَكَتَـين ، ولَيستِ اليَاءُ هنا كالألِفِ ، فإنَّ الألفَ يتعذَّرُ تَحريكها ، والياءُ إنَّما فى تَحريكِـها استثقالٌ ، ولذلك يصِح ظهـور الضَمَّةِ والكَسْرَةِ فيها فى الضَّرُورةِ مثل ما أَنشدَه السِّيرافى(٦) وغيره من قولِ الشَّاعر(٧) :

فَيَوْمًا يُجارِينى الهَوَى غيرَ ماضِىٍ ... وَيَوْماً تَرَى مِنْهُـنَّ غُولاً تَغَـوَّلُ

وأنشد أيضاً(٨) قولَ الآخرِ - وهو ابنُ قيس الرقيات - (٩) :

---

(١) سورة القمر : آية : ٨ والقراءة فى السبعة : ٦١٧ .
(٢) سورة القمر : آية : ٦ .
(٣) فى (أ) .
(٤) فى الأصل : (الأنواع) .
(٥) فى الأصل : (الاشتقاق) .
(٦) شرح الكتاب : ٣١٤/١ هارون ، والنوادر لأبى زيد : ٥٢٤ .
(٧) البيت لجرير فى ديوانه : ٤٥٥ ، من قصيدة يهجو فيها الأخطل أولها :

أجدك لا تصحو الفؤاد المطل ... وقد لاح من شيب عذار ومسحل

والشاهد فى الكتاب : ٥٩/٢ ، والمقتضب : ٢٥٤/٣ وأمالى ابن الشجرى : ٨٦/١ وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٢ .
(٨) شرح الكتاب : ٢٠٩/١ ، وفى النسخة قيس الرقيات ؟ .
(٩) ديوان عبيد الله بن قيس : ٣ ، وفيه " فى الغوانى فما ... " والبيت فى الكتاب : ٥٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السـيرافى : ٥٩٦/١ ، والكامل للمبرد : ٤٥/٤ ، والمقتضب له : ١٤٢/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص لابن جنى : ٣٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ والمحتسب له : ١١١/١ ، والمنصف له : ٦٧/١ ، ٨١ وأمالى ابن الشجرى : ٢٢٦/٢ .

لاَ بَارَكَ اللَّهُ فِي الغَوَانِيِ هَلْ　　يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وأنشدَ أيضاً[1] :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ أَرَى فِي مُدَّتِي　　كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

وقالَ الهُذَلِيُّ[2] :

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ　　أَمَامَ الكلاب مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ [3]

وأمَّا الفَتحةُ فغيرُ مستثقلةٍ على الياءِ ، ولا على الواوِ ، فلذلك ظَهرت فى السَّعَةِ ، إلاَّ أنْ تُعاملَ معاملةَ أُختيها فى الشِّعرِ ، أو فى قَليلٍ من الكلام فتُنوى ، كما رُوِى عن جَعفر بن محمَّدٍ أنه قرأَ [4] : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ ﴾ بإسكانِ الياءِ ، ومنهُ فى الشِّعر ما أنشده ابنُ جِنِّى وغَيره من قولِ الرَّاجِزِ[5] :

كأنَّ أَيْدِيهنَّ بالقاعِ القَرِقْ　　أَيْدِى جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ

---

(١) شرح الكتاب : ٢١١/١ ، والبيت فى أمالى الزجاجى : ٨٣ ، والمفصل : ٢٨٦ ، والخزانة : ٢٥٦/٣ ، وهو غير منسوب إلى قائل معين .

(٢) البيت لأبى خراش الهذلى من قصيدة وله فى ديوان الهذليين : ١٤٦/٢ أولها :

رفونى وقالوا يا خويلد لا ترع　　فقلت وأنكرت الوجوه هم هم

والشاهد فى الخصوئص : ٢٥٨/١ ، والمنصف : ٨١/٢ .

(٣) فى الأصل و (أ) " أعلم " .

(٤) سورة المائدة : آية : ٨٩ : والقراءة فى المحتسب : ٢١٧/١ .

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج : ملحقات ديوانه : ١٧٩ ، وإنشاد ابن جنى له فى الخصائص : ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، والمحتسب : ١٢٦/١ .

والبيت أيضاً فى إصلاح المنطق : ٤١٩ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٠٥/١ وضرائر ابن عصفور : ٩٢ ، والخزانة : ٥٩/٣ .

وقَوْلُ زُهَيْرٍ(١) :

وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الزِّمَاجِ فَإِنَّه يُطِيعُ العَوَالِيْ رُكِّبَتْ كُلَّ لَهْذَمِ

وقال النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ(٢) :

رَدَّتْ عَلَيْه أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَه ضَرْبُ الوَلِيْدَةِ بالمسحاة فى لثَأدِ

وهذا كلُّه من قبيلِ ما لا يَعْتَدُّ به النَّاظِمُ ، فلذلك لم يُنَبِّه عَلَيهِ .

وقوله : (كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ) أى كرفعهِ يجَرُّ ، يعنى أنه يُنوى فيه الجَرّ كما يُنوى فيه الرَّفع .

* * *

ثم ذَكَرَ مُعتَلُّ الأفْعَالِ فَقَالَ :

وَأَىُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ يَاءٌ او واوٌ فمُعْتَلاً عُرِفْ

هذا بَيَانُ المعتلِّ من الأفعالِ بالنِّسبةِ إلى بابِ الإعرابِ كما تقدم ويعنى أنَّ كلَّ(٣) فعلٍ مضارعٍ آخره/حرفٌ من حروفِ العلَّةِ وهى الألفُ/١٠٢ والواوُ والياءُ نحو : يَخشى ويَدعو ويَرمى يُسمَّى معتَلاً ، لكن إنَّما بيَّن أنه عُرف فيما تقدَّم بأنه مُعتل ، ويلزم من ذلك أنَّه يُسمى الآن مُعتَلاً كما سَمَّاهُ النَّحويون ؛ لأنَّه إنما وضع كتابه هذا ليَقتَفِى به أثرَ مَنْ تقدَّم فى تَبيينهم طرقَ القِيَاسِ ، وما يتبع ذلك من الألفاظِ الاصطلاحيةِ المؤدِّية إلى المطلوبِ ، فإذا نَصَّ الناظمُ على أنَّ مَنْ تَقَدَّمَ سَمى اللَّفظ الفُلانى بكذا ، والمعنى الفُلانى بكذا، أو أَخبر أنَّهم قاسُوا كَذا ، وأَنَّ العَرَبِ نطقت بكَذا ،

(١) شرح ديوان زهير : ٣١ من معلقته المشهورة .

(٢) ديوان النابغة الذبيانى : ١٥ من قصيدته التى أولها :

يادارَمَيَّةَ بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

(٣) مكانها بياض فى (أ) .

أو اطرد عندها كَذا ، فإنّما قصده أن تأخذ ذلك على ما أخذوه وأن تَصطلح على ما اصطَلَحُوا عليه ، وهذا واضحٌ من قَصدِه وقَصدِ غيره من أئمةِ النَّحو ، نفعهم الله .

وقوله : (آخرُ منه ألِف) آخر مبتدأ خبره " ألِف " . وصحّ الابتداء بالنَّكرة للاختصاصِ اللاَّحِقِ لها بالمجرورِ الوَاقعِ صفةً لها .

* * *

ثم قال :

فَالألَفَ انوِ فيهِ غَيْرَ الجَزْمِ ... وَأبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي

والرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ واحْذِفْ جَازِما ... ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَا

الألفُ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسره (انوِ فيه) من بابِ الاشتغالِ ، ويَجوز الرَّفعُ ، لكنَّه خلافُ المُختارِ ، وأرادَ أن غيرَ الجَزْمِ من أنواع الإعرابِ الثَّلاثة يَجبُ أن يُنوى فيه ، وذلك الغَير هو الرَّفعُ والنَّصبُ ، فكأنه قالَ : انوِ فيه الرَّفعَ والنَّصبَ ، فالرَّفع نحو : زَيدٌ يَخشى ، والنَّصب نحو : زَيدٌ لَن يَخشَى ، فهو مرفوع بضمة مقدَّرةٍ في الألف ، ومنصوب بفتحة مقدَّرةٍ ، وإنَّما استثنى الجزمَ لأنَّه ظاهرٌ في آخر يَخشى ؛ لأنه بالحذفِ للألفِ لا بتَقديرِ السُّكون حسب ما نَذكُره ، وأمَّا ما آخره واوٌ وياءٌ فيختلف فيه حكمُ الرَّفعِ والنَّصبِ ، فإن النَّصبَ يَظهَرُ فيه[1] فتَقولُ : لن يغزوَ ، ولن يرميَ ، لخفة الفَتحَةِ على الواوِ والياءِ ، وذلك قوله : (وَأبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي) أبدِ معناه : أظهر ، و " مَا " موصولة ، صلتها الجارُ والمجرورُ ، وأراد ويرمي فحذفَ العاطفَ ضَرورة ، وقد جاءَ قليلاً ، ومنه في الشِّعر ما أنْشَدَهُ ابنُ جِنّي[2] من قوله :

(١) في (أ) فيهما .
(٢) إنشاد ابن جنى له في الخصائص : ١/٢٩٠ ، ٢/٢٨٠ وقد تقدم ذكره .

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا　　يَغْرِسُ الوُدَّ فِي فُؤَادِ الكَـــرِيْمِ

أرادَ وَكَيْفَ أَمْسَيْتَ ، ومعنى الكلامِ أظهرِ النَّصبَ فيما آخره واوٌ كيدعو وما آخره ياءٌ كيرمي ، وأمَّا الرَّفع فيُـنوى فيهما ، كما يُنوى في الألفِ وذلك قـوله : (وَالرَّفْعَ فِيْهِمَا انْوِ) و(١) الضَّميرُ المَجْرُورُ يَعُودُ على مَا كَيَدْعُو وَمَا كَيَرْمِي ، وإنَّما نُوِيَ فيهما لاستثقالِ ظُهوره فيهما لو قلت : يَغـزوُ ويَرمىُ ، ولو اضطرَّ شَـاعِـرٌ إلى الإظهـار لجازَ ، كـمـا يجـوزُ في الأسماءِ ، بخلافِ الألفِ .

وقوله : (وَالرَّفْعَ) منصوبٌ بانوِ ، أي : انوِ الرَّفعَ فيـهمـا ، ويقال : نَوَيْتُ الشَّئَ نيَّةً وَنَوْيَةً ونَوَاةً : إذا قـصدتَه بِنِيَّتِكَ ، فـمعنى انوِ فـيه غَيْرَ الجَزمِ ، أي : أقـصـد فـيـه قَصدَ الرَّفعِ والنَّصْبِ في نِيَّـتِكَ إذْ ذاكَ غـيرُ ملفوظٍ به .

وكذا قوله : (وَالرَّفْعَ / فيهِمَا انوِ) أيْ اقْصِده في نيَّتكَ في الوَاوِ واليَـاءِ .١٠٣/

ويُقال : بَدَا الشَّئُ يَبْـــدُو (٢) بُدُوًّا : إذا ظَهَرَ ، وابتَـدَيْتُـهُ أنا أي : أظْهَرْتُهُ ، ومنه قَولُ اللَّه تَعالى(٣) : ﴿ بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ - أي : فـي ظاهـرِ الرَّأيِ يحكي كلامَ قَومِ نُوحٍ عليه السَّلام ، فـيريد بقوله : (أَبْدِ نَصْبَ) كذا ، أي : أظهره ، ولا تقدِّره ، كما تُقَدِّر الرَّفْـــع ، ثم قـــال : (وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاَثَهُنَّ) " جـازِماً " حـالٌ من الضَّميرِ في احذف ، أي : احذف ثَلاَثَهُنَّ ، حالةَ كونِكَ جَازِماً لهنَّ ، ولا يكونُ ثَلاَثَهُنَّ مَنصوبًا بـ " جَازِماً " أصلاً ، بل باحذِفْ لأنَّه الطَّالبُ له ، وأمَّا " جَازِماً " فإنَّما هو طالبٌ من جهةِ معناه ، لما آخره من الأفعال ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ، وهو الذى يُسمَّى

---

(١) في (أ) فالضمير .

(٢) في (أ) .

(٣) سورة هود : آية : ٢٧ .

مُعتلاً ويعنى بالثَّلاث : الألفَ والواوَ واليَاءَ ، وضَمير " هُنَّ " عائد على الأحرف كـأنّه قـال : احـذف ثلاثَ الأحـرفِ وأتى بالثَّـلاثِ على التَّـأنيث ، ولم يَقل : ثلاثَتَـهُنَّ ، وهى مذكرةٌ اعتباراً (١) بتأنيثها لثُبوت الاعتبارين فيها ، وقد اعتَبَر التَّذكير فى الألف فى قوله : (فَالألِفَ انوِ فيـه) ولم يقل فِيها ، ومن التَّذكير فيها فى اللُّغَةِ ما أنْشَدَهُ سيْبَوَيه مِنْ قَـولِه(٢) :

كَافـاً وَمِيْمَيْنِ وسِيناً طاسما

وأنْشَدَ فى التَّأنيثِ فيها(٣) :

كَمَـا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوْحُ وَمِيْـمُهَا

وعادَةُ النَّـاظم ألاَّ يُبَالى بها فى التِزَام تَذكيرٍ أو تأنيث ، بل يأتى بها كَذَا مرةً ، وكذا مَرَّةً ، على حسبِ ما يَتَـأتَّى له فى هذا النَّظمِ ، وذلك قريبٌ ، وإنَّما حُـذِفت هذه الأحـرف فى الجَـزْمِ ليُـخـالفَ الجَـزْمُ الرَّفعَ ، لأنَّـه لما كـان الرَّفعُ بالحـركةِ وهـو الأصلُ فيـها ، ثمّ استـثـقِلَت فَبَـقِيَ لَفْظُ الـوَاوِ واليَـاءِ سـاكناً كَرِهُوا أن يَنْـووا السُّـكون فِيهما ، فَيَبقى اللَّفظُ فى الجَـزْمِ كما كـان فى الرَّفـعِ ، فحَذَفُوهما ، وعلَّل ذلك الفَارِسِيُّ فى " التَّذْكِرَةِ " (٤) بأن اليَاءَ والواوَ أُجريت فى الفِعل مُجرى الزَّوائدِ كَالنُّونِ فى يَضربان ونحوه وكَـالحَرَكَاتِ ، كما

---

(١) فى (أ) " فتأنيثها " .

(٢) الكتاب : ٣١/٢ وقد تقدم ذكره .

(٣) الكتاب : ٣١/٢ وقد تقدم ذكره ص ١٠٥ .

(٤) التذكرة : من أنفس كتب أبى على الفارسى ، يظهر ذلك من نقل العلماء عنه وكثرة إفادتهم منه وقد خصه الأندلسيون والمغاربة باهتمام ظاهر ، وهو فى عدة مجلدات قال القفطى فى إنباه الرواة : ٢٧٤/١ التذكرة كبير . وقال ابن خير فى الفهرست : ٣١٨ : عشرون مجلداً . اختصره تلميذه أبو الفتح ابن جنى ٣٩٢ هـ وخطاه فيه الأسود الغندجانى فى كتاب سماه : " نزهة الأديب" وانظر كشف الظنون : ٣٨٤ ، وتوجد قطعة منه فى زنجان فى إيران كذا ذكر بروكلمان وانظر ص ١١٤ .

أُجْرِيَتْ مُجرى الزِّيادات فى القَوافى حيثُ جُعلت حرفَ الإطلاق وسُوِّى بينَهما وبينَ الحَرفِ الزَّائد حقيقةً فقيل(١) :

وَ لأنْتَ تَفْرِى مَا خَلَقْتَ ۞ وَبعضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفِرْ

ثُمَّ قالَ (٢) :

والسِّتْرُ دُونَ الفَاحِشَاتِ وَمَا ۞ يَلْقَاكَ دُوْنَ الخَيْرِ مِنْ سِتْرْ

فعُومل الياءان معاملةً واحدةً فى الحذفِ ، كما يحذفُ الزَّائد ، فكذلك جُعلت هنا بمَنزلةِ الزَّائدِ فحذفت للجزمِ ، والألفُ فى هذا محمولةٌ على الواوِ والياءِ فى الحكمِ ، وكأنَّ تَعليل الفارِسِىِّ مُقَوٍّ للتَّعليلِ الأول ، وهو الذى نَحَا إليه سِيبويه .

وقوله : (تَقْضِ حُكْماً لاَزِماً) تَقْضِ : مُضَارِعُ قَضى الرَّجُل قَضَاءً ، أى : حَكَمَ وهو مُتَعَدٍّ بالبَاءِ ، تقول : قَضَى لى بحقِّى ، أو حكم به لى ، فإمَّا أن يكون المُتَعَدَّى إليه هو قوله : (حُكْمًا) وكانَ الأصلُ تَقْضِ بحكمٍ لازمٍ ، إلا أنَّه حَذَفَ الجارَّ فنَصَبَ كما قالَ(٣) :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوْجُوْا

وإما أن يكونَ غير مذكور، ونَصب "حكمًا" نصبَ المَصدر بـ "تَقْضِ"، لأنَّه فى معناه ومُرادف له كما تَقول : ذَهَبْتُ انْطِلاقاً ، وانْطَلَقْتُ ذَهَاباً ، وَجَلَسْتُ

---

(١) شرح ديوان زهير : ٩٤ ، والبيت فى المنصف : ٤٧/٢ ، ٢٣٢ .

(٢) شرح ديوان زهير : ٩٥ .

(٣) هو جرير والبيت بتمامه :

تمرون الديار ولم تعوجوا ۞ كلامكم على إذا حرام

وقد تقدم ذكره .

قُعُوداً ، ومنه قَولُ امرئِ القَيْسِ(١) :

وَيَوْماً عَلَى ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَذَّرَتْ   عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

أي :حلَفَتْ / حلْفَةً ، فكذلك قول النَّاظمِ :(تَقْضِ حكْمًا لاَزِمًا) أي : ١٠٤/
تَحْكُم حكْماً ، أو تَقْضِ قضَاءً لازِماً ، وأرادَ بهذا الكَلام : أنَّ حذفَ حرفِ
العِلَّةِ من آخرِ الفِعْلِ للجَازِمِ أمرٌ لازمٌ لابدَّ منه ، يَعنى فى القِيَاس ،
فإنَّ السَّماعَ لا يلزمُ فيه هذا .

فإن قلتَ : هذا الكلامُ فَضْلٌ(٢) لا حاجةَ (٣) به إليه ، لأنَّ قولَه :
(وَاحْذِفْ جَازِماً ثلاثَهُنَّ) يُفهم منه لُزوم هذا الحُكم ، بالحذفِ(٤) إذ لم
يُذكر(٥) خلافه ولا فى السَّماعِ ما يُتَوَهَّمُ فيه القِياس فتَحَصَّلَ أنَّ قوله :
(تَقْضِ حُكْماً لاَزِماً) لا فائدة فيه .

فَالجوابُ أنَّ له فائدةً ظاهرةً ، وذلك أنَّ مخالفَةَ هذا الحُكم جاءَت
على ضَربين :

أحدُهما : جاءٍ فى الشِّعر والآخرُ جاءٍ فى الكَلاَمِ ، فمن الجائى فى
الشِّعر قَوله(٦) :

(١) ديوان امرئ القيس : ١٢ .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) فى (أ) لا بحاجة .
(٤) فى (أ) فالحرف .
(٥) فى (أ) يكن .
(٦) الرجز لرؤبة ، ملحقات ديوانه : ١٧٩
وهو فى الخصائص : ٣٠٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٦ ، والخزانة : ٥٢٣/٣ .

إِذَا العَجُوْزُ غَضِبَتْ فَطَـلِّقِ ... وَلاَ تَرَضَّـاهَا وَلاَ تَمَـلَّـقِ

فقدَّر الجَزْمَ فى الألفِ ، فلذلك لم يَحذفها ، ومثل ذلكَ قولُ عبدِ يَغُوثَ بن وَقَّاصٍ الحَـارِثِى[1] :

وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَـةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيْراً يَمَـانِيَا

ومثل ذَلك فى اليَّـاءِ قولُ قَيْسِ بن زُهَيْرٍ[2] - أنْشَدَهُ سِيْبَوَيه -[3] :

أَلَمْ يَأْتِيْـكَ وَالأَنْبَـاءُ تَنْمِى ... بِمَا لاَقَتْ لَبُـوْنُ بَنِى زِيَـادِ

وفى الوَاوِ قولُ الآخرِ[4] :

هَجَوْتَ زَبَّـانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وممَّا جَاءَ فى الكلامِ قولُ اللّه تَعالى[5] : ﴿ لاَ تخف دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى ﴾ على

---

(١) شاعر جاهلى من سادات اليمن وفرسانها من بنى الحارث بن كعب ، أَسَرَتْهُ تَيْمٌ يوم الكلاب الثاني وشدوا لسانه لألاّ يهجوهم ثم قتلوه بعد أن رثا نفسه ، أخباره فى الأغانى : ٣٢٨/١٦ ، وجمهرة النسب : ٤١٧ ، والخزانة : ٣١٧/١ .

والبيت فى ذيل الأمالى : ١٣٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٨٦/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٧ .

(٢) سيد من بنى عبس شاعر خطيب صاحب داحس وهى فرسه من فرسان العرب وشجعانها .

أخباره فى معجم الشعراء : ٣٢٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى : ٣٢٩ .

(٣) الكتاب :١٥/١ ، والبيت فى ديوانه : ٢٩ نشره عادل جاسم البياتى سنة ١٩٧٢م وهو فى شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى : ٣٤٠/١ ، ومعانى القرآن للفراء : ١٦١/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٥ ، والخزانة : ٥٣٤/٣ .

(٤) البيت لأبى عَمْرو بن العلاء فى معجم الأدباء : ١٥٨/١١ ، وهو فى معـانى القرآن للفـراء : ١٦١/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٣٠/٢ ، وضرائر القزاز : ٦٢ ، وضرائر ابن عصفور : ٤٥ .

(٥) سورة طه : آية : ٧٧ .

قراءة حَمزة[1] . وقوله[2] : ﴿ إنَّه[3] مَنْ يَتَّقِى وَيَصْبِرْ ﴾ بإثباتِ الياءِ فى رواية قُنبل[4] عن ابن كَثيرٍ ، وإذا كان كذلك فقد يقولُ القائلُ : إن هذا مما يجوزُ القِياس عليه لمَجيئه فى فَصيح الكَلام المَنثور وتقويته بالمَنظوم لا سيَّما على مذهب المُؤلِّف فى أمرين :

أحدُهما : اعتبارُ ما جاءَ فى القُرآن والقِياس عليه - وإنْ قَلَّ - كمسألة الفَصل بينَ المُضاف والمُضافِ إليه بمعمولِ المُضاف ، ومَسألة تَحقيق الهَمزتين فى أئِمَّةٍ ، حسب ما يَتَفَسَّرُ فى موضعه إلى غيرِ ذلك من اعتبارِه لما جاءَ فى القُرآن وقِيَاسه عليه .

والثَّانى : اعتِباره ما جاءَ فى الشِّعر معاملة الآتِى فى الكَلام ، إذا كان الشِّعر لا يَنكسر مع زَوَالِ الضَّرورة ، كما فى قَوله :

* وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ *

إذْ الشَّاعرُ متمكنٌ من الجَزم بالحَذف ، فيقولُ : " ولا تَرَضَّهَا " فيكون الشعر مخبوناً ، فكأنه أثبت الألفِ غيرَ مُضْطَرٍّ ، ومثله قوله :

* أَلَمْ يَأتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِى *

لجواز حذف الياء فيصير منقوصا وهو جائزٌ وإن كان قبيحاً فى باب الزِّحاف ، ومثله قوله : " لم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ " لجوازِ حذفِ الواوِ فيكون مطويًّا فقد تَرشح على هذا القول بالقياس ، فلما كان الأمرُ على هذا ، وكان السَّماعُ

---

(1) قراءة حمزه فى السبعة لابن مجاهد : ٤٢١ .
(2) سورة يوسف : آية : ٩٠ .
(3) ساقط من (أ) .
(4) رواية قنبل فى السبعة لابن مجاهد : ٣٥١ .

موهماً لإثبات خلافِ ما نصَّ عليه ، نفى هذا الإيْهَام ، وصرَّح بأنَّ ما نصَّ عليه هو اللاّزِمُ ، وما عَداه غيرُ معتَبَرٍ فى القِيَاس ، ولا مُعَوّل عليه ، لأنَّ مَجِيءَ هذا الضّرب فى الشّعر لم يَكثر ، وأيضاً فجميع الأبيات محتمل لإشباعِ الحَركات ضَرورةً[1] كما أشبع الضّمة فى ظاءِ " انظر " مَن قَالَ [2] :

وأنَّنِي حيث ما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي   مَنْ حَوْثُ مَا سَلَكُوا أدْنُو فَأنْظُورُ

أنشده الفَارِسِيُّ[3] ، وكما أشبعَ فتحة : " مُنْتَـزَحٍ " ابنُ هَرْمَةَ [4] حيث قال :

فَأنْتَ مِنَ الغَـوَائِلِ حِيْنَ تُرْمَى   وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَـالِ بِمُنْتَـزَاحِ[5]

وكما أشبع الكَسرة فى " الدَّرَاهِيمِ " و " الصَّـيَارِفِ " الفَرَزْدَقُ[6] حيثُ قالَ : - أنْشَدَهُ / سِيْبَوَيه -[7] . /١٠٥

تَنْفِى يَدَاهَا الحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْىَ الدَّرَاهِيْمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت لابن هرمة فى ديوانه : ١١٧ ، والبيت فى أمالى ابن الشجرى : ٢٢١/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٥ ، والخزانة : ٥٨/١ ، ٤٧٧/٣ ، ٥٤٠ .

(٣) إنشادُ الفارسى له فى كثير من مُؤلفاته منها الحجة : ٥٩/١ ، قال أنشده ثعلب . وعن الفارسى أنشده ابن جنى فى سر الصناعة : ٣٠/١ ، قال أنشدنى أبو على ، وهو فى الخصائص : ٣١٦/٢ ، ١٢٤/٣ ، والمحتسب : ٢٥٩/١ .

(٤) بياض فى (أ) .

(٥) البيت لابن هرمة أيضاً ديـوانه : ٨٧ ، وهو أيضاً فى الخصائص : ٣١٦/٢ ، ١٢١/٣ ، والمحتسب : ١٦٦/١ ، ٣٤٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٢٢/١ ، ١٥٨/٢ ، وضَرائر الشعر لابن عصفور : ٣٢

(٦) ديوان الفرزدق : ٥٧٠ ، والبيت فى المحتسب : ٦٩/١ ، وضرائر القزاز : ٩٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٦ ، والخزانة : ٢٥٥/٢ .

(٧) الكتاب : ١٠/١ .

وقد أجازَ ذلك ابنُ خَروف في بيت قَيس بن زُهيرٍ : " أَلَمْ يأْتِيكَ " البيت والجوازُ سارٍ في الجَميع ، فإذا احتَملت الأبيات هذا لَم يَكن فيها دليلٌ .

وأمَّا آيةُ " طه " فتَحْتَمِلُ وجهين :

أحدُهما : أن يكونَ تَخشى مستأنفًا ، أي : وأَنْتَ لا تَخْشَى .

والثَّاني : أن تكونَ الألفُ للإطلاقِ في الفاصِلَة كقوله : "الظُّنُونا "[1] ، و " الرَّسُولاَ " [2] ، و " السَّبِيلاَ "[3]

وأمَّا آية " يوسف " فتحْتَمِلُ أن تكونَ (مَنْ) فيها موصولة و (يَتَّقِي) مرفوع في صِلَتها (وَيَصْبِرْ) معطوفٌ عليه ، وإنما سَكَّن تَخفيفاً كأنَّه عُدٌّ « بِرُفَ » من ﴿ يَصْبِرُ فإنَّ ﴾ كبناءٍ على فِعُلَ فسكن لذلك ، كما قال امرؤُ القَيْسِ في نَحوِ ذلك [4] :

فاليَوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثْمًا مِنَ اللّهِ وَلاَ وَاغِـلِ

فإذَا ثَبَتَ هَذا[5] في تِلكَ الشَّواهد لم يكن فيها دليلٌ على ثُبُوتِ الجَزْمِ بتقدير حذفِ الحَركةِ سماعاً ، فأحرى ألاَّ يثبتَ بها كون ذلك قياساً ، فلذلك قال : (تَقْضِ حُكْماً لازِماً) والله أعْلَمُ ، أي : أن الحذفَ هو الحُكمُ اللاَّزم الذي لابدَّ منه على كلِّ حالٍ ، وهذا حَسَنٌ من الاعتبارِ ، وباللّه التَّوفيق .

---

(١) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " وتظنون بالله الظنونا "

(٢) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا " .

(٣) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " فأضلونا السبيلا " .

(٤) البيت لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٥٨ ، والكتاب : ٢/٢٩٧ ، وإصلاح المنطق : ٢٤٥ ، والخصائص : ١/٧٤ ، ٢٨٨ ، ٢/٣١٧ ، ٣/٩٦ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٤ ، والخزانة : ٣/٥٣٠ .

(٥) ساقط من (أ) .

النكرة والمعرفة (١)

هذه هى المُقدِّمة الثانية من المقدمتين اللّتين لابدَّ من ذكرِهما قبلَ الشُّروعِ فى الأحكامِ التَّركيبيةِ ، وهى معرفةُ (٢) المعرفة من الأسماء والنَّكرة ، والتَّعريف بكلٍّ واحدٍ منهما . وتَقسيم ما يَنقسم منهما وبيان كلِّ قسمٍ ، وذلك أنَّ الفائدةَ إنما تَحصلُ فى الغالب بالمَعرفةِ لا بالنكرةِ من حيثُ كانَ الإخبارُ عن الشَّىء ثانياً عن معرفةِ ذلك الشىء . فإذا قلتَ : تَكلَّم زيدٌ ، حصلت به فائدةٌ . فإنْ قلتَ : تَكلَّم إنسانٌ ، لمَ يُفدْ شيئاً ، إذ لا يخلو الوُجود من إنسانٍ يَتَكلَّمُ ، فقد كان هذا المَعنى حاصلاً قبلَ الكَلامِ به ، فلمْ يُفِد الإخبارُ بذلك فائدةً زائدةً ، وكذلك إذَا قُلتَ : زَيدٌ قائمٌ ، حَصلَتْ للمُخاطبِ فائدةٌ ، فَلَو(٣) : قُلتَ رَجلٌ قائمٌ ، لم يُفد شَيئًا ، فلمَّا كان الأمرُ هكذا وكانت الإفادةُ فى الغالبِ لا تحَصُلُ إلا مع المَعرفةِ ، والنَّكرةُ بِضدِّ ذلك ، وأيضاً فقد تَقعُ النكِرَةُ فى موضعٍ لا تَقَعُ فيه المَعرفةُ ، وقد تَحْصُلُ الفائدةُ بالنَّكرة على خِلافِ ما تَحصُلُ بالمعرفةِ افْتَقَرَ إلى بيانِ هذين النَّوعين ليَنبنى حكم الإفادة على ذلكَ ، فأخذَ الناظم - رَحِمَهُ اللّه - فى ذكرِ ذلك ليصل النَّاظر إلى أحكامِ الجُمل المُفيدة بعدَ تَحصيل ما يكونُ به الإخَبارُ مفيداً مما ليس كذلكَ ، ثم إنَّ النكرةَ لا تَنحصر أنواعها ، لكن قد تُعرف

---

(١) فى (أ) المعرفة والنكرة .

(٢) ساقط من (أ) ومن الأصل وصححت فى هامش الأصل مقدمة والتصويب من (س) و (ف) .

(٣) فى الأصل فقط فإذا .

بالرّسمِ والمَعرفةُ تَنْحَصِرُ أنواعُها (١ فأتى للنكرة برسمٍ جَامعٍ مَانعٍ يُميِّزها عن المَعرفةِ ١) . ثم أتى بالمَعْرِفَةِ وأنواعها فقال :

نَكِرَةٌ قَابِلُ " أَلْ " مُؤَثِّـرا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِـرَا

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُـمْ وَذِي وَهِنْدَ وابنِي والغُـلَامِ والَّذِي

" أل " هى الألِفُ والّلامُ والقابِلُ لها هو ماَ يصِحُّ دخولها عليه ، فرجل وفَرس ونحوهما يصحُّ دخول الألفِ واللّامِ عليها ، فهى إذاً نَكِرَاتٌ ، وقد اقتصر بعضُهم على تعريفِ النَّكرةِ بِما يَصْلُحُ أن تدخله " أل " / لكنَّ هذا التَّعريفَ غيرُ جامعٍ ولا مانعٍ ، أمَّا كونُه غيرَ جامعٍ ؛ ١٠٦/أ فلأنَّهُ يَخْرُجُ عنه كثيرٌ من النَّكرات نَحو : أينَ وكيفَ و« أَفْعَل » التّفضيل إذا كان معه " مِن " لفظاً أو تقديراً ، و مَنْ ومَا الاستفهاميتين ، فإنّهما أيضًا نكرتان عندَ الجُمهور خلافاً لابن كَيسان فهذه الأشياء وأشباهها نكراتٌ مع أنّها لا تَصلُحُ أن تدخلها الألفُ واللاّمُ . وأمَّا كونه غيرَ مانعٍ فلأنَّ كثيراً من المَعارف تَدخل عليها الألفُ واللاّمُ كحارثٍ وعبَّاسٍ وحَسَنٍ وفَضْلٍ ، فإنَّك تَقولُ : الحارثُ والعبَّاسُ والفَضْلُ والحَسَنُ ولَيست بنكراتٍ اتفاقاً ، وكذلك ما دَخَلَ عليه الألف واللاّمُ الزّائدتان من المعارف كقولِهِ(٢) :

* بَاعَدَ أمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا *

(١-١) ساقط من (أ) فقط .

(٢) تمــامه :

حراس أبواب على قصورها

والبيت لأبى النجم العجلى ، ديوانه : ١١٠ ، والمقتضب : ٤٨/٤ ، ٤٩ ، وشرح ابن يعيش : ٤٤/١ ، ١٣٢/٢ ، وشرح الشافية : ٥٠٦ .

وقولِ الآخرِ[1] :

* رأيْتُ الوَليْــــدَ بنَ اليَـزيْــدِ مُبَاركاً *

وقوْلِ الآخرِ[2] :

* وَلَقَدْ نَهَـيْتكَ عَنْ بَنَــاتِ الأوْبَـرِ *

ومِنْ ذلك كَثِيرٌ ، فاقتَضى أنَّ هذه الأشياء نكراتٌ ، بسبب صلاحيَةِ دخول الألفِ واللأمِ عليها ، وليس كذلك ، وأيضاً إن سُلِّم ما قال ففى بعضِ أقسامِ الألفِ واللأمِ لا فى جَميعها ، فإنَّ الزَّائدةَ غيرُ معرِّفةٍ بما قال ، فإذا دَخَلَتْ على النَّكرةِ لم تَدُلَّ على تَنْكيرِه فلا يُقال : إنَّ نفساً من قولِكَ : طبتَ نفساً [3] نكرةٌ بدليل قوله[4] :

---

(١) تمامه :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهلُهْ *

والبيت لابن ميادة (الرماح بن أبرد) ديوانه : ٨١ ، وشرح ابن يعيش : ٤٤/١ ، وخزانة الأدب : ٣٢٧/١ ، ٢٥٢/٣ ، وقد تقدم ذكره .

(٢) صدره :

* ولقد جنيتك أكموًا وعساقلا *

وقائله غير معروف وهو من شواهد مجالس ثعلب : ٦٢٤/٢ ، والمقتضب ٤٨/٤ ، والخصائص : ٥٨/٣ ، وشرح ابن يعيش : ٧١/٥ .

العساقل الكبار البيض الجياد من الكمأة ، وبنات الأوبر صغار الكمأة وهى رديئة .

(٣) من (ت) و (ف) .

(٤) صدره :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُــوهَنَا

وهو لراشد بن شهاب اليشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن قَيس بن خالدٍ الشَّيبانيُّ وفيه يقول قبل هذا البيت :

على أن قيساً قال قَيسُ بن خـــالدٍ   لِيَشكُرُ أحلَى إنْ لَقيْـنَـا منَ التَّمْـــــرِ
رَأَيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُـــــــوهَنَا   صَدَدْتَ وطبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك : ٢٩٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ له ١٥٣ ، وشرح ابن الناظم : ٣٩ ، وشَرَحَه العينى فى المقاصد : ٥٠٢/١ ، ٢٢٥/٣ - ونقل عن التوزرى عن بعضهم أنه مصنوع ، وأكد العينى نسبته إلى راشد المذكور إلا أنه حرفه إلى رَشيد .

صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ[1] عَنْ عَمْرِو

لأنَّ الألفَ واللاَّمَ هنا زَائِدةٌ ، والزَّائدةُ غير مختصَّةٍ بالدُّخولِ على النَّكرةِ لدخُولها على المَعرفةِ كما مرَّ آنِفاً ، كما أنَّ التى لِلَمْحِ الصِّفَةِ لا تدخلُ على النَّكرةِ ، وإنَّما تَختَصُّ بالمعرفةِ فكان هذا التَّعريفُ مُعْتَرَضاً فَلَمَّا[2] كان كذلك استَظهر النَّاظم على الثانى بقَوله : (مُؤَثِّرًا) وهو حالٌ من " أل " أى : حالة كون " ألْ " (مُؤَثِّرًا فيما دَخَلَ عليه ، فرجل ونحوه أثَّر فيه " أل " التَّعريف بخلاف الفَضْلِ ونحوه ، فإنَّه لم يؤَثِّرْ فيه تعريفاً ، بل إنَّما دَخَلَ عليه لِمَعنًى آخر غير التَّعريف وهو لَمحُ الصِّفةِ ، وبهذا القَيد أيضاً أخرج " أل " الزَّائدةَ ، فإنَّه حرفٌ لا يُؤَثِّرُ فيما دَخَلَ عليه تَعريفاً ، فلم يكن معتَبَراً فى هذا التَّعريف ، وأدخل الأول بقوله : (أوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرا) " فواقعٌ " معطوف على " قابلٌ " ، " وما " موصولةٌ وما بعدها صلتها ، وهى واقعةٌ على قابل ، " وما " وما بعدها فى موضعِ ضميرٍ ، كأنَّه قال : أو واقعٌ موقعَهُ ، أى : موقع القَابِلِ ، ويُريدُ أنَّ النَّكرةَ ما قبل " ألْ " أو وَقَعَ مَوْقِعَ ما يَقْبَلُهَا إذا لم يَقبلها بِنَفسه ، فـ " أيْنَ " و " كَيْفَ " يقع موقِعَهُمَا ما يقبل " أل " وإن[3] كانَا لا يَقْبَلانِهَا بأنفسهما ، فـ " أينَ " معناها فى أىِّ مكانٍ ، و " كيف " معناها على أىِّ حالٍ ، ومكان وحال قابلان لـ " أل " إذا قُلت : المَكانُ والحَالُ ، وكذلك أفعل من لوقوعها صفةً للنَّكرةِ فى موضعِ فاعلٍ ، وفاعل[4] يَقبلُ الألفَ واللاَّمَ أعنى المُؤَثِّرَ وكذلك "مَنْ " و "مَا" الاستفهاميتان إذا قلت : مَنْ زَيْدٌ ؟

(١) فى (أ) كتبت " يا قيس " وصححت فى الهامش : " يا بكر " ، وفى الأصل بزيادة (يابكر) بعد (عمرو) .

(٢) ساقط من (أ) فقط .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) ساقط من (أ) .

فـالتَّقـديرُ : أيُّ رَجُلٍ زَيْـدٌ ؟ ومَـا هَذَا ، مـعناه : أيُّ شيءٍ هذا ؟ ورجلٌ وشيءٌ يَقبـــلان الألفَ واللامَ المُؤثِّرة فَجَميع هذه الأشياء نَكِرَاتٌ لوقوعها موقعَ القابِلِ ، فتخلَّص له التَّعريف جامعاً مانعاً ، وهو تَعريفٌ حَسَنٌ ، إلاَّ أنَّ فيه إشكالاً من أوجه ثلاثة :

أحدُها : أنَّ الحارث والعبَّاس والفَضل وبابها إذا كانت بغيرِ ألفٍ ولامٍ أعلامٌ كزيدٍ وعَمروٍ ، فتعريفها / تَعريفُ العلميَّة المَحضة ، فإذا ١٠٧/ دخلت عليها الألفُ واللامُ فلم تَدخل عليها وهي أعلامٌ ، بل على تقدير تنكيرها لتكون الألف واللامُ مشعرةً بأصلها من الصِّفةِ ، فإذًا دُخُولُ الألفِ واللاَّمِ عليها كدخولها على القائمِ والقَاعدِ وبَابه ، وهذا معنى ما ذكر سيبويه قال(١) : وزَعَمَ الخَليل - رحمه اللّه - أنَّ الذين قالوا : الحارث والحسن والعبَّاس إنَّما أرادوا أن يجعلوا الرَّجل هو الشيء بعينه ، يعني أن يكونَ لفظُه موافقاً لمعنى الصِّفة فيه ، ولم يَجعلوه سُمِّي به ولكنَّهم جعلوه كأنَّه وَصفٌ له غَلَبَ عليه ، ومَنْ قالَ : حارثٌ وعبَّاسٌ فهو يُجريه مُجرى زيدٍ ، فهذا نصُّ سيبويه على ما ذكرته ، فإذًا ثبتَ هذا فقول النَّاظم : مُؤَثِّراً " لا يخرج له حارثاً وعبَّاساً وبابه ؛ لأنَّ "أل" قد أثَّرت فيه مَعنَى التَّعريفِ تَقديراً ولَمْحِ الصِّفة فصارَ التَّعريفُ مشكلاً .

والثَّاني : أنَّ قولَه : (أوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا) إن كان يدخل له به " أينَ " و " كيفَ " وما ذُكرَ معهما فلا يَدخل له فيه الأسماء التي لم تستعمل إلا في النَّفي نحو : دَيَّارٌ وكَتيع وعَريب ، لأنَّها كلُّها واقعةٌ موقعَ أحَدٍ ، وأحدٌ لايَقبل " أل " (٢) ؛ لأنك لا تقولُ : ما جاءني

(١) الكتاب : ٢٦٨/١ .
(٢) في الأصل فقط .

الأحدُ ، وذلك إذَا لم يكن بمعنى واحدٍ ، فإنَّه إذَا كان بمعنى واحدٍ كأحد فى أَحَدَ عَشَرَ ، فليس المستعملُ فى النَّفى فإذًا لا يَدخل له بابُ دَيَّارٍ وعَرِيبٍ تحتَ قَوله : (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا) ولا تَحت قَوله : (قَابِلُ أَلْ) إذ لَيست بقابِلَةٍ لـ " أل " معَ أنَّها نَكِرَاتٌ بإجماعٍ ، فكانَ هذا التَّعريف غيرَ جامعٍ .

والثَّالث : أن يقالَ : إن كان يَخرج له بقوله : (قابلُ أل) العلم الجِنسِيُّ ، كما يَخرُجُ له العَلَمُ الشَّخصيُّ . فإنَّ قولَه : (أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرَا) يَدخُل عليه العَلَمُ الجِنسِيُّ ، لأنَّ معناه معنى النَّكرة ، فأُسامة وثُعالة ونَحوهما مَعَارِفُ لَفْظاً ، ولكن معانيها معانى النَّكِرَات ، إذ كانَ أسامةُ مرادفاً للأسدِ ، وثُعالةُ مرادفاً لثعلب ، وقد نصَّ على ذلك النَّاظِمُ فى بابِ العَلَمِ حيثُ قالَ :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وهْوَ عَمّْ

فأسدٌ إذَا صلَح وُقوعه موقعَ أُسامة ، وثعلب إذا صلَح وقوعه موقعَ ثُعالة وهما قابلان للألف واللاَّم يُؤَدِّى ذلك إلى اعتقادِ كونِ أُسامة وثُعالة نكرتين إعمالاً لقوله : (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا) وهذا غيرُ صَحِيْحٍ ، فكان كلامه على إطلاقه غيرُ صَحِيْحٍ .

والجَوَابُ عن الأوَّلِ : أنَّ الألفَ واللاَّمَ فى الحارثِ والعبَّاسِ ونحوهما لم يؤثِّر فى مَحصول الأمرِ زيادةً على [1] ما كان فى الأسماءِ قبل دُخُولِهَا ، وإنَّما كانت قبلَ دُخُولها دَالَّة [2] على مُعَيَّنٍ ، وذلك حاصلٌ بعدَ دخولها وإنَّما حَقيقةُ تأثيرها أنْ تُؤَثِّرَ تعريفاً فيما لم يكن فيه تَعريفٌ وباب الحارث والعبَّاس ليس

---

(١) فى الأصل : زيادة على مُعَيَّنٍ وذلك ماكان ..... والصواب كما أثبت من النسخ الأخرى غير الأصل .

(٢) فى الأصل : غير دالة .

كذلك ، إذْ لم تُؤَثِّرْ فيه ما ليس فيه ، وأمَّا لَمْحُ الصِّفةِ فأمرٌ زَائدٌ على مَعناها من التَّعريفِ المَوجودِ قبلَ دُخول " أل " وبعدَ ذلك ، فلا يُعتَرَض عليه بذلك .

وعن الثَّاني : أنَّ باب ديَّارٍ وكَتِيْعٍ لَيس بواقعٍ موقعَ أحدٍ على الخُصوص بل أَحَدٌ وكَتِيعٌ ودَيَّارٌ ونحوها واقعةٌ موقعَ ما يقبل " أل " وهو مَثَلاً رجل أو حيٌّ أو ساكنٌ أو نحو ذلك ، فقد دَخَلَ له هذا الباب بقوله : (أو وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ / ذُكِرَا) . /١٠٨

وعن الثَّالثِ : أنَّ بابَ العَلَمِ الجِنْسِيِّ قَلِيْلٌ ، وعلى خلافِ الأصلِ في العَلَميَّةِ ، فلم يَعتبره لذلك ، ولأجلِ أنَّه على خلافِ الأصلِ زَعَمَ بعضُهُم أن بينه وبين النكرة فرقاً من جهةِ أنَّ العلمَ الجِنْسِيَّ وَضْعُهُ أولاً على الحقيقة الذِّهنية المتشخصة في الذِّهن ، وهي واحدةٌ غيرُ متعددةٍ في نفسها كزيدٍ في الخارج بخلاف النَّكرة ؛ فإنَّها موضوعةٌ لواحد مما في الخَارجِ لا بعينه فافترَقا ، وليس هذا الوَجه بجارٍ على مذهبِ النَّاظم في ظاهرِ لَفظِه حسب ما يأتي في بابِ العَلمِ إن شاءَ اللهُ تَعالى[1] .

ثم قال : (وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ) الضَّميرُ عائدٌ على النُّكرةِ باعتبارِ موصوفٍ مَحذوفٍ مُذَكَّرٍ على تقديرِ أنْ لو قال : اسمٌ نكرةٌ قابلٌ أل ولذلك جرى عليها قابل وواقع كجريانها على المذكَّرِ ، ويَجوزُ أن يكونَ عائداً على قابلٍ وواقعٍ ، ويعني ماعَدا ما ذكر التَّعريف به هو المعرفة ، ثم أتى بأنواعِ المعرفةِ مشيرًا إليها بالتَّمثيلِ ، وهي عندَه في هذا النَّظم ستَّةُ أنواعٍ : المُضمر : وهو الذي أشار إليه بقوله : (كهم) واسمُ الإشارةِ : وهو المشار إليه (بذي) الذي يُشار به إلى المُفرد المُؤنَّثِ القَريبِ ،

---

(١) في الأصل فقط .

والعلم : وإليه أشار بقوله : (وهند) . والمضاف إلى معرفةٍ مَحْضَةٍ ، فإنّ المُضاف ليس بمعرفةٍ على الإطلاقِ ، بل شَرْطَ الإضافة إلى معرفة ، وليس كلُّ مُضافٍ إلى مَعرفةٍ يكونُ معرفةً إلا بشرطِ أن تكونَ الإضافةُ مَحْضَةً ، وهذا كلُّه مُنَبَّهٌ عليه بقولِه : (وَابْنِى) . والمُعَرَّفُ بالألفِ واللّامِ : بشَرْطِ أن تكونَ غيرَ زائدةٍ ، فإنّها إن كانت الزّائدةَ لم تُفد تَعريفاً فليس ما دَخَلَتْ عليه بمُستَفيْدٍ بها تَعريفًا ، كما سيأتى وقد بَيّنَ هذا الشّرطَ تَمثيلُه لهذا النّوع بقوله : (والغُلَامِ). والمَوصول : وهو الذى نَبَّه عليه بمثال : (الذى)

ثمَّ يتعلق بهذا الكلام ثلاث مسائلٍ :

إحداها : أنّه لم ينكر مراتبَ المَعارف فى التّعريفِ ، وقد جَعَلَ لها فى " التّسهيل " [1] ستُّ مراتبٍ ، فأعلاها ضَميرُ المتكلّمِ ، ثم ضميرُ المُخاطبِ ، ثم العَلَمُ ، ثم ضَميرُ الغائبِ السّالم عن إبهام ، ثم المُشار به ، ثم المَوصول وذُو الألفِ واللاّم ، وأمّا المُضاف فبحسب المُضاف إليه مطلقاً عنده ، هذه مَراتبها فى الأصلِ فى مذهبه ، وقد يَعرضُ لها غير ذلك .

وهى عندَ غيره أربعُ مَراتبَ . فأعلاها : المُضْمَرَاتُ ، ثم الأعلامُ ثم المبهماتُ ، ثم ذُو الألف واللاّمِ والمُضاف[2] بحسبِ المُضاف إليه ، إلا المضاف إلى المُضمر ، فإنه فى رتبةِ العَلمِ ، وهذا التّرتيب الثانى هو المشهورُ من مذهبِ أهلِ البصرة وللكُوفيين تَرتِيبٌ آخر[3] فكانَ من حقِّ النّاظم أن يبين مراتبها ، للاضطرار إليها فى بابِ النّعتِ ، إذ المعرفةُ من الأسماءِ لا ينعت بكلِّ معرفةٍ ، وإنّما يُنعت بما كان فى رُتبته أو دُونَ رُتْبَتِهِ ، لابما هو فوقَ رتُبته

(١) التسهيل : ٢١ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) رأى الكوفيين فى الهمع : ١/٥٥ .

بخلافِ النَّكرة . فإنَّها لا يلزمُ فيها هذا المَعنى ، بل تُنعت النَّكرة بكلِّ نكرةٍ كانت أعمَّ منها أو أخصَّ كما تَقولُ : رجلٌ أبيضُ ، وحيوانٌ ناطقٌ ، ولهذا لم يعتن النّحويـون بذكر مراتبِ النَّكرات فى التَّنكيرِ ، كما اعتَنوا بذكرِ مَراتب المعرفة فى التَّعريفِ . والعُذرُ عن الناظم أنَّه قد استقرَّ من مَذهبِهِ أنَّ النَّعتَ لا يلزمُ فيه أن يكونَ فى رُتْبَـةِ المَنعوت ، أو أدنى منه[1] ، بل قد يكونُ فائقاً له فى الرُّتبـــة / وهو رأى الفَرَّاء ، وحكاه المُـؤلِّفُ عن الشَّلَوْبِين ، وأنَّه صحَّحـه وسيُنبِّهُ عليه فى بابِ النَّعتِ ، إن شاءَ اللّه تَعالى[2] وإذا كان كذلك لم يَلزمه ذكر المَراتب ، كما لم يَلزمه ذلك ولا غيره فى التَّنـكير . ١٠٩/

والثَّـانيَـةُ : أنه أسقط من المَعارف مما ذَكَرَهُ هو وغيـرُهَ بعضَ أنواعها وزادَ فيها مالم يَزد غيرُهُ [3] ، أمَّا ما نَقَصَ منها فالمـنادى المقصود نحـو : يا رَجُلُ [4] ، فإنه معرفةٌ وليس بواحدٍ مما ذَكر ، ولذلك عدَّه فى " التَّسهيل "[5] نَوعاً سابِعاً ، واسمُ الفِعل نحو : صَهْ وإيهٍ ونَزَالِ ، فإنها معـارفُ إذا لم تنـون ، ونكراتٌ إذا نُوِّنت كما ذكر فى بابه ، ويَظهر أنَّـها ليست مما عده وألفاظ التَّوكيد معارفُ أيضاً نحو : أجمع

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) قال صدر الأفاضل فى التخمير : ٤٢٩/٢ (رسالة دكتوراه) ما زال النحويون يقولون المنادى معرفة نحو يا رجل ويا عالم بدليل أنك متى وصفته وصفته بالمعرفة ، ولأنهم فرقوا بين يا رجلا وبين يا رجل ، فقالوا بأن الأول نكرة والثانى معرفة ، حتى إذا آل إلى حصر المعارف أهملوه وطرحوه من البين .

فقل لمن يدعى فى العلم فلسفة حفظت شيئًا وضاعت عنك أشياء

(٥) التسهيل : ٢١ .

وجَمعاء وأجمعين وجُمع ، وكذلك "سَحر" من يوم بعَيْنه نحو : جئتُك يومَ الجمعةِ سَحَرَ ، وما أشبهه من ضُحى وضَحوة وعَشية وعَتَمة ونحوها ، إذا كانت من يومٍ بعينه ، فكان ينبغى للنَّاظم أن يعدَّ هذه الأشياء لما ظهر من أنها ليست مما نكر ، مع أنها معارف .

وأما ما زاد فالموصول ولم يذكره سِيبويه فى جملةِ المَعارف حين تصدّى لحصرها ووَجَّهَ ذلك ابنُ خروف بأنَّ تعريفها إنما هو بالألفِ واللامِ ، واجتُزِىءَ بإظهارها فى الذى ونحوه من إظهارها فى غَيره كـ " مَن " و " مَا " و " أىّ " كما اجتُزِىءَ بالصِّفة به ، وأبطلَ قول مَنْ زَعم أنَّها معـــارف بالصّلات ، فإن الصـــلات جُمَلٌ ، والجُمَلُ فى معنى النَّكرات ، وأيضاً فقد تكون صفات وهى نكرات أعنى الجُمل ، والنَّكرة فى نفسه لا يكون لغيره مُعَرِّفاً .

والدَّليل على أنَّ تعريفَها إنَّما هو بالألِف واللاَّمِ أنَّ ما هى فيه لا تكونُ نكرةً البتَّةَ ، بخلافِ ما ليست فيه ، فإنَّه قد يكونُ نكرة كـ "منْ" و "ما" و"أىّ" فـإذا لم تقدَّر فيها الألفَ واللاَّمَ فالتَّنكيرُ فيها مَوجـودٌ ، وإذا قُـدِّرت ساوت " الذى " و " التى[1] ، فظهر أن تعديدَ النَّاظِمِ قاصرٌ .

والعذرُ عنه أن يقالَ : أمّا المُنادى فالاعتِرَاضُ به مبنىٌّ على أن تعريفه بالقَصدِ إليه ، والإقبالِ عليه ، ولَيس ذلك بمتَّفَقٍ عليه ، لقولِ طائِفَـةٍ بأن تَعـريفه بتَقديرِ الألفِ واللامِ ، كأنَّها حذفت لفظاً وبقى معناها كما يبقى مَعنى الإضافة مع حذف المضافِ إليه فى نحو قَول الله تَعــالى[2] : ﴿ وَكُلاًّ نَقُصُّ

(١) فى (أ) الذى .
(٢) سورة هود : آية : ١٢٠ .

عَلَيْـكَ ﴾، ﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنَـا لَهُ الأَمْثَـالَ ﴾[1] وقد أشارَ إلى هذا القول فى "الفَوائد المحوية " حيثُ قال[2] : وما عُرِّفَ بالنِّدَاءِ فاللاَّمُ فيه منويةٌ على رأىٍ ، فلعلّه ذَهَبَ إلى ذلك ها هُنا ، وأما اسم الفعل فإنّما هو معرفةٌ بنيّـةِ الألفِ واللاّمِ الا تَرى أنَّ معنى " إيهِ " زِدْنَا من الحديث الذى كنت فيه ، ومعنى " صَـهٍ " اسكت عن الحديث الذى أنت فيه ، ومعنى نَزَالِ النُّـزولَ النُّـزولَ[3] ، فجميعها كنايةٌ عما فيه الألفُ واللاّمُ ، قاله ابنُ خَروفٍ . وأمّا ألفاظ التوكيد فأعلامٌ عند النـاظم ، وقد صرّح بذلك فى بَعضها ، فقالَ فى باب ما لا ينصرف :

وَالعَـلَمَ امْنَـعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيْـــدِ أوْ كَثُعَــلاَ

فـقـد دخلت إذًا فى نـوعِ العلمِ ، وقيـل : إنّهـا مـعــارفُ بنيـة الإضـافة ولا اعتراضَ بهذا أيضاً . وأمّا " سَحَرَ " فقد قالَ فى البابِ المَذكور :

وَالعَـدْلُ والتَّعريْفُ مَانِعا سَحَـرْ

ويُريد تَعريف العَلَمِيَّة : إذ لا تعريفَ يمنع الصّرف إلا ذلك / وقال/١١٠ ابن خَروفٍ : تَعريفه بنية الألفِ واللامِ أو الإضافة ، وهذا المعنى جارٍ فى ضُحَى وضَحوةَ وعشاءَ وعَشيّةَ ، أو تَكونُ هذه الأشياءُ نكراتٍ فى اللّفظ ، وإن كانت لشىء بعينه كقـولهم : لقيته عاماً أول ، فعامٌ نكرةٌ فى اللّفظِ ، معرفةٌ فى المَعنى ؛ لأنّه يريد العام الذى قبل عامك .

(١) سورة الفرقان : آية : ٣٩ .

(٢) الفوائد المحوية : ورقة : ١٠ .

(٣) ساقط من (أ) .

وأمّا الموصولُ ففيه[1] خلافٌ ، فمذهبُ جماعةٍ ما تقدم ، وذهب طائفةٌ إلى أنَّ تعريفَه بالصّلة . وعلى هذا بَنَى الناظم ، وقد أشار إلى ذلك فى بابِ المعرف بالأداة حيثُ جَعَلَ الألفِ واللاّمَ فى " الّذى " و " الّتى " ونحوهما زائدةً ، فهو كالنّصِّ منه على أن تَعريفها بالصّلة . والله أعلم .

والثّالثةُ : من المَسائل المُتعلقة : أنّه لم يَذكر من أنواعِ المَعارفِ "مَنْ" و " مَا " الاستفهاميتين ، فدلَّ على أنّه لم يَرْتَضِ مذهبَ ابن كَيْسَان[2] فى كونهما معرفتين ، نظراً إلى أنَّ جوابهما يكونُ معرفةً ، فإذا قيل : من عندك ؟ فجوابه : زيدٌ ، وإذا قيلَ : ما دعاك إلى كذا ؟ فجوابه : لقاؤُكَ أو نحوه ، ومن حقِّ الجَواب أن يكون مطابقاً للسُّؤالِ ، فدلَّ تعريف الجوابِ على تَعريف السُّؤالِ ، وضعفه المؤلّف من وَجهين :

أحدُهُما : أنَّ تعريفَ الجَواب غيرُ لازمٍ ، فإذا قِيل : مَن عِنْدَكَ ؟ جازَ له أن يقولَ : رجلٌ من بنى فُلان ، وإذَا قِيل : ما دَعَاكَ إلى كَذَا ؟ جازَ أن تقولَ أمرٌ مهمٌ .

والثانى : أنَّ " مَنْ" و " مَا " فى السُّؤَالَيْن قائمان مقامَ أىِّ إنسانٍ وأىِّ شىءٍ ، وهما نكرتان ، فوجبَ تنكيرُ ما قام مقامهما ، قال : والتَّمسُّكُ بهذا أقوى من التَّمسك بتعريفِ الجَوابِ لأنَّ تَطابق شيئين قامَ أحدُهما مقامَ الآخرِ

---

(١) فى (أ) فيه .

(٢) مذهب ابن كسيان فى شرح التسهيل : ١٢٩/١ .

وابن كسيان : (؟ - ٢٩٩ هـ)

محمد بن أحمد بن ابراهيم ، أبو الحسن بن كيسان النحوى من أهل بغداد من تلاميذ المبرد وثعلب ، أخباره فى معجم الأدباء : ٢٨٠/٦ ، وشذرات الذهب : /٢٣٢ .

ألزمُ وآكدُ[1] من تَطابق الجَواب والسُّؤَالِ ، وأيضاً فالتَّعريفُ فرعٌ فمن[2] ادّعاه فعليه الدّليـلُ ، بخلافِ التّنـكير فمُدَّعيه مُدَّعٍ لأصلٍ .

فإن قيلَ : من أين يؤخَذُ للنّـاظمِ أنَّ مذهبَ ابن كَيسـان غيرُ مرتضًى له وابن كَيْسان لَم يدَّعِ فى " مَنْ " و " مَا " تَعريفاً خارجاً عمّا ذكرَ النّـاظمُ فلعلَّه يقـولُ بردِّهما إلى الأنواعِ المذكورةِ ، وإذْ ذاكَ لا تَظهرُ مـخالفَتُـهُ . فيكون هذا الاستِنْبَاطُ غيرَ صَحِيـحٍ .

فالجــوابُ : أنَّـه إذا لم يعـين ذلك رَجعنا إلى إمكان إلحاقهما بما تقدَّم فـوجدناهما لا يصحّ كونهما مضمرين ، ولا عَلـمين ، ولا اسمى إشــارة ، ولا مناديين ، ولا معـرَّفين بالأداة ، ولا بإضـافةٍ لفظية ولا معنويّة ، فتَبَـيَّن أن تَعريفَهُما عنده ليس مما تقدَّم . ولا يُقالُ لعلَّ تعريفهما عندَه من قَبِيْلِ تَعريف الجَوَابِ ، لأنَّـا نقـولُ : قـد يكونُ تَعريفُ الجـوابِ بالعلمية ، كمـا يُقـال : مَنْ جَـاءَكَ ؟ فـتقول : زيـدٌ ، وبالإضـافة كما تقول : غُـلامك ، وبالألفِ واللاّمِ كما تقولُ : الرَّجُـلُ الصّـالح ، وبالإشارة كما نقولُ : هذا ، فلو كان نوعُ تعريفهما معتبراً بالجَواب لكانا علمين مع العَــلمِ ، مضافين مع المُضاف ، مُشارًا بهما مع اسمِ الإشارةِ ، وهذا فاسدٌ ، فما أدّى إليه فاسدٌ ، فَثَبَتَ أنَّ تعريفهما عندَه ليس بشىءٍ مما ذَكَرَ النَّاظِمُ ، وانتَهَضَ الاسـتنبـاطُ المَذكورُ وكـان صحـيحـاً وبالله التوفيق .

* * *

ولـمَّـا عدَّدَ أنواعَ المَعْرِفَةِ أخَذَ فى ذكرِ أحكامِ كلِّ نوعٍ منها ، وابتدأ

---

(١) فى (أ) وأكثر .

(٢) فى (ب) ممن .

بذكرِ الضَّمائر لأنَّها أعرفُ المَعارف فقَالَ :

فَمَالِذِى غَيْبَـةٍ أَوْ حُضُورِ   كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بَالضَّـمِيرِ / ١١١/

هذا تعريف بالمضمر و " ما " في قوله : (فمالذى غيبة) مفعول (سَمِّ) الأول ، وبالضَّمـيـر هو المفعـول الثَّـانى ؛ لأنَّه ممَّا يَتَـعَـدَّى إلى مَفعولين أحدُهما بحرفِ الجـرِّ ، ويَطَّرِدُ إِسقَاطُهُ ، و " لذى " صلةُ " مَا " وهو متعلِّقٌ بفعلٍ جائزِ الحذفِ ، للدَّلالة عليه ، وهو وُضع ونحوه ، وذُو الغَيْبَةِ أو الحُضُـورِ هو مَدلول الكلمةِ التى هـى الـمُسماة بالضَّمير ، فكأنَّـه قال : ما وضع لـمدلول ذِى غَيْبَةٍ أو ذِى حُضُـورٍ ، فهو الضَّمير فى الاصطلاح ، وقد ظَـهَرَ من هذا اعتـبار صـفـة الغَـيبـةِ ، أو صـفـةِ الحُضور فى الوَضعِ ، لأنَّه قالَ : ما وُضِعَ لـمدلولٍ موصوفٍ بالغَيبةِ أو الحُضُـورِ ، لا مُطلَقاً ، فيَخرج بهذا الاعتـبارِ عن الرَّسمِ سـائرُ المعارفِ ؛ لأنَّـها لم تُوضع باعتبارِ غَيْبَـةٍ ولا حُضُورٍ ، إذ كان العَـلَمُ موضـوعاً لتعيين مُسمَّـاه مُطلقاً (١) . والمُبهم موضوعاً لتعيينه بقيدِ الإشارةِ إليه ، وكذا سائرها ، وهذا المعنى هو المعبر عنه فى " التَّسهيل " بقوله فى رسمه(٢) : هو الـمَـوضـوع لتَـعيين مُسماه مُشعراً بِـتَـكلُّمِهِ أو خطابِـه أو غَيبتِـه، والحضور هنا يتضمن التَّـكَلُّمُ (٣ نحو أنا وضَـربتُ ٣) والخِطاب(٤) نحو أنت وضَـربتَ وأمَّا الغيبة فنحو " هما " وضربا ، وهذا التَّـعريف بَعْدُ فيه نَظَرٌ من ثلاثة أوجه :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) التسهيل : ٢٢ .

(٣ -٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) وفى الأصل : (أنَا نحن) والتَّصويب من (ف) و (ت) .

(٤) ساقط من (أ) فقط .

أحدُهُا : أنّه فاتَه فيه عُمْدَةُ ما يحتاج إليه فى تَعريف المُضمر ، وهو أصلُ التّعريفِ ، وهو الذى بين فى " التّسهيل " بقوله : ما وضع لتَعيين مُسمّاه يعنى أن أصلَ وضعه أن يُعيِّنَ مَدلُولَه ، بقيدِ حضورِه أو غيبتِه ، ولم يُبين ذلك هنا ، وإنّما عرَّف أنه موضوعٌ لمدلولٍ مقيَّدٍ بالغَيبة[1] أو الحُضورِ ، فأعطى أنَّ وضعَ الضّميرِ لا على أن يعيِّن مُسماه ، فهو إذًا موضوعٌ لكلِّ حاضرٍ ولكلِّ غائبٍ وتَنكيرُهُ ذَا الغيبة وذَا الحُضور يدلُّ على هذا القَصْدِ ، إذ قال : (لِذِئْ غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ) فظاهرُه أىُّ غائب كانَ أو أىُّ حاضرٍ كان . وإلى هذا ذَهَبَ فيها ابن هانِئٍ[2] شَيْخُ شُيُوخِنَا فى " شَرْحِ التّسهِيلِ " حيثُ التَزَمَ أنَّ المُضمَرَ وُضِعَ اسماً للحَقيقةِ الذّهنيةِ وهى مفهومُ المُتَكَلِّمِ أو المُخَاطَبِ أو الغائبِ وهى متّحدةٌ كعلم الجنس الموضوع للصُّورة الذّهنية من غيرِ نظرٍ إلى الأفرادِ الخارجيَّة ، وابن هانئٍ فى ذلك تابعٌ للقَرافى[3] ، وكل من قال بهذا مخالفٌ للنّحويين أجمعين . وقد ألزمهما شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفَخّار – رحمة الله عليه – أحدَ أمرين لأنّهما إما أن يقولا : إنَّ المُضمرَ كلّى ، فيكون على قولهما هذا[4] نكرةً كسائر الكُلّيات نحو : رجل وإنسان وحيوان ، وهذا فاسدٌ باتّفاقٍ ، أو يقولا[5] ، إنّه ليس على حقيقةِ الكُلّى فيكون " أنا " و" أنت " و" هو " وبابها أعلاماً علمية الجِنس ، والمُضمرات ليس تَعريفها بالعلمية باتّفاقٍ ، فثبت أن ما أشعر به كلامُ النّاظمِ مخالفٌ لجميع النّحويين ، وذلك يدلُّ قطعاً على بطلانه بل المضمراتُ وأسماءُ الاشارة وغَيرها معارفُ ؛ لأنَّ العربَ

(١) فى الأصل بالحضور والغيبة .
(٢) تقدم التعريف به .
(٣) تقدم التعريف به .
(٤) ساقط من (أ) .
(٥) فى (أ) أو يقولان .

وَضَعَت المُضمر دالاً على متعين في الخارجِ متكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ ، وكذلك اسم الإشارة وضع لتعيين مُسمَّاه من حيث هو مشارٌ إليه ، فكلاهما موضوعٌ يفيدُ الحَوالة على مَعهودٍ ، لكن قد يَعرض فيهما أن يكونَ مدلولُهُما غيرَ خارجيٍّ إقامةً للمُعيَّن في العِلْمِ مقامَ المُعين في الخَارجِ ، كما قالَ امرؤُ القَيْسِ[1] : / ١١٢/

* وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَـهُ سَدَّ فَرْجَـهُ *

وهذا ليس بالأصلِ ، فهذا كلّه فيه ما تَرى .

النَّظَـرُ الثَّاني : أنَّه يدخلُ عليه في هذا التَّعريف العلم كزيدٍ وعمروٍ، وذلك أن لفظَـهُ لفظُ الغَـيبة ، بدليل قولهم : يا زيدُ نفسـه ، تغليبـاً لحكم اللَّفظِ ، ولأنَّ العلمَ إنما وُضِعَ لأجلِ غَيْبَـةِ المُسمى ، إذ هو محتـاجٌ إلى التَّعبير عنه بلفظٍ يعيِّنه ، إذ لم يَتَـعَـيَّن بنفسه بخلافِ ما إذا كان حاضراً، فإن أداةَ الاشارةِ تُغنى في تَعيينه ، إذَا قلتَ : " هذا " أو " ذاك " فلا يُفتقر إلى وضعِ اسمِ علمٍ[2] ، فإذًا زَيْدٌ ونحوهُ مشعرٌ بالغَيبة ، فيلزم أن يسمى ضَمِيراً ، إذ قال : مالِذِى غَيْبَـةٍ يُسَمَّى ضَمِيْرًا . وهذا الوجـه أورده شيخنا الأستاذ - رحمه الله - على المُؤَلِّفِ في حده للمُضمَر في " التَّسهيل والاعتراض به [3] في هذا النَّظم متمكنٌ حيثُ قال : (لِذِى غَيْبَةٍ) ، والعلمُ بلاشكٍّ موضوعٌ في أصله لذى الغَيْبَـة .

---

(١) البيت بتمامه في الديوان : ٢٣ .

وأنت إذا استدبرته سد فرجه بضاف فويق الأرض ليس بأعزل

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) ساقط من (أ) .

النَّظَرُ الثَّالِثُ : أنَّ الحاضرَ على ثلاثةِ أقسامٍ : مُتكلم ومُخاطب ، وهو الذى قَصَدَ بذى الحضور ، ولا متكلم ولا مخاطب وهو المشار إليه باسم الاشَارةِ مشعرًا بالحُضُورِ إذا قلت : هذا وهذى ، فاطلاقه لفظَ الحُضور يوهم إدخال اسم الإشَارةِ ، وذلك إيهامٌ مُفسِدٌ ، وهذا الوَجه غَمَزَهُ به ابنه فى الشَّرحِ (١) .

والجَوابُ عن الأولِ أن يُقالَ أولاً : إن المُعتمد فى المَسألة ما قاله النَّحويون ، وأمَّا مَنْ عداهم فلا يُرجعُ إلى قَولِهِ وإنْ نَزَعَ إليه من المُتَأخِّرين نُظَّارٌ وعُلماء أخيارٌ ، وإليه ذهب شَيْخُنا الإمام أبو عبدِاللّهِ الشَّريف التِّلمسانى(٢) - رحمه الله - وذلك أن أهلَ اللِّسان أهدى إلى فهم الوضع العَربى من غَيرِهم ، فهم الحُجَّةُ فى هذا وأمثاله ، وقد اتفقوا على أن المُضمر ليس بموضوعٍ فى الأصلِ ليدلَّ على حاضرٍ أىٍّ حاضرٍ كان ، أو غائبٍ أىٍّ غائبٍ اتَّفق ، وإنَّما وُضِعَ لمعيَّنٍ مُحال عليه ، متشخص فى حال الخطاب ، غير أنه لما كان المُضمر إذا تعقل خارجاً عن الخطاب على الجُملة فهم منه حاضر مبهم وغائب مبهم ، توهَّمُوا أن ذلك وَضعُهُ الأوَّل ، وأنَّ التَّعيينَ فى حالِ الخطابِ عارضٌ ، كما يَعرِضُ التَّعيين فى النَّكرات بقَرائن تَدُلُّ عليه ، مع أنَّ الأصلَ عدمُ التَّعيين ، وحَقيقةُ الأمرِ فى المُضمر بعكسِ ما تَوَهَّموه ، ولو كان ذلك كذلك لم يكن فَرقٌ بينَ هو ، ورَجُلٍ ، ولكان المُضمر معرباً ، لأنَّ افتقارَه إلى التَّفسيرِ عارضٌ كافتقارِ رجلٍ إليه ، وكافتِقار عِشرين وبابِهِ ، والافتقار العارضُ

(١) شرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم .

(٢) مذكور فى شيوخه فى مقدمة الكتاب .

لا يوجبُ البِنَاء كما تقدَّم ، بل المُضمرُ لا يَستَقِلُّ أصلاً[1] بالمَفهوميَّةِ في حالةٍ[2] تعقُّله مفرداً كالحَرْفِ ، وذلك دَلِيلٌ على أنَّ معنَاه إنَّما يَتِمُّ فهمه بغيره ، فذلك الغَيرُ مفتقرٌ في أصلِ الوَضعِ إليه ، وهو الذي يعين مدلوله ويشخصه ، وبه تَمَّت دلالته على معناه الذي وضع له ، ومن هذا الوجه أشبه الحَرفَ ، فوجب بناؤُهُ ؛ لأنَّه مفتقرٌ إلى غيره افتقاراً أصيلاً ، وإذَا كان كذلك فمعناه الذي وضع له واحدٌ معينٌ لا مبهمٌ ، فهو إذًا معرفةٌ لا نكرةٌ وتعريفُهُ تعريفُ الشَخْصِ ، لا تعريفُ الجنسِ ، ونظيره في أصلِ وضعِهِ النَّكرةُ إذا عَرَضَ لها تَعريفٌ بالألفِ واللاَّمِ أو الإضافة ، نحو : / غُلامُك والغُلامُ فالغلامُ معرفةٌ في هذا الحالِ باتفاقٍ ، وإن كان/١١٣ يدلُّ مع التَّجريدِ على كلِّ غُلامٍ ، فذلك لا يقدَحُ في كونِهِ معرفةً الآن ، إذْ ليس الآن بدالٍّ على كلِّ غلامٍ ، بل وُضِعَ وضعاً ثانياً لا يدلُّ فيه إلاَّ على معيَّنٍ ، فهذا الوَضْعُ الثَّاني في النكرةِ نظير الوضع الأول في : " أنا " و " أنْتَ " و " هُوَ " وما أشبه ذلك من المُضمرات .

وأمَّا فهم الحاضرِ أو الغائبِ المُبْهَمِ منها إذا أُفردت فهو ثانٍ عن الوضع الأول ، عارضٌ فيها ، فإن اعتُبِرَ فيها فعلى خلافِ الأصلِ ، كما في بيتِ امرئِ القَيْسِ[3] :

وَأَنْتَ إذَا استَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ

هذا إذا لم يُتَأَوَّل ويُردُّ إلى الأصلِ ، وإذَا ثَبَتَ هذا فيحتَمِلُ أن

---

(١) في (أ) .

(٢) في (أ) في حال .

(٣) تقدم ذكره ص ٢٥٦ .

يكونَ النَّاظمُ قد ذَهَبَ إلى قولِ القَرافى(١) : وهؤلاء المُتأخرين بناءً على أن تَعريفَ المُضمرِ كتعريفِ العَلَمِ الجِنْسىّ فيكون مُخالفاً لجميع النَّحويين ، ويحتمل أن يكون ذَهَبَ إلى ما ذهب إليه فى " التَّسهيل " (٢) لكنَّه لم يقيِّدِ المُضمرَ فى رَسمه بتعيين مُسماه اتّكالاً على أنَّه نوعٌ من أنواعِ المَعارفِ التى أشار إليها فكأنَّه يقولُ : فما وُضِعَ من هذه الأنواع لذى غَيْبَةٍ أو حضور فهو الضَّمير(٣) ، وهذا هو مرادُه بلابُدَّ ، ولا يَبقى إذ ذاك إشكال ، واللهُ أعلمُ .

والجوابُ عن الثَّانى : أنَّ النَّاظِمَ قد أشعرَ كلامُه بأنَّ العلمَ ليس لذِى غَيْبَةٍ ، ولا هو مُشعرٌ بها ، وذلك قولُهُ فى التعريف بالعلم : اسم يعين المُسمَّى مطلقاً ، فجعل تعيينه لمسماه عارياً من قيد ، فلو كان عنده مقَّيداً بالغيبة لم يَقل : مُطلقاً ، ولا يدلّ كونه وضع على غيبة المسمى أن يكون مُشعراً بالغيبة ، لأنَّك تقول يا زيدُ ، فتسميه باسمه العَلم وهو حاضرٌ مواجَهٌ بالنِّداءِ ، ولو كان مشعراً بالغَيبةِ لكان نِداؤُهُ تَناقُضًا ، لأنَّ " يا " تقتضى الحُضورَ ، والعَلَمَ يقتضى الغَيبَة ، فلا يجتمعان ، كما لا تقولُ : يا هو لكنَّكَ تقول : يا زيدُ فى فصيحِ الكلامِ ، فدلَّ على أنَّ زيداً غيرُ مشعرٍ بغيبة ، وأمَّا قولهم : يا زيدٌ نفسُه ، فإنَّما قالوا : نفسه إحالة على العَهدِ فيه ، إذ كان قد ذكر أولاً فأُعيد الضَّمير عليه على اعتبارِ العَهدِ فيه ، لا لأنَّ العلمَ يدلُّ على غَيْبَةٍ، وفائدةُ وضعِ العلمِ إنَّما هى تَعيين المُسمَّى من بَينِ سائرِ أبناءِ جِنْسه مُطلقًا ، وسَيأتى بيانُ ذلك إن شاءَ اللهُ .

والجوابُ عن الثَّالثِ : أنَّا نمنعُ إشعار اسم الإشارة بالحُضُورِ

---

(١) سبق التعريف به .

(٢) التسهيل : ٢٢ .

(٣) فى الأصل : " المضمر " .

وضعاً وإنْ دلَّ على ذلك عقلاً إذْ المُعـتَبَرُ الدِّلالةُ الوَضعيَّـةُ وهو إنَّما قالَ: (فَمَالَذِىْ غَيْبَـةٍ أو حضورٍ) أى : ماوُضِعَ لِهَذه الدِّلالة المَخصوصة فى أصلِ وَضعه ، وأنت إذا نَظرتَ إلى أصلِ الوضعِ فى اسمِ الاشارةِ وجدتَه مَوضوعاً لمُشارٍ إليه قريبٍ أو بعيدٍ ، ويلزم فى القريبِ الحُضور أو لا يلزمُ ، إذ مفهوم الحُضور غير مفهومِ القُرب ، فقد يكون الإنسانُ قريبًا منك ولا يَكونُ حاضراً معك ، فالحُضُور على هذا أخصُّ من القُرب ، وقد اعتَذر ابن النَّاظم عنه فى الشَّرحِ(١) بأنَّه قـد أفردَ لاسمِ الاشـارةِ باباً على حِدَةٍ ، فزَالَ بذلك / إيهامُ دُخوله هُنَا ، وهذا الاعتـذارُ لا يرفعُ ذلك ١١٤/ الايهامَ ، إذ يُقال : دَخَلَ هنا بحكمِ الشُّمولِ ، ثمَّ أفردَه بحكم يَخُصُّهُ ، وإنَّما جَوابه ما تقدَّم ، والله أعلمُ ، ومَثَّلَ النَّاظمُ : ذا الغَيْبَـةِ وذَا الحُضُورِ بقـوله : كَـأنتَ وهـو ، فـأتى بأنت الدَّالُّ على الحُضُـورِ ، وبهـو الدَّالُّ على الغَيبة ويَنْتَظِمُ مثال الحاضر أنا وشبهه ، بمعنى الحضور ، إذ قد اشترك مع أنت فيه .

* * *

ثُمَّ قالَ :

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَـدَا ... وَلاَ يَلِى إلاَّ اخْتِيَـارًا أبَـدَا

كاليَاءِ والكَافِ مِنِ ابنِى أكْرَمَكْ ... وَاليَـاءِ والهَا مِنْ سَلِيْهِ مَـا مَلَكْ

قَسَّمَ النَّاظِمُ – رحمه الله – الضَّميرَ إلى قِسْمَين : متَّصِلٌ ومُنفَصِلٌ، وبدأ بالكلامِ على المُتَّصلِ ، فإذا فَرَغَ من بَيَـانِ البَارِزِ منه وغيرِ البارزِ أخذَ فى تَعدادِ المُنْفَصِلِ ، ثم ذَكَرَ أحكامَ الضَّمائرِ على الجُملةِ ، وابتَدأ

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٠ .

بضابطٍ يُعرف به المُتَّصلُ من غيره ، فذَكَرَ أنَّ المتَّصِل يتعرَّف بأمرين :

أحدُهما : أنَّه (مَا لاَ يُبْتَدَا) يعنى أنَّه لا يقعُ فى أوَّل الكلام كالياءِ فى ابنى ، والكاف فى أكرمكَ وسائر ما مَثَّل به ، فإنَّ هذه الضَّمائرِ وما كان مثلها لا يبتدأ بها فى الكَلامِ البَتَّةَ بخلاف المنفصل منها ، فإنَّه يقعُ فى أولِ الكَلامِ نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِيْن ﴾ [١] ونَحو : أَنْتَ القائمُ ، وهو الضَّارِبُ ، والضَّميرُ فى (منه) عائدٌ على الضَّميرِ المُتقدمِ الذِّكر فى تَعريفه به وهو اسمُ جِنْسٍ شَامِلٍ .

والثَّانى : أنَّه ما لا يلى أداةَ الاستثناءِ وهى " إلاَّ " فى الاختيارِ أبداً ، أى : لا يقعُ بعدَها مفصولاً بها بينه وبينَ عامله كالأمثلةِ التى ذَكَرَها ، فلا تَقولُ: إلاَّىَ ولا إلاَّكَ ولا إلاَّهُ اختياراً من غيرِ ضَرورة ، وهذا بخلاف الضَّمير المُنفصل ، فإنه يَقَعُ اختياراً بعد " إلاَّ " فتقول : ما أتانى إلا أنتَ ، وما ضربت إلا إيّاكَ . قال تَعالى[٢] : ﴿ وقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوْا إلاَّ إِيَّاهُ ﴾ وهو فى هذه المَواضعِ عوضٌ من المُتَّصلِ ، إذْ لم يتأتَّ الإتيان بإلاَّ مع الاتصال ، إذ هى الفاصلة بينه وبين ما اتَّصل به ، ولا يصحُّ بَقَاؤُهُ على لَفظِ المُتَّصِلِ مع الانفصالِ ؛ لأنَّه نَقضٌ للغَرَضِ فيه لافتقاره إلى ما يتَّصِلُ به ، فَعَوَّضُوا منه المُنفصل المَوضوع على الاستقلال ، ولذلك كان عندهم بمنزلةِ الظاهرِ ، بخلافِ المُنفصل[٣] فإنَّك تَقولُ : مَا ضَرَبْتُ إلا إيَّاكَ ، كما تقولُ : ما ضربتُ إلا زَيدًا ، وتقدمه فتقول : إيَّاكَ ضَرَبتُ ، كما تقولُ : زَيداً ضَرَبْتُ ، وقد أشعرَ قوله : (اخْتِيَارًا) أنَّ الضمير المُتصلَ قد يَلى " إلا " لكن فى الاضطرارِ

---

(١) سورة الفاتحة : آية : ٥ .

(٢) سورة الإسراء : آية : ٢٣ .

(٣) فى (أ) المتصل .

الشِّعْرِيِّ ، وهذا يعطى شَيئين :

أحدهما : وجود ذلك سماعًا وذلك صحيحٌ ، فإنَّ السِّيرافى(١) أنشده عن ثَعْلَبٍ :

وَمَا نُبَالِي إذَا ما كُنتِ جَارتَنَا   ألاَّ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ

أرادَ إلاَّ أنتِ ، إلاَّ أنَّه أتى بالكافِ ضَرورةً .

والثَّاني : أنَّ مثلَ هذا قد يأتى فى الضَّرورةِ قياسًا ، فإذا اضطُرَّ شاعرٌ مُتأخرٌ جازَ له القِياسُ على ما سُمِعَ ، كما يجوزُ ذلكَ فى الشِّعر مع " لولا " نحو ما أنشدَه سِيبويه(٢) من قولِ يَزيد بن الحَكَمِ : / ١١٥/

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَولاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى   بِأجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

والقياسُ فى الكلامِ : لولا أنا ، ومن الضرورات ما يكون قياسًا .

فإن قيلَ : كلُّ واحدٍ من هذين التَّعريفين يُعطى فى المَقصودِ ما أرادَه ، فلِمَ أتى بِهِما معًا وأحدُهما كافٍ ؟

فالجَوابُ : أنَّ له فى ذلك مَقصدًا آخر لا يَحصُلُ له مع الاقتِصار

---

(١) شرح الكتاب : ١٤٤/٣ : وقد يضطر الشاعر فيضع الضمير المتصل فى موضع المنفصل أنشد أحمد بن يحيى ثعلب . وأورد البيت وهو من شواهد المفصل عن ثعلب وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٢ عن الفراء ، وهو فى الخصائص : ٣٠٧/١ ولم ينسب إلى قائل معين .

(٢) الكتاب : ٣٨٨/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢٠٢/٢ .

يزيد بن الحكم (؟ - ١٠٥ هـ)

شاعر من ثقيف ولاه الحجاج بلاد فارس امتنع عن مدح الحجاج فعزله أخباره فى عيون الأخبار لابن قتيبه : ٥٤/٤ ، والأغانى : ٢٨٦/١٢ ، والبيت من قصيدة جيده له رواها أبو على الفارسى فى المسائل البصريات : ورقة : ٧٦ كاملة .

وأوردها أيضا الدكتور نورى حمودى القيسى فى مجموع شعر يزيد الذى نشره فى مجلة المجمع العلمى العراقى ، والبيت فى معانى القرآن : ٨٥/٢ ، والخزانة : ٤٣٠/٢ .

على الأول وذلك أنَّه أراد أن يُبيِّنَ أنَّ الضَّمير المتَّصِلَ لا يَستغنى عن مُباشرة الفعل من آخره لَفظًا وتَحصيلاً حتى يَصيرَ كالجُزءِ منه فلا يَقَعُ مبدوءا به الكلام ولا بعد الفِعلِ مَفصولاً منه ، فلأجلِ هذا لم يَكْتَفِ بالتَّعريف الأول .

ثمَّ أتى بأمثلةٍ أربعةٍ وهى : الياءُ فى (ابنى) والكاف فى (أكرمك) والياءُ والهاء فى (سَلِيْهِ) فالياء فى (ابْنِى) دالةٌ على المتكلِّم المنفرد والكاف فى " أكْرَمَكَ " دالةٌ على الواحد المخاطب ، وكلاهما داخلٌ تحت قسم ذى الحُضُور ، والياء من (سَلِيْهِ) دالةٌ على الواحدةِ المُخاطبة من قسم ذى الحضور أيضًا ، والهاء منه دالة على الواحد الغائب ، وإنما أتى بأمثلةٍ متعددة ، وكان يكفيه الإتيان ببعضِها ليُنبه على فوائد محتاجٍ إلى ذكرها :

إحداها : بَيَانُ أنَّ الضَّمائرَ على ثَلاثةِ أقسامٍ :

قِسمٌ للمتكلمِ : وهو المنبه عليه بِابْنِى .

وقِسمٌ للمخاطبِ : وهو المشار إليه " بأكرمك " وياء سليه .

وقِسمٌ للغائبِ : وهو الذى دَلَّ عليه بهاءِ " سَلِيه " ، فمثل هذا لابدَّ منه ؛ لأنَّه قال [1] أولاً : (فمالذى غيبة أو حضور) فأشعر بقسمين فلو سكَتَ بعد ذلك لأوْهَمَ أن ليس ثمَّ قسمٌ ثالثٌ ، فبيَّن بالمثال هنا ما أراده .

والثَّانيةُ : الإشارة إلى أنَّ الضَّمائر تَنْقَسِمُ أيضًا باعتبارٍ آخرَ ثلاثةَ أقسامٍ فمنها ضَميرُ رفعٍ كالياءِ من (سَلِيْهِ) وضَميرُ نَصْبٍ كالكاف من (أكرمك) والهاء من (سليه) وضميرُ جَرٍّ كالياء من (ابنى) .

والثَّالثة : خاصةٌ بياء (سَلِيْهِ) وهى الإشعارُ بأنَّها عنده من قبيل الضَّمائر حقيقةً كالياءِ فى (ابنى) باتِّفاقٍ ، لا من قبيل العَلامات الدَّالة

---

(١) فى الأصل : يقال .

على تأنيثِ الضميرِ المُستترِ كالتَّاءِ فى قامتْ وقائمة ، والأولُ : الذى ارتضاه (١ هو مَذهَبُ ١) سيبويه والجُمهور . والثَّانى : ذَهَبَ إليه الأخفش الأوسط والمَازِنِيُّ والذى ارتَضَاه الناظم هو الرّاجح عندهم لِوُجُوهٍ :

أَحَدُها : أنَّها لو كانت كالتاءِ فى قامت لساوتها فى الاجتماع مع ألف الاثنين فكنتَ تقولُ : فَعَلَيا ، كما تقول : فَعَلَتا ، لكنَّ العربَ لا تفعلُ ذلك فَعُلِمَ أنَّ المانع لهم فى ذلك كونه مُستلزمًا لاجتماعِ ضَميرى رفعٍ لفعلٍ واحدٍ ، وذلك غير جائز .

والثَّانى : أنَّ المرادَ مفهومٌ بالياءِ ، كما هو مفهومٌ من تاءِ فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ ، والنُّونُ والألفُ فى فعلنا ، والأصلُ عدمُ الزِّيادة ، فمن ادَّعاها فعليه الدَّليلُ .

والثَّالِث : أنَّها لو كانت علامةً دالةً على تأنيثِ الفَاعلِ المُستكن كتاءِ فَعَلَتْ لجازَ حذفُها فى نحو : يا هندُ افعلى على قول مَن قال (٢) :

* فإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا *

فكنت تقول : يا هند افعل ، وهذا لا يجوزُ ، وهذا الوَجه وما قبله للمُؤَلِّف فى " شَرحِ التَّسهِيلِ " (٣) .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت لأعشى قيس ، ديوانه : ١٢٠ (الصبح المنير) من قصيدته التى أولها :

أَلَـمْ تنْهَ نَفْسَكَ عَمَّا بها ... بَلَى عَادَهَا بَعْضُ إِطْـرَابِهَا

والبيت بتمامه :

فإنْ تَعْهَـدِينِى ولى لِمَّةٌ ... فإنَّ الحَـوَادِثَ أَوْدَى بِهَـا

يمدح بالقصيدة بنى عبدالمدَان من بنى الحارث بن كعبٍ والشَّاهد فى الكتاب : ٢٣٩/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٤٧٨/١ ، وخزانة الأدب : ٥٧٨/٤ .

(٣) شرح التسهيل : ١٣٤/١ .

والرَّابع : أنَّ الياءَ قد ثَبَتَتْ ضَمِيْراً على الجُملة ولم تَثْبُتْ عَلاَمَةً //١١٦ للتَّأنِيْثِ إلاَّ في محلِّ النِّزَاعِ ، والمَصير إلى ما ثبت أولى من المَصير إلى ما لم يَثْبُتْ

ومن حجَّةِ الأخفشِ أنَّ فعلَ المُفردِ مذكراً كان أو مُؤَنَّثاً لا يَبرُزُ ضميره نَحو : زيدٌ يقومُ وهندٌ تَقومُ ، فقد ثبت الاستتار على الجُملة في فعلِ المفردِ ولم يَثبت إبرازه إلا في محلِّ النِّزاعِ ، والمَصيرُ إلى ما ثَبَتَ أولى .

فإنْ أُجيب بأنَّه إنَّما بَرَزَ لإزالةِ اللَّبس ، لأنَّك تقولُ في خطابِ المُذَكَّر تَقومُ ، وفي خطاب المؤنَّثِ : تَقومِينَ . فلو قلتَ : تقومُ ، لالتَبَسَت المُخاطبةُ بالغائِبَةِ ، فَبَرَزَ الضَّميرُ لذلك ، فللأخفشِ أنْ يقولَ : تلحق العلامةُ آخر الفعلِ لإزالةِ اللَّبْسِ ، وهي الياءُ ، والضَّميرُ يَستَتِرُ على ما يجبُ ، وأشبهُ هذه الأوجه الأولُ .

و" ما " من قَوله : " سَلِيْـهِ مَا مَـلَـكَ " استفهامية ، علَّقتِ الفعلَ الذي هو " سَلْ " عن التَّعدي إلى مفعولِهِ الثَّاني ، كقول الله تَعالى(١) ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ وهو يُجرى في التَّعليق مُجرى عَلِمَ ، ووقَعَتِ الكافُ هنا كاف الضَّمير رَوِيًا مع الكاف الأصلية في مَلَكْ ، وذلك جارٍ على قياسِ أهلِ القَوافي : إذْ ليست عندهم كهاءِ الضَّمير ، لا تَقعُ إلا وصلاً ، بل لا تقع الكاف عندهم وصلاً البتَّةَ ، إلا على رأي بعضِ مَنْ شَذَّ ، فرأى الكاف مثل الهاء تقع وصلاً وهو عندَ الجُمهور مردودٌ ، فالنَّاظِمُ جرَى على رأي الجمهورِ .

---

(١) سورة البقرة : آية : ٢١٩ .

وأيضاً قوله : (ما لا يُبْتَدَا) وقعتِ الهَمْزَةُ المُسَهَّلَةُ فيه وَصْلاً ، إذْ أصله ما لا يبتدأ ، والهمزةُ المُسَهَّلَةُ بزِنَةِ المُخَفَّفَةِ وبتقديرها ، فلا يجوزُ أن تقع وصلا ، إلا أن يعتقد إبدالها إبدالاً محضاً ، على لغة مَنْ قَال في قرأتُ "قَرَيْتُ" فحينئذٍ يوصل بها الرَّوِيُّ ، وهذا يَجِبُ أن يُعْتَقَدَ في كلامِ النَّاظمِ هنا ، وفي كل ما كان مثله ، وإبدالُ الهَمْزَة يقع في هذا النَّظمِ كثيراً لضَرورة الوَزْنِ وهذا[1] سهلٌ ، ونَظير ذلك في الشّعرِ ما أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ[2] من قولِ عبدِالرَّحمن بن حسَّان[3] :

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ ... يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالفِهْرِ واجِى

أراد به : واجئٌ إلا أنَّه أبدل الهَمْزَةَ ياءً مَحْضَةً ، فكذلك هنا والله أعلم .

* * *

ثُمَّ قَالَ :

وكلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجرٍّ "نَا" صَلَحْ ... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ

يَعنى أنَّ الضَّمائر كلَّها مَبنيَّةٌ واجبٌ لها البِنَاءُ ، لَيس بجَائزٍ ، كما كانَ جائزاً في نَحوِ يَومئذٍ ، وقَبلُ وبَعدُ ، ولا أيضاً يُوجَدُ في بَعضِهَا دونَ بَعضٍ ، كَمَا وُجِدَ ذلك في أسماءِ الإشَارةِ ، والمَوصولات نَحو : هذان واللَّذان على رأيِه فيهما حسب ما يَذكُرُه بعدُ ، وكأسماءِ الشَّرطِ وأسماءِ الاستفهام حَيثُ وجدت في بابيهما ، وفي بابِ المَوصولات " أيٌّ " معربةٌ مع وجودِ علَّةِ

(١) في (أ) وذلك .

(٢) الكتاب : ١٧٠/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣٠٦/٢ .

(٣) ديوان عبدالرحمن بن حسان : ١٨ ، يهجو عبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاصي ، والشاهد في المقتضب : ١٦٦/١ .

البِنَــاء فكسرت اطرادًا لبناءٍ فيها ، فلم يَصِحّ فيها كلية ، وكذلك باب أسماءِ الأفعالِ حيثُ وُجِدَ فيها ، نُونك ونَحوه مُعرباً على رأى الأكثرين ، فقد تَبَيَّنَتْ حِكمةُ (كل) و (يجب) فى كلامه ، إذ لم يوجد مضمرٌ معربٌ البتة لا جوازاً ولا وجوباً بخلافِ أكثرِ أنواعِ المَبْنِيَّات ، وهذا منه حَسَــنٌ من التَّنبيه ، فَتَنَبَّهْ له . وقد تَقَدَّمَ أنَّ البِنَــاءَ فى الأسماء لَه سَبَبٌ فلنَنْظُر فى سببِ بناءِ المُضمراتِ / وتَعيينِ السَّببِ المُختصِّ ١١٧/ بها مما ذَكَرَ ، أو ممَّا لم يَذكر فنقولُ : يَحتملُ أن يكونَ سببُ البِنَاءِ فيها شَبَه الحَرف الوَضعى ؛ لأنَّ منها ما وُضِعَ وَضْعَ الحَرفِ فى الأصلِ على حرفٍ واحدٍ كالتَّاءِ فى ضربتَ وضربتُ وضربتِ ، والنــون فى ضربنَ ، واليَاءُ فى غُلامِى واضربِى ، والألفُ فى ضَرَبَا ويَضْربَانِ ، والواو فى ضَرَبُوا ويَضْرِبُونَ . أو على حَرفين ثانيهما حَرفُ لينٍ ، نحو : هُوَ وهِيَ وها فى ضربها ، و " نا " فى ضربنا ، ثم حُمِلَ عليها سائرُ الضَّمائر لتُجرى كلُّها مُجرًى واحداً ، كما حَمَلُوا أعد وتَعد ونَعد على يَعِد فى الإعلال ، وكَما حملوا يكرم وتكرم ونكرم على أكرم فى حذفِ الهَمــزةِ ، وكما حَمَلُوا فَعالِ فى المصادر كيَسَارِ وفَجَارِ على فَعالِ فى الأمرِ، ليُجرى كلٌّ فى بابه مُجرى واحداً ، فإذًا يَكفى أن تُرَدَّ فى بنائها إلى شَبَهِ الحَرفِ الوَضْعِيِّ الذى ذَكَرَهُ النَّاظِمُ قبل ، ويَحتَمِلُ أن يكونَ سببُ بنائِها وَضعُها فى الأصلِ على الافتقارِ إلى ما يُفَسِّرُهَا كما أنَّ الحَرفَ كذلك ، لأنَّ ذا الحُضور منها مُفتقرٌ إلى مَعنى الحضور كأنا ونحن فى التَّكَلُّم ، وأنتَ وأنتم فى الخطاب ، وذَا الغَيبة مفتقرٌ إلى مُحالٍ عليه فى الذِّكرِ أو فى العِلْمِ ، وهذه العِلَّةُ أتمُّ من الأولى ، لا طِّرادها ووجودها فى الضَّمائر كلِّها ، من غيرِ حَمْلٍ لِبَعضِها على بَعضٍ ، فهى بهذا الاعتبارِ تَرجعُ إلى شَبَهِ الحَرْفِ الافتقارى الذى ذَكَرَهُ أيضاً .

ويَحْتَمِلُ أن يكونَ سببُ البِنَـاءِ فيها الاستغناء ، باختلاف صيغها لاختلاف المَعانى ؛ لأنَّ المُتَكلمَ إذا عَبَّر عن نَفسه خاصةً فله تاءٌ مضمومةٌ فى الرَّفعِ ، وفى غيرِ الرفعِ ياءٌ ، وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة فى الرفع ، وفى غيره كافٌ تُفتحُ وتُكسرُ بحسبِ المُذَكَّرِ أو المُؤنَّثِ ، ولا يضرُّ فى هذا اتِّفاقُ اللَّفظِ فى النَّصبِ والجَرِّ نحو : ضَرَبَنِى غُلامى ، وضَرَبَكَ غُلَامُكَ ، وضَرَبَهُ غُلَامُهُ ، وضَرَبَنَا غُلَامُنَا ، وما أشبه ذلك ، كما لا يَضُرُّ ذَلِكَ فى المُعربات حيثُ اتَّفقَ النَّصبُ والجَرُّ معاً ، وذلك نحو : ضَرَبْتُ الزَّيدَين ، ومَرَرْتُ بالزَّيدَين ، وضَرَبْتُ الهِندات ، ومَرَرْتُ بالهِنْدَات ، ورأيت الزَّيدِين ، ومررت بالزَّيدين ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد ، فهذه أربعةُ أنواعٍ ، يتَّفق فيها لَفْظُ النَّصبِ والجَرِّ ، ولم يكن ذلك قادِحاً فى التَّفرقة لأجلِ وُجودِ التَّمييزِ بالعاملِ ، فكذلك ما نَحن فيه وهو حَسَنٌ فى نَفسه ، لا بِحَسَبِ قَصْدِ النَّاظم ، وإن كان ابنه قد رجَّحه فى شَرحِ كلامه فقال(1) : ولعل هذا هو المُعْتَبَرُ عند الشَّيخِ ، ولذلك عَقَّبَه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنَّه قصد بذلك إظهار علَّةِ البناء فقال : (ولَفظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ) ، أى : الصَّالِحُ للجَرِّ من الضَّمائر المُتَّصلة (2 هو الصَّالِحُ للنَّصْبِ لا غيرُ . وأمَّا الرَّفعُ فلا يَصْلُحُ له منها إلا " نَا " خاصةً ، ولذلك أفْرَدَهَا 2) بهذا الحكم كما يَجئُ بحولِ اللَّـهِ .

قال (1) : وَلمَّا بيَّن أنَّ الوَاقِعَ من الضَّمائرِ المُتَّصِلَةِ فى الإعْرَاب كله(3) هو " نَا " علم أن ماعداها من المُتصل المَنصوب لا يتعدى النَّصبَ إلا إلى الجَرِّ كياءِ المُتَكَلِّمِ ، وكافِ المُخاطبِ ، وهاءِ الغائبِ ، هذا ما قالَ على نَقْلِ بَعْضِهِ بالمَعنى ، وهو بعيدُ الاعتبارِ فى كلامِ الشَّيخِ من وَجهين :-

---

(1) شرح الألفية لابن الناظم : ٢١ .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

أحدُهُمَا : أنّه شرحَ / فى بابِ المُعرب والمَبنى علّةَ البِنَـاء فى/١١٨ الأسماءِ ولم يَتَعَـدَّ (١) فيها شَبَهَ الحَرْفِ ، لأنّـه قالَ أولاً :

وَالاسمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْـــنِى لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوْفِ مُـــدْنِى

فَلَم يَجْعَـلْ لَـهُ علّـةً إلاّ الشَـبَـهَ ، ثُمَّ قَـالَ فى آخرِ الفصل .

وَمُعْرَبُ الأَسْـمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَـا

فنَفَى البِنَـاء عن كلِّ ما لم يُشبه الحَرف، فدلَّ على أنَّ شبهَ الحَرفِ عنده هو المُوجب للبِنَـاءِ لا غيرُه ، وقد مرَّ بيان ذلك بأتَم من هذا، فإن كان هذا الوَجه راجعاً إلى شبهِ الحرفِ بطريقٍ صَحيحٍ فَيَحْتَمِـلُ أَنْ يُريدَه النَّاظم احتمالاً غيرَ راجحٍ ، بل مرجوحاً ، لأنّه ليس فى كلامه هنا ما يَقْتَضِيه ، إذ لمْ يَربط أحدَ الحُكمين بالآخر ، ولا نبَّه على ارتباطهما ، فلو أتى بالفاءِ فقال : فلفظُ ما جر كلفظِ ما نُصب ، لكان فيه إشعارٌ بما قالَ ، فلما أتى بالواو دلَّ على أنّه لم يقصد ما قالَه ، وهذا هو الثّانى من الوجهين . وأمّا إذا لم يَرجع هذا الوجه إلى شَبَهِ الحَرف البَتّـةَ أو رَجَعَ لكن بِتَكَلُّفٍ فيه(٢) فيَبعد جِداً قَصدُ النّاظِمِ لـه ، مع ما تَقَدَّم له من ذِكْرِ الشَّبَهِ الوَضْعِيِّ والافتِقَارِيِّ ، ويَحْتَمِلُ على بُعْدٍ في قَصْدِهِ أيضاً أن يكونَ سَبَبُ بِنَـاءِ المُضْمَرَاتِ ما ذكره السِّيرافى من الابهامِ(٣) فى الأشيَاء كلِّهـا ، والدُّخول عليها ؛ لأنَّ المُضـمر يقع على كلِّ شيءٍ من الحَيوان وغَيره ، فأشبَهَ الحَرْفَ من حيثُ أن الحروفَ أعراضٌ تَعْتَرِضُ فى الأشياءِ

---

(١) فى (أ) يتعدها فيها .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

كلِّها ، وقد تقدَّم بَيَانُ هذا الوَجهِ ، وإمكان رُجُوعه إلى ما ذَكَرَه النَّاظِمُ ، وإمكانِ كَونه وجهاً مُستَقِلاً من أوجهِ (١ شَبَهِ الحَرْفِ فهذه ١) أربعةُ أوجهٍ يمكن تَعليل بناءِ المُضمر بها ، وجَميعها قد قيل به فيها، وأشهَرُها الوَجهان الأولان، ثم قال : (وَلَفظُ مَا جُرَّ كَلَفظِ مَا نُصِبْ) يعنى أنَّ الضمائرَ المُتَّصلَةَ المَوضوعةَ للجَرّ مثل الضَّمائر المَوضوعة للنَّصبِ فى اللَّفظِ ، فإنك تقولُ : ضَرَبَنِى غُلاَمِى ، فالياءُ ضميرُ جرٍّ فى غلامى ، وضميرُ نَصب فى ضَرَبَنِى ، وكذلك الكافُ فى ضَرَبَكَ غُلاَمُكَ كانت مفتوحةً أو مكسورةً ، ومثله ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ (٢) و ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّك ﴾ (٣) وكذلك هاءُ الغائبِ وهاء الغائبةِ نحو : ضَرَبَهُ غُلاَمُهُ ، وضَرَبَهَا غُلاَمُهَا ، ومثله ﴿ فَأَمَّا الإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُوْلُ رَبِّى أَكْرَمَنْ ﴾(٤) ، وقولُهُ ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُوْرَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ (٥)، ووجهُ هذا الاشتِراك طَلَبُ الاختِصارِ ، وتَقليلُ الأوضاعِ مع أنَّها لا تَلْتَبِسُ ، للتَّميز بالعوامل فيها . وأمَّا ضَمَائِرُ الرَّفْعُ فدلَّ المَفهوم على أنَّها ليست كَضَمَائِرِ النَّصْبِ ، إلا أنَّه خَرَجَ عن ذلك ضَمِيْرٌ واحدٌ فجُعل لَفْظُهُ فى الرَّفعِ كَلَفْظه فى النَّصْبِ ، وذلك " نا " فَنَبَّهَ عليه بقَولِهِ : (لِلرَّفعِ والنَّصْبِ وجرٍّ نا صلَحْ) يعنى أنَّه خَرَجَ عن أصلِ المُخالفة فى اللَّفْظِ فاستُعملَ فى الرَّفعِ كما استُعمل فى النَّصبِ وفى الجَرِّ . أمَّا استعمالُهُ فى الجَرِّ فعلى القَاعدة المُستمرة ، وأمَّا استعمالُهُ فى الرَّفعِ فعلى خلافِ القَاعدة ، ومثَّل استِعماله فى الأحوال الثَّلاثةِ بقوله : (اعرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ) فالأول : فى موضعِ

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة الضحى : أية : ٢ .

(٣) سورة الاسراء : أية : ٧٩ .

(٤) سورة الفجر : أية : ١٥ .

(٥) سورة الشمس : أية : ٨ .

جَرٍ بالبَاءِ ، والثَّانى : فى موضع نَصْبٍ بـ "إنَّ" ، والثَّالثُ : فى موضعٍ / ١١٩/ رفعٍ بـ " نِلْنَا " و (اعْرِفْ بِنَا) معناه :[1] اعرفنا من المَعرفةِ والعِرفان ، وتَعَدَّى بالباءِ التى فى معنى الظَّرفِيَّةِ ، كأنَّه يُريد اجعلنا مَوضعَ عِرْفَانِكَ ، فَإنَّنا نِلْنَا المِنَحَ ، ويُمكن أن يكونَ من قَولهم : عَرَفَ بِهِ واعترَفَ ، أى أقرّ به ، والمَعنى أقرَّ بفضلنا فإنَّنا نلنا المِنَحَ ، ونالَ يَجوزُ أن يكون من المُتعدى إلى اثنين ، أو من المُتَعَدِّى إلى واحد ، فإنَّكَ تقولُ : نلتُ خيراً ، أى : أَصَبْتُهُ ، وتقول : أَنَلْتُ الشَّىء زيداً أى : أعطيتُهُ إيَّاهُ ، وأنلته لَه ونِلتُهُ إيَّاه ، فالمعنى على الأول ، فإنَّنا أصبنا المنح واحتوينا عليها ، وعلى الثانى تعرف بنا فإنَّنا أَنَلْنَا الناسَ المِنَحَ والعَطايا ، وهذا أظهرُ من الأوَّل . والمنحُ : جمعُ مِنْحَةٍ وهى العَطِيَّةُ ، يقالُ : مَنَحَهُ كَذَا[2] يَمْنَحُهُ ويَمْنِحُهُ مَنْحاً ، والاسمُ : المِنْحَةُ . والمِنْحَةُ أيضاً : العَارِيَّةُ . قال أبو عُبَيْدٍ [3] للعَرَبِ أربعةُ أسماءَ تَضَعُهَا مَوْضِعَ العارِيَّةِ المَنْحَةُ [4] والعَارِيَّةُ والإفقارُ والإخبَالُ .

وقَولُهُ : " نَا صَلَحْ " " نا " مبتدأ خبره " صَلَحَ " وللرَّفعِ وما بعده متعلق بـ " صَلَحْ " ، وفى هذا الكَلام نَظَرٌ إعرابِىٌّ سيُنَبَّهُ عَليه ، وإن كان قد تقدّم مثله فى قَوله (بِالجَرِّ والتَّنْوِيْنِ والنِّدَا وَأَلْ ..) إلى آخره ولمَّا بَيَّنَ أنَّ لَفظ " نا " قد صَلَحَ لوجوهِ الإعراب دلَّ على أنَّ غيرَه من ضَمَائِرِ الرَّفْعِ لَيس كَذَلِكَ ، بل له لَفْظٌ آخرُ .

---

(١) فى الأصل معنى .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) هو القاسم بن سلام ، والنص فى غريب الحديث له : ٢٩٣/١ .

(٤) فى غريب الحديث : (المنيحة) . واللسان (منح) .

واعلم أنَّ ضمائرَ الرَّفعِ المتصلة إنَّما تقدم له منها الياء في سليه ، وضمائر النصب إنما ذكر منها (١ الكاف فى أكرمك ١) و" الهـاء " فى سليْهِ وضمائر الجـر(٢) إنَّما ذكر منها اليـاءَ فى ابنى ، وذلك كلُّه فى قوله : " كالياءِ والكافِ من ابنى أكْرَمَكْ ... إلى آخره " فاستدرك الياءَ للنَّصب والكاف والهاء للجَرِّ بقوله : (ولَفْظُ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ) فصارَ كلُّ واحدٍ من الياءِ والكافِ والهاءِ صالحاً للنَّصبِ والجرِّ ، فتقول : ضَرَبَنِي ابنى ، وضَرَبَكَ ابنُكَ ، وضَرَبَهُ ابنُهُ وأمَّا الرَّفعُ فاستدرك له " نَا " فى قوله : (للرَّفْعِ والنَّصْبِ وجرٍّ نا صَلَح) .

* * *

ويقى له ألفاظ أخر بيَّنـها بقَـوله :

وألفٌ والوَاوُ والنُّـونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَـامَا واعْلَمَا

يعنى أنَّ الألفَ والواوَ والنُّونَ ضمائرُ رفعٍ أيضاً، تكونُ للغائبِ وغَيره فكونها للغَائبِ نحو : " قـامَـا " المُمَثّل به ، إذا قُلت : الزَّيدان قَامَا والزَّيدون قَامُوا، وكذلك الهِنْدَات قُمْنَ ، وغيرُ الغائبِ هو الحاضِرُ ، وأراد به المُخاطب ، دلَّ على ذلك مثاله وهو: (اعْلَمَا) ومثله : اعلَمُوا واعلَمْنَ ، وأمَّا المُتَكَلِّمُ فلا ضَميرَ له هنا ، والمُضارع أيضاً تلحقه هذه الضَّمائر للغائبِ والحاضِرِ نحو: أنتُما تَقُومان ، وأنتُم تَقُومون ، وأنتُنَّ تَقُمْنَ وهما يَقومـان ، وهُم يقومون ، وهنَّ يَقُمْنَ . ونَصُّه هذا فى هذه الأحرف الثَّلاثة قد دَلَّ على كونِها ضَمائرَ لا علاماتٍ على الجُملة ، وهو مذهبُ الجُمهورِ ،

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) الياء .

وذَهَبَ المازِنِيُّ (١) فيما نُقِلَ عنه إلى أنَّها لا تكون ضَمَائِرَ البَتَّة ، وإنما هن علامـات مطلقـاً ، فـإذا قلت : يقـومـان الزَّيدان ، ويقـومـون الزَّيدون ، ومـا أشبَه ذلك ، فـهى عـلامـاتُ بـاتفاقٍ ، فكذلك يكون الحُكم إذا قلت : الزَّيدان يقومان ، والزَّيدون يقـومون ومـا أشبه ذلك ، وكذلك النُّون فى يقمن واليـاءُ فى تَقـومـين يا هندُ ، فـالفـاعلُ مـسـتكنٌّ فى الجَـمـيع (٢) ، وهذه الأحـرف علامـات تدلُّ على فَرعيته فى تَثنيةٍ أو جَمعٍ أو تأنيثٍ ، كما كانت التَّاءُ فى قامت ، كذلك باتفاقٍ ، وردَّ الـمُؤَلِّفُ هذا فى " شَرْحِ التَّسهِيْلِ " (٣) بما ذكر فى ياءِ تَقومين ، وذلك كافٍ هنا فلا حاجةَ إلى الإعادة . ١٢٠//

واعلم أنَّ هذا الفَصل فيه نقصُ بَيَانٍ من ثَلاثَةِ أوجه :

أَحَدُها : أنَّه لَم يَستَوفَ ضمائرَ الرَّفعِ على الكَمَالِ ، بَل نَقَصَه منها التَّـاءَ فى نَحـوِ : قُمتُ وقـمتَ وقـمتِ ، أعنى مِن الضَّـمـائرِ البَارِزَةِ ، وأمَّـا المُستترةُ فهو ذاكرها إثرَ هذا .

والثانى : أنَّه عرَّف بضمائرِ النَّصبِ والجرِّ تعريفاً مُجْمَلاً ، لأنَّه إنَّما ذَكَرَ منها ما دَلَّ على الـمُفردِ الـمُذَكَّرِ ، ولم يَذكُر من ضمائرِ الـمُؤَنَّثِ إلاَّ الياءَ فى (سَلِيْهِ) فَتَرَكَ اختلافها بحسبِ التَّثنيةِ والجَمعِ والتَّأنيثِ ، بل تَرَكَ فى كافِ الخِطَابِ ذِكْرَ الفَتحِ مع الـمُذكرِ لكونِ الكافِ أَتت فى نَظمه رَوِيًا مُقَيَّداً حَيْثُ قالَ : (مِنِ ابْنِى أَكْرَمَكْ) فلم يَتَعيَّن للمُذَكَّرِ فتحُ من كسرٍ ولا العكس للمُـؤَنَّثِ . وأنت تَعلم أنَّ الكافَ تُفـتح للواحـدِ الـمُذَكَّرِ ، وتُكسـر للوَاحِدةِ الـمُؤَنَّثَةِ ، وتُوصـلُ مضـمـومةً بميمٍ وألفٍ لـلاثنين والاثنتين ، وبميمٍ

(١) مذهب المازنى فى شرح التسهيل : ١/١٣٤.

(٢) فى الأصل : الجمع .

(٣) شرح التسهيل : ١/١٣٤.

وواوٍ ممدودةٍ لجمعِ المُذكَّرين العُقَلاءَ . ويجوزُ حذفُ الواوِ وإسكانُ الميمِ وبنون مشدَّدة لجمعِ المُؤنَّثِ فتقولُ فى الأوَّل : ضَرَبَكَ ، وفى الثَّانِى : ضَرَبَكِ ، وفى الثَّالث : ضَرَبَكُما ، وفى الرَّابع : ضَرَبَكُمُو وضَرَبَكُمْ إن شئت ، وفى الخامس : ضَرَبَكُنَّ ، والهاءُ أيضاً وهى المُنَبَّهُ عليها فى " سَلَيْهِ " تُضَمُّ للمُذكَّرِ الواحدِ إن انضم ما قَبلها أو كان مَفتوحاً أو ساكناً غيرَ الياءَ ، وتكونُ مكسورةً إن انكسر ما قبلها ، أو كانَ ياءٌ قبلها كَسْرَةٌ ، أو فَتْحَةٌ ، لكنها توصل بمجانس حركتها من واوٍ أو ياٍ إن تحرك ما قبلها تَحَرُّكاً أَصلياً نحو : ضَرَبَهُو ويَضْرِبُهُو ولَهُو ، ومن إبِلِهِى وبِهِى . فإنْ سَكَنَ ما قبلها أو تَحَرَّكَ تَحَرُّكاً عارضاً ففى الوَصل وجهان :

فالأولُ نحو : لم يَضربه ، وعليه ، تقولُ فيه إن شئتَ : لم يضربهو وعليهى ، والأول أشهرُ .

وفى الثَّانى تقولُ : أعطِهِ ولم يُعْطِهِ ، وأعطِهِى ولم يُعطِهِى إنْ شئتَ وتفتح الهاءَ للمُؤَنَّثَةِ الوَاحدةِ ، وتوصلُ بألف مطلقاً نحو : ضربها ولم يضربها ، وهو يضربها ، وبها وعليها ، وتُوصل مضمومةً أو مكسورةً ، كما تقدَّمَ فى التَّفصيل بميمٍ وألفٍ للاثنين والاثنتين ، وبميمٍ مضمومةٍ ممدودةٍ أو ساكنة كما تقدَّم مع الكافِ لجمعِ المذكرين العُقلاء ، فتقول فى المثنى : ضربهما ولم يضربهما ، ولهما وبهما ولم يرضهما ، وفى المَجموع ضربهم ، وضربهمو إن شئت ، وبهم وبهمو إن شئت ، وبنون مشدَّدةٍ للمُؤَنَّثات نحو : ضَرَبَهُنَّ ولم يضربهُنَّ ، ولم يُعطِهِنَّ وبهنَّ ولهنّ ، هذا فى ضَمائر النَّصبِ والجَرِّ . وأمَّا فى ضمائرِ الرَّفع فالتاءُ تُضَمُّ للواحدِ المذكرِ المتكلمِ ، وتفتحُ للمخاطبِ وتُكسرُ للمخاطبةِ بغيرِ مَدٍّ ، كالكافِ ، وتوصلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للاثنين والثِّنتين ، وبميمٍ ساكنة أو مَضمومة مَمدودة لجمعِ العُقَلاءَ من الذُّكور ، وبنون

مشدَّدة للإناث ، فهذا كلُّه مما نَقَصَـه التَّنبيه عليه ، مع أنَّه ضَرورِيٌّ لايَتَحَصَّلُ فَهمُ الضَّمائرِ إلاَّ به ، وهو كما تَرَى و قد أغْـفَلَ ذكْرَهُ ، فما أولاه بالاعتِراضِ والنَّقْدِ عَلَيْـهِ .والثَّـالِثُ : أنَّه لما ذكر أنَّ الألفَ والوَاوَ والنُّـون من ضمائرِ الاتصالِ لم يُبَـيِّن أنَّها ضمائرُ رَفْعٍ ، فأوهم أنَّها من جُملة ضمائرِ النَّصب والجَرِّ ، وهو إيهامٌ مُخِـلٌّ .

فأما الاعتراض الأول فلازمٌ له ، فَلَوْ قَـالَ - بعدَ ذكرِ الألفِ والوَاوِ والنُّـون -

وَلِلحُضُـورِ التَّـا كَقُمْتَ قُمْتَـا قُمْتِ وللفُـرُوعِ قَدْ نُبِّـهْتَـا

أو غير ذلك مما يُعطى فيها بياناً ، لَتَـمَّ قَصدُهُ ، وكذلك الثَّانى لو حَرَّرَهُ بأن يَقُـولَ مَثَـلاً - بعدَ بَيَـانِ أنَّ لَفظَ ما جُرَّ كَلَـفْظ مَـا نُصِبَ - //١٢١ :

فَالنَّصْبُ نَحْوَ عَمَّنِى وَعَمَّـهْ عَمَّـكَ والبَـاقِى رُزِقْتَ فَهْمَـه

لم يخل من بيانِ الفُروع ، كمـا فَعَلَ فى الضَّـمائرِ الـمُنْفَصِـلة ، ويحصل بذلك بَيَـان ضَمَـائرِ الجَرِّ لقوله :(وَلَفـظُ مَا جُرَّ كَلَـفْظ مَا نُصِبْ)، وأمَّا الـثالث : فيُمكن أن يكونَ سكت عن بيَـانِ أنَّها من الضَّـمائر اتكالاً على فهم ذلك من قوله : إثرَ هذا ، (وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْـعِ مَا يَسْتَتِرُ) إذْ فيه إشـارةٌ إلى أنَّ مـا تَقَدَّمَ من ضَمائرِ الرَّفعِ ، وهذا اعتِــذَارٌ ضَعِيـفٌ ، فلو قالَ مَثَـلاً :

وَألِفٌ والوَاو والنُّـــونُ لِـمَـا غَابَ وغَيـرِهِ ولِلرَّفْعِ أَنْتَمَـــا

لَكَـانَ أولى من التَّمثيلِ لبيَـانِ الخِطَـابِ أو قالَ :

وَألِفٌ والوَاوُ والنُّـــونُ لِـمَـا خُوْطِبَ أوْ غَابَ ولِلرَّفْعِ انْتَمَى

لَتَمَّ لـه الـمَقْصِـدُ ، واللَّهُ أعْـلَمُ .

* * *

ثُمَّ أَخَذَ فى بَيَــانِ ما يستتر من ضمائرِ الرَّفْعِ فقال :

وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِـرُ ... كَافْعَـلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ

يعنى أنَّ ضمائرَ الرَّفعِ المُتَّصِلَةِ على قسمين : قسمٌ بارزٌ يُنطق به ، وقد تقدّم ذكره . وقسمٌ يَسْتَتِرَ ، فَلا يَظْهَرُ له أَثَرٌ فى اللَّفْــظِ ، وإنَّمــا هو مقدّر فــى النِّيَّــة ، فعبَّر عن هذا المَعنى بالاستتار ، كأنَّه احتَجَبَ عن الإدراك اللَّفظى .

فإن قيلَ : إن الاستتارَ فى الذّهن إنَّما يُستعمل فيما كانَ منكشِفاً ثم اختفى ، والضَّميرُ المستترُ هنا لم يكن ظاهراً ثُم اختَفَى ؛ لأنَّ حقيقةَ الضَّميرِ البارزِ ألاَّ يخفى أبداً ، والضَّميرُ المستترُ هنا لا َيظهرُ أبداً ، وإذا كان كذلك لم يَلِقْ بالمَوْضِعِ لَفْظُ الاستِتَارِ ، وإنَّما كان الأَولى الاتْيَانَ بلفظٍ يُعطى معنى عَدَمِ [1] الظُّهورِ جُمْلَةً ، كما قالَ فى " التَّسهِيْلِ " [2] فمنه واجبُ الخَفَاءِ ومنه جائزُ الخَفَاءِ ، إذ لفظةُ الخَفَاءِ لا يُفهم منها أنَّه كان ظاهراً ، ثم خَفِيَ بخلافِ لَفظة الاستِتَارِ والاختفاء ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذين مطاوعٌ لقولك : سَتَرتُهُ وأَخْفَيْتُهُ ، أى : فَعَلْتُ به هذا بعدَ أن لم يَكن ، وليست الضَّمَائِرُ المُستَتِرَةُ [3] مما كانَ ظاهراً ثم استَتَرَ ، لأنَّك إذَا قلتَ : افعل يا زيدُ فليس المقدّرُ لفظَ أنت ولا غَيره ، وكذلك إذَا قلت : نَحن نفعلُ ، فليس المقدر لفظَ نحن ولا غيره ، وكذلك سائر ما يستتر منها وجوباً ، وإنما هى أمور ذهنيَّة تقديريَّة لم تظهرْ قَطُّ ، فلم ينبغ أن يأتىَ بما يقتضى أنَّها ظَهرت .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) التسهيل .

(٣) فى (أ) . وفى الأصل وباقى النسخ : المتصلة .

فالجوابُ : أنَّ النَّاظِمَ لم يعتنِ بهذا التَّحقيقِ ، اتّكالاً على فهمِ المُراد ثم إن سَلَّمنا قصده إليه فَعلى لحظٍ آخرَ ، وذلك أنَّ الضَّمائرَ المُتَّصلةَ أصلها فى القِيَاسِ أن تَبْرُزَ وتَظْهَرَ فى النُّطقِ ، لما تقرَّر فى الغالبِ من حالِها ، إذْ هى من قَبيلِ الألفاظِ ، فما استَتَرَ منها فأصلُهُ [1] ألاَّ [2] يَسْتَتِرَ، وإذا كان كذلك فقوله : (وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرْ) أى : ما كانَ فى الأصلِ القِيَاسِىِّ حَقِيقًا بالظُّهور ، ثم صارَ بالاستعمالِ [3] ممَّا يَسْتَتِرُ يَظْهَرُ ، فظهورُهُ الذى أشعرَ به اللَّفظ هو القِيَاسُ . ولذلك نَقُولُ فى الضَّميرِ فى : (اسكن) ونحوه أنَّه من قبيلِ الألفاظِ ، وقد اعتَرَضَ شيخُنا القاضى[4] أبو القاسم الحَسَنِىُّ – رحمه الله – حدَّ الكلمةِ فى " التَّسْهِيلِ " ، بأنَّه أتى به ليكونَ حداً منطقياً ، وهو لم يأتِ فيه بالجنس ، لا الأقرب ولا الأبعد فإنَّه قال[5] فيه : الكَلِمَةُ لَفظٌ ، ثُمَّ قالَ : أو مَنْوِىٌّ معه كذلك ، وتقديره عنده : أو غير لفظ [6] منوى مع اللَّفظ فكأن الجنس عنده لفظ أو غيرُ لفظٍ ، وهذا ليس بجنسٍ[6] .

قال شيخُنَا القاضِى – رحمه الله – ومن العَجَبِ أنَّه لا يَجِدُ هذا الجنس لو بحثَ عنه . قال : والذى أوقعه فى هذا جَعله الضَّمائر من قَبيل غير/ اللَّفظِ ، وليس كذلكَ ، وإنَّما هى من قبيل الألفاظِ ، وإنَّما/١٢٢

(١) فى (أ) أصله .

(٢) فى الأصل لا يستتر .

(٣) فى (أ) فى الاستعمال .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) التسهيل : ٣.

(٦-٦) ساقط من (أ) .

عَرَضَ لها[1] أن أُضمرت فلم تَظهرْ فى النُّطق ، وهى قد تَظهر فى أحيان أخرَ ، يعنى حَيْثُ يجبُ الظُّهورُ . فالحَاصلُ أنَّ كلامَ النَّاظمِ على كلا المَحملين صَحِيْحٌ ، ثم ذَكَرَ لاستِتَارِ الضَّميرِ ثَلاثَة مَواضعَ :

أحدُها : فعلُ الأمرِ إذَا كان للواحدِ ، لا للاثنين ولا الجَمَاعةِ وللمذّكر لا للمُؤَنَّثِ ، فهذان وصفان لابدَّ منهما ، وهُما اللَّذان أعطاهما التَّمثيل بأفعل ، فإنَّ الأمرَ إذَا كان للاثنين أو الجَمعِ بَرزَ ولم يَستَتِرْ نحو : افعلا وافعلوا وافعلن ، وكذلك إذا كانَ للمؤنَّثِ بَرزَ نَحو : افعلى والياء عنده ضَميرٌ لا عَلاَمَةٌ حَسْبَ ما تَقَدَّمَ ، فإذا اجتَمَعَ الوصفان استَتَرَ الضَّميرُ فتقولُ : اضرب واعلم وقُم ، وما أشبه ذلك .

والثانى : الفعلُ المضارعُ ذو الهَمزةِ الدَّالةِ على المُتَكَلِّمِ وحده ، أو النونُ الدَّالةُ على المتكلِّمِ ومعه غيره ، أو وحده مع قَصد التَّعظيم ، وهما اللذان نبَّه عليهما بقوله : (أُوَافِقْ نَغْتَبِطَ) وكأنَّه قَصَدَ أنَّ المضارعَ إذا كان فاعلُه المُتَكلِّمَ استَتَرَ مطلقاً ، بخلافِ غَيرِ ذلك ، فإنَّ الضَّميرَ يَظهرُ معه إذَا قُلتَ : يَفعلانِ و يَفعلونَ ولتَفْعلِى وما أشبه ذلك .

والثَّالثُ : الفعلُ المضارعُ ذو التَّاء ، لكن بشرطِ أن يكونَ للواحدِ المخاطبِ نحو : أنتَ تَفعلُ وهو الذى دَلَّ عليه قوله : (إذْ تُشْكَرُ) وهو فعلٌ

(١) لهما ساقط من الأصل .

مبنيٌّ للمفعولِ ومثله المبني للفاعلِ ، كقولك : أنتَ تَشكُرُ ، إذ لا فَرقَ بينهما ، ومن هنا يَحْتَمِلُ المثال الضّبط بالبناء للفاعلِ ، وأظنُّ أنَّ ابنَ النّاظمِ (١) هكذا ضَبَطَهُ إلا أنّه جعل مثال التّاء " تَغتبط " ومثال النُّون "نشكر" والأمر في ذلك قريبٌ ، فإن لم تكن التاءُ للواحدِ المخاطبِ ، بل للواحدةِ الغائبةِ ، فالضميرُ يَبْرُزُ هنالك في نحو ما تَقومُ إلا هِيَ ، وكذلك إن كانت التّاءُ للواحدةِ المخاطبةِ ، نحو : لِتَفْعلي يا هندُ ، وإن عددت هذه المواضع أربعةً فلا بأسَ ، وهكذا فعل ابن الناظم (١) .

واعلم أن قولَه : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفعِ مَا يَسْتَتِرُ) يدلُّ على أن الاستتار إنّما يكونُ في ضمائرِ الرَّفعِ ، وأمّا ضمائرُ النّصب والجرِّ فلاتَستتر البَتَّةَ ، ووجه ذلك أنَّ ضميرَ الرَّفعِ عُمْدَةٌ في الكلامِ لايُستغنى عنه ، فساغَ تقديره من غيرِ تلفظ به ، استغناءً عن لفظه بتقديرِ مَعناه ، بخلافِ الضّمائر الأُخَر ، فإنّها فَضَلاتٌ يُستغنى عنها ، فلم يَسغ تقديرها والاستغناءُ عن اللّفظِ بها ، لعدمِ الدّليلِ على القَصدِ إليها ، وبناءِ الكلام عَليها .

فإنْ قيلَ : فأنت قد تقولُ : أعجَبَنِي الذى أكرمتُ ، تُريدُ : أكرمتُه و﴿ ا قْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ (٢) تريدُ قاضيه ، فجعلت ضميرَ النّصبِ وضميرَ الجرِّ مستتراً ، كما جعلته مستتراً في (افعل) وأخواته ، فكيفَ يخصُّ النّاظمُ الاستتارَ بضميرِ الرَّفعِ ؟

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٣ " نغتبط " و " نَشْكُرُ " خلاف ما ذكر عنه المؤلف هنا وعلى هذا وجه الكلام في الشرح حيث قال : وتاء المخاطب كـ " تشكر " .

(٢) سورة طه : آية : ٧٢ .

فالجوابُ : أنَّ ذلك فى ضميرِ الرَّفعِ استتارٌ حقيقةً ، وفى غيره حذفٌ وقد فرق الناسُ بينَ الأمرين ، بأن [1] المُضمرَ فى حكمِ الحاضرِ المَلفوظِ به المراد ، بخلافِ المحذوفِ ، فإنَّه كان ملفوظاً به ، ثمَّ تُرِكَ وأُهْمِلَ فليسَ فى حكمِ الحاضِرِ .

والدليلُ على صِحَّةِ هذا الفَرق أنَّك إِذَا سَمَّيتَ بَضَرَبَ المستتر فيه الضَّمير حكيتَ كما تُحكى الجُمَلُ ، وإن سمَّيت بقولك : ضَرَبَهُ حكيت أيضاً ، فإنْ حذفتَ الضَّميرَ المَنصوبَ أعربتَ ، وإنْ كانَ أصلُ الحَذْفِ اختصاراً . وذلك دليــــلٌ على : عدم / اعتباره ، ١٢٣/ وعلى اعتبار ضَمير الرَّفع ، وقدْ فَرَّقَ ابنُ خروفٍ وغيره بين المُضَمر والمَحْذُوف بما لم يَحضرنى الآن ، فما أشَار إليه الناظم صحيحٌ لاشكَّ فيه إلا أن فى حَصره مواضع الاستتارِ نظراً وهو أنَّه إما أن يريدَ حصر مواضع الاستتارِ الواجِبِ ، وإمَّا أن يريدَ حصرَ مواضعِ الاستتارِ مطلقًا ، فإنَّ من ضمائرِ الرَّفعِ ما يَجِبُ استتاره ، ومنها ما يَجُوزُ استتاره وظهُوُره ، ومنها ما يمتنع استتاره ، أمَّا هذا الأخير فهو ما تَكَلَّم فيه أولاً ، وأمَّا غيرُهُ فهذا فصله ، فإن أراد الواجب الاستتار – وهو الذى أراد بلاشكٍ – فقد نقصه موضعٌ خامسٌ لابدَّ من نكره ، وهو : اسمُ فعلِ الأمرِ ، كنَزَ الِ وصَه وإيْهِ إذا [2] كان مسنداً إلى مفرد أو مُثنى أو مجموع مذكَّر أو مؤَنَّث ، فإنَّك تَقولُ : مَه يا زَيدُ ويا زيدان ويا زيدون ويا هندُ ويا هندان[3] وياهندات ، وكذلك سائرها . وقد نبَّه على ذلك فى " التَّسهيل " فعدَّ من المواضع اسمَ

(١) فى (أ) فان .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) ساقط من (أ) .

فعلِ الأمرِ مطلقاً وعلى هذا النَّظر يكونُ حصرُهُ ناقصاً ، وإن أرادَ ما هو أعمّ من الواجبِ الاستتار ، والجائزه (١) فكلامُهُ أيضاً معترضٌ ، إذ ليس فى كلامه ولا تمثيله ما يُشعر بذلك ، وإذا كان خارجاً عنه فهو جزءٌ من المسألةِ نقصه ذكره .

فإن قلتَ : إنَّ قولَه : (مَا يَسْتَتِرُ) يَحتمل أن يريدَ به القِسمين معاً .

قيل : التَّمثيلُ بما يَجِبُ استتاره يَرفع ذلك الاحتمال فيلزمُ الاشكالُ .

والجائز الخفاء هو الضمير المرفوع بفعلِ المفردِ ، مذكراً كان أو مؤنَّثاً ، مضارعاً كان الفعلُ أو ماضياً ، نحو : زَيدٌ قامَ ، وهندُ قامت ، وزيدٌ يقومُ ، وهندٌ تقومُ ، والمرفوعُ باسمِ فعلٍ بمعناه كهَيْهَاتَ لو قلت : العَقيق وأهلُه هَيهاتَ ، وسواءٌ فى هذا ضميرُ الواحدِ والاثنين والجَميعِ ومثله سرعان ووشكان ، والمرفوع بصفة بمعناه أيضاً نحو : مررت برجل حسنٍ ، وبرجل قائمٍ ، وبامرأة جميلةٍ ، وإنَّما كان جائزَ الخفاءِ لصحةِ ظهورِهِ فى الحَصرِ بإلاَّ ، وصلاحيَةِ الظَّاهرِ فى مَوضِعِهِ ، بخلافِ القِسمِ الأولِ كقولك : زَيْدٌ حَسَنٌ وجهُهُ ، وما حَسَنٌ إلا هو ، وهيهات العقيقُ وأهلُه .

والجوابُ أن يقالَ : يَحتَمِلُ أنه أرادَ الواجبَ الاستتارِ (٢ والجائزَه معاً ، ولا يلزمه اعتراضٌ ، ويَحتملُ أن يكونَ الواجبَ الاستتارِ فقط ، فأمّا إن أرادَ٢) الأولَ فإنَّه إنَّما مثَّلَ بالواجبِ ، لأنَّه أقعد فى ذلك من الجائزِ ، وأتَى بالكافِ تنبيهاً على ما بَقِيَ مما لم يُنَبِّه عليه بمثالٍ ، ويدلُّ على ذلك أنَّه إنَّما قال أولاً : (ومن ضَمير الرَّفع ما يستتر) ولم يُقَيدْ ذلك بوجوبِ

---

(١) فى (أ) والجائز .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

ولا جـوازٍ ، وأيضـاً فـإذا أمكنَ صـرفُ الأمـثلةِ إلى نوعٍ من أنواعِ المُستتر لم يكن التَّمثيلُ نصًا فى تَعيين أحدِ النَّوعين ، إذْ معناه أنَّ من ضميرِ الرَّفعِ مايَستتر هذا الاستتار ، فاقتضى أنَّ منه ما يستتر على نوعٍ آخر وهو الجواز ، إلا أنه لم يَعْتَنِ بقسمِ الجائز الاستتارِ ، وأمَّا إن أرادَ الثَّانى فاللَّفظُ صالحٌ لـه . ولا سيَّما حين قيَّد ما ذكرنا بالتَّمثيل .

فإن قيلَ : إنَّ قولَه : (ما يَستتر) كيف يُعطى اللُّزُوم مع صلاحيَتِهِ لغيره (١) ؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنَّ مـراده بقـولـه : (مـا يستتر) أى : مـا شأنه الاستِتَار لا بمعنى أنه قد يكون وقد لا يكون ، والعربُ تُعَبِّرُ بالمُضارع وتريد به الدَّوام من غير انقطاعٍ كقولهم : فُلانٌ يُعطى ويمنَع ، أى : شأنه هذا ودأبه أبداً ، فيكون / هذا من ذلك . /١٢٤

والثَّانى : أنَّ العبارة وإن كانت مطلقةً فقد قيَّدها ، لما مثل بما يَلزمه الاستتار ، فدَّل على أنَّ ما مثل به مُرادٌ له . والله أعلم .

* * *

ولمَّا بيَّنَ الضَّمائرَ المُتَّصِلَةَ وعدَّدَها وذَكَرَ مرفوعَها ومنصوبَها ومَجرورَها ، أَخَذَ فى بَيَانِ الضَّمائرِ المُنْفَصِلَةِ ، وهو القِسْمُ الثَّانِي (٢ من قِسْمَى الضَّمائر فقالَ ٢) :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

وَذُو ارتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أَنَا هُو   وأَنْتَ والفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ
وَذُو انْتِصَابٍ فِى انْفِصَالٍ جُعِلاَ   إِيَّاىَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

فقسَّم الضَّمائرَ المُنْفَصِلَةَ إلى قسمين :

قِسْمٌ مَرفوعٌ ، أى : هو من ضمائرِ الرّفع ، وهو الذى عَبَّرَ عنه بذى الارتفاعِ .

وقِسْمٌ منصوبٌ ، أى : هو مِن ضَمَائِرِ النَّصْبِ ، وهو المُعَبَّرُ عنه بذى الانتِصَابِ .

ولم يَذكر للَجرّ ضَمِيراً مُنْفصِلاً ؛ لأنَّه معدومٌ إذ الجارُّ لا يقوى أن يكونَ فى درجةِ الفعلِ ، والفِعْلُ قوىٌ فجازَ تصرفُّه فى معموله بالتَّقديمِ والتأخيرِ والفَصلِ ، بخلافِ الجارِّ ، كان اسماً أو حرفاً ، فلما ضَعُفَ عن مرتَبَةِ الفعلِ لم يُفصل منه ضَميره ، فكما لا يَنفصل المَجرورُ عن جارِّه إذا كان ظاهرًا ، فكذلك لا ينَفصلُ عنه إذا كانَ ضميراً ، بل الاتِّصالُ هنا أولى ، وابتدأ النَّاظمُ بضمائرِ الرَّفعِ فقال : (وَذُو ارتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ وَأَنْتَ) أراد أنَا وهُوَ ، إلا أنه حذف العاطف ضرورةً ، يعنى أن الضَّمائرَ المُنْفَصلة المرفوعةَ هذه الثَّلاثةُ وفُرُوعُها ، وجعله غَيرها فروعًا دلَّ على أن هذه هى الأصُول ، وذلك صحيحٌ ، فإنَّ الأصلَ الإفرادُ ، وغيرُهُ فرعٌ عنه ، والأصلُ أيضاً التَّذكيرُ ، وغيره فرعٌ عنه ، والدَّليل على ذلك : جعلهم لما ليس مفرداً مذكراً علامةً تدلُّ عليه فى حالِ إسنادِ الفعلِ إليه ولذلك قالَ الجُزوليُّ (١) : إذا ذكر الفعل أدرك أنهَّ لابدَّ من فاعلٍ ، وأنَّه أقلُّ ما يكون واحداً ، وأنَّ أصلَه التَّذكيرُ قال : فيحتاج ما لا يدرك إلى علامةٍ فكذلك

(١) المقدمة الجزولية : ١٨ .

هـا هُنا ، فـ " أنا " ضـميرُ الـمتَكلّمِ وحدَه و " هو " ضـميرُ الغائِبِ المُذكَّرِ وحدَه و" أنت " ضميرُ المُخاطبِ المذكرُ وحدَه ، فهذه ثلاثةُ أقسامٍ كلُّها للمفردِ المذكرِ ، فإذا ما خرجَ عنها ففرع عنها ، وذلك ضميرُ المثنى والمَجمُوعِ والمُؤنَّث ، ولَمَّا كانت هذه الفُروع قريبةَ المأخذ سهلةَ الانقيادِ إلى الفهـم ، اتَّكَلَ النَّاظمُ على ذلك فيها ، فأحـالَ عليها إحالةً مجملةً لأنَّها لقربها فى حكمِ المعلومِ . فقال : (وَالفُـرُوْعُ لاَ تَشْتَبِهُ) أى : أنَّ فروع هذه الثَّلاثة غيرُ مشتبهةٍ ولا ملتبسةٍ ، فعليك فهمها ، ويقال : اشتبه علىَّ الأمرُ : إذا التَبَسَ وأَشْكَلَ ، ومنه فى الحَديثِ (١) : " الحَلالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بيِّنٌ وبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ " أىْ : مُشكلاتٌ ومُلْتَبِساتٌ . فأمَّا " أنا " فاستغنى به عن ضَميرِ المُفردِ المُؤنَّثِ "أنا " يقوله المُؤَنَّثُ على حدِّ ما يقوله المُذكَّرُ ، لأنَّ تكلُّمَه يُعَيِّنُهُ ، فلم يَحتج إلى دلالةٍ على التَّأنيث ، وأمَّا المُثنى والمَجموع مذكَّراً أو مؤَّنثاً فليس لهما إلا ضميرٌ واحدٌ ، وهو " نحن " وأصله أن يكون للجَماعةِ ، لكنَّهم شرَّكوا معه المثنى فيه ؛ لأنَّ الاثنين (٢) فما فوقهما جماعةٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد جاءَ مع صاحبه فحقيقةُ الجَمعية موجودةٌ فى المثنى ، فشرَّك مع الجَمع فى الكنايةِ / واستغنى عن التَّفرقةِ بين المُذكَّرِ والمؤَنَّثِ ؛ لأنَّ تَكَلُّمَهُ ١٢٥/ يُعَيِّنُهُ ، ولقصدِ الاختصارِ بتقليل الأوضاع ، وإذا استُعمل " نحن " فى المفردِ فعلى خلاف الأصلِ إذ لا يُطلق على المفردِ إلا مع توَهُّم الجمعِ ، لأنَّ الواحدَ لا يستحقُّ ضميرَ " نحن " إلا مع التَّعظيمِ ، (٣ إمَّا بقيامه مقامَ الجَماعةِ أو اختصاصِه بالجَماعةِ فى الأمرِ الغالبِ ٣) .

(١) الحديث فى صحيح البخارى : ٣/٢ (كتاب البيوع) .

(٢) فى (أ) المثنى .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

وأمّـا "هو" فـفروعـه بالنِّسبـةِ إلى المثنى والمجـمـوعِ المُذَكّـرِ همـا وهم وبالنِّسبة إلى المُفردِ والمجموعِ المؤنّثِ هى وهُنَّ ، ويَشترك مُثَنّاهُ مع مثـنى المذكرِ فى الّلفظ ، وذلك همـا ، وأمّـا " أنت " فـفروعـه بالنِّسبـة إلى المثنى والمجـموع المُذكّرِ أنتـما وأنتم ، وبالنِّسبـة إلى المـفْــردِ والـمجموعِ المـؤنّثِ أنتِ وأنْتُنَّ ، ويَشترك أيضًا مُثنَّـــاهُ مع مثنَّى المـذَكَّرِ ، وذلك أنتما فهذه الـفُـروع كما تَرى قريبة المأخـذِ فى الفهم من تلك الأصـول ، فلذلك قـال : (والـفُرُوْع لاتَّشتَبِه) وسكَّن واو " هُو " لما احتـاج إليه فى الوصــل لأنَّ الـواوَ والياءَ لا تقـعان وصلا إلا ساكنين ثم قال : (وَذُو انْتصابٍ فى انْفِصالٍ جُعِلاَ إيَّاىَ) يعنى أنَّ الضميرَ المنفصلَ المنصوبَ جُعِلَ إيَّاى ، أى : جُعِلَتْ له هذه الصِّيغة وهذا اللَّفـظ ، ثم قال : (والتَّفْرِيْعُ) يعنـى على " إيَّـاىَ " هذا المذكور ، (ليس مشكلا) بل هو بيِّن ظاهـرٌ فى نفسه ، ومما تقـدم فى ضـمـيـر الرَّفع وذلك أنَّه ذكر فى المرفـوع المنفصل ثلاث مراتب :

مَرْتَبةُ المُتَكَلِّمِ : وهى المنبه عليها بـ (أنا) . ومرتبةُ المُـخَاطَبِ : التى أشار إليها بـ (أنت) ومرتَبَةُ الغائبِ : الممثلة بـ (هو) وفرَّع على كلِّ واحدةٍ ، فكذلك يكون الأمرُ ها هنا ، فأتى بضميرِ المتكلِّمِ واقتصرَ عليه ؛ لأنهُ يدلُّ على مرتبةِ المخاطبْ ، ومرتبة الغــائبِ ، بالإحالة على الحال فى المـرفوعِ ، ولانَّ جميعَ المَراتب الـثَّلاث اللفظُ فيهـا واحدٌ ، وهو " إيَّا " ولاتختلف إلا بحروفِ الـتَّكَلُّمِ والخطاب والغَيبـــة ، فى آخره ، فلذلك قـــال : (وَالـتَّفْرِيْع لَيْسَ مُشكَلاَ) حيث أتى بـ " إيَّا " الداخـــلةِ فى المراتب كلها أصــولها وفُروعهـا ، وبحرفِ التَّكلم الدَّالِ على مرتبتى الخطابِ والغيبةِ ، وهو اليـاءُ فى مثــاله ، فلنجر فى التَّفريع على ما حدَّ ، فنقول : أمَّا المُتَكَلِّمُ فله ضميران :

أحدهما : " إياى " وهو للمفرد مُذَكَّرًا كان أو مُؤنَّثاً ، كما نكره فى "أنا"

فى المرفوعِ .

والثانى : " إيانا " للاثنين والجماعةِ فى التّذكيرِ والتأنيثِ ، كما مر فى "نَحن "

وأمَّا المُخاطَبُ فله خمسةُ ضَمائر : " إيَّاكَ " وهو نظيرُ " أنت " فى المَرفوع ، يَختصُّ بالواحدِ المُذَكّرِ ، ويتفرَّع عنه الاثنين " إيّاكُما " وللجمع المُنكَّرِ " إيَّاكُم " وللواحدة "إياكِ " ولجَمعها " إيّاكُنَّ " ، ويشترك مثناها مع المُذكّر فى إيَّاكما .

وأماَ الغائبُ : فله خمسةُ ضَمائر "إيَّاهُ" وهو نَظير "هو" فى المرفوعِ يَخْتَصُّ بالواحدِ المُذكَّرِ ، ويتفرَّعُ عنه الاثنين " إيَّاهما " وللجميع " إيَّاهُم " ، وللواحدة "إياها "، ولجَمعها " إيَاهُنَّ " ، ويشترك مثناها مع المذكّرِ فى " إياهما " ، كما اشترك معه فى المَرفوع ، ويتعلق بكلامه مسألتان :

إحداهما : أنَّ " إيَّا " فى نصٍّ كلامه من قَبيل الأسماءِ المُضمرة ، وهذا مذهبُ الخليل (١) وسيبويه والأخفش (٢) والمازِنِيُّ والجُمهورِ ، وهو أحدُ الأقوالِ الثّلاثة فيه .

والثّانى : أنه من قبيلِ الأسماءِ الظاهرةِ ، لا من الضّمائر ، وهو رأي الزّجاجِ (٣) .

قال ابنُ جِنّى : وحكى لى حاكٍ ، عن أبى إسحاق ، أُراه قال : سمعْتُهُ

---

(١) مذهب الخليل وتابعوه فى التسهيل : ٢٦ وشرحه : ١٥٩/١ ، والتنييل والتكميل : ١/ ، ورأي سيبويه فى كتابه : ١٤١/١ .

(٢) معانى القرآن للأخفش : ١٦/١ .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ١١/١ .

يقول : وقد سُئِلَ عن معنى قوله تعالى (١) : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ما تأويله فقال: حقيقتك نَعْبُدُ ، قال : واشتقاقه من الآية وهى العلامة .

والثالث : أن " إِيَّا " عماد / للضمائر بعده ، وليس باسمٍ ظاهرٍ ولا مضمرٍ ، بل هو كحرفٍ زائدٍ لا يحول بين العامل والمعمول ، حكاه السِّيرافى (٢) وابنِ كيسان (٣) عن بَعْضِهِم ، والأصح ما ذَهَبَ إليه النَّاظِمُ رحمه الله - والدليلُ على ذَلكَ أمورٌ ثلاثةٌ : ١٢٦/

أحدها : أنَّه يخلفُ ضميرَ النَّصبِ المتَّصلِ عند تعذُّره ، بتقديمه على العامل نحو : إيَّاك أكرمتُ ، أو لإضماره نحو : إيَّاك والأسد ، أو لانفصاله بأداة حصر نحو : ما أكرم إلا إيَّاك ، أو نحو ذلك من المُوجبات للانفصال كما يخلف ضميرَ الرَّفعِ المُتصلِ عند تعذُّره ضميره المنفصل ، فنسبة المُنفصل فى النصب من المتَّصل ، كنسبة المنفصلِ فى

---

(١) سورة الفاتحة : آية : ٥ .

(٢) شرح الكتاب : ٧٠/٢ ، قال : " والصحيح عندى ما قاله الخليل - رحمه الله - وذلك أنى رأيت ما يقع بعد " أيًا " من الضمير ، وهو الضمير الذى كان يقع للمنصوب لو كان متصلا بالفعل ، لأنك تقول : ضربت ثم تقول : إياك ضربته ، وضربتكما وإياكما ضربت وضربتكم وإياكم ضربت ، وضربكن وإياكن ضربت ، وضربته وإيه ضربت وضربتهما وإياهما ضربت ، وكان حق هذا الضمير أن يكون متصلا بفعل ، فلما قدموا لما يستحقه المفعول به من التقديم والتأخير أتوا بإيًا فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل : وإيًا هو اسم ظاهر ، واتصال الأسماء يوجب للثانى منها وجعلوا " إيًا " هو الذى يقع عليه الفعل ، وقد رأيناهم فعلوا شبهًا بهذا حيث قالوا يايها الرجل لأنهم أرادوا نداء الرجل ، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام ، فأتوا بأىٍّ فجعلوه وصله إلى الألف واللام وأوقعوا حرف النداء عليه ... " .

(٣) رأى ابن كسيان فى ارتشاف الضرب : ٤٧٤/١ قال : " وفى النهاية " " إيا " دعامة واللواحق هى الضمائر ، قاله الكوفيون وابن كسيان .
يراجع : الإنصاف : ٦٩٥ ، وائتلاف النصرة : ١٠٤ .
وكتاب النهاية المذكور فى كلام أبي حيان هو من تاليف ابن الخباز .

الرَّفعِ من المُتَّصل ، وإذا كانت النسبة واحدةً والمُنفصل فى الرَّفع ضمير باتفاقٍ ، فكذلك يجب فى المنفصل فى النَّصب أن يكون ضميراً .

والثانى : أنَّ بعضَ المرفوعات كجُزءٍ من رافعه ، وقد ثَبَتَ لضميره المنفصل (١) ، فثبوت ذلك لضميرِ النَّصبِ أولى ، إذ لا شيءَ من المنصوبات كجزءٍ من ناصبه .

والثالثُ : أن "إيَّا" اقتصرَ به على ضربٍ واحدٍ من أضرب الإعراب ، وهو النَّصب ، فهو إمَّا مضمرٌ ، وإما مصدرٌ ، وإما ظَرفٌ ، وإمَّا حالٌ ، وإما مُنادى ، ولا زائد على هذه فى الاحتمال ، ولم نَعلم اسماً مظهراً اقتُصرَ به على النَّصبِ ، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظَّرفية ، نحو : ذات مرَّةٍ أو على المصدرية نحو : سُبحان الله ، أو على الحالية نحو (٢) : " أرسلها العِرَاكَ " ، أو على النِّداءِ نحو : يا عبدَ الله ، وأما التَّمييز فلا يحتمله لتنكيره ، فلم يبقَ إلا أن يكون ضَميراً ، فثبت أنه اسمٌ مضمرٌ ، لا اسمٌ ظاهرٌ ، ولا عماد ، وذلك ما أردنا .

والثانيةُ : أنَّ الياءَ فى " إيَّاى " ، والكاف فى " إيّاك " ، والهاء فى " إيَّاه " وسائر ما يلحق " إيّا " لم يُبَيِّن الناظم ما هى أهى أسماء أم حروف ، إذ يَحتَمِلُ كلا الوَجهين على مَذهبه فى أن " إيّا " ضميرٌ ؟ وإلى الأول ذَهَبَ الخليلُ ، واختاره المؤَلِّفُ فى " التَّسهيل " (٣) ، وإلى الثانى ذهبَ الأخفشُ

---

(١) فى الأصل : " منفصل " .

(٢) هو جزء بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، والبيت بتمامة فى ديوانه : ٨٦ .

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

والبيت فى الكتاب : ١٨٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٦٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، والخزانة : ٥٢٤/١ .

(٣) التسهيل : ٢٦ .

فيما حكاه ابنُ جِنِّي عن الفَارِسِيّ .

أمَّا على مذهبِ الزَّجاج والمَذهب الآخر فلامِرْيَةَ فى أنها عندهما أسماء ولا يصحُّ غير ذلك فيها ، وإنَّما ترك التَّنبيه على ذلك – والله أعلم – لأمرين :

أحدُهما : أنَّها مسألة لا ثمرةَ لها فى الصِّناعة ، ولا فائدةَ فى الكلامِ بل الاعتقاد أن بالنسبة إلى الكلام به واحد .

والثانى : تقاربُ الأنظارِ (١) فى الوجهين ، وورودُ الإشكالِ على المذهبين ، أما على القولِ بأنها أسماء مضاف إليها ، فإنَّ " إيَّا " مضمرٌ كما تقدَّم ، والأسماء المُضمرة والمُبهمة معارفُ ، لايجوزُ (٢) عليها التَّنكير ، وإنما يُضاف الشيء إذا قدِّر نكرةً ليكْتسبَ تعريفَ الإضافةِ ، فإذَا استحالَ تَنكير المُضمر استَحالت إضافتُهُ ، وإذا استَحالت إضافَتُهُ استَحَالَ أن تكونَ الكافُ فى " إيَّاك " ، والهاءُ فى " إيَّاهُ " ، والياءُ فى " إيَّاى " أسماءً مُضافًا إليه ، وأيضاً فإنَّ سيبويه قد قال (٣) : مَنْ زَعَمَ أن الكافَ – يعنى فى "ذَلِكَ " – مجرورةُ الموضع انبغى له أن يقولَ : ذاك نفسك ، فإن قال : إنَّها منصوبةٌ انبغى له أن يقول : ذاك نفَسك " قال ابْن البَاذِشِ (٤) : وهذا لا يقولُه أحدٌ وإن توهَّم الاسمية ، وما قاله سيبويه جارٍ فى " إيا " ، إذ يلزم أن يقولَ

---

(١) فى (أ) الأنهار وهو تحريف .

(٢) فى (أ) ولا .

(٣) الكتاب : ١/١٢٥ بولاق و (١/٢٤٥ هارون) .

(٤) ابن الباذش : (٤٤٤ – ٥٢٨ هـ)

أبو الحسن على بن أحمد بن خلف الأنصارى الغرناطى ، نحوى مقرى مفسر أندلسى شرح الكتاب والمقتضب وأصول ابن السراج والإيضاح والجمل والكافى لابن النحاس ويعرف ابنه أبوجعفر أحمد بن على المتوفى سنة ٥٤٠ هـ بابن الباذش أيضا ، وهو مثل أبيه عالم ونحوى كبير أخبار أبى الحسن فى بغية الملتمس : ٤١٩ ، والصلة : ٢ : ٤٢٥ ، وبغية الوعاة ١٤٢/٢ .

عندَ اعتقادِ [1] الاسميةِ في الكافِ والإضافةِ : إيَّاكَ نفسك ، وهذا غيرُ منقـولٍ .

قـال ابنُ البَـاذِشِ : وإنَّمـا أتى سـيـبـويه بهـذا ، لأنَّه قـد روى عن بعضـهم على جـهـةِ الشُّذوذِ تنكيـرُ الـمُضـمـرِ ، وروى الكِسائى تَنـكيـرَ الـمُبهمِ ، على جهةِ الشّذوذِ / ، قال : فقامَ من مـجموعِ هذا أنَّ الكافَ غيرُ اسمٍ ، مع تقدير استحالةِ تنكيرِ المُضمرِ والمُبهمِ ، ومع تقدير تنكيره على الشذوذِ ، وأيضاً فإنَّ إضافة " إيّا " تَمتنع من وجهين : ١٢٧/

أحـدُهما : لزومُ إضـافـةِ الشيءِ إلى نفسِـهِ ، لأنَّ مـدلولَـه ومـدلولَ الكافِ واحدٌ ، وذلك ممتنعٌ .

والثَّـانى : أنَّ الإضافة إما أن تكونَ إضافةَ تَخفيفٍ أو تَخصيصٍ ، فأمَّا قَصدُ التَّخصيص فممتنعٌ ؛ لأنَّ إيّا من الـمُضمرات ، والمُضمرات أعرفُ المعارفِ فلا حاجةَ بها إلى التَّخصيص ، وأمَّا قَصدُ التَّخفيف فمختصٌ بالأسماءِ العاملةِ عملَ الأفعال ، وهذا ليس منها ، فهذان وجهان من الحجَّة ينضمان إلى الوجهين الآخرين ، فالجميعُ أربعةُ أوجهٍ ، وأمَّا على القول بأنَّها حروفٌ ، فإنّ غيرَ الكافِ من لواحقِ " إيَّا " مجمعٌ على اسميَّته مع غيرِ " إيّا " مختلف في اسميته معها ، فلا يترك ما اجتمع عليه لما اختُلف فيه ، ثم تلحقُ الكاف بأخواتها ، ليَجرى الجَميع على سَنَنٍ واحدٍ ، وأيضاً فالأصلُ عدمُ اشتراكِ اسـمٍ وحَرفٍ في لَفظٍ وَاحدٍ ، وفي القَولِ باسميَّة هذه اللَّواحـق السَّلامة من ذلك ، فَوَجَبَ الـمَصيْرُ إليه حتَّى يَدُلَّ على خِلافِهِ دليلٌ ، وأيضاً لو لم تكن أسماء مجرورةَ الـمَحَلِّ لم

---

(١) ساقط من (أ) .

يَخلفها اسمٌ ظاهرٌ مجرورٌ بالإضافَة ، لكن ذلك قد وجد فيما رواه الخَليلُ من قولِ العربِ (١) : " إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإيَّاه وإيّا الشَّوَابّ " ، ويروى : فإيَّاه وإيّا السَّوآتِ .

وقالَ الخَليلُ (٢) : لو قال قائلٌ : إيَّاك نفسك لم أُعنِّفه ، وهذا ظاهرٌ فى القياسِ عنده (٣) فدلَّ على أنَّ الكافَ ونحوها أسماء فى موضعِ جرٍّ بالإضافة ، وأيضاً لو كانت اللَّواحق حروفاً لم يُحْتَجْ إلى الياء (٤ فى إياى كما لم يُحْتَجْ إلى التَّاء٤) المضمومة فى أنا ، وقد احتج المُؤَلِّف بغير هذا ، فلما كانت الأدلةُ متعارضةً ، على كلا المَذهبين ، وما من دليلٍ إلاَّ ويُمكن لخصمه الاعتِرَاضُ عليه (٥) ، تَرَكَ التَّنبيهَ على مذهَبِهِ فيها إحالةً على النَّظَرِ والتَّرجيحِ ، واللَّه أعلم .

* * *

ثمَّ قال (٦) :

وَفِى اخْتِيَارٍ لاَ يَجِىءُ المُنْفَصِلْ إذَا تَأَتَّى أنْ يَجِىءَ المُتَّصِلْ

لمَّا فَرَغَ من الكلامِ فى تَعداد الضَّمائر ، أَخَذَ يَتَكَلَّمُ على بعضِ أحكامِهَا الضَّرورية ، ومن ذلك أيضاً اتصالُها بعَوَامِلِها (٧) وانفصَالُها منها ، وابتَدَأَ أولاً بقاعدةٍ عامَّةٍ جُمْلِيَّةٍ فى ذلك ، وهى أنَّ الضَّميرَ لما كان موضوعاً على

(١) الكتاب : ١/١٤١ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) ساقط من (أ) .
(٤-٤) ساقط من (أ) .
(٥) فى (أ) كما عليه .
(٦) ساقط من (أ) .
(٧) ساقط من (أ) .

الافتقارِ وعدم الاستِقْلالِ ، كما وُضع الحَرف ، لزمه أن يكونَ متَّصلاً بغيرِه ليَستَنِدَ لفظه إليه ، كما أنَّ مَعناه كذلك مستندٌ إلى غَيره فأمَّا اتصـــالُ الفَاعِلِ بفعله فلا مريةَ فيه ، بل هو كالجُزءِ منه ، بأدلةٍ كثيرةٍ ذكروها ، وأمَّا المفعولُ الأولُ فيلزمه اتصاله أيضاً ، لأنَّه يليه ، اتصل به مع ذلك ضمير الفاعل أولاً ، فإن كان لم يتَّصلْ به فلا إشكالَ نحو : أكرمك زيدٌ ، وإن كان قد اتَّصل به لم يتغيَّر أيضاً اتصال المفعول به ، لأنَّ الفِعلَ مع الفـــاعلِ كالفعل المُجرَّدِ ، ألا تَرَى أنَّ ضَميرِ الفاعل قد يكونُ بغيرِ علامةٍ نحو : زيدٌ قامَ ، وقد يَعرض (١) لتثنية الفعل ضمير الفاعل فيصير كحرفٍ من حُرُوفه نحو : يَضربان ، فإذا جئت بعدَ اتصالِ ضَــميرِ المفعــولِ الأولِ بضميرِ مفعـــولٍ ثانٍ ، فالاتصالُ هو الأصلُ لقوَّةِ الفعلِ ، وأنه الأصْلُ في اتصالِ ضمائرِ المنصوبات به على الجُملةِ ، وأيضاً لما كان الفعلُ يعملُ في المفعولين ظـــاهرين ، وفـــي موضعهما مُضمرين وعمله فيهما لا يُغيِّـــر لهما لفـــظاً ولا معـــنًى ، وكان الاتصالُ أخصَّ كان هو / الأصلُ فلأجلِ هذا وشبهه أتى بهذه القاعدة ١٢٨/ في ابتداء الفصلِ ، وأصلُها لسيبويه لكن ذكرها خاصة بالنَصِّ بضمائر النَّصب وذكرها بالمعنى في غيرها ، فأتى بها النَّاظمُ عامةً كما تَرى . والمعنى فيهما صحيحٌ على الجملةِ ، فكأنَّه يقولُ : إذا تأتى له الاتصال في الضَّمير فلا تنتقل إلى غيره ، لأنَّه الأصل والقياس ، إلا أنَّها قاعدةٌ مجملةٌ لا بيانَ فيها ، لما يتصل من الضمائر بعامله ، وما لا يَتَّصِلُ (٢) ، وتفصيل ذلك على حَسَبِ مراده أن تقول : تقرر في الأصول أنَّ أصلَ

(١) في (أ) بغير .
(٢) ساقط من (أ) .

العَمَلِ الطَّلب الاختِصاصى ، وإنَّما يوجد ذلك مطلقاً فى الأفعالِ ، إذ لا فعلَ إلاَّ وهو عاملٌ ، ثم يليها الحُروف ، لأنَّها تَطلب بأنفسها الجرَّ فى الأسماءِ ، والجَزْمَ فى الأفعالِ ، ولم تَستحق ذلك بشبه ، ثم يليها الأسماء ، لأنَّ أصلَها ألا تَعمل ، إذ هى مطلوبةٌ فى الأصلِ لا طالبةٌ وإنَّما تعمل فى الغالبِ بالشبهِ بالفعلِ كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ ، أو بالنيابةِ عنه كاسم الفعلِ والمَصْدَرِ أو بالنيابة عن الحرفِ كالمُضافِ ، وهذه قاعدةٌ بيانها فى غيرِ [1] هذا المَوضعِ ، فإذا تقرَّرَ هذا فالأصلُ فى كلِّ مضمرٍ طلبه عامل أن يتصل به ، لما تقدم أول المسألة ، فأمَّا الأفعالُ فيتَّصِلُ بها معمولاتها على الجملةِ كما مرَّ . وأمَّا الحُرُوفُ فما كان منها طَلَبُهُ بحقِّ الأصلِ فكذلك ، ويَجرى مجراهما ما أشبههما ، فالحروف تُجرى فى هذا مُجراها الأسماءُ المضافةُ ، من حيث هى مضافةٌ ، لأنَّ معنى حرفِ الإضافةِ معها قائمٌ ، فكما تَقُولُ لى ولك وله ، كذلك تقولُ : غُلامى وغُلامك وغُلامه ، والأفعال أيضاً يُجرى مُجراها من الأسماء : ما أدَّى معناها ، وعملَ عملها على التَّمام ، مِن غير اعتبار بلفظِ الاسمِ ، كأسماءِ الأفعالِ ، ولا سيَّما ما كان منها على فَعالِ ، فكما تقول : اتْرُكْها ، كذلك تقول : تَراكِها ، وكذلك ما أدَّى معناها وعملَ عملها لكن مع اعتبارِ لفظِ الاسمِ ، كاسمِ الفاعلِ والمَصدرِ والمَوصولِ ، فالحكمُ الأصلِيُّ فيه الاتصالُ أيضاً ، فتقولُ : أنا مكرمه كإكراميك ، كما تقول : أنا مكرمُهُ كما أكرمك ، ويُجرى مُجراها من الحُروفِ أيضاً ما أشبهها كإنَّ وأخواتها فتقول : إنَّه القائم ، كما تقول : ضَرَبَهُ القائمُ فهذه الجُملة يَتَأتَّى (٢ لك فيها٢) الإتيان بالمُتَّصل ، فلا يصح أن يُؤتى فيها[3] بالمنفصلِ ، إذْ لا مُوجبَ لذلك ، وفى ضمن هذا الكلام أنَّه إذا لم يتأت

(١) ساقط من الأصل .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

الإتيان بالمُـتصل ، فلابُدَّ حينئذٍ من الإتيان بالمُنفصلِ ، ولا يكونُ ذلك إلاَّ لمانعٍ مَنَـعَ من الاتصال ، فإنَّ طلبَ العامل باقٍ كما كان ، والمَوانع التى تمنع من الاتِّصال بالاستقراء ستَّةٌ :

أحدهما : أن يكونَ العاملُ غيرَ ملفوظٍ به ، إمَّا لكونه معنوياً نحو : أنا قائمٌ ، وإمَّا لكونه مَحذوفاً نحو : إن أنت قمتَ أكرمتُـكَ (١) فالعاملُ هنا لما لم يكنْ لفظيـاً لم يتـأتَّ اتصالُ الضَّميـر بـه ، إذْ الاتصـالُ حكمٌ لفظيٌّ .

والثانى : أن يقع بين الضَّمير وعامله فاصل ، لا يتأتى وقوعه إلا هنالك كإلاَّ (٢) فى الحصر ، نحو : ما قام إلا أنا ، أو " إما " نحو : قام إما أنا وإما زيدٌ ، واللاَّمُ الفارقةُ نحو : إن قمت لأنت وإن قعد لأنا ، أو متبوع نحو : ﴿ وإنّا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضـلال مـبين ﴾ (٣) فالضَّميرُ فى هذه ونحوها لا يمكنُ اتصاله للفاصل الواقع بينَـه وبينَ معموله .

والثَّالثُ : أن يتقدَّم الضَمِيرُ على عامله لموجبٍ اقتضى ذلك نحو : ﴿ إيَّاك نعبد وإياك نستعين ﴾ (٤) . فإنَّ موضعَ الاتصالِ آخرُ الفعلِ ، لا أوله / فكان الاتصال مع قصد التقديم غير مُتَـأتٍّ . /١٢٩

والرَّابعُ : أن يقعَ اللَّبْسُ بالاتصالِ ، كما إذا كان الضَّمير مرفوعاً بصفة جَرت على غَيرِ من هى له ، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربه أنا ، فلو اتَّصل الضَّميرُ لأوهمَ أنَّ الضَّاربَ هو الرَّجلُ لا أنتَ ، فلم يَكن بدٌّ من انفصاله ، ومثله إذا التبس أحدُ المفعولين بالآخرِ مع الاتصالِ فى بابِ

---

(١) فى (أ) لأكرمتك .

(٢) فى (أ) وإلا .

(٣) سورة سبأ : آية : ٢٤ .

(٤) سورة الفاتحة : آية : ٥ .

أعطى ، فإنَّ الحكمَ البدءُ بالآخذ ، كما يفعلُ فى الأسماءِ الظَّـاهرةِ ، فإن كان الآخذُ غائباً والمأخوذُ مخاطب أو متكلم وجبَ الفصلُ ، وكذلك إنْ كانا غائبين ، نحو قولك لعبدك : غلامى أعطيته إيَّاك ، وأنت تريد أنك المعطى ، لأنك لو وصلت لَوَجَبَ تقديم المخاطب ، فكان اللَّبس موجوداً ، فلم يكن بدٌّ من الفَصلِ ، وقد علل المؤلفُ بهذا النَّحوِ وجوب الانفصال فِى نحو : علمتنى إياى . قال : ولأن اتصالهما يُوهِمُ التَّكرار ، يريد فيقع اللَّبْسُ لذلك (١) .

والخامِسُ : كونُ العاملِ لم يتحقَّق له شَرطُ العملِ ، وهو الطَّلَبُ الاختصاصِىُّ أو استِحكامُ الشَّبه .

فالأول كالنائب عن العاملِ ، مثل " يا " فى (٢) النِّداءِ ، فإنَّك تقولُ : يا إيَّاك ، أو يا أنْتَ ، ولا تقولُ : ياكَ ، وكذلك " ما " الحِجَازِيَّة إذا قلت : ما أنا قائماً ولا فى نحو (٣) :

.... لاَ أنا بَاغِيًا   سِوَاهَا ....

و " إنْ " فى نحو (٤) :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أحَدٍ

---

(١) فى (أ) كذلك .

(٢) فى (أ) مثل باب النداء .

(٣) هو جزء من بيت للنابغة الجعدى ، والبيت بتمامه :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا   سواها ولا عن حبها متراخيا

ديوانه : ١٧١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٨٢/١ ، والعينى : ١٤١/٢ ، والتصريح : ١٩٩/١ .

(٤) البيت بتمامه :

إن هو مستوليًا على أحد   إلا على أضعف المساكين

مجهول القائل ينسب إنشاده إلى الكسائى ، فى إصلاح الخلل : ٣٦٦ وغيره والبيت فى الأزهية : ٣٣ ، ورصف المبانى : ١٠٨ ، والخزانة : ١٤٤/٢ .

فإنَّ هذه الأشياء لَيست بمختَصَّةٍ بمعمولاتها

أما النَّائبُ فإنَّما اختص من حيثُ النِّيابةُ ، و أمَّا " ما " وأخواتها فلدخولها على الأسماء والأفعال فلم تقوَ في الطَّلبِ قوة ما نابت عنه ، أو ما أشبهه ، فكأنَّها غيرُ طالبةٍ ، فَصارت ضَمائرها في حكمٍ ما ليس بمطلوبٍ لعاملٍ ، فلم يكن الاتصال .

والثَّاني : كخبر " إنَّ " وأخواتها ، فإنّه منفصلٌ أبداً من جهةِ أنَّ الحروفَ أصلها أن لا تعملَ في معمولين ، وأن لا تَعملَ رفعاً لاختصاص ذلك بالفعل لكن لما أشبهت الأفعال عملت عملَها معكوساً ، ومن شأنِ المُشَبَّهِ بالشَّيءِ (١) أن لا يقوى قُوَّتَه ، ولا يقومُ مقامَه في كلِّ شيءٍ ، وقد وَجَدنا من الأفعالِ الماضية ما يَنفصلُ عنه منصوبه ، وإن كان واحداً كباب " كان " حسب ما يذكره النَّاظم ، فلا يلزمه اتصال الضَّميرين معاً ، ضمير الرَّفعِ وضمير النَّصبِ ، فهذا أولى لضعفه عن مقاومته فوجبَ الانفصالُ .

والسَّادِسُ : قُبحُ اللَّفظِ في الاتصال ، وذلك نحو : أعطيتُكَكَ ومنحتَنيْنِي (٢) ومنحتَهُوهُ وظننتنيني وما أشبه ذلك ، فإن العربَ تُراعي قبحَ اللَّفظِ فتجتنبه (٣) كما قالوا في كان : وإنَّ زيداً لقائم ونحو ذلك ، هذه هي الموانع المعتبرة عندهم فحيث وُجِدَ واحدٌ منها امتنع الاتصال ، إلاَّ أنَّه قد تُوجد موانع أُخر تمنع لزوم الاتصال خاصةً ، من غيرِ أن توجب انفصالاً ، فيجوز الوجهان ، وهي التي نَبَّهَ عليها في قوله : (وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيْهِ ...) إلى آخره فتلخَّصَ من هذه القاعدة ثلاثةُ أقسامٍ :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) في (أ) فتجلبه .

واجبُ الاتصالِ : وذلك إذا تأتى الاتصالُ بغيرِ عارضٍ .

واجبُ الانفصالِ : وذلك إذا لم يتأتَّ الاتصالُ ولم يمكن .

وجائزُ الاتصالِ والانفصالِ : وذلك إذَا تأتى الاتصال ، لكن منع من لزومه مانعٌ ، وكلُّها أشارَ إليها النَّاظمُ كما ترَى ، إلا أنَّه لم يذكر السبب فى عدمِ التَّأتى لبيانه ، وأشارَ إلى ذكرِ السَّبب فى جوازِ الوجهين مع التأتى ، على حسب ما يفسَّرُ إن شاءَ اللَّه .

وقولُه : (وَفِى اختِيَارِ) تنبيهٌ على أنَّه قد يأتى المُنفصل حيث //١٣٠ يتأتى المُتَّصل بلا مانعٍ وذلك فى الضَّرورة نحو ما أنشده سيبويه (١) لحُميدِ الأرقط (٢) :

* إِلَيكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا *

ووجهُ الكلامِ أن يقولَ : " حَتَّى بَلَغَتْكَ " (٣) وقالَ الفَرَزْدَقُ (٤) :

بالباعثِ الوارثِ الأمْوَاتِ قَد ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأرْضُ فى دَهْرِ الدَّهارِيْرِ

---

(١) الكتاب : ٣٨٣/١ .

(٢) هو حميد بن مالك التميمى ، شاعر راجز إسلامى أخباره فى معجم الأدباء : ١٣/١١ والخزانة : ٤٥٤/٢ والشاهد فى الخصائص : ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٤٠/١ وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦١ .

(٣) فى (أ) قال .

(٤) ديوانه : ٢٦٦ ، والخصائص : ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٤٠/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦١ ، ونسبه إلى أمية بن أبى الصلت ، والخزانة : ٤٠٩/٢ .

أراد ضَمنتهم الأرض وأنشدَ النَّحـويُّون أيضًا (١) :

وَمَـا أُصَـاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ   إلاَّ يَزِيْدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُـــمُ

فـ " هم " الآخر فاعلٌ يزيد ، أراد إلاَّ يَزيدون أنفسهم حبًّا إليَّ ، وأنشد الفارسيُّ قولَ الآخرِ (٢) :

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصلِ أن صَرَمُوا   يَـا صَاحِ بَلْ صَرَمَ الحبالَ هُمُ

---

(١) البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث العدوى التميمى ، لم أجد من ذكره فى المصادر ، من قصيدة جيدة فى الحماسة : ٤٣٣ (رواية الجواليقى) يقال إنه أتى اليمن فاشتاق إلى أهله ببطن الرمة ، وهو واد بنجد فقال القصيدة التى فيها البيت وأولها :

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلـــد   ولا شعوب هوى منى ولا نقـــم

ولا أحب بـــــلاد قد رأيت بـها   عنسا ولا بلدا حلت به قـــدم

إذا سقى الله أرضا صوب غادية   فلاسقاهن إلا النـــار تضطرم

وحبذا حين نمسى الريح بـــاردة   وادى أشى وفتـــيان به هضم

ثم مضى فى مدح قومه فقال :

هم البحور عطاء حين نســـألهم   وفى اللقا إذا تلقى بهم ســـهم

وهم إذا الخيل جالوفى كواثـــبها   فوارس الخيـــل لاميل ولا قزم

لم ألق بعدهم حيــــا فأخبرهم   إلا يزيدهم حبــــا إلى هم

وربما نسب البيت إلى المرار بن منقذ ن عمـرو العدوى التميمى ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٠ ، وورد فى بعض المصادر زياد بن منقذ فيجعلونه أخاً للمرار ، وبعضهم يذهب إلى أنه هو والمرار لقب له .

الخزانة : ٢/٣٩١ ، واللآلى للبكرى : ١/٧٠ ، ومعجم ما استعجم : ١/١٦١ ، والشعر والشعراء : ٢/٦٩٧ ، والأغانى : ١٠/٣٢٣ ، ونسبها لبدر بن سعيد أخى المرار .

(٢) البيت لطرفة بن العبد ، ديوانه : ١٩٣ وبعده :

أن اللئام كذاك خلقهم   كانوا إذا أحببتهم سئموا

والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ١/٤٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٠ ، والخزانة : ٢/٤١٠ (عرضا) .

أراد بل صَرَمُوا الحبالَ وهذا ونَحوه (١) مما يُحفظ ولا يقاسُ عليه ، وقد نَبَّـه النَّـاظمُ على الشُّذوذ فى آخرِ الفَصلِ .

فإن قيلَ : إن موضع الضرورة لا يتأتى فيه الإتيان بالمتصل ، فإنه لو تأتى لم يَسُغ (٢) الإتيَانُ بالمنفصلِ ، وأيضاً لا مَعنى للاضْطِرَارِ إلا عدم تأتى المَجىءِ بالمُتَّصلِ ، فإذَا كان كذلك فكيفَ يقولُ النَّاظمُ على ما اقتضاه مفهوم كلامه ، لأنَّ الاضطرارَ يُبِيحُ الإتيانَ بالمُنفصل فى الموضعِ الذى يُمكن فيه الإتيان بالمُتَّصِلِ ، بل ظاهرُ هذا الكلام التَّناقض ؟

فالجوابُ : أن يُقال ليس معنى التَّأتى أن يستقيم الوَزن بالمُتَّصلِ والمنفصل مثلاً ، ثم يجاء بالمُنفصل عوضاً منه ، وإنَّما (٣) معناه أنَّ الموضع الذى وَقَعَ فيه هذا الضَّميرُ يمكن على الجملةِ أن يَتَّصِلَ فيه الضَّمير لا من حيثُ هو شعر ، بل من حيث أنه خالٍ عن الموانع المُوجبة للانفصَالِ أو المُخيِّرة فيه ، فقولُ الشَّاعرِ مثلاً :(قَدْ ضَمِنَتْ إيَّـاهُمُ الأرْضُ) متأت على الجُملةِ أن يَقَعَ فيه المُتَّصل ، لأنَّ ضميرَ النَّصبِ لم يَتَقَدَّم ولا فَصَلَ بينه وبينَ معمولِهِ فاصلٌ ، ولا فيه شىء مما تقدَّم ، فهو على الجملةِ مما يَسَعُ فيه أن يقولَ : ضمنتهم الأرض وكذلك ما أشبهه من الشُّذوذات ، لكن الضَّرورةَ تقتضى مقتضاها مما هو خارجٌ عن الموانع المتقدِّمة بخلافِ ما إذا قلت : هو قائمٌ ، فإن " هو " هنا لا يَتَأتَّى فيه الاتصال إذ ليس له ما يَتَّصل بـه ، وكذلك : (إيَّاكَ نَعْبُدُ) إذ كان ما يتصل به مُؤَخَّراً عنه وجميع ما فيه مانعٌ من الموانع

---

(١) فى (أ) نحوه .

(٢) فى هامش الأصل " ينبغ " قراءة نسخة أخرى .

(٣) فى هامش الأصل " بل " قراءة نسخة أخرى .

المذكورةِ هذا شأنه ، وأمَّا " ضَمِنَتْ إيَّاهم الأرضُ " فليس له في نفسه مانــع ، لأنَّه وقــع في موضع يجب فيه الاتصــال وإنَّما الضَّرورة أمرٌ طــارئٌ على الكلام ، وهو إقامة الوزن ، والنــاظم إنما اعتبرَ الكلامَ في نفسه ، فكلامُهُ صحيحٌ .

* * *

ثم أخذ في ذكر القسم الذي مَنَـعَ من لُزُومِ الاتصال فيه مانعٌ مع تأتِّيه فقال :

وَصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أشْبَهَهُ فِي كُنْتُـهُ الخُلْفُ انْتَمَـى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَـــالاَ أخْتَـارُ غَيْرِيْ اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

فذكر مواضعَ ما يتأتى فيه الاتصالُ ، ومَع ذلك جيء فيها بالضَّميرِ مُنفصلاً في أحدِ الوَجهين ، ويَشملها أن يقالَ : كلُّ ضميرٍ ولي ضميراً قبله متَّصلاً بفعل منصوباً مطلقاً ، أو مرفوعاً من بابِ كان فقط ، فهذا هو الذي خيَّر الناظِمُ في وَصلِهِ وفَصلِهِ ، وهو الهاءُ في أمثلتِه المَذكورةِ، لكن على الشَّرط الذي يَذكره بعدَ هذا ، وحَصَرَ ذلك في ثلاثةِ أبوابٍ ذكرها :

أحدها : بابُ أعطى ، وهو الذي أشار إليه بقوله : (سَلْنِيهِ) لأنَّ سَألَ فعل يتعدَّى إلى / مفعولين لَيس أصلهما المُبتدأ والخَبر . /١٣١

والثاني : باب " كان " وهو المراد بتمثيله بـ (كُنْتُـهُ) .

والثَّـالثُ : باب " ظَنَّ " ، وهو المُنَبَّه عليه بقَوله : (خِلْتَنِيهِ) لأنَّ خِلْتَ يتعدَّى إلى مفعولين أصلهما المُبتدأ والخَبر ، وابتَدَأ ببابِ أعطى فقَال : (وَصِلْ أو افصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ وما أشْبَهَهُ " يَعني أنَّك مخيَّرٌ في

وصلِ هاءِ سَلنيه وفَصله ، فإنْ شئْتَ أتَيْتَ به متَّصلاً بعاملِه يلى الياءَ التى هى ضَميرُ المَفعولِ الأولِ ، وإن شئتَ أتيتَ بالضَّميرِ المُنفَصِلِ عِوَضًا عن الهَاءِ فتقولُ : الثَّوبَ سلنيه ، وسلنى إيَّاهُ ، وكذلك ما أشبهه ممَّا كان من باب "سَلْ" وإليه يَعود الهاء فى (وَمَا أشْبَهَهُ) ، أى : وما أشبه سلنيه نحو : أعطى وكَسا، تقول : الدِّرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إيَّاه ، والثوب كسوتكه ، وكسوتك إيَّاهُ ، ومن الاتصال قوله تعالى (١) : ﴿ أنُلْزِمُكُمُوهَا وَأنْتُمْ لَهَا كَارِهُــونَ ﴾ وقوله (٢) : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِى أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً ﴾ ، ومن الانفصال قول النَّبِىِّ عليه السَّلام : " فإنَّ الله مَلَّكَكُمْ إيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إيَّاكُمْ " ولم يرد بقوله : " هاء سلنيه " خصوص الهاء ، وإنَّما أرادَ المفعولَ الثَّانِىَ لسلنيه كان هاء أو غيرها ، فيُجرَى مُجرى ذلك ما إذا قلتَ لعبدك زيدٍ : سألنيك وكذلك سألنيها وما أشبه ذلك ، والاتصال هنا جارٍ على الأصلِ الذى قدمه . وأمَّا الانْفِصَالُ فمخالفٌ له ، فلذلك اختَار هنا الاتصال الذى أشارَ إليه بالتَّقديمِ حين قال : (وَصِلْ أوِ افصِلْ) والله أعلم .

والنَّظرُ هُنا إنَّما هو فى المفعولِ الثَّانى ، أمَّا الأول فلا نظرَ فى وجوبِ اتصالِهِ ، ولذلك قال : (هَاءَ سَلْنِيهِ) فَعَيَّنَ (٣) للكلامِ الثانى ولم يتعرض للأولِ ، ثم ذَكَرَ باب " كان " فقال : (فِى كُنْتهُ الخُلْفُ انْتَمى) أرادَ : وفى كنْتُه الخُلف ، فحذفَ حرفَ العَطْفِ وذلك كثيرٌ فى كلامه ، وقد تقدَّم الاستشهاد عليه ، وهو على حَذْفِ مضافٍ تَقديره : وفى هاءِ " كُنْتُهُ " لأنَّ الكلامَ إنَّما وَقَعَ له فى الهَاءِ ، ولَيس كلامُهُ فى نفسِ " كُنته " ولا فى ضَميريه جميعاً ، لكنَّه حَذفَ ذلك المُضاف لتقدُّم الكلامِ فى مثله ، وهو " هَاءَ " سَلْنيهِ " ، وكذلك

(١) سورة هود : آية : ٢٨ .

(٢) سورة الأنفال : آية : ٤٤ .

(٣) فى (أ) يعين .

قوله : " كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ " أى : هاءَ خِلْتَنِيْهِ ، وإتيانه بالمثال المُعيّن من غير أن يقولَ : وما كان نَحوه ولا ما أشبهه ، لا يدلُّ على أنَّ الخلافَ الذى ذكرَ مُختصٌ به ، بل يُريده وما كان مِثله من بابِهِ فكما جَرى الخلاف فى " كان " ، كذلك جرى فى أصبح ، وأمسى وظَلَّ وصَارَ ، وسائر أفعال البابِ ، وكذلك قوله إثر هذا : (كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ) أى : ما كان من بابِه ، ودلّ على أنّ مراده هنا ذلك قوله فى (سَلْنِيهِ ، : وَمَا أشبهه) و (الخلف) أرادَ به الخِلاف ، وعادَة المُتأخرين استعمال لفظ (الخلف) مرادفاً لمصدر خالفه فى كذا مخالفةً وخلافاً ، ولستُ منه على تَحقيق أنّه استعمال لُغَوِيٌّ ، والخُلْفُ المشارُ إليه بين النَّحويين أن سيبويه يختَار الانفصال فى باب " كان " والنَّاظِمُ ومن أخذ هو بمذهَبِهِ يختار الاتّصالِ على ما يتقرّرُ بُعيد هذا إن شاءَ الله .

ثم ذَكَرَ باب ظَنَنْتُ فقال : (كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ) أى : إنه مِثْلُ (كنته) يعنى فى كونه مُختلفاً فى اختيار اتصاله أو انفصاله ، فسيبويه يختار الانفصال والنَّاظِمُ اختار فى هذا النَّظم الاتصال ، فى المَسألتين معاً : مسألة (كُنْتُهُ) ومسألة (خِلْتَنِيْهِ) وهو قولـــه : (واتّصـالاً أختَارُ) خلافَ ما ذهب إليه فى " التّسهيل "(١) / فإنّه اختار فى مسألة (خلتنيه) ما اختاره سيبويه من الانفصال ، وفى مسألة (كنته) ما اختاره هنا . ١٣٢/

فأما وجه اختياره الاتصال فى (كنته) فمن جهةِ القِياس والسَّماعِ .

أمّا القياسُ : فما تقدّم فى القاعدة الأولى ، من أنّه لا يُجاءُ بالمُنفصل مع إمكان المَجِيءِ بالمُتّصلِ ، وقد أمكنَ هنا ، فهو الذى

---

(١) التسهيل : ٢٧ .

كان يجبُ ، وأيضاً ، فاسم " كان " وخَبَرُهَا مُشَبهان بالفاعلِ والمفعولِ ، وقد بَسَطَ سيبويه فى باب "كان " [1] بَسْطاً شَافِياً ، أن " كنتُهُ " شَبيهُ بضربته وضَربته لايجوزُ فيه إلا [2] الاتصال ، فكذلك كنته ، فهو أولى بالاتصال من باب سَلنيه فإنه [3] لم يَساوِ باب ضَرَبَ فى وجوبِ الاتصال من أجلِ السَّماعِ ، فلا أقَلَّ من أن يكونَ راجحاً .

وأمَّا السَّماعُ : فإن الاتصال ثابتٌ نظماً ونثراً ، فمن النَّثر ما فى الحَديْثِ من قَوله عليه السَّلام لعائشة رضى الله عنها : " إِيَّاكِ أن تَكُونِيهَا يا حُمَيْرَاءُ " ، وقولُهُ صلَّى الله عَلَيه وسلم لعُمر رضى الله عنه فى ابن صَيَّادٍ : " إن يكنه [4] فلاتُسلط عليه وإلاَّ يكنه [4] فلا [5] خيرَ لك فى قَتله " وفى الحَديث : " كُنْ أبَا خَيْثَمَةَ فكَانَه " .

وقالَ بعضُ العَرَبِ : " عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِى " ، حكاهُ سيبويه [6] ، وحكى عن بعضِ العَرَبِ الموثوقِ بِهِم أنَّهم يقولون : لَيسنى ، وكذلك كانَنِى . ومن النظم قَولُ أبى الأسودِ الدُّؤَلِىِّ (أنشَدَهُ سَيْبَويْه) [7] :

فإلاَّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ أخُوهَا غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِهَا

---

(١) الكتاب : ١ .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) فى (أ) فأن .
(٤) فى (أ) يكن .
(٥) فى (أ) فهو .
(٦) الكتاب : ٣٨٢/١ .
(٧) الكتاب : ٢١/١ ، وشرحه للسيرافى : ٣٠٧/١ والبيت فى ديوانه : ٧٢ وقبله :
دع الخمر يشربها الغواة فإننى رأيت أخاها مغنياً بمكانها
والمقتضب : ٩٨/٣ ، والخزانة : ٤٢٦/٢ .

وأنْشَدَ السِّيرافي (١) : قال : أنشدَنَا أبو بكرٍ بن دُرَيْـدٍ :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيْدِ الطَّيْسِ　　　إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي

وأمَّا الانفصالُ فلم يأتِ إلاَّ في النَّظْمِ نحو ما أنشده سِيبويه من قولِ الشَّاعرِ(٢) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْـلَ شَـهْـرٌ (٣)　　　لا نَرَى فِيْـهِ عَرِيْبَـا

لَيْسَ إِيَّـايَ وإِيَّـا　　　كِ وَلاَ نَخْشَى رَقِيْبَـا

أو في الاستثناء ، نحو : أتوني ليس إيَّاكَ ، ولا يكون إيَّاك ، وهذا قد يتَعين انفصاله لإجراء " ليس " و" لا يكون " في باب الاستثناء مُجرى " إلاَّ " لوقوعها موقِعها فلا يُقاس على ذلك ، وأمَّا وجهُ اختيارِ الاتصالِ في(خِلْتَنِيْهِ) فلأنَّ باب ظَنَنْتُ مشبهٌ في العملِ ببابِ أعطيتُ ، فإذا كان بابُ أعطيتُ يلزمُ فيه الاتِّصال على ظاهرِ سيبويه لما تقدَّمَ من القَاعدة ، فلا أقلَّ من أن يكونَ الاتصالُ

---

(١) شرح الكتاب : ١٤١/٢ ، وينسب البيت إلى رؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٥ وممن نسبه إليه صاحب العين ، وورد البيت مشروحاً شرحاً حسناً في إثبات المحصل لابن المستوفي الأربلي : ٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٨/٣ ، وخزانة الأدب : ٤٢٥/٢ ، ٤٥٤ .

قال ابن المستوفي : اختلفوا في تفسير " الطيس " فقال بعضهم : هو كل ما على وجه الأرض من خلق الأنام ، وقال بعضهم : هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام . وقال غيره : الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما ، وأراد به الراجز هنا الرمل .

(٢) الكتاب : ٣٦٧/١ ، وشرحه للسيرافي : ١٣٨/٣ ، وقائله عمر بن أبي ربيعة ، وقيل العرجي ، قال ابن المستوفي في إثبات المحصل : ٤٦ كذا وَجَدْتُهُ في بعض حواشي الكتاب لعمر بن أبي ربيعة ، قال : وأورده أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس لعمر بن أبي ربيعة في متن الكتاب ، وذكره أبو الفرج الأصبهاني للعرجي . والبيتان في ديوان عمر : ٤٢١ ، وفي ديوان العرجي : ٦١ وهما في المقتضب : ٩٨/٣ ، والأصول : ١٢١/٢ ، والخزانة : ٤٢٤/٢ ورواية ديوان العرجي :

غير أسماء وجمل　　　ثم لا نخشى رقيباً

(٣) في الأصل : (شهراً) .

فيما أشبهه راجحاً إنْ لم يكن لازماً .

واعلَم أنَّ الجُمهور على ما ذَهَبَ إليه سيبويه ، فإنَّ السَّماع مَعَهُ وهو الأصلُ للقيَاسِ ، ولِذَلِكَ قَالَ : قِفْ حَيْثُ وَقَفُــوْا ثُمَّ فَسِّرْ ، فالقِيَاسُ إذا وجـــد السَّماع بخلافه مَتْرُوكٌ ، وقد وَجَّهَ سيبويه وغيره رُجحان الانفصالِ فى (كُنْتُهُ) و (خِلْتَنِيْهِ) ، فأشارَ سيبويه فى (كُنْتُهُ) إلى أنَّ المضمرات لم تَستحكم مع هذه الأفعـــال التى هى " كـان " وأخواتها، إذ ليست بأفعال حقيـقةً ، وإنَّما هى أدواتٌ دالةٌ على الزَّمان فلم تَبلغ بسببِ ذلك مبلغَ باب ضرب ، وزادَ السِّيرافى ثلاثةَ أَوْجُهٍ :

أحدها : أنَّ " كان " وأخواتِها أفعالٌ دخلن على المبتدأ والخبرِ ، والخبرُ يكون فعلاً وجملةً وظرفاً غيرَ متصرِّفٍ نحو : زيدٌ قامَ ، وزيدٌ أبوه منطلقٌ ، وزيدٌ عِنْدَكَ فلما كانت هذه الأشياء لا يجوزُ إضمارها ولا تكونُ إلا منفصلةً من الفعلِ اختير فيما يُمكن إضماره الخُرُوجُ عن الفعلِ أيضاً.

والثَّانى : أنَّ الاسمَ والخبرَ كلُّ واحدٍ منهما منفصلٌ عن الآخرِ ، غير مختلطٍ به / فإذا وصلنا ضمير الخَبرِ جازَ معه أن يضمرَ الاسم ، إذ ١٣٣/ هو الأصل فى الاضمارِ ، من جهةِ أنَّه كالفاعلِ ، فيُؤدِّى إلى أن يَكونَ الخَبَرُ مختلطاً مع الاسمِ ، وغيرَ منفصلٍ عنه ، وذلك نقضُ الغرض .

والثَّالثُ : أنا لو وَصَلنا ضميرَ الخبر بضميرِ الاسمِ والفاعلُ والمفعولُ فى هذه الأفعال لشىءٍ واحدٍ ، لزم أن يتعدَّى فعل الفاعل إلى نَفسه متصلاً وذلك لا يكون ، وإنَّما يتعدى إليه مُنفصلاً ، وإنَّما جازَ ظننتنى لأنَّ هذا الباب لايقعُ على المفعولِ الأولِ حقيقةً ، فلم يعتدَّ به ، وإنَّما المُعتمدُ الثانى . وأمَّا باب " خِلْتَنِيْهِ " فإنما اختيرَ فيه الانفصال

- على ما ذكره سيبويه - لأنّ "حَسبت" بمنزلة "كان" ، إنّما تدخلان على المُبتدأ والمبنىّ عليه فيكونان فى الاحتياج على(1) حالٍ ، ألاَ تَرَى أنّك لا تَقتصر على الاسمِ الذى يَقع بعدهما ، كما لا تَقتصر عليه مبتدأ ، فالمَنصوبان بعد "حسبت" بمنزلةِ المَرفوعِ والمنصوب بعد "كان" ، و"ليس" ، وكذلك الحُروف التى بمنزلة "حسبت" و"كان" (2) ؛ لأنّهما إنما يَجعلان المبتدأ والمبنىّ عليه فيما مضى يقيناً أو شكاً ، وليس بفعلٍ أحدثته منك إلى غيرك ، كضربتُ وأعطيتُ إنّما يجعلان الأمر فى علمك ، أو فيما مضى ، هذا نصُّ سيبويه ، وهو مشيرٌ إلى ما تقدّم . والنّاظمُ نبّه على تأكيدِ الاتصالِ عنده بقوله: (واتصالا أختارُ) فقدّمَ المفعولَ إشعاراً بذلك .

ثم قال : (غيرى اختارَ الانفصالا) والغيرُ هنا هُمُ (3) الجُمهور ، وهذا دَليلٌ على أنّ له فى المسألةِ مُستنداً قوياً ، وسَمَاعاً يرجع إليه ، وقد أشارَ إلى القِياس أول المسألة ، وبين فى "شَرحِ التسهيل" (4) ، مستَنَدَه من السّماعِ وأنه الحَديث أمّا القِياس المتقدم فصحيحٌ ، ما لم يعارضه ما يهمل حكمه ، وقد وُجد .

وأمّا السّماعُ فقد تَضَمّن عهدته نقلُ الجُمهور ، ويَبقى النّظر فى اعتماد النّاظم على الاستشهادِ بالحديثِ ، وليس بمستَنَدٍ عند الجمهور من أهل اللّسان وهى مسألةٌ أصوليّة لا يَسعنى الآن ذِكرها (3) ، ولعلّها تُذكر فى موضعٍ هى بِهِ أخصُّ من هذا المَوضع والله المُستعان ، وعلى النّاظم بعدُ فى هذا الفَصلِ

---

(1) فى (أ) إلى .
(2) ساقط من (أ) .
(3) ساقط من (أ) .
(4) شرح التسهيل : ١/١٧١ .

دَرَكٌ من خَمْسَةِ أَوْجُهٍ : (١)

أحدها : أنَّ قولَه : " فى كنتُهُ الخلف انتمى " (٢) لم ينصٌ فيه على موضع الخلاف ، فإنّه محتمل أن يريد الخلف فى اختيارِ أحدِ الوَجهين الجائزين ويحتمل أن يريدَ به الخلف فى جوازِ الوَجهين ، والذى قَصَدَ منهما هو الأول لكن مساقَه يدلُّ على الثانى ، لأنَّه خيَّر أولاً فى الفَصلِ والوَصلِ ، ثم قالَ : و (في كُنْتُهُ الخُلْفُ " فاقتَضى أنَّ الخُلْفَ إنَّما هو فيما تقدَّم ذكره من التَّخيير، فكأنَّ بعضَهم يُخَيِّرُ بين الوَجهين فى " كُنْتُهُ " وبعضُهُم لا يقول بذلك ، وهذا الخُلف هكذا لا أعرفه ، بخلافِ الاحتمالِ الأولِ ، فإنَّه مقولٌ به كما تقدَّم .

والثَّانى : أنَّه ذكر الخُلف فى الموضعين الأخيرين ، وترك ذكره فى باب "سَلنيه " والخِلاف فيه موجودٌ ، لكن على وجهٍ آخر ، فإنَّ السِّيرافى أجازَ الوَجهين ، وحَكَى ذلك عن بعضِ النَّحويين ، وهو الذى نصَّ عليه النَّاظمُ هنا ، وظاهرُ كلامِ سيبويه لزوم الاتصالِ ، إذْ لم يُعرج على خلافِهِ ، وذلك لقوةِ الفعلِ وأنَّه الأصلُ فى اتصالِ ضَمائرِ / المَنصوبات به ، ١٣٤/
وأنَّ الاتصـالَ أخصُّ ، وإذا ثَبتَ الخِلافُ فى المواضعِ الثلاثةِ فَذِكرُهُ إيَّاه فى الموضعين وتَركه له فى الثَّالث (٣) موهمٌ عدمَ الخلافِ فيه ، وهذا إخلالٌ .

والثَّالثِ : أن إطلاقَه القَولَ فى بابِ (كُنته) ظاهرٌ فى شُمُولِ ذلك الحكمِ لكانَ وأخواتها وهو صحيحٌ فيما عدَا " ليس " ، وأمَّا " ليس " فحكى ابن هانِئٍ عن النَّحويين الاتفاق على أنَّ الاتصالَ فيها ضَعيفٌ . قال : فلو قلت : لستُهُ على حدِّ كنته لم يكن صواباً . ومن الشَّاذِّ قولهم :

---

(١) فى الأصل : من أوجهٍ خمسةٍ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) الثالث .

" عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسنى " ووجهه فى القياس ظاهرٌ ، فإن ليس فى معنى الحرف لتعريها عن الدَّلالة على الحَدَثِ والزَّمان ، وكلامُ النَّاظِمِ يقتَضى القياسَ فى الاتصال وإن كان الانفصال هو المُختار ويَقتضى أنَّ الخلافَ متقررٌ فيها ، والأمرُ فى كلا الفَصلين على خلافِ ما قال حَسبما ذكره ابن هانئٍ ففى إطلاقه ما ترَى .

والرَّابعِ : أنَّ قولَه : (وَاتِّصَالاً اخْتَارُ) أراد فى بابِ (كُنْتَهُ) ، وفى باب (خِلْتَنِيْهِ) أمَّا باب (خِلْتَنِيْهِ) فما اختَار فيه من الاتِّصال ممكنٌ أن يَختاره مختارٌ لوجوده فى كلامِ العربِ نثراً ، وإن كان قَليلاً عندَ سيبويه وأمَّا بابُ (كُنْتَهُ) فَما اختارَ فيه من الاتِّصالِ يقتضى أنَّ الانفصالَ جائزٌ أيضاً فى القِياسِ ، إلاّ أنَّه قليلٌ فى السَّماعِ ، فغيره أحسنُ منه ، وهذا عنده غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ الانفصالَ على ما قرره [1] فى " شَرح التَّسهيل " [2] إنَّما هو مخصوصٌ بالشِّعرِ وبليس ولا يكون فى بابِ الاستثناء وكلاهما لا يقاسُ عليه عنده كما تقدَّم ذكره ، فعنه نقلت هذا المَعنى ، وإذا كان كذلك لم يَصحّ على مذهبه فى كنته إلاّ الاتصال فكيفَ يقولُ : (وَاتِّصَالاً اخْتَارُ) فيأتى بعبارة مشعرة بجوازِ الوَجهِ الآخرِ ، لا يُقالُ إنه اختارَ الاتصال ، بمعنى أنَّه لا يَجيزُ غيره ، لأنَّا نَقولُ يرد عليه . قوله : (غَيْرِيْ اخْتَارَ الانْفِصَالاَ)

أو لأنَّه [3] لا يَمشى له فى (خلتنيه) فَتَأَمَّلْهُ ، وهذا الاعتراضُ لازمٌ له أيضاً فى كتابه " التَّسهيل " .

---

(١) فى (أ) قرر .

(٢) شرح التسهيل : ١٧١/١ .

(٣) فى (أ) ولأنه .

والخَامِسِ : أنّه قَصَدَ فى (١) هذا المُختصر ذكر الضّرورى والمَشهور من قوانين النّحو ، وقد تَرَكَ من الضّرُورِيّ والمَشهورِ أشياءً كثيرةً وضابطها على التّقريب والإرشاد إلى من طلبَ الاستقصاءَ أن نقولَ: العوامل التي يمكن اتصال الضّمائر بها ثلاثةُ أنواعٍ :

أفعالٌ وحروفٌ وأسماءٌ .

فأمّا الأفعالُ فيتصل بها فاعلوها ، وما أشبه فاعليها ، كاسم كان وعَسى .

وأمّا المفاعيلُ فكذلك إلاّ ما استَثْنَاهُ النّاظمُ من خبرِ " كان " ، وثانى مفعولى "أعطى" و "ظن" ، ولا عبرةَ هنا بخبرِ "عسى" ، إذ لا يكون ضميراً ، وإن فرض ذلك فهو مثل " كان " ، ولا بثالث المنصوبات فى أعلم ، لعدم التّكلم به ، وإن كانَ فالانفصالُ فيه واجباً لعدم تأتيه قياساً ، فهذا النوعُ مستوفًى فى النّظم فلا اعتراضَ به .

وأمّا الحروفُ فثلاثةُ أضربٍ : ضرب عَملَ بالأصالةِ ، وذلك حروف الجرِّ فيتصل بها ضَمائرها عملاً بالقاعدة الأولى ، وضرب عَمِلَ بشبهِ الفعلِ الحَقيقى ، وذلك " إنَّ " وأخواتها ، فيتّصل بها منصوبها عملاً بالقاعدةِ ولا يتصلُ بها مرفوعها لعدمِ التّأتى كما مرَّ ، وضرب عَمِلَ بشبهِ ما أشبه الفعلَ غيرَ الحقيقى ، أو بشبهِ الحرفِ المشبهِ للفعلِ " كما " و " لا " العاملتين عمل "ليس" ، فلا يتّصل بها شئٌ لعدمِ التّأتى قياساً ، فهذا الاعتراض به / أيضاً من جهة ما تقدم له من القاعدة المذكورة أولاً. /١٣٥

وأمّا الأسماءَ فهى على ضَربين : ما يعملُ بمعنى الإضافةِ ، فهذا يتّصِلُ به مَعموله وهو واحدٌ أبداً ، كحرفِ الجرِّ ، وما يَعمل بجريانه

---

(١) ساقط من (أ) .

مُجرى الفِعلِ وهذا ينقسمُ إلى ما يَعملُ بكونهِ وُضِعَ مَوْضِعَهُ فى الأصلِ ، أو نابَ عنه فى الاستعمالِ ، أو تَضمَّنَ معناه وجَرى على لَفْظِهِ ، فهذه ثلاثةُ أقسامٍ فالأول : أسماءُ الأفعال وحكمُها حكمُ أفعالِها ، فكما تقولُ : اتركها كذلك تَقول :

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا (١)

وكما تَقول : امهله ، كذلك تقول : رُوَيْدَهُ ، إلا أنَّ هذا القسمَ إذا كان وَضعه وضعَ الفعلِ استعمالياً حتّى لحق بالوَضعى كعليكَ ودونَكَ (٢) وإليك فإنَّ الوَجهين فيه جائزانِ فتقولُ : عَلَيْكَهُ وعَلَيْكَ إِيَّاهُ ، ودُونَكَهُ ودُونَكَ إِيَّاهُ، نَصَّ على ذلك (٣) سيبويه (٤) ، وقد جَعَلَ بعضُهم من هذا رويد ، فأجاز رُوَيْدَ إِيَّاهُ ، ولم يذكر سيبويه فيه إلاّ الاتصال ، وإنما اعتبرَ فيه سيبويه أنّه اسمُ فعلٍ بالوضعِ الأولِ كـ " تَرَاكِ " ، واعتَبَر غيره أنّه ليس بالوضعِ الأوّلِ، وإنّما هو من قَبِيلِ " عَلَيْكَ " و " لَدَيْكَ " ، ألاَ تَرَاهُ يُسْتَعْمَلُ مصدراً نحو : رُوَيْداً زيداً ، وأمّا ما نابَ عن الفعلِ استعمالاً فذلك المصدر الموصول فيجرى أيضاً مُجرى

---

(١) نسبه ابن خلف فى لباب الألباب : ١٣١ إلى طفيل بن يزيد الحارثى وهو شاعر جاهلى أخباره فى الخزانة : ٢٥٤/٣ . قال ابن خلف : حن أغارت كنده على نعمه فلحقهم وهو يقول :

تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها

وقال : ويروى :

* داركها من إبل دراكها *

وقد أورد سيبويه ما البيت الآخر تتمنه فى الكتاب : ١٢٣/١ ، ٣٧/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣٠٧/٢ ، وفى المقتضب : ٣٦٩/٣ .

(٢) فى الأصل دونه .

(٣) فى (أ) على هذا .

(٤) الكتاب : ٣٨٢/١ .

الفعلِ في اتِّصالِه الفاعلِ به وَحده ، أو المَفعول به وَحده ، على لفظِ المضافِ إليه ، فإذا اجتمَعَا اختير الانفصالُ ، كقولك : أعجبني إكرامي إيَّاكَ ، وجازَ الاتِّصال أيضاً نحو :

* وكَانَ فِراقِيهَا أمَرَّ مِنَ الصَّبْرِ(١) *

وقال (٢) :

* ومَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ *

---

(١) البيت ليحيى بن طالب الحنفي ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٣٢٦/٤ يحيى بن طالب الحنفي ، أحد بني ذهل بن الدؤل بن حنيفة ، كان مولى لقريش ، وكان شيخاً دينا يقرئ أهل اليمامة .... قال القصيدة التي منها البيت يتشوق إلى اليمامة في قصة ذكرها ياقوت عن أبي بكر بن الأنباري وأول القصيدة التي منها البيت :

أحقا عباد الله أن لست ناظراً ... إلى قرقرى يوماً وأعلامها الغبر
كأن فؤادي كلما مر راكب ... جناح غراب رام نهضاً إلى وكر
أقول لموسى والدموع كأنها ... جداول فاضت من جوانبها تجري
الأهل لشيخ وابن ستين حجة ... بكى طربا نحو اليمامة من عذر
وزهدني في كل خير صنعته ... إلى الناس ما جربت من قلة الشكر
إذا ارتفعت نحو اليمامة رفقة ... دعاك الهوى واهتاج قلبك للذكر
فو احزني ماذا أجن من الأسى ... ومن مضمر الشوق الدخيل إلى حجري
تغربت عنها كارها وهجرتها ... (وكان فراقيها أمر من الصبر)

(٢) البيت لرجل من تميم من أبيات أختارها أبو تمام في الحماسة : ٦٦ (رواية الجواليقي) وذكر ابن الإعرابي في كتاب الخيل : ٩٩ اسم قائلها وهو عبيدة بن ربيعة بن قحفان بن ناشر بن سيار بن رزام بن مازن ،، وزاد البغدادي في الخزانة : ٤١٥/٢ ، شاعر فارس جاهلي .
والبيت من قصيدة قالها لما طلب منه ملك من الملوك فرساً يقال لها " كساب " فمنعه إياها فقال :

أبيت اللعن إنت كساب علق ... نفيس لا تعار ولا تباع
مفداة مكرمة علينا ... يجاع لها العيال ولا تجاع
سلسلة سابقين تنا جلاها ... إذا نسبا يضمهما الكراع
فلا تطمع – أبت اللعن – فيها ... (ومنعكها بشئ يستطاع)

وأمّا ما جرى على الفعلِ وأشبَهه لفظاً ومعنى حتى استَتَرَ فيه الضّميرُ المرفوعُ فإنه يُجرى فى اتصالِ الضّميرِ به مُجرى فلعله فتقول : أنا مُعطيكه وأنا ظانُكه وتفصل الثانى إن شئت وهو أولى من الفعل ، ولم أنكر هنا الصفة المشبهة وأفعل التّفضيل لدخولها فى النّوع الأول . فأنت تَرى أن شيئاً من أقسام هذا النّوع لم يشر إليه النّاظم مع تشعب أضربه واختلاف أحكامها فيه زائداً على كونه ضرورى الذّكر والاعتراض عليه فى " التّسهيل " واردٌ أيضاً .

والجَوَابُ عن الأوّلِ : أنّ موضعَ الخلافِ قد بينه بما يرفع ذلك الاحتمال ويزيح الإشكال بقوله حين حكى الخلف فى الموضعين (واتصالاً اختار غيرى اختار الانفصالا) فبين أن الاختلاف إنّما هو فى اختيار الوَجهين لا فى غير ذلك وهو ظاهرٌ .

والجَوَابُ عن الثّانى : أنّ الخلافَ فى باب (سَلْنِيْهِ) غيرُ متقنٍ ، وذلك أنّ سيبويه لما ذَكَرَ الاتصال لم يَحْكِ غيره ولا نَفَاهُ ، بل سكَتَ عنه ، والسُّكوتُ لا يقتضى نَفْىَ المَسكوتِ عنه بلابدٌ ، فلمّا كان كذلك كان غيرُ سيبويه قد أجاز الوَجهين وليس ذلك الانباء على السّماع ، وقد وَجَدَهُ النّاظمُ فى الحَديثِ فى قوله عليه السّلام : " إنَّ اللّهَ مَلّكَكمْ إيّاهُمْ " - والحَديثُ عنده عُمْدَةٌ فى الاستشهادِ به - بنى [1] على إطلاقِ إجازةِ الوَجهين من غيرِ إشارةٍ إلى خلافٍ حيثُ لم يتحقّق له خلافٌ .

والجَوَابُ عن الثّالثِ : ما ذكره شَيْخُنَا [2] الأستاذ أبو عبدالله بن الفَخّار - رحمه الله - فيما نَقَلَهُ عنه شَيْخِنَا الأستاذ أبو عبدالله البَلَنْسِىّ -

---

(١) فى (أ) بقى .
(٢) ساقط من (أ) .

حَفِظَـهُ اللّه – أنَّ ابنَ / مالكٍ لم تدخل به " ليس " فى كلامِه ، لأنَّه إنَّما /١٣٦ مثَّل بـ"كان " وما كان نحوها ، وهى فعلٌ متصرفٌ ، فلا ينتظم المثال إلا ما كان منها متصرِّفاً فخرجت "ليس" عن مراده وإشارته (١) بهذا الاعتبار، فلاعتراضَ عليه بما لم يَتَضَمَّنه كلامُهُ ، وقد يُقال : إنَّ هذا الجَواب غيرُ كافٍ بحسب مُراد ابنِ مالكٍ فإنَّه جَعَلَ قَوْلَ العربِ " ليسنى " حجّةً فى ثبوت الاتصالِ ، كما تَقَدَّم بيانه ، وأيضاً فكذلك فَعَلَ سيبويه إذ لم يفرِّق بين الفعِلين ، أعنى بين " كان " و " ليس " بل جَعَلَ السَّماعَ فى كلّ واحدٍ حُجَّةً للآخرِ ، وإذا ثَبَتَ هذا من مَذهبه ومذهب غيره كان مُؤْذِناً بأن " لَيس " عنده داخلةٌ فى حكمِ " كان " ، وإذ ذاك يَبقى السُّؤَالُ كما كان ، ولعل الجَوابَ أنَّ الاجماعَ الذى نَكَرَه ابنُ هانئٍ فى " ليس " وحدها أنَّ الاتصالَ فيها ضعيفٌ ، وغيرُ مقيسٍ ، فيه نظرٌ ، إذ النَّحويون إذا ذكروا فى هذا الباب " كانَ " ذكروا مَعَهَا " ليس " على مَساقٍ واحدٍ ، فإن كان فى " ليس " اجماعٌ فهو فى " كان " وبالعكس ، وإن كان اختلاف ففيها جميعاً (٢) لكنَّ ابنَ هانئٍ يُسلِّم فى " كان " وقوعَ الخلافِ ، فليسلمه كذلك فى " لَيس " وإن فَرَضنا أنَّ الأمرَ فى " ليس " كما قالَه ، من الاتّفاق فالاعتراض على ابنِ مالكٍ لازمٌ له (٣) واللّه أعلم .

والجَوابُ عن الرَّابعِ : أن ذلك الاعتراض إنما يلزمه على كلامه فى " التَّسهيل " حيثُ شرحه بمقتضى ذلك التَّقرير ، أمَّا فى هذا

---

(١) فى (أ) وأثارته .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

الموضع فلا يلزمه إذا لعلَّه لم يرَ هنا من الاحتجاج ما رأي هنالك ، بل أثبت السَّماع بالاتصال واتّكل فى نقل الانفصالِ على غيره ، إلا أنَّه مال به نحو القِلّة ، وهذا هو الظَّاهر ، وعليه يُحمل رأيه هنا ، واللّه أعلم .

والجَوابُ عن الخامِس : أنَّ الحاصلَ من مقصده بمُقتضى كلامه أنَّه لم يصرح بالكلامِ على ما يُخالف تلك القاعدة إلا فى الأفعال ، وتركِ ما عداها فى محل النَّظر ، إذ قد يدرك مما ذكر من الانفصال فى هذه الأفعال علة تَجرى فيما لم يَذكر ، وذلك أنَّ علَّةَ الانفصالِ فيما ذكر أمران :

أحدُهما : معارضةُ السَّماعِ ، كَمَا عارضنا فى باب سلنية .

والثَّانى : كونُ الفعلِ المتَّصلِ به الضَّمير لم يتحقق فى بابِ الأفعالِ كما تقدَّم ، فى (كُنْتَهُ) و (خِلْتَنِيْهِ) فصارا كأنَّهما أداتان ، أو قريب من الأداتين ، والأدواتُ لا أصلَ لها فى هذا العَمَلِ المعيَّن ، فلم يَستحكم الضَّمير فى الاتصالِ بهما لذلك ، وقد يُقال أنَّ علةَ الانفصالِ فى (سلْنيْه) بعدَ وُرُودِ السَّماع هو (التَّشبيه) (١) بباب (ظَنَنْتُ) فيُحمل (٢) عليه فى جوازِ الانفصالِ ، وقد يَحمل الفَرعُ على الأصلِ فيما هو أصلٌ فى الفرعِ فرعٌ فى : الأصلِ ، فإن علَّةَ الانفصالِ فى باب " ظَنَنْتُ " مستحكمةٌ " ، فاقتَضت معلولها بحكمِ الأصلِ ، ثم حُمِلَ عليه باب " سَألْتُ " فخرجَ عن أصلِ الاتصال إلى الانفصال ، وعلى هذا تتَّخذُ علَّةُ جوازِ الانفصالِ ، وإذا ثَبَتَ هذا انبنى النَّظر فى (فراقيها) و (تاكها) و (معطيكه) على ذلك ، فإنَّ الأسماءَ لها جهتان : جهةٌ تقتضى الانفصالَ ، إلا فى ضميرٍ واحدٍ يُجرى مُجرى المضاف إليه ، وجهةٌ تَقتضى الاتِّصال مطلقاً ، فالجهةُ الأولى هى جهةِ كونها أسماءَ أصلها أن لها

---

(١) فى الأصل الشبه .

(٢) فى (أ) يحمل .

تعمل إلا فى المُضاف إليه وهو واحدٌ ، وماعدا ذلك فلا عَمَلَ لها فيه ، والجهةُ الأولى (جهةِ) [1] كونها مُتَضَمِّنَةً معانى الأفعَالِ / وجاريةً/١٣٧ مُجراها ، فهى تَطلبُ من تلكِ الجهةِ أكثرَ من معمولٍ واحدٍ ، فاجتمعَ فى الأسماءِ العاملةِ النَّظَرَانِ وكلُّ نَظَرٍ منهما يطلبُ بضدِّ ما يطلبُ [2] الآخر ، فمعنى الاسم يطلبُ الانفصال إذ لم يَتَحَقَّق فى بابِ الأفعالِ الطالبةِ بالاتصالِ ، فلم يَستحكم الضَّميرُ فى الاتصالِ به ، ومعنى الفِعل يطلبُ بالاتصالِ ، إذ هو ظاهرٌ معنى ولفظاً ، فكان للنَّظرِ القياسى هنا مجالٌ ، فتركه النَّاظم لما أشارَ إلى أصلِ العلَّةِ فى ذكرِ الأفعالِ ، فإذا يجبُ أن ننظرَ فيما تقتضيه تلك العلَّة ، وليس إلا ما تَقدَّم ، أمَّا ما عمل بمعنى الإضافة فواجبٌ فى معموله الاتّصال ، لأنَّه كالمَجرور بحرفٍ ، ولأنَّه حلَّ من الاسمِ محلَّ تنوينه الذى هو كجُزءٍ منه .

وأمَّا أسماءُ الأفعالِ فلمَّا كان القَصدُ بها أن لها تَظهرَ بأنفُسِها ، وإنَّما وُضعت لتكونَ عوضاً من أفعالِها ، وَجَبَ فيها ما وَجَبَ فى الأفعالِ، إلاَّ ما ظَهَرَ فيه شئٌ من الاعتبارِ اللَّفْظِيِّ ، فإنَّه رُوعِيَ [3] ، فأنتج مجموع الاعتبارين جوازَ الوَجهين كدُونك وعَليك .

وأمَّا ما ناب عن الفعلِ استعمالاً وهو المصدر الموصول ، فالاعتباران فيه ظاهران ، ألاَ تَرَى أنَّ ضميرَ الرَّفع إذا اتصلَ به يُعامل معاملةَ المُضافِ إليه ، فلا يَستترُ فيه ، فصارَ الثانى كأنَّه غيرُ معمولٍ له ، لكن لما طَلَبَه بما فيه من معنى الفِعل ، اقتَضى الاتصال ،

(١) ساقط من الأصل .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) فى (أ) بيان .

فجازَ فيه الأمران وقد شرح هذا المعنى السِّيرافى وأصله لسيبويه ، وأمَّا اسمُ الفاعلِ والمَفعول فهو أقعد بالفعلِ من حيثُ يضمر فيه ، كما يُضمر فى الفعلِ ويتَّصل به الضَّمير مع اعتِقَاد نَصبه لا جرِّه بالإضافة نحو : الضَّـاريك ، على رأى سيبويه ، فكان حقيقاً بأن يعاملَ معاملةَ فعله الجارى هو عليه ، وهذا كلُّه راجع إلى اعتبار العلَّة المذكورة فى باب (خِلْتَنِيْـهِ) والنَّظر إلى قُوَّةِ جانب الفعلِ المقتضى للاتِّصال ، أو جانب الاسم المقتضى لانفصال ما زاد على الواحد ، فإنْ كانَ النَّـاظم قد تَرَكَ الكلامَ على ما سوى الأفعالِ ، فقد أدرجَ فيما نَكَرَ ضَابِطاً حسناً ، وتَنبيهاً أصلِيًا ، يقفُ بك على ما أردتَ ، مع أنه بحسب قصدِ الاختصارِ ، وعدمِ الاستيفَاءِ معذورٌ ، ولا عُذر له فى تَركه فى " التَّسهيل " بل الاعتراضُ عليه هنالِك (واردٌ) ولا يخلِّصه هذا الجَواب هنالك ، لاختلاف مقاصد الكِتابين ، واللَّه المُوَفِّقُ .

* * *

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فى اتِّصَـــالِ ... وَقَدِّمًا مَا شِئْتَ فِي انْفِصَـــالِ
وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ إلْزَمْ فَصْـلاً ... وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيْهِ وَصْـــلا
مَعَ اختِلافَ ما ونَحو ضَمِنَـتْ ... إِيَّاهُمُ الأَرْضُ الضَّرُوْرَةُ اقْتَضَتْ (١)

كـلامـه هنا فى تَرتيبِ الضَّـمائر بعضـها مع بعضٍ فى الاتصال والانفِصال ، قد قدَّم القاعدةَ فيما يتَّصل من الضَّمائرِ العاملةِ ، وما لا ، وما فيه الوجهان وعلى ذلك بنى هذه المَسألة فيعنى أنَّه إذَا كان الضَّميران أو الضَّمائر

(١) هذا البيت لم يرد فى بعض نسخ الألفية .

مُجتمعةً ، فإمَّا أن تكونَ فى رُتبةٍ واحدةٍ ، أو فى رُتَبٍ مختلفةٍ / والرُّتب ١٣٨/ هنا هى التى بحسبِ التَّكلُّمِ أو الخطابِ أو الغيبة ، وذلك أنَّ الضمائرَ على ثلاثةِ أقسامٍ : ضمير تكلُّمٍ ، وضمير خطابٍ ، وضمير غيبةٍ ، وأخَصُّها ضمير المُتكلم ، لأنَّه يدلُّ على المُرادِ بنفسه ، وبمشاهدةِ مدلولِهِ ، وأيضاً فإنه بَعيدٌ عن الصَّلاحية لغيره ، ويَليه ضَمير المُخاطب ، لأنَّه يدلُّ على المراد به حاضراً أو غائباً على سبيل الاختصاص ، ويَليه ضمير الغائب لأنَّه دونهما ، فإذا اجتمعت ضمائر فامَّا أن تكون فى رُتبٍ مختلفةٍ ، أو فى رتبةٍ واحدةٍ ، فإن كانت فى رتبٍ مختلفةٍ كَضميرِ مُخاطبٍ مع غائبٍ ، أو ضميرِ مُتَكلِّمٍ مع مخاطبٍ أو غائبٍ، فإن كان العاملُ فيها يقتضى اتِّصالها قدم الأخص فى الرُّتبة ، وذلك قوله : (وَقَدِّم الأَخَصَّ فى اتِّصالٍ) وذلك نحو : أعطاكه وأعطيتُكَهُ ، وأعطَتَنِيه [1] ولا تَقولُ : أعطاهوكَ ولا أعطاهونى ، قال سِيْبَوِيه [2] : لأنَّه قَبيْحٌ لا تَتَكَلَّمُ به العَرَبُ . قال : وإنَّمَا قَبُحَ عندَ العَرَبِ كَرَاهِيةَ أن يُبدأ المُتَكَلِّمُ فى هذا المَوضعِ بالأبعدِ قبل الأقربِ ثم ذكر أنَّ العربَ تنتقل فى هذا إلى الفَصل فتقول: أعطاك أيَّاىَ ، وأعطاهُ إيَّاكَ وما اختاره من هذا التَّرتيب هو مذهبُ سيبويه والجُمهور وحَكَى سيبويه عمَّن تقدَّم من النَّحويين أنَّهم يقولون بالقِيَاسِ : أعطاهوك وأعطاكنى ، فلا يلتزمون التَّرتيب المذكور وارتضاه المُبَرِّدُ ، وجَعَلَ ضميرَ الغائبِ والمُتَكَلِّمِ والمُخاطبِ سواءً ، فأجازَ أعطاهونى واستَجاده ، وهذا المذهب مرجوحٌ بمخالفة كلامِ العربِ ، فقد زَعَمَ سيبويه أنَّ العربَ لا تَتَكَلَّمُ [3] بهذا ، وأنَّ كلامَها جارٍ على اعتِبارِ المَرَاتِبِ ، وهذا يَكفى فى

(١) ساقط من (أ) .
(٢) الكتاب : ١/٣٨٣ ، ٣٨٤ .
(٣) فى (أ) لا تكلم بذلك .

المَسألةِ ، وقد شَنَّعَ عليهم سيبويه [1] بأنَّـه [2] يدخُلُ عليهم أن يقولوا في الرجل إذا منحته نفسه : منحتنيني .

ألاَ تَرَى أنَّ القياسَ قد قَبُحَ إذا [3] وضعت "ني" في غير موضعها ، يريد أنَّ موضع " ني " هنا النَّفس فتقول : منحتني نفسي كما [4] كان موضع " ني " في أعطاهوني [5] إياي ، فلو جاز لَكَ أن نَضَعَ الشيَ على غيرِ ما وضعته العرب عليه لجازَ لك في كلِّ موضعٍ ، وهذا شَنِيْعٌ [6] من الارتكاب . قال ابن خَروفٍ : بنى سيبويه على الشَّايع ، يعني فإنه يُجوِّز منحتنيني لكن قليلاً . قال المُبرد : منحتنيني جَيِّدٌ ، وإنَّما احتجَّ به على جهة التَّشنيع الذي يشنِّع به المُتَكَلِّمُون وهو جائزٌ .

قال ابن خَرُوفٍ : والذي قال هو صوابٌ غيرِ أن منحتنيني نفسي هو الكثير فصار بمنزلة أعطاهوها ، لا بمنزلة أعطاهوني ، فإن استدلَّ مَنْ خالف النَّاظم وأصحاب مذهبه يقول العرب : عليكني ، من حيثُ تقدمت الكاف على الياءِ ، والياءُ أخصُّ ، فلا دليلَ فيه ، لأنَّ الكافَ في عليكَ فاعلة في المعنى ، فتقديمها على الياءِ بمنزلةِ تقديمِ التَّاء في أكرمتني ، فلا ينبغي أن تُجرى كافُ لاحظٌّ لها في الفاعلية ، مُجرى ما لها حَظٌّ فيها ، وهذا ظاهرٌ وإن اقتضى العاملِ انفِصَال بعضِ الضَّمائرِ أمَّا لعدمِ تأتِّيه كقولك : ما أعطيتك إلا إياه ، وأمَّا لجوازِ ذلك فيه كقولك : ظننتك إيَّاه وأعطيتُك إياه ، فأنت بالخِيَارِ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٣٨٤/١ .

(٣) في (أ) أن .

(٤) في الأصل و (أ) ألا ترى كما كان .

(٥) في (أ) أعطاكوني .

(٦) في (أ) تشنيع .

إن شئتَ قدمت الأخصَّ فقلت : ظننتك إياه ، وإن شئتَ عكست فقلت : ظَنَنْتَهُ إيَّاك ، وظننتك إيَّاى ، وذلك قول النَّاظم : (وَقَدِّمَا مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ) يعنى أنَّك مخيرٌ فى تَقديمِ أىِّ الضَّمائر شئت ، إذ وُجِدَ الانفصالُ ووجه ذلك أنَّ المُنفصلَ جارٍ مُجرى الظَّاهرِ / فلا عليكَ أن ١٣٩/ تقدمَ ما شئت من الضَّمائر لا اعتبار بالرُّتبة ، والعربُ إذا أرادوا تَقديم غيرِ الأخصِّ على الأخص لجأوا إلى الانفصال ، فأتوا بالضَّميرِ المنفصلِ الجارِى مُجرى الظَّاهرِ ليتأتى لهم الاتيان بغيرِ الأخص مقدماً على الأخصِّ ، لكن هذا الإطلاق هنا وفى القِسم الأول فيه نظرٌ .

أمَّا الأول فإنه زَعَمَ فيه أن لها لا بد من تقديمِ الأخصِّ بقوله : (وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِى اتِّصَالِ) يعنى على غيره مما هو فى الاختصاص دُونه، فظاهره انحتامُ ذلك كان بعضُ الضَّمائر فى موضعِ رفعٍ أو لم يكن ذلك ، وهو غيرُ صحيحٌ ، بل ضَمير (١) الرَّفعِ لا يُعتبر به فى هذه المَسألة لوقوعه موقع الخَبَرِ من عامله فإنَّك تقول : زيدٌ أعطانيها ، فتقدم ضميرَ الفاعلِ وهو للغَائبِ ، وتُؤَخِّر ضميرَ المفعولِ وهو للمُتَكَلِّمِ ، وكذلك تقول : خِلتنيه ، فتقدّم ضميرَ المخاطبِ على ضميرِ المُتَكَلِّمِ ، وضَميرُ المُتَكَلِّمِ أخصُّ ، وقالوا : " عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِى " ، وفى القرآن الكريم (٢): ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ الآية ، وعلى هذا كلام العربِ ، ولا خلافَ فيه أعلمه، وإنَّما فَرَضُوا المسألةَ فى الضميرين المنصوبين ، فهنالك يلزم تقديم الأخص عندَ الجمهورِ خلافاً للمبردِ والقُدَمَاءِ ، فقد ظَهَرَ أنَّ إطلاقَ الناظمِ فى القِسم الأول غيرُ صَحيحٍ .

---

(١) فى (أ) ضمائر .
(٢) سورة الأنفال : آية : ٤٤ .

وأمّا الثّانِيَـةُ : فإطلاقُه فيه غيرُ محرَّرٍ ، إذ يقتضى جوازَ أىِّ الضّميرين المَنـصوبين شئتَ كان ، ثم لبس أولاً ، وليس كذلك ، بل أفعال هذا البابِ فى ذلك على وَجـهين :

أحدهِما : ما لا يلتبس أحدُ مفعولية بالآخرِ نحو : الدِّرهمُ أعطيتكه فالحكمُ فيه ما قالَ من التَّخـييرِ ، فتقولُ : أعطيتُهُ إيّاك إن شئت ، وأعطيتك إيّاهُ إن شئت .

والثانى : ما يَلتبس أحدُ مفعولية بالآخر ، كما إذا كان لك عبدان فأعطيت أحدُهما الآخرَ ، فإذا قلتَ لأحدِهما : غُلامى أعطيتك إيّاه ، فإمّا أن يكونَ الآخذُ هو الغائبُ أو المخاطبُ فإن كان المُخاطب لزمَ أن تقدمه فتقول : أعطيتك إيّاه ، ولا تَقولُ : أعطيته إيّاك إذ يلتبس الآخذ بالمأخوذ ، فإن كان الآخذ هو الغائب وَجَبَ تَقـديمه أيضاً خوف اللَّبس فتقول : أعطيته إيّاك ، ولا يجوزُ هنا أن تقول : أعطيتك إيّاه من أجل اللّبس ، فإذًا قوله : (وَقَدِّماً مَا شئْتَ فِى انْفِصَالِ) غيرُ صَحِيْحٍ على اطلاقه كما تَرَى .

فأمّا النظرُ الأولُ فظاهرُ الورودِ ، ولا أجدُ الآن جواباً عنه ، إلا أن يُقال : إنَّ تَمثيلَهُ قبل (سلنيه) و (خلتنيه) يشعر بخروجِ ضَميرِ الرَّفعِ عن إطلاقِ مسألته (١) ، لأنّه قدم فى المثالين المرفوع وهو غير الأخص إذ يَعِيْـدُ (٢) أن يأتى بمثال غير جائز ، فكان التمثيل قيد طلاق هذه المسألة وهذا اعتذارٌ ضَعِيْفٌ (٣والله أعلم٣) .

وأمّا الثّانى : فقد يُجاب عنه بأنّه قد أشارَ إلى التّحرُّز من ذلك لأنّه قال

---

(١) فى هامش الأصل " تمثيله " قراءة نسخة أخرى .

(٢) فى (أ) يفيد وهو تحريف .

(٣-٣) فى هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

في " باب تَعدّى الفعلِ ولُزُومِهِ : (وَيَلْزَمُ الأصْلُ لِمُوْجِبٍ عَسرًا) وقال في باب الفاعلِ والمَفعولِ : (وَأَخّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ) وهذا جارٍ بين المَفعولِ الأولِ والثّانى كما هو جَارٍ بينَ الفاعلِ والمَفعولِ ، وإذا لَزِمَ تأخير المَأخوذ وكان ضميراً أخصّ من ضميرِ الآخذِ لم يجز اتصاله ، إذ شرط فيه تقديم الأخصّ ، والأخَصُّ هنا لايتقدّمُ ، فوجب انفصاله فيدخل إذًا تحت إطلاقه قَوله: (وَقَدِّمَا مَا شِئْتَ فِي أنْفِصَالِ) فإنّ هذا الكَلام إنّما يُعطى أنّك إذا فَصلت أحد الضّميرين فلا تُبَالِ أكانَ هو الأخصُّ أم لا ؟ وبَقِيَ كون الفَصلِ واجباً يُؤخذُ له من قوّةِ كلامه في قاعدةِ الوَصلِ والفَصلِ ، حيثُ قال :(وَفِي اختِيَارِ لا يَجِئُ المُنْفَصِلْ ..) إلى آخره فنَقُول : لمّا شرطَ في اتصالِ / الضّميرين تقديمَ الأخصِّ ،/١٤٠ وبَين وجوبَ تأخيرِ ما يقع بتقديمه اللّبْسُ ، في بابِ تَعدى الفعل ولُزُومه جاءَ من ذلك أن لابُدَّ من الانْفِصَالِ وصَحّ أنّ هذا من الأسبابِ المُوجِبَةِ له ، إذ لا يَتَأتّى فيه المُتّصل ، فظهرَ بهذا استقامةُ كلامه ، لكن على استِكراهٍ شَديدٍ ، ونِدَاءٍ من مَكَانٍ بعيدٍ وإن كانت الضّمائر في رُتبةٍ وَاحدةٍ ، فسواءٌ اقتضى العامِلُ في الأصلِ اتّصَالهَا أو انْفِصَالِهَا جَوازاً أو وُجوباً لابدّ من الانفصالِ ، وذلك قَوله : (وَفِي اتّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاً) يعنى أنّ الضّميرين إذًا كانا في رتبةٍ واحدةٍ من تَكَلُّمٍ أو خِطَابٍ أو غَيْبَةٍ فيتعين انفِصَالُ الثّانى فتَقول : زَيدٌ الدِّرهم أعطيته إياه ، وعمرٌو بِشرٌ خِلته إيّاه ، وعلمتنى إياى ، وعلمتك إيّاك ولا تقول : أعطيتهوه ولا خلتهوه ، ولا علمتينى ولا علمتكك . قال في "شَرحِ التّسهيل" [(١)] انفصال ثانى الحاضرين مُتَعَيّنٌ أبداً ؛ لأنّه لا يكون إلا مثل الأول

(١) شرح التسهيل : ١/١٦٧ .

لفظاً ، ومتَّحِدٌ به معنى ، فاستُثقلَ اتصالها ، ولأنَّ اتصالها يوهِمُ التَّكرار. قال: وانفِصَالُ ثانِي الغَائِبِيْنِ مُتَعَيِّنٌ أيضاً ؛ لأنَّه لا يكون إلا مثلَ الأولِ لفظاً ومعنًى إن كان هو الأول فى المَعنى أو شَبِيْهاً بما هو الأول فى المَعني ، فهذا وجهُ ما ذكره النَّاظم من الحكم إلا أنَّ عليه فيه دَرَكاً من وَجْهَيْنِ :

أحدهما : لَفظِيٌّ ، وهو أنه قال : (الْزَمْ فَصْلاً) فحتمَ الحكمَ باللُّزومِ واللُّزومُ ضدُّ الجَوَازِ فهو يَقتضى أن لا يجوزَ الاتصالُ البَتَّةَ ، لكنه قال : (وَقَدْ أن لها يُبِيْحُ الغَيْبُ فِيْهِ وَصْلاَ) فأجازَ وجهاً آخرَ فى بعضِ المَسائلِ الدَّاخلةِ تحتَ الإطلاقِ الأوَّلَ ، فإذاً الفَصْلُ غيرُ لازمٍ ، فظهرَ أنَّ هذا الأخيرَ مُناقضٌ للأولِ ، وإنَّما كانَ الوَجهُ أنْ يأتى بعبارةٍ لا تَقضى اللُّزُومَ فيما لَيس فيه لُزُومٌ

والثَّاني : معنوى وهو أنّ قولَهَ : (وَ فِيْ اتِّحَادِ الْرُتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاً) يقتضى بإطلاقه إنَّك تأتى بالضَّميرِ الثانى منفصلاً ، وهذا مَبْنِيٌّ على صحةِ الاتيان بالمَنصوبِ الثَّانى ضَمِيراً ، وهو صَحيحٌ إذا كان (الضَّميران) (١) فى رتُبَةِ الغيبةِ فى نحوِ : مالُ زيدٍ أعطيته إياه ، وأما إذا كانا فى رتُبة التَّكلّم أو الخِطَابِ فلا يكونُ ذلك فى أعطى إلاَّ فى قليلٍ من الكَلامِ ، وكذلك فى رتُبة الغيبة إذا اتَّخذ الأخذُ والمأخوذُ ذلك كلُّه نادرٌ لا يعتَدُّ به مثل ابن مالك فى مثل هذا النظم فإن قولك : منحتنينى أو منحتنى أياى ، وكذلك منحتكك ، ومنحتك إيَّاك ، وعندى : منحتهوه أو منحته إياه كأنَّه من قبيل المَسوع عند الجمهورَ خلافاً للمُبَّردِ ، حيث أجازَ مَنحْتنِينِى ومثله مَنَحْتُكَكَ ، وإنَّما كلامُ (٢) العرب على أن تعوض من الضَّمير النَّفس فتقول : منحتنى نَفسى ، ومنحُتك نفسك ، أمَّا أفعالُ القُلوب فما قالَ فيها صحيحٌ ، وإذَا ثَبَتَ هذا كان اطلاق

---

(١) فى الأصل الضمير .

(٢) فى (أ) الكلام .

النَّاظم فى الاتيان بالضَّميرِ مُخلاً بالمَقْصُودِ . فالأول : أسماءُ الأفعال وحكُمها حكُم أفعالِها ، فكما تقولُ : اتركها كذلك تَقول :

* تِرَاكِهاَ مِنْ إِبِـلِ تِرَ اكِهَا [1] *

وكما تَقول : امهله ، كذلك تقول : رُوَيدهُ ، إلا أنَّ هذا القسمَ إذا كان وَضعه وضعَ الفعلِ استعماليّاً حتَّى لحق بالوَضعى كعليكَ ودونَكَ [2] وإليك فإنَّ الوَجهين فيه جائِزَانِ فتقولُ : عَليكَهُ وعَلَيْكَ إِيَّاهُ ، ودُوْنَكَهُ ودُوْنَكَ إيَّاهُ ، نَصَّ على ذلك [3] سيبويه [4] ، وقد جَعَلَ بعضُهم من هذا رويد ، فأجاز رُوَيْدَ إيَّاهُ ، ولم يذكر سيبويه فيه إلاّ الاتصال ، وإنما اعتبرَ فيه سيبويه أنَّه اسمُ فعلٍ بالوضعِ الأولِ كـ " تِرَاك " ، واعتَبَر غيره أنه ليس بالوضعِ الأوَّلِ ، وإنَّما هو من قَبِيْلِ "عَلَيْكَ " و " لَدَيْكَ " ، ألاَ تَرَاهُ يُسْتَعْمَلُ مصدراً نحو : رُوَيْداً زيداً ، وأمَّا ما نابَ عن الفعلِ استعمالاً فذلك المصدر الموصول فيجرى أيضاً مُجرى الفعلِ فى اتِّصالِه الفاعلِ به وَحده ، أو المَفعول به وحَده ، على لفظِ المضافِ إليه ، فإذا

---

(١) نسبه ابن خلف فى لباب الألباب : ١٣١ إلى طفيل بن يزيد الحارثى وهو شاعر جاهلى أخباره فى الخزانة : ٢٥٤/٣ . قال ابن خلف : حن أغارت كنده على نعمه فلحقهم وهو يقول :

تراكها من إبل تراكـــــها أما ترى الموت لدى أوراكـــــها

وقال : ديروى :

دركها من إبل دراكها

وقد أورد سيبويه ما البيت الآخر تتمته فى الكتاب : ١٢٣/١ ، ٣٧/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣٠٧/٢ ، وفى المقتضب : ٣٦٩/٣ .

(٢) فى الأصل دونه .

(٣) فى (أ) على هذا .

(٤) الكتاب : ٣٨٢/١ .

اجتَمَعَا اختير الانفصالُ ، كقولك : أعجبنى إكرامى إيَّاكَ ، وجازَ الاتِّصالُ أيضاً نحو :

* وكَانَ فِرَاقِيها أمَرَّ مِنَ الصبْرِ (١) *

والثَّانى : أن يَختلف لفظُهما بعضَ اختلافٍ ، فإنَّهما إن لم يختلفا لفظاً لم يَزل القُبح اللفظى ، فلابُدَّ من الفَصلِ فقولك : مالُ زيدٍ أعطيته إياه لا يجوز فيه الوَصل ، فلا تقولُ : أعطيتهوه ولا جارية هند أعطيتهاها ، فإذا وُجِدَ الاختلافُ فحينئذٍ يجوزُ ذلك على ما قَال من القلَّةِ ، والاختلاف الذى أشارَ إليه هو أن يكونَ أحدُهما مُذكَّراً والآخر مُؤنَّثاً ، أو أحدهما مُفرداً والثَّانى مثنى أو مجموعاً (٢) نحو : أعطاهوها ، وأعطاهاه وأعطاهماه ، وأعطاهوهم

---

(١) البيت ليحيى بن طالب الحنفى ، قال ياقوت فى معجم البلدان : ٣٢٦/٤ يحيى بن طالب الحنفى ، أحد بنى ذهل بن الدؤل بن حنيفة ، كان مولى لقريش ، وكان شيخاً دينا يقرئ أهل اليمامة ....
قال القصيدة التى منها البيت يتشوق إلى اليمامة فى قصة ذكرها ياقوت عن أبى بكر بن الأنبارى وأول القصيدة التى منها البيت :

أحقا عباد الله أن لست ناظراً ... إلى قرقرى يوماً وأعلامها الغبر
كأن فؤادى كلما مر راكب ... جناح غراب رام نهضاً إلى وكر
أقول لموسى والدموع كأنها ... جداول فاضت من جوانبها تجرى
الأهل لشيخ وابن ستين حجة ... بكى طربا نحو اليمامة من عذر
وزهدنى فى كل خير صنعته ... إلى الناس ما جربت من قلة الشكر
إذا ارتفعت نحو اليمامة رفقة ... دعاك الهوى واهتاج قلبك للذكر
فو احزنى ماذا أجن من الأسى ... ومن مضمر الشوق الدخيل إلى حجرى
تغربت عنها كارها وهجرتها ... (وكان فراقيها أمر من الصبر)

(٢) فى (أ) مجموع .

وأعطاهاهما وأعطاهموهن، وما أشبه ذلك . قال سيبويه (1): فإذا ذكرتَ مفعولين كلاهما غائب قلت : أعطاهوها وأعطاهاه جاز وهو عربيٌّ، ولا عليكَ بأيّهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير فى كلامهم، والكثيرُ فى كلامهم أعطاه إياه ، ثم أنشد قولَ مُغَلَّسِ بن لَقيطٍ الأسَدِيِّ (2) :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفسِى تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

ورَوى غير سيبويه :

* أعضهماها يقرع العَظم نابها *

وحكى الكسائى : (هم) (3) أحْسَنُ النَّاسِ وُجُوهاً وأنْظَرُهُمُوهَا (4) ، ووجه إباحةِ الوَصلِ ما تقدّم من زوالِ بعضِ القُبحِ اللَّفظِيِّ وزَوَالِ إيهامِ التّكرارِ .

وقوله : (وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيْهِ) أتى بقد دالةً على القِلَّةِ ، وهكذا شأنه أن

---

(1) الكتاب : 1/384 .

(2) نقل ابن المستوفى فى إثبات المحصل : 44 ، والبغدادى فى خزانة الأدب : 2/415 عن أبى محمد الأسود الغندجانى الأعرابى فى كتابه : " ضالة الأديب " أن مطما من ولد معبد بن نضله وقد سماه المرزبانى فى معجم الشعراء : 308 مغلسا السعدى ، وأورد قصيدته التى منها هذا البيت . ثم ذكر بعده مغلس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضله بن الاشتر بن حج وأن . وأما مناسبة القصيدة التى منها هذا البيت فهى أن مغلساً له ثلاثة أخوة هم أطيط ومدرك ومره ، وكان أطيط يحبه ويحسن إليه ، ولما مات أظهر الآخران عداوتهما له ، فقال فيهما :

وقد ابقت الأيام بعدك مدركا ومرة والدنيا كثير عتابها

إذا رأيابى غفلة أسدا بها أعادى والأعداء كلبى كلابها

والشاهد فى الإيضاح لابى على : 34 وشرح شواهده لابى برى : 3 ، وأمالى ابن الشجرى : 1/89 وخزانة الأدب : 2/415 .

(3) ساقط من الأصل .

(4) فى (أ) وانظر هموما .

يأتى بها للدّلالة على قلته فى الكلام ، والغَيْبُ مرادفُ للغيبة . يقال : غابَ عنه غيباً وغَيْبَةً وغُيُوباً ومَغِيْباً ، وحكى عن الّلحْيَانِىّ (١) أيضاً غِيابةً وغِياباً بالكسر وغِيْبَةً بالكسر أيضاً ، فأراد وقد تُبِيح الغيبةَ فيه وصلاً و"ما " فى قوله /: " مَعَ اختِلاَفِ مَا " صفةُ أريد بها الايهام ، فالعرب/١٤٢ تَضعها لايهامها مواضعَ الإيهام كقولِ العَرَبِ(٢) : " لأمْرٍ ما جَدَعَ قَصِيْرُ أنْفَهُ وأنشد سيبويه (٣) :

عَزَمْتُ عَلَى إقَامَةِ ذِىْ صَبَاحٍ لأمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ

أىْ : لأمرٍ عَظِيْمٍ ، وعلى هذا النّحو استعملها النّاظم ، كأنه قال : مع اختلاف ، أىُّ اختلاف (كان) (٤) ، ثم قال : (وَنَحْو ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرْضُ ... إلى آخره) ، أرادَ إنَّ الضّرورة اقتَضَتْ تَسويغَ انفِصَالِ ما لا يَجوزُ انفصاله ، نحو (ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرْضُ) فإنَّ الواجب أن يقال : ضمنتهم ، كما يقال : ضَربهم زيد وهو الذى أشارَ

---

(١) اللحيانى :
على بن حازم ، وقيل : ابن المبارك أبو الحسن اللحيانى ، لغوى أخبارى له كتاب فى النوادر . من تلاميذ ابى عمرو الشيبانى والأصمعى وغيرهما . أخباره فى إنباه الرواة : ٢٥٥/٢ ومعجم الأدباء : ١٠٦/١٤ ، وبغية الوعاة :٣/١٨٥ .

(٢) المثل فى مجمع الأمثال : ١٢١/٣ .

(٣) البيت فى الكتاب : ١١٦/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣٨٨/١ ، وشرحها لابن خلف: ١٢٩/١ ، قال ابن خلف : وأنشد لأنس بن مدركة الخثعمى ، وقال الجاحظ : هو إياس بن مدركه الحنفى ، وصحيح البغدادى فى الخزانة : ٤٧٦/١ منا ذهب إليه ابن خلف وأنس هذا شاعر جاهلى أدرك الإسلام فأسلم وأقام بالكوفة ، وجاهد مع على رضى الله عنه فقتل معه ، أخباره فى الشعر والشعراء : ٣٧٥/١ ، والإصابة : ٧٣/١ .
والبيت أيضاً فى الخصائص : ٣٢/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٨٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٣ .

(٤) فى هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

إليه أولاً فى قوله : (وَفِى اَخْتِيَارٍ لا يَجِئْ الـمُنْفَصِلْ ..) إلى آخره ، وقد مَّر الاستشهادُ [1] عليه ، وكان الأوَلى أن يأتىَ بهذا المعـــنى فى ذلك المَوضع ، لا ها هنا ، والذى أشـــارَ إليه بقـولـــه : (ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرْضُ) هو بَيْتٌ[2] للفَرَزْدَقِ اقْتُطِعَ منه مُوْضِعُ الشَّاهِدِ وهو قَوْلُهُ [3] :

بِالَباعِثِ الوَارِثِ الأمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأرْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِيْرِ

والضَّرورة : مُبتدأ خَبَرُهُ اقتَضَت ونَحو : مفعول به قد تَقَدَّم على المبتدأ والقاعدة فى هذه المَسألة أنَّ المعمولَ لا يَتَقَدَّمُ إلا حيثُ يَصحُّ تقدُّم العامل وَتقدم العامِلِ هنا لا يَصِحُّ لأنَّه يُوهِمُ فاعلية المبتدأ ، وقد قال فى باب المبتدأ حين نصَّ على مَنع التَّقديم : (كَذَا إذَا مَا الفِعلُ كَانَ الخَبَرا) فإذاً القِيَاسُ منع هذا التَّقـــديم على ما قَالُوا إلا أن يكـونَ نحو : مبتدأ حُذِفَ الضَّمير العائد عليه ، وهذا الوَجه ضَعْيِفُ ، وقد نَازَعَ المُؤَلِّفَ فى صِحَّةِ تلك القاعدة وخـالَفَها فى بعضِ المواضـعِ فى " شَرْحِ التَّسهيل " فلعلَّ هذا جارٍ على إجازته التَّقديم والله أعلمُ .

---

(١) فى (أ) الاستثناء .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) تقدم ذكره .

ثم قال (١) :

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُوْنُ وِقَايَةٍ وَلَيْسي قَدْ نُظِمْ

لمَّا أتَّم الكلامَ على الضَّمائر وأحكامِها وألفاظِها شَرَحَ فى فصلٍ يتعلقُ بها وذلك الكلامُ على نونِ الوقايةِ وهى النُّون الَّلاحِقَة آخر الكلمةِ ، وقبل ياءِ المُتكلمِ لتقَيها من الكَسرِ لكونِها من جنسٍ ما لا يَدخُله الكَسرُ أو لشبهها بما هو كذك وأصلُ ذلك للفعلِ ، وذلك أنَّهم حَرَسُوا أواخرَ الأفعالِ من دخولِ كسرةٍ عليها لازمةٍ لتَبَاعُدِ الأفعالِ من الجرِّ والكَسرةِ لفظُها لفظُ الجَرِّ ؛ لأنَّ ياءَ المُتَكَلِّمِ يُكَسِّر لها ما قَبْلَهَا إذا كانَ مما يتحرَّكُ ، فلما كَرِهُوا كسرَ الفعلِ وأثروا سلامةَ لفظِهِ أدخلوا نوناً يقع الكسرُ عليها نَحو : ضَرَبَنى ويَضربنى ، (وأدخلوها) (٢) أيضاً فى المُعتلّ نحوَ : أعطَانى ويَخشانِى ويَدعونِى ونحوه ، وإن كان لا يتحرك حملاً للمعتلِّ على الصَّحيحِ ، ولأنَّه كان يلزمُ فى يَدعونى قلبُ الواو ياءً كهذه عشرىَّ فى إضافة العشرين للياءِ . والدَّليلُ على أنَّ لَحَاقَها لذلك قولهم : الضَّاربى ، فلم يَزيدوا النُّون ، فإن قيلَ ، فأنت تقولُ : اضرب الرجل فيدخل الكسُر الفعلَ " قيلَ : هذا ليس من الكَسرِ الذى يَختص بالأسماءِ كالجرِّ وإنَّما هو لالتقاء السَّاكنين ، فلم يكن ذلك مما يتوقَّى منه ، لما لم يكن مختَّصاً ، هذا معنى ما عُلِّل به سيبويه وغَيره ، وقد علل ابن مالكٍ فى " شرح التَّسهيل " هذه التَّسمية بمعنى آخر فخذه من هنالك (٣) .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل ولدخولها .

(٣) شرح التسهيل : ١٤٨/١ .

فقوله : (وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ) إلى آخره ، أراد أنه //١٤٣ يجب الإتيان بنون تُسمى نون الوِقاية مع الفعلِ المُتَّصل به " يا النَّفس"، وذلك ما بين الفعل والياء ، وياءُ النَّفس هى الياءُ الدَّالة على النَّفس ، أى التى هى ضَمير المُتَكَلِّم ، وأراد ياء النَّفس بالمدِّ لكنه قَصَرَ ضرورةً ، ولأنَّهُ حكِىَ شَرِبْتَ مَا يا هذا .

وقوله : (مَعَ الفِعْلِ) يعنى أنَّ هذا اللُّزوم إنَّما هو مع الفعلِ لا مع غَيره ، فإن لحقت غير الفعل فليس ذلك إلاَّ على الجوازِ دون اللُّزوم ، وبالسماع دون القياس ، فإذاً احترازه من الاسم والحرف ، أمَّا الاسم فلأنَّ الكَسرَ أصلٌ فيه فلا يَحتاج إلى نونِ الوِقايةِ ، أن تلحقهَ ، فإن لحقته فَسماعًا لا قياساً ، ولحاقها الأسماء إما لشبهها بالحُروف التى تلَحقها النُّون ، وإمَّا لشبهها بالفعلِ ، فشبه الحرف سيذكره وشبه الفعل (١) اسمُ الفاعلِ قُرِئ فى غير السَّبع (٢) : ﴿ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونِ ﴾ بإسكان الطَّاء وكسرالنُّون ، وهى رواية أبى عَمرو ، وقراءة ابن عبَّاسٍ وابن مُحيصن ، وعمَّار بن أبى عمَّار .

وأمَّا الحَرفُ فلأنَّ الكسرَ مما يَدخُلُه على الجُملة ، فالأصل فيه عدمُ الاحتياجِ إلى النُّون إلاَّ أنَّه أشبه الفِعلَ منه بعضُ أنواعِه ، فلحقته النُّون بمقتضى الشَّبه لا بالأصلِ ، وعلى الجَوازِ فى الغالبِ لا على اللُّزومِ ، وسيذكر ذلك ، فلأجلِ هذا كلِّه قَيَّدَ لحاقها للفعل باللزوم حين قال : " مع الفعل التُزِمْ " فالحاصل أنَّ نونَ الوقايةِ تلحقُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ على الجُملة فقدَّم الكلامَ على الفعلِ الذى هو الأصل .

(١) فى (أ) الحرف .

(٢) سورة الصافات : آية : ٤٥ ، والقراءة فى المحتسب : ٢/٢١٩ .

ثم قال : (وَلَيْسِيْ قَدْ نُظِمْ) فَنَبَّهَ على أنَّه قد جاءَ في النَّظم سُقُوطُ نونِ الوقايةِ مع الفعلِ ، قبل ياءِ المتكلِّم ، ومخالفةُ الحكم باللُّزوم ونبَّه على أنَّه إنما جاءَ في الضَّرورة لا في الاختِيَارِ ، لقوله : (قَدْ نُظِم) أي : إنَّما نُظِمَ نَظْمًا ولم يأتِ في النَّثرِ ، وذلك دليلٌ على أنه اضطراريٌّ والذي أشارَ إليه هو ما أنشده السِّيرافي . وقال أَنْشَدَنا أبو بَكر بن دُرَيْدٍ(١) :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيْدِ الطَّيْسِ　　إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي .

ولم يذكروا ذلك في غيرِ هذا البَيت ، ووجهه أنَّ " لَيس " شبيهَةٌ بالحرف لعدم تصرُّفها فعوملت معاملةَ " لَيْتَ " فلم تَلحق النُّون في الشِّعر ، كما لم تَلحق في " ليت " كما سيأتي إثر هذا ، وفي تنبيهه على السَّماع في " ليس " بيانُ أنَّ مُرادهَ بالفعلِ عمومُ الأفعالِ متصرفةً كانت أو غيرَ متصرفةٍ ، فالمتصرفَة نحو : أكرَمني ويُكرمني وأكرمني وغير المُتَصَرِّفة نحو : «عليه رَجُلاً لَيسني » ، وما أَحسَنني وعَساني في نحو ما أَنشده سِيبويه (٢) لِعِمْران بن حِطَّان (٣) :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا　　تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

* * *

---

(١) تقدم ذكره بإنشاد السيرافي عن ابن دريد أيضاً .

(٢) الكتاب : ٣٨٨/١ وشرح أبياته ابن السيرافي : ٢٥٤/١ .

(٣) عمران بن حطان (؟ - ٨٤ هـ)

عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي ، أدرك بعض الصحابة وروى عنهم وكان أول أمره طالبا للعلم والحديث ، من رؤساء الخوارج القعدة وشعرائهم وهو من كبار علمائهم وزهادهم .

أخباره في : المؤتلف والمختلف : ٩١ ، والخزانة : ٤٣٦/٢ . والشاهد في المقتضب : ٧٢/٣ ، والخصائص : ٢٥/٣ ، وإثبات المحصل : ٤٩ ، وخزانة الأدب : ٤٣٥/٢ .

ثم ذكر دخولَ النُّون فى الحَرف فقال :

وَلَيْتَنِى فَشَا ولَيْتِي نَـدَرَا وَمَعْ لَعَلْ اعْكِسَ وَكُنْ مُخَيَّرا

فى البَاقِيَات واضْطِرَاراً خَفَّفا مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

فذكر من ذلك ثمانيةَ أحرفٍ : إنَّ وأخواتها ، ومن حروف الجر : مِنْ وعَنْ . أمَّا إنَّ وأخواتها فقسمها فى هذا الحكم ثلاثة أقسامٍ :

قسمٌ شاعَ فيه لحاقها ونَدَرَ عدمُ لحاقها .

وقسمٌ بالعكس شاعَ فيه عَدَمُ لحاقِها ، ونَدَرَ لحاقها .

وقسمٌ شاعَ فيه الوَجهان / معاً . /١٤٤

وأصلُ هذه الحُروف أن لا تلحقها النُّون مع ياءِ المُتَكلِّم ، إذ ليس الكسر مما يَمتنع من الحُروف على الجُملة ، لكن هذه الحُروف أشبهت الأفعالَ الماضيةَ ، ولذلك عَمِلَت عملَها، فرفعت ونَصبت حَسْب ما ذكره النَّحويون فى بابِ " إنَّ " ، فثبت لها بحقِّ الشبهِ أن عوملت معاملتها فى لحاق النُّون ، ولما كان المشبه لا يقوى قوة المشبه به لم يكن هذا الحُكم لازماً فيها ، بل كان جائزاً على الجملة ، فإن شئت ألحقت النُّون ، وإن شئتَ لم تُلحقها ، وقد يَغلِبُ أحدُ الوَجهين فى بعضِها دونَ الوَجهِ الآخرِ .

فالقسمُ الأولُ : (ليتَ) ، وهو الذى نَبَّهَ عليه بقوله : (وَلَيْتَنِى فَشَا وَلَيْتِى نَدَرَاً) يعنى أنَّ الفاشيَ الشَّهيرَ فى كلامِ العربِ لحاقُ النُّون فى " لَيت "، فتقولُ : ليتنى اشتريت كذا ، ومنه فى القرآن (١) : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَاباً ﴾ و ﴿ يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَاناً خَلِيلاً ﴾ (٢) ، وقد لا

(١) سورة النبأ : آية : ٤٠ .

(٢) سورة الفرقان : آية : ٢٨ .

تلحق فتقول : ليتي فعلتُ كذا ، ومنه قول زَيْدِ الخَيْلِ [1] :

كَمُنْيَةِ جـــابرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِ فُهُ وَ أُتْـلِفُ بَعْضَ مَالِي

ووجه هذا النَّـادر أنَّ الحروفَ أصلُها ألا تلحقها نونُ الوقايةِ ، فجاء على مراعاةِ الأصلِ ، فلم تلحق .

والقسمُ الثَّاني : (لعلَّ) ، وهو الذى أراد بقوله : (وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ) ، ويريد أن " لَعَلَّ " حكمها بعكسِ حكمِ " لَيت " ، وحقيقة العكس تَبديل مفردى القضـية المفروضـة على وجهٍ يصدُقُ ، والمراد هنا عكس الحُكمِ ، لما كان دائرًا بين وجهين ، وذلك قوله في " ليت " : إنَّ عَدَمَ اللحاق فَشَا ، واللَّحاق ندر ، فإذا عكست أنت هذا الحكمَ بالإضافةِ إلى " لَعل " ثبتَ لك أن اللَّحــاقَ فَــشَـا ، وعَـدَم اللَّحـاق نَدَرَ ، وهذا صَـحـيحٌ ، ومـثـالُ الفـاشى : ﴿ لَعَلـى أَبْـلُغَ اَلأَسْــبَابَ ﴾ [2] و ﴿ لَعَلى أطَّلِع ﴾ [3] وهو كثيـرٌ ، ووجه ذلك أنَّ لعلَّ آخرُهُ لامٌ ، واللامُ قريـبةٌ من الـنُّـونِ ، ولذلك تدغم فيها حتى تُبـــدل لاماً ، وذلك قولـــك : مَلَّكَ فى : من لك ، فحذفوا ها هنا النونَ لمكانِ قُربها من اللَّامِ حتى إنَّهما لكالأمثال ، وهم مما يحذفونَها فى هذا البابِ كراهيةَ التَّضعيفِ ، حين

---

(١) زيد الخيل : (؟ - ٩ هـ)

زيد بن مهلهل بن يزيد بن منبه النبهانى الطائى ، من مشاهير فرسان العرب وشجعانها عاش فى الجاهلية ثم أسلم ووفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أخباره فى الإصابة : ٥٥٥/١ ، وإثبات المحصل : ٥٠ ، والخزانة : ٤٤٨ جمع شعره الدكتور نورى حمودى القيس ونشره سنة ١٩٦٨ م .

والبيت فى ديوانه : ٨٧ ، وهو من شواهد الكتاب : ٢٨٦/١ .

شرح أبياته للأعلم الشنتمرى ، وينظر الأعلم . والبيت أيضاً فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ٩٧/١ ورد الأسود الغندجانى عليه فى فرحة الأديب : ١٠٥ ، ونـوادر أبى زيد : ٢٧٩ ، ومجالس ثعلب : ١٢٩ ، والمقتضب : ٢٥٠/١ ، وخزانة الأدب : ٤٤٦/٢ .

(٢) سورة غافر : آية : ٢٦ .

(٣) سورة القصص : آية : ٣٨ .

وافقت مثلها نحو : إنى وكأنى ، فكذلك فيما قَرُبَ من المُضاعفين ، ومثالُ النَّادر ماَ أنشدُوه من قولِ الشَّاعِرِ (١) :

فَقُلْتُ أَعِيْرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أخطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ

ووجهه مراعاة أصلِ الشَّبَهِ بالفعلِ مع عدمِ الالتفاتِ إلى تَقاربِ الحَرفين فى المَخرج ، وقد علَّل فى " شَرحِ التَّسهيل " (٢) عدم اللَّحاقِ وكونه هو الشَّائع فى لعل بوجهٍ آخر ، وما تقدَّم هو تَعليل الخَليل فى المَعنى .

والقِسمُ الثَّالِثُ : وهو الشَّائعُ فيه الَوجهان ، فأنتَ فيه (٣) بالخِيَارِ فى إلحاق النُّون وعدم إلحاقها ، وهو أربعةُ أحرفٍ : " إن " و " أنَّ " و " كأنَّ " و " لكنَّ " ، وإيَاها أرادَ النَّاظمُ بقوله : (وَكُنْ مُخَيَّراً فِى البَاقِيَاتِ) أى : فى الأحرفِ البَاقِيَاتِ ، يريد من باب " إن " ، ودَلَّ على أنَّ الباقيات من بابِ إنَّ ذكره " لَيت " و " لَعل " فى القسمين الأولين (٤) ، فعلُم أنَّ ثالثَ الأقسامِ مختصٌّ أيضاً بباب "َليت " و "َلعل " ، فمثالُ لحاقِها قول اللَّه تعالى (٥) ﴿إِنَّنِى لَكُمْ [مِنْهُ] (٦) نَذيرٌ وبشيرٌ﴾ وَأنشدَ ابنُ جِنِّى عن قُطرب لمُهلهل (٧) :

(١) البيت فى اللسان : (قدم) قال : وأنشد الفراء . والعينى : ٣٥٠/١ والأشمونى : ١٢٤/١ ، والهمع : ٦٤/١ ، ولم أجد من نسبه .

(٢) شرح التسهيل : ١٥٠/١ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) الأول .

(٥) سورة هود : آية : ٢ .

(٦) ساقط من الأصل .

(٧) سر صناعة الإعراب : ٥٥٠/١ .

زَعَمُوا أَنَّنِي ذَهَلْتُ وَليتِي   أَسْتَطِيعُ الغَدَاةَ عَنْهَا ذُهُولا

وقولُ الآخرِ (1) : /   /١٤٥

* وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ (2) *

ومثال عدم لحاقها فى القرآن : ﴿ إِنِّى آمَنْتُ بِرِبِّكم ﴾ (3) ، ﴿ ولكنِّى أَرَاكُمْ قَوْماً تجهلُونَ ﴾ (4) ، وأنشد سيبويه (5) :

وإنِّى إذا مَلَّت رِكَابى مَنَاخَها   فإِنِّى على حَظِّى من الأمرِ جائحُ

وقال امرؤُ القيس (6) :

كَأَنِّىَ لَم أَركَب جَوَاداً لِلَذَّةٍ   وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذاتَ خِلْخَال

---

(1) فى (أ) وقال .

(2) البيت بتمامه :

يلومونني فى حب ليلى عواذلى   ولكننى من حبها لعميد

مجهول القائل ، وهو فى معانى القرآن : ٤٦٥/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٨ ، ٦٤ ، ٦٩ ، والخزانة : ٣٤٣/٤ .

(3) سورة يس : آية : ٢٥ .

(4) سورة الأحقاف : آية : ٢٣ .

(5) الكتاب : ٤٦٧/١ ، وقبله فى الكتاب :

وعلمى بأسدام المياه ولم تزل   قلائص تخدى فى طريق طلائح

وإنى إذا ملت ركابى مناخها   فإنى على حظى من الأمر جامح

والبيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلانى ، ديوانه : ٤٥ ، والرواية فيه وترتيب الأبيات هكذا

نبا ما نبا عنى من الدهر ما جدا   أكارم من أخيته وأسامح

وانى اذا ملت ركابى مناخها   ركبت ولم تعجز عليَّ المنادح

وانى اذا ضنَّ الرفود برفده   لمختبط من تالد المال جازح

وعاودت اسلام المياه ولم تزل   قلائص تحتى من طريق طلائح

والشاهد : فى كتاب الكامل : ٤٢/٤ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى : ١١٦/٢ .

(6) ديوان امرئ القيس : ٣٥ ، والتصريح : ١١٢/١ وهو من قصيدته التى أولها :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى   وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

وذلك شهير فى الكلام . ووجه لحاقها قوَّةُ الشبهِ بالفعلِ [1] ، كما مرَّ ، ووجه سقوطها كراهية التضعيف لاجتماع النُّونين ، ثم ذكر لحاق النون [2] لـمِنْ وعَـنْ فقال : (واضْطِراراً خَفّفا مِنّى وعَنّى) إلى آخره ، يعنى أنَّ بعضَ من تقدم من العربِ اضطرَّ فى الشّعرِ فخفف نون " منى " و " عنى " وذلك التّخفيف عبارة عن عدم لحاقهما النون الوقائية وأشار بذلك إلى قولِ مَن قَال [3] :

أيُّها السَّائِلُ عَنْهم وعَنِي لَستُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

وقد استلزم كلامه وحكايته أنَّ عدمَ إلحاقِ النُّون [4] لها ، ضرورة ، أن يكون الإلحاق لهما هو اللازم فى الكلام والذى لا يعدل عنه إلى غيره ، وهذا هو المقصود من كلامه لا الإخبار عما جاء ضرورةً ، لأنَّ حكايَتَه للضرورات ليست إلا بحكم التّبع ؛ لأنَّ قصدَ النَّحوى القياسُ ، ولكنه أتى بالعبارة على غير الأسلوبِ المقصودِ ، اتّكالاً على فهمِ المعنى ، وإنَّما ألحقوها هذين الحَرفين لأنهم اعتزموا على تَسكين أواخرهما ، ولم يُريدوا أن يحركوهما لأنَّ أصلَهما السُّكون ، بخلاف غيرهما من حروف الجر نحو : بى ولى ، فلم يكن بدٌّ من الإتيان بحرفٍ قبل ياءِ الإضافةِ يتحرك بالكسر ، فجاؤا بالنُّون لأن من شأنها أن يؤتى بها فى هذا الموضع ، أعنى قبل ياء [5] المتكلِّم ، فلم تخرج عن موضعها حين وَقَتِ الحرفَ من الكسرِ ، ولو أنهم أتَوا بغيرِ النُّون مع الحرفِ لكان موضوعاً غير موضعه ، فكانت النُّون أولى بذلك ، ولئلا تشبه الحروف

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) بمن .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) .

الأسماءَ بعدم لحاقِ النُّون نحو : يدٍ وهَنٍ وما أشبه ذلك ، وإلى هذا المعنى أشار الخَليل فى التَّعليل . فإن قيل : فأنت ترى من الحروف ما هو ساكنُ الآخرِ سكوناً لازماً ، ولا تلحقه النُّون كعلى وإلى ، فقد أجاب الخَليــل عن هذا بأن ياءَ الإضافةِ لا سـبيلَ لهاعلى الألفِ ولا على الياءِ المكسور ما قبلها فى التَّحرك ، وإنما تَتَحَرَّكُ الياءُ نحو علي وإلي ، وكذا أيضاً ما كان نحو فى ، فلما كان كذلك لم يحتاجوا إلى النُّون ، بخلافِ ما يتحرك ، إذ لو أضفت إلى الياءِ الكافَ الجارةَ لقلت : ما أنت كي ؛ لأنَّها متحركة كأواخر الأسماءِ وجارة كالأسماءِ .

* * *

ثم ذَكَرَ لَحَاقَ النُّون الأسماء فقال :

وَ فِى لَدُنِّى لَدُنِى قَلَّ وَ فِى   قَدْنِى وَ قَطْنِى الحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِى

يعنى أن تَخفيفَ نونِ " لدنِّى " وهو عدمُ إلحاقها نون الوقاية قليلٌ ، فيلزم عليه أن يكونَ لحاقها هو الكثيرُ ، وقد قُرِئَ قوله تعالى (١) : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا ﴾ بالوجهين (٢) ، فالتَّشديدُ الذي هو الكثيرُ قرأ به من الأئمةِ السَّبعةِ من عدا نافعاً وعاصماً من روايةِ أبى بكرٍ عنه ، والتَّخفيفُ الذى هو القَليلُ قرأ به نافعٌ وأبو بكرٍ . وقوله : (قَلَّ) دليلٌ على أن هذا جائزٌ عندَه فى الكلامِ ، لا مُختصٌّ بالشِّعرِ ، وهذا دأبه فى هذا / النَّظم إنَّما يعبر بلفظ القِلَّة عما جاءَ فى النَّثرِ ، وهو ثابت/١٤٦ بقراءة نافعٍ وأبى بكرٍ ، ونبَّه بذلك على مُخالفة ظاهرِ كلامِ سيبويه . قال فى " شَرحِ التَّسهيلِ " (٣)

(١) سورة الكهف : آية : ٧٦ .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٣٩٦ .

(٣) شرح التسهيل : ١٤٩/١ .

وزَعم سيبويهِ أنَّ عدمَ لحاقِها من الضَّرورات ، وليس كذلك ، بل هو جائزٌ فى الكلامِ الفَصِيحِ ، ثم حكى القِراءَةَ ووجهَ لحاقَ النُّون فى " لَدُنِى " أنَّها عُوملت معاملةَ " مِنْ " و " عَنْ " لأنَّها شَبيهةٌ بهما، ووضعها على ذلك ، فاعتَزَمُوا على إبقاء تَسكين الآخرِ فيها كما فَعَلُوا فى " مِن " و " عَن " ، وكذلك الحُكم عندهم فى " قَطنى وقَدنى " ، بخلافِ ما آخره متحركٌ من الأسماءِ غير المتمكنة نحو : " لَدُ " و " مَعَ " ، فإنَّهم يجرونه مُجرى يَدٍ ، فكما يقولون : [(١] يدى فكذلك يقولون [١)] لدى ومعى ، قال سيبويه [(٢)] : « وأمَّا " قَط " (وعَن) [(٣)] وَ لُدن فإنَّهن يتباعدن من الأسماء ، ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المُتمكنة ، وهو السُّكون ، وإنما يدخل ذلك الفعل نحو : خُذ وزِن وزُر ، فضارعت الفعل وما لا يجرُّ أبداً ، وهو ما أشبه الفعلَ ، فأجريت مُجراه ولم يُحركوه » .

وأمَّا التَّخفيفُ فى لَدُنى فَعَلَى وجهين : إمَّا على أنَّهم أجروه على الأصل من الاسميةِ ، فلم يُلحقوا النُّون وعاملُوا " لَدُنِى " معاملةَ عَضُدِى. قالوا : وإلى نحو هذا أشارَ أبو إسحاق الزَّجاج [(٤)] . وإمَّا على أنَّهم حذفوا النُّون كراهيةَ التَّضعيف على حدِّ حذفها من [قوله تَعالى] [(٥)] : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ ﴾ [(٦)] ونحوه وإلى هذا ذَهَبَ المُبَرِّدُ ، ثم قال : (وَفِى قَدْنِى وَ قَطْنِى الحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِى) يريدُ : أنَّ الحذفَ فى قدنى وقَطنى قد يأتى أيضاً ، وهو حذفُ نون

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٢٨٧/١ .

(٣) زيادة من لكتاب .

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٢١/٧ ، قال : وأمَّا إسكانهم دَالُ " لدن " فاسكنوها كما يقولون فى عَضُدٍ عَضْدٌ فيحذفون الضمة .

(٥) فى النسخ قولهم .

(٦) سورة الحجر : آية : ٥٤ .

الوقايَةِ وإتيانه بـ " قَـد " و " يَـفى " إشعارٌ بأنَّـه مسموعٌ فى الكلامِ ، بل قد يَكْـثُر كَـثرةً مـا ، إذ مـعنى يَـفى يكْـثُر ، أىْ : إنه قـد يكـثُـرُ فى السَّـمـاع فـلا يكون مـعدوداً فى الشّـواذ ، ولا فى الضَّرائِرِ ، وهذا تَنكِيتٌ منه على سِيبويه ، ومن قـالَ بـقَوله : إنّ عدمَ الُلحَاقِ يَخْتَصُّ بالشّـعرِ . قال سِيْبويه (١) : وقَد جاء فى الشّعر : " قدى " وأَنْشَدَ (٢) :

* قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى *

فَجَمَعَ بينَ الَحذفِ والإثباتِ ، ثم لـمَّا اضطرَّ شبَّهه بحسبِى وهَنِى ، لأنَّ ما بعَدهَنِ وحَسْبُ مجرورٌ ، كما أنَّ ما بعد " قَد " مجرورٌ ، فجعلوا علامةَ الإضمارِ فيهما سواءً ، كما قال : ليتى ، حيث اضطرَّ ، وقد استشهد ابن مالكٍ علي عدم اخـتـصـاصه بالشّعر بما روى فى الحديث من قَوله (٣) : قَـطِ قَـطِ بعـزَّتِكَ وكَـرَمِكَ ، ويروى بسكون الطَّاء وبكسـرها مع اليـاء وبدونـهـا وقطنى بالنُّون ، ومما لحقت فيه ما أ نشده الـمُبَرِّدُ وغيره (٤) :

امْتَلأَ الحَوْضُ وَ قَالَ قَطْنِي مَهلاً رُوَيْداً قَدْ مَلأْتُ بَطْنِي

---

(١) الكتاب : ٣٨٧/١ ، وشرحه للسيرافى : ١٥٠/٣ .

(٢) البيت لأبى نخيلة .

ويروى لحُميدِ الأرقط و " الخُبَيْبَيْنِ " يُروى على التَّثنية وعلى الجَمع ، والبيت فى نوادر أبى زيد : (٢٠٥) ، والمحتسب : ٢٢٣/٢ ، واللآلى للبكرى : ٦٩٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٤/١ ، والخزانة : ٤٤٩/٢ .

والخبيبان هما : عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب (المزهر : ١٨٦/٢) .

(٣) مسند الإمام أحمد : ٢٣٤/٣ . والحديث أخرجه البخاري في كتابي الأيمان والتوحيد وأحال ابن حجر على روايات قط على سورة (ق) . انظر فتح الباري : ٥٩٥/٨ .

(٤) أنشده المبرد فى الكامل : ٩١/٢ ، ولم أجد من نسبه إلى قائله وهو فى اصلاح المنطق : ٥٧ ، ٣٤٢ ، ومجالس ثعلب : ١٥٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣١٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣١/ ، والخزانة : ٣٦١/١ .

ويُقال : وفى الشّئ وُفِيًا على فُعُولٍ : إذا تَمَّ وَكثُر . هذا تمامُ الكلامِ على هذا الفَصل ، ثمَّ يتعلق بكلامِهِ فيه مسائل :

إحداهَا : أنَّه لما أطلقَ القولَ فى لزومِ النُّونِ للفعلِ ولم يستثن سوى "ليسى" ، دلَّ ذلك من مذهبه على ثُبُوتِ أمرين :

أحدهما : كونُ الأفعالِ غيرُ المتصرفةِ داخلةً فى الحكمِ بلزومِ النُّون، وقد تقدَّم ، ومن ذلك فعل التَّعجُّبِ نحو : ما أكرَمنى وما أحسننى ، وهذا مذهَب البصريين [(١)] ، وحكى أبو سَعِيْدٍ السِّيرافى [(٢)] عن الكُوفيين أنَّهم ذَ كَرُوا فيه إسقاطَ النُّون فيقولون : ما أكرمى وما أحسنى . قال : ولست أدرى أعن العربِ حكوه أم قَاسوه / على مذهبهم فى أفعل [(٣)] ؟ يعنى من كونها اسماً ، أو أصلها الاسمُ ، والأسماءُ ليس من شَأنها أن تَلحقها النُّون ، بخلافِ الأفعالِ . ١٤٧/

والثانى : أن ما جاءَ من نحوِ قوله تَعالى - [(٤)] : ﴿ أَتُحَاجُّونى فِى اللَّهِ ﴾ وقَوله [(٥)] : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ ﴾ ، وقوله : [(٦)] ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِىَ الَّذِيْنَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونِ فِيهِمْ ﴾ . وقالَ الشَّاعِر[(٧)] :

---

(١) الإنصاف : ١/١٢٦ .

(٢) شرح الكتاب : ٣/١٥١ ، قال : " لأنه اسم عندهم فى الأصل " .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٨٠ . وهي قراءة نافع وابن عامر . وانظر الإقناع : ٢/٦٤٠ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ .

(٦) سورة النحل : آية : ٢٧ . وهي قراءة نافع . انظر الإقناع : ٢/٦٨٢ .

(٧) هو أبو حية النميرى ، ديوانه : ١٧٧ ، والبيت فى الكامل :
والمقتضب : ٤/٢٧٥ ، والخصاص : ١/٣٤٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٣٦٢ ، وشرح ابن يعيش : ٢/١٠ ، والخزانة : ٢/١١٨ .

أَبِا لِمَوتِ الَّذِى لابُدَّ أَنِّى مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِينِى

وغيرِ ذلك هو ما حُذفت فيه إحدى النُّونين للاستثقال ، إذْ أصلُه : "أتحاجُّونَنِي " و " تُبَشِّرُونَنِي و (١ تُشَاقُّونَنِي " و " تُخَوِّفِينَنِي ١) وهو كثيرٌ فى الكلامِ ، فإنَّ نونَ الوقاية هى الباقية ، وحذفت نُون الرَّفع ، كما حذفت مع نون التَّوكيد فى نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ (٢) ، على مذهبِ النَّاظمِ ، وهذا مذْهب سيبويهِ ، وكذلك يقْتضى أن تكونَ هى الباقية فيما أنشدَه سِيبويه (٣) من قولِ عَمْرِو بن مَعْدِى كَرِبَ (٤) :

تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا َفلينِى

أصلُ الكلمةِ : " فَلَيْنَنِي ، فَحَذَفَ الأولى فى رأى سيبويه ، وهو مرتَضَى المؤلِّف فى " التَّسهيل " (٥) إذ قال : وهى الباقية فى " فَلينى " لا الأولى وفاقًا لسيبويه ، وَوَجَّهَ ذلك فى " الشرح " (٦) بأنَّهم حافظوا على بَقائِها مطلقاً لما كان للفعل بها صونٌ ووقايةٌ .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٨٦ .

(٣) الكتاب : ١٥٤/١ وعليه شرح الأعلم ، وانظر الرد على الأعلم فى الفصول والجمل لابن هشام اللخمى : ٤٤ ، ٤٥ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى : ٣٠٤/٢ ، ٣٧٣ .

(٤) عمرو بن معدى كرب (؟ - ٢١ هـ) .
شاعر فارسى من فرسان العرب فى الجاهلية ، أدرك الإسلام وأسلم وجاهد حتى استشهد يوم القادسية ، أخباره فى : الشعر والشعراء : ٣٧٢/١ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٨ ، والشاهد فى : شرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٣ ، وشرح التسهيل : ١٥٤/١ ، والخزانة : ٤٤٥/٢ .

(٥) التسهيل :

(٦) شرح التسهيل : ١٥٤/١ .

والثانيةُ : أن النُّدور الذى ذكر فى قوله : (ولَيْتى نَدَرا) يحتملُ أن يريدَ به [1] أنَّه جاءَ فى الكلامِ نادرًا، ويَحتمل أن [2] يريدَ به [3] (أنـهَ) [4] جاءَ فى الشِّعرِ خاصةً ، لكنه لا يسوغُ حمله على أنه جاءَ فى الكلامِ ، لأنهُ قد نَفى ذلك فى " شَرح التَّسهيل " ، وجعل ليسى نظير ليتى ، فى اختصاصه بالنَّظم . وقال سيبويه [5] : وقد قالت الشُّعراء : ليتى إذا اضطرُّوا ، كأنَّهم شبهوه بالاسم حيث قالوا [6] : الضَّاربى ، وهو منصوبٌ ، وإذا كان كذلك تعين به [7] أن النُّدور الذى أراد فيه هو المختص بالشِّعر ، إلا أنه يعارضه فى هذا التَّنزيل من كلامه قوله : (وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ) فَذَكَر أنَّ لَحَاقَ النُّون فى لَعلَّ نادرٌ ، كُندور عدمِ اللَّحاق فى " لَيْتَ " وقد ثَبَتَ أن نُدُوَر ليتى يختصُّ بالشِّعرِ ، فاقتضى أنَّ ندور لعلَّنى كذلك ، وهذا الاقتضاء غير موافقٍ لظاهرِ النَّقـلِ ، لأنهُ قد أشار فى "شرح التَّسهيل " إلى عدمِ اختِصاصه بالشِّعرِ ، وهو ظاهرُ " التَّسهيل " أيضاً ، وهو أيضاً ظاهرُ كلامِ سِيبويه حيثُ قالَ [8] : اعلم أنَّ علامةَ المنصوبِ المُتَكَلَّم " نى " وعلامةَ المجرور المُتكلم الياءُ . ألاَ ترى أنَّك تقول : إذا أضمرتَ نفسَك وأنت منصوب ضربنى وقتلنى وإننى ولعلَّنى إلى تَمام المَسألة ، بل هذا الكَلاَم يُدلُّ على كثرةٍ لعلَّنى ، خلاف ما يفُهم من لفظ النُّدور ، فَظهر إذًا أنَّ لفظَ النُّدور فى الموضع وتنزيله مُشكلٌ ، والاعتذارُ عنه أنَّ لفَظ النَّدورِ إنما

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) أنه .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) الكتاب : ٣٨٦/١ .

(٦) فى الأصل " قال " وتصويبه من الكتاب .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) الكتاب : ٣٨٦/١ .

حَملناه على أنّه أراد به ما جاءَ فى الشّعر على جهةِ التّنزيلِ ، لا على جهةِ أنّ اللّفظ يَقتَضيه ، وذلك لأنّ مقتضى لفظِ النّدور أنّه قَليلٌ جدًا خاصةً ، من غير تَعرُّضٍ إلى كونه مختصًا بالشّعرِ ، أو غير مختصٌ ، فإذا حملناه فى " ليت " أنّه أشارَ إلى النّدورِ الشّعرى لم يكن حكماً بأنّ مرادَه فى " لعل " أيضاً أنّه مختصٌ بالشّعرِ ، بل يَصِحُّ أن يُقال أنّه أرادَ نُدوره فى الكَلامِ ، لصلاحية اللّفظِ للمَقصدين / إذْ لايَقْتَضى لفظُ النُّدورِ ١٤٨/ اختصاصاً، فالقصد الأول فى الموضَعين التّنبيه على النُّدورِ ، وهو فى لعلنى وليتنى حاصلٌ على الجُملة ، إذ ليس بكثيرٍ ، ولذلك لم يحفظه فى " لَعَلَّ " فيما علمت مَنْ تأخرَ عن سيبويه إلا فى بيتِ شعرٍ ، وليس كلامُ سيبويه بصريحٍ فى كثرته كما أنّه لم يوجد فى "ليت" إلا فى الشّعر ، وإذا كان كذلك لم يكن فى كلامِه إشكالٌ .

والثّالثةُ : أنّ لفظَ التّخفيف فى قوله : (واضطرارًا خَفّفا) يعنى أن النُّون لحقت ، ثم حذفت بعد ذلك تخفيفًا للضّرورة ، وهذا أحدُ الاحتمالين فى المَسألة ، ويَحتَمِلُ أن يكونوا لم يلحقوها البَتّةَ ، بل أتوا بمن " و " عن " عند الإضافةِ إلى اليَاءِ على الأصلِ ، من عدم اللّحاق فلو أخبر أنّ بعضَ من سَلَفَ لم يُلحق النون فى " من " و " عن " اضطراراً لصحّ ولا سيّما والموضعُ موضعُ ضرورة ، فهو أولى ألاّيُعتبر فيه قصد التّخفيفِ لكنّه نَبّهَ على أصلٍ ينبغى التّنَبُّه له ، وهو أنّ ما لَزِمَ فيه من كلامِ العربِ حكمٌ من الأحكامِ أو غَلَب فيه أو كثر ، فدعوى أصالةِ ذلك الحكمِ لذلك المَحلّ صَحيحةٌ ، بناءً على أنّ الكثرةَ لها الأصالة ، وينبنى على ذلك أنّ الحكمَ إذا تَخَلّفَ عن ذلك المَحلّ بعد ما ثَبَتَ له فى القِيَاسِ لعلّةٍ أوجبت تَخَلُّفَه ، فهو لم يَتخَلّف إلاّ بعدَ دُخوله ، أو تَقدير دُخولِه كما

تَقول فى الأسماءِ أنَّ أصلها الإعرابُ ، وما تَخلَّف عنه الحُكم بالإعراب لِعِلةٍ (١) فخارجٌ عن الحُكم عليه بالإعرابِ ، لكن بعدَ الحُكم باستحقاقه إيَّاه فكأنَّه أعرب أولاً ، ثم أُخرج عن الإعراب إلى البِناءِ لموجبِ البِناءِ ، وعلى ذلك انبَنت مسألة سيبويه فى الوقف على النـــونِ الخفيــفةِ فى فعلِ الاثنـــين والجميع ، إذْ زَعَم أنَّك تقولُ : هل تضربون ؟ وهل تضربان ؟ وهو مشكلٌ فى فعل الاثنين ، لأنَّـه لا يقول بلحاقِ النُّون الخَفيفة فى فعل الاثنين ، فكيفَ يفرض مسألة لا يقول بها ؟! ولا يصحّ أن يفرضها على مذهبِ يُونس ، لأنهُ إنَّما يقف عليها . هل تضربا دون نون (٢) ، فوجه هذا ما تقدَّم من أنَّ النُّونَ الخَفيفةَ على مذهب سيبويه كأنَّها لَحَقت ثم حُذفت ، لعلّةِ التقاءِ الساكنين ، وإلاَّ فلو لم يقــدر لحاقها وُجوداً لما ساغَ له فرض المَسألة ، فلابدَّ فى صحتها من هذا التقدير ، وكذلك مسألتنا ، لَمّا كان لَحاقُ النُّون " لِمنْ " و " عنْ " حكماً لازماً بالاستِقراءِ صارا كأن النون لاحقةٌ لهما وجوداً ، فلذلك عد النَّاظمُ عَدَم لحاقها لهما تَخفيفاً ، وأيضاً فَعلَّةُ عدمِ لحاقِها إنَّما هو استِثقال التَّضعيف ، والتَّضعيفُ إنَّما يستثقل عندَ وجوده حقيقةً أو توهُّماً فإذًا التَّخفيف ثانٍ عن التَّضعيف حَقيقةً أو توهماً ، وهو معنى التَّخفيفِ الذى ذكر ، وعلى هذا أيضاً يحسن إتيان النَّاظم بلفظِ الحذفِ فى قوله : (الحَذْف ... قد يَفى) لأنَّ الحذفَ إنَّما يكون بعد الإثباتِ ، فنبه على أن لحاق النُّون فيها هو الأصل وأنَّ عدمَ لحاقِها حذفٌ فى المَعنى القياسِيّ ، وهذه قاعدةٌ صحيحةٌ ناشئةٌ عن أصلٍ عَرَبىّ نَبَّهَنَا عليه شَيْخُنَا القاضى أبو القاسم الحَسَنِى - رحمه الله - وهو أن يُقالَ : ما تَخَلَّفَ من الحُكم لمانعٍ ، هل يُقدر

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) دون هذا .

تَخلفه بعدَ ثُبوته ، إذ لا يَتَحَقَّقُ المانع إلا كَذلك ، أم يقدر المانع أولاً فلا يثبت الحكم / ابتداءً . ١٤٩/

فإن قُلتَ : إنّما هذا حيثُ تُوجد علّة التَّخلُّفِ ، ومَسألتنا من باب ما تَخَلَّف الحكمُ فيه للضرورة لا لغيرِ ذلك ، فقد تَخلّفَ الحكمُ دونَ علةٍ فزال اعتبارُ أصلِ القاعدة هنا .

فإن قيلَ : هذا السؤالُ لا ينهضُ ، فإنَّ القاعدَة أنَّ العربَ لا يضطرون لِشَئٍ إلا وهم يحاولون به وَجْهاً ، وقد نبّه على ذلك الناظم حيث أتى بلفظِ التَّخفيف المُشعر بوجودِ الثِّقل فى المخُفف ، وأنَّ الحذفَ لأجلِه ولو سلِّمَ أن لا علّة ، فنفس الاضطرار من أقوى العِلَلِ ، وهذا ظاهرٌ وبالله التوفيق .

والرَّابعةُ : أنَّ الناظِمَ ذكرَ منَ (١) الأسماءِ التى تَلْحَقُها النُّون بَعضًا وتَركَ بَعْضاً ، إذْ من الأسماءِ ما لحقته فى الشّعْر وفى الكلامِ ، ولم يتعرض له ، فمن ذلك اسمُ الفاعل قد لحقته سماعاً ومنه القراءة (٢) المُتَقَدِّمة : ﴿ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونِ ﴾ وفى الحَديثِ أنَّ النبى صلى الله عليه وسلم قال لليَهُود : " هَلْ أَنْتُم صَادِقُونِى " (٣) وأنْشَد ابنُ جنِّى وغَيْرُه (٤)

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلّ ظَنٍّ ... أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة الصافات : آية : ٥٤ ، وهى قراءة ابن مُحَيْصن .

(٣) فتح البارى : ٢٤٤/١٠ حديث رقم (٥٧٧٧) .

(٤) أنشده ابن جنى فى المحتسب : ٢٢٠/٢ .

والبيت ليزيد بن محرم الحارثى ، أنشده الفراء فى معانى القرآن : ٣٨٦/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٧ ، ١٣٩ ، والمغنى ٣٤٥ ، وشرح أبياته للبغدادى : ٥٦/٦ ، ٣٦٥/٧ ، والعينى : ٣٨٥ .

وابن مالك أنشَد غير ذلك مما لم أقيِّده (١) . ومن ذلك أفعل التَّفضيل ففي الحَديث : " غَير الدَجَّال أخوفني عَلَيكم " والأصل : أخوف خوفي ، أو أخوف تخوفاتي ، فحذف المُضاف ، وحكى سيبويه في أسَماءِ الأفعالِ عليكني وَعليكي ، بل ينبغي أن يكونَ إلحاقُ النون لاسمِ الفعل كالفعلِ من كلِّ وجهٍ فكما تقولُ : تَرَاكها ، كذلك تقول : تَراكني ، وفي رُوَيد رويدني وفي َهلُمَّ الحجازية هلُمَّني ، وكذلك سائر أسماءِ الأفعال المتُعدية ، بل والمَصدر المَوصول نحو : عجبت من ضربكني ، ويَظهر هذا من السيرافي ، وذلك إذا آثرت اتصال الُضمير ولا تقول : من ضربكني ؟ لجريانه مجرى الفعل وللالتِباسِ ، وقد نًّص على جوازِ إلحاق النون في اسمِ الفعلِ مطلقاً المؤلِّف في " شَرح التَّسهيل " ، فالحاصِلُ أنَّ الَناظمَ قَصَّر في المسألةِ من وجهين :

أحَدهما : كونه تَرَكَ مما َتلحقه النون ما هو قياسٌ ، وذكر ما ليس بقياسٍ .

والثَّاني : أنَّه خَصَّ بالذكر مما ليس بقياسٍ بعضاً وتركَ بعضاً لم يدل عليه بإشارةٍ وظاهر هذا تحكم .

والجواب : أن يقالَ : أمَّا الأولُ : فهو واردٌ عليه ، وأمَّا الثاني : فإنَّ الذي َتركَ مما ليس بقياسٍ هو لحاقها اسمَ الفاعلِ وأفعل الَتفضيل وكلاهما لا فائدَة في تنبيهه عليه ، إذْ لا يتعلق به قياسٌ على وجهٍ ، بخلافِ ما ذكر فإنَّ فيه قياساً ، وذلك أنَّ القياسَ يجري في الكلامِ بحسب مسألتنا على وَجهين :

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ١/١٥٢ وأنشد ابن طاهر في تعليقته على كتاب سيبويه :

وليس بمعييني وفي الناس ممتنع صديق إذا أعيا على صديق

وأنشد غيرهما :

وليس الموافيني ليرفد خائبا فإن له أضعاف ما كان أملا

أحدُهما : أنْ يَقيسَ ما لم يُسْمعَ على ما سُمِعَ ، ولا مراءَ فى أنّه مفقودٌ هنا ، إذ لا يجوز لك أن تقيس على " قدنى " و " قطنى " غيرهما .

والثانى : ألاّ تقتصَر فيما سُمِعَ على موضع السّماع ، بل تتكلم به فى غيرِ موضِعه ، كما فى " لَدنى " و " قَطنى " ، فإنك لا تقتصر مثلاً على استعمالهما فى قوله (١) : ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا﴾ ولا فى قوله (٢) :

أَمْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِى

بل تقول للرجل : انتظر الخير من لَدنى وَقطنى ما أعطيتنى ، بخلاف "مُطْلِعُونِ " و " صَادقونى " و " مُسْلِمُنِى " فإنّك لا تقول فى الكلام : الزَّيدون مطلعونى على كَذا ، ولا هم صادقونى فى كَذا ، ولا هم مسلمونى إلى العَدُوِّ كما لا تقول : أطولت القيام ، قياساً على قوله (٣) :

صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدُوْدَ

وما أشَبه ذلك ، بل تَقِفُ بها على موضعِ السّماعِ ، وفرقٌ ما بين المَوضعين مُبَيَّنٌ فى " الأصُولِ " (٤) ، فلما كان لَدنى وقَدنى وقَطنى تُجرى

---

(١) سورة الكهف : آية : ٧٦ .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) البيت بتمامه :

صددت وأطولت الصدود قلما ... وصال على طول الصدود يدوم

وهو للمرار بن سعيد الفقعسى الأسدى ، شعره : ٤٨٠ (شعراء أمويون) ، نجده فى الكتاب : ١٢/١ ، ٤٥٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٠٤/١ ، ورد الأسود عليه فى فرحة الأديب : ٣٦ ، ولباب الألباب لابن خلف : ١٢ ، وهو فى المقتضب : ٨٤/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٤٤/٢ ، والإنصاف : ٩٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٢ ، والخزانة : ٢٨٧/٤ .

(٤) هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبى انظر المقدمة .

مُجرى المَقيس على الجُملةِ / ذكرها دونَ ما لَيس كذلك ، وللنَّاظِمِ من/١٥٠ هذا النَّحو مواضع يُظنّ بها أنَّها شذوذات على الإطلاق لا يَدخلها قياسُ بوجهٍ وشأنها هذا الشَّأن ، وسيأتى التَّنبيه على أشياء منها فى مواضِعها إن شاء الله تَعالى(١)

* * *

---

(١) ساقط من (أ) .

ولمّا أتمّ الكلامَ على ما قصدَ ذِكْرَهُ من أحكامِ الضّمائرِ أخَذَ في نوعٍ آخر من المعارفِ وهو العَلَمُ فقال :

العلـــــم

اسمٌ يُعَيِّنُ الـمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَـــــا
وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلَاحِـــــقِ وَشَدْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِـــقِ

عرَّفَ أولاً بالعلمِ قَبل الكلامِ على أقسامه وأحكامه ليكون الكلامُ على معروفٍ ، وهو الحقُّ الذى يَنبغى ، فذكَر أنَّه اسمٌ يعيِّن المُسمى مطلقاً .

فقوله : (اسمٌ) هو الجِنْسُ الأقربُ ، ولو أتى باللَّفظِ أو بالكلمةِ لكان جِنْسًا بعيدًا ، والإتيانُ بالقريبِ أولى ، فذكر أنَّه من قبيلِ الأسماءِ وأنَّه لا يكونُ فى [1] الأفعالِ ولا فى [2] الحُرُوفِ ، فإن سُمىَ بها صارت إذْ ذاك أسماء ، وصحَّ كونها [3] أعلاماً ، لأنَّها قد خَرَجَتْ عن جنسِ الأفعالِ والحروفِ ، وقوله : (يُعَيِّنُ المُسَمَّىٰ) معناه يُوضحه ويُبينه ، ويُخرجه عن الإبهام بينَ أشخاصِ جنسه ، حتىَّ يصيرَ كالمُشارِ إليه حِسًا أو ذِهْناً ، وخرج بهذا القَيد النَّكراتُ كلُّها كرجلٍ وفرسٍ ، إذ لا تعين مسمياتها ، من حيث إنَّها [4] وضعت لواحدٍ لا بعينه ، فإذاً لا يعترض هذا التَّعريفُ بنحو : شَمْسٍ

(١) فى (أ) من .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) فى (أ) كونه .
(٤) ساقط من (أ) .

وقَمَرٍ ، لأنَّ لفظَ شمس لا يعيِّن مدلوله من حيث الوَضعُ له ، ولكنَّ التَّعيين إنَّما حصلَ بعدَ الوضعِ ، لأمرٍ عرض في المُسمى ، وهو الانفرادُ في الوجودِ الخَارجيِّ ، لا أن ذلك في أصلِ التَّسمية ، فليس الاسمُ هو المُعَيَّنُ ، بل المُعَيِّنُ هو [1] التَّعين في الخارجِ ، وكذلك القَول في قَمَرٍ من غيرِ فرقٍ وما أشبههما يُجرى مُجراهما ، فقد خَرَجَ على هذا شَمْسٌ وقَمَرٌ وأشباههما عن تَعريف النَّاظم بقوله (يُعَيِّن المُسَمَّى) وقد تكلَّف السِّيرافي في شمسٍ وقمرٍ أنهما موضوعان لكثيرين موجودين في الخَارج ، فإنَّ لَفْظَ شمسٍ يُطلق حَقيقة على القُرص ، ويطلق على الشُّعاع الجُزئيِّ مَجازاً ، كالواقعِ منه على الدارِ والحانوتِ والسُّوقِ والجَبَلِ وأشباه ذلك ، وكذلك قَمَرٌ . وهذا [2] الذى قال إذا سلِّم فلا يَحتاج إليه . وقوله : في التَّعريف (مُطلقاً) يحتمل تفسيرين :

أحدُهما : أن يكونَ معناه أن تَعيين العلم للمُسمى ، ليس باعتبارِ أمرٍ ، حتى يكونَ باعتبارِ أمرٍ آخر غَير[3] معيَّن ، كما في المضمر ، فإنَّ " أنت " مثلاً موضوع للمُخاطَبِ نَفسِه ، من حَيث هُو مخاطَبٌ ، ولفظ " هو " موضوع للغائبِ المُعَيَّن، من حيث هو غائبٌ ، "فأنت" أو "هو" بهذا الاعتبار معرفةٌ ، وإذَا اعتبرت لَفظ " أنت " أو لفظ " هو " من جهةٍ أُخرى وجدته صالحاً لغيره من المُخاطبين أو الغائبين ، كما يصلح رجل ونحوه لكل واحدٍ من أشخاصِ جنسه ، فإذا كان مثلاً " أنت " أو " هو " صالحاً لما عين به ولغيره ، فهو من هذه الجِهَةِ غَيرُ معرفةٍ ، وإن كان هذا الاعتبار مجازياً فهو من الاعتبارات

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في الأصل : وهو .

(٣) ساقط من (أ) .

المقصودة ، ويتّضحُ ذلك بنحو قول امرئ القَيسِ [1] :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ

وبلاشكٌ أنه لا يريد شخصاً مشاراً إليه معيَّناً ، وإنّما مقصوده خطاب مَن يَقَعُ عليه هذا الاسم ، وهو عندهم من المَقاصد البَيانية ، وكذلك اسم الإشارة فإن " ذا " مثلاً وضع لشخصٍ مفردٍ مذكّرٍ [2] قريبٍ ، فهو باعتبارِ الحالِ والمَحَلِّ معرفةٌ ، / وباعتبار صلاحيةِ اللفظِ لكُل مَنْ ١٥١/
اتّصفَ بتلك الحالِ وحلَّ ذلك المَحَلَّ غيرُ معرفةٍ ، وكذلك سائر المعارفِ إذا اعتبرتها ، بخلاف العَلَمَ فإنَّ تعريفَه ليس باعتبارِ أمرٍ ، بل تعريفُه تعريفٌ مطلقٌ بالإطلاقِ الوَضعي وعلى كل الجهات ، فتَحرَز بهذا القَصد من سائرِ المَعارفِ ، وهذا التفسير لابن مالكٍ في " شَرح التّسهيلِ " [3] فسَّر به قَوله في " التّسهيل " [4] – في تعريف العَلَمِ – : هو المَخْصُوصُ مُطْلقاً ، وهو جارٍ هنا من غيرِ شكٍّ .

والتّفسير الثاني : أن يكونَ قوله : (مُطْلَقاً) يريد غيرَ مقيَّدٍ في أصلِ وَضعِهِ ، كما تقدَّم ، لكن على وجهٍ آخر ، وذلك أنَّ المضمرَ مثلاً إنَّما وضعه للتعريف بقيدٍ يَصحب مدلولَه وهو التّكلُّمُ أو الحُضُورُ ، الذي يُعطي المُواجهةَ أو الغَيْبَةَ التي تقتضي الإحالة على ذلك المَدلول ، ولذلك [5] قال قبل هذا : (فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُوْرٍ كَأَنْتَ وَهُوَ) وقال

---

(١) البيت بتمامه :

وأنت إذا استدبرته سد فرجه — بضاف فويق الأرض ليس بأعزل

ديوان امرئ القيس : ٢٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١٣١/١ ، وقد تقدم ذكره أيضاً .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) شرح التسهيل : ١٨٩/١ .

(٤) التسهيل : ٣٠ .

(٥) في الأصل : " وكذلك " .

فيه فى " التسهيل " [١] مشعراً بِتَكلُّمه أو خِطابه أو غَيبته . فإذاً ليس تَعيينه للمُسمى تَعييناً بإطلاقٍ ، بل بقيدٍ وكذلك اسمُ الإشارةِ ، وضعه فى الأصلِ على أن يعين المُسمى بقيدِ كونه مُشاراً إليه بذلك الاسم ، لا على الاطلاقِ ، والموصول كذلك أيضاً ، ليس تعريفه إلا من حيث وضع على أن تكونَ الصِّلَةُ هى المبينةُ والمُوضِّحةُ له ، وكذلك ذو الألفِ واللامِ ، والمُضَافُ ، فأنتَ تَرى أنَّ سائرَ المعارفِ غيرَ العلمِ إنما تُعين مُسمياتِها بقَيْدٍ ، وذلك القَيدُ ثابتٌ بالوضعِ الأولِ لها ، بخلافِ العلمِ فإنَّ خاصتَّهُ أنْ وُضِعَ أولاً لتَعيينِ مدلولِه ، وإبرازِه عن غيرِه ، مُطلقاً من غَيرِ تَقْيِيدٍ بحالٍ من الأحوالِ ، فخرجت المَعارف سوى العَلَمِ ، بهذا القَيْدِ الذى هو قوله : (مُطْلَقاً) ، وبهذا الثانى فسّره ابنُ النّاظمِ فى شرحه فقال [٢] : كلُّ معرفةٍ ماعدا العَلم دلالته على التَّعيين بقرينةٍ خارجةٍ عن دلالة لَفظه ، وتلك القَرينةُ إمَّا لفظيَّةٌ كالألفِ والَّلامِ والصِّلة ، وإما معنـــوية كالحُضُورِ والغَيْبَةِ . وما قاَلهُ حَسَنٌ ، وهو أولى من تَفسير النَّاظِمِ فى "شرح التَّسهيل" فإنَّه إن لم يُسامح فيه وَرَدَ عليه ما وَرَدَ على القَرافى وابن هانئ وقد تقدَّم ذلك أول الباب .

ويعترض هذا التعريف على كلا التفسيرين بالعلم الجنسىّ ، فإنه لا يعين المُسمى ، إذ هو موضوعٌ وضع الجِنس ، لا فرَق بينهما إلا فى الأحكام اللّفظية ، على حَسْب ما يُنَبِّهُ عليه آخر الباب ، ولما لم يَدخل له فى الحَد الذى حدَّ به العلم فى " التَّسهيل " ، لأنَّ قيودَه تنافيه استَدْرَكَهُ بقوله [٣] : أو الشّائع [٤] الجارى مَجراه ، وهنا لم يَفعل ذلك .

---

(١) التسهيل : ٢٢ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٢٧ .

(٣) التسهيل : ٣٠ .

(٤) فى (أ) التتابع وهو تحريف .

وقد (١) يُجاب عن ذلك بأنّه لم يعتمده بالذِّكْرِ ، لأنّه ليس من قَبِيلِ الضَّروري اللائق بهذا المُختصر على الإطلاق ، بل هو أدنى رُتْبةً ، ومن قبيل ما لا يَتَكَلَّمُ فيه (٢) أربابُ المُخْتَصَرَاتِ ، وأيضاً فإنه لا يَسَعُ جمعه مع العلم الشّخصيّ في حدٍّ ، لتنافيهما في محصولِ المَعْنى ، إذْ يدخُل عليه به النُّكرة فاقتصر على حدِّ العَلَمِ الشّخصي ، ثم لمّا أراد التّنبيه على العلم الجنسي أتى به في آخرِ البابِ ، تكميلاً للفائدة ، وتَنبيها(على) (٣) أنّ هذا النّوعَ ليس مما يُضطر إلى ذكره ، كالاضطرارِ إلى ذكر علَمِ الشّخص ، وأيضاً فإنّه مخالف لقانون العَلَميةِ ومعناها المَشهور ، إذْ لا كَبِير فَرقٍ بينه وبين النُّكرة في المعنى ، فلذلك لم يعتنِ بحدّه ولا باعتباره في الحدّ والله أعلم .

وقوله : (علمه) مبتدأ ، خبره قوله : (اسمٌ يعين المسمى) والهاء عائدةٌ على اسمٍ ، وهو في معنى الجِنس ، فكأنّه قال : علمُ الأسماءِ هو المُعيّن لمسماه مطلقاً ثم أتى بأمثلة من العلمِ ثمانيةٍ .

أحدُها : " جَعفر " وهو من أسماءِ الرِّجال مشهورٌ ، وهو أيضاً أبو قَبيلةٍ من عامرٍ وهو جَعفر (٤) بن كِلاب بن رَبيعة بن عامرٍ وهم الجَعَافِرَةُ ، ويدخل تَحت هذا / المثال كلُّ ما كان من أسماءِ الرِّجال نحو : زَيدٍ وعَمرٍو/١٥٢ وخَالدٍ وعَامرٍ وباهلةَ والحَارثِ والنُّعمان وما أشبه ذلك .

---

(١) في (أ) ويجاب .
(٢) في (أ) به .
(٣) ساقط من الأصل .
(٤) الاشتقاق : ٢٩٦ .

والثّاني : " خِرْنِقُ " ، وهو اسمُ امرأةٍ شاعرةٍ . قال أبو عُبَيْدَة : وهى خِرْنِقُ بنتُ هِفَّان من بنى سَعْدِ بن ضُبَيْعَة [1] رَهط الأعشى وهى القائلة [2] :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِيْنَ هُمُ　　　سُمُّ العُـدَاةِ وآفَـةُ الجُزْرِ

ويَشمل التَّمثيلُ كلَّ ما كان علماً للنِّساءِ نحو : هِنْدٍ وزَيْنَبَ وفاطِمَةَ وحَفْصَةَ وأسماءَ وما أشبه ذلك .

والثّالثُ : " قَرَنُ " وهو اسمُ حَيٍّ من مُراد [3] ، أبوهم قَرَنُ بن ردمان بن ناجِيَة بن مُراد ، وإليه يُنسب أُويس القَرَنِيُّ – رضى الله عنه – ويدخل تحتَ المِثال نحو : أَسَد وغَطَفَان وتَمِيم وثَقِيف وقُرَيش وثَمود وسَبَأ ويَهُود ومَجوس وما أشَبه ذلك من الأعلام الواقعة على القَبَائِل والأحياء .

والرّابعُ : " عَدَنُ " وهو اسمُ موضعٍ باليَمَنِ ، ويَدخُلُ تحت هذا المثال ما كان مثله من أسماءِ الأماكن والبُلدان نحو : مَكَّة ، والمَدِينة ، ومِصْر وبَغداد ، وغَرناطة ، ومَالَقَة ، وما أشبه ذلك .

والخَامِسُ : " لاحِقُ " وهو اسمُ فرسٍ كان لمعاوية بن أبى سُفيان [4] –

---

(١) أخبارها فى الحلل : ١٥ ، والخزانة : ٣٠٧/٢ ، ولها ديوان شعر مطبوع بتحقيق الدكتور/ حسين نصّار (ط) دار الكتب سنة ١٨٣٩ هـ وطبع ثانية سنة ١٤١٠ بتحقيق يسرى عبدالغنى عبدالله ، دار الكتب العلمية .

(٢) الشاهد فى ديوانها : ٢٩ ترثى زوجها بشراً ومن قتل معه يوم قلاب
والشاهد أيضا فى الكتاب : ١٠٤/١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٥/٢ ، والجمل للزجاجى : ٨٢ ، وشرح أبياته " الحلل " : ١٥ ، والمحتسب : ١٩٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٤٤/١ ، والخزانة : ٣٠١/١ .

(٣) الاشتقاق لابن دريد : ٤١١ .

(٤) أسماء خيل العرب : ٢١٧ (الملحق) .

رضى الله عنه - ، ونَقَلَ القَالِىُّ فى " الذَّيل " [1] عن الأصمعى قال : الوَجِيهُ [2] ولاَحِقُ [3] ، والغُرابُ [4] ، وسبَل [5] - وهى أمُّ أعوج - كانت لغَنِىّ . ونبه بذلك على ما كان مثله من أسماء الخَيلِ ، كَجروة [6] ، وأعوج [7] ، والحَرُون [8] بن الأثاثى [9] بن الخُـزَز [10] بن ذى (الصُّـوفـة) [11] بن أعـوج ، وقُـرْزُل [12]

(١) نيل الأمالى : ١٨٥ .

(٢) أنساب الخيل : ٢٢ ، وأسماء خيل العرب : ٢٥١ .

(٣) أنساب الخيل : ٢٢ ، وأسماء خيل العرب : ٢١٤ .

(٤) أنساب الخيل : ٢٢ ، وأسماء خيل العرب : ١٨٤ .

(٥) الخيل للأصمعى : ٣٧٩ ، وفى أنساب الخيل : ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ وأسماء خيل العرب : ١٢٣ ، وكتاب الخيل لأبى عبيدة : ٦٧ لبنى جعده ، قال النابة الجعدى :

وعناجيج جياد صنع نسل فياض ومن آل سبل

(٦) أسماء خيل العرب : ٦٦ لأبى قتادة بن ربعى ، قال ابن زياد الأعرابى فى كتابه أسماء خيل العرب وفرسانها : ٥٤ فى خيل الأنصار : لأبى قتادة بن ربعى أحد بنى سلمه وشهد عليه يوم السرج .

(٧) فى (أ) الأعوج ، أنساب الخيل : ١٧ ، وأسماء خيل العرب : ٣٥ ، وهما فرسان ، أعوج الأكبر وهو لغنى ، وأعوج الأصغر لبنى هلال بن عامر عن الأصمعى فى كتابه الخيل : ٣٧٩ ، وهذا الأخير من أشهر خيول العرب كان لأحد ملوك كندة فغزا سليما يوم علاف فقتلوه وأخذوا فرســه ، فخرج منهم إلى بنى هلال بن عامر فكان أوله فيهم ، ومنه انتجت خيول العرب .

(٨) أنساب الخيل : ١١٧ ، وأسماء خيل العرب : ٧١ .

(٩) الخيل للأصمعى : ٣٨٤ ، وأسماء خيل العرب : ٢٩ .

(١٠) فرس ابنى يربوع أسماء خيل العرب : ١١٧ ، وأنساب الخيل : ٨٦ .

(١١) فى الأصل : الصولة " ، أسماء خيل العرب : ١٠٥ .

(١٢) قـرزل : أسـمـاء خـيل العـــرب : ١٩٥ قـيل أنه لحـذيقـة بن بدر ، وقـيل لطـفـيل بن مـالك الجعفـــرى، ولعلها فرسان بهذه التسمية .

والنَّعامة (١) ، واليَحموم (٢) ، وما أشبه ذلك .

والسَّادِسُ : " شَدْقَمُ " ، وهو اسمُ فَحْلٍ من فَحول الإبل ، كانَ للنُّعمان بن المُنذر ، وإليه تُنسب الإبِل الشَّدْقَميَّة قالَ الكُمَيتُ (٣) :

غُرَيْرِيَّةُ الأنْسَاب أوْ شَدْقَمِيَّةٌ   يصِلْنَ إلى البِيدِ الفَدَافِدِ فَدْفَدَا

ومثله كل ما كان اسماً لجملٍ أو ناقةٍ أو نحو ذلك ، كالقَصْوَاء(٤) لناقة النبى صلَّى اللَّه عليه وسلم ، وكذلك العَضْبَاءُ (٥) ، والجَدْعَاءُ (٦)، وَعَسْكَرُ ، اسمُ جملٍ كان له عَلَيْهِ السَّلام .

وقيل : عَسْكَرُ : اسمٌ للجَمَلِ الذى ركبته عائشَة - رضى اللَّه عنها - يومَ الجَمَلِ ، وكان له عليه السَّلام جَمَلٌ يقال له : المُثْعَلَبُ ، عَقَرَهُ الكُفَّارُ يوم الحُدَيْبِيَة ، وغُرَيرُ : اسمٌ لجملٍ معروف عندَ العَرَبِ وإليه نَسَبَ الكُمَيْتُ حيث قالَ :

غُرَيْرِيَّةُ الأنْسَابِ ...

---

(١) عدة خيول بهذه التسمية أشهرها فرس للحارث بن عباد التى فيها يقول :

قربا مربط النعامة منى   لقحت حرب وائل عن حيال

الخيل للأصمعى : ٣٨٠ ، وأسماء خيل العرب : ٢٤٣ .

(٢) اليحموم : عدة خيول بهذه التسمية أشهرها فرس للنعمان بن المنذر قال للأعشى :

ويأمر لليحموم كل عشية   بقت وتطيق فقد كاد يسنق

وانظر أنساب الخيل : ٩٢ ، وأسماء خيل العرب : ٢٧٠ .

(٣) ديوان الكميت :١/١٦٤ ، والصحاح : (شدقم) .

(٤) مذكورة فى صحيح مسلم : ٢/٥١٠ .

(٥) مذكورة فى صحاح الجوهرى : ١٨٤ (عضب) ، والوفا بأحوال المصطفى : ٣/٥٧٦ .

(٦) الوفا بأحوال المصطفى : ٣/٥٧٦ .

والسَّابِعُ : هَيْلَةُ ، وَزَعَمَ الزَّمخشريُّ (١) أنه اسمُ شاةٍ ، فيَدخل تحته ما كانَ من أسماءِ الشِّيَاه الأعلام ، وقد رُوِيَ أنَّه كان للنَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم شاةٌ تُسمى " غَوْثَةَ " وقيل : " غَيْثَةَ " وعَنْزٌ تسمى " اليُمْنَ " .

والثَّامن : " وَاشِقُ " ، وهو اسمُ كلبٍ ، ومثله من أسماء الكلاب " كَسابِ " مثل حَـذامِ اسمُ كلبةٍ ، وكذلك " ضَمْـرَان " اسمُ كَلْبٍ ، وقع فى شعر النَّابغة (٢) ، وكَلْبُ أهلِ الكَهْفِ كان اسمه " قِطْمِيرُ " ، وقيل : " رَيَّانُ " وقيل : " ميسور " ، وقيل : " الرقِيمُ " ذكره السُّهيلى (٣) ، ومَقصوده بهذه الأمثلة الكَثيرة الإبانة عن مُسَمَّيات الأعلامِ ، من أيِّ نوعٍ تكون ، فأشارَ إلى أنَّ مُسمياتها الأناسى ، ومَا يَخْتَلِطُ بالأناسِيِّ ويُلابسهم وذلك أن (سائرَ) (٤) ما يُؤَلَف ويُخالط كثيراً تدعو الضَّرورة إلى تَعيين شَخْصِه فى العَلَم ، لِيُخبَرَ به وعنه فَوضعوا لأجلِ هذا المقْصد الأسماء الأعلام ، وأكثر من يحتاج إليه فى الإخبارِ الإنسان ، فَوَضَعُوا لكلِّ شَخْصٍ اسماً يخصُّه ، لا يشاركه فيه غيره وإن شاركه فبالعَرَض ، ثم يَلِيه فى هذا المَعنى ما تَكثر ملابسته ومُخالطته مما لَيس بإنسانٍ ، كالخَيل والبِغال والحَمير والإبل والبَقَر والغَنم والكِلاب والأماكن

---

(١) الزمخشرى : (٤٦٧ - ٥٣٨)

هو الإمام محمود بن عمر أبو القاسم الإمام النحوى المفسر الأديب المشهور ، أخباره فى : وفيات الأعيان : ٢٥٥/٤ ، ومعجم الأدباء : ١٤٧/٧ ، والجواهر المضية : ١٦٠/٢ . ونص الزمخشرى فى المفصل : ٩ وشرح ابن يعيش : ٣٤/١ .

(٢) قال النابغة : الديوان : ١٩ (أبو الفضل)

وكان ضمران منه حيث يوزعه طعت المعارك عند المحجر النجد

(٣) التعريف والإعلام للسهيلى : ١٨٣ ، والتكميل والإتمام : ٥٤ ، ٥٥ (مخطوط) ، وصلة الجمهور ، وعائد التذييل : ١٥١/٢ ، ويراجع : تفسير الطبرى : ١٥/ ، وزاد المسير : ١٢٦/٥ ، وتفسير القرطبى : ٣٧٠/١٠ ، والدر ا لمنثور : ٣٧٣/٥ .

(٤) ساقط من الأصل .

والمِياه / والجِبال والكَواكـب والأيَّـــام والشـهـور والكُتُب وكذلك القَبـائل/١٥٣ والأحيـاءِ ، ومـا أشبه ذلك مما تمَسُّ الحاجةُ إلى تعيينها فوضعوا لها أعلاماً تشخِّصها ، ليَحصل الإخبار بمعيَّنٍ ، أو عن معَّينٍ ، فهذا هو الذى قَصدَ النَّـاظِمُ - رحمه الله - بتكثير الأمثلة وتَنويعها ، وعادته أن يأتى بالأمثلة فيَستغنى بإشارتها عن تَقرير المَسائِل والضَّوابط ، قصداً [١] للاختِصَار، وعبارته فى " التَّسـهيل " عن هذا المَعنى هـى قوله [٢] : ومُسَمَّياتُ الأعلام أولوا العِـلم ، وما يَحتاج إلى تَعيينه مِنَ المَـألوفات .

* * *

ثم أخذ فى تَقسيمِ العلمِ بعدَ تَعريفه فقال :

وَاسْماً أتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَـــا ... وأخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاه صَحِبَا

وإنْ يكُونا مُفْرَدَيْنِ فَأضِفْ ... حَتْمًا وإلا أتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ

فقَسَّمه قِسمين :

أحدهما : بحسبِ دلالتِه فى أصلِ وَضعهِ عَلَماً على مُسماهُ .

والثَّانى : بحسب المَقَاصِد الطارئة على ذلِكَ القَصدِ الأولِ ، من جهةِ اللَّفْظِ ودِلالَتِـهِ على مَعنى سابقٍ . فـأمَّا التَّقسيم الأولُ فـهو الذى شَرَعَ الآن فى تَقريره ، فذكر أنَّ العـلمَ يَنْقَسِمُ ثلاثةَ أقسامٍ .

اسمٌ غيرُ كنيةٍ ولا لَقَبٍ ، وهو الذى عَبَّر عنه بقوله : (وَاسْمًا أتَى) يَعنى ليَس بِكُنْيَةٍ ولا لَقبٍ ، وإلا فالكُنية واللَّقبُ اسمان علمانِ أيضاً فإنَّما

(١) ساقط من (أ) .

(٢) التسهيل : ٣١ .

أرادَ الاسمَ الخاصَّ بالمُسَمى الذى لَيس بكُنيةٍ ولا لَقبٍ ، فهو فى قوّةِ الاسمِ المَعدول فى اصطلاحِ أهلِ المنطقِ ، واسمٌ هو كنيةٌ ، والكنيةُ هى ما أُضيف إليه الأب أو الأم ، فما أُضيف إليه الأب منها هى الكنية المُختصة بالذُكور ، وما أُضيف إليه الأم هى المختُصة بالإناث ، واسمٌ هو لَقَبٌ واللَّقبُ : ما غَلَبَ على المُسمى حتَّى اشتَهَر به على جهةِ الرِّفعةِ أو الضِّعَةِ .

فالأولُ نحو : زَيدٌ وَعمرٌو وقَيس وَجعفر وامرئُ القَيس ومَعدى كَرب وعبدالله وبَرَقَ نَحرُه .

والثّانى نحو أبى القاسم ، وأبى بكر ، وأبى عمرو ، وأبى كرب ، وأبى طالبٍ ، وأبى الحَسَن ، وأمّ قَيس ، وأمّ كلثوم ، وأمّ العلا ، وأمّ هانئ .

والثالثُ نحو : عَتيقٍ ، وسيبويه ، وذى اليَدين ، وذى الشَّهادتين وورْشٍ ، وقَالون ، وبَطَّة ، وقُفَّه ، وأنفِ النَّاقة ، وكُرزٍ ، ثُمّ إنّ النَّاظم ألحَق بهذا القِسم الأخير حكمين أفرده بهما عما تقدم :

أحدهما : تأخيره إن صَحِبَ غيره من اسمٍ أو كنيةٍ ، وذلك قوله : (وأخِّرنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا) فـ " ذَا " : إشارةٌ إلى أقربِ مذكورٍ وهو اللقب و(سِوَاهُ) هما القِسمان الأوّلان ، فأرادَ أنَّ اللَّقبَ إذا لم يَصحب اسمًا غيره فلا كلامَ فيه ولا نظرَ ، ولأجلِ ذلك سكتَ عن النص عليه ، وإنّما دَلَّ على وُجوده ثانٍ فى قولهِ : (سِوَاهُ صَحِبَا) يعنى فإنْ لم يَصحب فلا إشكال فتقول : جاءَنى بطَّةُ وقُفَّةُ ، ونَحو ذلك ، كما تقول : هذا زيدٌ ، وهذا عبُدالله ، فإن صَحِبَ غيره من اسمٍ أو كنيةٍ فَحكْمُهُ أنْ تؤخِّره عن ذلك الاسم أو عن تلك الكُنَيةِ ، فتقولُ : هذا زَيدٌ بَطَّةُ ، وهذا عبدُ الله كرزٌ ، ورأيتُ عبدَالله أَنْفَ النَّاقة ، ولا تقول : هذا قُفَّةُ عبدُ الله ، ولا هذا بَطَّةُ زَيدٌ ، ووجهُ ذلك أنَّ اللقب

فى الغالبِ منقولٌ من اسم آخر نكرةٍ كبطة وُقفة ، كما أنَّ الغالبَ فى الأعلام النقل / كَفضل وأسد وزيدٍ وَعْمروٍ ، فلو قدّم اللقب لذهبَ الوَهْمُ ١٥٤/ إلى أنَّه الاسمُ العــلمُ لذلك الشّخص الأصلى له ، فلما أُخر أُمِنَ ذلك اللَّبس ، وارْتَفَع المَحذور ، فلم يُعدل عنه .

والثّانى : من الحكمين إضافة العلم إليه ، أو إتباعه إيّاه ، وذلك قــوله : (وإنْ يكونا مُفردين فأضفْ حَتْمًا ...) إلى آخره ضمير " يكونا " عائدٌ على اللّقبِ ، وما صحبه من الاسم العلم الأصلى أو الكنية ، وذلك أن الاسم مثلاً واللقب إذا اجتمعًا على أربعة أقسامٍ ، إذ لابُدَّ أن يكونا معاً مُفردين كَسعيدٍ كُرزٍ وزيدٍ بطةَ ، أو مُضافين معاً نحو : عبدالله أنف النّاقة وامرؤ القَيس وَزن سَبْعَة ، أو يكون الأول مفرداً دون الثّانى نحو : سعيد وزن سَبعة ، وزيد أنف النّاقة أو بالعكس نحو : عبدالله قُفّة، وامرؤ القَيس بَطّة ، فأما الأول فإنَّ حُكمه الإضافة ، أعنى إضافة الاسم إلى اللقبِ وذلك قوله : (إنْ يَكونَا مُفْرَدَيْنِ فَأضِفْ حَتْماً) أى : صيِّرهما مضافاً ومضافاً إليه، وذلك إنّما يُتصور بأن يضاف الأول إلى الثّانى ، فتقول : هذا سعيدُ كُرزٍ ، وزيدُ بطةَ ، وعُثمان وَرْشٍ ، وعيسى قالون ، ولايجوز هنا الإتباع حيثُ حتم الحكم بالإضافة ، والحَتْمُ هو اللاّزم الوَاجِب إذا قلت: أمرٌ حتم ، وأصله المصدر، وهو فى كلام النّاظم مَصدر فى موضع الحال من فاعل (أضف) ، أى: حاتماً بذلك وقاضياً به ، أو من قوله : (أضف) على حدِّ قولهم : ضَربته شَديداً ، أى : إضَافةً ذاتَ حَتْمٍ، فإذًا لايجوز أن تقولَ هذا سَعيدٌ كرزٌ على الإتباع ولا ماأشبه

ذلك ، ويكون قول أبى القاسم بن فِيرُه الشَّاطبى[1] - رَحِمَه الله - فى قَصيدته[2] :

وَقَالُونُ عِيسَى ثم عُثْمَانُ وَرْشُهُم

يجب فيه إضافة عثمان إلى ورشهم بناءً على ما قالهَ النَّاظم .

فإنْ قلتَ : وكيف يكون هذا [3] وورش مضافاً ، فليسا إذاً بمفردين أعنى الاسمَ واللقبَ ؟

فالجوابُ : إن هذه مغالطةٌ ، إذ لم يلقَّب بالمُضاف والمضاف إليه فيجب الإتباع ، وإنَّما إضافة ورش هنا كإضافةِ زيْدٍ فى قَوْلِهِ [4] :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النقا[5] رَأْسَ زَيْدِكُمْ

فَليس الاسمُ إلا زَيداً ، لا زَيْدِكُم ، فكذلك اللَّقَبُ هنا وَرْشٌ لا ورشهم وعلى هذا يكون قول ابنِ مالكٍ هنا : (وَإنْ يَكونَا مُفْرَدَيْن) معناه : فى أصل الوضع

(١) الشاطبى : (٥٣٨ - ٥٩٠ هـ)
القاسم بن فيره - بكسر الفاء وسكون التحتية وتشديد الراء المضمومة - بن خلف بن أحمد الرعينى أبو محمد المقرى المفسر أخباره فى نكت الهميان : ٢٢٨ ، ومعجم الأدباء : ٣٠١/٤ ، شذرات الذهب : ٣٠١/٤ .

(٢) هى القصيدة المشهور فى القراءات بنسبتها إليه : الشاطبية وتسمى " حرز الأمانى ووجه التهانى " اهتم بشرحها كثير من العلماء منهم علم الدين السخاوى ورشيد الدين الهمدانى ، وعلم الدين اللورقى الأندلسى ، وأبو شامة المقدسى وشعلة الموصلى وابن القاصح وغيرهم كثيره .
والبيت بتمامة كما ورد فى الشاطبية : شرح الشُعلة : ٢١ ، وابن القاصح : ٩
وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم   بصحبته المجد الرَّفيع تأثلا

(٣) فى (أ) ورش بدون واو .

(٤) تمامة :

بأبيض ماضى الشفرتين يمانى

البيت لرجل من طيئ خبره فى الكامل للمبرد : ١٥٨/٣ ، رواه مع بيت أخر مع اختلاف فى اللفظ ، وهو فى المفصل : ١٢ ، وشرحه لابن يعيش : ٤٤/١ ، وخزانة الأدب : ٣٢٧/١ ، ١٦١/٢ ، ٢٥٢/٣ .

(٥) فى (الأصل) اللقا .

لا مطلقاً إلا أنّ عليه فيه دركًا يذكر إثر هذا بحولِ اللّه ، فقد حصل أنّ قــولَ الشّاطبىّ : " ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُم " يجبُ فيه الإضافة بمقتضى قول النّاظم هذا ، كما إنّ قوله : " وقالونُ عيسى " من الضّرورات حيثُ قدم اللقب على الاسمِ ، والأصلُ التاخيرُ بمقتضى قول النّاظم :" وأخِّرَن ذَا" .

وأمّا الأقسامُ الثلاثةُ البــاقيةُ فحكمها واحدٌ ، وهو الإتباع الذى نصّ عليه بقوله : (وإلاّ أتْبِـع الّذى رَدِفْ) فقوله : " وإن لا " حَذَفَ فيه فعــل الشّرط وأبقَى حَرفه (١) والجَواب للعلمِ بما حُذف ، إذْ هو جائزٌ حسب ما يذكره فى بابهِ ، وتقديره : وإلاّ يكونا مفردين فأتْبِعِ الذى رَدِفَ، أى : اجعل الذى رَدِفَ تابعاً للأول ، وهذا الإتباع يكـــون إمّا على البَدَلِ وإما على عَطفِ البَيان نحو : مررتُ بعبدِ الله بطّة ، وهذا زيدٌ أنفُ النّاقةِ ، وهذا عبدُالله وَزْنُ سَبْعَةٍ ، و" ردف " معناه تَبِعَ فكأنّه قال : وإلا أتبع الذى تَبع ، لكن الإتبَاع الأول اصطلاحى والثانى لُغوى ، فالمعنى : اجعل اللفظ الثانى الذى تَبع الأول ، أى : تَلاهُ وهو اللّقب تابعًا من التّوابع (٢) الخمسة بدلاً أو عطفَ بيانٍ ، ووجه انحتام الإضافة فى المفردين وامتناعها فى غيرهما أنّ أصلَ التسميةِ فى كلامِهم أن يكون للرّجلِ اسمان : أحدهما : مضافٌ والآخر مفردٌ أو مضافٌ ، فإنّهم يسمون ويكنون ، والكُنيةُ مضافةٌ / لا غيرُ ، و الاسمُ قد يكون مضافاً ١٥٥/ نحو : عبدالله ، وقد يكون مفرداً كزيدٍ ، وإذا كان أحدهما مضافاً تبع الثانى ما قبله عطفًا أو بدلاً نحو : زيد أبو عبدالله وأبو عبدالله زيدٌ . وكذلك إذا كانا مضافين نحو : عبدُالله أبو بكر ، على هذا كلامهم ،

---

(١) فى (أ) حرف .

(٢) ساقط من (أ) .

فليس من أصل تَسميتهم أن يكونَ للرّجل اسمان مفردان يتبع أحدهما الآخر بـــدلاً أو عطفاً ، فعلى هذا الأصل أجروا الألقـابَ ، فـإذا اتفق أن يكون الاسْم واللّقبُ مفردين ردّوهما إلى أصلهم فى التّسمية ، فأضافوا الأول إلى الثّانى ، حتى يصير اللّقبُ مع الاسمِ جاريًا على أصلهم المعـهود فى التسمية ، وهذا تَعليلُ سيبويه [1] ما تقدّم من الحكمِ إلا أنّ الناظم يَرِدُ عليه فى تقرير هذا الحكم سؤالان :

أحدهما : أنّ جَعلهُ الإضافةَ لازمةً فى المفردين مُشكلٌ ، مع ما نصّ عليه فى " التّسهيل " [2] من إجازته فى المسألة ثلاثةَ أوجهٍ :

أحدُهما : الإضافة كما ذكر .

والآخرُ : الإتباعُ على أن يكونَ الثانى عطفَ بيانٍ .

والثّالثُ : الإتباعُ على البدليّةِ كالأقسامِ الأخر المذكورة فى قوله : (وإلاّ أتْبِعِ الّذى رَدِفْ) بل يجوزُ أيضاً زيادةً على ما [3] ذكرَ القَطْعُ ، إما إلى الرّفع بإضمار مبتدأ ، وإمّا إلى النّصب بإضمار فعلٍ ، كما يجوز ذلك فيما إذا لم يكونا مُفردين وعند ذلك تقولُ : كان ينبغى له أيضًا أن ينبّه على القَطعِ فيما سِوى المُفردين .

فإن قوله : (وإلاّ أتْبِـعِ) يظهر منه لُزُوم الإتباعِ وليس كذلك ، وقد ذكرَ ذلك كلّه فى " شَرْحِ التّسهيل " فإذًا لا فرقَ بين القِسم الأول وغيره إلا فى جوازِ الإضافةِ فيه وامتناعِها فى غَـيره . قال فى " الشّرح " [4] المُفردان يشتركان

(١) الكتاب : ٢/٤٩ .

(٢) التسهيل : ٣٠ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) شرح التسهيل : ١/١٩٣ .

مع غيرهما في الإتباعِ والقطعِ ، وينفردان بالإضافة ، لأنَّهما على خلافِ الأصلِ ، لأنَّ الاسمَ واللَّقبَ مدلولهما واحدٌ ، فيلزَمُ من إضافةِ أحدِهمَا إلى الآخَر إضافة الشَّيْءِ إلى نفسه ، فيحتاج إلى تأويلِ الأولِ بالمُسمَّى والثَّاني بالاسمِ ، ليكون تقدير قول القَائل : جاءَ سَعيدُ كرزٍ ، جاء مُسمَّى هذا اللَّقبِ ، فيتخلَّصُ من إضافة الشَّيءِ إلى نفسه ، والإتباع والقَطع لا يُحوجان إلى تأويل ، ولا يوقعان في مخَالفةِ أصلٍ ، قال : فاستغنى سيبويه عن التَّنبيه عليهما . يعنى في المُفردين ، (١ إذ لم يذكر فيهما غيرَ الإضافةِ ، ما قالَ وهو يقتضى إجازة غيرِ في المُفردين١) ، كما ترى وأنَّه مذهبُ سيبويه ، فاقتِصَاره على الإضافة فيهما فيه ما تَرَى .

والسُّؤالُ الثَّاني : أنَّ إطلاقَه القَولَ بامتناعِ الإضافةِ في ثلاثةِ الأقسامِ مشكلٌ وإنما يصحُّ له ذلك فيما إذا كان الاسمُ مضافًا سواءٌ أكانَ اللَّقبُ مفردًا أم لاَ ، إذْ لا يصحُّ أن يُضاف إلى ما بعده ، لوقوعِ المُضاف إليه موقع تَنوينه ، كما لا تَصحُّ الإضافة إلى اثنى عشر في قولك : هذه اثنا عشرى لوقوع عَشر موضع النُّون ، فكأنَّها موجودةٌ فكذلك هنا ، وأمَّا إذا كان الاسمُ مفردًا ففيه تَفصيلٌ ، فلا يخلو أن يكونَ إضافة اللقب بحكم الأصلِ ، كوزنِ سبْعة وأنف النَّاقة ، أو لا ، فإن كانت كذلك فالحكم ما ذكر ، وإن لم تكن كذلك فالإضافةُ غيرُ مُمتنعةٍ ، بل لا يجوز غيرها على مذهبه ، لأنَّ الإضافةَ في حكمِ العَدَمِ إذ ذاك ، كزيدٌ في قولك : زيدُ بنى تميم ، وكُرز إذا قلتَ كرزُ[٢] بنى فلان ، إذ تعرض الإضافة للعلم كما قال[٣] :

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) تقدم ذكره . ص ٣٦٠

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا (١) رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وعلى هذا جاءَ قولُ ابن فِيرُه / : " ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُمْ " ، وإذا ١٥٦/ ثَبَتَ هذا كان إطلاقه فى كلا النَّوعين مُشكلاً ، لا يُقال إن الإضافةِ إنما أراد بها الإضافة الأصليَّة ، وهى التى كانت فى أصلِ وضعِ اللَّقَبِ كوزن سَبْعَةٍ ، فإن التَّلقيب أولاً لم يكن بوَزْنٍ وحده ، ثم أُضيف بعد استقرارِ اللقَبِ إلى سبعةٍ ، بل كان التَّلقيب بالجَميع ، بخلافِ وَرْشِهِمْ، فإنَّ المُلَقَّبَ به ورشٌ دون هم (٢) ، ثم أُضيفَ إلى الضَّميرِ بعدَ ذلك ، فكأنَّ الإضَافةَ لم تَكن فخرج إذًا عن انحتام الإتباعِ ، مثل : عثمانُ وَرشهُم ، إلى انحتام الإضافة إذ ليس بمضافٍ فى الحقيقةِ ، ولا يَبقى على هذا إشكال ، لأنَّا نقولُ : هذا الاعتِذارُ إن كان يَنهض فى نحوِ : عثمان ورشهم ، فلا يَنهض فيما إذا كانت هذه الإضافة لاحقةً للاسمِ دونَ الكُنية ، كما إذا قلتَ : زيدُهم قفَّةٌ ، فإن إضافة زيد إلى قفة لا يصح لوجود إضافة أخرى ، وإن كانت فى حكمِ العدمِ ، إذ لا يجتمع فى لفظٍ واحدٍ إضافتان ، فإن كان النَّاظم أراد الإضافة بحكمِ الأصلِ ، اقتضى أن يضيفَ قفة إلى زيدهم ، وذلك غيرُ صحيحٍ ولا جائزٍ باتِّفاقٍ ، وإن كان أراد مجرَّد الإضافة دخل عليه أن مثل عثمان ورشهم لا يضاف فيه الاسم إلى اللقب وفيه ما قد رأيتَ .

والجَوابُ عن الأول : أنَّ النَّاظمَ اتَّبع فى ذلك غيره من النَّحويين ، فقد تكلَّم سيبويه على المَسألة فلم يتكلّم فيها على غيرِ الإضافةِ ، وهذا وإن لم يكن فيه دَليلٌ مَنصوصٌ على منع غَيره ، فقد يدلُّ على ذلك

(١) فى كل النسخ النَّقا والصواب ما أثبتُّه .

(٢) فى (أ) ودهم .

تَعليله ، وقد ذكرتُه قبل ، حيثُ ذكر أن تركَ الإضافةِ والإتباعِ ليس من أصلِ تَسميتهم ، فهذا كالنَّص فى مَنعِ غَيرِ الإضافةِ ، وقد صرَّح به المُبَرِّد فى " المُقتضب " (١) فقال : إذا لقَّبتَ مفردًا بمفردٍ أضفته إليه لا يجوز غير ذلك ، وكذلك الزَّمخشــرى فى " المُفَصَّل " (٢) اقتصر على الإضافة كسيبويه ، ولم أَر من شراح الكتاب من حكى غير ما حكاه سِيبَوِيْه ، فإذًا ما تَـأَوَّلَهُ المُؤَلِّفُ على سيبويهِ لا يَثْبُتُ فالحاصلُ أنَّ النَّاظم هنا متَّبع للإمام والنَّحويين ، وقد نَقَلَ ابنه فى الشَّرحِ (٣) أنَّ جوازَ الإتباعِ والقَطعِ مذهبُ الكُوفيين ، فإن كان كما قال فهو الذى اتَّبع فى " التَّسهيل " (٤) وأمَّا اقتِصاره فى غير المُفردين على الإتّباعِ دونَ القطعِ فلا إخلالَ فيه ، لإمكانِ أن يكونَ تَركَ ذلك لموضعٍ هو أخصُّ بذكرِ ذلك من هذا المَوضع ، وهى أبوابُ التَّوابعِ .

والجوابُ عن الثَّانى أن نقول : إنَّما قصد هنا بالذِّكْرِ ما كانت فيه الإضافة بحقِّ الأصلِ ، كالمُثُلِ المُتَقَدِّمَةِ ، وأما نَحو : عثمان وَرشهم ، فلم يتعرَّض له وإن كان حُكْمُهما حكمَ المُفردين . والله أعلم .

وها هنا مسألةٌ تتعلَّق بالنَّظم وهى أنَّ ما كان من مفردات الألقاب بالألف واللاَّم نحو : الصِّدِّيق ، والفَاروُق ، والمَهْدِيّ ، والرَّشيدِ ، والزِّبْرِقَان فإنَّ ظاهرَ النَّاظم أنَّ حكمَها حكمُ غيرِها مما ليستا فيه ، فيلزمهما الإضافة كما تَقَدَّم ، كما تَلزم نَحو : قُفَّةَ وبَطَّةَ .

---

(١) المقتضب : ٤/١٦ .

(٢) المفصل : ٩ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣٣ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٨ قال بعد ما أورد رأى الكوفيين : " وما قاله الكوفيين فى ذلك لا يأباه القياس " .

(٤) التسهيل : ٣١ .

وهذا الحُكمُ فيه نظرٌ ، وذلك أنَّ بعضَ طلبةِ فاس ذَاكرني في المسألة وأخبرني أنَّ بعضَ من ينتحلُ إقراءَ العربيةِ هنالك أجراها مُجرى ما لَيس فيه الألفُ واللامُ ، تعلُّقاً بمجرد كونِها تسمى ألقاباً ، وربما وَجَدُوا ذلك في كلام بعضِ المتأخرين ، فزعمت أنَّ الإضافةَ لا تَجوزُ فيما فيه الألفُ واللاَّمُ ، مستنداً إلى أنَّ هذه الألقاب في الأصلِ أوصافٌ / جاريةٌ على مَوصوفاتِها ، لكنَّها استُعملت بالألفِ /١٥٧ واللاَّم وغَلبت على بعضِ من جَرت عليه ، حتَّى صارت مختصةً كالأعلام فهي - وإن سُميت ألقاباً - معتبرةٌ بأصلها من الوَصفيَّة وعدمِ الاختصاصِ ، والألفُ واللامُ تُحْرِزُ ذلك فيها ، فخَالفت [1] بذلك قُفَّة وبَطَّة إذ لا محرز فيها لأصلٍ فجرت مَجرى زَيدٍ وعَمروٍ ، ثم وَجدتُ لابن خروفٍ ما يشعرُ بما ذكرته ، مع التَّنبيه على عدمِ السَّماعِ بالإضافة في هذه الأشياء ، قال : وإن لم يقولوا هارون الرَّشيد ولا محمد المهدى . بالإضافة ، دليلٌ أنهما صفتان غلبت عليهما كالرَّحمن . قال : وأيضًا فإنهم لا يُسمون بما فيه الألف واللاَّم ، وإنما هو في كلامهم غالبٌ لا كالمُضاف . قال : فلمَّا لم يُسمُّوا بذلك لم يضيفوا العلم إليه ، وما قاله صَحيحٌ في القِيَاس وعلى مقتضى السَّماع .

أمَّا السماعُ : فإن العربَ لم يُسمعْ منها إضافةٌ مثل هذا مع كثرةِ استعماله على ألسنتهم للأمَرَاءِ وغَيرهم .

وأمَّا قِيَاسه : فلأنَّ اللَّقب علمٌ من الأعلام ، وقعَ على مُسمَّاه وقوع زَيْدٍ وعمروٍ على مُسَمَّاه ، لكن مع التَّنبيه على معنى الرِّفعةِ أو الضَّعَةِ ،

---

(١) في (أ) فخالفه .

كما نبَّهوا على ذلك حين سمَّوا بالأوصافِ وغيرها . وأمَّا ما فيه الألفُ واللامُ فإنَّما يَجرى مَجرى العلَمِ فى مَعنى الاختِصاصِ بالمُسمى ، وهو فى غيرِ ذلك جارٍ مَجرى أصله قبل الاختِصاص ، حتى كأنَّه اسمٌ نكرةٌ عُرِّفَ بالألفِ واللامِ ، بل الخَليلُ (١) يَجْعَلُ ما كان مِثل النَّجم والدَّبران باقيًا على أصله فى الحكمِ كأنَّه لم يَنْتَقِلْ إلى اختصاصٍ عليه ، ويؤيِّد ذلك أنَّك إذا سمَّيت بالرَّجُلِ ونَحوه ممَّا فيه الألفُ واللامُ كان عندَ سيبويه (١) على حكمه قبلَ أن يُسمى به فى اعتبار الألفِ واللامِ وأنَّه لا يُنادى من أجلهما ، وإن لم يَبْقَ لمعناهُما فى الأصلِ اعتبارٌ لكنَّهما لا يَسقطان من أجلِ التَّسميةِ ، فإذًا كان كذلك فيما كان (٢) غالبا وعلميته مأخوذةٌ من اعتبارهما أولى أن يُعتَبَرا فى تَعريفه ، فلا يصحّ إلغاء معناهما فى الأصلِ ، فيبقى إذاً معنى الوَصفيَّةِ ، فلا تصحُّ الإضافة إلى الفاروق ونَحوه إلا عند مَنْ يُجَوِّزُ إضافة المَوصوف إلى صفته كمَسجد الجامعِ وليس الكَلامُ فيه ، فثَبَتَ بهذا أنَّ عمرَ الفاروق وأشباهَه لا تصحُّ فيه الإضافة وإن سمّى لقبًا ، ويبقى بعدُ النَّظرُ فى الزِّبرقان ونحوه مما ليس بصفة فى الأصلِ ، وفيه الألف واللام ، والحكم جريانه مَجرى الصِّفة ، من منع (٣) الإضافة لِلَحظِ مَعنى الصِّفة فيه ، ألاَ تَرى أنَّه لُقِّب حصينٌ الزِّبرقان لصفرة عمامته ، تَشبيهًا بالزِّبرقان وهو القَمَرُ لما فيه من الصُّفرة . وأصلُ الاشتِقاق من الزَّبْرَقَةِ وهى الصُّفرةُ ، وعلى هذا المَنزع يُجرى ما كان من ذلك النَّحو ، ولا إشكال بعد ذلك فى المَسألة - إن شاءَ اللّه - إلا على إطلاقِ النَّاظم حيثُ لم يُقيِّد المُفردين بكونِ اللَّقبِ منهما بغيرِ ألفٍ ولامٍ ، وأيضاً فإنَّ هذا القَيدَ كان يلزمُهُ بالنِّسبة إلى الاسمِ الأولِ ، فإنَّ الاسمَ العَلَمَ إذا

---

(١) الكتاب : ٢٦٧/١ .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) فى الأصل : معنى .

كان بالألفِ واللامِ لم تَدخل فيه الإضافة ، دخلتا للمح الصفةِ أو لغير ذلك، إلا أنَّ هذا يُجاب عنه بأنَّ فقدَ الألفِ واللامِ من شرطِ الإضَافةِ ، وليس هذا مما يُذكر هنا ، وإنَّما يُعتَرَضُ على النَّاظم باللَّقب ذى الألفِ واللامِ / كالصدِّيق والفَاروقِ . ١٥٨/

وقد يمكن أن يُجاب عن ذلك بأنَّ الألفَ واللامَ لما كان ملحوظَ الأصلِ غيرَ مَنْسيِّه ووُجِدَ مُحْرِزُ ذلك وهو الألفُ واللامُ لم يعتبر فيه طَرآنُ الاختصاص فلم يَستحكم فيه معنى اللقب ، بل بَقِيَ على أصله من الوَصفيَّة ، وإلى هذا المَعنى أشارَ ابنُ خَروفٍ فيما تَقدَّمَ : لأنَّ اللقبَ فى الحَقِيقةِ عَلَمٌ من الأعلامِ ، هذا لَيس كذلك ، ويُوضح أنَّ هذا مرادُ النَّاظم أنَّه لم يَذكر هذا النَّوعِ فى بابِ العَلَمِ ، وإنَّما ذَكَرَه فى بابِ المُعرَّف بالأداةِ ، حيثُ قَال :

وَقَدْ يَصِيْرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ مُضَافُ أوْ مَصحُوْبُ ألْ كَالْعَقَبَهْ

فلم يَعدُّه من الأعلامِ المَحضةِ ، وسيأتى بَيَانُ ذلك إن شاءَ اللَّه.

فإذًا ليس بلقبٍ على مذهبه ، وإذًا لم [1] يَكُن لقبًا حقيقةً لم يَجرِ مَجرى الألقابِ فى وجوبِ الإضافةِ ، بل ولا فى جوازِها وهذا ظاهرٌ ، وباللَّه التوفيق .

وفى لفظه من جهةِ العربيَّة شَيْءٌ فى موضعين :

أحدُهما : جعله "سِوَى" متصرفًا لأنَّه مفعولُ صحب فى قوله : (إن سواه صَحِبَا) وسوى عندَ سيبويه لا يَتَصرَّف إلا فى ضَرورةٍ نحوُ ما

(١) فى (أ) وإنما .

أنشـده سيبويه (١) من قَولِ الأعْشَى (٢) :

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أهْـلِهَا لِسِوَائِكَــا

لكنَّ النَّـاظِمَ جَرَى على مذهبه فيها من جوازِ تصرُّفها حسبما نصَّ عليه في " بابِ الاستثناء " فلا دَرَكَ عليه هنا في استعمالها متصرفةً من وجهين .

والثَّـاني : حَذْفُهُ الفَـاءَ من جَوَابِ الشَّرْطِ ، وفعلُ الجَواب فعلُ أمرٍ ، وذلك قـولـــه : (وإلاَّ أتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ) فكانَ الواجِبُ أن يقـولَ : وإلا فـاتْبِـع الذي ردف ، إذ لا يجوزُ أن تقولَ : إنْ أكرمك زيدٌ أكرمه ، إلاَّ في الضَّرورة ، ونحوه من المُخْتَصِّ بالشِّعرِ قَوله (٣) :

مَنْ يَفْعَـلِ الحَسَـنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَـا

فالنَّـاظِمُ حذفَ الفَـاءَ للضَّرورةِ .

* * *

ثُمَّ أخَذَ في التَّقسيم الثَّـانِي من القِسمين (٤) فقالَ :

---

(١) الكتاب : ١٣/١ ، ٢٠٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٣٧/١ .

(٢) ديوان الأعشى : ٦٦ (الصبح المنير) والبيت بتمامة :

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

والمَعْنِيُّ بهذا البيت هو هوذة بن علي الحنفي ، زعيم بني حنيفة سيد من سادات العرب وخطبائها في الجـاهليـة أخـبـاره في الكامل : ١٦٥/١ ، ١٦٦ ، والروض الأنف : ٢٥٣/٢ ، والبـيـت في المقتضب : ٣٤٩/٤ ، والكامل : ١٠/٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/٢ ، ٨٤ ، والخزانة : ٥٩/٢ .

(٣) قائله هو عبدالرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري ديوانه : ٦١ ، وربما نسب إلى حسان كما في الكتـاب : ٤٣٥/١ ، وديوانه : ٥١٦ ، ونسب أيضا إلى كعب بن مـالك كمـا في شرح أبيـــات الكتـاب لابن السيـرافي : ١٠٩/٢ ، وديوان كعب : ٢٨٨ ، وقد ورد الشـــاهد في المقـتـضب : ٧٢/٢ ، ومجالس العلماء : ٣٤٢ ، والخصائص : ٢٨/٢ ، والمحتسب : ١٩٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٠ / ٢ ، ٣ ، وخزانة الأدب : ٦٤٤/٣ ، ٦٥٥ ، ٤ / ٤٥٧ .

(٤) في (أ) التقسيمين .

وَمِنْهُ مَنْقُـــولٌ كَفَضْـــلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ارْتِجَـــالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

وَجُمْـلَةٌ وَمَـا بِمَـــزْجٍ رُكِّبَـــا ... ذَا إِنْ بِغَـيْرِ وَيْهِ تَـمَّ أُعْرِبَـــا

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ[1] ذُو الإِضَافَهْ ... كَعَبْـدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَـافَهْ

فقسَّم العَلمَ بحسب اللَّفظِ ودلالته على معناه قبل العلميَّة إلى أربعةِ أقسامٍ : مفردٌ ، وجملةٌ ، ومركبٌ تركيبَ مزجٍ وخلطٍ ، وذو إضافة .

فأمَّا المفردُ فهو المُراد بقوله : (فَمِنْهُ مَنْقُـولٌ ... وذُو ارْتِجَـالٍ) أى فمنه مفردٌ صفته كذا وكذا ، ودلَّ على ذلك قوله بعد (وجملة) وكذا وكذا وجعل المُفرد على ضَربين :

أحـدهمـا : أن يكون منقـولاً ، والمنقـول مـاله أصلٌ فـى النَّكرات مستعملٌ ثم سمَّى به الشَّخص ، فتَصييره علمًا على شخصٍ معيَّن بعد أن كان موضوعًا ليدل على معنى من المعانى الجِنسية ، هو النَّقلُ الذى لأجله سُمى مَنقولاً ، كأنه نقل عن موضعه فى الأصل إلى غيره ، وأتى له بمثالين دالين على معنيين :

أحدهما : " فَضْـلٌ " وهو منقولٌ من مصدر قولك : فَضُلَ الرَّجُلُ يَفْضُلُ فضلاً فهو فاضلٌ .

والثَّانى : أَسَدٌ ، وهو منقول من / اسمِ جنسِ الحَيوان المُفترس ، ١٥٩/ أ

ونبـه بذلك على أنَّ النَّقلَ فـى الأعـلامِ يكون من أسمـاءِ المعـانى كـالمثـال الأول، فيدخل تحته بمقتضى التَّشبيهه كل مـا كان نحوه مثل : أوس ، إذا قلنا : إنَّه منقول من العَطيَّة ، وزَيْدٌ المنقول من زَادَ يَزِيْدُ ، أو عَمْرو إذا أردت نقله من العَمْر بمعنى الحَيـاة ، ويدخل أيضـا تحتـه المنقـول من

---

(١) فى (أ) فى الكلام .

الفعلِ الماضي نحو : بَذَّرَ وشَمَّر ، والمُضارع نحو : يَزيد ، ويَشكر ، وتَغلب ، والأمْر نحو : إِصْمِتَ ، وما أشبه ذلك .

وقد يكونُ النَّقلُ من أسماءِ الأعيانِ كالمثـال الثَّاني ، وما كان مثله من نحو : بَكر وجَبل وعَمرو ، إن جعلته واحد عُمُور الإنسان أو الفرط ، وكذلك فِهر ، وكَلب ، وحَجَر ، ونَمِر ، وَيشمل أيضاً المَنقولَ من الصِّفات كحارثٍ وعباسٍ ، وخالدٍ ، وعامرٍ ، وعائشةَ وما أشبه ذلك .

والضَّربُ الثَّاني : أن يكونَ المفردُ مرتجلاً ، وهو ذو الارتجال في كلامه ، ومعناه ما ليس له أصلٌ في النَّكرات ، ولا استُعمل قبلَ العلميَّة لغيرها ، كأنه ابتُدِئَ الآن من غيرِ تقدّم فيه من قولهم : ارتَجَلْتُ الخُطبة والشِّعر ، والمُرتجل في كلامِ سيبويه على وجهين :

أحدهما : ما لم يقع له مادةٌ مستعملةٌ في الكلامِ العَربي . قالوا : ولم يأتِ من ذلك إلاّ فَقْعَس وهو أبو قَبِيْلَةٍ من بني أَسَدٍ [1] ، وهو فقعس بن طريف بن عَمرو بن الحارث بن ثَعلبة بن دودان بن أسدٍ ، فلم يستعملوا مادة ف ق ع س في غَير هذا المَوضع .

والثَّاني : ما استُعملت مادته ، لكن لم تُستعمل تلك الصِّيغة [2] بخصوصها في غيرِ العَلمية وهذا الثاني هو الكثير وإليه أشارَ الناظمُ بمثاليه معاً وهما " سُعادُ " و " أُدَدُ " لكن أحدهما لمنكَّرٍ ، والآخرُ لمُؤَنَّثٍ . أما سُعادُ وهو اسمُ امرأةٍ ، فإنَّه لم تُستعمل بنيته في النَّكرات ، واستعملت مادة « س ع د » في السَّعد ، والسَّاعد ، والسَّعدان ، وغير ذلك .

---

(١) جمهرة أنساب العرب : ١٩٥ والاشتقاق : ١٨٠ .

(٢) في (أ) الصفة .

وأمَّا "أُدد" وهو اسمٌ لأبي قَبيلةٍ من اليَمَنِ (١) ، وهو أُدد بن زَيد بن كَهلان بن سَبأ بن حِمْيَر ، وذكر سيبويه (٢) أنَّــه من " الود " من مادة «و د د»، فأصلُ همزتِه الواوُ ، وهذه مستعملةٌ في الوُدِّ ، والوَدُودِ وغَيرهما ، ويدخل تحت المثالين أمثالهما نحو : حَمدان وعِمْران وغَطَفَان وعُمَر وَقُثَم (٣) وزُفَر وزُحَل وكذلك حَيْوَة ومكْوَزة وتَهلل ومَحْبَب ويأجج وأشباه ذلِكَ .

وأمَّا الجملةُ : وهو القسمُ الثَّــانى من الأربعــة فهو الذى قــال فيه : (وَجُمْلَةٌ) وهو معطوفٌ على منقول ، أىْ : ومنه جُملةٌ ، يريد ما أصله الجُملة وهى الكلامُ المُستقلُّ ، ويلزم من ذلك أن يكونَ العلمُ الذى أصله الجُملة منقولاً كالمنقول فى المُفردات فيقع بحسب الظَّاهر التداخلُ، لأن تقديَر الكلامِ فمنه مرتجلٌ ومنقولٌ (٤) وهذا فاسدٌ . والعذر عنه قد تقدمت الإشارة إليه ، وهو أنَّ الذى ذكر أولاً هو المفرد لا غيره ، فإنَّما معنى قوله : (فَمِنْهُ مَنْقُوْلٌ) ، أى : منه مفردٌ منقولٌ ، ولو صرَّح بذلك لم يكن فى جعله قَسيما للجُملة إخلالٌ ، فحاصلُ الكلامِ ، فمنه مفردٌ وهو ينقسم إلى منقــولٍ ومرتجلٍ ، ومنه جُملة ، والجُملة لا تكون إلا منقولةً وهذا / كلامٌ صَحيحٌ ، وأيضًا فإنَّ المنقولَ عبارةٌ اصطلاحية إنما يُطلقها/١٦٠ أربــابُ الصِّناعة على المفردِ لا على المُضاف ، ولا المُركب تركيبَ إسنادٍ أو مــزجٍ ، ولذلك لما تكلم ابنُ جِنِّى (٥ فى " المُبْهِج " ٥) على

(١) جمهرة أنساب العرب : ٣٩٧ الإكليل : ٢/١٠ .

(٢) الكتاب : ٢/١٢٨ .

(٣) فى (أ) زفر وقثم .

(٤) فى (أ) منقول ومرتجل .

(٥-٥) ساقط من (أ) والمبهج كتاب صغير فى اشتقاق أسماء شعراء الحماسة لأبى الفتح عثمان بن جنى ، وهو مطبوع ، والنص ص : ٦ .

المَنقول والمَرتجل وأقسامهما خَصَّ ذلك بالمُفرد ، ثم لمَّا أتمَّ الكلامَ عليهما أتى بقسمِ المُضاف والمُركَّب والجُملة ، فإنما جَرى الناظم على اصطلاحهم ، ولا مشاحةَ في الاصطلاح ومثالُ الجُملة قولهم : تَأَبَّطَ شَرًّا وهو لقبُ ثابتِ بن جابرٍ الفَهْمِيُّ (١) ، وبَرَقَ نَحْرُهُ ، وذَرَّى حَبًّا ، أنشد سيبويه (٢) للطُّهَوِيِّ :

إنَّ لَهَا مُرَكَّنًا إرْزَبًّا　　كَأنَّه جَبْهَةُ ذَرَّى حَبًّا

وقالَ أبو ذُؤَيْبٍ (٣) :

عَلَى أطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَا　　مِ إلاَّ الثُّمَامَ وإلاَّ العِصِيّ

---

(١) شاعر عداء من فتاك العرب في الجاهلية ومن مشاهير الصعاليك يغزو على رجليه وحده . قتل في بلاد هُذَيل ، أخباره في الشعر والشعراء : ٣١٢ والخزانة : ٦٦/١ .

(٢) الكتاب : ٦٤/٢ ، والمقتضب : ٩/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٨/١ واللسان (حبب) (رزب) .

(٣) البيت في شرح ديوان الهذليين للسكري : ١٠٠/١ ، وهي في إثبات المحصل : ٨ قال السكري : ويروى : " علا أطرقا " من العلو والأطرق جمع طريق وقال الأندلسي في شرح المفصل : ٢٣/١ : ذكر ابن جني في التمام وهو استدراك ما أخل به السكري في صنعة ديوان الهذليين أنه يروى علا أطرقا على أنه فعل ماض وأطرقا جمع طريق . قال ثم الأندلسي : وعلى ما قاله ابن جني فلا شاهد فيه ، وهذا النص من كتاب " التمام " من الجزء المفقود من الكتاب . والبيت أيضا في شرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/١ ، ٣٠ ، وشرح الأشموني : ١٣٢/١ ، والعيني : ٣٩٧/١ ، وقد ضمنه ابن مُعطٍ في ألفيته فقال :

كاصمت وأطرقا في الشعر

انظر الغرة المخفية لابن الخباز : ٥٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٠ .

و " أطْرِقَا " اسمَ بَـلْدَةٍ ، وأَنْشَـدَ ابنُ جِنِّى وغيره (١) :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِى بَنِى يَزِيــدُ ظُـلْمًا عَلَيْــنَا لَهُمْ فَـدِيدُ

فـ " يَزِيــدُ " فيه ضميرُ الفاعلِ .

وأمَّا المركبُ تركيبَ المزجِ والخَلْطِ (٢) وهو القِسم الثَّالث ، فهو الذى نَصَّ عليه بقوله : (وَمَا بِمَـزْجٍ رُكِّبَا) ، وتركيب المزجِ هو أن تَصير الكَلِمَتَانِ كالكَلِمَةِ الواحدةِ ، حتى يقعَ الإعــرابُ فى آخرها ، فيصــير آخرُ الكلمــةِ الأُولى وسطًا فى الحُكم على خلافِ ذى الإضافة ، ومن هُنا توصل الكلمتان فى الخَطِّ فتكتب رَامهرمز وبَعـلبك وبِلالابَاذ ، وشبه ذلك موصولاً كأنَّ الكلمتين امتزجَتَـا فصارَتَـا كلمـةً واحدةً كهاءِ التَّأنيث فى نَبِقَة وكلمة ، بـل جعـل سيبويه (٣) الكلمتين بمنزلةِ عَيضموز وعنْتَريس .

ثم ذَكر أنَّ هذا القسم على ضَربين :

أحـدُهمـا : مـا رُكِّبَ من كلمـتين ليست الثـانيـةُ منهـمـا صـوتًا نحـو : مـارسرجس ورَامـهرمز ، ومَعدى كرب ، وحَضـرموت ، وبَعلبك ، وهذا الضَّربُ

---

(١) أنشده ابن جنى فى المبهج : ١٣ ، وانظر إيضاح المنهج : ١٢ .
وينسب إلى رؤبـــة ، ملحقات ديوانــه : ١٧٢ ، وإثبات المحصل : ٥٥ وهو فى مجالس ثعلب : ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٨/١ وخزانة الأدب : ١٣٠/١ ، وقد ضمنه ابن مُعطٍ فى ألفيته فقال :

كشاب قرناها وذَرَّى حبًّـا ومنه بيت قد نمته الأنــبا

نبئت أخوالى بنى يزيــد ظلما علينا لهم فــديد

شرح ألفية ابن معطٍ لابن الخباز : ٥٣ ، وشرحها لابن القواس : ١٠١ ، وأطرقا فى معجم البلدان : ٢١٨/١ .

(٢) فى (أ) الخلاف .

(٣) الكتاب : ٤٩/٢ .

حكمه الإعراب ولا يبنى ، إذ ليس مجرّد التركيب بموجب للبناءِ وهو مُراد النّاظم بقوله :

(ذَا إنْ بِغَيْرِوَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا) و (ذا) إشارة إلى أقرب مذكورٍ وهو قسم المُركّبُ مزجاً ، يريد أنه إن كان قد تُم بكلمة غير هذا اللفظ هو " وَيْهِ " أى : ثانى اللّفظين غير صوتٍ أُعرب ، فيقول : هذا معدى كرب ورأيتُ معدى كرب ، (١ ومررتُ بمعدى كرب ١) ، ومفهوم هذا الشّرط أنه إن تَّم بويه فلا يُعرب ، وهو الضّرب الثانى نحو : سيبويهِ وعمرويهِ ونفطويهِ وخالويهِ . فهذا الضّربُ مبنيٌّ فتقولُ : هذا سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ومررت بسيبويهِ ، وبناؤُهُ بناءَ الصّوت لختمه بالصّوت فعومل معاملته .

قال سيبويه (٢) : وأمّا عمرويه فزعَم يعنى الخَليل أنّه أعجميٌّ وأنه ضربٌ من الأسماءِ الأعجمية ، وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، قال : فكما تَركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصّوت ؛ لأنّهم قد رأوه قد جمع أمرين فَحطُّوه درجةً عن إسماعيل ونحوه ، وجعلوه بمنزلةِ غَاقٍ مُنَوَّنةً مكسورةً فى كلٌ موضعٍ ، يعنى فى الرفع والجرّ والنّصبِ ، والتنوين إنما يكون إذا نُكّرَ ، ولا ينون فى المعرفةِ ، ولم يحكِ سيبويه فى هذا الضّرب غيرَ البناءِ ، فجَرى النّاظمُ على مَهيعه من التزامِ البِنَاءِ ، وهى اللّغةُ الشّهرى ، وفيه لغةٌ أخرى قليلةٌ ، وهى إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف إلحاقاً له بالضّرب الأول ، فتقول : هذا سيبويهُ ، ورأيت سيبويَه ، ومررت بسيبويهَ .

فإن قيل : ففى أىّ أنواعِ الشّبه الحرفى يدخل هذا البناء ؟

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٥٢/٢ ، ٥٣ .

فالجواب : أنه راجع إلى بناءِ الصوت / وسيأتى وجهُ بيانهِ مكمَّلاً/١٦١ فى بابِ أسماءِ الأفعالِ والأصوات .

وأمَّا ذُو الإضافة - وهو القِسم الرَّابع - فهو الذى عنى بقوله : (وَشَاعَ فِى الأعْلَامِ ذُوْ الإضَافَهْ) وذُو الإضَافة هو الاسمُ المركبُ من المضافِ والمُضافِ إليه ، يعنى أنَّ هذا النَّوع من الأعلام شاعَ ، وكَثُرَ فى كلامِ العربِ واشتَهر وهو على ضَربين نبه عليهما المثالان :

أحدهما : ما ليس بكنيةٍ وهو المُشار إليه بعبد شمسٍ ، وهذا الاسم سمت به العربُ كثيراً كعبدِ شمسِ بن عبد منافٍ وغيره ، ومثله عبدُالمُطَّلب ، وعبدُالله ، وعبدُ مَنافٍ ، وعبدُالكعبةِ ، وامرؤ القَيس ، وأنفُ النَّاقة ، ووزنُ سَبعة ، وأشباه ذلك .

والثانى : ما هو كنية وهو المشار إليه بأبى قحافة ، وهو كنيةُ والدِ أبى بكرٍ الصِّديق رضى الله عنه ، وهو عثمان بن عامر بن عَمرو بن كعب بن سَعد بن تَيم بن مُرَّة بن كَعب بن لُؤَىٍّ ، ومثله أبو بكرٍ ، وأبو طَالبٍ وأبو عَمرو ، وأبو القَاسم ، وأبو عَاصم ، ونحو ذلك ، ومنه ماَ أولُهُ أم كَذا ، مِن كُنى النِّساء نحو : أمّ رومان ، وأمّ كُلثوم ، وأمّ العَلا . وقد تم تفسير كَلامه ، ويتعلق بعد هذا بالفَصل مسائل :

إحداها : أن العلمَ المنقول ثلاثةُ أضربٍ : منقول من اسمِ معنى كفضلٍ ومنقول من اسم عينٍ كأسد، ومَنقول من صَوت كَتسميتهم بعض

بنى هاشم ببّهْ (١) وإنّما ببّهْ صوتٌ كانت أُمه تُرقّصُهُ به وهو صَبِىٌّ ، وذلك قولها له :

لأُنكِحَنَّ بَبَّــــهْ جَـــارِيةً خِدَبَّةْ

مُكْرَمَةً مُحَبَّـــهْ تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَــهْ

وقال الجَوهرى(٢) : ببّـه لقَبُ عبدِالله بن الحارث بن نَوفل بن الحَارث بن عبدِالمُطَّلب والى البَصرة وهو الذي يقول له الفَرزدق (٣) :

وَبَايَعْتُ أَقْوَاماً وَفَيْتُ بِعَهْدِهِمْ وَبَبَّةُ قَدْ بَايَعْتُهُ غَيْرَ نَــادِمِ

فهذا النَّوع من المنقولِ لم يُنَبِّهْ عليه النَّاظِمُ ، وكان من حقِّه ذلك . (٤)

والجواب : أنَّ هذا غيرُ واردٍ على النَّاظم من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّه عند ابن مالك ليس بمنقولٍ من الصَّوت ، وإنما هو منقول من قَولهم للصبى قد تَبَبَّبَ فهو ببٌّ ، والأنثى بَبَّةٌ ، أى : سمنا فكأنَّه منقولٌ من الصِّفة عنده ، لا من الصَّوت .

والثانى : أنه لو سلِّمَ أنه صوتٌ فى الأصلِ فهو فى المَنقولات قليلٌ حتى أنهم لا يَكَادُون يَجِدُونه فى غيرِ بَبَّهْ ، وهذا يَكفى فى عدمِ اعتباره له .

(١) هو لقب عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمى القرشى ، وأمه هند بنت أبى سفيان أخت معاوية رضى الله عنه ، ولاه ابن الزبير البصرة ، ولما قامت فتنة ابن الأشعث خرج إلى عمان هارباً من الحجاج فتوفى فيها سنة ٨٤ هـ . وإنما لقب " ببه " لأنه كثيراً ما يتكلم بها فى طفولته كأنه يخاطب أباه فغلب عليه . والذى قال الرجز هى أمُّهُ حين ترقصه . أخباره فى نسب قريش : ٣٠ ، والمحبر : ٢٥٧ . وهذا الرجز أورده مؤرخ السدوسى فى كتابه حذف من نسب قريش : ٢٤ ، والخصائص : ٢١٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٢/١ ، واللسان : (ببب) و (خدب) .

(٢) الصحاح : ٨٩/١ (ببب) .

(٣) البيت له فى شرح الشواهد للعينى : ٤٠٤/١ نقلا عن الجوهرى .

(٤) ساقط من (أ) .

والثالث : أنَّه وإنْ سلِّم وجوده فهو داخلٌ تحت قوله : (وَمِنْهُ مَنْقُولٌ) إذ لم يَحصر المَنقول فى نَوعين فقط ، وليس فى كلامه ما يَدُلُّ على ذلك ، وإنما أتى بمثالين يَدلاَّن على نَوعين خاصةً ، فكلامه لا نَقْضَ فيه على كلِّ تقديرٍ .

والثانيةُ : أنَّ إثباته المُرتجل نصٌّ فى أنه موجودٌ فى كلامِ العَربِ على ما ذَهَبَ إليه الجُمهور ، وقد نَفَاهُ قومٌ وزعمُوا أن كلَّ اسمِ علَمٍ منقولٌ، فما علمنا أصله فلا إشكال فيه وما لم نَعلم أصله فهو على وجهين : إما أنَّه استُعمل له أصلٌ لكن لم يبلغنا ، وإما أنه على تقديرِ النَّقل من أصلٍ لم يُنطق به ، كما كان عباديد وشَماطيط ومَذاكير ، جموعًا لما لم يُنْطَقْ به، وإنما ذهبوا إلى هذا لأن الغالبَ فى الأعلامِ النَّقلُ ، فما خفى أصله وجب حَمله على الأكثر، وقد يظهر هذا المَذهب من كلامِ سيبويه حيث تكلَّم على الدَّبران والعَيُّوق ونحوهما من الأسماءِ/الغالبةِ فقال [1]: ١٦٢/
فإن كان عربياً نعرفه ولا نَعرف الذى اشْتُقَّ منه ، (فإنما) [2] ذلك لأنَّا جهلنا ما علمَ غيرنا ، أو يكون الآخر لم يَصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى . والإنصاف أنَّ الخلافَ فى المسألةِ لفظىٌّ فلا مشاحةَ فى تَسمية ما لم نعلم له أصلاً مرتجلاً ، إذ القائل بوجود المُرتجل لاينفى إمكانَ النَّقل فيه ، لكن سمى ما لم يَبلغه أصله مرتجلاً اصطلاحًا، فهو فى المَعنى موافقٌ للقائلِ بنفيه ، من حيث إمكان وجود أصله ، ولم يَبلغنا ، ومن حيثُ أنَّ ما بلغنا أصله فسمى منقولاً أكثر مما لم يَبلغنا أصلُه ، فهذا يقولُ : نُسميه منقولاً أيضاً اعتباراً بالأكثرِ ، وحملاً عليه ، والآخرُ يقول : نُسميه مرتجلا اعتبارًا بعدمِ علمنا بأصله وهذا قريبٌ .

---

(١) الكتاب : ١/٢٦٧ .

(٢) فى الأصول فان والتصحيح من الكتاب .

والثَّالثةُ : أنَّه أطلقَ القولَ فى الجُملة ولم يقَيِّدها باسمية ولا فعلية والموجودُ فى كلامِ العربِ التَّسمية بالجملةِ[1] الفعليةِ خاصةً كما تقدَّم فى التَّمثيل ، فيحتمل أن يكونَ إطلاقُه قياسيًا ، لأنَّ التَّسمية بالجملة الاسمية سائغٌ ، فلو سميتَ بـ " زَيْدٌ قائمٌ " أو هذا أبوك ، وماأشبه ذلك لجرى مع بَرَقَ نَحْرُهُ ، وذَرَّى حبًا ، على طريقٍ واحدٍ ، ويحتمل أن يكون إحالةً على ما سمع فكأنه يقول : قد سموا بالجملةِ ، فإليك البحث على أىِّ الجُملتين هى ، ولا مَحذور فى هذا .

والرَّابعةُ : أنَّ قولَهَ : (ذَا إِنَّ بِغَيْرِ وَيْهِ تمَّ أُعْرِبَا) فيه إطلاق القَولِ بالإعراب فيشمل وجهين :

أَحَدُهُمَا : إضافة الأول إلى الثَّانى فيقال : هذا بعلُ بكٍّ ورامَ هُرْمُزَ كما يقال : هذا عبدُ الله وامرؤُ القَيْسِ . قال سِيبويه [2] : ومِنَ العَرَبِ من يُضِيفُ بَعْلَ إلى بكٍّ ، كما اختَلَفُوا فى رَامَ هُرمز ، فَجَعَلَهُ بعضُهم اسمًا واحدًا وأضافَ بعضهم رامَ إلى هُرمز ، وكذلك مارسَرْجَسَ وقالَ بَعْضُهُم :

* .... مَارَسَرْجَسَ لاَ قِتَالاَ *

قال : وبَعْضُهُم يقولُ فى بيتِ جَرير [3] :

لَقِيتُم بالَجزِيْرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُم مَارَسَرْجَسَ لاَ قِتَالاَ

يعنى بالإضافة ، وكذلك معدى كرب ، ومنهم من يُضيف ويَصرف كرب

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٤٩/٢ ، ٥٠ .

(٣) ديوان جرير : ٤١٤ ، من قصيدة قالها فى هجاء الأخطل .
والشاهد فى الكتاب : ٤٩/٢ ، ٥٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢٨٣/٢ ، والمقتضب : ٢٣/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٥/١ .

ومنهم من يُضيف ولا يَصرف .

والوَجْه الثّاني : وهو الأكثر أن يكونَ الإعرابُ فى آخرِ العجزِ فقط كما حكَى ذلك سيبويه فى مَارَسَرْجَسَ ، وكذلك حكَى فى معدِى كَرِب فقال : ومنهم من يقول مَعدى كرب فيجعله اسمًا واحدًا ، فكل ما كان مركَّبًا تركيب المَزْج وليس عجزه " ويَه " فحكمه الإعراب على أحدِ هذين الوَجهين .

* * *

ثم استَدرك التّنبيه على علمِ الجنس وجَعله آخرَ الفَصلِ دلالةً على أنّه على خلافِ الأصلِ فى العَلمية ، وعلى أنّه لم يعتَمد عليه فى التّبويب أولاً فقال :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ

عرَّف هنا بمقصدٍ آخَر للعربِ فى وضعِ العلمِ ، وهو أن يكونَ المعتنى به فى التّخاطب تَخصيص الأجناس باسمٍ مخصوصٍ ، بحيثُ يكونُ كلُّ فردٍ من أفرادِ ذلك الجنس يَقع عليه ذلك الاسم ، لما قَصدوه من الإخبار عنه ، إذ لم تكن لهم عناية بالأفراد والإخبار عنها ، فيخصوا كلَّ واحدٍ من تلك الأفراد باسم يخصه ، فذكر أن العربَ وضعت لبعضِ الأجناسِ – وهى التى يعنيك [(1] معرفة أسمائها [1)] – أعلاماً تُجرى مُجرى الأعلامِ المُتقدِّمة فى الحكمِ ، وعلى ذلك / نبَّه بقوله : (كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ/١٦٣
لَفْظاً وَهْوَ عَمْ) يعنى أنَّ هذا للعلم الموضوع للأجناسِ كالعلم الموضوعِ للأشخاصِ فى الأحكامِ اللّفظيةِ . فيُجرى عليه منها ما يُجرى على علمِ الأشخاصِ ، ويُجرى مُجرى أسماءِ الأجناس فى المَعنى ، وذلك المراد بقوله : (وَهْوَ عَمْ) يعنى أنّه قد عَمَّ فى المعنى على حدٌ عمومِ

(١-١) فى (أ) معرفتها أسماء .

أسماءِ الأجناسِ ، إذ هى لاَ تختَصُّ بشخصٍ من ذلك الجنْسِ دونَ آخر . أمّا كونُ هذه الأعلام فى اللّفظ كعلمِ الأشخاص فيتبين بأمور منها : عدمُ احتياجها إلى ما يُعرفها ، فإنّها غير مفتقرةٍ إلى الإضافة ، إلاّ على حدٍّ ما يفتقر زَيْدٌ إليها فى قوله :

عَلاَ زَيْدُ نَا يَوْمَ النَّقَا[1] رَأسَ زَيْدِكُمْ

ولا يلحقها حرفُ التّعريف فلا تقولُ الأسامة ولا الثُّعالة . قال سيبويه [2]: ويدلك على أن ابن عِرْسٍ ، وأمَّ حُبين ، وسامَّ أبرص ، وابن مطر معرفةٌ أنك لا تُدخل فى الّذى أُضفن إليه الألفَ واللاّمَ فصار بمنزلةِ زيدٍ وعمروٍ . ألا تَرى أنك لا تقول : أبو الجخَادب . قال : وهو [3] قول أبى عَمروٍ ، وحدَّثنا به يُونس عن أبى عمرو .

ومنها أنّها لا تُوصف بالنّكرةِ ، وإنّما تُوصف بالمَعرفة فتقول : مررت بأسامة المُفترس ، ولا تقول : مررت بأسامة مُفترس ، كما تقول : مررت بأسد مُفترس ، وقد جاءَ ما يتوهم فيه الوَصف ، وهو قَولهم : هذا ابن عِرس مقبلٌ ، فحمله سيبويه على أحد وَجهين : إمّا أن يكونَ على حدِّ قولهم : هذا زيدٌ مقبلٌ ، فمقبل خبرٌ بعدَ خبرٍ أو بَدَلٌ من زيدٍ ، وإمّا أن يكونَ نَكَّرَ العلَمَ كما يُنَكَّرُ زَيْدٌ فى قولك : رأيت زيداً من الزُّيود فجعلوا عرسًا بمنزلة رَجُلٍ ، كما جعلوا زيداً بمنزلة رَجُلٍ أيضًا .

ومنها انتصابُ الحالِ عنها كثيراً ، فإنّك تقولُ : هذا ثُعالة مقبلاً وهذا أبو [4] جخادب بادياً ونحو ذلك .

---

(١) فى النسخ اللقا .
(٢) الكتاب : ٢٦٥/١ .
(٣) زيادة من الكتاب .
(٤) ساقط من (أ) .

ومنها أنْ تقع مبتدأة بلا شرطٍ ، فتقول : أسامةُ مقبلٌ ، كما تقول : زيدٌ مقبلٌ .

ومنها أنّـها لا يصرف منها ما زاد سبباً آخر على العلمية كأسامة وثُعالة وابن قِتْرة وحمار قبّان .

قال سيبويه (١) : فأمّا ابنُ قِترة وحمارُ قبّانَ وما أشبههما فيدلُّك على مَعرفتهن تَرك صَرْف ما أُضفن إليه . وأمّا كونها في المَعنى عامةً كأسماءِ الأجناس فإنّك إذا قلت : هذا أُسامة ، فَليس هذا الاسمُ مختصًا بذلك الشّخص الذى أنت مُشيرٌ إليه دونَ غَيره ، ولكن هو صالحٌ لكلّ ما كانَ من جِنْسِه ، مما يُشار إليه ويُخبرُ عنه من الأسود ، كما كان الأسدُ صالحًا لكل ما كان من جنسه ، فقولك : هذا أُسامةُ في معنى قولك : هذا الأسَدُ إذا أرت به الجنس كزيدٍ في الأشخاص إذا قلت : هذا زيدٌ ، فإنه مُرادفٌ لقولك : هَذا الرجلُ إذا أحلت على مَعهودٍ مشخَّصٍ (٢) فإن قلتَ : كيفَ تَقولُ هذا الأسَدُ فَتشيرُ إلى واحدٍ بعينه وأنت تَعنى الجِنْسَ ؟

فالجوابُ : أنّ أصلَ الاسمِ الوَضعُ على جملةِ الجِنْسِ ، فإذا أُشير إليه أو أُخبر عنه فإنّما يَعنى به ذلك الفَرْدُ من حيثُ هو معروفُ الجِنْسِ ، معلومُ الأشبَاهِ ، إذ لم يُقصد من حيث الإخبارِ ذلك الأسد بعينه ، حتّى لو كان صاحبُ الخبرِ غيرَه لم يعتن بنقله مثلاً ، فإنّك لو أردت ذلك لم تاتِ بلفظِ أسامة البَتّة، فقولك : أقبل الأسَدُ أو أقبل الرجلُ يقال (٣) على وجهين :

---

(١) الكتاب : ١/٢٦٥ .

(٢) في (أ) متشخص .

(٣) ساقط من (أ) .

أحدُهما : معهودًا [1] بينك وبين مخاطبِك قد تقدَّم ، لكما فيه بعينه عهد لا فى / غيره من أ فراد جِنسه . /١٦٤

والثَّانى : أن تريدَ معهودَ الجنسِ الذى أنت [2] تعرفه من بين سائر الأجناسِ لا أن تريدَ ذلك المُقبل بعينه ، وإنَّما قَصدت هذا الَّذى تَعـرف جِنسـه ، وهما مَقصدان ، فالأولُ : علَمُهُ إذا وُضِعَ عَلَمَ الشَّخص وهو الموجود فى زيدٍ وعمرٍو ، والثَّانى : عَلَمُه عَلَمُ الجِنس الموجود فى أُسامة وثُعالة فلا يصحُّ لك أن تقولَ على الأوَّلِ أقبل أُسامة ، ولا على الثَّانى أقبل زَيـد .

فإن قيلَ : فقد كان لهم أن يَستغنوا بقولهم : أقبل الأسَد ، عن قولهم : أقبل أُسامة إذا كان معناهُ معناهُ ؟

فالجوابُ : أنَّ اسمَ الجنسِ قد يستعمل على غيرِ هذا الوجهِ فإنَّك قد تَقول : هذا الأسدُ ، وأنتَ تَعنى كمالَ الأسدية فيه ، وقد تقوله وأنت تُريد الجِنس ، فأرادوا أن يُخلِّصُوا ما أرادوا من المَعنى باسمِ علمٍ يخصُّه كما أنَّ الرجلَ لما كان يستعملُ على غير معنى واحد ، خصُّوا أحدَ معـــانيه باسمِ علمٍ فقالوا : زَيـدٌ ، فالعَلَمُ الشَّخصىُّ والجِنْسِىُّ فى هذا القَصد على معنى واحدٍ ، فتدبَّر هذا المعنى ، فإنَّه معنى كلامِ سيبويه والنَّحويين ومُراد العَربِ ، وهو الذى قَصَدَ النَّاظم بقوله : (كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمّ) .

فإن قُلتَ : هل العَلَمُ الجِنْسِىُّ يرادف اسمَ الجِنس النكرة أم لا ؟

فالجواب : أنه ليس بمرادفٍ لها من حيثُ هى واقعةٌ على واحدٍ غيرِ معيَّنٍ فى جِنسه ، كما أنَّ زيدًا لا يُرادف النَّكرة كذلك ، وإنما هو مرادفٌ لاسم الجنسِ المَعرَّف باللاَّم الجِنْسِيَّة ، وهو الذى أشـار إليه

(١) كذا في الأصل ولعل المقصود : (أن تريد معهوداً) .

(٢) ساقط من (أ) .

النَّـــاظم بقوله (وَهْوَ عَمّ) أى : وَقَعَ عَلَماً على جُملة الجنسِ ، بحيث يَصدق على كلٍّ فـردٍ، فإِن ذَكَرَ أحدٌ من النحويين أنَّه مرادفٌ للنكرة فعلى لَحظِ مـعنى الجِنسِ فيها ، لا على لحظِ وقوعِهَا على واحد مِن أفرادِ الجِنس لا بعَينه ، وهما مقصدان مُتَبَـايِنَان سيأتى التَّـنبيه عليهما فى مَوضعه إن شاءَ الله ، وأيضًا فقد نَصّ ابنُ خَروفٍ فى كتابه فى الردّ على أبِى (١) المَعَالِى (٢) أنَّ أعلامَ الأجناس كأسماء الأجناس باللام عامةٌ ، وأنَّها لاستغراق الجِنس أصلاً واستعمالاً . قال: ولا خِـلافَ فى هـذا بينَ النَّحـويين أجـمـعين ، فـقـد ظَهَـرَ إذًا أنَّ علمَ الجنسِ مرادفٌ فى الـمَعنى لاسمِ الجنسِ الـمُعَرَّفِ باللاَّمِ العَـهْدِيَّة فى الجِنْسِ ، كما أنَّـه لا فرقَ فى الـمَعنى بين علمِ الشَّخص واسمِ الجِنْسِ الـمُعرَّفِ باللاَّمِ العَهدية فى الشَّخص غير أن اسمَ الجنسِ يَحتمل من الـمَعانى معانىَ أُخر لا يَحتملها العلم لقـصـرهم إياه على أحـدِها ، وكلُّ ما يقـال خـلافَ هذا فلا تَعرفـه العَـرَب ، بل سمعت شيخنا القاضى أبا القاسم الشَّريف – رحمه الله – يقولُ : لا فرق بينَ الأسد وأُسامه إلا فى الأحكام اللَّفظيَّة فقط ، وأمَّـا فى المعنى مثله من كل وجه قـال : وكلُّ مـا يقال خـلافَ هـذا فَهَـذَيَـانٌ . وقد خـالف هــذا التَّـفسير بعض مَنْ تأخر مِـمَّن لَـم يطلع عـلى مقـاصدِ العرب ، ولا فـهمَ كـلامَ الأئمة فـى تقريرِ معناه ، فذكـروا للعَلم الجِنسى سوى ما أشار إليه الناظم تَفسيرين :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) جعله تلميذه الرعينى فى برنامجه : ص ٨١ ردا على " البرهان " لأبى المعالى بينما جعله تلميذ تلميذه ابن عبدالملك المراكشى فى كتابه الذيل والتكملة : ٣٢٠/٥ ردا على الارشاد والبرهان ، وفى المصادر الأخرى يذكر الرد على أبى المعالى دون تحديد .

وأبو المعالى : (٤١٩ – ٤٧٨ هـ)

هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن عبدالله الطائى السنبسى امام الحرمين الجوينى شافعى المذهب ، أخباره فى : طبقات الشافعية للسبكى : ١٦٥/٥ ، والعقد الثمين : ٥٠٧/٥ ، وشذرات الذهب : ٣٥٨/٣ .

أحدُهُما : ما نَقَلَهُ القَرافي عن شَيْخِهِ الخُسرُوشَاهِي (١) بعد ما نَبَّه على (عُسْرِ) (٢) المسألة فقال : وتَحرير الفَرق بينَ علمِ الجِنس وعَلم الشَّخص وعلمِ الجِنس واسمِ الجِنس هو من نَفَائس المباحثِ ومشكلات المَطالبِ .

قال : وكانَ الخُسروشاهي يُقرِّره ولم أسمعه من أحدٍ / إلاَّ منه ، ١٦٥/ وكان يقول : ما في البِلاد المِصريَّة مَن يَعرفه غيري . قال : وهو أن الوضعَ فرعُ التَّصور ، فإذا استحضر الوَاضع صُورة الأسد ليضع عليها فتلك الصُّورة الكائنة في ذهنه هي جزئية بالنِّسبة إلى مطلق صورة الأسد ، فإن هذه الصُّورة واقعةٌ لهذا الشخص في هذا الزَّمان ، ومثلها يقع في زَمان آخر ، أو في ذهن شخصٍ آخر ، والجَميع مشترك في مطلق صُورة الأسد ، فهذه الصُّورة جُزئيَّـةٌ من مُطلق صُورةِ الأسد ، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علمُ الجنس أو من حيث عمومها فهو اسمُ الجنس ، وهي من حيث عمومها وخصوصها تنطبق على كلِّ أسدٍ في العالم ، بسبب أنا إنما أخذناها في الذِّهن مجردةً عن جميع الخُصوصات ، فتنطبق على الجَميع ، فلا جَرم يصدق لفظ الأسدِ وأسامة على جميعِ الأسود ، لوجود المُشترك فيها كلّها ، فيقعُ الفَرقُ بين اسم الجِنس وعلمِ الجِنس بخصُوص الصُّورة الذِّهنية ، والفَرقُ بين عَلَمِ الجِنس

---

(١) الخسروشاهي : (٥٨٠ - ٦٢٥ هـ)
من تلاميذ فخر الدين الرَّازي واسمه عبدالحميد بن عيسى بن عمويه أبو محمد شمس الدين ، من علماء الكلام والأصول والفقه ، منسوب إلى خسروشاه من قرى تبريز ، أقام في بلاد الشام ومصر ، وتوفي بدمشق . أخباره في النجوم الزاهره : ٣٢/٧ ، وشذرات الذهب : ٢٥٥/٥ .

(٢) في الأصل " غير " .

وعَلَمِ الشَّخص أنَّ علم الشخص موضوع للحقيقة بقيد الشَّخص الخَارجي ، وعلمُ الجنس موضوعٌ للماهية بقيدِ الشَّخص الذِّهني . انتهى كَلامُهُ . وقد ردَّ النَّاسُ هذا المذهب حتَّى ألَّف عليه بعضُ أهلِ العَصْرِ جزْءًا قَصَدَ فيه الرَدَّ عليه وإحالةَ مَذهَبِهِ لكن بمقبُولٍ (١) وسواه ، ولا حاجة بنا إلى ذكر ذلك لِوُرُودِ ردِّه . وتصريحه بأن أهلَ قُطــره لا (٢) يَعرفه منهم أحدٌ سواه شاهدٌ بأنه لا يعرفه .

رأيتُ منقـــولاً من خطِّ شَيْخِنا القاضى أبى عبدالله الـمَقَّرِىِّ - رحمه الله - سألنى يعنى الأستاذ أبا محمَّد عبدالمُهيمن الحَضْرَمِىَّ عن الفَرق بين عَلَـمِ الجِنسِ (٣) واسمِ الجِنْسِ فقلتُ له : زَعَمَ الخُسـروشـاهى أنَّه ليس بالديار المصرية مَن يعرفه غيره ، وأنـا أقول ليس فى الدُّنيا عالمٌ إلا وهو يعلمه غَيره ، لأنَّـه حكم لفظى أوجب تقديره المحافظة على ضَبط القَوانين كعدل عُمر ونَحوه فاستحسن ذلك ، انتهى نص شيخنا الـمَقَّرِىُّ ولِلَّـه دَرُّهُ فيـه (٤) .

والتَّفسيرُ الثَّانى : ذَكَرَهُ ذَلِكَ الـمُتَـأخر الرَّادّ على الخُسرُوشَاهِى وأَظُنُّـه قد سُبِق إليه وأشارَ إلى أنَّه مُراد سيبويه فى المسألة ، فلذلك أورد نصه فى المقصود ليتبـين ما فيه أولاً (٤) فقدّم أولاً مقدمةً فى معنى الكُلِّى والجُزئى ثم قال : فإذا تَقَـرَّرَ هذا فلنَرجع إلى ما قصدنا إليه فنقـولُ : إن للشَّىء وجودًا فى الأعيان ، وهـى حقيقـته فى نَفسه ، ووجـودًا فى الأذهان ، وهى صورته الـمُجردة ومثـاله ، ومن حيث إنَّه موجـــود فى الأعـيان فهو جزئىٌّ بالذَّات ، كلىٌّ بالعَرض ، ومن حيث إنه موجـــودٌ فى الذِّهــن فهو كُلِّىٌّ بالذات جُزئىٌّ

---

(١) فى (أ) مقبول .

(٢) فى (أ) ولا .

(٣) فى (أ) الشخص .

(٤) ساقط من (أ) .

بالعَـرض ، وبسطَ القـول هذا المعنى ثم قـال : وإذا تبين هذا فـاللفظ الموضوع باعتبار ذلك المعنى الجُزئى على أنّه مستقلٌ بإفادته هو العلم الشّخصى كزيد اسمِ رَجلٍ وأعوج اسمِ فرسٍ ، وشَدقم اسمِ جَمَلٍ ، وهَيْلَة اسمِ عَنْزٍ ، وضَمران اسمِ كلبٍ ، ونحو ذلك مما هو موضوع للدّلالة على شخص معين فى الخارج .

قال : وأمّا اللّفظ المَوضوع باعتبارِ المَعنى الكُلّى ، فإن أخذَ مع النّظر إلى جزئياته وشياعه بين أشخاصه فهو المَخصوص باسمِ الكُلى ، وأن أخذ ذلك بالنظر إلى تَعيُّنه فى الذّهن ، / من بين سائرِ الحَقـائق/١٦٦ الذّهنية من غيرِ نظرٍ إلى ما تحته من الجُزئيات ، فهو المَعنى المَدلولُ عليه بالعَلَمِ الجِنسى ، ومثالُ الأوّلِ وهو اللّفظ الكُلى إنسان وفَرس وأسد، ونحو ذلك من الأسماء النّكرات الشّائعة .

ومثال الثّانى : وهو العلم الجِنسى أسامةُ للأسد ، وثُؤالةُ للذّئب وثُعالة للثّعلب ، ونحو ذلك من الأسماءِ المَعارف التى لا تخصُّ (١) شخصًا دون شَخْصٍ من نوعه ، فتَسميةُ الأسدِ أسدًا باعتبارِ معناه الكُلّى العامّ لجزئياته وتَسميته أسامة بإعتبار معناه المُتَعَيِّن فى الذّهن ، من بَين سائرِ الحَقائق الذّهنية (٢) من غيرِ نَظرٍ إلى كلّيته وعُمومه ، وإلاّ لكانَ كُلّيًا ، ومن غير نظرٍ أيضًا إلى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ من الأشخاص التى يَقَعُ عليها ، وإلا لكانَ عَلَماً شَخْصيًا ، قال : وهو يشبِه العَلَمَ الشّخصى من وجهٍ به سُمّى علمًا ، ويشبه الكُلى من وجهٍ آخر به سمى جنسيًا ، ووجه شبهه بالعلمِ الشّخصى هو فى كونه وضع لمعنى مُتَعَيِّنٍ ، من بينِ

---

(١) فى (أ) تشخص .

(٢) ساقط من الأصل .

غيرِه من المَعانى المُشتركة معه فى الكُلّية ، كما أن العَلَمَ الشَخْصِىَّ موضوعٌ لشخصٍ مُعيَّنٍ ، من بينِ سائرِ الأشخاصِ المُشتركة مَعه فى كلّيةٍ ، ووجهُ شَبهه بالكُلّى هو فى صلاحِيته لتناول كلِّ شَخص [1] من ذلك النَّوع كما أنَّ الكُلى يَتَنَاوَلُ جُزئيَّاتِه .

قال : ولمَّا كان ما هو خارجٌ عن ملابسةِ النَّاس ومداخلتهم إنما يعنيهم منه نوعه دُون أشخاصه على التَّعيين ، وَضَعُوا لذلك النَّوع باعتبارِ (تشخصه فى الذِّهن) [2] من بينِ سائرِ الأنواعِ والأجناسِ الذِّهنية اسمًا علمًا ، كما وَضَعُوا لِمَا يَعنيهم من الأشْخَاصِ باعتبارِ تَشَخُّصِهِ خارجِ الذِّهنِ ليعادلوا بين الجِهتين .

قال سِيبَويه [3] : فإذَا قُلت : هذا أبو الحارثِ ، فإنما تُريد هذا الأسد ، أىْ : هَذا الَّذى سَمعت باسمه أو هذا الذى عَرفت أشباهه ولا تريد أن تُشير إلى شَىْءٍ قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدًا ، ولكنه هذا الذى كل واحد من أُمته له هذا الاسم فاختُص هذا المَعنى باسمٍ ، كما اختص الذى نكرت بزيدٍ . انتهى ما قال هذا المُتَأخِّرُ ، ولا يَبعد مَغزاه عمَّا قَبله وإن تحذَّق قائِلُه بعضَ التَّحَذُّق ، ولكنَّهما معًا جاريان على أصلٍ واحدٍ ، نأى عن مقصودِ العربِ ، وأحسبه أنَّ شيخَنَا القاضِى الحَسَنِىَّ - رحمه الله - كان يَطعن على هذا القائل خُصوصًا ، ويَراه فيما قاله خارجًا عن سبيل المسألة .

والصَّوابُ فى المسألةِ ما تقدَّم ، ولا حاجةَ بنا الآن إلى الإطالة فى الرَّدِّ على هذين المَذهبين لئلا نَخرج عن المَقصود ، وبالله التَّوفيق .

---

(١) " شخص " : مكررة فى الأصل .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) الكتاب : ١/٢٦٣ ، ٢٦٤ .

وقوله : (وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ) أرادَ علمًا ، لكنه حذف التَّنوين فى الوَقف من المَنصوب ، وأجراه مُجرى المَرفوع والمَجرور ، على لغةِ مَن قَال (١) :

* وأخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ *

* * *

ثُمَّ أخذَ فى تمثيلِ العلمِ الجِنْسِيِّ فقال :

مِنْ ذَاكَ أمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ۝ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ ۝ كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجَرَهْ

فقسَّم هنا ما وضع علمًا للجنس قسمين :

أحدهما : ما وُضع على أجناسِ الأعيانِ ، والآخر : ما وُضع //١٦٧ على أجناسِ المعانى ، وأتى لكلِّ قسم بمثالين وبَدأ بالقسمِ الأول فقوله : (مِنْ ذَاكَ أمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ) يَعنى أنَّ مِنْ جُملة الأعلامِ المَوضوعة للجنس قولهم : لِلْعَقْرَبِ أم عِرْيَط ، وهو من الكُنى ، فإن العَلَمَ الجِنسى قد يكون اسمًا ، وكنيةً ولقبًا ، كعلمِ الشَّخص ، ومثل أمُّ عِرْيَط من الكُنى بالأمهات قولهم للضَّبع : أمّ عامرٍ ، وأم عَنْثَل ، وأم زعم ، وأم ختون ، وأم خنور ، وأم رمال ، وأم نَوفل ، وأم عَمرو ، وللدَّاهية :

---

(١) هو الأعشى ، والبيت بتمامة :

إلى المرءِ قيسٍ أطيل السُّرى ۝ وآخُذُ من كلِّ حَيٍّ عُصُمْ

من قصيدة فى ديوانه :

أتهجر غانيةً أم تُلِمْ ۝ أم الحَبْل واهٍ بها مُنجَذِمْ

والشاهد فى الخصائص : ٩٧/٢ ، والمبهج : ٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٠/٩ ، وخزانة الأدب : ٢٦٤/٢ .

أمّ حَبَوْكَرَى ، وأم فأر ، وأم خشاف ، وأم اللهيم ، ثم قال : (وَهَكَذَا ثُعَالَةُ لِلثَّعْلَبِ) وهو من الأسماءِ غير الكُنى ، ويُقال للثّعلب أيضًا : أبو الحُصين ، وسَمْسَم ، ومثله من الأسماء ذُؤَالان للذئب ، وحُضاجر ، وجَعَارِ ، وجَيْأَل ، وَقَثَامِ للضَّبع ، وقُثَم للضِّبْعان ، ومحْوَةُ لريح الشَّمال ، وخُضارة للرِّيح ، وهُنَيدة لمائة من الإبل ، وشَبْوَة للعقرب ونبه على القسم الثَّاني بقوله : (ومثْلُهُ بَرَّة للمَبَرَّه) يريد ما تقدم من الأعلام الجِنسية بَرَّة ، وهو اسمُ علمٍ للمَبرَّة ، والمَبرَّةُ من المَعاني التي جَعلوا لجِنسها اسماً علماً ، فإنَّ من المَعاني ما يَضطرون إلى الإخبار عنها والإحالةِ عَليها كما يَضطَّرون إلى ذلك في الأعيان ، ومنه أيضًا فَجَارِ ، وهو اسمٌ للفُجُورِ وعَلَمٌ له ، معدولٌ عن فَجرة علمًا هكذا دُون ألفٍ ولامٍ ، لا عن الفَجرة ، فإنَّه من بابِ حَذَامِ للعدول عن علم مثله ، فقول سيبويه (١) : إن فَجَارِ معدولٌ عن الفَجرة تجوُّزٌ ، كذا قال ابنُ جِنِّي (٢) والمحققون ، والألف واللاَّم في الفَجرة في كلامِ النَّاظمِ لا إشكالَ فيها ، إذ لم يُرِدِ العَلَمَ كما أرادَ سيبويه ، وإنَّما مُرادُهُ الجِنْسُ الذي هو مُطلقُ الفُجورِ ، ومثل هذين المثالين فَيْنَةُ في قَولهم : ما ألقاه إلا فَينةَ ، أي : في النُّدرة .

قالَ ابنُ جِنِّي (٢) : وهو عَلَمٌ لهذا المعنى ، ومنه عنده " سُبحان " في

---

(١) الكتاب : ٢/٣٩ .

(٢) المبهج : ١٢ .

قولِ الأعشى (١) أنشدَه سيبويه :

* سُبحان مِنْ عَلْقَمَـةَ الفَاخِـرِ *

هـو علمٌ لمعنى التَّـسـبـيح ، ومنه غـدوة وبُكرة علمين للوقـتين ، وحَـمَـادِ للمَـحـمـدة ، ويَسَـارِ للميـسـرة ، وأمُّ قـشـعم ، وشَـعـوب ، وحَـلاَقِ ، وأمُّ اللهيـم للمَنِيَّـة .

ومنه أسمـاءُ الأعداد المُطلقة نحو : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة ثلثا ستة وما أشبه ذلك ، وأشارَ النَّـاظم بتعيين مثالى " بَرَّة " و " فَجَارِ " لبيت النابغة (٢) الذى أنشده سِيبويه :

إنَّا احتَمَلنا خُطَّتَينا بَيْنَنَـا فَحَمَلتُ بَـرَّةَ واحتَمَلْتَ فَجَـار

وفى عبارته شَىْءٌ ، وهو أن الفَجْرَةَ هـى المرةُ الواحـدةُ من الفُجور فإنك تقول : فَجَرَ فُجُوراً ، أى : كَذَبَ ، وفَجَرَ أيضًا بمعنى فَسَقَ فُجُوراً كذلك فإذا أردت المَـرَّة الواحدةَ قلت : فَجَرَ زيدٌ فَجْرَةً واحدةً ولم يَعد ، ومعلومٌ أنَّ فَجَارِ

---

(١) المبهج : ١١ ، وديوان الأعشى : ١٠٦ (الصبح المنير) والبيت بتمامه

أقول لما جـاءنى فخرة سبحان من علقمة الفاخر

من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ، ويمدح عامر بن الطفيل فى المنافرة التى جرت بينهما وأولها :

شاقك من قتلت أطلالها بالشط فالوتر إلى حاجر

والبيت فى الكتاب :: ١٦٣/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٥٧/١ وشرحها لابن خلف : ١٤٧/١ وهو فى المقتضب : ١٨/٣ ، والخصائص : ١٩٧/٢ ، ٤٣٥ ، ٣٢/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٤٧/١ ، ٢٥٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والخزانة : ٤١/٢ ، ٢٥١/٣ .

(٢) ديوان النابغة : ٩٨ (شكرى فيصل) من قصيدة يهجو بها زرعة بن عمرو بن الصعق الكلابى والبيت فى الكتاب : ٣٨/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢١٦/٢ .

والشاهد فى جمل الزجاجى : ٢٣٤ ، والخصائص : ٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ١١٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزانة : ٦٥/٣ .

ليس علمًا لجنسِ المَرة الوَاحدة من الفُجور ، فإنّ أهلَ اللُّغةِ لم يَنقلوا إلا أنّـه اسمٌ علمٌ للفجورِ المُطلق ، لا للمَـرّةِ الواحدةِ ، ولا يصح أن يريد أن فَجّارِ اسمُ جنسٍ للفجرةِ المعدولِ هو عنه ، إذ لـم يَقولوا ذلك ولا يَصِحُّ فى نفسه فَثَبَتَ أنّ قولَـه : (كَذَا فَجَـارِ عَلَمٌ للفَجْرَة) مُشكلٌ .

والجَوَابُ : أنّ إتيانَهُ بالفَجْرَةِ مقصـودٌ له ، وذلك أن القاعـدةَ فى فَعَـالِ أنه مؤنّثٌ أو معدولٌ عن مؤنّثٍ ، وقد بيّن ذلك سيبويه فى أبوابِ ما لا يَنصـرف غايةَ البَيَانِ ، حتى إنّه / قَدّر ما لم يُستـعمل مُؤنّثًا كـأنه استُعمل كذلك ، ثم جَعَلَ فَعَـالِ ومَعدولاً عنه ، وإذا كان كَذلك فالاسمُ المعدولُ عنه وهو العَـلَمُ المقـدّرُ اسمًا لجنسٍ مؤنّثٍ ، إذ لابدّ من مُطابقته له فى التّـأنيث، ولذَلك قال : (وَمِثْلُهُ بَرّةٌ لِلْمَبَرّة) ولم يَقل للمبر ولا للبرور، لما لم يكن مطابقًا فى التّـأنيث لعلمه ، وكذلك قال غيره فى يَسَارِ إنّه اسمٌ للمَيسر لا لليُسر، وفى حَمَادِ إنّه اسم للمَحمدة لا للحَمْد وكذلك مـا أشبهه ، فإذًا يجبُ فيما كان من أسماءِ الأجناس غير مؤنّثٍ فجعل له اسم على فَعَالِ أن يقدرَ له التّـأنيث ، و "فَجَارِ" الذى مثّل به النـاظمُ من هذا القَبيل ، فلابدّ من تـقديرِ اسمِ الجِنسِ مـؤنّثًا ، وذلك مـا نَكَرَهُ من الفجرة . ١٦٨/

وقد قدّر سيبويه (١) فى حَضَارِ وسَفَارِ أنّـه اسمُ الكَوكبة والمَاءِ وهما مِنْ علم الشّخص ، وقال فى بَدَادِ : إنه معدولٌ عن بَدَدَى مؤنّثًا (٢) ، وفى حَمَـادِ أنه معدول عن حمودى مؤنثًا (٣) . قـال السِّـيرافى (٤) فـى

(١) الكتاب : ٤١/٢ .
(٢) الكتاب : ٣٩/٢ .
(٣) الكتاب : ٣٩/٢ .
(٤) شرح الكتاب : ١١٧/٤ وعبارته : وقد فسره سيبويه فقال : معناه تفدوا بددا غير أن بداد ليست بمعدولة عن بددا نكرة ، وإنما هى معدولة عن البدة والمبادة أو غير ذلك من ألفاظ المصادر المعرفة المؤنثات .

بَدَادِ: إنه معدول عن البَدَّةِ أو المُبَادَةِ أو غيرِ ذلك . يَعـنى مما يُقدَّرُ مُؤَنَّثًا يعطى معنى ذلك المُذَكَّرِ ، فكذلك فَجَارِ اسمٌ للفَجْرَة بِمَعنى الفُجور وإن لم يُستَعمل على ذلك المعنى ، لا أنَّه اسمٌ لفَجرةٍ التى يُراد بها المَرَّة الواحدة ، وهو مُراد سيبويه أيضًا ، حيث قال : فَفَجَارِ معدولٌ عن الفَجرة ، ومُراد غيره أيضًا فى الباب . فالحاصلُ أنَّ الناظمَ نبَّهَ بمثالِ الفَجرةِ على أنَّ فَعَالِ علمٌ لاسمِ الجنسِ المؤَنَّث ، فإن كان مستعملاً فَذَاكَ وإلا قُدِّرَ له اسمٌ مؤنَّثٌ ، وهذه قاعدةٌ مَحل بيانها باب ما لا يَنصرف وقلَّما تَجدُ فى هذا النَّظم لفظة إلا وهى تَحتوى على مَعنى أو معانٍ ولا تَجد فيها لفظةً ذكْرُها فَضْلٌ ولا أُسلوبًا خاليًا من القَصد الحَسَنِ والتَّنبيه على غورِ مسألةٍ إلاَّ قَلِيلاً حسب ما تَرَاهُ منبَّهًا عليه إن شاء اللَّه .

* * *

ثم عَطَفَ بَيَــان نوعٍ ثالثٍ من المَعارف وهو اسمُ الإشارة فقال .

اسمُ الإشـــارة

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِــــرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

اعلم أنّـه قَسَّم أولاً أسماءَ الإشارة وجعلها على ضربين :

أحدُهما : ما كان مختصًا بالمكان .

والثّـانى : مـا لم يكن كـذلك ، وابتـدأ بهـذا الثّـانى ، إذ هـو الأكـثـرُ فى الاستـعمالِ والأصل فى البابِ ، ثم أتى بتـقسيـمين يشتـملان على ذكرِ جملةِ أسماء الإشارة والأحكام المتعلّقة بها ، فابتدأ بذكرهما بالنّسبة إلى الضّرب الثـانــى ، فالتّقسيمُ الأولُ هـو بالنِّسبة إلى المُشار إليــه مـن كونـه مُفردًا أو مثنى أو مجموعًا ، ومذكَّرًا أو مُؤنّثًا ، وذلك قَوله : (بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِـــرْ ..) إلى آخره . " بِذَا " متعلق بأشر ، أى : أشرِ بهذه الأداة إلى كذا ، يَعنى أنَّ " ذَا " من أسماءِ الإشارةِ ، موضوعٌ لأن يُشارَ به إلى المُفرد المذكَّر فتقول : هذا زيدٌ وهذا مالُكَ ، ولم يذكر للمذكَّر غيرَ أداةٍ واحدةٍ وأمّا المُؤنّثُ فذكرَ له أربعَ أدواتٍ هى المَذكورةُ فى قوله : (بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ) أرادَ وبِذِى وذِهْ وتِى وتَا ، فحذفَ العاطف ضَرورة ، ويعنى أن هذه الألفاظ المذكورة حكمها أنها مقتصرٌ بها على الإشارة إلى الأنثى ، فلا يُشار بواحدٍ منها إلى المُذكَّرِ ، ويُراد بالأنثى الوَاحدة دلَّ على ذلك المَسَاقُ وأن الأنثى صِفَةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، أى : الواحدةُ الأنثى فكأنّه قال : المُفردُ المُؤَنَّثُ له من الأدوات أربعٌ :

إحداها : " ذى " بيا فتقول : هذى فُلانه ، وقد تحذف ياؤُهـا فى الضَّرورة . أنشدَ ابنُ الأعرابى (١) : / ١٦٩/

قُلْتُ لَهَا يَا هَذِ فى هَذا إثْـمْ هَلْ لَكِ فى قَاضٍ إليه (٢) نَحْتَـكِمْ

قال ابنُ جِنِّى : الياءُ هى الأصلُ ، وهذه بدلٌ ، أعنى الهـــاء .

والثَّانيـة : " ذِهْ " بالهاء ، وأتى بها فى اللَّفظ ساكنةً فيحتمل أنه أراد السكون فى الوصل والوَقف ، فإنَّ من العَرَبِ مَن يقولُ : هذه زينب فيسكنون وصلاً ووقفًا ، ويحتمل أن يكونَ أراد الهـاءَ مطـلقًا وأسكنها لما احتـاج إلى ذلك ، وعلى هذا ففى هذه لغـاتٌ ثلاثٌ : ذهِ مثل بِـهِ وهى اللُّغة الشُّهرى ، وأكثر مَا تستعمل مع " هاءِ التَّنبيه " وقد تَسقط كقولِ ذِى الرُّمـة (٣) :

بِثِنْتَـيْنِ أن تَصرف ذِهِ تَنْصَرِفْ ذِهِ لِكِلتيهما رَوقٌ إلى جَنْبِ مِخْدَعِ

و " ذِهِ " مختلسةُ الكسرةِ من غير ياءٍ ، و " ذِهْ " ساكنةُ الهاءِ ، وهى المُتقدمة حكى هذه اللُّغـات سوى لغـةِ الاختلاس ابنُ الأعرابى ، وهذا الاحتمال الثانى أولى ، ويكون إشارة إلى اللُّغة الشُّهرى مع غيرها ، إذ بعيدٌ أن يذكر لغة تَسكين الهاء مع قلَّتها ، ويترك لغـةَ إشباعِ الكسرةِ ولحاقِ اليـاءِ على كَثرتها وفُشُوِّها ، فقوله : (وذه) قد تُضَمُّ (٤) ثلاث لغات .

---

(١) البيت عن ابن الأعرابى فى الصناعة : ٧٧٣ ، واللسان : " ذا " .

(٢) فى (أ) أبيه .

(٣) ملحق ديوان ذى الرمة : ١٨٨٩/٣ وقبله :

وميتة فى الأرض إلا حشـاشة ثنيت بها حيا بميســور أربع

بثنين أن تضرب ذه تنصرف ذه لكلتيهما روق إلى جنب مخـدع

والشاهد فى المعانى الكبير : ١١٨٨ ، واللسان والتاج (روق) .

(٤) فى (أ) تضمن .

والثّالثة : " تِى " فتقول : هاتى زينبُ ، وهى التى لحقتها الكاف فى قول أبى النَّجم (١) :

* فَافْعَـلْ بِنَـا هَـاتَـاكَ أَوْ هَاتِيْكَـا *

والرَّابعةُ : " تَـا " تقول : تا هند . قالَ النَّـابغةُ (٢) :

هَـا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إن لا تَكُنْ نَفَعَتْ　　فَإِنَّ صَـاحِبَها قَدْ تَاهَ فِى البَلَدِ

وقال عِمْرَانُ بن حِطَّـان (٣) :

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَـــــاهٌ　　وَلَيستْ دَارُنَـا هَاتَـا بِدَارِ

* * *

ثم ذكر الـمُثنى لما استَوفى ما أورد من أدوات المفرد فقال :

وَذَانِ تَـــانِ للمُثَـنَّى الـمُرْتَـفِعْ　　وَفِى سَواهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُر تُطِعْ

جَعَـلَ للمُثَـنَّى أداتين :

إحداهما : للمذكَّر وهى " ذَان " فتقول : هذان رجلان .

والثّانية : للمُؤَنَّثِ وهى " تان " فتقول : هاتان امرأتان ، وفهم له أن (٤) الأول للمُذكر والثَّانى للمُؤَنَّث ، ومن كلامِه فى الإفراد ، حيث تَكَلَّم فيه بحسب التَّذكير والتَّأنيث ، وابتدأ بالتَّذكير ، فكذلك يكون الأمرُ فى المثنى ، ولم يذكر

---

(١) البيت غير موجود فى ديوانه المطبوع فى الرياض سنة ١٤٠٣ هـ . وهو فى اللسان : " تا " .

(٢) ديوان النابغة : ٢٨ (أبو الفضل) من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان ، والشاهد فى شرح المفصل لابن يعيش : ١١٣/٨ ، والخزانة : ٤٧٨/٢ ، ورواية الديوان : " مشارك النكد " .

(٣) شعر الخوارج :

والبيت فى كتاب سيبويه : ١٣٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢٧٠/٢ وهو فى المقتضب : ٢٨٨/٢ ، ٢٧٧/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٦/٣ .

(٤) فى (أ) إذ أن .

إلا أداتين ، فتعيَّن أن تكون الأولى للمُذكّرِ والثّانية للمُؤنَّثِ ، وهذا بيِّن من مساقِ كلامه ، وقيَّد المثالين إذا كانا بالألفِ بأنهما للمُثنى المُرتفع[1] ، وأنهما إذا كانا باليَاءِ لغَيره وهو المُثنى المُنتصب والمُثنى المُنجرّ ، وهذا صحيحٌ ، فإنَّك تقول : رأيت هاتين ، ومررتُ بهاتين ، نحو : ﴿إنَّ هَذَيْنِ[2] لَسَاحِرَانِ﴾ [3] و ﴿إِنِّى أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَىَّ هَاتَيْنِ﴾ [4] ، وقالتِ العَرَبُ : هو أحسن الناس هَاتَيْنِ . و " ذَيْنِ تَيْنِ " منصوبان على المَفعولية بـ (انْكُرْ) و (وَفِى سِوَاهُ) متعلِّق به أيضًا ، وجرّ سوى ، لأنَّها عنده مُتَصَرِّفةٌ خلافَ ما ذهب إليه سيبويه ، وقد تقدَّم التنبيه على ذلك ، وسَيأتى إن شاء الله .

وقوله : " تُطِع " جوابُ " انْكُر " أى : انكر ذَين وتَين فى المثنى غير المُرتفع تُطِعِ العرب فى ذلك .

ثم يتعلّق بهذا الكلام مسألتان :

إحداهما : أنَّ قولَه : (وذَانِ تَانِ ..) إلى آخره ، نَبَّه به على أن الكلمتين غيرُ جارِيَتَيْنِ على حكمِ التَّثنية الحقيقيةِ ، وأنَّهما [5] فيهما مخالفةٌ والذى دلَّ على ذلك أنَّه ذكر حكمهما فى الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ بالنَّصِّ ، ولم يَقتصر على الإحالةِ على حكمِ التَّثنيةِ ، ولا سَكَتَ عن ذلك جُملةً ، فيُؤخَذُ له حكمهما مما تقدَّم ، بل / نصَّ على حقيقةِ الحكم فى/١٧٠

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) هذان . و " هذين " قراءة أبى عمرو وحده . السبعة : ٤١٩ .

(٣) سورة طه : آية : ٦٣ .

(٤) سورة القصص : آية : ٢٧ .

(٥) فى (أ) وأنها .

تثينتهما ، إشعارًا بأن ذَا وتَـا محذوفٌ منهما الألف فى التَّثنية ، إذ كان الأصلُ أن يُقال : نَوَانِ وتَوَانِ ، كما يُقال : فى عَصًا عَصَوَانِ ، وفى الجَرِّ نَوَيْنِ وتَوَيْنِ كَعَصَوَيْنِ لكنَّهم خالَفوا ذلكَ الحُكْمَ كما فَعَلُوا ذلك فى تَصغيرهما ، والتَّنبيه على ذلك حسنٌ جدًا ، كأنَّ مذهبَهُ فيهما التَّثنية على الحَقيقة أوَّلاً ، ولأجلِ هذا قال : (انْكُرْ تُطِعْ) أى تُطع أمر العَربِ تَنبيهًا على أنَّهما غيرُ جاريين على القِيَاس ، ونظير هذا قولُه فى بابِ المَوصول فى تثنية الذى والتى : (واليَا إذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تثبِتِ ، بِلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ العَلاَمَهْ) وسيأتى ذكره فى مَوضعه إن شاءَ اللّه .

والثَّانيةُ : أنَّ كلامَهُ هنا ليسَ فيه ما يدلُّ على أنَّ هاذين وهاتين عنده من قَبيل المُثنى حقيقةً ، بل يَحتمل أن يكونَ مذهَبُهُ مذهبَ الجُمهور فى كونهما جارِيين مَجرى المُثنى وليسا بمثنيين ، ويَحتمل أن يكونا عنده من قبيل المُثنى حقيقةً ، لكن لم تَثبت ألفهما مع ألفِ التثنيةِ ، وعلى هذا الثانى نصَّ فى " شَرحِ التَّسهيل " (١) وارتَضاه فى اللَّذين واللَّتين وهو يظهرُ منه فى هذا النَّظم بعض ظهورٍ حيث قال : (واليَا إذا ما ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ) أمَّا " ذان " و " تان " هنا فلفظه فيهما محتَمَلٌ ، إذ قال : (وَذَانِ تَانِ للمُثنى) وهذا لايدلُّ على أنهما مثنيان أو غير مُثنيين ، إلا أن فى لفظه ما يدلُّ على كونهما مُثنيين (٢) حقيقةً ، وذلك فى بابِ الإعراب والبِناء ، فإنه لما ذكر ما يَجرى مَجرى المُثنى فى الإعراب لم يذكر ذَان وتَان ، ولا اللَّذان واللَّتان ، فدلَّ ظاهرُ هذا على أنَّهما (٣) عنده مُثَنَّاةٌ حقيقةً . والمسألة خلافيَّةٌ والجُمهور على

---

(١) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٢) فى (أ) مثنيان .

(٣) فى (أ) أنها .

خلافِ ما ذهب إليه النَّاظم ، ولكن حجّتَهُ فى جريانها بوجوه الإعراب كالمُثنى ظاهرةٌ ، وإنما عارضه فى ذلك أمران :

أحدهما : حذف ألفاتها إذ كان القياسُ قلبها كما تقلب ألف عصا ورحى وهذا ليس بمعارضٍ فإنَّهم أرادوا أن يَجعلوا بين تَثنية ما حقُّه ألاَّ يثنى وما يُثنى فرقًا ، كما جعلوا بينهما فرقًا فى التَّصغير حيث قال لى فى تصغير ذا وتا والذى والتى ذَيّا وتَيّا واللذيّا واللتيّا فخالفوا بينها وبين ما يصح تَصغيره كعَصا ورَحى حيث قالوا : عُصَيّة ورُحَيَّة ورُمَيَّة ، وذلك مذكور فى بابه .

والثَّانى : إن هذه الأسماء مما تَوغل فى شبه الحرفِ [1] ، والتثنية والجَمع بمعزلٍ عما شأنه هذا كما ، ومن ، وهى، وهو ، باتِّفاقٍ ، فكذلك ينبغى أن يُقال فى هذه الأسماء .

والجَوابُ : عن هذا أن هذه الأسماء فارَقت سائرَ المبنيَّات ببعضٍ تصرفٍ فيها لم يَقع فى غيرها ، ألاَ تَرَى أنَّها تُنعت ويُنعت بها ، وتُصغر بخلافِ سائر ما توغَّل فى شبهِ الحرف ، فلما كانت قد دَخلها ما يدخل الأسماء المُتمكّنة أجريت فى التَّثنية أيضًا مُجراها وحَصل فيها بسبب ذلك الإعرابُ أيضاً ، وهو الذى أشارَ إليه بقوله : (لِلْمُثَنَّى المُرْتَفِعْ) فجعله مرتفعًا فى نفسه ، لا فى مَوضع رفعٍ كسائر المبنيات ، وإنَّما ساغَ له دَعوى ذلك كله حين دخل عليها ما يختصُّ بالمتمكّن ، وذلك التَّثنية تغليبًا لحكمها على حكم شبهِ الحرفِ .

قال ابن مالك [2] : كما جَعلت[3] إضافة " أى " معارضةً لشبهها

(١) فى (أ) الحروف .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٣) فى الأصل جعلوا ويؤيد ما اخترته ما ورد فى شرح التسهيل .

بالحروفِ فأُعربت وأيضًا فيجاب عن المعارضة الأولى بأن " ذَا " و " تَا " قد قيل فِيهما إنَّ الألفَ زائدةٌ نصَّ الكوفيون على ذلك (١) في ذَا ، ويلزمهم في " تَا " [و] إن لم ينصوا عليه ، فهذا ممكنٌ وإن ضَعُفَ //١٧١ دليله عند البصريين فالتَّثنية حجةٌ لهم ، وأمَّا الذى والتى فزعمَ ابنُ مالكٍ فيهما الاستغناء بتثنية اللذْ بغير ياء واللَّتْ كذا قال (٢) : فاعتَبَروا أخفَّ اللغات وذلك أن المفردَ أخفُّ من المثنى ، وهم قد خفَّفوا في المُفرد جوازًا بحذفِ الياءِ ، فلما قَصَدُوا التَّثنية التَزَمُوا ذلك التَّخفيف ، واللذ واللت في الذى والتى ثابتٌ من كلامِهم وأنشد النَّحويون في الَّذِ (٣)

* واللذِ لَوْ شَاءَ لَكنْتُ صَخْرًا *

وأنشدوا أيضًا في لغة تَسْكِينِ الذَّال (٤) :

* كَالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا *

وفى اللَّتْ قولُ الآخرِ (٥)

فَقُلْتُ لِلَّتْ تَلُومُكَ إنَّ نَفْسِي   أَرَاهَا لاَ تُعَوَّذُ بِالتَّمِيمِ

---

(١) الانصاف : ٦٦٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٣) البيت مجهول القائل وهو في أمالي ابن الشجرى : ٣٠٥/٢ ، وروايته :

والذلو شاء لكانت برا   أو جبلا أشم مشمخرا

شرح الجزولية : ٢٣٨ ، والانصاف : ٦٧٦/٢ كرواية ابن الشجرى ، وفي شرح الكافية : ٤٠/٢ ، والخزانة : ٤٨٩/٢ كرواية المؤلف . والله أعلم .

(٤) البيت لرجل من هذيل ، انظر شرح أشعار الهذليين : ٦٥١/٢ مع أبيات أخر وهو في أمالي ابن الشجرى : ٣٠٥/٢ ، والانصاف : ٦٧٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٠/٣ ، وشرح الكافية : ٤٠/٢ ، وخزانة الأدب : ٣٩٨/٢ .

(٥) البيت في أمالي ابن الشجرى : ٨/٣ ، عن الفراء ، وهو في شرح الكافية : ٤٠/٢ ، والخزانة : ٤٩٩/٢ .

وللمَسألة غَورٌ آخرُ من الاحتجاج يتعلق باشتراطِ التَّنكير فى التَّثنية والجَمع لا يَليق ذكره بهذا الموضع لخُروجه عن المَقصود ، وكذلك أيضًا تركت النَّظر مع الكوفيين فى زَعمهم أنَّ ذال " ذا " وحدَها هو الاسم والألف واللاَّم زائدةٌ على خلافِ ما يَظهر من الناظم ، إذ لَيس هذا البَحث من صلب النَّظر فى كلامه ، كما أن النَّظر فى الألفِ واللاَّمِ فى الَّذى والَّتى وفروعهما لَيس مما قَصد التَّنبيه على أنَّها أصلية أو زائدة على الموصول ، فأعرضت عن ذكرِ ذلك كلِّه ، والله المستعان ، وبه التَّوفيق .

* * *

ثم شرع فى ذكر الإشارة إلى الجَمْعِ فقال :

وبأُولى أشِرْ لجَمْعٍ مُطْلَقَا ... وَالمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا

بِالكَافِ حَرْفًا دُونَ لامٍ أَوْمَعَهْ ... وَاللامُ إِنْ قَدَّمْتَ " هَا " مُمْتَنِعَهْ

وجعل لذلك أداةً واحدةً وهى " أولى " بقوله : (وبأولى أشِرْ لِجَمْعٍ) ولم يَزد على ذلك فتقول : قامَ أولى ، هكذا مقصورًا . ومنه قولُ ابنِ مقبلٍ (١) :

شَاقَتْكَ أُخْتُ بَنِى ذَالاَنَ فى ظُعُنٍ ... مِنْ هَؤُلاَ (٢) وَأُولَى أَنْسَابُها شِيَعُ

وقالَ الآخرُ (٣) :

(١) ديوان تميم بن أبى بن مقبل : ١٦٩ من قصيدة أولها :

للمازنية مصطاف ومرتبع ... ما رأت أود فالمقرات فالجزع

(٢) فى (أ) من هؤلاء لى وأولى ، وفى الديوان : " والى " .

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس ، ديوانه : ١١ (الصبح المنير) من قصيدته التى أولها :

ما بكاء الكبير بالأطلال ... وسؤالى وما ترد سؤالى

دمنة قفرة يجذبها الصيف ... بريحين من صبا وشمالى

يمدح فيها الأسود بن المنذر ، ورواية الديوان : " بمثال " بدل " بنعال " .

والشاهد فى المقتضب : ٢٧٨/٤ ، والتمام لابن جنى : ١٨٦ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٧/٣ ، البحر المحيط : ١٣٨/١ .

هؤلى ثُمَّ هؤلى كُلاً اعطَيـ   ـتَ نِعَـالاً مَحْذُوَّةً بِنِعَـالِ

وأتى بلُغةِ القَصرِ أولاً ، ثم أردفها بلغةِ المَدّ بقوله : (والمَـدُّ أوْلَى) مَع عدم التَّنبيه على زيادةِ مَعنى ، فدلَّ على أنَّ اللُّغتين عنده بمعنى واحدٍ ، ويعنى أنَّ الأشهر فى كلامِ العربِ مدُّ " أولى " لا قَصرها وإن كان فيها لُغتان ، وإنَّما نَصَّ على ذلك لوجهين :

أحدهما : تَعيين النَّقل فى اللُّغتين مطلقًا .

والثَّانى : أنَّه قدَّمَ أولاً لغةَ القَصرِ ، فلو نَقَلَ بعدَ ذلك لغةَ المَدِّ خليَّةً عن التَّنبيه على الأولويَّة لتوهَّم النَّاظر فى نَظمه أنَّ لغةَ القَصرِ هى الشُّهرى ، اتّكالاً على التَّقديمِ ، إذ النَّاظرُ يَعتمدُ (١ كثيرًا التَّنبيهَ ١) بالتَّقديم على الأولويَّة حسب ما تَراه إن شاء اللّه ، فلما كان سُكُوته عن بيان ما هو الأولى يُؤَدِّى إلى فهم ما ليس بمقصودٍ له صرَّح بأن ما ذكر آخرًا هى اللُّغة الفُصحى وأنَّ ما قدَّم لغةٌ دُونها ، ولا مريةَ فى أن ذلك على ما قال : لأن المَدَّ لُغَةُ القُرآن ففيه : ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ (٢) ، ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ ﴾ (٣) وهو كثيرٌ ، لكن فى كلامه إيهامًا ما ، يوجب إيهام نقل لا يصحُّ ، وذلك أنَّ المدَّ فى أولاء فيه لُغَتَان بل ثلاث لُغَاتٍ :

إحدَاها : مَا قصدَ ذكره من المَدّ مع الكسرِ من غيرِ تنوينٍ .

والثَّانيةُ : الكَسرُ مع التَّنوين ، فتقول : هؤلاءٍ قَومك / ١٧٢/ب ورأيت هَؤلاءٍ ، ومررتُ بهؤلاءٍ . حكاها ابن جِنِّى والجَوهرى عن أبى زَيْدٍ. قال ابن جنِّى : وهى لغةُ بنى عُقَيْلٍ (٤) .

(١-١) ساقط من (ب) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

(٣) سورة آل عمران : آية : ٦٦ .

(٤) سر صناعة الإعراب : ٣١٠/١ .

والثَّالثةُ : أولاءُ بضم الهمزتين من غير تنوين حكاها قُطرب ، وكلتا اللُّغتين الثانية والثالثة ضَعيفة ، فلا تكونُ أولى من القصر ، بل ربما كان القَصر أولى منها ، وإذا ثبتَ هذا فالناظمُ لم يعين من هذه اللغات الثَّلاث واحدة ، بل أطلق المد وهو دائر كما تَرى بين لغاتٍ ثلاثٍ ، ففيه إيهام أنّها كلَّها أو إحداها على الجملةِ أولى من لغةُ القَصر ، وهذا غير صحيح فكان الأولى به أن يُقيِّد بالمد مع الكَسرِ من غيرِ تنوينٍ ، لكنه لم يَفعل فكان معترضًا .

وقد يعتذر عنه بأن ماعدا اللُّغة المشهورة نادرٌ وغيرُ مستعملٍ ، على خلاف ما عليه لغةُ القُرآن ، فاكتَفى بشهرتها عن تقييدها .

وقَوله : (مُطلَقا) يحتملُ من جهةِ اللّفظ أمرين :

أحدهما : أن يريدَ أن هذا اللّفظ يشار به [(١)] للجَمع ، أيٌ جمع كان لمذكرٍ أو لمؤنّثٍ ، فيَستوى فى الإشارة به إليه جمع المُذَكّر وجمع المؤنَّث فتَقول : أعجبنى هؤلاء الرِّجال ، وهؤلاء النِّسوة ، وما أشبه ذلك ، ومن الأول قوله تَعالى [(٢)] : ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ومن الثانى قوله - حكاية عن لوط - عليه السَّلام - ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ [(٣)] .

والثانى : أن يريدَ ما تقدمَ ، وأمرًا آخر [(٤)] ، وهو أنّه لا يختصُّ بجمعِ العاقلِ دُون غَيرِ العاقلِ ، بل قَد يُشار به [(٥)] إلى كلّ واحدٍ منهما ، فمثال العاقل ما تقدَّم ومثال غير العاقل : أعجبنى هؤلاءِ الأثواب وهؤلاءِ الدُّور . ومن ذلك

---

(١) فى (أ) يشابه .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

(٣) سورة هود : آية : ٧٨ .

(٤) فى (أ) وأمر آخر .

(٥) ساقط من الأصل .

قَول الله تَعـالى (١) : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كلُّ أُولَـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـئُولاً ﴾ .

وقال جَرِيرُ بن عَطِيَّة (٢) :

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى　　وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَـئِكَ الأَيَّامِ

فهذا محتملٌ أن يريده بإطلاقه ، كما أنَّ قولَـه : (بذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشَر ..) إلى آخره مطلقٌ في العاقل وغَيره ، فإذا تَضمَّن ذلك إطلاقه في المذكَّر والمُؤَنَّث من قسمي المُفرد والمُثَنى ، فإطلاق الجَمعِ يتضمن ذلك أيضًا إلا أنَّ قصدَه لهذا الإطلاق يُوهم أنَّ أولاء في الإشـارة إلى العاقل وغَير العاقل على سواء ، وليس كذلك ، بل زَعَمَ الجَوهري أنَّ الإشارةَ به إلى غيرِ العاقلِ قليلةٌ ، والغالبُ اختصاصه بمَن يَعقل ، بخلافِ ذَا وذِي ونَحوهما فإنَّ الإشارة بها إلى غيرِ العاقلِ كثيرةٌ ، وللنَّاظم ألاَّ يلتزمَ هذا الإلزام لمجيئِه في أفصحِ الكَلامِ الذي هو القُرآن ، وعادَتُهُ الاعتمادُ على ما جاءَ به والبناءُ عليه ، وإن قلَّ في غيره ، وسيأتي ذلك في كلامه .

والاحتمال الأول أولى لوجهين :

أحدهما : أنَّ الكلامَ في وضعِ هذه الأدوات لمن يَعقل أو لما لا (٣) يعقل كلامٌ في وضعٍ لُغوي ، لا تَعلُّق له بالنَّحو ، فالظَّاهِرُ أنَّ الناظمَ لم يَقصده إذ

---

(١) سورة الإسراء : آية : ٣٦ .

(٢) ديوان جرير : ٥٥١ من قصيدته التي أولها :

سرت الهموم فبتن غير نيام　　وأخو الهموم يروم كل مرام

ذم المنازل بعد ....　　.................... البيت

والشاهد في المقتضب : ١/١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٢٦ ، ١٣٢ ، ٤/٣٦ ، ٦٧ ، ٩/١٢٧ ، ١٢٩ .

(٣) ساقط من (أ) .

كلامُ النَّحوى فى اللُّغَة خروجٌ منه عن صناعَتِهِ إلى ما لَيس منها ، وهو فى المُخاطبة التَّعليمية غيرُ صَوَابٍ .

فإنْ قيل : فإنَّ النَّحويين يتكلَّمون كثيراً فى معانى الأدوات والألفاظ أفَتَرَاهُم خارجين عن الصَّواب بذلك ؟

فالجَوَابُ : أنَّ كلامَهم فى معانى الألفاظ فى الغالب إنَّما [١] يكون لما يعرض لهم من بناءِ القَوانين على النَّقل اللُّغوى ، أو لأنَّ كلامَهُم فى ذلك يَجرى مَجرى ضَبط القوانين ، فالأول : نحو/ قول النَّاظم وغيره فى/١٧٣ هذا الباب : إنَّ لحاقَ الكافِ واللاَّم فى ذلك ، وذلك [٢] يدل على البُعد وتركها يدلُّ على القُرب ، فمثل هذا ينبنى عليه من القياس أنَّ الكاف واللاَّم تلحقان اسم الإشارة قياسًا إذا قَصدت الإشارة بها إلى البَعيد .

والثَّانى : مثل كلامهم فى معانى حروف الجرّ ، فإنَّ كلامَهم فى ذلك من قبيل ضبطِ القَوانين وسيأتى شرح ذلك فى بابِ حُروف الجرّ إن شاء الله ، وقلما يتكلم النَّحوى فى معانى اللّغة على غيرِ هذين القصدين ، إلا أن يَتَصَدَّى لغويًا محضًا كشراح شواهد سيبويه وأمثلته وما جرى مجرى ذلك ، فخذ هذا أصلاً فى معناه تنتفع به إن شاء الله .

فإذًا كان كذلك فتَفصيل النَّاظم هذا الاحتمال يُؤَدِّى إلى إخراجه عن صناعة النَّحوِ إلى تَفسير اللُّغَة ، وليس بشارحٍ لكلام غيره، ولا لشعرٍ غيره ، ولا لمطلق اللّغة ، فلا ينبغى أن يحمَّل هذا المقصد فى إطلاقه .

والثانى من الوَجهين أنَّ عادةَ النَّاظمِ إذا نصَّ على الإطلاق وأن [٣] ينكره فى مقابلة تقييد تقدَّم له أو تأخَّر ، وعلى ذلك يجب أن

---

(١) فى (أ) بما .

(٢) كذا فى الأصل ، ولعل الصواب : وتلك .

(٣) فى الأصل : " وأن " .

يُحْمَلَ كلامه ، ألاَ تَرى إلى ما تقدم له فى تعريفِ العَلمِ من قوله : (اسمٌ يعيِّن المُسمّى مُطلقًا) أى : لا يعينه بقَيدٍ ، كما كان الضّمير معينًا لمسماه بقيدِ الحُضور أو الغَيبة على ما فَسَّر هو فى قوله فيه : (ومَا لِذِى غَيْبَةٍ أو حُضورٍ) وكذلك قولُه فى " أى " (وَبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقًا) يعنى وإن كان صدر وصلها ضميرًا انحذف ، لقوله قبل : (وأعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ) وعلى هذا التّرتيب جَرى فى كلامه النّص على الإطلاق إذا اعتبرته ، وإذا ثبت هذا فالذى تقدّم له من التّقييد هو بحسب التنكير والتأنيث خاصةً ، فإلى ذلك يصرف الإطلاق خاصةً (١) من غير شك ، وما سوى ذلك فتعسف على كلامه بغير دليل ، مع إهمالِ دليلٍ خلافه ، فالّذى تحصّل : وجوب حمله على الاحتمال الأول ، واللّه أعلم .

ثم شرع فى التقسيم الثانى فقال : (وَلَدَى البُعْدِ انْطِقًا بالكَافِ ...) إلى آخره ، لدى تُرادِفُ (٢) فى المعنى عِنْدَ .

وقوله : (انطقا) أراد انطقن بنون التّوكيد ، إلا أنه وقف عليها بالألفِ كما يَجب ، وأراد أنك تَنطق بالكافِ مع البُعدِ ، أى : مع بعد المُشارِ إليه منك، وهذا ظاهرٌ فى أن ما تقدّم إنما هو فى الإشارة إلى غير البَعيد وهو القَريب ، وظاهرُ اللّفظ هنا يَقتضى أمرًا غير مقصودٍ ، وهو أنّك إذاأردت الإشارة إلى البعيد اقتصرت على الكاف وحدها ، أو مع اللام ، وهذا غير صحيحٍ وإنّما مراده بالنّطق بذلك زيادةٌ على ما تقدّم من الأدوات ، حتى كأنه قال : انطقنْ (٣) بالكافِ مُصاحبًا لما تقدّم .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل و (أ) و (س) تزاحم والتّصحيح من (ق) .

(٣) فى (أ) انطق .

وإن قال قائلٌ : من أين يُفهم له هذا ؟ قيلَ : يفهم له إذا جعل قوله : (بالكاف) متعلقًا باسم فاعل محذوف حال من معمول لا نْطقا محذوف لدلالة الكلام عليه ، والباءُ فى " بالكاف " باءُ الملابسةِ والتّقدير : ولدى البعد انطقا بما تقدم من الأدوات ملتبسةً بالكاف .

فإن قلت : وهل تَقَعُ الحَالُ من المَحْذُوفِ ؟

فالجَوابُ : نَعَم / ، إذا كان فى حُكم المَنطوق به كهذا الموضع/١٧٤ نحو : قولك الذى لقيت راكبًا زيدٌ ، أى : لقيته ، فالحالُ من الضّميرِ المحذوفِ وهذا ظاهرٌ ، فلو جعلت بالكافَ متعلقًا بـ (انطق) لم يكن فى الكلامِ ما يدل على المَعنى المراد منزّلاً على الأحكام اللّفظية وأوهم معنًى غيرَ صحيحٍ كما مرَّ وقد حَصل من هذا الكَلام تقسيم أسماءَ الإشارةِ إلى قسمين :

قسم يشارُ به إلى القريب وهو ما تقدم ودلَّ عليه ذكر القسم الثانى وهو المشار به إلى البَعيد فى قوله : (وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا) بكذا يعنى أنك تزيد إذا أشرت إلى البعيد على ما تقدّم كافًا وحدها مع بقائها على ما كانت عليه فى التّذكير والتانيث والإفراد والتّثنية والجَمع ، فتقول للمُفرد المُذكّرِ ذَاكَ ، وللمُؤنّثِ تَاكَ أو تِيْكَ أو ذِيْكَ ، وللمُثنى المُذكّرِ ذانِكَ وذَيْنك وللمُؤنّثِ تانِك وتَيْنكَ ، وللمَجموع مطلقًا أولاكَ وأُولئِكَ ، وهذا الثّانى أكثرُ وأولى والأولُ جائزٌ ، ومنه قول مُسافعِ بن حُذَيْفَةَ العَبْسِىِّ (١) :

---

(١) فى الأصل مسامح بن جذيمه
شاعر فارس من شعراء الجاهلية ، الخزانة : ٣٦٠/٢
والشاهد مع أبيات ثلاثة فى الحماسة : ٢٨٢/٢ (رواية الجواليقى) وإعرابها لابن جنى : ١٣٩ ، وشرح الكافية : ٣٣٥/١ ، والخزانة : ٣٥٨/٢ .

أُولاكَ بَنُـو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَـا جَمِيعاً وَمعْرُوفٍ أَلَمَّ وَمُنْكَـرِ

وقالَ ذُو الرُّمة (١) :

أُولاكَ كَأَنَّهُـنَّ أُولاكَ إلاَّ شَوًى لِصَوَاحِبِ الأَرْطَى ضِئالا

ومن إلحاقِ الكافِ تَا وتِي قولِ أبِي النَّجم (٢) :

جِئْنَـا نُحَيِّيكَ ونَسْتَجْدِيكَـا فَافْعَلْ بِنَـا هَاتَاكَ أَوْ هَاتِيكَـا

وقد تَلحق اللاَّم مع الكافِ وذلك قَوله : (نُوْنَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ) يريد أنَّ الكافَ تَلحق مع اللاَّم في الإشارة إلى البَعيد فتقول : ذَلِكَ وتِلْكَ وتِيكَ وتَالِكَ وأُولالِكَ وما أشبه ذلك أنشد يَعْقُوبُ (٣) :

أُولا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَمَنْ يَعِظُ الضُّلاَّلَ إلا أُولالِكَـا

وأمَّا ذَانِكَ وتَانِكَ فلا تلحقهما اللاَّمُ البَتَّةَ ، وكذلك ذِي وذِهِ إذا قلت : ذِيك لا تقول : ذلك ولا ذيلك ، كما تقول : تلك وتيلك . فإن قلتَ : فكلامُ النَّاظِمِ إذًا معترضٌ حيث أشعر باللَّحاقِ ، فإنه خيَّر بين اللاَّم مع الكاف وبين الكاف وحدَها

---

(١) ديوان ذي الرمة : ١٥١٣/٣ ، من قصيدة أولها :

أراح فريق يرنك الجمـالا كأنهم يريـدون احتمالا

فبت كأنني رجـل مريض أظن الحي قد عزموا الزيالا

يمدح بها بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري والي البصرة وقاضيها المتوفى سنة ١٢٦ هـ .

(٢) لأبي النجم .

(٣) هو ابن السكيت ، والبيت في إصلاح المنطق : ٣٨٢ وروايته ، وهل يعظ وعجزه في نوادر أبي زيد : ٤٣٨ .

* ألم تك قد جربت ما الفقر والغنى *

والبيت لأخي الكلحبة العرني يرد عليه ، وهو أيضا في المنصف : ٢٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦/١٠ ، والخزانة : ١٩٠/١ .

مطلقًا ، ولم يَستَثْنِ في هذا التَّخيير أداة دُون أُخرى ، فاقتضى جواز اللَّحاق أنَّ ذلك يصحُّ في ذِيك ، وفي المُثنى كما صحَّ في المُفرد المنكرِ أولاء وفي المَجموع ، وهذا غيرُ صحيحٍ .

فالجوابُ : أنه ليس مقصودُه بقوله : (ولَدَى البعْدِ انطقًا بالكاف حَرفًا دُونَ لامٍ أوْ مَعَهْ) التَّنبيه على لَحَاقِ اللامِ مُطلَقًا في كلّ أداةٍ تَقَدَّم ذِكرُها وإنَّما قصدُهُ أنَّ الكافَ على الجملةِ تَدلُّ على البُعد ، فإذا أردتَ البَعيد أتيتَ بها ولاشَكَّ أنَّ الأمرَ كذلك .

وأمَّا قولُهُ : (دُونَ لاَمٍ أوْ مَعَهْ) فالمقصودُ التَّنبيه والتَّنكيت على مخالفةِ مَن يَرى أنَّ الإشارةَ للبَعِيْدِ إنما تكونُ باللاَّمِ ، فإذا تَركت اللاَّمَ فهو إشارة إلى المُتوسطِ بين القَريبِ والبعيدِ ، وهو مذهبٌ مشهورٌ للمُتَأخرين من النَّحويين ، وإذا كان هذا قَصده الأعظم بقي النَّظَرُ في لَحَاقِ اللاَّم وعدم لحاقِها ليس مَقصوداً أولاً ، وإنما تكلَّم فيه بالانجِرارِ فيقف موضع لحاقها على اللّغة أو على غَير هذا الكتاب ، فإذًا لا اعتراضَ عليه في هذا المَوضع ، وحين ذَكَرَ أنَّ الكافَ تلحق دلالةً على البُعدِ بيَّن فيها حكمًا لابدَّ من بَيَانِه لما ينبني عليه بقوله :" حرفا " وهو حال من الكافِ ، يعني أنَّ الكافَ اللاَّحقةَ هُنا ليست اسمًا ككاف الضَّمير ، وإنَّما هي حرفٌ من الحروف ، وهذا هو مذهبُ سيبويه والبَصريين وأصلها عندهم الاسمية على ما ذكره ابن جني [1] إلا أنَّها جرد عنها معنى الاسمية وأتى بها للمَعنى الزَّائد على ذلك وهو معنى الخِطاب ، كما جُرِّدت الضَّمائر عن معنى الاسمية حين جعلت فُصولاً ، وباب التَّجريد شائعٌ في كلامِ العربِ ، وعلى هذا لا موضع لها من الإعراب ، والدَّليل على صحةِ هذا المَذهب هو أنَّه لا يخلو لو كانت اسمًا من أن تكون مرفوعةً أو مَنصوبةً أو مَجرورةً ، فلا يجوزُ أن تكونَ ١٧٥//

(١) سر صناعة الإعراب : ٣١٩/١ .

مرفـــوعةً ، لأنَّ الكاف ليست من ضَمائر الرَّفع ولا مَنصـــوبة أيضًا ، لأنك إذا قلتَ : ذلك زيد فــلا ناصب هـنا للكافِ ولا مَـجـرورة ، لأنَّ الجـر إنَّمـا هـو فى كلامـهم من أحد وجهين : إمَّا بحرفٍ ، وإمَّا بإضافةِ اسم ، ولا حرفَ جرٍّ هنا ، ولا يجوز أيضًا أن يضاف اسم الإشارة من قبل أنَّ الغرضَ فى الإشارة إنَّما هو التَّخصيص والتَّعريف ، وأسماءُ الإشارة معارفُ كلُّها قد استغنت بتعرفها عن إضافتها ، وإذا كان من شروطِ الإضافة أنَّه لا يضافُ الاسمُ إلا وهو نكرةٌ فما لا يجوز أن يتنكر [1] البتة لا يجوز أن يضاف البتـة ، وأسماءُ الإشارة مما لا يجوزُ تنكرها فلا يجوزُ إضافتها ولأجلِ هذا لم يَصح فى الكَافِ والهاءِ فى إيَّـاك وإيَّاه ونَحوهما أن تكونَ اسمًا ؛ لأنها لا تكونُ إلا [2] معارفَ ولا يَجوزُ تَنكيرها البَتَّـة ، وقد تقدَّم فى الضمائر ما يستدل به على فَســادِ كونِ الكافِ هنا اسماً ، فانقل معناه إلى هنا ، ثم قال : (وَاللاَّمُ إن قَدَّمْتَ هَـا مُمْتَنِعَـهْ) لما قـدَّم أن اللاَّم يجـوز لحاقـها مع الكافِ ذكـر أنَّها تَلحق إذا فقدت هـا وهى ها التَّنبيه ، وأمَّا إذا لحقت ها ولا تلحق إلا متقدمةً على اسمِ الإشارةِ ، لذلك قال : إن قدمت ها فلا تلحق اللامُ مَعَهَا [3] فهما أعنى " ها " واللام كالمُتَعَـاقبين على اسمِ الإشـارةِ إن لَحِقَ هذا لم يلحق هذا ، فـلا يَجـتـمـعـان البتَّـةَ إلا فى شعرٍ، أو فى نادرٍ من الكَلام ومنه قَولُ الشَّاعرِ [4] :

---

(١) فى (أ) ينكر .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) البيت للعَرجى ، وهو فى ديوانه : ١٨٢ ، وربما نُسب إلى المجنون فى ديوانه : ١٦٨.
والشاهد فى : أمالى ابن الشَّجرى : ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، والإنصاف : ١٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦١/١ ، ١٣٤/٣ ، ١٣٥/٥ ، ١٤٣/٧ ، وخزانة الأدب : ٤٥/١ ، ٩٥/٤ .

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانٍ شَدَنَّ لَنَـــا   مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فتقول : إذًا جاءَنى ذَا وهَـذا ، وجاءَتنى تَـا ، وهَاتَا ، وذى ، وهاذى ، وتى ، وهـاتى ، وذان ، وهـاذان ، وتان ، وهـاتـان ، وأولاء ، وهـؤلاء . وتقـــولُ أيضًـا : جـاءنى ذاك ، وهاذاك ، (١وذلك ، وتلك ١) ، وتـاك ، وهـاتاك ، وتـيـك ، وهاتيك ، ومنه قول طَرَفَـــةَ (٢) :

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي   وَلاَ أَهْلُ هذاك الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

وقالَ أبو النَّجـم (٣) :

جِئْنَـا نُحَيِّيكَ ونَسْتَجْدِيكَـــا   فَافْعَلْ بِنَا هَاتَاكَ أَوْ هَاتِيكَا

ولا تقـول : هَاذلكَ ، ولا هاتلك ، ولا هـاتالك ، ولا هؤلالك ، ولا مـا أشــبـه ذلك ، كأنَّهم كرهوا كثرةَ الزَّوائد على الكَلمة الواحدة .

وفى قَولِـهِ : (وَاللاَّمُ إنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَةْ) ما يدلُّ على جـوازِ لحـــاق " ها " لاسمِ الإشارةِ مقدَّمةً عليه ، لأنَّ ترتيبَ ما نكر من الحكم فيها مع اللاَّم إنما يكون بعدَ صحَّة لحاقها ، وذلك صحيحٌ كما تقدَّم تمثيله ، ولمَّا لم يبين وجهَ لحاقها ولا لأىِّ معنى لَحِقَت دلَّ ذلك على أنَّـها تَلحق لما تقرَّر فيها من معنى التَّـنبيه والتَّأكيد ، لا لغيرِ ذلك ، وقد نصَّ فى " التسـهيل " (٤) على أنَّـها هـى لا غيرها ، فهى إذًا داخلةٌ لمعناها خلافًا لمن زَعَـمَ خلافَ ذلك .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) ديوانه طرفة :   ، والبيت من معلقته المشهورة والشاهد فى المنصف : ٤٨/٣ ، والعينى : ٤١٠/١ .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) التسهيل .

وقد يَـدلُّ قوله بعدُ : (وَبِهُنَـا أوْ هَاهُنَا / أشِرْ) على أنَّها تَـلحق/١٧٦ لأمرٍ زائدٍ على التَّـنبيه ، وإذا تقرَّر هذا بقى النَّظرُ فى كلامِ النَّـاظمِ فى هذا الفَصلِ فى أمرين : الأولُ فى تقرير(١) الخِلافِ الذى أشارَ إليه وذلك فى مَسألتين :

إحداهما : فى تحقيقِ مراتبِ الإشارةِ بحسبِ المُشار إليه فهى عنده مرتبتان : مرتبةُ بُعد ، ومرتبةُ قُربٍ ، وعندَ الجُمـهورِ ثلاثُ مراتبٍ : مـرتبــةُ قربٍ ، ومـرتبةُ بعـدٍ ، ومَـرتبـةُ توسُّـط بين القُربِ والبُـعـد . فللمـذكَّر فى الدُّنيا هـذا ، وفى الوسطى ذاك ، وفى البُـعدى ذلك ، وفى التَّـثـنيـة هذان فى الدُّنيـــا ، وذانِكَ فِى الوُسطى وذانِّكَ فى البُـعـدى بالتَّشديد ، وللمؤنَّث فى الدُّنيا هذه ، وكذا فى أخواتها من غيرِ كافٍ ، وفى الْوسطى تِيْك ، وفى البُعدى تِلك وتَالك ، وفى التثنية فى الدنيا هاتان، وفى الوُسطى : تانك ، وفى البُـعـدى : تانِّك بالتَّـشـديدِ وفى الجَـمـعِ من النَّوعين : أولاءِ فى الدنيـــا ، وأولاكَ فـى الوُسطى ، وأولئِكَ وأولالِكَ فى القُصوى . وعلى هذه الطَّريقة جَرى أكثر المتأخرين ، واستدل فى " شرح التسهيل " (٢) على صحةُ ما ذهب إليه بخمسة أوجه :

أحدُها : الإجمـاع على أنَّ المُنادى ليس له إلا مـرتبتـان : مرتبةُ القَريب : تستعمل فيها الهَمزة ، ومرتبةُ البَعيد وما فى حكمه : تستعمل فيه بقية الحروف وهو والمُشار إليه شبيه بالمُنادى ، فليقتصر فيه على مرَتبتين إلحاقًا للنَّظير بالنَّظيرِ .

والثـانى : أنَّ الـمَرجـوعَ إليـه فى مثلِ هـذا النَّقلُ لا العَقــلُ ، وقد روى الفَـرَّاء أنَّ بنى تميم يقـولون : ذيك(٣) وتيك بغـيـرِ لامٍ حيث يقـول

(١) فى (أ) تفريق .
(٢) شرح التسهيل : ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ .
(٣) فى (أ) ذاك .

الحِجَازِيُّون : تلك وتالك[1] باللاَّم . وأنَّ الحجازيين لايَستعملون الكاف من غيرِ لامٍ وأن التَّميميين ليس من لُغتهم استعمالُ الكافِ مع اللاَّم فلزمَ من هذا أنَّ اسمَ الإشارةِ ليس له إلاَّ مرتبتان : إحداهما : للقُرب ، والأخرى : لأدنى البُعد وأقصاه .

والثَّالثُ : أنَّ القرآن ليس فيه إشارةٌ إلا بأداةٍ مُجردة من الكاف واللاَّمِ معًا أو بمصاحبة لهما معًا ماعدا المُثنى والمَجموع ، فلو كانت الإشارة إلى التوسط بكافٍ لا لامَ معها لكان القُرآنُ غيرَ جامعٍ لوجوهِ الإشارةِ وهذا مَردودٌ بقوله تعالى [2] : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ .

والرَّابع : أن التَّعبيرَ بلفظِ ذلك عن مضمون الكَلامِ المتقدم على إثْرِ انقضائه شائعٌ في القرآن وغيره من غيرِ واسطةٍ بين النُّطقين كقول الله تَعالى [3] : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ ، ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ [4]، ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [5] ، ﴿ذَلِكَ حُكْمُ اللَّه ﴾ [6] . يعني فاعتَبر البعد على الجُملة مع أنَّه ليس بموضعِ بُعْدٍ ، بل هو أقربُ لاعتبار حالةِ التَّوسط ، فلو كان التَّوسط مُعتبرًا بإشارة لا يُشاركها فيها غيرها لكانت هذه المَواضعُ جديرةً بذلك ، لكن ذلك غيرُ واقعٍ فدلَّ على أن قَصدَ التَّوسط غيرُ معتبرٍ .

والخامس : أنَّ المَراتب لو كانت ثلاثًا لم يكتفِ في التَّثنية والجمع

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة النحل : آية : ٨٩ .

(٣) سورة الكهف : آية : ٦٤ .

(٤) سورة يوسف : آية : ٥٢ .

(٥) سورة الكهف : آية : ٨٢ .

(٦) سورة الممتحنة : آية : ١٠ .

بلفظين لأنَّ فى ذلك رجوعًا عن سبيل الإفراد وفى اكتفائهم بقولهم : هذان وذانك وهؤلاءِ وأولئك دَليل على أنَّ ذاك وذلك مستويان وأن ليس للإشارةِ إلا مرتبتان ، ثم اعتذر عن تَشديد النُّون / وحمله على/١٧٧ التَّعويض مما حذف من الواحد ، وقد ذكر ذلك فى باب المَوصول حسبَ ما يأتى (١) وردَّ قولَ مَنْ زَعَمَ أنَّ التَّشديدَ مثل اللاَّم فى ذلك وهو قول المُبرد ، لكنَّه لم يذكر اختصاص ذلك بالبعيد دون ذَاك (٢) ، بل قالَ : إنَّ التَّخفيفَ فى ذان نظير ذاك والتَّشديد نظير ذلك ، فنزَّله المُتأخرون على ما قَصَدُوه من إثبات المَراتب الثَّلاث .

المسألة الثانية : فى تحقيقِ معنى " ها " مع اسم الإشارة ، ومعنى المَدّ فى أولاء ، وقد تقدم أنَّ النَّاظمَ قائلٌ بأن هاء التَّنبيه لا تفيد فى أسماءِ الإشارةِ معنى زائدًا على التَّنبيه ، وأنَّ المدَّ فى أُولاء لا يُفيد زيادةَ معنى على مَعنى أُولى المقصورة ، وقد خالفَ الشَّلوبين فى المَوضعين فجعل مدَّ أولاءِ قد يُفيد انتقالَ اسمِ الإشارةِ من مرتبتِه التى هو فيها إلى مرتبة أبعد وكذلك " ها " تُفيد عنده الانتقال ، فأمَّا " ها " فمُطلقًا وأمَّا المَدُّ ففى أحدِ الوجهين ، وفى الوَجه الآخر لا يُفيد شيئًا ، وكذلك تشديد النُّون عنده يفيد الانتقالَ فى أحدِ الوجهين ، وبَنى على ذلك أنَّك تقول فى المرتبة الدُّنيا للواحد المذكر ذَا ، وفى التَّثنية ذان ، وفى الجمع أُولى مقصورًا ، وفى الوُسطى ذاكَ وهَذا ، وفى التَّثنية ذانِك وهَذان ، وفى الجَمعِ هؤلى وأولاك بقصرهما وأولاء بالمد فى أحدِ الوجهين ، وفى الآخر هو فى الدُّنيا وفى القصوى ذلك وهذاك ، وفى

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) ذانك .

التَّثنية ذانِّك بتشديد النُّون فى أحدِ الوجهين ، وفى الآخر هو فى الوسطى ، وفى الجَمعِ أولئك وهؤلاء بالمَدِّ فيهما فى أحد الوَجهين ، وفى الآخر هو فى الوسطى ، وأولالك وهؤلاك بالقَصرِ فيهما ، ثم ذَكَرَ (١) نحو ذلك فى المُؤَنَّث ، وذكر أنَّ الأصلَ فى هذا التَّرتيب أنَّ الكافَ واللام والهاء زيادةٌ على الكلمةِ التى هى اسمُ الإشارةِ ، فمتى كانت الإشارة باسمها مجرّدًا فينبغى أن يكون للمَرتبة الدُّنيا ، لأنَّها أقلّ ما يكون من اللّفظِ فى هذا البابِ ، إلا أنْ يكون فى اسمِ الإشارةِ لُغتان إحداهما أمدُّ من الأخرى ، فربَّما حكم لذلك المدّ بحكمِ زيادةٍ من الزَّوائدِ ، وربُما لم يُحكم ، وإنْ أُضيفَ إلى اسمِ الإشارةِ من هذه الزَّوائد واحدٌ أو ما حكم له بحكمه كان للمَرتبة الوُسطى ، لأنَّه فى المرتبة الثَّانية من اللّفظ ، وإن أُضيف إليه منها اثنتان كان للمَرتبة القُصوى ، لأنَّه فى المرتبة الثَّالثة من اللَّفظ ، وليس بعدها رتبةٌ ، ولذلك لايَجُوزُ : هذلك ولا هؤلالك ، فأما هؤلائك فإنَّ المدَّ (٢ قد لا ٢) يحكم له بحكمِ الزَّوائد كما تقدَّم ، ولم يقل أولائك بالمد وزيادةِ اللاَّم ، وكذلك هؤلائك لا يقال بالمَد وزيادةِ اللاَّم ، استثقالاً لتوالى الكسرتين ، وكذلك ذانِّك وما كان مثل ذلك ، هذا ما قال الشَّلَوْبِين (٣) وكلُّ ما رَدّ به المُؤَلِّف مذهبَ الجُمهورِ فناهضٌ فى ردِّ هذا المذهبِ مع زِيادة أنه مذهب مخترعٌ لم يسبقه إليه فيما أظنُّ أحَدٌ ، وإنَّما جَرَّأه(٤) عليه قاعدة إمساس الألفاظ أشباه المَعانى وهى لا تَنْهَضُ دون

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) شرح الجزولية : ٧٢٠ .

(٤) فى الأصل : أجرأه والتصويب من (أ) .

سَمَاع ، والعَجَبُ من ابن الضَّـائع سلَّمَ هذه الطريقة لكن / جعل ذلك/١٧٨ من باب الأوْلَى لا على الوجـوب ، فـالحق خـلاف مـا قـال ، إذ ليس في السَّماع ما يدلُّ على خلافِ ما قَال والله أعلم ، وأقوى أدلةِ المُؤَلِّف في مسألته دليل السَّماع ، وما عداه فللنَّظرِ فيه مجالٌ .

الأمرُ الثَّاني : فيما عسى أن يرد على النَّاظم في بعضِ أطرافِ المسألةِ وذلك سؤَالان :

أحـدُهُمـا : أنَّـه نصَّ على لَحَـاقِ الكاف في البُـعـدِ ، ولم يُبَـيِّن اختلافـها بحسب المخاطب من كونها لمذكر أو مؤنثٍ مفردٍ أو مثنى أو مجموعٍ ، وهى ستة أحوال في الخطاب ضَرورية ، وكلٌّ واحدٍ من تلك الأحوال يتصورُ الإشارة معه إلى مَذَكَّرٍ أو مُؤَنَّثٍ مفردٍ أو مثنى أو مجموعٍ ، فإنَّك قد تشير إلى مُفردٍ مذكَّرٍ مع اختلاف المخاطب إلى ستة الأحوال وإلى مثناه وإلى مجموعه كذلك ، وقد تُشير إلى مفردٍ مُؤَنَّثٍ مع الأحوالِ السِّتة وإلى مُثَنَّاه وإلى مجموعه كذلك ، فهذه ستَّةٌ وثلاثون وَجهًا هى أصولُ البابِ ، وعلى نكرها احتوى بابُ المُخاطبةِ المُترجم عليه في كتبِ (١) النَّحـويين وهو من مُلح العربية الضَّرورية ، لكن النَّاظم لم يعرج على بَيَـانِها ، وكان من حقِّه ذلك فكان كلامه مُعْتَـرَضًا .

والثَّاني : أنَّه لما أشارَ إلى إلحاق " ها " التَّنبيه عند عدم اللام ، ولم يقيد ذلك ظَهَرَ من قوَّة كلامه أنَّ لحاقَها مع وجودِ الكافِ ومعَ عدمِها على سواءٍ في الجَواز وليس كذلك ، بل قد ذَكَر هو (٢) في " التَّسهيل "(٣) أن لَحَاقَها المُجرَّدَ من الكاف كثيرٌ في الكلامِ ومع الكافِ قليلٌ ، بل عدم

(١) في الأصل كتاب .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) التسهيل : ٤٠ .

لحاقِها المُجَرَّدَ قليلٌ ، ولذلك لا تَجِدُ فى القرآن الكَريم اسم إشارةٍ مجرّداً من الكاف وهاءِ التّنبيه أيضًا معًا ، ولما وَقَعَ فيه الفَصل بين ها [1] واسم الاشارة بـ " أنتُم " أُعيدت فى أكثرِ المَواضعِ كقوله [2] : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ ﴾ ، ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ ﴾ [3] ، ولم يقَع غير مكرّر معه " ها " إلا فى قوله [4] ﴿ هَا أَنْتُم أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ، فهذا دليلٌ على قوةِ لحاقِها وأن غيرَه قليل ، وأمّا إذا لحقت الكاف فلحاق " ها " معها قليلٌ وهو نصُّ ابن مالك فى " التّسهيل " ، وإذا كان كذلك فهذا الإطلاق غيرُ محرَّر ، وقد يُعتذر عن الأول بأن يقال : لعله سكت عن بيان اختلافها لما تقدّم له مثل ذلك فى فصل " إيّا " من باب الضّمائر ، فقد أشارَ هنالك إلى الاختلاف وبين أنَّ التّفريعَ ليس مشكلاً ، وهو اعتذار ضَعيفٌ .

وعن الثّانى : بأن قوةَ كلامِه إنّما تَقتضى الجَواز على الجُملة ، فإنَّ التّسويةَ بين الوجهين معنى زائدٌ على مطلقِ جوازِهما ، كما أن التّفضيل بينهما كذلك على صدق المُختلفين فى القوّة والضّعف ، كما يَصدق على المُتساويين صدق الأعمِّ على الأخص ، وهذا ظاهرٌ فلا اعتراضَ عليه .

وقوله : (إنْ قَدَّمْتَ هَا) " ها " ليس بضميرِ نصبٍ متّصلٍ ، وإنّما هى ها التّنبيه تُكتب مُنفصلةً من الفعلِ ، لأنّها اسمٌ ظاهرٌ .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ٦٦ .

(٣) سورة النساء : آية : ١٠٩ .

(٤) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

ثم قال :

وَبِهُنَا أو هَا هُنا أشِرْ إلى دَانِي المكَانِ وَبِهِ الكَافَ صِلاَ
فِي البُعْدِ أوْ بثَمَّ فُهْ أوْ هَنَّا أوْ بِهِنَالِكَ انْطِقًا أوْ هِنَّــــا

هذا هو النَّوع الثَّاني من نوعي الإشـارة وهي الإشـارة إلى المكان، فاعلم أنَّ الإشارة إلى المكان لا تنفصل من / الإشارة إلى/١٧٩ الأشخاص وغيرها إلاَّ بكون اسم الإشارة ظرْفًا ، فإنك إذا أردت الإشارة إلى المكان من غيرِ إرادة كونه ظرفاً تُجريه مُجرى الأشخاص ، فكما تَقول : أعجبني هذا الرَّجل ، وهذا الفعل كذلك تقــول : أعجبني هذا المكان وهذا الزَّمان ، فلا يَنفصل المكان من غيره إذا لم تَقصد فيه كونَــه ظرفًا، فأمَّا إذا قَصدت كونه ظرفاً فأشــرت إليه ، فالخاص بهذا النَّحو لفظ هنا ، وما نكر معه لا يُشار بها إلا إلى المكان من حيثُ كونُه ظرفًا بخلافِ هذا وأشباهه فإنَّ الأمر فيها مطلقٌ ، فقد تُشارك هُنا فيما اختصت به نحو قوله تعَالى : " إِنَّما تَقْضِي هَذِهِ الحَيَـاةَ الدُّنْيَا " فإذا ثَبَتَ هذا فلا يُشار بهُنا ونحوه إلى المكان إلا بقيدِ كونه ظرفاً لفعلٍ ، والناظم لم يأتِ بهذا القَيد ، بل أطلقَ القَول بأنَّها يُشار بها إلى المكان، وهذا الإطلاق غيرُ صَحِيْحٍ لاقتضائه جَواز قولك : هُنا موضعُ زَيْدٍ ، في معنى هذا موضع زَيْدٍ ونحو ذلك ، وأيضًا لما خصَّ الإشارة إلى المكان بهُنا ونحوه بدليل تقديمه المَجرور لأنَّ معناه الاختصاص كأنَّه قال : أشر بهذه الأشياء إلى المكانِ لا بغَيرها اقتضى ذلك أنَّك لا تشير إليه بهذا وما نكر معه فلا تقول : هذا موضعُ زيدٍ ولا هذه بقعةُ عَمْرٍو ولا قَعَدْتُ هذا المكان ولا ما أشبه ذلك وهذا كله غير مستقيم وقد احتَرَزَ في " التَّسهيل " (١) من هذا الاعتِراض بقَوله : ويُشار إلى المكان بهنا لازِمَ

(١) التسهيل : ٤١ .

الظرفية أو شبهها .

والجَوَابُ : أنَّ النَّـاظم قد أتى بما يُشعر بقيدِ الظَّرفية ، وذلك أنَّ لفظَ الزَّمـان والـمَكان إذَا أُطلق فى عُرف النَّحـويين يراد به المكان من حيث هو ظرفٌ لفعلٍ والزَّمان كذلك ، إمَّا على حذفِ المُضاف كان الأصل ظرف المَكان وظرف الزَّمان ، وإمَّا لأنَّه صار اسماً له عرفاً وقد يَستعمل ذلك النَّاظم ، ألا تَرى إلى قولِه : (وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ) وأراد عن ظَرفِ المَكانِ ، فهو إنَّما أراد هنا بالمكانِ ظرفَ المكانِ، وقد عُرف أنَّ أداةَ الإشارة بحسبِ المُشار إليه فإن كان مفعولاً فهو مفعولٌ أو فاعلاً فهو كذلك ، أو ظرفًا فهو على حسبه إذ هو قائمٌ فى الكلامِ مَقامه ، فإذا أُشير إلى الظَّرف من حيثُ هو ظرفٌ ، فاسم إشارته ظرفٌ مثله .

فقوله : (وَبِهُنَا أَوْ هَاهُنَا أَشِرْ إِلى دَانِي المَكَانِ) معناه أشِر إلى ما وقعَ من الأمكنةِ المَحسُوسَةِ مَنصوبًا على الظَّرفيَّةِ أو فى حكمِ المَنصوب على ذَلكَ ، وَيلزمُ أن يكونَ اسمُ الإشارةِ كذلك ظرفًا ، وإذا كان هذا مَقصوده كان قد أتى بالقَيْدِ الصَّحيِح للإشارَةِ بهذه الأدَوَاتِ ، وعند ذلك يكونُ التنبيه على اختصاصِ هنا وأخوته بالمَكان وإخراج ذِى وذَا وما ذَكَرَ معهما عن ذلك صحيحًا إذ قد يُشار بها إلى الأمكنةِ من حيث هى أمكنةٌ ومن حيثُ تشخُّصُها وإجراؤها مُجرى الأَنَاسِيِّ كزيدٍ وعمروٍ / ، فالأمرُ فيها أوسعُ ، فقد وَضَحَ أنَّ النَّاظمَ لم يُغفل ما تَوَهَّم/١٨٠ المُعترضُ إغفَاله والله أعلم ، ولنَرجع إلى تفسير كَلامه . فقوله : (وَبِهُنَا أَوْ هَاهُنَا أَشِرْ إلى دَانِي المَكَانِ) الدَّانى هو القَريبُ ، يعنى أن هنا مجردًا عن التَّنبيه ، وهاهُنا لاحقًا له التَّنبيه أداتان من أدوات الإشارة إلى المكانِ القريبِ فتقول : جلست هُنا وأكلتُ هاهنا ، أى : فى هذا المَكان القَريب وتَقييده بالدَّانى يدلُّ على أن هاهُنا تقسيمًا بحسب

القُرْبِ والبُعدِ وأنّهما عنده مرتَبَتَـان فقط مِن غيرِ تَوَسُّطٍ ، ويلزمُ على ماتقدّم من مذهبِ الأكثرين إثباتُ مرتبة التّوسُّطِ [1] وأنَّ لها هناك وللبُعدى هُنَـالِكَ ، وعلى طريقة الشّلوبين يكون هاهنا فى مرتبةِ التّوسط كهناك ، وكلامه هنا نصٌّ فى رد ذلك المَذهبِ ، وقد تقدّم ما يكفى فيه وتَقييده الظّرف بالمكانِ يدلُّ على أنَّ هذه الإشارة لا يُشار بها إلى ظَرفِ الزّمانِ فلا تَقول : صُمْتُ هُنَا ، تُريد هذا اليَـوم ، وهذا إنما هو أكثرُ فقد يُشار بهنا وهنالك وبهُنّا إلى الزّمـان ، ومن ذلك قوله تَعالى : ﴿ هُنَـالِكَ [2] ابْتُـلِىَ الـمُؤْمِنُون [3] ﴾ ولم يتقدّم غير ذكر الزّمـانِ . وقوله [4]: ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ ﴾ بعد قوله [5] : ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ﴾ ، ومن ذلك فى الشّعر قول الأفوه الأودى [6] :

وإذَا الأُمُوْرُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ   فَهُنَـاكَ يَعْتَرِفُوْنَ أَيْنَ المَفْزَعُ

ولمّا كان هذا قليلاً لم يَبْنِ عليه وجَعَلَ هُنَا مختّصًا بالمَكان .

ثمّ قولُه :(وبِهُنَا أو هَاهُنَا) فَخيّر بينَ الأمرين نصٌّ فى جوازِ لحـاقِ

---

(١) فى (أ) الوسط .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) سورة الأحزاب : آية : ١١ .

(٤) سورة يونس : آية : ٣٠ .

(٥) سورة يونس : آية : ٢٨ .

(٦) الأفوه صلاءة بن عمرو بن مالك الأودى من مذحج شاعر جاهلى يكنى أبا ربيعة لقب " الأفوه " لغلظ شفتيه وظهور أسنانه كان سيد قومه وقائدهم فى حروبهم وهو صاحب الأبيات المشهورة :

لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم ..... الأبيات

أخباره فى الشعر والشعراء : ٢٢٣/١ ، واللآلى : ٣٦٥ ، ومعاهد التنصيص : ١٠٧/٤ ، والشاهد فى ديوانه : ٧ ، وهو أيضا فى التذييـل والتكميل : ٣٣/٢ ، وفى شرح الشـواهد للعينى : ٤٢١/١ ، والهمع : ٧٨/١ .

ها لهُنا ، كما تَلحق ذَا وذى وأخواتِهِما ، وكذلك الحكم فإن شئتَ قلتَ : قعدت هُنا ، وإن شئت قلت : قعدتُ هاهُنا .

ثم ذكرَ القسم الثّـانى وهو قسمُ الإشارة إلى البعيد فقال : (وبِهِ الكَافَ صِلاً فى البُعْـدِ) الضّمير فى "به" عائدٌ على هُنا والكاف مفعول بـ (صلا) ، وأرادَ صِلَنْ بنون التّـوكيد ، فأبدلَ للوَقفِ وبه متعلقٌ بـ (صلا) أيضاً ، وكذلك قَوله : " فى البُعْـدِ " وهو على حذفِ المُضاف ، أى : فى إشارة البُعـد أو فى إشارة ذى البُعـد وهو فى المكانِ البَعيدِ ، وقد يُحذف أكثرُ من مُضافٍ واحدٍ كقول اللّه فى القُرآن حكايةً (١) ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُوْلِ ﴾ ، أى: من أثَرِ حَافرِ فَرَسِ الرَّسـول ، هكذا قـالوا : فكذلك هُنا ، ويعنى أنَّ الإشـارةَ إذا أرَدْتَها إلى المكانِ البعيدِ فإنَّك تَصِلُ بهنا الكافَ فتقـول : جلستُ هنـاك أو هاهناكَ والألف واللاّم فى الكاف للعهد وأحالَ على الكافِ المَذكورة الحَرفية ، ثم قال : (أو بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا) إلى آخره استدرك بهذا الكلام أدوات هى مثل هُنـاك فى الحكم فخيَّر فيها ، يعنى أن ثَـمَّ - بفتح الثّاءِ - وهَنَّا - بفتح الهَاءِ - وهِنَّا بكسرها مع تشديد النون فيهما - حكاهما السِّيرافى وغيره ، قال : والكَسرُ اردؤها . وأنشدَ لذى الرُّمَّـة (٢) :

هَنَّا وهَنَّا ومن هَنَّا لهُنَّ بِنَـا ذَاتَ الشَّمائِلِ والأيمانِ هَيْنُـوْمُ

وهنالك بالكافِ مع اللاّم كلها يشارُ بها للمكانِ البَعيد فتقول رأيت زيدًا ثَمَّتَ(٣) . قال تعالى : " وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا ومُلْكًا كَبِيرًا " وتقول : رأيتُكَ هَنَّا أو هِنَّا . ومنه قولُ الشّاعرِ :

---

(١) سورة طه : آية ٩٦ .

(٢) ديوانه : ١/٤٠٩ .

(٣) فى الأصل ثمت هنا أو هنا .

كأنَّ وَرْسًا خالَطَه اليَرَنَّا خالَطَه من هامُنا وهِنَّا

ويقولون : تَجمعوا من هَنَّا ومن هِنَّا ، وحكى الفراء أن تَمِيْمًا تقول: هاهِنَّا زيدٌ وأنشد :

تلقاه مقتسما تَبدو خليقته هَنَّا وهِنَّا وعَقلى غيرُ مقتَسِمِ / /١٨١

وتقول : رأيتُك هنالك من غير إدخال ها التَّنْبِيهِ وتَخصيصه هذا اللَّفظ بالذِّكرِ مع أنَّه لمَّا نَكره بغيرِ لامٍ خيَّر فى ها التَّنبيه دليلٌ على أنَّ العَرَبَ لا تدخلها عليه وإلاَّ فلو لكان كذلك لكان ينبغى أن يقولَ : وبهنَالك أو هَا هُنَالِكَ انطقن أو ما أشبه ذلك ، كما قال قَبل : (وبِهُنَا أَوْ هَاهُنَا أشِرْ) فإذًا لا يجوزُ أن تقولَ : هاهنالك ، وهذا موافقٌ لما تقدَّم فى النَّوع الأول وهو صحيحٌ بخلافِ ما تَلحقه الكَاف وحدها فإن " ها " يَجوزُ دُخولها عليه لقَوله : (وَبِهِ الكَافَ صِلاَ) أى : بِمَا تَقَدَّمَ من هنا أو هاهنا فتقول : هاهناك كما تقول ها ذاك (١) وهاتِيْكَ ولم يُنَبِّه النَّاظِمُ على لَحَاقِ الكاف لهَنَّا أو هِنَّا ، مع أنَّهما عنده إشارةٌ إلى البَعيد ، كما نَبَّه على لَحَاقِها لهُنَا المَضموم الهاءِ المُخَفَّفِ ، فاقتضى أنَّ الكافَ لا يَجوزُ أن تلحقَهما فلا تقول : هَنَّاك ولا هِنَّاك ، وكذلك يَقتضى ألاَّ تلحقهما ها التَّنبيه ، إذْ لم يبين ذلك فلا تَقول على هذا هاهَنَّا ولا هاهِنَّا .

فإن قلت : وما الدَّليلُ على هذا القصد ؟ ولعله أغفل ذكر ذلك إحالةً على جواز مثله فى هُنَا وما تقدَّم .

---

(١) فى (أ) .

فالجواب : أن سياقَ كلامِه يعطى القَصدَ إلى ما ذكر ، فإنَّه ذكَر فى هنا لحاق الكاف وفى هنالك لحاق اللام والكاف بعد أن ذكر لحاق الكاف وحدها فى قوله : "وبه الكافَ صِلاً فى البُعدِ " مع ما تقدم له من ذلك فى النَّوع الأول ، فلو كان مراده الإحالة على ماتقدم لسكتَ عن ذكرِ ذلك فى هنا وهنالك ، ثم إنَّ تركَه لذكر ذلك فى هِنّا المَفتوحة الهاء والمكسورتها مع ذِكْرِهِ فى هنالك ، وهو معترض بينهما ما يشعر بأن ذينك اللَّفظين هكذا جاءَ السَّماع بهما ، فقد حَصَلَ من هذا أن هَنّا وهِنّا فيهما ثلاثةُ أحكامٍ ذكرها : اختصاصهما بالبعيد ، وأن لا تلحقهما ها التنبيه فى أولهما ولا الكاف فى آخرهما ، وعدم لحاق اللام من باب أولى ، أمَّا كونهما للبَعيدِ فإن الجَوهرىَّ زَعَمَ خلاف ذلك ، وأنَّ معنى هَنَّا معنى هُنا . وقال فى قولهم : تجمعوا من هَنَّا ومن هِنّا ، أى من هاهُنا وهاهُنا ، وقد علِمَ أن هُنا للقريب ، فكذلك عنده هَنّا ، ولذلك بنى عليه جواز لحاق الكاف وهو الحكم الثالث ، وذكره على أنه مَحْكِىٌّ عن العرب فقال (١) : وهَنّا - بالفتح والتشديد - معناه ، هاهُنا ، وهَنّاك : أى : هُناك ، وكذلك السيرافى جعلها مكسورة الهاء ومفتوحتها كهُنا مطلقًا ، وقد حكى ابن مالك أيضًا لحاق الكاف ، ولحاقها على هذه الطريقة جارٍ على قياس هُنَا المضموم المخفف ، ولا يلزم عليه جواز لحاق اللام لأنها إنما تلحق بالسماع ، ألا ترى أنها لا تلحق المثنى ولا أولاء الممدود ، وما زعمه المؤلف من قلة لحاق الكاف مناسب لما لحقت به ، إذ ليس هَنَّا فى الاستعمال كثيرًا كهُنا ، بل هو قليل ، فقل لحاق الكاف له لقلته هو فى نفسه ، وأما لحاق ها التنبيه فقد تقدم من حكاية الفراء عن بنى تميم أنهم يقولون : هاهِنَّا ، ونص السيرافى على الجواز مطلقًا كَهُنا ، وإذا

(١) الصحاح : (هنا) .

كان كذلك فجميع ما زعم الناظم هنا غير ثابت ، أما " ثَمَّ " فالحكم فيها ما ذكر من كونها للبعيد ولا تلحقها ها ولا الكاف فلينظر فى صحة ما زعمه الناظم هنا وفى " التسهيل " ، فلعل الأمر كما ذكره غيره والله أعلم.

وقوله : (أو بِثَمَّ فه) يقال : فاه بالكلام يفوه به ، أى لفظ به وما فُهْتُ بكلمة وما تفوهت بمعنى ما فَتَحْتُ فمى بها ، وهو مشتق من الفم إذْ أصله فوه / . ‏/١٨٢

* * *

المَوصـــولُ

المَوصولُ : عبارةٌ عن الكلمة التى تفتقرُ فى دلالتها على معنى الاسم التَّامِّ إلى ما يَتَّصِلُ بها فتستقلُّ حينئذٍ دلالتها عليه ، وتَصيرُ فى معنى الأسماءِ المستقِلّةِ بالدَّلالة ، وهذه الكَلمة (١) على نَوعين :

أحدهما : حَرْفِيٌّ ، ولم يتعرَّض النَّاظم له فى هذا البَاب ولا فى غيره من حيثُ هو موصول ، بل من حيث له أحكام أُخَرُ ، ماعدَا " لو " المَصدرية ، فإنَّه أهمل ذكرها فى هذا النَّظم لعدم شهرتها عندَ النَّحويين ، إذْ الأكثر لم يَتَكَلَّمُوا عليها ، وذكر سائرَ المَوصولاتِ الحرفيَّةِ وهى : " أنْ " و " أنَّ " وما " وكى " المصدريات فى أبوابها ، لِما لها من الأحكام ، لكنَّه لم يُخْلِها من التنبيه على الموصولية فيها ، ألا تَراه قال فى باب " إنَّ " : (وهَمْزَ إنَّ افتح لسدِّ مصدر مسدَّها) .

وقال فى بابِ إعمالِ المَصْدَرِ : (إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يِحِلّ مَحَلَّهَا) فنبَّه على ذلك المَعنى فيها بإشارةٍ خَفيةٍ ، وإنَّما يبقى له تَعيين صِلاتها ، وهذا قريبٌ قد يُؤخَذُ له من أبوابها ، فلذلكَ لم يَعْتَنِ هنا بذِكرها ، بل قَصَدَ إلى النَّوع الثَّانى وهو المَوصولُ الاسمىُّ فقال :

مَوْصُولُ الاسْمَاءَ الَّذِي الأُنْثَى التى وَاليَا إذَا مَا ثُنِّـيَا لاَ تُثْبِتِ

بَلْ مَا تَلِيْهِ أَوْلِه العَلاَمَـه وَالنُّوْنُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

فقيَّده بقوله : (موصول الأسماء) لتَخرجَ موصولاتُ الحروف .

وموصولاتُ الأسماءِ يتعلَّق الكلامُ بها فى ثلاثِ مسائل : فى تعدادها ، وفى

(١) ساقط من (أ) .

صِلاتها ، وفى العَائد عليها ، وكلُّها بيَّنه النَّاظمُ .

وابتدأ بالمسألة الأولى فقوله : (موصول الأسماء) مبتدأ ، و (الذى) مُبتدأ ثانٍ ، خبره محذوفٌ كأنَّه قال : منه الذى وكَذا وكَذا ، لأنَّ موصولَ الأسماءِ عامٌّ يدخل تحتهَ جميع المَوصولات وقوله : (الأنثى التى) الأنثى مبتدأ أيضًا خبره محذوفٌ ، والجملةُ معطوفةٌ بحرفِ عَطفٍ حُذفَ ضَرورةً ، أى : ومنها الأنثى ، والتى بدل من الأنثى ، وجَعَلَ التى أنثى لما كانت دالةً على الأنثى ، أو يكون الأنثى التى مبتدأ وخبرًا ، والجُملةُ معطوفةٌ على الجُملةِ الأولى ، والألفُ والَّلام فى الأنثى مثلها فى قَوله تَعالى(١) : ﴿ فإنَّ الجَنَّةَ هِىَ المَأوَى ﴾ كأنَّه قال : وأنثاهُ التى ، ومثال ذلك : أعجبنى الذى أكرمتَهُ والتى أكرمَتْها هند ، ودَلَّ الكلامُ على أنَّ الذى للمذكرِ من حيث خصَّ التى للمُؤنث (٢) ، والذى والتى فى كلامه إنمَّا أتى بهما على الُّلغةِ المَشهورةِ وهى الثَّابتةُ الياءِ من غير تَشديدٍ وإن كان الَّلفظ يحتمل غيرَ ذلك فمقصده ما ذكر ، ويدلُّ على قَصْدِ ثَبَاتِ الياءِ قوله إثر هذا : (واليَا إذا مَا ثُنِّيا لا تُثْبِتِ) وعلى قَصْدِ عدمِ تَشديدها لفظه .

وفى " الذى " ثلاثُ لغاتٍ سوى هذه ، " الَّذِ " محذوفَةَ الياءِ مع بقاءِ الكَسْرَةِ ، " والَّذْ " – بتَسكينِ الذَّال – والذىُّ بالياءِ المُشَدَّدةِ .

وكذلك فى " التَّى " لُغتان سوى ما تقدّم الَّت – بغير ياء مع تسكين التاء أو بقاءِ كسرتها .

ثمَّ قالَ : (واليَا إذَا ما ثُنِّيا لاُ تثْبِتِ) إلى آخره . الياء منصوبٌ بـ

(١) سورة النازعات : آية : ٤١ .

(٢) فى (أ) بالمؤنث .

"تُثْبِت" وقَصَرَه ضَرُورَةً ، وضَميرُ "ثُنِّيَا" للذى والَّتى و "ما" فى "ما تليه" يجوزُ نَصْبُهُ وهو المُختار من جهتين ويُجوز رفْعُهُ ، فإذا نَصبته فبإضمارِ فعلٍ من بابِ الاشتغالِ تقديره : بل أولِ ما تَليه أوله العَلاَمَةَ ، و "ما" عبارةٌ عن الحرفِ الذى قَبل الياءِ وهو الذَّال فى الذّى ، والتَّاء فى التى ، و "تَلِى" :/ معناه تَتْبَعُ ، وأراد أنَّ الياءَ فى "الَّذى" و "التى" ١٨٣/ تُحذف إذا أَرَدْتَ تثنيتهما وتَصيرُ علامةُ التَّثنِيَةِ واليَاءُ لِمَا قَبلَ اليَاءِ ، فتَقول فى الَّذى : اللَّذان واللَّذَين وفى التَّى . اللَّتَانِ واللَّتَيْنِ ، وقد تَضمَّن هذا المعنى حُكمين سوى ما ذُكر .

أحدُهما : أنَّ التَّثنيةَ لاحقةٌ للذى والَّتى وقد تقدَّم معناها ، وأنَّها زيادةُ ألفٍ ونونٍ رفعًا وياءٍ مفتوح ما قبلها مع نونٍ نصبًا وجرًّا ، تزاد فى آخر الاسمِ فيدلُّ بذلك على اثنين ممَّا كان يدلُّ عليه قبل ذلك لكنْ من غيرِ تغَيير للاسمِ المُثَنَّى ، فكانَ قِيَاسُ الذى والَّتى فى التَّثنية حيثُ ادَّعاها لهما أنْ يُقالَ : اللَّذيان واللَّتيان ، وكذلك فى النَّصبِ والَجرِّ اللذَيَيْن واللتَيَيْن ، كما تقول : القَاضِيان والقَاضِيَين إلا أنَّ العربَ لم تفعَل ذلك ، بل حَذَفَتْ أواخرها على غيرِ قِيَاسٍ ، وأولت العلامةَ ما قبلها ليُخالِفُوا بينها وبينَ الأسماءِ المُعربة فى التَّثنية فاحتاجَ النَّاظَم إلى بيان هذا التَّغيير فقال : (واليَا إذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ) إلى آخره ، وقد تَقدَّم فى الإشارةِ وجهُ هذه الدَّعوى . والثانى : أن المُثنى هو الذى والتى الثَّابتا الياءِ لقوله (١) : (واليَا إذَا مَا ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ) فنص على الحذف وذلك لا يكونُ إلا من ثُبُوتٍ ، وهذا ظاهرُ المُخَالفة لما زَعَمَهُ فى "شَرْحِ التَّسهيل" (٢) من أنَّ العربَ استَغنت بتثنية اللَّذِ دون الياء ، واللَّت كذلك

(١) فى (أ) بقوله .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

عن تثنيـة الّذى والّتى بالياءِ وأنّها لم تُثَنَّهما ، وما زَعَمَه هنا على ظاهرِ كلامه أبينُ ، إذ لا يدعى الاستغناء إلا بدليلٍ يدلُّ عليه كما قالوا فى مذاكير وملامح من أنه جمعٌ لما لم يُنطق به استغناءً عنه بذكر ولمحة وما أشبه ذلك .

فإن قلتَ : فالدّليلُ قائمُ ، وذلك مخالفة لسائر المُثنّيات حيث لزمَ فيه من الحَذفِ ما لا يجوزُ فى غيره ، قيل : على تَسليم مذهبه فى أنّه مثنىً حقيقةً لا دليلَ فى الحذفِ ، إذ لا بُعد فى مَجئِ بعضِ الأشياء مُخالفةً للقياسِ ، وأيضًا إنْ كان حذفُ الآخر فى التّثنية مُسوّغًا لدعوى الاستغناء لزمكم ذلك فيما حذف آخره شُذُوذًا فى التّثنيةِ من المُعرباتِ كقولهم فى تَثنية الخَوْزَلَى والخُنْفُسَاء وباقلاَّء وعاشُوراء خَوزلان وخُنفسان وبَاقلان وعَاشوران على ما حكَاَه الفَرّاء عن العربِ فإذا لم يجز أن يدّعى الاستغناء فى هذه الأشياء وأشباهها إلا متعّسفٌ فكذلك ها هُنا . ووجه ثالثُ : وهو أن ابنَ مالكٍ فى هذه الدّعوى كالمُتناقض مع زَعمه فى تَشديد نُونيهما أنّ ذلك تعَويضٌ من المَحذوف ، وكيفَ يصح التعّويض (١ من المحذوف ١) ولا محذوفَ يعوّض منه .

فإن قيل : هو – إنِ ادّعى الاستِغناء – قد زَعَمَ أنّ لغةَ " الَّذِ " بلا ياءٍ مخفّفةٍ من الّذى بالحَذف ، وإذا كان كذلك صار الأمرُ إلى أنّ اللّذان تثنية الذى بعدَ الحذف تَخفيفاً ، فالتّعويض من المَحذوف صَحيحٌ .

قيل : فإذاً لا معنى لادّعاء الاستغناء ، بل صارَ الأمرُ إلى ما قاله هنا من أنّ اللّذان تثنيـة الذى ، وحذفت الياءُ فى التّثنيـة ، مع أنّ دَعوى الحذفِ فى المَبنيات غيُر مقبولةٍ ، بل هى لغاتٌ مختلفةٌ ، وعلى ذلك أتى بها النّحويون فيقولون : فى الّذى أربعُ لغاتٍ ، وفى التى ثلاثُ لغُاتٍ أو أربع ، ولأجلِ ذلك لما

(١-١) ساقط من (أ) .

زَعَمَ الشلَّوبين (١) أنَّ ماعدا الذى والتى المخففتى الياءِ ضَرائرُ . قال : لأنهم لم يحكوها فى الكلامِ .

قال ابنُ الضَّائع (٢) : لا يَنبغى / أن يُحملَ على ذلك ، لأنَّهم قالوا :/١٨٤ إنها لُغات فيها فلا يُحمل استشهادهم فيها إلا على التَّمثيلِ ، قال : ويَدُلُّ على ذلك أنَّهم زَعَمُوا أنَّ فى " التى " من اللُّغات مثلَ ما فى الذى ، ولولا ثُبُوت ذلك ما جازَ لهم فيها أن يَقِيْسوا لُغات الذى فيه - انتهى (٣) - فأنتَ ترى أنَّ ابنَ الضَّائع لم يُسلِّم لشَيخه دعوى التَّغيير فيها بالحَذف وغَيره استنادًا إلى مقتضى نقلهم ، وهذا واضح فإذاً مَذهب ابنِ مالكٍ فى " شَرْحِ التَّسهيل " حيثُ أثبت الاستغناء مع دعوى التَّعويض ومع دَعوى الحَذفِ تَخفيفاً كغيرِ المُلتَئمِ والله أعلم ، فالصَّحيحُ ما أشارَ إليه هنا .

وفى قوله : (بَلْ ما تَلِيْه أَوْلِهِ العَلاَمَهْ) زَيادةُ بَيَانٍ لقوله : (وَاليَا إذا ما ثُنِّيا لا تُثْبِتِ) فإن قيلَ : هذه الزِّيادة حَشوٌ لا مَحصولَ تَحتَها سِوى التَّكرار وهذا مخالفٌ لعادَته ، إذ لَيس معنى الكَلام الأول إلا أنَّك تُولى الذَّال والتَّاء علامةَ التَّثنِيَة . قيل :الظَّاهر أنَّ ذلك لا مَزيدَ فائدة فيه على اعتبارِ المَفهوم وهو على خلاف عادته المُسْتَمِرَّة ولكن فيه فائدة التنصيص إيلاء الحرفين قبل الياء العلامة لأنَّ ذلك كان مفهوماً من

---

(١) شرح الجزولية : ٢٣٨ ، والتَّوطئة : ١٦٤ وكلاهما لأبى على الشلوبين

(٢) ابن الضائع : (٦١٤ - ٦٨٠ هـ)
علىُّ بن محمد الكُتَامىُّ ، من أبرز تَلاميذ أبى على الشَّلوبين ، عالمٌ فى النحو واللغة جمع بين شرحى ابن خروف والسيرافى لكتاب سيبويه فى تاليفٍ جيدٍ ، وشرح الجمل شرحًا حسنًا ، وهو من شيوخ الإمام أبى حيان .
أخباره فى الذَّيل والتَّكملة : ٥/٣٧٣ ، والبُغية : ٢/٢٠٤ .
والنص بحروفه فى شرح الجمل لابن الضائع : ١/٣ ، والمؤلف يكثِر من النقل عنه .

(٣) فى (أ) فى إذا .

قـوله : (والـيا إذا ما ثـنّيا لا تُثبِت) لا منطوقاً به فى فصرّح به فيه الكَلام الثّانى ، فقد لا يُعَدُّ مثل هذا تكرارًا ، وإنّما كان يكون تكرارًا محضًا لو صرّح به فى الكَلامين معًا .

ثم قال : (والنّون إنْ تُشددْ فَلاَ مَلاَمَهْ) يعنى أنّ النُّونَ اللاّحقةَ فى التّثنيةِ يجوزُ تَشديدها وهى معنى نَفى المَلامة ، فإنّه إذا انتفت المَلامة والجُناح كان التّشديدُ جائزًا ، والأصلُ فى نُونِ التّثنية التّخفيفُ ، والتّشديدُ فيها ممتنـعٌ ، فـلا تُشـــددها فى نحـوِ : رَجُـلان والزّيدان ، فلمـا كـانَ ذلك كــذلك ، وكـانت المَلامـةُ لاحقةً لمن شدّدها ، أرادَ النّاظِمُ أن يرفَع توهُّم منَ يقـدّر أنّ نونَ هذا الباب كـذلك . فقال : (إنْ تُشْدَدْ فَلاَ) منع من ذلك وحصل الجواز بمقـتضى هذا الـرفع فتقول : أعجبنى اللّذانِ قامَا ، واللّذانّ قاما ، وكذلك اللّتَـانِ قامَتَا واللّتَانّ قامَتَا ، ومن التّشديد قـراءة ابن كثـيرٍ [(١)] ﴿ واللّذانّ يَأْتِيَانِها مِنْكُم فَآذُوهُمَا ﴾ [(٢)] هذا فِى الرفع ، وفى غَـيـره قـراءَتُه [(٣)] : ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللّذَيْنّ أَضَلاّنَا مِنَ الجِـنّ وَالإِنْسِ ﴾ [(٤)] ، و " المَـلاَمَةُ " ضدُّ المَحْمَدَةُ ، يقال : لامَه على كَذَا لومًا ولومةً وقال الجَوهرى [(٥)] : اللاّئمـةُ : المَلامـةُ ، كأنّه جَـعلَه اسمَ مَصْدَرٍ . قال : وكَذَلِكَ اللّومى على فَعلى . يقال : ما زلت أتّجرع فيك اللّوَائِم . والمَلاَوِمُ : جمعُ المَلامةِ .

* * *

(١) السبعة لابن مجاهد : ٢٩ ، والكشف لمكى : ٢٨١/١ .
(٢) سورة النساء : آية : ١٦ .
(٣) السبعة : ٥٧٦ .
(٤) سورة فصلت : آية : ٢٩ .
(٥) الصحاح : ٢٠٢٤/٥ (لوم) .

وقولهُ : بعد هذا مستدركًا لما فاتَهَ ذكره من ذلكَ في نونِ هَذَيْنِ وهَاتَيْنِ :

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا   أَيضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

يريد أنَّ نونَ هـذين وهاتَين شُـدِّدَ أيضًا كما شُـدد نون اللَّذين واللَّتين فتقول : هَذانِ الزَّيدان وهذانِّ الزَّيدان ، ومن التَّشـديد قراءَةُ ابن كثيرٍ (١) : ﴿ إنَّ هَذَانِّ لَسَاحِـرَانِ ﴾ (٢) الآيــة . و ﴿ هَذَانِّ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوْا فِي رَبِّهِمْ ﴾ (٣) . وفي غيرِ الرَّفعِ قَوله تَعالى (٤) : ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيْدُ أَنْ أُنْكِحَـكَ إِحْـدى ابْنَتَـيَّ هَاتَيْنِّ ﴾ في قراءةِ ابنِ كـثيرٍ أيضًا ، والتَّشديد أيضًا جائزٌ ، كما كان جائزًا في اللَّذَيْنِّ واللَّتَـيْنِّ .

فإن قلتَ : مِنْ أينَ يُؤخذ له الجَواز في هذا ؟

فالجوابُ : إنه لما لم يَحتم الحكمَ بالتَّشديد ، بل أتى به حكايةً عن العَربِ إذ قال : (شُدِّدَا) يعني أنَّ العَرَبَ / شَدَّدَتْهُ لم يَكن في الكـلام/١٨٥ قَضَاءٌ بوجوبِ ذلك مع ما تقدَّم له من أنَّهما من قبيل المُثنى حَقيقةً ، فالأصلُ الذي هو التَّخفيف ثابتٌ ، وأيضاً فهو مقرون بما تقدم أنَّ التَّشديدَ فيه جائزٌ لا واجبٌ وهو اللَّذانِّ واللَّتانِّ ، فَحَصَلَ من مجموع هذا عدمُ انحتامه .

ثم بَيَّن عِلَّةَ التَّشديد فقال : (وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا) ذاك : إشارةٌ إلى التَّشديدِ المَذكورِ ، ولما نَكَّرَهُ شاملاً لاسم الإشارةِ والمَوصول كان تَعليله شاملاً لهما ، وذلك صَحيحٌ ، وأتى بالإشارةِ

---

(١) السبعة لابن مجاهد : ٤١٩ ، والكشف لمكي : ٢/١٠٠ ، وزاد المسير : ٥/٩٧ .

(٢) سورة طه : آية : ٦٣ .

(٣) سورة الحج : آية : ١٩ ، وقراءة ابن كثير لهذه الآية في السبعة لابن مجاهد : ٤٣٥ ، وزاد المسير : ٥/١٧ ، قال : وقرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد وعكرمة وابن كثير هاذان بتشديد النون .

(٤) سورة القصص : آية : ٢٧ .

المُقْتَضِيَةِ للبُعد اتساعاً ، ولأنَّه قَصَدَ قريبًا وهو ذَان وتَان وبَعيدًا وهو اللَّذانِ واللَّتَـانِ ، ولأنَّـه قد يُعامل القَريب معاملةَ البَعيدِ وبالعَكسِ فلا مَحذورَ ، ويعنى أنَّ العربَ قصدت بهذا التَّشديد أن تُعوِّض من الحَرف المَحذوف فى التَّثنية فإنَّ الياءَ تُحذفُ وجوباً من الذى والتى وكذلك الألفُ من هذان وهاتَانَ . فأرادوا أن يَجعلوا التَّشديد (١ فى ذلك ١) كالعوض مما حذفوا جَبْرًا له ، والعِوَضُ يقومُ مقامَ المُعَوَّض منه حتَّى كأنه موجودٌ .

فإن قيلَ : فإذا كان الحَذْفُ يقتضى التَّعويض فهلا عَوَّضُوا فى يدٍ ودمٍ ونحو ذلك إذا قالُوا : يَدَانِ ودَمَـانِ ؟

فالجوابُ : أنَّ التعويضَ سماعٌ لا يقالُ به إلا حيث اضطر إليه ، وذلك إذا نقل ألاَ تَرَاهُم عَوَّضُوا فى أهراقَ وأسْطَاعَ (٢) الهَاءَ والسِّينَ من سَلاَمَةِ العين فيهما ، ولم يُعوِّضوا فى أقَام وأبَان ، وإن سُلِّمَ أنه قِياسٌ ، فإنما يكون التَّعويض مما كانت التَّثنية هى السَّببُ فى الحذفِ منه كالَّذى نَحن فيه ، أو يكونُ التَّعويض عند وجودِ سببِه مُطلقًا وهذا هو الأعمُّ (٣) كاستَطَاعَ وأهراقَ وجَحَاجِحة ومَا أشبه ذلك ممَّا يَحصلُ التَّعويض منه عندَ وجودِ سَببه ، أمَّا يَدٍ ودمٍ فلم تكن التَّثنيةُ سببًا فى الحذفِ منه فيُعوَّض فيها ، بل قَصدت فى يدٍ (٤) ونحوه عدم التَّعويض وإلا فلو قَصدت فيه التَّعويض لألزمَته العِوَضَ ، كما فَعَلُوا فى شِيَةٍ وعِدةٍ وزِنَـةٍ ونحوها ، وكما فى أسطَاع ونَحوه ، فثَبَتَ أنَّ التَّعويض إنَّما يكون عندَ حُضُورِ سَبَبِهِ .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) في الأصل : هران واستطاع .

(٣) فى (أ) وهو الأعم .

(٤) فى هامش (أ) يد ودم قراءة نسخة أخرى ، ولو كانت هذه القراءة صحيحة لقال : " ونحوهما " .

قالَ ابنُ مَالكٍ فى " شَرحِ التَّسهيلِ " (١) ولـمَّا كان الحَذْفُ مستعملاً فى الأفراد بوجهٍ ، لم يكن التَّعويضُ لازماً بل جائزًا .

فإن قيلَ : هذا الكَلامُ أتى به تعليلاً للتَّشديدِ وهو لم يَتَصَدَّ للنَّظرِ فى تَعليلِ المَسائلِ ولا قَصدَ ذلك ، وإنَّما قَصدُهُ ذكرُ الأحكامِ القِياسيةِ فى الكلامِ ولا كلّ ذلك ، بل الضَّروري خاصةً ، والتَّعليل من قبيلِ الزَّائد على الضَّروري فَلِمَ أتى به وقد كان فى غَنِيً عنه ويلزم من تعرضه لتعليلِ بعضِ المَسائلِ أن يتعرضَ لتَعليلِ الجميعِ أو يترك التَّعليل فى الجميع؟

فالجَوَابُ : أنَّه لم يَقصد التَّعليل خالياً من إفادةِ حكمٍ ضَروري ، وإنَّما قَصَدَ التَّنكيتَ على المُخالف الذى زَعَمَ أنَّ التَّشديد دالٌّ على المرتَبةِ القُصوى فى الإشارة ، كما كانت اللاَّم فى تلك وذلك عند ذلك القائلِ دالةً على المرتبة القُصوى قالوا : فذانكَ بالتخفيف نظيرُ ذلك فى الدَّلالة على المرتبة الوسطى (٢) وذانِّك بالتَّشديد نظيرُ ذلك فى القصوى . والنَّاظِمُ قد نَفى أن يكونَ ثَمَّ مرتبةٌ ثالثةٌ وإنما هما رتبتان / خاصةً ، ١٨٦/ فكأنَّه قيل له : فهذه الزِّيادة ما فائدتها ، وقد علم أنَّ الزيادةَ فى أسماءِ الإشارةِ تُفيد الانتقالَ ؟

فأجابَ عن هذا : بأنَّ قصدَ العَربِ التَّعويضُ لا ما قالُوه ، فإن كانَ مَن زَعَمَ هذا يقوله بالرَّأى ، فلا رأى مع السَّماعِ ؛ لأنَّه نَقلُ لُغةٍ واللغة (٣) لا تثبُتُ بالرَّأى ، وإن كان يقوله بالنَّقل فقد قالَ ابنُ مالكٍ : يُبْطِلُ هذا القول جوازُ التَّشديد في نونِ هذين وتَين ، يعنى إذا أُشير إلى

---

(١) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٢) فى الأصل (القصوى) وصوابه من (أ) كما أثبت .

(٣) ساقط من (أ) .

القريب وما قالَه صَحيحٌ فقد قرئ (١) : ﴿ إِنِّى أُرِيـدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابنَـتَىَّ هَاتَـيْنِّ ﴾ بالتَّشديد ، وهو إشارةٌ إلى القَريبِ قال : ويُؤَيِّدُ صِحَّةَ هذا الاعتبار جوازُ تَشديدِ نون اللذينِّ واللتينِّ ليكون جابرًا لما فات من بقاءِ ياءِ الَّذى والَّتى ، كما تَبقى ياءُ المَنقوص حين يُثَنَّى ، وقد انتفى أيضًا بهذا التَّعليل وإن كان ذلك غيرُ مَقصودٍ من النَّاظم تَعليلان آخران للتَّشديدِ ذكرهما السِّيرافى (٢) :

أحدُهما : أنَّه جئ به للتَّفرقة بين ما كانت النُّون فيه عوضًا من الحركة والتَّنوين ، وبين ما كانت فيه عوضًا من الحرفِ ، فالأول نحو : الرَّجلين والغُلامين فإنَّ النُّون لحقتهما كأنَّها عوضٌ مما منعت من الحركةِ والتَّنوين .

والثَّاني : كاللَّذين وهذين وهذا يقتضى أنَّ مجردَ النُّون فى هذان واللذان هو العوض ، هذا ظاهرُ عبارتِه ، إلا أن يريد أنَّ التَّشديدَ لحقَ للأمرين ، للعوضِ وللفرقِ وعلى الأولِ نقلَه بعضُهم ، وأنَّ النُّون فى هذين واللذين هى العِوضَ بنفسها ، والثانى أنَّ (٣) التَّشديدَ للفرقِ بينَ المُبهم وغَيره من حيث كان المُبهم لا تصحّ إضافته بخلافِ غيرِه وكلا التَّعليلين ممكنٌ وما عَلَّل به النَّاظِمُ أظهرُ وعليه الأكثرُ .

فإن قيلَ : تقدَّم أنَّ قصدَه بالتَّعليل التَّنكيتُ والدَّفعُ لمذهبِ من أثبت فى الإِشارة الرُّتبةَ الوُسطى ، وأنت قد فسَّرت أنَّ التَّعليل غيرُ مَخصوصٍ بمحلِّ التَّنكيت وهو اسمُ الإشارة ، بل أجريتَ قصدَه على أنَّه علَّل أيضًا التَّشديدَ فى المَوصولِ وليس فيه تَنْكيتٌ ولا دَفعٌ لمذهبٍ ، وهذا يقتَضى أنَّه أتى بالتَّعليل بالنِّسبةِ إلى الموصولِ فضلاً ، ولعلَّه إنما قَصَدَ بذلك اسمُ الإشارةِ

(١) سورة القصص : آية : ٢٧ ، وقد تقدم ذكر هذه القراءة .

(٢) لم أهتد إلى موضعه فى شرح الكتاب .

(٣) فى (أ) .

فقط وهو محلُّ الفـائدة .

فالجوابُ : أنَّ اسمُ الإشارةِ هو محلُّ الفائدةِ كما ذكرتُ ، ولكنْ لما كانت العلَّةُ فى التَّشديدِ فى البابين واحدةً أتى به شاملاً لهما ، ليَحصل له ما قَصَدَ وزيادةً والَّذى يُشعر بقَصده للشـمول إشارتُه بذاكَ المُقتضية للبُـعد ، إذ لو أراد اسم الإشـارة وهـو الأقـرب لَقَـال ، و (تَعْـلِيْلٌ بِهَـذَا قُصِدا) كما قال فى العَـلَم (ذَا إنْ بغَـيْرِ وَيْـهِ تَمَّ أُعْرِبَـا) فعيَّن أقربَ مذكـورٍ فلما لم يَفعلْ ذلك دل على أنَّـه قصدَ الأبعدَ أيضًا وهو المَوصول.

*   *   *

ثم ذَكَرَ الجَمْعَ فقالَ :

جَمْعُ الَّذِى الأُلَى الَّذِيْنَ مُطْلَقَا   وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَـا

فابتدأ بجمعِ الَّذى وذَكَـرَ له جمعين :

أحدهما : (الأُلى) والأُلى فى الاستعمال على وجهين :

الأولُ : بمعنى الأول مقلوبٌ منه كقولهم : العَرب الأُلى ، أى : الأولُ.

والآخرُ : جمعُ الَّذى فتقول فى جمع الذى / قام الأُلى قامُوا ، كما ١٨٧/ تقول : الَّذين قامُوا . ومنه ما أنشده بعضُ البَغْـدَادِيِّيْنَ (١) :

أَلاَ أَيُّها القَوْمُ الأُلَى يَنْبَحُونَنِى   كَمَا نَبَحَ اللَّيْثَ الكِلاَبُ الضَّوارعُ

وأنشدَ النَّحـويون أيضًا (٢) :

---

(١) أنشـده أبو على الفارسى فى كتاب الشِّعر : ١١٤ قال : وأنشد بعضُ البَغداديين ثم أوردَ بيتًا وقال : وأنشدَ أيضا وأورد فى البيت .

(٢) البيت لمرة بن عداء الفقعسى ، وفى الحماسة البصرية : ٢٤٤/١ لعمرو بن أسد الفقعسى. والبيت فى التصريح : ١٣٢/١ ، والهمع : ٨٣/١ ، والخزانة : ٤٤٩/١ ، وفى الحماسة البصرية :

رأيت موالى الأُلى ...   .

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الأُلَى يَخْذُلُونَنِي   عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وقد تَأْتِي أُلى بغيرِ ألفٍ [1] ولام كقولِ بِشْرِ بن أبي خَازم [2] :

وَنَحْنُ أُلَى ضَرَبْنَا رَأْسَ حُجْرٍ   بِأَسْيَافٍ مُهَنَّدَةٍ رِقَاقِ

والثاني : الَّذين على لفظِ الجَمْعِ المَنصوبِ أو المَجرورِ ، وأراد جمعَ الذي الأُولى والَّذين ، فَحَذَفَ العَاطِفَ .

وقوله : (مُطْلَقًا) يعني في الأحوالِ كلِّها من رَفعٍ أو نَصبٍ أو جَرٍّ، يعني أنَّ هذا الجمع يقع هكذا بالياءِ في الرفعِ والنَّصبِ والجَرِّ لا يختلفُ الحُكمُ فيه كما يَختلف في المَجموعِ حقيقةً ، فيكون في الرفعِ بالواوِ ، وبالياءِ في غيرِه ودَلَّ على أن هذا مرادُه بالإطلاق .

قوله إثر هذا : (وَبَعْضُهُمْ بالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا) فتقول على مذهبِ جُمهورِ العَربِ : جاءَني الَّذين قامُوا ، ورأيتُ الذين قامُوا ، ومررتُ بالذين قامُوا ، ومنه قولُه تَعالى [3] : ﴿ أُولَئِكَ الذِينَ هَدَىَ اللَّهُ ﴾ ، وقالَ تَعالى [4] : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لاَ تُنْفِقُوا ﴾ الآية .

ثم قالَ : (وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا) ضَميرهُم عائدٌ على العَربِ ، عُلِمَ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ديوان بشر : ١٦٦ ، من أبيات يهجو بها أوس بن حارثة ، وفيه يقول :

× وَسَوْفَ أخصُّ بالكَلِمَاتِ أوساً ×

وحجر المذكور في البيت هو : حجر بن الحارث الكندي والد امرئ القيس الشّاعر وكان والده قد ولاّه على بني أسدٍ فأسرف في ظلمهم فقتلوه ، وقصّته معهم مشهورةٌ ومعروفةٌ في كتب الأدب .

والشاهد في كتاب الشعر لأبي علي الفارسيِّ : ١١٤ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٩٠ .

(٤) سورة المنافقين : آية : ٧ .

ذلك من سياقِ الكلامِ ، كما عُلم أنَّ الضَّمير من قولِه تعالى (١) ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ عائدٌ على الأرضِ ، فإنَّ كلامَهُ هنا فى قوانين الكَلام العَربى وضَبط ما تكلَّمت به العَرَبِ ، فعُلم أنَّها المُــرادةُ بالضَّميرِ ، ويريد أنَّ من العَرَبِ من يُجرى الَّذين ، مُجرى اللَّذانِ فتَختلِفُ أحواله بحسبِ العاملِ فتقولُ : جاءَنى اللَّذُون قامُوا ، ورأيت الَّذين قامُوا ومررُت بألذين قامُوا ، وهذه لغةٌ مشهورةٌ لهُذَيْل ووجهها على طَريقة النَّاظم ظاهرٌ فاللَّنون عنده من قَبيل المَجموع كاللَّذان فى التَّثنية ، فإنَّ الجمعَ لما كان من خَصائص الأسماءِ عارَضَ شَبَهَ الحَرْف ، فأعرب الاسمُ كما أُعربت " أىُّ " ، وقد (٢) مرَّ تقديره فى التَّثنية ، وأمَا اللُّغَةُ المَشهورةُ فكأنَّها معارضةٌ لمذهبه فى التَّوجيه ، فإنِ التَّثنيةَ إن كانت مُؤثِّرةً فى الحكم بالإعرابِ ومُعارضةً لشَبه الحَرفِ لأنَّها من خصائصِ الأسماءِ ، فكذلك يَنبغى أن يكونَ الجَمْعُ ، لأنَّه أيضًا من خَصائِصِ الأسْمَاءِ ، لكن العرَب لم تَعتبر هذه الخَاصيَّةَ فى مشهورِ كلامــــها ، بل أعملت شَبَهَ الحَرْفِ من غيرِ اعتِبارٍ لغيره ، فكذلك يكونُ عندها الحُكمُ فى التَّثنية ، إذْ لا فرَق فى هَذا بين التَّثنية والجَمع ، فيَضعف الاحتجاج فى إعرابِ اللذين ونَحوه ، بأن(٣) التَّثنية مَن خواصٌ الأسماءِ وإذا كانَ كذلك لم يبقَ له فى دَعوى الإعرابِ دليلٌ إلا جريانه مَجرى المُثنى ، ولَيس فى ذلك دَليلٌ ، لأنَّ مجَّرد الجَريان مَجرى المُثنى لا يدُلُ على إعرابِ الجَارِى ، ألاَ تَرَىَ "مَنْ" فى الحِكاية تُجرى مَجرى المُثنى المَحكى ولَيست بمعرفةٍ فتقول لمن قالَ :جاءَنى رجلان مَنَان، وفى رأيت رجلَين مَنَين، وفى مررتُ برجلينِ مَنَين كذلك ، وأيضاً فقد يبقى المثنى حقيقة فلا تكون تثنيته دليلاً على إعرابه نحو : لا رجَلين فى الدار ويا زيدان وما

(١) سورة الرحمن : آية : ٢٦ .

(٢) فى الأصل : وقدم .

(٣) فى (أ) فإن .

أشبه ذلك ، فالحاصل أنَّ أصلهَ الذي بنى عليه / غَيرُ مخلَّصٍ . /١٨٨

والجوابُ : أنَّ الناظِمَ بَرِيءٌ عن هذا الاعتراضِ لأنَّه لم يبين هنا وجه كون اللذين وهذين ونحوهما مثناةً حقيقة ولا (١) كونها معربةً ، وإنما تَعرض للإشارةِ إلى مجرد التَّثنية والإعراب ، والتَّعليلُ منقولٌ من كلامهِ فى " شرحِ التَّسهيل "(٢) وقد ذهب (٣) هنا إلى خلاف ما يَذهب إليه هناك ، وعلى تَسليم أنَّه يَرِدُ هنا فقد اعتَذَر هو عن ذلك بأنه (٢) إنمَّا لم يعْربه أكثرُ العربِ، - وإن كان الجَمع من خصائص الأسماءِ - لأنَّ "الذين" مخصوصٌ بأُولى العِلْمِ، والذى عامٌّ ، فلم يجرِ على سنَنَ الجُمُوعِ المُتَمكِّنَةِ ، بخلافِ اللَّذَينْ واللَّتَيْنِ فإنَّهما جَرَتَا على سَنَنِ المثنيات المُتَمكنات لَفظًا ومَعنىً . قال (٢) : وعلى كل حالٍ ففى الذى والَّذين شبهُ بالشَّجى والشَّجين فى اللفظ وبعض المعنى ، ولذلك لم تُجْمِعِ العربُ على ترك إعرابِ الَّذين ، ثم ذكر اللُّغة الأخرى . وأمَّا ما عارضَ به السَّائل من أن الجريان مَجرى المُثنى لا يدلُّ على الإعراب فليس من مباحثِ هذا التَّقييد ، إذ لم يَتَعَرَّضِ النَّاظمُ لذلك .

ويقىَ فى كلامه قوله : (جَمْعُ الَّذِى الأُلىِ الذينْ) فجعلهما معا جمعًا للذى وهذا يُفهم بظاهره أنَّه فى الجمعيَّة على حدِّ الزيود والزيدين فى جمعِ زيدٍ ، وذلك غيرُ مستقيمٍ ، أمَّا " الأُلى " فهو من غيرِ لفظه فهو كأُولى مع ذى اسمُ جمع له لا جمع حقيقةً وهذا متفق عليه ،

---

(١) فى الأصل ولولا .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ ، ٢١٤ .

(٣) فى الأصل يذهب .

وأمَّا " الذين " فلا يصحُّ أن يطلقَ عليه أنَّه [1] جمعٌ للذى إلاَّ على لغة هُذيل ، على ما فى ذلك من الخلاف ، وعلى لغةِ الجُمهور لا يصحُّ فيه ذلك إلا على طريقة أبى الحسن فى صاحب ، وصَحب ، إن صحّ أن يقولَ بذلك قائلٌ فإنه لم يُنقل فى ذلك عن أبى الحسن شَىءٌ ، وعلى مذهبِ الجُمهور هو اسمُ جمعٍ مطلقًا كالمُخالف فى اللَّفظ ، فهذا الإطلاق فيه ما ترى اللَّهم إلا أن يقولَ : إنّه جمعٌ جاءَ مخالفًا للجُمُوعِ ، وذلك مغتفرٌ كما اغتُفرت مخالفته فى التَّصغير لأبنية التَّصغير ، ومثل هذا جارٍ فى اللَّاتى المذكور بعدَ هذا ، وهو ممكنٌ لكنَّه بعيدٌ وقد أشارَ المؤلِّف فى الشَّرح [2] إلى الاحتمال .

والجَوَابُ : أنَّه أطلقَ هذا اللَّفظ على الاتِّساعِ فى العِبَارةِ ، واعتِبَارِ المَعنى مع قَطْعِ النَّظَرِ عن اصطلاح النَّحوى ، والأمر فى هذا قريب ، وهكذا فَعل فى أسماءِ جُموع الَّتى فجعلها جموعًا لها حيث قال إثرَ هذا

بِاللاءِ واللاتِ التى قَدْ جُمِعَا   واللاءِ كَالَّذِيْنَ نَزْراً وَقَعَا

ويَعنى أنَّ العَرَبَ عَبَّرت عن جَمْعٍ [3] " التى " بهذين اللَّفظين وهما " اللائى واللَّاتِى " وهذا اللَّفظان اسْما جَمعٍ لا جمعان ، إذ ليسا على طَريقة الجَمْعِ ، ولا التى ممن يستحق أن يُجمع كما كان ذلك فى الَّذى ، إلا أنَّ العربَ لما تَصرَّفت فيهما أجرت عليهما بعضَ أحْكَامِ الأسماءِ المُتَصرِّفَةِ و " باللَّاءِ " متعلقٌ بِجُمِعَ وإنَّما عدَّاه بالباءِ وقد كان الذى ينبَغى فيه أن يُعدِّيه بعَلى على العادةِ فى

---

(1) فى (أ) لأنه .

(2) شرح التسهيل : ٢١٧/١ .

(3) ساقط من (أ) .

التَّعبيرِ فى مثل هذا لأنَّه اعتَبَر فيه معنى النُّطق والتَّعبير ، فضمَّنه الفعـل حتى كأنَّه قال : / باللائى واللَّاتى التى قد عُبِّر عن جَمعه أو نطِقَ ١٨٩/ بكذا فى جَمعِه ، فمثال جَمعه على " اللاءِ " هكذا مقصوراً كالَّلاع قوله (١) تعالى : ﴿ واللَّائى يَئِسْنَ ﴾ ، ﴿ وَاللَّائِى لَمْ يَحِضْنَ ﴾ ، ﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُم اللَّائِى تُظَـٰهِرُونَ مِنْهُنَّ ﴾ (٢) - الآية . وأنشد النحويُّونَ على ذَلك :

مِنَ الَّلاءِ تَمْشِى بالضُّحَى مَجِنَّةً ... وتَمْشِى العَشَايَا الخَوْزَلَى رُخْوَةَ اليَدِ

وأَنْشَدَ الفَارِسىُّ (٣) :

مِنَ الَّلاءِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً ... وَلَكِنْ لِيَقْتُلْنَ البَرِىءَ المُغَفَّلاَ

ويَحتَمِلُ اللَّائِى هنا أن يكون فى كلامِه مهموزًا همزةً مُخَفَّفَةً ، وهى

---

(١) سورة الطلاق : آية : ٤ .

(٢) سورة الأحزاب : آية : ٤ ، وقوله : " منهن " ساقط من (أ) .

(٣) جاء فى العقد الفريد : ١٠٩/٦ ، ونظر ابن أبى ذئب إلى عائشة بنت طلحة تطوف بالبيت فقال لها من أنت ؟ فقالت .

من اللاء لم يحججن ... البيت ..

ولا أدرى هل هذا البيت من قولها أو إنما تمثلت به فقط ؟

والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ٣٠٩/٢ .

قراءةُ قالون (١) عن نافعٍ (٢) ، وقنبل (٣) عن ابن كثيرٍ (٤) ، ويَحتَملُ أن تكونَ مخففَّةً وهى قراءة (٥) ورش (٦) عن نافعٍ ، وإحدى الرِّوايتين عن أبى عَمْروٍ (٧) والبَزِّىُّ (٨) ، ومنهم مَن يَنقل عن ورشٍ أنه قرأ بالياءِ وهو من المُحْتَمَلِ هنا .

قالوا : وهى كلُّها لُغات فى اللاء ، والأظْهَرُ أنَّ النَّاظمَ إنَّما اعتبرَ اللَّائى بتحقيق الهَمْزَةِ ، فإن كثيرًا من النَّاس يزعمون أنَّ التَّخفيفَ أو البَدَل ياءً أصله

---

(١) قالون : (١٢٠ - ٢٢٠ هـ)
عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدنى ، أحد القراء المشهورين بالحجاز وقالون لَقَبٌ ، لَقَبَّهُ به نافع ، ومعناه بلغة الروم جيد .
أخباره فى معجم الأدباء : ١٠٣/٦ ، وغاية النهاية : ٦١٥/١ .

(٢) نافع : (- ١٦٩ هـ) .
نافع بن عبدالرحمن بن أبى نعيم الليثى بالولاء ، أحد القراء السبعة .
أخباره فى وفيات الأعيان : ٣٦٨/٥ ، وغاية النهاية : ٣٣٠/٢ .

(٣) قنبل : (١٩٥ - ٢٩١ هـ) .
محمد بن عبدالرحمن بن محمد المكى المخزومى بالولاء . أحد قراء الحجاز ولى الشرطة بمكة .
أخباره فى معجم الأدباء : ٢٠٦/٦ ، وغاية النهاية : ١٦٥/٢ .

(٤) ابن كثير : (٤٥ - ١٢٠ هـ)
عبدالله بن كثير الدارى المكى ، أحد القراء السبعة ، قاضى الجماعة بمكة ، فارسى الأصل .
أخباره فى : وفيات الأعيان : ٤١/٣ ، وغاية النهاية : ٤٤٣/١ .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) ورش : (١١٠ - ١٩٧ هـ) .
تقدم فى باب العلم .

(٧) أبو عمرو بن العلاء ، إمام مشهور وراوية معروف (٧٠ - ١٥٤ هـ)

(٨) البزى : (١٧٠ - ٢٥٠ هـ) .
أحمد بن محمد بن عبدالله بن قاسم بن نافع بن أبى بزة ، فارسى الأصل مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام .
أخباره فى غاية النهاية : ١١٩/١ .

التَّحقيق وإن كان فيه نَظَر لعَلةٍ تأتى فى التَّصريف إن شاء الله .

وأمَّا " اللَّاتِى " فى كلامِه فيحتمل أن يكونَ بياءٍ بعد التَّاءِ ، لكنها انحذفت لمُلاَقاتِها للسَّاكن ، ومثاله قوله تَعالى (١) : " وَاللَّاتِى يَأْتِيْنَ الفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ " ، " وَاللَّاتِى تَخَافُونَ نُشُوْزَهنَّ " وهو كثير ويُحتَملُ أن يكونَ اللَّاتِ بغيرِ ياءٍ وهي قليلةٌ ، ويَحْتَمِلُ الوَجهين مَا أَنْشَدَ أبو عُبَيْد من قولِ الرَّاجز (٢) :

من اللَّوَاتِى والَّتِى واللَّاتِى زَعَمْنَ أنِّى كَبِرَتْ لِدَاتِى

والاحتِمالُ الأوَّلُ أولى لأنَّ إثباتَ الياءِ هى اللُّغةُ الشَّهِيرةُ .

وقوله : (واللاءِ كالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا) استدراكٌ لجمعٍ آخر للذى وهو اللَّاءِ الواقع للمُؤَنَّث جمعًا لكن إذا لَحِقه ما لَحِق الذّى من الياءِ والنُّون ، ويُريد أن اللاءِ جاءَ قَلِيْــلاً جمعًا للذى على حدِّ مجئِ الذين ، ولمَّا كان الذين وهو الآتى (٣ للجَمعِ المُذكَّرِ ٣) فيه لُغتان : الذين مطلقًا فى الرفعِ والنَّصْبِ والجَرِّ ، واللَّذون فى الرَّفعِ ، والذينَ فى النَّصب والجر ، كان الأمرُ فى اللَّاءِ كذلك على مقتضى التَّشبيه (٤) لكن قَـلِيْـلاً فتقولُ على الأوَّلِ : جاءَنى اللَّائِينَ قامُوا ، ورأيتُ اللَّائِينَ قَامُوا ، ومررتُ باللَّائِين قامُوا . وعلى الثَّانى (٥) : جاءَنى اللَّاؤونَ قامُوا ، ورَأَيتُ اللَّائِينَ قَامُوا ، وَمَررتُ باللَّائِينَ قَامُوا ، وهى لغةُ هُذَيْلٍ ،

---

(١) فى (أ) قول الله تعالى والآيتان من سورة النساء : الآية : ١٥ والآية : ٣٤ .

(٢) غير منسوبين فى مجاز القرآن لأبى عبيدة : ١/١١٩ ، وكتاب الشعر لابى على : ٧ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٢٤ ، واللسان (لتى) والخزانة : ٢/٣٥٠ ، ٥٥٩ .

(٣-٣) فى (أ) جمعا للمذكر .

(٤) فى (أ) التثنية .

(٥) فى الأصل على الأول سهو من الناسخ .

ومن ذلك قول الشاعرِ (١) :

هُم اللاؤنَ فكُّوا الغلَّ عنِّى ... بمَرْوِ الشا هِجانِ وهُمْ جَناحِى

وأمَّا قولُ الآخرِ (٢) :

وإنِّى مِن اللائِينَ إن قدِرُوا عفَوْا ... وإنْ أتْرَبُوا جادُوا وإنْ ترِبُوا عفُّوا

وقول الآخر – أنشده الفارسى (٣) – :

ألمَّا تعْجَبِى وتَرَىْ بطيطاً ... مِن اللائينَ فى الحِقَبِ الخَوالِى

فيحتَمِل أن يكونَ على اللغة الأولى أو الثانية ، وقيد الناظمُ هذا الوجهَ بأنَّه نَزْر ، أى : قليلٌ ، وذلك صحيحٌ فى هذا الوجه ، وهو أحد الوجهين المُحْتَمَلَين فى كلامه .

ويَحتَمِلُ وجهًا ثالثًا من التَّفسيرِ ، – وهو الَّذى شَرحَ عليه كلامَه (٤) ابنه – : أن يكون قوله : (اللَّاءِ كالَّذِينَ نَزرًا وقَعَا) يريد أنه جاءَ بمعناه مطلقًا

(١) نسبه ابن الشجرى فى أماليه إلى الهذلى دون تحديد ، واللاؤون لغة هذيل فلعل هذا هو الذى رشح نسبته إلى هذلى ما .

قال البغدادى فى شرح أبيات المغنى : ٢٥٦/٦ : ولقد راجعت أشعار الهذليين الذى جمعه السكرى فلم أجد فيه هذا البيت وخرجه البغدادى عن تذكرة أبى حيان وشرح الكافية للخبيصى وشرح شواهده للكرمانى كما ذكر أنه موجود فى حاشية المفصل لأبى على الشلوبين .

وأنشده ابن خالوية فى إعراب ثلاثين سورة : ٣٠ عن الفراء . والبيت فى الأزهية : ٣١٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٠٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٣/١ ، والهمع : ٨٣/١ .

ومرور الشاهجان : مدينة عظيمة بخرسان ، معجم البلدان : ١١٢/٥ .

وأنشد البيت . وقد رجعت إلى مصادر البغدادى المذكورة وهى من مصادرى ولله الحمد .

(٢) لم أعثر على قائله وهو فى التذييل والتكميل : ٢٠٩/١ ، والهمع : ٨٣/١ .

(٣) المسائل الشيرازيات : ٩٤ ، ولم أعثر على قائله وأنشده ابن الدهان فى الغرة : ١٩٢/٢ عن الأخفش ، وأبوحيان فى التذييل والتكميل : ٢١٠/١ والخزانة : ٥٣١/٢ ، وفى اللسان : البطيط : العجب والكذب ، يقال : جاء بأمر بطيط أى : عجيب وأنشد هذا البيت .

(٤) شرح ابن الناظم : ٨٣ .

لا مقيداً بلحاق زيادة كالذين ، بل جاء هذا اللفظُ الذى هو " اللاءِ " جَمْعًا للتى وجمعاً للذى إلاَّ أنَّ مَجيئَه جَمعاً للذى قَليلٌ ، فتقول : جاءَنى اللاء قامُوا ، كما تقول : جاءَنى الذين قامُوا ،/ وهذا تفسيرٌ صَحيحٌ ، ومنه ما/١٩٠ أنشد الفارِسِّى وغَيره من قَوله (١) :

مِنَ النَّفَرِ اللاءِ الَّذِيْنَ إذا هُم ... يَهابُ الرِّجالُ حَلْقةَ البَابِ قَعْقَعُوا

وقَالَ كُثَيرٌ (٢) :

تُرُوقُ عُيُونَ اللاءِ لاَ يَطْعَمُونَهَا ... وَيروى بَرِيَّاهَا الضَّجِيْعُ المُكَافِحِ

فَإن قِيلَ : إذَا كانَ وُقوع اللاءِ كالَّذِين نَزرًا فما الفائدُة فى ذكره هنا وهو إنما بَنى على نَقل الأشهر فالأشهر وإلاَّ فللذى والَّتى جُمُوع أُخر، ربَّما كانت أكثر استعمالاً من الـلاءِ جمع الذى أو مثله ألاَ تَرى أنّ اللائِى

---

(١) كتاب الشعر لأبى على : ٨.٧ ، والبيت فى معانى القرآن : ١/١٧٦، والكامل : ١/١٠٥ ، والأصول لابن السراج : ٢/٣٤٧ ، والأشباه والنظائر : ٢/١١٣ ، والخزانة : ٢/٥٢٩ .

ذكر صاحب الخزانة أن هذا البيت وقع فى شعرين أحدهما لأبى الربيس الثعلبى من بنى ثعلبة بن سعد بن نبيان .، والثانى لأسلم بن الأحنف الأسدى تفصيل ذلك فى الجزء : ٢/٥٣٢ - ٥٣٤ .

وقال البغدادى أيضًا : وجميع من روى هذا البيت رواه :

مِنَ النفر البيض الَّذين ....

أو

مِنَ النفر الشمُّ الَّذين ....

قال : ولم أر من رَوَاهُ :

من النفر اللائى ....

إلا النحويين . ومعنى قعقعوا : ضربوا الحَلْقَةَ على الباب لتُصَوِّت .

(٢) ديوان كثير : ١٨٧ من قصيدة أولها :

لعزة هاج الشوق والدمع سافح ... مغان ورسم قد تقادم ما صح

ومعنى المكافح : المقبل ، كفح المرأة وكافحها قبلها غفلة

ممدودًا جمعٌ للذي ، وأنَّ اللائى واللوات واللَّواتى واللاءِ مقصورًا[1] وهؤلاءِ كذلك ، واللَّواءِ ممدودًا واللاءاتِ . وإذا ثَبَتَ هذا فاقتصاره على ما اقتَصَرَ عليه ترجيحٌ من غيرِ مُرجِّحٍ ظاهرٍ وذلك مما لا ينبغى ؟

فالجَوابُ : أنَّ النَّاظمَ لم يَنبِّهْ على ما نبَّهَ عليه لغير فائدة ، بل فيه ما يتأكَّدُ عليه ذكرهُ بحَسَبِ قَصْدِهِ على كلا التَّفسيرين ، أما على التفسير الأول فإنَّ كَلامَه تَنكيتٌ على ما ذَهَبَ إليه فى "شرحِ التسهيل" [2] ، وذلك أنَّه زعم فيه أنَّ اللائين جمع اللاءِ الذى هو جمعٌ للذى خلافَ ما ظهرَ منه هنا ، وفى "التَّسهيل" [3] أيضًا لأنَّه قال هنا : (واللاءِ كالذِّيْنَ نَزْراً وَقَعَا) فبين أنَّه مثلُ الَّذين فى الحكمِ والَّذين جمعٌ للَّذى من غيرِ نزاعٍ ، فاللائين كذلك فكأنَّه يقولُ : لا تعتقد أنَّه جمعُ اللاءِ بل مرادفُهُ ، وعلى هذا المعنى ينقله أهلُ اللغةِ .

قال الجَوهرى [4] : واللاءون جمعُ الذى [5] من غيرِ لفظه بمعنى الذين ، ومثل هذا يظهر من نقلِ النُّحاة أيضًا ، فهذا أولى من قوله فى "شرح التَّسهيل" والصَّحيحُ أن "الَّذين" جمعُ الَّذى مراداً به من يَعقلُ ، وأنَّ اللَّائين جمعُ الَّلائى مرادفُ الذين وأنَّ اللاءات جمعُ اللاءِ ، مُرادفُ اللاتى ، وكذلك اللَّوائى واللواتى هما جمعا اللائى واللاتى على حدِّ قَولهم فى الهادِي ، - وهو العُنقُ - : هَوَادٍ ، وفى الهابى - وهو الغبار - : هوابٍ ، وما قاله قياسٌ فى اللُّغةِ ومُدركُ مثل هذا النقل ، فلو كان النَّقلُ موافقًا لصحَّت هذه الدعوى ، وأمَّا

(١) فى هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

(٢) شرح التسهيل : ١/

(٣) التسهيل ٣٤ .

(٤) الصحاح :

(٥) ساقط من (أ) .

إذا كان بخلافِ ذَلك فالدعوى لا يَصِحُّ اعتبارُها فهذا - والله أعلمُ - هو الذى َنبه عليه الناظمُ .

وأمَّا على التفسيرِ الثانى فإنه لما قدَّم أنَّ اللاءِ جمعٌ للتى كان هذا الاطلاق موهمًا أنَّ اللاءِ مختصٌّ بالمؤنَّثِ وليس للذى فيه نَصيب فأزالَ هذا الإيهام ، فنقلَ مشاركةَ الذى للتى فى هذا اللَّفظ الجَمْعي وإن كانت المُشاركة قليلةً فإنَّها مع قِلَّتها قد تَقعُ فى الكلامِ ، وهذا مما ينهض مقصدًا فى نقلِ هذا القَليل بخصوصه دون غَيره وينَضاف (١) إلى المقصدين زيادةُ فائدةٍ لا بأسَ بالتنبيه عليها ، وهو حسن من التَّنَبُّهِ وبالله التوفيق .

ولمَّا أتمَّ الكَلاَمَ على أصولِ البابِ مِن المَوصولات وهى الَّذى والتى وفروعهما أخذ يذكُر ما هو جارٍ مجراها ومن إجمالها فى أحكامها ومعانيها فقال :

وَمن وَما وَألْ تساوِى مَا ذُكِرْ　　　وَهَكَذَا ذُو عِندَ طيِّئٍ شُهِرْ

وَكالَّتِى أيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ　　　وَمَوْضِعَ اللَّاتِى أتَى ذَوَاتُ

أمَّا قَوْلُهُ : (وَمَنْ وَما وَألْ تساوِى ما ذُكِر) فَيعنى أنَّ كلَّ واحدةٍ من هذه الأدوات الثلاث وهى : "مَن" و "مَا" و "أل" الألف والَّلام يُعبَّر عنها بأل قصدًا للاخِتصارِ تُساوى ماتقدَّم ذِكره من الموصولات ومساواتِها لما تقدَّم بحسبِ ما قصد له فى أربعة أحكامٍ :

أحدها : الاسمية وهذا مُتَّفَقٌ عليه فيما سِوى "أل" ، فإنَّ "مَنْ" و "مَا"

---

(١) ساقط من (أ) .

من قَبِيْلِ / الأسماء وَخَواصُّ الاسم (١ التي قدم ذكرها ١) تُبين ذلك . /١٩١

وأمَّا " أل " فالجُمهُور على ما قال من أنها إذا وَقَعت في هذا الباب اسمٌ لا حرفٌ ، أعني إذا دَخَلَت على الصِّفة الصريحةِ كما سَيذكره ، وذَهَبَ المازِني وربما نَقَلَ عن الأخفش (٢) أنَّها هنا حرفية كالألفِ و اللَّامِ الداخلة على الرجل والغلام إلا أن المازِني يقولُ : هي حرفٌ موصولٌ ، والأخفش يقولُ : هي حرفُ تعريفٍ غيرُ موصولٍ هكذا نَقَلَ بعضُهُم .

فالدليلُ على أنَّها في هَذا البابِ اسمٌ عَودُ الضميرِ عليها ، إذ كنت تقولُ : جاءَني الضاربة زيدٌ ، وجاءتني الضاربها زيدٌ في فَصيحِ الكلامِ ، فالهاءُ في الضاربة ، وها في الضاربها لم يتقدم عليه ما يعودُ عليه إلا " أل " ، فدلَّ ذلك على أنَّها اسمٌ .

فإن قيلَ : ما تُنكر من أن يكونَ الضميرُ عائدًا على المَوصوفِ المَحذوفِ لأن الضَّارِبَ صفةٌ فهي بلابدٌ جاريةٌ على موصوفٍ ، فليس الضَّمير إذًا بعائدٍ على "أَل " ؟

فالجَوَابُ : أنَّه لو كانَ كذلك لجازَ مع التَّنكير أن يُدَّعى عودُ الضمير على المَوصوف دُون الصِّفة إذا قلت : مررت بضاحكٍ أبوه ، إذ لا فرقَ بين تقدير الموصوف معرفاً وبينَ تقديره منكَّرًا ، بل كان ذلك مَع التنكير أولى لأن حذفَ المَوصوف مُنكرًا أكثرُ من حَذفه معرَّفًا ، بهذا أجاب المُؤلِّف عن الإيرادِ وهو جوابٌ غيرُ مُقنعٍ ، إذ للمازني أن يلتزمَ ذلك .

وقد أجابَ غيرُ ابنِ مالكٍ بأنَّك إذا أقمت شيئًا مقام شَيْءٍ (٣)

(١-١) في (أ) الذي قدم ذكره .

(٢) رأي المازني والأخفش في الجنى الداني : ٢٠٢ .

(٣) ساقط من (أ) .

محذوف ، فالمعتبَرُ هو المثبتُ لا المَحذوف إلا في القَليل . ألاَ تَرَى إلى قَولِه تَعالى (١) : ﴿ واسْأَلِ القَريَةِ الَّتى كُنَّا فِيهَا ﴾ - فعادَ الضَّمير على القَرية في اللَّفظ وإن كان المراد أهْلها ، وأيضًا قد استدلَّ ابن جِنِّي (٢) وغيره على أنَّ الكاف تقعُ اسمًا أعنى كاف التَّشبيه بنَحو قولِ الأعشى (٣) :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

فجعل الكافَ في " كالطَّعْنِ " فاعلةً مع إمكان تقديرِ الموصوفِ ، واعتذَر عن ذلك بما هو مذكورٌ في " سِرِ الصناعة " (٤) فقف عليه .

ومن الدليل أيضًا على اسمية "أل " ما ذكَرَه بعضُهم من أنَّها لو كانت المعرفةَ (٥) لكانَ لحاقُها اسم الفاعلِ قادحًا في صحَّةِ عمله مع كونِه بمعنى الحال أو الاستقبالِ ، لكن الأمرَ بخلافِ ذلك فعملها باق ؛ لانَّ الصفَة مع أل هذه في حكم الاسم الموصولِ يجب تأولها بجملةٍ مُصرح بجزءيْها ، وهما (٦) هنا الفعلُ والفاعلُ ولأجلِ التَّأويل وَجَبَ العمـلُ لها وإن كانت بمعنى الماضى فـ " أل " مَعَهَا كالذى مَعَ الفعلِ لا كـ " أل " مع الرَّجل مثلاً ، وقد التزمَ الأخفشُ إبطالَ عملها مع " أل " فليس هذا الدَّليل بواردٍ عليه ، إذ هو نفس دَعواه وقد يقولُ بذلك المازِنِيُّ أو يفرق بين الحَرف المَوصولِ وغيره . وأمَّا الدَّليلُ على أنَّ " أل " من الموصولات فالتزامهم وَصلها إمَّا بالمُفرد المُقَدَّرِ بالجُملة وإمَّا بالجُملة الصَّريحةِ ، كَما التزمُوا ذَلك في " مَن " و " مَا " والَّذى والَّتى وأخواتِها

(١) سورة يوسف : آية : ٨٢ .
(٢) الخصائص : ٣٦٨/٢ ، وسر الصناعة : ٣٨٤/١ .
(٣) ديوانه : ٤٨ (الصبح المنير) .
(٤) سر صناعة الإعراب : ٣٨٤/١ .
(٥) في (أ) المعربة .
(٦) في (أ) وهاهنا .

فقالُوا : جاء نى الذى قام أبـوه ومن خرج / أخـوه ومن فى الدار فكذلك/١٩٢ قـالوا :جاءَنى القَائِمُ أَبوه ، واليَقُومُ أبوه ، وإنْ كان هذا قليلاً فإنَّ المعنى فى الجَميع واحدٌ .

وقد نَقَل ابنُ مالكٍ (١) عن ابن بَرهان (٢) أنه استدل على موصولية " أل " بدخولها على الفعل على الجملة .

قال ابنُ مَالكٍ : واستِدلاله قَوِىٌّ ، لأنَّ حرفَ التَّعريفِ فى اختصاصِه بالاسم كـحرفِ التَّنفيس فى اختصـاصه بالفـعل ، فكما لا يَدخلُ حرفُ التَّنفـيس على الاسم كـذلك لا تَدخل الألف واللَّام على الفـعل ، إلاَّ أنَّهـا دَخلَت هنا على الفِعـــــل فَوَجَبَ اعتقادُ كونِها هنا اسماً بمعنى الّذى والَّتى لا حـرفَ تعـــريفٍ ، والكلامُ فى المَسـألة يتَّسِع ، والبـحثُ ممكنٌ ، وهذا القَدرُ كافٍ .

والحكمُ الثَّانى : من الأحكام الأربعة الموصولية ، وهى أيضا متفق عليها فى "مَن " و "ما " ، وأمَّا " ألَ " فكذلك غير أنَّ أبَا الحَسَن يُخالفُ فيها وَقد تقدَّم ذلك وهو بناءٌ على أنَّها حرفُ تعريفٍ .

وأما المـازِنِىُّ فوافقَ على الـمَوصوليَّة لكن مع اعتقادِ الحَرفية ، وقد مرَّ الاستدلالُ على خلافِ ما زَعَماهُ .

والحكمُ الـثالثُ : التَّذكيرُ والتَّأنيثُ ، فـهذه الأدواتُ الثلاثُ توافقُ المذَكَّر مما تَقَدَّم وهو " الذى " والـمُؤَنَّث وهو " التي " فـتقول لَمن قـال : مررتُ برجلٍ وبامرأةٍ : عرفت مَن مررتَ به ، ومَن مررتَ بها ، ولَمن قال :

(١) شرح لتسهيل : ١/٢٢٥ .

(٢) ابن برهان (؟ - ٤٥٦ هـ)
عبدالواحد بن على الأسدى أبو القاسم ، عالم بالآداب واللغة والنحو من أهل بغداد .
أخباره فى تاريخ بغداد : ١١/١٧ ، وإنباه الرواة : ٢/٢١٣ .

مررتُ بمنزلِ أبيكَ وبدارِ أخَيك، عرفتُ ما مررتَ به وَما مررتَ بها، وكذلك تقولُ : عرفتُ المنزلَ المَمْرُورَ به والدَّارَ المَمْرُورَ بها ، فقد ساوى " من " و" ما " و "أل" فى هذا الاستعمال الذى والتى إلا أن فى " من " و" ما " اعتبارَين : اعتبار اللَّفظ وهو مذكرٌ فتعامله معاملة المذكر وإن كان مدلوله مُؤَنثاً واعتبار المَعنى(١ فتعامله الذى والتى وهذان اعتباران لم يَتَعَرَّض لهما النَّاظم ، مثل ذلك يُعتبر فيهما الإفراد والتثنية والجمع ١) .

والحكمُ الرَّابعُ : الإفرادُ والتثنيةُ والجَمعُ فهى توافقُ المُفردَ من الذى والتى، وَقد مرَّ تَمثيل ذلك وتُوافق المُثنى والمَجموع فَتقول لمَن قالَ مررتُ بَرجُلين وبِرِجَالٍ وبامرأتين وبنِسوة ، عرفتُ مَن مررت بهم ، ومَن مررت بهما ، ومَن مرت بهِنَّ ، ولَمن قالَ : مررتُ بمنزلين أو بَدارين وبمَنازل أوبدُور عرفت ما مَررت بهما ، وما َمررت بهما والمنازل المرورَ بها أو بهِنَّ ، وكذلك تقول : عرفت المَنزلين المَرور بهما والمنازلَ المرورَ بها أو بهن ، وكذلك فى الدارين والدور وما أشبه ذلك ، فهذه الأحكامُ الأربعة تُساوى فيها هذه الأدَوات ما تقدَّم ، فلذلك لا تَختلف ألفاظُها مع اختلاف الأحكامِ لما فى ألفاظ ما تقدَّم وهو معنى قولِهِ : (تُسَاوِى مَا ذُكِرْ) أى : أنها تدلُّ على ما دلَّ عليه جَميع ما ذُكِرَ مع بقائهَا على لفظٍ واحدٍ ، ثُم ألحقَ بهذه الثَّلاثة رابعًا ، لكن فى بعضِ اللُّغات وهو " ذُو " فقالَ : (وَهَكَذَا ذُوْ عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِر ، يعنى أن ذو فى لغة طَيِّءٍ المشهورة حكمها حكم هذا الذى تقدَّم وهو " مَا " و " مَن " و " أل " فهى تُساوى ما ذكر قبل فى الأحكام المَذكورة ، والمَعنى فإنَّها من الأسماءِ لا من الحُرُوف ومن المَوصولات لافتقارها إلى صلةٍ وعائدٍ ، وهى تَقعُ على المذكَّر والمُؤَنَّثِ بلفظٍ واحدٍ فتقول : جاءَنى الرجلُ ذوُ قامَ والمرأةُ ذوُ قامت ، كما تقول :

(١-١) ساقط من (أ) .

جاءَنى مَنْ قام ومَن قامت ، فمِن وقــــوعها على/ المُذَكَّر قــولُ قَيْسِ بن/ ١٩٣
جَرْوَة – وهو من أبيـــاتِ الحَمَاسة – (١) :

لَئِنْ لَـمْ يُغَيِّرْ بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ   لأنْتَحِيًا بِالْعَظْمِ ذُو أنَـا عَارِفُه

أى : الَّذى أنَـا عَارِفُـه ، وقالَ حاتِمٌ (٢) :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُوْرُ عَلَىَّ قَوْمِـى   وأىُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسِدُونَنِى

أى : الذى لم يَحْسِدُونِى فـيه ، وأنشـدَ ابنُ الأنْبَـارِى (٣) لقَــوَّالٍ الطَّائىِّ وهو من أبياتِ الحَماسة (٤) :

قُولاَ لِهَذَا الـمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا   هَلُمَّ فَإِنَّ الـمَشْرَفِىَّ الفَرَائِضُ

---

(١) الحماسة : ٥٧٥ (رواية الجواليقى) .
قيس بن جروة بن سيف بن وائلة بن عمرو بن مالك الأجئىُّ نسبة إلى أجا أحدُ جبلى طيئ . شاعرٌ جاهلىٌّ مجيدٌ ، وهذا البيت هو سبب تسميته عارفًا .
أخباره فى : الأغانى : ١٨٦/٢٢ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٣ ، والخزانة : ٣٣٠/٢ .
والبيت من قصيدة له فى الحماسة : وقد أورد المؤلف بعض أبياتها كما سيأتى .
والشاهد فى : الشعر : ١١٥ والمحتسب : ١٤٢/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٠٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٢/٣ ، ١٤٨ ، والمزهر : ٣٤٨/٢ ، والخزانة : ٣٣٠/٢ .

(٢) ديوان حاتم : ٢٩٠ والرواية فيه : " ومن كرم " .
والشاهد فى شرح الشواهد للعينى : ٤٥١/١ ، والتصريح : ١٤٧/١ ، وشرح الأشمونى : ١٧٤/١ .

(٣) الأنصاف :

(٤) قوال الطائى ، شاعر إسلامى أدرك الدَّولة العباسية ، قال الأبيات التى منها الشاهد فى ساع جاء يطلب ابل الصدقة .
أخباره فى معجم الشعراء : ٣٣٥ ، والخزانة : ٢٩٦/٢ .
والشاهد مع بيتين آخرين فى الحماسة : ١٨٠ ، والخـزانة : ٢٩٥/٢ ، وشرح الأشمونى : ١٥٧/١

وفيهما (١) :

أظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَغِى   سَتَلْقَاكَ بِيْضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

وهو كثيرٌ . ومن وُقُوعِها على المُؤَنَّثِ ما أنشده ابنُ الأنْبَـارِىّ وغيره من قولِ الشَّاعرِ وهو سِنَـانُ بن الفَحْـلِ (٢) :

فإنَّ المَـالَ مَالُ أبِى وَجَدِّى   وبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والبِئْرُ مُؤَنَّـثَةٌ وتقعُ كذلك على المُـفردِ والمُـثَنّى والمَجمـوع فتـقولُ : أعجبنى الرَّجُلان ذُو قَامَا ، والمَرْأتَـانِ ذُو جَاءَتَـا ، والرِّجَالُ ذُو قَامُوا ، والنِّسْوَةُ ذُو قُمْنَ .

وقد نصَّ أهلُ اللغةِ على هذا المَعنى وأنَّ " ذو " لا تُثَنَّى ولا تُجمع على هذه اللُّغة ولا تُؤَنَّث ولا تَكون إلا على حالةٍ واحدةٍ ، نُقِلَ ذلك عن الفرَّاء (٣) ، وأبى حاتمٍ ونصَّ عليه أيضاً الجَوهرى (٤) وغَيره . وقول النَّاظم : (وكالَّتى أيضًا لديهم ذَاتُ) استدراكٌ للغةٍ ثانيةٍ لِطيِّيءٍ وهى أنَّهم يُخالفون فى كَلاَمِهم أيضًا بين المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ فيقولُون : ذاتُ إذا أرادوا المُؤَنَّث ، وذو إذا أرادوا المُذَكَّر نحـو : رأيت زَيدا ذُو قَام ، وهند ذاتُ قامت . ومنه ما حكَاهُ الفراء (٤)

---

(١) الحماسة : ١٨٠ ، والإنصاف :

(٢) سنان بن الفحل أخو بنى أم الكهف الطائى ، شاعرٌ إسلامىٌّ .
أخباره فى : الخزانة : ٥١٣/٢ ، وهو مع أبيات فى الحماسة : ١٦٦ ، والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ٣٠٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٧٤/٣ ، ٤٥/٨ ، والتصريح : ١٣٧/١ ، والخزانة : ٥١١/٢ .

(٣) نص كلام الفراء فى اللسان : (ذوا وذوى) .

(٤) الصحاح : ٢٥٥٢/٦ (ذا) .

من قـولِ بعضِ فُـصَـحَائِهِم : " بالفِـضْلِ ذُو فـضّـلكم الله بِـهْ والكَرَامَـةِ ذاتُ أكْرَمَكُم اللّه بَـهْ " أراد بها فأسكن الهـاء ونَقل حركتـها إلى ما قبلها . ثم قال : (وَمَوْضِعَ اللاَّتـي أتَى ذَوَاتُ) مَوضعَ مَنصوبٌ على الظَّرفيَّـة أى : وفى مَوضعِ اللاَّتـى أتى هـذا اللفـظ الذى هو ذات ، ويُريد فى هذه اللغــة الأخـيـرة لطيىءٍ فـتـقـول : رأيت النِّسـاء ذَوَاتُ خَـرَجْنَ ، ومنه مـا أنْشَـدَهُ الفَـراء (1) من قـولِ الرَّاجـز (2) :

جَمَعْتُهَا مِنْ أيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْـهَضْنَ بِغَـيْرِ(3) سَائِقِ

وهذه اللُّغـة عندَ النَّـاظم غيرُ مشهورةٍ لطيئ شهرةَ الأولى ، يدلُّ على ذلك من كـلامـه قَـولُهُ : (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طيئ شُـهِرْ) فـزَعَمَ أنَّ جـريان " ذُو " فى الأحوال كلِّـها مَجرى " مَن " و " مَا " و " أل " هو المَشهور عندهم ، ثمَّ ذكرَ اللغـةَ الأخرى ولم يذكـر لهـا شُـهرةً ، فـدلَّ على أنَّـهـا دُونها فى ذلك وأنَّهـمـا لُغَتَــان ، وبهذا ظَهَرَت مخالَفَتُـهُ لابنِ عُصفور (4) حيثُ أشارَ إلى أنَّها لُغةٌ واحدةٌ مذكَّرها بخلافِ مُؤنَّثِها وأنَّك لا تقـول فى لغةِ طيئ : مـررتُ بالمرأةِ ذُو

---

(1) عن الفراء فى اللسان (ذوا وذوى) .

(2) لرؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : 180 ، وهما فى التصريح : 138/1 ، وشرح الأشمونى : 158/1 .

(3) فى الأصل : " من غير " .

(4) ابن عصفور : (597 - 669 هـ) .

على بن مؤمن بن محمد أبو الحسن الأشبيلى الحضرمى ، عالم بالنحو واللغة من تلاميذ أبى على الشلوبين النابهين ، وأخذ عن الدباج وغيرهما . له تآليف حسان منها شروحه على الجمل والإيضاح .. وغيرها .

أخباره فى الذيل والتكملة : 461/5 ، وصلة الصلة : 142 ، وعنوان الدراية : 189 .

رأيتـها ، وإنَّما تقولُ : ذاتُ رأيتها ، وذكر أنَّه لا حجةَ فى قولِ سِنَانٍ (١) :

* وبِئْـرِى ذُوْ حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ *

قالَ : (٢) لأنَّه جاءَ على تَذكير البِئْـرِ وذلك على مَعنى قَـلِيبٍ ، كأنه قالَ : وقَلِيبى الذى حَفَرْتُهُ وطويته . كما قالَ :

يَا بِئْـرُ يابِئْرَ بَنِى عَـدِىٌّ   لأَ نْزَحَنْ قَعْرَكِ بِالدُّلِــىٌّ
حَتَّى تَعُــودِى أَقْطَعَ الوَلِـــىٌّ

فقال : أقطع بالتَّـذكير على معنى قَـليب ، وجَرى على هذا السَّـنن الأُبَّـذىُّ (٣) أيضاً ورد عليه ابنُ الضَّـائِع (٤) بوَجهين :

أحـدهمـا : مـا أشـعـر بِـهِ النَّـاظمُ من أنَّه لم يذكـر " ذات " كلُّ مَنْ ذَكَر ذُو . قال : فهذا / يدلُّ على أن " ذُو " أشهرُ من " ذَات " . قال : ولو/١٩٤ كـان مـؤنَّثًا لهـا كـالتى مع الذى لم يكن أحـدهمـا أشـهرُ ؛ لأنَّ الـمُـذَكَّر ومُؤنَّثـه فى رتبةٍ واحدةٍ .

والثَّـانى : أنَّ التَّـأويلَ فـى " ذُو " قـيـاسـاً على الصِّفـة لا يَجـوزُ لأنَّ

---

(١) تقدم ذكره ص ٤٥٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٧/١ .

(٣) الأبذى : (- ٦٨٠ هـ) .

على بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخشنى أبو الحسن الأبذى أصله من أبذه وسكن غرناطة بعد تغلب النصارى على إشبيلية ، من تلاميذ أبى على الشلوبين أيضًا ، عالم بالنحو واللغة أخذ عنه الإمام أبو حيان ألف شرحًا على الجزولية . يعمل على تحقيقه زميلنا الأستاذ سعد بن حمدان الغامدى لنيل درجة الدكتوراه فى جامعة أم القرى .

أخـبـار الأبذى فى : الذيل والتكملة : ٣٩١/٥ ، وبغـيـة الوعـاة : ١٩٩/٢ ، انظر شـرح الجزولية للأبذى : ١١٤/١ .

(٤) شرح الجمل لابن الضائع : ٣/ قال : وعندى أنه لا يجوز فى " ذو " قياسا على الصفة ، لأن ذلك فى الصفة بالحمل على الفعل ، فالصفة الجارية مجرى الفعل يجوز فيها ما لا يجوز فى غير الجارية .. ثم قال : وأيضًا فلم يذكر ذات كل من ذكر " ذو " فهذا يدل على أن ذو أشهر من ذات .

التَّأويل فى الصِّفَـةِ بالحَمْلِ على الفِعْلِ ، فالصِّفةُ الجاريَةُ على الفعلِ يجـوزُ فيها ما لا يجوزُ فى غيرِ الجاريةِ . ألا تَرَى أنَّ مَن قـال : جاءَ المَـوعظة لا يَقول مُشيرًا إليها : هذا المَـوعظة . قال (١) : ولذلك زَعَمَ الخَليل فى قَوله (٢) : ﴿ هَذَا رَحْمَـةٌ مِنْ رَبِّـى ﴾ أنَّ الإشارة إلى المَطَرِ لا إلى الرَّحمة .

قال (١) : وذُو أقْرَبُ إلى أسماء الإشارة منها إلى الصِّفَةِ الجاريةِ . وذوات على مذهبِ ابنِ عصفورٍ مثل : ذَات فذو على مذهَبه كالَّذى ، وذَاتُ كالتى ، وهو الذى نقله عنه المُؤَلِّفُ فى " شَرح التَّسهيل " (٣) فقال : وأطلقَ ابنُ عُصفورٍ القَولَ بتثنيتها وجَمعها ، ويظهرُ هذا منه فى " المُقَرِّب " والمَرْدودُ عليه ، إنَّما هو الإطلاق فى جَميعِ لُغَـةِ طيئ كما تقدَّم ، وأمَّا كونُ " ذو " تُثنى وتُجمع وتُؤنَّث عند بعض طيئ فهو ثابتٌ كما سيأتى إثرَ هذا بحولِ الله ، وبعد فإنه يتعلَّقُ بكلامِ النَّاظم هنا مسائل :

إحداها : أنَّه قد تَبَيَّن اسمية " أل " عنده من ظاهرِ كلامه هنا ، فهل تدخلُ له فى التَّعريف الذى ذَكره أم لا ؟ فقد عَرَّف الأسماء بخواصٍّ دخلَ له بها أكثر الأسماء .

والجَوَابُ : أن " أل " غيرُ داخلةٍ له فى التَّعريف الأول ، إذ الجرُّ لا يصلحُ معرِّفًا لها ، لأنَّك إن أدخلتَ حرفَ الجرِّ فقلتَ : للرَّاكب أو للحَسَن ، لم يكن بَينه وبين قولك للرجل وللفرس فرقٌ ، وكذلك الإسناد إليها نحو : جاءَنى الضَّارب ، لا فرق بينه وبين جاءَنى الرَّجُلُ . وأمَّا التَّنوين والنِّداء وأل فأبعدُ فى التَّعريفِ فالإنصاف أن " أل " مما خَرَجَ عن تعريفه الأول .

---

(١) القول لابن الضائع .

(٢) سورة الكهف : آية : ٩٨ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٢٣/١ .

والثّانية : أن هذه الأدوات مَبْنِيّة لما تَقَدَّم من شَبَهِ الحَرْفِ ، أمّا " من " و " ما " و " أل " فظاهرٌ وأما "ذُو" فقد أشعر كلامه بذلك حيث قال : (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ) يعنى بهذا اللفظ بعينه فتقول جاءَنى الرَّجلُ ذُو أكرمك ، ورأيت الرَّجلَ ذُو أكرمك ، ومررتُ بالرجلِ ذُو أكرمك ومثلُ ذلك ما ذكر من ذَاتُ وذَوَاتُ هما مبنيان على الضَمّ فى الأحوال كلِّها ، ويَشهدُ لذلك ما تقدم من الشّواهد نَحو :

* لأنْتَحِيًا بِالعَظْمِ ذُو أنَا عَارِفُهْ *

وقوله (١) : بالفَضلِ ذُو فضَّلكم اللّه بِهْ والكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللّه بَهْ ، وما كانَ شبه ذلك ، والبناءُ فيها على القِياس ، ولذلك لم يُشعر النّاظم بخلافه ، وقد جاءَ الإعراب فى " ذو " قليلاً ، وأنْشَدُوا لِمَنْظُور بن سُحَيْمٍ (٢) – وهو من أبيات الحماسة (٣) – :

فإمّا كِرَامٌ مُوسِرُوْنَ أَتَيْتَهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِيْ عِنْدَهُمْ مَاكَفَانِيَا
وإمّا كِرَامٌ مُعْسِرُوْنَ عَذَرْتُهُمْ وإمّا لِئَامٌ فَادكَّرْتُ حَيَائِيَا

ويُروى : " منْ ذُو عنْدَهُم " على الأصلِ ، وروَى أبو زَيْدٍ عن العقيليين :

دُعينا إلى طعامٍ فأكلنا منه حتّى تَركناه من ذى إلينَا

أى : من ذواتُ أنْفُسِنَا ، وحقيقتُهُ من الرأى الذى إلينَا ، حكى

(١) حكاية عن العرب رواها الفراء . انظر تهذيب اللغة : ١٥/٤٤ .

(٢) منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة بن الأشتر ن حجوان الفقعسى الأسدى شاعر إسلامى من أهل الكوفة .

أخباره فى : معجم الشعراء : ٣٧٤ ، والإصابة : ٦/٣١٥ ، والعينى : ١/١٢٧ .

(٣) الحماسة : ٣٣٨ (رواية الجواليقى) وفيها : " موسرون أتيتهم " .

والبيتان فى : وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٣٨ ، والتصريح : ١/١٣٧ ، وشرح الأشمونى : ١/١٣٧ ، والعينى : ١/١٢٧ .

الزَّمخشرى فى المُحَاجَاةِ النَّحْوِيَّة (١) أنَّ من الطَّائيين مَن يُغَيِّرُها فى الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ . وقِيل فى قولهم (٢) : " اذْهَبْ بِذِى تَسْلَم " أنَّه مِن ذَلِكَ ، أىْ :/ بالسَّلامة التى تَسلمها . ١٩٥/

والثَّالِثَةُ : أنَّ النَّاظِمَ خصَّ " ذو " و " ذات " و " ذوات " فَأسندَها إلى طَيِّئٍ وأطلقَ القولَ فى الذى والتى وفُروعهما وفى " مَن " و " مَا " و " أل " ، فدلَّ ذلك على أنَّ ماعدا " ذو " و " ذات " و " ذوات " تَشترك فيها طيئ وغيرها ، إذ لو لم يكن كذلك لوجبَ أن يذكر اختِصاص غيرِها بذلك، كما ذَكر اختصاصها بذو وما ذكر معها ، وذلك صحيحٌ ، إذ تلك الأدوات كلُّها تَستعملها طيِّءٌ وتَتَكَلَّمُ بها فتقول : جاءَنى الَّذى قام ، والَّتى خرجت ، وجاءَنى مَن جاءَك ، ورأيت مَا صنعته وما أشبه ذلك ، لكنَّها تَختَصُّ وذات بذو بمعنى الذى والتى ، وكذلك فُرُوعهما عندها فقالَ حاتِمٌ الطَّائى (٣) :

أمَا والَّذى لا يَعْرِفُ السرَّ غَيْرَهُ ... ويُحْيِى العِظَامَ البِيْضَ وَهْىَ رَمِيْمُ

وقالَ مَعْدَان بن عُبَيْدٍ الطَّائِىُّ (٤) :

فَأمَّا الذى يُحْصِيهِمُ فَمُكَثِّرٌ ... وأمَّا الَّذى يُطْرِيهِمُ فَمُقَلِّلُ

وقالَ قَيْسُ بن جَرْوَةَ هو عارقُ الطَّائىُّ (٥) :

---

(١) المحاجات النحوية : ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) من أمثلة الكتاب : ١٥٨/٣ (هارون) وشرحه للسيرافى : ٢٦٩/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٧٦٣/٢ ، والأصول لابن السراج : ١٢/٢ ، ١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٢ .

(٣) ديوان حاتم : ١٨٤ .
والشاهد فى الحماسة : ٥٦٤ ، وشرحها للتبريزى : ١١٨/٤ .

(٤) معدان بن عبيد بن عدى بن عبدالله بن حبيرى بن الأفلت الطائى المعنى هكذا فى الحماسة (رواية الجواليقى) ولم أجد له ذكرا فى المصادر والبيت فى الحماسة : ٤٦٧ .

(٥) تقدم ، والأبيات فى الحماسة : ٥٧٥ .

أَلاَحَىٌّ قَبْلَ البَيْنِ مَنْ أَنتَ عَاشِقُهْ وَمَنْ أَنتَ مُشْتَاقٌ إِلَيْهِ وَشَائِقُهْ
وَمَنْ لا توالى داره غَيْر فِتيـــةٍ وَمَنْ أَنتَ تَبْكِى كُلَّ يَوْمٍ تُفَارِقُهْ

ثمَّ قال فيها :

إِلى المَلِكِ الخَيْرِ ابنِ هِنْدٍ تَزُورُهُ وَلَيْسَ مِنَ الفَوْتِ الَّذِى هُوَ سَابِقُهْ

ثُمَّ جَمَعَ بين " مَا " (١) و " ذُو " فقال :

لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ لأَنْتَحِيًا لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِفُهْ

وقالَ بَعضُ الطَّائِيِّينَ أيضًا (٢) :

لَنَا الحِصْنَانِ مِنْ أَجَا وَسَلْمَى وَشَرْقِيَّاهُمَا غَيْرَ انْتِحَـــال
وتَيْمَـاءَ الَّتِى مِنْ عَهْدِ عَـــادٍ حَمَيْنَاهَا بِأَطْرَافِ العَـــوَالِ

وقال بَعْضُ بَنِى بَوْلاَن - وهم من طَيِّئٍ - (٣) :

بَنِى رَجُـــلٍ لَوْ كَانَ حَيًّا أَعَانَنِى عَلَى ضُرٍّ أَعْدَائِى الَّذِيْنَ أُمَارِسُ

وقالَ بعضُهُم - والجَمِيْعُ مِنْ أَبْيَاتِ الحَمَاسة - (٤) :

(١) فى (أ) بين من ..

(٢) هو قبيصة بن جابر النَّصرانى الجَرْمِىّ ، والبيتان له فى الحماسة : ٢٤٥ .

(٣) هو أبو صعترة البولانى ذكره المرزبانى فى معجمه : ٥١٠ ، والبيت فى الحماسة : ٢٩٣ مع بيتين آخرين قالها فى بنى أخيه . والرواية فى الحماسة " بنو رجلٍ " .

(٤) الأبيات لإبراهيم بن كنيف النبهانى ، شاعر إسلامى طائى ، والأبيات فى الحماسة (رواية الجواليقى : ٨٠ ، ٨١ ، وشعر طيئ ، وأخبارها : ٥٠٢ .

وقبل الأبيات :

تعزَّ فإن الصَّـــبر بالحرِّ أجمَلُ وليس على ريب الزَّمـان مُعَـــوَّلُ
فلو كان يغنى أن يرى المرءَ جازعًا لحادثـةٍ أو كان يُغنى التَّـــذلُّلُ
فكان التعـــزِّى عند كلِّ مُصِـيْبَةٍ ونائبـــةٍ بالحـــرِّ أولى أجمَـــلُ
فكيف وكل ليس يعـــدو حمامه وما لامرئٍ عما قضى الله مَزْحَلُ

فإن تكن الأيـــام ....

ويراجع المنازل والدِّيـار ٤٢٥ ، وزهر الآداب ٩٨٨ .

فَإِنْ تَكُنِ الأَيَّامُ حَالَتْ صُرُوفُهَا ... بِبُؤْسَى ونُعْمى وَالحَوَادِثُ تَفْعَلُ
فَمَا لَيَّنَتْ مِنَّا قَنَاةً صَلِيْبَةً ... ولا ذَلَّلَتْنا لِلَّتِي لَيْسَ تَجْمَلُ
وَلَكِنْ رَحَلْنَاهَا نُفُوسًا كَرِيْمَةً ... تُحَمَّلُ مَالاَ يُسْتَطَاعُ فَتَحْمِلُ

وأمَّا " أل " فاستِعمالها عندَهم أشهرُ من أن يُستشهد عليه ، والمَقصود فى الجَميع التَّنبيه على أن تلك الأدَوات من المستعمل المَشهور فى لُغتهم حذرًا أن يَظُنَّ ظَانٌّ أنَّ " ذُو " عندهم عِوَضٌ من " مَا " و " مَن " و " الَّذِى " وغَيرهما ممَّا ذكر حيث لا يَجتمعان فى كَلاَمِهمْ .

والرَّابِعَةُ : أنَّه حَكَى عن طَيِّئٍ فى اللُّغةِ الثَّانيَةِ أنَّهم يقولون فى المفرد المُؤَنَّث " ذَاتُ " وهو مقابلُ " ذو " فى المُذَكَّر وأنَّهم يقولون فى الجَمع المُؤَنَّثِ "ذواتُ" وهو الموضوع موضع " اللاَّئِى " ولم يَذكر له مقابلاً ومقابله فى المُذَكَّرِ إذا وُجِدَ ذَوون أو نحوه وهذا النَّقل هكذا يَحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكونَ على ظاهرِهِ من الاقتصارِ فى التَّفريع على " ذَات " فى المفرد المُؤَنَّثِ وعلى " ذَوات " فى الجَمع المُؤَنَّثِ وأنَّ ماعدا ذلك فمقتصرٌ به على " ذو " ويظهرُ هذا من اقتصاره على موضعِ السَّماعِ المُشتهر عندَ النَّقَلَةِ ، وهو أيضًا ظاهرُ كلامه فى " شَرح التَّسهيل " (١) ، حيث قالَ ، وأطلقَ ابنُ عصفورِ القَول بتَثنيتها وجَمعها قال : وأظنُّ حامله على ذلك قولُهم : ذَاتُ وذَواتُ بمعنى التى واللاَّتى فاضربت عنه لذلك .

والثَّانى : أن يكونَ أراد أنَّ التَّفريعَ فى ذو جارٍ على الإطلاق فى هذه اللُّغة فى التَّثنية والجَمع المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ ، والتَّأنيثُ / إنَّما (٢) أتى/١٩٦

(١) شرح التسهيل : ١/٢٢٣ .
(٢) فى الأصل والتاثيث .

به تنبيهًا على ما بقى من الفُروع ، فتكون ذو إذ ذاك تثنى وتُجمع وتُؤَنَّث على ما ظَهَرَ من ابنِ عُصفورٍ .

و قد ذكر ذلك ابنُ السَّراج في « الأصول »(1) ، و " الهَــرَوِيُّ " (2) فى "الأزهيـة " (3) ، وذكــر الأزهرى (4) عن الفَـرَّاء قــال : قــد يَخلِطون فـى ذو فى الاثنين والجَميع فربّما قالوا : هذان ذو تَعرفُ ، وربَّما قالُوا : هذان ذوا تَعرفُ ، وهؤلاء ذو تعرف ، ويجعلون مكان التى " ذاتُ " ويَرفعُون التَّاء على كلِّ حالٍ ، وفى تَثنـيتها ذَوَاتَـا تَعرِفُ ، وهؤلاء ذوات تَعرِفُ وأَظُنُّ المُؤَلِّفَ لم يطَّلع على هذا النَّقلِ ، فلذلك قال فى نَقْـلِ ابنِ عُصفـور ما قال وعلى الجُملة فنَظمه أسعد بنَـقله ، واللّه أعلمُ .

* * *

ثمَّ قــالَ :

وَمِثْـلُ ما « ذا » بَعْدَ مَـا استِفْهَـامِ أَوْمَنْ إِذَا لَمْ تُـلْغَ فِى الكَـلَامِ

يعنـى أنَّ هذا اللَّفظ مثل " مَـا " فى أحكامـه المَذكـورة وهى الاسمـيَّة والمَوصـوليَّة والمُسـاواة لـما تقـدّم فى الإفـراد والتَّثنية والجَمع والتَّذكير والتَّأنيث ، وأصل المَعنى فتقول : ماذَا رأيتـه ؟ ومَن ذا لَقيك ؟ وأنت تُريد مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مَذكّرًا أو مُؤنَّـثًا ، لكن لا يكونُ كذلك إلا بشَرطين صرَّح بهما :

(1) الأصول لابن السراج :

(2) الهروى : (فى حدود سنة 415 هـ) .

أبو الحسن على بن محمد الهروى من علماء النحو واللغة ، له مؤلفات حسان منها كتاب الذخائر والأزهية وغيرهما ، أخباره فى إنباه الرواه : 2/311 ، وبغية الوعاة : 2/205 .

(3) الأزهية : 203 ، 204 .

(4) تهذيب اللغة : 15/44 .

أحدُهما : أن تقعَ بعد " ما " التى للاستفهام أو " مَنْ " أى : التى للاستفهام أيضًا وذلك قوله : (بعد ما استفهام أو مَنْ) وإنَّما لم يُقَيِّد " مَنْ " تَصريحًا للعلم بأنَّ القيدَ مُرادٌ له وتَحرَّز بهذا الشَّرطِ من شَيئين :

أحدُهما : أن تقعَ بعد " ما " أو " من " غيرَ الاستفهاميتين فإنَّها هناك (١) لا تكون موصولة نحو ما أنشده سيبويه (٢) من قولِ الشَّاعرِ (٣) :

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ ... وَلَكِنْ بِالمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

فـ " ما " و " ذَا " هنا كلاهما شيءٌ واحدٌ بمعنى الذى أو بمعنى شيءٌ ، إذْ لا يصلحُ فيهما غيرُ ذلك .

والثَّاني : أنْ تقعَ عاريةً عن " ما " و " من " نحو ما أنشده الكوفيون (٤) مِن قَولِ الشَّاعرِ (٥) :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ ... أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ

فـ « ذا » هاهُنا لَيست مَوصولةً بمعنى الّذى وإنَّما هو اسمُ إِشارةٍ على أصله "وَتَحْمِلِيْنَ" حالٌ تَقديره : وهَذَا حالةَ كونـهِ محمولاً طَلِيقٌ ، وزَعَمَ الكُوفيُّون (٦) أن أسماءَ الإشارةِ - و "ذَا" منها - تَقَعُ موصولات بدون هذا الشَّرط ، ومن ذلك عندهم قولُ اللَّه تَعالى(٧): ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوسَى ﴾ - فالتَّقدير عندهم :

---

(١) فى (أ) هنالك .

(٢) الكتاب : ٤٠٥/١ .

(٣) ينسب هذا البيت إلى المثقب العبدى ، ديوانه : ٢١٣ ، ينظر تخريجه هناك .

(٤) ائتلاف النصرة : المسألة رقم ٤٥ قسم الأسماء ص ٨١ .

(٥) البيت ليزيد بن مفرغ الحميرى ، وهو يزيد بن زياد بن ربيعه ، شاعر أموى هجاء خبيث اللسان عاش فى زمن عباد وعبيد الله ابنى زياد ، أخباره فى الشعر والشعراء : ٢٧٦/١ ، والأغانى : ٢٤٥/١٨ .

والشاهد فى المحتسب : ٤٩/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٠٧/٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٣/٤ ، والخزانة : /٥١٤ .

(٦) الإنصاف : ٧١٧ ، وائتلاف النصرة : المسألة : ٥٩ قسم الأسماء .

(٧) سورة طه : آية : ١٧ .

وماالّتى بِيَمينك ، وكذلك يقدِّرون البيت والذى تَحملين طليقٌ ، و"بِيَمِينِكَ"، و"تَحْمِلِينَ" صلةٌ قالوا : لأنّـه لم يُرِدْ أنْ يُخْبِرَ عن هَذا بأنه محمولٌ ، ولو كان كذلك لم يَجز حذفُ الضَّميرِ من " تَحملين " ولا يَجوزُ أن يكونَ هذا مفعولاً لـ " تحَملين " ، إذ لا وجهَ لـ " طَلِيقٌ " كذلك ، ولا المعنى عليه .

واعتَذَرَ البَصريون عن حذفِ الضَّمير بأنه قد يجوزُ حذفُه من الخبرِ والصِّفةِ والحالِ ، والذى دَعاهم إلى هذا التَّأويل الهَرَبُ من إثباتِ ما لم يَثبتْ فى كلامِ العربِ ، فالصَّحيح ما ذهب إليه البَصريون والنَّاظم ، حينَ اشتَرَطَ فى وقوعها موصولة أن تقعَ بعد " مَا " أو " مَن " .

والشَّرطُ الثَّانى : أن تكون " ذَا " غيرَ ملغاةٍ فى الكلام ، وإليه أشارَ بقوله : (إِذَا لَمْ تُلْغَ فِيْ الكَلاَمِ) وإلغاءُ " ذا " على وَجهين : أحدُهما حقيقى والآخر حُكمى . أما الحَقيقى : فأن تُجعل مقدَّرةَ السُّقوطِ كأنَّها لم تذكر ، ومنه ما أنشده الفارسى فى " التَّذكرة " (١) عن أبى الحَسَنِ :

يَا خَزْرُ تَغْلُبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا (٢)

قال أبو الحَسَن (٣) : أرادَ ما بَالُ نِسْوَتِكُم ، إذ / لا مَعنى لـ " ذا " فى البيت . ١٩٧/

(١) المسائل المُشكلة المعروفة بالبَغداديات : ٣٧٣ قال : وأنشد أبو الحسن فى أن " ذا " لا تكون مع ما بمنزلة الذى قول القائل ، نص أبى الحسن الأخفش فى معانى القرآن : ٢٥٣.

(٢) البيت لجرير ، ديوانه : ١٦٧ من قصيدة يهجو فيها الأخطل أولها :

بان الخليط ولو طوع ما بانا وقطعو من حبال الوصل أقرانا

والشاهد فى معانى القرآن للفراء : ١٣٩/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٣٢٨/١ ، وتفسير الطبرى : ٣٤٦/٤ ، والتنييل والتكميل : ٢١٢/١ .

(٣) قال أبو الحسن فى معانى القرآن : ٢٥٣ بعد ذكره لهذا البيت : فـ " ذا " لا تكون هاهنا إلا زائدة ، لو قلت : ما لذى بال نسوتكم ؟ لم يكن كلاما .

وأمّا الحكميُّ : فأنْ تُقدَّرَ " ذَا " مع " مَا " أو " مَن " شيئًا واحدًا لا أن تُقدَّرَ سقُوطها كقولك : ماذَا صَنعت أخَيْراً أم شرًا ، ويُحكم على مَوضع " ماذا " بالحكمِ الذى تَستحقه " ما " من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍ ، وعلى موضعِ " مَن ذا " بالحُكم المُستحق لـ " مَن " كذلك نَحـو : مَنْ ذَا أكرمتَ أزيداً أم عَمرًا ؟ فكان " ذَا " فى الحكم غيرُ موجودةٍ . ومن ذلك قَولُ اللهِ تَعالى (١) : ﴿ وقِيلَ للَّذينَ اتَّقَوا ماذَا أنْزَلَ ربُّكُمْ قالُوا خَيْرًا ﴾ ، وقولُه تعالى (٢) : ﴿ يَسْألُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوَ ﴾ علَى قراءَةِ النَّصب (٣) وهى لمن عَدا أبا عَمروِ بن العَلاء ، فإذا وُجد الشَّرطان ثَبَتَ كون "ذَا" مَوصولةً بمعنى الّذى وغيرها ، ومِن ذلك قِراءةُ غَيرِ أبى عمرو ، " مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوُ " بالرَّفعِ ، وأنشدَ سِيبويه (٤) لِلَبيد :

ألاَ تسألان المرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أنَحْبٌ فيُقْضَى أمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ (٥)

ومن أمثلة (٦) ذا مع " من " (٧) قولُ الأعشى (٨) :

وَغَرِيبَةٍ تَأتى المُلُوكَ كَرِيمَة قَدْ قُلْتُها لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

---

(١) سورة النحل : آية : ٣٠ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٢١٩.

(٣) السبعة فى القراءات : ١٨٢ .

(٤) الكتاب : ٤٠٤/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٤١/٢ .

(٥) ديوان لبيد : ٢٥٤ من قصيدة قالها فى رثاء النعمان .
والشاهد فى معانى القرآن للفراء : ١٣٩/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٣٢٥/١ ، والجمل للزجاجى : ٣٣١ ، وشرح أبياته لابن السيد (الحلل) : ٣٣٩ ، والخزانة : ٣٣٩/١ .

(٦) فى الأصل : ذلك .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) ديوان الأعشى : ٢٣ (الصبح المنير) من قصيدة قالها فى مدح قيس بن معدى كرب أولها :
رحلت سمية غدوة أجمالها غضبى عليك فما تقول ابدالها

وأنْشَدَ المُؤلِّفُ لأميَّةَ بنِ أبى عائذٍ (١) :

أَلاَ إنَّ قَلْبِى لدى الظَّاعنينا حَزِيْنٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّى الحَزِيْنَا

ويردُ على النَّاظم هنا سؤالان : أحدُهما فى لفظِ الإلغاءِ ، فقد غَمَزَه شيخنا الأستاذ أبو عبدالله ابن الفَخَّار - رحمةُ الله عليه - فيما علّق من "الطُّرَر على هذه الأرْجُوزة " (٢) . فقالَ : كان أولى به أن يَعْدِلَ عن لَفْظِ الإلغاء إلى لفظِ التَّركيب لنصِّ سيبويه على مَنْعِ ذلك ، يعنى الإلغاء على حَقيقته لقوله : فلو كان " ذا " لَغواً لما قالت العَرَبُ : عمَّاذا تَسال ، ولَقالوا : عَمَّ ذَا تسال ، ولكنَّهم جعلوا " مَا " و " ذَا " اسماً واحداً ، كما جَعَلُوا " مَا " و " إن " حرفًا واحدًا حين قالوا : إنَّما ، قال الأستاذ ، فإن أراد النَّاظم بالإلغاءِ ما أراد أبو القاسم (٣) يعنى الزَّجاجى بقوله : صلة لِمَا ، أى : أنها كجزءٍ مما قبلها ، فصارت بمنزلةِ ما ليس فى الكلامِ من حيث لم يكن لها حكم نفسها ، بخلاف الوجه الآخر (٤) فهذا وجه وإن أراد بالإلغاءِ الزِّيادة فقد رَدَّه سيبويه فَتَأمَّله ، انتهى كلام الأستاذ وما قاله حَسَنٌ ، وقد تقدَّم من تفسير

---

(١) شرح أشعار الهذليين : ٥١٥/٢ من قصيدة فى مدح عبدالعزيز بن مروان والبيت مطلع القصيدة ، وفيه يقول :

وأزمعت رحلة ماضى الهموم أطعن فى ظلمات حضونا

إلى سيد الناس عبدالعزيز أعملت للسير حرفا أمونا

ونسبه العينى : ٥٥/١ إلى أمية بن أبى الصلت ، ديوانه : ٥٥٧ الشعر المنسوب خطأ إلى أمية .

(٢) بحثت فى ترجمة " ابن الفخار " طويلا فلم أجد من ذكر له مثل هذا الكتاب وذِكْرُ الشاطبى له نص صريح فى نسبته إليه لا يحتاج معه إلى دليل فهو تلميذه ومن أقرب الناس إليه وكتب التراجم لم تستوف كل مؤلفات المترجمين ، وذكر شرح ألفيَّة ابن معطٍ أيضاً . هذا بالإضافة إلى شروحه للجمل والإيضاح والكتاب لسيبويه والمقدمة الجزولية وغيرها من المؤلفات المذكورة فى المصادر المذكورة فى ترجمته فى مقدمة هذا الكتاب .

(٣) الجمل : ٣٣٢ .

(٤) فى (أ) فهو وجه .

كلامِ النّاظم ما بَيَّنَ مراده بالإلغاء ، وأنّه أراد الإلغاء بالاعتبارين ، فلو أتى بلفظ التّركيب لفاته التّحرز من الإلغاءِ الحَقيقي ، لكنه أتى بما يَحصل به الوَجهان ، إذ التركيب كما قال : إلغاءٌ معنوى ، وعلى هذا السبيل جرى في "التّسهيل" [1] فلم يذكر في هذا الشّرط الإلغاء وحده ، وفَسّره بالحَقيقي والحُكمي كما مرّ .

والثّاني أنّ كلامه يَقتضي إذا تَوَفّر الشّرطان أن تكونَ بمعنى الذى ونحوها أى : موصولة بلابدّ ، وليس كذلك ، بل قد تكونُ كذلك وقد يكونُ اسمَ الإشارة يفيد معناها ولا يَحتاج إلى صلةٍ كما تقول : ما هذا الرّجل؟ وما هذا الثّوب ؟ وهذا مما لا يَمنعه ابنُ مالكٍ ولاغَيره ، فإذا كان حقّه أن يحترزِ من ذلك كما فعل في " التّسهيل " إذ قال [1] : و " ذا " غير ملغى ولا مشارٌ به إلى آخره ، لكنّه لم يفعل ذلك ، فكان اشتراطه قاصرًا لنقص شرط ثالثٍ وهو : ألا تكون " ذا " مشارًا بها .

والجَوَابُ : أنّه ليس في كلامه ما يدلّ أنّ الموصولة تَختص بالمَوضع الذى يَجتمع فيه الشّرطان حتّى لا تقعَ هناك المشار بها البَتّةَ ، وإنّما فيه أنّها لا تكون موصولةً إلا مع اجتماعهما وهو صحيحٌ ، إذ لا تقع موصولةً إلا كذلك .

فقوله : (وَمِثْلُ ما « ذا » بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ) إلى آخره " معناه أنّها تكون مثل " ما " عند اجتماعِ الشّرطين والاختصاص بذلك المَوضع غيرُ مشارٍ / إليه في كلامه فلا اعتراضَ عليه . /١٩٨

(١) التسهيل : ٣٤ .

واعلَم أنَّ النَّاظم أثبت كون " ذا " مثل ، " ما " إذا أتت بعد " من " أو "ما" ، أمَّا إذا أتت بعد " ما " فمتفقٌ على ذلك فيها ، وأمَّا إذا أتت بعد " من " فغيرُ متفقٍ عليه ، لكن ظاهرُ كلامِ سيبويه أنَّها كذلك أيضًا ، قال في " باب ما ينتَصب لأنَّه حال صار فيه المَسئول والمَسئول عنه : " وأمَّا قَولهم (1) : من ذا خيرٌ منك ، فهو على قوله : من ذا (2) هو خيرٌ منك ، لأنَّك لم ترد أن تشير أو تُومِئ إلى إنسان قد استبان لَكَ فضله على المَسئول فَيُعْلِمَكَهُ ، ولكنَّك أردت من ذا الذى هو أفضل منك . قال : فإن أو مأت إلى إنسان قد استبان لك فَضله عليه فأردت أن يعلمك نصبت كما قُلت : مَنْ ذَا قائِمًا .

قال ابنُ خَروفٍ : قدر " ذَا " في هذه المسألة بالذى لما لم يكن في المسألة مشار إليه فقدَّرها به لبَيان المَعنى ، كما فَعَلَ في قولِه : من ذا قائمًا بالباب ، يَعنى أنَّه قدَّرها بمَن الذى هو قائمٌ بالبابِ . قال : ولم يَذكر أن " ذا " تكونُ بمعنى الَّذى إلا مع " ما " في ماذا قَطُّ . قال : ولا يمكن أن تكون هنا إلا بمنزلةِ الذى ، كما كانت مع " ما " في "ما " و " ذا " ولا يمكن غيره ، ثم حكى عن شيخه أبى بكرٍ (3) أنَّه كان يذهب إلى أنَّها إشارة إلى جنسٍ حاضرٍ غير معيَّنٍ

---

(1) الكتاب : 1/284 .

(2) في الأصل من ذا الذي ، والصواب بحذف الذي كما في الكتاب .

(3) أبو بكر بن طاهر : (؟ - 580 هـ)

محمد بن أحمد الأنصارى عرف بالخدب عالم بالنحو واللغة من أهل إشبيلية ، رحل في طلب العلم وأخذ عن الرماك ابن الأخضر ، وأخذ عنه ابن خروف وأبو ذر الخشنى وغيرهما . له تعليقات على الإيضاح وتعليقات على كتاب سيبويه ، أفاد من الأخير ابن خروف في شرحه وقال السيوطى : قلت : وقفت على حَوَاشيه بمكَّة المكرمة .

أخباره في : تكملة الصلة : 249 ، والوافى بالوفيات : 2/113 ، وبغية الوعاة : 1/28 .

قال : ثم (١) رجع عنه ، وحكى ابن الضائع عن الشَّلوبين أنَّه كان يتأول كلام سيبويه على الإشارة ، وأن " ذا " لا تكون بمعنى الَّذى إلا مع " ما " ويجعل تقديره فى الرَّفع كتقديره فى النَّصب . قال : ويقويه حذفُ الضَّمير من الصلَةِ .

قال ابنُ الضَّائع : وقد سَمِعْتُهُ بعدُ يأخذ على ظاهرِه أن " ذا " بمعنى الَّذى تحقيقًا ، هذا ما فى المسألة من الخِلاف ، وقد اعتَمده ابنُ الضائع خلافاً ، وفى التَّحقيق ليس بخلافٍ لرجوع المُخالف عن مخالَفَتِه ، ولذلك - والله أعلم - لم يُشر فى " التَّسهيل " إلى شىءٍ من ذلك ، فإن اعتَمَدَه أحدٌ خلافًا فالناظم مع سيبويه والجُمهور ، وهو الصَّحيح إن شاء الله ، و (فى الكَلام) من قوله : (إذَا لَمْ تُلْغَ فِى الكَلاَمِ) متعلق بـ (تُلْغَ) أو باسمِ فاعلٍ محذوفٍ ينتصب حالاً من ضميرِ (تُلغ) أى : إذا لم تُلغ حالةَ كونِها موجودةً فى الكلامِ . ويقال : ألْغيت الشىءَ إذا أسقَطتَه وأبطلتَ اعتباره ، وهنا تمَّ له ما أراد من المَسالة الأولى من مسائلِ هذا الباب ، إذ لم يبقَ له من المَوصولات ما لم يَذكره إلا أياً فإنَّه آخرها لما تَعلَّق بها من بَعْضِ الأحكامِ الخَاصَّة .

* * *

ثُمَّ أخَذَ فى بَيَانِ المَسالِةِ الثَّانيَةِ فَقَالَ :

وَكُلُّهَا تَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لائقٍ مُشْتَمِلَهْ

هذه المسألةُ يذكرُ فيها ما يلزمُ هذه المَوصولات التى فَرَغَ من ذكرها من الصلات والعَـوائد وما يتعلَّق بذلك ، وقدّم أولاً أن هذه الموصولات لابدَّ لها من صلاتٍ ، ولذلك سمّيت موصلات ، وسبب وصلها أنَّها لا يتبين معناها بنفسه ، فإذا قلت : جاءَنى الذى واقتصرت لم يُفهم من الذى شىءٌ .

(١) ساقط من (أ) .

فإذا قلتَ : الذى قامَ ، أو الذى عندك تَبين بتلك الصلَّة معنى الذى فساوى بها معنى زيدٍ ، إذا قلتَ : جاءَنى زيدٌ ، أو عَمرو فى قولك : جاءَنى عَمْروٌ فصارت إذًا الصلة من الموصول بمنزلةِ جزءِ الاسمِ من الاسمِ ، فلهذا السَّبب لزمت ، ولأجله حَتَمَ النَّاظِمُ بذلك فِيها حيثُ قالَ : (وكُلُّها تَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ) وذلك صحيحٌ إلا أنَّ الصلَّةَ قد تُحذفُ لفظًا اختصاراً لدلالةِ ما قبلها أو بعدهَا عليها ، أو / لأنَّ المُراد تَوكيد/١٩٩ المَوصول كقولِ العَجَّاجِ (١) :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والَّتِى ... إذَا عَلَتْهَا أَنْفسٌ تَرَدَّتِ

وأَنشد الفَارِسِىُّ وغيره (٢) :

مِنَ اللَّواتى والتى واللَّاتى ... يَزْعُمْنَ أنِّى كَبِرَتْ لِدَاتِى

وأَنْشَدَ أيضًا (٣) :

فإنْ أدع اللَّواتِى مِنْ أُناسٍ ... أضَاعُوهُنَّ لاَ أدع (٤) اللَّذِينَا

---

(١) ديوان العجاج : ١/٤٢٠ من القصيدة التى أولها :

الحمد لله الذى استقلتِ ... بإذنِـهِ السَّماءُ واطمَأنَّتِ

والشاهد فى الكتاب : ١/٣٧٦ ، ٢/١٤٠ ، ونوادر أبى زيد : والمقتضب : ٢/٢٨٩ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٢٤ ، ٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥/١٤٠ .

(٢) أنشده الفارسى فى كتاب الشعر : ٧ ، والشاهد فى مجاز القرآن : ١/٩ ، ١١٩ وأمالى ابن الشجرى : ١/٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٩٣ ، ١٨٧ ، وتفسير القرطبى : ٥/٨٣ ، وخزانة الأدب ٢/٥٥٩ .

(٣) كتاب الشعر :

والشاهد للكميت بن زيد الأسدى ، ديوانه : ٢/١٣٠ ، وقد ورد فى الأمثال لأبى عبيد : ٢٥٧ ، وفصل المقال : ٣٧٠ ، وهو أيضاً فى الأصول لابن السراج : ٢/٣٧٥ ، والخزانة : ٢/٥٦٠

(٤) فى (أ) اضع .

وقد يَأتِي المَوصول دُون صِلَةٍ نحو (١) :

* وكَفَيْتُ جانِبَها اللَّتيا والَّتِي *

ومثل هذا مما لا يُعتَدُّ بهِ مع أنه عنـــدهم مُؤَوَّلٌ ، لأنَّ اللَّتَيَّا والتى عبارة عن الداهِيَةِ ، وحُذِفَت الصِلَةُ لِعِلْمِ السَّامِعِ أنَّه يُرِيد الَّتى عَظُمَتْ وجلَّتْ وما أشْبَهَ ذلك فـالصِّلَةُ إذاً لاَزِمَـةٌ على كُلِّ حَـالٍ لا يَخْـرجُ عن حُكْمِ اللُّزُومِ شىءَ مِنَ المُوصولاتِ ولذلك قال : (وكلُّها) فاكدّ بكلِ المقتضية للعمومِ ، ثم إنه صرَّح بأنَّ صِلةَ المَوصولِ لابدَّ أن تَشتمل على وصفين :

أحدهما : أن تقعَ بعدَ الموصولِ فإنَّه قال : (تَلْزَمُ بَعْدَهُ) والضَّمير عائدٌ على كلٍّ ومدلوله المَوصول ، فلما عيَّن لها موضعًا كان ذلك تَصريحًا أو كالتَّصريحِ بمنعِ تقدمها ، ويلزمُ من ذلك أيضاً منع تقدم بعضِها ، إذ لوتقدَّم بعضُها لم يصدق عليها انها وقعت بعدَ الموصولِ على الإطلاقِ ، فإذًا لا يجوزِ أن تَقول : جاءَنى ضربته الذى ، ولا جاءَنى إياه الذى ضربت ، ولا جاءَنى عندك مَنْ قَعَدَ ولا ما أشبه ذلك ، ومِن هُنا قَوِيَ عند الجُمهور موصولية الألف واللاَّم حيثُ لم يجز : أعجبنى زيد الضَّارب ، ولا كلمت عنك المُعرض ، وما جاءَ بخلافِ ذلك فى الظَّاهرِ فمحمول على محذوفٍ كقولِهِ تَعالى (٢) : ﴿ وكَانُوا فِيهِ

---

(١) البيت بتمامه :

ولقـد رأيت تا والعشـيرة بينهـا ... وكَفيـت جانبها اللَّتيـا والَّتـى

وصفحت عن ذى جهلها ومنحتها ... حلمى ولم تصب العشيرة زلتى

من قصيدة فى الحماسة : ١٧٩ ، والأصمعيات : ٥٦ لسلْمىُّ بن رَبِيْعَةَ الضبى وسلْمىُّ – : كما قال أبو زَيْدٍ فى النَّوادر – : بضمِّ السين وتَشديد الياء . وأولُ القصيدة :

حلت تماضر غَرْبَـة فاحيلت ... فَلْجًا وأهْلُكَ باللِّوا فَالحِلَّتِ

والقَصيدة عند الأصمعى لطباء بن أرقم .

والشاهد فى أمثال أبى عبيد : ٢٥٧ ، وفصل المقال : ٣٧٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٥/١ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٢٠ .

مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ فـ " فيه " لا يتعلَّق بـ " الزَّاهِدِينَ " ، ولكن بمحذوفٍ دلَّ عليه والتقدير : وكانوا زَاهدين فيه من الزاهدين ، أى : من جملةِ الزَّاهدين ، ومثله قَوله تَعالى (١) : ﴿وقَاسَمَهُمَا إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ وكذلك قال (٢) : ﴿ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ القَالِين ﴾ ، ومثل ذلك قولُ بعضِ السَّعْدِيِّين (٣) :

تَقُولُ وصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا ... أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَا المُتَقَاعِسُ

ووجهُ ذلك أنَّ الصِّلَةَ من كَمَالِ الموصول وبمنزلةِ جزءٍ منه ، فكما لا يتقدَّم الدَّال من زيدٍ مثلاً على الباقى كذلك لا يتقدَّم ما هو بمنزلتِه ، ومعمولُ الصِّلَة جزءٌ من الصِّلَة ، لأنَّ المعمولَ تابعٌ للعاملِ فى الأصل تبعية الجزءِ ، ولذلك لا يتقدم المعمول عندَ جماعةٍ إلا حيثُ يصحُّ تقدُّمُ العاملِ ، ألا تَرَى أنَّ الفارِسِيَّ

---

(١) سورة الأعراف : آية : ٢١ .

(٢) سورة الشعراء : آية : ١٨٦ .

(٣) ينسب لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدي ، من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم ، والشاهد من أبيات فى الحماسة : ٢٤١ (رواية الجواليقى) : قال الهذلول بن كعب العنبرى ، وروى الهيثم بن عدى عن عطاء بن مصعب عن عاصم بن الحدثان الليثى وأبى الرقيس العنبرى قالا : تزوج الهذلول بن كعب العنبرى امرأة من بهذله فرأته يطحن فضربت صدرها وقالت : أهذا زوجى ؟ فبلغه ذلك فقال :

تقول ودقت صدرها بيمينها ... أبعلى هذ بالرحى المتقاعس

فقلت لها لا تعجلى وتبينى ... فعالى إذا التقيت على الفوارس

ثم قال :

لعمر أبيك الخيرانى لخادم ... لضيفى وإنى إن ركبت لفارس

وإنى لا شرى الحمد أبغى رباحه ... وأترك قرنى وهو خزيان ناعس

ويروى الشعر لغيرهما فى بعض المصادر .

وانظر الكامل : ١٤٢/١ ، والخصائص : ٢٤٥/١ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٦٨٢/٢

استدل (١) على جوازِ تقدمِ خبرِ " ليس " عليها بتقدم معمولِ خبرِها عليها في قولِهِ تعالى (٢) : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ وكذلك لا يُفصل بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبي ، كما لا يُفصل بينَ أجزاءِ الكَلِمَةِ وهذا كلُّه ظاهرٌ .

والوصف الثاني : أن تكونَ الصلةُ مشتملةً على ضميرٍ عائدٍ على الموصول ، ليربط الصِّلَةَ بالموصول ، وذلك قولُهُ : (عَلَى ضَمِيْرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ) و(على) مُتَعلقٌ بـ (مُشْتَمِلَهْ) ، و (مُشتملة) صفةٌ لِصلة ، أي صلة مشتملة على ضَميرٍ لائقٍ ، وقد حَصَلَ أنَّ الصلِةَ إذا لم يَكُن فيها ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ لا يصحُّ أن تقعَ صلةً له فلا تقولُ : أعجبني الذي قامَ زيدٌ ، ولا جاءَني الذي خَرَجْتَ إلاَّ أن يكونَ ثَمَّ إليه أو ما أشبَه ذلك مما يعودُ منه إليه (٣) ضميرٌ ، ولأجل هذا مَنَعَ الفارسي في " التذكرة " أن تَقَعَ " نِعم " و " بِئس " (٤) صلةً فلا تقول : الذي نعم الرّجل أو بئس الغلام لعدمِ الرّاجع إلى الموصول قال : فإن أظهرتَه فقلت : مررتُ ٢٠٠//
بالذي هو نعم الرجل جازَ ، وكذلك إن حذفته وأنتَ تُريده ، وقد مَنَعَ أيضاً بعضُ النحويين (٥) من الوَصل بجملتَي القَسم ، والجوابِ والشّرطِ والجَزاءِ إذا خلت إحدى الجملتين من ضَميرٍ عائدٍ على المَوصول ، فالقَسَمُ والجَوابُ عند هؤلاء لا يقعُ صلة أصلاً ، لخلو جملةِ القَسم من

---

(١) الإيضاح : ١٠١ قال : وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس . وانظر الإنصاف : ١٦٠ ، والتبين : مسألة رقم ٤٧ ص : ٣١٥ وائتلاف النصره :مسألة رقم (٩) قسم الأفعال .

(٢) سورة هود : آية : ٨ .

(٣) زيادة من هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

(٤) رأي الفارسي في همع الهوامع للسيوطي : ٢/٢٩٥ (الكويت) .

(٥) الهمع أيضاً : ٢٩٦ .

ضَميرٍ لزوماً ، وكذلك إذا قلت أعجبنى الذى إن قامت هند أكرمته لايجوزُ ، حتَّى تقول : الذى إن قامت هند من أَجله أكرمته ، وهذا وإن كان غير مُرضٍ ففيه ما يُقوى دَعوى لُزومِ الضَّميرِ العائدِ ، وكذلك مسألةُ الفَارِسىِّ مختلفٌ فيها أيضًا ، كما سَيأتى بُعَيْدَ هذا بحولِ الله .

(ولائق) معناه : مناسبٌ ، أى مناسبٌ للموصولِ ، وأصلُ لاقَ أن يكونَ بمعنى لَصقَ ولاقَ به الثَّوب ، أى : لَصقَ (١) بِهِ ، وهذا الأمرُ لا يَلِيقُ بِكَ ، أى : لا يَلْصَق بِكَ ، يعنى فى المُناسبة بَيْنَكَ وَبَيْنَه ، فيريد بقوله : (لائقٍ) أن يكون مناسباً أن يعود على المَوصولِ ، فإن كان المَوصول مفردًا مذكرًا عادَ عليه ضَميرُ المُفردِ المُذَكَّر وإن كان مُثَنًّى عادَ عليه ضميرُ الاثنين أو مجموعًا عاد عليه ضميُر الجَمعِ ، وكذلك المؤنَّث فى هذه الأحوال فتقول : أعجبنى الَّذى أكرمتُه والتى أكرمتُها ، واللَّذان أكرمتُهما والَّذين أكرمتُهم ، واللاَّتى أكرمتُهنَّ وما أشبه ذلك ، وكذلك " مَنْ " و " مَا " إذا قلت : جاءنى مَنْ أكرمتُه ، وأعجبنى مَا صَنَعتَه ، فإذا كان المُراد بهما المُثنى أو المَجموع أو المُؤنَّث فإنه يَليقُ بهما اعتبارُ اللَّفظ فيُعاملان معاملةَ المُفرد المذكَّر كما مثل ، ويَليق بهما اعتبارُ المَعنى فيعاملان تلك المُعاملة فتقول : جاءَنى مَنْ أكرمتُهُما ومَنْ أكرمتُهُم ، وجاءَتنى مَنْ أكرمتُها ، ومن أكرمتهما ، ومَنْ أكرمتُهُنَّ ، وفى التَّنزيلِ الكَريمِ (٢) : ﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُ ﴾ . وفى موضع آخر (٣) : ﴿ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، وكذلك تقولُ : أعجبنى مَا صنعته ومَا صنعتُما ومَا صنعتُنَّ ، وعلى هذا السَّبيل يَجرى الحُكمُ فيما أشبههما وجَميعُ هذا مُنتظمٌ تحتَ قَولِه :

---

(١) فى (أ) ليق .

(٢) سورة الأنعام : آية : ٢٥

(٣) سورة يونس : آية : ٤٢ .

(عَلَى ضَمِيرٍ لائقٍ مُشْتَمِلَهْ [1]) وهو حسنٌ من التَّعبير .

* * *

ثُمَّ شَرَعَ فى تَعْيِين الصِّلَةِ لكلّ موصولٍ فقَال :

وجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِى وصِلْ بِهِ كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابنُهُ كُفِلْ

وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ «ال» وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلْ

الَّذى وُصِل به مُبتدأ خبره جملةٌ ، و (بِهِ) هو المُقامُ لـ (وصل) مقام الفاعِلِ ، لأنَّه حذفَ المفعول للعلم به وهو المَوصول ، وقد يكون المُقام هو المَفعول ولم يُحذف ، بل هو مستترٌ عائدٌ على كلّ و (الذى) واقعٌ فى الوجهين على الصِّلة و (به) عائدٌ على الذى ، ويريد أنَّ صلةَ المَوصولِ على الإطلاقِ إنَّما تكون جُملةً أو مُلابسةَ الجُملةِ .

فَأمَّا الجملةُ : فهى الكلامُ التَّامُ سواءً أكانت اسميَّة أم فعليَّة ، فالاسمية نحو : زَيدٌ قائمٌ ، والفِعلية نحو : قامَ زيدٌ ، فمثال ما وُصل بالجُملة الاسمية أعجبنى الذى أبوه قائمٌ ومثال ما وصل بالفِعلية: أعجبنى الذى قامَ أبوه ، وكذلك الحُكم فى سائرِ المَوصولاتِ ماعَدا " أل " حسب ما يأتى ، وإطلاقُهُ الجُملة ينتظم له ما كان من الجُمل منحلاً إلى مفردين وهو الذى مثل به وما كان منها منحلاً إلى جُملتين كجملةِ الشَّرطِ والجَزاءِ وجملةِ / القَسَمِ والجَوَابِ ، فهذا مما يوصل به على مقتضى إطلاقه ، وأولى أن يوصل بما يَنحل إلى مفردٍ وجُملةٍ ، لأنَّه فى حكمِ ما يَنْحَلُّ إلى مفردين . ٢٠١/

وقد زَعَمَ بَعْضُهُم أنَّ جُملةَ القَسَمِ والجَوَاب لا يوصلُ بهما البَتَّه

(١) ساقط من (أ) .

بناءً على أنَّ إحدى الجُملتين خاليةٌ من الرّاجعِ إلى المَوصول ، وهى جملةُ القَسَم ، وأنَّ جملةَ الشّرطِ والجزَاءِ لابدَّ فى كلا جُزأيهما مِن ضَمير وإلاّ لَم يجزْ، فعندَ من قال بهذا لاتقولُ : أعجبنى الذى [1] والله إنه لفاضلٌ ، ولا أعجبنى الذى إن أكرمت [1] زيدًا أكرمتُهُ حتّى تقولَ : أعجبنى الذى إنْ أكرمتُهُ اكرمتُ زيدًا من أجْلِهِ أو أعجبنى الّذى إن أكرمَنِى أكرمتُهُ وما أشبَهَ ذلك .

قال ابنُ الضّائع [2] : وهذا خطأ لأنّ هاتين الجُملتين [3] صارتَا جملةً واحدةً . والدّليلُ على ذلك أن إحداهما غَيرُ مستقلّةٍ مع الارتباطِ ، بل لابدَّ من نكرهما معاً قال : ثُم لايَمنع جاءَنى الّذى لاضربنّه مَنْ عنده مُسكةٌ من اللُّغة . قال : ثم إنَّ هذا ليس لِلغة فيه مجالٌ ، بل هو معنى لا يَصحُّ أن يُخالِفَ فيه أحدٌ من العُقَلاء لأنَّ الفِطرةَ السّليمةَ تقبلُ مثل هذا الإخبار وهو أن تقولَ : زيدٌ والله لاضربنّه وكذلك أُقسمُ باللّهِ لاضربَنّه ، وكذلك زَيدٌ إن يكرمنى يحسن حالى . وقال امرؤ القيس [4] :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فُوَيْقَ الأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ

قال : ومثلُه فى الكلَامِ كثيرٌ ، ومعنى صحيحٌ فى كلِّ لغةٍ . قال : ثم أىُّ فرقٍ بين الوَصل والخَبر ؟ فكما يجوز الخبرُ بجملةِ الشّرطِ والجَوابِ كذلك يجوز الوصل ولا فرقَ بينهما فى ذلك أصلاً ، ولهذا إذا ارتبطت الجُملتان بالفاء جازَ

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع : ٣/٥ .

(٣) فى شرح الجمل : ... الجملتين قد ارتبطتا حتى صارتا ...

(٤) تقدم ذكره .

أيضاً أن يكونَ الضَّميرُ فى إحداهما وتكون الأخرى خاليةً عنه (١) وإن كانت الخَاليَةُ هى الأولى لارتباطهما بالفَاء وصيرورتهما جُملةً وَاحدةً ، وعلى هذا (٢) كان الشَّلوبين يُجيزُ فى قول زُهَيْر (٣) :

* إنَّ الخَـليْطَ أَجَدَّ البَيْنُ فَانْفَرَقَـا *

رفعَ البَيْنَ على أن يكونَ فاعلاً بـ " أَجَدَّ " ، ويكون الضَّميرُ العائدُ على اسمِ " إنَّ " فى قَوله : " انْفَرَقَ " وجازَ لارتباطهما بالفاءِ وعلى هذا التَّقدير قد تدخل للنَّاظم الجملتان المُرتبطتان بالفاءِ لأنهما فى حكمِ الجُملةِ الواحدةِ فتقول : الذى يَطير الذُّبَابُ فيغضب زيدٌ ، والذى تَطلع الشَّمس فاكرمه عمروٌ وما أشبه ذلك وأمَّا شبه الجُملة الذى أشار إليه فهو ضربان :

أحدهما : الظَّرفُ وما فى معناه وهو المجرور نحو : جاءنى الذى عندك وأعجبنى مَنْ فى الدَّارِ ، وأحببت ما لديك وما أشبه ذلك ، وهذا الضَّربُ لا يختص به واحدٌ من المَوصولات دونَ غيره ، كما لا يختَصُّ بالجُملة شيءٌ منها دونَ البواقى .

فإن قلتَ : جعلُهُ الظَّرف والمَجرور شبهَ الجُملة مشكلٌ ، بل هما من قَبيل الجُملِ ، ألا تَرى أنَّهما يقدران بالجُملة لا بالمفردِ ، فتقدير ذلك الذى استقر عندك ، ومن استقر فى الدَّارِ أو نحو ذلك ولا تُقَدِّره بالمفرد فتقول : الذى مُستَقِرٌ فى الدَّارِ أو عندك ، لما سيذكر فى بابِ الابتداءِ إن شاءَ اللَّه .

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) الكلام لابن الضائع .

(٣) البيت بتمامه فى ديوانه : ٦٣ شرح الأعلم الشنتمرى :

إن الخليط أجد البين فانفرقا   وعلق القلب من أسماء من علقا

من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان .

قيل : إنَّ تقديرهما بالجُملة لا يُخرجهما عن كونهما من قَبيل ما ليس بجملةٍ في التَّحصيل لأنَّه تقدير لا يُنطق به وهم مما يهملون اعتباره في اللَّفظ بحيث لا يكون الظَّرف والمَجرور عندهم في حكمِ ذلك التَّقدير حسب ما ينكر ./ بعد إن شاء الله ، فلهما منزلةٌ بين منزلتي/٢٠٢ المُفرد المَحض والجُملة المَحضة ، فلذلك أخرجهما عن الجُملة بقوله : (أو شِبْهِهَا) ، وأتى للجملة ولهذا الضرب الشبيه بها بمثالين في كلامٍ واحدٍ وهو قوله : (كَمَنْ عِنْدِي الَّذي ابنُه كُفِلْ) فقوله : (مَنْ عِنْدِي) تمثيلُ شبهِ الجُملة وهو الظَّرف وفي معناه المجرور . وقوله : (الَّذيْ ابنُهُ كُفِلْ) تمثيلُ الجُملةِ ، ومَنْ عندي مبتدأٌ خبرُهُ الذي ابنه كُفِل ، أو يكون " مَنْ " خَبراً والمُبتدأ هو الذي ، فقدَّمَ وأخَّرَ ، والعائد من الظَّرف على المَوصولِ مقدَّرٌ في الظَّرفِ وتَقديره اللَّفْظِي : مَنْ استَقَرَّ هو عندي ، والعائدُ من الجُملة الهاءُ في ابنه .

فإن قلت : فأينَ العائدُ من الخَبَرِ على المُبتدأ في مثالِ النَّاظم ؟ قيل : ضَميرُ ابنه . فإن قلتَ : إنَّما الهاء في ابنه عائدةٌ على الذي ؟ قيل : وإن كان كذلك فهو يَكفي في الرَّبطِ ، لأنَّه أيضًا راجعٌ إلى المبتدأ من جهةِ المَعنى ، فالرَّبطُ حاصلٌ بين المُبتدأِ والخَبَرِ كما كانَ رابطاً في قولك : زيدٌ القائمُ ، فضمير القائم عائد على " أل " وهو عائدٌ أيضًا على زيدٍ ، ثم إنَّ في كلِّ واحدٍ من المثالين إشارةً إلى شرطٍ معتبرٍ فيما مثَّل به .

فأمَّا المِثالُ الأولُ بالظَّرف فقد تضمَّن اشتراطَ التَّمام في الظَّرف والمَجرور ، ومعنًى كونه تامًا أن يَستقلَّ في الإخبارِ عن المَعنى المَراد بالموصولِ ، كما كانَ ذلك في قوله : (مَنْ عِندي) فإن عندَ تُستعملُ في الإخبارِ عن الموصولِ ، كما تَقول : زيدٌ عِندي .

فإن قلتَ : جاءَنى الّذى اليَومَ أو الّذى فى اليَومِ لم يَجُزْ ، كما لا يَجوزُ زيدٌ اليومَ ولا زيدٌ فى اليومِ ، ولو قلتَ : أعجبنى الخُروج الّذى فى اليوم لجازَ لأنَّك تقول : الخُروجُ فى اليومِ ، ومثل ذلك المَجرور لابدٌ أن يكونَ تامًا نحو : جاءَنى الذى فى الدّارِ والمالُ الذى لَكَ .

ولو قُلت : جاءَنى الّذى عَنك أو الّذى فيكَ لم يَجُزْ ، كما لا يَجوزُ زَيْدٌ فيك ولا زيدٌ عنك ، وأمَّا المثالُ الثَّانى : فأشارَ به إلى شَرطين لازِمين :

أحدُهما : كونُ الجُملةِ خَبريّةً تَحتملُ الصِّدقَ والكَذِبَ وذلك قوله : (ابنُهُ كُفِلْ) فكأنَّه قال : وجُملةٌ أو شِبْهِهَا الذى وُصِلَ بِهِ إذَا كانَت على هذه الصِّفة .

فأمَّا إن كانت غير خَبَرِيَّةٍ فلا يَجوز أن يُوصل بها فَلا تَقول : جاءَنى الذى أضربه ولا أكرمت الذى هل رأيته ؟ ولا جاءَنى الذى لعلّى مثله ، وما جاءَ من قولِ الشّاعِرِ (١) :

وإنِّى لَرَامٍ نَظْـرَةً قِبَـلَ الّتِى لَعَلِّى وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أزُوْرُهَا

فَشاذٌ ، وعلى هذا لا يَقَعُ فعلُ التَّعجب صِلةً ولا نِعْمَ وبِئسَ ولا عَسى ولا حبَّذا ولا كم الخَبريّة ولا رُبَّ ولا ما أشبَه ذلك من الإنشَاءَاتِ التى لا تَحتَمِلُ الصِّدقَ والكَذِبَ فلا تقول : أعجبنى الذى ما أحسنه أو أحسن به !، ولا أتانى

---

(١) البيت للفرزدق ، ديوانه : ٦٦١ ، من قصيدة يمدح بها بلال بن أبى بردة والرواية فى الديوان هكذا :

وقائلة لى لم تصبنى سهامها رمتنى على سوداء قلبى نبالها
وإنى لرام نظرة قبل التى لعل وإن شقت على أنالها
ألا ليت حظى من علية أننى إذا نمت لا يسرى على خيالها

والشاهد فى كتاب الشعر : ٩٩ ، والمغنى : ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٦٤٧ ، وشرح الأشمونى : ١/٦٣ ، والخزانة : ٤٨١ ، ٤٨٢ .

الذى نِعْـمَ الرَّجُلُ أو بِئْسَ الغُـلامُ ولا أتيتُ الذى عَـسَـاهُ أن يكرِمَنى ، ولا جَاءَنى الذى كَمْ دِرْهَمٍ أعطيتُهُ ، ولا غير ذلك ، وهذا بخِلاف جُملة القَسم والجَواب ؛ فإنَّ جملةَ القَسمِ وإن كانت انشائيّةً هى بمنزلة " إنَّ " فى التَّأكيد للجُملة الخبرية بعدها وأيضًا فجملة القسم والجواب بمنزلة الشَّرطِ والجَزَاءِ ، بهذا المَعنى ردَّ الفارسىُّ فى " التَّذْكِرَة " على مَن مَنَعَ من القُدَمَاء الوَصلَ بها مع ما جَاءَ فى القُرآنِ الكَريمِ من قولِهِ تَعالى (١): ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ . قال : وشبيهٌ بهذا ما أشارَ إليه أبو عُثمان فى كتاب " الإخبار " (٢) من قوله / تَعالى (٣) : ﴿ وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا /٢٠٣ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ ﴾ الآيـة .

وقد تقدَّم لابنِ الضَّائع فى المسألة خلافٌ قرَّره على نحو آخر ، والحاصل أن جُمَلَ الإنشاءِ لا يُوصلُ بها مطلقاً عندَ الجُمهور ، وأجازَ ذلك ابن خَروفٍ فى " شَرْحِ الجُمَلِ (٤) فى التَّعَجُّبِ ونِعْمَ وبِئْسَ قال : والعائدُ على المَوصول ماتَضَمَّنَهُ الرَّجل من حيث جاز : زيدٌ نِعمَ الرَّجُلِ ، وقال فى التَّعجب : لا ينبغى أن يمتنعَ كما لا يمتنعَ مررت بالَّذى هو أحسَنَ النَّاس وبالذى هو حَسَنٌ جداً ، وهذا منه اعتِبارٌ لمعنى الجُملةِ ومحصولِها وإهمالٌ لوضعها المَقصود نحو ما قَال

---

(١) سورة النساء : آية : ٧٢ .

(٢) كتاب الأخبار للمازنى مذكور فى إنباه الرواه : ١/٢٤٧ ، ومعجم الأدباء : ٧/١٢٢ وفهرست ابن خير : ٣٩٨ .

وهو الكتاب المشهور بكتاب الألف واللام " وما أورده المؤلف عنه موجود فى الأصول لابن السراج : ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، والمسألة فى الكتاب : ١/٤٧٣ ، والمقتضب : ٣/١٩٤ .

(٣) سورة القصص : آية : ٧٦ .

(٤) لا يوجد هذا النص فى القطعة الموجودة عندنا من شرح الجمل لابن خروف .

الفَارسى فى " التّذكرة " فى النّداء : إنّه بمنزلةِ الخَبرِ بدليلِ أنّ من قالَ لرجلٍ : يا زانٍ ، وَجَبَ عليه الحَدُّ ، والأصحُ مذهبُ الجُمهورِ وهو الذى أشارَ إليه النّاظِمُ .

والثانى من الشرطين أن لا تكونَ الجملة متعلّقةً بما قبلها ولا مرتّبةً على كلامٍ (١) آخر نحو ما مثّل بِهِ . فإن كان لها تعلّقٌ بغيرها لم يوصلْ بها ، كالجُملة المصدّرة بلكن أو بإذًا أو بحتّى ، نَصّ على " لكن " ابنُ السَرّاج والفَارسى ، وعلى " إذا " و " حتى " ابن بابْشاذ (٢) ، والعِلّةُ فى منعِ ذلك أنّ هذه الحُروف متعلقةٌ بما قبلها فَجَعْلُها صِلاتٍ قطعٌ لها عن ذلك وإخراجٌ لها عن وضعها ، وهذا ظاهرٌ جِدًا وقلّما ينبّه المتأخرون على هَذا الشّرط (٣ وهو ضَرُورِيٌّ ٣)

وقد بقى شرطٌ ثالثٌ ليس فى كلامِ النّاظم ما يدلُّ عليه وهو أن تكونَ الجُملةُ معلومةً عندَ السامعِ ، وقد أشار إلى ذلك الجُزولى فى قَوله (٤) : ولاتُفِيد المقصود إلا والصِّلَةُ معلومةٌ للسّامعِ ، فإذا لم تَكن معلومةً له لم يُفِد المَوصول معناه ، فكان كما لو لم يوصلْ وذلك نقض لغرض الوصلِ ، فمثال النّاظم لا يفيد هذا الشّرطَ لاحتمالِ أن يكونَ قَولُه : (ابْنُهُ كُفِلْ) غيرَ معلومٍ للسّامع ،

---

(١) فى (أ) أحكام .

(٢) ابن بابشاذ : (؟ - ٤٦٩ هـ)

الامام طاهر بن أحمد بن بابشاذ و " بابشاذ " كلمة أعجمية تعنى الفرح والسرور عالم من علماء النحو واللغة له تآليف تدل على فضله وتقدمه منها المقدمة التى تنسب إليه ، وشرحها وشرح الجمل .. وغيرها .

أخباره فى :" فهرست ابن خير : ٣١٥ ، ونزهة الألباء : ٣٦١ ، ومعجم الأدباء : ١٧/١٢ .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

(٤) رأى الجزولى فى مقدمته : ١٥ وانظر شرحها للشلوبين : ١١٩ ، وشرحها للأبذى : ٢٢٠/٢ .

فكان معترضاً وكان هذا الشّرط هو المقصـــود الأعظم لأنّ المقصود (١) بالصّلة بيانُ المَوصـول وإيضـاح معنـاه ، وذلك لا يَحصل مع كـونِ الصّلةِ مجهولةً ، ولكون الصّلةَ مُبَيّنةً اشـــترطوا أن لا تكون إنشـائية ، لأنّ الإنشائية لا بيانَ فيها ، وبذلك علّل الفارسيُّ في " التّذكرة " امتناعَ الوَصل بالتّعجبِ ووافقه غَيره فيه ، وأجراه في سائر الجملِ الإنشائيةِ ، ولم أجد الآن له عذرًا في تركه التّنبيه عليه إلا أن يقالَ : إن هذا الشّرط مُستفادٌ من اشتراطِ الإفادةِ في الكلامِ ، فإنّ الفائدةَ لا تحصل إلا مع كـونِ الصّلةِ معلومـةً ، ولو فـرضناها مَجـهـولةً عندَ السّامع لم يُفـده الكـلام شيئاً ، كما أنه قد تَكون معلومةً أيضًا ولا تَحصلُ فائـدةٌ ، كما إذا قلت : جـاءَني الرّجل الّذي أبـوه إنسـانٌ ونحـو ذلك ، فكان هذا الشّرط لما كان حاصـلاً من شرط الإفـادة في الكلامِ على وجـهٍ لا يَدخل عليـه فيـه اعتـراضٌ ترك ذكره إحالة على ما هنالك ، وهذا حَسَنٌ من التّنبيه والله أعلمُ .

وأمّا الضّربُ الثّاني من شبه الجُملة فهو الصّفةُ الصّريحةُ وهي التي خصها بالألفِ واللامِ حين قالَ : (وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ) يعني أنّ الألفَ واللامَ اختصت من بينِ سائرِ المَوصولات بأنّها إنّما تُوصَلُ بالصّفةِ الصّريحةِ . لا بجُملةٍ ولا ظَرفٍ ولا مَجرور فتقولُ : جاءَني القَارِئُ والكاتبُ / والمُنْطَلِقُ والحَسَنُ ، وما أشْبَهَ ذلك ولا تقولُ : جاءَني/٢٠٤ اليَضرب ولا اليَستَكْبِر إلا في القَليل ، ولا جاءَني الأبُوهُ قائم إلا شاذًا

(١) ساقط من (أ) .

نحو ما أنشدوه من قوله (١) .

مِنَ القَـوْمِ الرَّسُولُ اللّهِ مِنْـهُم لَهُـمْ دَانَتْ رِقَـابُ بَنِي مَعَـدٌ

ولا تَقـول : جـاءَنى العِنْدَكَ ، ولا الفِى الدّار إلا شـاذًا نحـو مـا أنْشَـدَهُ المُؤَلِّفُ (٢) مِن قَولِـــهِ :

مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَـهْ

وإنّما كانت الصِّفةُ شبه الجُملة ، لأنّها فى معناها فـ " قائمٌ " من قولك : زيد قائمٌ فى معنى قامَ أو يَقوم ، ولذلك عَملت عَمَلَ الفِعْـلِ وعَطَفَ الفِعْلَ عليها فى نَحو (٣) : ﴿ إنَّ المُصَّدِّقِينَ وَالمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ ، وقالَ تَعالى (٤) : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوا إلَى الطَّيْـرِ فَوْقَـهُمْ صَافَـاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ وأرادَ بالصَّريحة ما كان من اسمِ الفـاعلِ واسمِ المفـعولِ والصِّفة المشبـهةِ باسم الفـاعلِ ، وهى الصِّفة الخالصة الوصفية وتَحرز بذلك مما ليس بخالصها ، إمّا لأنَّ الوصفيّةَ له ليست بحـقِّ الأصلِ ، وإمـا لأنّه خَـرَجَ عن أصله من الوَصـفـيَّـةِ ، ويَجـمعُ الضَّـربان أربعةَ أنواعٍ :

أحدُها : ما استُعمِلَ من الصِّفات استِعمَـالَ الأسماءِ كأخٍ وصاحبٍ وأبطح وأبرق وأجرع ومـا أشبه ذلك ، فـإنَّ هذه الأشيـاء ليست الآن بصفـات ، وإنّما صيَّرها الاستعمالُ إلى حيِّزِ الأسماءِ غيرِ الصِّفات ، فلا تَصلُحُ لذلك أن تَدخل

---

(١) روايته فى الخزانة : ١/١٥ :

بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصى

والشـاهد فى اللامـات : ٣٦ ، ورصف المبانى : ٧٥ ، والجنى الدانى : ٧٩ ، والإنصـاف : ٥٢١ ، والأشمونى : ١/٧٦ .

(٢) شرح التسهيل : ١/٢٢٧ ، والبيت فى شرح الشواهد للعينى : ١/٤٧٥ ، والخزانة : ١/١٤ .

(٣) سورة الحديد : آية : ١٨ .

(٤) سورة الملك : آية : ١٩ .

عليها الألف واللاّم الموصولة ، وإنما تَصلح لدُخول الّتى للتعريف كالرّجلِ والفَرس .

والثّانى : ما استُعمل من الأسماءِ استعمالَ الصِّفات كالأسدَ والبَحر ونحو ذلك إذا قلتَ : مررتُ بالرَّجُلِ الأسدِ شدّةً والبَحر جوداً والبدر حُسنًا ، فإن هذه ليست من الصِّفات الصَّريحة ، بل هى مؤوَّلَةٌ بالصِّفاتِ ، فالأسدُ فى تأويلِ الشُّجاعِ ، والبَحرُ فى تأويلِ الجَوادِ ، والبَدْرُ فى تأويلِ الحَسَنِ ، ومثل هذا الوَصف بالمَصدر كعَدلٍ ورضًا وصَوْمٍ ، وباسمِ الاشارةِ نحو : هذا وهؤلاء وشبه ذلك ، فلا تدخلُ على مثل هذا الألف واللاّم الموصولة ، فإنَّها لم تدخل فى الحَقيقة إلا على اسم جامدٍ لا على صفةٍ ، إذ الوَصفية لمثلِ هذا بالعَرض كما صارت الوَصفيةُ فى النَّوع الأول متَنَاساةً غيرَ مقصودةٍ ، إذا قلتَ : الصَّاحب والأخ والأبرق والأجرع ، فالألف واللاّم هنا حرفُ تَعريفٍ .

والثّالثُ : الجُملةُ اسميَّةً كانت أو فعليَّةً ، لأنّها قد تكون صفةً جاريةً على النُّكرة وتكونُ فى مَوضعٍ نَصْبٍ على الحالِ من المَعرفةِ نحو : مَررتُ برجلٍ قامَ (١) أبوهُ أو برجلٍ أبوه قائمٌ ، ومثالُ وقوعها حالاً : مررتُ بزيدٍ يقومُ ، ومررتُ بزيدٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، ومع ذلك لا تَكونُ صِلَةً للألفِ واللاّمِ إلا شاذًا كما تقدّم ، أو قليلاً كما سيأتى .

والرّابعُ : الظّرفُ والمَجرورُ فإنّهما يقعان كالجُملة صفتينِ للنُّكرةِ وحالَيْن من المَعرفةِ نحو : مررتُ برجلٍ عندك أو فى الدّار ، ومررت بزيدٍ عندك أو فى الدّارِ ، ولكن لا يقعانِ صلةً للألفِ واللّامِ إلا شُذُوذاً وقد مرَّ .

وهنا نوعٌ خامسٌ يشكل عليه كلام النّاظم وهو ما كانَ من الأعلامِ منقولاً

---

(١) فى (أ) قائم .

من الصِّفة كحارثٍ / وعبـاسٍ وحسنٍ فإنه تَدخله الألف واللاَّم التى لِلَمْحِ الصِّـفةِ ، وهذه الألفُ واللاَّمُ إمـا أن تكونَ هى الـمَوصـولة الدَّاخلة على الصِّفة الصَّريحة أو غَيرها فلا يجوزُ أن تكونَ غيرها ، إذ لا يتلمح بها الأصل من الصِّفة ، لأنَّها ليست الدَّاخلةَ على الصِّفة ، فيكفَ تُشعر بما لا تَدخل عليه ؟ وإنْ كانت إيَّاها – ولابدَّ من ذلك – فقد وَصلت الألف واللام بغيرِ صفةٍ صَريحة قياساً ، إلا أنَّ المسألةَ على مَذهبِ الخَليلِ وسيبويه قَريبةُ المأخذِ لأنَّ الألفَ واللاَّم عندهما هى التى كانت تدخلُ على الصِّفة قـبلَ العَلمـيَّـةِ ، وإنَّمـا دخلت الآنَ على تَـقـديرِ ألاَّ عَلَمِـيَّة ، وذلك قـولُ الخَليــلِ : إنَّ الذين قـالُوا : الحارث والحَسن والعَبَّـاس إنما أرادوا أن يَجـعــلوا الرَّجل هو الشىءَ بِعَـينـه ، ولم يَجـعلوه سُمَّى به ، ولكنَّـهم جَعَـلُوه كأنَّـه وصفٌ غَلَبَ عليه . هذا ما قالَ ولا إشكالَ فيه ؛ لأنَّـه يقول : إنَّهم رَجَعُوا به إلى أصله ، وإذا كان كذلك وكان أصله الصِّفة ، فالألفُ واللاَّمُ فـيــه إذًا مـوصــولة وإن كــان أمــراً تقـديرياً ، وعلى هذا يدلُّ اصطلاحهم فِيها أنَّها [1] لِلَمْـحِ الصِّفة ، وأمَّا على مذهبِ النَّاظم فإنَّ السُّؤال فيها واردٌ عليه ، لأنَّ الألفَ واللاَّمَ عنـده فى الحَارث ونَحوه للمْحِ الصِّـفة حسب ما نكره فى البـاب بعد هذا ، والتى[2] للمحِ الصِّـفـة هى الأصلية لا غيرها ، وإذًا كانت إيَّاها فـقد وصلت بصفةٍ غَيرِ صَريحةٍ فصار ذلك نَقْضًا لِقوله : (وَصِفَةٌ صَرِيْحَـةٌ صِلَـةُ أَلْ) فإن قِيْلَ : إنَّما وصلت بصِفَـةٍ صريحة على اعتبارِ الأصلِ كما بَيَّنَـه الخَلِيل .

فـالجَوَابُ : أنَّـا إذا سَلَّمنا أنَّ مَذهبَـه فـيـهـا مَـذهبُ الخَليـل فـحـارثٌ

٢٠٥/

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل الذى .

وعبَّاسٌ ونحوهما ليست بصفاتٍ صريحة لخُروجها بالعَلمية عن أصلها فصارت مثلَ أخٍ وصاحبٍ وأبرق ونحوها ، وتقدير أصلها من الصِّفة لا يُدخلها فى بابِ الصِّفةِ الصَّريحةِ وإلاَّ لزمَ فى صاحبٍ ونحوه اعتبار الأصلِ فيقعُ صلةً للألفِ واللامِ وذلك فاسدٌ .

فإن قُلتَ : إنَّ بابَ صاحبٍ ونَحوه لم تَعتبرِ العربُ أصلَه واعتبرته فى حارثٍ ونَحوه " قِيلَ " : بَلَى قد اعْتَبَرَتْهُ وهى مما تَعتبر الأصل فى البابين ، ألا تَرَاهُم قد مَنَعُوا صَرْفَ أبرق وأجرع ونَحوهما مُطلقاً اعتباراً بأصلها من الصِّفة ، ومنعت صرف أحمر المُنَكَّر بعد التَّسمية ، فالبابان سواءٌ فى هذا الحُكم على الجُملةِ .

والحاصلُ أنَّ الاشكالَ لازمٌ على كلامِ النَّاظِمِ إلاَّ أن يَدَّعى أنَّ الألفَ واللاَّمَ التى لِلَمحِ الصِّفة لَيست هى المَوصولَة وهذا لاَ يَثْبُتُ له ، فلو لمْ يُقَيِّد الصِّفة بِالصَّريحة هنا ولا بالمَحْضَةِ فى " التَّسهيل " (١) لَكانَ أسلمَ من الاعتِراض كما فَعَل غيره ، لأنَّ الصِّفَةَ إنَّما تُطلق حَقيقةً على اسمِ الفاعلِ والمفعولِ والصِّفةِ المشبهةِ ، وما سوى ذلك من الجُملةِ والظَّرفِ والمَجرورِ والجَامدِ الذى فى مَعنى الصِّفةِ ، والصِّفة المنقولة إلى الأسماءِ ليس بصفةٍ (٢ - فى الحَقيقة - ٢) حسب ما هو مبيَّنٌ فى موضعه ، وكذلك أجرع وأبرق وحَارث وعَبَّاس / ليست ٢٠٦/
بصفات أيضًا ، وإن لُحظ فيها الأصلُ فى أمر ما ، فذلك أمرٌ حكميٌّ فى بعضِ المواضعِ لا يَطَّردُ ، ألا تَرى أنَّها لا تَجرى صِفاتٌ على موصوفٍ ، ولا تعمل عملَ الصِّفاتِ ، ولا يُضمر فيها ، فلا اعتبارَ بذلك اللَّحظ إلا فى

(١) التسهيل : ٣٤ .
(٢-٢) ساقط من (أ) .

مثل ما اعتَبَرَته العَرَبُ فيه ، ولَمَّا أدخلت العَرَبُ الألفَ واللاَّم فى العَلَم الذى أصلُهُ الصِّفة على خلافِ مُعتادها فى الأعلام عَلمنا أنَّها قَدَّرت الرُّجوع إلى الأصل فهى إذْ ذاكَ صفاتٌ حَقيقيَّةٌ بحسبِ القَصْدِ وَقَعَت صِلاَتٍ للألفِ واللاَّمِ وهذا التَّقرير واضحٌ فى نَفسِهِ مع ورود السُّؤال على ابنِ مالكٍ هنا وفى " التَّسهيل " و " الفَوائد المَحوية " ، ولما بقى بمفهوم كلامه وصل الألف واللاَّم بالصِّفات غَير الصَّريحة استثنى من ذلك الجُملة الفِعلية المُصَدَّرَة بالفِعل المُضارع .

فقال : (وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلّْ) الضَّمير فى " كونها " يَحتَمِل أن يعودَ على " أل " و " بُمعرب " متعلِّقٌ بمحذوفٍ هو خبرُ " كان " المأخوذ من الكون وحُذِفَ لدلالة الكَلام عليه وتَقديره : وكون " أل " موصولةٌ بمعربِ الأفعالِ ، أو تكون الباءُ ظَرفيَّة وهى متعلقةٌ بالفعلِ العامِّ أى : وكون " أل " مستقرّة فى (معرب الأفعال قل) ويلزمُ من كونِ " أل " فى معربِ الأفعالِ أن يكونَ ذلك الفعلُ صلتَها ويحتمل أن تَعودَ الهاءُ على الصِّلةِ والكونُ تامٌّ به تَتَعلَّق الباءُ كأنَّه قال : ووجود الصِّلةِ بمعربِ الأفعالِ قَلَّ ، وعلى كلِّ تقديرٍ فـ " كَونها " مُبتدأ خبره " قَلَّ " ومُعرب الأفعالِ هو الفِعلُ المُضارعُ ، ويَعنى أنَّ الألفَ واللاَّمَ قد تُوصل بالفعلِ المُضَارعِ لكن قَليلاً ، وإشارتُهُ إلى ما جاءَ فى الشِّعر من ذَلك نحو ما أنشده مِن قَولِه [١] :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالجَدَلِ

---

(١) ينسب هذا البيت للفرزدق ، وليس فى ديوانه .

والبيت فى الإنصاف : ٥٢١ ، وضرائر الشعر : ٢٨٨ ، والتصريح : ١/٣٨ ، ١٤٢ ، والخزانة : ١/١٤ .

وقال ذُو الخِرَقِ الطُّهَوِيُّ (١) :

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً   إلى رِبِّه صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وأنشدَ المؤلِّف في الشَّرْحِ (٢) :

وَلَيْسَ اليَرَى للخِلِّ مثل الّذى يَرَى   لَهُ الخِلُّ أَهْلاً أَنْ يُعَدَّ خَلِيلاَ

وأَنْشَدَ أيضًا غيرَ هذا مما لَمْ أُقَيِّدْهُ (٣) وهذا عندَ غيرِ النَّاظِمِ من الشَّاذِّ المَحفوظِ كشُذُوذِ :

* مِنَ القَومِ الرَّسول الله مِنْهُمْ *

وظاهرُ إطلاق النَّاظم يقتضى جَواز وَصلها بالمُضارع اختيَاراً لكن على قلَّةٍ لأنَّه قال :(وَكَونُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلّْ) ولم يَقُل شَذّْ ولا نَدَرْ ، ولا ما كان يعطى معنى عدم القياس كما قال (٤) : (وَلَيْتِى نَدَرَا) (وَلَيْسِى قَدْ نُظِمْ) (٤) (ولاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأوْبَرِ) (٥) وعادتُه قد استقر على أن يأتىَ بلفظِ القِلّة حيث يكون ذلك القَليل جائزًا فى الكلامِ وغَيره أحسنُ منه

---

(١) ذو الخرق شاعرٌ جاهليٌّ من طُهية بن حَنظلة بن مالك بن تَميم ، ينسبون إلى أمهم طهية بنت عَبد شمس بن سعدٍ ، شاعرٌ جاهليٌّ شاركه فى هذا اللقب شاعران من قبيلته .
انظر المؤتلف والمختلف : ١١٩ ، والخزانة : ١/٢٠ ، والبيتُ فى النَّوادر لأبى زيد : ، والإنصاف : وضَرائر الشعر : ٢٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/٢٢٥ ، والخزانة : ١/١٤ .

(٢) شرح التسهيل : ١/٢٢٥ ، غير منسوب ، وهو من شواهد الأشمونى : ١/١٦١ وذكره البَغْدَادى فى أبيات المغنى : ١/٢٩٢ فى رده على أبى علىٍّ الفارسى حيث قال فى المسائل .

(٣) هو قول الشاعر :
ما كَاليَرُوحُ ويغدو لاهيًا مرحًا   مُشمِرًا يستديم الحزم ذو رشد

(٤) الألفية ، باب النكرة والمعرفة .

(٥) الألفية ، باب العلم .

كقولِهِ (١) :

* وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ العَمَلُ *

تنبيهاً على قراءةِ (٢) : ﴿ وإنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أعْمَالَهُمْ ﴾ ، وكقَوله فى تَخفيفِ " أنّ " المَفتوحة (وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ) (٣) ونَبَّه بذلك على نَحوِ قَولِهِ تَعالى (٤) : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ ﴾ الآية .

وقالَ فى فَصل " لات " (٥) : (وَحَذْفُ ذِيْ الرَّفْعِ فَشَا والعَكْسُ قَلّ) وأشار إلى قِرَاءَةِ مَنْ قرأ (٦) :/ ﴿ وَلَاتَ حِيْنُ مَنَاصٍ ﴾ بالرَّفع قال/٢٠٧ سيبويه (٧) وهى قليلةٌ يريدُ مع جَوَازِهَا فى الكلامِ ، وفى باب المفعول له قَوله : (وَقَلَّ أنْ يَصْحَبَهَا (٨) المُجَرَّدُ) وقال فى النَّعت :

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلْ   يَجُوْزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ

وفى بابِ النِّداءِ فى مَسألة حذفِ حرفِ (٩) النِّداءِ : (وَذَاكَ فى

(١) الألفية ، باب (أن وأخواتها) .

(٢) سورة هود : آية : ١١١ ، قرأ ابن كثير ونافع - " وان " - مخففة " كلا لما " مخففة ، وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ، " وان كلا " ، خفيفة " لما " مشددة ، السبعة لابن مجاهد : ٣٣٩ ، والكشف لمكى : ٥٣٦/١ ، ٥٣٧ .

(٣) الألفية ، باب (إن وأخواتها) .

(٤) سورة سبأ : آية : ١٤ .

(٥) الألفية ، فصل (ما وأن ولا ولات المشبهات بليس) .

(٦) سورة ص : آية : ٣ ، وقراءة الرفع هى قراءة الضحاك وأبى المتوكل وعاصم الجحدرى وابن يعمر ... وقال عطاء هى لغة أهل اليمن ، زاد المسير : ١٠/٧ ، والبحر المحيط : ٣٨٣/٧ ، وفى كتاب مختصر شواذ القرآن : ١٣٩ وهى قراءة عيسى بن عمر .

(٧) الكتاب : ٢٨/١ .

(٨) فى (أ) يصحبه .

(٩) ساقط من (أ) .

اسمِ الجِنْسِ والمُشَارِ لَه قَلّ) وفى إبدال التَّاءِ هَاءً فى الوقف (وَقَلَّ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيْحٍ) .

وجميعُ هذه المواضع مما وَقَعَ فى الكلامِ وجازَ القِياسُ فيه لكن على ضَعْفٍ ، فهذا المَوضع يقتضى أنَّ الوصلَ بالمضارع جاءَ فى الكلامِ و يَجوزُ القِياس فيه قَليلاً فى الكَلام ، وقد صَرَّح بهذا المَعنى فى " شَرْحِ التَّسهيل " ، فقال [1] : وعندى أنَّ مثلَ هذا غيرُ مَخصوصٍ بالضَّرورة لتَمَكُّن قائلِ الأول أن يقولَ :

* مَاأَنْتَ بِالحَكَمِ المَرْضِى حُكُومَتُهُ *

ولَتَمَكُّن قائل الثَّانى من أن يَقولَ :

* إلَى رَبِّنَا صَوْتُ [2] حِمَارٍ يُجَدَّعُ *

ولَتمكُّن الثَّالث [3] من أن يقولَ :

* مَا مِنْ يَرُوْحُ وَيَغْدُو .... *

ولتمكن الرَّابِعِ أن يَقولَ :

* وَمَا مِنْ يَرَى .... *

وقال [4] : وإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعارٌ بالاختيار وعدم الاضطرار . قال : وأيضاً فمقتضى النَّظر وصلُ الألفِ واللَّامِ بما تُوصل به أخواتها من الجُمل الاسميَّة والفِعليَّة ، إذ هى من المَوصولات الاسميَّة

---

(١) شرح التسهيل : ٢٢٦/١ .

(٢) فى (أ) الحمار .

(٣) يقصد البيت الذى أورده ابن مالك وأسقطه الشاطبى وقد ذكرته فى هامش الصفحة السالفة .

(٤) فى (أ) قال .

فمنعوها ذلك حملاً على المعرِّفة ، لأنَّها مثلها فى اللَّفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جُملة فى المعنى ومفردٌ فى اللَّفظ صالحٌ لدخول المعرفةِ عليه ، وهو اسمُ الفاعلِ وشَبهه من الصِّفات ، قال ثم كان فى التزامِهم ذلك إيهامٌ أنَّ الألفَ واللاَّمَ مُعَرِّفةٌ لا اسم موصول فقصدوا التَّنصيص على مغايرة المُعَرِّفةِ ، فأدخلوها على الفعلِ المُشابه لاسمِ الفاعل وهو المُضارع . قال : فَلمَّا كانَ حاملِهم على هذا وفيه إبْدَاُء ما يجب إبْداؤُهُ وكشف مالاَ يَصلُحُ إخْفَاؤُهُ استَحَقَّ أن يجعلَ مما يُحكم فيه بالاختِيار ولا يُخصُّ بالاضطِرَارِ ولذلك لم يَقِلَّ فى أشعارِهم كما قلَّ الوصل بجملةٍ من مبتدأ وخبرٍ وبظرف . هذا ما احتجَّ به ابنُ مالك فى مسألته وقد بَنَى الاحتجاجَ فيها على ثلاثةِ أشياء :

أحدها : أن الضَّرورة الشِّعرية إنما تُعدُّ ضرورة إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة ، فإن أمكن ذلك عُدَّت من قَبيلِ ما جاء فى الكَلام .

والثَّانى : القياس على سائر المَوصولات .

والثَّالث : قَصدُ التَّفرقةِ بين الألفِ واللاَّمِ المُعَرِّفة والموصولة ورفع اللَّبس .

فأما الثَّانى والثالث – وإن كانا ضعيفين – فلا حاجةَ بنا إلى الكلام معه فيهما إذ ليس المقصود فى هذا الشَّرح إلا تَوجيه ما ذهب إليه من غيرِ اعتراض عليه ؟ ماعدا الأشياء التى يُخالف فيها جميعَ النَّحويين أو يكون خَطَؤُهُ فيها واضحًا جدًا (١) ولا سيما إن كانت عنده أصلاً يطَّرد فى أبوابٍ كثيرةٍ .

والوَجه الأول من هذه الأوجه قد جَمَعَ فيه بين الأمرين ، فخالفَ أولاً جميعَ

(١) ساقط من (أ) .

النُّحاة ، وأتى بأمر مبتَدَعٍ لا سلفَ له فيه ولا دَليل يعضُدُه ، بل مُؤدٍّ إلى انخرامِ نظامِ الكلامِ ، وقَواعدِ العَربيَّةِ ، مع أنَّه أجراها فى أبوابٍ . فقال فى وصل الألفِ واللامِ بالمُضارع : ما سُمعت ، ولما أنشد فى بابِ "كان" على حذفِ نونها قَولَ الشَّاعِرِ (١) :

* لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَــهُ *

وقوله (٢) :

* فإِنْ لَـمْ تَـكُ المِرأَة أَبْـدَت وسَامَةً *

وقول الآخر (٣) : / ٢٠٨/

* إذَا لَم تَكُ الحَاجَـاتُ مِن همَّة الفَتَى *

قال : ولا ضَرورَةَ فى هذه الأبيـات لإِمكان أن يُقال فى الأول :

* لَمْ يَكُنْ حَقٌّ سِوَى أَنْ هَاجَـــهُ *

---

(١) شرح التسهيل : ١/ ورقة : ٦١ ، وعجزه هناك :

* رسم دار قد تعفى بالسرر *

والبيت لحسيل بن عرفطة شاعر جاهلى ، والبيت فى نوادر أبى زيد : ٢٩٦ ، والمنصف : ٢٨٨/٢ ، والخصائص : ٩٠/١ ، وشرح الرضى : ٣١٠/٤ ، والخزانة : ٧٣/٤ .

وبعده فى النوادر :

غير الجدة من عرفانه خرق الريح وطوفان المطر

قال أبو حاتم : " بالسرر " بفتح السين والراء .

وفى معجم البلدان : ٢١١/٣ سرر بالتحريك قال نصر : السرر واد يدفع من اليمامة إلى حضرموت .

(٢) شرح لتسهيل : ١/ ورقة : ٦١ وعجزه هناك :

* فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم *

والبيت للخنجر بن صخر الأسدى ، وفى شرح الشواهد للعينى : ٦٣/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ٤٢٣/١ ، وشرح الأشمونى : ١٤٥/١ ، والتصريح : ١٩٦/١ .

(٣) شرح التسهيل : ١ ورقة : ٦١ ، وعجزه هناك :

وفى الثَّـــانى :

* فإنْ تَـكنِ المرْ آة أخفت وَسَامَةً *

وفى الثَّـالث :

* إِذَا لَـمْ يَكُنْ مِنْ هِمَّـةِ الْمرْءِ مَـا نَـوَى *

وقال فى قوله (١) :

* فَيَـاالغُـلامَـانِ اللَّذَانِ فَـــرَّا *

أنا لا أراهُ ضَرورة لتَمَكُّن قائِـلِه من أن يَـقُـولَ :

* فَيَـاغُلَامَـانِ اللَّذَانِ فَـــرَّا *

لأنَّ النَّكرة الـمُـعَـيَّنَـةَ بالنِّداء تُوصف بذِى الألفِ واللاَّمِ ، وله من هذا النَّحـو مَوَاضعُ ، وما ذَهَبَ إليـه بَاطـلٌ من أوْجُـهٍ :

أحدُها : إجماع النَّحـويين على عدمِ اعتبارِ هذا الـمَنزعِ وعلى إهماله فى النَّظَرِ القِيَـاسِىِّ جُمْلَةً ، ولو كان مُعتبرًا لنبَّهوا عليه وأشاروا إليه ولم يَفعلوا ذلك فدلَّ على أنَّ ما خالفه باطلٌ (لا يقالُ : إن اجماعَ النَّحويين ليس بحجَّةٍ كما قاله ابن جِنِّى فى مسألة : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ (٢) ، لأنَّا نقول : إن كان ابنُ جنى ادَّعى ذلك (٣) فى خُصوص مسألته فيقرب الأمر ، إذ يجوزُ عندَ أكثرِ الأُصوليين إحداث تأويل غير ما أُجمعوا عليه ولا يُعد خَرقًا للاجماعِ ، وإن أراد

---

(١) شرح التسهيل : ٣٩٨/٣ (هجر) وبعده :

× إياكما أن تكسبانا شـرا ×

وهمـا فى المقـتـضب : ٢٤٣/٤ ، والأصول : ٢٩٦/١ ، وشـرح المفـصــل : ٩/٢ ، والخـزانة : ٣٥٨/١ ، وهما من شواهد باب النداء .

(٢) الخصائص : ١٩١/١ .

(٣) فى (أ) بذلك .

أنَّ مخالفتَهُم جائزَةٌ على الإطلاق فباطلٌ باتفاقِ أهلِ العلمِ ، وقد كانَ بعضُ شيوخنا يَقُولُ : إنَّ ابنَ جِنِّى لما عَزَمَ على مخالفةِ الإجماعِ من مسألته لم يُوفَّق للصَّواب فيها ، بل ذَهَبَ إلى ما لا يَقبله عاقلٌ .

فإن قيلَ : أينَ الإجماع ؟ وقد قالَ سيبويه (١) فى قول أبى النَّجْمِ (٢) :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِى عَلَىَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فهذا ضَعيف وهو بمنزلتِه فى الكَلامِ ، لأنَّ النَّصب لا يكسر الشِّعر ولا يخلُّ به تَرك إظهار (٣) الهاءِ . وقال ابنُ جِنِّى : إنَّهم قد يستعملون الضَّرورة حيثُ لا يحتاج إليها كَقَولِهِ (٤) :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وكان يمكنه : ابْقَلَتِ أَبْقَالَهَا ، بحذفِ الهَمْزةِ ونَقْلِ حركتها إلى ما قَبلها وكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٥) :

(١) الكتاب : ٤٤/١ .

(٢) ديوان أبى النجم : ١٣٢ ، وفى الخصائص : ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ٧/١ ، ٨٠ ، ٢٩٣ .

(٣) في الأصل : إضمار ، وصوابه من الكتاب ٨٥/١ (هارون) .

(٤) البيت لعامر بن حوين الطائى ، شاعر جاهلى تبرأ قومه من جرائره . أخباره فى : الاشتقاق : ٣٩٠ ، والأغانى : ٩٣/٩ ، والخزانة : ٢٤/١ ، والشاهد من أبيات تنسب الى الخنساء ، ديوانها : ١٢١ .

وهو من شواهد الكتاب : ٢٤٠/١ ، والخصائص : ٤١١/٢ ، والمحتسب : ١١/٢ ، أمالى ابن الشجرى : ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٤/٥ ، والخزانة : ٢١/١ ، ٣٣٠/٣ .

(٥) قبله :

* ربَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ *

والشاهد للشماخ بن ضرار الغطفانى ، ديوانه : ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

وهو فى الكتاب : ٩٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٢٥/١ ، وشرح المفصل : ٤٦/٢ ، والخزانة : ١٧٢/٢ .

وربما نسب البيتان إلى جبار بن جزء بن ضرار ابن أخى الشماخ ، أو إلى أبى النجم .

فجر : "زَادِ" وأدَّى ذلك إلى الفَصْلِ بين المُضاف والمُضَافِ إليه ، وكان يمكنه أن يَنْصِبَ ويَزُولُ القُبْحُ ، وبَنَى على ذلك قاعدةً فى " الخَصَائص " وحكى ابن جِنى (١) عن أبى العبَّاس قال : حدَّثنى أبو عُثمان قال : جلَسْتُ فى حَلْقَةِ الفَــرَّاء فَسَمِعْتُهُ يقولُ لأصحابه : لا يَجوزُ حذفُ لامِ الأمرِ إلاَّ فى شِعْرٍ وأنشد (٢) :

مَنْ كَانَ لايَزْعُمُ أنِّى شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

قال فقلتُ له : لم جازَ فى الشِّعر ولم يَجُزْ فى الكَلاَمِ ؟ فقال : إنَّ الشِّعْرَ يَضْطَرُّ فيه الشَّاعِرُ فيَحْذِفُ . قال فقلتُ : فما الذى اضْطَرَّهُ هنا وهو يمكنه أن يقول : فَلْيَدْنُ مِنِّى ؟ قال : فسأل عنى (٢) فقيلَ له المَازِنِىُّ : فأوسع لى . فهذا وما أشبهه يَدُلُّ على اعتِبَاره عندهم ، وهم أئِمَّةُ النَّحو فيكف تَقولُ : الإجماعُ مُنعقدٌ على عدمِ اعتِبَاره ؟

فالجوابُ : أن هذه المسألة بمعزلٍ عن مسألتنا ، فإنَّ هذه المسألة فى جوازِ الاستعمال للضَّرورة (٣) حيثُ لا يُضطر إليها مع اتفاقهم على أنَّ ما اختُصَّ بالشعرِ لا يستعملُ فى الكلامِ ولا يُعَدُّ كالمُستعملِ فيه إذا أمكن الخُرُوج عن الضَّرورة بتبديل أو تحريف وهو المُتَّفق عليه وهو الذى خَالف فيه النَّاظم .

والثَّانى : أنَّ الضَّرورةَ عندَ النَّحويين ليس معناها أنَّه لا يمكن فى

(١) الخصائص : ٣٠٣/٣ ، ومعانى القرآن للفراء : ١٦٠/١ ، والإنصاف : وضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٠ .

(٢) فى (أ) عنى قيل له عنى فقيل له ... سهو من الناسخ .

(٣) فى (أ) الضرورة .

الموضعِ غيرُ ما نكر ، إذ ما من ضرورةٍ إلاّ ويُمكن أن يُعوَّض من لفظها غيره من الألفاظ الصَّحيحة الجارية / على القِياس المُستمر ، ولا يُنكِرُ/٢٠٩ هذا إلا جاحد لضرورة العقل هذه الرَّاءُ في كلامِ العَرَبِ وتَأليفِ حُروفهم من الشِّياع في الاستعمالِ بمكانٍ لا يُجهلُ ولا تَكادُ تَنْطِقُ (١) بجُملتين تَعريَانِ عنها ، وقد هَجَرَهَا واصلُ بن عطاء (٢) لمكَانِ لثغته فيها حتَّى كان يُناظرُ الخُصومَ ويُجَادِلُهُم ، ويَخطُبُ على المَنبرِ فلا يُسمَعُ في نطقه راءً فكان إحدى الأعاجيب حتَّى صارَ مثلاً وقال فيه الشاعر (٣) :

وَيَجْعَـلُ البُرَّ قَمْحاً فِي تَصَرُّفِهِ   وَخَالَفَ الرَّاءَ حَتَّى احتَال للشِّعرِ

وَلَمْ يُطِقْ مَطَراً والقَوْلُ يُعْجِلُهُ   فَعَاد بالغَيْثِ إشْفَاقًا مِنَ المَطَرِ

وَوَرَّى به الشَّاعِرُ فَقَال – وأَحْسَنَ كُلَّ الإِحْسَانِ – :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ رَاءً (٤) بِعَارِضِي   تَيَقَّنْتُ أَنَّ الوَصْلَ لِي مِنْكِ وَاصِلُ

ولا مِرْيَةَ في أن اجتِنَابَ الضَّرورة الشِّعرية أسْهَلُ من هذا بكثيرٍ ، وإذا وصلَ الأمرُ إلى هذا الحدّ أدى إلى أنْ لا ضَرورةَ في شعرٍ عَرَبيٍّ ، وذلك خلافُ الاجماعِ والبَديهَةِ ، وإنَّما معنى الضَّرورة وهو الثَّالث : أنَّ الشَّاعِرَ قد لايَخْطُرُ ببالِهِ إلا لَفظةَ ما تَضَمَّنَهُ النُّطق به في ذلك

---

(١) في (أ) تنطبق .

(٢) واصل بن عطاء : (٨٠ – ١٣١ هـ) .
أبو حذيفة من موالي بني ضبة ، وقيل : بني مخزوم ، من رؤساء المعتزلة تنسب إليه الفرقة المعروفة بـ " الواصلة " . أخباره في وفيات الأعيان : ٧/٦ ولسان الميزان : ٢١٤/٦ .

(٣) البيتان في البيان والتبين : ٢١/١ ، ٢٢ ، قال الجاحظ : قال لقطرب أنشدني ضرار بن عمرو قول الشاعر في واصل بن عطاء : وأنشدهما : وأوردهما ابن خلكان في : وفيات الأعيان : ٩/٦ ، وفيه أبيات أخر ذكر فيها الشعراء راء واصل هذه في أشعارهم .

(٤) أي : شاع شيوع الراء في الكلام .

المَوضع إلى زيـادةٍ أو نَقْصٍ أو غيرِ ذلك بحيث قد يَتَنَبَّهُ غيره إلى أن يحتَالَ في شيْء يزيلُ تلك الضَّرورة وعلى هذا يُقَال في قوله :

* .... كُلُّهُ لَمْ أصْنَـعِ (١) *

إنه ضرورة ، لأنَّ الشَّاعرَ أرادَ رفعَ كلّه فلم يُمكنه إلا على حذفِ الضَّمير وكذلك في سائرِ ما ذكر معه ، وقد يُقَال فيه غير ذلك مما سطَّره النَّاس ، وإذا كان كذلك فمن أينَ يلزمُ أن يكون المُضطر ذاكرًا للوجه المُخرج عن الضَّرورة في الوَقتِ أو بَعده بحيثُ يقدرُ على استدراكه ؟ هذا ما لا يُمكن وإن فرضنا إمكانه في بعضِ الأحوالِ فلا يُمكن في جَميعِ الأحوالِ بل في بعضِها ، وذلك حين ينصرفون إلى التَّنقيح والتَّلوم على رِياضتِهِ وهذا عندَ العَرَب قليلٌ كزهيرٍ في حوليَّاته ، أمَّا في حالِ الضّيقِ كمواطن الخَطابة والتَّهاجي وإجابة الخُصُومِ والمَواقف التي يفجأ فيها الارتجال من غيرِ تَوسعة كحسان بن ثابت رضي الله عنه وغيره من الشُّعراء الذين جُنُّوا في مواطنِ الارتجالِ جُنُوناً ، فمثل هذه الأحوال لا يمكن فيها ذلك .

والرَّابِعُ : أنَّه قد تكونُ للمعنى عبارتان أو أكثر منها واحدةٌ يلزم فيها ضَرورة ، إلا أنَّها مطابقةٌ لمقتضى الحالِ ، ومُفصِحةٌ عنه على أوفى ما يكون ، والتي صحَّ قِياسها ليست بأبلغَ في ذلك من الأخرى ولا مِريَةَ في أنَّهم في هذه الحالِ يرجعون إلى الضَّرورة ، إذ كان اعتناؤُهُم بالمَعَاني أشدَّ من اعتِنَائهم بالألفاظ ، وقد بوَّب ابنُ جِنِّي على هذا ، وإذا ظَهَرَ لنا نَحن في موضعٍ أنَّ مالا ضرورةَ فيه يصلح هُنالك ، فمن أينَ يُعلمُ أنَّه مطابق لمُقتضى الحالِ ، أو

---

(١) يعني بيت أبي النجم : ديوانه : ١٣٢ :

قد أصبحت أم الخيار تدعي   على ذنبا كله لم أصنع

أنـــه أبلغ فيما قصد من الـمُبالغـة فى البَيَانِ والإفصاح ؟ لا سَبيل إلى معرفةِ ذلك فى أكثرِ الـمَواضعِ ، والحاضر أبصر من الغَائب ، فلا تَجويز لما لا تُعـلم حقيقـتـه ، وأيضًا قد يظن بالعبارتين أنَّهما مُتَرَادِفَتَـان ولَيستا فى الحَقيقة كذلك ، إما لوجـودِ فَـرقٍ لفظىٍّ وإما لوجودِ أمـرٍ معنوىّ ، إمّا ضَرورى أو تَكميلى ، ويَتَبَيَّنُ مثل هذا للنَّاظرِ فى فَصَاحة القُرآن ، ومـثله يتَّفق فى الشِّعر بحيث لا يَنبـغى أن يُؤْتَـى إلا بعبـارةِ الاضطرارِ دونَ الجَارِيَةِ على القِيَاسِ ، وقد تساهل (١) ابنُ مالك عَفَا الله عنه فى هذا الـمَوضع حتَّى أهملَ ما يعتبره أهلُ البَيَـانِ ، بل زادَ فى ذلك إلى أن أخرج البيت / بتَقديره عن معناه إلى معنى آخر ، فقد تقدم قوله فى : ٢١٠/

* فإن لم تَك الـمِـرآة أبدت وَسَـامَـةً *

وأنَّه يمكن أن يَقُـول :

* فإن تَكُنِ الـمِـرآةُ أخْفَتْ وَسَـامَـةً *

وفى قوله :

* إذَا لَـم تَـكُ الحَاجَاتُ مِنْ هِمَّـة الفَـتَى *

أنه يمكنه أن يقولَ :

* إذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هِمَّةِ المَرْءِ مَا نَـوَى *

وهذا ما لامَزيدَ عليه فى التَّعسف وتحَريف المَعنى وقَلْبِ الـمَقْصُود

والخـامس : أنَّ العـربَ قـد تَـأتى الكلامَ القِيَـاسىَّ لعارضِ زِحـافٍ

---

(١) فى (أ) تسهيل

فتَستَطِيب المُزاحف دونَ غيره أو بالعَكس فتَركب الضَّرورة لذلك ، والعَرَبُ فى ذلك على فرقتين :

فرقةٌ وهم الجُفاة الفُصَحَاءُ فلا يُبَالُون كَسْرَ البَيْت[1] قصدهم فى استقامة المَعنى وإن أدّى إلى زِحاف مُستَثقلٍ ، إذ لم يُخرج عن الوَزن الطَّبيعى .

قال المَازِنِىُّ [2] : أمَّا الجُفاة الفُصَحَاءُ فلا يُبالون كَسر البيت - يعنى الزِّحاف - لاستِنكارهم زَيغ الإعْرَابِ .

قال ابنُ جِنِّى : وهذا المَذهبُ أقوى عِندى لأنَّ احتمالَ الزِّحاف أسهلُ من احتمالِ زَيْغِ الإعرابِ ، ومثال هذا قَولُ امرئِ القَيْس [3] :

أعِنِّى عَلَى بَرْقٍ أراهُ وَمِيْضِ　　　يُضِئُ حَبِيًا فِى شَمَارِيْخَ بِيضِ

فقد [4] كان يُمكن أن يَحذفَ اليَاءَ من " شَمَارِيخ " وهو قَبْضٌ " فَعُولن " قبل الضَّرب المَحذوف فى الطَّويل وهو الواجب عندَ الخَليل والسَّلامة فيه ضَعيفة ، وحذف ياء " فَعَالِيل " فى الشِّعر جَائزٌ ، إلا أنَّه حافظَ على استِقَامة الإعرابِ ولم يُبَالِ بضَعْفِ الوَزْنِ ، ومثلُ هذا كَثِيْرٌ .

وفِرْقَةٌ حافَظَتْ على الوَزْنِ حتَّى ارتَكَبَتْ من أجْلِهِ زَيْغَ الإعرابِ وارتِكَابِ

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ما قاله المازنى وابن جنى فى الخصائص : ٣٣٣/١ ، الا أن النص ليس منه كما يبدوا ، وانظر كتاب الضرائر لابن عصفور : ٤٤ .

(٣) ديوان امرئ : ٧٢ ، وفيه : يقال : إنها لأبى دؤادٍ الإيَادِىِّ ، وهو أول القصيدة .

(٤) ساقط من (أ) .

الضَّرُوْرَةِ كَقَوْلِهِ (١) :

* أبيتُ على مَعَـارِيَ واضِحَـاتٍ *

وقَد أمكنـه أن يقـولَ : " مَعَـارٍ وَاضِحَاتٍ " ، وكذلك (٢) :

* وَلاَ تَرَضَّـاهَا وَلاَ تَمَلَّـقِ *

ممكنٌ أن لَو قـالَ : " ولا تَـرَضَّـهَا " وكذلك قَوْلُه (٣) :

---

(١) البيت للمتنخل الهذلى ، واسمه مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خنيس بن خناعة الهذلى . شرح أشعار الهذليين : ١٢٦٨ من قصيدة أولها :

عرفت بأحدث فنعاف عرق — علامات كتحبير النماط

والبيت بتمامه :

أبيت على معارى فاخرات — بهن ملوب كدم العباط

المعارى : جمع معرى ، وهى الفرش ، والملوب : الملاب ، وهى المطلى بالطيب الملاب ، والعباط : جمع عبيط ، وهى التى تنحر لغير علة فيبقى دمها صاف .

والشاهد فى الكتاب : ٥٨/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ، والخصائص : ٣٣٤/١ ، ٦١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٣ .

(٢) قبله :

× إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّـقِ ×

وهو لرؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٩ .

والشاهد فى : كتاب الشعر لأبى على : ٥٤ ، والخصائص : ٣٠٧/١ ، والمفصل : ٣٣٨ ، وشرحه لابن يعيش : ١٠٦/١٠ ، وأمـالى ابن الشجرى : ٨٦/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٦ ، والخزانة : ٥٥٣/٣ .

(٣) عجزه :

× بما لاقت لبون بنى زياد ×

والبيت لقيس بن زهير العبسى ، ديوانه :

وهو فى الكتاب : ١٥/١ ، ٥٩/٢ ، ونوادر أبى زيد : ومعانى القرآن للفراء : ٦١/١ ، ١٧٧/٢ ، ٢٢٣ والجمل للزجاجى : ٣٧٣ ، وكتاب الشعر لأبى على : ٥٤ ، ١٠٣ ، والخصائص : ٣٣٣/١ ، والمحتسب : ٦٧/١ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، وأمـالى ابن الشجرى : ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، وخزانة الأدب : ٥٣٤/٣ .

* أَلَمْ يَـأْتِيْـكَ وَالأَنْبَــاءُ تَنْـمِى *

وعلى هذا الـمَعنى حَمَـلَ ابنُ جِنِّـى قَـوْلَ الرَّاجِزِ (١) :

* فَيَـدْنُ مِنِّى تَنْـهَـهُ الـمَزَاجِــرُ *

وهذا البابُ واسعٌ ، فإذا كان هذا شَـأنهم فكيفَ نَتَحَـكَّمُ على العَرَبِ فى كلامها ونُـلزِمُها ما لا يَلزمها ؟

وبالجُملة فهذا الـمَذهب من الـمَذَاهـب الوَاهِيَـةِ التى يَجِبُ ألاّ يُلتَـفتَ إليها وقـد بَيَّـنْتُ هذه الـمَـسـألة بما هـو أوسع من هذا وأشـفى للصَّـدرِ فى بابِ الضَّـرائر من " أُصُـول العَرَبِيَّـة " (٢) ولم أرَ أحداً من شُيُوخِنَا الحُذَّاق مِمَّن سمعتُ كَلاَمَـهُ فى المسألة يَرتضى ما ارتَضَـاهُ ابنُ مَـالكٍ ولايُسَـلِّمُهُ .

* * *

ثمَّ أخذَ فى ذكرِ ما بَقى له من الـمَوصولات فقال :

أىٌّ كَمَـا ، وَأُعْرِبَتْ مَـا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيْـرٌ انْحَذَفْ

وإنَّمـا فَصلها مما قَبلها لما تعلَّقَ بهـا من الأحكامِ التى انفَردت بهـا عن سـائرِ أخواتِها من الإعـراب فى حالٍ ، والبِنَاءِ فى حالٍ ، والإضـافةِ ، وأن لهـا بحسبِ البِنَاءِ تَـعــلُّقاً بمســألةِ حذفِ الضَّمير من الصِّلة فوصلها بها لأجلِ ذلك ، وابتدأ ببيان كونِها من الموصولات فقال : (أىٌّ كَمَا) يعنى أنَّ أيّا فى هذا البابِ مثل " ما " فى جميع ما تقدم من الأحكامِ وهى الأربعةُ الأولُ كونــها اسمًا ، وكونُها موصولةً وكَونها تقَع على المُفـرد والـمُثَنَّى والـمَجموع بلفظٍ

(١) تقدم ذكره .

(٢) كتاب " أصول العربية " هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبى ، تنظر المقدمة ، والخزانة : ١٦/١ ، وقد نقل صاحب الخزانة هذا النص .

واحدٍ، فتقولُ : أكرِم أيُّهم خَرَجَ ، أردت بأيٍّ واحداً كان أو اثنين أو أكثر، وكونُها تقعُ / على المُذكَّر والمُؤنَّث بلفظٍ واحدٍ أيضاً كقولك : اضرب/٢١١ أيُّهنَّ فَعلَتْ كَذَا من غيرِ أن تُؤنِّث أيٌّ، وهذا على ما نَقلَ في "التَّسهيل" (١) هو الأكثر لقوله : وقد تُؤنَّث بالهاءِ مُوافقةً للتي ، وما نَقلَه صَحيحٌ .

قالَ سِيبَويه (٢) : وسألتُ الخَليلَ - رحمه الله - عن أيُّهن فلانة وأيَّتُهُنَّ فلانة فقال إذا قلت : أي فهو بمنزلة كل ؛ لأنَّ كلاً منكر يقع للمذكر والمؤنث وبمنزلة بعضٍ ، قال وإذا قلتَ : أيتهن فإنَّك أردت أن تؤنِّث الاسم ، كما أنَّ بعضَ العرب فيما زعم الخليل - رحمه الله - يقول : كلتهن، فظاهر هذا الكلام أن ترك التاء هو الشَّائع وأن عدَم تركها قليلٌ ، وبهذا فسَّره السيرافي (٣) وقال : ربما أدخلوا علامة التأنيث عند إرادة المؤنَّث تأكيداً كما ذكر ، ومنه : هند خير النساء وشرها ، وربما قالوا : خيرة النِّساء وشرتها والباب التذكير وأنشد لحسان (٤) :

لَعَنَ اللهُ شَرَّةَ الدُّورِ كُوثَى ... وَرَمَاهَا بِالذُّلِّ والإمْعَارِ

لَسْتُ أعْنِي كُوثَى العِرَاقِ ولَكِنْ ... شَرَّةَ الدُّور دَارَ عَبْدِ الدَّارِ

وأنْشَدَ ابنُ خَرُوفٍ (٥) :

---

(١) التسهيل : ٣٥ .

(٢) الكتاب : ١/٤٠١ .

(٣) شرح الكتاب : ٢/١٧٤ .

(٤) ديوان حسان : ١/٣٦٥ .

وهما في شرح السيرافي : ٢/٢٧٤ ، ومعجم البلدان : ٤/٤٨٧ ، والفائق : ١٠٨ ، واللسان والتاج (كوث) .

(٥) لم أجده في القسم الموجودَ من شَرح ابن خَروف ، وأنشدَ في اللِّسان : (خير) نظير هذا البيت قال : وأنشد أبو عُبَيدَة لرجل من بني عدي يتيم جاهلي :

ولقد طعنت مجامع الرَّبلات ... ربلات هند خَيرَة الملكات

* تَأبَّرِي يَا خَيْرَةَ الفَسيلِ *

ولا يُقال : إنَّ كلامَ النَّاظمِ في المَوصولة وكلامُ سيبويه في الاستفهامية وأين إحداهما من الأخرى لأنَّا نقول : " أيٌّ " في جميعِ مَواقعِها تجرى على أصلٍ واحدٍ ، فالشَّاهد على أحدِ مواقعها شاهدٌ على سائرها .

وإذا ثَبَتَ هذا فالنَّاظم لم يَعتبر تَأنيث " أيٌّ " لقلَّته واعتَمَدَ ما هو الغالب فيها من جَرَيَانِها مَجرى " ما " كما قال : ومن أحكام " ما " التى أحالَ عليها الوَصل بجملةٍ أو شبهها من ظَرف أو مَجرور فتقول : اضرب أيُّهم أبوه منطلقٌ و واضرب أيُّهم ضَرَبَ أخَاك ، واضرب أيُّهم عِنْدَكَ أو في الدَّارِ ، كما تقولُ : اضرب مَن أبوه مُنطلقٌ ، ومَن ضَرَبَ أخاك ، ومَن عِنْدَكَ ، ومَنْ في الدَّارِ ، وكما يكون ذلك في " ما " أيضًا .

ولما خَتَمَ الكلامَ على تقرير المَوصولات ولم يَزد دلَّ على أنَّه لم يرَ رأى أهلِ الكُوفة في زَعمهم أنَّ الأسماء الجَوَامد بالألفِ واللَّام تَكونُ مَوصولات فتَقول : جاء الرَّجُلُ قامَ أبوه ، على تقدير الذى قامَ أبوه ، واستَدلُّوا على ذلك بنَحو قوله (١)

لَعَمْرِي لأَنْتَ البَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وأَقْعُدُ في أَفْيَائِهِ (٢) بِالأَصَائِلِ

فقولُه : لأنتَ : مبتدأ ، خبره : البيتُ ، وهو من موصول صلته أُكرمُ أهلَهُ

(١) البيت لأبى ذؤيب الهُذَلِيّ ، شرح ديوان الهذليين : ١٤٢/١ ، من قصيدته التى أولها :

أسالت رسم الدار أم لم تسائل عن السكن أو عن عهده بالأوائل

والشاهد في الإنصاف : ٧٢٣/٢ ، والخزانة : ٤٨٩/٢ ، ٥٦٤ .

(٢) في (أ) أفنائه .

وهو كثير ، ومثله قولُ امرئِ القَيْسِ (١) :

تَرَى الفَأْرَ فى مُسْتَنْقَعِ القَاعِ لَاحِباً   عَلَىَ جَدَدِ الصَّحْرَاءِ مِنْ شَدِّ مُلْهِبِ

وهذا عندَ البَصريين غيرُ ثابتٌ ، لأنَّ الاسمَ الظاهرَ يَدُلُّ على مَعنى مخصوص بنفسه وليس كالَّذى ، لأنَّه لا يدلُّ على معنى مَخصوص إلا بصلةٍ تُوضحه لإبهامه ، وإذا لم يكُن فى مَعناه لم يَجُزْ أن يقومَ مَقَامَهُ ، ولا حجَّةَ لهم فيما أنشدوا ، لاحتمالِ أن يكونَ : " أُكْرِمُ أهلَهُ " خبرٌ بعدَ خَبرٍ ، ويجوزُ أن يكونَ " أُكْرِمُ " فى موضعِ الصِّفَة للبيت ، فيكون البيت مبهمًا ، وإذا كان كذلك جازَ وصفه بالنَّكرة ، فالعربُ تَقول : ما يَحسن بالرَّجلِ خيرٍ منك أن يفعلَ ، لأنَّ المعنى معنى النَّكرة .

وأجازَ / أيضًا ابنُ الأنْبَارِيّ أن يكونَ : أُكْرِمُ أهلَهُ صلةً لموصولٍ/٢١٢ محذوفٍ لا للبيت كأنَّه قال : لأنت البيت الَّذى أُكْرِمُ أهلَهُ ، لكنَّ المَوصولَ حذفَ ضَرُورَةً ، وهذا الوجهُ جارٍ على مذهبِ الكُوفيين ، إذ يُجيزون حذفَ المَوصول دونَ صلتِه فى غيرِ ضَرورة ، ذكر ذلك عنهم ابنُ الأنْبَارِي (٢) فى مسألة :(وُقُوعُ اسمِ الإشَارةِ مَوْصُولاً) من كتابِ الإنصاف" (٣) . وأمَّا بيتُ امرئِ القَيس فَيَتَخَرَّج على أن يكونَ المَجرورُ

---

(١) ديوان امرئ القيس : ٥١ من القصيدة التى أولها :

خليلى مرابى على أم جندب   نقض لبانات الفؤاد المعذب

وشرح أشعار الستة لأبى بكر عاصم بن أيوب : ١٧١ .

(٢) ابن الأنبارى : (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)

أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنصارى صاحب التصانيف المشهور كالإنصاف وإعراب القرآن ، وأسرار العربية ، ونزهة الألباء وغيرها .

أخباره فى : إنباه الرواه : ١٩٦/٢ ، وبغية الوعاة : ٨٦/٢ ، والبلغة : ١٢٤ .

(٣) الإنصاف : ٧١٧/٢ . المسألة رقم : (١٠٣) .

فى مَـوضِعِ الحـالِ ، أى : لسُـرعَـتِـهِ وخُـروجِـهِ تَرَاه فى حِينٍ واحـدٍ على هـاتين الحَالتين فتكون الحالُ مركبةً من الحالتين أو يكون فى " مُـستنقع " حـالاً ، و " لاحبًا " مفعولا ثانيًا لـ " ترى " على أنَّها عِلمية "أو يَكون فـى مُستنقع حالاً لترى ، و " لاحبًا " حـالاً يعمل فيها " مستنقعٍ " ومَجاز جميع ذلك لقُرب ما بين الحالين .

ثُمَّ قـال : النـاظم : (وَأُعْـرِبَتْ) الضَّـمـيُـر عـائد على أىّ ، وَنبَّـه هنـا على كونها خَارِجةً عن أصلِها الذى كانَ يَجِبُ لها من البِنَاء كأَخَوَاتِها ، وذلك أنَّها وضـعت وضعَ الحرفِ فى دلالـتها فى أصلِ الوَضـع على مَعناه إنْ كانت شرطِّيةً أو استفهامِّيةً ، أو فى افتقارها الأصيل إذا كانت من هذا الباب ، فلو لم يُنَبِّه على إعرابها لأوهم أنَّها مَبْنِيَّة كأخَوَاتِها ، فقال : (وَأُعْرِبَتْ) والوَجْهُ الـمَشْهُورُ فى إعرابِها الحَمْلُ على نَظِيَرتِها (بَعض) ونَقِيْضَـتِـها (كُل) حكَى لَنَا شَيْخُنَا الأستاذ أبو عبدِالله ابن الفَخَّارِ – رحمه الله – أنَّ الشَّلُوبِيْنِ سَأَلَ فى ذلك شَيْخَه ابَن مَلْكُونٍ (١) – وكان مُقدَّمًا على سُؤَالِهِ على أحجامِ سائرِ طَلَبَتِهِ عن ذَلك ، إذ كان فيهم ذَا هَيْبَـةٍ – فسأله لِمَ أُعرِبَتْ " أىّ " من بَينِ سائِرِ أخواتها ؟ فَفَكَّرَ فيها ثمَّ قالَ لَهُ : حَمْلاً على النَّظِيرِ والنَّقِيضِ ، ولم يُجِبْهُ بأكثر من هَذا . ومَعنى ذَلك أنَّها حُمِلتَ على بعضٍ التى هى بِمَعناها ، وعلى مُقَابلتها " كلُّ " لأنَّها نقيضـتها فى المعنى ، وقد يُحمل الشَّىْءُ على نَقيضه ، كما يُحمل على نَظيره . ألا تَرَاهُم عـامَلُوا " نَسِيَ " مـعـاملة " عَلِمَ " فـعلقـوها عن مَنصوبِها لما كانت نَقيضـة مـا التعلِّيق خـاصٌّ بِهِ ، ومن ذلك كَثير . وقد عُلِّلَ إعرابُ " أىّ " بغيرِ هذا ، فقيل

---

(١) ابن ملكون : (– ٥٨١ هـ)

ابراهيم بن محمد بن منذر أبو اسحاق الحضرمى الإشبيلى . شرح الجمل والتبصرة للصيمرى ، وله إيضاح المنهج فى الجمع بين التَّـنبيه والمُبـهج وكلاهما لابن جِنِّى .

أخباره فى : تَكملة الصِّلة : ١٩٢ ، وبُغية الوعاة : ٤٣١/١ .

إنها أُعربت للزومِهَا خَاصَّةً من خوَاصِّ الأسماء وهى الإِضافة ، فعارضت شَبه الحرف فرُوجع بها الأصل من الإعـرابِ ، وقيل غيْر ذلك مما لا حاجةَ إلى ذِكْرِهِ .

وقوله :

(... ... وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيْرٌ انْحَذَفْ)

" ما " مَصْدَرِيَّةٌ ظرفيةٌ ، والواوُ فى (وَصَدْرُ وَصْلِهَا) واوُ الحالِ ، والجُملةُ فى مَوضعِ نَصْبٍ على الحالِ من ضَمير (تُضَفْ) وهو ضَميرُ أىٍّ كأنَّه قَالَ : إذا عدمت الإضافة المُقترنة بكونِ صلِتهَا مصدرة بضميرٍ محذوفٍ فهنا تكونُ معربةً ، فإِذًا قد اشتملت حالةُ إعرابها على صُورٍ تَنْتَظِمُها صُورتان :

إحداهما : إذا لم تُضَف أى البَتَّةَ كان صدر وصلها [1] ضَميراً محذوفًا أولا ، فإذا قلت : اضرب أياً أكرمته ، أواضرب أيًا فى الدار ، أو اضرب أيًا عندك ، أو اضرب أيًا هو قائم ، أو اضرب أيًا قائم ، فلابدَّ من الإعراب فى هذه المَسَائل ، ووجهُ ذلك أنَّ سببَ الإعراب فيها إمَّا للإضافة فإذا حُذِفَ المُضاف إليه ظَهَرَ بذلك تَمَكُّنها فى الإضافة حتى استَغنت بمعناها على لَفظها فهى فى هذه الحال أقعد فى الإِضافة . وإمَّا الحَملُ على كلٍّ وبَعْضٍ فكذلك أيضًا ، حَيثُ لحَقِهَا التَّنوينُ عوضاً / عن/٢١٣ الإِضافةِ كُكلٍّ وبَعْضٍ ، فبِذلك تمكَّن الشَّبه بهما .

والثَّانيةُ : إذا لم يَكن صَدرُ صِلَتِها ضَميراً انحذف كانت مضافةً أو غيرَ مضافةٍ . فإذا قلتَ : اضرب أيُّهم فى الدَّار أو اضرب أيُّهم عنَدك أو

---

(١) فى (أ) صلتها .

اضرب أيُّهم قامَ أبوه أو اضرب أيُّهم هو قائمٌ ، فلابدَّ من الإعرابِ أيضًا ، ووجهُ ذلك أنَّ المُضافةَ إليه أى لم يَتَنَزَّل منزلةَ جُزءٍ من الصلَّة إذْ لم يُحذَف منها شَىْءٌ فلم تُسلب سببَ الإعراب وهو الإضافة ، وأيضاً فلم تُخالفْ سائرَ أخواتِها بحذفِ الضَّميرِ المُبتدأ من صلتها ، فلم تَستحق بناءً لأجلِ ذلك ، فَهاتَان الصُّورتان بيَّنتا مُرادَه بقوله : (مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصلِهَا ضَمِيْرٌ انْحَذَفْ) ، ولم يَبْقَ من صُورِ المسألة إلا صورةٌ واحدةٌ وهى أن تكونَ " أى " مُضافةً وصدر وصلها ضمير انحذف وهى التى نَفاها النَّاظم بحرف " لَمِ " عن أن تَكونَ معربةً ، فَفُهِمَ أنَّها هنالك مبنيةٌ عنده فتقول : اضرب أيُّهم قائمٌ وأكرم أيُّهم أفضلُ ، وفى القرآن الكَريم (١) : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا ﴾ ، وأنْشَدَ أبو عَمْرٍو الشَّيْبانى (٢) :

إذَا مَا أَتَيْتَ بَنِى مَالِكٍ … فَسلِّمْ عَلَى أيُّهم أفْضَلُ

وما ذهبَ إليه من البِنَاء هو مذهَب سيبويه (٣) ومَن قَالَ

---

(١) سورة مريم : آية : ٦٩ .

(٢) كتاب الجيم لأبى عمرو : ٢٦٤/٢ ، وينسب لغسان بن وعله ، وهو روايه . قال أبو عمرو : قال غسان : رجل عدلة عند القاضى .. وأنشد إذًا فَالبيْتُ من إنشاده لا من قولِه .

وعبارة السِّيرافى فى شرح الكتاب : ١٧٠/٣ صريحة فى ذلك حيث قال : وقوى ما حكاه سيبويه والخليل عن العرب ما حكاه أبو عمرو الشيبانى فى حرف العين من كتاب الحروف عن غسان أحد من ياخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد :

* إذا ما أتيت ... ... البيت *

والبيت فى : الإنصاف : ٧١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٤ ، والتذييل والتكميل : ٢١٤/١ ، ٢٢٦ ، والخزانة : ٥٢٢/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٩٨/١ ، وشرحه للسيرافى : ١٧٠/٣ ١٧٣ ، وشرحه الرمانى : ٣٠٤/١ .

بقـولِهِ (١) ووجه البِنَاء فيها عنده أنَّه لما حذفَ الضميرَ (٢) المُبتدأ مِن صلتها وكان ذلك فيـها حسناً بخلاف سائر أخواتِـها فإنها لا يحسن فيـها ذلك فلا تقولُ : جاءَنى الذي أفضلُ إلا نادراً ، وتقول : اضرب أيُّهم أفضل فى شائعِ الكلامِ خالَفُوا بإعرابها حيثُ استعملوها على غير ما استعملوا عليه سائرَ أخواتها ، كما أنَّهم قالوا: ياالله ، فلم يحذفوا ألفه لما خالفَ فى استعمالها سائر مـا فيه الألف واللَّام، وعللَّ ذلك غيره أن حَذفَ شطرَ صلتها لم يَحسن فيها إلا لتنزيل ما أُضيفت(٣ إليه بمنزلَة ٣) ما حُذِفَ، وذلك يستَلزم حينئذ تنَزلها منزلةَ غَيرِ مُضافٍ لفظًا ولا نيةً ، وإنَّما أُعربت لإضافتها، فإذا صارت بمنزلةِ غَيرِ المُضاف ضَعف مُوجِب الإعراب فرَجَعت إلى البِنَاءِ الذى هو أصلها، فعلَى هذا الوَجه مـوجب بنائها هو شَبَهُ الحَرْفِ الذى استقرَّ لها أولاً ، فـيرَجع إلى

---

(١) وردت هذه المسألة فى الانصاف : ٧٠٢ ، وائتلاف النصرة : المسألة رقم (٥٨) فصل الأسماء ، وقد نسبا البصريين البناء ، والكوفيين الإعراب علما بان البناء مذهب سيبويه فى الكتاب : ٣٩٨/١ ، وانظر شرح السيرافى : ١٧٠/٣ - ١٧٢ ، وشرح الرمانى : ٣٠٤/١ ، وجمهور البصريين يخطئون سيبويه فى بنائها حتى قال أبو جعفر النحاس ٣٣٨ هـ : ما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه فى هذا وسمعت أبا اسحاق (الزجاج) يقول : ما تبين لى أن سيبويه غلط فى كتابه إلا فى موضعين هذا أحدهما قال : وقد علمنا أن سيبويه أنه أعرب " أيا " وهى مفردة ، لأنها تضاف فكيف يبنيها وهى مضافة ؟ إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٣/٢ .

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى بنائها وإعرابها اختلافًا آخر فقد نقل الأندلسى ٦٦١ هـ عن ابن كسيان ٢٩٩ هـ قوله : و " أما " أى فهى عن البصريين والكوفين بمنزلة ما ومن ، إلا أن الكوفين لا يعربونها إلا إذا وصلت بالمستقبل وما كان فى معناه ، ويكون معربها قبلها ولا يجوز أن يكون بعدها كقولك : ساضرب أيهم قام ويأتينى أيهم قام - بالنصب - ولا أيهم قام أخوه ، وكل هذا فى قول البصرين جائز .

شرح المفصل للأندلسى : ١٠٨/٢ ، ومجالس العلماء للزجاجى : ٢٢٤ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

الافتقَار الأصيل . وذهب الخَليلُ ويُونس (١) إلى أنَّ أيًا على حالها من الإعراب ولا بَناءَ فيها البتَّةَ وما جاءَ مما ظاهِره البِناء فهو على غيرِ البِناءِ ، فأمَّا الخليل فَحمَل الآية ونحوها على الحِكاية .

فإذا قلت : اضرب أيُّهم أفضلُ ، فهو على معنى اضرب الذى يُقال لهُ : أيُّهم أفضل ، وشبَّهه بقولِ الأخْطَلِ (٢) :

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيتُ لاَ حَرِجٌ وَلاَ مَحْرُومُ

وكان الأصل أن يقول : " فأبيتُ لا حَرِجاً ولا مَحْرُومًا " إلاَّ أنه حمله على معنى فأبيت يُقال فىَّ : لا حرجٌ ولا محرومٌ أو يكون لا حرجٌ ولا محرومٌ مبتدأ خبره محذوف أى بالمكان الذى أنا فيه والجُملة خبرُ " أبيتُ " ، وهى حكايةٌ أيضاً ، واستبعده سيبويه ، لأنَّ الحِكاية فى مثلِ هذا إنمَّا تَجوز مع التَّسمية وليس هذا منها ، أو فى الشِّعرِ كقوله (٣) :

* وكَانَتْ كُلَيْبٌ خَامِرِى أُمِّ عَامِرِ *

قالَ سيبويه (٤) : ولو اتَّسع هذا لجازَ أن تقولَ : اضرب الفَاسِقُ الخَبِيثُ ، تريد : الذى يقالُ له : الفاسِقُ الخَبِيثُ .

---

(١) مذهب الخليل ويونس فى الكتاب : ٣٩٨/١ .

(٢) ديوان الأخطل بشرح السكرى : ٣٨٢/١ ، والرِّواية فيه " ولقد أكون " من قصيدة أولها :

صرمت أمامةُ حَبْلَهَا ورَعُوم وبَدَا المجمجم منها والمكتوم

والشاهد فى : الكتاب : ٢٥٩/١ ، ٣٩٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٩٧/٢ ، والإنصاف : ٧١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٦/٣ ، ٨٧/٧ ، وخزانة الأدب : ٥٥٣/٢ .

(٣) ينسب للأخطل وللربيع الأسدى . والبيت بتمامه :

على حين أن كانت عقيل وشائظا وكانت كليب خامرى أم عامر

وهو من شواهد الكتاب : ٢٥٩/١ ، وشرح الكتاب : ١٩٧/٢ ، وشرح شواهده لابن خلف : ١٨٩/١ ، واللسان : (وشظ) .

(٤) الكتاب : ٢٩٧/١ .

وأمَّا يُونس : فَحَمَلَ ذلك على تَعليق الفعلِ ، فإذا قلت : اضرب أيُّهم أفضل / فهو على (١) أنه علَّق اضرب عن العَمَلِ بمنزلةِ تَعليق " اشهد " ٢١٤/ في قولهم : أشهد أنَّك لَمنطلقٌ .

قال سِيبويه : لا يُشبه أشهد أنك لمنطلق ، قال في الشَّرْقيةِ (٢) : لأنَّ ما بعد أشهد كلامٌ مُستَغنٍ ، وردَّ ابنُ مالكٍ عليهما معاً بقوله :

* فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهِمْ أَفْضَلُ *

قال : لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يُعلَّقُ عن مَجرورِهِ ولا يُضمَرُ قولٌ بينهما ، وإذا بَطَلَ التَّعليقُ وإضمارُ القولِ تَعيَّن البِنَاءُ ، إذ لا قائلَ ، بخلافِ ذلك ، وفي ضمن هذا الكلام جَوازُ حذفِ الضَّميرِ العائدِ على " أيّ " من صلتها إذا كان صدرًا فيها ، لأنَّه بَنَى حكم البِنَاءِ على ذلك وأثبته ، فَدلَّ على أنَّ حذفَ هذا الضَّميرِ ثابتٌ أيضاً ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ حذفَ الضَّميرِ هو السَّببُ في بناءِ أيٍّ ، فالحذفُ إذًا في القُـــوَّةِ في درجةِ البِنَاءِ ، والبناءُ مَشهورٌ في كـــلامِ العَرَبِ ، لَيس من الشَّاذِّ ولاالقَلِيلِ ، فكذلك حذفُ الضَّمرِ ليس من القَليل أيضًا . وقد تَعَين من سياقِ كلامه وتَقسيمه أنَّ هذا الضَّميرَ المحـــذوفَ ضميرُ رفعٍ ، لا ضَميرُ نَصبٍ ولاجَرٍ ، من جهةِ أنَّه تكلَّم بعدُ على ضميرِ النَّصبِ وضمَيرِ الجرِّ ، وهنا تكلَّمَ على ضَميرٍ لم يُعينه ، فدلت قُوَّةُ التَّقسيم على أنَّه ضميرُ رفعٍ والضميرُ (٣) العائد على الموصول قد يكون ضمير رفعٍ ، وقد يكون ضميرَ نصبٍ ، وقد يكون ضمير جَرٍ ، وكلُّ واحدٍ من هذه الأقسام قد يجوزُ حذفه وقد يمتـــنع ، فـلابدَّ من ذكر

---

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) غير موجود في المطبوع .

(٣) في (أ) والضرب .

مواضع جـواز الحذف وتمييزها عن غيرها ، فـأمَّا ضميرُ الرفـــعِ وهو الذى أشـارَ إليه فيجوز حَذفُهُ إذا وَقَعَ صدرَ الصلّة ولا يكون كذلك إلا مبتدأ نحو : اضرب أيُّهـم هو قائمٌ ؛ وهـذا فى أىّ ، وأمَّا غيرُها فسيذكرها ، فإذا حذفتَ الضَّميـرَ قلتَ : اضـرب أيُّهم قائـــــمٌ ، وقد تقدَّم وجهُ البِنَـاء ، وحَصَلَ من كلامِه هنا حكمان : أحدُهما : جوازُ الحَذفِ مُطلقًا كانت " أى " مضافة أم لا ، إذا أُعربت .

والثَّانى : لأنَّه حذف و " أى " مُضافةٌ فلابدَّ من البِنَاءِ على اللُّغة الشُّهرى وأمَّا الحُكم الثانى فظاهرٌ ، وأما الأول ففيه نظرٌ من جهةِ إطلاقِ الجوازِ ، إذ الجوازُ الحَسَنُ المُطلق إنما هـو مع إضافة أى ، وأمَّا مع فَقدِ الإضافة فلا ، بل هو من قـبيلِ النَّزرِ القَليلِ ، كالحَذفِ فى قَولِكَ : مـررتُ بالَّذى قـائمٌ . قـال ابنُ الحَاج (١) : وتقـول فى أيِّ الـمُضـافـة : اضـرب أيُّهم هو أفَضلُ تُعـرب وتُثبت الضَّميـر . قـال : ولا يَجـوز حـذفـه إلا كـمـا يَجـوز فى الَّذى ، يعنى إذا قلت : اضرب الذى أفضلُ ، ومثل ذلك قال فى غير المُضافة . قال : فالموضعُ الذى يُحذف فيه الضَّمير من أىّ هو حال بنائِهَا خاصةً ، أعنى الحذف الذى لاضَعف فيه وهو خاصٌّ بها من بين أخواتها وماعدا ذلك من مواضعها لا يجوزُ حذف الضميرِ فيه إلا كما يجوزُ من سائرِ أخواتها ، وكذلك زَعَمَ أنَّ مَنْ أعربَ مطلقًا فليس حذفُ الضَّميرِ عنده إلا كحذفِهِ من غيرِها ، واستشهد على ما قال بكلامِ النَّحويين ، فذكر الأخفش فى " الأوسط " أنَّ كلَّ موضعٍ تقعُ فيه أى ويَقبح فيه مَن والَّذى ، فأىٌّ فيه مضمومٌ أبدًا ، ثم قالَ : وإن شئت نصبت هذا وقلتَ : هو

---

(١) تقدم التعريف به فى أول الكتاب .

بمنزلة اضرب الذى أفضلُ لو كان يُتَكَلَّم به ، وقال سيبويه (١) بعد ما تكلَّم على الآية : " ثُمَّ لَنَنْزِعنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُـمْ أَشَدُّ " ، وأمَّا الذين نَصبوه فقاسوه وقالُوا : هو بمنزلةِ اضرب الذين (٢) أفضلُ ، فنَصَّ كما تَرى على التَّسوية بينهما . وقال الزَّجاجُ (٣) فى الآيةِ والنَّصبُ حَسَنٌ ، وإن كنتَ قد حذفْت هو ؛ لأنَّ هو قد يَجوزُ حَذفها ، فقد قُرِئَ ﴿ تمَاماً علَى الَّذِى أَحْسَنَ ﴾ (٤)، وقال سيبويه فى اضرب أيًّا أفضلُ ويَقيس على الَّذى يعنى فى حذفِ / الْضميرِ، فجعل حكمَ أىٍّ حكمَ الذّى. وقال الزَّجَّاجُ/٢١٥ أيضاً فى "المُنْتَخَبِ" (٥) وهو الَّذى اختصر منه أبو القاسمِ كتابَ "الجُمَلِ": إذا وَصلْتَ أيًّا باسم واحدٍ بنيتها لأنَّك وصلتها بما لايُوصل به الذى إلاَّ مُستكرهاً قال : ومَنْ أجَازَ ذلك قال ابنُ الحَاجُّ : يعنى فى الَّذى أعرب أيًّا هنا فقال :لأقصدن أيُّهم قائمٌ، وعلى هذا قرأ بعضُ القُرَّاء(٦) : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمَ أَشَدُّ ﴾ بالنَّصبِ . هذا ما ذكر ابنُ الحَاجُّ ونَقَلَ عن غيره وقال :على هذا يَنبغى أن يُحمل كلامُ النَّحويين فى هذا إذا جاءَ شَىْءٌ منه ، واعتَرَض على نَفسه بقول سيبويه فى قراءة النَّصب حين حكَاهاعن الكُوفيِّين، وهى لُغةٌ جيِّدةٌ فاستَجادَهَا ولم يَجعلها ضَعيفةً، والضَّمير محذوفٌ، وأجاب عن ذلك بأنه يعنى نصب أىِّ وإعرابها لا حذْفَ الضمير. قال : فكان ابقاءُ أى على إعرابها مع حذف

---

(١) الكتاب : ٣٩٧/١ .

(٢) فى الأصل الذى .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٦٢/٧ (نسخة الرباط) .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .

(٥) لم أقف على اسم هذا الكتاب فى غير هذا الموضع ،ولا أعلم له وجودا أما كتاب " الجمل " لأبى القاسم الزجاجى ٣٣٧ هـ فهو مطبوع ومشهور .

(٦) تقدم ذكرها وتخريج القراءة .

الضَّمير يتصف بالجَودة بالإضافة إلى بنائها الذى يبعد تَوجيهه ويقل فى السَّماع وجودُه ، حتى إنَّ الكوفيين (١) وهم أهلُ السَّماع أنكروه وقال الجَرْمِيُّ (٢) : خَرَجْتُ مِنْ الخَنْدَقِ - يعنى خَنْدَقَ البَصْرَةِ - حتى (صرت) (٣) إلى مكَّةَ لم أسمع أحداً يقولُ : اضرب أَيُّهُمْ أفضلُ ، كلُّهم يَنصب . قال : أو نَقول : إنما جازَ لسيبويه أن يَصِفَ ذلك بالجودة مع حذفِ الضَّمير لما فيه من الطُّول هذا ما قال . وهو جارٍ على ظاهر كلام سيبويه فإذا تقَّرر هذا فكَلَامُ النَّاظِمِ نَأى عن طريقَةِ النَّحويين حيثُ أطلقَ جوازَ حذفِ المُبتدأ من صِلَةِ أىّ ولم يُفَصِّل الأمرَ فيه كما فَصلَّهُ فى غيرِ أى، إلى ما كان فيه الوصل مستطالاً وإلى ما لا فهو إذا معترضٌ، والاعتذارُ عنه أنَّ هؤلاء المتأخرين ظاهرُ كلامهم عدم التَّفصيل فى صلةِ أىّ خصوصًا، فإن الصلة عندهم قد طالت بالمضاف إليه أي، وذكر ابنُ خَروفٍ فى " شَرحِ الكِتَابِ " أنَّ أيًا إذَا حُذِفَ ضَميرها فيها وَجهان، فبَعضهم يَبنى وهو الأكثرُ وبعضُهم يُعربُ ، وظاهر هذا أنَّ إعرابها مع حذف الضَّمير ليس على حدِّ " مَا بَعُوْضَةٌ " ، وأيضاً إذا كان طول الوَصلِ هو المحسن فقد لَزِمَ أيًا للطول، فما الحاجة إلى التَّفصيل مع أن الذى عنده إذا طالت صلتها تُلحق بأىٍّ فى حُسن الحَذْفِ ، وكذلك " مَن " و "مَا" ونحوها .

وقد أجازَ ابنُ الحَاجِّ أن تكونَ استجادة سيبويه النَّصب مع الحذَف للطولِ الذى فى صِلَةِ أىٍّ ، فهو إذًا موافق له لا مخالفٌ ، ويتَّفقُ عندَ ذلك كلامه وكلام

(١) فى الأصل : أهل الكوفيين .

(٢) الجرمى : (؟ - ٢٢٥ هـ)

صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى بالولاء عالم بالنحو واللغة له كتاب الأبنية وغريب سيبويه وكتاب الفرح اختصر به كتاب سيبويه .. وغيرها .

أخباره فى تاريخ بغداد : ٣١٣/٩ ، وأنباه الرواه : ٨٠/٢ ، وبغية الوعاة : ٨/٢ ، ٩ . ورواية الجرمى هذه فى شرح الكتاب : ١٧٠/٣ .

(٣) فى الأصول سرت والتصحيح فى شرح الكتاب .

من نَقَل عنه ابن الحَاجِّ تلك الطريقة والله أعلمُ .

وهنا مسألتان :

إحداهما : أن بناءَ أيٍّ حيث بنيت إنما يكون على الضَمِّ ، وليس في كلامِ النَّاظِمِ ما يُشعر بذلك ، وإنمَّا أتى بِماَ يُفهم منه البِنَاءُ مطلقًا من غيرِ أن يُعَيِّن خصوص الحَركةِ المبنى عليها ، وكانَ من حقِّه ذلك ولا جَوَابَ لى على هذا الاعتراض .

والثَّانيةُ : أنَّ ظاهرَ كلامِهِ أنَّ أيًّا إذا لم تُضَف فهى باقيةٌ على مَوصوليتها ، وهو ظاهرُ كلامِ غيره أيضًا ، وزَعم ابنُ خَروفٍ أنها إذا قُطِعَت عن الإضافةِ نكرةٌ موصوفةٌ لا موصولةٌ ، وحَمَلَ كلامَ سيبويهِ على ذلك وقال : إنما هى عِنده نكرةٌ موصوفةٌ بمنزلةِ / " من " على القِياس ، فَنَصَب وجَرَّ فى موضعِ النَّصبِ والجَرِّ . قال : ولو جَعَلها موصولةً للزمَ البِنَاءُ لما ذُكِرَ ، ثم حَكَى عن شيخِهِ (١) أنَّه قال : ولا أمنعُ (٢) أن يدخلَ التنوين فى المعرفةِ إذا كانت بلفظِ النكرةِ من حيث لم يُوصف كلٌّ بمعرفةٍ قال : وقد يقول القائل : إن أيًّا فى الاستفهامِ وبمعنى الَّذى قد تكون معرفةً ونكرةً ، وأنَّ التنوينَ فيه بدلٌ من الإضافة فى اللَّفظ فيكون ككلٍ وبعضٍ ، وما قاله ابُن خَروف خلافُ ظاهرِ سيبويه فَتأَمَّلهُ فى موضِعه (٣) ، فإنَّ الظاهر أنه لا دليلَ فيه على ما زَعَمَهُ ابنُ خروفٍ وثبت ما ظهر من الناظم وغيره . ٢١٦

* * *

(١) أبو بكر بن طاهر تقدم .

(٢) فى (أ) ولا منع .

(٣) ساقط من (أ) .

ثم ذكرَ في أيٍّ وجهاً آخر فقال :

وبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي ... ذَا الحَذْفِ أيًّا غيرَ أيٍّ يَقْتَفِي

إنْ يُسْتَطَلْ وَصلٌ وإنْ لم يُسْتَطَلْ ... فَالحَذْفُ نَزْرٌ وأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ

إن صَلَح الباقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... والحَذْفُ عِنْدَهُم كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إن انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ أوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرجُو يَهَبْ

الضّمير في بعضهم يحتمل بحسب اللّفظِ وَجهين :

أحدهما : - وهو الظّاهر من مقصده - أن يكون عائدًا على العرب ، فيعني أن بعضَ العربِ أعرب " أيًا " على الإطلاق ، يريد سواءٌ حذف المبتدأ من صلتها ، أم لا ، فالإطلاق مشارٌ به إلى نفي التّقييد المتقدم(1) في اللُّغة الأخرى ، فتقول : على هذا اضرب أيَّهم أفضل ، وامرر على أيِّهم أفضل ، وليخرج إلى أيهم أفضل ، فتَجري أي بوجوهِ الإعرابِ هنا ، كما تَجري في قولك : اضرب أيَّهم هو أفضلُ ، وامرر بأيِّهم هو أفضلُ وما أشبهَ ذلك ، ولمَّا حكى سيبويه (2) أنَّ ناساً يَقرءون (3) ، ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيا ﴾ (4) يَعني بالنَّصب قال : وهي لغةٌ جيِّدةٌ فأثبتها لغةً لبعضِ العربِ .

قال السِّيرافي (5) : الذي قرأه منهم مُعاذ بن مُسلم الهَرَّاء وهو من

---

(1) في (أ) المقدم .

(2) الكتاب : 1/397 ، وعبارة سيبويه : وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرونها .

(3) سورة مريم : آية : 69 .

(4) شرح الكتاب : 3/171 ، 172 .

(5) الهـراء : (- 187 هـ)
أستاذ الكسائي مولى محمد بن كعب القرضي ، وهو عم أبي جعفر الرؤاسي من رؤساء الكوفيين أخباره في : الكامل لابن الأثير : 5/120 ، وانباه الرواه : 3/288 .

رُؤسائهم في النَّحو (١) . قال : ورُوى أيضًا عن هارون القَارى (٢) . وقراءةُ النَّصب هى القياسُ والأصلُ والاستعمال فى أى المَوصولة والشَّرطية والاستفهامية .

قالَ سيبويه (٣) : وسألتُ الخَليلِ - رحمه الله - عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضل ، فقال : القياس النَّصب ، كما تقول : اضرب الذى أفضلُ ، لأن (٤) أيًا فى غيرِ الجَزاء والاستفهامِ بمنزلةِ " الذى " ، كما أنَّ " مَن " فى غيرِ الاستفهامِ والجَزاءِ بمنزلة " الذى " .

والثانى : أن يريدَ إعادةَ الضَّمير على النحويين لا على العربِ ، كأنه قال : إنَّ بعضَ النَّحويين أعرب " أيًا " مُطلقًا ولم يحكم ببنائِها البَتةَ فى موضعٍ من المواضعِ ، وهذا الخِلاف يُتَصَوَّرُ على مذهبين :

أحدهما : مذهبُ الكوفيين المانعين من ضمِّ أىٍّ على الإطلاق إلا فى موضعِ الرفع حذَفُوا العائدَ من الصلَّة أم لا ، وذلك أنَّهم لم يسمعوا البِنَاء فيها وإن حذف المُبتدأ من صلِتها ، وأيد ذلك ما رُوى عن الجَرمى قال : خَرَجتُ من

---

(١) قال أبو حيان فى البحر المحيط : ٢٠٩/٦ وقرأ طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش أيهم - بالنصب - مفعولاً بـ " لننزعن " إلا أن أبا جعفر النحاس خص بهذه القراءة هارون دون غيره فقال فى إعراب القرآن : ٣٢٢/٢ وهذه آية مشكلة فى الاعراب ، لأن القراء كلهم يقرءون " أيهم " - بالرفع - إلا هارون القارى .

(٢) هارون القارى : (؟ - ٢٤٩ هـ)

هارون بن حاتم التميمى أبو بشر البزار مقرئ له اشتغال بالحديث من أهل الكوفة ، واختلف علماء الحديث فى توثيقه .

أخباره فى : ميزان الاعتدال : ٢٤٦/٣ ، ولسان الميزان : ١٧٧/٦ ، وغاية النهاية ٢ / ٣٤٥ .

(٣) الكتاب : ٣٩٧/١ .

(٤) فى (أ) " أى " .

الخَندق – يعني خَندق البَصرة – حتى (صِرت) إلى (مكة) [1] لم أسمع أحداً يَقُولُ : اضرب أيُّهم أفضَلُ بل كلُّهم يَنْصبِ . وأما الآية فتأولوها / على ما يُوجب رفع أيُّهم بالابتداء وأشدُّ خَبَرُهُ . /٢١٧

فقال الكِسائي والفَرَّاء [2] إن " لَنَنْزِعَنَّ " مكتفية بِمنْ كقوله [3] : قتلتُ من كلٍّ قبيلة وأكلتُ من كلِّ طعامٍ ، ولا تَذكر منصوباً اكتفاءً بالمجرورِ ،وجاءَ قوله : " أيُّهم أشدُّ " مُبتدأ وخبراً ، وقد قيل : إنَّ الطالبَ لأيُّهم قولُه : "شيعَة" لما فيه من معنى الفعل ، وكأنَّ المعنى من كل قوم شَايَعُوا لينظروا أيُّهم أشَدُّ ، لأنَّ المشايعة في أيِّهم [4] أشد تقتضي النَّظرَ الذي يعلّق فعله عن الاستفهامِ وهذا كلُّه تَكلُّفٌ والذي يرد عليهم أمران :

الأول : حكايةُ سيبويه الضَمَّ عن العربِ ، لأنَّه قال : وسألتُهُ عن قولهم : اضرب أيُّهم أفْضَلُ وأجابه بالحِكَايةِ ، وذلك دليلٌ على أنَّه من كلامهم ، وقال : أيضاً ومَن قالَ : امرر على أيِّهم أفضلُ قال : امرر بأيُّهم أفضلُ .

والثَّاني : أنَّه إن تاتَى للكوفيين التَّأويل في الآية على ظهورِ التَّعسف في ذلك ، فلا يَتَأتى لهم مع حرفِ الجَرِ كالمِثالِ الذي حكَاهُ سيبويه آنفاً وقاس عليه وأيضاً ما حكى أبو عَمرو الشَّيباني عن أحدِ من يَأخذ عنه اللُّغةَ أنَّه أنشد [5] :

إذَا ما أَتَيْتَ بَنِي [6] مَالِكٍ   فَسلِّمْ عَلَى أيُّهم أفْضَلُ

---

(١) في الأصول إلى الكوفة .

(٢) رأي الكسائي والفراء هو الذي نسبه ابن لأنباري للكوفيين : الانصاف : ، ورأي الفراء في شرح السيرافي : ١٧٢/٣ وانظر : التذييل والتكميل : ٢٢٦/١ .

(٣) في (أ) قولك .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) تقدم ذكره .

(٦) في (أ) على مالك .

والمَذهب الثّانى : مذهبُ الخَليلِ ويُونس [1] فإنَّ حاصلَ مذهبهما أنّهما لايثبتان فى الموصولات أيًا مبنيةً ، بل يتأولان ما جاءَ من ذلك ويَحملانه على أنَّ أيًا فيه استفهامية لا موصولة ، إما محكية بالقَول على رَأيِ الخليلِ ، وإمّا على التّعليق عند يونس .

فإن قيل : فالظّاهرُ إذاً أنَّ هذا المذهب متّحدٌ مع مذهب الكوفيين ؛ لأنَّ الجميع لا يقولون بالبِنَاءِ .

فالجوابُ : أنَّ الأمرَ كذلك إلا أنَّ الفرقَ بين المذهبين من جهةٍ أُخرى ، وهى أنَّ الكُوفيين على ما يُفهم من النَّقلِ عنهم أنّهم لا يَرفعون " أيًا " على ذَينك التأويلين ، وإنّما قصدهُم دفع ما جاءَ من ذلك على غيرِ الإعرابِ الصَّحيح [2] ، فلا يقولون قياساً على الآية : انزع أيُّهم أفضل ، ولا اضرب من الشّيع أيُّهم أفضل ، ولا ما كان نحو ذلك .

وأمّا الخَليلُ ويونُس فإنهما يقيسان على ما جاءَ من ذلك ويتأولانه على ما تأولا [3] عليه المسموع . ألا تَرى أنَّ سيبويه حكى عنهما القِياسَ فى غيرِ موضعِ السَّماعِ فقال : ومن قولهما : اضرب أىٌّ أفضلُ . يريد : على مقتضى تأويلهما ، ومن هُنا نسب ليونس أنَّ التَّعليقَ فى غيرِ أفعال القُلوبِ جائزٌ مطلقاً ، فهذا فرقُ ما بَينهما ، فلأجلِ ذلك حكَيَا مَذهبين مع اتّفاقهما على إنكارِ البِنَاءِ ، وعلى أنَّ أيًا فى ذلك المسموع استفهامية والله أعلم .

ثم قالَ : (وَفِى ذَا الحذف أيًا غَيْرُ أىٍّ يَقْتَفِى إنْ يُسْتَطَلْ وَصلُ) (أيًا) مفعول بقوله : (يَقْتَفِى) و (غَيرُ) مبتدأ خبره (يَقْتفى) وفى هذا البيت

(١) فى (أ) وسيبويه .

(٢) فى (أ) الصريح .

(٣) فى (أ) يتأولان .

وجهان من الإعراب ممنوعان عند النّحويين أحدهما قوله : (إنْ يُستَطَلْ وَصلُ) فأتى بالمضارع مُصاحباً لأداة الشّرطِ ، والجَوَابَ مقدّمٌ وهذا (١) غيرُ جائزٍ إلاّ في الشّعر كَقولِه أنشده أبو عُبَيْدٍ وَغيْرُه (٢) :

فَلَمْ أرْقِهِ إن يَنجُ مِنْها وإنْ يَمُتْ   فَطَعْنَةٌ لا غُسٌ ولا بُمعمَرِ

والثّاني : تقديمه معمول الخَبرِ على المُبتدأ في قوله : (وَفيِ / ذَا ٢١٨/ الحذف أيّا غَيرُ أيُّ يَقْتَفِي) فقدّم المَجرور والمَنصوب والعامل فيهما (يَقتَفِي) وهو خبرُ المبتدأ الذي هو (غيرُ) والقاعدة أنّ المعمول لا يتقدّم إلا حيثُ يصحُّ تقدُّم العامل ، والعاملُ هنا لا يتقدّم ، لأنّه فعل فاعله ضَمير المُبتدأ ، وقد نصّ هو على امتناع هذا والاعتِذار عن الأوّلِ أنّه اضْطُرَّ فاستباحَ ما يُباح مثله في الضّرورة ، وعن الثاني قد تقدم قبل في قَوله : (ونَحو ضَمِنَتْ إيّاهُم الأرضُ الضّرورَةُ اقتَضَتْ) وَيقتَفي معناه يتبع . يقالُ : افتقيت أثره وتقفّيْتُه وَقَفوتُهُ ، والمَصدر من هذا الأخير قَفواً وَقُفُوا وَقفيتُ على أثرِه بِفُلانٍ أيَ : أتبعته إيّاه. واستُطيلَ الشّئ يُستَطَالُ، بمعنى أنّه وُجِدَ طَوِيلاً فاستَفعَلَ هنا لمعنى إلفاءِ الشّئِ بمعنى ما صيغَ منه كقولك : استحسنته واستَقبحته واستَصغرته واستَفظعته واستَكثرته

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت لزهير بن مسعود وقبله في نوادر أبي زيد : ٢٨٣ :

عشية غادرت الحليس كأنما   على النحر منه لون برد محبر

فلم أرقه إن ينج منـــــها   ....

وقبله في تهذيب الألفاظ : ١٤٣ .

جمعت له كفى بلدن يزينه   سنان كمصباح الرجى المتسعر

فلم أرقه أن ينج منــــها   ....

والشاهد في الخصائص : ٢/٣٨٨ ، والإنصاف : ٦٢٦ ، واللسان " غسس " والغس الضعيف ، والمغمر : الغمر .

وذلك إذا وجدته حَسَناً أو قَبيْحًا أو صَغيرًا أو فَظيعًا أو كثيراً ، ويريد أنَّ ما سوى " أى " من الموصولات التى تُوصل بالجملِ يَتبعُ أيًا فى الحذفِ المُتقدِّم وهو الذى أشارَ إلى جوازِه من غير ضَعفٍ ولا قُبحٍ ، لكن بشرطٍ أن تكونَ الصِّلةُ طويلةً ، فإنَّ أيًا إنما حَسُنَ الحَذفُ المَذكور فيها بسببِ طولِ صلتِها بما لزِمها من الإضافة ، فإذا وُجِد سببُ الحُسن فى غيرها جَرى فيه ما جَرى فيها .

فإذا قلت : أنا الذى هو ضاربٌ زيدًا غدًا ، حسن هناك (١) حذفُ " هو " فتقول : أنا الذى ضاربٌ زيدًا غدٌ ، وعليه حكايةُ الخليل : ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءًا (٢) أرادَ بالذى هو قائلٌ لك شَيْئاً ، ومنه ما قالَ الأعْشَى (٣) :

فَأَنْت الجَوادُ وأنَتْ الَّذى ... إذا ما النُّفُوس مَلأنَ الصُّدُورا

جَدِيرٌ بِطَعْنَة يَومِ اللقا ... ءِ تَضرِبُ مِنها (النِّساء) (٤) النُّحُورا

أرادَ : وأنتَ الذى هو جديرٌ بكذا فطالت الصِّلة بمعمولِ الخبرِ وبالظرف وما بعده وهذا كلُّه فى الضَّمير إذا كان مبتدأ على حَدِّ ما كان فى أىٍّ ، يدلُّ على ذلك قوله : (وفى ذا الحَذف) أى : المُعَيَّن الذكر فى أىٍّ وذلك قوله : (وَصَدْرَ وَصْلِها ضَمِيرٌ انْحَذَفْ) وهو شرطٌ من الشُّروط اللازمة فى

---

(١) فى (أ) هنا .

(٢) فى (أ) شيئا ، وقد وردت اللفظتان فى الكتاب سواء : ١/٢٧٠ ، وشيئا : ١/٣٩٩ .

(٣) البيت للأعشى فى ديوانه : ٧٢ (الصبح المنير) من قصيدة أولها :

غشيت لليلى بليل خدورا ... وطالبتها ونذرت النذورا

وبانت وقد أورثت فى الفؤاد ... صدعا على نأيها مستطيرا

تصدع الزجاجة ما تستطيع ... كف الصناع لها أن تحيرا

يمدح بها هوذة بن على الحنفى .

(٤) فى الأصول النفوس والتصحيح من الديوان .

الجَمـــيعِ ، فإنَّه إن لَم يَكُن كذلك لم يَجُز َحذفه وذلك إذا كانَ فاعِلاً أو ما أشبَه الفاَعِل وهو المَفعول الذى لم ُيسمَّ فاعله أو اسمَ " كان " وأخواتها أو " إن " أو " ما " وأخَواَتهما أولا أو ما أشْبَهَ ذلك ، فمثـــل هذا لا يَجوزُ حـذفه من صِـلة "أى" (١) فكَذلِك حَذفه من صلةِ غيرها ، ويزيد غيرُ أىٍّ شرطًا ثانيًا وهو طولُ الُصلةِ كما ُذكِرَ ، وإن لم َتطُل الصلُة ، فلا َيحسنُ الحذفُ بل يكونُ نادرًا وذلك قوله : (وإنْ َلم ُيسْتَطلْ َفالحَذْفُ َنزْرٌ) يعنى أنَّ الوصلَ إن لم يكن ُمسَتطالاً فَحَذْفُ الضمُير الواقِعِ مبتـــدأ فى الُّصلة َقليلٌ ، كما َتقولُ : جاءَنِى الذى قائـــم ، أى الذى هو قائمٌ ، ومنه قراءةُ (٢) ابنِ أبى َعبْـــلَةَ والضَّحاك وُرْؤبَةَ بن العَـــجَّاج : ﴿ إنَّ اللّهَ لاَ يْسَتحِى أنْ يَضـْرِبَ مَثَلاً مَا َبعُوضَـةٌ ﴾ الآية (٣) برفعِ (بَعُـوضَـةٌ) أى : الذى هو َبعُوضَـةٌ ، وقرأ َيحيى بن يَعمر(٤) وابنُ أبى إسحـاق : ﴿ تمَاما َعلىَ الَّذِىْ أَحْسَنُ ﴾ (٥) ، أىَ : الذى هو أُحسنُ وهذا أمثلُ شيئاً مما َقبله لأنَّ أفَعل طـالبٌ فى المعنى للمُضـاف / إليه فاكَسب الوَصل بذلك طـولاً . ‎/٢١٩ وقـرأ أبو َرجاءٍ (٦) : ﴿ وَإنْ كُلُّ ذلِكَ لِـَا َمتاعُ الحَيَاةِ الدُّنَيا ﴾ (٧) بكسرِ لامِ " لِمَا " وتَخفيفِ الميمِ ، أى : الذى هو مَتَـاعُ الحَيَـاةِ الـدُّنيا ، ومنه

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) المحتسب : ١/٦٤ .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٦ .

(٤) المحتسب : ١/٢٣٤ .

(٥) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .

(٦) المحتسب : ٢/٢٥٥ .

(٧) سورة الزخرف : آية : ٣٥ .

فى أحدِ الوَجهين قولُه - أنشَدَه ابنُ جِنّى - :(١)

لَمْ أرَ مِثْلَ الفِتْيانِ فى غَبنِ الأيامِ ينْسَوْنَ ما عَواقِبُها

وهذا كلُّه قليلٌ ، فمن هنالك قال النّاظم : (وإنْ لَمْ يُستَطلَ فالحَذْفُ نَزْر) والنَّزْر القَلِيلُ التافه وقد نَزُرَ الشَّىْءُ - بالضم - نَزارَةً ، وعَطَاءٌ منزور ، أى قليلٌ .

وَيرِدُ على النّاظِمِ فى هذه المَسألة سؤالانِ :

أحدُهما : أنَّه أطلقَ القولَ بجَوازِ الحَذْفِ فيما إذا طالت الصِّلةُ فى غيرِ أى ولم يُقَيِّد ذلكَ بقلةٍ فاقتضى أنَّ الأمرَ فى ذلك كأىٍّ ، وليس ذلك كذلك ، بل الذى عليه النَّحويون أنَّ الصِّلَةَ إذا طالت فالحذفُ ضعيفٌ والمشهور هو الإثبات .

قالَ سيبويه (٢) : وزَعَمَ الخليلُ - رحمه الله - أنه سَمِعَ عَرَبيًا يقولُ : "ما أنا بالذى قائلٌ لَكَ شيئًا " قال : وهذه قليلةٌ هكذا ثَبتَ فى النُّسخةِ الشرقيةِ قال : ومن تَكلمَ بهذا فقِياسُه اضرب أيُّهم قائلٌ لَكَ شيئاً . قلتُ : أفيقال : ما أنا بالذى منطلقٌ ؟ فقال (٣) : إذا طال الكلام فهو (أمثل (٤) قليل) كأنَّ طُولَه عوضٌ من تَركِ هو .

(١) المحتسب : ١/٢٣ ، ٢/٢٥٥ ، والبيت لعدى بن زيد العبادى فى ديوانه : ٤٥ ، وهو من شواهد : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٥٢ ، والمغنى : ١٤٢ .

(٢) الكتاب : ١/٣٩٩ .

(٣) فى الكتاب بعد فقال : لا ، فقلت : فما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه ... ، ثم يستمر الكلام كما هو موجود ولم أثبته فى الأصل لأن هذا النص الأخير قد لا يكون ثابتا فى نسخة الشاطبى (الرواية الأندلسية) ولعل هذا يتضح من قوله : هكذا ثبت فى النسخة الشرقية فهو - لاشك - رجع الى أكثر من رواية لكتاب سيبويه ، والمتتبع لنصوص الكتاب التى يوردها الشاطبى يلاحظ أنها نصوص حرفية فربما أن الشاطبى كان يحفظ الكتاب .

(٤) فى الأصول قليلا أمثل والتصحيح من الكتاب .

قال : وقلَّ [1] من يتكلَّم بذلك ، يعنى وقلَّ من يتكلَّم بنحو ما أنا بالَّذى قائلٌ لكَ شيئاً وقوله : فهو (أمثل [2] قليلاً) ، يعنى أنَّ مررت بالَّذى منطلقٌ دون درجة الطويل وليس يبلغ ذلك أن يكونَ أحدهما ممتنعًا والآخر سائغًا جائزًا ، بل كل ما يقول العالم فيه أنه أمثل من الممتنع قليلاً فإنما يقصد به توهين الضّعف وتهوين القُبح لا التَّسويغ المُطلق وعلى هذا كلامُ النَّحويين ، والحاصلُ من كلامِهم أنَّ حذفَ المبتدأ من صلةِ غير أيٍّ قليلٌ ضعيفٌ على الإطلاق ، إلا أنَّ الصلةَ إذا طالت كان أسهلَ ، وإنما أطلق القول بالجوازِ ابنُ عُصفورٍ [3] وردَّ عليه النَّاس ، فإذا كان النَّاظم متَّبِعًا له فيما اعترض عليه فيه تَوجَّهَ الرَدُّ عليه أيضاً .

والثانى : أنَّ قوله : (فالحَذْفُ نَزْرٌ) أى : قلَيلٌ ، يقتضى القياس على قلة على طريقته المنبه عليها ، وقد مَنَعَ غيرُه هذا القِياس وجَعَلَهُ من الشَّاذِّ الذى لا يُقاسُ عليه ، وممَّن ظَهَرَ منه المَنع ابنُ جِنِّى قال فى : "سرِّ الصِّناعة" إذا طال الكَلامُ جازَ فيه من الحَذْفِ ما لا يجوزُ فيه إذا قَصُرَ . ألا ترى إلى ما حكاه الخليل عنهم من قولهم : ما أنا بالذى قائلٌ لكَ شَيْئًا .

ولو قُلتَ : ما أنا بالَّذى قائمٌ لَقَبُحَ ، ثُم تأويلُ : "يَنْسَوْنَ ما عَوَاقِبُهَا" على أنَّ "ما" استِفهاميَّة وجعله أوجه من الموصولة لقلَّة ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [4] .

---

(1) ساقط من (أ) .
(2) فى الأصول قليلاً أمثل والتصحيح من الكتاب .
(3) شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٨٣ .
(4) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .

وصرحَ ابنُ عُصفورٍ بعدم الجَوَازِ أيضاً فكان من حقِّ النَّاظِمِ أن يَأتى بلفظٍ لا يدلُّ على القيـاسِ ، والجـوابُ عن الأولِ : أنَّ النَّحـويين إن ظَهَر منهم تَضـعيفُ الـحَذفِ مع الطُّولِ فليس عنده بَضـعيفٍ ، بل هو عنده جائزٌ كأيٍّ والّذى جَرَّأَهُ على هذا الرأى مَجيئه فى الُقرآن كما تَقَدَّم فى الآياتِ المذكورةِ ، وأيضـاً قد جـاء على قـراءة الجَمـاعةِ وذلك قَـوله تَعالى(١) : " وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَـاءِ إِلَـهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ " ، فـإنَّه على تقـدير : وهـو الذى هو فى السَّمـاء إلَه وفى الأرض / إلَه ، وفى حَـرفِ/٢٢٠ أُبى(٢) : وهـو الَّذى فـى السَّمـاءِ اللّه وفـى الأرض الّـله ، وهـو كـالأولِ ، فالـصلةُ هنا لما طالت بالمجَرور ، وكان آتياً فى القُرآن فـى مَواضع كانَ الأولى القَـول بالـجَـوازِ الحسن وعادَةُ الـناظِمِ القِيـاسُ على مـا جـاَء فى القرآن والاعتِمادُ عليه وعَدمُ تَضْعِيفه ، وسَيأتى من ذلك مواضع يُنَبِّه عليها إِذَا تَصَدَّت بحولِ اللّه ومَشيئته وهى قاعدةٌ من قواعِدِه التى استَبَدَّ بها دونَ غَيره والتَّنبيه على ما فيها موضعٌ غيرُ هذا .

والجَوَاب عَنِ الثَّـانِي : أنَّ كلامَ الجُمهور على أنَّه مع قِلَّته مُنقاسٌ فقد قاس سِيبويه على ما جاءَ منه فى مواضع فى باب " أى " وإنْ نصَّ على قُبحه وقِلَّته وذكر فى بابِ " من وما" (٣) شيئًا من ذلك وَجَعلَ قوله (٣)

* فَكَفَى بِنا فَضْلاً علَى مَنْ غَيْرُنَا *

فرفعُ « غيرُ » أجودُ من الجر ، والجـرُّ جـائِـزٌ فى الكلامِ على أن

(١) سورة الزخرف : آية : ٨٤ .

(٢) هو أبى بن كعب .

(٣) الكتاب : ٢٦٩/١ ، وعجز هذا البيت قَولُهُ :

× حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّـانَا ×

وهو لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه فى ديوانه : ٥١٥/١ .

تكوَن "مَنْ" نكرةً موصوفةً ، فالرَّفعُ على أنَّ "مَنْ" موصولةٌ مع حذفِ المبتدأ من صلتها أولى من الجواز ونصَّ الفراء (١) أيضاً على مثلِ ما نَصَّ عليه سيبويه وأجازَ هو والزَّجاج الرَّفع في قوله : "مَثلاً مَا بَعُوْضةٌ" ، قال الزَّجاج(٢) : الرَّفعُ في بعوضةٍ جائزٌ في الإعراب ولا أحفظُ منْ قَرأ به .

قالَ (٣) : ومَنْ قَرأ (٤) : ﴿ تمَامًا عَلَى الَّذِىْ أحْسَنُ ﴾ جازَ أن يقرأَ : "مَا بَعُوْضَةٌ" ولكنَّه في الذي أقوى ؛ لأنَّه أطولُ . ونصَّ ابنُ السَّراجِ على ذلك أيضًا (٥) ولا يَكادُ يُخالف في هذا أحدٌ ، فالذي يَنبغي إذا ورد في هذه المسألة عن أحدٍ من النَّحويين عدم الجَواز أنَّه إنما يريد نفي الجَواز الحَسَنِ لا نَفي الجَوَازِ مطلقاً ، وكلامُ ابنِ جنِّي مُحتَمَلٌ يصحّ حَمْلُهُ على هذا ، وأمَّا كَلاَمُ ابنِ عُصفورٍ فَنصٌّ في المخَالفة للجُمهور فلا اعتبارَ بِه واللّه أعْلَمُ .

واعلم أنَّ المؤلِّفَ في "التَّسهيل" (٦) وشرحِهِ نَقَلَ عن الكُوفيين عَدَمَ اعتبارِ هذا الشَّرطِ الثَّاني للحَذْفِ وهو طُولُ الصِّلةِ ، بل أطْلَقُوا الجَوَازَ في غيرِ أيٍّ على حدِّه في أيٍّ ، فإن كانَ ما نَقَل على ظاهِرِه من التَّسوية في رُتبة الحَذْفِ بين أيٍّ وغيرها طالت الصِّلة أو لا ، فما أورده هنا من التفصيل ظاهرٌ في

(١) معاني القرآن : ٢٢/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٧١/١ قال : ولا أحفظُ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحدٌ أم لا .
وفي زاد المسير : ٥٥/١ : روى الأصمعي عن نافعٍ "بعوضةٌ" بالرفع على إضمار هو .
وفي البحر المحيط : ١٢٣/١ وقرأ الضحاك وابراهيم بن أبي عيلة ورؤبة بن العجاج وقطرب – "بعوضة" – بالرفع . وانظر مجاز القرآن : ٣٥/١ .

(٣) الزجاج أيضا .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحاق ، معاني القرآن للفراء : ٣٦٥/١ ، والمحتسب : ٢٣٤/١ ، والقرطبي : ١٤٢/٧ .

(٥) الأصول : ١ / ٨٦ .

(٦) التسهيل : ٣٥ ، وشرح التسهيل : ٢٣٢/١ .

مخالفتِهِم ، والسَّماعُ مع البَصريين لِقِلَّةِ الحَذف عَند العربِ مع غيرِ أيٍّ كما تَقَدم ، وإن أراد أنَّهم يُطلقون القِيَاسَ فى الجَميع فلا مخالفةَ بينهم وبيَن البَصريين ؛ لأنَّ البَصريين يقولون بالقِياس فى أيٍّ وغيرها ، لكنَّ الجَوازَ عندهم على مراتب فى الحُسن والقُبحِ ، فليُحقق النقل عن الكوفيين فى المَسألة .

ثم أتَى بشرطٍ ثالثٍ عامٍّ (١) فى أيٍّ وغيرها فقال : (وأبَوا أن يُختَزَلْ إنْ صَلح الباقِى لِوَصلٍ مُكْمِلِ) الضَّمير فى أبوا عائدٌ على النَّحويين ، يعنى أنَّ النحويين امتَنعوا من أن يحذفَ الضَّميرُ المرفوعُ المبتدأ إن كان ما بقى من الصلَّة صالحًا للاستقلالِ والاكتفاءِ به فى الوَصل ، فتكون الصلَّةُ به كاملةً ، والذى تكون فيه الصَّلة كاملةً الظرْفُ والمَجرورُ والجُملة اسمية أو فعلية ، فإذا وَقَعَ شَيْءٌ من َذلكَ َخبَراً للضَّمير المُبتدأ لَم يَجُز حذفه فتقول : أعَجبنى الذى هو فى الدارِ والذى هو عِنَدكَ والذي هو أبَوه قائمٌ والذى هو يقومُ ، فلو حذفت الضَّمير هنا فقلت: أعجبنى الذى فى الدَّار والذى عندك والذى أبوه قائمُ ُوالذى أبوه يقومُ كان / ما بقى صالحاً لان يكونَ صلةً تامةً ، ولم يَبْق/٢٢١ دليلٌ على المحذوف فلا يجوز الحَذف لذلك ، وكذلك إذا قلت : أعجبنى الّذى هو وجهه حَسَنٌ ، فجعلت وجهه بدلاً من هو ، وكذلك أعجبنى الذى هو ماله كثيرٌ ، والذى هو رجله مريضةٌ وما أشبه ذلك من الصلاَّت، واقتضى هذا الشَّرط مفهوماً مقصوداً له ، وهو أنه إذا لم يَصلح الباقى لوصلُ مكمل لم يمتنع الحَذف كما تَقَدَّم من الأمثلة فى أيّ

(١) فى (أ) أى .

ونحوها (١) نحو : اضرب أيهم أفضل واضرب الذى ضاربٌ أخاه عنده واضرب الذى قائمٌ ، فإن هذه الأشياء الباقية من الصلة لا تَصلح لأن تكوَن صلات مستقلة فجازَ الحذفُ للدلالة على المحذوف وهو ظاهرٌ إلا أن إطلاقه معترضٌ بمسائل يكون الوَصلُ فيها إذا حذف منه الضمير المذكور لا يصلح الاستقلال مع أنّه غيرُ جائزٍ ، فمن ذلك الضميرُ إذا أُبدلَ منه بدل الشئِ من الشئِ نحو أعجبنى الذى هو عمرو منطلقٌ ، فلا يجوزُ حذفُ الضميرِ هنا وإن كان الباقى لا يَصلح للوصلِ المُكمِلِ لما كان الضمير غيَر مدلولٍ عليه ، ومن ذلك أن يَعطفَ على الضميرِ نحو : أعجبنى الذى هو وعبدالله قائمان ، فلا يجوز هنا أنْ تقولَ : الذى وعبدُالله قائمان ، مع أنَّ ما بقى لا يصلُحُ لوصلٍ مكملٍ إذ لا يصلح العَطف على معدومٍ ، ومن ذلك أن يُؤكد الضمير أيضاً نحو: أعجبنى الذى هو (٢) نَفسه منطلقٌ ، فلا تقولُ : الذى نفسه منطلقٌ ، لأنَّ حذفَ المؤكَدِ مع بقاء المؤكّدِ نقض للغرض ، ومن هنا حكى ابن جنى عن البصريين منع الذى ضربت نفسه زيد ، تريد ضربته وسينبه عليه إن شاء الله .

وقد يجاب عن هذا بأن المَسألةَ الأولى إذا حذف منها الضمير لم يدلّ عليه دليل ، وإذا كان غير مدلولٍ عليه عريت الصلة من ضميرٍ عائدٍ على الموصول وهو قد قال قبل : (علَى ضميرٍ لائقٍ مُشتَمِلَة) فاشترطَ وجودَ الضميرِ حقيقةً أو حكماً ومسألتنا ليست من ذلك ، إذ ليس فيها ضمير منطوق به ولامقدّر ، إذ لا دليلَ عليه وإلاَّ ، فلو جازَ تقدير ما لا دليل عليه لجازَ أن تقول فى الكلامِ : أعجبنى الذى أخوك منطلقٌ ، والعربُ لا تقول مثل هذا البتّةَ ، وأمَّا مسألة العَطف فقد أجازَ ابنُ السرّاجِ أن تَقول : الّذى وعبدُالله ضاربان لى

(١) في (أ) وغيرها .

(٢) ساقط من (أ) .

أخوك ، لكنه استقبحه من جهة العَطف على مَعدوم ، وأجازه الفَراء مطلقاً ونصَّ الرُّمانى أيضاً على الجواز على الجُملة ، وإذا كان جائزاً عند بعضهم لم يتمكن الاعتراض به ، وليس فى المنع كالذى قبله لأنَّ دليل المحذوف هنا موجود"، وأمَّا مَسألةُ التَّوكيد فقد يقال : إنَّها مثل مسألة العَطف وهو نصُّ الرُّمانى ، وأجازه الفَرَّاء فى التَّوكيد بأجمعين أيضاً .

وقال الرُّمانى : واختَلَفُوا فى النَّسق على المحَذوف فى الصِّلة والتأكيد كقولك : الذى نَفسه قائمٌ زيدٌ والذى وعَمرو قائمان زيد"، فأجازه الأخَفش ونفاه ثَعلب وابنُ السَّراج ، فمن أجازه ذهب إلى أنَّ المحذوفَ قد عُلِمَ واطرد به الباب فجازَ فيه القِياس لأجلِ الاطِّراد ، ومنَ نَفاه ذَهَبَ إلى أنَّ النَّسقَ نظيرُ التَّثنيةِ ، فلا يصح فى حقيقةِ المعَنى حتى يكون اثنان فأمَّا واحد فيقدر تقدير اثنين [1] فلا يَجئ منه [1] تثنية إذ أحدهما / مقدَّرٌ والآخر محقَّقٌ، وكذلك لا يُؤكد ، لأنَّه بالذكر أحق ، هذا ٢٢٢/ ما قاله [2] قد يُقال : إنَّ الأول – وهو الجواز – أولى[2] ، لأنَّ دليلَ الحذف موجودٌ وهو نَفسه ، إذ هو لازمٌ للتَّبعيَّة فلا يَلِى العَوامل فصارَ فى دَرَجَة حرفِ العطفِ اللَّهُم إلا أن يكونَ مثل كلّ وكلاً أو نحوهما مما يَصح ولايته العوامل . فهنا لا يجوز الحذف إذ يَصلح الباقى لوصلِ مُكمل نحو : الذين [3] هم كلّهم قائمون بنو تَميمٍ ، فلا يَجوزُ هنا حذف "هم" لما نكر ، فهذا مما يَتَمَشَّى عذراً للناظم والسؤال واردٌ عليه فى " التَّسهيل " أيضاً ، ويَختزل معناه ويُحذف . قال الجَوهرى [4] : الاختزال : الاقتِطاعُ .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) الصحاح : ١٦٨٤/٤ (خزل) .

يقالُ : اخْتَزَلْتُهُ عن القَوم (١) إذا اقتَطعته عنهم .

وقال صاحب المُحكم (٢) : الاختِزَالُ : الحَذْفُ ، استعمله سيبويه كثيراً ولا أعلمُ ذلك عن غَيره .

ولما أتَّم الكلام على حكمِ الحَذف فى الضَّمير المَرفوع شرعَ بعد ذلك فى الضَّميرِ المنصوبِ بالنِّسبة إلى حكمِ الحذفِ فقال : " وَالحَذْفُ عِنْدَهُم كَثِيْرٌ مُنْجَلِى فى عَائدٍ مُتَّصِلٍ) إلى آخره ، يعنى أنَّ حذفَ الضَّميرِ العائدِ من الصِّلةِ على المَوصولِ كثيرٌ فى كلامِ العربِ بحيث يَصلُحُ القِياسُ عليه ، (مُنْجَلى) أى : ظاهرُ المَعنى مدلولٌ عليه إذا كان منصوباً لكن بشرطين :

أحدهما : أن يكونَ متَّصلاً ، يعنى أن يكونَ من الضَّمائر المُتَّصلة لا من المنفصلة فإنه إن كان منفصلاً لم يجز حذفه ، كما إذا قلت : أعجبنى الذى إيَّاهُ ضربتُ فلا يُحذف إيَّاهُ ، لأنَّه يَصير غيرَ منْجَلٍ لإيهام كونِهِ مُتَّصلاً ، لو قلت فيه : أعجبنى الذى ضَربت ، إذ يوهم أنَّك أردت ضربته ، وكذلك لو قلت : أعجبنى الذى ما أكرمت إلا إيَّاه ، لم يصلح هذا الحذف البَتَّة لبناءِ الكلامِ على ذكره .

والشَّرطُ الثَّانِي : أن يكونَ مَنصوباً بفعلٍ أو صفةٍ ، فإن كان منصوباً بغير ذلك لَم يَجز حذفُهُ كالمنصوبِ بإنَّ وأخواتها كقولك : أعجبنى الذى إنَّه قائمٌ أو الذى كأنَّه أسدٌ وما أشبه ذلك ، لأنَّ " إنَّ " وأخواتِها لا تَستغنى عن معموليها كسائر الحروفِ ، فإذا اجتمع الشَّرطان فيقتضى كلامُ النَّاظم إطلاق جَواز

---

(١) فى الصحاح مثل اختزعه .

(٢) المحكم : ٥/٦١ (خزل) .

الحَذف نحو ما مثل به فى الفِعل من قَوله : (كَمَنْ نَرْجُـو يَهَبْ) تقديره : من نَرجُوُه يَهَبُ . ومن ذلك قوله تَعـالى (١) حكايةً عن الكُفَّـارِ : ﴿ أَهَذَا الَّذِىْ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ ، وقـوله (٢) : ﴿ وَآمِنُـوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَـكُمْ ﴾ ، ومما قُرِئَ بالوَجهين قولُه تَعالى (٣) : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ ، وقـوله : ﴿ وَفِيْهَا مَا تَشْتَـهِيهِ الأَنْفُسُ ﴾ (٤) ، قرأ بالحذفِ فيهما أبو بَكرٍ وحَمزة والكِسائى ووافقَـهُم فى الثّانى ابنُ كَثِيرٍ وأبو عَمرٍو ومثلُه كَثيرٌ جداً .

وأمَّا النَّصْبُ بالوَصفِ فقولك : أعجبنى الضَّارِبُ زيد ، تريد : الضَّارِبُهُ زيد وأعجبنى الغُلام الذى معطيك عَمرو ، تريد : الذى معطيكه عَمرو وأنشد المُؤَلِّف على الأول قولَ الشَّاعِرِ : (٥)

وَلَيْسَ مِنَ الرَّاجِى يَخِيْبُ بِمَاجِدٍ إِذَا عَجْزُهُ لَمْ يَسْتَبِنْ بِدَلِيـلِ

أى : مِنَ الرَّاجِيْـهِ ، وقالَ الآخرُ (٦) :

مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُوْدُ عَاقِبَةٍ وَلَو أُتِيحَ لَـهُ صَفْوٌ بِلاَ كَـدَرِ

وعلى الثَّـانى قولُ الآخرِ (٧) :

مَا اللَّه مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْـعٌ وَلاَ ضَرَرُ

---

(١) سورة الفرقان : آية : ٤١ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٤١ .

(٣) سورة يس : آية : ٣٥ .

(٤) سورة الزخرف : آية : ٧١ ، والقراءة فى كتاب السبعة لابن مجاهد : ٥٨٨ ، ٥٨٩ .

(٥) شرح التسهيل : ٢٢٩/١ .

(٦) شرح التسهيل : ٢٣٢/١ .

والبيت من شواهد الأشموني : ١٧٠/١ ، ٥٩/٤ ، والعيني : ٤٤٧/١ ، ٤٧٩/٤ ، والهمع : ٨٩/١ ، والتصريح : ١٤٦/١ ، ٢٦٧/٢ .

(٧) شرح التسهيل : ٢٢٩/١ .

والبيت فى شرح الأشمونى : ١٧٠/١ ، والتصريح : ٤٥/١ ، والهمع : ٨٩/١ .

وفى هذين المَوضعين يتعَيَّن نصب ما اتصل / من الضَّمائر/٢٢٣ بالصِّفة وذلك حيث يتصل بالتى فيها الألف واللاَّم وحيث يتَّصل بضمير متَّصل بها .أمَّا هذا الثانى فباتفاق إذ لا يخفض بالإضافة إلا اسمٌ واحدٌ، وأمَّا الأول فعلى مَذهب سيبويه ، وهو الظَّاهر من النَّاظِم هنا ، لأنَّه جَعَلَ الضَّمير المُتَّصل بما لَيس فيه ألفٌ ولامٌ من الصفات مجروراً فى البيتِ الذى يلى هذا ، فدلَّ على أن ما عداه ينصب ما بعده ، والمسألة مختلف فيها .

فإذا قُلتَ : زيدٌ أنا ضاربُه أو زَيدٌ أنا الضَّاربه ، ففى موضع الهاء من الإعراب ثلاثةُ أقــوالٍ :

أحـدُها : أنَّ الهـاءَ فى مـوضعٍ نصبٍ على الإطلاق كـانت الصِّفـة بالألفِ واللاَّم أولا ، وهو رأىُ الأخفشِ ونُقِلَ عن هشامِ الكُوفى .

والثَّــانى : أنَّهــا فى مـوضعٍ جـرٍّ مُطلـقــاً ، وهو رأىُ الجَـرمى والمَازنى والمُبَـرِّد .

والثَّالثُ : أنَّ الضَّميرَ معتبرٌ بالظَّاهِرِ ، فإذا كان الظَّاهر عند وقوعه هنالك مجروراً لا غير فالضَّمير كذَلك ، أو منَصوبًا ليس إلا فالضَّمير مثله ، أو جائزًا فيه الوجهــان فيجوز فى الضَّمير الوجهــان وهو ظاهرُ النَّاظم كما تقدم ، ويحتمل من حيث اللفظ أنْ يؤخذَ له مذهبُ الجَرمى ومن وافقه فيدخل له فى البيت الثانى كهذا ما فيه الألف واللاَّم ، ويريد بقوله هنا : أو " وصف " الوصفَ العاملَ فى المَفعولِ الثَّانى مع إضافته للأولِ نحو : المُعطكيه والاحتمال الأولُ أرجحُ وهو الذى ذَهَبَ إليه فى غيرِ (١) هذا النَّظمِ وبَقِيَ على كلامِ النَّاظِمِ سؤالان :

(١) ساقط من (أ) .

أحدُهما : أنَّه نَقَصَه شرطٌ ثالثٌ ضَروريٌّ لا يجوزُ الحَذْفُ بدونِهِ وهو ألاَّ يكونَ في الصِّلةِ ضَميْرٌ آخرُ عائدٌ على الموصولِ ، فإنَّه إنْ كان ثمَّ ضميرٌ آخر لم يجز الحذفُ كما تَقول : أعجَبَنِي الذي ضَرَبْتُهُ في دارِه ، فهنا لا يجوزُ أن تقولَ : أعجَبَنِي الذي ضربت في داره ، إذ لا دليلَ على هذا المَحذوف لجوازِ أن يكونَ زيداً أو عمراً لا ضمير الذي ، وإذا لم يُعلم لم يَجز الحذفُ فالعربُ تَحذفُ المَفعولَ اقتصاراً فتقول : ضربتُ ، ولا تَذكرُهُ لأغرَاضٍ لها ومَقَاصدَ ، فيكون قولك : الذي ضربتُ في داره محتملاً لهذا القصر فلا يتعيَّن قصدُ حذفِ العائدِ ، وإذا كان كذلك كان عدمُ اشتراطِ هذا الشَّرط مُعتَرَضاً .

والثَّاني : أنَّ حذفَ الضَّميرِ المَنصوبِ بالصِّفةِ أطلقَ القولَ في جَوازه حيث قَرَنَهُ بما انتصب بالفعلِ ، فاقتضى أنَّ الجَوازَ فيهما سَوَاءٌ أو قَريبٌ من ذلك ، وهذا غيرُ صَحيحٍ ، بل الحَذفُ مع الصِّفةِ قَبيحٌ قليلٌ ، ويَقلُّ قُبحه إذا طالت الصِّلة بالمَعمولات ، فقد نَصَّ ابنُ السَرَّاجِ [1] على قُبْحِهِ ، قالَ : وقد أجازُوه على قُبحٍ .

وقال المَازِنِيُّ : لايَكَادُ يُسمَعُ من العَربِ. وقال المُبَرِّدُ في "المُقْتَضب"[2] لا اختلافَ في أنَّ حذفَ الهاءِ من صلةِ الألفِ واللاَّم رَديٌّ جداً بخلافِ " الذي " ، فأما إذا طالت الصِّلة فيسهل الحذفُ كقولك : إذا أخبرت عن زيدٍ من قولك : أعلمَ اللهُ زيداً عمراً قائماً . المعلمه اللهُ عمراً قائماً زيد ، فيجوز هنا المعلم الله .

---

(1) الأصول : ٢/٢٧١ .

(2) المقتضب : ٣/٩٨ ، ٩٩ .

قالَ ابنُ السَرَّاج : وهو هاهنا أسهلُ عندى وعند المَازِنِىّ //٢٢٤ لكثرةِ صِلَةِ هذا حتَّى إنه قد أفرط طُوله ، ولما فَرَّق المُبَرِّدُ بين الألفِ واللاَّم والذى علل ذلك بطول الذى بصلتها ، لأنَّها يَجتمع منها أربعةُ أشياءَ : الذى والفعل والفاعل والمفعول ، وليس ذلك فى الألفِ واللاَّم ، وأيضاً قد زعم ابن بابشاذ (١) أنَّه لايُحذف مع الألفِ واللاَّمِ ، وإذا كان الأمرُ فى الحذفِ مع الألفِ واللاَّم هكذا فى الضَّعْفِ أو الامتناع ، فتَسوية النَّاظم بينهما مشكلٌ ، وقد أخرج فى "التَّسهيل" (٢) الألفَ واللاَّمَ عن حكمِ " الذى " وإخوته فى هذا الحذف فقال : ويجوزُ حذف عائدِ غيرِ الألفِ واللاَّمِ (٣) إن كان متَّصلاً مَنصوباً بفعلٍ أو وصفٍ وهو احترازٌ ضروريٌّ عنده حيث نقلَ عن أكثرِ النَّحويين المَنعَ ، ووجْه ذلك بأنَّ الضَّميرَ يُكمل صلتهما تكميل صلة غيرهما ويُميِّزهما من الألف واللاَّمِ المُعرِّفتين ، ويظهر من التَّأنيث والتَّثنية والجَمع ما لا يُظْهِرَانِهِ ، فلأجلِ ذلك امتَنَعَ عنده حذفُ عائدِهما ، وهذا كلُّه يَعضُدُ ما اعترض به عليه هنا

والجوابُ عن الأولِ : أنَّ اشتراطَ ذلك الشَّرط على الإطلاق غيرُ مسلَّمٍ وذلك أنَّك إذا قلت : أعجبنى الذى ضَرَبْتَ فى دارِهِ بحذفِ (٤)

---

(١) ابن باشاذ : (- ٤٦٩ هـ) .

طاهر بن أحمد المصرى الجوهرى النحوى أبو الحسن ، عالم فى النحو واللغة كان تاجراً فى الجوهر تعلم فى العراق ورحل إلى مصر وتولى إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر . له مقدمة مشهورة باسمه وشرح الجمل .. وغيرها .

أخباره فى : معجم الأدباء : ١٧/١٢ ، وبغية الوعاة : ١٧/٢ والنص فى شرح الجمل له : ١ / ورقة : ١٥ (نسخة فيض الله) .

(٢) التسهيل : ٣٤ .

(٣) فى (أ) إذا ، وما أثبته من الأصل والتسهيل .

(٤) فى الأصل فحذف .

الهَــاءِ جــائزٌ على قـصـدٍ وممتنعٌ على قـصـدٍ آخـر . فـإن قـصـدت أن لا تُعلِمَ بالـمَضروبِ فالحَذف سائغٌ لا مانعَ منه ، وإن لم تَقصد ذلك بل أردت تَخصيصه وذكره ولكنَّـك حذفته لفهم المعنى كما تَحذف من الذى ضربت امتنع من جهةِ أنَّه لا دليلَ عليه ، إذْ الموصولُ لا يحرز موضعه لوجودِ رابطٍ له ، فإن كان على إثباته دليـلٌ من جهة أخرى جازَ حذفه نحو قولك : الذى وصيت فى حقٍّ نفسه زيدٌ ، والتى أتزوج لدينها هندٌ ، والذى لقيت وحده أخوكَ ، ويطَّردُ هذا النَّحـو فيما إذا كان فى الصِّلة جملةٌ فى موضعِ الحالِ ، وفيها ضميرٌ يعود على ذى الحـالِ من غيـرِ احتـمالٍ ، ويكون صـاحبُ الحـالِ هو الضَّـميـر الـمحـذوف الـمَنصوب كقولك : الذى قَصدت مـاشياً معه زيدٌ ، والحـالُ من الـمَحذوف جائزةٌ ، نص على ذلك ابنُ جِنِّى ، فإذًا الاشتراط على الاطلاقِ مُعْتَرَضٌ ، كما هو منعَ الاشتراط ، ثم إنَّـا نقولُ : يحتـملُ أن يكونَ الشَّرطُ الـمُعتبرُ فى هذا قـد نبَّـه عليه بالـمثـالِ وهو : (مَنْ نَرْجُو يَهَبْ) فإنَّ الدَّليـلَ على الـمَحذوفِ موجـودٌ ، ووُجُودُ الدَّليل هو المعتبر خاصةً ، وبه علَّل مَن اشْتَرَطَ ألاّ يكونَ فى الصِّلةِ ضميرٌ آخرُ لكنَّ اشتراطَه مخلٌ من وَجهٍ ، واشتراطُ وجودِ الدَّليلِ على الـمَحذوفِ مُصحِّحٌ غيرُ مُخِـلٌ ، فوجب أن يكونَ هو الـمُرادَ فى التَّمثيل ولا يبقى بعد ذلك إشكال والله أعلم .

والجـواب عن الثَّـانى : أنَّ الجُـمـهـور إن قـالوا بقـبـحـه فى غيـرِ مـا طال بالمعمـولات ، فإنَّـهم لا يمنعـونه جُـملة . ألاَ تَرَى إلى قـولِ ابنِ السَّراج وقـد أجازوه على قُبحٍ .

وقـال ابنُ خَروف فى " شَرحِ الجُمَلِ " يَجوزُ حـذفُ ضَميـرِ الألفِ واللاَّمِ ولكن حذف ضَمير الَّذى أحسنُ ، ثم نَقَـلَ قول ابن بابشَاذ وقـال : إنه لا يعوَّل عليه وإذا كان منع الحذفِ عند ابن خَروف هكذا ، فما نَقَـلَ ابن مالكٍ من المنع

غيرُ معمول/ عليه عنده أيضاً وقد أطلق أيضًا القول بالجَواز اليَزِيْدِيُّ [1]. ٢٢٥/
فإذاً لم يَبْقَ على النّاظم إلا أنّه لم يبين أنَّ الحذفَ مَعَ الفعلِ أحسنُ منه مَعَ الصّفةِ وهذا قَريبٌ لاجتماعهما فى الجواز على الجُملةِ .

فإن قيْلَ : يحتمل أن يكونَ المنصوب عنده بالصّفة إنّما هو - كما تقدّم - المفعول الثّانى فيستلزم الطُول كقولك : المُعلم اللهُ عَمْراً قائمًا زيدٌ ، فلم يفتقر إلى التقييد بالطُول ، ويكون غير ذلك من قبيلِ الضّمائر المجرورة على مذهبِ من يرى ذلك .

فالجَوَابُ : أنَّ هذا لا يُنجيه من الاعتِرَاضِ ، إذْ قد أجازَ حذفَ الضّمير المَجرور بالصّفة من غيرِ تَقيـيد بطولِ الصّلةِ ، وذلك فى البَيتِ على إثْرِ هذا ، فالصّواب فى الاعتِذار ما تقدّمَ واللّه أعلمُ .

* * *

ثم ذكرَ حُكْمَ الضّميرِ المَجرورِ فقال :

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

قَسّمَ الضّميرَ المَجرورَ الجَائِزَ الحَذفِ إلى مجرورٍ بحرفٍ ، وإلى مجرورٍ باسمٍ هو ناصبٌ فى التّقديرِ للمُضاف إليه وهو الضّمير ، والقِسمةُ الحاضرةُ بالاستقراءِ أن يقال : الضّميرُ العائدُ على المَوصول إذا كان مَجروراً على قسمين :

أحدُهما : أنْ يكونَ مجروراً بحرفٍ وسيأتى حكمُ هذا القِسمِ .

والثّانى : المجرورُ باسمٍ وهذا على ضربين :

(١) فى الأصل الزيدى . وإنما هو أبو محمد اليزيدى يحيى بن المبارك (ت ٢٠٢ هـ) (بغية الوعاة : ٢/٣٤٠) .

أحدُهما : أنْ يكونَ الجارُّ صفةً ناصبةً للمجرورِ تقديرًا وهو الذى شرع فيه الآن .

والثَّـانى : أنْ يكونَ الجارُّ غيرَ صفةٍ وهذا نوعان :

أحدُهما : أنْ يكون مما يَجوزُ قَطعه عن الإضافةِ وذلك نحو كلٌّ وبَعضُ .

والثَّانى : أن لا يكونَ كذلك ، فهذه أربعةُ أقسامٍ ، تكلَّم نَصًا على قسمين منها وتَرك قسمين آخرين .

ولَمَّا قيَّدَ الجَوازَ فيما ذَكَرَ بأوصافٍ دلَّ على أنَّ ما عُدِمَ تلك الأوصاف لا يجوزُ حذفُهُ فاقتضى وصف الجارّ بكونه صفةً ناصبةً له تقديراً أنه إن لم يكن كذلك (١) فلا يَجوزُ حذف المَجرورِ وليس كذلك ، بل فيه تَفصيلٌ فإنَّه لا يَخلو أن يكونَ الاسمُ الجارُّ هنالك يجوز قطعه عن الإضافة أولا ، فإن كان مما يجوزُ قَطعه عن الإضافة جازَ حَذفُهُ إذا دَلَّ عليه الدَّليل ، كما إذا أخبرت عن القَوم من قولك : مررت بكلِّ القومِ ، فقلت : الذين مررت بكلِّهم القومُ ، وكذلك بعضُ إذا قلت : الَّذين مررت ببعضِهِم القَومُ ، فيجوزُ أن تقول : الَّذين مررت بكلِّ القوم والَّذين مررت ببعض القَوم ، كما تقول : أعجبنى الذين كلٌّ قائمٌ أو قائمون وما أشبه ذلك ، نصّ على هذا ابنُ الضَّائعِ فى فصل الأخبارِ من "شَرْحِ الجُمَلِ" وأجرى عليه بعضُ شُيُوخِنَا " قبل " و " بعد " فتقول : أعجبنى الَّذين قاموا والذين قام زيد بعدُ ، أى بعدهم ، وكذلك فى " قبل ؛ وهذا القِسم مما يُغفِلُ النَّظر فيه أكثرُ النَّحويين منهم ابن مالك فى " التَّسهيل " وغيره من كتبه ، فالاعتراضُ (عليه) (٢) واردٌ من حيث أفهَمَ كلامُهُ امتناعَ حذفِ الضَّمير العائدِ من المَوصول . وإن كان مما لا يجوزُ قَطعه عن الإضافة ،

---

(١) ساقط من (أ) .
(٢) فى الأصل (به) .

فهنــاك يَمتنع حذفُ الضَّمير فلا تقـــول فى نحو : أعجـبنى الذى أبوه قـــائم (١) أعجبنى الذى أب قائم ١) ولا ما أشبه ذلك / فـالحاصلُ أنَّ/٢٢٦ الناظمَ قصَّر فى هذا الفصل ، والاعتـذارُ عنه أن هذا النَّحو من حـذف الضـميـرِ لم يذكـره الجُمـهــور وهذا كـافٍ فى الاعتـذارِ عنه فى هذا النَّظـمِ، وإنَّما يَرِدُ عليه فى "التَّسهيل" هذا إن سُلِّمَ أنَّ الأمرَ كما قاله ابن الضَّائع ، وإلاَّ فللناظم أن ينازع فـيه ولا سيَّما فى قبلُ وبعدُ ، فإنَّ هذا الحُكم فيهما أضيق ، ألا ترى أنَّهما لايقعان مبتدأين ولا خَبرين مع القَـطع عـن الإضافــة ، ولا فــى موضع عمدة البَتَّةَ ، وإنما يقعان فى محلِّ الفَضلةِ المُستَغْنَى عنها كقولِ اللَّه تَعالى (٢) : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ، وإذا وقعـا فى الصِّلة مضافين إلى ضميرِ المَوصول فإنهما (٣) واقـعــان مـوقـعَ العُـمـدة من حيث أنَّ الصِّـلـةَ لا تَسْتَـقِلُّ دونهـمـا نحـو : جـاءَنى الذى قـامَ زَيدٌ بعدَه أو قَبلَه ، فقد يُـقـال : لا يجوزُ هنا حذف الضمير وقطعـهمـا عن الإضافة ، كما لا يجوزُ ذلك فيهما إذا وقعا عُمدتين ، فهذا مما ينظر فيه .

واعـتـذارٌ ثانٍ وهو أنَّ النَّـاظمَ إنَّما يَتَكَلَّم هنا فى جَـلائل النَّحـو وضَـرورياته وما قـاربهـا وفـيـها يكثر استـعمـاله ويتداول على الألسنة ، ومسـألة الاسم الذى يُقطع عن الإضافةِ فى بابِ المَوصولِ من النَّوادر التى لا يتَـعَرَّضُ لمثلها إلا أرباب الـمُطولاَت ، فإذا أهمل ذكرَها قـاصداً الاختصار فلا عَتب عليه.

ولمَّا أفهم كَلامُـهُ أنَّ الضَّميرَ إذا كان مجرورًا باسم غيرِ صفة لم

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة الروم : آية : ٤ .

(٣) فى (أ) فهما .

يجز حذفه كان موافقاً للجمهورِ ومخالفاً للكسائى (١) القائل بجوازِ حذفِ الضّمير المضاف إليه لكن مع المُضافِ وذلك إذَا دَلَّ على المحذوف دَليلٌ مستشهداً على ذلك بقولِ الشّاعرِ (٢) :

أعُوْذُ بِاللّـهِ وآيَـــاتِهِ   مِنْ بَابِ مَن يُغْلَقُ مِنْ خَارِجِ

أراد : من بابِ مَن يُغلَقُ بابه (٣ من خارج ٣) فتقول على هذا : أعجبنى مَالُ مَنْ كَثُرَ ، تريد من كثر ماله ، وأكره عرض من مُزق ، أى من مزق عرضه ، وما أشبه ذلك ، وما احتجَّ به لا حجةَ فيه عند مَن خالفه ، لأنَّه مما حُذِفَ فيه المُضاف وهو باب وأُقيم المضاف إليه وهو الضّمير مقامه فاستَتَرَ فى الفعلِ فليس الفعل بخالٍ عمَّا يُسند إليه فالبَيت فى هذا مثلُ قولِ الآخرِ :

* فَدَقَّتْ وَجَـلَّتْ وَاسْبَكَرَّتْ (٤) وَأَكْمَـلَتْ *

حسب ما هو مذكورٌ فى بابِ الإضافةِ ، وإذا تقرَّرَ هذا فلنَرجع إلى ما نصَّ عليه النّاظم ، فقوله : (كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضا) إلى آخره ، ذاكَ إشارة إلى حذف ضَمير النَّصب ، يريد أنَّ حذفَ الضّميرِ المَخفوضِ بوصفٍ كثيرٌ مُنْجَلٍ فى كلام العرب كما كان فى الضّميرِ المَنصوبِ ، فإذَا قُلتَ : جاءَنى الذى أنا مكرمه ، جاز لك أن تحذف ضميره فتقول : جاءَنى الذى أنا مُكرِمٌ ، ومن الإثبات قَولُهُ تَعالى (٥) : ﴿ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾ ومن الحَذْفِ الآية الكَريمة التى أشار إليها بقوله : (كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ

(١) رأى الكسائى فى الهمع : ١/٩٠ .

(٢) الشاهد فى الهمع أيضاً : ١/٩٠ .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى الأصل و (أ) واستكبرت . قال فى التّهذيب : ١٠/٤٢٥ . كلُّ شئ امتدَّ وطال فهو مسبَكِرٌّ .

(٥) سورة الأحزاب : آية : ٣٧ .

قَضَى) وهى قَولُهُ تَعَالَى حكَايَةً عن مُوسى عليه السَّلام (١) : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ، فأنت قَاضٍ جاءَ بعدَ أمرٍ مبنىٍّ من قَضَى ، وهو قوله : " اقْضِ " وكان الأصلُ : فاقض ما أنتَ قاضيه ، ومن ذلك قَولُ طَرَفَةَ بن العَبْدِ (٢) :

سَتُبْدِى لَكَ الأيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً وَيَأْتِيك بِالأخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

وقال سَعْدُ بن ناشبٍ المَازِنِىُّ – وهو من أبياتِ الحَمَاسة (٣) – :

سَأَغْسِلُ عَنِّى العَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً عَلَىَّ قَضَاءُ اللهِ مَا كَانَ جَالِبَا

وفيها (٤) : / ٢٢٧/

وَيَصْغُرُ فى عَيْنِى تِلَادِى إِذَا انْثَنَتْ يَمِينِى بِإِدْرَاكِ الَّذِى كُنْتُ طَالِبَا

وأنشدَ الفارسىُّ فى التَّذكرة لتأبط شرا (٥) :

---

(١) سورة طه : آية : ٧٣ .

(٢) ديوان طرفه : ٤٨ من معلقته المشهورة .

(٣) هو سعد بن ناشب بن معاذ ، شاعرٌ إسلامى فَتَّاكٌ من بنى العَنبر بن مالك بن عمرو بن تَميم سكن البَصرة ، وكان قد أصاب دماً فهدم بلال بن أبى بردة والى البصرة داره فقال القصيدة التى أولها البيت المستشهد به .

أخباره فى الشعر والشعراء : ٦٩٦/٢ ، والخزانة : ٤٤٦/٣ ، وابيت فى الحماسة : ٣٤ (رواية الجواليقى) وفيها بعد البيت :.

وأذهل من دَارى وأجعل هَدمَــها لعرضى من باقى المَذَمَّةِ حاجِبَا

ويَصغر فى عَينى بلادى إذا انثنت يَمنى بإدرَاك الذى كُنتُ طالبَــا

فإن تهدِمُوا بالغَدْرِ دَارِى فإنــها تُراث كريم لا يُبالِى العَوَاقِــبَا

وفيها :

إذ هم ألقى بين عَيْنَيه عَزْمَــــهُ وَنَكَّبَ عَنْ ذِكْـرِ العَوَاقِبِ جَانِبًا

والشاهد فى : دلائل الإعجاز : ص ٢٢٠ (شاكر) <

(٤) الحماسة : ٣٤ ، وشرح التَّسهيل : ٢٠٥/١ (ط) (هجر) .

(٥) شعر تابط شراً : ١١٢ ، وشرح أبيات المُغنى للبغدَادى : ٦٠/١ .

سَدِّدْ خِلاَلَكَ من مـــــالٍ تُجَمِّعُهُ   حتَّى تُلاَقِيَ الَّذِى كُلُّ امرئٍ لاَقِ

وأنشد غيره أيضا (١) :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِى الضَّوَارِبُ بِالحَصَى   وَلاَزَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ

وقالَ جَمِيْـلُ (٢) :

وَقَدْ طَالَ هَجْرِى بَيْتَـهَا لاَ أَزُوْرُهُ   كفَى حَزَنَاً هِجْرَانُ مَنْ أَنْتَ وَامِقُ

ومِثْلُهُ فى الشِّعر كثيرٌ ، وينظر بعد فى مثاله هل أحرز قيداً مضطراً إليه فى جَوازِ الحَذفِ أم لا ؟ والذى قيَّد به فى " التَّسهيل " هذا الحَذف كون الصِّفةِ ناصبةً للمَجرور تقديراً ، وهذا القَيدُ الذى تَحرَّز به المُؤَلِّف يُدخل له (٣) اسمَ الفاعلِ كان بمعنى الماضى أو لا ؛ لأنَّه الَّذى فى تَقديرِ الفِعلِ ، فإذا قلتَ : زيدٌ ضاربٌ عمرو أمس فهو فى تَقدير : ضَرَبَ عَمْراً أمس ، كما أنَّ الذى بمعنى الحالِ والاستقبالِ بمعنى المُضارع ، وهذا لم يَشرحه فى شَرحه ، ويخرج له بذلك الصِّفة المشبهة باسمِ الفاعلِ ، لأنَّ الضَّميرِ المَجرور بها فى تقديرِ المَرفوعِ لا فى تقديرِ المَنصوب ، فلا يُحذف إذا فرض عائداً فى الصِّلة على الموصولِ ، وكذلك اسمُ الفاعلِ المراد به مجرَّد الاسم لا ما يُعطيه من معنى الفعل فإنَّك تقولُ : هذا ضاربُ زيدٍ ، على معنى ما تقولُ : هذا صاحبُ زيدٍ ، فليس المَجرورُ هنا فى معنى المَنصوب ، فإذَا وَقَعَ ضَميراً عائداً على الموصولِ لم يَجز حذفُهُ ، كما لا يجوزُ حذفُ الضَّميرِ المَجرورِ بصاحب .

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، ديوانه : ١٧٢ من قصيدة أولها :

بَلِيْنَا وما تَبلى النجوم الطَّوالعُ   وتبقى الدِّيـار بَعدنا والمَصَانِعُ

(٢) لم أعثر على هذا البيت فى ديوان جميل .

(٣) ساقط من (أ) .

والنَّاظم حين قـال : (كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْفٍ خُـفِـضَـا) دخلَ له اسمُ الفـاعلِ والصِّفـةُ المُشبَّهة ، لأنَّها صفةٌ واسمُ الفاعلِ المُطَّرح فيه معنى الوصف ، إذ يطلق عليه أنَّه وصفٌ اعتباراً بأصله ، فأخرج هذين بقولـه : (كَـأَنْتَ قَـاضٍ) لأنَّ قـاض هنا يَجرى الضَّـمـير وهو ناصبٌ له فى التَّقـدير بخلافِ الحسن والضَّارب المَسلوب معنى الوصف وهو حسن من التَّقييد لكنه يوهم قيداً آخر غيرَ معتبرٍ وهو كون العامل فى الضَّمير موافقاً فى المَعنى للعـاملِ فى المَوصولِ ، لأنَّك تقـولُ : اضـرب الَّذى أنتَ مكـرمٌ ، كما قالَ طَرَفَـةُ :

* ستُبدِى لَكَ الأيَّـامُ مَا كُنْتَ جاهِـلاً *

وكَقولِ جَمِيْـلِ بن مَعْمَـرٍ :

* كَفَى حُزْنـاً هِجْـرَانُ مَنْ أَنْتَ وَامِـقُ *

فكان الوجهُ أن يفصحَ بالقَيـدِ ولا يشيرَ إليه بما يُوهم قَيداً آخر غير معتبـرٍ .

والجوابُ : أنَّ معـه مـا يبين مـراده وهو أن قوله : " كَـأَنْتَ قَـاضٍ " فى موضع الصفة لوصف ، وتقديره : كذاكَ حَذْفُ ما خُفِضَ بِوَصْفٍ شَبِيهٍ بقَاضٍ الواقعِ بعدَ أمرٍ من قَضى أى الواقع فى الآيةِ ، فإنَّما أراد بقوله : (بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى) تَعيين الآية التى فيها الوصف المُشار إليه ، ولاشكَّ أنَّ الضميرَ المجرور بقاضٍ فى معنى المَنصوب ، فلم يُرِد إذاً بقـوله : (بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى) قيداً آخرَ ، وإنَّما أراد تَعيين موضعِ الشَّاهدِ خاصةً ولا يَبقى فى كلامه إشكالٌ .

ثم ذكر القِسمَ الثَّانى من القِسمين فقال :

كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَمُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ /٢٢٨

" ذا " إشارة إلى ما تقدّم من حكم الحذف وهو الكثرةُ والجوازُ ، و"الذى" واقــعٌ على الضّميرِ المحكومِ عليه بالحَذفِ و " ما " واقعةٌ على الجارِّ للضّمير وهو هنا الحَرف والمَوصول مفعول بجر مقدّم عليه ، أىْ : بالحرفِ الذى جرَّ الموصولَ ، ويريد أنَّ الضّمير إذا كان مجروراً بالحرفِ الذى جَرَّ المَوْصُولَ فحكمهُ حكمَ ما تقدّم من جوازِ الحَذفِ ومثّـلَ ذلك بقوله : (كَمُرَّ بالَّذِى مَرَرْتُ) يريد بالَّذى مررت به فهـاءُ به – وهى العائد – قد جُرّتْ بالباءِ المَجرورِ بها المَوصول .

وقوله : (فَهْوَ بَرّ) جوابُ قَولِـهِ : " مُـرَّ " وهو من تَمَامِ المِثَالِ ، ولو لم يـأتِ به لتمَّ مـقصـوده ، ولكنّـه جاء به مكمّلاً للكلامِ وعلّةً للأمرِ بالمرورِ به ، ويُقال : رجل برٌّ ، أى : صادِقٌ من قَومٍ أبرارٍ ، وبارٌّ أيضاً من قوم بَرَرَةٍ .

والحاصلُ أنّه اشترطَ فى جوازِ حذفِ الضّميرِ المَجرورِ بحرفٍ أن يكونَ الموصولُ مجروراً بمثلِه ، وهذا الشّرطُ يحتملُ وجهين :

أحدُهما : أن يكونَ قاصداً لما سِواهُ فيكون قوله فى المثال : (كَمُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ) إنّما قَصَدَ به تَمثيل اتفاق الحَرفين الجارّين واتّفق فى المثالِ أن اتّحـدَ مُتَعلّقاهُما بحكمِ التّبعِ لا بالقَصدِ الأول ، فإن كان قد قَصَدَ هذا اشتملَ كلامه من ذلك على ثلاثـةِ أنواعٍ أعطى فيـها جَوازَ الحَذفِ .

أحدها : أن يتّحِدَ مُتَعَلّقا الحَرفين ، أعنى فى المادةِ والمَعنى كالمثالِ الذى مثل به ، فإنَّ مُتَعَلّقَ الحَرفِ الجارِّ للضّمير مررت ، ومتعلّقَ الجارِّ للمَوصولِ مرَّ ، وكلاهما مشتَقٌّ من المُرور ، وفى القرآن الكَريم (١) : ﴿ يَأكُلُ مِمَّا تَأكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ وأنشدَ

---

(١) سورة المؤمنون : آية : ٣٣ .

النَّحويـــون (١) :

نُصَـلِّى لِلَّذِى صَـلَّت قُرَيْـشٌ ‏ ‏ ‏ ‏ وَنَعْبُـدُهُ وَإِنْ جَحَدَ العُـمُـومُ

وكذلك إن كان أحدُهما فعلاً والآخر صفةً نحو قولك : مررت بالذى أنتَ مارٌّ ، تريد مارٌّ به أنشدَ ابنُ جِـنى (٢) :

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ حقبَةً ‏ ‏ ‏ ‏ فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

وقال جَمِيْـلٌ (٣) :

وَلاَ تَسْمَعِى مِنْ قَوْلِ وَاشٍ وَشَى بِنَـا ‏ ‏ ‏ ‏ وَقُولِى لَهُ انْطِقْ بِالَّذِىْ أَنْتَ نَاطِقُ

والثَّانى : أن يتَّحـدَ فى المعـــنى لا فى اللَّفــظ نحو : جئت بالَّذى أتيت به وجئت إلى الذى سرت إليه وقعــدت فى الـموضع الذى جَلست وما أشـبه ذلك ، وهذا النوع فى معنى الأول إلا أنَّ الأولَ أظهرُ فى الجَـوازِ .

والثَّالثُ : أن يَخْتَلِفَ المتعلقان فى المعنى والمادة مـعا نحـو : نظرت إلى الذى جئت إليه ، وعنيت بالذى مررت به ، ومنه قولُ الشَّاعر (٤) :

فَابلِغَـا الحَـارِثَ بنَ نضلة والـ ‏ ‏ ‏ ‏ مَرْءُ مَعْنِىٌّ بِلَـــوْمِ مَنْ يَثِــقُ

---

(١) المقرب : ٦٥/١ ، وشرح قطر الندى : ١١٠ (الطبعة الحادية عشرة) .

(٢) الخصائص : ٩٠/٣ ، وشرح التسهيل : ٢٠/١

والبيت لعنترة فى ديوانه : وأمالى ابن الشجرى : ٧/١ ، والعينى : ٤٧٨/١ ، والتصريح : ١٤٧/١ .

(٣) لم أجده في ديوانه ، وفيه : ٤٤

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا ‏ ‏ ‏ ‏ سوى أن يقولوا إننى لك وامق

نعم صدق الواشون أنت كريمة ‏ ‏ ‏ ‏ علينا وإن لم تصف منك الخلائق

ولعلهما معاً من شوارد القصيدة التى مطلعها :

ألمَّ خيالٌ من بُثَيْنَةَ طـــارِقُ

على ألناي مشتاقٌ إليه وشائقُ

والله تعالى أعلم <

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢٣١/١ .

أى : مَنْ يَثِقُ بـه وأنشد الفَارِسِىُّ (١) :

وإنَّ لِسَانِى شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا   وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللّه عَلْقَمُ

يريد : على من صَبَّه اللّه عليه عَلْقَمُ (٢) وكَثِيرٌ من النَّحويين وخصوصاً من تأخر منهم لا يُجيزون مثلَ هذا فى الكَلام وهو جائزٌ عندَ جماعةٍ كابنِ السَّراجِ والفَارِسِىِّ وغيرهما على أنَّ سيبويه جَعَلَ الحذفَ فيما كان نحو النَّوع الأول ضعيفاً فى الكلامِ فقال فى أبوابِ الجَزَاءِ : وقد يجوزُ أن نقولَ : بمَن تَمْرُرْ أمْرُرْ ، وعلى مَن تَنزل أنزلَ ، إذا أردت معنى عليه ، وبه ، قالَ : ولَيس بحدِّ الكلامِ ، وفيه ضَعفٌ ، وعَليه أنشدَ قول الشَّاعر (٣) : / ٢٢٩/

إنَّ الكَرِيْمَ وَأَبِيْكَ يَعْتَمِلْ   إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

ولم يجعل النَّاظم الحذفَ هنا إلا كثيراً مُنجلياً على ما نَبَّه عليه بقَوله : (كَذَا الَّذِى جُرّ) أى : هو مثل الحَذفِ فى المَخفوض بصفةٍ ناصبةٍ له تَقديراً ، وفى المنصوب كما تَقدَّم . والنَّوع الثانى والثَّالث أحرى بالضَّعف عند سيبويه ، وكذلك عند غيره بالنِّسبة إلى الأول فهو المشهور فى الكلامِ المَعروف الجواز ، والأنواعُ الثَّلاثة متَّفقةٌ فى معنى واحدٍ وهو كَون جارِّ الضَّمير والمَوصول واحداً وهو الذى نصَّ عليه ، فإن عُدِمَ ذلك المَعنى لم يجز حذفُ الضَّمير إلاَّ شاذًا ، فلا تَقول : جاءَنى الذى مررتُ ولا مررتُ بالَّذى أعرضتُ ، تُريد مررتُ به وأعرضتُ

---

(١) أنشده الفارسى فى التذكرة جاء فى الخزانة : ٢/ ٤٠٠ : أورده الفارسى فى " التذكرة " عن قطرب والبغداديين .
والبيت لشاعر من همدان غير معروف أورد الشاهد ابن يعيش فى شرح المفصل : ٣/ ٩٦ ، والعينى : ١/ ٤٥١ ، والتصريح : ١/ ٤٨ ، والهمع : ١/ ٦١ ، ٣/ ١٥٧ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) الكتاب : ١/ ٤٤٣ ، والجمل : ٨٢ ، والمحتسب : ١/ ٢٨١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢/ ١٦٨ ، والخزانة : ٤/ ٢٥٣ ، وقائله مجهول .

عَنه وقد جاءَ (١) هذا في الشّعرِ .

قال حاتِمُ الطَّـائِيُّ (٢) :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُـورُ عَلَيَّ قَوْمِي   وأيُّ الدّهرِ ذُو لَم يَحْسُدُوْنِي

ويُسهِّلُ هذا الحذف إذا كان مدلول الذى ظَرفاً وقد عادَ عليه الضَّمير بفى كبيت حاتِمٍ ، وكما تقولُ : أعجبنى اليومَ الذى جئت تريد جئت فيه ، ويقيسه غير الناظم ويحسنه للعلم بأن " فى " هى المحذوفة ، فتَعيَّنت كما تعين المحذوف فى نحو : مررت بالذى مررت ، بخلافِ غيرِ الظّرفِ ، فإنّه لا يَتَعَـيَّن فيه الجارُّ نحو : الذى رَغبتُ زَيد ، ومنه ما أنْشَدَهُ الفَارِسِيُّ من قولِ الشّاعرِ (٣) :

فَقُلْتُ لَهُ لاَ والَّذِيْ حَجَّ حَاتِمٌ   أَخُونُكَ عَهْداً إنَّنِي غَيْرُ خَوَّانِ

ولعلَّ الـمُجيز لِحَذفِ ضميرِ الظّرفِ بنى على مَذهبِ أبى الحَسَنِ فى التَّدريجِ ، إذ يَجوزُ حذفُ " فى " مع الضّمير ، ويَصير الضّمير منصوباً على المفعول به اتساعاً ، فكأنّه يقولُ : وأيُّ الدّهرِ ذُو لَمْ يَحْسِدُونِيْهِ ، ثم حَذَفَ الهاءَ لأنّها كالهاءِ فى نحـوِ :

جاءنى الذى ضَرَبته ومذهبُ سِيبويه (٤) عدم التّدريج فكأنه حذفَ الجارَّ

---

(١) فى (أ) منه .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) أنشده الفارسى فى كتاب الشعر : والبيت للعريان بن سهلة الجرمى الطائى شاعر جاهلى (الخزانة : ٥٢/٢) وربما قيل : (النبهانى) فهو طائى على كل حال . (من نسب إلى أمه من الشعراء : ٨٧) والبيت مع بيتين فى نوادر أبى زيد : ٢٧٢ هكذا :

مررت على دار امرئ السوء عنده   ليوث كعيدان بحائط بستان

ومررت على درا امرئ الصدق حوله   مرابط أفراس وملعب فتيان

فقال مجيبا والذى حج حاتم   ... ... البيت

(٤) الكتاب : ١٩٣/١ .

والمجرورَ اعتباطاً ومثالهم الذى تكلّموا فى المسألة عنده قولُه تَعالى [1] : ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ تقديره : لا تَجزى فيه . قالُوا : إذَا جازَ ذلك عندَ سيبويه فى الصِّفة فهو فى الصِّلة أولى بالجَوَازِ ، وإذَا ثَبَتَ هذا أشكلَ كلامُ النَّاظِمِ على هذا التَّفسير حيثُ جَعَلَ ما كان نَحو :

* وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّه عَلْقَمُ *

قياساً وجعل ما كان نحو :

* وأىُّ الدَّهرِ ذُو لَم يَحْسُدُونِى *

موقوفاً على السَّماع حيث أخرجه بالقَيد الذى تقدم ذكره .

والجَوَابُ أن يقال : لعلَّه ذهب إلى رأى أبى الحَسَن فى التَّدريج وإليه مال ابن جنِّى أيضاً وبوب عليه فى " الخَصائص " [2] وإذا كان كذلك صار بعد حذف فى من قبيل الضَّمائرِ المَنصوبة فدخل له تَحت مسألة الضمير المنصوب بهذا الاعتبار .

فإن قيل : فيدخل له إذا تحت قوله : (والحَذْفُ عندهم كثيرٌ مُنْجَلِ) فى كذا وليس كذلك إذا لم يبلغ عندهم مبلغ الحذف فى الضَّمير المنصوب، بل هو قليل فى الكلام بالنسبة إلى حذف المنصوب بالأصالة .

فالجواب : أنَّ الحذف أيضا فى المَجرورِ / بفى بعدَ حذفِها كثيرٌ منجل ؛ لأنَّه إذا صارَ فى عدادِ المَنصوبات صار له حكمها ، لأنَّه صارَ من قبيلِ المَنصوب على المفعولية اتِّساعاً ، وإنَّما القِلَّة راجعة إلى حذف " فى " لا إلى حذف الضمير ، فلا تقدح قلته فى كثرة حذف الضمير المنصوب على الجملة فتأمله . ٢٣٠/

---

(١) سورة البقرة : آية : ٤٨ ، ١٢٣ .

(٢) الخصائص : ٣٤٧/١ .

والتفسير الثاني : أن يكون تمثيله بـ " مر بالذى مررت " تقييداً " لما تقدم كأنه يقول : كذاك الضمير الذى جر بما جر الموصول إذا كان مثل هذا المثال الذى وُجِدَ فيه اتّحاد متعلقى الجارين وغير ذلك من القُيُـود ، وذلك أنَّ الحذفَ الجائز جوازاً حسناً مشروطٌ بأربعةِ شروطٍ :

أحدها : أن يكون مجروراً بحرف لا باسم ، فإنه إن جُرَّ باسم فقد تقدم حكمه .

والثاني : أن يكون الموصول مجروراً بذلك الحرف نفسه وقد تبين هذا .

والثَّـالثُ : أن يتَّحد متعلقا الحرفين ، وهذا يشمل النَّـوع الأول والثَّـانى فى التَّفسير الأول ، و يخرج عنه الثالث ، لأنَّ الحذفَ فيه قليلٌ ، وأكثرُ ما يجئ فى الشّعرِ ، فيكون النَّاظمُ على هذا لم يعتبره فى القِيَاسِ ، وعلى هذا أكثرُ المُتـأخِّرين ، ومن أجازه كالفـارسى وغيره فإنَّما أجازَه على ما فيـه من القِـلَّة ، وإلى اشتراط هذا الشَّرط ذهب فى كتاب " التَّسهيل " (١) وهو جديرٌ بأن يشترطه وخصوصاً فى هذا النظم .

والرَّابعُ : ألاَّ يكون المتعلقُ الثَّانى مبنياً للمفعول ، بحيث يقام المجرور مقام الفاعل ، وذلك ظاهرٌ من تمثيله ، وهو ضرورى الاشتراط ، وقد فاته ذكره فى " التَّسهيل " وهو مستدركٌ عليه ، فإنَّه إن كان المَجرورُ مقاماً مقامَ الفاعلِ لم يجز حذفه وذلك نحو : مررت بالّذى مر به فلا تقول : هنا مررت بالذى مرَّ ؛ لأنَّه يَبـقى الفعل بلا فـاعلٍ ولا نائب عنه وذلك فـاسدٌ ، ومن هنا يظهر أنَّ هذا الوجه الثانى فى تفسير كـلامِ النَّاظم أولى ؛ لأنَّ الأول يدخلُ عليه فيه جَـواز حَذف المَجرورِ المُقام مقـامَ الفاعلِ وذلك غيرُ صَحيحٍ ، وكثيرٌ من النَّاس

(١) التسهيل : ٣٥ .

لايذكرون هذا الشّرط ، والاعتراض واردٌ على من لم يذكره ، وزادَ بعضُ النّاس شرطاً خامساً وهو أن لا يوقِعَ حذفُهُ لَبْساً ، ولعلّ مشترطه تحرّز به من نحو : أمرتُك بالّذى أمرت به زيداً فيقولُ : لا يُحذف هنا الضّمير المجرور لالتِبَاسهِ بالمَنصوب إذ كنت تقول : الذى أمرته زيدًا الخيرُ والذى أمرت به زيداً الخَيرُ . فإذا قلت : أمرتك بالّذى أمرت زيداً ، لم يدرِ ما المحذوف الجار والمجرور أم المنصوب ؟ فكان ذلك ممتنعاً .

فإن قلتَ : إنّ تقدُّمَ حرفِ الجرِّ يدلُّ أن المَحذوفَ مجرورٌ .

قيل : ذلك لا يلزمُ فقد يجمع فى الكلامِ الواحدِ بين تَعدى أَمَرَ بنفسه وبالحرفِ كما قال (١) :

* أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرتَ بِهِ *

ومثلُ هذا (٢) استَغفرت اللّه (٢) مما استغفرت منه ، وسمّيتك بالذى سميتّنى به ، وما أشبه ذلك ، فإن كان هذا الشّرطُ لازماً فمثال النّاظم يحرزه لأنّ مررت بالذى مررت به لا يَلتَبِس فيه حذف الضّميرِ .

فإن قيل : فقد يلتبس بغير ذلك ، إذ كنت تقولُ : مررت بالذى مررت عليه فإذا حذفت لم يُدْرَ ما المحذوف .

---

(١) مختلف فى نسبته فقيل : لعباس بن مرداس وقيل لعمرو بن معدى كرب ، وقيل لأعشى طرود .. وغيرهم وعجزه .

* فقد تركتك ذا مال وذا نشب *

والبيت فى ديوان عباس : ٣١ ، وديوان عمرو : ٣٥ وورد فى الكتاب : ١٧/١ ، وفى الأصول لابن السراج : ١٢٦/١ ، والجمل : ٤٠ ، والمحتسب : ٥١/١ وأمالى ابن الشجرى : ١٦٥/١ ، ٢٤٠/٢ ، والخزانة : ١٦٤/١ .

(٢) ساقط من (أ) .

فالجوابُ : إن تجويزهم للحَذفِ / دليلٌ على أنَّ المحذوف مماثل/٢٣١ حرفه للحرف المتقدم ، وإلا فكان يمتنع حذفُ الضَّميرِ المجرورِ بحرفٍ مطلقاً ، إذْ ما من مسألةٍ من الباب إلاَّ ويمكن فيها هَذا التَّوَهُّمَ ، على أنَّ هذا التَّوَهُّمَ قد تحرَّك على بعضِ علماء سَبْتَة .

حدَّثنا شَيْخُنَا الأستاذُ أبو عبدِاللّه بن الفَخَّارِ - رحمة الله عليه قال(١) : سُئِلَ شَيْخُنَا أبو إسحاق الغَافِقِيُّ (٢) عن حذفِ الضَّمير من الصِّلة فى قولك : رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتَ فيه ، فَجَوَّزَ ذلك ، فَأُنْهِيَ الخَبَر إلى تلميذِهِ شَيْخِنَا أبى عبدِاللّه بن عَبْدِالمُنعم (٣) فمَنَعَهُ واستَشهد بأنَّه يُقالُ : رَغِبْتُ فيما رَغِبْتَ فيه على معنى القَبُولِ ، ورَغبت فيما (٤) رغبتَ عنه على معنى الإِعْرَاضِ ، ولا يكونُ الحَذفُ إلا حيثُ يتعيَّن المحذوف خوف اللَّبس ، فلو حُذِفَ الضَّميرُ هنا لصارَ فى الكلامِ إجمالٌ ، وهو خلافُ المَطلوبِ فوجَبَ اجتنابه ، وشرط انتِفَاءِ اللَّبس من جُملةِ الشُّروطِ المجوِّزةِ للحَذْفِ .

قال : فَأُنهِيَ ذلك إلى الأستاذ : فاستَدَلَّ على الجوازِ بأنَّك إذا رأيته محذوفًا دلَّك ذلك على اتفاق الحَرفين ، ولو كانا مُتَبَاينين لم يَجز حَذفُهُ ؛

---

(١) الحكاية فى شرح الجمل لابن الفخار : ٣٦/١ .

(٢) الغافقى : (٦٤١ - ٧١٠ هـ)

إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب أبو إسحاق الغافِقِى السبتى الإشبيلى الأصل . قال السيوطى : شيخ النحاة والقراء بسبتة ، قرأ النحو على ابن أبى الربيع وغيره . قال : له شرح الجمل . ومن شرحه على الجمل نسخة فى مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى نسخة مصورة عن الأسكوريال .

أخباره فى : بغية الوعاة : ٤٠٥/١ .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) فى (أ) " عما " وما أثبته من الأصل هو كذلك فى شرح الجمل .

لأنّه مشروطٌ بالاتّفاق ، وعَكسها مثلها وهى أن تقولَ : رغبتُ عَمَّا رغبتَ عنه يجوز فيها حذف " عنه " لحصول المُوافقة ولا لَبس فيه أصلاً لوجود الحَذف لأنّه لو كان غير موافق لم يجز الحَذف [١] .

قال : وعلى هذا وَقَفَ الأمرُ عند نُحَاةِ سَبْتَةَ ، انتَهى ما ذكره الأستاذ ابن الفَخَّار شَيْخُنَا لَنَا ، واستَحسن نَظَرَ شيخه الغَافِقِيِّ ، وهو كلامٌ صحيحٌ ، وهو المُوجب أعنى موافقةَ الحرفين لجوازِ الحذفِ ، فإذًا مثالُ النَّاظمِ لا لَبس فيه البَتَّةَ وإنَّما يُعْتَبرُ [٢] شرط من اشترط عَدم اللَّبس فيما تقدَّم من الأمثلة من بابِ « أمَرَ » وما أشبه ذلك إنْ كان معتبراً فإنى لم أرَ من اشتَرَطَه إلا ما حكاه شَيْخُنَا الأستاذ ابنُ الفَخَّارِ ، فإنه جعله من جُملةِ الشُّروطِ ، ولم يَنسبه إلى مشترطه فانظر فيه .

* * *

(١) فى شرح الجمل بعد هذه العبارة : (وهذا من الأستاذ نظر حسن) .
(٢) ساقط من (أ) .

ثُمَّ أَخَذَ فى ذكرِ نوعٍ خامسٍ من المَعارف فقال :

المُعَرَّفُ بأداةِ التَّعريفِ

أداةُ التَّعريفِ هى الألفُ واللامُ ، وهو الَّذى أخذ يَتَكَلَّمُ على المُعرَّف بها فقال :

أَلْ حَرْفُ تَعريفٍ أو اللامُ فَقَط   فَنَمَطٌ عرَّفتَ قُل فِيْهِ النَّمَط

اعلم أنَّه تَكلَّم على الأداة أولاً ولم يتَكلَّمْ على المُعرَّفِ بها إلاَّ بقوله : (فَنَمَطٌ عرَّفت قُل فيه النَّمَط) لأنَّ الاسمَ الدَّاخل عليه " أل " لَيس فيه بحسب قصده حكم يتفصل وإنَّما التَّفصيل فى أداةِ التَّعريف ، فلذلك اقتَصَرَ على ذِكرها وذكر أقسامها وأحكامها دونَ أحكامِ الاسمِ المعرَّفِ ، لأنَّ أحكامَه تابعةٌ لأحكامِها .

فقوله أولاً : (أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ) بيان الأصل فيها وأنَّها فى الوضع الأول تفيدُ التَّعريفَ وماعدَا ذلك من أقسامِها فمفرَّعٌ عنها ، لأنَّ الأصلَ دلالتها على مَعنى ، فزيادَتُهَا لغيرِ معنى على خلافِ الأصلِ ، ودلالتها على غَير التَّعريف مبنى عليه كالَّتى للمح الصِّفة والغَالبة ، وأمَّا المَوصولةُ فاسم كالذى / والتى فليست من أنواع هذه ، بل يُطلق عليها/٢٣٢ " أل " باشتراك الاسم كمنذُ ومُذْ الاسميتين مع الحَرفيتين ، والكافُ و " عن " و " على " ونَحو ذلك . فقد تَبيَّنِ أنَّ الأصلَ فيها وهى حرفُ الدَّلالة على مَعنى التَّعريف ، ثم إنَّه خَيَّر هاهنا بين أمرين فى تَعيين الحرف المُعرف .

أحدُهما : أن يكونَ " أل " بكمالِهَا ، كما تَدُلُّ " قَد " على معنى التَّوقع و " لَم " على النَّفى ، وما أشبه ذلك .

والثَّـانى : أن يكونَ حـرفُ التَّـعـريف اللأَمَ وحـدها دُونَ الهَـمـزة ، وهـمـا وجـهان مَسـوقان مساقَ التَّخييرِ فى اعتقادِ أحدهما ، وكأنَّه خَيَّرَ بين القَـولين المنقـولين عن النَّحـويين ، فذَكَرَ عن الخَـليلِ (١) أنَّ " أل " بكمـالهـا هى حـرفُ التَّـعـريف ، وأنَّهـا بمنزلة " قَد " و " لَو " و " أم " و " هَل " و " بَل " وحكى عنه أنَّـه كـان يسـمـيهـا " أل " كقـولنـــا : " قد " وأنَّه لم يَكنْ يُعبِّرُ عنها بالألـــف واللأَّم ، كما يعبر عن " قَد " بالقـــاف والدَّالِ ولا عن " هَل " بالهَـــــاءِ واللأمِ ، وهذه عادةُ النَّـاظمِ فى هذا النَّظم حسب ما أنت رائيـــهِ .

وذهبَ غيره (٢) إلى أنَّ حرفَ التَّعريفِ هو الَّلامُ وحدها (٢) ، وأمَّا الهَمزة فزيدت ليتوصل بها إلى النُّطق باللَّام ؛ لأنَّها ساكنةٌ ، كما جِئَ بهمزةِ الوَصل فى غيرِ هذا الموضع ليُتَوَصَّلَ إلى النُّطق بالسَّاكن ، هذا هو الذى يفْهم هاهنا من إطلاق العبارة حيث قال : (أو اللَّام فَقَط) وقَد جَعَلَ الـمُؤلِّفُ الخِلاف هنا فى موضعين ، أعنى فى غيرِ هذا النَّظم :

أحدُهما : ما الـمُعرِّفُ أهو " أل " بكمالها أم الَّلامُ وحدها ؟

فَمذهَب الخَليل وسيبويه أنَّها " أل " بكمالها ، ومذهَب غيرهما أنَّها الَّلامُ فقط ، وهذا هو الذى بينَّ هنا .

والثَّانى : إذا قلنا : إنَّها " أل " بكمالها فهل الهمزَة أصلَّيةُ أم زائدةٌ ؟ فمَذهب سيبويه عنده أنَّها زائدةٌ ، ومذهب الخَليل أنَّها أصليةٌ .

وأمَّا إن قيل : إنها اللام وحدَها فلا نزَاعَ أنَّ الهَمْزَةَ همزةُ وصلٍ .

---

(١) رأى الخليل فى الكتاب : ٦٣/٢ وهذا المبحث مفصل فى رصف المبانى : ٧٠ ، والجنى الدانى : ١٩٢ ، والمغنى : ٤٩ ، وجواهر الأدب : ٣٧٥ .

(٢) رأى جمهورة النحاة .

فالحاصلُ من الخلاف فى " أل " ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدها : أنَّ حرفَ التَّعريف اللاَّمُ خاصةً .

والثَّانى : أنهُ " ألْ " بكمالها ، والهَمْزَةُ هَمْزَةُ وصلٍ .

والثَّالثُ : كذلك إلا أنَّ الهَمزَة هَمْزَةُ قَطْعٍ .

ومذهبُ النَّاظمِ فى غير هذا الكتاب هو ما نُسب إلى سيبويه والخَليل ، ويُشعِرُ أنه ذَهَبَ إلى ذلك هنا تَعبيره عنه بـ " أل " لا بالألفِ واللَّامِ ، ولا باللَّام ، كما يُعَبِّر عنه غَيره وتَقديمه له حيث قال : (ألْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ) وتأخيرُ المَذهب الآخر وإنَّما ساقَ ذلك مَسَاق التَّخيير لتَنْظر أنت فى مَدَارك القَولين .

وإذا ثَبَتَ ذلك لم يُؤخَذْ له من هنا حكمٌ على الهَمزة ، وإنَّما يُؤخذ له ذلك من فصلِ هَمزةِ الوَصلِ من بابِ التَّصريفِ ، إذْ نَصَّ هُنالك أنَّها زائدةٌ ، فمذهبه إذًا ما نُقِلَ عن سيبويه ، ولكلٍّ واحدٍ من هذه المذاهب حجَّةٌ تَعْضُدُهُ ، وشاهدٌ يُؤَيِّدُهُ ، فمن الدَّليل للخليل أنَّ هذه الهَمزةَ ثَبتتْ حيثُ تحذفُ هَمزَاتُ الوَصل البَتَّة ، وذلك فى نحو (1) : ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ ، ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (2) ، ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ (3) ، وقالُوا : يا اللَّه وأَفاالله ، عندَ بعضهم ، وما أشبه ذلك ، فقد أنشد سيبويه (4) لغَيْلاَن : / ٢٣٣/

---

(١) سورة يونس : آية : ٥٩ .

(٢) سورة النمل : آية : ٥٩ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ١٤٣ .

(٤) الكتاب : ٦٤/٢ دون نسبه ، ونسبهما فى جـ ٢٧٣/٢ إلى غيلان ونسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب : ٣٦٩/٢ إلى حكيم بن معية الربعى ، والشاهد فى المقتضب : ٨٤/١ ، ٩٤/٢ ، والخصائص : ٢٩١/١ ، والعينى : ٥١٠/١ .
وغيلان هو غيلان بن حريث الربعى .

عَجِّلْ لَنا هذا وأَلْحِقْنا بذَالْ   بالشَّحم إنَّا قد مَلِلْناهُ بَجَلْ

فأفرد " أل " وأعادها فى البيتِ الثَّانى وذلك يدلُّ على قوةِ اعتقادِهم لقطعها فصارَ قطعهم " أل " وهم يريدون الاسمَ بعدَها كقطعِهم " قَدْ " وهو يريد الفعل بعدها كقول النَّابغة الذُّبيانى (١) :

أَفِدَ التَّرحُّلُ غيْرَ أنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِ

التَّقديرِ : وكأن قَدْ زَالت فقطع " قد " من الفعلِ كقطع " أل " من الاسمِ ، وعلى هذا قالوا : " ألى " فى التَّذَكُّرِ ، كما قالوا : قَدى .

ومن الدَّليلِ للمَذهبِ الآخرِ وهو زيادةُ الهَمزةِ وعروُّها عن الدَّلالة – أنهم أوصلوا حرفَ الجرِّ إلى ما بعدَ حرفِ التعريف نَحو : عَجِبْتُ من الرَّجل ومَررت بالغُلامِ وذلك يدُلُّ على أنَّ حرفَ التعريفِ غيرُ فاصلٍ بين الجارِ والمجرورِ ، وإنمَّا كان كذلك لأنَّه فى نهايةِ اللَّطافَةِ والاتصال بما عَرَّفَهُ ، ولا يكونُ كذلك إلاّ لأنَّه حَرْفٌ واحدٌ لا سيَّما وهو ساكنٌ ، ولو كان عندهم حَرفين كـ " هَل " و " بَل " و"قَد " لما جاز الفصلُ لاستقلالِ الحَرفِ ، ومن ثَّم أنكروا على الكِسائى قِرَاءة (٢) ، ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ بإسكان اللَّام ، و ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ (٣) ، لأنَّ " ثم " قائمةٌ بنفسها ، ليست كالواوِ والفاءِ ، وأيضًا فإن التَّنكير لما كان مدلولاً عليه بحرفٍ واحدٍ وهو التَّنوين كان التَّعريف الذى هو مقابله مدلولاً عليه بحرفٍ واحدٍ وهو اللاَّم ؛ لأنَّ الشَّىْءَ يُحَملُ على ضِدِّه ، كما يُحمل على نَظيره .

---

(١) ديوان النابغة : ٨٩ ، والبيت فى الخصائص : ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٣ ، التصريح : ٣٦/١ ، والخزانة : ٢٣٢/٢ .

(٢) سورة الحج : آية : ١٥ .

(٣) سورة الحج : آية : ٢٩ ، والقراءة للآيتين فى كتاب السبعة لابن مجاهد : ٤٣٤ ، ٤٣ .

وأمَّا المَذهبُ الثَّالثُ [1] فمتعلقه ظاهرُ لفظِ سيبويه حيثُ قال [2] : في باب عِدّة ما يكُون عليه الكلام ، وقد جاءَ على حرفين ما لَيس باسمٍ ولا فعل فذكر " أم " و " بل " [3] وغَيرهما . ثم قالَ : وأل حرفُ تَعريفِ الاسمِ ، فأخذ ابنُ مالكٍ من هذا أن " أل " هي المُعَرِّفَةُ بجملها ، وذكر في ألفِ الوَصلِ أنَّ الهمزةَ موصولةٌ ، فاجتمع من ذلك ما تقدّم والكلام في استقصاء الأدلة والفَصل بين الخُصوم له مجالٌ مواسعُ لا يليق بما نَحن فيه الآن ، وإنمَّا ذكرتُ بعضَ ذلك[4] تَوجيهًا ، وسيأتي في بابِ التَّصريفِ ما في هذا الخِلاف من النَّظر بحولِ الله ومشيئته .

ثمَّ قال : (فَمَنَطُ عَرَّفتُ قُلْ فِيْهِ النَّمَطْ) يعنيِ أنَّكَ إذا أَردت تَعريف لفظ "نمط" فأدخل عليه " أل " و " قُل فيه النَّمط " فيصير بأَل معرفةً بعدَ أن كان نكرةً دونها وهذا مثال يدُّل على نَظائره فرجلٌ وفرسٌ وبلدٌ وقمرٌ إذا أردت تَعريفها فقل : الرَّجُلُ والفَرَسُ والبَلَدُ والقَمَرُ ، وكذلك ما أَشبهه ولم يعتنِ هنا بذكرِ أنواعِ التَّعريف في هذا الحَرف وأنواع تَعريفه ثلاثة :

أحدُها : تعريفُ العَهدِ وهو يَنْقَسِمُ إلى تعريفِ عَهْدٍ حِسِّي كقوله تَعالى[5] : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَونَ رَسُولاً فَعَصى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾ وإلى

---

(١) هناك مذهب رابع أشار إليه الرضي في شرح الكافية : ٢٤١/٣ قال : وذكر المبرد في كتابه : " الشافي " أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام .

(٢) الكتاب : ٣٠٤/٢.

(٣) على هامش الأصل قراءة نسخة أخرى (وهل) وهي مذكورة في نص سيبويه .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) سورة المزمل : آية : ١٥ ، ١٦ .

تَعريف (عهد)[1] علمى كقوله تَعالى [2] ﴿ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ ﴾ ، وقوله [3] : ﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بالوَادِي المُقَدَّسِ طُوىً ﴾ .

والثّانى : تَعريف الجنس نحو قولك : الرجلُ خَيْرٌ من المَرْأه . وقال تَعالى [4] : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إلاَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا ﴾ .

والثّالثُ : تَعريفُ الحُضور كقولِكَ : هذا الرَّجلُ وَسأقوم اليَومض والسَّاعةَ .

هذه أقسامُ " أل " فى التَّعريفِ ، وَبقِيَ فى كلامِ / النّاظمِ شَيْءٌ ، /٢٣٤ وذَلك أنَّه كان حقُّه أنْ يقولَ : عَرَفْته ، فَتَأتى بضَميرِ المَفعول ، أو يُعدى الفعل إلى " نَمَطٍ " فيَقول : (فَنَمطًا[5] عرَفْتَ) لأنَّ النَّصْبَ لا يَكْسِرُ الوَزن، فلِمَ أتى بَعرفْتَ غيرَ مُعدًى ؟

فالجوابُ : أنَّ عرفت فى موضعِ الصِّفةِ لـ " نَمَطٍ " ، وعلى هذا يَستقيم معنى البَيت فإنَّما أراد فَنَمطٌ معرفٌ يقال فيه النَّمط وحَذَفَ الضَّميرَ من الجُملةِ الوَاقعةِ صفةً كَمَا حَذَفَهُ جَريرٌ فى قَولِهِ - أنْشَدَهُ سِيبَويه - [6] :

---

(١) فى (أ) .

(٢) سورة التوبة : آية : ٤٠.

(٣) سورة النازعات : آية ١٦.

(٤) سورة العصر : آية ٢ ، ٣.

(٥) فى (أ) فنمط .

(٦) الكتاب : ٤٥/١ ، ٦٦ والبيت لجرير ، ديوانه : ٨٩/١ من قصيدة أولها :

أتصحوا أم فؤادك غير صاح　　عشية هم صحبك بالرواح

وقوله : " أبحت حمى ... "

يريد عبد الله بن الزبير ، وقتله إياه وغلبته على ما كان فى يديه .

والشاهد فى : أمالى ابن الشجرى : ٢٥/١ ، ٧٨ ، ٣٢٦ ، والعينى : ٧٥/٤ ، والتصريح: ١١٢/٢.

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

وأنشد أيضاً قول الحَارِث بنَ كلدة (١) :

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُوْلُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

فـ " حَميت " و " أَصابوا " في موضع الصِّفة كأنَّه قال : مَحْمِيٌّ ومُصَابٌ ، وإذا كان معنى " عَرفت " في البَيت على الصِّفة ، فَلا سبيلَ إلى النَّصب في "نَمط" بـ " عرفت " لأنَّ الصِّفة مِنْ تَمامِ الاسمِ فهي كبَعضِهِ ، وبعضُ الشَّيْءِ لا يَعمل في بَعضه ، هذا معنى تعليل سيبويه ، فإِن قِيل : هذا مُشكل من جهةِ اللَّفظ والمَعنى ، أمَّا من جِهة اللَّفظ فإن نَمَطاً لما كان المُراد به نَفس اللَّفظ كان معرفةً لا نكرةً ، وذلك شأنُ ما يُراد به مجرَّد اللَّفظ ، فإنَّك تقول : رجلٌ المنكَّرُ ، لا يُبتدأ به ولا يصحُّ أن تقول : رجلٌ منكر على أن تَجعله صفةً لأنهَّ قد صار علماً به ، كما صارَ أفعل وفَعلان وسائر الأمثلة الموزون بها أعلاماً على المُثُلِ التي تُوزنُ بها فَلِمَ جَعَلْتَ " عرَّفت " نعتاً لـ " نمطٌ " والمُرادُ مجرَّدُ اللَّفظِ لا غير ذلك ؟

وأمَّا من جهةِ المعنى فلأنَّه في معنى (فَنَمَطٌ) إذا عرَّفته (قُلْ فيهِ النَّمَطْ) و (نَمَطٌ المعرَّف) لا تَدخل عليه " أل " لأنَّ تعريفَه إن كان بالإِضافةِ فلا تدخلُ عليه " أل " وكذلك إن كان علماً لا تَدخله " أل " وإن كان مُعرَّفاً بها فلا تدخلُ عليه أيضاً مرَّةً أُخرى ، وإنَّما كان وجهُ العبارةِ أن يقولَ : فَنَمَطٌ أردتَ تَعريفه

---

(١) الكتاب : ١/٤٥ ، ٦٦ ، والحارث طبيب معروف عند العرب ثقفي من أهل الطائف توفي نحو سنة خمسين من الهجرة .

أخباره في : عيون الأنباء : ١٠٩ ، وأخبار العلماء :١١١ ، والمؤتلف والمختلف : ١٧٢ .

والشاهد في : أمالي ابن الشجري : ١/٥ ، ٣٢٦ ، ٢/٣٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦/٨٩ ، والعيني : ٤/٦٠ .

قُل فيه النَّمط (١ إذ لا يُقال فيه النَّمط ١) إلا وهو نكرةٌ مرادُ التَّعريف لا وهو معرفةٌ .

فَالجَوَابُ : أن يقالَ : أمَّا الأول فإنَّ نَمَطاً لم يُرِدْ عَينَهُ هنا بالقَصد الأول وإنَّما جاءت إرادة لفظه بالعَرض ، لأنَّ المَقصودَ لَفظٌ مَا أىُّ لفظٍ كان ، فكأنه قال : فأىّ لَفظ أردت تَعريفه أدخل عليه " أل " هذا معنى كلامه ، وإنَّما جاء تعيين لفظ نَمط (٢) بالقَصد الثَّانى ، وإذا كان مَقصوده هذا لم يكن معرفةً وصحَّ وصفه بالجُملة وأبينُ من هذا أن يكونَ أصلُه معرفةً لكنه أتى به مُنَكَّراً – كما يُنَكَّرُ العَلَم كقَولك : هذا زيدٌ مقبلٌ ، تُريد زيداً من الزُّيود ومقبلٌ نعتُهُ ، فكذلك هنا أى : فَنَمَطٌ من الأنماطِ مُعَرَّفٌ قل فيه النَّمط وهذا بيِّنٌ .

وأمَّا الثَّانى : فإنَّ معنى (عَرَّفْتَ) فى كلامه إرادةُ التَّعريف فكأنه قال :

" فَنَمَطٌ " أَرَدْتَ تَعريفه وهذا فى الكلامِ العَربىِّ (٣) الفَصيحِ موجودٌ ، ففى القرآن الكريم (٤) : ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ الآية ، المعنى : أردنا إهلاكها (فجاءَهَا بَأْسُنَا " ويقع ذلك مع إذا نحو (٥) : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ القُرآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾، ﴿ إذَا قُمْتُمْ إِلى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا ﴾ (٦) وإذا كان (هذا) (٧) موجوداً فى الكلامِ فلا مانع من استعمالِه والنَّمَطُ : ضَرْبٌ من البُسُط ، والنَّمَط أيضاً :

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) النمط .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) سورة الأعراف : آية : ٤ .

(٥) سورة النمل : آية : ٩٨ .

(٦) سورة المائدة : آية : ٦ .

(٧) ساقط من الأصل .

الجَمَاعةُ من النَّاس أمرهم واحدٌ ، وفى الحديث (١) : " خَيْرُ هذه الأمة النَّمَطُ الأوسط يَلحق بهم التَّـالى ويَرجع إليهم الغَالى قال أبو عُبَيدٍ (٢) : النَّمَطُ (٣) : هو الطَّريقة / يقال : الزم هذا النَّمَطَ ، قال : والنَّمَطُ أيضاً :/٢٣٥ الضَّرب من الضُّروب والنَّوع من الأنواع، يقالُ : ليس هذا من ذلك النَّمط، أى: من ذلك النَّوع، وهذا المعنى يُقال فى المَتَـاعِ والعِلمِ وغَير ذلك .

* * *

ثُم نَكَـرَ مـا جـاءَ من الألفِ واللاَّمِ بخـلافِ الأصلِ من الدَّلالة على التَّعريفِ فقال :

وَقَدْ تُـزَادُ لازِمـــًا كَاللاَّتِ والآنَ والَّذِيْنَ ثم اللاَّتِـــى

ولاضْطِرَارٍ كبَنَــاتِ الأَوْبَـرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِى

اعلم أنَّ " أل " قد تَخرج عن أصلها فلا تَدلُّ على تَعريفٍ ، وهى إذ ذاك قسمان :

أحدُهما : ما لاَ يفيدُ معنًى آخر فهذه تُسمى زائدةً .

والثَّـانى : ما يفيدُ معنى آخر سوى التَّعريف ، وهذا القِسم هو الذى للمح الصِّفة وأمَّا الألفُ واللاَّمُ الغالبةُ فهى راجعةٌ إلى التى تُفيد التَّعريف فابتدأ بذكر القِسمِ الأولِ وهو قِسم الزَّائدةِ وجَعله نوعين :

أحدُهما : ما كانت زِيَادَتُهُ لازمةً البَتَّـةَ .

---

(١) غريب الحديث لأبى عبيد : ٤٨٣/٣ ، والنهاية فى غريب الحديث : ١١٩/٥ من حيث أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه .

(٢) غريب الحديث لأبى عبيد : ٤٨٣/٣ .

(٣) ساقط من (أ) .

والثَّـانى : ما كانت زيادته اضطِراريَّـــة .

فـأمَّـا الأول : فـهـو الَّذى أراد بقـوله : (وَقَدْ تُزَادُ لازِمــاً كـاللاَّت) إلى آخــره ، يعنـى أنَّ العــربَ قـد تَزيدُ قليــلاً " أل " لغـيــرِ مـعنى فـى مـثل هذه الألفـــاظ الـمَذكورة بحيث : لا تنفك عنها ، وهذه العبارة لا تدلُّ على أنَّ هذه الزِّيادةَ موقوفةٌ على السَّماع إذ [١] لم يُبـين ذلك ، بل نَبَّـه على قلّـةِ وجودِ ذلك وإشـعـاره بالقِــلَّة بحرفٍ قـد لا يُشـعـر بقـيـاسٍ ولا بعـدمـه ، لأنَّ القَليلَ قد يُقـــاسُ عليـه فى بعضِ الـمَواضـعِ ، وقـد لا يُقـاسُ عليه بخـلافِ مـا إذا أتى بلفـظِ القلَّة فاعتبره .

فـالحَـاصِلُ أنَّه سكتَ عن ذلك ولاشكَّ أنَّ هذا النَّحو مما لا يقـاس عليـه ، وإنَّما يُتَلَقَّى من السَّماع ، إذْ لم يكثُر كثرةً يُقاس عليها ولا ظَهَر فيه وجهُ قياسٍ فيوقف على محلِّه ، وهذا فى الزِّيادة الَّلازِمة .

وأمَّا التى للاضطرار فـأولى بعـدمِ القِيَـاسِ فى الكلامِ وكذلك فى الشِّـعر أيضـاً ، إذْ لم تَكْثُرْ زِيادتُها كثرةً توجِبُ قياساً ، كما كَثُرَ فيه قَصْرُ الـمَمْدُودِ وصَرف ما لا ينصرف وشبه ذلك ، فجازَ القياس فيه .

ولـمَّا كان ما تَحت " قد " فى قوله : " وَقَدْ تُزَادُ " منقسماً إلى القسمين وكان كلُّ واحدٍ منهمـا منتظـــماً تَحتـها ، وكان مسكوتاً عن قياسِ ذلك فى الأول كـان مـسكوتاً عنه أيضـاً فـى الثَّـانى ، أعنى عن القِـيـاس فى الشِّـعـر فلقـــائل أن يقولَ : هذا تقصيرٌ من النَّاظمِ لعدمِ التَّنبِيه على القِياس فيه أو عدمه .

ويُجابُ عن ذلك بأنَّه قد أشعَر بذلك إشعاراً خَفِيًا من جهةِ أنَّه لم يعقـد

---

(١) فى الأصل إذا .

فيها أصلاً ولا أتى بقانون الزِّيادة ولا بما يُشعر به ، وإنّما أتى بأمثلةٍ من الضَّربين مطلقة تُشيرُ إلى أنّها كذلك وَرَدَت ، ولو أراد القِياسَ لقالَ : وقد تُزاد لازماً ، في نحو كَذَا ، أوفيما كان يُشبِهُ كَذَا أو ما أشبه هذه العبارة، فلما اقتصر على أمثلة مُطلقاً ولم يقدِّم لها قانوناً دل على أنّها عنده سَمَاعِيَّة لا قِياسية ، ثم أتى بأمثلة أربعةٍ للقسم الأول :

أحدُها : " اللات " وهو اسمُ / صَنَمٍ كان بالطَّائف ، وأصله " اللاتُّ " اسم فاعل وهو رجلٌ (١) كان يَلُتُّ السَّويقَ للحَاجِّ إذا قَدِمُوا ، وكانت العربُ تُعَظِّمُ ذلك الرَّجل لإطعامه النَّاسَ في كلِّ مَوسمٍ ، ويُقال : إنّه عَمرو بن لُحَيّ بن (٢) قمعة (٣) ، وقيل (٤) : رَبيعةُ بن حارثة وهو والد خُزَاعَةَ ، وعُمِّرَ عمراً طويلاً ، فلما ماتَ اتُّخِذَ مَقعدُه الذي كان يلت فيه السَّويقَ مَنْسَكاً ، ثمَّ طَالَ الأمرُ بهم إلى أنْ عَبَدُوا تلكَ الصَّخرةَ التي كان يَقْعُدُ عليها ومثَّلوها صنماً وسموها اللاَّت اشتقوا لها اسماً من اللتِّ. وقد قرأ ابن عَبّاسٍ (٥): ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَّ ﴾ على فاعلٍ من لَتَّ، فالألفُ واللامُ في "اللات " عندَ النَّاظمِ زائدتان ، وهو مذهبُ الأخفشِ ٢٣٦/

---

(١) من هنا نص كلام السهيلي في كتاب التعريف والإعلام : ١٢٣ ، وهو موجود في كتاب صلة الجمع وعائد التذييل لأبي عبدالله البلنسي شيخ الشاطبي : ورقة : ١٩٩ نسخة الأزهر ، وهي برواية الشاطبي .

(٢) ساقط من الأصل ، وموجود في كتاب التعريف أيضا .

(٣) نسب عمرو في كتاب الأصنام : ٥٤ ، وتاج العروس : ٥٨١/١ (لتت) .

(٤) نقل القرطبي في تفسير : ١٠٠/١ عن ابن الكلبي أنه يقال له : صرمة بن غنم . قال : ويقال : عامر بن ظرب العدواني .

(٥) سورة النجم : آية : ١٩ ، وقراءة ابن عباس في تفسير الطبري : ٥٨/٢٧ ، والمحتسب : ٢٩٤/٢ ، وزاد المسير : ٧٢/٨ ، والقرطبي : ١٠٠/١٧ .

فيها وفى " العُزّى" ، ويدل على صحةِ مذهبه أنّهما علَمَان بمنزلةِ يَغوث ويَعوق ونَسر ومَناة وغير ذلك من أسماء الأصنام ، فهذه كلُّها أعلامٌ غيرُ محتاجة فى تَعريفِها إلى أداةٍ ، وليست من باب الحارث والعبّاس من الأوصافِ الّتى سُمّى بها ، فدَخلَها الألف واللاّم لِتَلَمّحَ أصلَها وإذا كان كذلك وجب أن تكونَ فيها زائدةً ، وأيضاً فيؤكّد زيادتها لُزومها الاسمَ كلزومِها فى الذى والآن .

فإن قيل : فقد حكَى أبو زَيْدٍ (١) لقيتُهُ فَينةَ والفَيْنَةَ . وقالوا فى الشمس : إلهة والإلاهة ، وليست فينةُ وإلهة بصفتين ، فيجوزُ تعريفهما وفيهما اللام كالحَارث والعبّاس .

فالجَوَابُ : أنَّ هذا ممّا اعتَقَبَ عليه تعريفان :

أحدهما : بالعَلَميّةِ ، والآخرُ بالألفِ واللاّم ولم نَسمعهم . قالوا : عُزى ولالَات بغيرِ أداةٍ ، فدَلَّ لزوم اللاّم على زِيادتها وأنَّ ما هى فيه ليس مما اعتقب عليه تعريفان : هذا تَوجيه ابنُ جِنّى (٢)، وهو ظاهرٌ فى اللاّت ، وأمّا فى العزى ففيه بحث تكلّم عليه ابنُ جنّى ليس من مطلب هذا الشّرح ، إذ لم يَتَعَرَّضْ له النّاظم .

والثّانى : من الأمثلة " الآن " وهو اسم للزّمان الحاضرِ والألف واللاّم فيه زائدةٌ على ذلك الأخفش ، وقد خالفَ فى ذلك طائفَةٌ وجعلوها للتّعريف من الأصل الأولِ ، واستدل ابنُ جِنّى على زِيادتها (٣) وأنّها ليست للتعريف بأنا

---

(١) المنصف : ١٣٦/٣ .

(٢) قول أبى زيد فى الأغفال : ١٠/١ (رسالة) والمخصص : ١٣٧/١٧ .

(٣) المنصف : ١٣٣/٣ .

اعتبرنا جميعَ ما لامُه للتّعـريف فوجدنا إسقاطَـها منه جـائزاً كالرّجل والغُلام ، ولم تقل العَرَب فيـما بَلَغَـنَا فعــلته أن كما قــالوا : فعلتــه الآن ، فدلَّ هذا على أنَّها ليست للتّعريف ولا أيضا للمحِ الصِّفَةِ ، فإن التى لِلَمحِ الصِّفة يجوزُ إسقـاطها ، فدلَّ لزومها أيضـاً على أنها ليست لِلَمْحِ الصِّفَـةِ ، بل هى زائدةٌ ، كما يُزاد غيرها من الحُــروفِ ، ثم يَبقى النَّظــر فى تَعريفِها وذلكَ على رأى الفَـارسىِّ وابنِ جنِّى بألفٍ ولام تَضمن الآن معنـاها ، كما بُنيت " أمس " لتضمن معناها ، وعلى رأى الزجـاج بالإشـــارة .

والثّالث : " الذين " ، فالألف واللاّم فيـه أيضـاً زائدةً كمـا قال ، والدَّليل على ذلك : أنّه من الأسماءِ الموصولاتِ ، وقد وجد من الموصولات ما لَيس فيه ألف ولاَم وهو معَرفة كـ " مَن " و مَا " و أى " ، فهذا يدلُّ على أنَّ " الذين " مـعرفـة لا بالألف والـلاَّم ، وأيضـاً لو كـانت فيـه للتّـعريف لقـــالوا " لَذين " (١) من غيـر ألفٍ ولامٍ ، إذ لم نَجـدها تَعرف إلا حيثُ يجوز إسقاطها كما تقدّم ، وهذه لا تسقط البَتَّة ، وإن سقطت فذلك من النّــوادر غير المُعتَدِّ بها ، فدل ذلك على أنّها لِغَيرِ التَّعـريف وليست أيضاً / للمحِ الِصِّفة ، فلم يبقَ إلاّ أن تكونَ زائـدةً . /٢٣٧

وقـد ذَهَبَ ابنُ خـرَوف إلى أن تعـــريف " الَّذين " وأخـواته من المَوصولات الداخـلة عليها الألف واللّام بهما لا بالصِّلَةِ ، وأن ما ليست فيه مُعَرَّفٌ بها تقديراً كـ " أى " و " من " و " ما " وخَطَّأَ مَنْ زَعَمَ أن

---

(١) فى (أ) النين .

تعريفَها بالصلَةِ قال : وكيفَ ذلك وهى جُمَلٌ وقد تكون صفاتٍ وهى نَكِرات ، ثم استَدلَّ على أن تَعريفها إنَّما هو بالألفِ واللَّام ، أنَّ ما هى فيه لا يكون نكرة البَتَّة بخلافِ ما ليَست فيه فإنَّه قد يكون نكرةً " كمَنْ " و " ما " و " أى " وما استدلَّ به ليس له فيه حجَّةٌ ، أمَّا أولاً فإن أصلَ وضعِ المَوصولِ أن يتوصل بـه إلى وصف المعارفِ بالجُمَلِ ، إذ لم يمكنهم أن يُدخلوا الألفَ واللَّام على الجُمَلِ ، فأتوا بما يَصِحُّ فيه ذلك وهو الموصول كالَّذى والتَّى ، فأدخلوها عليه فَصَحَّ لهم الوصف بالجملةِ بإصلاح لفظِها بتَصديرها بما فيه الألف واللَّام .

وأمَّا " مَن " و " مَا " و " أىّ " فإنَّما لم يوصف بها لعدَمِ الألِف واللَّامِ فيها إذ هى المُسوغة لأنْ تَجرى الجُملة صفة للمَعرفة فراعوا اللَّفظ كما راعوا لفظ كل وبعَضٍ فلم يَصفوهما بالمَعرفة حيث لفظهما لفظ النَّكرة ، ولا - أيضاً - وصفوهما بالنَّكرة اعتباراً بالمعنى ومَعناهما معنى المَعرفة ، وبهذا المَعنى يُجاب عن اختصاص " أى " و " مَن " و " مَا " بوقوعها نَكرات موصوفةً ، لأنَّ ألفاظَها النَّكرات ، بخلافِ الذى والَّتى ونحوهما .

قال الفَارِسِىُّ فى " الإغفَالِ " : إنَّما حَسُنَ الوصف بالذى من بين أخواته لمكانِ حرفِ التَّعريف فيه وأنَّه وإن لم يُحدِث تعريفاً فهو لفظُ المُحْدِثِ التَّعريف فأُجرى فى هذه الأشياء مُجراه ، فهذا نَصٌّ من الفَارسى فيما ذكرته ، وأيضًا فإن فيها ابهاماً ليس فى الَّذى وأخواتها فلذلك لم يُوصف بها وهى موصولاتٌ ، بخلافِ " الذى " وأخواتها .

وأما ثانيا : فإنَّ أياً [1] و " ما " و " من " لا تَقعُ نكرات موصوفة إلا مع العرو عن الصلات والخلو عنها ، فإذا وُجِدت الصِّلات لم يصح أن تقع نكرات ، وهذا من أدل الدليل على أن تعريفَها بالصِّلة لا بالألف واللام مقدرةً ، إذ التعريف فيها يدور مع الصلة وجوداً وعدماً ، ولم نجده يدور مع الألف واللام[2]، كذلك فدل على أن علةَ التعريفِ الصلةُ لا الألف واللام فالصّحيح إذاً ما ذهب إليه الناظم من زيادتها .

والرابع [3] : " اللاتِي " وهو جمعُ " التّى " كما أن " الّذين "جمعُ " الّذى " والكلام فيهما واحدٌ ، وكذلك فيما كان من بابهما نحو : الّذى والّتى واللائين واللاءِ واللّوَاتى والألى وما أشبه ذلك . ولازمًا من [4] قوله : (وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا) اسمُ فاعل يُمكِنُ أن يكون حالاً من المَصْدَرِ المفهومِ من (تُزاد) كـ " شَدِيداً " من قولك : ضربته شديداً وكأنه قال : وتُزاد زيداً لازماً .

ثم ذكر القِسم الثّانى من الزّيادة فقال : (ولاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأوْبَرِ) أى: وقد تُزاد أيضاً للاضطرارِ الشّعرى ، لا على اللُّزُومِ ولا على الجَوَازِ ، وأتى لذلك بمثالين :

أحدهما : زيدت فيه اللّام فى العَلَمِ وذلك " بَنَات الأوْبَرِ " وهو اسمٌ علمٌ لضَرب من الكَمْأةِ صغارٍ ذات زَغَبٍ ، هذا ما حكى الجَوهرى [5] ، وذكر ابن

---

(1) فى (أ) أى .

(2) ساقط من (أ) .

(3) فى (أ) وأيضاً .

(4) فى (أ) لأن ما .

(5) الصحاح : ٨٤٢/٢ (وبر) .

سِيده (١) عن أبى حَنِيْفَـةَ (٢) قـال : هـى كـمأةٌ أمـثـال الحَصَى يَكُنَّ فى النَّقض من واحدة إلى عشر (٣) وهـى رديئة الطَّعْمِ ، وهـى أول الكَمْأَةِ قال : وقال (٤) : مَرَّةً هـى مثلُ الكَمْأة وليست بكَمْأة وهـى صِغَارٌ . وأصله أن لا تَدخُلَه الألفُ واللامُ ، بل تقولُ : هذه بَنَاتُ أَوْبَرٍ ، واحدها ابن أوبَر وأنشدَ الأصْمَعِىُّ (٥) :

وَمِن جَنَى الأَرْضِ ما تأتِي الرِّعاءُ بِهِ مِنْ ابنِ أَوْبَرَ والـمُفْرودِ والفِقْعَةْ

فـأدخَلوا عليـها الألف / واللام فى الشِّعرِ ضَرورةً فقالوا : " بَنَاتُ الأَوْبَرِ " وإشارة النَّاظم إلى ما أنشدَه ابنُ جنى (٦) وقال : أخبرنا (٧) أبو عَلِىٍّ قـال : أخـبرنـى أبو بكرٍ ، عن أبى العَبـاس ، عن أبى عُـثـمان قـال : ٢٣٨/

(١) النص فى اللسان : (وبر) .

(٢) أبو حنيفة : (؟ - ٢٨٢ هـ)

أحمد بن داود الدينورى ، عالم باللغة والنحو والهندسة والحساب . قال السيوطى : راويه ثقة ورعا زاهدا . ألف كتاب النبات لم يؤلف فى معناه مثله

أخباره فى : معجم الأدباء : ١٢٣/١ ، وأنباه الرواه : ٤١/١ ، وبغية الوعاة : ٣٠٦/١ .

(٣) فى الأصل عشرة وصوابه من كتاب النبات : ٨٤ اللسان .

(٤) كتاب النبات : ٨٥ وعنه واللسان عن المحكم لابن سيده .

(٥) البيت عن الأصمعى فى كتاب النبات : ٧٩ ، واللسان : (فقع) وشرح أبيات المغنى : ٣١١/١ .

والمفرود والفقعة : نوعان من الكماة ، والفقـعه : بهذه التسمية تطلق الآن فى بلاد نجد على جميع أنواع الكماة . وبنات أوبر تطلق عليه العامة " هَوْبَرِىّ " .

(٦) لم أهتد إلى هذا النص فى كتب ابن جنى بحروفه كما هى عادة الشاطبى إذا نقل مصرحاً بمصدره إلا أن ابن جنى ردد هذا فى مؤلفاته منها :

الخصائص : ٥٨/٣ ، والمحتسب : ٢٢٤/٢ ، والمنصف : ١٣٤/٣ .

(٧) فى (أ) أخبرنى .

سألتُ الأصمعى عن قول الشاعرِ (١) :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

لِمَ أدخلَ الألفَ واللام ؟ فقالَ : أدخلَ ذلك زِيادةً للضَّرورة كقولِ الآخرِ (٢) :

* بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أسِيرِهَا *

قال ابنُ جِنى وأنشدَنى (٣) أبو عليٍّ ، عن أحمد بن يَحيى ، عن ابنِ الأعرابى (٤)

* يَا لَيْتَ أُمَّ العَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِى *

يريد أمَّ عَمْرٍو ، وهذا على رِوايَةِ من رَوى العَمْر - بالعَين المُهملة - وإلا فالأشهرُ الغَمْر - بالغَيْنِ المُعْجَمَهِ - قاله ابنُ سِيدَهَ ومثل ذلك أيضاً قول الآخر - أنشدَهُ ابُن جِنِّى (٥) :-

يَقُولُ المُجْتَلُونَ عَرُوسَ تَيْمٍ سِوَى أُمُّ الحُبَيْنِ وَرَأسِ فِيلِ

---

(١) قائله مجهول ، وهو فى : المقتضب : ٨٤/٤ ، والخصائص : ٥٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧١/٥ ، والعينى : ٧١/٥ ، وشرح أبيات المغنى : ٣١٠/١ .

(٢) قائله أبو النجم العجلى ، ديوانه :

والبيت فى المقتضب : ٤٩،٨٤/٤ ، والمنصف : ١٣٤/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٥٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/١ ، ١٣٢/٢ ، ٦٠/٦ .

(٣) فى (أ) أنشدنا .

(٤) فى لمنصف لابن جنى : ١٣٤/١ : وأنشد أيضاً (يعنى أبا على) قال : ولم أسمعه منه وبعده فى المنصف :

* مكان من أنشا على الركائب *

وقائله غير معروف وهو فى المخصص : ١٦٨/١ ، ٢٢٠/١١ ، ٢١٦/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٥٤/١ ، والإنصاف : ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/١ .

(٥) لم أجده فى مصادرى

أرادَ : أمَّ حبَيْنٍ ، وأنْشَدَ أيضاً عن الفَارِسِيِّ [1] :

أمَا ودِمـاءٍ لاَ تَـزَالُ كَأنَّـهَا عَلَى قُنَّةِ (العُزَّى)[2] وبِالنَّسْرِ عَنْدما

وأنْشَدَ غَيْرُهُ :

* أمَا وَدِمَاءٌ مَائِرَاتٌ تَخَالُهَا *

وهو أبين في الإعراب والمثال الثَّاني زيدت فيه الألف واللام فى التَّمييز ضَرورةً ، لأنَّ التَّمييز من شرطِهِ أن يكونَ نكرةً على مذهبِ البَصريين ، فإذَا جاء بالألِفِ والَّلام حكمنا بأنَّه من الضَّرائرِ الشِّعريةِ ، كما زيدت فى بنات الأوْبَرِ ، وذلك المثال قوله : (كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ) [3] أراد : وكذا بحرف العطف أى : وكذا فى هذا المِثَال الآخر ، وهو قطَعةٌ من بيتٍ أنشدَهُ فى " الشَّرح هكذا وهو [4] :

رَأيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمرو

وأنْشدهُ السِّيْرافِى هكذا :

رَأيْتُكَ لَمَّا عَرَفْتَ جِلاَدَنَا رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرو

فقول الناظم : (وَطِبْتَ النَّفْسَ) فأتى فى لفظه بالواو حكايةً للبيت ،

---

(١) المسائل الحلبيات لأبي علي : ٢٨٧ ، والبيت لعمرو عبدالجن ، خزانة الأدب : ٣/٢٤٠ .

(٢) فى (أ) العنزى . " والعُزَّى " و " نسراً " أصنام معروفة
قال تعالى : " أفَرَأيْتُمُ اللاتَ وَالعُزَّى " ، وقال " وَقَالُوا لاَ تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ ولا تَذَرُنَّ وداً ولاَ سُوَاعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً . "
ويراجع : كتاب الأصنام : ١١-١٣ .

(٣) بعدها فى (أ) عن عمرو .

(٤) شرح التسهيل : ١/٢٩٢ وقد تقدم ذكر هذا البيت ، والبيت لراشد بن شهاب اليشكري فى العينى : ١/٥٠٢ ، ٣/٢٢٥ ، والتصريح : ١/١٥١ ، ٣٩٤ .

ولأجلِ الحكايةِ لم يَقلْ : " كَذَا طِبْتَ النَّفس " و " يا قيس " من لفَظ البيت الذى فيه الشَّاهد ، فأدخل الألَف واللَّام على نفسٍ ، وهو تمَييزٌ منقولٌ من الفاعل ، ومثل ذلك من التَّمييز ما قال الآخر (١) :

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لَمْ تَقِدْ   لَظَاَها وَلَم تُستَعْمِلِ البِيْضُ والسمْرُ

وقوله : (ولا ضَطِرارٍ) مفعولٌ له جرّه باللاّمِ وإنِ استَوفى شروط النَّصب ، فيجوز أن يُقال : وقد تُزاد اضطراراً وهو جائزٌ ، لكنه قلِيلٌ ، نَصَّ الناظم على ذلك فى بابه وَجاءَ بقوله : " السَّرى " صفةٌ لقيس تكملة للبَيْتِ ، والسَّرِى : الشَّريف . يقال : رجلٌ سرىٌّ ، من قَوْمٍ سَرَاةٍ ، وجمعُ السراةِ : سَرَوَاتٌ . ويُقال فى فعله : سَرَا يَسْرُو وسَرِىَ - بالكسرِ - يَسرى سرواً فيهما ، وَسرُوَ يَسرو سَرَاوَةً ، ويبقى بعدُ فى هذا الكلام نَظرٌ من وَجهين :

أحَدهما : أنَّه جَعلَ " بنات الأوبرِ " مما زيدت فيه الألَفُ واللام اضطراراً ومن مذهبه الذى تَقرَّر قبل أن ما جاءَ فى الشّعر مما يتأتى تَحويله إلى ما ليس بضرورةٍ ، فليس حكمه حكمُ الضَّرورات ، فإذَا نظرنا فيما عدَّه ضرورةً هنا وجدناهُ يتأتى مَساقُهُ على غيرِ جهةِ الضَّرورة ، فقد كان يمكنه فى الأول أن يقولَ : ولقد نَهيتك عن بَنَاتِ أوبر بغيرِ ألفٍ ولامٍ ولا ينكسر الوَزنُ ، وإنَّما فيه زحف وهو الوَقْصُ ، وذلك / حذف التاء من مُتَفَاعلن وذلك جائزٌ ، فلم يضطر على مذهب ابن مالك إلى زيادةِ الألفِ واللام ، فَجَعْلُهُ ذلك من الاضطرارِ على مذهبهِ غيرُ صَحيحٍ . ٢٣٩/

(١) شرح التَّسهيل لابن مالك : ٣٨٦/٢ ، والمساعد : ٦٥/٢ ، وشفاء الطيل : ٥٥٨ .

فإن قال : إنَّ إسقاط الألفِ واللامِ وإنْ كان لا يكسر الوزن غيرُ منقادٍ للطبع انقيادَ عدمِ اسقاطِها ، فهو على هذا التقديرِ ضرورةٌ .

فالجَواب : إنَّه لم يُراعِ مثل ذلك حين أمكن عندَه في قوله (١) :

* ...صَوْتَ الحِمَارِ اليُجَدَّعِ *

أن يقالَ : (٢) " حمارٍ يُجدع " وهذا لا ينقاد للطَّبع انقيــــاد الآخر ، فمثل ذلك التَّقدير جارٍ على طريقتِه وكان يُمكنه في الثَّاني أن يــقولَ : وَنفسٍ طِبْتَ يَا قَيْسُ عن عَمرو ، فإنَّ تقديم التَّمييز عنده جــائزٌ في الكـــلامِ ، وإن كان قليلاً فليس بضرورة عندَه ، وإذا كان قليلاً فعدم التقديم مع إمكانه دليلٌ على أنَّ الألف واللاَّم لم يدخـلها للضَّرورةِ فقد ناقَـضَ هـنا الناظِـمُ أصلَه الذي أصَّل .

والثَّاني على تَسليمِ أنَّه لم يَبْنِ على تلك القاعدة أن دخـولَ الألفِ واللام على التمييز ليس بضرورةٍ ، إذ لم يختص بالشِّعر وإنَّما يعدّ ضَرورة المختص بالشِّعرِ كصرفِ ما لا يَنصرف ونحو ذلك ، وهذا ليس من ذلك ، إذ قد جاء في الكلام (٣) مثل ذلك نحو ما حكى البَغداديون (٤) أنَّ من العَرَبِ من يقـول : قَبَضْتُ الأحَدَ عَشَرَ الدِّرهَمَ .

---

(١) تقدم .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) في (أ) الحديث .

(٤) هم الكوفيون ، والمسالة في الإنصاف : /٤٣ (القول في تعريف العدد المركب) .

وفى الحَديْثِ [1] : " أنَّ امْرَأةً كانَتْ تُهَراقُ الدِّمَاءَ " ، والحديثُ عند ابن مالكٍ حُجَّةٌ فى إثبات القَوانين وبِنَاء القِيَاس عليه .

فإن قيلَ : إنَّ الألفَ والَّلامَ فى هذا ونحوه زائدةٌ أيضاً ، وقد نصَّ على ذلك فى " شَرح التَّسهيل " [2] فدخلت إذاً فى دَعوى الزِّيادةِ قيلَ : كان يُسَلَّمُ هذا لولا أنه علَّلَ الزيادة بالضَّرورة ، إذ قال : " ولاضطِرارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ " إلى آخره .

فالحاصل أنَّ هذا الموضع جرى فيه النَّاظم على غيرِ تأمُّلٍ ، وأقصى ما وجدت فى الاعتذار عن الأول من النَّظرين أنَّه أخطأ فى مجَرَّد التَّمثيلِ خاصةً .

وأمَّا الزِّيادة للضرورة فموجودةٌ ، إذ لم يُرد المِثَال المَذكور بعينه ، بل أرادَ أيضاً ما كان نحوه ، وقد تَقَدمت أبياتٌ يصعب إيرادها مع إسقاط الألفِ والَّلام كَقولِهِ :

* بَاَعَد أمُّ العَمْرِو .... *

وقوله :

* عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ *

وإذا كان كذلك ثَبَتَ الأصلُ الذى بنى عليه من الزِّيادة على الجُملة .

فإن قيلَ : كيفَ يثبتُ مع كون " بنات الأوبر" ، و " طبتَ النَّفسَ " ، بمنزلةِ

---

(1) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ٦/٢٩٣ .

قال : حدثنا عبدالله ، حدثنى أبى .. عن أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى امرأة تهراق الدم فقال : تنتظر قدر الليالى والأيام التى كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة ثم لتغتسل ولتستثفر ثم تصلى .

والشاهد فى الحديث دخول الألف واللام على " دماء " إذ التقدير : تهراق دماؤها .

(2) شرح التسهيل : ٢٩٢ .

ما جاء في الكلامِ ، فقد زيدت الألفُ واللاَّم إذاً لغير الضرورةَ وهو الإشكال الأول بِعَينه ؟

قيل : هذا سُؤالٌ واردٌ ولا جَوابَ لي عنه الآن ، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطَّبِيبُ .

وأمَّا الثَّاني : فإنَّ ما جاءَ في الكلامِ من ذلك قد يُخرَّج على غير زيادة فقولهم : قَبَضْتُ الأَحَدَ عَشَر الدّرهم ، قَصَدَ فيه التَّعريف ، لكنَّ الشائِعَ أن يعرفَ الأول خاصةً ، ثم إنهم شذُّوا فَعَرَّفُوا الثَّاني مع الأول فقالوا : قبضت الأحد العَشَر درهمًا ، ثم زادوا شذوذا فعرفوا ما لا يحتمل التَّعريف إتباعاً لما يحتمله على الجُملةِ ، فليس إذاً من قبيل النَّكرات أعني الدّرهم وإنمَّا هو معرفة .

وقوله في الحَديث : " تُهَراقُ الدّمَاءَ " منصوبٌ على التَّشبيه بالمفعول به لا على / التَّمييزِ ، نصَّ على ذلك في " شَرْحِ التَّسهيل " وَسَيأتي ذلك ٢٤٠/ في باب التَّمييزِ إن شاء اللّه ، وإذا كان كذلك صحَّ ما قاله من أنَّ الزيادة في نحوِ : (طِبْتَ النَّفْسَ) للاضطِرَار واللّه أعلم .

* * *

وأمَّا القِسمُ الثَّاني : من الألفِ واللاَّمِ الخَارجةِ عن أصلها من التَّعريف ، وذلك ما يدخل على الأسماءِ المنقولةِ من الصِّفات ونحوها لِتَلَمُّحِ الأصلَ ، وتُسمى التي لِلَمْحِ الصِّفةِ فقد قالَ فيه :

وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ
كَالفَضْلِ وَالحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

الضَّميرُ في (عَلَيه) عائدٌ على بعضٍ ، وفي (دَخَلا) عائد على "

أل " وذكَّره ، لجوازِ التَّذكير والتَّأنيث فى الحَرْفِ و " ما " واقعة على الأصلِ المَنقُول منه العلم وعائده ضَمير عنه والضَّمير فى (نقِلاَ) و (كانَ) عائدٌ على بعضٍ أيضاً ، ويعنى أن بعضَ الأسماءِ الأعلامِ قد دخلت عليه " ألَ " ليُتَلَمَّحَ بها الأصلُ الذى نُقِلَ عنه هذا العَلم .

واعلَم أنَّ العلمَ الذى شأنه هذا لابدّ فيه من أربعةِ أوصافٍ كلّها مشارٌ إليها بهذا الكَلام :

أحدها : أن يكونَ منقولاً لا مُرتجلاً لقوله : (لِلَمْحِ ما قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ) فلازمٌ أن يكونَ له أصلٌ نُقل منه إلى العَلَميَّة لتكون الألفُ واللاَّم يُلمح بها فلا تدخل على مُرتجل البتةَ .

والثَّانى : أن تكونَ داخلةً عليه بعد التَّسمية لأنَّ قولَه : (لِلَمْحِ ما قَدْ كانَ عَنه نُقِلاَ) يريد به لأن يُلمحَ بدخولها أصلُ الاسمِ المُسمى به ، وذلك يستلزم أن تكونَ داخلةً بعد التَّسمية ؛ لأنَّها لو كانت داخلةً قبلها أو مَعَها لاستهلكت التَّسميةُ معناها فلم تدلَّ على شَىْءٍ ، وهذا هو الفَرق بين الألَفِ واللاَّم التى للغلبة والزائدة وبين التى للمح الأصلِ ، فإنَّ الغَالبة كانت داخلةً قبل التَّسمية ، ثم وقعت التسمية عليها ، وكذلك ما لمَ تتقدمه لكن قارنتَه فى التَّسمية كالنَّضر والنُّعمان « ولفظةُ الّله » على رأيه فى " شَرح التَّسهيل " وكذلك السَّموأل واليَسَع من المُرتجلات على ما قال هنالك أيضاً ، فالأداة [1] فى هذه الأشياء مقارنة للتَّسمية ، فليست لتلمح الأصلِ فى النَّضر ونحوه ، وكذلك فى السَّموأل ونحــوه ، وهذا الثانى يخرج بالوصف الأولَ . وبينهما أيضاً فرقٌ آخرُ حكمىٌ وهو : أنَّ التى للمح الأصلِ يجوز لحاقها وعدم لحاقــها على حدٍّ سواء أو ما

---

(١) فى (أ) فالأفادة .

هو نحو ذلك بخلاف الغالبة وغيرها فإنّها لازمةٌ ولا يجوزُ حذفُها إلا نادراً لا يُعتد به . قال سيبويه [1] : فإن أخرجت الألفَ واللاّم من الصّعق والنّجم لم يكن معرفةً مِنْ قِبلَ أنّك إنّما صيّرته معرفةً بالألف واللاّم ، كما صارَ ابنُ رألان معرفةً برألان ، فلو ألغيت رألان لم يكن معرفةً . يعنى أنَّ الألفَ واللام من حقيقة الاسم في العَلَميَّة وهذا الفرقُ منبَّه عليه بقوله : (فنِكرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ) .

والثّالثُ : أن يقصدَ بدخولها لَمحَ الأصلِ ، لأنّه قال : (لِلَمْحِ) كذا ، أى : دخل لأجلِ أن لُمِحَ فيه الأصل ، فهذا ولابدَّ مستلزمٌ لتذكر الأصل والتِماحه ، فلو لم يُلمح الأصلُ لم تَدخل البَتَّة ؛ لأنَّ الاسمَ إذ ذاك بمنزلةِ زيدٍ وعمروٍ ، فكما أن زيداً وعمراً لا تدخل عليه الألفُ واللام ، فكذلك ما كان بمعناه ، ولذلك تَجِد كثيراً من الصّفات المُسمى بها لا تدخل عليها كمالكٍ وحاتِمٍ ومُتمِّم وفاطِمة وعائشة / ، وما أشبه ذلك . /٢٤١

والرّابع : أن يكونَ الاسمُ يصلحُ أن تدخلَ عليه الألف واللاّم قبل التّسمية وهذا معنى تَلمح الأصل بها ، لأنَّ إلحاقِها إشعارٌ بأنَّ الاسمَ كأنّه باقٍ على أصلِه لم ينتقل إلى علميَّةٍ ، فإذا كانَ كذلك فكلُّ عَلَم نُقِلَ مما يصحُّ أن يَدخل عليه فهو الذى تدخل عليه [2] بعدَ النّقلِ والتّسمية فلا تدخل على العلم المنقول من الفعلِ نحو : يَزيد وَيشكر وَتغلب ، ومن ثم

(١) الكتاب : ٢٦٧/١ .
(٢) ساقط من (أ) .

كان دخولها على يزيد فى قول ابن مَيَّادة (١) :

رَأَيْتُ الوَلِيْدَ بن اليَزِيْدِ مُبَارَكاً   شَدِيْداً بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كاهِلُهْ

ضَرورةً كما كان ضَرورة فى نحوِ(٢) :

* بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيْرِهَا *

ولم يَحكُم له بأنَّه على لَمح الأصلِ لهذا الذى تَقدَّم ، وقد بَسَطَ الفارسىُّ هذا المعنى فى " التَّذكرةِ " بَسطاً حَسناً ثم قال : فمن قرأ من القُرَّاءِ (٣) : ﴿ الليسع ﴾ استقامَ أن يتأول فيه أنه عَرَبِىٌّ جَعلَ الشَّىْءَ بعينه . فأمَّا من قرأ : ﴿ اليَسَعَ ﴾ ، فلا ينبغى له أن يحمِله على أنه يفعل من وَسِعَ ، دخل فيه اللَّامُ لأنَّ ذلك لا وجهَ له ولكنَّه أعجمىٌّ معَّربٌ وافقَ لفظُهُ لفظَ المُضارع وليس به - انتهى كلامه - وكذلك لا تَدخُلُ على المَنْقول من مضافٍ ومضافٍ إليه ، كما إذا سميت بضارِبِ (٤ زَيدٍ أو بَصاحِبِ عَمْرٍو ٤) ، إذ لا يصحُّ دخول الألفِ واللَّامِ على المُضاف وإن فَرضت صلاحِيَتَهُ لِلَمْحِ الأصل فيه ، هذه الأربعة أوَصافٍ يقتضيها كلامه ولابدَّ منها . وعبارته فى " التَّسهيل " عن هذا المعنى قوله (٥) :

وفى المَنقول من مجرَّدٍ صالحٍ لهما ملموحٍ به الأصلُ وجهان ، ثم مثَّل ذلك بقوله : (كَالفَضْلِ وَالحَارِثِ وَالنُّعمَانِ) ، فَأتَى بثلاثةِ أمثلةٍ تُشير إلى ثلاثةِ أنواعٍ مما يلمح فيه الأصل .

أحَدُها : الفَضْلُ ، وهو منقولٌ من مصدرِ فَضَلَ الرَّجُلُ يَفضُلُ فَضلاً :

---

(١) تقدم فى أول الجزء .

(٢) تقدم أيضا .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٨٦ : والقراءة فى كتاب السبعة لابن مجاهد : ٢٦٣ وهى قراءة حمزة والكسائى " الليسع " يلامين .

(٤-٤) فى (أ) زيدا صاحب عمرو .

(٥) التسهيل : ٣١ .

إذ ظَنَّ ذَا فَضْل فهذا تدخل عليه الألفُ واللام وعلى ما كان من نَوعه مثل َقيس ، من قاسَ يقِيسُ قيساً وَزيدٌ من َزادَ يِزيد َزيْداً ، وأوس من أسه َيؤوسُه أوْساً ، أى أعطاه ، وعمرو [1] إذا اعتقدت أنه منقول من العُمر الذى هو الحَياة .

والثانى : الحارثُ ، وهو منقولٌ من الصفة تقول : حَرَثَ يَحْرُثُ فهو حَارِثٌ ، وتدخل عليه هذه الألف واللام وعلى ما كان مثله نحو : عَبَّاس وقتَّال وَحَسن وَجرَّاح وما أشبه ذلك

والثالثُ : النُّعمان ، وهو مَنقولٌ من اسم ِعَين وهو الدَّم ، ومنه ُسميت شقائق النُّعمانِ لِشَبَهِ لونِها به ، وهذا أيضاً مما تدخل عليه الأداة عنده ، وعلى ما كان من نوعه كَأوْسٍ إذا جعلته قد ُنقِلَ من الأوْس وهو الذئب وكذلك ما أشبَهه ، فقد نبَّه على أنواع المنقول من الاسم ، فالأول منقول من اسم المعنى ، والثانى منقول من الصفة ، والثالثُ منقول من اسمِ العين ، وفيما قرَّره هنا نظرٌ من وجهين :

أحدُهما : أنَّ ظاهَر كلامه يقتضى القياس فى جميعِ ما ذكر من الأنواع الثلاثة فيَجوز على قولِه أن تقولَ فى قيس القيس وفى زَيد الزَّيد وفى َعمرو العَمْرُو فى غير ضرورة كما تقول فى فَضل الفَضل ، وكذلك يجوزُ على قوله / فى مالكٍ المَالك وفى َفاطمة الفَاطمة وفى َحاتِم الحَاتِم، ٢٤٢/ كما تقول فى َقاسم القاسم وفى عبَّاس العبَّاس ، وكذلك تقول فى حجر الحَجر وفى حبل الحَبل وفى جَعفر الجعفَر وفى َبكرٍ البَكر ، كما تقول فى نُعمان النُّعمان وهذا كلُّه غيُر صَحيحٍ ، لأنَّ مثلَ هذا لايُقاس عليه

---

(١) فى الأصل وعمرا .

وإنما بابها كلُّها السَّماعُ فلا يُتَعَدَّى بواحدٍ منها ما سُمِعَ .

والحاصلُ من هذا أنَّ المفردات كلَّها من الأعلامِ المنقولة الجائزِ قبل التَّسمية دُخول الألفِ واللامِ عليها ، يجوزُ أن تَدخل عليه الألفُ واللاَّم الآن وما أظنُّ أحداً يقول بهذا .

والثانى : أنَّا إذَا سَلَّمنا القياس فإنَّما يَصِحُّ فى نوعٍ واحدٍ منها وهو المنقول من الصِّفةِ فهنالك ذكر النَّاس لَمْحَ الصِّفَةِ وأصَّلوا معناه ، وفيه تكلَّم سيبويه والخليل حيث قالوا : الحارث والحسنُ والعبَّاسُ ، إنمَّا أرادوا أن يَجعلوا الرَّجلَ هو الشَّيْءَ بعَينه ، يعنى على أصلِ الصِّفة ولم يَجعلوه سُمى به ، ولكنَّهم جعلوه كأنه وَصفٌ له غَلَبَ عليه ، وَمن قال : حارِثٌ وعبَّاسٌ فهو يَجرى مَجرى زيدٍ . قال ابنُ خَروف : وهذا فى كلّ صفةٍ سُمى بها . ولما تكلَّم الفارِسىُّ فى "التَّذكرة" على قولِ الشَّاعر :

* ....وَبِالنَّسْــرِ عَنْدَمَــا *

قال : فالقولُ (١) إنَّ اللامَ هنا ليس على حدِّ قولك : العبَّاس وعباس ، لأن من أدخل اللَّام هنا جعله الشَّيْءَ بعينه ، ومن لم يدخل جعل الاسم علماً بمنزلةِ زيدٍ وأسدٍ ، ثم قال : ومَنْ قال فى الحَارث والعبَّاس حارثٌ وعبَّاسٌ ، لم يقل إذا سمى باسم جنس غير صفة بإلحاقِ لامِ التَّعريف ، ألاَ تَرى أنَّهم لم يَقُولوا فى رجلٍ اسمه ثَورٌ أو يَربوعٌ أو أَسدٌ الثَّورُ ولا اليَربوعُ ولا الأسَدُ .

قال : فإن قلتَ : فقد قالُوا الفَضل فى رجلٍ اسمه فَضْلٌ ، فإنما ذلك لأنه على حدِّ الصِّفة كأنَّهم جَعَلُوه عِبارةً عن الحارث بعينه من حيث جازَ وحسن أن يقصد بذلك ، كما حسن أن يُقصد بالحارث والعبَّاس قال : فدخلت اللاَّم هنا ،

---

(١) فى (أ) فلا يقل .

كما دخلت في الحارث والصَّعِق فأنت تَرى أنَّهم إنَّما يجعلون لَمْحَ الأصلِ في الصِّفةِ ويعتَذِرونَ عمَّا جاءَ منها في المصدر وينفون ذلك عن اسمِ الجنسِ جملةً ، وهو الَّذى لا يَصِحُّ غيره ، فهذا من الناظم غيرُ صَوَابٍ .

ووجهٌ ثالث : وهو أنه مثل هذا بالنُّعمان وجعله مما يجوزُ تَجَرُّده من الألف واللام وعدم تَجرده ، وهو قد جعله في " شَرْحِ التَّسهيل " من قسم العَلَم الذى قارنت الأداة نقله فلزمته (١) فقال في " التَّسهيل " (٢) : بعد تقريرِ أن ذَا الغَلَبَةِ تلزمُهُ اللاَّم غالباً إن كان معرفاً بها قبل ذلك ، ومثله ما قارنت الأدَاة نَقله أو ارتجاله . قالَ في " الشَّرح " (٣) : ويشارك ذا الغَلَبَةِ المصاحبة للأداة فيما نسب إليه ما قارنت الأداة نقله كالنَّضر والنُّعمان أو ارتجاله كالسَّمؤال واليَسَع فلا يجرد هذان النوعان إلا لنداء (٤) أو غَيره من العَوارض التى يُجرد لها الأعَشى ونحوه من الأعلام الغَالبة ، ثم ذكر أن هذا آكدُ في عدمِ التَّجرد من ذى الغلبة ما هو مسطور هنالك ، وهذا مناقضٌ لما نصَّ عليه في نَظمه هذا ، فَأحَدُ المَوضعين غيرُ صَحِيحٍ ، إمَّا كلامه هنا أو في الشَّرح ،إذ لا / يَستقيم/٢٤٣ أن يصحَّا معًا ، لأنَّهما حكمان (٥) مُتناقضان على شَىْءٍ بعينه ففي هذا كلِّه ما تَرَى .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) التسهيل : ٣١ .

(٣) شرح التسهيل : ١٩٧/١ .

(٤) في التسهيل : " لا لنداء ... " .

(٥) في (أ) حكما .

والجـواب : عـن الأول والثّـانى أنّ القــيـاسَ [1] فـى الأنــواعِ الثّــلاثة ألاّ مـانع منه لأنّـه إذا كانت العَرَبُ قد أرتتنا مذهبـها فى لَـمح الأصل ورأينا ذلك يكثرُ فى السّماع فَبيّنّاهُ على شرطه ، وكون العَربِ لم تَقُــل ذلِك فى جُملة منها [2] لم يكن مِنـها ترك [2] تركاً للقِياسِ ، وإنما كان لفقد الشّرط وهو لَـمح الأصلِ لا أنّه عندهـا لا يلُمح ، فـإذا لمحنا نحن الأصل أدخلنا الألفَ واللاّم ولم يَبْق محـذورٌ ، وهذا رأيه فى " شـرح التّسـهيل " فـإنه ذكر فيـه أنّ العـلمَ إذا كان منقولاً من صفة أو مصدرٍ أو اسمِ عينٍ وكان عند التّسمية به مجرداً من أداة التّعريف جازَ فى استعماله غالباً أن يلُمح به الأصل فتدخله الأداة قال [3] : وأكثرُ دخولِهَـا على منقولٍ من صفةٍ كحَسنٍ وعَبـاسٍ وحَارثٍ ويلى دخولها على منقول من مَصدر كفَضْلٍ وقَيْسٍ ، ويليه [4] دخولها على منقـول من اسم عينٍ كليثٍ وخِرْنِق . فـهذا هو الذى ذهب إليه هنا - واللّه أعلم - ولا أعلم من قال بذلك غير ابن مالكٍ .

وفى كلام الزّمخشرى فى " المُفَصّلِ " إشارة إلى شَىْءٍ من ذلك فى غير المنقول من اسمِ عينٍ ، والذى يَثْبُتُ من ذلك فى القياس إن ثبت اعتباره نوع من المنقول من الصّفة وإن جاء غير ذلك فهو مَسْموعٌ نحو : فَضْلٌ وخِرْنِقٌ وأمّا أن يقال بالقياس فى الجَميع فلا .

---

(1) فى (أ) العباس .

(2-2) فى (أ) منها تركا للقياس .

(3) شرح التسهيل : 1/201 .

(4) فى الأصل : يلى ويزيد ما اثبته ما فى شرح التسهيل .

واعلم أن فى القولِ بالقيـاسِ فىٰ هذه الأنواع أخذاً من كلامِ الناظمِ نَظَـراً وذلك أنَّه قال : (وَبَعْضُ الأعْـلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ) وهذا البَعض يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يريدَ كلَّ ما كان منها مفرداً ، لأنَّ العلمَ منه مـفردٌ ، ومنه غيرُ مفردٍ كالمركب والمُضاف ، وهذا الحُكمُ مختَصٌّ بالـمُفْرَدِ دونَ غيره ، وهو بعض من جِنس العـلمِ فكأنَّـه يقـول : والمُـفْرَدُ من الأعْـلاَمِ عليه دَخَـلاَ وهذا يقتَضِي القيـاس كما نَصَّ عليه فى غَير هذا .

والثَّـانى : أن يريدَ مـا أدخلتـه العَرَبُ عليـه من المُـفردات فكأنه يقـول : وبعض الأعلام أدخلت العربُ عليه الألفَ واللاَّمَ ، وهذه حكايةُ سماعٍ لا تشعر بقياسٍ ، ويُؤيِّـدُ ذلك إتيانه بالفعلِ الماضي من قوله : دخل ولم يقل يَدخل ، فإن كانَ مراده الوجه الأول فهو جارٍ على طريقته فى " التَّسهيل " و " شرحه " لكنَّه خالف النَّاس فيما ذهب إليه .

وإن كان مراده الثَّـانى فهو موافقٌ للنَّاسِ ، مخالفٌ لرأيهِ فى غيرِ هذا الموضع وكان هذا المَحمل أولى إذا احتمل كلامه كذلك ، وعبارته فى أصلِ المَسألة موافقةٌ فى المَعنى لعبارةِ الزَّمخشرى حيث قال (١) : وبعضُ الأعلام تَدخله لامُ التَّعريف وذلك على نَوعين : لازمٌ وغيرُ لازمٍ ، وفسَّر اللازمَ باللاَّمِ الغَالبةِ ، ثم قال (١) : وغيرُ اللاَّزمِ فى نحو : الحَارثِ والعبَّاسِ والمُظَفَّر والفَضل والعَـلاء ، وما كان صفةً فى أصله أو مصدراً ، هذا منتهى كَلاَمِهِ وهو محتملٌ كاحتمالِ كلامِ النَّاظم ، إلا أنَّ النَّاظم زاد الاسم المَنقول من اسمِ عينٍ وهو النُّعمان ونحوه .

(١) المفصل : ١١ ، ١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١/٤١ ، ٤٢ .

وأمّا النَّظَرُ الثَّالثُ : فإني لا أُحقق الآن أي الوَجهين / ، هو/٢٤٤ الجَارِي على كلامِ العَرب ، فإليك النَّظر في ذلك .

ثم ذَكَرَ حكمَ الألفِ واللاَّمِ هنا فقال : (فَنكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ) " ذَا " : إشارةٌ إلى الألفِ واللاَّمِ ، يعني أن لحاقها وعَدمَ لَحَاقها سِيَّان : ليس أحدُهما بأكثرَ من الآخرِ ، ولا أحدُهما لازماً دونَ الآخرِ ، كما تقدَّم في الزّائدةِ فإن أردت لحاقها فلك ذلك ، وإن لم تُرد ذلك فالتَّجرد عنها جائزٌ فتقول : حارثٌ والحارثُ وعبَّاسٌ والعَبَّاسُ وفَضْلٌ والفَضْلُ وخِرْنِقٌ والخِرْنِقُ ولَيثٌ واللَّيثُ ، وبهذين مثل في الشَّرح المَنقول من اسمِ العَينِ ، ووقعَ لفظُ الحَذفِ هنا على تَسامح حيث قال : (فَنكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ [1]) إذ الحَذفُ إنما يُستعمل فيما كانَ ثابتاً بحكمِ الأصلِ ، ثم أزيل والألف واللاَّم هنا ليس الأصلُ فيها الإثبات ثمَّ حُذفَت ، بل الأمر هاهنا بالعكس إذ الأصل عدم اللَّحَاقِ ، لأنَّه عَلَمٌ وقبل العَلَمِيَّة لم يكن لازماً لها ، كما لزمها الاسم الغَالب ، فكان حقُّه أن يقولَ : فنِكر ذَا وتَركه سِيَّان أو نحو هذا ، ولكنَّه أطلق على عدمِ اللَّحاق حذفاً مجازاً وتوسعاً في العبارة ، ويُقال : هما سِيَّان ، إذا استويا والوَاحِدُ : سِيٌّ ، وحَقيقةُ مَعناه : مُرَادَفَةُ مِثل ، ومنه " لاَسِيَّما " وقالَ الحُطَيْئَةُ في مُفرد " سِيان " [2] :

فإيَّاكم وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ ضَمُوْرُ النَّاب لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ديوان الحطيئة : ٣٨ وروايته :

حديد الناب ....

وأشار في مقالة النسخ إلى رواية إحدى النسخ : " ضموز " والضموز : المقصود بها هنا المسنة .

ويقال أيضاً هما سواءان وهما سواءٌ .

* * *

(١ ثمّ قــال ١) :

وَقَدْ يَصِيْرُ عَــلَماً بِالغَلَبَــةْ   مُضَافٌ أوْمَصْحُوبُ ألْ كَالعَقَبةْ

ذُو الغَلَبَةِ من الأعلام هـو : كلُّ اسم اشتهر به بَعْضُ ماله معناه اشتهاراً تاماً حتى صار بحيث إذا أُطلق ذلك اللّفظ لم يُفهم منه غيرَ ذلك الشّيْءِ (٢ وهذا معنى كونه صارَ علمًا بالغَلَبَةِ . أى : بغَلَبَةِ ذلك الاسمِ لذلك الشّيْءِ ٢) من بين سائر ما يَنْطَلِقُ عليه الاسم حتى يَصير فى عِدَادِ الأسماءِ الأعلامِ المَحْضَةِ كزيدٍ وعمروٍ فحَقيقة الأمرِ فيه أنّه عَلَمٌ فى الأصلِ الاستعمالى ، وأمّا فى الأصلِ القياسىِّ فهو من المُعَرَّف بأداةِ التّعريف ، إذ لم يَزُلْ مَعناها ، ولو زالَ معناها لصارَ نكرةً ، فلذلك لم يَعُدَّ النّاظِمُ الألفَ واللّامَ هنا ضَرْباً آخر كَمَا عَدَّ الزّائدَةَ والتّى لِلَمْحِ الأصلِ وهَذا فرقٌ ما بينهما وقَد تَقَدَّمت (٣) الإشارة إلى ذلك (٤) ، وبه أيضاً يظهرُ الفَرقُ بين العَلَمِ بالوَضعِ وبينَ العَلَمِ بالغَلَبَةِ ، فإن العلمَ بالوَضع إنّما وُضِعَ لإبانةِ " شخصٍ من سائرِ الأشخاصِ ، وليس فيه دِلالةٌ على وُجودِ مَعنى ذَلك الاسم فى الشّخص الذى سُمى به فاخِتصاصه المُسمى بِهِ شَخْصاً بعينه ليُمَيِّزَهُ عَن غَيره أوجب تَعريفه ، وهذا إذا اشترك فيه المُسَمَّونَ لم يكن بينهم اتّفاقٌ يجب به اشتراكهم فى الاسمِ ؛ لأنّ جماعة سُمُّوا بزيدٍ لا يختَصون بمعنى جمعهم على تَسمية زَيد يُباينون بِهِ من اسمُه عَمْرُو ، وأمّا العَلَمُ بالغَلَبَةِ فإنّ أصلَه أن يكونَ معرفةً باللّامِ أو بالإضافةِ ، وهذا

(١-١) ساقط من (أ) .
(٢-٢) ساقط من (أ) .
(٣) فى (أ) وقدمت .
(٤) فى (أ) فى .

يجبُ لمن سمي به التَّعريف ، لكنْ لمعنى يُوجب تلك التَّسمية له ولمن شاركه في ذلك المعـــنى كالرجل وغُلام زَيْدٍ فلا يختص أحد هذين وما أشبههما باسم دون سائر من فيه ذلك المعنى (١ كزيد وغلام / رَجلٍ ١) ، ثمّ إنَّه قد ٢٤٥/ يَغلب على ذلك الاسمِ على بعض المُسمَّين به ممن شاركهم في معناه حتى يَصيرَ له كالعَلَمِ الذي (٢ يُعرفُ به إذا ذُكِرَ مُطلقاً ، ولا يعرف به غَيره ممَّن شاركَهُ إلا بعهدٍ تقدَّم ، إلا أنَّ ٢) أصلَ تَعريفه الألف واللاَّم أو بالإضافة باقٍ بدليل زَوَالِ تَعريفه بِزَوالهما والعَلَمُ بالوَضعِ ليس كذلك ، فهذا فَرقُ ما بينهما ثم نَبَّهَ النَّاظِمُ على أنَّ ذَا الغَلَبَة على وجهين :

أحدُهما : المُضاف ، وهو ما غَلَبَ عليه الاسمُ المُشترك فيه وهو مُضَاف .

والثَّاني : " مصحوب أل " وهو ما غلب (٣) عليه الاسمُ وهو قد صَحِبَتْهُ الألفُ واللاَّمُ فمثال الأول ابنُ رألان ، فإن ابن رألان أصله أن يَصلح لكلِّ من كان ابناً لرألان حتى أنه اختص بجابرِ الطَّائي السِّنْبِسِيِّ (٤) وحدَه ، فإذا أُطلق لم يَدلَّ إلا عليه ، ما لم يكن ثَمَّ عَهْدٌ في غيرِه ومثله ابنُ عبَّاسٍ ، وابنُ عُمَرَ وابنُ الزُّبير وما أشبه ذلك .

ومثال الثاني : " العَقَبَةُ " وهو مثاله ، فإن العقبة اسمٌ لكلِّ طَريقٍ صاعدٍ في الجَبَلِ ، ثم اختُصَّ بعَقَبَةِ مِنى التي تُضافُ إليها الجَمرة فيقال : جَمْرَةُ العَقَبَةِ ومثله الصَّعِقُ لخُويلد بن نُفيل ، وكذلك

(١-١) في (أ) كالرجل وعلام زيد .

(٢-٢) في الأصل فقط مصحح على هامش النسخة .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) من شعراء الحماسة ، جاهلي لم أقف على أخباره في المصادر المتوفرة لدى .

الصِّـديق ، والفَـاروق ، والنَّجـم ، والثُّريـا ، والدَّبـران (١) ، والأعـشى ، والأخطـل ، وكذلك الكَعبـــة ، والـمَدينـة ، وما أشبه ذلك .

* * *

ثُمَّ أخَذَ يَذْكُرُ حَذْفَ الألِفِ واللاَّم هذه وهَلْ هو جائزٌ أم لا ، فقال :

وَحَذْفَ ألْ ذِي إنْ تُنَادِ أوْ تُضِفْ أوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

(حَذْفَ) مفعولٌ بـ " أَوْجِبْ " ، أى : أوجِبْ حذفَ " أل " وذى إشارة إلى "أل" وهى نَعتٌ لها وأُنِّثَ على اعتبار الكلمةِ ، كما ذكِّر فى مواضع أُخر على معنى اللَّفظ نحو قوله : (فَنكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ) و " أوجب " هو الدَّال على جواب "إنْ" وليس بجوابٍ صناعى ، وإلا وَجَبَ أن يأتى بالفاءِ ، والذى سوَّغ كونه فى الحُكمِ غيرَ جوابٍ أنَّ معموله قد تقدَّم على الشَّرط ، وتقدُّم المعمول مؤذِنٌ بتقدُّمِ العاملِ ، فكأنَّ الفعل مقدَّمٌ على فعلِ الشَّرط ، ومع هذا فإنَّ فيه مما يختص بالشِّعرِ الاتيان بفعل الشرط مضارعاً ، وذلك لا يكون إلا عند الإتيان بالجَواب الحَقيقى ، وأمَّا إذا حذف الجواب ودلَّ عليه كما هنا فمختصٌّ بالشِّعر ونحو هذا مما فى الشِّعر ما أنشد سيبويه من قَول الشَّاعر (٢) :

* وَالمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ *

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٤٣٧/١ ، وأمالى بن الشَّجرى : ٣٣٩/١ ، والتَّصريح : ١٢٦ ، والخزانة : ٢٢٧/١ ، ٢٨٣/٢ ، ٥٧٢/٣ ، ٦٤٩ ، ١٧٠/٤ .

والبيت مجهول القائل ، صدره :

* هذا سُرَاقَةُ للقرآن يَدْرُسُـهُ *

ويَعنى الناظمُ (١) أن " أل " هذه الَّتى فى الاسمِ الغـالبِ - ودلَّ على أنه أرادها الإشارةُ بأداةِ العرب - تُحذف إذا ناديت ذلك الاسم أو أضفته حذفاً واجباً ، فـلا يجـوز بقاؤهَـا مع واحـدٍ منهـما فـلا تقـولُ : يا الأعشى ولا يا الأخطل (*) ، وإنَّما تقول : يا أعشى ويا أخطل .

وفى الحَديْثِ (٢) : " إلاَّ طـارقًا يَطْرُقُ بخَيـرٍ يا رَحْمَـان ". وأنشـد سيبويه :(٣)

يَا زِبْرِقَانُ أخَا بَنِي خَلَفٍ   مَا أنْتَ وَيْبَ أبِيْكَ وَالفَخْرُ

وأنْشَدَ لجَرِيْرِ بن عبدِالله البَجَـلِيِّ (٤) :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) مسند الامام أحمد : ٤١٩/٣ .

(٣) الكتاب : ١٥١/١ وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣١١/١ ، ٣٦٢ ، قائله المخبل السعدى واسمه ربيعة بن مالك التميمى شاعر إسلامى توفي فى خلافة عمر أو عثمان رضى الله عنهما ، أخباره فى الشعر والشعراء : والأغانى : ١٨٩/١٣ والبيت من قصيدة يهجو بها الزبرقان ، واسمه حصين - بالصاد - بن بدر من سادات بنى تميم وفد على النبى صلى الله عليه وسلم . أخباره فى الأصابـة والخزانة : ٥٣١/١ .

والشاهد فى شرح ابن يعيش : ١٢١/١ ، ٥١/٢ ، والهمع : ٤٢/٢ ، والخزانة : ٥٣٥/٢ .

(٤) أحد الصحابة إسلامه سنة عشر من الهجرة فقد عينه فى القادسية ولى همذان لعثمان بن عفان رضى الله عنه . أخباره فى : جمهرة الأنساب : ٣٨٧ والأصابة :

والبيت فى الكتاب : ٤٣٦/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٢١/٢ ونسبا فى فرحة الأديب : إلى عمرو بن الخثارم البجلى يخاطب بها الأقرع بن حابس المجاشعى ويحضه على أن يحكم بتفضيل جرير بن عدالله البجلى على خالد بن ارطاة الكلبى .

والأقرع بن حابس ، واسمه فراس من سادات بنى تميم فى الجاهلية والإسلام . أخباره فى الأصابة : ٤٧٥/١ ، والخزانة : ٣٩٧/٣ .

والشاهد فى المقتضب : ٧٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٤/١ ، والعينى : ٤٣٠/٤ ، والخزانة : ٣٩٦/٣ ، ٦٤٣ ، ٤٥١/٤ .

(*) فى الأصل يالأعش ولا يالأخطل .

* يَا أَقْرَعُ بن حابسٍ يَا أَقْـرَعُ *

ووجـهُ ذلك أنّـه لا يجـوزُ الجَـمعُ بينَ حـرفِ النّـداءِ والألفِ واللاّم وسيأتى بيان ذلك فى باب النّداء إن شاءَ اللّه حيث تَعَرَّضَ لَه النّاظمُ //٢٤٦ ، وكَذلك لايجـوزُ أن تقولَ : ياالأخْطَلُ القَومِ ولا ياالأعشى هَمْدَان (*) ، وإنّما تَقول : أَخطلُ القومِ وأعشى هَمْدَان ونَابغة بنى ذُبيان وأعشى قَيس .

أَنْشَدَ سِيبويه – للنَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ(١) : –

أَلاَ أَبْـلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُـــولاً   أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَـانِي

وأَنْشَدَ ابنُ جِنّى(٢) :

وَلَوْ بَلَغَتْ عَوّا السَّمَاءِ قَبِيْـلَةٌ   لَزَادَتْ عَلَيْـهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ

ووجهُ هذا أيضًا أنّـه لا يصحُّ الجَمْعُ بينَ الألفِ واللاّمِ والإضافةِ فى غيرِ بابِ الحَسَنِ الوَجه وما أَشبـهه وسَيأتى ذلك في بابه إن شاءَ اللّه .

فإن قيلَ : يَرد على هذا الحكم سؤالان .

أحدُهما : أنّه أوجبَ حذفَ " أل " فى هذين المَوضـعين فلا يجوزُ عنده غير ذلك فيهما ، أمّا فى الإضافةِ فذلك ظاهرٌ ، وأمّا فى النّداءِ فلم يَجب ، ولهم فى نداء ما فيه الألف واللاّم ثلاثةُ أوْجهٍ :

---

(١) الكتاب : ٤٣٩/١ ، والبيت فى ديوانه : ١٦٤ ، والنابغة الجعدى اسمه قيس بن عبدالله العامرى يكنى أبا ليلى وفد على النبى صلى الله عليه وسلم ، وعمر طويلاً . أخباره فى الشعر والشعراء : ٢٨٩/١ ، والأصابة : واليت فى العينى : ٥٠٤/١ ، والأشمونى : ١٨٥/١ ، والخزانة : ٣٠٦/٤ .

(٢) البيت للحطيئة فى ديوانه : ٦٨ وروايته : " دون السماء " و " لتغلت " بالغين المنقوطة ، ومجالس العلماء : ١٩٤ .

(*) فى الأصل : ياالأخطل القوم ولا ياالأعش همدان .

أحدها : حَذفها كما ذُكر .

والثّاني : التّوصل بأيٍّ نحو : يأيُّها الرَّجُلُ .

والثّالثُ : اسمُ الاشارة نحو : يا هَذَا الرَّجل ، وهذا مما فيه الألف واللام فلقائلٍ أن يقولَ : قد تَجوز هذه الأوجهُ الثّلاثة هنا ، والثّانى أن هذا الحكم إن كان ضَـــرورى الذِّكر هنا ، فكَذلك ما تَقَـدَّم مما فيهِ الألـفُ واللاّمُ زائـــدةٌ أو غيـرها فكان حـقُّـه أن يذكـرَ حكمـهـا مع النِّداءِ والإضـافـةِ وإن لم يكن ضـــروريًا ، وإنما باب ذلك باب النداء ، وبابُ الإضافة ، فكان من حقِّه أن يدع ذكره إلى أبوابه ، لكنه لم يَفعل ، بل خصَّ الألـف واللاّم الغـــالبة بالذِّكرِ هنا ، فمَا وَجْهُ ما فَعَـلَ من ذلك ؟

فالجَوابُ عن الأول : أنَّ من شَــرطِ الألـفِ والـلاّم التى يتوصـــل بأيٍّ أو بهذا إلى نـــداءِ ما هى فيه أن تكونَ جِنسية نحو : يأيُّـها الرَّجُلُ ويأيُّـها النَّاسُ ، وكـــذلك يا هـذا الإنســان ويا هذا الرَّجل والألف واللام فى النَّابغــة والصَّعق ونحوهما ليست كذلك ، فلا يَصحّ إذًا نداؤُها بِأىّ ولا بِهَذَا ، فلم يَبْـقَ إلا مـا ذكره النّـاظم من حذفِها ، فـهو إذْ ذاك واجبٌ لا يصحُّ العـدولُ عنه إلى غيره ، وعن الثّـانى أنَّ مُرادَه هنا بيانُ لزومِ الألفِ واللاّمِ فى ذى الغَلبة ، لا بيان حَذفها مع النِّداءِ والإضافةِ ، بل معنى كلامِهِ أنَّ الألفَ واللاّمَ لا تُحذف من ذى الغلبــة إلا لعارضٍ يلزمُ معـه حذفُها أو فى قليل من الكلام فبين العارض ما هو حـتى يَظهر أينَ يلزمُ إثباتها ، ودلَّ على ذلك قوله بعد : (وَفِى غَـيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَـذِفْ) أى : قليلٌ ، ولزمَ من ذلك أن القـياسَ والكثـيرَ فى كلامِ العربِ ألاَّ تَنحذف ، بل تَثبت مطلقاً ، فأمَّا ما تقدَّم من أنواعِ الألفِ واللاّمِ فغيرُ محتاجةٍ إلى هذا النّــوع من التّنـبيه ، فـالزّائدة لا تُحذف البَتَّــةَ ، إمَّا لأنّـهـا لا تَقبل النِّداء ولا الإِضـافـة كالآن ، أو لا تَقبـلُ أحـدَهما كالّذين واللاّتى ، وهـى لا تقبل

أيضاً الحذف في النّداء لصلاحية أيٌّ معها كقولِهِ تعالى (١) : ﴿ وَقَالُواْ يَاأيُّها الَّذِىْ نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْـرُ ﴾ . وإمّا لندوره فلم يَعتدَّ بما يمكن فيه على قلَّةٍ من الإضافةِ كاللاَّت ، وأمَّا التى لِلَمْحِ الأصلِ . فقد قال فيها : (فَنِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ) فصارت في عداد المَعرفة ، فلم يَحتج إلى نكر فيها (٢ إلا فى بابه ٢)

فإن قيلَ : فقد نقصه موضعٌ ثالثٌ يجب فيه حذفُ الألفِ واللاَّم وهو قياسٌ ، وذلك مع " لا " التى لنَفى الجِنس كما تَقولُ : لا سِماكَ اللَّيلة طالعٌ ولا نابغةَ بعدَ نابغةِ بنى ذُبيان ، وقد قالتِ العَربُ - أنْشَدَهُ سِيْبَويه (٣) :-

* لاَهَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمطِىِّ *

وقالَ الآخرُ (٤) :

* إنَّ لَنَا عُزَّى وَلاَ عُزَّى لَكُمْ *

وما أشبَه / ذلك ، وهو (٥) لم يَنكره فاقتضى أن الألف واللاَّم لا ٢٤٧/ تُحذف مع لا إلاَّ قَلِيلاً لقوله بَعد نكر الموضعين (وَفِى غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ) وليس ذلك بصحيحٍ ، بل الحذف معها واجبٌ وجوبه مع يَا والإضافة .

فالجوابُ : أن ما جاءَ من دُخول "لا" على العَلَمِ قليلٌ وغيرُ مَقيسٍ ،.

---

(١) سورة الحجر : آية : ٦ .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) الكتاب : ٣٥٤/١ ، والمقتضب : ٣٦٣/٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ، ١٢٣/٤ ، والخزانة : ٩٨/٢ ، وبعده :

* ولا فتى مثل ابن خيبرى *

(٤) البيت لأبى سفيان بن حرب ، من أبيات قالها بعد انتهاء غزوة أحد ، يراجع الكامل فى التاريخ : ٨٤/٢ وشرح التسهيل : ٧٥/١ ، وتعليق الفرائد : ١٥٣/٢ .

(٥) فى (أ) وهذا .

ألا ترى أنه اشترط فى اسم " لا " أن يكونَ نكرةً ، أعنى عند بنائِه مَعَهَا حيث قال (١) : (عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَهْ) . فلم يَحكم بدخولها وعملها فى مَعرفة ، فعلى ذلك بنى هاهنا .

فالحَاصِلُ أنَّه لم يذكر حكمَ الألفِ واللاَّمِ هنا مع النِّداءِ والإضافةِ سدًى ، وأنه إنَّما خَصَّها بذكرِ هذا الحكمِ ليَرَى لزومَ الألفِ واللاَّمِ فى غيرِ هذين الموضعين ، وعلى هذا المعنى نَبَّه فى " التَّسهيل " بقوله (٢) : ويلزم ذَا الغلبة باقياً على حاله ما عرف به قبلُ دائماً إن كان مضافاً وغالباً إن كان ذَا أداةٍ ، فأشار بقوله : باقياً على حاله إلى التَّحرز مما يعرض له من زَوال اختصاصه بقَصد تَنكيره . أو نِدَائه (٣) .

وقوله : (وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ) " قد " : المُراد به التَّقليل هنا ، وعلى هذا المعنى يَستعملها النَّاظم فى كُتُبِهِ وذلك ثابتٌ (فيما) (٤) أنْشَدَ سِيبَوَيه للهُذَلِيِّ (٥) :

قَدْ أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًا أنَامِلُهُ   كَأنَّ أثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

فقد هنا بمعنى ربَّما وضمير (٦) " غيرهما " عائدٌ على النِّداء ، والإضافة

---

(١) الألفية ، باب " لا " التى لنفى الجنس .

(٢) التسهيل : ٣١ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى الأصل فيها .

(٥) الكتاب : ٣٠٧/٢ ، ونسبه للهذلى وهو لعبيد بن الأبرص كذا قال ابن السرافى فى شرح أبيات الكتاب : ٣٦٨/٢ ، والبيت فى ديوان عبيد : يخاطب بها حجرا والد امرئ القيس وقد ورد فى المقتضب : ٤٣/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢١٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٧/٨ ، والخزانة : ٥٠٣/٤ .

(٦) فى (أ) ولتميز .

المفهومين من قوله : (إِنْ تُنَـادِى أَوْ تُضِفْ) وذلك جائزٌ كقـولِهِ تعـالى (١) : ﴿ وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَـهُ لَكُمْ ﴾ ، أى يَرضى الشُّـكرَ لكم ، وضَمير " تَنْحَذِف " عـائدٌ على " أل " يَعنى أنَّ حـذفَ الألفِ واللاّمِ هذه الّتى للغَـلَبَـة قـد يأتى حَذفـها فيماعَدا النِّداء والإضافة لكن قليلاً ومِثـالُ ذلك ما حكى سيبويه من قولهم : " هذا يوم اثْنَيْن مُبَـارَكاً فيه " .

وحكى ابنُ الأعرابى أن من العَربِ مَن يـقولُ : هذا عَيُّوق طالعاً ، وزَعَمَ أنَّ ذلك جائزٌ فى سائرِ النُّجوم ، ولَعلَّ ذلك بالسَّماع وإلاَّ فالظَّـاهرُ من النَّاظمِ أنَّه سمـاع ، ولـما بَيَّنَ أن الحـذفَ قَلـيل (هنا) (٢) دلَّ على أنَّ الإثبـاتَ هو الباب الشَّـهير فيها والقِيَاسُ المستتب وهو كما ذَكَرَ .

وهنا فَرَغَ من بيانِ أقسام الـمَعارف وبَقِيَ له قسمُ المضافِ لم يتكلم عليه هنا فَـأخره إلى الموضعِ الأليقِ به ، وعندَ ذلك تَـمَّ له مـا قَـصَدَ من نكرِ أحكام الـمُفرد التى يجبُ تَقديمها قبلَ الخَوضِ فى أحكامِ الـمُرَكَّبِ .

* * *

(١) سورة الزمر : آية : ٧ .
(٢) فى (أ) .

هُنا ابتَدأَ كَلاَمَهُ فى الأحكامِ التَّركيبـية ، والتَّراكيبُ كلُّها راجعةٌ عند الاعتبارِ إلى جملتين : جملةٌ اسمية وهى المصدرة بالاسمِ ، وهى جملةُ المبتدأ والخَبر ، وجملةٌ فعليةٌ وهى المصدَّرة بالفعلِ وهى جملةُ الفعلِ والفاعلِ ، وإلى هاتين الجُملتين تَرجع التَّراكيبُ الإفادية كلّها ، وأمَّا جُملة المُنادى نحو : يا زيدُ فعدَّها قومٌ جُملة ثالثة مباينة للجُملتين المتقدِّمتين فهى عندهم مركبةٌ فى الأصل من الحَرف والاسمِ وعندَ الجمهور هى راجعةٌ إلى الجملة الفعليَّةِ على تقديرِ نيابةِ الحَرف عن الفعلِ ، وهذا مذهبُ ابن مالكٍ فى " التَّسهيل "(1) إذْ قال : " المُنَادَى " : منصوبٌ لفظًا أو تَقديرًا بـ " أُنادى " / لازمُ الإضمارِ ، وأمَّا فى هذا النَّظم فهو محتَملٌ ، لأنَّه لما فَرَغَ من الأحكام المُتعلقة بالجُملتين الاسمية والفعليَّة ذَكَرَ بعد ذلك النِّداء فيمكن أن يكون ذلك مقطوعًا مما تقدم ، لأنَّ كونَ النِّداءِ من قبيل الجُمل الفعلية أمرٌ تقديرى وحكم لو ظَهَرَ لنا فى معنى النِّداء ، ويمكن أن يكونَ ألحق النِّداء بما قبله من الجملةِ الفعليَّةِ وأَخَّرَ ذكره لما فيه من كون الفعلِ مقدرًا أبدًا ، ويدلُّ على هذا الإمكان ذكره فى " باب التَّحذير والإغراء " (2 لاشتراكهما فى امتناعِ ظهورِ الفعلِ ، فهذا الثَّانى أظهرُ فى قَصدِ النَّاظمِ 2) وهو موافقٌ لمذهبه فى " التَّسهيل " ، وقد شَرَعَ فى ذكرِ الجُملة الاسمية أولاً وما يتَعَلَّق بها من الأحكامِ ، ثم أَتْبَعَها بالجُملةِ الفِعليَّة وما يتعلَّقُ بها فأمَّا الجُملة ٢٤٨/

---

(1) التسهيل : ١٧٩ .

(2-2) ساقط من (أ) .

الاسمية فقالَ فيها :

مُبْتَدأ زَيْدٌ وعَاذِرٌ خَبَـرْ   إن قُلتَ زَيْدٌ عاذِرٌ من اعتَذَرْ

وأوَلٌ مُبْتَـدأ والثَّـانِي   فَاعِـلٌ أغْنَى فِي أسَارٍ ذَانِ

هذه توطئة اصطلاحية في معنى المُبتـدأ والخَـبر ، تُفيد التَّعريف بهما على الجُملة فيعنى أنَّك إذا قلتَ : زيدٌ عـاذرٌ ، فزيدٌ يعربُ مبتدأ وعاذرٌ خبره ، ويُجرى مُجرى هذا ما كان نَحـوه من قولك : عَمروٌ خارجٌ وبكرٌ منطلقٌ ، واللّه ربُّنا ، ومحمَّدٌ نَبِيُّنـا ، وما أشبه ذلك ، و (مَنْ اَعْتَـذَر) مفعولُ عاذِرٌ وهو من تَمَـام المِثَـالِ .

ثمَّ قـالَ : (وأولٌ مـبتـدأ والثَّـانى ...) إلى آخـره " هذا نوعٌ ثانٍ من الجملةِ الابتدائية وهو ما لا يكونُ فيـه خبرٌ استغناءً عنه بفـاعلٍ يَرفعه المُبتدأ لكونـهِ عاملاً عملَ الفعـلِ ، وذلك الصِّفة فيريد أنَّك إذا قلت : " أسَارٍ ذان " فـ" أسارٍ " وهو الأول مبتدأ تقدمت عليه أداة من أدوات الاستفهامِ ، وأمَّا الثانى : وهو " ذَانِ " تثنية " ذَا " فإنَّهُ فاعلُ بسارٍ[1] ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ جارٍ فى عمله مُجرى الفعلِ ، وذلك الفاعل " أغنى " يعنى عن الخَبَرِ ، فلم يحتَجْ إليه لحصولِ الفائدةِ به دونَ أن تأتىَ بالخبرِ فلا حاجةَ إلى تقديرِه ، كما لا تَحتاج إلى تَقدير المَفعولين لِعَلِم إذا قلتَ : علمت أن زيدًا قائمٌ على طريقةِ بعض المتأخرين هذا ما قال على الجملة ، وحقيقةُ معنى كلامه يتبين ببيان[2] مثالَيْه : أمَّا الأول فإن زيداً فى قولك : " زَيدٌ عاذِرٌ " اسم مخبر عنه ، لم يتقدّم عليه عاملٌ لفظيٌّ يطلبه برفعٍ ولا نصبٍ ولا جرٍ ، فكونه مخبرًا عنه دلَّ عليه قوله : "وعاذِرٌ" خَبَر أى : خبر عن المُبتـدأ الذى هو زيـدٌ ، فقد بان أنَّ زيدًا مخبرٌ عنه ، وكونه لم

(١) فى الأصل بلسار .
(٢) ساقط من (أ) .

يتقدم عليه عاملٌ لفظىٌّ بوجهٍ من وجوه الإعراب دلَّ عليه نَفس المِثال، إذ لم يتقدم عليه شىْءٌ من العواملِ اللفْظيةِ ، وعدمُ العاملِ قد يكون حقيقةً كما مثل ، وقد يكون حكماً فيوجد العامل اللفظى داخلاً على المبتدأ ، ولكنه فى حكمٍ ما لو لمَ يدْخلْ عليه عاملٌ البَتَّةَ ، فلا يُخرِجُ الاسمَ عن كونِه عادِمًا للعامل اللفظى فقد يَدخل الحَرفُ الزَّائدُ على المبتدأ كقولِ الله سبُحانه (١) : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ ، فـ " خالقٌ " مبتدأ وإن دخلت عليه " مِنْ " ، لأنها زائدةٌ ، والزَّائدُ لا حكمَ له ، وقالوا : بِحَسْبِكَ زيدٌ ، فالباءُ زائدةٌ أيضاً وحسْبُكَ مبتدأ خبره زيدٌ .

وأمَّا المِثالُ الثَّانى : فإنَّ سارٍ فى قولك : (أسارٍ ذَانِ) اسمٌ أيضًا قد عدم العَواملَ اللَّفظية فلم يَتَقَدَّم عليه شىْءٌ منها كما فى " زَيدٌ عاذِرٌ " لكنْ فارقَه بأن هذا ليس بمخبرٍ عنه وإنَّما هو صفةٌ من الصِّفات التى تَرفعُ الظَّاهرَ وقد رفعت ظاهرًا على الفاعِليَّة وهو " ذَانِ " وتقدَّمت //٢٤٩ فى أول الكلام فلم تقَع جزءًا من الخبر ولا خبرًا ، فكونه عادمًا للعامل اللَّفظى ظاهرٌ ، وكونُه صفةً من الصِّفاتِ الرَّافعةِ للظَّاهرِ كذلك ، وعليه دلَّ بقوله : (والثَّانى فاعلٌ) فهى من الصِّفات التى شأنها هذا ، فيدخل تحتَ مضمون المِثالِ اسمُ الفاعِلِ واسمُ المفعولِ نحو : أمضروب عبداكَ ، والصِّفة المشبهة باسم الفاعل نحو : أحسن أبوَاك ؟ وما جَرى مَجرى ذلك نحو : أقرشىٌّ قومك ؟ وكونُ الصِّفةِ قد تقدَّمت فى أولِ الكَلامِ ظاهرٌ من مثاله أيضاً ، فإنَّها إن لم تَسبقْ لم تَكُنْ مبتدأ وإن رَفَعَت الظَّاهرَ نحو: الزَّيدان قائمٌ أبواهما ، فقائمٌ هنا خبرٌ لا مبتدأ .

وأمَّا قوله : (فَاعلٌ أغْنَى) فهو بيانُ أن من شَرطِ كونِ سَارٍ ونحوه

---

(١) سورة فاطر : آية : ٣ .

مبتدأ أن يكون مَرفوعُهُ مغنيًا ومعنى قوله معنياً أن يحسن السُكوت عليه لحصولِ الفائدةِ به ، فإن لم يكن كذلك فمفهومه أنه ليس بمبتدأٍ أعنى " سارٍ " ونحوه كما إذا قلتَ : أقائمٌ أبوهما ؟ فقائم هاهنا لا يكون مبتدأ ، إذْ (١) لا يَحسن السُكوت على ذلك وإن أتيت بالفاعلِ حتى تقول : الزَّيدان فتأتى بمبتدأ يكون قائمٌ خبرَه ، وهذا الشَّرط مع قوله : (أسَارٍ ذَانِ) يخرج أيضًا قولك : أقائمٌ ؟ مما يرفعُ الضَّمير ولا يرفع ظاهراً مذكوراً ، فإنه لا يحسن السُكوت عليه من جهةِ أنَّه فى حكمِ المفرد ، والمُفرد لا يكون كلاماً ، وإنَّما لم يغْن ضميرُ الفاعلِ هُنا وإن كانَ رافعه صفةً تَجرى مَجرى الفعل ، لأنَّ الصِّفَةَ تَستلزمُهُ من حيث هى مشتَقَّةٌ ، لا من حيث قَصد التَّركيب للإفادَةِ ، ومن هنا قيّد الإغناء بقوله : (فى أسار ذان) أى : أن كونَه مغنياً إنما يكون فى نحو : " أسارٍ ذَانِ " ووجه إغنائه وقيامه مقامَ الخَبرِ ، فلم يَحتجْ إلى تَقديرِ كونِ المبتدأ فى معنى الفعلِ ، فالجملة فى قوةِ الفِعليَّة كأنَّك أتيت بالفعلِ نفسه فقلت : أيسير ذَانِ ؟ ولو كان هكذا لم يحتج إلى خَبرٍ ؛ لإغناءِ الفاعلِ مع الفعلِ وحصولِ الفائدَةِ بذلك ، وإذَا ثَبَتَ هذا ظَهَرَ أنَّ فى قوةِ هذين المثالين التَّعريف بالمبتدأ على حدِّ ما عَرَّفَ به فى "التَّسهيل" ، إذ قال (٢) : وهو ما عدِمَ حَقيقةً أو حكمًا عاملاً لفظيًا (٣ من مُخبرٍ عنه أو وَصف سابقٍ رافعٍ لما انفصل وأغنى .

فقوله : ما عدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظيًا ٣) هو معنى قوله : (مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَر) إن قلتَ : كذا ، وقوله : " أوْ وَصْفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصلَ

(١) فى الأصل " إنه " وصوابه من (أ) .

(٢) التسهيل : ٤٤ .

(٣ - ٣) ساقط من الأصل .

وأغنى " هو معنى قوله : (وأولٌ مُبْتَدأً والثَّانِى فاعِلٌ أغْنَى) فى كذا ، وقد مَرَّ شَرحُ ذلك ، فلا تَظُنَنَّ أنه أتى بمثالين [1] على ظاهرهما وهكذا عادته فى هذا النَّظم فأعطه حظاً من نَظرك ، فإن فيه دَفَائِنَ قلّما يَتَنَبَّهُ لَها إلا مَنْ أعطاه حقَّه فى التَّفتيش والبَحث واللهُ المُسْتَعَان ، و " سارٍ " اسمُ فاعلٍ من سَرَى يَسْرِى سُرًى ، وهو سيرُ اللَّيل بخلاف سَارَ [2] ، فإنه ليس كذلك . وأسرى أيضًا بمعنى سَرَى و " ذَانِ " تثنية " ذَا " اسم الإشارة للقَريبِ المُذكَّرِ ، ويتعلق بكلامِ النَّاظِمِ مسألَتَانِ :

إحداهُما : أنَّه لما أتى بالمثالِ الذى نابَ فيه الفاعل عن خبرِ المُبتدأ قرنه بهمزةِ الاستفهام ، فدلَّ ذلك من إشارته على أنَّ لَحَاقَها من شرطِ هذا الحكم ، فلا يجوزُ إذًا أن يرفعَ اسمُ الفاعلِ ونحوه من الصِّفات فاعلاً منفصلاً ينوبُ عن الخبرِ إذا لم يُقرنْ بهمزةِ الاستفهام / ولا بما /٢٥٠ يقومُ مقامَها فلا تقولُ : قائمٌ الزَّيدان ولا سارٍ ذان ، وهذا تَنبيهٌ على طَرَفٍ من شرطِ اسمِ الفاعلِ وهو أن يكونَ معتمداً على متقدِّم قبله ، ومن جملة ما يَعتَمِدُ عليه الاستفهامُ والنَّفى ، وسيأتى بيانُ ذلك فى موضعه إن شاءَ الله ، لكن الخَاصّ من الاعتمادِ بهذا المَوضع هو ما ذَكَرَه ، لأنَّه يعتمد عليه المُبتدأ الذى هو فى ذكره بخلافِ غيرِ ذلك من وجوهِ الاعتمادِ كوقوعِ اسمِ الفاعلِ خبرًا ، أو حالاً ، أو صفةً ، أو منادًى ، أو غير ذلك ، فإنَّ ذلك خارجٌ عن بابِ الابتداءِ فإذا كان كذلك ثَبَتَ أن الاقتران بهمزةِ الاستفهامِ شرطٌ فى كون المبتدأ يرفع الظَّاهر النَّائب عن الخَبَرِ وهو رأى الجُمهور .

---

(١) فى (أ) بالمثالين .

(٢) فى (أ) تسار .

وَذَهَبَ الأخفشُ إلى جـــوازِ ذلك من غيرِ تـقدُّم استفــــــهام ولا غيره ، فتقول قائمٌ الزَّيدان وخارجٌ الصَّالحون ونحو ذلك ، والأصح قولُ الجُمهور الذى اختاره النَّـاظِمُ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ قد تقرَّر فيه أنَّه لا يعملُ حتَّى يَعتَمِـدَ ، لأنَّه بالاعتمادِ يتقوى فيه جانبُ الفِعـلِ ، لأنَّه إذا وقع فى الصِّلة نائب عن الفِعل ، وبذلك يعمل وإن كان بمعنى الماضِى ، وإذا وقع صفةً أو حالاً أو خبراً فهو قد وقع فى موضع الاسم المُشتق ، وأيضاً ذلك موضع تقع فيه الجملة الفعلية كثيراً ، والاستفهام أيضاً طالب الفعلَ ، وكذلك النَّفى ، ولذلك يَتَرَجَّح معهما النَّصب فى باب الاشتغالِ فلذلك لم يَعمل إلا أن يَعتمد ، وهذا التَّعـليل موافقٌ للسَّماع إذ لم ينقل نحو : قائمٌ الزَّيـدان إلا نادراً بحيثُ لاينبنى عليه قياسٌ ، وأيضًا فإن اسمَ الفاعل اسمٌ محضٌ واشتقاقه لا يوجب له العَمَـلَ عَمَلَ الفعـلِ، إذْ يلزم أن يعملَ كلُّ مشتقٍ عملَ فعلِهِ الذى اشتُق منه ، أو من مَصدره كالمَسجد والمَربع والمَصيف والمِغْرَفة ، وما أشبه ذلك ولكنَّه إنَّما يَعمل إذا تقدم ما يطلب بالفِعـــل أو كان فى موضعٍ لا تَدخل عليه فيه العَوامــــل اللَّفظيَّة التى تَدخل على الاسمِ كالنَّعتِ والخَبرِ فيقـــوى فيه حينئذٍ جانب الفِعل ، وهذا الاحتِجَاجُ الأخير منقولٌ معناه [1] من كلام السُّـهَيْلِىِّ [2]، وفيه نظرٌ لمَن تَأمَّـلَهُ ، فقد ثَبَتَ رُجحان ما قالَه النَّاظم ، وما احتَجَّ به الأخفش من الاشتقاقِ غيرُ منتَهِضٍ دليلاً من حيث يشترط فى عَمَل اسمِ الفاعلِ الاعتماد القَوى بجانبِ الفعـل وإلا فهو إلى الاسمِ أقربُ منه إلى الفعل ولم يعمل فى الماضى عند البصريين اعتمد عدم جريانه على فعله، فوجود الاشتقاقِ إذا عدم شرط العمل غير مؤثِّرٍ فى العمـلِ ولزومُ الضَّمير تابعٌ للاشتقاق هكذا قالُوا :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) نتائج الفكر : ٤٢٥ .

والحاصلُ أنَّ مجردَ الاشتقاقِ لا يَكفي في إطلاقِ القول بجوازِ العملِ ، فإن السَّماع لا يساعدُ عليه .

المسألةُ الثانية : أنَّ تمثيله بِأسارٍ ذانِ فيه تنبيه على الموضع الذى يتعين فيه الرفع فى الثانى على الفاعليَّة وهو حيث يكون غير مطابقٍ للمبتدأ إذا كان (ذان) مثنى و (سارٍ) مفردٌ ولايخبر عن المقرر بالمثنى ، فلا تقول : الرجل قائمان فكذلك لايكون (ذان) خبراً لـ (سارٍ) البتَّه ، فلم يكن له وجهٌ إلا الحمل على أنه مرفوع بـ (سار) على معنى أيسير ذان ، أما لو كان مطابقاً لَكَان فى الإفراد محتملاً لما قال ، ولأنْ يكون الأولُ خبراً للثانى قُدِّم عليه كقولك : أقائمٌ زيدٌ حسب ما يذكره بُعَيدَ هذا. فلا يتعين مانكرَ وإنما يتعيَّنُ فى غيرِ المطابقة كما مُثِّل . / ٢٥١/

* * *

ثم قال :

وقِسْ وكاستفهامٍ النفيُ وقدْ يجوزُ فائزٌ أولو الرُّشَدْ

أما قوله (وقِسْ) فهو على الجملة راجع إلى حكم تقدم أو أحكامٍ تقدمت أى : قَس على ماتقدم نكره غيرَه ، وهذا يحتمل سبعة أوجهٍ من التفسير :

أحدهما : أن يريد القياس على ما نُكر تمثيله من المبتدأ المخبر عنه فى قوله (مبتدأ زيدٌ وعاذر خبر) ، وقوله (وأولٌ مبتدأ والثانى فاعلٌ) إلى آخره ، وذلك أنه أتى بمثالين حكم عليهما بأعيانهما ولم يأت بما يدل على أن الحكم المذكور مقيس يجرى فى غيرهما فبين ذلك بالنصِّ ، كأنه قال وقس على المثالين غيرهما ، فالحكم مطَّرد فى كل واحدٍ منهما .

والثاني : أن يكون راجعاً إلى مسألة (أسارٍ ذان) وهو أقرب مذكورٍ ليبين أنه مقيسٌ لأن المبتدأ أصله أن يؤتى له بخبرٍ ولايستغنى عنه بغيره ، فلما بيَّنَ أن هذا المثال الذى عدم فيه المبتدأ خبرَه مقولٌ كأنه مظنةٌ لسبق الفهم إلى أنه مسموع غير مقيس لما عرضَ فيه من الخروج عن أصل الباب ، فأزال هذا التوهُّمَ بقوله (وقس) أى أنَّ هذا كثير فى كلام العرب بحيث يسوغ فيه القياس وإن جاء على خلاف الأصل .

والثَّالث : أن يكونَ راجعًا إلى أقربِ مذكورٍ أيضًا ، لكن على مَعنى آخرَ وهو أنَّـه لمـا قَـدَّمَ الإشارة إلى (١ اشتراطِ١) تقدُّم الاستفهامِ ، لكنَّه أتى بالهَمزة وحدها خافَ أن يُتَوَهَّمَ اختصاص ذلك بها من بَيْنِ سائرِ أدوات الاستفهامِ ، فرَفَعَ ذلك التَّوهم بقوله : (وَقِسْ) كأنَّه أراد : قِسْ سائرَ أدواتِ الاستفهامِ على الهَمْزَةِ ، فإن الوصف إذا وليها رَفَـعَ الفاعل وأغنى عن الخَبر ، ومثالُ ذلك قولك : مَتَى ذاهبٌ البكران ؟ وأينَ جالسٌ صاحباك ؟ وكيفَ مصبحٌ إخوتك ؟ وما أشبه ذلك ، فهذا مما يَليق أن يكون مراده .

والرَّابِعُ : أن يكونَ منبِّـهًا على أنَّ هذا الحكمَ غيـرُ مختصٍّ بالفاعل المُثَنَّى ، بل هو جارٍ فى غيرِه من المُفردِ والمَجموعِ فتقولُ : أسارٍ هؤلاءِ ؟ وأقائمٌ الزَّيدون ؟ ، وأفَائزٌ إخوتك ؟ وكذلك المُفرد على أحدِ الاحتمالين فيه إذا قلت : أقائم زيد ؟ ، وأسارٍ هذا ؟ وقد نبَّه هو على أنَّ المَجموعَ مثل المُثنى فى قوله : " وقَدْ يَجُوز نحو فائزٌ أولو الرَّشَدِ " . وفى قوله : (والثَّانى مُبتدأ وذَا الوَصْف خَبَرْ) إلى آخره ..

والخامسُ : أن يكونَ راجعاً إلى المرفوعِ بالفاعليَّةِ ، فإنَّه قـال : (والثانى فاعلٌ أغنى) فكأنَّه يُوهم الاقتصارَ على الرَّفع للفاعل وإن كان قياسًا

(١-١) ساقط من (أ) .

فيه فأخبرك أن الرَّفع بالصِّفة لا يختصّ بالفاعلِ ، بل قد يكونُ مفعولاً لم يسمَّ فاعله كقولك : أمضروب الزَّيدان ؟ وأمكرمٌ إخوتك ؟ وما أشبه ذلك ، والحكمُ فيهما واحدٌ ، فنبَّه على ذلك ليَكون قد نَصَّ عليه فلا يُؤخَذُ له بقياسٍ .

والسَّادِسُ : أنْ يكونَ قَصَدَ أنَّ هذا الحُكمَ لا يَخْتَصُّ (١ باسم الفاعلِ الَّذى نبه عليه المثال ، لأنَّه إنَّما أتى بهذا المِثَال من بابِ اسم الفاعلِ وإنَّما يُتَوَهَّم أنَّه مُخْتَصٌّ بِهِ ١) ، ولَيس فى الحَقيقة كَذَلِكَ ، بل نقولُ : أحَسَنٌ الزَّيدانِ وأقُرَشِيٌّ قومُكَ ؟ وإنَّما أراد صفة يصحُّ رفعها للظَّاهِرِ ، ولم يُرِدْ كَونها اسمَ فاعلٍ وقد مرَّ التَّنبيهُ على ذلك ، وهذا الوَجهُ والَّذى قبله يَرجعان إلى قيدٍ واحدٍ فى الحَقيقةِ وهما وجهان من حيثُ الانْتزَاعُ .

والسَّابِعُ :/أنْ يكونَ تنبيهاً على أن الصِّفَة إذا تَقَدَّمها الاستفهام، ٢٥٢/ فإنَّ رَفعها للظَّاهر المُغنى عن الخبرِ قياسٌ بإطلاقٍ لا وهن فيه ولا ضَعف، فلا يتحاشى عنه ، كما يُتَحَاشَى[٢] إذا لم يَتَقَدَّمها شَىْءٌ نحو: قائمٌ الزَّيدان، فإنَّه لا يبلغُ فى الجَوازِ رُتبة ما تَقَدَّم عليه الاستفهامُ.

فإن قُلتَ : فإنَّ الخَالِى عن الاستِفهامِ قياسٌ عنده أيضًا لقوله : (وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوَ فَائزٌ أُولُو الرَّشَدِ) وهذه العبارةُ مشعرةٌ بالقياسِ لكن على ضَعفٍ ، فلو كان مراد النَّاظم التَّنبيهَ على الجوازِ فيما تقدَّمه الاستفهام والتَّنكيت على ما لم يتقدمه لاقتضى عَدم القِياس فيه ، لكنَّه لم يَفعل ذلك ، فدلَّ على عدمِ قَصده لهذا المعنى وإلاَّ كان كالمُتَنَاقِضِ .

فالجوابُ : أنَّه لم يَقصد التَّنبيه على كونِ العارى من الاستفهامِ لا يُقاس بخلاف غيره ، بل قَصَدَ أن المُعْتَمِدَ على الاستفهامِ قياسٌ على الإطلاقِ إذْ قالَ : " وَقِسْ " ولم يُقَيِّدْ ذلك بضَعفٍ ولا قلَّةِ سماعٍ ، فظهرَ

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل كما لايتحاشى .

من ذلك أنَّ غيرَ المُعتَمَدِ ليس كذلك ، بل هو قَليْلٌ ضَعِيْفٌ ، وكونُهُ بحيث يُقاسُ عليه مع ذلك أمرٌ مُحتَمَلٌ بَيَّنَهُ بقوله : " وَقَدْ يَجُوزُ " وهذه الأوجه يمكنُ أن يكونَ أشارَ إلى جَميعها بقوله : (وَقِسْ) فلا يختصُّ التَّفسيرُ ببعضها دونَ بعضٍ وهو أولى ؛ لأنَّ جَميعَها أحكامٌ ضَروريةٌ تَقدَّم ذكرها بالإشارة إليها . فيَبعدُ أن يُشير إلى بعضها دونَ بعضٍ مع أنَّها كلَّها قياسٌ والله أعلم .

ثم قالَ : (وكاستِفهَامِ النَّفْيُ) يعنى أنَّ النَّفْيَ بأداةٍ من أدواته كالاستفهام فيما تقدّم له من الحكمِ وهو كونُه معتمداً على الوَصفِ فى رفعِ الفاعلِ ، فكما أن قولك : (أسارٍ ذَانِ) ، قياسٌ مطَّردٌ ، فكذلك قولك : مَا سَارٍ ذَانِ ، لأنَّ النَّفى مما يَعْتَمِدُ عليه اسمُ الفَاعلِ فى عَمَلِهِ ، كما يُعتَمَد على الاستِفهامِ ، ومن ذلك ما أنْشَدَهُ فى الشَّرح من قَولِ الشَّاعر (١) :

خَلِيْلَىَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِىَ أَنْتُمَا إذا لَمْ تَكُونَا لِى عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

فإن قيلَ : إطلاقُهُ النَّفْىَ صَرِيْحٌ فى أنَّ أدواتِهِ كلَّها صالِحَةٌ لهذا المَوضع ، إذا كان كذلك دَخَلَ فيها " مَا " التَّميميَّةُ نحو : مَا قائِمٌ الزَّيدان ، والحِجَازِيَّةُ إذا عدم شرطٌ من شروطِ إعمالِهَا نحو : ما إن قائمٌ أخواك ، وما قائِمٌ إلاَّ أخَوَاك ، وهذا قَدْ يقرِّبُ الأمرَ فيه ، فإنَّ أداةَ النَّفى هُنا كأداةِ الاستفهامِ لا عَمَلَ لَهَا ، فتدخل على المُبتدأ وما يليه ، كما تَدخل على الجُملة الفِعلية فى قولك : ما قامَ زيدٌ ، ودخل فى مقتَضاه أيضاً "ما" إذا عملت و" لا " إذا عملت عمل " إن " أو " ليس " و " إن " كذلك و " ليس " أيضًا ، ومثل هذا لا يُقدمُ على إجازته بغيرِ دَليلٍ وسَمَاعٍ يمكن أن يقاسَ عليه أو بنَصٍّ إمامٍ

---

(١) شرح التسهيل : ٤٤ (مخطوط) ٢٦٩/١ (ط) هجر .
والبيت مجهول وهو فى شرح الأشمونى : ١٥٧/١ ، والعينى : ٥١٦/١ ، والتصريح : ١٥٧/١ ، والهمع : ٩٤/١ .

تَضَمَّنَ القول بالقِياسِ فى هذه الأشياءِ وإلاَّ جاز أن (١) تقولَ بجواز دخول نواسخِ الابتداءِ على (سَارٍ ذَانٍ) إذا جازَ ليس قائمٌ الزَّيدان ، وما قائمٌ الزَّيدان ؟ وهى الحِجَازيَّة ، وكذلك " لا " ، و "إن " اللتان (٢) كليس فتقول إن قائمٌ الزَّيدان ولا قائمٌ الزَّيدان ، وهذا كلُّه فيه نَظَرٌ .

فالجوابُ : أنَّ هذا كلَّه قد نصَّ على جوازه فى " شَرْحِ التَّسهيل " عملاً بمقتضى ما أطلقَ فى " التَّسهيل " فى الاستفهامِ والنَّفى فقال (٣) : وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النَّفى ليَتناول / منها كلٌّ ما يَصلح لمُباشرة الأسماء ، وذلك " مَا " ، و " لاَ " و " إن " ، و " لَيس " إلا أن "لَيس" يرتَفع الوَصف بعدها على أنَّه اسمها ويرتفع به ما يليه فيَسد مسدَّها ، كما سدَّ مسدَّ خبر المُبتدأ قال : وكَذَا الحكم بعد " ما " إن جُعلت حِجَازيَّةً ولم يَنْتَقِض النَّفى ، فإن جُعِلَتْ تَمِيْمِيَّة أو انتَقَضَ النَّفى فالوصف بعدها مبتدأ ، والمَرفوع به سادٌّ مسدَّ الخبرِ ، ثم أتى بأمثلة ذلك ، فالحاصِلُ أنه بَنى هاهنا على ما بنَى عليه هُنَالك ، وأنَّه تَضمن عهدةَ دخولِ النَّاسخ على مثل هذا المُبتَدأ ، فإن كان فى ذلك سماعٌ يقاس عليه فلا عَتَبَ ، وإن كان ذلك بالقياسِ النَّظَرِى فهو غيرُ مُسَلَّمٍ لامرين : ٢٥٣/

أحدهما : أنَّه أناب مرفوعًا عن منصوبٍ وهو خبرُ " ليس " و " ما " الحجازية وذلك غيرُ موجودٍ فى كلامِ العربِ ، فإن وجد فبحيث لا يعتدُّ به ، وقد مَنَعَ ابنُ خَرُوفٍ أن يَنوب منصوبٌ عن مرفوعٍ فى نحو: ضارب زيدًا . قال : بل يَجرى عنده مَجرى قائمٌ زيد حين أنَاب منصوبًا عن مرفوع ،

---

(١) " أن " ساقط من الأصل .

(٢) فى (أ) الثانى .

(٣) شرح التسهيل : ٤٥ (مخطوط) ٢٧٤/١ (ط) هجر .

ولَيس ثمَّ فاعلٌ ولا مُبتدأ قال " فإن قُلتَ : ضارب زيدًا عَمرو كان أضعف من قائمٍ زيد لعمله في المَفعُـول وقد رفعته بالابتداء ، وإذا لم يَنُب المُخالف في الإعراب هنا فكذلك في مَسألتنا ، والمَوجود في كلامِ العربِ في هذا النَّحو نيابةُ المَرفوعِ عن مثله ، أمَّا نيابةُ المَرفوع عن المَنصوبِ فلابدَّ لابن مالكٍ من إثباتها مقدمة لمسألته ، وإثباتها متَعَـذِّرٌ .

والثَّاني : أنَّ عَمَلَ الصِّفةِ في بابِ اسمِ الفاعلِ إنَّما حَصَلَ في موضع قَويَ فيه جانبُ الفعليَّةِ باشتراطِ الاعتِمادِ حسب ما مَرَّ ، ألاَ تَرَى أنَّ أقائمٌ الزَّيدان ؟ صارَ في معنى أيقومُ الزَّيدان ؟ وكَذلك مع النَّفْي ، وإذَا كان الأمرُ كذلك فدُخُـولُ النَّواسخِ مُنَافٍ لتَقويةِ جانبِ الفِعلِ ، بل هي مُقَوِّيَـةٌ لجانِبِ الاسميَّةِ ؛ لاختِصاصها بالدُّخولِ على المُبتدأ والخَبرِ ، وعَدمِ قبولها للدُّخولِ على الفعلِ ، فلا يَسوغُ إذاً رفعُ الصِّفَـةِ عند دخولِ النَّاسـخ ، كما لا يَسوغُ عند التَّعَرِّي من الاعتمادِ ، بل هُنا أولى أن لا تُرفعَ لِتَقويةِ جانبِ الاسميَّةِ فيها ، فَقَرُبَتْ (١) بذلك من الجَوَامدِ .

وَوَجهٌ ثالثٌ - أشارَ إلى معناه الفارسِيُّ - : وهو ما يلزمُ على ذلك من دُخُول النَّواسخِ على غَيرِ مُبتدأٍ وخَبرٍ وذلك معدومُ النَّظيرِ ، وهذا كلُّه قد نَبَّهَ عليه ابنُ خَروفٍ فقالَ : ولا يَنبغي أن يَجوزَ كان قائمٌ زَيدٌ ، على أن تجعلَ قائمٌ اسم " كان " وزيدٌ فاعِلاً يسدُّ مسدَّ الخَبَرِ ؛ لأنَّه أنابَ مرفوعًا عن النَّصب ، وأدخل كان على ما ليس بمبتَدأٍ وخَبَرٍ ، وعلى صفةٍ ، وقوى فيها مَعنى الاسميَّة وقد رفعَ بها ، هذا ما قال وفيه ما ذكرتُ وغيره (٢) . فإن أُجيبَ عن الأوَّلِ : بأنَّ المَنصوبَ قد يَنُوبُ عن المَرفوعِ كمَا في قَولهم : ضَرْبِي زَيدًا

---

(١) في (أ) فقويت .

(٢) ساقط من (أ) .

قائمًا ، وإذَا جَازَ " مثل هذا فليَجز عَكسُهُ . وعن الثَّانى : بأنَّ النَّواسخَ قد تَدخُلُ على مالا خَبَرَ فيه بل نابَ عنه غيره ، وحكى ابن كَيْسَان عن الكِسَائى : دُخولَ " إنَّ " على نحو : كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتَه ، فقالُوا : إنَّ كلَّ ثوبٍ وَثَمَنَه ، وإذَا جَازَ فى " إنَّ " مثل هذا فليجز فى مسألَتِنَا فيقال : لم يبلغ مثل هذا أن يقاس عليه لقلَّته وخُروجه عن قِياسِ كلامِ العربِ فلا يُعتبر به .

والذى يَنبغى أَنْ يُقال / فى الجَوَابِ عن النَّاظِمِ أنَّ دخول النَّاسخ ٢٥٤/ على الصِّفة مذهب له حسب ما صَرَّح به فى الشَّرح فإيَّاهُ اتبعَ فى هذا النَّظم ، ويمكن أن يُقال : - وهو الأولى - إنَّ إطلاقَه النَّفى لا يَتَعَيَّن منه دُخُول ناسخٍ يَنْفِى به (١) لأنَّ مثلَ ذلك يَتوقَّفُ على جوازِه ابتداءً ، وهو لم يَتَعَرَّض لذلك هنا ، فلا يُؤخَذُ له منه مذهبٌ ؛ لاحتمالِ أن يريدَ نفيًا لا يكون ناسخًا للابتِداءِ والله أعلمُ .

وعلى النَّاظم هُنا سُؤَالٌ وهو أن يقالَ : لِمَ لَم يفرض النَّاظم المسألة مع غير الاستفهامِ والنَّفى ، وقد عُلم أن ذلك لأجل الاعتمادِ ، والاعتمادُ يحصل بغيرهما كالاعتمادِ على المُبتدأ ، فهَلا بَيَّن أنَّ " قائمٌ " من قولك : زَيدٌ قائمٌ أبَوَاهُ مبتدأ وأبواه فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ ، كما بينَّ ذلك مع الاستفهام والنَّفى ؟

والجَوَابُ : أن ذلك لا يجوزُ فيما جَرى على المُبتدأ (٢ فإنَّ قائمًا ٢) وَقَعَ نَكرةً وحقُّ الخَبَر أن يكون نَكرة فقد وقع فى موضعه ، وعادَ مما تَعلَّق به الضَّمير على المبتدإ ، فلم يَجُز أن يُنوى به غيرُ موضِعه لأنَّه شبه

(١) فى (أ) يلغى .
(٢-٢) ساقط من (أ) .

التَّهيئةَ والقَطعَ إلى هذا النحو نحا الفارسى فى الجَوَابِ .

وقد يُجاب بجوابٍ آخر : وهو أن الخَبَرَ الذى هو قائمٌ إن اعتَقَدَ أنَّه مبتدأ صار من قبيلِ قائم الزَّيدان ؛ لأنَّه إذ ذاك مقطوعٌ من زيدٍ ، والجُملة (١) هى الخَبَرُ ، فصار قائمُ أبواه جملةٌ مستقلةٌ ، فلم يَبْقَ للمُبتَدَإِ الذى هو قائمٌ ما يَعتمد عليه واسم الفاعل هنا إنَّما يَرفَعُ إذا اعتَمَدَ إلا قليلاً .

فإن قيلَ : لم لا يَجوزُ على ذلك القَليلِ ؟

قيلَ : لا يجوزُ لما تَقَدَّمَ أولاً للفارسى ، فالواجب ما فَعَلَهُ النَّاظمُ من تَخصيصِ ذلك بالنَّفى والاستفهام ، والكلامُ على سائرِ مواضعِ الاعتمادِ كالكلامِ هُنا ، كما لو قلتَ : أعجبنى زيدٌ قائمٌ أبواه ، فتَرفعُ قائمًا ، أو مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه وتكون الجملة فى موضع الحالِ أو فى موضع الصِّفة .

ثمَّ قال : (وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوَ فَائزٌ أُولُو الرَّشَدْ) . " قد " هنا بمعنى رُبَّما وكذلك عادته أن يأتى بها للتَّقليل ، ويعنى أنَّه قد يجوز قَليلاً أن يأتى هذا الوصف مبتدأ يَرفع فاعِلاً يغنى عن الخَبَرِ وإن لم يَتَقَدَّم نفىٌ ولااستفهامٌ وذلك نحو (فَائزٌ أُولُو الرَّشَد) فهذا المثال لم يتقدمه نفىٌ ولا استفهامٌ ، وقد رَفَعَ الفاعلَ وأغنى عن الخَبرِ ، إذْ لا يمكن فيه غيرُ ذلك لإفرادِ فائزٌ وجمع أُولى ، فلا يصحُّ أن يكون " فائزٌ " خبرًا مقدمًا و " أولو " مُبتدأ ، إذ لا يُخبر بالمُفرد عن الجمعِ ومثال ذلك ما أَنْشَدَهُ فى الشَّرْح من قوله (٢) :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاتَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِىٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

(١) فى الأصل هو .

(٢) شرح التسهيل : ٤٥ (مخطوط) .

والبيت مجهول القائل ، ذكر فى العينى : ١/٥١٨ ، وشرح الأشمونى : ١/١٩٢ ، والتصريح : ١/١٥٧ ، والهمع : ١/٩٤ .

ويُلحقُ به – وإن لم يكن كمثاله – قولُ الفَرَزْدَقِ (١) :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عندَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ

لأنَّه يتعين فيه عند ابنِ مالكٍ أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ ونحن فاعلاً ، ولا يكون خبراً مقدماً ونحن مبتدأ ، قال : لأنَّه يلزم في ذلك الفَصل بمبتدأ بين أفعل التَّفضيل و " من " وهما كالمُضافِ والمُضافِ إليه ، فلا يَقَعُ بينهما مبتدأ ، وإذا كان خبرَ مبتدأٍ لم يلزَم ذلك ، لأنَّ فاعل الشَّيْءِ كجُزءٍ منه ، على أنَّ ابنَ خَروفٍ تَأوَّلَ البيت على أنَّ " نَحنُ " توكيدٌ للضَّميرِ في " خَيْرٌ " وعلى الجملة فهذا عندَ النَّاظم جائزٌ على قِلَّةٍ لقوله : (وَقَدْ يَجُوزُ نَحو) كَذَا .

فإن قيل : إجازته للقيـــاسِ في هذه المسألةِ إما أن تكونَ مُوَافِقَةً الأخفش أولا ، فإن كانت / مُوافِقَةً له فلم جَعَلْتَهُ أولاً مخالفاً له عندَ ٢٥٥ الكلامِ على قوله : (فاعلٌ أغنى في أسارٍ ذَانِ) وإن لم تَكُن موافقةً له فَما هذا المذهب الثَّالث ؟ والنَّاسُ في المَسألة على فِرقتين :

فِرقةٌ تَمنع وهم الجُمهـــور ، وفِرقةٌ تجَوِّزُ مطلقاً وهم الأخَفش ومن وافقـــه ، وقد نَقَلَ المُؤلِّفُ الجَوازَ عن الكوفيين أيضًا .

وأمَّا مذهَبٌ ثالثٌ يُجوِّزُ عدمَ الاعتمَادِ على قِلَّةٍ فمذهب مبتدعٌ ورأيٌ مُخْتَرَعٌ .

(١) كذا نسبه المؤلف إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ونسبه أبو زيد الأنصاري في النـوادر : ١٨٥ إلى زهير بن مسعود الضبي ، وهذا نصه : قال أبو زيد : قال زهير بن مسعود الضبي ، أو سويد شك أبو زيدٍ :

فخير نحن عند الناس منهم إذا الداعي المثوب قال يالاَ
ولم تثق العواتق من غَيُـــور فغيرته وخلين الحجــــالا

والشاهد في الخصائص : ٢٧٦/١ ، ٣٧٥/٢ ، ٢٢٨/٣ ، والعيني : ٥٢٠/١ ، والهمع : ١٨١/١ ، والخزانة : ٢٢٨/١ .

فالجوابُ : إنَّ ما ذَهَبَ إليه لم يوافق فيه الأخفشَ ولا غَيرَه (١ وذلك لأنَّ الأخفَش لا يُجيز المَسألة على قلَّةٍ ، بل هي عنده جائزةٌ جوازًا حَسنًا فخالفه النَّاظِمُ كما خَالفه غيره ١) ، وأما إجازته إياها على قلَّةٍ فهو عنده مذهبُ سيبويه والنَّاس في إيراد مذهب سيبويه على رأيين ؛ لأنَّه قال (٢) : وَزَعَم الخَليلُ - رحمه الله - أنَّه يستقبحُ أن تَقُولَ : قائمٌ زيدٌ ، وذاك إذا لم تَجعل قائمًا خبرًا (٣) مقدَّماً مَبنِياً على المُبتدأ ، كما تُقدِّم (٤) وتُؤَخِّر فتقول : ضَرَبَ زَيْداً عمْروٌ ، وعمروٌ على ضَرَبَ مرتفعٌ ، ثم قال : فإذا لم يُرِيدوا هذا المعَنى ، يريد أن يكونَ " قائماً " خبراً مقدَّماً ، وأرادوا أن يَجعلوه فعلاً كقولك : يقومُ زَيدٌ وقامَ زيدٌ ، قبحَ ، لأنَّه اسمٌ . قال (٥) : وإنما حَسُنَ عندهم أن يَجرى مَجرى الفِعلِ إذا كان صفةً جَرى على موصوفٍ ، أو جَرى على شىْءٍ قد عَمِلَ فيه ، كما أنَّه لا يكونُ مفعولاً في ضاربٍ حتى يكون محمولاً على غيره فتقول : هذا ضاربٌ زيدًا ، وأنا ضاربٌ زيداً .

قال (٦) : فكَما لم يَجُز هذا (٧ يعنى أن ينصبَ غير محمول على شىْءٍ ٧) كذلك استقبحوا أن يُجرى ، (٧ يعنى ضاربًا ٧) مُجرى الفِعل المبتَدأ .

فذكَر أن عدمَ الاعتمادِ قبيحٌ على الجُملة ، واستقباحُهُ له يحتملُ أن يريدَ بِهِ عَدَمَ الجَوَازِ جُملةً ، ويُحتمل أن يريدَ أنَّه مع قُبحه جائزٌ بخلافِ ما إذا

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٢٧٨/١ ، وشرح السيرافي : ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) في (ف) تؤخر وتقدم .

(٥) الكتاب : ٢٧٨/١ .

(٦) الكتاب : ٢٧٨/١ .

(٧-٧) هذا من كلام الشاطبي .

اعتَمَدت الصفة فإن ذلك جائزٌ حَسَنٌ وعلى الأول حَمَلَه طائفةٌ ، ويَظهر ذلك من السِّيرافى حيث قال : إذا نقلت الفعل إلى اسمِ الفاعلِ ورفعت الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قَبُحَ وإنما قُبْحُهُ فَسَادُ اللَّفْظِ لا المَعنى .

لو قُلتَ : قائمٌ الزَّيدون ، لَكَانَ مُبتدأ بغيرِ خَبَرٍ .

قال : ومُجِيْزُهُ يزعُم أنَّ الفاعلَ يسدُّ مسدَّه ويحتاجُ إلى بُرهان على ذلك ، هذا اختِصار كَلَامِهِ ، ونحوه أيضًا يظهر من ابنِ خَروف ، لأنَّ سيبويه يُطلق لفظَ القُبح ويريد به المَنْع ، وقد استَدَلَّ على ذلك الفَارِسِيُّ فى " التَّذكرة " بمواضِعَ من كلامِ سيبويه يقع فيها لَفْظُ القُبْحِ ومرادُهُ المَنْعُ ، ولم ير ابن مالكٍ هذا التَّفسير ، بل زَعَمَ أنَّ المفهومَ من كلامِ سيبويه القُبح دون المَنْعِ . قال : وَمَنْ زَعَمَ أنَّ سيبويهِ لم يُجز جَعله مبتدأ إذًا لم يَلِ استِفهامًا أو نفيًا فقد قوَّلَهُ مَا لَمْ يَقُلْ ، ثم استدلَّ على صحةِ استعماله بالبَيْتَين المتقدِّمَين ، فلهذا - والله أعلم - أتى بالمسألة لينبِّه على أنَّها مع عدمِ الاعتمادِ غيرُ ممتنعةٍ خلافًا لمن ظَنَّ أن ذلك كذلك .

واعلمَ أنَّ النَّاظمَ لما أطلقَ القَولَ فى جوازِ القياسِ على " أسَارٍ ذانِ " ، اقتَضَى جَوَازَ ذلك ، وأن يُقال به فيما إذا كان بعد الصِّفة ضميرٌ منفصلٌ نحو قوله تعالى (١) : ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي ﴾ فأنتَ يجوزُ أن يكونَ فاعلاً بـ " راغبٌ " ، كما يجوزُ أن يكونَ زيدٌ من قولك أَقَائِمٌ زيدٌ ؟ فاعلاً بـ " قائمٌ " ، وقد نصَّ على جوازِ ذلك فى " شَرْحِ التَّسهيلِ " (٢) وانْبَنَى على ذلك جَوازُ عدمِ المُطَابَقَةِ ، فيكون الضَّميرُ المُنفصلُ فاعلاً البَتَّة فتقول : أَقَائِمٌ

---

(١) سورة مريم : آية : ٤٦ .

(٢) شرح التسهيل : ١/٢٦٩ .

أنتما ؟ وأضَاربٌ أنتم ؟ وهذا أيضًا قد نصّ عليه / في " الشَّرْحِ " وأن لا ٢٥٦/٧ فرقَ بين قولك : أضاربٌ الزّيدان ؟ وما ضاربٌ هما ؟ وهذا فيه نظرٌ فإنّ الضّـمـيـرَ الـمُنفـصلَ لا يكونُ فـاعــلاً مع إمكان اتّصــاله وإنما يكون فاعــلاً إذا لم يمكن اتصاله بالعاملِ نَحــو : ما قائمٌ إلا أنتَ، وأعجبني الضّاربهُ أنا، وما أشبه ذلك. أمّـا إذا تأتّى الاتّصال فانفِصَالُهُ يدلُّ على أنّه مبتدأ قُدِّمَ عليه خَـبَرُهُ لا فـاعلٌ . ألاَ تَرَى إلى قَوله عَليه السّلام[1] : " أوَ مُخْرِجِيّ هُم " ولَم يُروَ إلا بتَشديدِ اليَاءِ لأنه خَبَر وهم مبتـــــدأ ، فجُمع من أجلِ الضّمير الذى فى الخَبَرِ والتّقدير : أوَ هم [2] مُخْرِجِيّ ولو كان " هُم " فاعلاً لقال : أوَ مُخْرِجِيْ هُم ، بتخفيـفِ اليـاءِ كما تَقولُ : أو مخرجي أخَواك ، لكنّـه لم يَفعل ، فدلّ على أنّه لا يجوزُ أن يكونَ الضّميرُ المُنفصل فاعـلاً ولا أن يكونَ غيـرَ مطابقٍ للصّفة ، هذا مـا قـال بعضِ المُتأخرين فاستّثنى كما ترى الضّمير المُنفصل ولم يَستثنه النّاظم فكان مُعْتَرَضًا عليه .

والجَوَابُ : أن ما قـالَه هذا الـمُتَأخّرُ غيرُ مُسَـلَّمٍ له ، بل انفِصَالُ الضّمير هنا هو الصّوَابُ وإن لم يَكُن فى الصّفة من المُوجب ما قال ، لأنَّ الصفةَ هنا خاصّةً تُوجب انفصالَ الضّمير ليست فى الفِعل وسَيأتى بَيَانُها فى هذا البَـابِ إن شاءَ اللّه .

فالضّميْرُ إذا وَقَعَ بعدها مطابقًا لها احتملَ ما يحتمله الظّاهر ، وإذ ذاك تجوزُ الـمُخـالفةُ فتـقـول : أضـاربٌ الزّيدان ؟ وأقائمٌ هـمـا [3] ؟

---

(١) الحديث فى صحيح البخارى (كتاب بدء الوحى) فتح البارى : ٢٢/١ .
(٢) فى (أ) وهم .
(٣) فى (أ) هنا .

وأقاعدٌ أنتم ؟ وما أشبه ذلك ، وقد جاءَ السَّمَاعُ بذلك . أنشدَ (١) المُؤلِّف في الشَّرح قَولَ الشَّاعِرِ (٢) :

* خَلِيْلِيَّ ماوافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا *

وأمَّا ما في الحديثِ من قوله (٣) : " أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ " ، فلا دليلَ له فيه البَتَّةَ ؛ لمجيئه على أحدِ الوَجهين ، فلا يلزَمُ من كونه آتيًا في الرِّواية على الابتداء والخَبر ألا يجوزَ خلافُ ذلك ، وغايَتُهُ أنه لم يُسمعْ فيه ، فقد سُمِعَ في غيره وإطلاقُ النَّاظمِ غيرُ صَحيح في انتظام الضَّمير وغيره لا سيّما مع التَّمثيل بما لا ضميرَ فيه ، بل في كلامه ما يدلُّ على (٤) أنَّ رأيه رأيَ هذا المُتَأَخِّر حسب ما يأتي . والرَّشَدُ والرُّشْدُ : ضدُّ الغَيِّ ، فهو إذا فتحت الرَّاء والشِّين مصدر رَشِدَ بالكسر ، يَرْشَدُ بالفَتح رَشَدًا ، وإذا ضَمَمْتَ الرَّاء (٥) وسكَّنتَ الشِّين فهو مصدرُ رَشَدَ بالفَتْحِ يرشُد بالضم رُشْدًا .

وقالَ ابنُ القُوْطِيةِ (٦) : رَشَدَهُ اللَّهُ رَشَدًا وأَرْشَدَهُ هَدَاهُ ، فَرَشَدَ رَشَداً ورشاداً اهتدى ، ورَشَدَ رُشْدًا (٧) ضد غوى ، ومَعنى : (فائزٌ أُولُو الرَّشَد) ، أي أن أهل الرشد فائزون في الآخرة بمطلوبهم جعلنا الله منهم .

* * *

---

(١) في (أ) أنشد .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) تقدم ذكره أيضا .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (أ) ضمت .

(٦) تقدم ذكره في أول هذا الجزء ، والنَّصُّ من كتاب الأفعال له : ١٠٢ .

(٧) ساقط من (أ) .

ثم أتمَّ (١) ما بَقِى من مسألتِه فقالَ :

والثَّانِ مُبْتَدًا وذَا الوَصفُ خَبَرْ إنْ فِى سِوَى الإفْرَادِ طِبْقًا استَقَرّ

قوله : " والثَّـانِ " أراد : والثَّـانى فحذف الياءَ للحاجةِ إلى ذلك ، وهو أيضًا جائزٌ فى الـكلامِ ، فقد قـرأ ابنُ عامرٍ والكُوفِيُّـون(٢) : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ (٣) من غيرِ يـاءٍ مُطلقًا ، وأنْشَـدَ سِيْبَوَيـه فى نحوه (٤) :

وَأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَا يَصْرِمْنَهُ وَيَعُـــدْنَ أَعْـدَاءً بُعَيْـدَ وِدَادِ

أراد : الغَـوَانِي بالياءِ ، و(مُبْتَدًا) ، أراد مـبتدأً : ولكنَّه سهَّل الهَمْـزَةَ بالإبدالِ المَحْضِ على لُغَـةِ مَن قالَ فى : أَخْطَـأتُ أَخْطَـيْتُ ، ثُمَّ حَذَفَهَـا لالتِقـائِها ساكِنـةً معَ التَّنـوين ، وأرادَ بالثَّـانى : الاسمَ الواقعَ بعدَ الوَصفِ وهو زَيدٌ مثلاً فى قَولك : أقائمٌ زيدٌ ؟ فيُريد بهذا الكَلام أنَّ الاسمَ الوَاقعَ بعدَ الوَصفِ المَذكورِ لا يَخلو أن يكونَ غيرَ مفردٍ أو مفردًا ويَعنى بغَيرِ المُفردِ المُثنَّى والمَجموعَ ، فإن كانَ غيرَ مُفـــردٍ ، فلا يَخلو أن يطابِقَهُ الوَصفُ المُتقدِّمُ أولا ، فإن لم يُطَـابِقْهُ / جَرَى على الحُكمِ المُتقدِّمِ من كونِ الوَصفِ مُبتدأً وما بَعده فاعلٌ بِـهِ ، إذ لا يُمكنُ ٢٥٧

---

(١) فى (ب) أتى .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٦١٧ ، والكوفيون هُنا القُرَّاء لا النُّحاة .

(٣) سورة القمر : آية : ٦ .

(٤) الكتاب : ١/١٠ ونسبه إلى الأعشى وهو فى ديوانه : ٩٨ (الصبح المنير) من قصيدة أولها :

أجبير هل لأسيركم من فادى أم هل لطالب شقة من زاد

ورواية الديوان :

وأخو النسا ...

ولا شاهد فيها على هذه الرواية ، والبيت فى المنصف : ٢/٧٣ ، والانصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع : ٢/١٥٧ .

فى المَسألة غير ذلك ، وإلا فلو جَعلت الزَّيدين من قولك : أقائمٌ الزيدان ؟ مبتدأ والوصف خبرًا لَلَزمَ أن تُخبر بالمُفرد عن المثنى وذلك غيرُ جائزٍ ، وكذلك لو كان مَجموعاً ، إذ لا يجوزُ الزَّيدان قائمٌ ولاالزَّيدون قائمٌ وهذا الحُكم مفهومٌ من قولــه : (إن فى سِوَى الإفرادِ طِبْقاً استَقَرّ) فمفهوم الشَّرط أنَّه إن لم يُطابق فلاَ يـــكونُ الثَّـانى مبتدأ والوَصفُ خبـراً بلابدٍّ ، والطِّبق المُطابق وهو المُوافق ، والمُطابقةُ : المُوافقةُ ، والتَّطَـابُقُ : الاتِّفاقُ ، ويقالُ : طابقت بينَ الشَّيئين : إذا جعلتهما على حدٍّ واحدٍ وألزقتهما ، فجعل المُوافق للشَّىْءِ كأنَّه حَذَى حَـذْوَهُ ، وجُعِلَ مُلتفاً به ، و " طِبْقاً " : حالٌ من ضَمِيرِ " استَقَرّ " وهو عائدٌ على الوَصْفِ ، أى : إنْ استَقَـرّ ذلك الوَصفُ مطابقـاً لما بعـده فى التَّثنية أو الجَمْعِ وإن طابقَ الوَصفُ الاسمَ وَجَبَ حَمْلُ الوَصْفِ على أنَّه خبرٌ مقدَّمٌ والثَّـانى : مبتدأ ؛ لأنَّ الوَصفَ لو كان مرفوعاً على الابتداء وما بعده فاعلٌ به لم يكن مطابقاً ، لأنَّه جارٍ مجرى الفعل فلا يُوصف ولا يُصغَّرُ ولايُثَنَّى ولا يُجمع ، كما لا يكونُ ذلك فى الفعلِ ، فلابدَّ من أن يكون خبراً مقدماً وهو الذى نَصَّ عليه بقوله : (إنْ فِى سِوَى الإفْرَادِ طِبْقاً استَقَرّ) أى : أنَّ الثانى يُعرب مبتدأ والوَصفُ خبرٌ إذا طابقه فى غيرِ الإفرادِ . وأمَّا إن كان الاسمُ الواقعُ بعدَ الوصفِ مفرداً فإنه يَحتمل وجــهين :

أحدهما : أن يكون فاعلاً بالوصف على حد ما كان عليه وهو غير مطابق له ، والوصف مبتدأ ناب الفاعل عن خبره .

والثـانى : أن يكونَ مبـتـدأ خبـره الوَصفُ المـتـقـدِّم ، وإنّما احـتـمل وجهـــين لأنَّ إفرادَ الوصفِ يمكن أن يكونَ لجريانه مَجرى الفعلِ فيرتَفعُ ما بعـده به [(١)] وهو مـفـردٌ ويمكن أن يكونَ لأجلِ المُطابقـة بينه وبينَ الثـانى لالجريانـهِ مَجرى الفعل فيرتفع ما بعده على الابتداءِ والوَصف خَبَرُهُ ، وهذا الحكمُ مفهومٌ من قيـــدِ الإفرادِ فى قولـه : (إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا استَقَرّ) يريد : أن انحِتَام الحُكمِ بكونِ الثّانى مُبْتَدأ خبره الوصف مشروطٌ بكونه غيرَ مفردٍ ، فإذًا إذا كان مفرداً فلا ينحتـم ذلك الحُكم ، وضد الانحتام الجَواز فيكون ذلك الحكم جائزًا مع وجودِ الإفراد ، لا واجبًا ، فيدخل الوَجهُ الآخـر .

فإن قيلَ : إنَّك أخذت بمفهومِ الصِّفة هنا جواز أن لا يكونَ الثّانى مبتدأ والوصف خبرًا ، وأخذتَ بمفـهومِ الشّرطِ انحتام أن لا يكونَ كذلك ، وذلك أنّـه لما قـال : [(٢)] إن الثّـانى مبتدأ والوَصف خبـر شَرَطَ فيـه أن لا يكونَ [(٢)] مطابقًا فـأخذت من مفـهومه أنّـه إن لم يكن مطابقًا فلا يكون كذلك ، ومفـهومه الجَارى على كـلامِـه أنّه [(٣)] إن لم يُطابقْ فـلا يَنْحَتِـمُ ذلك الحُكم ؛ لأنَّ الشّـرطَ إنّما هو شرطٌ فى الانحتامِ ، وهو الذى قَرَّرتُـهُ فى مفـهوم التّقييد بغيرِ الإفراد ، وإذا كان كذلك اقتَضى أنه إن لم يطابق جاز أن يكون الثانى مبتدأ خبره الوصف وذلك غيرُ صَحيحٍ .

فالجَـوَابُ : أنَّ المفهومَ هُنا فى الوَجهين عدمُ الانحِتَامِ كمَا تَقَرَّرَ فى السُّؤَالِ لكنّـه قد بَـيَّن قبلَ هذا وجوبَ أحدِ الوَجـــهين حين تكلَّمَ على (أسارٍ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

ذانٍ) فحَتَّمَ بكونِ الوَصفِ مبتدأ وما بَعده فاعلٌ به ، فصَارَ مفهومُ الشَّرطِ هنا معطَّلاً لمعارَضَتِهِ النَصّ له كما حَكَمَ العُلَمَاءُ القائِلُون بالمَفهومِ بتَعطيله فى نَحو قوله تَعالى (١) : ﴿ لَاتَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ . لأنَّ الدليلَ قد قامَ (على) (٢) أنَّ الرِّبا وإن لم يَتَضاعف محرَّمُ الأكلِ ، فَكَذَلِكَ ما نَحن فيه لمَّا كان قَد حَتَمَ بحكمٍ واحدٍ عند عدمِ المُطَابقة صارَ مفهوم الشَّرط هنا المُقتَضِي لعدمِ انحِتَامِهِ غيرَ مُتَعَدٍ أو نَقُولُ / : إنَّه جَعَلَ الثَّاني مبتدأ والوَصف خبراً/٢٥٨ بشرطٍ واحدٍ وهو المُطَابقة فى غيرِ الإفرادِ ، ولانقول : حتم ذلك ، إذ ليس فيه إلا أن هذا الإعراب مشروطٌ بكذا ، فمَفهوم الشَّرطِ أنه إن لم يطابق فى غيرِ الإفراد فلا يكونُ كذلك ، وهذا حكمٌ صحيحٌ فى نحو : أسارٍ ذَانِ ، ويبقى قيدُ عدمِ الإفرادِ من حيث هو جزءُ الشَّرْطِ لا مَفهوم له مُنْفَرِدًا ، فلا يكون قولك : أقائمٌ زيدٌ ؟ مذكورًا للنَّاظم لا بمَنطوقٍ ولا بمَفهومٍ ، بل تَرَكه لفهمِ حُكمه مما تقدَّم له فى الطَّرفين ، وهما المُطَابقة فى غيرِ الإفراد ، وعدم المُطَابقة ، والأمران مُحتملان حسب ما تقدَّم توجيهه قبيل هذا ، ولا يَبقى عليه إشكالٌ إلا فى شيْءٍ آخر يظهر منه حكم لا يَستقيم ، وذلك أنَّه يقتضى أنَّ المُطَابقة فى غيرِ الإفرادِ يكون فيها الثَّانى مبتدأ والوَصف خبرًا بإطلاق ، وذلك غيرُ صَحيحٍ من جهتَين:

إحداهما : أنَّ ذلك لَيس فى كلِّ لُغةٍ ، بل هو مختَصٌّ بلغةِ من لا يُلحق الفعل علامةَ التَّثنيةِ والجَمعِ إذا أُسندَ إلى الظاهرِ فيقول : قامَ

---

(١) سورة آل عمران : آية : ١٣٠ .

(٢) ساقط من الأصل .

الزَّيدان وقامَ الزَّيدون وأمَّا مَن يُلحقُ العَلامتين فيقول : هنالك قاما الزَّيدان وقامُوا الزَّيدون وهي لغة (١) : " يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُمْ مَلاَئِكَةٌ باللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ " فَيَصِحُّ أن يُعرب الثَّاني فاعلاً بالوَصفِ لا مبتدأ إذا قُلت : أقائمان الزَّيدان ؟ وأقائمون الزَّيدون ؟ (٢ بخلاف من يقول : قام الزَّيدان والزَّيدون فإنَّه لا يقول هنا : أقائمان الزَّيدان وأقائمون الزيدون ٢) إلا على الابتداء والخَبَرِ ، ولا يُقال : إنَّه إنَّما تَكَلَّم على اللُّغةِ المَشهورةِ وهي لغةُ القُرآن ، وما قالَ لازمٌ فيها بخلافِ لُغَة : " يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُمْ مَلاَئِكَة " فإنَّها قَليلةٌ فلمْ يَعتَدَّ بها في قانونه لأنَّا نقول : كان يكون هذا عُذرًا لو لم يُنَبِّه هو عليها في بابِ الفاعلِ بقَوله : (وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا) إلى آخره ولامريةَ في أنَّ الصفةَ هنالك جاريةٌ مَجرى الفعلِ ، فقد نبه على ، هذه اللُّغَة واعتَدَّ بها فلزمه أن يَبني عليها في نَظْمِهِ هذا وإلاَّ أوهَمَ أنَّ ذلك الإعرابَ لازمٌ في اللّغتين معًا وهو غيرُ مستَقيمٍ .

والثَّانية : على تَسليم أنَّه لم يعتدَّ إلا باللُّغة المشهورة ، فذلك على الإطلاق فيها غيرُ صَحيحٍ أيضًا ، وإنَّما يَلزَمُ ذلك في التَّثنيةِ وفي الجَمع السَّالم إذا قلت : أقائِمان الزَّيدان ؟ وأقائِمون الزَّيدون ؟ وأقائِمات الهِنْدَات ؟ وأمَّا في جمعِ التَّكسيرَ فلا ، إذْ لا يجوزُ في اللُّغة الفَصيحة أن تُجمع الصِّفَة جمعَ التَّكسيرِ إذا كان مَرفوعها (مجموعًا) (٣) فتقول : أقِيَامٌ الزَّيدون ؟ وأنت تَعْتَقِدُ أن الزَّيدين فاعلٌ بقيام على حدِّ ما لو قلت : أقائِمٌ الزَّيدون ؟ فهو إذْ ذاكَ

---

(١) الحديث في صحيح البخاري (مواقيت الصلاة) فتح الباري : ٢/٣٣ .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) في الأصل جميعا .

فى عِدادِ أقائمٌ زيدٌ ؟ كما [1] يجوز هناك الوَجهان ، فكذلك [2] هُنا نَصٌ على هذا الحُكم فى جمعِ التَّكسير سيبويه وغَيره وسيأتى التَّنبيه عليه فى بابِ النَّعتِ إن شاء اللّه ولا أجدُ الآن جوابًا عن هذين وأقرَبُهُمَا الأوَّلُ .

* * *

وَرَفَعُوا مُبتَدأً بالابتِدَا كَذَاكَ رَفعُ خَبَرٍ بالمُبتَدَا

أخبر فى هذين المزدوجين بأمرين :

أحدُهما : أن المُبتدأ والخبر كلاهما مرفوعٌ ، وذلك مفهومٌ من إخباره / بالرافع لهما . /٢٥٩

والثَّانى : أنَّ العاملَ للرفعِ فى المُبتدأ الابتداءُ ، والعاملُ فى الخبرِ المُبتدأ فأما الأول فقوله : (وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بالابتِدَاءِ) يعنى أن الرافع[3] للمبتدأ [4] (هو الابتداء) وإنما بين هذا لأن كل عمل لابد له من عامل ، هكذا تقرَّر الأمر فى كلامِ العربِ وظهر فى العوامل الملفوظ بها الموجودة عند وجود عملها ، فما لم يظهر فيه ذلك للعَيَانِ قدَّروا عاملاً ليستتب قياسهم ، وما بنوا عليه صناعتهم وأما الثانى فقوله : " كذاك رفع خبر بالمبتدا " أى إنَّهم رَفَعُوا أيضًا الخَبر بالمبتدأ الذى هو طالبٌ له ، وأصلُ العملِ الطَّلَبُ ، فأمَّا الخبر فسيفسره بعد ، وقد أشار إليه قبلُ بقوله : " وعاذِرٌ خَبَر " وأما الابتداء فلم يُبَيِّنهُ .

---

(١) فى (أ) فكما .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) فى (أ) الرفع .

(٤-٤) ساقط من (أ) .

وقد اختلفت عبارات النَّاس في تَفسيره ، فالذي رآه ابن مالك أنه : عبارة عن كونِ الاسمِ مجعولاً أولَ الكلامِ معرًى من العواملِ اللَّفظية حقيقةً أو حكمًا مسندًا إليه الخبر ، أو مسندًا هو إلى ما يقوم مقامَ الخَبَرِ ، وحقيقَتُهُ تَرجع إلى تَعَرِّي الاسم من العواملِ اللَّفظية ، وهي عبارة أكثرِ النَّاس كالجَرْمِيِّ والفارسيِّ وابنِ الأنْبَارِيِّ وغيرهم ، ويظهر ذلك من سيبويه في أوَّلِ الكِتَاب .

وقال الزَّجَّاجِيُّ : إنَّه مضارعةُ المبتدأ للفاعلِ ، وقيل : مُضَارَعَتُهُ للفعلِ وقيل : غير هذا مما لا حاجةَ إلى ذكره ، إذ لا فائدةَ إلاَّ نسبة العملِ لشيءٍ ما جريا على أسلوبِ ضَبط القَوانين ولنجرِ على ما ظَهَرَ من المؤَلِّفُ .

فإذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ، فزيدٌ ارتَفَعَ بالوَصف الذي اتَّصف به وهو كونه عادمًا ما يعمل فيه من عاملٍ لفظيٍّ ، والمُنطلقُ (ارتفعَ) [(١)] بزيدٍ وهو المبتدأ ، وهو وإن كان ليس بفعلٍ ولا معناه معنى الفعل فصحيحٌ أن ينسب إليه العمل ، لأنَّ أصلَ العَمل الطَّلبُ ، والمبتدأ طالبٌ للخَبَرِ طلبًا لازمًا اختصاصيًا فيعمل فيه ، كما أن فعلَ الشَّرْط عندَ طائفةٍ والنَّاظمُ منهم في غيرِ هذا النَّظْمِ عاملٌ في فعلِ الجَوَابِ ، وإن كان المُطَّرِدُ ألاَّ يعملَ الفعلُ في الفعلِ ، ولكن لما كان طالبًا له عند اقترانِ أداة الشَّرطِ به عَمِلَ فيه وهو ظاهرُ قولِ الخَليلِ ، فإنَّما معتَمَدُهُم في العملِ الطَّلَبُ فإذا طَلَبَ لَفظٌ ما لفظًا آخرَ وكان طلبُه له اختصاصيًا ، ولم يقع منه موقع الجُزءِ عمل فيه ، وهذا الذي ذَهَبَ إليه النَّاظمُ في رفعِ المبتدأ والخَبر وهو مذهبُ سيبويه . قال في بابِ الابتداءِ : واعلم أن المُبتدأ لابدَّ له من أن يكونَ المبنيُّ عليه شيئًا هو هو أو يكونَ في مكانٍ أو زمانٍ ، وهذه الثَّلاثة

(١) تحرفت في الأصل إلى أن يقع .

يُذكر كلُّ واحدٍ منها بعد ما تبتدئ . قال : فَأمّا الذى يُبْنَى عليه شىءٌ هو فإنَّ المَبنى عليه يَرتفعُ به كما ارتفعَ هو بالابتداءِ ، وقد ذكرَ نحو هذا فى غيرِ هذا المَوضع وهذا مذهبُ جُمهور البَصريينَ ولأجلِ أنّه الصحيح [1] عنده بَنَى عليه واعتَمَدَهُ ، وفى المَسألةِ خلافٌ [2] شهيرٌ جُملتُهُ خَمْسَةُ مَذَاهِبَ :

أحدُها : ما تقدَّم .

والثّانى : أنَّ الابتداءَ رافعٌ للمُبْتَدأِ والخَبَرِ معًا .

والثّالث : أنَّ الابتداء رافعٌ للمبتدأ وهو والمبتدأ معًا رافعان للخبرِ .

والرَّابعُ : أنَّ المبتدأ والخَبَرَ رفعَ كلُّ واحدٍ منهما صاحبه وهو مذهب الكُوفيين ومن النَّاسِ من يَحكى عنهم أنَّ المبتدأ يَرتفع بما يعودُ عليه من الخَبَرِ والذى حكى ابن الأنبارىّ والمحققُّون عنهم هو الآخر .

والخامسُ : أن / الابتداءَ رافعٌ للمُبتدأ والخَبَرِ معًا لا مطلقًا ، بل يرفع المبتدأ بغيرِ واسطةٍ ، ويرفع الخَبر بواسطةِ المُبتدأ ، وهو اختيار ابن الأنبارى[3] ، والمَسألةُ طويلةٌ والخِلاف فيها يَرجع إلى تحقيق اصطلاحى لا ينبنى عليه فى التَّفريع[4] فائدةٌ ، فالأولى فيها وفى أمثالها تَرك الاشتغال بالرَّدِّ والتَّرجيح وقد نصَّ ابنُ مالكٍ على ما ذهبَ إليه هُنا ٢٦٠/ب

---

(١) فى (أ) صحيح .

(٢) فى (أ) وهامش الأصل (اختلاف) .

(٣) الانصاف : ٤٤ - ٥١ المسألة رقم : (٥) (القول فى رافع المبتدأ ورافع الخبر) والتبين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء العكبرى : المسألتان : (٢٧) و (٢٨) وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة امسألة رقم : ٥ .

(٤) فى هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

واحَتجَّ على صِحَّتِه بإبطالِ ما عدَاهُ وقد تقدَّم طرفٌ من التَّوجيه له ، فلنَضْرِبْ عن ذكرِ الحجج واستيعابها (١) صفحًا ، لكن نذكر مذاكرة جرت بين كوفى وبصرى فى مذهبيهما ، فَحكى ابنُ الأنْبَارِيِّ فى " الإنْصَافِ " (٢) أنَّه اجتمعَ أبو عُمَر الجَرْمِيُّ وأبو زَكريا يَحيى بن زيادٍ الفَرَّاءُ فقال الفَرَّاءُ للجَرْمِيِّ : أخبرنى عن قَولهم : زيدٌ منطلقٌ ، بمَ (٣) رفعَوُا زيدًا ؟ فقال له الجَرمى : بالابتداء ، فقال له الفَرَّاء : ما مَعنى الابتداء ؟ قال : تَعَرِّيه(٤) من العَوامِلِ اللَّفظيَّة . قال له الفَرَّاء : (فأظهره)(٥) فقال له الجَرْمِيُّ (٦) : هذا معنى لايَظهر . قال له الفَراء : فمَثِّله إذًا . فقال له الجَرْمِيُّ : لا يَتَمَثَّلُ . قال له الفَرَّاءُ : ما رأيتُ كاليومِ عاملاً لا يَظْهَرُ ولا يَتَمَثَّلُ ، فقال له الجَرْمِيُّ : أخبرنى عن قولهم : زيدٌ ضربتُهُ ، بم رَفَعتُم زيدًا فقال : بالهَاءِ العائدَة على زيدٍ . فقال له (٧) الجَرمِيُّ : الهاءُ اسمٌ فكيفَ ترَفعُ الاسمَ ؟ فقال الفَرَّاء : نَحنُ لا نُبَالِي من هذا فإنا نَجْعَلُ كلَّ واحدٍ من الاسمين إذا قلتَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ رفعًا لصَاحبِه . فقال الجَرمى : يجوزُ أن يكونَ كذلك فى زيدٍ مُنطلق ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مرفوعٌ فى نَفْسِه ، فجازَ أن يَرفعَ الآخرَ ، وأما الهاءُ فى ضربتُه ففى محلِّ النصبِ ، فكيف تَرفع الاسمَ ؟ فقال الفَرَّاءُ (٨) : لم نَرْفَعْهُ بالهاءِ وإنما رفعناه بالعائِدِ على زَيْدٍ . فقال الجرمى : ما

---

(١) فى هامش الأصل : (واستيفائها) قراءة نسخة أخرى .
(٢) الانصاف : ٤٩ . وينظر مجالس العلماء للزجاجى : ٣١ .
(٣) فى الانصاف (لم) وصححت هكذا فى هامش الانصاف .
(٤) فى الانصاف تعريته .
(٥) فى الأصل أظهره والتصحيح فى النسخ الأخرى ويؤيد ما فى الانصاف .
(٦) ساقط من (أ) .
(٧) ساقط من الأنصاف .
(٨) فى الانصاف : (لا نرفعه ...) .

معنى العائد ؟ فقال [١] الفَرَّاء : معنى لا يَظْهَر . فقال الجرمى [١] : أظهـره ، قال الفَرَّاء : لايمكن إظهاره ، قال الجَرمى : فمثّله : قال : لايَتَمثّل ، قال الجَرمي : لقد وقعت فيما فَرَرْتَ منه .

قال ابنُ الأنبارِيّ : فحُكِيَ أنه سُئِلَ الفَرَّاءُ بعد ذلك فقيل له : كيفَ وجدتَ الجَرْمَّى ؟ فقال : وَجدتُه آيةً . وسئل الجَرمى فقيل له : كيفَ وجدتَ الفَرَّاء ؟ فقال : وجدتُه شَيْطَانًا ، وهنا مسألةٌ اصطلاحيَّة فى كلامِ النَّاظم إشارة إليها وإلى مقصد النَّحويين فيها وذلك حيث قال : (وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِدَا) والضَّمير فى رفعوا إما أن يكونَ عائدًا على العربِ، وإما على النَّحويين وهم المُصْطَلِحُون وعلى كلا التَّقديرين فمعنى الكَلامِ أنَّهم هم الرَّافعون لهما بسبب وجود الابتداء والمبتدأ ، فمن حيث جَعَلُوا الرفع موجوداً مع وجودهما ومَعدوماً مع عَدَمِهما جعلوهما كالسَّبَبِ فى الرفعِ ، وليس السَّبَبُ فى الحَقْيقَةِ إلا المُتَكَلِّمَ ، ثم إنَّهم ينسبون العمل للألفاظ لتَحقيقِ هذا الاصطلاح ، إذْ كانت هى العَلاماتُ لِرَفْعِ ما يُرفَعُ ونَصب ما يُنْصَبُ وجرِّ ما يجرُّ ويَستعمله النَّاظِمُ كثيراً كقوله : (تَرْفَعُ كان المُبْتَدا اسماً والخَبَر تَنْصِبُهُ) وهو اصطلاح عامٌّ فى كلامِ أهلِ هذه الصِّناعة لضَبطِ القَوانين لا أنهم [٢] مدّعون لذلك حقيقةً لأنَّ الألفاظَ لا تَرفعُ ولا تَنْصِبُ ولا تَجُرُّ ، وعلى هذا نَبَّه ابنُ جِنِّى فى " الخَصَائِص " [٣] حين بيَّن أنَّ مقاييس العَربية معنويةٌ فى الغَالب ، ومثّل ذلك بموانع الصَّرف ، ثم قال : ومثله اعتبارك بابَ الفَاعلِ والمَفعولِ به بأن تقول : رفعت هذا بأنّه فاعلٌ ، ونصبت هذا بأنَّه مفعولٌ . فهذا اعتِبَارٌ معنوىٌّ لا لفْظِىٌّ . قال : ولأجلِهِ

---

(١) فى الإنصاف قال .

(٢) فى (أ) لا لأنهم .

(٣) الخصائص : ١٠٩/١ .

ما كانت / العــوامل اللَّفْظِيَّة راجعةٌ في الحَقيــقةِ إلى أنَّها معنوية [١]/٢٦١
ألا تَراكَ إذا قلت : ضَرَبَ سعيدٌ جعفراً فإن (ضَرَبَ) لم تَعمل في الحَقيقة شــيئاً ، وهل تحَصل من قولك : ضَرَبَ إلا على اللفــظ بالضَّادِ والرَّاءِ والبَاءِ على صورةِ فعلٍ ، وهذا هو الصَّوتُ ، والصَّوتُ مما لا يجوزُ أن يكونَ منسوبًا إليه الفعـل .

وإنمَّا قالَ النَّحويون : عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ ليروك أنَّ بعضَ العملِ يأتى مسببًا عن لفظٍ يصحبه كمررت بزيدٍ ، وليتَ عَمْراً قائم ، وبعضه يأتى عاريًا من مُصَاحَبَةِ لفظٍ يتعلق به كَرفع المُبتدأ بالابتِداء ورفعِ الفعلِ بوقوعِهِ موقعَ الاسمِ هذا ظاهرُ الأمرِ وعليه صَفحة [٢] القَولِ.

فأمَّا في الحقيقةِ ومحصول الحَديث ما يعمل [٣] فيهما فالعملُ من الرفع والنَّصبِ / والجَرِّ والجَزْمِ إنما هو المُتَكَلِّمُ نَفْسُهُ لا لشيءٍ غيره .

قال : وإنّما قالوا : لفظى ومَعنوى لـمَّا ظَهرت [٤] آثارُ فعلِ المُتكلم بمضامة اللفظ للفظِ [٥] أو باشتمالِ المعنى على اللَّفظِ وهذا واضحٌ . هذا ما قال . وهو ما أشار إليه الناظم في قوله : (وَرَفَعُوْا مُبْتَدأً بالابْتِدَا) ومما يُؤْنِسُكَ بهذا وأنَّهم جَعَلُوا اللَّفظ والمَعنى كالسَّببِ في اختلافِ وجوهِ

(١) ساقط من (أ) وفى الأصل معلقة على الهامش ، وهذه الزيادة موجودة فى الخصائص .
(٢) فى الأصل : صحة ، وما أثبته يُؤَيِّده الخصائص .
(٣) فى (أ) ما فيهما يعمل ، وفى الخصائص : (ما لعمل ...)
(٤) فى الأصل ظهر .
(٥) فى (أ) اللفظ اللفظ .

الرفعِ والنَّصبِ والجَرِّ والجَزْمِ ما حكاه ابن جِنّى فى " الخصائص " قال (١) : سألتُ الشَّجَرِيَّ يومًا فقلت له : يا أبا عبدِالله : كيفَ تقولُ : ضربتُ أخاك ؟ فقال : كذلك قلتُ : أفتقول ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول أخوك أبدًا . قلت : فكيف تقول : ضربنى أخوك ؟ قال : كذلك . فقلت : ألست زَعمت أنك لاتقول: أخوك أبدًا ؟ فقال : أيْشٍ ذا اختَلَفَت جِهتَا الكَلاَمِ ، فهذا فى قُوَّةِ أن لو قالَ : صار المَفعول فاعلاً أو زالَ اللَّفظُ الذى يقتضى الرَّفع وخلفه لفظ آخر يقتضى النَّصب ، فهذَا الاصطِلاحُ فى النَّحو قد تَبَيَّنَ معناه ، وإنَّما بسطتُ القولَ فيه لأنَّ ابنَ مَضَاءٍ (٢) ممن يُنسب إلى النَّحو قد شَنَّعَ على النَّحويين فى هَذا المعنى أخذًا بظاهرِ اللَّفظِ من غيرِ تَحقيق مُرادهم فَنَسَبهُم إلى التَّقَوُّلِ على العَرَبِ وإلى الكَذِبِ فى نِسْبَةِ العَمَلِ إلى الألفاظ ، بل نَسَبَهُم إلى مذهب الاعتزَالِ والخُرُوجِ عن السُّنَّةِ وَظَلَمَهُم - عفَا الله عنه - إذْ لم يَعرف ما قَصَدُوهُ .

---

(١) الخصائص : ١/٢٥٠ .

(٢) ابن مضاء : (٥١٣ - ٥٩٢ هـ)

أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعيد بن مَضَاء اللَّخميُّ القُرْطُبِيُّ ، قاضى الجَمَاعة ، أبو العباس وأبو جعفر . قال ابنُ الزُّبير : أحد من ختمت به المائة السَّادسةُ من أفرادِ العُلَماء وقال : كان له اعتنَاء فى علم العَرَبِيَّةِ واعتنَاءٌ وآراءٌ فيها ومذاهبَ مخالفة لأهلها .

أخباره فى : الذيل والتكملة للمراكشى : ١/٢١٢ - ٢٢٣ وهى تَرجمة جيِّدة وبغية الوعاة : ١/٣٢٣ .

وكلامُ ابن مَضَاء الذى يُشير إليه الشَّاطبيُّ هنا مذكورٌ فى كِتَابِهِ " الرَّدُّ على النُّحاة " الذى حققه الأستاذ الدكتور شوقى ضيف وطبع سنة : ثم أعاد تحقيقه الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا وطبع سنة : ١٩٧٩م .

ويذهب الأستاذ محمد بن شريفة المغربى الذى حقق الجُزء الأول من كتاب التكملة والذيل والصلة لعبد الملك المراكشى أن كتاب " المشرق " الذى ينسب إلى ابن مضاء هو نفسه كتاب الرد على النحاة المذكور ذكر ذلك فى هامش كتاب التكملة فى ترجمة ابن مضاء .

وأنا لا استبعد ما ذهب إليه فإننى وقفت على نُصوص كثيرةٍ جداً من كتاب المشرق فى مخطوطات نحوية أندلسية ومشرقية كلها ترجع إلى ما هو موجود فى الرد على النُّحاة . والله أعلم .

وقد صنَّفَ في الردِّ عليه وفي بَيَانِ مَقَاصِدِ النَّحويين في هذه الأشياء ابنُ خَروفٍ جزءًا سَمَّاه : " تَنْزِيهُ أئِمَّةِ النَّحْوِ ممَّا يُنْسبُ إليهِمْ مِنَ الغَلَطِ والسَّهْوِ " (١) فإن أردت كَمَال القَولِ في ذلك فَعَلَيْكَ بِهِ . وبالله التَّوفيقِ .

* * *

ولما تَبَيَّن من قَولِهِ : أولاً المبتدأ وعرَّفه التَّعريف الذي تَقَدَّمَ ذِكره أخذَ في بَيَانِ الخَبَرِ وتَعْرِيفِهِ فقالَ :

وَالخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَهْ كَاللهُ بَرٌّ والأَيَادِيْ شَاهِدَهْ

وبين أنه الجُزء الذي تَمَّت به فائِدَةُ الكَلاَمِ ، وإنما قال : الجُزْءُ لأنَّه من الجُملة المُفيدة جزؤها .

فإذا قلت : زيدٌ فهذا أحدُ الجزءين ولا تَحصل به فائدةٌ إلا مع الخَبَرِ إذا قُلت : قائمٌ أو عائمٌ أو صائمٌ ، فهنالك يكتَفي السَّامع بالفائِدة الحَاصِلة له .

وقد جرت عادةُ النحويين المُتَأخِّرين أن يُعَرِّفُوه بأنَّه الجُزْء الذي استُفِيدَ من الجُمْلَةِ أو أنه (٢) الذي تَقَعُ به الفَائِدَةُ (٣ أو أنَّه ٣) معتَمَدُ الفَائدةِ كما قالَ الجُزُوليُّ : وهذا خَطَأٌ لأنَّ المُفرد وحدَه لا يُفيد شيئًا ، وإنَّما فيه الدَّلالة / على مُسَمَّاهُ ، وذلك ليس بفائدةٍ خبريَّة ، فإذا ٢٦٢/ كان كذلك فكَلاَمُ النَّاظِمِ - رحمه الله - مخالفٌ لهذا المَعنَى حيثُ عرَّفه

(١) بغية الوعاة : ٢٢٣/١ . قال السيوطي فلما بلغه ذلك قال : نحن لا نبالي بالكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣-٣) ساقط من (أ) .

بأنَّه الجُزء المُتِمُّ الفَائِـدَة ، فجعله مُتِمًا لَهاَ ولم يَجْعَلهُ مُعْطيًا لَهَا من أصلٍ، كما هو ظاهرٌ من كلامِ غَيرِه ، فمعناه أنَّ الفـائدةَ حَصَلَت بَينهما ، أعني بينَ المُبتدأِ والخَبرِ ، فالمُبتدأ يُحَصِّلُ شيئًا منها لكن على غيرِ تمامٍ ، ثم يأتى الخَبَرُ فيتمُّها ويُكَمِّلُها ، هذا مُقتضى لَفظ " مُتِمٌّ " وحيث اعتَبرنا نَحن ما قـالَه النَّاظِمُ مع ما قالَه غَيره سبق لَنَا ما قالَه غَيره ، واعتبرنا ذلك بأنَّ المُبتدأ إذا ذُكِرَ وحدَه لم يُفِـدنا شيئًا حتى يُذكر الخبرُ ، فما وجه ما قالَ النَّاظم ؟

وَالجَوَابُ : أنَّ ماظَهَرَ من النَّاظِمِ هو الصَّوابُ ، والذى لا يَنبغى أنْ يُقالَ بغيره وذَلك أنَّه لا يمكن أن يُقال : إلا أنَّ الفائدةَ حَصلَت بهما معًا ، وكلٌّ واحدٍ من الجزءين له حظٌّ وطريقٌ خاصٌّ فى إعطاءِ الفائدةِ .

ومن الدَّليل على هذا أنَّه لا يُستفاد من الخَبر وحده فائدةٌ البتَّةَ إذا قلت : قائمٌ أو عالمٌ دون أنْ يَأتىَ بالمبتدأ ، كما أنه لا يحصلُ بالمبتدأ وحدَه فائدةٌ دونَ أن يُؤتَى بالخَبرِ .

وأمَّا مَن أطلقَ من النَّحويين القَولَ بأنَّ الخبرَ هو محلُّ الفائدة ، فمن جـهةِ أنَّه الذى جاءَ آخرًا وعندَ الإتيانِ به حَصلَت الفائدةُ ، ولم يُتَشوَّفْ إلى منتظرٍ ، كما يُتَشَوَّفْ بعدَ ذكرِ المُبتدأ إلى الخَبرِ ، فَإذا ثَبَتَ هذا فَلِلْمُبْتَدَإِ حَظٌّ فى الإفـادة منْ حيثُ هو المُحدَّث عَنه ، ولِلخَبَرِ حظٌّ أيضاً من حيثُ هو الحَديثُ ، فصحَّ إذاً أنَّ الخبرَ هو الجُزء المُتِمُّ الفائدة كَمَا قَال النَّاظم .

فإن قيلَ : كيفَ هذا وأنتم تَشترطون فى المُبتدأ أن يكونَ مَعروفاً عند السَّامع والخَبر مجهولاً ، فإذا ذكرت المبتدأ فكأنَّك لم تَزد شيئاً على ما كان عند السَّامع فإذا ذكرتَ الخَبَرَ فقد ذكرت ما كان مجهولاً عنده وذلك هو موضع الفَائدة ضرورة ، وإلاَّ فلو كان معلوماً لم يَستَفِد شيئًا .

فـالجَـوَابُ : أنَّ هَذا وإِن كـانَ ظاهـراً لا يوجبُ أن الخـبـرَ هـو المُستفاد وحدَه أو المُستفاد بِه وحَده ، بل نظيرُ علمك بالمُبتدأ وحـدَه علمك بمدلولِ الخَبرِ ، ولاشكَّ أنَّه معلومٌ للسَّامعِ قبلَ الإخبارِ وإلاَّ لم[1] يصحّ الإفهامُ ، فإذاً كلُّ واحدٍ من المبتدأ والخَبَرِ معلومٌ من جهةٍ ، وإنمَّا المَجهولُ النِّسبةُ والحُكمُ بأنَّ صاحبَ هذا الاسم[2] هو صـاحبُ هذا الآخر ، وهذه النِّسبةُ المَجهولةُ لايستَقلُّ بإعطائها الخَبَرُ وحدهَ دونَ المُبتـدأ ولا المُبتـدأ دُونَ الخَبَرِ ، بل هُما جَميعاً ، وهو مُقتضى ما قالَه النَّاظِمُ ، فوَضَحَ أنَّ كلامَه غايةٌ فى تَحقيقِ المَسألة ، والكلامُ فيها هنا مُستعارٌ من علمٍ آخر للحَاجَةِ إليه [3] ، وأتَى بمثالين وهما : اللَّهُ بَرٌّ ، والأيادِى شـاهِدَةٌ ، ومعنى : بَرٌّ أى : يَبَرُّ عِبَادهُ ، وهو من قَولهم : بَرّه يَبَرُّه بَرّاً فهو بَرٌّ من قومٍ أبرارٍ ، وبارٌّ من قَومٍ بَرَرَةٍ ، وهو راجعٌ إلى معنى الإكرامِ ، والأيَادِى : العَطَايَا ، واليَدُ الجَارِحَةُ لا تُجمع فى الغالب على أيَادٍ ، وإنما تُجمع على أيْدٍ ، وأمَّا اليَدُ بمعنى العَطيَّة فإنَّها تُجمع على أيـادٍ ولا تُجمع على أيْدٍ ، نَصَّ على ذلك أهلُ اللُّغَة [4] ، وقد تجمع اليدُ بمعنى العَطية على يُدِىٍّ كثَدْىٍ وثُدِىٍّ ، وقد تُجمع اليَدُ الجارحـةُ على أيادٍ . أنْشَدَ ابنُ جِنى [5] : / ٢٦٣/

وَمُسْتَامَةٍ تُسْتَامُ وَهْىَ رَخِيصَةٌ   تُبَاعُ بِسَاحَاتِ الأيَادِى وَتُمْسَحُ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) الاو .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) تهذيب اللغة : ٢٣٨/١٤ ، والصحاح : ٢٥٣٩/٦ (يدى) واللسان (يدى) والتاج : (يدى) .

(٥) الخصائص : ٢٦٨/١ ، والبيت لذى الرمة فى ديوانه : ١٨٥٦ .

ومـعنـى " و " الأيَادِي شَـاهِدَه " ، أى : أنَّ نِعَمَ اللَّهِ تَعـالى وعَطَاياهُ التى خَوّلها عِبَادَه من غَيرِ استِحقاقٍ شاهدةٌ بأنَّه بَرٌّ بهم ورَحيمٌ بهم سُبحانه .

* * *

ثم قال :

وَمُفْرَداً يَـأْتِي وَيَـأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِـيْقَتْ لَهْ

وإنْ تَكُن إِيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفـى بِهَا كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

قسَّم النَّاظِمُ – رحمه الله – خبرَ المُبتدأ إلى أقسامِه العُظمى وهى ثلاثةُ أَقسامٍ :

أحدها : الجُملة الصَّريحة .

والثانى : المُفرد الصَّريح (١) أيضاً .

والثَّالث : الظَّرفُ وشِبْهه وهو المَجرورُ ، وإنَّما جعله قسماً برأسه مع أنه واحدٌ من القِسمين إمَّا من الجُمل ، وإمَّا من المُفردات ؛ لأنَّ له حكماً يُخالف فيه المُفرد والجُملة كما سَيُذْكَرُ .

وهذه الأقسام الثلاثة لا يَخرج عنها نوعٌ من أنواعِ الخبرِ على كَثرتها وانتِشَارها إذ الخبرُ يَنْقَسِمُ إلى نيِّفٍ وسبعين قسماً ، كلُّ قسمٍ منها يخالف صاحبه فى حكمٍ ما ، لكن أتى الناظم بالأحكام التى لابدَّ للخَبَرِ منها من حيثُ هو خَبَرٌ وتَرك ما سوى ذلك لعَدَمِ الاحتياج إليه ولعدمِ ارتضائِه الأحكامَ المُخالفة لما ذكرَ ، وقد ذكرها ابنُ خَروفٍ فى " شَرْحِ الكِتَابِ " وابتدأ بذكر الجُملة وذلك أنه جَعَلَ الخبرَ أولاً منقسمًا إلى قسمين : مفردٌ وجُملة ، ثمَّ

---

(١) ساقط من (أ) .

استدرك القِسم الثالث بعد ، ثم جعل الجُملة على قِسمين :

أحدهما : ما كانت هى الـمُبتدأ من جهةِ المعنى .

والثانى : ما لم يكن كذلك ، وهذا الثَّانى هو الـمُراد بقوله : (وَيَأْتِى جُمْلَةْ حـاوِيَةً مَعنىَ الَّذِى سِيْقَتْ لَهْ) فكأنَّه قـال : ويَأتى جُملة ليست هى المبتـــدأ معنى ، ودلَّ على أنَّ هذا مرادُه قولُه فى القِسم الثانى : " وإنْ تكُن إيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفى " فأمَّا ما لم تكن هى نَفس الـمُبتدأ فى الـمَعنى فَشَرَط فيها شَرْطاً أتَى به على مَسَاقِ اللفظِ [١] فقال : (وَيَأْتِى جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الذىِ سِيْقَتْ) فيريد أنَّ هذه الجملةَ التى لَيست للمُبتدأ يشترط فيها أن تحتَوىَ على مَعنى الـمُبتدأ وهو الذى سيقت الجملة لأجلِه ، فالضَّميرُ فى " سِيْقَت " عائدٌ على الجُملة ، وفى " لَه " عـائِدٌ على " الذى " ومدلولُ الذى هو الـمُبتـدأ ، فـإنَّهـا إن لم تكن تَحتوى على مَعناه لم يصحّ وقوعها خبراً له ؛ لعدمِ الرَّبط بين الـمُبتدأ والخَبَرِ .

فإذَا قلتَ : زيدٌ عمرٌو أخوك ، أو زيدٌ عمرٌو قائِمٌ ، لم يجز لعدم الرابط بخلاف ما إذا احتوت الجملة على المبتدأ من جهةِ الـمَعنى ، فإنَّ الفائدَة حاصلة لأجلِ الرَّبطِ ، والكلامُ صحيحٌ نحو : زيدٌ أبوه قائِمٌ أو زيدٌ قامَ أبوه ، وإذا ثبت هذا بَقىَ النَّظَرُ فى مسائل أربع :

إحداها : أنَّه أطلقَ الجُملةَ ولم يقيِّدها باسميَّة دونَ فِعليةٍ ، فدل ذلك على أنَّهما كلتيهما تقعَان خبراً للمبتدأ وذلك صحيحٌ ، فمثال الاسمية قولك : زَيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ عمرٌو قاعدٌ فى دارِه ، وبكرٌ خالدٌ قائمٌ فى حانوتِه وما أشبه ذلك .

ومثالُ الفعلية قولك : زيدٌ قامَ أبوه وعَمرٌو لا يقومُ ، وبكرٌ أكرمت عمراً

(١) فى (أ) الوصف .

من أجله ، وما أشبه ذلك، وقد يدخلُ الناسخ على الجُملةِ الاسمية كقولك : زيدٌ إنه قائمٌ ، وعمرٌو ما هو قائماً ، وزيدٌ لا أحدَ في دارِه ، وقد تكونُ / الجُملةُ منفيةً كما تكونُ موجَبَةً نحو : زيدٌ لا هو قائمٌ ولا عمرٌو، /٢٦٤ وزيدٌ ما هو قائمٌ ، إذ لم يعمل " ما " على لغة بنى تَميم أو على لُغة أهلِ الحِجَازِ إذا فقد شرطُ الإعمالِ نحو : زيدٌ ما هو إلا قائمٌ ، وزيد ما إنْ (١) هو قائمٌ ، وزيدٌ ما قائمٌ هو وما أشبه ذلك، كما أن الفعلية أيضاً تكون موجَبَةً ومنفيةً نحو : زيدٌ خَرَجَ ولا يخرجُ وزيدٌ ما خَرَجَ ، وكلٌّ واحدة مِن الجُملتين على قسمين :

قسمٌ يكون فيه للمُبتدأ لفظًا ومعنى نحو : زيدٌ هو قائمٌ وزيدٌ قامَ

وقسمٌ يكون فيه للمُبتدأ لفظاً ولما هو من سَبَبِهِ معنىً نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ وعَمروٌ خَرَجَ أبَوهُ ، ويدخُل النَّاسخ النَّفى كما تَقدم ، وكلٌّ هذا ينتظمه كلامُ النَّاظم .

والثانية : أنَّ اطلاقَه ينتَظِمُ أيضاً جوازَ وقوع الجُملة خبراً ، كانت خبرية أو طلبية ولا يشترط فيها أن تكونَ محتملةً للصدقِ والكَذِبِ ، فأمَّا الخبريةُ فما تقدَّم ، والطَّلَبِيَّة والإِنْشَائِيَّة وإن لم تكن طَلَبِيَّةً فتكون اسميةً وفعليةً ، فالاسميةُ نحو : زيدٌ ليته أخوك ، وعمرٌو لعله قادمٌ ، والأسدُ لعله يأكلنى ، وبكرٌ كأنه الأسدُ فالتَّشبيه هنا ليس بخَبَرِيٍّ ولكنه إنشائىٌّ ، وزيدٌ سلامٌ عليه ، وبكرٌ ويحٌ لَهُ وتُرْبٌ لفِيهِ . والفعلية نحو : زيدٌ اضربه ، وعَمرٌو لا تَشتمه ، وزيدٌ لاَ يقصدك ، وبكرٌ هلا أكرمته ، وزيدٌ نعمَ الرَّجُلُ ، وعمرٌو بئسَ الغُلامُ، وما أحسن زيداً ، وزيدٌ أكْرِمْ به، وزيدٌ غَفَرَ اللّه له، وبكرٌ اللَّهم اغفر له، وزيدٌ عسى أن يَحجَّ، وزيدٌ عساه يموت غداً، ويدخل الاستفهام على الجُملة الخَبرية فتَصير طَلَبِيَّة نحو : زَيدٌ أهو قائمٌ ؟ وزيدٌ أأبوه قائمٌ ، وزَيدٌ كيفَ هو ؟ وزيدٌ أين هو ؟

---

(١) في (أ) ما هو أن .

وزيدٌ متى قيامه ؟ وزيدٌ هل أكرمته ؟ وزيدٌ كيف وجدتَه ؟ وزيدٌ أين استَقرَّ ؟ وما أشبه ذلك ، فهذا كلُّه مما يقعُ خبراً للمبتدأ بمقتضى إطلاقه ، كما أنها تقعُ أخبارًا إذا كانت غير إنشائية وهذا مذهبُ الجمهور .

وذهبَ ابنُ الأنبارى وابنُ السراج (١) ومن وافقهما إلى أن الجملة الطَّلبية لا تقع خبراً للمبتدأ من حيث هى طَلبية ، وحجتهم فى ذلك أنَّ الجملةَ الواقعةَ خبرًا للمبتدأِ مُؤَوَّلةٌ بالمُفردِ كما تَقول : زيدٌ أبوه قائمٌ ، فهو فى تأويلِ زيدٌ قائمُ الأبِ وكذلك زيدٌ يقومُ فى تأويلِ زيدٌ قائمٌ ، ولو حاولت تقدير الجُملة الطَّلبية بمفردٍ لم يَصِحَّ ، لذهاب معنى الطَّلبِ إذا قدرت قولك : زيداً اضربه ، بقولك : زيدٌ مضروب ، بخلافِ الجملة الخَبرية ، فإن معناها لا يذهب بتَصييرها بالتَّقدير إلى المفرد وما جاء مما ظاهرُه هذا فعلى إضمار القَول ، فالقائل زيدٌ اضربه ، هو على تقدير مقول فيه اضربه ، كما يُقدر القَول فى الجُملة الواقعة صلةً أو صفةً إذا لم تكن خبرية كقوله (٢)

وإنِّى لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التَّى   لَعَلِّى وَإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

أى : قِبَلَ الَّتى أقول من أجلها لَعلِّى أزورها ، وكذلك قولُ الآخر (٣) فى الصِّفة :

---

(١) الأصول : ٨١/١ .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) قبله :

بتـــنا بحسان ومـعزاه تئط   ما زلت اسعى بينهم والتبط

حتى إذا جن الظلام واختلطت   جـــاءوا مذق ... ...

وروى : (بضيح) والمذق والضيح بمعنى وهو : اللبن المخلوط بالماء ، وقائله مجهول فى أغلب المصادر ، وروى للعجاج مع أبيات أخر فى الخزانة : ١/ وعنها فى ملحقات ديوانه : ٣٠٤/٢ ، وهناك رواية أخرى فيها زيادات على ما ذكر صاحب الخزانة فى اثبات المحصل : ورقة : ٣٣ ، والشاهد فى المعانى الكبير : ٢/٤ ، ٣٩٩ ، والكامل : وأمالى الزجاجى : ٢٣٧ ، والمحتسب : ١٦٥/٢ ، وسر صناعة الأعراب : ٣٨١/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٤٩/٢ ، والخزانة : ١٧٥/١

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ *

التقدير : جَاءُوا بِمَذْقٍ يَقُولُ مَن رَآهُ : هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ ؟ والخَبَرُ والصِّفةُ والصِّلَةُ يَجرينَ مَجرىً واحداً ، فلذلك يقَدَّرُ القَولُ مع ما جاءَ من الإخبارِ جُملةً غيرَ خبريَّة ، وردَّه المؤلِّف من وجهين :

أحدهما : أن خبر المُبتدأ لا خلافَ فى أنَّ أصله أن يكونَ مفرداً ، والمفردُ من حيثُ هو مفردٌ لا يحتمل الصِّدق / والكَذِبَ ، ٢٦٥/
فالجُملةُ الواقعةُ موقِعَه حقيقةٌ بألاَّ يُشترطَ احتِمالها للصِّدق والكَذب ؛ لأنها نائبةٌ عمَّا لا يَحتملهما وما قالهَ المُؤَلِّف صحيحٌ وأيضاً لو اشترط فى الجُملةِ احتِمالها للصِّدق والكَذِبِ للزمَ من ذلك أن تكونَ أيضاً واقعةً موقعَ ما لا يَحتَمِلُهما ؛ لأنَّ المُفردَ لا يَحتملهما ، فالجُملةُ إذاً - وإن كانت خَبَرِيَّةً - لا يصح تقديرها بالمفردِ لذهابِ معنى الخَبرية واحتمال الصِّدق والكَذب ، فالحاصل أنَّ الجُملتين المُحتملةَ وغيرَ المُحتملة بالنِّسبة إلى تَقديرهما بالمُفردِ سواءٌ ، فما يلزم فى إحداهما يلزمُ فى الأخرى .

والثَّانى : أنَّ وقوعَ الخَبرِ مفرداً طلبياً ثابتٌ باتفاقٍ نحو : كيفَ أنت ؟ فلا يمتنع ثُبوته جُملةً طَلَبِيَّةً بالقِياس لو كان غير مَسموعٍ فكَيفَ وهو مسموعٌ كقولِ رجلٍ من طيِّئٍ(١) :

قُلْتُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو ... صَالِياً نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرامِ

(١) لم أجده فى شعر طيئ وأخبارها المطبوع فى الرياض سنة ١٤٠٣ هـ الذى جمع فيه شعر طيئ . ولا الخمسة لاهتمام جامعها بشعر الطَّائيين ، وهو فى شرح التَّسهيل : ٣١٠ ، وهمع الهوامع : ١٤/٢ ، وروايه : (قلب من عيل ...) وتتوقف صحة هذه الرِّواية على معرفة ما قبل البيت . لذا أثبت ما ثَبَتَ فى النسخ ، وإن كانت رواية الهمع .

هذا ما قال ، وفيه بحثٌ ولكن فيه تَقويةٌ لمذهبه على الجُملة وما زعموه من إضمارِ القولِ لا يستقيم معناه ، لأنَّ معنى زيدٌ اضربه هو معنى اضرب زيداً من غير فرق ، وأنت لو قلت : زيدٌ مقول فيه اضربه لكانَ مخالفاً لمعنى اضربه فقد أوقعهم هذا التَّقدير فى مثل ما فَروُّا منه (١) ، والخَبَرُ فى هذا المعنى مخالفٌ للصلّة والصِّفة ؛ إذ المعنى على تقديرِ القَولِ فيهما مستقيمٌ وموافقٌ للمعنى المُراد ، وهو فى الخبرِ مخالفٌ للمعنى المُراد ، فلا قِيَاسَ مع وجُودِ الفَارِقِ ، وإنّما يَصِحُّ تقدير القَولِ فى الخَبَرِ الذى وَقَعَ جملةً طلبيَّةً فى نَحو قوله(٢) :

* وَكَانَتْ كُلَيْبٌ خَامِرِى أمّ عَامِرِ *

فهذا بلاشكّ على تقديرِ : كليبٌ مقولٌ فيهم هذا الكَلام ، لأنَّ المعنى عليه لا على حقيقة الطَّلب ؛ وأيضاً إن احتجنا إلى التَّأويل فيمكن فى الكلام غير ما ذكروه من إضمار القَولِ وذلك وجهان :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت بتمامه :

على حين أن كانت عقيل وشائظاً وكانت كلاب خامرى أم عامر

رواه سيبويه : ٢٥٩/١ للربيع الأسدى ، ورواه الأعلم للأخطل ويرشح رواية الأعلم رواية الشاطى للبيت : (وكانت كليب) فلعله يقصد كليب بن يربوع رهط جرير . وهم من بنى يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناه بن تميم .

أما رواية سيويه : (كلاب ...) فلعله يقصد كلاب بن عامر وهى قبيلة قيسية مضرية مشهورة ، ويرشح رواية سيبويه ذكره عقيلاً وهى قبيلة عامرية قيسية مضرية فهى شقيقة كلاب ، والبيت فى اللسان : (وشظ) والوشائظ : هم الدخلاء فى القوم ، وكلاب : قبيلة عامرية قيسية مضربة وأم عامر : كنية الضبع ، وخامرى : أدخلى الخمر ، وهو كل ما يستر .

والبيت للأخطل أو الربيع الأسدى كما قال الأعلم ، وهو فى الكتاب : ١٥٩/١ ، والنكت عليه للأعلم : ٤٨٤ .

أحدُهما : أنَّ الجُملة فى نحوِ (١) زيدٌ اضربه ، وزيدٌ هل ضَربتَه ؟ موضوعةٌ موضعَ مُفردٍ يُفيد الأمْرَ والاستِفهامَ وإن لمَ يُنطق بِهِ على ذَلك المَعنى استِغناءً عنه بهذا الذى نُطِقَ به وله نظائر كثيرةٌ كالتَّعجب والنِّداء وما أشبهها .

والثَّانى : أنَّ أصلَ الخَبرِ أن يكونَ بالمُفردِ ، لأنَّه الذى أفاد بالتَّركيب ، وأمَّا الجُملة فتُفيدُ وحدَها وإنَّما وقعت الجُملةِ الخَبرية موقعَ المُفردِ لأنَّ تقديرَها بـه لا يُخلُّ بالمَطلوب ، ووقع الاخبارُ بالجُملةِ الاستفهاميَّةِ حَملاً على الخَبَريَّة ، وهذا التأويل لابن عبيدة (٢) وما قبله لابن أبى الرَّبيعِ (٣) .

والثَّالثةُ : أنَّ إطلاقهَ يَقتضى أن الجُملة التى هى فى الإنشاء والإخبار ذاتُ وجهين وهى جملةُ القَسم والجَواب ، وكذلك الشَّرط والجَزَاء ، فإنّ كلَّ واحدةٍ من الجملتين مركبةٌ من جملةٍ محتملةٍ للصِّدقِ والكَذِبِ ، وأُخرى لا تحتملها وإذا اجتَمَعَا كانتا معاً جملةً واحدةً محتملةً للصدقِ والكَذبِ ، تقعُ كلُّ واحدةٍ منهما خبراً للمبتدأ مطلقاً على الشَّرط المتقدِّم ، وهوَ (٤) كونُها حاويةً معنَى المبتدأ . فتقولُ فى القَسَمِيَّة : زيدٌ أمانةُ الله ليخرجَنَّ ، وعمرو لعمرُ اللَّه لأكرِمنَّه ، وزَيدٌ أقسمتُ إنَّه لكريمٌ .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ابنُ عُبَيْدَةَ : (؟ - ٧٠٦ هـ)

محمد بن عبدالله بن عبيدة الإشبيلى ، استاذٌ نَحْوِيٌّ لُغَوِيّ مُقْرِئ ، أخذ عن الدبّاغ وابن أبى الرَّبيع وغَيرهما .

أخباره فى برنامج الوادى آشي : ١٢١ ، وهو تلميذه ، وغاية النِّهاية : ١٨٢/٢ ، وبغية الوعاة : ١٧٠/١ .

(٣) تقدم ذكره فى صدر الكتاب .

(٤) فى (أ) وهى .

وتقولُ فى الشَّرطِ والجَزَاءِ : زيدٌ إن يكرمنى أكرمه ، وعمرو متى يأتنى آته / وما أشبَه ذلك ، وهذا رأى الجُمهور وذُكِرَ عن ثعلبٍ (١) منع الإخبار بِجُلَةٍ /٢٦٦ قَسَمِيَّةٍ فلا يجوز عنده زيد لأكرمنَّه ، ولا زيدٌ أُقسم ليخرجَنَّ . قال المؤَلفُ (٢) : وهذا ضعيفٌ ، إذ لا دليلَ عليه مع ورود الاستعمالِ بخلافه كقوله تَعالى(٣) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ الآية وكذلك قولهُ تَعالى(٤) : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِى اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ الآية ، ومِثْلُهُ (٥) : ﴿ والَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفاً﴾ - الآية وقوله (٦) : ﴿ وَالَّذِيْنَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ .

والرَّابعةُ : أنَّ قولهَ : (حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيْقَتْ لَهْ) يحتَمل تفسيرين :

أحدُهما : خاصٌّ وهو أن يريدَ بذلك المَعنى ما يشترطه غيره من اشتمالِ الجُملةِ على ضميرٍ يعودُ على المُبتدأ فكأَنه يقول : وجملةٌ حاويةٌ ضميرَ الذى سيقت له نحو : زيدٌ قامَ أَبوه وزيدٌ أبوه قائمٌ ، وهذا هو الأصلُ وإن جاءَ فى الجُملة ما ليَس بضميرٍ وكان رابطاً فهو قائمٌ مقامه نحو قَوله (٧) : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ ، وما أشبه ذلك .

---

(١) رأيه فى التسهيل : ٤٨ وشرحه للمؤلف : ٥١ (مخطوط) .
(٢) عبارته فى شرح التسهيل هكذا : وهو أيضا منع ضعيف إذْ لا دليلَ عليه ..
(٣) سورة العَنكبوت : آية : ٧ ، وهذه الآية لم ترد فى نسختى من شرح التَّسهيل .
(٤) سورة النحل : آية :٤١ .
(٥) سورة العنكبوت : آية : ٥٨ .
(٦) سورة العنكبوت : آية : ٦٩ .
(٧) سورة الأعراف : آية : ٢٦ .

والثّانى : عامٌّ ، وهو أن يريدَ ما هو أعمّ من الضّمير ، إذْ المقصودُ الربطُ بينَ الجُملةِ والمُبتدأ وذلك يَحصل بالضّميرِ وغَيرِه ويصدُقُ على الجَميع أنه معنى المُبتدأ ، وجملةُ ما ذكروا من ذلك خمسةُ أشياء :

أحدُها : الضّمير وقد ذُكِرَ .

والثّانى : اسمُ الاشارةِ نحو قَوله تعَالى[1] : ﴿ إنّ السّمْعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ كُلُّ أولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ ، فـ " أولئكَ " هو الرّابط وكأنّ التقدير : كلّها ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا ﴾ ، وقَولُهُ تَعالى[2] : ﴿ وَلِبَاسُ التّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ على قراءةِ ابنِ كثيرٍ وأبى عَمرٍو وعاصمٍ وحَمزةَ ، والتّقدير : ولِبَاسُ التّقوى هو خيرٌ . وقال تعالى[3] : ﴿ والّذِيْنَ كَذّبُوا بِآيَاتِنَا واسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أصْحَابُ النّارِ ﴾ الآيــة ، وقوله[4] : ﴿ وَالّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصّالِحَاتِ لاَ نُكَلّفُ نَفْساً إلاّ وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الجَنّةِ ﴾ وما أشبه ذلك .

والثّالثُ :إعادة المُبتدأ بلفظه كقــولِهِ تعَالى[5] ﴿ الحَاقّةُ مَا الحَــاقّةُ﴾، و﴿القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ ﴾ [6]، ﴿وأَصْحَابُ اليَمِينِ مَاأَصْحَابُ اليَمِينِ﴾[7] ﴿ وأَصْحَابُ

---

(١) سورة الاسراء : آية : ٣٦ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ٢٦ على قراءة الرفع فى " لباس " والقراءة المذكورة فى كتاب السبعة لابن مجاهد : ٢٨٠ .

(٣) سورة الأعراف : آية : ٣٦ .

(٤) سورة الأعراف : آية : ٤٢ .

(٥) سورة الحاقة : آية : ١ .

(٦) سورة القارعة : آية : ١ .

(٧) سورة الواقعة : آية : ٢٧ .

الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴾ (١) وما أشبه ذلك ، وأنشدَ سيبويهِ لسَوادَةَ بن عَدِيٍّ (٢) :

لاَ أَرَى الـمَوْتَ يَسْبِقُ الـمَوْتَ شَيْءٌ   نَغَّصَ الـمَوْتُ ذَا الغِنَى والفَقِيرَا

فالموتُ الثَّاني في موضعِ الضَّمير العائد على المبتدأ في الأصلِ ، لأنَّ أرى علميَّة ، فالأصل الموت لا يَسبقه شَيْءٌ ، ومنه عندَ طائفةٍ قولُ تَوْبَةَ بن الحُـمَيِّرِ (٣) :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاصُدُورَ لِجَعْفَرٍ   وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيرُهَا

وقال الآخَرُ - أنشده الفارسي - (٤) :

---

(١) سورة الواقعة : آية : ٤١ .

(٢) الكتاب : ١/٣٠ وسوادة بن عدى هو ابن عدى بن زيد العِبَادى الشَّاعر الجاهلى المشهور . وربما نسب البيت لعدى نفسه فى بعض مصادره والبيت فى الخصائص : ٣/٥٣ ، وامالى ابن الشجرى : ١/٢٤٣ ، ٢٨٨ ، والخزانة : ١/١٨٣ ، ٢/٥٣٤ ، ٤/٥٥٢ .

(٣) هو تَوبَةُ بن الحُمَيِّر الخَفَاجِي ، صاحب ليلى الأخيلية ، أخباره فى الأغانى : ١١/١٦٤ ، والمؤتلف والمختلف : ٩١ ، ولم أجد هذا البيت فى ديوانه ، وفيه قصيدة على وزنه وقافيته إلا أن البيت لم يرد فى هذه القصيدة فلعله منها من شواردها ، والبيت دون نسبة فى شرح المفصل لابن يعيش : ٧/١٣٤ وروايته :

* فأمَّا صدود لا صدود لجعفر *

(٤) كتاب الشِّعر لأبى على : ١٠ ، ١٥ ، والبيتُ للجارث بن خالد المَخزومى ، شاعر قرشى من شعراء الغزل فى الحجاز فى العصر الأموى . أخباره فى الأغانى : ٣/٣١١ ، وجمهرة أنساب العرب : ١٤٦ ، والبيت فى ديوانه : ٤٥ ، وقبله :

فضحتم قُرَيشا بالفِرَار وأنتم   قِمدُّونَ سُودَان عِرَاض المناكب

أما القتال ... .

قالهما فى هجاء بنى أسد ن أبى العيص بن أمية ، والشاهد في المقتضب : ٢/٧١ ، وكتاب الشعر لابى على : ١٠ ، ١٥ ، والمنصف : ٣/١١٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢/٣٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/١٣٤ ، ٩ / ١٢ وخزانة الأدب : ١/٢١٧ .

فَأمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمْ   وَلَكِنَّ سَيْراً فى عِراضِ المَوَاكِبِ

وقال الآخر(١) :

ألاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أمِّ مَالِكٍ   سَبِيلٌ فَأمَّا الصَّبْرُ عَنْها فلاَ صَبْرَا

وهذا عندَ طائفةٍ من النَّوع الذى بعدَه ، كما أنَّ من الذى نحن فيه قولهم :

أمَّا العَبِيْدُ فَذُو عَبِيدٍ ، وأمَّا ابنُ مُزَنيةٍ فابْنُ مُزَنِيَّةٍ ، وأمَّا عبدان فذو عَبْـدَين ، وما أشبه ذلك .

والرَّابِعُ : الاسمُ الذى يَعُمُّ ما تقدَّم وغيره ومثَّلوه بقـولهم : زيدٌ نعم الرَّجل ، / وعَـمـرٌو بئس الغُـلامُ ، ومنه قـوله تَعـالى(٢) : ﴿ والَّذِيْنَ ٢٦٧/ يُمَسكُونَ بِالكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ المُصْلِحِينَ ﴾ ، ويحـتـمل أن يكونَ منه قـولُه تَعـالى (٣) : ﴿ إِنَّ الَّذِين آمَنُوا وَعـمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾ ، فالرَّجل فى نعمَ والغُلام فى بِئْسَ يعمُّ المبتدأ وغيره ، فَحَصَلَ الرَّبطُ بسببِ تَنَاوِلِه له ، وكذلك " المُصْلِحِينَ " و " مَنْ أَحْسَنَ " فى الآيتين .

والخامسُ :إعادة الأول بمعنَاه لا بلفظه نحو: زيدٌ قامَ أبو عبدِالله ،

---

(١) البيت لابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد شاعر أموى أدرك الدولة العباسية توفى سنة ١٤٩ هـ . أخبـاره فى : الشـعـر والشـعـراء : ٦٥٥ ، والأغـانى : ٢/٢٦١ ، والخـزانة : ١/١٢٥ والبيت فى ديوانه : ٤٨ ، من قصيدة قالها حين خرج من الشام ، ورواية الديوان (هل إلى أم جحدر) والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ١/١٨٦ ، ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠ ، والعينى : ١/٥٢٣ ، والتصريح : ١/٦٥ ، والهمع : ١/٩٨ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٧٠ .

(٣) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

ويذكر هذا عن الأخفش ، واستَدَلَّ على ذلك بقولِ الشَّاعرِ (١) :

إذَا الـمَرْءُ لم يَخْشَ الكَرِيْهَةَ أَوْشَكَتْ   حِبَالُ الهُوَيْنى بِالفَتى أنَ تَقطَّعاَ

فالمعنى أوشكت حبالُ الهُوينا به أن تَقَطَّع ، فوضع الفَتى موضعه . ورد عليه الشَّلَوْبين بأنَّ البيتَ شرطٌ وجزاءٌ . ولا يلزمُ أن يعودَ من جملةِ الجَزاء إلى جملةِ الشَّرط ضَميْرٌ ، كما يَلزَمُ ذلك فى الخَبَرِ . واستشهادُ الأخفشِ صحيحٌ لأنَّه إنمَّا استَشهد بوقوعِ الأولِ بمعناه حيثُ يَقعُ الضَّميرُ ، فـ " الفَتَى " - فى شاهده - موضوعٌ موضعَ الضَّمير بلابدٍّ ، وإذَا ساغَ ذلك على الجُملة فليَسغْ حيث يفتقر إلى الرَّبطِ ، وإنَّما الردّ عليه بأمرٍ آخر . أنَا ذاكِرُهُ على إثرِ هذا بحولِ اللَّه .

فهذه خمسةُ أوجهٍ تَضمَّنها قولُ النَّاظم : (حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ) فإنْ قيلَ : أىُّ التَّفسيرين أَولى أن يحملَ عليه كلامه ؟

فَالجَوابُ : إنَّه مُحتَملٌ لهما معاً (٢) ، لكن الثَّانى أقربُ إلى معنى كَلامه لقوله : (حَاوِيَةً معنى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ) وهذا الكلامُ لا يُعين الضَّمير من غَيرِه ، ولأنَّ مذهبَهَ فى غَيرِ هذا النَّظم أنَّ غَيرَ الضَّميرِ ممَّا تَقَدَّم يَجْرِى مَجراه فى الرَّبط ، وأيضًا ، فهو أعم لجمعِهِ لما ذكر غيره من وجوهِ الرَّبط ، فأمَّا فى النَّظرِ

(١) هو الكحلبة اليربوعى ، من عرينة بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن زيد ، مناة بن تميم ، شاعر جاهلى اسمه هبيرة بن عبد مناف ، وفى جمهرة أنساب العرب الكحلبة بن هبيرة ، وربما سمى ابن الكحلبة فى بعض المصادر فالكحلبة أمه . فارس من سادات بنى تيم وله فرس تدعى (العرادة) مشهورة فى خيل العرب .

أخباره فى المؤتلف والمختلف : ١٧٣ ، وجمهرة أنساب العرب : ١٢٤ .

والبيت من مقطوعة له فى المفضليات : ٣١ ، ٣٢ ، نوادر أبى زيد : ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، والبيت فى الخصائص : ٥٣/٣ ، والعينى : ١٣٢/٢ ، والهمع : ١٣٠/١ ، والخزانة ١٨٦/١ ، نسبه العينى إلى الأسود بن يعفر .

(٢) فى (أ) .

الأصحُّ فالتَّفسيرُ الأول أولى وذلك أنَّ ماعدا الضَّمير لاَ يتخلّص فيه قياسٌ يطّرد كاطرادِ الضَّمير ، ولا مَا يقاربه وإن اتَّفقَ ذلك فَيقيدُ لا مطلقاً ، والنَّاظِمُ قد قال : (حَاوِيَةً مَعْنَىَ ألذِيْ سِيقَتْ لَهْ) بعد قوله : (وَيَأْتِي جُمْلَهْ) وهذا يَقْتَضِي إجراءَ القِياس بإطلاقٍ وليس كذلك .

فأمَّا اسمُ الإشارةِ فإنَّه يلزمُ من القَول بالقِياسَ فيه أن يقالَ : زيدٌ قامَ هذا أو ذاكَ ، والزَّيدون خَرَجَ أولئك ، وتَجويز مثل هذا صَعبٌ جداً ، وقد منعه ابنُ الحاجِّ . وأمَّا قَوله تَعالى(١) : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ فذَلِكَ المتقدِّم ضعيفٌ عندَ النَّحويين ، وقد حَمَلَ الزَّجَّاجُ الآيةَ على غيرِ هذا الوَجه ، وضعَّف هذا الوجه فَأجازَ فيها ثلاثةَ أوجهٍ (٢) :

أحـدُها : أنَ يكونَ ذلك تَابعاً لـ " لِبَـاسِ التَّقوى " وخيرٌ خبر اللباس ، وهو رَأيُ الفَرَّاء (٣) .

والثَّانِي : أن يكونَ " لِبَاسُ التَّقْوىَ "خبرَ ابتداءٍ مُضْمَرٌ كأنَّه قال : وسَتْرُ العورة لباسُ المتَّقين .

والثَّالثُ : هو ذلك الضَّعيف وأيضاً إنْ سلُمَ اطِّراده فيما تَقَدَّم من قِيامه (٤) مقام الضَّمير ، فليس ذلك في كلِّ موضعٍ وعلى كلِّ حالٍ . فأكثرُ ما ورد ذلك إذا طال المُبتدأ بصِلةٍ أو صِفَةٍ أو نَحو ذلك ، فيُحتاج إذ ذاك إلى إعادةِ لَفظ المُبتدأ بلفظ الإشارة المُستَعمل للبُعد كذلك ، وأولئك إذ له موقعٌ / لَيس للضَّمير ، لأنَّه ليس في الضَّميرِ دلالةٌ على ٢٦٨/ البُعد ، ومن ذلك الآيات المستشهد بها .

(١) سورة الأعراف : آية : ٢٦ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦٢/٢ ، ٣٦٣ .
(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٧٥/١
(٤) في (أ) قياسه .

وأمَّا إعادة المُبتدأ بلفظِه فضَعيفٌ في الكلامِ ، وقد نَصّ على ذلك سيبويه في بابِ " ما " [(١)] ، قالَ فيه : وَتقول[(٢)] : ما زيدٌ ذاهباً ولا محسن زيد الرفعُ أجودُ وإن كان يريد الأول ، لأنّك لو قلت : كان زيدٌ منطلقاً زيدٌ ، لم يكن حدّ الكلام ، وكان هاهُنا ضَعيفاً ، ولم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً هو ، لأنّك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنَّما ينبغي لك أنَ تُضمره . ألاَ تَرَىَ أنّك لو قلتَ : مازيدُ مُنطلقاً أبو زيدٍ لم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً أبوه ، لأنّك قد استَغنيت عن إظهاره قال : فلما كانَ هذا كذلك أُجرى مُجرى الأجنبيِّ واستُؤْنِفَ على حِيَاله حيثُ كان ضعيفاً قال : وقد يَجوزُ أن تَنْصِبَ ثم أنشد[(٣)] :

* لاَ أرىَ المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ *

وقَولَ الجَعْدِيِّ [(٤)] :

* إذَا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشُ فِي ظُلُلاَتِها .... البيت *

ثم قالَ : والرَّفعُ الوَجْهُ ، هذا كلامهُ منْبِئا عن ضَعْفِهِ وقِلَّتِهِ ، وقد قالَ الأعلم[(٥)] : إنَّه قبيحٌ وإنَّما يَجِئُ في الشِّعرِ ، وأيضاً لو سُلِّم قياسه فليس في كلِّ موضعٍ ، بل إنَّما يَحسن ويَطَّرد في مَوضعين .

---

(١) باب " ما ": في الكتاب : ١/٢٨ .

(٢) الكتاب ١/٣٠ .

(٣) تقدم ذكره وعجزه :

* نغص الموت ذا الغنى والفقيرا *

(٤) عجزه :

* سواقط من حرّ وقد كان أظهرا *

(٥) الأعلم : (٤١٠ -٤٧٦ هـ)

أبو الحجاج بن يوسف بن سلمان بن عيسى الشنتمرى الأندلسى عالم بالأدب واللغة واخبار العرب وأشعارها مات بأشبيلة .

أخباره فى معجم الأدباء : ٧/٣٠٧ ، وبغية الوعاة : ٢/٣٥٦ .

أحـــدُهما : باب أمَّا العَبِيْدُ فذو عَبِيْدٍ ، وأمَّا العَبْد فذو عَبْدٍ وما أشــبه ذلك ، على أنَّه لا يَتعين فيـه وَضْعُ الظَّاهرِ مَوضعَ المُضـمرِ لإمكان أن يكون المعنى ، أما العَبيـــد فـأنا ذُو عَبِيْدٍ منهم أو فيـهم ، أو تَجعل العبيـد الثَّانى بعض الأول والمعـنى أما العبيد فـبعضـهم (١) لك ، وقـد قَـرَّر ذلك المَـعـنى سيبـويه ، وشَرحَه ابن خَـروفٍ فـلا يَتَعَـينُّ هذا المَـوضع أن يكونَ من ذلك القَبِيْل .

والثَّـانى : حـيثُ يقصـد التَّـهويل والتَّعظـيم بتكرارِ الأول كقـوله (٢) : ﴿الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ﴾ ، و ﴿القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ﴾ (٣) ، ونحـو ذلك ممَّا يحسنُ مَـعَـهُ تَكرار الأولِ ، وذلك لَيس فى كلِّ مـوضعٍ ، بل له مَـقَـاصـد كـالتلَذُّذِ بذكرِ المذكورِ نحو قَوله (٤) :

* أَلاَ حَبَّذاَ هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ *

ومـا أَشبـه ذلك كما أنَّه قد تأتى مـواضـع ينعكس الأمرُ فيقبحُ ذكره جملةً فضـلاً عن تَكراره ولاشكَّ أن الغَالب استِقباحُ التَّكرارِ ، فلذلك كانَ ضَـعيفًا على الجُملة ومَقاصِدُ التَّكرارِ معدودةٌ بخلافِ مقاصدِ عدَمِه ، فإنَّها لا تَنْحَصِرُ وأيضاً فإنَّ من شرطِ التَّكرارِ فهم كونِ الثَّانِي هو الأول لئَلاَّ يَلْتَبِسَ .

قال ابنُ خَروفٍ : لا يقعُ الظَّاهِرُ موقعَ المُضمَرِ حتىَّ يُعلَمَ أنَّه المضمر من

---

(١) فى (أ) كذلك .

(٢) سورة الحاقة : آية : ١ .

(٣) سورة القارعة : آية : ١، ٢ .

(٤) البيت للخطيئة فى ديوانه : ١٤٠ وعجزه :

* وهند أتى من دونها النأى والبعد *

والشاهد فى شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٧٠ ، والهمع ٢/ ٨٨ .

اللَّفظ أو من المَعنى وهذا صَحيحٌ ، فأينَ اشتراطُ النَّاظِم ذلك ؟

وأمَّا الاسمُ العَامُّ فإنَّ النَّاس وإن قالوا ذلك في نحو : زَيدٌ نعم الرَّجل . كالفارسِيِّ ومن سواه ، فإن ذلك لا يخلو من أحدِ أمرين : إمَّا أن يقولوه مع الوقوفِ فيه مع السَّماعِ فيكون توَجيهاً للمَسموع فهذا قريبٌ إلا أنَّ مَنْ أرادَ دُخُولَهُ تحتَ قياسٍ ، وأنَّ العُمومَ على الإطلاقِ يُغنى عن الرَّابط ، لزَمهُ أن يُجيزَ زيدٌ الرَّجل أفضلُ من المرأةِ ، لأنَّه في مَعنى : زيدٌ جِنْسُهُ أفضلُ من جِنْسِ المَرأةِ ، فالرَّجُلُ يَدخلُ تحته زيدٌ وغَيْرُه وكذَلك قولُكَ : زيدٌ الكاتبُ ما أحسنَ الكاتبَ ، تُريد بالثانى الجِنس ، وأمثلةُ هذه كَثيرةٌ . ويلزَمُهُ أيضًا أنْ يقولَ : زيدٌ نعمَ الرِّجال ، وهند نعمتِ النِّساء ، وهذا كُلُّه غيرُ جائزٍ ، وأما إن أرادُوا أنَّه قياسٌ على الإطلاقِ أعنى الفارِسِيَّ . ومن قال بقَوله : لزِمَهم ما لَزِمَ هؤلاء ، وإنما الرَّابط / هنا أمرٌ آخر لا حاجةَ إلى ذكره هنا ، فإن احتجَّ على /٢٦٩ قياسِ ذلك بقوله (١) : " والذِّينْ يُمَسِّكُونَ بِالكِتَابِ " الآية ، فلا دليلَ فيه لاحتمالِ أن يكونَ المُراد : إنَّا لاَ نُضيِعُ أجْرَ المُصْلِحِينَ مِنْهُم .

قال ابنُ الحَاجِّ : عليه المَعنى لأنَّه لا يريد في الثَّانى العُموم ولكن يفيد الإيمان والتَّمسُّك بالكتاب . قال : ويجوزُ أن يكونَ من إعادة الأول ولكن بغير لفظه وجازَ ذلك ، وإن لم يجز زيدٌ قامَ أبو عمرو وأبو عمرو كنيته لأنَّه ليس في لفظِ زيدٍ ولا في لَفظ أبي عمرو ما يُعطى أنَّهما لمُسَمًّى واحدٍ بخلافِ ما تقدم ، والقولُ في الآيةِ الأُخرى(٢) : ﴿ إنَّ الَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إنَّا لاَ نُضيعُ ﴾ الآية كالقولِ في هذه الآية

(١) سورة الإعراف : آية : ١٧٠ .
(٢) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

من غيرِ فَرقٍ ، وهو مَعنى كلامِ الزَّجاجِ . قال ابنُ الحَاجِّ : وهو عِنْدِى حَسَنٌ جِدًّا . قال وفى آيةِ الكَهفِ وجهٌ ثالثٌ وهو (١) : أن يكونَ الخَبرُ ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ (٢) ، وجملة : " إِنَّا لاَنُضِيعُ" اعتراضٌ ، وأمَّا قولهم (٣) :

* فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ *

وبابُه فلا يتَعيَّن فيه ما تَقدَّم ؛ لاحتمالِ أن يكونَ من بابِ حذفِ المُسبب وإبقاء السَّبَبَ كأنَّه قال : فأمَّا كذا فليس عندك لأنَّه ليس بِشَىْءٍ موجود ، ولذلك جاءَ هذا الباب معَ إمَّا بغيرِ فاءٍ ، وقد جاءَ بغيرِ إمَّا نحو قَولِ الزُّبير(٤) بن عبدِالمُطَّلبِ - عمِّ رسُولِ اللَّه صلَّى اللَّه عَلَيْهِ وسلَّم :-

أمَّا الحَرَامُ فَالمَمَاتُ دُونَهُ والحِلُّ لاَ حِلّ فَتَطْلُبِينَهُ

وإن سُلِّمَ أنَّه من هذا الباب فهو بابٌ مخصوصٌ ، لا يصحُّ القِيَاسُ عليه كما تقدَّمَ فى زيدٌ نعمَ الرَّجُلِ ، فلا يَنبغى أنْ يُطلق القَولُ فيه سَواء أكانَ من هذا النوعِ أم مما قَبْلَهُ . وأمَّا إعادَةُ الأولِ بمعناه فهو مَذهبُ الأخْفَشِ وقد خُولِفَ فيهِ ، إذ ليس ثَمَّ ما بينَ أنَّ الثانى هو الأول إذَا قلتَ : زيدٌ قامُ أبو عَمروٍ فصار كالأجنبى ، فلم يَجُز ذلك ، كما لَم يَجُز زَيدٌ قام عَمْروٌ ، ولو سُلِّم ذلك فهو من

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٠٩/٦ (مخطوط) .

(٢) سورة الكهف : آية : ٣١ .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) الزبير بن عبدالمطلب :
هو أكبر اعمام النبى صلى الله عليه وسلم أدركه النبى فى طفولته وكان يعد من شعراء قريش .
أخباره فى : طبقات فحول الشعراء : ٢٣٣/١ ، واللآلئ : ٧٤٢ .

النُّــدور بمكانٍ ومنه على رأى الزَّجَّــاجِ[1] قـولُه تَعـالى :[2] ﴿ والَّذِيْنَ يُمسِّكُونَ بِالكِتَابِ ﴾ وآيتا [3] الكَهْفِ المَذكورتان قبلُ ، فلا يَنْبغَى أن يُبنى على مثلِ ذلك قياسٌ ، فقد تبينَّ أنَّ التفسيرَ الأولَ من التَّفسيرين المَذكورين فى كلامِ النَّاظمِ أولى ، إذ من عادَتهِ عدمُ الاعتماد على ما قلَّ مما خالفَ المَشهور فى الكلامِ إلاَّ أن لَفْظَهُ لا يُعينه حتى يقولَ : إنما أراد بقوله : (حاوِيَةً معنى الذَّى سِيقَتْ لَهْ) الضَّمير خاصة ، وهذا قريب ، وهو أقرب من تَكَلُّفِ القولِ بالقِيَاسِ فى جميع ما تَقَدَّمَ ، مع ما فيه من الشَّغب والإشكالِ والاعتراضِ الذى يَصعب الانفصَالُ عنه واللَّه أعلم .

هذا تَمَامُ الكَلاَمِ فى القِسْمِ الأَوَّلِ من قِسمى الجُملةِ الوَاقِعَةِ خبراً .

وأمَّـا الجُملة التى هى نَفْسُ المُبتدأ فى المَعنى فلم يَشتـرط فيـها مـا اشترطَ فى الأُخرى ، بل قالَ : (وإن تَكُنْ إيَّاهُ مَعنىً اكتَفَى بِهَا) فضميرُ تَكُنْ عائدٌ على الجملةِ وكذلك ضَمير بها ، وضَمير إيَّاهُ عائدٌ على المُبتدأ ، وكذلك ضَمير اكتَفى وهى أنَّ الجملة إذا كانت هى نَفس المبتدأ فى المَعنى اكتـفى المُبتدأ بها فى الربط ؛ لوضوح الارتباط بينهما ، ومِثَالُ ذلك قَوْلُهُ [4] صلَّى اللَّه عليـه وسلمَّ " أفضل ما قلت أنا والنَّبِيُّونَ من قبلى : " لا إله إلا الله " جعلوا

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ١/٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٧٠ .

(٣) فى الأصل وآيةُ .

(٤) هكذا فى السنخ ، وفى صحيح البخارى (كتاب مناقب الأنصار) : حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبدالملك بن عمير عن أبى سليمة عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد :

* ألا كل شئ ما خلا الله باطل *

فتح البارى : ٧/١٤٩ .. وللحديث روايات أخرى فى صحيح مسلم : ٤/١٧٦٨ (كتاب الشعر) . وليس فيها رواية المؤلف هنا .

المبتدأ بعينه الخبر ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : أصدقُ كَلِمَةٍ قالَهَا لَبِيْدٌ (١) :

* ألاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللّهَ بَاطِلُ *

وبهذا النَّوع مَثَّلَ النَّاظِمُ وهو : (نُطْقِى اللّه / حَسْبِى وكَفَى) /٢٧٠ فاللّه حسبى وكَفَى ، هو نفسُ النُّطقِ ، أىّ : المَنطوق بِهِ ، ومثله قولهم : أول قَولى : إنِّى أحمَدُ اللّه - بكسر " إن " - ومن هذا الجُملة المُخْبَرُ بها عن ضَمير الأمرِ والشَّأن نحو : إنَّه أخوكَ منطلقٌ ، وهو زيدٌ قائمٌ ، ومنه فى القُرآن الكَريم :(٢ ﴿ قُلْ هُوَ اللّه أَحَدٌ (٣)...﴾ إلى آخره ، وقولُه (٤) ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الّذِينَ كَفَروا ..﴾ الآية . وقال ٢) :﴿ فَإِنَّها لاَتَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ (٥) ، ويأتِى اسمُ " إنَّ " و " ما " و " كان " و " كاد " وأول مَفعولى " ظَنَّ " وفى الجَميع الخبرُ هو نَفسُ المبتدإ . فإذا قلتَ : هو زيدٌ قائمٌ ، كان فى معنى القِصة هذه أو الأمر هذا ، فالحقيقة هى فى هذه الجُملة أنَّها فى قوة مفردٍ غير مشتق وقعَ خبراً للمبتدأ ، ولما كان المُفردُ الجامدُ (٦) لا يفتقرُ إلى ضميرٍ لتعذُّر تَحمُّلِه له ، ولأنَّه هو الأول فى المعنى واكتَفَى بذكرِ الرَّبط المَعنوى على الرَّابط كان ما هو بِمَعناه بمنزلتِه ، ولا يلزم على هذا الجُملة

---

(١) عجزه :

* وكل نعيم لا مَحالةَ زائل *

البيت فى ديوانه : ٢٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٨/٢ ، والعينى : ١٥/١ ، ١٣٤/٣ .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) سورة الأخلاص : آية : ١ فما بعدها .

(٤) سورة الأنبياء : آية : ٩٧ .

(٥) سورة الحج : آية : ٤٦ .

(٦) ساقط من (أ) .

المُتَضَمِّنَةَ لمعنى الأولِ ، لأنَّها بمَنزلةِ المُشْتَقِّ أبداً ، وبه تُقَدَّرُ لا بالجامدِ .

* * *

ثُمَّ ذَكَرَ القِسمَ الثَّانِىَ من أقسامِ الخَبَرِ المُفْرَدِ المَحضِ فقالَ :

وَالمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وإنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

وأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلاَ ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا

فقسَّمَ المُفرد قسمين : : جامدٌ ومشتقٌ ، فالجامدُ ما لم يُشعر بمعنى الفعل المُوافق له فى المَادَّةِ بالنَّظر إلى القِيَاس الاستعمالى .

فإذا قلتَ : رجلٌ أو فرسٌ أو زيدٌ أو زينبٌ ، فهذه الأسماءُ لاتشعر بمعنى الفعل الموافقِ لها فى المَادَّة ، فلم يَدُلَّ رجلٌ (١) على معنى قولك : رجلته رجلاً إذا ضربتَ رجله ، أو رَجِلَ البَهمةُ أُمُّهُ إذا رَضَعَهَا أو نحو ذلك ، وكذلك فَرَسٌ لم يَدُلَّ على معنى فَرَسَ الأسَدُ فَرِيسَتَهُ ، أى : كَسَرَهَا ولا نَحو ذلك وكذلك ما ذُكر معه وإنَّما قِيلَ بالنَّظَرِ إلى الاستعمالِ ؛ لأنَّه قد يُشعرُ الاسمُ بمعنى الفعلِ الموافقِ له لكنَّه لا بحسبِ القِياس الاستِعمالى ، بل بحَسب القِياس الأصلىّ كصاحبٍ فإنه يُشعر بمعنى صَحِبَ إلا أنَّه تُنُوسِىَ ذلك فيه بحسبِ الاستعمالِ ، ولذلك لا تقولُ : مررت برجلٍ صاحبٍ أخوه ، وكذلك ما أشبهه فهو عندهم من قَبيل الجَوَامِدِ .

والمُشتَقُّ : بخلافِهِ وهو المُشعِرُ بمعنى الفِعلِ المُوافقِ له فى المادَّة بالنظر إلى القِيَاس الاستعمالى كَضاربٍ ، الدَّالِّ على مَعنى ضَرَبَ ، والقائمِ الدَّالِ على معنى قَامَ ، والمُستَكبِرِ الدَّالِ على معنى استَكْبَرَ وما أشبه ذلك ، وإنَّما قيل :

---

(١) ساقط من (أ) .

المُشعر بمعنى الفعل المُوافق له فى المادَّة تَحَرُّزاً من أَسَدٍ إذا استُعمل بمعنى شُجَاعٍ ، وحِمَارٍ إذا استُعمل بمعنى بَلِيدٍ ، وما أشبه ذلك ؛ فإنَّها من هذا الاستِعمالِ مشعرةٌ بمعنى الفِعلِ لكنْ بمعنى فِعلٍ غَيرِ موافقٍ فى المادَّةِ كأَسَد مع شَجُعَ وحمار مع بَلُدَ بَلادَةً فليست بمشتَّقة ، وإنَّما وضعت موضِعَ المُشْتَقِّ ، وكذلك الأسماءُ الأعلامُ التى ينترع منها معنى الأوصاف كالذى أنشدَ الفارسى من قول الشَّاعِرِ (١) :

* أنَا أَبُو المِنْهَال بَعْضَ الأَحْيَان *

وقَولِ الطَّائِيِّ (٢) :

فَلاَ تَحْسَبَنْ هِنْداً لَهَا الغَدْرُ وَحْدَهَا سَجِيَّةُ نَفْسٍ كلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ

فـ " أَبُو المِنْهَالِ " فى معنى النَّجدة (٣) أو المغنى ، وفى " هِند " //٢٧١ معنى غادرة لا على حذف مثل ، بل على تَضمين لمعنى ، وتَأمَّل طريقةَ الفارِسِيِّ وابنِ جِنِّى فى ذلك فى " الخَصَائص " فَهذه الأسماءُ كلُّها جَوَامِدُ إذ لم تُشعِرْ بمعنى الفِعْلِ المُوافق لها .

وهذا الاشتقاقُ الذى أراد هو أخصُّ وُجُوهِ الاشتقاقِ ، إذْ هو على مراتب لا حاجةَ إلى ذكرها هنا ولَها موضعٌ غيرُ هذا . وفى إطلاقِ لفظِ الجَامِدِ على ما ليس بمشتقٍ مُشَاحةٌ اصطِلاَحيَّةٌ ، وذلك أنَّ الجَامِدَ إنَّما وجه العبارة فيه أن يطلق فى مقابلةِ المُشتق ما لَيس بمشتقٍ لا الجَامِدُ ،

---

(١) أنشده ابن جنى عن الفارسى فى كتابيه الخصائص : ٣/٢٧٠ ، والتمام : ١٦٣ ، قال فى الخصائص : ومن ذلك ما أنشدناه أبو على – رحمه الله – من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس على حسبى بِضؤلان

أنشدنيه – رحمه الله – ونحن فى دار الملك .

(٢) هو أبو تمام ، ديوانه : ١٢٠ ، والخصائص : ٢٧١ .

(٣) فى (أ) النجد

إذْ الجامدُ من الأسماءِ إنَّما يطلق في الحَقيقة على ما يُمكن أن يدلَّ على معنى الفِعلِ المُوافق له في المَادَّة فلم يدل كرَجلٍ وفَرسٍ وحِمَارٍ وقَتَبٍ ورَحْلٍ وكاهلٍ وما أشبه ذلك . أمَّا مالا قابلية فيه البتة للاشتقاق ولا لدعواه فيه فلا يُسمى جامداً كالضَّمائر والمَوصولات وأسماء الإشارة والأسماء الأعجمية ، ونَظير هذا لفظ المُنصرف إنما يطلق عند المحققين على ما يمكن فيه مَنع الصَّرف فلم يمنع كزَيْدٍ وعَمْروٍ ، وأما ما كان نحو المسلمين وغُلامك والرَّجل ونحو ذلك فلا يُسمى منصرفاً ، ولعل بيان هذا يأتي في موضعه إن شاء الله .

فإذا ثَبَتَ هذا فالجامد يجرى فيه هذا النَّحو ، وإنما جَرى في هذا التعبير على عادة غيره ممن لم يُحَرِّرِ العبارة فأطلق على الضَّمائر وغيرها مما تقدم لفظ الجُمود توسعاً وعدم مبالاة بالعبارة مع فهم المعنى المراد .

والمفردُ في كلامه أراد به ما لَيس بجملةٍ من الأخبارِ كان مثنى أو مجموعا مضافاً أو غير مضاف فزيدٌ أخوك ، والزَّيدان ضاربان ، وهؤلاءِ الزَّيدون وما أشبه ذلك مفرداتٌ في هذا الإطلاق ، إذ يُطلق المفرد ويُراد به هذا المَعنى ، ويُطلق أيضاً ويراد به معنى آخر كما سيأتى إن شاءَ اللّه . ويَدخل تحتَ هذا المُفرد كلُّ نوعٍ ذكره من أنواع الأعلام المَنقولة كبَرَقَ نَحْرُهُ ومَعْدِي كَرب وغيرهما ، فإنَّها بهذا الإطلاق مفرداتٌ لا جُمَلٌ ، وكذلك الموصولات مفردات أيضاً ؛ لأنَّ الجميعَ بمنزلةِ زيدٍ وعمروٍ ومرادُ النَّاظم بهذا الكلام أنَّ المُفردَ إما أن يكونَ جامداً أو مشتقاً ، فإن كان جامداً فهو فارغٌ من ضَميرٍ عائدٍ على المُبتدأ ؛ لأنَّ ما لا يُشعِرُ بمعنى الفِعل لا يقبلُ تحمُّل الضَّمير ، إذ أصلُ ذلك للفِعل وحدَه ، وإذَا جَرَى الاسم مَجرى الفعل في الدَّلالة على معناه (١) ، تحمَّل ما لا يَتَحَمَّلُهُ ، وإلاَّ فلا .

---

(١) ساقط من (أ) .

والذى ذَكَر هنا هو مذهبُ لجمهورِ [1] البَصريين .

وذهبَ الكُوفيُّون والرُّمانى من البَصريين إلى أنَّ الجامدَ يَتَحَمَّلُ ضميراً أيضاً مطلقاً [2] . كان مؤوَّلاً بمشتقٍ [3] أولا ، ونَسَبَهُ المُؤَلِّف فى " الشَّرح " إلى الكِسائىِّ وحده .

قال[4] : وهذا القَول وإن كان مَشهوراً انتسـابه إلى الكسائى دونَ تقَيـيد ، ففى إطلاقه استبعادٌ لتَجَرُّدِه عن الدَّليلِ [5] قال : والأَشْبَهُ أن يكونَ الكِسائىُّ قد حَكَمَ بذلك لجامدٍ عرف لمسماه معنى لازم [6] كالإقدامِ والقُوةِ للأسدِ والحَرارة والحُمرة للنَّارِ .

قال : فإن ثَبَتَ هذا المَذكور فقد هانَ المَحذور وأمكن أن يقال معذورٌ ، وإلا فَضَعْفُ رأيه فى ذلك بيِّنٌ ، واجتنابه مُتَعَيِّنٌ . انتهى كلامه .

والَّذى حكى ابنُ الأنْبَارِىِّ عن / الكُوفيين القول بالضَّمير مطلقاً ، ٢٧٢/ لكن أدلتهم تشعر بأن مرادَهم كلُّ جامدٍ مؤوَّلٌ بمشتقٍ ، فأخوك بمعنى قَريبك ، وغُلامك بمعنى خَادِمُك ، والتَّأويل بالمشتق يُوجب تَحَمُّل الضَّمِير كأسَدٍ بمعنى شُجاع إذا قلت : زيدٌ أسَدٌ ، فكَذَلكَ زيدٌ أخوك أو غُلامك .

وأمَّا البَصرِيُّون فعمدتهم أنَّ الاسمَ لا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيْرَ إلا بالحَمْلِ

---

(١) فى النسخ الجمهور .

(٢) المسألة مفصلة فى الانصاف لابن الأنبارى : ١/٥٥ - ٥٧ المسألة رقم ٧ (القول فى تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ) والتبين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء العكبرى : المسألة رقم ٣٠ ، وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مسألة رقم : فى قسم الأسماء .

(٣) فى الأصل مشتقًا .

(٤) التسهيل : ٤٧ ، ٤٨ ، وشرحه : ٥٠ (مخطوط) .

(٥) فى شرح التسهيل : عن دليل .

(٦) بعده فى شرح التسهيل : لا انفكاك عنه ولا مندوحة منه .

على الفعلِ لُمشابهته له وتَضمَنُّه معناه بدَليلِ عَمَلِه (١) عَمَلَهُ ، فـ" زَيدٌ ضاربٌ " في معنى زيد يَضربُ ، ولاشكَّ أنَّ الفعلَ فيه ضَميرٌ هو فاعله ، فكذلك ضاربٌ وما أشبهه ، بخلافِ الأخِ ونَحوه ، فإنَّه لا مَعنى للفعــل فيه ولا مُشابَهَةَ بدليلِ أنَّه لا يَعْمَلُ عَمَلَه البَتَّةَ ، ولم نَحكم على أسَدٍ أنه يَتَحَمَّلُ ضَميراً في : زيدٍ أسَدٌ إلا بعدَ أن رأينا العَرَبَ عاملته معاملةَ الفعلِ ، فرفَعت به الظَّاهرَ حينَ قالت : مَرَرْتُ برجلٍ أسَدٍ أبُوُه ، كما قالت : ضاربٌ أبوه ، ولولا ذَلك لم نَدَّعِ أنَّها تَتَحَمَّلُ ضَمِيْرًا البَتَّةَ ، فالكوفيون متفرقون إلى سماعٍ من العَربِ يبين أنَّ الجَـــامِدَ المَحْضَ يتحمَّلُ الضَّمِيْرَ ، وذلك بأن يجدوا مثلَ مررتُ برجلٍ أخٍ أبوه ، وصاحبك أخوه ، ومررت برجل أبي عبدالله غلامه ، وهذا غيرُ جائزٍ البَتَّة ، فكذلك لا يجوزُ رفعه للمُضمر ، وأيضاً لو تَحَمَّل ضَميراً لكان مِن جملةِ العَواملِ التي تَرفعُ وتَنْصِبُ ، ويَتَعَلَّقُ بها الظَّرف والمَجرور ، وليس الأمرُ كَذلك ، فَدَلَّ على خلافِ ما ذَهَبُوا إلَيه .

وإن كان المفردُ الواقعُ خَبَرًا مشتَقاً فلابدَّ فيه من الضَّميرِ يعودُ على المبتدأ وذلك قَوله : (وإن يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُوْ ضَمِيرٍ مُستَكِنْ) أي : وإن يكن مُشتقاً فهو متحمِّــلٌ لضميرٍ مستترٍ فيه ، ولم يُبين حكمَ هذا الضَّميرِ أهو لضَرورةِ الرَّبْطِ بين الخَبَرِ والمُبتدأ ، أم لأجلِ اشتِقَاقه ؟ إذ من ضَرورة الصِّفات المُشتقة جريانها مَجرى فعلها المُوافق لها في المادَّة ، والرَّبطُ حاصلٌ بغير ذلك ، لأنَّ الثاني هو الأول فلم يَحتج إلى رابط ، كما لم يَحتج إليه في الخَبَرِ الجامدِ ، والاحتمال الأول هو الَّذي يَظْهَرُ من أكثرِ المُتَأخِّرين ، والثَّاني هو

(١) ساقط من (أ) .

الظاهرُ من كلامِ ابنِ خَروفٍ ، وكل واحدٍ [1] من الاحتمالين يمكنُ [2] أن يُقال به ، فلذلك – واللّه أعلم – لم يَحْتِمْ بأحدِ الوَجهين :

وقوله : (ذُو ضَمِيْرٍ) ظاهره أنَّه يريد ضميراً واحداً لا أكثر من ذلك ، وهو مَذهب البصريين ، وحكى ابنُ عصفورٍ فى باب " كان " من " شَرْحِ الإِيضاح " [3] . عن الكُوفيين أن ضَميرَ الخبرِ هنا إنْ قُدِّرَ صَفةً خَلَفت موصوفها وكان نكرةً فلابدَّ من ضميرين : ضميرٍ للمَوصوف وآخر للمُخـبَرِ عنه ، وإن لم تُقَدِّر الموصوف فضَميرٌ واحدٌ للمُخبَرِ ، وإن كان معرفةً بالألفِ واللاَّم وقدرت الموصوف بثلاثة ضمائر ، وإلا فضميران ، فالزَّائِدُ الألفُ واللاَّم وردَّه بأنَّ المَوصوف إن قُدِّر فهو الخَبَرُ .

وإن قلنا : إنَّ الجَامِدَ لا ضميرَ فيه فظاهرٌ [4] أو قلنا : إنَّ فيه ضميراً فى الصِّفَةِ ضميرٌ للمُخبرِ عنه على كلِّ تقديرٍ ، وإن لم تُقَدِّمْ موصوفاً فظاهرٌ ، وأمَّا الألفُ واللام فالمُشتَقُّ معها كالصِّلةِ مع المَوصول فهى الخبرُ وهى اسمٌ جامدٌ ، والمشتق من كاملها فلا يَحتاج إلى ضمير يعودُ على المُخبر عنه وضميرُ المشتقِّ عائدٌ عليها ولا يقدر معها موصوف لصحَّةِ مباشرتها للعواملِ [5] / فصحَّ ألاَّ ضميرَ فى المُشتق إلا واحد بإطلاق كذا قال ابنُ عُصفُورٍ. ووصفه الضَّميرَ بأنَّه مستكنٌّ وهو المُستَتِرُ يقال : اكتن الشَّيْءُ واستَكَنَّ بمعنى : استَتَرَ ٢٧٣/

(١) فى (أ) وجه .

(٢) فى (أ) ممكن .

(٣) شرح الإيضاح لابن عصفور منسوب إليه فى كثير من المصادر قال ابن الزبير الغرناطى فى صلة الصلة : ١٤٢ وأملى تقاييده على الجمل للزجاجى وإيضاح الفارسى والكراسة . ولا اعلم له وجوداً إلا مقتطفات مختصرة منه ضمن مجموع .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) ، وفى الأصل صححت على الهامش فلم تظهر والتصحيح من (س) .

واستَخْـفى ، إعلامٌ بأن هذا شَأنـه وأصله ، وكذلك هو فإنَّـه لا يَظْهَرُ الضَّميرُ فى الصِّفةِ فى تَثْنيةٍ ولا جَمْعٍ ولاتَأنيثٍ .

فإذا قُلتَ : الزَّيدان قائِمَان ، فالضَّميرُ فى قائمان مُستترٌ ، وإنَّما الألفُ علامةُ التَّثْنية كالتى فى رَجُلاَن ، وكذلك فى قائمون وما أشبه ذلك ، فلايظهرُ البَتَّةَ إلا فيما استثنى على إثر هذا وذلك قوله : (وأبْرِزَنْـهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلاَ) إلى آخره ضمير (أبْرِزَنْهُ) عائدٌ على الضَّميرِ المُستَكِنِّ ، وضميرُ (تَلاَ) عائدٌ على المشتق و (ما) بمعنى الَّذى وهى واقعةٌ على الاسمِ المتقدمِ الذى جَرت عليه الصِّفة [1] وهو المُبتَدأ فى مسألتنا و (تَلاَ) بمعنى تَبِعَ ، وضمير (معناه) عائد على المُشتقِّ ، وفى (له) عائدٌ على (ما) ، التَّقدير : وأبرز الضَّمير حيث تَبِعَ المُشتقُّ الاسم الذى ليس معنى المشتق له محصَّلاً . والمعنى أنَّ الاسمَ المُشتق إذَا جَرَى خبراً على غيرِ من هو له من جهةِ المعنى وَجَبَ إبرازُ الضَّميرِ [2 ولم يَستتر فإذا قلتَ زيدٌ هندٌ ضاربها هو وجبَ إبرازُ الضَّميرِ 2] الذى فى ضاربٍ ، لأنَّ معناه : لزيد وهو جارٍ فى اللَّفظ على هندٍ ، فليس معناه حاصلاً لها فيبرز الضَّمير فتقول : [3 ضاربها هو،فلو أجريتَ الضَّاربَ على زيدٍ لم يَبرزِ الضَّميرَ فتقولُ 3] : هندٌ زيدٌ ضاربها ، وإنَّما أُبرز لإزالةِ ما يُؤَدِّى إليه عدم إبرازه من الالتباس ، لأنَّك لو قلتَ : زيدٌ أخوك ضاربُهُ ، وجعلت الضَّارب لزيد ولم تُبرز الضَّمير لأدَّى ذلك إلى أن يَسبق لفهم السَّامع أنَّه

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

للأخِ لا لزيدٍ ، وكان ذلك مُلبساً ، فإذَا أبرزته فقلت : زيدٌ أخوكَ ضاربه هو زالَ الالتباسُ ، ثم إنَّ العربَ أجرت فى هذه القَاعدة مالا [(١)] لبس فيه على ما فيه اللَّبس ، فأبرزَ فيه الضَّمير نحْو : زيدٌ هندٌ ضاربها هو ، وهندٌ زيدٌ ضاربته هى ، وزيد الهندان ضاربهما هو ، والزَّيدان هندٌ ضارباها هما وزيدٌ [(٢)] ، والهندات ضاربهنَّ هو ، وهندٌ الزَّيدون ضاربتهم هى وما أشبه ذلك ، فاللَّبس هاهُنا مُرتفعٌ ولكن أبرزوا الضَّميرَ ليَجرىَ البَابُ كلُّه مَجرىً واحداً هذا معنى قوله : "مطلقاً " أى : أبرزه إذا تَبِعَ ما لَيْسَ معناه له على كلِّ حالٍ وهو أحد التَّفسيرين المُحتملين فيه فكأنَّه يقول : لا تُراعِ اللَّبْسَ ، وإنَّما تُراعى عدمَ جريانه على صاحبه ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ اللَّبس إذا فقد لم يجب إبراز الضَّمير[(٣)] ، لأنَّ العلةَ لإبرازه هو اللَّبسُ ، فإذا زالَ فالواجبُ الرُّجوع إلى الأصلِ ، وإلى مذهبهم ذهبَ المُؤلِّف [(٤)] فى "التَّسهيل " وشَرحه [(٥)] ، ودَليلهم السَّماعُ والقِيَاسُ ، فالقياسُ ما تقدم ،

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) المسألة فى الأنصاف : ٥٧ – ٦٥ مسألة رقم : ٨ (القول فى إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه) والتبيين عن مذاهب النحويين لابى البقاء العكبرى : مسألة رقم ٣٥ ، وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مسألة رقم : ٤ فصل الاسم .

(٤) التسهيل : ٤٨ وشرح التسهيل : ٥٠ (مخطوط) .

(٥) فى (أ) وشرحهم .

وأمَّا السَّماع فأنشد الكُوفيون (١) :

وإن امرأً أسرى إليك ودونــه	من الأرض مَـوماةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ
لمَحقوقـة أن تَستجيـبى دُعـاءَهُ	وأن تعلـمى أن المعـانى مُوَفَّـقُ

وأنشد أيضا (٢) :

تَرى (٣) أرباقــهم متَـقَـــلِّديهــا	كَمَا صَدِئَ الحَديدُ عَلَى الكُمَاةِ

(٥ وأنشدَ المؤلِّف أيضا (٤) :

قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت	بكنه ذلك عدنان وقحطان ٥)

وهـذا عندَ البَصـريين نـادرٌ ، والنَّوادِرُ لا عِـبْـرَةَ بِهَـا ، ولا يَنْبَنِى عليـها حكمٌ فلذلك لم يرَ النَّاظِمُ تَـرك إبرازِ الضَّـميـرِ إذا ارتفعَ اللَّبْسُ ، هذا أحدُ التَّـفسيرين فى قَوله : (مُطْلَقاً) .

والتَّـفسير الثَّـانى : أن يريدَ عدمَ الاختصاصِ / بالـمُبْتَدأ والخَبر ، بل أراد أنَّ هذا الحكمَ جارٍ فى كلِّ صفـةٍ تَلَتْ مـا ليَس معناها لَـهُ كـانت خَبَراً لمبتــدأ ، أو صفـة لـموصـوفٍ ، أو حالاً من ذى حالٍ ، كما لو قلتَ : ٢٧٤/

---

(١) البيتان للأعشى ميمون بن قيس فى ديوانه : ١٤٩ (الصبح المنير) وهو من قصيدته فى مدح المحلق التى أولها :

أرقت وما هذا السهاد المؤرق	وما بى من سقم وما بى معشق

ورواية الديوان لعجز البيت الأول هكذا :

* فياف تنوفات وبيداء خيفق *

كما ورد فيه : (إن تستجيبى لصوته) .

والشاهد فيه أمالي ابن الشجرى : ٣٧/١ ، والإنصاف ، والتبيين وخزانة الأدب : ٥٥١/١ ، ٤١٠/٢ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو فى الانصاف : ٥٩ ، والتبيين .

(٣) فى (أ) ارفاقهم .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) شرح التسهيل : ٥٠ (مخطوط) .

مررتُ برجلٍ ضاربه أنا ، فإنَّ معنى ضارب ليس لرجل ، بل لضمير المُتكلِّم ، فجَرى على رجلٍ وليس معناه له ، فلزم إبراز الضَّمير وكذلك إذا قلتَ خَرَجَ زَيدٌ ضاربه أنا ، وجاء زيدٌ معترضاً له أنا ، وما أشبه ذلك ، فالإبرازُ لا يختصُّ بجريانِ المُشتق على المُبتدأ خبراً له . والخلافُ المذكورُ منقولٌ في الجميع ، فالمَسألة واحدةٌ والنظرُ فيها واحدٌ .

فإن قلتَ : إن حملت الإطلاق على هذا التَّفسير لزَمَ أمران :

أحدُهما : بقاءُ المَسألة الأولى في التَّفسير الأوَّل غيرَ منبَّهٍ علَيها وذلك إخلالٌ في مقصوده فيها .

والثَّاني : أنَّ موضعَ كلامِه هو الخَبَرُ ، فقوله : (حَيْثُ تَلاَ) يعني به الخَبر وإذا عنى به الخَبر لم يصحَّ دخول الصِّفة والحالِ إلا من جهةِ القِياسِ ، لا من (١) اللَّفْظِ ، و (٢) لَفظُ الإطلاق إنَّما يفيدُ فيما هو داخلٌ تحتَ دلالةِ اللَّفْظِ لا فيما هو خارجٌ عن ذلك ، فإذاً لا يصحُّ حملُ الإطلاقِ إلا على التَّفسير الأول ، ويَبقى حكمُ الصِّفةِ والحالِ مسكوتاً عنه فهذا أولى من حَمْلِ الكلامِ على ما لاَيسوغ .

فالجوابُ : أنَّ المسألةَ الأُولى داخلةٌ له من حيثُ لم يُقَيِّدِ الحكمَ باللَّبس وأنَّه علقه على مجرَّدِ الجَرَيَانِ على غَيرِ مَنْ المُشتق له .

وأمَّا الثَّانيةُ : فإنَّ الضَّميرَ في " تَلاَ " ليس عائداً على الخَبَرِ من حيث هو خَبَرٌ ، وإنَّما عادَ على ما لا يَصلحُ أن يكونَ خبراً ، وذلك أنَّ جميعَ الضَّمائر في " تَلاَ " وفي " يُشْتَقّ " و " فهو " عائدةٌ على المُفردِ المذكورِ في قوله :

---

(١) في (أ) لأن .

(٢) ساقط من (أ) .

(وَالـمُفْرَدُ الجَـامدُ فَـارِغُ) وذلك المُفرد إنَّمـا تكلّم فيه من حيثُ يَصـلُحُ أن يَقَـعَ خَـبَـراً لا من حيثُ هو خـبرٌ فى الواقعِ فكأنَّه يقولُ : الـمُـفـردُ الصَّـالحُ للخَبَريَّةِ منه (١) جامدٌ ولا يحتاج إلى ضَمير ، يعنى إن وقعَ خَبَراً . ومُشتقٌ ولابدَّ فيه من ضَميرٍ ، ثم ذلك الضمير مُستترٌ لا يظهرُ إلا إذا جَرى صاحبه المتحمل لـه على غير من هو له فإنه يبرزُ ، فقد حَصَلَ فى هذا الإطـلاقِ حكمه إذا وقع خبراً وغير خبر ، لأن الجَريان والتَّبعية غير خاصةٍ بما هو خَبَرٌ ، دون الصِّفةِ والحالِ ، وهذا ظاهرٌ ، وبعد فعلى النَّاظمِ هُنا الإشكالُ من أوجهٍ ستة :

أحدُها : أنَّ ما جرى من الجَوامد مَجرى المُشتقات يقتضى كلامه أنَّها لا تَتَحَمَّلُ ضمائرَ ، لقوله : (والـمُـفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغُ) والجـامدُ – وإن جَـرى مَجرى المُشتق – لا يكونُ مُشتقّاً لأنَّ حدَّ الجامدِ يَتَضَمَّنُهُ دونَ حدِّ المُشتَقِّ ، واعرضْ ذلك على حدودهما فإنَّك تَجدُ الجامدَ الجَارىَ مَجرى المُشتق لا يُؤدِّى بنفسه معنَى الفعلِ الموافق له فى المادَّةِ ، وإنَّما يُؤدِّى مَعنى فعلٍ آخر من جهةِ تَضْمِينه مَعناه وتنزيله مَنزلتَه ، وهذا الاقتضاءُ غيرُ صحيحٍ ، بل هى متحملةٌ لضمائرِ كالصِّفات المشتقة لكونها فى معناها ، وذلك ستة أنواعٍ :

أحدُها : المَنسوبُ نحو تَميمىّ وقُرشىّ ، فإنه يتحمل ضميراً مثل المشتق ويوصف به ، ويَرفع الظَّاهر ، ويبرزُ ضَميره ، فتقولُ : مررتُ برجلٍ قرشىٍّ أبوه ، وأتَميمىٌّ (٢) أبواك ؟ وما قرشىٌّ هما .

والثَّانى : ما كان نحو : عَرب وعَرفج وخَزٌّ فى قولهم : مررت بقومٍ عربٍ أجمعون فعربٌ فيه ضميرٌ جَرَى عليه أجمعون توكيداً ، وكذلك مرَرت بقاع

(١) ساقط من (أ) .
(٢) فى (أ) تميمى .

عرفج كلّه ، وكذلك قالوا / مررتُ بسرجٍ خز صفته ، ومررت بصحيفةٍ/٢٧٥ طينٌ خاتمها ، وما أشبه ذلك رفعوا الظّاهر بهذه الأسماء إجراءً لها مُجرى المُشتق .

والثّالثُ : العَلَمُ المنزل منزلة المشتق نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيدٌ زُهَيرٌ ، وعمرٌو حاتم ، وهو كثيرٌ ، ففيه ضميرٌ أيضاً .

والرَّابعُ : المَصدَرُ المُنزل منزلته نحو : ما أنت إلاَّ سيرٌ ، وزيدٌ صَومٌ وفِطْرٌ ونحو ذلك .

والخامِسُ : اسمُ الجنسِ المُنزل (١) مَنزلته أيضاً نحو : زَيْدٌ أَسدٌ وزيدٌ حِمَارٌ وشبه ذلك ، وهذه الثّلاثة الأخيرة تتأول على وجهين :

على أن تكونَ على حَذفِ المُضافِ كأنَّه قال : أبو يوسف مثل أبى حنيفة وزيدٌ مثلُ زهيرٍ ومثلُ الأسدِ وما أَنت إلا ذُو سَيْرٍ وذو صَومٍ وفِطْرٍ ، وعلى أن يكون الثانى هو الأول مبالغةً ، أى : يُغنى غِنَاهُ ويَسدُّ مسدَّه ، والمعنى زيدٌ عالمٌ وشاعرٌ وكريمٌ وشديدٌ وما أشبه ذلك ، وقد يَتَأول العَلَمُ بالمُشتَقِّ لا على حذفِ المُضاف ، لكن على ما تقدَّم التَّنبيه عليه فى قوله(٢) :

* أَنَا أَبو المِنهال بعضَ الأَحْيَان *

وقوله (٢) :

* .... كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ *

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) تقدم ذكرهما .

وعلى هذا الوجه الثَّـانى من التَّـأويـل يَنهض الاعتراض لا على الأول .

والسَّـادِسُ : الخُمَاسىُّ من الصِّفات نـحو : همرجل وشمردل وجحمرش وخبعثن وقذعمل وجردحل ، وما أشبـه ذلك ، فإنَّها صِفاتٌ تَتَحَمَّل الضَّمائر كسائرِ الصِّفات فما وقع منها خبراً للمبتدأ فهو ذو ضميرٍ مستكنٌّ مع أنَّها غيرُ مشتَقَّةٍ ، لأنَّها خماسية الأصول والخُماسى لا يدخله اشتقاقُ البَتَّـة حسبَ ما تقرَّر فى عمله ، فليس بداخلٍ تحت ترجمة المُشتق ، فهذه الأنواع جامدةٌ مع أنها ذوات ضمائر من غيرِ إشكالٍ وكلامه يقتضى أنَّها فَـارغةٌ منها ، وفى ذلك من الإشكالِ ما فيه .

والإشكالُ الثَّـانى : أنَّ الضَّـمـيـر فى قَـوله : (وإنْ يُشْـتَقّ) إمَّـا أن يعـــودَ على المُـفرد غير مقيَّدٍ بكونِه جامداً ، وإمَّا أن يعودَ على المُفرد بقيدِهِ المَذكور ، أما الأول فلا يصحُّ ، لأنَّ سيبويه وغَيره من الأئمَّةِ قد نَصُّوا على أنَّ الصفةَ مع الموصوفِ بمنزلةِ الاسمِ الواحِد ، لأنَّ الصفةَ مبينةٌ للموصوفِ فهو من تَمَامِه ، كما أن الصِّلة من تمامِ المَوصولِ ، فكَما أنَّ الذى قامَ بمنزلةِ زيدٌ كذلك الرَّجُلُ القائم بمنزلة زيد ، ولذلك كان إعراب الصِّفة كإعراب المَوصوف ، فإذا عادَ الضَّمير عليه فلا يَعودُ عليه إلا من جهة ما هو معروفٌ ، وليس بمعروفٍ إلا مع صفته تحقيقاً أو تنزيلاً فقول من يقـــولُ من الشُّيوخ المتأخرين بأنَّ الضَّمير يجوز عوده على المَوصوف دونَ صفته ويُفَرِّعون على ذلك بُحُوثاً ومسائلَ فَروعية وأُصولية خَطَأٌ ، وإنما يُسأل عن كلِّ عِلْمٍ أربابه ، فإذا تقرَّر هذا تعين الثَّانى وهو أن يكونَ الضَّمير فى " يشتق " عائداً على المُفرد بقيـد كونـه جامداً ، وعند ذلك يتهافت الكلامُ فكأنه قال : وإن كان المُفرد الجامد مشتقًّا فهو كذا ، والجامدُ لا يكون مشتقًّا أبداً ، كما

أنَّ المشتَقَّ من جهة ما هو (١) مشتقٌ لا يكونُ جامداً أبداً ، فهذا كلامٌ في ظاهره غيرُ صَحِيحٍ .

والإشكالُ الثَّالثُ : أنه حكمَ على المُشتَقِّ بأنَّ فيه ضميراً مطلقاً / /٢٧٦ لكنه يستكن إذا جرى على مَنْ هو له ، ويَبرز حيث يَجرى على غَيرِ من هو له ، وهذا إنَّما يَصدقُ على بعضِ الأخبارِ لا على جَميعها ، إذ الخبرُ على قِسمين : أعنى المُفرد المُشتق :

أحدُهما : أن يكونَ للمبتدأ لفظاً ومعنًى نحو : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ خارجٌ ، فهذا هو الذى فيه ضَمير يَستكن ضميره مطلقاً قال . والثَّانى : أن يكونَ للمُبتدأ لفظاً ولما هو من سببه معنىً وهذا على ضربين :

ضَربٌ يكون مَرفوعه ضَميراً فهو الذى يَبرز ولايستكنُّ ، إذْ الخبرُ جارٍ على غيرِ من هو له نَحو : زيد [سائر(٢)] أنت إليه .

وضَربٌ : يكون مَرفوعه ظاهراً نحو : زيدٌ قائمٌ أبوه ، وعمروٌ سائرٌ أبوك إليه فهذا غيرُ متحملٍ لضميرٍ البَتَّة فكيفَ يُطلِقُ القَولَ بأنْ يكون كلُّ مشتقٍ ذُو ضميرٍ ؟ هذا غير مُطَّرد ، بل منه ما هو ذو ضَميرٍ ، ومنه ما ليس كذلك ، إلا أنَّه إذا لم يكن فيه (٣) ضمير لزم أن يعودَ من بعضِ متعلقاته ضمير يربط بين المُبتدأ وخبره نحو : زيدٌ قائم أَبوه ، وعمروٌ سائر(٤) بكرٌ إليه ، وزيدٌ سائر الذى أكرَمه وما أشبه ذلك ،

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل سار .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) فى الأصل سار .

وكذلك إذا كان فيه ضميرٌ يلـزم إبرازه لجريانه على غيرِ من هو له نحـو : زيـدٌ [١] هنـدٌ ضاربها هو ، وزيدٌ ضاربه أنـا أو أنت ، وعند هذا يَـلزم الإشكال الرَّابع وهو أنَّ قوله : (فَهْوَ ذُو ضَمِيْرٍ مُسْتَكِنْ) إما أن يريدَ أنـه كذلك من غيرِ تَعرُّضٍ إلى كونه عائداً على الاسم الذى جَرى عليه وهو - هاهنا - المبتدأ أو غير عائد عليه ، وامَّا أن يريد أنَّـه ذو ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ ، فإن كان مُراده الأول فقد فاتَه مقصود المسألة وهو التَّنبيه على أنَّ المُفردَ المُشتَقّ لابدَّ من ضميرٍ يَعودُ منه [٢] على المُبتدأ ويخفُّ الخَطب إذا كان المُشتق للأول لفظاً ومَعنى ، إذ قد يقال : إنَّه لا يَحتَاجُ إلى عائد بخلافِ ما[٣] إذا جَرَى على الأوَّل لفظاً لا معنى ، فإنه لابدَّ من ضميرٍ من الخبرِ يعـودُ على المُبتدأ ضرورةً ، لتحصيل الارتباط بينهما ، وإن أرادَ أنه ذو ضَميرٍ عائدٍ على المُبتدأ وهو الظَّاهر من قصده وقصدِ غَيـره ، فذلك إنَّما يَصدق على ما إذا كان الخـبرُ للمُبتدأ لفظاً ومعنًى ، وأمَّا إذا لم يَكن كذلك فلا يَصدق عليه البَتَّةَ ؛ إذ ليس الضَّمِيْرُ الذى فى الخَبَرِ عائدٌ [٤] على مُبتدئه ، ولو كان عائداً عليه لكان من القسم الأول الذى هو للمُبتدأ لفظاً ومعنًى ، وإذا ثَبَتَ هذا فقوله : (وَأَبْرِزَنْـهُ مُطْـلَقاً) عائدٌ [٤] على الضَّمير فى قوله : (ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ) وقد فَرضنا أنَّه أراد به العائد على المُبتدأ ، فلابدَّ أن يكونَ البـارزُ على قولـه : هو العائد على المبتدأ ، وهذا غيرُ صَحيحٍ كما تَبَـيَّن ، ولا يُقال : إنَّ الخبرَ إذا رَفَـعَ الظَّاهِرَ مِن قَـبِيلِ الجُـمَـلِ أو داخلٌ مـدخلـهـا ، والنَّاظِمُ إنما تَكَـلَّم فى المُفـردات المَـحـضـة لأنَّا نقـولُ : هو من قـبـيلِ المُفـردات ، كـمـا كـانَ

(١) ساقط من (أ) .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) ساقط من (أ) .
(٤-٤) ساقط من (أ) .

الـمَوصــول مع صِلـته منها ، ولذلك عملت فيه العَوامل (فانتصب) بكان وبالظّن وبما وأخواتِها وسائر العَـوامل نحو : كان زيدٌ قـائماً أبوه ، وظننت زيداً قائماً أنت إليه وما أشبه ذلك ، ولو كان جُملةً لم يَعمل فيه عاملٌ ، فصار كالمَوصول مع صِلته / والمَوصوف مع صِفته، ٢٧٧/ ولو جَرى على حكم الجُمَـلِ لم يَعمل فيه عامـلٌ ، كما لا يَعمل في المَحكي من الجُمَـل وليس في الكَلاَمِ لا جملةٌ أو مفردٌ ، وهذا تَحرير ابنِ خَروفٍ في المسألة ، فإذًا كلامُ النّاظِمِ غيرُ سديدٍ .

والإشكالُ الخامسُ : أنّه نَصّ على أنّ موضعَ إبرازِ الضّميرِ هو حَيْثُ يَجري مُتَحَمِّله على غيرِ مَن هو لَه ، وأنّه إذا لم يكُن كذلك فالضّميرُ مُستَتِرٌ مُطلقاً ، وهذا غيرُ صَحيحٍ ؛ لأن الضّميرَ قد يَجبُ إبـــرازه وإن لم يَجْرِ مُتَحَمِّله على غيرِ مَن هو له ، وذلك في نحو : أقائمٌ أنتم ؟ وأضاربٌ أنتما ؟ وفي أحدِ الوَجهين في قوله تَعالى [1]: ﴿ قالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ ﴾ الآية ، إذْ لاَ يَجوزُ هنا أضاربٌ ؟ ويَستترُ الضّميرُ ، ولا أقائمـــان ؟ عوض : أقائم أنتـما ؟ ولا ماأشـبهَ ذلك ، وكلامُهُ يقتَضي الجَوَاز ، لأنّ هذا القَبِيل لم يجرِ على غيرِ مَن هو له .

فإن قيل : إن كان لم يجرِ على غيرِ مَن هو له ، فلم يَجْرِ أيضاً على مَن هو له وَسبب استِتار الضّمير جَرَيَانُهُ على مَن هو له لا عَدم جَريانه على غيرِ مَن هو له وبينهما فرقٌ .

قيلَ هذا إن صَحّ في نفسه ، فليس في كلامِ النّـاظم ما يدلُّ عليه هنا لأنّه قال : (وإن يُشْتَقّ فَهْــوَ ذُو ضَمِــيرٍ مُسْتَكِنْ) فأطلق

---

(١) سورة مريم آية : ٤٦ .

القــولَ فيه كان جارياً على مَن هو له [١] أو لا [١] ، وإنَّما استَثنى الجَريــان على غيرِ من هو لـه فقد تَضَمَّنَ قولـــه : (فَهْوَ ذُو ضَــمِيرٍ مُسْتَكِنْ) ضَربين : ما جرى على مَن هو لــه ، ومـا لم يجـرِ على مَن هو له ولا على غيـرِ مَن هو له ، فَثَبَتَ أن نحــــو [٢] :

* خَــلِيْلِيَّ مَا وَافٍ بِعَـهْدِيَ أَنْتُمَـــــا *

لا يجـوزُ ، وإذْ ذاكَ يلزم أحـدُ أمـرين : [٣] إمَّا بُطلانُ كلامـه هُنا [٣] وإمَّا بُطلانُ كلامِهِ في مَسألة : أسَارٍ ذانٍ ، إذ كان قد قال (وقِسْ) فاقتَضَى قِيَاسَ المُضْمَرِ على الظَّاهِرِ وهُنا حَكَمَ بأنَّ الضَّميرَ في مثـلِ : (أَسَارٍ ذَانٍ) لايَبْرُزُ فهما مُتَضَــادَّانِ .

والإشكالُ السَّادِسُ : أنَّ كلامَـهُ في بُروزِ الضَّميرِ إذا جَرَى متحـــمِّله على غيرِ من هو له يَقْتَضِي أنَّ الحكمَ فيه مطلقٌ ، سواءً تكرَّر أم لا ، وليس كذلك ، بل هو مقيَّـدٌ بألاَّ يتكرر ذلك المُتحمل للضميرِ ، فلو تكرَّرَ لم يَكُن في الثَّاني بُرُوزُ الضميرِ فتقول : مررتُ برجلٍ عاقلة أمّـه لَبيبة ، فلا تُبرز الضَّمير من لَبيبة [٤] ، وكذلك مررتُ برجلٍ قائمٍ أبـواه لا قاعدين ، ولم يقل لا قاعدً همـا . فتقول على هذا : زيد عاقلة أمه لبيبة ، وهذا قائم أبواه لا قاعدان ، ومـا أشبه ذلك [٥] مع أنَّ الصِّفتين معاً جَاريتان على المُبتدأ لَفظاً لا مَعنى ، ولم يـلزم في الثَّانية بُروزُ الضَّميرِ كمـا تَرى ، فكانَ من حقِّ النَّاظمِ أن يتحـرَّر من هذا

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) تقدم ذكره .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) ساقط من (أ) .

أيضاً ، لكنّه لم يفعلْ فكان مُشكلاً إطلاقُهُ ، وهذا الاعترِاضُ كان يورده بعضُ شُيُوخِنَا على هَؤُلاَءِ المُتَأَخِّرين ، إذ لم يَحترزوا من هذا النَّحو ، مع أنَّه كثيرٌ في الكلامِ ، وابنُ مالك أولى بالاعترِاضِ عليه [1] هنا وفي " التَّسهيل " وغيره ، فهذه إشكالات ستَّة يصعب الجواب عنها .

ومنها ما احتَرَزَ المؤلِّف عنه في " التَّسهيل " كالأوَّلِ فإنه قالَ فيه[2] : ولا يَتَحَمَّلُ غير المُشتق ضميراً ما لم يؤوَّلْ بمشتقٍّ . ومنه ما لَم يَحْتَرِزْ منه فلزِمه هنالك ، كما لزِمه هنا كالرَّابع والخَامس ومنه ما هو مختَصٌّ بنظمه كالثَّاني ، فأمَّا الأولُ فَظَاهِرُه اللُّزومِ إلا أن يُقالَ : إنَّه //٢٧٨ أُطلقَ على المُشتق بالتَّأويل لفظ المُشتق باستعمالِ اللَّفظ في حَقيقتِهِ ومَجازِهِ حتَّى كأنه قال : " وَإِنْ يُشْتَقّ " حقيقةً أو مجازاً وهذا بعيدٌ .

وأما الثاني : فقد يجاب عنه بوجهين :

أحدهما: أنَّ الضَّميرَ قد يعودُ على غيرِ[3] المُتقدمِ الذكرِ لمصاحبته له في الذِّهن مع عدمِ صلاحيته للمَذكورِ، ومنه قَوله تَعالى[4]: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ الآية ، المُراد من عمر غَيرِ المُعَمَّرِ ، فأعيدَ الضَّميرعلى غيرِ المُعَمَّرِ ؛ لأنَّ ذكرَ المُعَمَّرِ مُذَكِّرٌ به لتَقَابُلِهِمَا، ومنه قَولُهم : عندي درهم ونصفُهُ ، وأنشدَ ابنُ خَروفٍ :

---

(١) في هامش الأصل (بمثله) قراءة نسخة أخرى .

(٢) التسهيل : ٤٧ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) سورة فاطر : آية : ١١.

وَكُلُّ أُنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهوَ سَارِبُ (١)

وكلامُ النَّاظِمِ من هَذا فلا إِشكالَ ، إذ التَّقديرُ : وإن يُشْتَقَّ المُفْرَدُ غيرُ المَذكور أولاً .

والثَّاني : أن يُحمل الجامدُ على غيرِ الوَصْفِ ، بل يكونُ مبتدأ ثانياً خبره فارغٌ ، والجُملة خبرُ المُفردِ والمُراد به الجنس ، والعائدُ عليه من الجُملةِ محذوفٌ تقديره : والمُفرد ، أمَّا الجامدُ منه ففارغٌ والمُشتق منه ذو ضَميرٍ مستكن ولا إشكال فى هذا .

وأمَّا الثالثُ والرَّابعُ ، فلا أجدُ الآن عنهما جواباً .

وأمَّا الخامسُ : فإنَّ كلامَه هنا يقربُ أن يكونَ صريحاً فى منع أقائمٌ أنتما ؟ بخلافِ كلامِه فى أسارٍ ذانِ ، فإنَّه محتملٌ ؛ لأنَّه هنالك مثَّل بفاعلٍ ظاهرٍ ، ثم قالَ : " وقِسْ " فاحتَمل أن يقصدَ وجهاً من تلكَ الأوجهِ المُتَقَدِّمَةِ أو جَمِيْعِهَا ، فلَيس ثمَّ ما يَقْطَعُ على إجازتِهِ أقائمٌ أنتما ؟ وأمَّا هنا فالمَنع ظاهرٌ فهو الذى يُعطيه إطلاقه ، وعند ذلك يَصير مذهبُه المَذْهَبَ الشَاذَّ المُتَقَدِّم الذِّكرِ ، وقد مَضى ما يَحتَجُّ به صاحبه وكأنَّه حمل الصِّفةَ فى ذلك على الفِعلِ ، فكَما أنَّ الفعلَ لا يَنْفَصِلُ ضميره هنا فكذلك ما أشبهه ، فإن كان مرادُ النَّاظم هنالك شمولُ الظَّاهر والضَّمير ، فهذا الموضع معارضٌ

---

(١) للأخنس بن شهاب بن شريق التغلبى ، شاعر جاهلى قديم وفارس " العصا " وهى فرسه مشهورة .

أخباره فى : الاشتقاق : ٢٠٣ ، والأمالى لأبى على : ٢/١٨٥ ، واللآلى : ٧٣٠ ، والبيت من قصيدة له فى المفضليات : ٢٠٣ - ٢٠٨ أولها :

لابنة حطان بن عوف منازل كما رقش العنوان بالرق كاتب

ورواية المفضليات : (أرى كل قوم ..) والبيت آخر القصيدة . والشاهد فى شرح المفصل لابن يعيش : ٨/٥٨ .

لـه ، ويعتذر عنه بأنَّ هذا الاطلاق هنا مقيَّـدٌ بما هُنالك ، فكان أقائمٌ أنتما ؟ ونحوه مما هو غير جارٍ على شيءٍ مستثنى من مَنعِ البُـروزِ ، ويَصِحّ كلامُه في الموضعين وإن كان مُـرادُهُ مقتضى ما هنا من المَنعِ ، فإنَّ ما ارتضاه غيرُ مرتَضًى ، وذلك أنَّ الصِّفةَ العاملةَ عملَ الفعلِ تَجتمع مع الفعلِ في بعضِ الأحكـامِ وتفترقُ في بعضٍ . فممـا يجتمعان فيه المُوازنة في الحَركات والسَّكنات ، وعَددِ الحُرُوفِ ، وتَعـيين الزّائـد غيرِ الزّائد الأول ، فيما فوق الثلاثي من ذلك وفي الثلاثي فيما عَدا تَعيين الزِّيادة في الـمُراد به العِـلاَجِ منهـا وكـذلك طلب الـمَرفـوع مطلقـاً ، والمنصوب فيما يتَعدَّى ، وكذلك الإعلال التَّصريفي في أكثرِ الأمرِ ، ومما يَفترقان فيه الأحكام المُختصة بكلٍّ واحدٍ منهما ككونِ الصِّفةِ تقعُ مبتدأ، ويدخلُ عليها الجَارُّ ، وتُجَرُّ بالإضافةِ وما أشبه ذلك مما يَختص بالاسمِ ، ونحـو كون الفِعل يَتَصرَّفُ عند اختـلافِ الأزمنـة ، ويدخلُ عليه الجَازِمُ وما أشبهَ ذلك مما يختص بالفعلِ ، ومن جُملة الأحـكامِ المُتَعَلِّقَةِ بهما اتِّصـالُ الضَّـمائرِ بهمـا وانفِصَالهمـا وهمـا يَجتَمعـان في بعضٍ ذلك ويفترقان في بعضٍ ، / فمما يَجتمعان فيه طَلَبُ الضَّمير بالاتِّصـالِ/٢٧٩ مرفوعاً كان أو منصوباً من حيثَ اجتَمَعَـا في معنى الفِعـلِ نحو : أنا الضَّاربه ، وأنا أضربه ، وكذلك زيـدٌ أنا مُعطيكـه (١ وأنا أُعطيكه ١) ، وعدم الاتصال إذا عرض عـارضٌ يشتركان فيه كالتَّقـديم على العامل نحو : أنا إياك ضاربٌ ، وأنا إياك أضرب ، والفصل بـ " إلا " نحو : ما أنا بضارب إلا إيَّاه ، وما أنا أضرب إلا إياه ، وزَيـدٌ ما ضاربه إلا أنا ، وما يَضربه إلا أنا وشبـه ذلك ، فهذا النَّوع يجريان فيه على نَسَقٍ غيرِ متفاوتٍ (٢) إلا بمـقدارِ مـا بين الاسم والفـعلِ من التَّفـاوت ، وقد تقدَّم

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ) متقارب .

بيانُ ذلك فى بـــابِ الضَّمائر ، ومما يَفترقـان فيه إبراز الضَّميـر إذا جَرى عامله على صاحِبه وعدم إبرازه ، فيَجب إبرازه إذا عملت فيه الصِّفة وذلك نحـو : زَيْدٌ هندٌ ضـاربها هو ، ولا يبرزُ إذا عمل فيـه الفِعــل نحـو : زيد هند يضربها ، وإنَّما افترقا فى هذا الحكم لأمرٍ هما فيـه مفترقـان ، وهو أنَّ فى الفعل دلالةً على فاعله ، إذ هو مما يظهرُ معه ودلالة على محله من المتكلمِ (١) والخطابِ والغَيبـةِ .

فـإذَا قُلتَ : زيدٌ اضـربه أو ضـربتـه ، فـفـيـه دلالـةٌ على أنَّ الفـاعلَ هو المتكلِّمُ لا زيدٌ ، وكذلك إذا قُلت : زيدٌ تضربه أو ضربته ، ففيه دلالـةٌ على أنَّـه المخاطب بخلافِ ما إذا قُلت : زيدٌ ضاربه ، فإنَّـه لا دلالةَ فيه على أنَّ الفاعلَ غيـرُ زيدٍ حتى تقول : أنا أو أنتَ ، إذ لا يبرزُ ضَميره فيدلُّ عليه ولا تَلحقـه علامةٌ دالةٌ زائدةٌ على كونه مفرداً أومثنى أومجمــوعاً لاختصاص الفِعــلِ بذلك ، فــعــوّض الاسم من ذلك إبراز الضَّـــمـــيــر ليـرتفع اللَّبْسُ ويزولَ الإشــكالُ ، وصارَ هذا التَّعويض (٢ مختصاً بالاسم ٢) كما كان المُعوض منه مختصاً بالفعلِ ، وهذا شرحُ ما قــالوه فى المَسألـةِ على أوفى ما يـكون ، وهو تَوجيـهٌ لـمـا نصَّ عليـه النَّـاظم من حكمِ الإبرازِ ، وإذا ثَبَتَ ذلك فـقـولهم أضــاربُ أنت ؟ أو أنتما من هذا النَّـمط ، لأنَّ الفاعلَ المُستـترَ ضميرٌ لا يُعرف له رُتبــةٌ فى تكلُّـمٍ ولا خطابٍ ولاغيبـةٍ ، ولم يتـقدَّم عامله مـا يعـود عليـه ذلك الضَّمير ، فصارَ استتاره موقعاً فى اللَّبْسِ والإشكالِ ، فلم يكُن بدٌّ من إبرازِهِ ليَتَـعَــيَّن ، وهذا – واللَّه أعلم – هو السبب فى كونِ الكَلامِ مع إبرازِه مـفيـداً

---

(١) فى (أ) من المتكلم .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

بخلافه إذا لم يَبرز ، والظَّاهر أنَّ الناظمِ على مذهبِ الجُمهورِ ، ويُعتَذَرُ عنه بأنَّ إطلاقَه هنا فى منع الإبرازِ إذا لم يجرِ على غيرِ من هو له مقيَّدٌ بما هُنالك ويكون كلامُه صَحِيحاً فى الموضعين ، ولكن الموضع كان يَحتمِلُ تحريراً أحسنَ مما وَرَدَ فيه واللَّـه أعلم .

وأما السَّادِسُ : فإنَّ الاحترازَ من نحو : مررت برجلٍ عاقلة أمه لبيبة ، غير محتاجٍ إليه ؛ لأنَّ لبيبة جارٍ فى اللَّفظ على عاقلة وهما معاً للأمِّ ، فالثانية جاريةٌ على من هى له ، لاعلى غيرِ من هى له ، فَما الحاجةُ إلى إبرازِ الضَّميرِ ؟ وكذلك مررتُ برجلٍ قائم أبواه لا قاعدين ، وما كان مثله فالاعتراضُ به على النَّحويين غيرُ واردٍ (١) .

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
نحن لا نصور الكتب وإنما نعيد إتاحتها وتجميعها على شكل أرشيف

(١) جاء فى آخر نسخة (أ) .
تم الجزء الأول ، يتلوه الجزء الثانى وأوله :
وأخبروا بظرف أوبحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل .
أما نسخة الأصل والنسخ الأخرى فإن التجزئة فيها تستمر حتى باب الفاعل كما أوضحنا فى مقدمة التحقيق فى وصف النسخ والله - تعالى - أعلم

فهرس موضوعات

الجزء الأول